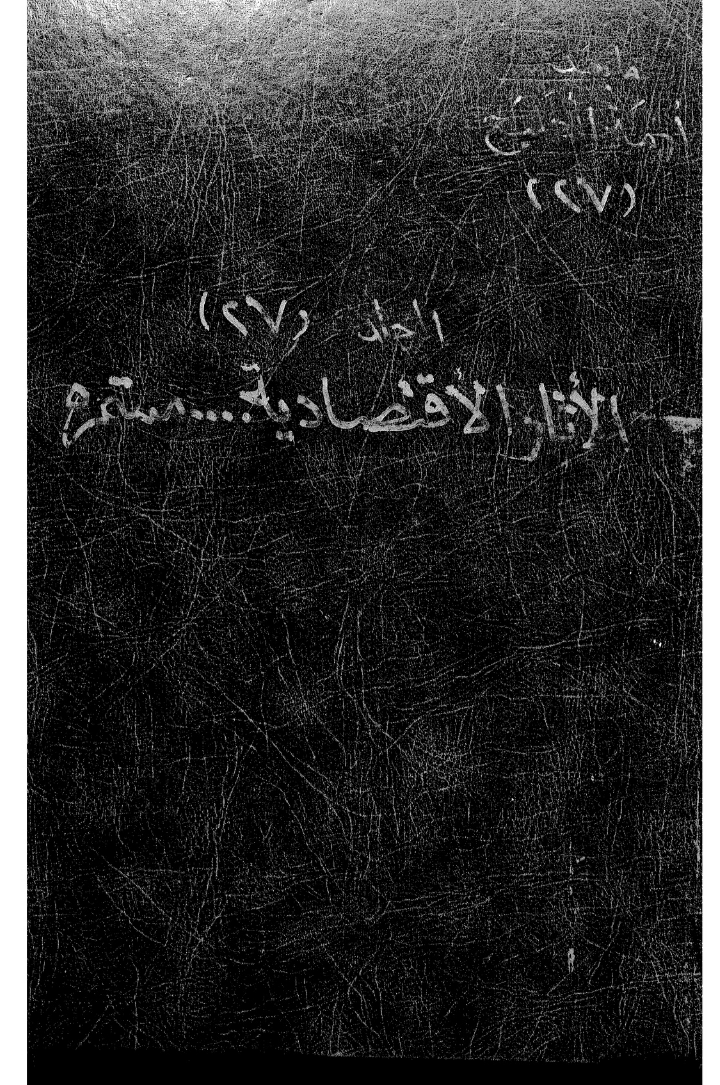

(٢٧)
المجلد (٢٧)
الآثار الاقتصادية...

بسم الله الرحمن الرحيم

مـابـعـد أزمة الـخـلـيـج
الأثار الاقتصادية مستمره
(٢٧)

المجلد (٢٧)

الأثار الاقتصادية .... مستمـــره
أثار الأزمة على الاقتصاد العربى
أثار الأزمة على البترول
أثار الأزمة على العمالـه

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ١ -اثار الا زمة على الا قتصاد العربى

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ١ -اثار الا زمة على الا قتصاد العربى

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ١ -اثار الا زمة على الا قتصاد العربى

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ١ -اثار الا زمة على الا قتصاد العربى

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ١ -اثار الا زمة على الا قتصاد العربى

نهاية الفـــهـــرس

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٢ -اثار الا زمة على البترول

نهاية الفـــهـــرس

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٣ -اثار الا زمة على العمالة

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٣ -اثار الا زمة على العمالة

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٣ -اثار الا زمة على العمالة

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٣ -اثار الا زمة على العمالة

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٣ -اثار الا زمة على العمالة

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٣ -اثار الا زمة على العمالة

المجلد : ٢٧ -الا ثار الا قتصادية .... مستمره
الجزء : ٣ -اثار الا زمة على العمالة

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الأهــــــــرام

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□□ حرب الخليج : أسوأ فترة مرت بالطيران المدني منذ ٤٠ عاما

مستقبل طيران العرب !!

□ لاتزال الخطوط الجوية العالمية تسعى للخروج من احدى اسوأ الازمات التى تعرضت لها عبر تاريخها بسبب حرب الخليج .

وكانت حرب الخليج ـ الى جانب الركود الاقتصادى ـ كارثة على حركة السفر الجوى وارباح شركات الطيران .

وكانت شركات الطيران العربية بالذات فى عين العاصفة فهى التى تكبدت اكبر الاضرار . وبصرف النظر عما حدث من تدمير فعلى للطائرات المدنية ، قلت حركة نقل الركاب حتى كادت تتوقف تماما .

وتقوم هذه الشركات الآن بحساب الخسائر والبحث عن وسائل لانقاذ ما يمكن انقاذه .

ومن المتوقع ان تعود الامور الى حالتها الطبيعية شيئا فشيئا بمرور الوقت ، ولكن متغيرات كثيرة أخرى سوف تطرأ على الصورة المعقدة لمستقبل اعمال النقل الجوى فى منطقة الشرق الاوسط ومن هذه المستجدات طبيعة العلاقات التى يمكن ان تقوم مع بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية بعد سنة ١٩٩٢ ، وضرورة استبدال الطائرات التى دمرت اثناء الحرب والطائرات القديمة التى يوجد منها الكثير فى المنطقة .

ولابد ايضا من اعادة تنظيم وتوزيع مسارات الخطوط الجوية ـ فقبل الحرب كانت هناك شركات عديدة تتزاحم على اجتذاب نفس المسافرين وتسير رحلاتها على نفس الخطوط . وكان ثمة نوع من الاسراف فى بعض المطارات الجديدة والفخمة التى انشئت احيانا على نطاق اوسع مما يستدعيه حجم الحركة الفعلية فى نقل الركاب والبضائع .

ووجدت ايضا ازدواجية مفرطة فى الخدمات ، وان كانت المنظمة العربية للنقل الجوى تحاول تنسيق الاعمال ومن وسائل تحقيق ذلك يجرى النظر فى اقامة نظام عربى للحجز ، كما يدرس مشروع إنشاء مجموعة مالية عربية لاستئجار او شراء الطائرات الجديدة . ويقضى مشروع ثالث بتأسيس شركة للتأمين تتخصص بالكامل فى اعمال تأمين طائرات الخطوط الجوية العربية بالذات . ولكن من المشكوك فيه ان هذه المشاريع ، رغم كونها مقترحات جديرة بالبحث ، سوف تكون قابلة للتنفيذ العملى فى المستقبل القريب .

ويعتبر تدريب الطيارين والاعمال الهندسية ومرافق الصيانة من ضمن المجالات الاخرى التى يمكن ان تتحقق فيها نتائج مفيدة عن طريق نوع من التنظيم المركزى .

ولكن الواقع الصعب الذى يواجه شركات الطيران هو ان حركة نقل الركاب العالمية انخفضت بمقدار ١٢٪ فى خلال الاشهر الخمسة الاولى من هذا العام ، وليس من المتوقع ان تشهد اى انتعاش يستحق الذكر حتى العام المقبل . ومما ادى الى اشتداد حدة المنافسة وتسارع الاتجاه الى عمليات الاندماج بين شركات الخطوط الجوية العالمية . فقد اخذت شركات النقل الكبرى تنضم الى بعضها البعض اكثر فاكثر ، مما سوف يعنى زيادة متاعب الخطوط الجوية العربية بينما تبدأ كبريات الشركات الدولية فى تركيز انظارها على الاسواق العالمية ومطالبة حكومات بلدانها بتشديد القيود على منح التراخيص للشركات الاجنبية . ومن المتوقع فى الوقت نفسه ان تعمد بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى تخفيف او الغاء القيود على حقوق الطيران فيما بينها ، مما يتيح لشركات الطيران الاوروبية فرصا جديدة لتوسيع نشاطها . وهذا ربما يتسبب ايضا فى ارباك نظام الحقوق المتبادلة المعمول به حاليا ، والذى بموجبه يمكن ان تتفق اية دولتين على تبادل نفس العدد من الرحلات الجوية كل اسبوع .

ورغم ان الشرق الاوسط يعرف دائما باسم « العالم العربى » فان هذه المنطقة فى الواقع تضم العديد من البلدان المختلفة ولكل منها سياساتها وتوجهاتها الخاصة . فهى من هذه الناحية لا تختلف عن بلدان اوروبا فيما عدا انها كلها تقريبا تشترك فى لغة واحدة . وهى مجموعة من الدول المتباينة تتبع كل منها طريقها الخاص .

وشركات الخطوط الجوية العربية ، باستثناء بضع حالات ، تسيطر عليها حكومات البلدان المعنية . وليس من



السهل التعرف الى مدى قدرتها على تحقيق الربح ، لان التقارير السنوية التى تنشرها قلما تتضمن بيانات مالية مفصلة . ومن المحتمل انها تتلقى الكثير من الدعم الحكومى . وهذا ليس عيبا غير انه لا يساعد على تحقيق التعاون الفعلى الذى سوف تحتاج اليه شركات الطيران العربية مستقبلا .

والسبيل الواضح أمام هذه الشركات هو ان تمنح المنظمة العربية للنقل الجوى بعض الصلاحيات الحقيقية حتى تستطيع التفاوض والتصرف باسمها على نحو فعال اثناء المعركة الشرسة المقبلة فى دنيا النقل الجوى . فبعض شركات الطيران العالمية الكبرى افلست الآن ، وسوف يشتد التنافس على نقل الركاب والبضائع اكثر فاكثر . ويمكن عقد صفقات مع اصحاب المصانع ايضا . فاذا استطاعت مجموعة من شركات النقل الجوى ان تتحدث بصوت واحد فسوف يصبح بامكانها ان تستفيد من معركة المبيعات التى تزداد ضراوة هى الاخرى . وحالة بوينج وايرباص شهادة واضحة على ذلك .

وهكذا فان مصلحة البلدان العربية تقتضى التشاور فيما بينها حول السياسات اللازم اتباعها بشأن مستقبل النقل الجوى فى منطقة الشرق الاوسط وكل ما يترتب على هذا فى مجالات السياحة والتجارة وتحديد رسوم الشحن وخدمات الركاب واجور السفر ، وقبل كل شىء تنسيق استعمال الطرق الجوية المختلفة ومعدلات الرحلات .

وكانت خسائر شركات الطيران العالمية قد بلغت اكثر من مليارى دولار خلال شهرى يناير وفبراير الماضيين نتيجة حرب الخليج وانخفاض عدد الرحلات وذلك فى أسوأ فترة تمر بها حركة الطيران العالمية منذ اكثر من ٤٠ عاما .

وقالت منظمة « ايتا » وهى الاتحاد العالمى للطيران فى تقرير لها عن خسائر شركات الطيران العالمية خلال حرب الخليج ان شركات الطيران الاوروبية خسرت ٦٤٠ مليون دولار خلال شهر فبراير الماضى وحده فى حين بلغت خسائر شركات الطيران الامريكية اكثر من مائة مليون دولار .

وقال تقرير منظمة « ايتا » ان حركة الطيران عالميا انخفضت بنسبة ١٧٪ خلال شهر فبراير الماضى مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق .

وقد انخفض عدد رحلات الطيران الى دول الشرق الاوسط بنسبة ٤٩٪ خلال الشهر الماضى ، وسجلت رحلات شركات الطيران الأوروبية إلى المنطقة انخفاضا يقدر بحوالى ١٦٪ والشركات الجوية الامريكية بنسبة ٨٪ وحوالى ١٧٪ بالنسبة لشركات الطيران من المناطق الاخرى .

وقد الغيت ٢١ الفا و ٤٠٠ رحلة خلال شهر فبراير الماضى منها ١٢ الف رحلة لشركات الطيران الأوروبية و ٦٦٠٠ رحلة لشركات طيران الشرق الاوسط و ٢٠٠٠ رحلة لشركات الطيران الامريكية .

كما أعلنت الخطوط الجوية البريطانية ان رحلاتها قد انخفضت بنسبة ٢٧٪ خلال شهر فبراير الماضى لكنها بدأت فى التحسن .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــالى

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

وجه آخر لعاصفة الصحراء

اللعب فى زقاق المال

هناك اعتقاد بان انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى هو الجزء المالى المكمل لعملية عاصفة الصحراء. واصحاب هذا الرأى يذهبون الى ان كلا الحدثين هما وجهان لنفس محاولة الغرب لاعادة ترتيب اوضاع منطقة الشرق الاوسط . فى ظل مايسمى بالنظام العالمي الجديد فكما ان الجزء العسكرى من عاصفة الصحراء كان ينطوى على ردع وتحجيم قوة عسكرية محلية ، راودتها نزعات التوسع والعدوان على الجيران وعلى تحدى ارادة الكبار فى النظام العالمى : فان الجزء المالى المكمل لعاصفة الصحراء ينطوى على تحجيم وردع المؤسسات المالية الشرق اوسطية ، وخصوصا العربية التى لاتلعب طبقا لقواعد الكبار فى عالم المال . وقد يبدو هذا الرأى غريبا لأول وهلة ، حيث أن المستهدف بالجزء العسكرى من عاصفة الصحراء وهو عراق صدام حسين كان « عدوا » فى نظر الغرب ، بينما اصحاب بنك الاعتماد والتجارة الدولى هم من المعتبرين أصدقاء للغرب . ولكن أصحاب هذا الرأى يؤكدون انه ليس للغرب اصدقاء أو اعداء دائمين ، وانما له فقط « مصالح » دائمة .

مدريد –
د . سعد الدين ابراهيم

فى عاصفة الصحراء العسكرية كانت هناك اسباب علنية وجيهة للهجوم على جيوش صدام حسين . فهذه الجيوش اعتدت على بلد مستقل ، واحتلت اراضيه ، وانتهكت كل قواعد الشرعية الدولية . و،ان السبب المعلن لعاصفة الصحراء هو مقاومة هذا العدوان وتحرير الكويت . وحول هذا السبب الوجيه المعلن ، كان هناك اجماع دولى شبه كامل . ولكن الى جانب هذا الهدف المعلن ، كانت هناك اسباب حقيقية اخرى غير معلنة ، وفى مقدمتها تدمير القدرات العسكرية المتضخمة للعراق اى ان صدام حسين بغبائه ورعونته واطماعه قد اعطى للغرب ذريعة مشروعة لاستخدام القوة العسكرية الأكثر تفوقا ، لتحقيق الأهداف الأخرى غير المعلنة للغرب ، وهى تدمير القدرات العسكرية والتكنولوجية المتنامية للعراق . وكانت الكارثة للعراق والكويت وللعرب اجمعين .

ويبدو أن نفس الشيء حدث فى كارثة بنك الاعتماد والتجارة الدولى فهناك اسباب وجيهة معلنة للهجوم على هذا البنك . ولكن هناك ايضا اسباب حقيقية اخرى غير معلنة للهجوم .

من الاسباب الوجيهة المعلنة والمشروعة للهجوم على البنك هو سوء الادارة وقد تمثل ذلك فى مخالفة قواعد البنوك المركزية للبلدان التى كان لبنك الاعتماد والتجارة الدولى فيها فروع رئيسية وفى مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة ومن هذه المخالفات الائتمان والاقراض بلا ضمانات ، وتمويل عمليات تجارية وانشطة غير تجارية مجهولة المقاصد أو تحيط بها الشبهات .

وقد ترتب على هذه المخالفات خسائر كبيرة . تقد بحوالى أربعة الى خمسة مليارات دولار ، وتمثل اكثر من ربع اصول بنك الاعتماد والتجارة الدولى ولان ذلك يتجاوز هامش الخسائر المسموح به فى المعاملات المصرفية السلمية ولانه يضر ضررا بليغا بمصالح المودعين فى مواطنى البلدان التى يعمل فيها البنك : فقد استلزم الامر تدخل البنوك المركزية وتجميد انشطة بنك الاعتماد والتجارة الدولى . ولكن حتى هذا الحجم من الخسائر ليس اكبر الخسائر فى دنيا المال . فهناك من خسر اكثر ومع ذلك لم يتم تدميره

العمليات المشبوهة

من الاسباب الوجيهة المعلنة والمشروعة الأخرى للهجوم على البنك هو شبهة قيامه بعمليات مالية مشبوهة منها التعامل مع كبار تجار المخدرات والمهربين ومنظمات المافيا حول العالم ، وكذلك فى تمويل صفقات اسلحة سرية والتعامل مع ، منظمات ارهابية ، ويقال ان هناك قرائن عديدة تؤكد هذه الشبهات ، وان كانت التحقيقات القضائية فى هذا الصدد لم تحسم الامر بعد . ومرة أخرى هناك بنوك اخرى – كما سنرى – قامت بنفس الشيء ولم يتم تدميرها .

السبب الوجيه والمشروع الثالث للهجوم على البنك هو عدم انتظام وسلامة سجلات البنك . ويبدو أن ذلك كان بسبب حرص ادارة البنك (وهى فى معظمها باكستانية) على اخفاء الخسائر من ناحية . والتستر على بعض العمليات المشبوهة من ناحية ثانية . والتدليس على بعض العملاء واخفاء سرقات داخلية من ناحية ثالثة .

هذه الاسباب الثلاثة الوجيهة والمشروعة والمعلنة للهجوم على بنك الاعتماد والتجارة الدولى كانت تستدعى التدخل والتصحيح لمسيرة البنك ولممارساته . وليس لتدميره . فهناك سوابق عديدة فى بلدان العالم الرأسمالى وفى مقدمتها الولايات المتحدة . لبنوك ومؤسسات مالية ارتكبت فيها مخالفات مماثلة أو اضخم من تلك التى ارتكبها بنك الاعتماد والتجارة . ومن ذلك .

وهى الفضيحة التى كشفها عضو فى البرلمان السويسرى منذ عدة سنوات وهو

ف . زيحلر . حيث اثبت بالدلائل القاطعة ان كل البنوك السويسرية ضالعة فى عمليات مشبوهة بل واجرامية . وفى مقدمتها تمويل عمليات تجارة المخدرات والتهريب . ومع ذلك فقد غضت السلطات السويسرية النظر عنها . بدعوى احترام « سرية الحسابات » كتقليد سويسرى اصيل ولكن لان الرجل كان عضوا فى البرلمان . ولان ادلته كانت دامغة . فلم تستطع السلطات السويسرية أن تستمر فى غض النظر . وبسبب هذا الانفضاح استقال بعض الوزراء السويسريين . وتم تعديل بعض القوانين والعديد من الممارسات المصرفية السويسرية . ولكن لم يتم تجميد أو تدمير أى بنك سويسرى نتيجة لذلك . وكان من الممكن اتخاذ نفس الاجراءات التاديبية التصحيحية مع بنك الاعتماد . دون الحكم عليه بالاعدام . فلماذا لم يحدث هذا مع البنك العربى الكبير ؟ .

فضيحة المؤسسات الأمريكية

وهى الفضيحة التى انطوت على خسائر تقدر باكثر من **مائتى مليار دولار** (مقارنة بخمسة مليارات دولار على الأكثر فى حالة بنك الاعتماد) ضاعت على صغار المدخرين الأمريكيين . وكان من الضالعين فى هذه الفضيحة الأكبر نيل بوش . ابن الرئيس الأمريكى جورج بوش . والذى كان يرأس إحدى مؤسسات الادخار والائتمان الكبرى هذه . ومازال التحقيق مستمرا فيها ولكن لم تؤد الفضيحة . أو هذا الحجم الهائل من الخسائر الى تدمير مؤسسات الادخار والائتمان الأمريكية . فلماذا خص الغرب بنك الاعتماد بهذه المعاملة .

الأسباب الحقيقية

إذا كانت هناك سوابق لسوء الادارة ولعمليات الادارة ولعمليات مشبوهة ولعدم انتظام السجلات فى مؤسسات مالية أخرى . وهى أسباب وجيهة للتدخل وتصحيح المسار . دون تدمير هذه المؤسسات . فلماذا لم يحدث نفس الشيء بالنسبة لبنك الاعتماد والتجارة الدولى ؟ أو بتعبير اخر .

ان الاجابة على هذا السؤال تنطوى على كشف الاسباب الحقيقية غير المعلنة لشراسة الهجوم وقوته التدميرية الطاغية . ومن هذه الاسباب

استنفاد مهمة البنك

كانت أجهزة المخابرات الغربية تستخدم بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى تمويل العديد من عملياتها السرية . وكان فى مقدمة هذه الأجهزة « وكالة المخابرات المركزية الامريكية » (المعروفة باسم سى - اى - ايه C.I.A) ومن هذه العمليات تمويل صفقتى ايران - جيت / الكونترا . فى منتصف الثمانينيات اما وقد انتهت الحرب الباردة ولم تعد الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات فى حاجة الى قنوات مصرفية غير امريكية للتستر على عملياتها السرية . فلم يعد بنك الاعتماد والتجارة مفيدا لها فى هذا الصدد .

عمليات مضادة

لأن كل البنوك تهدف الى الربح . فقد كان بنك الاعتماد والتجارة الدولى يسعى الى ذلك اسوة بغيره . وكما قام هذا البنك بتمويل عمليات سرية لحساب اجهزة المخابرات الغربية فقد فعل نفس الشيء لاجهزة واطراف اخرى غير غربية . ويقال ان من بين هذه الاخيرة كلا من العراق وباكستان وخاصة فى مجال صفقات السلاح وتمويل عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة . وتغاضت الدول الغربية عن ذلك فى فترة رضائها عن صدام حسين (أثناء حربه مع ايران) وفى فترة تدليلها لباكستان بسبب وقوف هذه الأخيرة معها ضد الاتحاد السوفيتى فى افغانستان . اما وقد انقلب الغرب على عراق صدام حسين . وبخروج الاتحاد السوفيتى من افغانستان . فان الغرب لم يعد راضيا عن استمرار البنك فى تمويل عمليات هذين البلدين وينطبق ذلك خصوصا على عمليات البنك السرية لحساب باكستان وأهمها تمويل نقل التكنولوجيا النووية لهذا البلد الاسلامى . والغرب اصبح يعتبر حصول اى بلد عربى أو اسلامى على هذه التكنولوجيا كامر مضاد للمصالح الغربية فى التسعينيات . ولا يشفع لباكستان فى هذا الصدد انها صديقة تقليدية للغرب منذ بداية الحرب الباردة . لقد انتهت تلك الحرب بانتصار الغرب ولم يعد فى حاجة لباكستان أو غيرها من بلدان العالم الثالث .

الرغبة فى الهيمنة

كان بنك الاعتماد والتجارة الدولى هو اكبر بنك عربى فى الخارج . بل كان هو البنك العربى الوحيد الذى يظهر فى قائمة اكبر خمسين بنكا تجاريا فى العالم . ورغم ان كبار المساهمين فى البنك هم من عرب الخليج وخاصة من دولة الامارات . وهم من « أصدقاء الغرب » وتتلاقى مصالحهم المالية مع المصالح الغربية المالية . الا ان الغرب لايقبل الآن . بعد ان سيطر على منطقة الشرق الاوسط والعالم . بغير الهيمنة المالية الكاملة .

تسوية حسابات

الى جانب الأسباب غير المعلنة المذكورة اعلاه . فى الهجوم الشرس على بنك الاعتماد والتجارة يقال ان هناك اسبابا غربية ثانوية . من ذلك التنافس بين أجهزة الامن والمخابرات الغربية نفسها وفى نفس البلد الواحد . ففى الولايات المتحدة مثلا هناك تنافس بين مكتب المباحث الفيدرالية ، (الـ إف . بى . اى F.B.I) ووكالة المخابرات المركزية (سى . اى . ايه C.I.A) حيث ان الاول كان وما يزال مهموما فى المقام الاول بمحاصرة تجارة المخدرات والمافيات العالمية لتأثيرها الهدام على الجبهة الداخلية الأمريكية . بينما وكالة المخابرات لايهمها الا نجاحها فى الخارج . مهما كانت الوسائل ومن هنا عدم رضاء الإ إف . بى . اى عن عمليات بنك الاعتماد . ورغبته فى محاصرتها وفضح علاقة السى . اى . ايه بها . كما يقال فى هذا الصدد ان البيت الأبيض ربما اعطى الضوء الاخضر للهجوم على البنك رغبة منه فى شغل الرأى العام الأمريكى والغربى عن فضيحة مؤسسات الادخار والائتمان الامريكية . وهى الفضيحة التى تمس نيل بوش (ابن الرئيس الأمريكى) . ولكن هذه وغيرها تظل اسبابا ثانوية فى الهجوم الشرس على البنك (حتى ان صحت) .

العرب فى الزقاق

لقد ادت حرب الخليج الى تقزيم قدرات العرب العسكرية والتكنولوجية وجاءت نكبة بنك الاعتماد والتجارة الدولى لتسهم فى تقزيم قدراتهم المالية . ولابد ان نبدأ بلوم ونقد انفسنا اولا . ففى كلا الحالين اعطى بعض مسئولينا الذريعة الشرعية للانقضاض على هذه القدرات .

كان الضحايا هى ارواح عربية واموال عربية . وفلت صدام من اى عقاب شخصى . كما فلتت الادارة الباكستانية بنصيب من الاموال المختلسة . ودون عقاب شخصى . فالغرب لايهمه عقاب أى شخص فى المقام الاول . الغرب تهمه مصالحه أولا وأخيرا . وقد حقق الغرب مصالح جمة بتدمير العراق حتى وأن ظل صدام حسين « حيا يرزق » وحقق مصالح جمة من تدمير بنك الاعتماد والتجارة حتى وان ظل مدراؤه احرارا طلقاء . وكان لسان حال الغرب فى الحالتين يقول لنا نحن العرب : لماذا تغامرون بالخروج من زقاق التاريخ وزقاق المال التى تعودتم عليها فى الماضى وتنطلقون الى الطريق الرحب السريع للتاريخ وللمال . قبل ان تجيدوا قواعد اللعبة فى هذا الطريق السريع ؟ فهل حكم علينا القدر ان ننكب بصناع قرار عرب رعناء أو أغبياء أو بلهاء يعطون للغرب فى كل جيل . العذر الشرعى لابقائنا داخل زقاق التاريخ والمال ؟! .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩١

"التعاون المالي الخليجي" لن تبحث موضوع مساعدة المتضررين من أزمة الخليج

□ الكويت – من حمد الجاسر:

■ افتتح وزير المواصلات ووزير المال والبترول القطري بالوكالة السيد صالح عبدالله المانع في الكويت امس اعمال الدورة الثلاثين للجنة التعاون المالي والاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي التي تضم وزراء المال في الدول الخليجية الست.

وقال الوزير القطري في كلمته الافتتاحية «اننا مطالبون اكثر مما مضى باجراء مراجعات لما تم تحقيقه بهدف تطوير ذلك والانتقال مما حققناه الى تحقيق لبنات اخرى في مسيرتنا المشتركة».

واشار وزير المال الكويتي السيد ناصر الروضان الى وجود «متغيرات اقليمية ودولية تلقي بظلالها على العمل الخليجي مما يتطلب اسس واليات عمل جديدة تتناسب وحجم هذه التغيرات العالمية التي تطرأ بشكل سريع».

وقالت مصادر في وزارة المال في الكويت ان جدول اعمال اجتماعات الدورة تتضمن مناقشة مواضيع اقتصادية عدة من بينها تنفيذ ما تبقى من احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

كما يشمل جدول الاعمال مناقشة الجوانب الاقتصادية التي تضمنها اعلان دمشق واستعراض مذكرة الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي المتعلقة بتحسين قواعد ممارسة مواطني دول المجلس للانشطة الاقتصادية والحرف المهنية.

من ناحية ثانية، نفت مصادر مطلعة انباء صحافية مفادها ان وزراء المال ناقشوا موضوع انشاء صندوق لمساعدة المتضررين من الغزو العراقي للكويت.

وكانت مصادر سعودية اشارت في وقت سابق الى ان اجتماع الكويت سيناقش «برنامج التمويل الخليجي» لتحقيق التنمية في الدول العربية.

ويتوقع ان يبحث وزراء المال في اجتماعهم المشترك مع وزراء الخارجية الخليجيين اليوم في الكويت الاجراءات التنفيذية لهذا البرنامج واعداد مذكرة بهذا الشان لعرضها على القمة الخليجية التي ستعقد في الكويت في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) المقبل.

ومن المقرر ان يعقد وزراء المال والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي غداً الجلسة الختامية المشتركة التي سيعلن خلالها عن المواضيع الاقتصادية المهمة التي ستطرح للبحث خلال القمة الخليجية المزمعة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩١

حرب الخليج عززت التحول للقطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار

دليل الاستثمار العربي

شهد العام الماضي في شهوره الخمسة الاخيرة نشوب أزمة الخليج من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠. وقد ألحقت هذ الازمة أضراراً بالغة في البنية الاساسية والحياة الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت، كما أدت إلى تشويه مناخ الاستثمار في كثير من الدول العربية، وبالتالي أدت إلى اهتزاز ثقة أصحاب رؤوس الأموال العربية وجمدت نشاطهم في مجال البحث عن فرص جديدة للاستثمار، وبشكل عام أثرت الأزمة في أبعادها العربية على ما يلي:

– توقف النشاط الاقتصادي في دولة الكويت، وتوقف التعامل بالدينار الكويتي الذي كان قبل الغزو العراقي من أقوى العملات العربية، وتدعمه موجودات ضخمة.

– عودة العمالة العربية من الكويت والعراق، مما أدى إلى انخفاض تحويلاتها للعملة الاجنبية إلى أوطانها وكان أكثر المتضررين جمهورية مصر العربية، والأردن، واليمن، وسوريا، ولبنان والسودان.

– ارتفاع رسوم التأمين ضد أخطار الحرب في منطقة الخليج مما أثر في زيادة تكاليف الشحن، وبالتالي زيادة أسعار السلع المستوردة.

– زيادة الضغوط التضخمية في العديد من الدول العربية وبخاصة في مصر والأردن، حيث لم تقتصر اثار الأزمة السلبية على انخفاض التحويلات الخارجية فحسب بل امتدت إلى قطاعات كثيرة كالسياحة، والتجارة والنقل، وغيرها من القطاعات الأخرى.

– ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها منذ تسع سنوات تقريباً، مع توقف صادرات النفط من العراق والكويت، مما أدى إلى توقف التعامل في حصص الإنتاج التي حددتها منظمة الأوبك في يوليو ١٩٩٠، وبالتالي زيادة إنتاج عدد من الدول كالسعودية والإمارات لمواجهة نقص الإمدادات العالمية من النفط.

إلا أن العام الماضي شهد كذلك تواصلاً في الجهود التي برزت في المنطقة منذ عدة سنوات، والتي رمت إلى تنشيط القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في الحياة الاقتصادية من خلال طرح ملكية بعض المنشآت والمؤسسات الحكومية للقطاع الخاص، أو من خلال تقديم مزيد من التسهيلات والحوافز لهذا القطاع. ففي جمهورية مصر العربية دعا برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي صدر خلال العام إلى الإسراع في عملية بيع عدد من مشاريع القطاع العام للمستثمرين، وتحديد برنامج زمني لهذه العملية، وفي الجمهورية الجزائرية أصدرت الحكومة الجزائرية عدداً من الإجراءات والتدابير التي من شأنها توسيع إمكانات القطاع الخاص، كما تم خلال العام تأسيس شركات خاصة، ومصرف مشترك بمساهمة أجنبية خاصة. وفي الجماهيرية الليبية شهد العام مجموعة من القرارات والخطوات المهمة في اتجاه إعادة هيكلة الاقتصاد، وتحريره وتشجيع مشاركة القطاع الخاص سواء الفردي أو التشاركي في شتى القطاعات الاقتصادية بما فيها المصارف التجارية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على ترك الخدمة العامة، وتقديم التسهيلات المالية والإجرائية لهم لممارسة أنشطة خاصة كانت مقصورة في الماضي على الدولة، وشركات القطاع العام.

وفي الجمهورية العراقية واصلت الحكومة للعام الثاني على التوالي عرض المرافق السياحية للبيع للقطاع الخاص من ضمنها عدد من القرى السياحية، والفنادق الكبرى، والاستراحات، بالإضافة إلى إعطاء القطاع الخاص دوراً في عملية التنمية من خلال طرح عدد من المشاريع الزراعية والصناعية لاستقطاب مستثمرين عرب للمساهمة في رؤوس أموالها، وفي المملكة المغربية تم إكمال الإجراءات اللازمة لبيع نحو ١١٣ مؤسسة أو منشأة عمومية تشرف عليها الدولة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص. وفي دولة الكويت تقرر خلال العام تحويل مساهمات الحكومة في بعض الشركات إلى القطاع الخاص. وفي السودان تم خلال العام عرض بنوك القطاع العام التجارية للبيع للقطاع الخاص. وفي البحرين طرحت الحكومة للاكتتاب العام حصتها في شركة الفنادق، وفي عمان أعلن أن هناك



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩١

اتجاهاً كذلك لدى الحكومة لنقل ملكية بعض الاسهم التى تملكها فى عدد من الشركات إلى شركات القطاع الخاص، وفى تونس شمل التخصيص حوالى ٢٠ بالمائة من مؤسسات القطاع العام التى يعمل فيها ٢٥ بالمائة من موظفى وعمال الدولة، وتقدر إجراءات التخصيص التى تمت فى نهاية عام ١٩٩٠ بـ ٣٨ عملية.

كما تواصل الاتجاه نحو دعم وتطوير الاسواق المالية العربية، فسجل العام انشاء شركة فى الجزائر تتولى إقامة أول سوق للأوراق المالية، كخطوة رئيسية باتجاه تحقيق اقتصاد يعتمد على قوى السوق. كما تمثل ذلك الاتجاه فى استمرار صندوق النقد العربى فى تنفيذ برنامجه الخاص بتطوير الأسواق المالية العربية، حيث تمكن خلال العام من إعداد مسح ميدانى للأسواق المالية فى عشر دول عربية، وإجراء تقييم مقارن للأوضاع العملية والمؤسسات العملية والمؤسسات والقانونية، وتمثل أيضاً فى اهتمام اتحاد البورصات العربية بضرورة تطوير أسواق الأوراق المالية العربية، وطالبت دراسة لمصرف الإمارات الصناعى بإقامة سوق للأوراق المالية فى دولة الإمارات العربية المتحدة ودول المجلس التى لا توجد بها مثل هذه الأسواق مثل قطر، وتطوير الأسواق القائمة فى بقية الدول الاعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشهد عام ١٩٩٠ عدداً من الاتجاهات الرامية إلى توسيع وتعزيز حركة التبادل التجارى بين الدول العربية منها ما قرره المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الثامنة والأربعين بشأن إقامة المعرض التجارى العربى، وما قررته لجنة المفاوضات التجارية بشأن الإعفاء الكامل لقائمة سلعية تشتمل على ست عشرة سلعة.

ويأتى فى هذا النطاق بدء نشاط برنامج تمويل التجارة العربية، حيث تم استكمال نظمه وسياسته الاستثمارية، وقواعد اجراءات خطوط الإئتمان، وعقد اتفاقية خط إئتمان بينه وبين الوكالات الوطنية. كما عقد اتفاق مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتوافق المؤسسة بموجبه على توفير ضمانها للبرنامج ووكالاته الوطنية وفقاً للنظام المعمول به لديها، مع منح البرنامج ووكالاته الوطنية الأولوية فى تنفيذ الطلبات المقدمة منها للضمان، إضافة إلى أن مؤسسة الخليج للاستثمار وضعت خلال العام الحالى برنامجاً لتمويل الصادرات الخليجية يهدف إلى مساعدة المنتجين والمصدرين فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على زيادة حجم صادراتهم ومساعدتهم لتوسيع أسواقهم وفتح أسواق جديدة لهم فى الخارج.

إضافة إلى كل هذا شهد العام توقيع عدد كبير من البروتوكولات التجارية والاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية فى مجال الصفقات التجارية المتكافئة لزيادة حجم التبادل التجارى فيما بينها. كما سعى عدد من الدول العربية نحو إنشاء مؤسسات وطنية لضمان ائتمان الصادرات، وقام عدد اخر منها بإنشاء شركات تسويق ومراكز للصادرات، كما قامت بعض الدول العربية وبخاصة مصر والجزائر وليبيا وسوريا بتوسيع تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات من القيود الكمية وتقليل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتزايد الاعتماد على اليات السوق لتحديد اسعار السلع فى السوق المحلية، كما تواصلت الجهود القطرية والقومية التى بدأت فى العام الماضى لسد ثغرة التسويق فى حلقة التبادل التجارى العربى من خلال قيام شركات إقليمية وقطرية لتسويق وترويج السلع العربية.

وتزايد خلال العام الماضى اتجاه بعض الدول العربية كسوريا والاردن، والسودان، واليمن، وتونس، والصومال، والجزائر ومصر وغيرها، نحو الإجراءات التصحيحية لمسار الاقتصاد الوطنى، وإجراء تغييرات هيكلية متعددة الجوانب والابعاد فى شتى المجالات الاقتصادية، تمثلت فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة، والعمل على زيادة الإيرادات وترشيد الاستهلاك وضبط الاستيراد والسعى لزيادة الصادرات.

المصدر : المؤسسة العربية لخدمات الاستثمار



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩٠٠ سفينة خضعت للتفتيش في عام ١٩٩١

٤٠٠ مليون دولار خسائر الأردن من استمرار الحظر الدولي على العراق

عمان ـ ا ف ب ـ افادت مصادر متوافقة في عمان ان عمليات التفتيش التي تقوم بها البحرية الحربية الغربية لسفن الشحن المتوجهة لمرفأ العقبة الاردني الواقع على البحر الاحمر اضافة الى استمرار الحظر الدولي المفروض على العراق سيؤديان هذه السنة الى خسارة الاردن مبلغا اجماليا يتراوح بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليون دولار

وقال مدير جمعية الوكلاء البحريين الاردنيين سفيان المحيسن ان عمليات التفتيش التي تنفذ على صعيد النقل البحري الموجه الى ميناء العقبة الواقع على بعد ٣٥٠ كلم الى الجنوب من عمان تؤدي الى خسارة سنوية تبلغ اكثر من ٦٠ مليون دولار

واضاف ان هذه الخسارة تشمل الربح الفائت بالنسبة للمرفأ وللمستوردين والمصدرين والوكلاء البحريين واصحاب السفن الاردنيين وقطاع النقل، وذلك وفق دراسة اعدتها الجمعية وقدمتها مؤخرا للمسؤولين الاردنيين وللأمم المتحدة.

يذكر ان السفن الحربية الغربية تفرض رقابة مشددة على السفن المتوجهة الى العقبة المنفذ البحري الاردني الوحيد منذ بدء الحظر الدولي المفروض على العراق اثر اجتياح الكويت في الثاني من اغسطس (اب) ١٩٩٠

واضاف المحيسن ان ٩٠٠ سفينة خضعت للتفتيش منذ مطلع عام ١٩٩١ وان عددا كبيرا من هذه السفن تعرض اما للتاخير الذي تراوح بين ست وعشرين ساعة بسبب عمليات التفتيش الدقيق واما للمنع من اكمال طريقه باتجاه العقبة.

من جهة اخرى فان التدابير القاسية التي فرضتها السفن الغربية المتمركزة في مضيق تيران على مدخل البحر الاحمر دفعت عددا من الوكالات البحرية الى التوقف عن متابعة عمليات الشحن الى ميناء العقبة.

واوضح المحيسن ان اكثر من نصف الشركات البحرية الدولية الاربعين التي تتعامل مع هذا المرفأ قبل حرب الخليج توقفت.

وقال ان حركة الترانزيت مع العقبة حيث ٧٠ في المائة من السفن كانت تنقل سلعا موجهة الى العراق تعرضت هي الاخرى لخسائر هائلة بسبب الحظر المفروض على بغداد. وقال أيضا ان هذه الخسائر تقدر حسب الدراسة التي اعدتها الجمعية بقرابة ٢٧٠ مليون دولار

من جهته اعتبر مسؤول في مرفأ العقبة لم يشأ الافصاح عن اسمه ان الخسائر الناجمة عن تراجع حركة الترانزيت تقدر بحوالي ٣٥٠ مليون دولار، وافاد ان حركة الترانزيت عبر العقبة كانت تساهم بـ ٥٠٠ مليون دينار اردني (حوالي ٧٠٠ مليون دولار) في الناتج القومي الخام سنويا قبل حرب الخليج

وقد بلغ الناتج القومي الخام في الاردن ٣٢ ٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ مقابل ٤٢ ٣ مليار عام ١٩٨٩ اي بتراجع ٩ ٣ في المائة وفق احصاءات المصرف المركزي الاردني.

واوضح هذا المسؤول ان الخسائر ناجمة عن تقليص حركة الترانزيت الى النصف، اذ بلغت حركة المرفأ حوالي عشرة ملايين طن من السلع منذ بدء السنة مقابل ١٦ مليون طن متوقعة عادة في الفترة نفسها.

وهذه الخسائر تضاعف من حدة الازمة الاقتصادية في بلد يواجه دينا خارجيا يقدر بـ ٣ ٨ مليار دولار وتبلغ نسبة البطالة فيه اكثر من ٣٠ في المائة. ويبلغ عجز الموازنة لعام ١٩٩٢ مبلغ ١٥٠ مليون دولار.

ويساهم استمرار التضييق على العقبة والحظر المفروض على العراق في الركود الذي يعاني منه القطاع الصناعي، فالعراق كان يستوعب ٤٠ في المائة من الصادرات الصناعية الاردنية وفق احصاءات غرفة التجارة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٣٠ نوفمبر ١٩٩١

بعد الأزمات التى صاحبت حرب الكويت فى السوق الدولية

خطة لحماية العملات والبنوك العربية

□ المنامة ـ أسامة مهران:

فى خطوة هى الأولى من نوعها منذ انتهاء حرب تحرير الكويت، يدرس اليوم الاتحاد العربى لخبراء النقد طريقة لمواجهة المخاطر التى تواجه البنوك والعملات العربية أثناء الأزمات، وذلك على ضوء ما جرى أثناء الغزو للمتعاملين فى غرف مبادلة العملات «القطع الأجنبى» بالبنوك العربية وذلك عندما رفضت بعض البنوك العالمية التعامل مع البنوك الخليجية فى مجال بيع وشراء واستبدال العملات وطلبت بعض هذه البنوك وصول قيمة المبالغ التى سوف تتعامل بها هذه البنوك فى الحسابات الخاصة بالبنوك العالمية بالدولار الأمريكى فقط ـ فى سوق نيويورك.

ويناقش مؤتمر الاتحاد العربى لخبراء النقد فى اجتماعه اليوم بالمنامة الاستراتيجية اللازمة لمواجهة مثل هذه الأزمات. تستمر أعمال المؤتمر يومين ويشارك فيه أكثر من ٣٠٠ خبير من مختلف المصارف العربية والعالمية. يفتتح المؤتمر «ابراهيم عبد الكريم» وزير المالية والاقتصاد الوطنى البحرينى ويشارك فيه بأوراق العمل «يوسف أحمد الشيراوى» وزير التنمية والصناعة والنفط البحرينى حيث يتحدث عن مستقبل الاقتصاديات الخليجية فى ظل المتغيرات الراهنة. كما يتحدث الشيخ «سالم عبد العزيز الصباح» محافظ البنك المركزى الكويتى عن تجربة البنوك الكويتية أثناء أزمة الخليج وبعد حرب تحرير الكويت. ويقدم الدكتور «نور ليزر» رئيس مؤسسة البنك السويسرى ورقة عمل تحمل توقعات أسعار صرف العملات العالمية خلال عام ١٩٩٢.

وصرح إبراهيم بو هندى الأمين العام للاتحاد العربى لخبراء النقد لـ «العالم اليوم» بأن هناك عدة مبررات تدفع خبراء النقد لوضع هذا المشروع. وأن المؤتمر سوف يحاول جاهداً وضع المقترحات بحيث تتحكم البنوك العربية وقت الأزمات من إنجاز معاملاتها مع الأسواق العالمية عن طريق ضمانات تقدمها البنوك العربية خارج منطقة الأزمة إلى البنوك العربية الأخرى وأقل مناطق الأزمات وذلك عند تعاملها مع أسواق المال والنقد العالمية. ومن المقرر أن يتولى إدارة المؤتمر الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة نائب محافظ مؤسسة نقد البحرين.

وأكد أمين عام اتحاد خبراء النقد العربى فى تصريحه على أن اجتماعاً مهماً للاتحاد أثناء انعقاد الجمعية العمومية سوف يناقش الاقتراحات المتعلقة بتعديل قانون الاتحاد الأساسى. واختيار ممثلى الدول العربية فى اللجنة التنفيذية للاتحاد لمدة ثلاث سنوات ـ كما سيتم انتخاب ستة أعضاء للهيئة الإدارية للاتحاد لنفس المدة بالإضافة إلى مناقشة تقرير أمين الصندوق عن ميزانية الاتحاد كما هى حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩١.

وفى هذا الاطار اقرت الهيئة التنفيذية للاتحاد العربى لخبراء النقد أمس فى المنامة تعديل القانون الاساسى للاتحاد بما يتماشى مع الظروف والتحديات الراهنة وصرح عبد الله الدخيل رئيس الإتحاد بأن هذا التعديل يهدف فى الاساس إلى توطيد العلاقات بين خبراء النقد العرب. واوصت الهيئة التنفيذية فى اجتماعها أمس بانعقاد المؤتمر القادم فى بيروت ١٩٩٢ وقطر ١٩٩٣ ومصر ١٩٩٤ وتونس ١٩٩٥.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١



الحرب بالأرقام

أزمة أو حرب الخليج بالأرقام شيء صادم للعقل، مثير للوجدان.. فالاف المليارات فقدها العرب بسبب حرب الخليج الأولى مع إيران، وحرب الخليج الثانية مع الكويت والتى شارك فيها أكثر من نصف العالم، إذا أخذناها من منظور حجم القوات المشاركة.

فى تقرير للجامعة العربية قام بتقديمه على منير من خلال صفحات كتابه «المؤامرة» أن خسائر دول الخليج والعراق قد بلغت خلال الأحد عشر عاماً الماضية (٨٠٠) مليار دولار، أى أكثر من ضعفى العائدات البترولية التى حققتها هذه الدول فى ذات الفترة والتى شهدت الحرب العراقية ـ الإيرانية.

أما خسائر أزمة (العراق ـ الكويت) فقد بلغت (٤٥٠) مليار دولار هو ما تكبدته كل من الكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين والعراق وعمان وإيران.. ويقول التقرير إن خسائر التدمير الذى جرى لم يتم حصرها بالكامل، لكن خسائر العراق وحدها والتى تم تدمير ٨٠٪ من طاقة معاملها البترولية، تزيد على (١٥٠) مليار دولار.

الأرقام مفزعة، لكن اقتصاديات الحرب لها وجه آخر أبرزها تقرير وزير الدفاع الأمريكى ديك تشينى والذى تم تقديمه للكونجرس فى يوليو الماضى.

يقول تشينى : إن تعهدات الدول التى وافقت أن تدفع للولايات المتحدة مساهمة فى تكاليف حرب الخليج الثانية قد بلغت أكثر من خمسين مليار دولار، وهو مبلغ ـ حسب تعبيره ـ يفوق أى ميزانية للدفاع فى أية دولة فى العالم باستثناء أمريكا والاتحاد السوفييتى..

وبصرف النظر عن تفاصيل المساهمات المالية فقد كانت هناك مساهمات عينية قدمتها ألمانيا واليابان والإمارات وكوريا والكويت والدانمارك ولوكسمبورج والبحرين وقطر وعمان.. ثم .. كانت هناك المساهمة الضخمة لكل من السعودية واليابان فى الإنشاءات اللازمة للقوات قبل بدء القتال.

على الجانب الآخر وفى اقتصاديات الحرب يتحدث تشينى عن «الفرصة النادرة» التى توافرت للقاعدة الصناعية فى الولايات المتحدة.. والتى يضرب لها العديد من الأمثلة.

فقد زاد إنتاج المصانع الأمريكية من الملابس الواقية من الحرب الكيماوية من (٣٣) ألفا إلى (١٥٠) ألفا شهرياً، وزاد إنتاج أحذية القتال الصحراوى من صفر إلى (١٦٠) ألف زوج شهرياً، وزاد إنتاج زى المعركة الصحراوى من صفر إلى (٣٧٦) ألف وحدة شهرياً، واستطاع جهاز السلامة البحرية أن يرسل إلى سفن الأسطول الأمريكى أجهزة وكشافات صغيرة تعمل بالأشعة تحت الحمراء، والمعروفة باسم مكتشف النيران، وتم شراء آلاف الوحدات التى يستخدمها الأفراد لتحديد مواقعهم.. أما الأسلحة فحدث عنها ولا حرج.

تقرير تشينى ووزارة الدفاع والذى يقع فى (٢٣٠) صفحة تقرير مهم.. وفضيلة كتاب «المؤامرة» هو ذلك الاهتمام الفائق بالمعلومات والوثائق على عكس كتب كثيرة صدرت عن الأزمة.

محمود المراغى



تحليل أخبارى

حتى لا تكـــون عمـــلات الخليـــج فى مهب الـــريح

محمود المراغى

أثنـاء حـرب الكويت تعـرضت كل العمـلات الخليجية لمصاعب فى السوق الخارجية. لم تشمل الأزمة الدينار الكويتى فقط، لكنها امتدت لمختلف العملات التى ترددت بنوك أوروبية وأمريكية فى قبولها بعض الوقت ابتداء من «٢» أغسطس وهو تاريخ الغزو.

الغزو العـراقي أثار، ولعـدة شهور حـالة من عدم اليقين أمام البنوك وبيوت المال العالمية حول مستقبل الاقتصـاد الخليجـي واحتمالات تـدفق النفط ومـوقف الابـار.. ولأن ذلك هـو رصيد الـدينار والـريـال والدرهـم، فقد واجهت هـذه العملات صعوبات فى التعامل والتبادل.

المؤتمر الـذي يعقـده اليـوم الاتحاد العـربي لاتحاد النقد فى المنامة يعـالج هذه القضية المهمة، ويتجه لاستحـداث نظام لتـامين المخاطـر يعتمد على تضامن البنوك الواقعـة خارج منطقة الأزمة مع البنوك الواقعة فى مجال الأزمات.. ولكن.. هل ذلك هو الحل الأمثل؟

التضامن المصرفى بديل جيد، لكنه ليس أفضل الحلول. الأفضل هـو ما تحدثنـا عنه طـويلا من وحدة نقـدية على المستـوى العربـى أو المستوى الخليجى كحد أدنى.

والـوحدة النقـديـة تعنى تـوحيد العملـة، أو توحيد نظام النقد بحيث يكون هناك غطاء واحد يسـاند مجمـوعـة العمـلات، والغطاء هنـا هـو البترول العربى الذى يمثل ثلثـى احتياطي العالم وثلث إنتاجـه ويضمن استمرار القـوة لأى عدد من العملات.

رصيـد البترول، وضمان تدفقـه يضمن أيـة عملة، ولو أن الدينار الكويتى ـ أثناء الأزمة ـ كان مـرتبطـا ببقية العمـلات الخليجيـة التي تنتمى لبلدان بعيدة عن الغزو لكان موقفه شيئا آخر.

إن ما تتمتع بـه دول الخليج فرصة فـريدة لا تتوافـر لكثير من البلدان، والقضيـة هى التجزئة والحديث المتكرر عن وحدة اقتصـادية ونقدية لا تتم.

المطلوب: خطـوة أبعد، ولعـل اجتماع اليومين لاتحاد خبراء النقد يقـدم جديـدا يدفع بـالتاريخ الاقتصادى للمنطقة إلى الأمـام.. وإن كان ذلك لا ينفصل عن خطـوات اقتصادية أخـرى فمن غير المتصور أن تكـون هناك وحدة نقـدية أو تنسيق نقدى، دون الدخـول فى تكامل اقتصادى حقيقى وهو مـا يبدو حتميـا لدول يقل عـدد السكان فى البعض منهـا عن نصف مليـون مـواطن.. بينما تمتلك ثروة كبيرة داخل وخارج الإدارة.



أعلى الاسعار للاراضي السكنية، وأقلها للزراعية وسعر الدونم بلغ ٥٤٠ الف دينار

عودة المغتربين من الكويت ضاعفت أسعار الاراضي في الاردن ثلاث مرات



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ ... ١٩٩١

عمان: مكتب «الشرق الاوسط»

أدت عودة المغتربين الاردنيين من الكويت الى مضاعفة اسعار الاراضي في الاردن ثلاث مرات فيما بلغ سعر الدونم في عمان العاصمة ما يقارب الـ ٥٤٠ الف دينار. وقد بدأ الاردن ولوج عصر تجارة الاراضي بشكل فعلي ملحوظ، في مطلع العام ١٩٧٤، وقد تزامن ذلك مع تنفيذ خطة التنمية الاردنية الثلاثية، ومع حلول فترة الانفتاح المالي والاقتصادي التي يسمونها في الاردن الآن سنوات الطفرة او البحبوحة. وقبل العام ١٩٧٤ لم يشهد الاردن اي نشاط ملموس على صعيد حركة ادخال الاراضي كسلعة رائجة في مجال التجارة، وربما كان البعض يعتقد بأن المتاجرة بالاراضي تدخل في باب المحظورات اجتماعيا، الا ان ارتفاع اسعار الاراضي فجأة جعل هذا المحظور الاجتماعي.. امرا مقبولا جدا لدى العامة، اذ لم تعد المتاجرة بالاراضي ذلك الامر الذي يشعر بالحرج او الخجل!

وفي مطلع العام ١٩٨٠، توقفت حركة المتاجرة بالاراضي بشكل شبه كامل، حتى ان العديدين من أصحاب رؤوس الاموال الذين استثمروا مدخراتهم في شراء آلاف الدونمات، اخذوا بعرض مشترياتهم باسعار اقل مما دفعوه ثمنا لها، خشية تعرضهم لمزيد من الخسارة امام تواصل انحدار الاسعار. واليوم وبعد عودة المغتربين الاردنيين والفلسطينيين وبخاصة من الكويت، اخذ الاردن يشهد نشاطا ملحوظا في مجال تجارة الاراضي، حتى وان كان هذا النشاط يقل في زخمه وحجمه عن ذلك الذي عهده الناس في الاردن في فترة السبعينات. ولتسليط الاضواء على واقع حركة المتاجرة في الاراضي بثوبها الجديد في الاردن، اجرت «الشرق الاوسط» في عمان عددا من اللقاءات مع ذوي العلاقة من رسميين وأهليين. وكانت الحصيلة التالية:

ارتفاع قياسي في اراضي الاسكان

موظف كبير في دائرة الاراضي والمساحة فضل عدم ذكر اسمه قال ان تجارة الاراضي في الاردن حديثة العهد قياسا بدول اخرى. فعلى الرغم من النشاط الملحوظ الذي يشهده قطاع تجارة الاراضي حاليا الا ان المؤشرات تدل على ان الاقبال الذي تزامن مع عودة المغتربين بعد حرب الخليج ينصب بشكل خاص على الاراضي المخصصة لغايات الاسكان بشكل خاص. وأضاف: لقد شهدت الفترة الممتدة بين شهري يوليو (تموز) وسبتمبر (ايلول) الماضيين اقبالا كبيرا على شراء هذا النوع من الاراضي حسبما تشير سجلات دوائر التسجيل سواء في عمان او غيرها، اما الآن فمن الملاحظ أن حالة ركود مؤقت تسود تجارة الاراضي. وعزا حالة الركود التي اشار اليها الى انعقاد مؤتمر السلام، وركون الناس الى حالة ترقب واضحة لمعرفة ماذا ستسفر عنه جهود السلام، حيث يتوقع هذا الموظف الكبير ان يتحدد النشاط في مجال بيع وشراء الاراضي في ضوء نتائج المؤتمر وجهود السلام.

٣٠٠ الف دينار اردني ثمن الدونم

السيد سالم عبد الله الهدبان، تاجر اراضي، يعمل في مجال الوساطة منذ خمسة عشر عاما يقول: لقد مرت تجارة الاراضي في الاردن من حيث النشاط والاسعار بعدة هزات، ارتبطت جميعها بالواقع السياسي في الاردن والخارج، وبعودة المغتربين ومدى اقبالهم على الشراء. واشار الى ان الفترة الحالية شهدت ارتفاعا خياليا في اسعار الاراضي المصنفة تجاريا في عمان على وجه الخصوص، وضرب مثلا ان قطعة ارض مساحتها اقل من دونمين، دفع احد التجار المستثمرين مبلغ ٥٤٠ الف دينار اردني ثمنا لها، الا ان مالكها لم يقبل وطلب المزيد، كما ان قطعة اخرى قريبة منها مساحتها دونم واحد بيعت بـ ٣٠٠ الف دينار.

وقال السيد الهدبان ان اسعار الاراضي مرتبطة بأنواعها حسب الترتيب الرسمي المحدد من قبل لجنة التنظيم العليا فهناك الاراضي المخصصة لغايات الاسكان وهذه مقسمة الى اربعة اصناف أ، ب، جـ، د. وهذه الاراضي تتباين اسعارها بحسب مواقعها وقربها من مراكز الخدمات. ففي احد احياء عمان الراقية، بيع دونم ارض قبل عدة ايام بمبلغ ٨٠ الف دينار. وهذا الدونم كان سعره قبل عودة المغتربين من الكويت لا يتعدى ٤٠ الفا.

وهناك الاراضي المصنفة تجاريا، وهذه اسعارها جد مرتفعة لانها اراضي مخصصة للاستثمار، وهي مقسمة تنظيميا الى ثلاثة اقسام طولي، محلي ومركزي وهذه هي التي فاقت أسعارها الآن حد الخيال أذ يباع الدونم الواحد منها بمعدل (٢٠٠ ـ ٣٠٠) الف دينار، بعد ان كان في فترة الركود قبل ازمة الخليج لا يتجاوز ٧٠ ـ ١٠٠ الف دينار مثلا.

وهناك الاراضي الزراعية المخصصة لغايات الاستثمار الزراعي. وهذا النوع من الاراضي اسعاره متدنية نظرا لتعثر الاستثمار في القطاع الزراعي والنقص الواضح في مياه الري. فعلى سبيل المثال شهدت الاراضي الزراعية ارتفاعا ملحوظا في اسعارها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠. ولكن تعثر القطاع الزراعي لاحقا، عمل بشكل كبير على خفض اسعارها وبخاصة في مناطق الاغوار التي تتميز بكونها اخفض بقعة في العالم مما يكسبها خاصية القدرة على الانتاج خلال موسم الشتاء البارد نظرا لدفء المناخ فيها، وبالتالي انفرادها في انتاج العديد من الخضروات والفواكه في وقت تفتقد فيه معظم اسواق العالم لهذه الاصناف.

وقال: الآن الاراضي الزراعية القريبة من العاصمة عمان احسن حظا من حيث الاسعار عن سواها من الاراضي، اذ يلاحظ ان الموسرين من الناس يقبلون على شراء مساحات محددة منها لاقامة مزارع للاشجار المثمرة ومساكن للاستجمام، لهذا فقد ارتفعت اسعارها بشكل ملفت للنظر ففي مناطق ام العمد والعال والروضة وماديا وزيزيا مثلا يتراوح سعر الدونم



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ... ١٩٩١

الواحد بين ٣٠٠ ـ ٣٠٠,٠٠٠، فيما كان سابقا وقبل خمسة عشر عاما مثلا يباع بعشرات الدنانير فقط!!

ارتفاع رسوم بيع الاراضي

وعن الرسوم التي تتقاضاها الدولة لقاء عقود البيع والشراء، قال، لقد ارتفعت هذه الرسوم كثيرا فقبل عشرين عاما كانت لا تتجاوز ٢٪ من القيمة المقدرة للارض في عقد البيع. اما الآن فقد ارتفعت نسبة هذه الرسوم الى عشرة بالمائة من القيمة الواردة في عقد البيع. باختصار يقول السيد الهدبان، الاقبال الملحوظ والنشط الآن هو على الاراضي السكنية، اما سواها فحالة الركود مازالت شبه مستمرة فيها

أما الحاج عبد الله، رجل طاعن في السن، فقد قال: في الستينات مثلا كنت تشتري الدونم الذي يباع اليوم بمائة الف دينار وأكثر، بعشرة دنانير وربما بخمسة فقط ان ما هو سائد اليوم شبيه بالخيال وأنا لا ادري لماذا يحدث هذا؟ ولو كنت اعرف ان الأسعار ستبلغ هذا الحد الجنوني لاشتريت مئات بل الاف الدونمات في ذلك الحين، ولكن بالطبع كل شيء في هذه الدنيا يدخل في باب القسمة والنصيب والحمد لله في كل الحالات. قد لا تصدق لو قلت لك ان من كان يملك مائة دينار في فترة الخمسينات مثلا كان قادرا على شراء مائة دونم في اجمل مناطق عمان هذه المائة دينار لا تشتري لك اليوم مترا مربعا واحدا، انه امر خيالي فعلا».

ويملك احمد الدعسان حوالي خمسمائة دونم في منطقة «طارق» وهي احدى ضواحي العاصمة عمان، فيها اراض زراعية وسكنية وتجارية. والخمسمائة دونم الموجودة حاليا بقيمة ٢٥٠٠ دونم كان يملكها سابقا. وعن السعر الحالي لأرضه قال انه يتراوح بين ٥٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠ دينار للدونم، وهو يفكر بأن يبيع قسما من الارض لاستثمار العائد في مجال بناء العقارات التجارية، ويستغرب الدعسان الارتفاع غير المبرر في اسعار الاراضي اذ يقول.. لقد اشتريت في العام ١٩٥٠ اراض بسعر ١٠٠ دينار في ضواحي العاصمة عمان، والآن اسعارها تتجاوز مئات الآلاف.

وقال ان ارتفاع اسعار الاراضي في اي بلد امر طبيعي ولكن الملفت للنظر انه ارتفاع خيالي يفوق حده الطبيعي، واعتقد ان سبب ذلك يعود الى الهجرة الاولى عام ١٩٤٨، والهجرة الثانية عام ١٩٦٧ وعودة المغتربين هذا العام، الامر الذي نجم عنه ازدياد كبير وغير طبيعي في عدد السكان وحاجتهم الى الارض لغايات السكن والزراعة والتجارة وخلافه.

واعرب عن اعتقاده بأن عملية السلام الدائرة حاليا ستؤدي اذا ما نجحت الى رفع اسعار الاراضي بشكل كبير نتيجة شعور الناس بالاستقرار مما يدفعهم للخروج من دائرة التخوف من استثمار اموالهم في شراء الاراضي.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢ .... ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طلبات التعويضات للمتضررين من حرب الخليج قريبا

جنيف ـ وكالات الأنباء : أعلنت الامم المتحدة انها سترسل اوائل يناير القادم نسخا لطلبات التعويضات للمتضررين من حرب الخليج ، ماليا وجسديا ونفسيا ، الى الحكومات المعنية لتوزعها على مواطنيها ثم تعيدها خلال ١٨ شهرا الى صندوق التعويضات

وقرر مجلس الصندوق الذى انهى اجتماعاته فى جنيف امس صرف ٤ الاف دولار لكل فرد و٨ الاف لكل اسرة جبرت على مغادرة العراق والكويت وصرف مبالغ اخرى للذين اصيبوا باضرار اضافية ومنها الاغتصاب او فقد احد الافراد او الاحتجاز كرهينة .

وحذر مسئولو الصندوق من توقع الافراد حصولهم على هذه الاموال بسرعة خاصة ان صندوق التعويضات لم تصله اموال بعد



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩١

العائدون من الكويت للأردن ينظمون اندماجهم في مجتمعهم الأصلي

عمان ـ ا. ف. ب: ينظم الاردنيون والفلسطينيون الـ ٣٠٠ الف الذين عادوا من الكويت بعد ازمة الخليج اندماجهم في الاردن حيث وصل معظمهم بدون مال ولا مسكن ولا عمل.

وأسست مجموعة من هؤلاء العائدين جمعية تعاونية للأشخاص الذين تضرروا من احداث الخليج هدفها الاساسي حل مشاكل هؤلاء الاشخاص ومعظمهم معدمون وفق ما صرح به مدير الجمعية يحيى العتيبي لوكالة الانباء الفرنسية.

واضاف العتيبي قائلا: ان الكثيرين يتحفظون ازاء القيام بأي نشاط في البلد بسبب غيابهم الطويل في الخارج لذلك سنوحد جهودنا في اطار عمل جماعي يهدف الى دمجهم في بلدهم. واشار الى ان الجمعية تنوي اقامة مشاريع استثمارية لهؤلاء العائدين لئلا يكونوا عبئا على الشعب

وحسب الاحصاءات الرسمية تحتاج عمان الى ٤,٥ مليارات دولار على خمس سنوات لتلبية حاجات هؤلاء العائدين، وأدت عودتهم الى زيادة عدد سكان الاردن الذي يقدر بـ ٣,٤ مليون نسمة بنسبة ١٠ في المائة.

وقال العتيبي ان اول مشروع بدأ وهو مشغل لصنع الملابس يؤمن عشر وظائف وكلفته حوالي ١٧٥ الف دولار. وقال احد مسؤولي الجمعية الدكتور عصام العماد وهو طبيب اطفال ان هناك مشروعا ثانيا قيد التنفيذ وهو فتح مستوصف يؤمن للعائدين الخدمات الطبية الضرورية بأسعار رمزية.

واشار هذا الطبيب الى انه: بعد ٣٥ عاما امضيتها في الكويت اشعر بالاسف على امر واحد هو انني لم اتوقع ان اعود في يوم من الايام الى بلدي ولم استعد لذلك. واوضح ان ذلك كان خطأ معظم الاردنيين المهاجرين في الكويت والذي عاد ٨٥ في المائة منهم بدون مال وهم حاليا في وضع اجتماعي سيىء للغاية.

واوضح نائب رئيس الجمعية أياد صايمة الذي عمل في الكويت ١٨ عاما ان عددا كبيرا منهم يعيش من تعويضات نهاية الخدمة التي تسلمها قبل أن يغادر الكويت. واشار الى ان الجمعية تتلقى عشرات الاشتراكات يوميا منذ تأسيسها في سبتمبر (ايلول) الماضي ويجب على كل عضو في الجمعية ان يدفع ١٥٠ دولارا تقريبا بتسديد ٢٠ في المائة من قيمة هذا المبلغ في البداية والباقي يقسط على سنتين.

وافاد استطلاع للرأي اجرته وزارة التربية ان حوالي ٣٢٠٠ عائلة اردنية أصبحت مستعدة للمشاركة في مشاريع استثمارية عديدة يمكن ان تبلغ كلفتها ٤٥٠ مليون مليون دولار.

من جهة ثانية تنوي الجمعية اقامة مشاريع استثمارية لبناء الشقق من اجل حل مشكلة السكن. وارتفع ايجار المنازل بنسبة ٦٠ في المائة في اغسطس (اب) في عمان.

واكد غسان العتيبي وهو استاذ في الجامعة الأردنية للبنات وعاش ٢٠ عاما في الكويت ان العائدين لا يستطيعون حتى تغطية رسوم المدارس. وكان التعليم مجانيا في الكويت.

رؤساء قمة دول الخليج يبحثون اليوم :

١٠ مليارات دولار لدعم الدول المتضررة فى حرب الخليج

الكويت ـ بعثة الاخبار :

تبدأ مساء اليوم اعمال القمة الخليجية الثانية عشرة بحضور قادة دول الخليج الست .. ومن اهم الموضوعات التى ستبحثها القمة انشاء صندوق لدعم الدول التى اضيرت من حرب الخليج بـ ١٠ مليارات دولار ودعم جهود التنمية فى الدول العربية . كما يبحث القادة المشروع العمانى لانشاء جيش خليجى موحد يتولى الدفاع عن الدول الخليجية فى مواجهة اى اعتداء خارجى . كما سيتم بحث الاضرار المادية للعدوان العراقى واثارها على العلاقات العربية .

وقد عقد المجلس الوزارى المشترك لوزراء خارجية ومالية دول مجلس التعاون الخليجى اجتماعا امس لبحث اللمسات الاخيرة للموضوعات التى ستعرض على القمة ومن بينها مناقشة مشروع تحسين ممارسة مواطنى دول المجلس للانشطة الاقتصادية وقيام السوق الخليجية المشترك والاستفادة من تجارب الدول فى الاندماج الاقتصادى ..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ دسمبر ١٩٩١

فى الشـــركات أيضـــا:

اتجاه للــوحــدة والانــدمــاج

اتسم هـذا العـام بنشـاط كبير لـلانـدمـاجـات وللتحالفـات الاستراتيجية بين الشركـات العاملـة فى مجالات متقـاربـة ولم يقتصر الأمـر على تعـاون الشركات الصغيرة فى مواجهة الشركات الكبرى وإنما امتد الأمـر للشركات الكبيرة ذاتها التى تـدخل الكثير من التحـالفات مع بعضهـا البعض ضـد مجموعـات أخرى أو بهدف تحقيق تطورات محددة من التحالفات التى أثـارت ضجـة كبيرة كـان تحالف «أى. بى. ام» I.B.M و«ابل» وكذلك «اى. بى. ام» و«وانج» و«ابل» و«سـونى» و«فيليبس» و«سيمنـز» ومن التطـورات المشابهة أن الحكـومة اليـابانيـة قررت اشراك بعض الشركات الأمريكية فى خطتها لتطوير جيل سادس من أجهزة الكمبيـوتر مع الشركـات اليابانيـة وينتظر فى العـام المقبل أن تتحـالف شركـات الالكترونيـات الامريكية وبخاصـة فى تصنيع التليفزيون فى محاولة لوقف التفوق اليابانى الساحق.

وإذا كانت التحالفات هى أهم الأحداث الإدارية على مستوى العالم، فهناك مجموعة متناثرة من الأحداث تستحق وقفة خاصة:

حرب الخليج

تاثرت سـوق التنمية الإدارية تاثـرا كبيرا باحداث الخليج التى بلغت ذروتها بـاشعـال الحرب فى بداية العـام وذلـك مع تاثـر سـائر قطـاعـات النشـاط الاقتصـادى فى الخليج تحديـدا وفى المنطقة العربيـة عمومـا وساد الركـود نشاط التنمية الإداريـة خلال الربع الاول من السنة حيث قام الكثير من المؤسسات العـاملـة فى هـذا الحقـل بتجميـد بعض أنشطتهـا أو بالتـوقف والقيام بعمليات مـراجعة للنفس والملاحظ انه ابتـداء من الربع الثانى لعام ١٩٩١ حـدث نشاط كبير فى هذا القطـاع عوض إلى حـد كبير الركـود الذى سـاد الفترة السـابقـة وتـركـز النشـاط فى الكويت والسعـوديـة حيث ازداد الطلب على العمليـات الاستشارية والتدريبيـة وبالتحديد فى مجالات إدارة الأزمات والتفاوض والتخطيط الاستراتيجى.

كـذلك كـان من اثـار حـرب الخليـج أن تـوقفت مؤتمرات التنمية الادارية فى النصف الأول من العام بينما نشطت بصـورة غير تقليدية فى النصف الثـانى حيث بـدا الكثير من الشركـات فى إعـداد مـؤتمرات للتنميـة الإداريـة أغلبهـا يهتم بإدارة التغيير بشكل رئيسى.

مدير عام ١٩٩١

وفى أمـريكا تم اختيـار جـاك ويلش رئيس مجلس إدارة شركة جنـرال الكتريك مديرا للعام فى الـولايات المتحدة الامريكية، يرأس ويلش منذ عشر سنوات هذه الشركة التى يعتبرهـا الاخصائيـون مقابـلا لمدرسة هارفارد للإدارة بين الشركات الأمريكية فهذه الشركة غالبا مـا تقدم الجديد من أساليب الممارسة الادارية مثلما تقدم مـدرسة هارفارد أعلى مستـوى من الفكر الإدارى وتضم نخبة من الأساتذة.

المدير العربى

وعلى الصعيـد العـربى تم اختيـار د.أحمد صقـر عاشور مـديرا للمنظمة العربية للتنميـة الإدارية بدلا من د.ناصر الصايغ الذى انتهت مدة رئاسته للمنظمة التى عادت مرة أخرى لمقرها فى مصر هذا العام ايضا. والدكتور عاشـور كان استاذا لإدارة الأعمال فى كلية التجارة بجامعة الاسكندرية.

التدريب

وفى السعودية بدأت شركـة سمارك وهى مؤسسة النفط السعـوديـة الكبرى فى مشروع تـدريبى كبير للعاملين فيها يعتمد على اتفاق إدارة التدريب بالشركة مع بيوت الخبرة العربية على إعداد حقائب تدريبية فى الموضوعات المختلفـة تعد وفقا لمعايير ولاحتيـاجات الشركة وبما يتلاءم مع ظروفها وطبيعة النشاط فيها وتم اسناد مهمة التـدريب لمدربين مختلفين سواء من داخل أو خارج الشركة وقد شـارك فى هذا العمل عدد كبير من الشركـات العـربية وتعـد من أكبر عمليـات التنمية الادارية، وتحديدا، التدريب لهذا العام.

مجلة

كما صـدر فى القاهـرة هـذا العام العـدد الاول من مجلة مـاركتنج كوميـونيكيه المتخصصـة فى شئون التسويق والـدعاية والعـلاقات العامـة والتى تصدر بـالعـربيـة والانجليزيـة. يصـدر المجلـة د.سـامى عبدالعزيز ويعتزم أن تصـدر مرة كل شهرين خلال سنتهـا الاولى ويضم العـدد الاول متـابعـة لبعض الممارسات التسـويقية مع مقـالات فى المواضيع التى تهتم بها المجلة.

طريقة بيبسى

وفى عام ١٩٩١ قـامت شركة بيبسى كولا العـالمية ببدء نشاط التدريب فيها والذى تضمنه برنامج تحت اسم «طريقـة بيبسى» "PEPSI WAY" ويتضمن تـدريب المتعهدين والفـروع فى كل انحاء العـالم على

اسلوب بيبسى فى اتمام عمليات البيع والتسويق المختلفة من توزيع وعرض وترويج وتخطيط.. الخ ويشرف على هذه العملية فى العالم العربى وافريقيا مكتب شركة بيبسى فى قبرص الذى اتفق مع عدد من كبار الخبراء والاساتذة العرب فى مجال التسويق ليقوموا بتقديم وادارة البرامج التدريبية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية وبين هؤلاء د.احمد شلبى ود.رمزى حكيم ود. الان سالم.

عودة كوكا

الغى قرار وضع كوكا كولا على قائمة المقاطعة العربية وبذلك عادت للعمل فى المنطقة العربية وعاد الصراع التسويقى الحاد بين كوكا وبيبسى لياخذ مكانه فى العالم العربى ونتوقع أن نعايشه فى عام ١٩٩١.

جريدة «العالم اليوم»

ومن الاحداث الصحفية البارزة هذا العام صدور جريدة «العالم اليوم» أول جريدة اقتصادية يومية فى العالم العربى وغطت بذلك احتياجا مهما للقراء من فئة رجال الاعمال والمديرين والمهتمين بالاقتصاد وقد قامت الجريدة إلى جوار نشر انباء المال والاسواق والاقتصاد بتقديم صفحة اسبوعية تهتم بإدارة الاعمال وهذا لاول مرة فى العالم العربى أيضا.

التنمية الادارية فى مصر

بدات فى هذا العام بنشاط واضح مشاركة الدول الاوروبية وهيئات السوق الأوروبية المشتركة فى تمويل عمليات التنمية الادارية بمصر بعد أن كانت هيئة المعونة الامريكية تكاد تكون الممول الأجنبى الوحيد ويتركز اهتمام الجانب الأوروبى الذى تصاعد هذا العام على إدارة المشروعات الصغيرة وتسويق المنتجات الحرفية واليدوية كما يختلف عمل المجموعة الاوروبية من حيث اتاحتهم للمجموعات الاستشارية المصرية والعربية للاضطلاع بدور اكبر مقارنة بهيئة المعونة الامريكية التى عادة ما تعطى عملياتها لشركات أمريكية تتعاون بدورها مع العرب بنظام مقاولات الباطن.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ... ١٩٩١

"الاستثمار العربي" وحصاد أحداث الخليج

كتبت - نزيرة الافندى

اذا جاز لنا ان نعيد النظر الى الوراء مرة اخرى لنستوعب العبرة والدرس من احداث الخليج التى اندلعت شرارتها الاولى فى اغسطس ١٩٩٠ فسوف نجد ان الاستثمار العربى كان احدى الضحايا التى عانت من هذه النكسة على صعيد العمل العربى الموحد لا من الناحية المطلقة ولكن من حيث التوزيع المتوازن .

ودافعنا الى هذا القول ينبعث عن عدة عوامل

اولها : ان الاستثمار العربى بين دول الوفرة والعجز هو الوسيلة الاساسية التى يتعين تحفيزها وتشجيعها حتى تظل اموال العرب فى منطقتهم وحتى تتحقق التنمية بهذه الاموال ، خارج نطاق الشروط والقيود الدولية التى تفرض على الدول المقترضة فى كثير من الاحيان ، وهى دول العجز المالى بالدرجة الاولى .

كما ان هذه الاموال الخاصة بدول الوفرة ، تكون اكثر امنا بعيدا عن احتمالات التجميد ، كما حدث ابان حرب الخليج الثانية .

ثانيا : ان التنمية هى المطلب الحالى والمستقبلى للشعوب العربية والمدخل الاساسى لهذا المطلب لايتوافر الا من خلال الاستثمار . ومن هنا تكون الرياح العاتية لاحداث الخليج قد اصابت الاستثمار العربى ومناخه ، ضمن ما اصابته به اضرار .

ثالثا : حق التعاون فى مجال الاستثمار العربى خلال الفترة السابقة لاغسطس ١٩٩٠ خطوات يعتد بها تظهر فى الوقت نفسه المجهود الذى بذل وسيبذل من اجل اعادة بناء جسور الثقة مرة اخرى واعادة التوازن فى توزيع هذه الاستثمارات .

فبقدر الانجاز يكون التساؤل ماذا يحمله المستقبل من توقعات بالنسبة للاستثمار العربى ؟ وماهو مقدار الجهد المطلوب لاجتياز فجوة السالب وتخطيها الى نتائج تضاف الى ماسبق تحقيقه فى هذا المجال ؟

ومن واقع قراءة التقرير الاخير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الذى يغطى مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٠ سوف نلاحظ عدة نقاط ابرزها .

● ارتفعت القيمة الاجمالية للاستثمارات العربية الخاصة من ٢٥٨,٤٥٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ الى ٤٠٠,٨٤٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ .

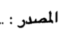
وهذا فى حد ذاته مؤشر يدعو الى التفاؤل حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية بنسبة ٥٥,١ فى المائة خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

● الا انه يلاحظ فى الوقت نفسه ، ان نمط توزيع هذه الاستثمارات فيما بين الدول العربية قد تأثر بصورة واضحة باحداث الخليج وما عقبها من اندلاع الحرب الخليجية الثانية ويمكن ادراج نمط التوزيع الجديد فيما بين دول عانت من انكماش او اختفاء الاستثمارات العربية الخاصة ، بصفة تامة خلال عام ١٩٩٠ واخرى كانت اطرافا اساسية فى الحرب ومن ثم اختفت منها تماما اية استثمارات عربية خلال عام ١٩٩٠ لكونها معتدية (العراق) معتدى عليها (الكويت) واخرى تحملت العبء المادى الاكبر للعمليات العسكرية من خلال اراضيها (السعودية) .



مأمون ابراهيم حسن
المدير العام للمؤسسة



المصدر :  الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ... ١٩٩١

اما المجموعة الاخيرة فتتمثل فى دول عربية ، اتجهت اليها معظم الاستثمارات العربية الخاصة ذات الطبيعة الخليجية بصفة اساسية بحثا عن الامن والامان .

وبترجمة هذه الكلمات الى ارقام ، سوف نجد الاتى :

١ ــ اختفت الاستثمارات العربية الخاصة بصفة تامة ، خلال عام ١٩٩٠ ، بالنسبة لكل من جيبوتى ، السودان ، عمان وكان نصيب هذه الدول الثلاث من الاستثمارات العربية الخاصة خلال عام ١٩٨٩ ، يبلغ ٥٥,٪ ، ٢٧,٪ ، ٣٣,٪ على التوالى .

٢ ــ انكمشت هذه الاستثمارات بالنسبة للبعض الاخر من الدول ، حتى ولو كانت قد حققت زيادة مطلقة الا انها فى الحقيقة انخفضت من الناحية النسبية .

ــ وسوف تدخل فى هذه الفئة من الدول ، كل من الاردن حيث انخفضت الاستثمارات العربية بها بنسبة ١٨,٨ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، حيث كان نصيبها فى العام الاول يبلغ ٨,٣٨٠ مليون دولار بنسبة ٣,٢٤ ٪ من الاجمالى ، فانخفض الرقم المطلق الى ٦,٨٠٥ مليون دولار وكذلك النسبة المئوية الى ١,٧ ٪ فى العام الثانى (١٩٩٠)

ــ وكذلك اليمن ، التى تقلص نصيبها من حجم الاستثمارات العربية الخاصة ، من ٥,٩١٦ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ ، وبما يعادل ٢,٢٩ ٪ الى ٧٧٩ الف دولار فى عام ١٩٩٠ ، وبما يعادل ٢, فى المائة ونسبة انخفاض كلى فيما بين عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ تعادل ٨٦,٨ فى المائة .

ــ بالنسبة لمصر سوف نجد لاول وهلة ان حجم الاستثمارات العربية الخاصة بها ، قد ارتفع من حيث القيمة المطلقة من ٧٧,٧٧٨ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ الى ٩٢,٠٤٨ مليون فى عام ١٩٩٠ ، الا ان نصيبها من اجمالى الاستثمارات العربية الخاصة ، انخفض الى ٢٣ فى المائة فى عام ١٩٩٠ ، مقابل ٣٠,١٠ فى المائة فى عام ١٩٨٩ ، وبمعنى اخر كانت نسبة التغير فى نصيب مصر من الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الاعوام المقارنة بنسبة سالبة تقدر بــ ١٨,٣ فى المائة .

٣ ــ هناك مجموعة الدول التى كانت اطرافا اساسية فى احداث الخليج وما عقبها من تطورات ، او ملاصقة لها ، وقد عانت هذه الدول من تلاشى اية استثمارات عربية فيها . خلال العام المذكور (١٩٩٠) ويدخل فى هذه المجموعة كل من العراق والكويت وايضا قطر (حيث انخفضت الاستثمارات العربية بها من ٣,٩١٧ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ (١,٥٢ ٪) الى مايتجاوز ٢٧٤ الف دولار فى عام ١٩٩٠ (١, ٪) وبنسبة انخفاض فيما بين العامين تقدر بــ ٩٣ فى المائة .

وفيما يتعلق بالسعودية التى تحملت الاعباء الاقتصادية الضخمة خلال احداث الخليج ، فقد انخفضت الاستثمارات العربية الخاصة فيها ، من ٩٢,٦٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ (٣٥,٨٥ ٪ من الاجمالى) الى ٨٠,٨١٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ (٢٠,١ ٪ من الاجمالى) وبنسبة سالبة تقدر بــ ١٢,٨ فى المائة فيما بين العامين .

٤ ــ وفيما يتعلق بالمجموعة الرابعة ، فهى الدول التى كانت نقطة الجذب الاساسية للاستثمارات العربية خلال عام ١٩٩٠ .

وتاتى المغرب فى المقدمة من حيث معدل النمو فى هذه الاستثمارات



فخلال عام ١٩٨٩ كان حجم هذه الاستثمارات لايتجاوز ٨,٤٠٦ مليون دولار (٣,٢٥ ٪) وقد قفز هذا الرقم الى ٥٢,٧٨٨ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ (١٣,١ ٪ من الاجمالى) وبنسبة تغير تقدر بـ ٥٢٨ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

● اما البحرين فتأتى فى المرتبة الثالثة من حيث نسبة النمو فى هذه الاستثمارات العربية الخاصة وان كانت تأتى فى المقدمة من حيث حجم الاستثمارات فيها (فى اطار هذه المجموعة الرابعة) فقد قفز تصيبها من ١٤,١٥٩ مليون دولار (٥,٤٧ ٪) فى عام ١٩٨٩، الى ٧٤,٠٩٣ مليون دولار (١٨,٥ ٪) فى عام ١٩٩٠ وبنسبة تغير فيما بين العامين تقدر بـ ٤٢٣,٣ فى المائة .

وتأتى دولة الامارات بعد ذلك حيث قفز نصيبها من هذه الاستثمارات من ٢١,٧٢٨ مليون دولار (٨,٤١ ٪) الى ٥١,٩٣٢ مليون دولار (١٣٪) بالنسبة لعامى ٨٩ ، ١٩٩٠ على التوالى وبنسبة تغير تقدر بـ ١٣٩ فى المائة فيما بين العامين .

كما تفزت تونس الى قائمة الدول التى اجتذبت الاستثمارات العربية الخاصة اليها ، فلم تكن مطروحة فى عام ١٩٨٩ . وقفز نصيبها الى ٢٣,٣١٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ (٥,٨ ٪) وبنسبة زيادة تعادل مائة من المائة فيما بين الاعوام المقارنة .

وهذا الوضع بالنسبة للجزائر فقد بلغت قيمة الاستثمارات العربية بها خلال عام ١٩٩٠ ، ١٨ مليون دولار (٤,٥ ٪) وبنسبة زيادة مائة فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

الازمة الاقتصادية تنعكس سلباً على المؤسسة العسكرية

الاردن يخفض حجم قواته ويجمد صفقات

□ لندن – من المحرر العسكري:

■ تشهد القوات المسلحة الاردنية حالياً خفوضات تتناول حجم هذه القوات وعدد تشكيلاتها ووحداتها البرية والجوية ومعداتها في كل مجالات العمل العسكري. وتأتي هذه الخطوات في وقت عمدت الحكومة الاردنية الى الغاء صفقات عسكرية رئيسية عدة كانت تعاقدت عليها، فضلاً عن سعيها الى بيع اسلحة ومعدات لم تعد ثمة حاجة او امكان للاستمرار في استخدامها، في ضوء عملية التقليص التي بوشر تنفيذها منذ اشهر.

آثار حرب الخليج

وأبلغت مصادر دفاعية عربية مطلعة الى «الحياة» ان خطط التقليص العسكري الاردنية بدأت بعد فترة قصيرة من انتهاء حرب الخليج لاعتبارات مالية املتها الاوضاع الاقتصادية المتردية التي افرزتها تلك الحرب في الاردن، وأدت الى تفاقم الازمة التي تعود في جذورها الى ما قبل الحرب.

واضافت هذه المصادر ان عمان وصلت في الاشهر الماضية الى اقتناع بأنه لم يعد في مقدورها الاستمرار في تحمل وطأة الاعباء المالية المترتبة على الانفاق الدفاعي الذي كانت تعودت رصده في الربع القرن الماضي وكان يصل احياناً الى ما يعادل ٢٥ في المئة من الناتج العام في البلاد، خصوصاً بعد نضوب المساعدات المالية والعسكرية التي كان الاردن يحصل عليها سنوياً من الخارج، ومن الولايات المتحدة وعدد من دول الخليج العربية تحديداً.

ويذكر ان موازنة الدفاع الاردنية بلغت عام ١٩٩١ نحو ٥٨٧ مليون دولار، وكانت ٥٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٠. لكن الزيادة الضئيلة في هذه الموازنة كانت تعادل تقليصها بالمعايير الحقيقية عند حساب عامل التضخم المالي الذي زاد في الاردن العام الماضي عن ١٠ في المئة. وجاء ذلك كله في وقت انخفض حجم الناتج المحلي العام من نحو ٤,٥ بليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٣,٨٧ بليون دولار العام الماضي، بينما تراجع النمو الاقتصادي في الفترة نفسها بنسبة قاربت ٦ في المئة.

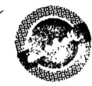
وعلى رغم عدم صدور أي معلومات رسمية حتى الآن، فان ثمة تقديرات تشير الى ان الاردن ينوي خفض حجم نفقاته الدفاعية لعام ١٩٩٢ بنسبة تراوح بين ١٠ و١٥ في المئة، على ان يترافق ذلك مع خفض بنسبة مماثلة في حجم القوات المسلحة. وتفيد معلومات موثوق بها ان مجموع عدد افراد القوات الاردنية انخفض فعلاً بحلول نهاية ١٩٩١ الى نحو ١٠٧ آلاف عسكري بعدما كان مطلع العام نحو ١٣٠ الفاً. واستناداً الى الخطط الموضوعة حالياً فان الهدف هو الوصول في حجم هذه القوات الى ١٠٠ الف في غضون اواسط العام الجاري.

ومن بين الخطوات الرئيسية الاخرى التي ستنفذ ايضاً في هذا المجال، وقف العمل بقانون التجنيد الالزامي نتيجة «انتفاء الحاجة اليه في ضوء الخفوضات المقررة» كما قررت الحكومة الاردنية تجميد كل الصفقات العسكرية التي كانت قيد التنفيذ او موضع مفاوضات، في انتظار التوصل الى مراجعة شاملة لحاجات قواتها مستقبلاً على ان تضمن المراجعة الاستغناء عن الفائض من الاسلحة والمعدات التي لن يكون هناك من داع للاحتفاظ بها، والسعي الى بيعها للافادة من ثمنها.

وكانت القوات الاردنية تتألف عام ١٩٩١ من حوالي ١٣٠ الفاً مزودين نحو ١١٥٠ دبابة و١٥٠٠ عربة قتال مدرعة و٥٠٠ قطعة مدفعية ميدانية ونحو ١٢٠ طائرة قتالية و٢٤ طائرة هليكوبتر هجومية.

وألغى الاردن في وقت سابق من العام الماضي صفقة كان تم التوصل اليها مع فرنسا لتزويد سلاحه الجوي ١٢ مقاتلة «ميراج – ٢٠٠٠» نتيجة عدم تمكنه من تأمين التمويل اللازم لها، والذي قدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار. وجاء الغاؤها بعد نحو عام تقريباً من الغاء اتفاق مماثل كانت عمان توصلت اليه من حيث المبدأ مع بريطانيا لشراء ٨ طائرات

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

الاردن يخفض حجم قواته ويجمد صفقات

تتمة الصفحة الاولى

«تورنادو» بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، وذلك للاعتبارات المالية نفسها.

واذا كان الاردن يريد الحصول على تلك الطائرات من اجل تحديث سلاحه الجوي الذي يضم حالياً مقاتلات «ميراج ف - ١» الفرنسية و«ف - ٥ تايغر» الاميركية، فانه يفكر ايضاً في الاستغناء عن جزء من اسطول «ف - ٥ تايغر» الذي يشتمل على نحو ٦٥ طائرة ببيع ٢٠ - ٣٠ منها. وتفيد معلومات ان كلاً من تركيا واليونان اضافة الى دول اخرى لم تحدد هويتها ابدت اهتمامها بشراء هذه الطائرات.

وفي هذه الاثناء يحاول الاردن ايضاً بيع جزء من دبابات وحداته المدرعة التي تضم دبابات اميركية من طرازي «م - ٦٠» و«م - ٤٨ باتون» وأخرى بريطانية من طرازي «تشيفتين» (خالد) و«سنتوريون» (طارق). ويرجح ان يستغني عن «م - ٤٨ باتون» وعددها نحو ٢٦٠ دبابة، وربما عن قوة دبابات «سنتوريون» المتوافر منها ٢٩٠. وذلك في الوقت الذي لن يحصل الجيش على اي اسلحة برية جديدة اقله في المستقبل المنظور.

انتباه

الاستقرار السياسي ومأزق الاقتصاد

فى استقصاء أجرته المؤسسة العربية للاستثمار جاءت العوامل السياسية على رأس ما يعتبره رجال الأعمال العرب عائقا للاستثمار.

وإذا كان العام الماضى هو عام الحرب فى الخليج، بكل ما يصاحب الحرب من ظروف طاردة لرأس المال.. فإن نفس العام قد شهد التحول نحو الاستقرار السياسى فى أكثر من بلد عربى.

لقد كان لبنان مركز جذب استثمارى لفترة طويلة، ثم سقط صريع الحرب الأهلية.. وفى عام ١٩٩١ حدثت العودة. توقفت الحرب وبدأ الحديث عن التعمير، وأخذ اللبنانيون يشدون الرحال عائدين من المهجر إلى الوطن، حاملين معهم النشاط الاقتصادى بكل فروعه.

وفى الخليج زال خطر الحرب. أصبحت الملاحة امنة.. وأصبحت المشروعات بعيدة عن أخطار القصف.. وعادت التجارة والأموال إلى الانسياب.

وعندما توقفت بورصة الكويت، وهى بورصة ناشئة ورثت سوق المناخ، كان ذلك طبيعيا لأن الانشطة أثناء الغزو - ولشهور بعده كانت متوقفة أو شبه متوقفه.

الآن، وكما يعلن مدير البورصة، تستعد سوق الأوراق المالية لتستأنف نشاطها فى فبراير، بعد أن يتم «تنظيف ميزانيات الشركات» حسب قوله.

وقد شهد قطاع الأعمال فى الكويت أكثر من صدمة، كانت إحداها صدمة الغزو والتى أدت لتراكم المديونيات للبنوك مع عجز عن السداد.

الآن، يتم حل هذه المشكلة بثمن باهظ قبلت الحكومة أن تدفعه.. لكن المهم أن الشركات تستطيع أن تستأنف نشاطها، والبنوك تستطيع أن تعمل متخففة من هذا العبء.. وهو ما يجعل عودة البورصة أمرا منطقيا.

والأكيد أن عودة سوق الأوراق المالية فى الكويت دليل مهم على أن الحياة بشكل عام تعود إلى مجراها الطبيعى.. وأن انجازا كبيرا فى التعمير واصلاح ما أفسده الاحتلال قد تم خلال فترة وجيزة.. عدة شهور، لم تكمل عاما.

وربما ترد أفكار التنشيط بعد ذلك مثل: التصرف فى بعض الشركات العامة وطرح أسهمها للقطاع الخاص.

وباختصار لقد دارت العجلة مع قدر أكبر من الاستقرار السياسى.. والسؤال حول بلدان لم تعرف الاستقرار: السودان - الصومال.. وغيرهما. كيف تخرج هذه البلاد من مأزقها الاقتصادى؟... كيف؟

محمود المراغى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

دليـــل الاســـتثمار العـــربى

الاردن : استثمار «السلام» لإصلاح ما أفسدته «حرب الخليج»

لا أحد يعرف، ماذا ستكون نتيجة مفاوضات السلام.
هل هي تطبيع كامل مع إسرائيل أم سلام بين جيران ذلك ما قاله الخبير المصرفى ومحافظ البنك المركزى الأردنى د. محمد سعيد النابلسى. إلا إنه اكد أن «التسوية» أيا كانت، سيكون لها مردودها الإيجابى
ويقول المصرفى الاردني فخرى البليبسى ان الاردن فى قلب عملية السلام الان وانه سيكافا وسيحصل على معونات بطريقة او بأخرى واضاف البليبسي ان الدور الذى يلعبه الاردن فى التوصل إلى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل، يمثل مجالا يمكن للاردن ان يسعى فيه لإلغاء جزء من ديونه واعادة جدولة الجزء الباقي بشروط ميسرة.
وبمعنى اخر، يحاول الاردن استثمار اجواء مفاوضات التسوية السلمية لاصلاح ما افسدته حرب الخليج ويقدر التقرير الاخير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار خسائر الاردن التى تكبدها نتيجة لأزمة الخليج بنحو ٢١١٤ مليون دولار
وتتمثل بنود هذه الخسائر فيما يلى:
-فقدان الاستثمارات والمدخرات الحقيقية للاردنيين العاملين فى الكويت المتمثلة فى ودائعهم بالدينار الكويتى أو بالعملات الأجنبية.
-الخسائر الناشئة عن نقص تحويلات العاملين الأردنيين فى الكويت حيث تقدر حوالات الاردنيين العاملين فى الخارج خلال هذا العام بأكثر من ٦١١ مليون دولار نصفها من الكويت وحده حيث يبلغ عدد الاردنيين فيها حوالى ٤٢٠ الفا وتشير التقديرات إلى أن نحو أكثر من ٥٠ بالمائة من هؤلاء قد عادوا إلى الأردن مما سيخفض دخل الاردن بمقدار ما كانوا يحصلون عليه من دخول.
-المبالغ المستحقة للقطاع الخاص فى الاردن على الحكومة العراقية ووكالاتها والقطاع الخاص العراقى الذى يتعامل مع المصدرين واصحاب العقود الاردنيين.
خسائر شركات القطاع الخاص الاردنى كاصحاب الشاحنات وشركات التصنيع التى تصدر منتجاتها بصورة رئيسية إلى العراق حيث ان ٥٠ بالمائة من صادرات الاردن الوطنية – باستثناء الفوسفات والبوتاس – تتجه عادة إلى السوق العراقية.
خسارة الاردن من دعم الموازنة واسترداد القروض حيث يصل اجمالى المنح التى تعهدت كل من العراق والكويت بدفعها للاردن لدعم موازنته فى عام ١٩٩٠ حوالى ١٨٥ مليون دولار امريكى ، اما القروض العراقية المستحقة للاردن فانها تبلغ ٣١٠ ملايين دولار امريكى منذ اوائل ١٩٩٠ اضافة إلى الفوائد المترتبة على ذلك وفى حالة عدم دفع هذه الديون سيتعرض الاردن لخسارة فى رأس المال تصل إلى ٣٥٩ مليون دولار امريكى.
-خسارة الترانزيت والسياحة حيث تقدر ايرادات الاردن من رسوم الميناء والنقل ونشاطات التفليف والشحن الداخلى باكثر من ٢٥٠ مليون دولار امريكى سنويا اضافة إلى مبلغ ٤٦٠ مليون دولار امريكى بدل عائدات السياحة.



د. محمد سعيد النابلسى

-خسائر من المستوردات من النفط الخام والوقود حيث يستورد الاردن ٢٢ مليون برميل من النفط ومشتقاته سنويا منها ٩٠ بالمائة من العراق والكويت وتزود الكويت الاردن بالنفط الخام والمحروقات على شكل منح تصل إلى ٦٠ مليون دولار امريكى سنويا اما الباقى فيتم استيراده من العراق ويمول من خلال الديون الاردنية على العراق وعن طريق ترتيب صفقات تجارية اخرى ويحصل الاردن على النفط والوقود من العراق بشروط ميسرة وتمويل مناسب فخلال شهر يوليو بلغت تكلفة النفط الذى حصل عليه الاردن ٦٥ دولارا للطن الواحد علما بأن السعر العالمى هو ١١٠ دولارات للطن وإذا ما اضطر الاردن للبحث عن مصادر جديدة للنفط فان ذلك سيكلفه عبئا ماليا اضافيا بقيمة ٣٦ مليون دولار سنويا على مستورداته النفطية التى تبلغ ٨٠٠ الف طن.
-وبالاضافة إلى ذلك فان الاردن يتعرض إلى دفع تكاليف اضافية لاستيراد ١٦ مليون برميل من النفط الخام من مصادر جديدة تتمثل فى السعر العالمى الحالى للنفط الخام بدلا من ١٦ دولارا للبرميل الواحد الذى تتكفل به العراق ومن المتوقع ان تصل الزيادة الاجمالية فى تكلفة استيراد الاردن للنفط إلى ١٨٠ مليون دولار سنويا خسائر اخرى ناشئة عن زيادة اقساط التامين ورسوم الشحن بما لا يقل عن ١٢٠ مليون دولار امريكى.
ودأبت الحكومة الاردنية فى نهاية ١٩٩٠ على تركيز جهودها بهدف الحد من الاثار السلبية الناجمة عن أزمة الخليج العربى على الاوضاع الاقتصادية الاردنية وفيما يلى اهم الاجراءات التى اتخذتها فى هذا الشان:
-التوقف عن خدمة الديون الخارجية سواء ما كان منها لنادى باريس أو لنادى لندن، والتى تكلف اكثر من المساعدات العربية للاردنية والتى توقفت منذ اندلاع أزمة الخليج العربى.
تكثيف الزيارات الترويجية لمؤسسة المراكز التجارية الاردنية لترويج



الصناعات الاردنية فى الاسواق الواعدة وإقامة المعارض التجارية خلال تلك الزيارات، توقيع اتفاقيات للتبادل التجارى مع تلك الدول، ومن بينها اندونيسيا التى تعتمد على الاستيراد من مختلف انحاء العالم والتي اقيم معرض للصناعات الاردنية فى عاصمتها جاكرتا.

–اعداد برامج تنشيطية للسياحة الداخلية كعنصر تعويض للخسارة الناجمة عن انحسار الطلب السياحى الدولى والتعاون مع مؤسسات ومنظمات سياحية دولية لابقاء الطلب السياحى علي الاردن مستمرا وبخاصة فيما يتعلق بالسياحة الثقافية والدينية.

–اعداد خطة طوارىء لمواجهة الصعوبات التى تواجه قطاع الزراعة والظروف والاحتمالات المستقبلية وتوجيه الانتاج الزراعى نحو سد اكبر قدر ممكن من الاحتياجات الغذائية للسكان.

–البحث عن اسواق جديدة للمنتجات الزراعية الاردنية بديلة لتلك الاسواق التى توقفت بسبب ازمة الخليج كاسواق إيران وتركيا، وزيادة الصادرات الزراعية إلى لبنان ومحاولة القيام بمقايضات تجارية مع سورية هذا إلى جانب تشجيع الصناعات الزراعية عن .

وخلال شهر اكتوبر ١٩٩١ دخل الاردن فى مفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتم الاتفاق فى نهاية العام الماضى علي برنامج التصحيح الاقتصادى.

وقال محافظ البنك المركز د. محمد سعيد النابلسي ان برنامج التصحيح الاقتصادى الذى اتفق عليه الاردن مع صندوق النقد مدته ٦ سنوات وبموجبه يحاول الاردن خفض نسبة العجز فى الميزانية العامة للدولة إلى الناتج القومي تخفيضا محسوسا ليصل إلى ٤٪ عام ١٩٩٢ مقابل ١٨٪ عام ١٩٩١ كما سيتتابع التخفيض وصولا إلى نقطة توازن فى الميزانية العامة اما الجانب الاخرى من الاتفاق التصحيحى بين الاردن وصندوق النقد فيعالج مشكلة ميزان المدفوعات وقال د. النابلسى ان الولايات المتحدة الامريكية تقود مجموعة دولية تساعد الاردن على سد فجوة العجز فى ميزان المدفوعات والتى تقدر بحوالى ١٣٠٠ مليون دولار.

وفى نوفمبر ١٩٩١ انهت الادارة الامريكية الحظر الذى كانت قد فرضته على الاردن فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية والاقتصادية كعقوبة على موقف الاردن فى أزمة الخليج وذلك تقديراً لمشاركة الملك حسين عاهل الاردن فى مؤتمر السلام فى مدريد كما عادت مساعدات المجموعة الاوروبية للتدفق على الاردن.

وفى اطار برنامج «التصحيح الاقتصادى» اتخذت الحكومة الاردنية التى تشكلت فى نوفمبر ١٩٩١ برئاسة الشريف زيد بن شاكر عددا من الاجراءات الاقتصادية التقشفية لخفض العجز فى ميزانية الدولة لعام ١٩٩٢ الا ان تلك الاجراءات لم تشمل خفض سعر صرف الدينار الاردني وفق تاكيد محافظ البنك المركزى وقد فوضت الحكومة الاردنية مؤسسة الاستثمار التابعة لها بطرح حصصها فى الشركات العامة للبيع



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٢

قلعة البتروكيماويات في الخليج بعد عام من الحرب

كيف خرجت الجبيل من المحنة معافاة

لندن : من بكر عويضه

يلتقي المرء صديقا بعد فترة غياب فيبادر الى سؤاله: كيف الحال ؟ وما لم يكن هناك عارض يدعو الى اجابة مختلفة، فإنها غالباً ما تكون: بخير والحمد لله. في الذكرى الاولى لحرب تحرير الكويت، ليس هناك ما يدعو الى اجابة مختلفة تعطيها مدينة الجبيل الصناعية في المملكة العربية السعودية لمن يسألها عن حالها. بل لعلها تضيف: في الف نعمة، الحمد لله. واذا كانت الاجابة نفسها هي حال بقية المدن والقرى السعودية، على نقيض ما راهن المراهنون، واغلبهم يعاني اليوم اوضاعاً بينها وبين الخير مسافات بعمق حفرة الشر التي «حفرها لاخيه»، فإن للجبيل خصوصا، والمنطقة الشرقية من المملكة عموما، وضعا خاصاً يمكن تلخيصه في كلمات قليلة: لقد كانت في عين دوامة العاصفة.

هذا الوضع الخاص لم يكن ناشئاً عن مجرد كون الجبيل لا تبعد اكثر من مئتي كيلومتر عن الكويت، بل لأن « مدينة الجبيل الصناعية» ليست شعارا ثورياً، ولا ملصقا حزبيا، انها واقع متمثل في عشرين مجمعا ضخما لصناعات كيماوية عدة. من هنا ليس من قبيل المبالغة في القلق إن تساءل - في مثل هذه الايام من العام الماضي - كثيرون: ما الذي سيحدث لو أن ما سماه صدام بـ «الحسين» فجر - يا للمفارقة في مصادفة التسميات - «ابن سينا» الذي ينتج سنوياً ٧٧٠ الف طن متري من الميثانول، او أن ذلك «الحسين» أصاب مقتلاً من «ابن حيان» الذي ينتج سنوياً ٥٠٠ ألف طن متري من الكلوريد، او لو أن ذلك المدعو بـ «العباس» نجح في الوصول الى «ابن بيطار» منتج ٥٠٠ ألف طن متري سنوياً من الامونيا، الى جانب منتوجات اخرى، او لو ان الصدفة اخذته الى «صدف» حيث الانتاج السنوي لـ ٧٦٠ الف طن متري من الاثيلين، فضلاً عن كيماويات اخرى؟

امس، كان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، الامير عبد الله بن فيصل بن تركي، يوافق خلال اتصال هاتفي معه في الرياض على خصوصية وضع المنطقة خلال الحرب: «بالطبع، كانت لها خصوصية، ولقد تنبهنا منذ الايام الاولى للغزو الى احتمال ان تكون هدفا رئيسيا، بل ان الطائرات العراقية التي اسقطت في الغارة، او محاولة الغارة العراقية الوحيدة، كانت



متجهة الى الجبيل، كما ان صدام حاول ضربها بـ «سكود» لكنه فشل، ولان لصدام عقلية مجرم الشارع اكثر مما عنده من حنكة القائد السياسي او العسكري فاننا لم نستبعد ان يحاول ارتكاب جريمة قتل اكبر عدد من المدنيين، فسارعنا الى اتخاذ استعدادات اولية لتقليل حجم الاضرار، ثم اخذت القدرة الدفاعية تتطور يوما بعد آخر بحيث بات مستوى الاطمئنان عاليا جدا، لدرجة اننا اثناء الحرب كنا في الجبيل اكثر قلقاً على الاهل في الرياض من قلقنا على انفسنا».

كان رئيس الهيئة الملكية، التي حرمتها الازمة من الاحتفال بيوم ٩٠/٩/٢١ الذي صادف ذكرى مرور خمسة عشر عاما على تأسيسها، قد نقل مقر اقامته من الرياض الى الجبيل وبقي فيها حتى ما بعد وقف اطلاق النار، حسب ما قال امس مدير العلاقات العامة محمد العوام: «كذلك انتقلت ايضا الى الجبيل الادارة العليا للهيئة، وتكونت في كل من مقري الهيئة في الجبيل والرياض غرفتا عمليات للتنسيق بين عمل الهيئة وبقية المؤسسات، خصوصاً ان ميناء الجبيل وميناء ينبع لعبا الدور الاساسي في عمليات التحميل والتنزيل، وكان الامير عبد الله يشرف بنفسه على كل الاجراءات والاستعدادات». مثل ماذا؟ يجيب الامير عبد الله: «تقتضي الامانة ان اقول ان الجبيل لم تكن تتوفر على استعدادات لمواجهة خطر حرب. طبعا كانت هناك دائما استعدادات وقائية لمواجهة حوادث تقع اثناء الانتاج، لكنها لم تكن استعدادات حرب، فنحن لم نتوقع، بل لم يخطر على بالنا، ان شقيقاً عربياً مسلماً سيشن عدواناً علينا، لذلك لم تكن لدينا مخابئ مثلاً، لم تكن هناك ضرورة لاقتناء القناع الواقي. الاستعدادات الاولية التي اتخذناها شملت إبعاد المخزونات الكبيرة من المواد الخطرة الى مناطق اخرى في المملكة، وقد قامت البحرية السعودية بدور كبير ~~في هذا الصدد~~، ثم ابلغنا المجمعات الصناعية بان يقتصر مستوى الانتاج على الايفاء بالمتطلبات والالتزامات، بمعنى الا يكون حجم التخزين كبيرا».

هل يعني ذلك ان المخاوف زالت تماماً، خصوصا حيث يكفي مجرد تشغيل محرك سيارة على بعد اربعين كيلومترا من حريق يقع في احد المصانع لكي يشتعل حريق آخر؟ يجيب الامير عبد الله: «تطور القدرات الدفاعية هو الذي طمأن الناس (سكان الجبيل ٣٥ الفا) بعدما شعروا بالقلق في البداية، واذكر ان عددا من الخبراء الاجانب، وبالمناسبة اشير هنا الى ان كل جنسيات العالم تقريبا ممثلة في الجبيل، اعربوا صراحة عن قلقهم، لكنهم اطمأنوا عندما بدأوا يلمسون تطور القدرة الدفاعية».

للمرء ان يتخيل ما يفعله انفجار انبوبة عادية من غاز وقود الطبخ في منزل ما، كيف لو ان «سكود» اصاب المجمع «غاز» حيث يبلغ الانتاج ٤٣٨ الف طن متري من الاوكسجين و٢١٩ الف طن متري من النيتروجين، هل كنا سنشهد تشيرنوبل عربية؟ يجيب الامير عبد الله: «لا، ولكن من المؤكد كنا شهدنا اضرارا بشعة، في الوقت نفسه من المؤكد اننا بتعاون جميع المصانع والشركات وبمساعدة البحرية السعودية، نجحنا في اتخاذ احتياطات استطيع القول انها كانت كافية لتقليص نسبة الضرر في حال ان صاروخا ما نجح في الافلات من شبكة الدفاعات، ونحمد الله ان ذلك لم يحصل». الاحتياطات شملت ايضاً اجراء تجارب اخلاء يقول عنها محمد العوام: «اجرينا اكثر من تجربة اخلاء، واقامت الهيئة مخيما ضخما خارج المدينة، كما تم رفع مستوى استيعاب المستشفى، وبادرت الهيئة ايضا الى شق طرق فرعية ربطت بين عدد المصانع ومرافق اخرى تحسباً من الحاجة اليها او من تعطل الطرق الرئيسية لاي سبب».

لكن لا الطرق الرئيسية تعطلت، ولا انتاج الجبيل توقف. بعد عام من تلك الفترة العصيبة لا تتردد الجبيل في الرد على سائلها عن الحال بتلك الاجابة مصحوبة بابتسامة عريضة، وهو ما يعبر عنه جاسم الحجي، في العدد الاخير من «الجبيل ريفيو» : «شهدت الجبيل في النصف الثاني من العام ١٩٩١ توسعا ملحوظا في مختلف النشاطات، فاستكمال المجمعين الجديدين لكل من سافكو وسابك يمضي وفق المخطط المرسوم» وهو ما سيؤدي الى «توفير عشرة آلاف فرصة عمل جديدة خلال السنوات الخمس المقبلة» . كيف يتم هذا بتلك السرعة؟ يجيب الامير عبد الله: «لا غرابة على الاطلاق ان تزيد الرغبة العالمية في الاستثمار في الجبيل، خصوصاً بعدما ثبت ان امن منطقة الخليج باكملها يهم العالم اجمع. المهم ان نعرف نحن كعرب كيف نستفيد من اهتمام العالم بمنطقتنا، وان نحول هذا الاهتمام الى مصلحتنا، بالعمل وليس بالشعارات».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٢

بعد عام من عاصفة الصحراء

معدلات نمو متوازنة لإقتصاديات دول الخليج

□ المنامة ـ أسامة مهران :

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق معدلات نمو متوازنة رغم ظروف حرب الخليج والركود الاقتصادي الذي ضرب مختلف مناطق العالم خلال العام المنصرم ١٩٩١.

وتوقعت التقارير الصادرة حديثاً عن المصارف المركزية ومؤسسات النقد بدول مجلس التعاون أن يحقق عام ١٩٩٢ معدلات نمو أكبر حيث سيعيد رجال الأعمال الخليجيون النظر فيما قد جمدوه من قرارات استثمارية خلال العامين الماضيين بالإضافة إلى استبعاد تدهور أسعار النفط إلى جانب قدرة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والبحرين في المحافظة على مستويات الإنتاج النفطي الحالية والمرتفعة نسبياً.

وأشارت التقارير إلى أنه رغم الظروف الصعبة التي مرت بها دول المنطقة خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية قد ارتفع من ٤,٥٪ إلى ٥,٧٪ فيما بين نفس العامين ـــ كما حقق نفس الناتج دولة الإمارات معدل نمو نسبته ١,٧٪ في عام ١٩٩١ وبنسبة ١,٥٪ في سلطنة عمان وبنسبة ١٪ في كل من دولة قطر والبحرين.

في الوقت نفسه تمكنت هذه الدول من كبح جماح التضخم حيث لم ترتفع معدلات مؤشر الأسعار في المملكة العربية السعودية لأكثر من نصف في المائة في عام ١٩٩١ رغم الزيادة التي طرأت على أسعار التأمين والشحن بسبب حرب تحرير الكويت. كما أن نفس النسبة انخفضت من ٨٪ إلى ٤٪ مابين عام ١٩٩٠ و ١٩٩١ في دولة الإمارات العربية المتحدة ومن ٣,٦٪ إلى ٢,٥ ٪ في سلطنة عمان ومن ٢٪ إلى ١٪ في البحرين ومن ٥٪ إلى ٣٪ في دولة قطر بنهاية عام ١٩٩١.

وأكدت التقارير أن السبب في تراجع معدلات التضخم خلال عام ١٩٩١ رغم أن عملات دول الخليج قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها مقابل عملات الشركاء التجاريين لدول المنطقة يعود إلى استمرار حكومات المنطقة في توفير الدعم للسلع والخدمات الأساسية مثل البنزين والكهرباء والماء والمواد الغذائية والتعليم والصحة والخدمات العامة الأخرى.

وعلى صعيد إنتاج وإيرادات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي أشارت التقارير إلى أنها ارتفعت في حالة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩١ لتصل إلى ٣٨ مليارا و٩٩٥بليون دولار أمريكي أى بنسبة زيادة بلغت ٢٧,١٪ مقارنة بعام ١٩٩٠ حيث بلغ إنتاج المملكة اليومي من النفط ثمانية ملايين و ١٥٠ ألف برميل يوميا وفى دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت هذه الإيرادات ١٥ مليارا و ٤٨ مليون دولار أمريكي. وفى سلطنة عمان اربعة مليارات و ٢٦٧ مليون دولار أمريكي.

وفى دولة قطر مليارين و ٨٠٧ ملايين دولار أمريكى وفى دولة البحرين ٩٦٤ مليون دولار أمريكي. وهو ما يعكس زيادة إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط ماعدا الكويت من ٦١ مليارا و ٦٤٠ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٠ إلى ٦٣ مليارا و ٨١ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩١.



المصدر : السياسي
التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعويضات المتضررين من الغزو العراقى للكويت

اعلن فى جنيف ان المجلس التنفيذى لصندوق تعويضات المتضررين من ازمة الخليج سيعقد اجتماعا غدا - الاثنين - لمناقشة التعويضات التى يتعين على النظام العراقى تسديدها نتيجة غزوه للكويت .

وذكر ان المجلس ينتظر حاليا تلقى استمارات التعويض من الافراد المتضررين من الاحتلال العراقى للكويت .



مؤشر

يا حبايب بالسلامة..

فى الذكرى الأولى لبدء حرب الخليج، أعلنت محكمة لندن العليا تصفية بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى انجلترا.

وأعقب ذلك قرار مماثل من جزر كايمان التى يتواجد عليها بنك الاعتماد والتجارة الدولى (أوفير سيز). وقبل لندن وجزر الكايمان، كانت لوكسمبورج قد قررت تصفية البنك هناك..

ويربط البعض بين ما حدث فى الخليج وما حدث فى الاعتماد. فيذكر ان أزمة الخليج، كانت مؤامرة بدأت بدفع العراق لغزو الكويت من أجل استنزاف المال العربى. وان ما حدث فى الاعتماد كان – هو الاخر – مؤامرة، قصد بها ضرب أهم اداة مالية عربية فى الخارج، وابتزاز دولة الإمارات التى كانت خسارتها متواضعة فى أزمة الخليج. بيد ان التفسير التامرى للتاريخ، هو عملية سهلة لمن يتصورون انهم «ضحايا» على طول الخط. إلا ان التفسير التامرى، فضلا عن انه يقطع الحدث عن سياقه التاريخى، فإنه يعفى المسئولين عن حدوثه من المسئولية.

فالتفسير المنطقى يدلل على ان الغزو العراقى وتمدد أنشطة بنك الاعتماد قد اعتمدا على حسابات خاطئة.

ولم يكن منطقيا، ان يكون الرد على الغزو العراقى، بالسكوت والتجاهل. وان يستمر الاعتماد فى تمويل البرنامج النووى الباكستانى، وتقديم قروض بغير ضمانات وتنظيف أموال المخدرات. بل ان المنطقى ان يقوم الطرف الاخر بالاستفادة من الاخطاء لمصلحته.

وبالتالى فإن «فوبيا» المؤامرة، قد يكون القصد منها التغطية على الاخطاء، وبالتالى التغاضى عن استنزاف المال العربى.

غير ان «فوبيا» المؤامرة كشفت بعد انتهاء عاصفة الصحراء وتجميد «الاعتماد»، عن جانب ايجابى فى مصلحة المال العربى، فإذا كان الغزو العراقى وتجميد الاعتماد قد ارتبطا بتدفق أموال عربية إلى الخارج، فإن الفترة الأخيرة قد شهدت تدفقا عكسيا للأموال العربية بالخارج إلى البلاد العربية.

يؤكد ذلك، ان حجم السيولة فى المملكة العربية السعودية يقدر بحوالى ١٠٠ مليار إلى ١٤٠ مليار ريال سعودى وذلك ما يفسر فورة الاقبال على الاكتتاب فى أسهم الشركات السعودية، لدرجة ان أكثر من ١,٦ مليون مواطن سعودى (حوالى ٢٠٪ من السكان) قد تقدموا للاكتتاب فى أسهم شركة واحدة (صافولا)، كما ان بنك الرياض، مستفيدا من توفر السيولة المحلية، يطرح الان ٨,٥ مليون سهم للاكتتاب.

ويؤكد ذلك أيضاً، اعلان البنوك المركزية فى الإمارات وقطر وعمان عن تزايد حجم الودائع لدى البنوك اضافة لانتعاش أسواق الأسهم المحلية.

وفى الجانب الاخر، استفادت الدول العربية المستوردة رأس المال (غير النفطية) من فوبيا مؤامرة الغزو العراقى وتجميد ثم تصفية الاعتماد.

ويدلل على ذلك، توجه رفيق الحريرى لتمويل مشروع اعمار وسط بيروت، وتوجه غيث فرعون للاستثمار فى المغرب، وتواجد كمال أدهم بالقاهرة، واستثمارات مجموعة بن لادن فى السودان، اضافة إلى استثمارات جمجوم والعنيسائى فى اليمن.

واضافة لذلك، أعلنت هيئات الاستثمار فى مصر وسوريا وتونس عن تزايد عدد المشروعات المرخص بها لمستثمرين عرب.. وأخيرا، توجه مستثمرون عرب لشراء منشآت سياحية عامة فى مصر والسودان ولبنان.

ورب ضارة نافعة

ويا حبايب بالسلامة

رضا هلال



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

تحليل اقتصادى

صناديق التنمية العربية.. ومناخ ما بعد الحرب

جمال زايدة

إن انعقاد الاجتماع الأخير لمؤسسات التنمية العربية فى القاهرة فى الاسبوع الماضي بعد توقف دام عامين نظرا لظروف أزمة وحرب الخليج يعد خطوة جيدة فى اتجاه تنسيق سياسات هذه المؤسسات فيما يتعلق بتقديم المنح والقروض للدول المستفيدة.

لقد أنشئت الصناديق العربية للمساهمة فى تمويل مشاريع التنمية فى الدول العربية والدول النامية وقد بدأت بتاسيس الكويت لأول صندوق عربى فى عام ١٩٦٢ وهو الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية، ثم أنشىء بعد ذلك صندوق أبو ظبى فى عام ١٩٧١ ثم الصندوق السعودى للتنمية العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الذى بدأ ممارسة مهامه عام ١٩٧٢.

ولقد تطورت عمليات هذه المؤسسات حتى بلغ المجموع التراكمى لالتزامات العمليات التمويلية حوالى ٢٩ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٨٩ وكانت مساهمة البنك الإسلامى فيها بنسبة ٢٥,٢ فى المائة والصندوق الكويتى ٢٠,٦ فى المائة والصندوق السعودى ١٩,٣ فى المائة والصندوق العربى ١٣,٤ فى المائة وكل من صندوق الاوبك والصندوق العراقى وصندوق أبو ظبى والمصرف العربى بنسبة ٨,٢ فى المائة و٦ في المائة و٤,٢ فى المائة و٣,١ في المائة على التوالى.

لقد فرضت الشهور الأخيرة على هذه المؤسسات ظروفا جديدة يتعين معها التكيف مع المرحلة القادمة.

ولعل أول هذه الظروف اختلاف مناخ الاقراض الميسر على المستوى الدولي والذى فرضته مؤسسات التمويل الدولية: صندوق النقد والبنك الدولي فمن المعروف أن الحصول على قروض من هاتين المؤسستين والهيئات التابعة لهما وبالتالى من المصارف الدولية يستلزم الانصياع لمجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية .. السياسية وتتمثل فى الحصول على رضا الدول الصناعية الكبرى والتى تساهم بشكل كبير فى رؤوس أموال هذه المؤسسات وبالتالى تحدد سياسات الاقراض فيها. والاقتصادية وتتمثل فى تطبيق برامج التصحيح الهيكلى والاتجاه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن سياسات الاقتصاد المخطط ومزيد من الانفتاح على السوق الرأسمالية الدولية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى احتمال تعرض مؤسسات التنمية العربية لبعض المشاكل فيما يتعلق بزيادة رؤوس أموالها وبالتالى قدرتها على منح قروض ميسرة نظرا للصعوبات التى فرضتها حرب الخليج على الدول الممولة لهذه الصناديق وبالتحديد دول الخليج النفطية بالإضافة إلى تقلص الفوائض النفطية العربية.

كل هذه المتغيرات تفرض على صناديق ومؤسسات التنمية العربية تحديات جديدة لعل أولها: اعطاء مزيد من الاهتمام لاقراض مشروعات التنمية العربية ومنحها الأولوية عن بقية دول العالم الثالث على الرغم من اعترافنا بأهمية الدور الذى تلعبه هذه المؤسسسات فى دعم العلاقات بين الدول العربية وبقية دول العالم الثالث باعتبارها تنتمى جميعا للجنوب.

ايضا من الاهمية أن تتسلح هذه المؤسسات بنظرة أكثر شمولا فيما يتعلق بإمكانات التكامل الاقتصادى العربى وأن تسعى إلي تعزيز هذا التكامل فالتحديات الاقتصادية التى تواجه العالم العربى أصبحت عديدة ومن الصعب حصرها إلا أنه يأتى على رأسها ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة على خريطة العالم وأهمها أوروبا الموحدة في نهاية العام الحالي.. واليابان.. ونمور اسيا الصاعدة.. بالإضافة إلى الولايات المتحدة.. ومن هنا ينبغى على هذه المؤسسات أن تدعم المشروعات الاقتصادية العربية التى تسعى إلي مزيد من الاستغلال الأمثل للموارد العربية.

حـرب الخليـج
والاقتصاديات العربية

على الرغم من أن الخلافات حول السياسة البترولية والمطامع الاقليمية المرتبطة بالثروة النفطية . كانت من أبرز الدوافع وراء تصاعد الأحداث في منطقة الشرق الأوسط واندلاع حرب الخليج الثانية في أعقاب الغزو العراقي للكويت .

الا أنه من المفارقات الضخمة أن تكون المنطقة العربية هي « الخاسر » الأساسي في السوق العالمية للبترول . وان تكون الاقتصاديات العربية الضحية الأولى للمطامع الاقليمية والطموحات السياسية المتطرفة ، المتطلعة الى « الثروة النفطية » .

وسيتضح ذلك من تتبع حركة الصعود والهبوط في اسعار النفط الخام ، منذ اغسطس ١٩٩٠ وحتى ١٧ يناير ١٩٩١ ، اى اليوم التالى لاندلاع حرب الخليج .

فقد قفز سعر البرميل من النفط الخام من ١٦ دولارا في يوليو ١٩٩٠ ، الى ٣٨ دولارا في أكتوبر ١٩٩٠ ، ثم اتجه الى الانخفاض ليصل الى ٢٥,٧ دولار للبرميل في ديسمبر من نفس العام . ومع اندلاع الحرب انخفض السعر ليثبت عند ١٧,٨ دولار للبرميل في شهر ابريل ١٩٩١ ، بينما كان متوسط السعر خلال عام ١٩٩٠ ، يقدر بـ ٢٢ دولارا للبرميل ، اى أن المحصلة النهائية هي انخفاض الايرادات النفطية العربية .

ونظرا لقصر الفترة الزمنية ، التى استمرت فيها الأسعار المرتفعة للنفط الخام ، ثم اتجاهها الى الانخفاض بشدة ، فقد قدرت اثر هذه الزيادة في معدل التضخم ، على صعيد الدول الصناعية ، بما لا يتجاوز ٥ , في المائة خلال عام ١٩٩٠ . كما قدر معدل الانخفاض في اجمالى الناتج القومى لهذه الدول ، بما لا يتجاوز ٢٥ , في المائة طبقا للتقديرات الدولية . اى أن طفرة السبعينات لم تتكرر مرة أخرى وعلى الرغم من توقف النفط الخام ، المصدر من جانب كل من العراق والكويت . كما أن الانخفاض في ميزان حساب المعاملات الجارية للدول الصناعية لم يتجاوز ١٧ مليار دولار ، اى ١٠ , في المائة من اجمالى الناتج القومى . أما على صعيد منطقة الشرق الاوسط ككل ، فقد كانت الآثار المترتبة على اندلاع أزمة الخليج ، ذات طبيعة تراكمية سواء من حيث فقدان تحويلات العاملين الى بعض الدول مثل مصر ، الأردن ، وتوقف السياحة وانخفاض عائدات قناة السويس الى جانب التكلفة الباهظة التى تحملتها الاطراف الاساسية في حرب الخليج ممثلة في أعباء العمليات العسكرية ، ثم نفقات اعادة البناء .

وفيما يتعلق بمصادر المعلومات والاحصاءات التى يمكن أن تتوافر لتغطية هذا القسم من التقرير ، سوف نوضح للقارىء عدة نقاط :

● بالنسبة للقضايا الاقتصادية التى تواجه المنطقة العربية ، ونعرض منها قضايا الغذاء ، التجارة البينية ، الاستثمار ، الأرض المحتلة ، فان المصادر العربية متاحة في هذا الصدد من خلال :

١ ـ التعزيز الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩١

٢ ـ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية . ادارة الاحصاء

٣ ـ تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، عن عام ١٩٩٠

٤ ـ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٠ .

● فيما يتعلق بالبيانات والاحصاءات الخاصة بالآثار الاقتصادية المترتبة على حرب الخليج على صعيد المنطقة تعد الدراسة المعدة من قبل صندوق النقد الدولى في تقريره الصادر في مايو ١٩٩١ ، مصدرا يعتد به . نظرا لعدم توافر بيانات رسمية على الصعيد العربى ، اضافة الى مجلة « التمويل والتنمية » عدد ديسمبر ١٩٩١ .

ما بعد حرب الخليج

واجهت الدول العربية فى مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ، مجموعة من التحديات قصيرة الاجل ، اضافة الى استمرار التحديات طويلة الاجل المرتبطة بقضايا الغذاء والتنمية والتجارة البينية

التطورات قصيرة الأمد :

وفيما يتعلق بتطورات عام ١٩٩١ فقد شملت الانخفاض الحاد فى سعر برميل البترول ، حيث تارجح مع نهاية العام الماضى ، بين ١٦ ــ ١٩ دولارا . وقد اتفق هذا الانخفاض فى سعر النفط ، بركود الطلب العالمى نتيجة لظروف الانكماش الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة . ومن ثم تكون المحصلة النهائية

ممثلة فى انخفاض العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للبترول

١ ــ وعلى الرغم من هذه التطورات على الساحة البترولية العالمية ، فان « منظمة الأوبك » اتفقت خلال اجتماعها المنعقد فى العاصمة النمساوية فى نهاية شهر نوفمبر ١٩٩١ ، على استمرار سقف الانتاج على ما هو عليه ، وهو ٢٣,٦٥ مليون برميل يوميا ، واعادة النظر قبل نهاية الربع الأول من العام الحالى (١٩٩٢) وبالنظر الى أن المملكة العربية السعودية قد تحملت العبء الأكبر فى مجال زيادة الانتاج ، لمواجهة النقص الناجم عن توقف انتاج كل من العراق والكويت ، كما أن السعودية مرشحة لتتبوأ المركز الأول على الصعيد العالمى ، نظرا لتدهور انتاج الاتحاد السوفيتى حيث بلغ ١٠,١ مليون برميل يوميا ، وفقا لأرقام شهر سبتمبر ١٩٩١ ، مقابل ١٢,٦ مليون برميل يوميا فى عام ١٩٨٨ . فان استمرار تقلص الطلب العالمى على النفط ، مع استمرار مستوى الانتاج النفطى من جانب الدول العربية ، على ما هو عليه ، يعنى أمرين :

ا ــ مزيد من الاتساع فى فجوة الايرادات النفطية ، والاعباء الاقتصادية التى تتحملها دول الخليج من أجل اعادة البناء وتعويض الخسائر العسكرية . وابرز دليل فى هذا الصدد يتمثل فى لجوء كل من المملكة العربية السعودية والكويت ، الى الاقتراض من البنوك العالمية .

ب ــ اتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول النفطية وغير النفطية على صعيد المنطقة العربية ، حيث أن انخفاض الايرادات بالنسبة للمجموعة الأولى ، سيعنى ان آجلا أو عاجلا ، تقلص التدفقات النقدية الى المجموعة الثانية ، او اعادة النظر فى المعايير التى تحكم هذه التدفقات طبقا للحسابات السياسية التى اسفرت عنها حرب الخليج

٢ ــ تتضح هذه المؤشرات من خلال تتبع تطور الانتاج البترولى فى منطقة الشرق الأوسط خلال أزمة الخليج الأخيرة فمع ثبوت رقم الانتاج النفطى من جانب ايران حول ثلاثة مليون برميل يوميا ، بصفة اساسية ٣,٢٩٠ مليون برميل فى اغسطس ١٩٩٠ ، ٢,٢٣٠ مليون برميل فى فبراير ١٩٩١ .

نجد أن انتاج المملكة العربية السعودية قد قفز من ٥,٧٦٠ مليون برميل يوميا الى ٨,٢٩٥ مليون برميل يوميا . فى ذات الأشهر المقارنة .

لتعويض النقص فى المعروض العالمى ، نتيجة لتوقف انتاج النفط الخام من كل من العراق والكويت والذى قدر بحوالى ٤,٥ مليون برميل يوميا

وعلى الرغم من أن انتاج منظمة الاوبك ككل ، قد خفض بنسبة خمسة فى المائة ابتداء من مارس ١٩٩١ ، لمواجهة الانخفاض فى اسعار النفط الخام ، الا أن الأخيرة استمرت على ما هى عليه حتى نهاية عام ١٩٩١ . كما أن الكويت استأنفت انتاجها للنفط ، حيث بلغ ٣٤٠ الف برميل يوميا ويتوقع أن يرتفع الى على ماهو عليه حتى نهاية عام ١٩٩١ . كما أن الكويت استأنفت انتاجها للنفط ، حيث بلغ



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

٣٤٠ الف برميل يوميا ويتوقع أن يرتفع الى ستمائة الف برميل يوميا خلال الاشهر الثلاثة من عام ١٩٩٢ كما أن الحظر المفروض على العراق لن يستمر الى ما لا نهاية

وهذا يعكس التحول الذى شهدته السوق العالمية للبترول فلن تعد سوق « المنتجين » لقد اصبحت الغلبة للمستهلكين وتبخرت زهوة السبعينات التى كانت الكلمة الاولى فيها للدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، وعلى رأسها الدول العربية النفطية . وقد كان مؤتمر باريس للحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول ، والذى عقد فى يوليو ١٩٩١ ، المحك الاساسى لهذا الاختيار

٣ ـ ولابد أن ناخذ فى الاعتبار ، الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة فى هذا المضمار سواء على صعيد الدول المستهلكة للبترول ، او على صعيد التطورات التى تشهدها السوق العالمية للبترول

فقد كان للاستراتيجية التى انتهجتها واشنطون فى اطار الوكالة الدولية للطاقة ، اثرها الواضح فى اجهاض الزيادات التى شهدتها اسعار النفط الخام مع اندلاع أزمة الخليج ، بغزو العراق للكويت

ـ والاتجاه النزولى لاسعار النفط الخام ، واستقراره ، بحدود ثمانية عشر دولارا للبرميل ، تتفق الاستراتيجية الامريكية الرامية الى انعاش اقتصادها القومى من حالة الركود التى يجتازها حاليا ، وفى ذات الوقت لا ينتقص من الحافز الذى يمثله سعر البرميل حاليا ، بالنسبة لقطاع البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية . حيث أن انخفاض السعر اكثر من ذلك ، لن يكون حافزا لهذا القطاع

ـ واخيرا وليس اخرا ، فان هذا السعر المنخفض سوف يحقق الهدوء النسبى للاسواق المالية فى العالم ، التى شهدت تدفقات رؤوس الاموال النفطية فى عقد السبعينات وتجرد اى قوة اقليمية نفطية على صعيد منطقة الشرق الاوسط ، من مطامعها السياسية المستندة الى قوتها الاقتصادية النفطية .

٤ ـ ولقد تم تناول انعكاسات التطورات فى السوق العالمية للبترول ، على منطقة الشرق الاوسط ، وبخاصة دول الخليج ، من خلال البحث المنشور فى مجلة « التمويل والتنمية عدد ديسمبر ١٩٩١ ، وهو بحث قام به كل من الدكتور عبد الشكور شعلان ، وهوارد هاندى تحت عنوان « مصدرو البترول فى منطقة الشرق الاوسط والادخار العالمى »

ولقد ركز الكاتبان فى تناولهما ، على كل من المملكة العربية السعودية ، دولة الامارات ، الكويت ، عمان ، قطر ، العراق بالاضافة الى ايران (واذا استبعدنا الدولة الاخيرة ، فان اتجاه التحليل لن يتغير بالنسبة لبقية الدول العربية) .

واشارا فى تحليلهما الى الطفرة الضخمة التى حققتها الفوائض المالية لهذه الدول ، حيث ارتفعت الى ستين مليار دولار فى عام ١٩٧٤ ، ثم الى ٩٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ . وقد قدر اجمالى الفوائض المالية المتراكمة على مدى سبعة اعوام ، بحوالى اربعمائة مليار دولار ، واوضحا انها كانت اقرب الى الظاهرة المؤقتة .

وفيما يتعلق بالسنوات التى اعقبت عقد السبعينات فقد حاولت حكومات الدول السبع المواءمة بين التطورات التى شهدتها اسعار النفط الخام ، وبين التوسع الضخم فى انفاقها العام وقد انتهجت فى هذا الصدد منهجين اساسيين ، والمنهج الثالث كان نتيجة للظروف التى فرضتها حرب الخليج الاولى ، بين العراق وايران .

● وتمثل المنهج الاول فى المسار الذى اتخذته المملكة العربية السعودية ، ممثلا فى تحويل مخصصات الانفاق العام ، بحيث تزداد انتاجية وكفاءة القطاعات غير البترولية . الى جانب عدم السماح بتجاوز العجز فى ميزان الحساب الجارى ، لحدود معينة .

● اما المنهج الثانى فقد سارت فيه الكويت ، والى حد دولة الامارات المتحدة ، ويتمثل فى تزايد الاستثمارات الاجنبية ، وبحيث تمثل العوائد المحققة من هذه الاستثمارات « مظلة نسبية » بديلة ، عن استراتيجية تنويع الانشطة الاقتصادية ، خلال فترات انخفاض الايرادات النفطية .

● والمنهج الثالث الذى فرضته تطورات الأحداث على كل من ايران والعراق . فقد انصرف الى التقشف فى الانفاق الداخلى لمواجهة اعباء الديون الخارجية ، وهو الاسلوب الذى انتجته ايران .

اما الاسلوب الآخر ، فقد سلكته العراق ، حيث توسعت فى الاقتراض الخارجى ، ومن ثم تراكم حجم العجز فى ميزان حسابها الجارى .

وبالنسبة لاحتمالات المستقبل ، فانها تتركز فى استمرار ثبات القيمة الحقيقية لاسعار النفط الخام خلال السنوات الممتدة حتى عام ١٩٩٥ ، مع وجود زيادة فى الانتاج من جانب دول المنطقة . وتزايد العجز فى ميزان الحساب الجارى ، خلال النصف الاول من العقد الحالى والتسعينات .

وابرز مثال فى هذا الصدد يتمثل فى « الكويت » ، حيث تقدر قيمة وارداتها المتوقعة ـ طبقا للدراسة ـ بأكثر من خمسمائة مليار دولار على مدى اربعة أو خمسة اعوام . بينما ايراداتها عن استثماراتها الخارجية ، ستقل نتيجة السحب منها ، خلال فترة حرب الخليج الثانية ..

وفيما يتعلق بالسعودية ، فسوف تواجه باستمرار العجز الضخم فى ميزان الحساب الجارى ، وإن كان بصورة اقل من تلك الخاصة بالكويت والعراق ، اما « عمان » فسوف تكون فى وضع متوازن ، ولايتوقع تحقيق فائض حالى ، الا بالنسبة لكل من الامارات وقطر .

٥ ـ تراكم الخسائر الاقتصادية التى عانت منها بعض الدول العربية نتيجة احداث الخليج . فعلى سبيل المثال قدرت هذه الخسائر بنسبة ١٥ فى المائة من اجمالى الناتج القومى للاردن خلال عام ٩٠ ـ ١٩٩١ ، وذلك طبقا لتقرير صندوق النقد الدولى الصادر فى مايو ١٩٩١ ، بينما قدرت هذه النسبة بـ ٢,٥ فى المائة على صعيد الاقتصاد المصرى ، ١,٥ فى المائة بالنسبة للمغرب .

وقد اشار تقرير « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام ١٩٩٠ » ، الى ان الخسائر التى تحملها الاقتصاد الاردنى من جراء ازمة الخليج قد قدرت بـ ٢,١٤٤ مليار دولار ، خلال الخمسة اشهر الاخيرة من عام ١٩٩٠م فقط . ومن ثم اذا اخذنا فى الاعتبار استمرار الاوضاع المسببة لهذه الخسائر على ماهى عليه ، تكون الاعباء اشد وطأة ، وبالنسبة لمصر ، فان الخسائر المقدرة خلال ذلك



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفترة ، بلغت خمسة مليارات دولار ، طبقا لتقرير المؤسسة بالنظر الى تعدد اوجه الخسارة في قطاعات السياحة ، قناة السويس ، الجهاز المصرفي تحويلات العاملين ، بالاضافة الى الاعباء الاقتصادية ، التي شكلتها عودة الآلاف من العاملين في الخليج الى مصر .

التحديات طويلة الامد

يرتبط بالنقاط والتطورات السابعة ماسيتولد عنها ، فيما يتعلق بالخطط العربية ، المتعلقة بالتحديات الاقتصادية طويلة ، فمما لاشك فيه ان احداث الخليج التي تفجرت بدايتها في عام ١٩٩٠ . كان لها إنعكاساتها على مجالات التعاون العربي القائمة والممكنة عن ، وسوف نطرح القضايا الاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية ، والتي تدخل في بند التحديات طويلة الاجل .

اولا : قضية الغذاء العربي :

ماذا تقول الارقام ، بالنسبة لقضية الغذاء العربي ؟

انها تقول عجبا ! ! على مدى العقد الممثل منذ عام ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ .

١ ــ فعلى مدى هذه الفترة كان الانتاج العربي من الحبوب الغذائية والاغذية النباتية بصفة عامة ، يقدر بـ ٧٦٥١٣ الف طن في عام ١٩٨٠ ، ارتفع الى ١٠٤٤٨٢ الف طن في عام ١٩٩٠ . وبمعدل نمو سنوي ، يقدر بـ ٣,٢ في المائة .

● وفي غمار هذه الصورة العامة المتواضعة تأتي معدلات النمو في الانتاج الغذائي النباتي على صعيد الدول النفطية بنسبة ٤,٣ في المائة سنويا بينما بلغ المعدل السنوي ، للدول غير النفطية ، والتي يفترض فيها انها دول زراعية ، مالايتجاوز ٢,٩ في المتوسط .

● وبينما بلغ معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي ١٤,٤٠ في المائة بالنسبة للسعودية ، ٥,٥ في المائة بالنسبة لعمان ٥,٥٠ في المائة بالنسبة لدولة الامارات ، ١١ في المائة بالنسبة للكويت .

نجد ان هذا المعدل لم يتجاوز ٣,٤ في المائة بالنسبة لمصر ٢,٨٠ في المائة بالنسبة للسودان . اما بالنسبة لسوريا فقد تناقص

انتاجها الزراعي بمعدل سنوي يبلغ ١,٤ في المائة خلال عقد الثمانينات .

● وتعد المغرب ، موريتانيا ، ولبنان في وضع افضل نسبيا ، حيث تجاوز معدل نمو الحاصلات الزراعية بها ، رقم ٤ في المائة سنويا .

واذا قارنا معدل النمو في الانتاج الغذائي على صعيد الوطن العربي خلال عقدي السبعينات والثمانينات نلاحظ نزوع معدل النمو الى الانخفاض ، فقد بلغ ٣,١ في المائة في الفترة من ٨٠ ــ ١٩٩٠ ، وكان المعدل يبلغ ٣,٣٩ في المائة في الفترة من ٧٠ ــ ١٩٧٩ .

● ويبرز مرة أخرى تباين الأداء فيما بين الدول النفطية وتلك غير النفطية . حيث ارتفع معدل النمو السنوي في الانتاج الغذائي على صعيد المجموعة الاولى من الدول ، من ٢,٣٢ في المائة الى ٤,١٤ في المائة في فترتي السبعينات والثمانينات على التوالي . اما المجموعة الثانية والتي تشمل الدول غير النفطية ــ اى الزراعية بصفة اساسية ــ فقد انخفض معدل النمو في انتاجها الغذائي من ٣,٦٤ في المائة ، الى ٢,٨٥ في المائة ، خلال نفس السنوات المقارنة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الأهرام الاقتصادي..........

التاريخ : ....٢٢ يناير ١٩٩٢..........

٢ ـ ومع هذه الزيادة المتواضعة فى الانتاج ، والزيادة السكانية المستمرة ، وارتفاع معدلات النمو فى الاستهلاك الغذائى كان من الطبيعى ان ترتفع ارقام الواردات وبمعدلات قياسية خلال « فترة السبعينات » حيث ازدهرت الاوضاع الاقتصادية فى المنطقة العربية ، فى ظل ارتفاع اسعار النفط الخام وتراكم الفوائض المالية البترولية .

وتوضح الارقام الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى عام ١٩٩٠ ، ان واردات الوطن العربى من الغذاء ، سجلت معدل نمو سنوى ، بلغ ٢٨,٣ فى المائة فى السبعينات ولترتفع قيمة هذه الواردات من ١,٣٥٢ مليار دولار الى ١٦,٣٦١ مليار دولار عام ١٩٨٠ . وعلى الرغم من تباطؤ معدل النمو السنوى للواردات الغذائية من الخارج خلال فترة الثمانينات ، حيث لم يتجاوز ١,٩ فى المائة سنويا ، الا ان قيمة هذه الواردات بلغت ١٩,٤٤٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ .

وبغض النظر عن تضاؤل معدل النمو السنوى ، للواردات العربية من الغذاء خلال عقدى السبعينات والستينات الا ان النسبة الى تمثلها هذه الواردات الى اجمالى قيمة واردات الوطن العربى من السلع قد ثبتت تقريبا خلال العقدين حيث كانت ١٧,٥ فى المائة تقريبا خلال عام ١٩٧٠ ، وتقلصت الى ١٤,٧ فى المائة فى عام ١٩٨٠ ، ثم عادت الى الارتفاع مرة أخرى لتصل الى ١٧.١ فى المائة فى عام ١٩٨٩ .

...ـبور الـحداثية والاحتياجات الفعلية

من المصطلح عليه ، ان نسبة العجز فى الانتاج مقارنة بالاحتياجات الغذائية ، يتم سدادها من خلال الواردات الغذائية من الخارج ... وهو ما نطلق عليه اسم الفجوة الغذائية « سواء فى صورته المطلقه او النسبية .

الا انه من واقع تتبع التطور فى قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالاحتياجات الفعلية للدول المختلفة على صعيد الوطن العربى سوف نجد ان لفظ « الفجوة الغذائية » قد لا ينطبق تماما على « صافى الواردات الغذائية » بالنسبة لبعض الدول العربية خاصة فى ظل ضآلة كثافتها السكانية .

ـ فخلال عقدى السبعينات والثمانينات ارتفعت قيمة الواردات الغذائية على صعيد الوطن العربى ككل ، من و٣٥ ,١ ميار دولار فى عام ١٩٧٠ الى ١٦,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ ثم الى ١٩,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ فهل تعكس هذه الواردات القيمة الفعلية للفجوة الغذائية على صعيد الوطن العربى ؟

الاجابة لا يمكن ان تكون بنعم مطلقة ، ولكن لابد ان تكون مقيدة .. ويضاف اليها . ان هذه الفجوة تعكس الحدود والقدرات المالية المتاحة .

● فخلال عام ١٩٧٠ ، كان نصيب الدول النفطية من اجمالى الواردات الغذائية للدول العربية هو ٦٤٦ مليون دولار من اجمالى ٦٤٧ مليون دولار ،

● وفى عام ١٩٨٠ قفز هذا الرقم الى ١٠,٤ مليار دولار للدول النفطية من اجمالى واردات الدول العربية والذى بلغ ١٤,٤ مليار دولار . بمعدل نمو سنوى يبلغ ٣٢,١ فى المائة . والمعدل المتوسط على صعيد الوطن العربى ككل ، يبلغ ٢٨,٣ فى المائة سنويا .

● وحتى فى فترة الثمانينات والتى شهدت نموا محدودا فى قيمة الواردات العربية الغذائية فى الخارج سوف تجد ان هذا النمو ، كان ذا ارتباط طردى بمعدل النمو فى الواردات الغذائية لمنطقة الخليج . لقد بلغت قيمة واردات هذه المنطقة ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ ، بمعدل نمو سنوى يبلغ ١,٥ فى المائة . بينما بلغت قيمة اجمالى الواردات العربية من الغذاء خلال ذات العام ، ١٩,٤ مليار دولار بمعدل نمو سنوى يبلغ ١,٩ فى المائة فهل يصدق القول ، بوجود فجوة غذائية حقيقية على صعيد الوطن العربى ؟

المتتبع للارقام الخاصة بأداء الاقتصاديات العربية على الصعيد الزراعى والغذائى وما تمثله نسبة صادراتها الى وارداتها الغذائية اضافة الى هيكل هذه الواردات يكون اكثر قدرة على التعرف ، على حقيقة الفجوة الغذائية التى سقط العالم العربى فريسة لها .

ا ـ فقد كانت الصادرات الزراعية تغطى نسبة ١٢٩,٩ فى المائة من قيمة الواردات الغذائية للعالم العربى فى عام ١٩٧٠ .

ب ـ تقلصت هذه النسبة الى ٢٤,٢ فى المائة فى عام ١٩٨٠ .

ج ـ كما ان درجة الاعتماد على المصادر الخارجية ، لتوفير احتياجات المنطقة العربية من الحبوب عامة ، قفزت من ١٩,١ فى المائة فى عام ١٩٧٠ الى ٤١,٦ فى المائة فى عام ١٩٨٠ ، ثم ٥٠,٨ فى المائة فى عام ١٩٨٩

د ـ يمثل القمح مركز الثقل بالنسبة للواردات الغذائية من الخارج ، وموضع القلق الحقيقى

فقد ارتفعت نسبه الاعتماد على الخارج لسداد احتياجات الوطن العربي من القمح من ١٧,٧ في المائة الى ٤٩,٥ في المائة ثم ٥٤,٩ في المائة ، على التوالي . وتمثل الزيوت النباتية مصدرا اخر للقلق حيث ارتفعت نسبتها الى ٦٩,٢ في المائة في عام ١٩٨٩ . الا ان المقارنة بين « الخبز » و« الزيت » تعكس مقدار الاهمية بالنسبة للامن الغذائي العربي .

ثانيا : اتجاهات التجارة الخارجية

من واقع استقرار مؤشرات التجارة الخارجية العربية خلال الفترة الممتدة منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية العقد . ومقارنتها بتلك التي تتم فيما بين الدول العربية ذاتها والتي اصطلح على تسميتها بالتجارة البينية سوف نلاحظ مدى محدودية حجم التعامل البيني مقارنة بالتعامل الخارجي على صعيد التجارة الخارجية .

واضافة الى محدودية نصيب التجارة العربية من اجمالي التجارة الدولية وحساسيتها الشديدة للتقلبات في السوق العالمية . بالنظر الى النسبة المرتفعة التي يمثلها النفط ومشتقاته في اطار الصادرات العربية ، واتجاه شروط معدل التبادل الدولي ، الى غير صالح الصادرات من السلع الاساسية بما في ذلك النفط ذاته .

١. معدلات النمو

فاذا اخذنا جانب الصادرات سوف نجد ان الصادرات العربية ارتفعت من ٧٥ مليار دولار الى ١٠٩ مليار دولار خلال عامي ٨٧ ـ ١٩٨٩ على التوالي بينما كانت قيمة الصادرات العالمية في هذه السنوات المقارنة تبلغ ٢٤٩٨ مليار دولار وارتفعت الى ٣,٠٨٥ مليار دولار .

اما قيمة الصادرات العربية البينية فلم تتجاوز ٧,٧٠٤ مليار دولار في عام ١٩٨٧ ، وارتفعت الى ٩,٣١٥ مليار دولار في عام ١٩٨٩ .

وهذا يعني بصورة اخرى انه بينما بلغ معدل النمو في الصادرات العالمية نسبة عشرة في المائة (١٠,١ ٪) خلال عام ١٩٨٩ ، مقارنة بعام ١٩٨٨ كان معدل النمو في الصادرات العربية الى الخارج يقدر ب ٢٥ في المائة .

وفي الوقت نفسه فان معدل النمو في الصادرات البينية العربية خلال ذات العام (١٩٨٩) بلغ ١٦ في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٨ .

كما ان نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية تراوحت حول نسبة ٨ في المائة

● يضاف الى ماسبق انه على الرغم من المعدل المرتفع لنمو الصادرات العربية الى الخارج الا ان نسبة الصادرات العربية الى اجمالي الصادرات العالمية مازالت على ماهي عليه خلال النصف الثاني من الثمانينات حيث بلغت ٣,٥ في المائة بينما كانت ذات النسبة في عام ١٩٨٥ تبلغ ٥,٦ في المائة

بل ان الامور الجديرة بالملاحظة ان قيمة الصادرات العربية الى الخارج ، والتي بلغت ١٠٩ مليارات دولار في عام ١٩٨٩ ، تزيد بمقدار مليار دولار فقط لاغير مقارنة بقيمتها عام ١٩٨٥ ، حيث كانت تبلغ ١٠٨ مليارات دولار .

اى انه على مدى اربعة اعوام لم تزد قيمة هذه الصادرات العربية الا بمليار دولار تعرضت للانخفاض الحاد في عام ١٩٨٦ حيث تقلصت الى ٧٥ مليار دولار وقد اتخذ العام الاخير باعتباره سنة الاساس

وفي ذات الوقت فان قيمة الصادرات العالمية ارتفعت من ١٩٣٢ مليار دولار الى ٣٠٨٥ مليار دولار اى بنسبة ٥٩,٧ .

واذا انتقلنا الى جانب الواردات سوف نجد ان اجمالي قيمة الواردات العالمية ارتفعت الى ٣١٩٧ مليار دولار في عام ١٩٨٩ ، وكان هذا الرقم يبلغ ٢٩٢٥ مليار دولار في عام ١٩٨٨ ، اى ان معدل النمو السنوي بلغ ٩,٣ في المائة .

وفيما يتعلق بنسبة الواردات العربية الى اجمالي الواردات العالمية فانها قد ثبتت تقريبا عند ٣ في المائة وهي النسبة السائدة منذ عام ١٩٨٦ وقد كانت تبلغ ٤

والرد على هذا التساؤل ، قد يكمن فى هيكل الصادرات العربية الى الخارج ، والذى يتمثل فى سيطرة الطاقة ومشتقاتها بالنسبة لاجمالى الصادرات حيث شكلت نسبة ٨٤,٦ فى المائة خلال عام ١٩٨٩ وهى ذات النسبة المسجلة فى عام ١٩٨٨ ، وان كانت اقل من تلك المسجلة فى عام ١٩٨٥ ، حيث بلغت ٨٩,٨ فى المائة وتعد الاسواق الصناعية ، هى الاسواق التصرفية الاساسية لهذا المنتج ، ومن ثم طالما ظلت الهياكل الانتاجية فى العالم العربى على ماهى عليه سيظل هيكل التجارة الخارجية على ماهو عليه ، وكذلك فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى ، مع ضآلة حجم التجارة البينية .

وفيما يتعلق بهيكل الواردات سوف نجد هذه العلاقة الثلاثية ، تمارس دورها فى صياغة وتحجيم معدل النمو فى التجارة البينية العربية حيث نجد ان واردات الالات ومعدات النقل ، شكلت نسبة ٣٢,١ فى المائة من الواردات العربية خلال عام ١٩٨٩ تليها البضائع المصنعة والتى شكلت نسبة ٢٢,٥ فى المائة ، ثم المواد الغذائية والحيوانات الحية ، بنسبة ١٣,٦ فى المائة ، وتأتى بعد ذلك المواد الكيماوية ومنتجاتها ، بنسبة ٨,٦ فى المائة اما الوقود المعدنى ومستخرجاته ، فقد شكلت نسبة ٤,٩ فى المائة ، من اجمالى الواردات العربية خلال عام ١٩٨٩ .

اذن طالما ظلت الاقتصاديات العربية بهياكلها الانتاجية الراهنة معتمدة بصفة اساسية على صادرات الطاقة ، سيظل توجهها الى الخارج الى مالا نهاية كما ان اعتمادها على الواردات من الخارج ، سيظل متخذا بنفس الاتجاه . والامل المعقود يتمثل فى تنويع القاعدة الانتاجية للهياكل الاقتصادية العربية وبحيث يمكنها ان تسد جزءا من احتياجات الاستيراد من الخارج مثال الاغذية وبعض المنتجات المصنعة وبحيث تأخذ التجارة البينية نصيبها المقترض من اجمالى التجارة الخارجية العربية

وقد اشار التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، الى المعوقات التى تحول دون نمو التجارة البينية تلخصها فى ثلاث نقاط .

١ ـ المعوقات ذات الطبيعة الادارية وتضم القيود الجمركية وغير الجمركية .

٢ ـ المعوقات المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية فى البلدان العربية ، وتضم العوامل ذات التأثير المباشر او غير المباشر على مقدرة هذه الدول على التصدير أو الاستيراد .

٣ ـ المعوقات الناشئة عن عدم توافر أو كفاية الخدمات الضرورية لنمو هذه التجارة .

وتشمل مجالات النقل والاتصالات ، الاعلام والمعلومات التجارية ، والتسويق وخدمات التحويل والضمان .

وأشار التقرير الى الجهود المبذولة لمواجهة هذه المعوقات ، التى تمثلت فى إتفاقية تشجيع وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية ، ولجنة المفاوضات التجارية يضاف الى ماسبق ، توسيع نطاق انشطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتشمل تقديم الضمان التجارى وغير التجارى ، لائتمان الصادرات العربية . مع إنشاء برنامج لتمويل التجارة العربية برأس مال قدره خمسمائة مليون دولار .

٤ ـ اتجاهات موازين المدفوعات

فيما يتعلق بمراكز الموازين التجارية وتلك الخاصة بالخدمات او السلع غير المنظورة وموازين المدفوعات سوف نجد ان هناك سمتين اساسيتين تحكمان هذه الموازين على صعيد الدول العربية :

٤ , ٤ فى المائة عام ١٩٨٥

اما الواردات العربية البينة فقد بلغت قيمتها ٨,٦٩٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ ، مقارنة ب ٧,٥٨٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ بمعدل نمو يبلغ ١٤,٦

الا ان نسبة هذه الواردات الى اجمالى الواردات العربية خلال السنة المقارنة (١٩٨٩) لم تتجاوز ٩,١ فى المائة .

٢ـ الشركاء التجاريون

واذا انتقلنا الى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية سوف نجد ان المجموعة الاوربية تحتل المرتبة الاولى من حيث حجم المعاملات التجارية مع الدول العربية

فقد استوعبت نسبة ٣٩,٧ فى المائة ، من اجمالى الصادرات العربية فى عام ١٩٨٦ ، ٢٣,٨ فى المائة فى عام ١٩٨٩ وفيما يتعلق بالواردات فقد بلغت نسبة الواردات من المجموعة الاوروبية الى اجمالى الواردات العربية ، ٤٥,٦ فى المائة فى عام ١٩٨٦ ، ٤٤,٢ فى المائة فى عام ١٩٨٩

وتاتى اليابان فى المرتبة الثانية من حيث استيعاب الصادرات العربية حيث بلغ نصيبها ١٨ فى المائة فى عام ١٩٨٩ ، وهى نسبة اقل من تلك المسجلة فى عام ١٩٨٦ حيث كانت تبلغ ٢١ فى المائة اما على صعيد الواردات كانت اليابان تاتى بعد الولايات المتحدة الامريكية حيث ان الاخيرة ساهمت بنسبة ١١,٨ فى المائة فى عام ١٩٨٩ اما مساهمة اليابان فلم تتجاوز ٩,٧ فى المائة

ولاشك ان الصادرات العربية من الوقود المعدنى وماشابهه هى السبب الاساسى فى اهمية الاسواق الاوروبية واليابانية مقارنة بتلك الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية كما ان « قرب المسافة » يمثل عاملا اساسيا فى صياغة هيكل الواردات العربية من الخارج ، حيث يلاحظ انحيازه الى جانب واردات اوروبا على حساب اليابان والى حد ما الولايات المتحدة الامريكية .

ويلاحظ فى مجال التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية للدول العربية ، ان التجارة البينية تحتل المرتبة الرابعة بعد المجموعة الاوروبية واليابان والولايات المتحدة الامريكية الا ان نسبها لاتتفق وشعارات دعم التعاون الاقتصادى العربى والاعتبارات الخاصة بقرب المسافة وانخفاض تكلفة النقل والاستفادة من وفورات الانتاج على صعيد السوق العربية بامتدادها .

وبصفة عامة ، فقد شكلت الدول الصناعية (مع استبعاد كندا) سوقا تصريفيا لنسبة ٦٢ فى المائة من الصادرات العربية فى عام ١٩٨٩ ،

وان كانت هذه النسبة اقل من مثيلتها المسجلة فى عام ١٩٨٨ ، حيث كانت تبلغ ٦٦ فى المائة وعلى صعيد الواردات ، سوف نجد ان ذات الدول الصناعية كانت المصدر الاساسى لامداد الدول العربية بنسبة ٦٦ فى المائة من وارداتها خلال عام ١٩٨٩ وهى ذات النسبة الخاصة بعام ١٩٨٨ .

٣ـ قصور التجارة البينية :

وهذا ينقلنا الى نقطة اخرى تتعلق بالتجارة البينية وتتمثل فى اسباب محدودية المعاملات التجارية على صعيد الدول العربية ، بينما العالم اجمع يلهث وراء التكتلات التجارية والاقتصادية ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● انقسام الدول العربية الى مجموعتين المجموعة الاولى تمثل الدول النفطية والثانية تضم الدول غير النفطية .

● ان التباين بين المجموعتين يختلف مقداره تبعا للمكونات الاساسية لميزان المدفوعات . بالاضافة الى تذبذب مكونات هذا الميزان خلال النصف الثانى من الثمانينات .

أ ـ حقيقة الفائض التجارى

● ● وسوف نجد فى هذا الصدد ان الميزان التجارى للدول العربية حقق فائضا بلغ ١٣٤٠٥,٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ ، مقابل ٣٧٥,٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ إى ان معدل الزيادة فى الفائض التجارى للدول العربية بلغ ٣٣٥٠ فى المائة خلال الاعوام المقارنة .

● ● الا ان هذا المؤشر يبدو مضللا ، اذا رجعنا الى الوراء ، فيما يتعلق بأداء الميزان التجارى الخاص بالدول العربية . حيث ان مقدار الفائض كان ٨٤٠٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٧ ، وباستثناء عام ١٩٨٦ ، الذى سجل فيه الميزان عجزا بلغ او ٦٩٢ مليون دولار . سوف نجد انه فى عام ١٩٨٥ كان مقدار هذا الفائض ١٨٨١٧,٣ مليون دولار .

ومن ثم لايمكن التعديل على ارقام ٨٨، ١٩٨٩، للاشارة الى النمو الضخم فى فائض الميزان التجارى للدول العربية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعكس هذه التقلبات مدى حساسية الاقتصاديات العربية للتقلبات فى شروط معدل التبادل الدولى .

● ● كما يتضح من استعراض ارقام العجز فى الموازين التجارية لكل من المجموعة الاولى والثانية الدور الذى تلعبه مجموعة الدول النفطية فى تخفيف فجوة العجز على صعيد الدول غير النفطية . حيث عانت الاخيرة من عجز بلغ ١٣٨٧٢,٥ مليون دولار فى ميزانها التجارى خلال عام ١٩٨٩ ، وحققت الاولى فائضا تجاريا بلغ ٢٧٢٧٧,٧ مليون دولار .

ب ـ فجوة الخدمات أقل

وبالانتقال الى ميزان الخدمات او الصادرات والواردات غير المنظورة نجد ان شقة الاختلاف بين الدول النفطية وغير النفطية اقل منها مقارنة بالميزان التجارى حيث يتميز هذا الميزان بمعاناة كلتا المجموعتين من العجز إلا ان العجز الخاص بالدول النفطية بلغ ١٢٦٨٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ مقابل ١٦٧٠ مليون دولار بالنسبة للدول غير النفطية . ومن ثم فان العجز النفطى يعادل ٧٥٩,٥ فى المائة من مقدار العجز غير النفطى فى ميزان الخدمات .

ولكن يلاحظ بالنسبة لكليهما الارتفاع الضخم فى قيمة هذا العجز بمقارنة ارقام عام ١٩٨٨ ، بارقام ١٩٨٩ . فقد كان حجم العجز فى ميزان الخدمات بالنسبة للدول النفطية لايتجاوز ٧٨٢٣,٥ مليون دولار فى عام ٨٨ وارتفع الى ١٢٦٨٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ بفارق ٤٨٥٩,٥ مليون دولار . ونفس الظاهرة على صعيد الدول غير النفطية . حيث قفز مقدار العجز من ٢٧٥,٩ مليون دولار الى ١٦٧٠ مليون دولار لذات الاعوام المقارنة . ١٣٩٤,١ مليون دولار .

ج ـ التحويلات المالية لصالح الدول غير النفطية

ويمثل بندا لتحويلات العنصر الثالث فى مكونات ميزان المدفوعات ، وقد لعب دورا هاما فى تقليل حدة التفاوت فيما بين مجموعتى الدول النفطية وغير النفطية . حيث بلغ مقدار العجز فى ميزان التحويلات الصافيه بالنسبة لدول



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجموعة الاولى ، ١١٠٠٨,٩ مليون دولار .
اما دول المجموعة الثانية فقد حققت فائضا قدر ب٢ ,١١٠١٢ مليون دولار . لترجح كفتها في هذا البند وهذا يبرز اثر تحويلات العمالة العربية الوافدة الى الدول النفطية الى حد كبير . مع استمرار هذا الاتجاه على مدى خمسة اعوام من ٨٤ ــ ١٩٨٩

الموازين الجارية
د ـ حصاد ماسبق

وفي الانتقال الى الميزان الجاري سوف نجد ان الدول النفطية حققت فائضا بلغ ١٦٣٠,٩ مليون دولار مقابل عجز بلغ ٢٧٩٣,٩ مليون دولار بالنسبة للدول غير النفطية . الا انه من الملاحظ ان الفائض في الميزان الجاري للدول النفطية ذو طبيعة متقلبة بين الارتفاع والانخفاض . فعلى مدى الاعوام منذ ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٩ لم يحقق فائضا سوى في عامي ٨٥ ، ١٩٨٩ بل ان العجز المسجل في عام ١٩٨٨ (٤٦٠٢,٢ مليون دولار) يعادل ٢٨٢ في المائة من مقدار الفائض المسجل في عام ١٩٨٨ .
أما على صعيد الدول غير النفطية المجموعة الثانية فان العجز في ميزانها التجاري ذو طبيعة مزمنة وإن كان قد مال الى الانخفاض النسبي .

هـ ـ التدفقات الرأسمالية الى اين ؟

يعكس التمعن في هذا البند التباين الواضح في حركة التدفقات الرأسمالية على صعيد الوطن العربي ، وقد اوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١ ان التدفقات الرأسمالية الى خارج مجموعة الدول النفطية بلغ ٢٨٦٤,٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩ وتعد الكويت الدولة الاولى في مجال التدفقات المالية الى الخارج تليها دولة الامارات .

اما بالنسبة للدول غير النفطية فقد بلغ مقدار الفائض في بند التدفقات الرأسمالية ١٩٣٩,٨ مليون دولار في عام ١٩٨٩ . بينما كان الرقم المحقق في عام ١٩٨٨ يبلغ ٢٥٧٣,٦ مليار دولار .

و ـ التساوي امام ميزان المدفوعات

وفي النهاية وبعد حركة الهبوط والصعود في المواقف النسبية للدول النفطية وغير النفطية إزاء البنود المختلفة لميزان المدفوعات نصل الى النتيجة النهائية ممثلة في الطبيعة المتقلبة لمراكز موازين المدفوعات الخاصة بالمجموعتين فقد عانت كل منها من العجز في اربعة اعوام ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٩٨٩ للدول النفطية ، (٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ١٩٨٩) للدول غير النفطية .
واذا كان الفرق في مقدار العجز بين المجموعتين يبدو ضئيلا خلال عام ١٩٨٩ حيث كان ٤٠٦,٧ مليون دولار بالنسبة للدول النفطية ، ٢٨٩,٣ مليون دولار للدول غير النفطية فإنه يلاحظ ان مقدار العجز في ميزان المدفوعات للمجموعة الاول كان يبلغ ٦١٥٦,٩ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، مقابل ٦,٣ مليون دولار للمجموعة الثانية في العام نفسه .



ثالثا الاستثمارات العربية طوق النجاة .. ولكن ؟

من كل ماسبق ، تتضح لنا اهمية الاستثمارات العربية في اطار المشروعات ، فمن خلالها يمكن التخفيف من حدة اثر التقلبات العنيفة في السوق العالمية للبترول ، وماتعنيه من انعكاسات على الاقتصاديات العربية .

كما ان ذات المشروعات ، هي الكفيلة والقادرة على مواجهة تحدى « الغذاء والامن الغذائي العربي » إضافة الى احداث تغيير في هيكل الصادرات العربية الى الخارج ، وتشجيع التجارة العربية البينية . وقد كانت الخطوة الاولى في هذا الصدد ، الموافقة على تخصيص مبلغ خمسمائة مليون دولار ، لصالح برنامج تمويل التجارة العربية وتوسيع نطاق انشطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ليمتد الى تقديم الضمان التجاري وغير التجاري ، لائتمان الصادرات العربية .

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد ، الرجوع الى ارقام المشروعات العربية المطروحة للاستثمار خلال عام ١٩٩٠ ، طبقا لما تضمنه تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الصادر في عام ١٩٩١ .

١ ـ وقد اشار التقرير الى ان عدد المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار ، بلغ خمسين مشروعا تتراوح تكاليفها التقديرية مابين نصف مليون دولار ، ٤٥,٩ مليون دولار . وطبقا للتوزيع القطاعي ، فان الصناعة تتبوأ المركز الاول ، حيث قدر نصيبها من المشروعات المعروضة للاستثمار بـ ٧٤ في المائة ، يليها الزراعة ٢٤ في المائة ، واخيرا قطاع الخدمات ٢ في المائة .

ومن واقع استقراء هذه المشروعات ، سوف نجد ان معظمها مقدم من قبل مؤسسات عربية على الصعيد القومي مثال « المنظمة العربية للتنمية الصناعية » ، « المنظمة العربية للتنمية الزراعية » ، بالاضافة الى الشركات العربية المتخصصة هذا من ناحية . والناحية الأخرى تتمثل في ان إقتراحها جاء في عام ١٩٩٠ ، وقبل تصاعد احداث الخليج . وما حملته من حساسيات سياسية ، لايمكن اغفال دورها على صعيد اتخاذ القرارات الاستثمارية . إضافة الى مافرضته من اعباء مالية على دول مجلس التعاون الخليجي بصفة اساسية ، وهي المصدر الاول لتمويل الاستثمارات العربية في المنطقة .

٢ ـ واذا انتقلنا الى الاستثمارات العربية الخاصة ، خلال عام ١٩٩٠ . سوف نواجه بحقيقة الزيادة في حجم هذه الاستثمارات (قبل إندلاع حرب الخليج الثانية ، وما فرضته من مواقف) وإن كان التوزيع الجغرافي لها ، لايتفق ومتطلبات التنمية على صعيد المنطقة العربية ، ونفس الوضع بالنسبة للتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات ، على ان نأخذ في الاعتبار نفس التحفظات السابقة ، والمنبثقة من كون الارقام خاصة بعام ١٩٩٠ .

أ ـ التوجهات الجغرافية والقطاعية :

ارتفعت قيمة الاستثمارات الخاصة في عام ١٩٩٠ الى ٤٠٠,٨ مليون دولار مقابل ٢٥٨,٥ مليون دولار في عام ١٩٨٩ . وهذا يعني ان قيمة الاستثمارات العربية في المنطقة العربية ، ارتفعت من ربع مليار دولار ، الى اقل من نصف مليار دولار ، فيما بين عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

● وفي ذات الوقت ، وطبقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد ، فان حجم الاحتياطيات الرسمية للدول العربية ، بلغت ٣٧,٠٥٢,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٩ ، كان نصيب مجموعة الدول النفطية منها ٣٢,٤٣١,٣ مليار ، والدول غير النفطية ٤,٦٢٠,٩ مليار دولار .

● ومع النتائج التى اسفرت عنها حرب الخليج الثانية ، وما تقتضيه من إنفاقات فى مجال إعادة البناء إضافة الى تعويض الانفاقات العسكرية ، سوف نجد ان الاتجاهات لاتوحى بالتفاؤل ، وعلى الرغم من الاعلان عن تكوين صندوق لتقديم المساعدات الانمائية برأسمال قدره عشرة مليارات دولار ، حيث اتضح من خلال إنعقاد قمة الخليج الاخيرة ، والتى عقدت فى الكويت فى ديسمبر ١٩٩١ ، ان العنصر الاساسى فى توجيه هذه المساعدات ، سيكون مرتبطا بمواقف الدول العربية خلال حرب الخليج الثانية .

● ويكفى ان نشير الى التقلص الذى شهدته الاحتياطيات الرسمية للمملكة العربية السعودية ، على مدى السنوات الماضية . فقد كان رقم هذا الاحتياطى يبلغ ٢٤٨ , ٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٤ ، ٦٥ , ٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ ، ثم اصبح ٢٠١ , ٨ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٠ ، ٠٣٦ , ٨ مليار دولار فى الربع الاول من عام ١٩٩١ (وذلك طبقا للاحصاءات المالية الدولية اكتوبر ١٩٩١) .

المغرب والخليج فى المقدمة :

● ● وفى استعراض التوزيع الجغرافى لهذه الاستثمارات ، سوف نجد انه من حيث القيمة المطلقة ، فان حجم الاستثمار العربى الخاص ، قد اتجه بصفة اساسية : - الى مصر . حيث بلغ نصيبها ٩٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ مقابل ٧٧,٧ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ . الا انه فى ذات الوقت تقلصت النسبة المئوية لنصيب مصر من هذه الاستثمارات ، من ١٠ و ٣٠ فى المائة الى ٢٢ فى المائة ، بمعدل انخفاض يبلغ ١٨,٣ فى المائة . وهو ذات المعدل الذى انخفضت به الاستثمارات العربية الخاصة فى الاردن ، مع التسليم باختلاف القيمة المطلقة لحجم هذه الاستثمارات ، حيث بلغت ٣٨١ , ٨ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ ، وانخفضت الى ٨٠٥ , ٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ . وتاتى اليمن فى اطار المجموعة التى عانت من تقلص الاستثمارات العربية الخاصة فيها ، وقد بلغت نسبة الانخفاض ٨٦,٨ فى المائة .

فقد كانت تبلغ ستة ملايين تقريبا فى عام ١٩٨٩ (٨,٢٩ فى المائة من اجمالى الاستثمارات) وانخفضت الى ٧٧٩ الف دولار فى عام ١٩٩٠ (٢ , فى المائة) .

وقد انخفضت الاستثمارات العربية الخاصة ، فى بعض الدول التى كانت اطرافا اساسية فى هذه الحرب التى اندلعت العراق (١٠٠٪) ، الكويت (١٠٠٪) ، والسعودية (١٢,٨٪) .

- وعلى النقيض من هذا الاتجاه ، كان تصاعد حجم الاستثمارات العربية فى بعض الدول الاخرى والتى يبرز فيها بصفة اساسية دول المغرب العربى ، إضافة الى دول الخليج العربى . (غير السعودية والكويت) .

- فقد حققت الاستثمارات العربية الخاصة . زيادة بنسبة ٥٢٨ فى المائة فيما يتعلق بالمغرب ، مائة فى المائة فى كل من تونس والجزائر . حيث ان حجم هذه الاستثمارات لم يكن يتجاوز ٨,٥ مليون بالنسبة للمغرب فى عام ١٩٨٩ ، وقفز الرقم الى ٥٢,٨ مليون فى عام ١٩٩٠ . اما الدولتان الآخرتان ، فلم تكونا ضمن قائمة الدول المستفيدة من الاستثمارات العربية فى عام ١٩٨٩ ، وفازا بـ ٢٣,٣ مليون دولار ، ١٨٠ مليون دولار ، على التوالى خلال عام ١٩٩٠ .

وبالنسبة لدول الخليج العربى ، سوف نجد ان البحرين كانت صاحبة نصيب الاسد فى هذه الزيادة ، حيث قفز نصيبها المطلق من ٢ , ١٤ مليون دولار (٤٧,٥٪) الى ١ , ٧٤ مليون دولار (١٨,٥٪) وبمعدل زيادة سنوية يبلغ ١٨,٨ فى المائة .

وتاتى دولة الامارات فى المرتبة التالية ، حيث ارتفع نصيبها من ٢١,٧ مليون دولار ، الى ٥١,٩ مليون دولار ، اى ٨,٤٪ ، ١٣٠٪ على التوالى ، وبمعدل تغير سنوى يبلغ ١٣٩ فى المائة .

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

– وتعد « قطر وعمان » الاستثناء فى هذا الاتجاه العام ، فعلى الرغم من عدم إرتباطهما بالحرب بصورة مباشرة ، الا ان الاستثمارات العربية انخفضت بنسبة ٩٣ فى المائة فيما يتعلق بقطر ، مائة فى المائة بالنسبة لعمان .

– ويلاحظ ايضا ان كلا من « سوريا وليبيا » لاتظهران على ساحة الاستثمارات العربية ، خلال عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

الزراعة تنزوى

● اما عن التوزيع القطاعى ، فسوف نجد ان القطاع الصناعى استأثر بأعلى نسبة خلال عامى ٨٩ ، ١٩٩٠ حيث بلغت ٣٢,٨ فى المائة ، ٣٩ فى المائة على التوالى . وهذا فى حد ذاته تطور مطلوب لتنويع الاقتصاديات العربية وتوسيع قاعدة الصناعة .

الا أننا نجد فى ذات الوقت ان القطاع المالى والمصرفى يليه التجارة والمقاولات ، قد استوعبا معا نسبة ٤٤,٧ فى المائة . واذا اضفنا اليهما السياحة والعقارات ، فان هذه النسبة تصل الى ٥٢,٩ فى المائة فى عام ١٩٨٩ ، وترتفع الى ٤٩,٨ فى المائة ، ٤٠ ; ٥٩ فى المائة ، على التوالى فى عام ١٩٩٠ . ومن المسلم به ان هذه القطاعات الثلاثة تدخل فى اطار الخدمات ، اكثر منها فى القطاعات الانتاجية .

واذا بحثنا عن الزراعة سوف ، نجدها تضمر وتنزوى بعيدا عن اهتمامات الاستثمارات العربية الخاصة ، فقد كانت تبلغ نسبة ١٤,٢ فى عام ١٩٨٩ ، وإذا بها لاتتجاوز ١,٦ فى عام ١٩٩٠ ، فى الوقت الذى تعانى فيه الدول العربية من الفجوة الغذائية . والاراضى تمتد بآلاف الافدنة والهكتارات صالحة للزراعة ، ولاتحتاج الا الى الاموال الا ان الاخيرة ، تناقصت من ٣٧ مليون دولار ، تقريبا فى عام ١٩٨٩ ، الى مالايتجاوز ٦,٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ .

ب – من الذى يستثمر .. واين ؟

اذا نظرنا الى تدفق الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال عام ١٩٩٠ ، اى قبل وضوح النتائج الاقتصادية المترتبة على حرب الخليج بالنسبة لاتجاهات وحجم الاستثمارات العربية الخاصة (بصفة كاملة) .

١ – سوف نجد ان تدفق هذه الاستثمارات لايندرج فى التقسيم التقليدى للدول العربية بين مجموعتين احداهما المجموعة النفطية ، والثانية المجموعة غير النفطية .

● حيث نجد ان الاستثمارات السعودية الخاصة ، سجلت اعلى رقم الا وهو ١٥٩,٨ مليون دولار .

● وتليها فى المرتبة الاستثمارات الكويتية الخاصة ، حيث بلغت فى ذات العام (١٩٩٠) ، ٦٤,٧ مليون دولار .

● وتأتى « سوريا » لتشكل استثماراتها الخاصة نقطة التحول فى التقسيم التقليدى لمصادر تمويل الاستثمارات العربية الخاصة . حيث سجلت فى العام المذكور ، مايقرب من ٥٢ مليون دولار . فى حين انها لم تتلق اية استثمارات عربية خاصة .

● وتاتى لبنان التى بلغت رؤوس الاموال المستثمرة من جانبها ٤٢,٢٥ مليون دولار ، ثم الاردن ٢٧ مليون دولار .

● بلغت الاستثمارات الخاصة الفلسطينية فى عام ١٩٩٠ ، ٦,١٢ مليون دولار وهو رقم يتساوى وحجم الاستثمارات التونسية الخاصة فى الدول العربية (٦,١٣ مليون دولار) . وهذا يعنى ان حجم الاستثمارات الفلسطينية الخاصة ، يبلغ مجموع استثمارات كل من الامارات ، والبحرين وعمان فى المنطقة العربية خلال عام ١٩٩٠ . حيث كانت الارقام الخاصة باستثمارات هذه الدول العربية النفطية فى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

المنطقة العربية ، على النحو التالى ١,٦٠ مليون دولار ، ــ ,٢ مليون دولار ، ٢٠ ملايين دولار .

واذا اضفنا الاستثمارات الخاصة القطرية ، التى بلغت مليون دولار فى ذات العام المذكور (١٩٩٠) نجد ان الاستثمارات الفلسطينية تقل عن مجموع الاستثمارات الخاصة للدول الاربع الخليجية ، بمقدار مليون دولار فقط لاغير .

● شكلت الاستثمارات الاردنية ، السورية والفلسطينية الخاصة خلال عام ١٩٩٠ ، مايعادل حجم الاستثمارات الخاصة لكل من الكويت ، الامارات ، البحرين ، قطر ، عمان ، بل وتتجاوزها حيث ان استثمارات الدول الثلاث الاولى بلغت ٨٥ مليون دولار . بينما استثمارات الخمس دول النفطية الاخيرة لاتتجاوز ٧٢,٣ مليون دولار تقريبا .

● وتوضح الارقام ، الضالة الشديدة لحجم الاستثمارات الليبية الخاصة فى المنطقة العربية ، حيث انها لم تتجاوز ٢,٠٨ مليون دولار . ذهب ٢,٥ مليون دولار منها ، الى الجزائر ، ١٨٧,٥ الف دولار لتونس . ومالايتجاوز مائتى الف دولار لمصر . بينما المخصص للمغرب ، بلغ ٢٦٧,٢ الف دولار .

● وفيما يتعلق بالجزائر فانها أقل دول المغرب العربى من حيث حجم الاستثمارات الخاصة المتدفقة الى العالم العربى ، او حتى الى دول الجوار المغربى .

ب ــ الانتقال الى الجزء الثانى من التساؤل وهو الى اين تتوجه الاستثمارات الخاصة ؟ سوف نجد من واقع التقرير الاخير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمتضمن التوزيع الاقليمى للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٠ ، عدة نقاط نبرزها فى الآتى : ــ

● بينما صدرت دول مجلس التعاون الخليجى ماقيمته ٢٣٢,٢ مليون دولار تقريبا ، فى مجال الاستثمار الخاص على صعيد المنطقة العربية ، نجد انها قد استأثرت فيما بينها بـ ١٢١,٧ مليون دولار ، وخصصت الباقى ويبلغ ١١٠,٥ مليون دولار للاستثمار فى المناطق الاخرى ، ومن ثم تكون النسب المقسمة ، على اساس ٥٢,٤ فى المائة ، للاستثمارات داخل المجموعة ٤٧,٦ فى المائة للاستثمارات خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجى .

بل اذا اخذنا فى الاعتبار ، الاستثمارات الخاصة المتدفقة الى دول مجلس التعاون الخليجى سوف نجدها اعلى نسبة من اجمالى الاستثمارات العربية حيث استوعبت ٥١,٧ فى المائة .

إذن فان دول مجلس التعاون الخليجى وإن كانت مصدر رئيس للاستثمارات العربية الخاصة ، الا انها المستفيد الاول من تدفق هذه الاستثمارات ، مع استئثارها بالجزء الاكبر من الاستثمارات الخاصة التى تصدر منها نفسها .

● والنقطة الثانية الجديرة بالملاحظة ، تتمثل فى ان دول الشام والعراق . تعد ابرز « مصدر صاف » للاستثمارات العربية الخاصة . فقد بلغ اجمالى استثماراتها الخاصة فى ذات العام ، ١٢٠,٦٠ مليون دولار ، وبما يعادل ٢٢,٦ فى المائة من اجمالى الاستثمارات العربية الخاصة . الا ان هذه الدول (الاردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين والعراق) لم تستحوذ الا على نسبة ١,٧ فى المائة من اجمالى الاستثمارات العربية الخاصة ، نسبة ٣,٢ فى المائة من اجمالى الاستثمارات الخاصة الصادرة عنها . بينما ذهبت نسبة ٩٦,٨ فى المائة من هذه الاستثمارات الى خارج المجموعة .

● وتتميز الاستثمارات الخاصة بدول المغرب العربى ، بالانحصار فى المجال الاقليمى الضيق ، وبصورة اكثر تركيزا فى ثلاث دول فقط لاغير . كما ان اكبر دولة مصدرة للاستثمارات الخاصة ، ليست دولة نفطية ، حيث تحتل المركز الاول تونس تليها المغرب بينما نجد ان رقم ليبيا متواضع ، والجزائر لاتتجاوز استثماراتها الخاصة ١,٢ مليون دولار .

بينما نجد ان دولة مثل « موريتانيا » وهى عضو فى اتحاد المغرب العربى ، لم تفز بأى نصيب من الاستثمارات الخاصة للمجموعة .

وتوضح الارقام ، ان حجم الاستثمارات الخاصة الصادرة من دول المغرب العربى ، لم تتعد نسبة ٣,٥ فى المائة من الاجمالى بينما استأثرت بنسبة ٢٣,٤ فى المائة من الاجمالى الخاص بالاستثمارات العربية الخاصة ، نسبة ٨٨,٣ فى المائة ، من اجمالى الاستثمارات الصادرة عنها .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا؟

وبعد لماذا يتجه الاستثمار الى هذه الدولة . ويبتعد عن الاخرى ؟ ، حول هذا التساؤل . كانت النتائج التى اسفرت عنها استمارة « الاستبانة » الموزعة من جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والتى اشارت الى ابرز العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار . تتمثل فى الاستقرار السياسى والاقتصادى ، إضافة الى استقرار سعر صرف العملة

المحلية ، وحرية تحويل الارباح واصل الاستثمار الى الخارج ، وامكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .

اما بالنسبة للمعوقات فقد تعددت وتنوعت ، الا ان ابرزها يتمثل فى تدهور الاوضاع السياسية ، ازمة الخليج العربى والاعتداء على قطر عربى مجاور ، عدم الاستقرار الأمنى ،

ارتفاع اسعار النفط ، انكماش النشاط الاقتصادى ، عدم ثبات وتدهور سعر العملة المحلية ، الفساد الادارى ، احتكار القطاع العام لمعظم الانشطة الاقتصادية ، واخيرا عدم توفر حماية كافية للاستثمارات الوافدة .

ولعل فى هذا تفسيرا للنزوح الضخم للاستثمارات الخاصة من لبنان وفلسطين مقارنة بحجم الاستثمارات فيها .

الفجوة الغذائية فى الوطن العربى
٧٠ ـ ١٩٨٩

الدولة	قيمة فجوه الغذاء (مائة الف دولار)		
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩
الامارات	٢٣٦	٦٥١٢	٩٤٢٨
البحرين	١٠٤	١٧٠٩	٢٠٩٦
الجزائر	٩١٦	١٧٩٥٩	٢٥٦٦٣
السعودية	١٧٩٧	٢٥١٨٧	٢٩٨٣٨
العراق	٤١٣	١٧٤٦٣	١٩٦١٥
عمان	١٠٢	١٨٦٢	٣٠١٥
قطر	١٣٨	١٨٧٦	١٨٩٢
الكويت	٨٨١	٧٣٢٤	٩٩٤٧
ليبيا	٩٩٢	١٠٥٤٧	٩٨٨٦
جملة الدول النفطية	٥٥٧٩	١٠٠٤٣٩	١١١٣٨٠
الاردن	٤١٢	٢٨٩٣	٢٥١٧
تونس	٣٦٠	٢٨٧٧	٣٧٠٠
جيبوتى	٤٠	٤٤٥	٤٤٩
السودان	فائض ١٩٥	١١٤٢	٣٣٦
سوريا	٤٢٥	٤١١٤	١٤٣٣
الصومال	فائض ١٣٦	١١٨	١٣١
قطاع غزه	فائض ٥٨	فائض ٥٠٥	فائض ٢٠٨
لبنان	٦٧٣	٢٩٧١	٣٦٤٧
مصر	فائض ١٣٣	١٧٩٨٣	٣٥٤٦٧
المغرب	فائض ٩٩٩	١٦٨٢	٩٥١
موريتانيا	فائض ٥٩	٤٠٦	٨٧٩
اليمن الديمقراطية	٤٠١	٢٠٩٥	١٧٥١
الجمهورية العربية اليمنية	١٥٠	٤٦٧٠	٤٠٨١
جملة الدول غير النفطية	٨٩١	٤٠٨٩١	٥٥٠٣٤
جملة الوطن العربى	٦٤٧٠	١٤١٣٣٠	١٦٦٤١٤

المصدر : التقرير السنوى للامن الغذائى الغربى عام ١٩٩٠



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

المؤشات التحليليب لتطور الصادرات العربية ، والعالمية بــالأسعار الجارية ٨٥ و ١٩٨٩

القيمة مليار دولار

اجمالى الصادرات العالمية	١٩٣٢	٢١٢٨	٢٤٩٨	٢٨٣٣	٣٠٨٥
اجمالى صادرات الوطن العربى	١٠٨	٧٥	٨٦	٨٧	١٠٩
الرقم القياسى للصدارات العالمية سـنة الاساس ١٩٨٦	٩١	١٠٠	١١٧	١٣٣	١٤٥
الرقم القياسى للصادرات العربية سـنة الاساس ١٩٨٦	١٤٤	١٠٠	١١٥	١١٦	١٤٥
المتغير السنوى للصادرات العالمية ٪	—	+ ١٠,١	+ ١١,٧	+ ١١,٣	+ ١٠,١
المتغير السنوى للصادرات العربية ٪	—	- ٣٠,٦	+ ١٤,٧	+ ١,٢	+ ٢٥,٠
الصادرات العربية / الصادرات العالمية	٥,٦	٣,٥	٣,٤	٣,١	٣,٥

المصدر · التقرير الاقتاصدى العربى الموحد ١٩٩١ .

الاهمية النسبية لهيكل الواردات كالصادرات العربية (٨٥ ـ ١٩٨٩)

	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩
اهم الواردات من اجمالى الواردات			
ـ الالات ومعدات النقل	٣١,٣	٣٠,٦	٣٢,١
ـ البضائع المصنعة	٢١,٨	٣٠,٨	٢٢,٥
ـ الاغذية والحيوانات الحية	١٤,٥	١٥,٣	١٣,٦
ـ مصنوعات متنوعة	٩,٦	١١,١	٩,٩
ـ الوقود المعدنى ومواد التشحيم	٧,٢	٥,٦	٤,٩
اهم الصادرات من اجمالى الصادرات			
ـ الوقود المعدنى ومواد التشحيم	٨٩,٨	٨٦,٥	٨٤,٦
ـ مواد كيماوية ومنتجاتها	٢,٦	٤,٠	٤,٤
ـ اغذية وحيوانات حية	١,٣	٢,٠	٢,١
ـ بضائع مصنعة مصنعة	١,٤	٢,٣	٢,٧

المصدر التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩١ بتصرف لابراز السلع الاســاسية فى هيكل الواردات والصادرات العربية

تطور التجارة العربية البينية
مقربة الى (مليار دولار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ ـ الصادرات العربية البينية	٦,٤	٧,٧	٨,	٩,٣
٢ ـ الواردات العربية البينية	٦,٧	٧,٥	٧,٦	٨,٧
٣ ـ الصادرات العربيب الاجمالية	٧٩,٨	٩٥,٤	٩٨,٢	١١٦,٢
٤ ـ الواردات العربية الاجمالية	٨٨,٦	٩٢,٨	٩٤,٢	٩٦,٦
نسبة ١ الى ٣	٧,٩٥	٨,٠٨	٨,١١	٨,٠٢
نسبة ٢ الى ٤	٧,٥٥	٨,١٠	٨,٠٥	٩,٠١

نقلا عن التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩١ مع تقريب الأرقام .

تطور موازين المدفوعات العربية
للدول النفطية وغير النفطية
٨٤ ـ ١٩٨٩
مقربة الى مليار دولار

المجموعة والميزان	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩
الدول النفطية			+ ٢٧,٣
ـ الميزان التجارى	+ ٢٣,٤	+ ١٤,٦	− ١٢,٦
ـ ميزان الخدمات (صافى)	− ٢٦,٨	− ٧,٨	− ١١,٠
ـ التحويلات (صافى)	− ١٢,٠	− ١٠,٧	١,٦
ـ الموازين الجارية	− ٤,٥	− ٤,٦	− ٢,٩
ـ التدفقات الراسمالية	+ ٤,	− ٢,	− ,٤٠٦
الموقف الكلى لموازين المدفوعات	− ١,٣	− ٦,١	
الدول غير النفطية			
ـ الميزان التجارى	− ١٧,٣	− ١٤,٢	− ١٣,٩
ـ ميزان الخدمات صافى	− ٢,٥	− ,٢٧٥	− ١,٧
ـ التحويلات (صافى)	+ ١١,٩	+ ١٠,٣	+ ١١,

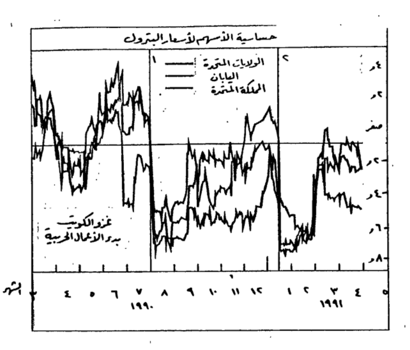
المجموعة والميزان	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩
الموازين الجارية	− ٥,٦	− ٢,٥	− ٢,٨
التدفقات الراسمالية	+ ٤,٧	+ ٢,٦	+ ٢,
الموقف الكلى لموازين المدفوعات	− ,٧	− ,٠٠٦	− ,٢٨٩

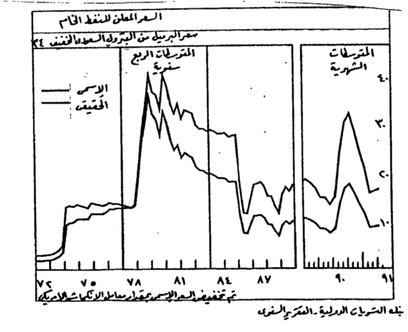
المصدر : نقلا عن التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩١ بتصرف وتقريب الارقام الى مليار لابراز الاتجاهات العامة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢





بنك التسويات الدولية - التقرير السنوي



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩١

التوزيع القطاعى للاستثمارات العربية البينية خلال عامى ٨٩ ، ١٩٩٠
النسبة المئوية

القطاع	١٩٨٩ %	١٩٩٠ %	نسبة التغيير %
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحرى	١٤,٣	١,٦	ـ ٨٢,٤
الصناعة	٣٢,٨	٣٩,ـ	+ ٨٤,٦
المالى والمصرفى	٢٨,٧	٣٢,٧	+ ٨٢,٥
التجارة والمقاولات والخدمات	١٦,٠	١٦,١	+ ٥٥,٥
السياحى والعقارى	٨,٢	٩,٦	+ ٨٠,٥
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	٥٥,١

المصدر : ماخوذ بتصرف عن تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٠ ص٦١ .



لجنة تعويض المتضررين من حرب الخليج :

٣ فئات للتعويض بحد أقصى ١٠٠ ألف دولار

مهلة ١٨ شهرا لتقديم المطالبات

كتب ـ هيثم سعد الدين :

قررت لجنة الامم المتحدة للتعويضات اعطاء مهلة ١٨ شهرا تبدا من اول يناير الحالى لتقديم استمارات المطالبات للمتضررين من الافراد الذين عانوا من خسائر جسيمة نتيجة لغزو العراق للكويت . وتقدم هذه المطالبات للحكومات لتقوم بدورها بتقديمها للجنة

وحددت اللجنة ٣ استمارات للمطالبات منها : استمارة « ألف » ويتراوح مبلغ التعويض من ٢٥٠٠ دولار الى ٨ الاف دولار وتسرى هذه الاستمارة على الافراد الذين غادروا العراق او الكويت اثناء الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠ حتى ٢ مارس ١٩٩١ والمطالبة بمبلغ مقطوع ثابت مقداره ٢٥٠٠ دولار وللاسرة ٥ الاف دولار وبحد اقصى ٨ الاف دولار مع تقديم مستندات تبين جنسية المواطن .

اما استمارة المطالبات « باء » والخاصة بالاصابة الجسدية الجسيمة او بالوفاة فهى بمبلغ اجمالى نهائى ثابت لايزيد على ١٠ الاف دولار فيما يتعلق باى اسرة واحدة تتالف من اى شخص وزوجته واولاده ووالديه مع تقديم مستندات تثبت الاصابة الجسدية ومدى خطورتها او الوفاة نتيجة للغزو ولن ينظر فى مطالبات بالنيابة عن مواطنين عراقيين لا تكون لديهم جنسية دولة اخرى

وتشمل الاستمارة الثالثة « جيم » المطالبات الفردية بشان التعويضات عن الاضرار التى لا تتجاوز ١٠٠ الف دولار مع تقديم المستندات التى تثبت ذلك ، ولن يتم التعويض عن الخسائر المتكبدة نتيجة للحظر التجارى والتدابير ذات الصلة ، كما لن يتم التعويض فى اطار هذه الفئة عن تكاليف اتعاب المحامين او غير ذلك من النفقات المتصلة باعداد المطالبات .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

فرص العمل الضائعة بعد حرب الخليج

حرب الخليج خلفت أضرارا بالغة سواء بالنسبة للموارد المهدرة وإكلاف إعادة البناء، أو بالنسبة لانعدام الثقة بين دول عربية متقاربة بسبب قيام العراق باحتلال الكويت ومناصرة بعض الفئات والدول للعراق. ولقد زعزع هذا الوضع أسس التعاون فى مجال الانتقال للعمل فى بلدان الخليج من قبل مواطنى البلدان والفئات التى ناصرت العراق، كما وضع العراق بحد ذاته، والذى كان مؤهلا لاستيعاب قدرات مليونى عربى غير عراقى فى تحقيق الانماء والتنوع الاقتصادى، فى وضع البلد العاجز عن القيام بالتزاماته تجاه الاخرين والمتاخر عن تنفيذ المشاريع الحيوية الداخلية.

ضيق فرص العمل فى البلدان العربية النفطية بعد انتهاء حرب الخليج يعتبر من أهم الخسائر العربية نتيجة هذه الحرب المدمرة التى اكلت اكثر من مائة مليار دولار من الموارد العربية، وسنعرض فيما يلى لجريات واثار انغلاق أسواق العمل فى وجه بعض العرب، ومنهم مواطنو بلدان اختارت مجابهة العراق مثل مصر.

سكان الدول العربية النفطية فى الخليج عددهم قليل قياسا على مساحات البلدان المعنية وبرامجها لتنويع الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى، فكان من الطبيعى ان تستقدم هذه الدول الطاقات والكفاءات العربية بدءا من نهاية الاربعينات حينما وفر انتاج النفط بعض الدخل النقدى لهذه الدول، وبعد اقرار مبدأ مناصفة الدخل بين الشركات المنتجة والدول النفطية أواسط الخمسينات، ارتفعت المداخيل بصورة قوية وتكاثر عدد المواطنين العرب من خارج منطقة الخليج العاملين فى البلدان النفطية، وبصورة خاصة ارتفع عدد المصريين، والفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، وفى تلك السنوات كانت اجراءات رخص العمل والاقامة سهلة، حتى ان الكويت كانت تستقبل المواطنين العرب دون تمييز ودون فرض سمات للدخول والاقامة والعمل.

من قاسم إلى حرب ٦٧

العلاقات السياسية فى المشرق العربي بدأت تشهد بعض

د. مروان اسكندر ★

التشنج بعد تاميم قناة السويس وتازم العلاقات ما بين مصر عبدالناصر ودول المعسكر الغربى، ومن بعد القى عبدالكريم قاسم بعد توليه السلطة عبر انقلاب عسكرى فى العراق عام ١٩٥٨ مخاوف فى المنطقة حينما أعلن نيته احتلال الكويت واخضاعها للحكم العراقى، ورغم فشل مشروع قاسم ومسارعة الانجليز إلى دعم الكويت بمقتضى اتفاقية صداقة ودفاع كانت قد عقدت قبل أيام من تهديد عبدالكريم قاسم للكويت عام ١٩٦١ بقيت الشكوك قوية فى أذهان حكام البلدان الغنية والقليلة السكان. وبالتالى بدأت القيود تفرض على الوافدين للعمل تفاديا للاشكالات والتيارات السياسية المتطرفة، لكن أبواب الكويت بقيت مشرعة إلى حد بعيد.

وعام ١٩٦٧ حينما احتلت اسرائيل الضفة الغربية ترك المناطق المحتلة عدد كبير من الفلسطينيين ووفد إلى الكويت اكثر من مائة الف فلسطينى للاقامة لدى اقاربهم العاملين فى الكويت والسعى للحصول على عمل. هذه الموجة تسببت فى دفع الكويت نحو ضبط اعداد الوافدين ووضع خطة بهدف جعل نسبة الكويتيين إلى مجموع السكان اكثر من ٥١٪ بعدما أصبحت نسبتهم فى ذلك الحين ٤٦٪ من مجموع عدد السكان.

الطفرة النفطية

الطفرة فى أسعار النفط أواخر ١٩٧٣ ومن بعد أوائل ١٩٧٩ رفعت دخل البلدان النفطية بسرعة كبيرة وأقبلت غالبية بلدان الخليج على تنفيذ مشاريع ضخمة استوجبت اعدادا كبيرة من العمال وأصحاب المهارات والمهندسين والفنيين فأصبح عدد الوافدين فى بلدان الخليج يزيد على ٤ ملايين، وبلغت نسبة الاجانب لمجموع السكان فى الامارات العربية حوالى ٨٥٪ وتجاوزت فى الكويت نسبة الـ ٥٠ فى المائة رغم المساعى المبذولة منذ عام ١٩٦٨، والمواطنون العرب بلغت نسبتهم من مجموع الوافدين ٦٠ فى المائة، أى ما



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

يوازى ٢,٤ مليون عامل وموظف ومزارع.

اكبر عدد من الوافدين تركز فى العراق لاتساع مساحات البلد وتعدد حاجاته ولأن السلطات العراقية انكبت على تعجيل تنفيذ المشاريع وزيادة عدد وعديد القوات المسلحة فى ان، فبرزت حاجة قوية للعمال الزراعيين خاصة وان الانتاج الزراعى كان قد تدنى إلى حد بعيد، ويقدر ان عدد المزارعين المصريين بلغ حوالى المليون أواخر الثمانينات.

فرص العمل والاكتساب بقيت قوية خلال اربعة اعوام من ١٩٧٩ و حتى نهاية ١٩٨٢. بعد ذلك التاريخ بدأت مداخل الدول النفطية بالانخفاض كما ان تنفيذ المشاريع فى حقبة السبعينات لم يترك مجالا واسعا لتنفيذ مشاريع جديدة ومع حلول ١٩٨٣ كان الطلب على النفط قد انخفض كما بدأت الأسعار فى الهبوط، وقد أصبحت مستويات المداخيل تتراوح حول ٣٥ فى المائة من مستوياتها أوائل الثمانينات.

الحرب العراقية الايرانية

وحيث ان المداخيل من صادرات النفط تعتبر المصدر الأول للدخل والانفاق فى بلدان الخليج المصدرة للنفط، وبما ان هذه البلدان بدأت تعانى من الانكماش كان من الطبيعى ان تضيق فرص العمل، ويقدر ان ما لا يقل عن مليون عامل وموظف غادروا المنطقة فى حقبة الثمانينات، وكانت الحرب ما بين العراق وايران من الأسباب التى أسهمت فى الانكماش لأن العراق حاز على معونات خليجية ملحوظة كان بالامكان توجيهها للانفاق الانمائى بدلا من إهدارها فى حرب مدمرة.

بعد توقيع اتفاق وقف اطلاق النار ما بين ايران والعراق فى اب ١٩٨٨ ومع تحسن أسعار النفط جزئيا بدأت الأوضاع الاقتصادية تميل نحو التحسن فى الخليج، وما كادت تنقضى سنتان على التحسن البطىء حتى وقعت حرب الخليج المدمرة فى ٢ اب (اغسطس) ١٩٩٠ بعد اجتياح العراق للكويت.

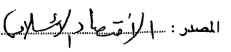
التهمت هذه الحرب ما يزيد على الـ ٦٠ مليار دولار من الموجودات النقدية لدول الخليج كما تسببت فى أضرار اضافية فى الكويت، تمثلت بأضرار المنشات واحتراق ابار النفط تزيد الكلفة الاجمالية إلى ١٠٠ مليار دولار، ناهيك عن خسائر العراق، وقد برز توجه لدى دول الخليج عامة ولدى الكويت بصورة خاصة نحو حصر العمالة الوافدة باقل عدد ممكن. والفلسطينيون والأردنيون والسودانيون أصبحوا لاعتبارات سياسية غير مرحب بهم. وقد تدنى عدد الفلسطينيين والأردنيين فى الكويت من نصف مليون مقيم أواخر تموز «يوليو» ١٩٩٠ إلى ٣٥ الفا فى الوقت الحاضر.

ازمة العراق

بالمقابل العراق، البلد الغنى بموارده المتنوعة والذى يبلغ عدد سكانه ١٨ مليونا أصبح عاجزا عن توفير العمل لابنائه، وقد ترك العراق لا يقل عن مليون عربى غالبيتهم من المصريين، وعلى ضوء العقوبات الاقتصادية المقررة والتعويضات التى عليه تقديمها للكويت وإيران، وجميع الدول التى تضررت بشكل واضح فى حرب الخليج، لن يستطيع العراق انجاز أعمال تجهيزية وانمائية على مدى الـ ٢٥ سنة المقبلة، وبدلا من ان يكون العراق عام ٢٠٠٠ بلدا متطورا وغنيا، كما كان متوقعا، لو لم يشن حربه على الكويت، سيكون العراق بلدا فقيرا وعاجزا عن توفير العمل لابنائه حتى عام ٢٠١٥. قياسا على هذه الأوضاع ستعانى الدول العربية الشرق اوسطية غير النفطية من مصاعب فى توفير العمل للشباب الذين يبلغون مرحلة الانخراط فى الانتاج، فمعدلات تزايد السكان مرتفعة فى الاردن ٣٠٪، ومصر (٣٪) وسوريا (٣,٥٪) ولبنان (٢,٥٪)، والمعطيات المادية والطبيعية غير وافدة فى اى من هذه البلدان، كما الوضع الفلسطينى غير واضح حتى إعلان مسيرة مباحثات السلام، وكل ما يمكن قوله ان مصاعب كل من هذه البلدان ستزيد مع انقضاء الوقت، وعليها ان تسعى جهدها لتسريع عملية النمو بقصد استيعاب طاقات الشباب، لكن الفرص المتبدية تبدو ضئيلة قياسا على الحاجات، ولعل هذا الوضع افضل دليل على فداحة خسائر حرب الخليج فى المدى الطويل.

★ اقتصادى لبنانى.



المصدر : 

التاريخ : ٤ شباط ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ذكرت مصادر مصرفية في المنامة أن المملكة العربية السعودية اقترضت منذ بداية العام من الأسواق المحلية والدولية ٧ مليارات لمواجهة الصعوبات التي تعاني منها موازنتها وللتحكم بالعجز المقدر في العام ١٩٩١ بنحو ١٦ مليار دولار .

وأفاد تقرير إقتصادي غير رسمي أن الصعوبات الحالية التي تواجهها السعودية مرتبطة بنتائج حرب الخليج التي وصلت تكاليفها الى ٥٠ مليار دولار .

ويشمل ذلك تسديد تكاليف تدخل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا البالغة ١٦ مليار دولار والمساعدات غير المباشرة التي قدمتها السعودية في أعقاب الحرب ومنها الالغاء الجزئي للديون المصرية .

وقد سجل عجز بقيمة ٨ مليارات دولار في موازنة العام ١٩٨٩ .

واضطرت السعودية للجوء الى القروض الوطنية - ٢,٥ مليار دولار - والدولية ٤,٥ مليار دولار - لتسديد الديون المترتبة على الحرب وتنوي الحكومة السعودية أيضا إمتصاص ديونها بزيادة عائداتها من استغلال النفط .

ويرى الخبراء أن الإقتصادي السعودي الذي أرهقته الحرب على ما يبدو لن يراوح مكانه لفترة طويلة ، وقد أعرب قادة البلاد عن رغبتهم بتسديد ديون الحلفاء الغربيين بالكامل في أسرع وقت ممكن دون تجميد مشاريع الإستثمار المقرر تنفيذها منذ أشهر عدة في القطاعات النفطية والبتروكيميائية . وتقدر مصادر مختلفة حجم هذه الإستثمارات بـ ٧٠ مليار ريال - ١٨ مليار دولار- ويتوقع أن تخصص أساساً لتحديث القطاعات



المصدر : الاقتصاد والأعمال

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : فبراير ١٩٩٢

النفطية والبتروكيميائية وتطوير مرفأ جدة على البحر الأحمر . ولا يثير أي من المؤشرات الإقتصادية القلق ، ويتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج الداخلي السعودي هذا العام حدود الرقم الذي كان عليه في العام ١٩٩٠ أي ٩٠ مليار دولار . وكان هذا الرقم الأخير سجل إرتفاعاً عن الرقم المسجل في السنة السابقة والبالغ ٧٥ مليار دولار ، ولما كان إنتاج النفط يشكل ٤٢ في المائة من إجمالي الناتج الداخلي فإن الزيادة المتوقعة للإنتاج القومي غير النفطي قد تصل الى ٧ في المائة وتساهم بذلك في المحافظة على مستوى المعيشة المريح للمواطنين السعوديين .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

دعا الى احترام سيادة الدول على ثرواتها

الروضان: احتلال الكويت اثر على حجم التجارة العربية مع العالم

القاهرة - الفت فريد :

اكد وزير المالية الكويتي ناصر الروضان، ان الازمة التي عاشتها الكويت نتيجة الاحتلال العراقي الغاشم، اثرت سلبياً على المعاملات العربية مع العالم، مما ادى الى انخفاض حجم التجارة الدولية مع العالم العربي. وقال الوزير الروضان في كلمة القاها في افتتاح الاجتماع الوزاري لاعمال الدورة الخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ان العلاقات الاقتصادية العربية شهدت في السنوات العشر الماضية تقلبات ومتغيرات حادة نتيجة الاوضاع الاقتصادية العالمية، تمثلت في ارتفاع نسب التضخم واستمرار التباطؤ في معدلات الاداء الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط والمواد الخام الصناعية.

وأكد الروضان، ان هذه العوامل ادت الى تدهور معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية وتراكم المديونية الخارجية، وعدم السيطرة على الخلل في موازين المدفوعات.

وقال وزير المالية الكويتي ان التعامل مع المتغيرات الدولية يطرح اسساً ثابتة اطارها ميثاق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية واحترام سيادة الدول وعدم الابتزاز واقرار الحرية الاقتصادية وسيادة كل دولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية. (التفاصيل ص٩)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

استمرار الحرب الاقتصادية وسيادة كل دولة على ثرواتها

الروضان أمام الدورة الخمسين للمجلس الاقتصادي:

الازمة التي عاشتها الكويت ما زالت تؤثر على الاقتصاد العربي والدولي

● تكثيف الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتبني سياسات تدعم التنمية الاقتصادية

القاهرة - ألفت فريد:

افتتح امس الاجتماع الوزاري لاعمال الدورة الخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

ترأس الاجتماع وزير المالية الكويتي ناصر الروضان وحضره وزراء المال والاقتصاد في الدول العربية الاعضاء بالجامعة.

بدأ الاجتماع بكلمة وجهها الامين العام د. عصمت عبد المجيد للوزراء المجتمعين اكد فيها على اهمية العمل الاقتصادي العربي الموحد وعلى ضرورة تنفيذ التوصيات والتطبيق للمشاريع المقترحة من المؤسسات العربية والهيئات



الاقتصادية العربية. وتناول د. عصمت عبد المجيد في كلمته جهود المجتمع الدولي والثقة التي يخص بها العالم العربي ودعم المؤسسات الدولية المالية بجهود الاصلاح الاقتصادي ولتحقيق السلام في عالمنا العربي. واشار الامين العام الى ضرورة خلق علاقات قوية مع التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية حتى لا نعيش في عزلة عن التطورات السياسية والاقتصادية العالمية.

وتحدث في الاجتماع وزير المالية القطري بالنيابة عبد الله صالح المانع، حيث اشار الى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي وتوفير الامن الغذائي، وتطوير مصادر المياه والطاقة في الوطن العربي. ثم سلم الوزير القطري رئاسة الدورة الى وزير المالية الكويتي ناصر الروضان الذي القى كلمة قال فيها:

نتمنى ان تثمر اجتماعاتنا عن دفع مسيرة العمل الاقتصادي والاجتماعي المشترك. وقال ان العلاقات الاقتصادية العربية شهدت في السنوات العشر الماضية تقلبات ومتغيرات حادة نتيجة للوضع الاقتصادي العالمي... والتي تمثلت في ارتفاع نسب التضخم واستمرار التباطؤ في معدلات الاداء الاقتصادي العالمي وانخفاض اسعار النفط والمواد الخام الصناعية. واشار الى ان هذه الظواهر الاقتصادية العالمية اثرت على الاقتصاد في المنطقة العربية مما ساعد في تدهور معدلات النمو وتراكم المديونية الخارجية في بعض الدول العربية وعدم السيطرة على الخلل في موازين المدفوعات. وقال: «لا شك ان الدول العربية بلا أستثناء، باعتبارها جزءاً من هذا العالم، قد تأثرت بهذه المتغيرات».

ووصف الوزير الروضان الفترة الاولى من عام ١٩٩٠ بأنها كانت فترة نشاط اقتصادي حققت نتائج ايجابية بالنسبة لمعدلات الاقتصاد في بعض الدول العربية.

واشار الوزير الى الكارثة التي حلت بالوطن العربي والى التراجع الاقتصادي الذي حدث نتيجة الاحتلال العراقي للكويت، ووصفها بالغمامة التي القت بظلها على الاقتصاد العربي والدولي واصابت مؤسساته المالية ومجتمعاته بالتراجع والركود.. وقال الروضان ان الازمة التي عاشتها الكويت إمتدت اثارها السلبية على المعاملات العربية مع العالم فتراجعت التجارة الدولية مع العالم العربي، وانخفضت الاستثمارات، وهبطت معدلات التنمية وحركة التبادل التجاري مما سبب خسائر باهظة للبنوك وللدول العربية المانحة والمقترضة.

ووصف الوزير الروضان المستجدات التي يتشكل منها النظام الدولي بأنها مهمة وعلينا ان نشارك في العلاقات الدولية الجديدة بصورة افضل مما سبق. وقال: ان انهيار وتداعي الاتحاد السوفياتي وتحول بعض الدول من الشيوعية الى الرأسمالية. والى النظام الحر، اضافة الى تحول اوروبا من دول تجمعها السوق الاوروبية المشتركة الى كتلة موحدة والى الاندماج والتوسع او الى ما يسمى بالحيز الاقتصادي الاوروبي، كل هذه المتغيرات تجعلنا نقف لنبحث كيف سنتعامل مع هذه المتغيرات وكيف سنواجه هذه التحديات التي تطرح امامنا قضية مهمة هي التنسيق والتعاون على اسس ثابتة، اطارها ميثاق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، واحترام سيادة الدول وعدم الابتزاز، واقرار الحرية الاقتصادية وسيادة كل دولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية.

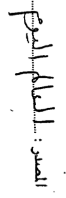
وأشار الروضان الى جدول الاعمال فقال انه حافل بالمواضيع المهمة. كالامن الغذائي والتكامل الاقتصادي والاصلاح المالي وتطوير الموارد المائية. واشار الى ان هذه المواضيع مترابطة ومتكاملة في ما بينها وتؤثر بالايجاب في مسيرة العمل المشترك، وتنعكس على علاقة العالم العربي بالمجتمع الدولي.

وطالب بتكثيف الجهود في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء واجراء الاصلاحات من خلال تبني سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، تمهيدا لاقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة العالم ولخلق علاقات قوية.

واشار الى دور القطاع الخاص العربي في التطوير والتنمية، مؤكدا على ضرورة دعم الصلات بين غرف التجارة والصناعة والهيئات الزراعية لتطوير القطاع الخاص العربي وتنشيط علاقاته.

وفي نهاية الجلسة اقر الوزراء في اجتماعهم جدول الاعمال المدرج للنقاش، وتمت الموافقة على أستئناف الاجتماعات على مدى يومين متتالين لتنفيذ قرارات المجلس واصدار التوصيات.



المصدر : 

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢.

وزير المالية الكويتي:

دول إعلان دمشق الأكثر استفادة من التعويضات

□ القاهرة – خاص:

أكد وزير المالية الكويتي ناصر الروضان أن مبلغ الـ ٦,٥ مليار دولار التى قررتها دول الخليج كمبلغ مدفوع فى صندوق التنمية ستستفيد منه بالدرجة الأولى الدول الموقعة على إعلان دمشق إلى جانب الدول العربية المتضررة من العدوان العراقى على بلاده.

وقال إن هذه المبالغ ستخصص لتمويل مشروعات مقدمة من هذه الدول ويتم تنفيذها على مدى السنوات العشر القادمة.

وأعلن أن الحكومة الكويتية انتهت من صرف مليار دولار كتعويضات لجميع العاملين من مختلف الجنسيات بالحكومة وأنه تم إنشاء هيئة عامة لحصر الأضرار التى لحقت بالمواطنين والمقيمين من مختلف الجنسيات وتستعين فى ذلك بهيئات استشارية دولية للمطالبة بها من صندوق التعويضات بجينيف.

وحول أوضاع الفلسطينيين ببلاده قال إن الكويت لا تفرق بين أي جنسية وأخرى وأن أعداد الفلسطينيين الذين خرجوا من الكويت ٣٠٠ ألف منهم ٢٠٠ ألف خلال الغزو العراقى ولذلك لا يوجد أى توجه لسوء معاملة الفلسطينيين أو غيرهم بالكويت وأن كل إنسان يحاسب على عمله وليس جنسيته.

وحول التهديدات العراقية قال إنها مستمرة وهناك انتهاكات يومية على الحدود وأضاف أنه طالما استمر صدام بالعراق فالخطر مستمر على الدول المجاورة.

وأوضح أن بلاده من حقها كهربة حدودها وتامينها ولكن بعد ترسيم الحدود.

وقد أشاد الوزير فى تصريحاته عقب الجلسة الختامية لاعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى ببرامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر وتشجيع الاستثمار

وقال إن الشركة القابضة الكويتية التى تكونت برأس مال ٥٠٠ مليون دولار سيكون لها دور كبير فى مصر.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 9 يناير 1992

الأمم المتحدة تدرس مظالم المتضررين من غزو الكويت والعرب في اوروبا يريدون الطلبات

□ لندن – من رؤوف قبيسي:

■ يتساءل كثير من العرب في اوروبا الذين عملوا في الكويت والعراق قبل الغزو العراقي في بداية آب (اغسطس) ١٩٩٠ عن الجهة التي يستطيعون الاتصال بها للحصول على طلبات التعويض التي كانت هيئة التعويض التابعة لمنظمة الامم المتحدة في جنيف عممت صورة عنها الى وزارات خارجية الدول التي تضرر مواطنوها من الغزو العراقي.

واتصل مواطنون عرب بـ «الحياة» مستفسرين عن الجهة التي عليهم الاتصال بها للحصول على هذه الطلبات كما ذكر بعضهم انه اتصل بسفارة بلده سائلاً عن الطلبات فقيل له ان السفارة لا تعلم شيئاً عن التعويضات والطلبات.

وكانت هيئة التعويضات ارسلت آخر كانون الاول (ديسمبر) صورة عن طلب التعويض الى وزارات خارجية البلدان التي تأثر مواطنوها لطبعها وتوزيعها على من رحل منهم عن العراق او الكويت بين ٢ آب ١٩٩٠ و٢ آذار (مارس) ١٩٩١ وتضرر «نتيجة للغزو العراقي غير الشرعي للكويت».

ويجب على المطالب رفع طلبه الى الوزارة او الدائرة المعنية في بلده التي عليها عندئذ ارسال الطلبات الى هيئة التعويض في جنيف لمراجعتها ورفضها او الموافقة عليها ثم تحديد المبلغ الذي تقدمه للحكومة المعنية لتوزيعه على من تضرر من مواطنيها.

ويمكن للمطالب تقديم طلبه للحصول على مبلغ مقطوع قيمته ٢٥٠٠ دولار او خمسة آلاف دولار للعائلة بغض النظر عن عدد افرادها.

وهناك تعويضات للذين تشوهوا او فقدوا طفلاً او زوجة او احد الوالدين، ويمكن للمتقدمين طلب مبلغ مقطوع قيمته ٢٥٠٠ دولار علماً ان الحد الاقصى للمبلغ المقطوع في هذه الحال هو عشرة آلاف دولار.

وهناك طلبات تعويض عن اضرار قيمتها لغاية ١٠٠ الف دولار، واذا كانت قيمة الضرر اكثر من ١٠٠ الف دولار يمكن للمتضررين عندئذ تقديم طلب آخر رقمه (D).

ويجب ان تكون الطلبات في كل الحالات موثقة بافادات تثبت جنسية مقدم الطلب علماً ان طلبات التعويض لن تقبل الا اذا كان الضرر ناجماً مباشرة عن الغزو العراقي للكويت وليس عن الحصار الاقتصادي الذي ضربته منظمة الامم المتحدة على العراق. ويحق لجميع المتضررين من كل الجنسيات طلب هذه التعويضات باستثناء العراقيين الا من من يحمل منهم جنسيات بلاد اخرى حصلوا عليها في صورة شرعية.

وكان مجلس الأمن انشأ في ٢٠ ايار (مايو) الماضي صندوق التعويضات للتعويض على الذين تضرروا من الغزو العراقي للكويت بموجب القرار رقم ٦٨٧، كما انشئت هيئة لادارة هذا الصندوق.

ونقل عن كارل اوغست فلايشهوير المستشار القانوني في هيئة الأمم المتحدة القول ان عملية التحقق من الاضرار لا تزال جارية وان مئات الآلاف من الاشخاص تضرروا جداً في الغزو ومنهم عدد كبير من العمال الاجانب الذي كانوا في الكويت او العراق وخسروا وظائفهم ومنازلهم وبعضهم خسر كل ممتلكاته.

وقال فلايشهوير ايضاً ان كثيراً من هؤلاء رحل عن الخليج واصبح عالة اجتماعية واقتصادية على بلاده التي خسرت بدورها تحويلاتهم التي كانوا يرسلونها من الكويت والعراق.

وترسل وزارات الدول التي تضرر مواطنوها من الغزو العراقي للكويت طلبات التعويض الى هؤلاء المواطنين. اما العرب الذين رحلوا عن الكويت والعراق ويقيمون حالياً في اوروبا فعليهم الاتصال بسفارات بلادهم في الخارج.

واتصلت «الحياة» بالسفارة اللبنانية في لندن التي قالت مسؤولة فيها ان لا علم للسفارة بذلك «ولا توجد لدينا طلبات تعويض نرسلها للمقيمين من اللبنانيين في بريطانيا الذين تضرروا من غزو العراق للكويت».

وقال فيليب باوليلو نائب المدير التنفيذي في هيئة التعويض التابعة لمنظمة الامم المتحدة في جنيف في اتصال هاتفي مع «الحياة» ان توزيع الطلبات على المتضررين من مسؤولية حكوماتهم التي تلقت صورة عن الطلب من هيئة التعويض التابعة للأمم المتحدة وعليها توزيع الطلبات على رعاياها وعلى مواطنيها في الخارج عبر سفاراتها.

وكشف باوليلو ان كثيراً من المطالبين كتبوا الى الهيئة في جنيف شاكين وطالبين طلبات تعويض وان الهيئة اخطرتهم بأن عليهم الاتصال بدوائر حكوماتهم المعنية.

واضاف باوليلو انه ليس من المعقول ان يذهب المتضرر المقيم حالياً في اوروبا الذي ليس من رعايا الدول الاوروبية الى بلده للحصول على طلب التعويض لأن المصاريف التي يتكبدها قد تفوق ما قد يحصل عليه من تعويض هذا اذا تمت الموافقة على طلبه. واشار باوليلو الى ان بعض الدول يقبل طلبات تعويض من اجانب مقيمين فيها لكنه شدد على ان ذلك يتم ضمن شروط معينة.

وقال جيريمي مكادمي المسؤول الاعلامي في وزارة الخارجية البريطانية لـ «الحياة» ان العرب والاجانب في بريطانيا الذين عملوا في الكويت والعراق ورحلوا عنهما بين ٢ آب ١٩٩٠ و٢ آذار ١٩٩١ يجب ان يتصلوا بسفارات بلادهم للحصول على طلبات التعويض وان وزارة الخارجية البريطانية لا تقبل طلبات الاجانب في بريطانيا ولو كانوا مقيمين في بريطانيا في الوقت ذاته ان الطلبات ترسل فقط الى البريطانيين او حاملي الجنسية البريطانية.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

.. وهكذا تتغير المواقف .. وتتبدل الأحوال:

الأردن يجمد ٥٥



عمان ـ وكالات الانباء : اعلن الدكتور محمد سعيد النابلسى محافظ البنك المركزى الاردنى أنه تم تجميد ٥٥ مليون دولار تخص الحكومة العراقية تنفيذا لقرارات مجلس الامن الدولى .. !!

قال محافظ البنك فى تصريحات للصحفيين أن هذه المبالغ سوف تستخدم فى تسديد بعض ديون العراق للاردن والتى تبلغ ٥٠٠ مليون دولار منها ٣٠٠ مليون دولار للحكومة الاردنية و ٢٠٠ مليون دولار للقطاع الخاص .

من ناحية أخرى اشار محافظ البنك المركزى الاردنى فى تصريحاته الى أن ديون الاردن الخارجية انخفضت مؤخرا لتصل الى سبعة مليارات دولار فقط بعد أن كانت ٨,٣ مليار دولار منذ عامين وأن بلاده تقوم بتسديد اقساط الديون بانتظام حاليا .

اكد أنه تم تصفية ثلاثة بنوك اردنية كانت تعانى صعوبات مالية هى بنك البتراء والبنك الوطنى الاسلامى والمصرف السورى الاردنى .

نفى محافظ البنك المركزى الاردنى أن يكون هناك اتجاه لتخفيض قيمة الدينار الاردنى أمام العملات الاخرى .. وقال أنه يجرى حاليا اعداد قانون جديد للبنوك لتواكب التطورات العالمية .



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

لجنة دولية تقر حجم التعويضات للمتضررين اليمنيين من حرب الكويت

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ ذكرت صحيفة «الايام» الاسبوعية الصادرة في عدن امس ان لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة المختصة بقضية حرب الخليج، اقرت احقية التعويض لليمنيين المتضررين الذين كانوا يعملون في دولة الكويت.

وقالت ان اللجنة اقرت ان عدد المتضررين من ابناء اليمن يراوح بين ٢٠ و٤٠ الف مغترب، وان مبلغ التعويض الذي يستحقونه يتراوح بين ٧٥ و١٨٠ مليون دولار من اصل اجمالي المبلغ المطلوب من العراق دفعه والمقدر بـ ٣٠٠ بليون دولار.

واضافت ان هناك «اصواتاً يمنية ارتفعت اخيراً تطالب الحكومة اليمنية بالتبرع بالمبلغ المخصص اصلاً كتعويض للمغتربين العاملين في الكويت الى العراق. ورات ان «من المؤكد ان هذه الاصوات تناست ان هذا المبلغ لا يخص الحكومة اليمنية وانما يخص المغتربين العائدين الى الوطن والذين تطحنهم الحاجة والعوز بسبب فقدانهم اعمالهم ومصادر ارزاقهم التي ارتبطوا بها لاكثر من ربع قرن في الكويت».

من ناحية اخرى، ذكرت وكالة الانباء اليمنية الرسمية ان وزارة شؤون المغتربين تعد حالياً التحضيرات للبدء بتسجيل مستحقات ومفقودات العائدين اليمنيين من دولة الكويت اثناء احداث الخليج بناء على طلب من لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة.

وقال احمد عبدالقادر بافقيه الوكيل الفني لوزارة شؤون المغتربين ان الحكومة اليمنية تسلمت مذكرة رسمية من نائب السكرتير التنفيذي للجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة في شان المقيمين سابقاً في دولة الكويت تبين بان في امكان الذين كانت لهم حسابات في المصارف الكويتية سحب مبالغ من ارصدتهم بحرية ومن دون قيود عن طريق مصرف وسيط ويسجل في الطلب تفاصيل الحساب ورقمه واسم المصرف او الفرع في الكويت وتوقيع صاحب الحساب مشفوعاً بتصديق البنك الوسيط والذي يقدم الطلب بدوره الى المصرف الكويتي المعني، وكذلك الحال بالنسبة الى استبدال الاوراق النقدية الكويتية القديمة، فانها تستبدل عبر فروع المصارف الكويتية العاملة في الخارج.

واوضح بافقيه «ان تسجيل مستحقات ومفقودات العائدين من الكويت سيتم من خلال نزول لجان الى المحافظات في وقت قريب». وطالب العائدين بعدم تسليم وثائقهم لاي شخص ليست لديه الصفة الرسمية او الشرعية حتى لا تفقد وثائقهم وتضيع مستحقاتهم.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

استيقظوا قبل الفاقة

بقلم : حسن عبد الله الصايغ *

دأب الاردن يشكي الحال والأحوال من تدني الاقتصاد وازدياد حجم البطالة بين صفوف المثقفين التقنيين والعمال منذ اندلاع حرب الخليج وقبلها الغزو العراقي الآثم للكويت وكان من آثارها نزوح عشرات الألوف من الاردنيين والفلسطينيين من دول الخليج والكويت خاصة.

وشكوى الاردن لم تبدأ منذ ذلك التاريخ بل منذ اواسط الثمانينات حين انهار الاقتصاد بعد القرار الذي اتخذه الملك بالفصل الاداري بينه وبين الضفة الغربية المحتلة، هذا القرار تنبهت له القيادات الفلسطينية ممثلة برؤوس الاموال المستثمرة في البنوك العاملة والمؤسسات الاستثمارية التي وجدت ان من الافضل لها وحفاظا على مصالحها تحويلها فورا الى البنوك والمؤسسات المالية خارج الاردن.

انعكس القرار على الاحوال المعيشية للشعب الاردني فبرزت على السطح طبقة غنية لها صلات ومصالح مع اركان القصور الملكية، وطبقة فقيرة تعتمد على مورد واحد في عيشها وهو ما تحصل عليه من اجر شهري والذي هبط الى ادنى مستوى بفعل تدني سعر صرف الدينار الاردني في الاسواق المالية.

مع هبوط سعر الدينار الاردني وارتفاع تكاليف المعيشة من مأكل وملبس وسكن صرخ الملك حسين مناديا الدول النفطية العربية مد يد العون له وتقديم المساعدات (المالية) لوقف تدهور الاقتصاد وحالة الفقر والبطالة، وكان أن لبى النداء الدول الخليجية بالذات وقدمت له ما استطاعت من مال (كاش) وليس مساعدات انمائية كما جرت العادة.

تسلم حكومة الاردن كمية الأموال ولم يعجبها الرقم الذي حصلت عليه، بل كانت تطمح اكثر بكثير، بمعنى انها كانت تتوقع أن تحصل على مليار او مليارين من الدولارات، وفي الوقت الذي كان يعلم فيه الملك حسين خصوصا ان العائدات النفطية وصلت الى ادنى مستوياتها بسبب اغراق الدولتين المتحاربتين انذاك العراق وايران السوق النفطية بكميات كبيرة لتوفير السيولة النقدية وسد المطالبات المالية للدول التي باعتهما السلاح كي تستمرا في التقاتل.

ويعلم الاردن حجم الأموال التي تسلمها صدام حسين من الدول الخليجية خاصة من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، ولا نشك اطلاقا في انكاره لذلك لاسيما وأن العراق اشترى من أموال أهل الخليج كميات كبيرة من ذخيرته العسكرية من الاردن واليمن، هذه الذخيرة التي استخدمت في غزو الكويت وقتل ابنائها وابناء السعودية في مدينة الخفجي.

ان الاردن كان خلال الثمانينات مقبلاً على نمو اقتصادي كبير بعد توافد الاموال العربية سواء التي يملكها الاردنيون او الفلسطينيون الذين كانوا يعيشون في الدول الخليجية النفطية او من خلال تجاه المؤسسات المالية الخليجية في استثمار جزء من اموالها في سوق رحبة تستوعب كما كبيرا من المال لتوفر أسباب نموها ونمو أرباحها.

توافد هذه الأموال فتح شهية «القصور الملكية» التي وجدت نفسها ستضيع مع بروز طبقة غنية لا تعتمد في غناها على القصور، بل جل اعتمادها على ذاتها وعرق جبينها الذي عصر عصرا حتى استطاعت جمع المال لتعيش بعد ذلك من ورائه برفاهية تفوق رفاهية الذين يعيشون ويقتاتون

من وراء القصور الملكيه. وحري بنا ان نذكر ان الاردن في مجده الاقتصادي فتح الابواب على مصاريعها لاستقبال عشرات الالوف من الايدي العاملة الاسيوية لتعمل في المنازل كخدم للطبقة البرجوازية، وفي المصانع لرخص ثمنها، في حين أن هناك مؤشرات على تزايد عدد السكان فيه الى ٣ في المئة سنويا، وفي مقابله ايضا ازدياد عدد الشباب المؤهل للانخراط في الانتاج.

هنا يبرز سؤال ملح من وراء تدني الوضع الاقتصادي في الاردن..

يقول الاردنيون خاصة الذين يسيرون خلف صدام حسين او ما يمكن تسميتهم بـ(جماعة النهوض العربي)، ان تردي الاحوال الاقتصادية سببه قلة الاستثمارات العربية وتوقف المساعدات العربية للاردن بصفته أحدى دول المواجهة مع العدو الاسرائيلي، أن هذا القول الذي يرددونه بين الحين والاخر فيه من الرياء ومجافاة الحقيقة، اذ ان ما ستستثمره الدول النفطية الغنية من مال في الاردن سيخرج في اليوم التالي الى سويسرا ولندن ونيويورك وطوكيو لتدوير استثماره وجني أرباح طائلة من وراء ذلك سيسدد جزء منها للاستثمارات العربية، اما الجزء الباقي فسيذهب لجيوب المتباكين على الثروة العربية. اما عن المساعدات لدول المواجهة فممثلو الشعب الكويتي في مجلس الامة (مجلس ١٩٨١) اصدروا قرارا بوقف هذه المساعدات عن جميع دول المواجهة وتحويلها للشعوب لتستفيد منها في مشاريع اقتصادية واجتماعية عبر ما يقدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ان تدني او انهيار الاقتصاد الاردني ليس سببه ما ذكرناه سابقا، بل السياسات الخاطئة التي سارت عليها الحكومات الاردنية المتعاقبة والتي ترسم ويخطط لها في دهاليز القصور الملكية، ناهيكم عن رغبة عارمة لدى المتنفذين ان يروا الشعب الاردني يتخذ من الارصفة وسلالم المساجد مكانا للاستجداء من المارة.

نحن اذ نتمنى الخير لكل الشعوب العربية وبالذات للشعوب التي وضعها حكامها في الدهاليز المظلمة في الوقت الذي يسرحون ويمرحون على جبال الالب والمنتجعات النمسوية، نقول ان السكوت عن قول حقيقة ما وصل اليه الاردن، مسؤولية كبيرة يتحملها الجميع وعلى رأسهم الذين الجموا بالسكوت بعد حملهم حقائب وزارية وكانوا قبل ذلك يشعلون الشوارع نارا لكسب الاصوات والوصول الى البرلمان للمطالبة بحقوق الناس من عمل ودخل ثابت.

كل ما نقوله أيها الاردنيون استيقظوا بعد النوم الذي انتم سائرون فيه وقبل ان تحيق بكم الفاقة.

---

* صحافي كويتي



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موريتانيا تدفع ثمنا باهظا بسبب تأييد العراق
فقد ٦٠٠ مليون دولار خلال عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ لوقف المعونات

نواكشوط ـ رويتر : اكد المراقبون امس مواجهة موريتانيا لصعوبات إقتصادية شديدة . اوضح المراقبون ان نواكشوط تدفع ثمن تاييدها للعراق . تشير الأرقام إلى فقد موريتانيا ١٤٠ مليون دولار على شكل معونات مباشرة فى عام ١٩٩٠ فقط . كما توقفت معونات الكويت المالية لموريتانيا بعد الغزو العراقى . وكانت الكويت اكبر مانح مالى لموريتانيا .

قارن المراقبون بين موقفى موريتانيا والسنغال من الغزو العراقى للكويت ، والاثار المترتبة عليه . فقد ارسلت السنغال جارتها الجنوبية قوات لدعم التحالف الدولى ضد احتلال «صدام حسين» للكويت . فى حين اعلنت موريتانيا تاييدها المعنوى والرسمى للعراق .

وفى حين تجنى السنغال ثمار موقفها ، تدفع نواكشوط ثمنا باهظا . وموريتانيا دولة صحراوية على ساحل افريقيا الغربى . وتعيش على صيد الأسماك وخام الحديد . كما تعتمد على معونات اجنبية لتمويل ٩٠٪ من موازنتها الاستثمارية . وقبل ازمة الخليج كان نصف المعونات ياتى من دول الخليج ومؤسسات عربية مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ومقره الكويت .

اوضح مسئول موريتانى عدم تسلم بلاده ٤٠٪ من المعونات المالية خلال عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ لان الكويت والسعودية وقطر اوقفتها .

كما فقدت موريتانيا ٤٦٠ مليون دولار او نصف إجمالى الناتج المحلى فى العام الماضى والحالى لتوقف مشروعات اجنبية التمويل ، مثل صيد الأسماك .

وعلى النقيض من موريتانيا حصلت السنغال على مساعدات تقدر بمئات الملايين من الدولارات من السعودية والكويت منذ نهاية الحرب . وحصلت شركات سنغالية على عقود مربحة للإسهام فى إعادة بناء مدارس الكويت المدمرة .

اوضح دبلوماسيون تحدى موريتانيا للحظر المفروض على العراق وارسلت اليه اسماكا وسمحت للطائرات العراقية بالهبوط على ارضها ، ولم تنشر وسائل الإعلام الرسمية سوى التقارير العراقية عن احداث الخليج والمظاهرات المؤيدة لصدام . كما احتل العراق مكانته لدى موريتانيا بعد إرسال «بغداد» . اسلحة وخبراء عسكريين فى عام ١٩٨٩



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاردن يعلن تجميد أموالا عراقية

عمان - أ.ش.أ: اعلن محافظ البنك المركزي الاردني الدكتور محمد سعيد النابلسي تجميد مبلغ ٥٥ مليون دولار تخص الحكومة العراقية.

وقال المحافظ الذي كان يتحدث للصحافيين اول من أمس، ان القرار يأتي تنفيذا لقرارات مجلس الامن الدولي، وهي القرارات التي صدرت في اعقاب غزو العراق للكويت، ولم يلتزم بها الاردن، الذي حافظ على علاقاته الاقتصادية والسياسية مع العراق.

واكد محافظ البنك المركزي الاردني ان هذه المبالغ سوف تستخدم في تسديد بعض ديون العراق للاردن، التي تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، منها ٣٠٠ مليون دولار للحكومة الاردنية، و٢٠٠ مليون دولار للقطاع الخاص».

الكويت تؤكد ان خطط المعونات المستقبلية مجمدة

موريتانيا: ثمن اقتصادي للموقف السياسي

نواكشوط - جيل تيودور رويتر: بعد مرور عام على حرب الخليج ما زالت موريتانيا تعاني الكثير من الازمات بينها الازمة الخانقة التي جاءت بسبب وقوفها الى جانب العراق ضد الكويت. وبينما ارسلت السنغال جارتها الجنوبية قوات لدعم قوات الشرعية الدولية فان موريتانيا اعطت تأييدا معنويا للعراق الذي فرضت عليه العقوبات. وقال مسؤول حكومي موريتاني طلب اغفال اسمه «لم يظهر هذا تحديدا ولكن الدوافع السياسية واضحة».

وموريتانيا دولة صحراوية على ساحل افريقيا الغربي تعيش على صيد الاسماك وخام الحديد وتعتمد على معونات اجنبية لتمويل ٩٠ في المئة من موازنتها الاستثمارية. وتشير ارقام حكومية الى ان موريتانيا فقدت ١٤٠ مليون دولار في شكل معونات مباشرة في عام ١٩٩٠ وحده. وقال دبلوماسيون ان موريتانيا تحدت الحظر على العراق وارسلت اليه اسماكا وسمحت للطائرات العراقية بالهبوط على ارضها ولم تنشر وسائل الأعلام المملوكة للدولة سوى التقارير العراقية عن احداث الخليج والمظاهرات المؤيدة لصدام.

وقال دبلوماسي «لم يكن باستطاعتهم ان يقدموا الكثير للعراق ولكنهم بذلوا ما في وسعهم». والان يثير اسم صدام غضب الموريتانيين السود الذين لا يتحدثون العربية ويعتقد انهم يشكلون الثلث من مليوني نسمة عدد سكان موريتانيا. وكانت الكويت اكبر مانح معونات مالية لموريتانيا ولكن الاموال توقفت بعد العدوان العراقي.

وقال احمد رزوقي القائم بالاعمال الكويتي في نواكشوط ان تاخير الأموال يرجع الى انه يجري الان اعادة تنظيم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي كما ان سمو الامير الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح الغى ٩٠ مليون دولار من دين موريتانيا للصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي في العام الماضي تعبيرا عن النوايا الطيبة. ولكن رزوقي اكد الاستياء من موقف موريتانيا وقال ان خطط المعونات المستقبلية اوقفت. وقال «صدمنا جدا لوقوف موريتانيا ضدنا. انفقنا اموالا لتنمية بلد عربي شقيق لم يكتف بالوقوف ضدنا فقط ولكنه يصر على عدم تغيير سياسته تجاهنا».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٢

حوادث اقتصادية

بفضل المعالجات السعودية الحكيمة السلبيات ظلت محدودة

الدكتور عبدالله الدباغ يلخص الآثار الاقتصادية لعام ازمة الخليج



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٢



عام ١٩٩٠ كان عام ازمة الخليج، وظلاله الايجابية والسلبية على اقتصاديات العالم ومن بينها الاقتصاديات الخليجية، لم تنحسر بعد.

ورصد المتغيرات التي احدثتها الازمة ما زال الشغل الشاغل للمتخصصين والخبراء حول العالم.

بعض هؤلاء يرى ان السياسة الحكيمة لمعالجة آثار الحرب كانت لها مردوداتها البعيدة المدى في النشاطات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

ولكن ماذا على الصعيد الخليجي بشكل عام، والسعودي بشكل خاص؟

«الحوادث» طلبت من الدكتور عبدالله الدباغ الأمين العام لمجلس الغرف السعودية التجارية والصناعية، ان يجري «جردة حساب» لتاثيرات الازمة، عالمياً، وخليجياً، وسعودياً، على مختلف قطاعات الاقتصاد، من موقعه كاحد الخبراء الاقتصاديين السعوديين، وهذه حصيلة الجردة:

بالنسبة الى معدلات التوظف: لوحظ ارتفاع في نسب البطالة في الدول الصناعية بلغ متوسطه ٦,٥٪ علماً ان معدلات البطالة في الدول النامية كانت اعلى من ذلك بكثير بسبب ضعف الطاقات الانتاجية، إضافة الى ازمة الخليج وانحسار النشاط الاقتصادي في الكويت والعراق، فارتفعت البطالة بدرجة ملموسة في دول الشرقين الاوسط والادنى، وتواكب ذلك كله مع اتجاه الدول الخليجية الى تقليل اعتمادها على العمالة الخارجية والتي غالباً تاتي من دول الشرقين الاوسط والادنى.

بالنسبة الى سوق النفط العالمية: حقق فائض في المعروض في سوق النفط العالمية وصل ٤٢,٠ مليون برميل في اليوم، وهذا المعدل يعد اعلى من الفائض المتحقق عام ١٩٨٩م والذي وصل الى ٠,١ مليون برميل في اليوم. وقد كان للمملكة العربية السعودية دور كبير في تقليص تاثيرات ازمة الخليج على سوق النفط العالمية حيث قامت المملكة وبعض من الدول المصدرة للنفط بزيادة انتاجها لتعويض العجز الناتج عن وقف امدادات البترول العراقي والكويتي للسوق العالمية.

بالنسبة الى الاسواق المالية العالمية: شهدت سوق الاسهم اتجاها صعودياً خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠م متمثلاً في ارتفاع مؤشر (داوجاونز) لاسهم الشركات الصناعية، ولكن هذه السوق اصيبت بانتكاسة خلال النصف الثاني من العام نفسه. وشهدت سوق المستندات صعوداً بطيئاً خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠م وانكمشت في النصف الثاني منه. وذلك من خلال تحليل مؤشر سندات الخزانة الاميركية وسندات البلديات الاميركية.

وشهدت سوق الارصدة النقدية استقرار خلال الربع الاول من عام ١٩٩٠م واتجهت الى الهبوط حتى نهاية العام حيث تتابع هبوط بطيء في عائدات الارصدة النقدية.

وشهدت سوق الذهب هبوطاً في اسعار الذهب في النصف الاول من العام ١٩٩٠م ثم اتجهت الى الانتعاش



الدكتور عبدالله الدباغ: تاثيرات الازمة سلباً وايجاباً ما زالت تتفاعل

في النصف الثاني من العام حيث ارتفع سعر الاونصة ليصل ٣٨٠ دولاراً، ويرجع احد اسباب ذلك الى ازدياد الاقبال على اقتناء الذهب ابان ازمة الخليج.

بالنسبة الى اسعار الفائدة العالمية والاتجاهات التضخمية، ادت الاتجاهات الهبوطية في اسعار الاسهم والسندات في الاسواق العالمية الى حدوث انخفاض جوهري في تكلفة الاقتراض المصرفي وانخفاض اسعار الفائدة على القروض التجارية قصيرة الاجل من ٨٪ عام ١٩٨٩م الى ٧,٨٪ عام ١٩٩٠م. وقد ادى هذا بالاضافة الى تراجع عائدات السندات وانخفاض الرقم القياسي لاسعار الذهب الى ظهور بوادر لتراجع التضخم النقدي.

بالنسبة الى التجارة العالمية، شهد عام ١٩٩٠ ارتفاعاً في حجم التجارة العالمية لمجموعتي الدول المتقدمة والنامية، فبالنسبة الى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة زادت الصادرات بنسبة ١٥,٣٪، وزادت الواردات بنسبة ١٤,٨٪، وزاد فائض الميزان التجاري بمعدل ٦٪، وفي مجموعة الدول النامية زادت الصادرات بنسبة ١٣٪، وزادت الواردات بنسبة ١٥,٣٪، بينما انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة ٦٧٪.

بالنسبة الى ازمة الخليج والتوقعات بشان اتجاهات الاقتصاد العالمي، خيمت ازمة الخليج بظلال سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي العالمي الكلي من خلال:

● زعزعة الثقة في قرارات المستهلكين، وبالتالي تراجع

الطلب على السلع وعلى راسها سلع الكماليات وخدمات الرفاهة.

● تراجع الاعمال وتجميد كثير من رجال الاعمال والمستثمرين الاجانب لقراراتهم الاقتصادية.

● اختلال التدفقات التجارية خصوصاً من والى الشرق الاوسط باعتباره منطقة حرب.

● اختلال التدفقات المالية خصوصاً ما بين دول الخليج وباقي دول العالم.

إن تحرير الكويت وعودة الحق لاهله لم يكن ليعني انتهاء الآثار الاقتصادية لازمة الخليج، بل ستظل تاثيراتها تسري في الاقتصاد العالمي لفترة ليست بالقصيرة، اذ من المتوقع ان يبلغ الانفاق الدفاعي في منطقة الخليج نحو ٢٩٠ مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وهذا يعني انتعاش مشروعات التصنيع الحربي في الدول الصناعية، وكذلك فان بدء عمليات التعمير للكويت والعراق سوف تؤدي الى انتعاش صناعة المقاولات والتشييد على المستوى الدولي، خصوصاً في الدول الصناعية حيث رست معظم عقود عمليات التعمير على شركات من هذه الدول. ولعل هذه المظاهر للانتعاش العالمي قد تغطي على ظلال الركود التي خلفتها الازمة.

وماذا عن النشاطات الاقتصادية الخليجية؟

يجيب الدكتور عبدالله الدباغ:

تكشف المؤشرات الاقتصادية للنصف الاول من عام ١٩٩٠ عن تحسن ملحوظ في اتجاهات ومعدلات النمو للاقتصاد الخليجي، ومن مظاهر هذا الانتعاش:

● تزايد نشاط حركة اسواق المال الخليجية

● تحقيق معظم البنوك الخليجية ارباحاً في النصف الاول علم ١٩٩٠ اعلى من مثيلاتها في النصف الاول من العام السابق.

● تغطية راس مال العديد من الشركات المساهمة.

● الانفاق على العديد من المشروعات المشتركة الخليجية.

● زيادة الصادرات النفطية وتحسن الاسعار العالمية للنفط حيث زاد المدى الفعلي للاسعار ليصل ١٩ ـ ٢٠ دولاراً للبرميل مقارنا بمدى الاسعار (١٦ ـ ١٧) في العلم السابق.

● تنفيذ مشاريع رفع وتوسعة الطاقة الانتاجية للنفط والبتروكيماويات اما النصف الثاني من العلم (١٩٩٠) فقد شهد تراجعاً حاداً في تلك الاقتصاديات ورجع ذلك الى ثلاثة عوامل اساسية!

الاول: حالة عدم اليقين التي سادت المنطقة والتي ادت الى توقف الكثير من النشاطات الاستثمارية طويلة الاجل لرجال الاعمال، ونشاط عمليات المضاربة على النقد الاجنبي والذهب وتشير الاخبار الى انه كان هناك تدخل ومساندة قوية من مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية لمنع تدهور اسعار صرف العملات الخليجية.

الثاني: التحول في هيكل الطلب والانفاق، والذي تمثل في تحول الانفاق الحكومي المدني الى الانفاق العسكري مما كان سبباً في توقف العديد من المشروعات والبرامج المدنية. وتراجع الطلب الاستهلاكي للافراد، وان كان ذلك قد تم تعويضه من خلال انتعاش الانفاق العسكري بشقيه الاستهلاكي والتجهيزي، حيث انتعش الطلب على السلع الغذائية وسلع الامداد والتموين ونشاط التجهيزات العسكرية.

الثالث: الارتفاع الكبير في اسعار الشحن والتامين والتي وصلت الى ٥٠٪ مما كان له اثره على التكاليف والارباح في المنطقة وبرغم ذلك فان معدلات النمو الاقتصادي ككل في الاقتصاد الخليجي تفوقت على مثيلاتها في العام السابق ويرجع ذلك الى معدلات النمو الايجابية المتحققة خلال الشهور السبعة الاولى من العام، والى الزيادة الملحوظة في صادرات وايرادات النفط الخام والتي استمرت بمعدلات مرتفعة خلال فترة الازمة (في النصف الثاني)، برغم انكماش النشاط في قطاعات الاقتصاد غير النفطي.

ويحلل الدكتور عبدالله الدباغ مسارات عام ١٩٩٠ على الاقتصاديات السعودية في النقاط الآتية:

● النمو الاقتصادي: برغم ظروف الازمة في الاقتصاد الوطني السعودي حقق معدل نمو ايجابياً للناتج المحلي العلم ١٩٩٠م، نتيجة للنمو المرتفع المتحقق في قطاعات الاقتصاد النفطي وخصوصاً في النصف الاخير من العام والذي قدر بـ ١٧٪، حيث تكفل الاقتصاد النفطي بالدور التعويضي لنمو القطاعات غير النفطية إضافة الى ان اثار الازمة كانت واضحة على قطاعات الاقتصاد غير النفطية حيث حققت معدل نمو طلبي قدره ٧,٠٪ لاجمالي لعام ١٩٩٠م، برغم ان الشهور السبعة الاولى من العام شهدت زيادة معدل النمو المتحقق لهذه القطاعات والذي بلغ ٤,٧٪ مقارنا بمعدل النمو خلال علم ١٩٨٩م باكمله والذي بلغ ٣,٥٪.

● بالنسبة الى التجارة الخارجية: وايضاً برغم ظروف الازمة حدثت زيادة كبيرة في قيمة التجارة الخارجية للمملكة لعام ١٩٩٠م مقارنة بالعام السابق ١٩٨٩م، فقد زادت قيمة الصادرات بنسبة ٥٧٪، وزادت قيمة الواردات بنسبة ١٤٪، وزاد الفائض المتحقق في الميزان التجاري

بنسبة ١٨٢٪.

وإذا إستعرضنا التطورات القطاعية للاقتصاد غير النفطي في المملكة فنجدها على النحو الآتي:

● بالنسبة الى القطاع المصرفي: تحقق تحسن في اداء القطاع المصرفي التجاري متمثلا في زيادة الودائع بنسبة ٢,٣٪، وزيادة القروض بنسبة ٦,٢٪ وزيادة الارباح بنسبة ١٣,٩٪، مما ادى الى تعزيز الثقة في الاستثمار باسهم البنوك التجارية وارتفاع مؤشرها.

● بالنسبة الى القطاع الصناعي: شهد القطاع الصناعي تذبذباً واضحاً في ادائه خلال عام ١٩٩٠ خصوصاً في النصف الاخير، نتيجة لظروف الازمة وتاثر هذا القطاع مباشرة بمشكلات استيراد مستلزمات الانتاج السلع الوسيطة، ومشاكل نزوح العمالة الاجنبية وبرغم ذلك فان الاهمية النسبية للناتج الصناعي الى الناتج المحلي الاجمالي قد بقيت ثابتة عند مستوى ٣,٦٪ مقومة بالاسعار الثابتة.

بالنسبة الى القطاع الزراعي: استمرت الجهود التوسعية في هذا القطاع خلال العام، حيث زادت القروض الممنوحة للقطاع الزراعي بنسبة ١١,٣٪، لتمويل ١٩٦ مشروعاً زراعياً جديداً منها ٩٥ مشروعاً للاعلاف.

● بالنسبة الى حركة سوق الاسهم السعودية: برغم ظروف الازمة ايضاً وتاثيراتها على اسواق المال وسوق الاسهم السعودية لعام ١٩٩٠، فان حركة تداول الاسهم في اجمالها على مدار العام قد حققت انتعاشاً مقارنة بالعام السابق، حيث زاد اجمالي عدد الاسهم المتداولة من ١٥,٢٢٧ الف سهم عام ١٩٨٩م الى ١٦,٩٣٨ الف سهم عام ١٩٩٠م (بزيادة نسبتها ١١٪)، وزادت قيمة الاسهم المتداولة في السوق المحلية من ٣,٢٦٤ مليون ريال عام ١٩٨٩م الى ٤,٤٠٢ مليون ريال عام ١٩٩٠م (بزيادة نسبتها ٣٠,٩٪).

وقد بدت آثار الازمة واضحة على حركة الاسهم خلال الربعين الثالث والرابع لعام ١٩٩٠م. فشهدا انخفاضاً واضحا في حجم وقيمة الاسهم المتداولة، اذ بلغ حجم الاسهم المتداولة في ٢,٨، ٣,٥ مليون سهم للربعين الثالث والرابع على التوالي (بانخفاض نسبته ٨,٤٪، ٣٥,٩٪ من حجم الاسهم المتداولة للربعين الثالث والرابع من العام السابق ١٩٨٩)، وبلغت قيمة الاسهم المتداولة ٦٥٤، ٧٥٥ مليون ريال للربعين الثالث والرابع على التوالي بانخفاض نسبته ٢٣٪، ٦٣٪ من قيمة الاسهم المتداولة للربعين الثالث والرابع من العام السابق ١٩٨٩م).

كما امكن خلال العام ١٩٩٠م بما في ذلك النصف الثاني منه استكمال الاكتتاب في راس مال ثماني شركات مساهمة جديدة باجمالي راس مال حوالي ١,٢ مليار ريال.

بالنسبة الى نشاط الشركات المساهمة السعودية: بلغ عدد الشركات المساهمة السعودية في عام ١٩٩٠ ٧٨ شركة مساهمة بالاضافة الى ست شركات تحت التاسيس تعمل في مختلف الانشطة الاقتصادية، وقد بلغ راس المال المدفوع لها ٥٣,٣ مليار ريال، وقد شهد عام ١٤١١هـ (١٩٩٠م) بدء نشاط العديد من الشركات المساهمة حديثة التاسيس.

ويوظف ٤٤,١٪ من جملة رؤوس اموال الشركات المساهمة في قطاع الكهرباء يليه قطاع الصناعة ٣٣٪، فقطاع الخدمات ١٢,٣٪، فقطاع البنوك ٧,٩٪ واخيراً قطاع الزراعة ٢,٧٪.

وبصفة عام يمكن القول ان معظم الشركات المساهمة قد شهدت تحسناً خلال عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) ولا سيما في قطاعات البنوك والصناعة والكهرباء، وانعكس ذلك في ارتفاع قيمة مبيعاتها وارباحها المحققة.

فقد حققت البنوك التجارية ارباحاً بزيادة عن العام السابق نسبتها ١٣,٩٪، وحققت الشركات المساهمة الصناعية ارباحاً ولكن بانخفاض عن العام السابق بلغ ١٣,٣٪، وانخفضت خسائر شركات الكهرباء بنسبة ٣٪، وحققت الشركات المساهمة الزراعية والشركات المساهمة في قطاع الخدمات ارباحاً وان كانت اقل من العام السابق.



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

١٠ مليـارات دولار من دول الخليـج لتنميـة الـدول التى سـاندت الكـويت

■ أمين عام مجلس التعاون الخليجى عقب استقبال مبارك له أمس :

تعزيز الاتصالات بين مصـر ومجلس التعاون الخليجى بحث الاعداد لمؤتمر دول إعلان دمشـق بالدوحة فى أبريل

عقب استقبال الرئيس حسنى مبارك له امس ، أعلن السيد عبدالله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى انه تمت الموافقة على رصد عشرة مليارات دولار لبرنامج دول المجلس الخاص بتنمية الدول العربية الشقيقة التى ساندت دول الخليج فى حرب تحرير الكويت ، ووقفت مع الشرعية ، ودافعت عنها .

واوضح ان المتوافر حاليا من المبلغ هو ستة مليارات ونصف مليار دولار للبدء فى تنفيذ البرنامج ، مشيرا الى ان اجتماعا لهذا الغرض سوف يعقد فى اوائل مارس المقبل .

وقال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى انه استمع ـ خلال اللقاء الذى حضره الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية ـ الى آراء الرئيس حسنى مبارك حول دعم العلاقات العربية ، وتعزيز الاتصالات بين مصر والمجلس .

واضاف انه سيجرى ـ خلال زيارته الحالية للقاهرة ـ مباحثات مع كل من الامين العام للجامعة العربية ، والسيد عمرو موسى وزير الخارجية للاعداد لمؤتمر دول ، اعلان دمشق ، المقرر عقده بالدوحة فى ابريل القادم .

واكد ان المرحلة التى تمر بها الأمة العربية حاليا تتطلب تنسيقا عربيا على اعلى مستوى ، وعلينا اتخاذ خطوة مناسبة تتفق ومتطلبات العصر لمصلحة الدول العربية .

وقال انه سيبحث مع المسئولين فى مصر والجامعة العربية وضع أسس ثابتة للعلاقات بين الأمانة العامة لمجلس التعاون والجامعة ومصر مؤكدا أن الجامعة العربية فى وضعها الحالى تؤدى دورها على اعلى مستوى . ونريد ان نترجم هذا من خلال الاتصالات المباشرة مع المسئولين . كما نود ان نركز على اهمية هذا التنسيق بشكل اساسى ، وبما يؤدى الى عمل ايجابى لمصلحة الدول العربية ودول الخليج .

ووصف الجامعة العربية بانها مؤسسة معبرة عن الشرعية العربية ، ومفهوم وجدوى العلاقات العربية العربية . كما انها رمز الشرعية والطموحات . ونحن فى مجلس التعاون الخليجى نؤيد ونساند جميع خطوات الجامعة العربية واعرب عن امله فى اتفاق المجلس والجامعة على الخطوات المستقبلية فى سبيل تحقيق التلاحم بينهما .

وقال : اننا فى مجلس التعاون الخليجى نرى فى الجامعة العربية بيت الشرعية العربية ونقدر الدور الكبير الذى قامت به الجامعة العربية ، وبالذات فى شخص امينها العام الذى وقف عندما كان نائبا لرئيس الوزراء ووزير خارجية مصر داعما للشرعية ، ومعززا لها ، ومحافظا عليها ، ومحاولا ابعاد اى محاولة للتطاول على هذه الشرعية .

وقال السيد بشارة ان زيارته لمصر مناسبة لتبادل الراى حول الخروج من مرحلة الترقب الحالية الى مرحلة العمل . وقال انه منذ تحرير الكويت الى يومنا هذا ونحن فى الخليج نرصد ، ونراقب ، ونحاول ان نقيم . واعتقد ان المرحلة الآن هى مرحلة الخروج من الترقب والتقييم الى البدء فى مرحلة جديدة هى مرحلة العمل التى يجب بكل صراحة ان تتزامن مع المفهوم الحضارى والسلوك الحضارى ، سواء السلوك الذى ينسجم مع ميثاق الجامعة العربية او ميثاق الامم المتحدة او مع مبادىء القانون الدولى .

ووصف الدكتور عصمت عبد المجيد لقاء الرئيس مبارك بالسيد بشارة بانه كان فرصة طيبة للتشاور وتبادل الراى .

المصدر : الأهـــــــــــرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

وردا على سؤال حول ترتيبات اعلان دمشق ، قال السيد بشارة عقب وصوله الى مطار القاهرة امس ، انه سوف يبحث هذا الامر مع الدكتور عصمت عبد المجيد والمسئولين فى مصر ، وسيعرض عليهم امورا كثيرة حول اولويات دول مجلس التعاون فى هذه المرحلة . كما يعرض على المسئولين رؤية المجلس حول بعض السلبيات التى تؤثر على مسيرة العمل العربى المشترك خلال الفترة المقبلة .

وحول دور مجلس التعاون الخليجى فى دفع مسيرة السلام فى المنطقة ، قال ان هناك التزاما من دول المجلس لدفع تلك المسيرة والحفاظ عليها ، والسعى نحو الوصول الى الهدف باسرع وقت ، بناء على مبدا « الأرض مقابل السلام » .



المصدر : الأخبـــار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

بشـــارة بعـد لقـاء الرئيس مبــارك

٦,٥ مليـار دولار من دول الخليج للتنمية في الدول العربية المساهمة في تحرير الكويت

استقبل الرئيس حسني مبارك أمس ، عبدالله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي ، الذى يزور القاهرة حاليا ، حضر المقابلة الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية .

أعلن بشارة انه استمع الى آراء الرئيس حسني مبارك حول دعم العلاقات العربية وتعزيز الاتصالات والعلاقات بين مصر ومجلس التعاون الخليجي ، وبين الجامعة العربية والمجلس الخليجي . وقال : اننا نعتبر الجامعة بيت الشرعية العربية ، ونقدر دورها الكبير المساند للشرعية خلال ازمة الخليج وحرب تحرير الكويت .

واكد بشارة ان المرحلة القادمة هى مرحلة العمل العربى .

وقال بشارة ان صندوق دول مجلس التعاون الخليجى للتنمية العربية سيجتمع فى الرياض اوائل مارس القادم لبحث وسائل تنفيذ البرنامج الذى اتفق عليه لتنمية الدول العربية الشقيقة التى ساندت دول مجلس التعاون الخليجى فى حرب تحرير الكويت ، ووقفت مع الشر[عية ال]عربية ، ودافعت عنها .

واعلن انه تمت الموافقة على تخصيص مبلغ «١٠» مليارات دولار لهذا البرنامج لتنمية الدول الشقيقة ، وان المتوافر حاليا هو ٦,٥ مليار دولار للبدء فى تنفيذ البرنامج ، واضاف ان المجتمعين فى الرياض سيبحثون الخطوات التنفيذية للبرنامج .

ومن جهة اخرى صرح عبدالله بشارة انه سيبحث مع عمرو موسى وزير الخارجية الاعداد لاجتماع وزراء خارجية اعلان دمشق المقرر عقده فى الدوحة الشهر القادم .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

٦,٥ مليار دولار مساعدة خليجية للدول العربية المشاركة فى تحرير الكويت

اول «مارس» .. اجتماع لبحث الخطوات التنفيذية لصرف المساعدات

اعلن عبدالله بشارة امين عام مجلس التعاون الخليجي ان برنامج دول مجلس التعاون الخليجي للتنمية العربية سيجتمع فى اول مارس القادم بالرياض ، لبحث وسائل تنفيذ البرنامج الذى اعلن عنه لتنمية الدول العربية التى ساندت اول مجلس للتعاون الخليجي فى حرب تحرير الكويت ووقفت مع الشرعية العربية . واعلن انه تمت الموافقة على ادراج مبلغ ١٠ مليارات دولار لهذه التنمية فى الدول الشقيقة . واشار الى ان المتوافر حاليا هو ٦,٥ مليار دولار ..

وسيبحث المجتمعون فى الرياض الخطوات التنفيذية للبرنامج .

واعرب عبدالله بشارة امين عام مجلس التعاون الخليجي عن سعادته بلقاء الرئيس حسنى مبارك . واشار عبدالله بشارة الى انه تم التعرف على اراء الرئيس حسنى مبارك حول تدعيم العلاقات العربية ، وتعزيز الاتصالات بين مصر ومجلس التعاون الخليجي ، والجامعة العربية ، والتى يعتبرها مجلس التعاون بيت الشرعية العربية ويقدر دورها الكبير الذى تقوم به .

واوضح امين عام مجلس التعاون الخليجي ان زيارته الحالية مناسبة للقاء المسئولين بجامعة الدول العربية ، وعلى راسهم الدكتور عصمت عبدالمجيد امينها العام لتبادل الراى حول الخروج من مرحلة الترقب والرصد الى مرحلة العمل .. واشار الى ان دول الخليج منذ تحرير الكويت الى يومنا هذا - عام تقريبا - تراقب وتحاول ان تقيم . اما المرحلة الان فلا بد من بدء مرحلة جديدة وهى مرحلة العمل ، التى يجب ان تتزامن مع المفهوم الحضارى والسلوك الحضارى الذى ينسجم مع ميثاق الجامعة العربية وميثاق الامم المتحدة ومع مبادىء القانون الدولى .

وكان الرئيس مبارك قد استقبل امس عبدالله بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي . حضر اللقاء الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية . يبحث بشارة خلال الزيارة مع عمرو موسى وزير الخارجية ترتيبات اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق الذى سيعقد فى الدوحة خلال ابريل القادم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : 19 فبراير 1992

الأرض المحتلة تتصدر قائمة المتضررين

معاناة فلسطينية سببها احتلال صدام للكويت والخسائر أفقرت أفراداً وأثرت على مؤسسات

«ما تزال معاناة الفلسطينيين في الارض المحتلة، الناتجة عن احتلال صدام حسين للكويت وكل ما ترتب عليه من انعكاسات، مستمرة وتؤثر على حياة افراد عديدين وعمل مؤسسات كثيرة كما يشير تحليل اعده **مركز الخدمات الاعلامية**.»

«لم ألمس اي شيء من الكويتيين ضد الفلسطينيين أثناء وجودي في الكويت». هذا ما يقول محمد داوود عبد الله (٦٥ عاماً) من قرية كفر نعمة، والذي سبق له ان اقام ابناؤه الثمانية في الكويت من سنة ١٩٥٨ حتى ١٩٩٠. وكان يعمل في وزارة الاشغال العامة وله محل تجاري خاص، ويضيف: «كنت احول ١٠٪ من راتبي (٤٠٠ دينار شهرياً) للاهل في الأرض المحتلة، ورجعت من الكويت من تلقاء نفسي لصعوبة الاوضاع وتدهورها بعد الاحتلال، ابني خسر عمله دون تعويض وكان مهندس طيران، وخسرنا فارق تحويل العملة الكويتية من مدخراتنا، وخسرنا اثاث بيتنا وغيره بما يعادل ثمانية الاف دينار اردني، وأحمّل الحكومة العراقية مسؤولية الخسائر التي تكبدناها». لكن محمد يطالب العرب «ان يتوحدوا بعد هذه الازمة ويجدوا لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي».

عبد الله عبد الرحيم (٣٨ عاماً) خرج ايضا من الكويت بعد احتلالها وقبل تحريرها وعاد لقريته في قضاء رام الله (بيت اللو) مع ابنائه الستة بعد ان خسر عمله الحر كمخلص للجمارك من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠، يقول عبد الله ان دخله كان يعادل عشرة آلاف دينار كويتي، وبعد الازمة - الاحتلال - هبط دخله كثيراً وكان في السابق يحول ٤٠٠ دينار للاقارب في الضفة شهريا: «توقف عملنا نهائياً بعد ضم الكويت الى العراق، وأصبحت عاطلاً عن العمل، فتركت الكويت لصعوبة الحياة فيها، إذ اصبح ثمن كيس الطحين ٢٠٠ دينار وصندوق البندورة ٣٠ ديناراً وعلبة الكولا ٧ دنانير، وقد عانينا من نهب وسرقة الجنود العراقيين الذين سرقوا منازل ومحلات بشكل منظم وسرقت لي سيارتا شحن ولم اتلق تعويضات. وعادل العراقيون الدينار الكويتي بالعراقي بعد ان كان يعادل تسعة دنانير عراقية، وأحمّل الحكومة العراقية مسؤولية خسائرنا الاخرى المادية، كما ان موقف قيادة المنظمة عاد علينا بالضرر البالغ».

احمد محمد محمود جاد الله (٣٥ عاما) معيل لسبعة اطفال ويقيم الآن في قريته (دير عمار) بعد عودته من الكويت حيث عمل في مصفاة بترول الشعيبة من ١٩٨٣ حتى ١٩٩٠ وكان يحول ٣٠٪ من راتبه الشهري البالغ ٥٧٠ ديناراً كويتياً الى اهله في الضفة: «خرجت من الكويت بإرادتي بعد صعوبة المعيشة اثر الاجتياح العراقي، كانت ظروف العمل قبل الازمة جيدة ولم تكن هناك مضايقات من الشعب او الحكومة الكويتية، وكنا نأخذ حقوقنا ونتمتع بالراحة النفسية». ويضيف احمد حول خسائره: «خسارتي المباشرة انني فقدت عملي وللآن ما زلت عاطلاً، وخسرت ثلاثة آلاف دينار كويتي قيمة اثاث منزلي، ولم احصل على اتعابي ومدخراتي التي انخفضت قيمتها، وآمل ان اعود للكويت». وقال احمد ان وضعه يشابه اوضاع آلاف غيره من الفلسطينيين كانوا في الكويت «الذين كانوا يعيلون ثلثي الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وأحمّل مسؤولية خسارتنا للقيادة الفلسطينية».

والى جانب خسائر الافراد لأعمالهم ومدخراتهم، وبالتالي انتهاء تحويلاتهم ودعمهم لسكان الارض المحتلة، تحول هؤلاء الافراد الى عالة على الاقتصاد المحلي، وكل ذلك لم يكن الضرر الوحيد على أهل الارض المحتلة، اذ توقف الدعم للمؤسسات الخدماتية والخيرية التي تساعد هؤلاء السكان وتقلصت تجارتهم مع الدول العربية سواء بفعل الاحتلال العراقي، او الحرب، او استمرار سوء العلاقات، وبالتالي تعطيل طرق مرور الصادرات الفلسطينية لدول الخليج.

الدكتور نعيم ابو الحمص، الامين العام لمجلس التعليم العالي في الارض المحتلة، قال في مجال اختصاصه حول الوضع اثر ازمة الخليج: «معظم المساعدات المالية للمجلس كانت تأتي عن طريق المساعدات العربية والخليجية منها على وجه التحديد، ومن المؤسسات الفلسطينية في البلدان العربية والمتبرعين العرب، وشكلت هذه المصادر ٩٥٪ من مجموع المساعدات كلها». ومجلس التعليم الذي يشرف عليه الدكتور نعيم هو اعلى سلطة فلسطينية تشرف على التعليم في الارض المحتلة، وانشئ عام ١٩٧٧ ويضم في عضويته الجامعات الست في الارض المحتلة وعشر كليات يعمل فيها ٢٥٠٠ موظف منهم الف اكاديمي بشهادات ماجستير ودكتوراه، ويدرس في هذه الجامعات والمعاهد ٢٤ الف طالب وطالبة، والمجلس هو الممول الرئيسي لمؤسسات التعليم المذكورة وهذه بدورها تمثل اكثر القطاعات تنظيماً وتخطيطاً وتواجه ظروف التدريس في ظل حظر الاحتلال لفتح الجامعات مما يزيد التكلفة، ويقول الدكتور نعيم ان المجلس يواجه هذا العام صعوبات مالية كبيرة، اذ «ان



هناك ٤٠٪ عجز في الميزانية. ولسد العجز فنحن بحاجة الى ٢٨ مليون دولار للقيام بالواجبات وحماية القطاع التعليمي». وشرح ابو الحمص النقص في رواتب المدرسين وظروف التدريس في ظل الاحتلال الذي يسعى لضم القطاع التعليمي والاشراف عليه، واكد ان «المجلس مستقل، والحفاظ على استقلالية الجامعات مسؤولية كل عربي وبامكان المجلس تزويد من يشاء بارقام حساباته لتقديم المساعدة».

ومستشفى جمعية المقاصد الخيرية في القدس من المؤسسات العامة التي تقدم خدمات صحية زادت الحاجة لها في ظل الانتفاضة بعد زيادة ضرورة تقديم العلاج المجاني والعناية الفائقة، كونه الوحيد في الارض المحتلة الذي يضم ١٦ قسماً في مختلف التخصصات.

الدكتور فاروق حسين عبد الرحيم، مدير المستشفى، اوضح ان موارد جمعية المقاصد المشرفة على المستشفى وعلى سبعة مستوصفات طبية في الضفة كانت تاتي من دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية والكويت وباشكال متعددة، وعدد مناقب المستشفى الذي خدم العام الماضي ٨٠ الف مواطن في عياداته الخارجية، ودخل المستشفى ١٥ الف مريض اجريت لـ ٥٥٠٠ منهم عمليات بعضها كان معقداً، ويحتوي المستشفى على ٢٥٠ سريراً: «عجزنا المادي كبير ويجب تغطيته بالمساعدات الفورية، لان الناحية الصحية لا تتحمل التاجيل، فهذا المرفق يجب ان يعمل ٢٤ ساعة يومياً، والمريض يحتاج الى عناية كاملة، ونأمل ان يتفهم اخوتنا العرب حاجتنا الماسة الى سرعة سد العجز في ميزانية المستشفى».

وبدوره تحدث الدكتور امين الخطيب، الامين العام لاتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة القدس، عن نواحي اخرى من الضرر الذي اصاب اهل الارض المحتلة من جراء احتلال الكويت، اذ ان «غالبية الجمعيات كانت تعتمد على الدعم الخارجي وتتلقى الدعم والمعونات المالية العالية جداً من الجاليات الفلسطينية في الدول الخليجية ومن التبرعات الفردية والجماعية العربية، ومن قبل المؤسسات الشعبية والرسمية.

وكان اجمالي هذه التبرعات يغطي حوالي ٤٠٪ من احتياجات الجمعيات الخيرية». وتحدث عن دعم المؤسسات الكويتية مثل الانماء الاجتماعي والبنك الاسلامي، وقال انه بعد الاحتلال العراقي تأثرت ايضا المساعدات الفردية من دول الخليج بجانب الحكومية، وصاحب ذلك انقطاع المساعدات الفلسطينية عن الجمعيات: «ميزانية الاتحاد كانت قبل ازمة الخليج ٣٠٠ الف دينار اردني سنوياً، وبعد الحرب بالكاد تصل ١٠٠ الف دينار، وتأثرت ميزانيات الجمعيات بنسبة ٨٠٪ واكثرها تضرراً هي الجمعيات الخيرية التي اعتمدت على دعم مثيلاتها في الدول العربية». والانخفاض في مصادر التمويل ادى طبعا للحد من انشطة وخدمات الجمعيات كما يقول الدكتور امين الخطيب، اذ تجمد مثلا مشروع التبني.

وطالب الدكتور امين ايضا بفصل السياسة عن القضايا الاجتماعية الملحة «اننا جميعاً من الامة العربية ونحن كيان واحد

ويفترض ان نمد يد العون لبعضنا البعض وان نسعى لاعادة العلاقات التي قطعتها ازمة الخليج بين مؤسساتنا في داخل الوطن المحتل والبلدان العربية.

ونحمد الله اننا حققنا نجاحاً نسبياً على هذا الصعيد حيث ساهمنا اخيراً في تشكيل ولقاءات الجمعيات الاهلية العربية غير الحكومية في المملكة العربية السعودية ونحن مرتاحون لهذه النتيجة».



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى «جنيف»

٦,٣ مليار دولار معونات من السعودية والكويت والامارات

٨٠٪ منهـا للـدول العـربيـة وحصـة المنح ٩٠٪


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٢

أوضح التقرير السنوى لـ «منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية» - التي تضم اكبر ٢٤ دولة صناعية - ان المعونة المقدمة من الدول العربية قد بلغت خلال عام ١٩٠ حوالى ٦,٣ مليار دولار امريكي، وهو ما يزيد على أربعة أضعاف مستوى المعونات العربية التي قدمت خلال عام ١٩٨٩، وتعتبر فى نفس الوقت أعلى معدل للجنة المعونات العربية فى تاريخها.

ويرجع السبب وراء هذا الحجم غير المسبوق من المعونات العربية، إلى أزمة الخليج التي وضعت التزاما على الدول العربية الرئيسية بمنطقة الخليج «الكويت، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة» بتقديم معوناتها المناسبة لعدد من الدول التى تاثرت بالأزمة والتى ساندت عملية تحرير الكويت.

وذكر التقرير ان المعونة المقدمة من قبل المملكة العربية السعودية قد زادت على ثلاثة أضعاف مستواها فى العام السابق قدمت من وزارة المالية مباشرة فى صورة منح لا ترد، كما تم تقديم الغالبية العظمى منها على أساس ثنائي، وقد حصلت الدول العربية على ٣,٠٥٤ مليار دولار أمريكى من هذه المساعدات، والدول الاسيوية غير العربية على ٣٨٧ مليون دولار أمريكي، كما حصلت الدول الافريقية غير العربية على ٩ ملايين دولار، وقدم لدول أخرى ١٨ مليون دولار، وبلغ عدد الدول التى حصلت على معونات المملكة السعودية مايزيد على عشرين دولة، على رأسها مصر.

ومن الجدير بالذكر ان المعونات المقدمة من المملكة العربية السعودية لم تكن مرتبطة بمشروعات بل صرفت نقدا وفى بعض الحالات - خاصة بالنسبة لتركيا - قدمت كمنحة من البترول، هذا بالاضافة إلى المساعدات التى قدمت للمؤسسات الدولية مثل وكالة التنمية الدولية، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، وصندوق الاوبك، وبرنامج الغذاء العالمي.

وإلى جانب المعونة المباشرة غير المرتبطة بالمشروعات التى قدمتها وزارة المالية، قامت السعودية أيضا بتمويل بعض المشروعات من خلال الصندوق السعودى للتنمية، وقد استفادت إحدى وأربعون دولة من ذلك الصندوق خلال عام ١٩٩٠ بمبلغ اجمالى ٢٧٤ مليون دولار أمريكي، وكان اكبر الدول المتلقية لمساعدات الصندوق خلال عام ١٩٩٠ كلا من تايوان واندونيسيا.

وبالنسبة للكويت، ذكر التقرير ان المعونة الكويتية قد ارتفعت خلال عام ١٩٩٠ لتصل إلى حوال عشرة أضعاف مستواها فى العام السابق. حيث تم تقديم الجزء الاكبر من تلك المعونات بواسطة الحكومة الكويتية - فى الخارج إبان الاحتلال، ووفقا للتقرير بلغت معونات الكويت خلال العام ١.٧ مليار دولار امريكى. ومن الجدير بالذكر انه إلى جانب المعونات التى قدمت بواسطة الحكومة الكويتية - والتى تمثل الغالبية العظمى من اجمالى معونات الكويت - استمر الصندوق الكويتى فى العمل من مركزه الرئيسى المؤقت فى لندن، ورفع من التزاماته بشأن المعونات إلى ٤٨٥ مليون دولار، وجاء على رأس الدول المستفيدة كل من مصر والصين والمغرب وتونس على الترتيب.

وفيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، فقد ارتفعت المعونات المقدمة منها لتصل إلى ٩٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٠، ووفقا للتقرير اتصفت تلك المعونات - مثلها مثل معونات السعودية والكويت - بانها أيضا منح غير مرتبطة بمشروعات، قدم معظمها لدول عربية عقب الغزو العراقى للكويت. وقد احتلت مصر أيضا المركز الاول فى الدول المتلقية تلاها كل من تركيا والاردن.

وتجدر الاشارة إلى ان التقرير قد أورد ان كلا من الكويت والمملكة العربية السعودية قد تعهدتا خلال عام ١٩٩١ بتقديم أحجام كبيرة من المساعدات. وبالأخذ فى الاعتبار ان جزءاً كبيرا من المساعدات التى تم الاتفاق عليها فى عام ١٩٩٠ قد تم صرفها خلال عام ١٩٩١، لذلك من المقدر ان مستوى المساعدات العربية قد ظل عند مستواه المرتفع خلال العام المذكور. ولكن التقرير لا يتوقع ان يستمر هذا الوضع فيما بعد عام ١٩٩١ نظرا للموقف المالى للسعودية الذى تاثر بالتزاماتها المرتبطة بحرب الخليج والتى بلغت ٦٤ مليار دولار امريكي. وأيضا بسبب تكاليف إعادة تعمير الكويت التى يتوقع ان تبلغ ٢٠ مليار دولار أمريكي.

وأشار التقرير أيضا إلى الخطة التى أعلنتها دول مجلس التعاون الخليجى بانشاء صندوق بمبلغ يتراوح بين ١٠ - ١٨ مليار دولار أمريكى لتطوير القطاع



المساعدات الميسرة المقدمة من الدول العربية في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ صافي المدفوعات مليون دولار

الدولة المانحة	١٩٨٩		١٩٩٠	
	القيمة	٪ من الناتج القومي الاجمالى	القيمة	٪ من الناتج القومي الاجمالى
الجزائر	٣٩,٨	٠,١٠	٦,٩	٠,٠٢
العراق	٢١,٣	٠,٠٣	٥٥,١	٠٠٠
الكويت	١٦٩,٢	٠,٥٤	١٦٦٥,٧	٠٠٠
ليبيا	٨٦,٣	٠,٤٠	٣,٦	٠,٠١
قطر	- ٢,٤	- ٠,٠٣	٠,٥	٠,٠١
السعودية	١١٧٠,٧	١,٤٩	٣٦٩٢,٠	٣,٨٩
الامارات	١,٥	٠,٠١	٨٨٧,٧	٢,٦٣
الاجمالى	١٤٨٦,٥	٠,٥٤	٦٣١١,٥	٠٠٠

الخاص في الدول العربية. وهذا الصندوق يتخذ من البنك الأوروبي لإعادة الإنشاء والتنمية نموذجا للعمل، وهو يعمل على أساس الربحية. ومن غير المتوقع ان يقدم هذا الصندوق أية معونات تنمية رسمية.

هذا ويتوقع التقرير أن يحدث تغيير ملحوظ في المستقبل بالنسبة لتوزيع المعونات العربية وفقا للدول المتلقية، وذلك لعوامل سياسية ترتبط بموقف الدول المختلفة من أزمة الخليج. وعلى هذا الأساس يتوقع التقرير ان يكون اكبر الخاسرين في الأعوام القادمة كلا من الأردن والسودان واليمن والفلسطينيين، بينما سيكون أكبر الرابحين مصر وتركيا.

ويقدر التقرير ان مصر قد حازت على معونات عربية خلال عام ١٩٩٠ تبلغ ٢,٣ مليار دولار أمريكي، لتحتل المركز الاول كأهم دولة متلقية للمعونات العربية وهو المركز الذى كانت تحتله حتى عام ١٩٧٨. ويتوقع التقرير استمرار هذا الوضع في عام ١٩٩١ وفي الأعوام التالية. ويأتي بعد مصر في قائمة الدول المتلقية للمعونة العربية، تركيا وهو موقف جدير بالاهتمام نظرا لان تلك تعتبر المرة الاولى التى تحتل فيها دولة غير عربية مركزا متقدما بين اكبر الدول المتلقية للمعونات العربية.

وقد جاءت سوريا في المركز الثالث خلال عام ١٩٩٠ ومن المتوقع ان تكون قد حصلت على المزيد من الدعم السخي خلال عام ١٩٩١، ويأتي بعدها كل من الأردن والمغرب.

وفيما يتعلق بالدعم العربي المقدم على أساس متعدد الأطراف، أشار التقرير إلى انه على الرغم من تأثر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باحتلال الكويت خلال عام ١٩٩٠ ،نظرا لان مركزه الرئيسى يقع في الكويت، فإنه قد ظل أهم مصادر الدعم العربي متعدد الأطراف، كما مارس الصندوق أعماله من الخارج على أساس مؤقت وارتفعت التزاماته خلال العام إلى ٦٥٦ مليون دولار أمريكي، مقابل ٥٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩ و٤٢٢ مليون دولار في عام ١٩٨٨.

ويعد مستوى الالتزامات التي قام بها الصندوق خلال عام ١٩٩٠ اعلى مستوى متحقق منذ انشائه في عام ١٩٧٣. وقد تم تقديم القروض خلال عام ١٩٩٠ لتسع دول جاءت المغرب في مقدمتها بمبلغ ٢٤٣.



توزيع المساعدات الميسرة المقدمة من الدول العربية حسب الدول المتلقية فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠
صافى المدفوعات مليون دولار

الدول المتلقية	١٩٨٩	١٩٩٠
الدول العربية		
الجزائر	٢٢,٢	٤,٩
مصر	– ١٥,١	٢٣٢٣,٨
المغرب	– ٢,٤	٣٥٨,٧
تونس	– ٤,٧	٥١,٤
جيبوتى	١,١	١٤,٤
موريتانيا	– ٤,٥	٠,٣
الصومال	٠,٨	٣٠,٥
السودان	٢٥,٢	١,٨
البحرين	– ٨,٦	٩٨,٥
العراق	٠,٠	٥٥,٣
الاردن	١٢٥,٢	٤٣٦,٢
لبنان	٣,٧	٣٤,٠
عمان	– ٤,٨	٥١,١
سوريا	– ١٤,٩	٥٥٠,٣
اليمن	٣٣,٩	١٣٢,١
لدول عربية غير محددة	١٧٦,٩	١١٤٢,٠
إجمالى الدول العربية	٣٣٤,٠	٥٢٨٥,٣
دول أخرى	١١٥٢,٥	١٠٢٦,٢
منها تركيا	– ٤٢,٥	٦٦٩,٦
تايوان	–	٣٠,٠
إندونيسيا	١,٩	٢٠,٠
الاجمالى	١٤٨٦,٥	٦٣١١,٥

مليون دولار، ثم سوريا بمبلغ ١٦١ مليون دولار فتونس بمبلغ ١٤٧ مليون دولار.

وبالنسبة لصندوق الأوبك فقد ارتفعت التزاماته من ٩٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ إلى ١٠٧ ملايين دولار فى عام ١٩٩٠. احتلت المنحة نسبة ٤٢٪ فى عام ١٩٩٠، مقابل ٣٩٪ فى عام ١٩٨٩. وقد استفادت من قروض الصندوق تسع عشرة دولة وتم توجيه كل القروض – عدا قرض واحد – للمشروعات.

هذا وقد ارتفعت أيضا التزامات البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا بحوالى ١٠ ملايين دولار لتصل إلى ٧٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٠. تم تقديم ٦٩ مليون دولار منها بشروط ميسرة وتم توقيع تسعة اتفاقات قروض مع ست دول، خلال العام وكان معظم تلك القروض تتعلق بتوفير امدادات المياه.

المصدر: OECD, Development Co-operation, 1991 Report



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ نيسان ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النقل التقنى للمنطقة العربية بعد حرب الخليج (١-٣)

كان من المفروض أن تكون مساهمتى فى هذا الموضوع عن مستقبل المنطقة العربية بعد حرب الخليج بمقالة عن «أهمية الصناعات الاستراتيجية فى مجلس التعاون بعد حرب الخليج»، وقد تركت لى الحرية للتغيير فى عنوان المقال.

طبعا، الصناعات الاستراتيجية فى مجلس التعاون مهمة.. ومهمة جدا بعد حرب الخليج.. وقبل حرب الخليج، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى، ترتبط صفة الاستراتيجية بالهدف الذى نسعى لتحقيقه. أى أن صناعات معينة تصبح استراتيجية عندما يحتاج تحقيق هدف معين تطوير تلك الصناعات.. خفيفة كانت أم ثقيلة. بسيطة أم معقدة، فى هذا المجال أو ذاك لهذه الأسباب وحيث إننى قبلت الدعوة للكتابة، فضلت تقديم هذا المقال تحت عنوان آخر هو «النقل التقنى للمنطقة العربية بعد حرب الخليج».

ومع بداية تأمل جوانب هذا الموضوع تبين لى أننى أوقعت نفسى فى دوامة فكرية تتصل بمعنى «التقنية»، ماهو تعريف التقنية؟ هناك طبعا تعريف شائع لها وهو يركز على «أسلوب الإنتاج، أو طريقة الإنتاج خلال المرحلة التى يمر بها الإنسان، ولكل مرحلة أسلوبها ومواصفاتها ومستوى المعرفة السائد خلالها. الإنتاج - سلعة أو خدمة - هو محل التقنية ومجالها فى إطار التعريف الشائع لها.

هذا هو ما تعودنا على تجرعه وفهمه وتعلمه ماهى المشكلة؟ هذا التعريف الذى يربط التقنية بالإنتاج - كما أجده - محدود مقصور يأخذ من التقنية فى تقديرى أبعادا أخرى عديدة، لماذا الإنتاج أو أساليب الإنتاج فقط؟

التقنية - كما أراها - تشمل كل ما يتصل بوجود الإنسان على هذه الأرض خلال المرحلة التى يتواجد فيها على هذه الأرض هى «المجموعة SET» التى تضم العناصر «أسلوب وطريقة وفلسفة الحياة» خلال المرحلة لا تقتصر على الإنتاج بل هى شاملة تغطى الإنتاج والاستهلاك والعلاقات الإنسانية والفلسفات السياسية والاقتصادية وكل جوانب الحياة التى تسود فى الفترة الزمنية، المرحلة التى يعيشها الإنسان، هذا الرأى يقود إلى تعريف شامل للتقنية، وقد يجد هذا الرأى من لا يوافق عليه، وربما يكون عدم التوافق هذا على التسمية، الكلمة، «التقنية». لكن هذا الخلاف يتصل بالمظهر أكثر من اتصاله بالجوهر فهذه الشمولية تتصل بجانبين فى آن واحد: حضارة الفترة وثقافتها.

وكلنا نتفق على حقيقة واضحة هى أن لكل مرحلة من مراحل وجود الإنسان على هذه الأرض أسلوبا أو هيكلا يتكون من معادلات كثيرة تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تنظم حياة الإنسان خلال المرحلة التى يتواجد فيها. هذه المجموعة SET أسميتها التقنية التى تسود تلك المرحلة، ولمن يرغب أن يسميها اسما آخر يظل الجوهر كما هو.

إن العدوان العراقى البعثى الذى انطلق من العراق ضد الكويت، وما تبع ذلك من أحداث وتطورات.. والطريقة التى عوقب بها هذا العدوان وما نرى اليوم من اصرار على تحطيم قدرات العراق المادية والعلمية، كل هذا عصف بالمنطقة العربية بأكملها كما أن الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية ستبقى تظللها وتنخر فى كيانها لعقود كثيرة قادمة، ولكن ما هو «مستقبل المنطقة العربية فى ضوء حرب الخليج»؟.. علم ذلك عند الله. فالتنبوء بأى مستقبل مغامرة ليس من الحكمة الاقدام عليها.. فما بالك عندما يكون هذا التنبوء عن منطقة يحكمها المزاج الشخصى أو الغباء الذهنى أو الاثنان معا ويتسلط على معظمها نظم تضع مصلحة النظام الحاكم فوق كل مصلحة بما فى ذلك مصلحة الأمة مجتمعة، ولا تحترم الانسان «كشىء حى» أو حقوقه «كشىء يفكر ويشعر».

النقل التقنى

الكتابة عن «النقل التقنى للمنطقة العربية بعد حرب الخليج» يحتاج إلى مقدمة.. والمقدمة لهذا الموضوع المهم لابد وأن تتطرق إلى جوانب عديدة فكرية وثقافية وحضارية (نظرة تاريخية تحليلية) ولعل المساهمين فى هذا الكتاب تناولوا هذه الجوانب بأسلوب أو آخر، وللتعرف على امكانية النقل التقنى فى المستقبل لابد من إلقاء نظرة واسعة على الأوضاع الحالية فى عالمنا العربى بعد حرب الخليج.

د. محسون بهجت جلال ★

لقد سيطر العالم الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة (وهؤلاء هم أصحاب التقنية الحديثة) على العالم بصفة عامة وعلى منطقتنا العربية بصفة خاصة، من الناحية العسكرية (كارثة الخليج بوتقة النظام الدولى الجديد)، وليس مبالغة القول إن الأمة العربية من المحيط إلى الخليج تكاد تكون «مستعمرة» أواخر القرن العشرين. وربما هى «المستعمرة» الوحيدة فى أواخر القرن العشرين. كذلك سيطر العالم الغربى «عالم التقنية الحديثة» على العالم العربى سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وثقافيا وفكريا وعلى أسلوب الحياة اليومية إلى حد كبير. ونشر آراءه ونظرياته وفلسفاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أصبح مصدر العلم والثقافة والابداع، وصارت الشهادة من جامعة غربية أو جامعة انشئت على نموذجها هى الطريق إلى المنصب والمكانة والأهمية فى المجتمع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

ماهى التقنية؟

يمكن اعطاء تعريف شامل – ماكرو – للتقنية عموما بانها مجموعة الأسس التى تحكم وتسير المرحلة التى يعيش فيها الإنسان، وهذا التعريف للتقنية يعطيها بعدا زمانيا ويربطها بتاريخ الإنسان وتطور وجوده على سطح الأرض. على أن للتقنية تعريفا محددا يرتبط بالتقنية السائدة فى فترة محددة، ومن هنا يتكلم الكتاب عن «التقنية الحديثة»، وهذا ما سنعود إليه بعد الانتهاء من هذه المقدمة.

ومع التعريف الشمولى للتقنية لاشك أن التقنية المسيطرة على هذا العالم شماله وجنوبه، غربه وشرقه، هى تقنية العالم الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية، هذه التقنية الغربية تقنية علمية موضوعة بدأ تطورها مع بداية القرن السابع عشر الميلادى (أو حوالى ذلك) فى أوروبا فى الفترة التى وصفها البعض بعصور الظلام!! فى تلك الفترة وما تلاها بدأت التقنية العلمية الموضوعة فى أوروبا وأخذت فى الانتشار مع اكتشاف الامريكتين ومع التوسع الاستعمارى فى القارات الاخرى.

ومنذ ذلك الوقت يدور الصراع بين تلك التقنية – بمعناها الشمولى – وبين التقنيات المرسلة.

على أن الانطلاقة الفعلية للتقنية العلمية الحديثة حان مع بداية القرن العشرين، مع الانطلاقة فى استعمال الطاقة المستمدة من البترول والغاز وتسخيرها لتشغيل الالة.. ثم صنعت السيارة ثم الطائرة ثم وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى ثم وسائل الاتصال والنقل حتى عصر الالكترونيات، ومع هذه الانطلاقة المادية حدثت الانطلاقة الايديولوجية والصراع بين الراسمالية والشيوعية والنزعات القومية الوطنية.

لقد نظر بعض المنظرين – وهم من نتاج التقنية العلمية – فى تطور الإنسان منذ أن وضعه الخالق على هذه الأرض من حيث المراحل التقنية – مجموعة الاسس التى تحكم وتسير المرحلة التي يعيش فيها – التى مرت به على انها ثلاث، المرحلة الأولى هى مرحلة اللاتقنية، فلقد جعل الله فى السماء بروجا وزينها للناظرين، وخلق الارض ومددها والقى فيها رواسي وجعل فيها معايش حيث أنبت فيها كل شيء. جعل فيها فاكهة ونخلا ذات اكمام وحبا ذا عصف وريحان، سخر على الارض كل ما يحتاجه الإنسان ليعيش ويستمر، وأرسل الريح وأنزل من السماء الماء، ثم خلق الله الإنسان، البشر، على هذه الارض ونفخ فيه من روحه «ولقد خلقنا الإنسان من صلصال من حماء مسنون» (سورة الحجر ٢٦).. ولقد خلق الله الإنسان على هذه الارض ولم يكن ذا علم أو معرفة، ودون اى تقنية، ودون قواعد أو نظم، وظل الإنسان، البشر، هائما يعيش على هذه الأرض سنين وسنين لا يعلم عددها إلا الله سبحانه، خلق الله الإنسان على الأرض وجعل فيها خليفة علمه الاسماء كلها، وهبط ادم إلى الأرض «قلنا اهبطوا منها جميعا فإما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» (سورة البقرة ٣٨).

المرحلة الثانية هى مرحلة التقنية المرسلة حيث بين الخالق للإنسان كل شيء وأوضح أسس الحياة والعلاقات الاجتماعية والعائلية والسياسية، ومع تطور هذه التقنية اتسعت دائرة الأمور التى تنظمها وأصبحت تشمل علاقة الإنسان بنفسه وافكاره الشخصية، واستمر تطور هذه التقنية حتى وصلت أوجها وقمتها، وقد أكمل الخالق للإنسان دينه.

وفى حين كانت نقطة انطلاق التقنية الحديثة (العلمية) أوروبا كانت نقطة انطلاق التقنية المرسلة الشرق الأوسط، عالمنا العربى.

إن الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون ووضع له القوانين، خلق كل شيء بقدر، وخلق الإنسان وعلمه بالقلم، مالم يعلم وعلمه البيان. والعلم هو طريق الوصول إلى قوانين الله فى هذا الكون والتعرف عليها، العلم هو المعرفة.

«وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضى بينهم وإن الذين اورثوا الكتاب من بعدهم لفى شك منه مريب» (الشورى ١٤).

وبدءا بمرحلة اللاتقنية وحتى وصولنا إلى تقنية القرن العشرين نواجه بظاهرتين، الأولى هى التداخل بين المراحل التقنية الثلاث باعتبار أن التطور والتغيير كان تدرجيا فالانتقال من مرحلة إلى أخرى لم يحدث انقلابيا بينما كان تصاعديا انطلاقيا ينتشر مع مرور الزمن، وكنتيجة لهذا نجد التداخل مستمرا إلى وقتنا الحاضر، فهناك مناطق نائية حتى وقتنا هذا مازالت فى مرحلة «اللاتقنية»، كذلك وباعتبار أن التقنية العلمية مازالت فى طفولتها، تسيطر التقنية المرسلة على قطاعات كبيرة فى العالم. أما الظاهرة الثانية فتتمثل فى المقاومة التى تبديها كل مرحلة للمرحلة التالية، ومع أن الانتقال من مرحلة لاخرى لم يحدث انقلابيا، إلا أنه لم يكن سلميا كذلك لاشك أن الإنسان الاول فى مرحلة اللاتقنية قاوم بدرجة أو أخرى حدوث التغيرات. وتستمر المقاومة.

ولكل مرحلة تقنية خصائصها ومميزاتها وفلسفتها وطريقة عملها والاسس التى تقوم عليها (مايكرو) وحيث إن موضوع هذا المقال هو نقل التقنية «الحديثة»، فإن التركيز فى هذه المقدمة سيكون على بعض خصائص هذه التقنية، إن أولى خصائص هذه التقنية الحديثة وهى استنادها إلى الإنسان كما أن تطورها يرجع إلى ابداعه وانجازاته العلمية، فالملاحظة الاستنتاجية الذكية والاكتشاف والاختراع والبحث – وهذه أمور يقوم بها الإنسان – مصادر الطاقة الدافعة لبقاء تلك التقنية واستمراريتها وتجددها، ولكى ينجح الإنسان فى القيام بهذه الأمور لابد من توافر المحيط المناسب لذلك، ومن هنا كانت التغيرات السياسية والاجتماعية التى حدثت فى أوروبا والولايات المتحدة وصاحبت ولادة ومن ثم طفولة وانطلاق هذه التقنية الحديثة.

★ العضو المنتدب لشركة التصنيع الوطنية والاقتصادى السعودى المعروف.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

النقل التقنى للمنطقة العربية بعد حرب الخليج (٣-٣)

دكتور محسون بهجت جلال ★

عرفت التقنية فى بداية هذه الدراسة تعريفا شموليا بانها «مجموعة الأسس التى تحكم وتسير المرحلة التي يعيش فيها الإنسان» وفى مقابل هذا التعريف الشمولى عادة ما تقتصر كلمة التقنية على الجوانب الانتاجية، ويمكن اعتبار هذا التحديد الإطار الجزئى للتقنية (مايكرو) وبالنظر إلى الجوانب الإنتاجية المقترنة بوجود الإنسان على هذه الأرض تعرف التقنية بانها: «مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لإنتاج سلعة او تقديم خدمة فى مجالات الصناعة والزراعة والتشييد والمواصلات بل وحتى فى مجالات الطب والتعليم»، ومن هذا التعريف يتضح أن لكل فترة مرت على الإنسان، منذ أن وضعه الله على هذه الأرض تقنية ابتداء من مرحلة اللاتقنية.

والتقنية المسيطرة فى عصورنا هذه هى ما وصفناه «بالتقنية العلمية» أو التقنية الحديثة للإنتاج (لسلعة أو خدمة) فى الإطار الجزئى ومن أهم خصائص هذه التقنية أن من يمتلكها قبل غيره يستمر فى المقدمة سباقا، ومن هنا كانت الصعوبات التى تواجه الدول النامية (أو دول الجنوب عموما)، وتتناسب درجة التطور فى التقنية مع المستوى الذى وصلت إليه ويحدث بمعدل أسرع فى الدولة الأكثر تطورا منه فى الدولة الاقل تطورا، ومن خصائص هذه التقنة الإنتاجية استنادها إلى الالات والمعدات لتعطى ثمارها فهى ميكانيكية الصفة، ولا تكون ذات فعالية وتواجد ملموس إذا لم يقترن وجودها بالتكوين الرأسمالى hardware. ومع أن التقنية الحديثة للإنتاج تغطى إنتاج أى سلعة أو خدمة إلا أنها ترتبط أكثر ما ترتبط بالإنتاج الصناعى لأسباب تاريخية تعود إلى الثورة الصناعية وبداية عهد استخدام الالة فى الإنتاج والتطورات العميقة التى حدثت نتيجة لذلك من النواحى السياسية والاجتماعية.

التصنيع أو التنمية الصناعية يمثل عنصرا واحدا من التقنية الإنتاجية والتى هى بدورها مكون صغير – وان كان مهما – من التقنية العلمية الحديثة، وتهتم الدول النامية عموما، ودول منطقتنا منها، بعملية التصنيع والتنمية الصناعية. فالقطاع الصناعي له اثار تنعكس على مجمل القطاعات الاقتصادية حيث إن لعملية التصنيع «مضاعف أو مكرر» ينتج عن التشابك الأمامى والخلفى مع القطاعات الأخرى سواء إنتاجية أو خدمية، كما يؤدى التصنيع الذى يحدث على نطاق واسع إلى تمهيد الطريق لعمليات نقل التقنية العلمية وغزوها سواء أردنا ذلك، أم لم نرد، ولعل التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى حدثت فى الدول التى قطعت شوطا فى هذا المجال يضع بين ايدينا أمثلة، كما أن ما حدث فى أوروبا مع دخول الثورة الصناعية وانطلاقها غنى عن الذكر.

وحيث إن التصنيع هو عنصر من جزء من كل شامل هو التقنية العلمية الموضوعة فإن نجاحه يرتبط بأساسياتها (فلسفتها) التى تستند إلى الإنسان ومن هنا كان ارتباط نجاح التصنيع بالحرية الاقتصادية والتملك الفردى والمنافسة مقارنة بتملك الدولة لقطاعات الإنتاج فتحقيق التصنيع (بناء المصانع) شىء ونجاحه وتطوره شىء اخر، ويؤدى التصنيع الناجح إلى تحقيق أهداف عديدة منها ما هو اقتصادى ومنها ما هو سياسى ومنها ما هو اجتماعى، أولا يؤدى التصنيع إلى استغلال الموارد الاقتصادية الوطنية المتوافرة فى الاقتصاد استغلالا أفضل ويبرز ويطور الامكانيات الذاتية، ويعنى هذا خلق قيمة مضافة ما كانت لتتحقق فى ظل بدائل أخرى، ويؤدى التصنيع ثانيا إلى تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطنى عموما وللمواطن خصوصا، فالدولة التى تعتمد على مصدر واحد أو مصدرين سيتوافر لها مصدر إضافى جديد. كما أن المواطن الذى كان لايجد فرصة عمل أو يجدها فى قطاع الزراعة مثلا أو من خلال وظيفة حكومية سيتوافر له مجال جديد، بعبارة أخرى يؤدى فتح مجال جديد لتوليد الدخل وتوفير فرص للتوظيف إلى رفع درجة الاستقلالية للوطن وللمواطن وما يعنيه ذلك من انخفاض سيطرة الدولة على أرزاق الناس وحياتهم، وتظهر أهمية هذا الجانب بالنسبة للمواطن بالذات حيث تهتم الدول عادة بالتعليم مما يؤدى إلى تخرج اعداد متزايدة من المدارس المهنية والجامعات، ويمثل التصنيع افقا جديدا لامتصاص اعداد متزايدة منهم، ويؤدى التصنيع ثالثا إلى رفع درجة الاستقلالية الاقتصادية – الأمن الاقتصادى – وتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتى وتقليل الاعتماد على الغير خصوصا خلال الأزمات أو الحروب (لعل النموذج الألمانى خلال الفترة ١٩٣٣ – ١٩٣٩ يعطى مثالا على ذلك) على أن هذا الجانب يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية التصنيع ودرجة نجاحه والأهداف التى يتوخاها، وفى نفس الوقت تؤدى التنمية الصناعية إلى دعم التكامل الاقتصادى مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة استقلاليتها عن الاقتصاد الخارجى.

هل نريد التقنية حقا ؟

إن أول سؤال نطرحه فى هذا المجال هو: هل نرغب فى تحقيق نقل للتقنية العلمية الحديثة لمنطقتنا العربية أم لا؟ لابد من الإجابة على هذا السؤال بموضوعية وصدق، فقد يرى البعض – وربما كثيرون – أن من الافضل حماية أنفسنا من ذلك، فهذه التقنية تتضمن الكثير مما يتعارض مع «مجموعة الاسس التى تحكم وتسير حياتنا» كما توارثناها لالاف من السنين، وقد تكون للتقنية جوانبها الايجابية الكثيرة إلا أن لها فى الواقع الجوانب السلبية كذلك. أما إذا كان القرار إيجابيا والعمل على تحقيق هذا النقل فإن الأمر يحتاج إلى مجهودات كثيرة وعلى مختلف المستويات وأول هذه المجهودات توفير الشرط الضرورى والشرط الكافى كبداية.

وعلينا أن نتذكر أيضا ان عملية النقل هذه ستبدأ من نقطة بعيدة كثيرا عن المستوى الذى وصله مستوى تلك التقنية فى عالم الشمال.. هذا النقل سيضعنا فى بداية طريق يتقدمنا عليه الاخرون بمسافات طويلة وستكون هناك فجوة ليس من المتصور تضييقها بل ستستمر فى التزايد، كل مافى الامر هو اننا سنكون على نفس الطريق، إضافة إلى ذلك لن يكون الشمال مخلصا معنا فى تحقيق نقل تقنى عميق بسبب العداء التاريخى والخوف من

انطلاق مارد الجنوب، انظر إلى منطقتنا العربية من المحيط إلى الخليج من حيث حجم السكان ومن حيث توافر الموارد الطبيعية ومن حيث الموقع الجغرافي ومن حيث العمق الثقافي والحضاري. فما بالك لو توافر لها الشرط الضروري والشرط الكافي وما بالك لو بدأ نقل التقنية العلمية إليها؟ وقد فرضت التطورات التي حدثت في العالم مؤخرا تحديات كبيرة على المنطقة العربية بصفة خاصة وأهمها يتمثل فيما يلي:

الأول: التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة بين مجموعات من الدول بعضها وصل إلى مراحل متقدمة من التقنية العلمية فهناك تكتل الدول الاوروبية وتكتل دول شرق اسيا ودول أمريكا الشمالية وعمليات الجذب التي تحدث لدول أوروبا الشرقية لتصبح جزءاً من التكتل الأوروبي الغربي، كل هذا يحدث في الوقت الذي اخذت فيه المجموعة العربية في التفكك وأخذت فلسفة الوطنية تحل محل النظريات القومية.

الثاني: الوفاق الدولي وبروز ما سمي بالنظام الدولي الجديد الذي يعني غياب تنافس القوى العظمى وبالتالي احتكار التقنية العلمية والسيطرة عليها ومراقبة انتقالها، ومع أن لهذا النظام العالمي الجديد مزاياه وفوائده من حيث السلم العالمي ومكافحة الارهاب الدولي، وربما ايضا من حيث حماية وضمان حقوق الإنسان (وعلينا أن ننتظر لمعرفة ما إذا كان ذلك سيشمل عالم الجنوب أم انه يقتصر على عوالم التقنية العلمية فقط) إلا أن الخوف هو أن يؤدي هذا النظام إلى تأكيد الطبقية الدولية وتوسيعها والسيطرة على التدفق التقني وعلى أسعار المواد الخام والمنتجات - زراعية أو صناعية - من دول العالم النامي، وأن يصبح هذا الأخير مصدرا للعمالة الرخيصة ويتزايد استغلال انسانه يباع ويشترى بطريقة غير مباشرة «عبودية العمل SLAVE LABOUR».

الثالث: مشاكل المياه في المنطقة العربية وهي ستكون دون شك أم المشاكل في القرن الواحد والعشرين، وما يعنيه ذلك من تفاقم مشكلة الغذاء والتلوث البيئي والصحي، كما سينتج عن هذه المشاكل حالات من التوتر السياسي بين بعض الدول في المنطقة قد يقود إلى احتكاكات عسكرية تبعد المنطقة عن الاستقرار والأمن اللازمين لنقل التقنية وتحقيق التنمية الاقتصادية ومسايرة النظام الدولي الجديد والتكتلات الدولية.

الرابع: تزايد الفجوة بين الشمال وبين الجنوب، ومنه امتنا العربية وقد سبقت الإشارة إلى هذه النقطة، فقد تنجح دولة ما من الجنوب في اكتساب تقنية ما في الوقت الذي تكون فيه هذه التقنية قد أصبحت عقيمة في الشمال، وقد تنشيء دولة في الجنوب مصنعا تستورد كل الالته ومعداته والمواد الخام المستعملة فيه ثم تنتج سلعة لا تجد مشتريا لها بسبب التغيرات التقنية التي حدثت.. وربما تصنع السيارة بعد أن أصبحت من التحف التي ينظر إليها باستغراب، وعندما نتمكن من إنتاج طائرة شراعية أو بمحركات مروحية من نوع «السنا» تكون دول الشمال قد وصلت إلى ما وراء المريخ.

الخامس: المدى الذي ستسمح به دول الشمال لتحقيق نقل التقنية الإنتاجية للمنطقة العربية، فالصراع بين الشمال وبين الجنوب سيستمر لأن مجموعة الدول الأولى تريد الإبقاء على مجموعة الدول الثانية سوقا لمنتجاتها ومصدرا لموادها الخام، وليس من المتصور أن النظام العالمي الجديد سيعمل على تغيير هذا الوضع وإن قيل غير ذلك.

وبالنسبة للمنطقة العربية بالذات عمقت كارثة الخليج الشعور بالخوف من انتقال التقنية للمنطقة.. كيف يسمح بهذا النقل لمنطقة تحكم معظمها بنظم، لاتحترم حقوق الإنسان، ولا تتمتع بالنضج بل تعكس تصرفاتها الكثير من الاستهتار ليس فقط بحياة الإنسان بل بوجود وبمستقبل المنطقة والأمة والسلام الاقليمي والعالمي، كيف يسمح لنظم كهذه بتملك تقنية إنتاجية يمكن تسخيرها للدمار، هل تستطيع المنطقة العربية استعادة مصداقيتها بحيث تصبح جديرة ومحلا للثقة، هل تستطيع تحقيق ذلك وقد شاهدها العالم وهي تسمح بتقتيل الاف بل مئات الالاف من ابنائها وعيونها جافة وتقام احتفالات في اماكن عديدة، ولقد قالها شوارزكوف: هؤلاء ليسوا من نفس صنف الجنس البشري الذي نحن منه، أو ما في معناه.

شروط نقل التقنية

تلك هي بعض أهم التحديات التي تواجه عالمنا العربي وهي مفروضة علينا ولابد من أخذها في الحسبان ومن ثم العمل للتغلب عليها بدرجة أو أخرى. على أن هناك ظروفا داخلية لابد من توافرها لتسهيل عملية نقل التقنية الإنتاجية الحديثة، وهي لاتعدو أن تكون جزءا من كل من التقنية العلمية المسيطرة.

أولا يستند التطور التقني في كل زمان ومكان إلى الإنسان، وفي مرحلة التقنية العلمية المسيطرة، هي منه وهي له، العنصر البشري هو العامل الذي يجب أن توجه له المجهودات، لذا يكون من الأولويات تعليم إنساننا العربي تعليما حديثا قويا ورفع كفاءته العلمية، كما أن توفير المستوى المعيشي المناسب والحياة الاجتماعية الكريمة له ولابنائه وأهله واحترام حقوقه كإنسان أمور يجب ضمانها قبل الحديث عن النقل التقني أو العمل على تحقيقه، كيف لنا أن نتوقع أن يقوم مواطن جائع أو مهدد مرهب أو مراقب مقيد الحركة والفكر بالإبداع والابتكار أو الإنتاج في أي جانب من جوانب العلم أو الثقافة أو الفكر، الإبداع يأتي مع الأمن والحرية، وكذا النقل التقني إذا كان الهدف جوهره لا شكله وقشوره.

ثانيا: توفير البيئة المناسبة ويتحقق هذا بتطوير الأنظمة والقوانين والمؤسسات المتصلة بتشجيع الإبداع والابتكار وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لذلك، وقد تنبهت دول عالم الشمال لهذا الجانب منذ السنوات الأولى للتقنية العلمية كما انها تعمل حتى وقتنا هذا على اجتذاب العقول والكفاءات من كل مكان وتوفر لها الحياة الكريمة وتحفظ حقوقها الإنسانية، ولاشك أن عالم الشمال استقطب الكثير من العقول العربية التي يمكن استعادتها بتوفير المناخ المشجع للجذب المعاكس وايقاف الاستنزاف إلى ومن عالمنا، لابد من اقامة مراكز البحث العلمي والمعاهد المتخصصة التي تتعدى مرحلة كونها مباني تمثل انجازات معمارية لا أكثر، والانفاق عليها بسخاء (ليس على البناء) مع توفير الأجر المناسبة وابعادها عن تدخلات المحسوبية والنفر والطبقية. الطريق هنا طويل ويستدعي البذل وهو استثمار للمستقبل وللأجيال القادمة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثالثا: ولا يقل أهمية عن توفير البيئة المناسبة للإنسان توفير البيئة المناسبة لرأس المال الخاص، وهو نقدى فى معظمه، فهذا المال يمكن أن يصبح عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج وذلك بتشجيعه على التحول من أرقام وأرصدة فى البنوك المحلية والخارجية إلى الات ومعدات ومبان وتجهيزات تعمل وتنتج، وتحقيق هذا التحويل يتطلب الدعم والتشجيع وتوفير المحفزات والحماية وتقليل المخاطر التى سيتعرض لها بالضرورة، ورأس المال الطليق فى معظم عالمنا العربى خاص، يتملكه افراد رجال أعمال، وهذه ميزة كبيرة لأن التقنية العلمية الحديثة هى بطبيعتها خاصة تعتمد على ابداع الإنسان الفرد وابتكاراته وهدف تحقيق الربح والمنفعة وتعظيمها، وإذا كانت المنطقة العربية ترغب فى تحقيق نقل مناسب فى مجال الإنتاج فلابد من تحريك الطموحات الفردية ورأس المال، ومن أساليب التشجيع إعانات الإنتاج والحماية من المنافسة الأجنبية وإعانات التصدير والاقراض الذى يساهم فى تحمل المخاطر وتدريب العاملين وتسهيل الاجراءات، والقائمة طويلة وملموسة، لابد من توفير المحيط الذى يشجع على بروز وظهور وبقاء «المنظم» رجل الاعمال أو رجل فكر الاعمال والشركات التى تتعرف على الفرص وتقوم بالبحث واحتضان الكفاءات الوطنية وتطويرها، لابد من تحقيق الترابط والتعاون بين مراكز ومؤسسات البحث العلمى وبين قطاع الأعمال دون فرض الوصاية على أى منهما. الهدف هو الإنتاج لتحقيق الربح من جانب قطاع الأعمال فى حين أن الهدف هو التطوير والتجديد لمؤسسات البحث بحيث تسهل مهمة قطاعات الإنتاج وفى النهاية ينتقل المجتمع كله إلى منحنى سواء أعلى.

رابعا: التحديد الواضح للأهداف التقنية الإنتاجية بل ومن الأفضل عموما تحديد الأهداف من التقنية العلمية عموما، التى ترغب منطقتنا العربية تحقيقها، فكلما كانت الأهداف طموحة كان الإطار اللازم لتحقيقها اعمق وأكثر تعقيدا وأصعب وصولا إليه. وهنا تظهر أهمية الكتلة السكانية والبعد الجغرافى والتنوع فى الموارد الطبيعية زراعية وتعدينية ومناخية، بل وحتى من ناحية الموقع ودرجة انفتاحه للوصول إليه، إن الدولة التى تتقوقع على نفسها بعدد سكانى صغير، أو حتى لو كان كبيرا وتضع نفسها فى كهف يحمى من فيه ويقيد الدخول إليه والخروج منه ستجدها بعد سنوات فى مكانها كما كانت قبل التقوقع، كالهنود الحمر الامريكيين فى معسكرات للتصبير أو ككتلة سكانية خلف ستار حديدى يمنع دخول أى جديد وهم فى نفس الوقت لا يقدرون على التجديد.. الباب الذى يأتى منه الريح يسد ونستريح، التحديد الواضح للأهداف يعنى وضع الاستراتيجيات التى تمكن من تحقيق تلك الأهداف.. ماهى الأهداف التى وضعتها المنطقة لنفسها — أو ستضعها لنفسها — وبالذات بعد كارثة الكوارث، وما هو البعد السكانى والجغرافى لهذه الأهداف، ربما مازالت المنطقة تترنح من اثار الصدمة التى بدأت فى شهر اغسطس ١٩٩٠ واستمرت حتى بداية ١٩٩١، ربما مازلنا تحت اثارها حتى الان، وليس هناك وقت يضاع وقت حل النظام الدولى الجديد وما يعنيه من تسلط القوى على الضعيف، إذا لم تتحرك هذه الأمة العربية بثقة ومعرفة وضمن مخطط ينبع من منطقتها ويتشكل لمصلحتها الحاضرة والمستقبلة وإذا لم تتحرك بثقة ومعرفة بمخطط يتم الاتفاق والاجماع عليه فإن هذه المنطقة وما عليها من بشر ستكون مستضعفة فى الأرض بالرغم من حجمها السكانى وعمقها الحضارى ومواردها الاقتصادية الغنية، وإذا كانت «حرب الخليج هى بوتقة النظام العالمى الجديد» كما قالها الرئيس الأمريكى بوش فإن المنطقة العربية عموما ستكون الضحية الأولى لهذا النظام إذا أخذنا موقف المتفرج.

★ العضو المنتدب لشركة التصنيع الوطنية والاقتصادى السعودى المعروف.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٣

النقل التقنى للمنطقة العربية بعد حرب الخليج (٢ - ٣)

د.محسون بهجت جلال★

إن قيام النظم الديمقراطية فى الدول الغربية والولايات المتحدة «الشمال» كان شرطا ضروريا لنجاح «التقنية الحديثة»، وقد أثبتت الأحداث الأخيرة فى الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والصين وعدد من الدول الأخرى، أنه لا يكفي وجود الرغبة فى النقل التقنى مهما كانت هذه الرغبة. فطالما أن الإنسان هو الأساس فلابد من توفير المناخ المناسب لعمله وابداعه. والديمقراطية شرط ضرورى لذلك. ولكنه شرط غير كاف. فقد تكون هناك ديمقراطية - بشكل أو آخر - وينتخب فى ظلها الشعب حكامه وممثليه، وتتكرر المظاهرة مرات ومرات ومع هذا لا تجد التقنية الحديثة الإطار الملائم الذى تعمل فيه لأن الإنسان مازال غيرقادر على الانجاز والإبداع والبحث والاختراع.. لماذا؟ لعدم توافر الشرط الكافى.

إن الشرط الكافى لنجاح الإنسان ليكون محركا للتقنية العلمية الحديثة هو ضمان حقوقه كإنسان: يشعر ويفكر، ويقرأ ويكتب، يعمل ويتحرك وغير ذلك من الحقوق الأساسية كما صاغتها أساسيات التقنية الحديثة.. فمنذ انطلاق تلك التقنية العلمية ظهرت العبارات «دعه يعمل» و«دعه يتحرك أو يمر» و«دعه يفكر».

الديمقراطية وما انبثق عنها واقترن بها من فلسفات ونظم اجتماعية أمور جديدة لم يكن لها وجود فى ظل المراحل التقنية السابقة. بدأت التوجهات نحو الديمقراطية فى أمريكا ومن ثم أوروبا «بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص» خلال مراحل الحمل والولادة وللتقنية العلمية. الديمقراطية، وحواشيها، فكرة جديدة لم يكن لها وجود فى ظل التقنيات السابقة. فمنذ متى كان الشعب ينتخب حكامه وممثلين له ومنذ متى أصبح الشعب يشارك فى حكم شئونه؟ فقط منذ قيام العالم الجديد فى الولايات المتحدة الأمريكية ثم بعد قيام الثورة الفرنسية.

إن النظام الديمقراطى، وما يرتبط به، نظام دخيل وضعى فى عالمنا العربى. الكلمة فى حد ذاتها لا يوجد مقابل لها فى قاموسنا العربى «هذا إلا إذا قبلنا ما قيل عن «ديمومة الكراسي» كمقابل لغوى لها»، وهو نظام جاء مع التقنية العلمية الموضوعة.. ليست من التقنيات السابقة، خلال عصورنا التاريخية لم يكن معنا غير «الامام العادل» أو «الامام الظالم» ونحمد الله ونشكره على الامام العادل، فالعدل أساس الملك . وفى عالمنا الشرق أوسطى هناك مصادر ثلاثة للامام عادلا كان أو ظالما.. انظر إلى تاريخ المنطقة القريب منه والبعيد، ومنذ معاوية بن أبى سفيان. كيف جاء امام المسلمين؟ فى عصرنا الحديث، عصر الصراع مع التقنية العلمية جاء الحاكم - العادل أو غير ذلك - من أحد المصادر الثلاثة الاتية: الارث - الانقلاب العسكرى - التآمر. ودائما ما يتستر القادم من المصدرين الاخيرين بستار الديمقراطية والاشتراكية وحماية حقوق الإنسان. وإتماما لهذه التظاهرة يتم تبنى «دستور» للتغنى به بعد وضعه فى أدراج المكاتب، وتجرى انتخابات التسعة والتسعين فى المائة فى نفس الوقت الذى تسيطر فيه السلطات التنفيذية بأجنحتها المختلفة وحتى قمة هرمها عادلا كان أو ظالما. على كل صغيرة وكبيرة فى مسارح العمليات بما فى ذلك التشريع والقضاء. وتوضع الحدود لمناطق النفوذ التى تشمل التعاريف المطاطية للديمقراطية والاشتراكية وحقوق الإنسان، وكل شىء تحت راية الدستور والقانون والنظام، ومع احتكار صلاحيات التفسير وسلطات التطبيق.

تلك هي مصادر «الامام» فى عالمنا العربى.. وأنت وما أراد الله لك. أما الخاصية الثانية للتقنية الحديثة فهى سرعة التغيير. فلقد كانت بداية التقنية العلمية متواضعة وتطورها بطيئا، استمرت طفولتها حتى بداية القرن العشرين. ثم كانت الانطلاقة وطبقا لمتوالية هندسية. وخلال العقود الستة الأخيرة من هذا القرن - القرن العشرين - سيطرت هذ التقنية العلمية على العالم. وبالرغم من هذا الانتشار وبالرغم من هذا التغلغل مازالت هذه التقنية فى بداية طريقها، فى طفولتها، بل فى مرحلة الرضاعة من حيث السن.. هى كالسرطان ينتشر ويتمكن مع الوقت.

إن الخوف كل الخوف أن يأتي يوم، ليس بالبعيد، تصبح فيه شعوب التقنيات السابقة «الجنوب» مسيرة بأجهزة توجد فى أماكن تبعد الاف الأميال إما فى الفضاء أو فى قيعان البحار أو فى مراكز تحكم وسيطرة على هذه الأرض. لقد طغت علينا وعلى معظم شعوب العالم هذه التقنية الموضوعة. على التقنيات السابقة المقاومة أو التكييف واللحاق لأن من أهم خصائص هذه التقنية العلمية هو سرعة التغيير.

إن ما حدث خلال المائة والخمسين سنة الماضية يفوق التغيرات التى حدثت خلال كل الالاف من السنين السابقة مهما كان المقياس المادى الذى يستخدم لقياس هذه التغيرات المادية.

وفى جيلنا نحن ـ أنت وأنا - ماذا حدث؟ بلّ خلال السنوات العشرين أو حتى العشر الأخيرة ماذا حدث؟ كيف سيكون الوضع فى سنوات الألفين الميلادية؟ أين سيكون عالم التقنية العلمية وأين سيكون عالم التقنيات الأخرى؟ أين سيكون عالمنا العربى؟.

ومن خصائص التقنية العلمية ـ أو التقنية الحديثة - استعمال رأس المال، الالة، فى الإنتاج.. استعمال المكائن والالات، أى تسخير المادة بحيث أصبحت عنصرا إنتاجيا.. فاستخدام الالة فى الإنتاج وما يعنيه ذلك من تسخير للطاقة الميكانيكية، والإنتاج فى المصنع، وتوسيع الأسواق، وتقليل العمالة، كل ذلك جديد حطم الاستمرارية القديمة لأساليب الإنتاج والحياة فى ظل المراحل التقنية السابقة. ويقدر أن نمو الإنتاج خلال المائة السنة الماضية فقط كان يساوى أضعاف ما حققه الإنسان خلال الاف السنين السابقة عددا من



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرات، كما أن الإنتاج الصناعي تضاعف ربما مائة مرة خلال هذه الفترة. كل هذا بسبب استخدام الالة وهي ما طوره «الإنسان» في ظلال التقنية العلمية.

استخدام الالة في الإنتاج هو ما أصبح يسمى «بالثورة الصناعية» التي بدأت في بريطانيا ثم انتشرت في أوروبا والولايات المتحدة.. استخدام الالة في الإنتاج هو ما أصبحت دول العالم النامي تطلق عليه «التصنيع» وأصبح الرديف لكلمة «التقنية» الحديثة. مع أن استخدام الالة ليس إلا إحدى خصائص هذه التقنية العلمية، جزء من كل.

عند الحديث عن النقل التقني نحن في عالمنا النامي نقصد طريقة الإنتاج — مايكرو — لا أكثر ولا أقل. ولذا يقتصر تعريف التقنية في قاموسنا العربي على الجوانب الإنتاجية من التقنية العلمية بمعناها الشمولي الذي سبق الحديث عنه «أي الماكرو».

الصراع التقني:

منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي بدأ فيها الإنسان، والتي انطلقت منها الأديان. جميع الرسل والأنبياء جاءوا من هذه المنطقة. ومنها انتشرت الحضارات والمعارف. في شمالها العراق وبلاد الشام وفلسطين ومصر، وفي وسطها وجنوبها، شبه الجزيرة العربية — تجد مواطن الديانات وأوائل الحضارات. لالاف والاف من السنين كانت هذه المنطقة هي المسيطرة على العالم وكانت هي مصدر التقنيات. ثم بدأت انطلاقة العلوم الحديثة في الجانب الشمالي من الكرة الأرضية وبدأ ما اطلق عليه «التقنية» العلمية أو الحديثة. وبدأ الصراع بين الشمال وبين منطقتنا ووضع المخططات الاستعمارية التامرية التي تهدف إلى ابعاد هذه المنطقة عن التقنية العلمية ما أمكن. فهذه المنطقة تشكل تهديدا جادا للشمال وتقنيته، تهديدا ليس له مثيل من أي منطقة أخرى باعتبار العمق الديني والحضاري لها. وازداد الحذر وتعمق مخطط التامر مع تبين أن المنطقة غنية بموارد أساسية لتحريك الة التقنية الحديثة. وليس من باب الصدفة أو الخيال العلمي ما قام به الشمال من تقتيت المنطقة إلى دول ودويلات يتضمن تركيب كل منها بذورا لنشر العداء والتفكك بينها. وليس من باب الصدفة أو الخيال العلمي زرع «دولة» الصهاينة في قلب المنطقة مصدر الأديان والحضارات.

وازدادت الشراسة. ومع ظهور أي عنصر جديد يرى الشمال فيه إمكانية تساعد انطلاق المارد الجنوبي تجد ردة الفعل التي تعيد هذا الجنوب ليس فقط إلى مكانه السابق بل إلى موقع أبعد.. وفي جميع الحالات تكون اثار ردة الفعل عميقة ليس فقط على دولة واحدة وإنما على كل المنطقة وليس فقط من الناحية العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية وإنما على جميع المستويات في وقت واحد. إن كانت عسكرية فلها جوانبها الاقتصادية والسياسية. وإن كانت اقتصادية فلها جوانبها العسكرية والسياسية.. وهكذا، كارثة الخليج وما نتج عنها من اثار عسكرية واقتصادية وسياسية أوضح مثل على ردة الفعل الأخيرة لعالم الشمال والتقنية العلمية ضد عالم التقنيات السابقة هدف ردة الفعل هذه في النهاية هو تحطيم قدرات الأمة العربية والاقتصادية والعسكرية وتقنيتها سياسيا وارجاعها عشرات السنين إلى الوراء حيث تبدأ متواليتها الهندسية من حد أصغر بكثير مما كانت قد وصلت إليه قبل الكارثة، وفي نفس الوقت تستمر المتوالية الهندسية للنمو في عالم التقنية الحديثة في التضاعف بعد الحد الضخم الذي وصلت إليه. وهكذا تزداد الفجوة أكثر وأكثر مقارنة بما كانت ستؤول إليه لولا كارثة الكوارث. إن ردة الفعل الأخيرة - كارثة الخليج - أعادت المنطقة إلى موقع في الخلف أبعد مما كانت عنده قبل الكارثة.. إلى «عصر ما قبل الثورة الصناعية» وعلى المنطقة أن تبدأ من جديد إن استطاعت.. ويتضح لنا الان يوما بعد يوم أن الهدف الأول لما حدث كان تحطيم ما تم الحصول عليه من تقنيات علمية ومن ثم السيطرة على ما يمكن أن نحصل عليه مستقبلا. وتصبح دولة الصهاينة هي المركز الأول للتقنية العلمية في منطقتنا. ويصبح الإنسان العربي كالأسير محطم ذليل النفس والشعب العربي تحت الوصاية والرقابة. طبعا كان هناك هدف اخر لما حدث من تحرير الكويت.

★ العضو المنتدب لشركة التصنيع الوطنية والاقتصادي السعودي المعروف



وزراء خارجية الخليج يبحثون اليوم بالرياض تنفيذ برنامج المساعدات للدول العربية

الرياض ـ وكالات الانباء ـ يعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اليوم إجتماعا بمقر الامانة العامة بالمجلس بالرياض لبحث سبل تنفيذ برنامج مساعدات صندوق التنمية الخليجي المخصص للدول العربية التي ساندت الشرعية الدولية ابان الاحتلال العراقي لدولة الكويت وخاصة مصر وسوريا والمخصص له عشرة مليارات دولار

كما يبحث الوزراء خلال الاجتماع عملية السلام في الشرق الاوسط والتطورات في منطقة الخليج العربي وإستكمال تنفيذ بنود إعلان دمشق .

وبحث ومناقشة الجهود الرامية لاطلاق سراح الاسرى والمحتجزين الكويتيين في سجون السلطات العراقية .

وقال السيد عبد الله يعقوب بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي ان الاجتماع سيناقش تقارير اللجان الوزارية الخاصة بنتائج إجتماعاتها بالاضافة إلى ما تم تنفيذه من قرارات قمة دول مجلس التعاون الخليجي التى عقدت بالكويت خلال شهر ديسمبر من العام الماضى خاصة وان هذا الاجتماع يعد الاول بعد قمة الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٤ ...... ١٩٩٢

٣٠٠ خبير اقتصادى يطالبون بالتعاون العربى لمواجهة التنمية فى التسعينيات

١٠٠ مليار دولار زيادة فى الديون العربية بعد حرب الخليج

دعا اكثر من ٣٠٠ خبير اقتصادى عربى الى ضرورة التعاون العربى بهدف التنمية المستقلة . وخلق المناخ المناسب لجذب رؤوس الاموال العربية بالخارج للاستثمار داخل الدول العربية . وانشاء بنك عربى للانشاء والتعمير تكون مهمته اقامة المشروعات التنموية داخل الاقطار العربية . واكد الخبراء ضرورة وجود دور للدولة فى ظل السياسات الحرة و اليات السوق . جاء ذلك فى أول مؤتمر عربى ينظمه البنك الاهلى واتحاد المصارف فى العربية عن افاق الاستثمار فى الوطن العربى .

كتب ـ محمود الخضرى :

قال د . سعيد النجار المدير التنفيذى السابق بالبنك الدولى ان العالم العربى يواجه تحديات هامة فى التسعينيات خاصة بعدما اثبتت الارقام أن الاستثمارات العربية بالخارج بلغت ٤٠٠ مليار دولار ، ولم يتعد نصيب العالم العربى منها سوى ١٠ ٪ اذ اخذنا فى الاعتبار الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة فلن تزيد النسبة عن ٤ ٪ وقال ا الاختلالات الاقتصادية التى شهدها العالم العربى سببا فى هروب الاستثمارات ، بل هروب المدخرات المحلية لتقع هى الاخرى فى شرك انخفاض اسعار الدولار والفائدة ، ولن يتم ذلك الا بتوفير المناخ المناسب والصحى . وستكون المشكلة اكبر خلال السنوات القادمة بوجود منافسين اخرين فى اوروبا الشرقية ودول الكومنولث .

وقال د . النجار ان هذا المناخ يحتاج لنظام مصرفى سليم ونظام قضائى سريع وحاسم ونظام تعليمى واضح فلا يمكن ان يكون ٦٠ ٪ أميين فى مجتمع يرغب فى قفزة نحو الامام ، بالاضافة الى وضع اولويات فى الموازنة العامة للدولة تأخذ بنظام ترشيد النفقات الحكومية . كما ان هناك قضية فى منتهى الاهمية وهى الاسراف فى الفئات الضريبية والتى وصلت ٦٥ ٪ فى بعضها مقابل اسراف اخر فى الاعفاءات ولايجب ان نخلط بين المناخ الاستثمارى وما يسمى بحوافز الاستثمار .

ودعا د . النجار لانشاء بنك عربى للانشاء والتعمير ، على ان يتولى اقامة الاستثمارات التنموية بالمنطقة العربية والاستفادة من فوائض الدول العربية .

دور الدولة مطلوب

ويؤكد د . سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق أنه ليس معنى التحرير الاقتصادى اختفاء دور الدولة فالرأسمالية ليست مطلقة فى جميع القطاعات ، ففى اكبر الدول الرأسمالية مثل امريكا للدولة دور فى التنظيمات والضرائب والرسوم وضبط الممارسات الاحتكارية ودعم الانتاج الزراعى وفى توقيع اتفاقيات التبادل التجارى الخارجى .

واضاف ان المنافسة الحرة كثيرا مالا تكون عادلة بين الدول الفقيرة والغنية ومن الوسائل التكنولوجية ومن لا يملك البدائى منها ، ومن يتمتع بقوة الضغط السياسى والعسكرى ومن هو معدوم منها ولهذا فدور الدولة فى تكوين حركة الاستثمار امر هام للانطلاق نحو التنمية خاصة فى الدول الفقيرة النامية فأى نقص فى النظام يحتاج لتدخل مباشر من الدولة ، فلا فصل بين الاقتصاد والسياسة وان عصر التكتلات هو الذى يسيطر فى المستقبل وان لم يكن للعرب وجود على خريطة العالم الجديدة فسيتأكد منهج ان اللعبة القادمة حكر للكبار فقط .

أزمة ثقة

من جانب قال نبيل ابراهيم رئيس البنك الأهلى أن أزمة الثقة التى أسفرت عنها حرب الخليج تحتاج لدراسة كيفية تدوير الاستثمارات العربية واستقطاب الاجنبية نحو منطقتنا العربية . بالاضافة الى الكومنولث الجديد يحتاج العام القادم وحده من ٤٠ الى ٥٠ مليار دولار كما هناك ايضا انخفاض فى المساعدات الانمائية من الدول الصناعية للعالم النامى .

و أضاف نبيل ابراهيم أن التدفق العكسى لأموال الدول النامية للعالم الغنى فى تزايد مستمر حيث بلغ خلال العام الماضى وحده ٢٧,٥ مليار دولار ثم هناك فوائض من العالم الثالث تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار فى أمريكا وأوربا . و ٣٩ مليار دولار ودائع عربية فى سويسرا ومع ظهور التكتلات تتضح التحديات التى تواجه الدول النامية ومنها العربية والتى تحتم ضرورة مراعاتها جيدا .

رئيس اتحاد المصارف العربية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

ناجي السخيري يقول أن عقد التسعينيات يأتي والعالم يشهد نظاما جديدا وتغييرات نحو الديمقراطية والعالم العربي مازال يبحث عن مكان له ولامفر من التكتل الاقتصادي العربي . فالتشريعات وحدها لاتكفي لجذب الاستثمارات خاصة بعد خسائر حرب الخليج التي تعدت ٤٥٠ مليار دولار كتكاليف مباشرة وزادت الديون العربية من ٢٠٠ الى ٣٠٠ مليار دولار .

ويؤكد د . السخيري أن القطاع المصرفي العربي مازال صامدا وقادرا فهناك ٣٨١ بنكا رأس مالها ٣٢٨ مليار دولار وتمتلك ودائع ٢٣٨ مليار دولار وأصبح ضروريا أن يمضي العرب في إتجاه نظام اقتصادي عربي واقامة أسواق مالية قوية خصوصا أن ٧٠ ٪ من سكان الوطن يعانون من تراجع دخولهم وتحتاج إلى ٢٥ مليون فرصة عمل خلال التسعينيات تكلفتها ٢٥٠ مليار دولار علاوة على ٢٥٠ مليار دولار أخرى لاستكمال البنية الأساسية وكل هذا يحتاج لمناخ تشريعي وتنفيذي مناسب **وطالب د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد** بضرورة اعادة النظر في توجيه الاستثمارات العربية والاتجاه نحو التجمعات واحياء التعاون العربي المستقل .

كما أكد د . صلاح حامد محافظ البنك المركزي على ضرورة وجود مناخ اقتصادي قادر على ضرب الاستثمارات العربية والأجنبية والاستمرار في اعادة ترتيب البيت العربي .

اطلاق الإستيراد

وطالب د . محيي الدين الغريب بضرورة اطلاق حق الاستيراد دون قيود مع وضع وسائل لحماية المنتج المحلي والمستهلك واطلاق الأسعار مع دعم السلع والخدمات الضرورية .

ويسعى لوضع وسائل لتشجيع القطاع الخاص في ظل سياسة التحرير الاقتصادي ولن تقتصر ملكية القطاع الخاص في الشركات العامة عند ٤٩ ٪

وأكد محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد البنوك المصرية على ضرورة مراعاة الجانب الاجتماعي في تحرير الاسعار وحماية المنتج المحلي عند تحرير التجارة الخارجية .



المصدر : الحيـــــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

ازمة الخليج وسعر النفط يحددان حجم المساعدات العربية ونوعيتها

□ لندن – «الحياة»:

■ جاء في دراسة اعدها بيير فان دن بوغاردي الباحث في قسم الشرق الاوسط في صندوق النقد الدولي، ان تقلبات اسعار النفط لعبت دوراً مهما في تحديد حجم المساعدات العربية اذ ارتفعت بشكل ملحوظ في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠ مع ارتفاع اسعار النفط وايراداته، الا ان حجم المساعدات المدفوعة تراجع في فترة الثمانينات مما شكل ظاهرة مميزة في نمط تدفق المساعدات الى الدول المتلقية. وتوقعت الدراسة ان تنعكس اثار ازمة الخليج على حجم ونوعية المساعدات المقدمة الى دول عربية.

ويعد تدفق اموال المغتربين والمساعدات العربية وحركة رؤوس الاموال بين الدول العربية من العوامل المهمة التي تعتمد عليها الدول والافراد كما تعد من عوامل التطور الاقتصادي في هذه الدول.

وقالت الدراسة أن العرب كانوا من اسخى المتبرعين اذا قيس حجم المساعدات التي قدموها الى اجمالي ناتجهم القومي على رغم تراجع حجم الايرادات النفطية في بعض السنوات.

ووصلت نسبة المساعدات التي قدمتها الدول العربية الى ما بين اثنين او ثلاثة في المئة من اجمالي الناتج القومي وبلغت ٤,٧٢ في المئة في الفترة بين العام ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ ووصل الحد الادنى منها الى ٠,٨٤ في المئة في العام ١٩٨٨ واستمر فوق الحد الادنى الذي تقترحه منظمة الامم المتحدة وهو ٠,٧ في المئة.

واضافت الدراسة ان الدول العربية قدمت في الفترة بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٨٩ مساعدات بقيمة ١٠٠ بليون دولار للدول النامية ووكالات الغوث الدولية. وارتفع حجم صافي المساعدات المدفوعة من ٢,٦ بليون دولار في ١٩٧٣ الى اعلى مستوى اي ١١ بليون دولار في ١٩٨١ و١٩٨٢، وتراجع حجم المساعدات المالية الى نحو ٣٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٨ وانتهى الى دون مستوى الصفر في العام ١٩٨٩.

وقالت الدراسة ان من بين الاسباب التي ادت الى تراجع المساعدات المالية في العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩ نمو حجم النفقات العسكرية وتوقف ضخ المساعدات العامة لسورية والاردن.

وبلغت نسبة التحويلات النقدية المتفق عليها نحو ٨٥ في المئة من مجمل التحويلات المالية وصنفت الدول العربية في المرتبة الثانية من بين اكبر المجموعات التي قدمت معونات مالية في الفترة بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٨٧ بعد مجموعة دول لجنة المساعدات للتنمية.

وبلغت نسبة المساعدات التي قدمتها الدول العربية المانحة نحو ١٧ في المئة من مجمل النفقات التي صرفت على مساعدات التنمية في العام ١٩٧٣ وبلغ معدلها نحو ٢٣,٥ في المئة للفترة بين العام ١٩٧٤ والعام ١٩٨١ وتراجع الى ٢,٨ في المئة في العام ١٩٨٩.



ووصفت الدراسة طبيعة المساعدات العربية بأنها تتميز بكبر حجمها خصوصا الثنائية منها والتي تمنح دون قيود او شروط وتتأثر كثيراً بالتطورات السياسية في العالم العربي.

المنظمات المانحة للمساعدات

اسست الدول العربية المانحة للمساعدات نحو ١٢ منظمة وصندوقا لاغراض التنمية في الدول النامية اكبرها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الاسلامي للتنمية وصندوق «اوبك» للتنمية الدولية وصندوق النقد العربي والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وصندوق الخليج لتنمية مصر الذي اوقف عملياته الاقراضية في العام ١٩٧٨ ثم عاود نشاطاته في العام ١٩٩٠.

وتضمنت الدراسة ايضاً مراجعة عامة لاصول واهداف وقروض هذه المؤسسات وغيرها كالهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية والصندوق العربي للمساعدات الفنية لافريقيا والدول العربية والبرنامج العربي الخليجي التابع لمنظمة التنمية في الامم المتحدة وصندوق التضامن الاسلامي والصندوق العربي لمساعدة افريقيا الذي ضم الى البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا في العام ١٩٧٨.

وبلغت قيمة الالتزامات التي تعهدت بمنحها الدول العربية نحو ٢١ بليون دولار حتى نهاية العام ١٩٨٩، وبلغ حجم صافي المساعدات المدفوعة نحو ٧,٥ بليون دولار.

وبلغ حجم المساعدات المقيدة بمشاريع تنموية ذروته في الفترة بين العام ١٩٧٦ والعام ١٩٧٨ وذلك بسبب ارتفاع حجم المساعدات التي قدمها صندوق الخليج لتنمية مصر، بينما ارتفعت قيمة المساعدات غير المقيدة في العام ١٩٧٧ عندما بدأ كل من صندوق النقد العربي وبنك التنمية الاسلامي اعماله.

وتميزت المساعدات غير المقيدة بتقلبها خلال الفترة بين العام ١٩٧٧ والعام ١٩٨٥، الى درجة تراجعها دون مستوى الصفر في الفترة بين العام ١٩٨٦ والعام ١٩٨٧ ثم ارتفعت مجدداً الى فوق مستوى الصفر في الفترة بين العام ١٩٨٨ والعام ١٩٨٩.

وتقول الدراسة ان حجم المساعدات الثنائية التي قدمتها الدول العربية المانحة للمساعدات بلغ خلال الفترة بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٨٩ نحو ٧٣,٤ بليون دولار من بينها مساعدات بقيمة ٤٤,٣ بليون دولار قدمت لدول عربية، كما ارتفعت نسبة ما استلمته الدول العربية المتلقية للمساعدات الى نحو ٨١ في المئة في العام ١٩٧٧ وبلغت نسبته حوالي ٦٠ في المئة للفترة بكاملها.

ونالت الدول الشرق اوسطية نحو ٣٧,٥ في المئة من مجموع المساعدات تلقت منها سورية نحو ١٦ في المئة، وبلغت حصة الدول العربية الافريقية نحو ٢٠,٧ في المئة كان النصيب الاكبر منها لمصر.

وتلقت الدول غير العربية نحو ٢٢ في المئة من مجموع المساعدات منها ٦٦ في المئة لدول آسيوية واقل من ٣٣ في المئة لدول افريقية.

اضافت الدراسة ان نحو ٥,٣ بليون دولار من المساعدات المقيدة بتنفيذ مشاريع تنموية منحتها مؤسسات عربية مشتركة نالت منها الدول العربية نحو ٦٦ في المئة والدول غير العربية نحو ٣٣ في المئة كان النصيب الاكبر منها (١٨ في المئة) للدول شبه الصحراوية.

وقدمت الدول العربية المانحة للمساعدات في الفترة بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٨٩ نحو ٨,٧ بليون دولار كمساعدات غير مقيدة تلقت منها الدول العربية نحو ٦٠ في المئة، كما قدمت مساعدات لدول غير عربية منها قروض كبيرة للبرازيل.

وبلغت قيمة القروض غير المقيدة نحو ٢,٢ بليون دولار للفترة بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٨٩ شملت معظمها قروضا لتمويل التجارة عن طريق البنك الاسلامي للتنمية وتسهيل عدد كبير من القروض الائتمانية عن طريق صندوق النقد العربي.

وبلغت نسبة القروض الائتمانية والتسهيلات المالية التي تلقتها الدول العربية نحو ٨٤ في المئة وذلك بسبب اقتصار دور البنك الاسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي على منح التسهيلات والقروض للدول العربية الاعضاء بشكل اساسي.

اثر المساعدات على الدول العربية

وذكرت الدراسة ان مجموع ما استلمته الدول العربية من شقيقاتها المانحة للمساعدات عبر الصناديق المتخصصة بلغ نحو ٥٥ بليون دولار في الفترة بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٨٩.

واذا ما اخذنا في الاعتبار صافي تحويلات المهاجرين التي بلغت ٨٧ بليون دولار، يصبح مجموع الاموال التي حولت الى الدول العربية المتلقية للمساعدات نحو ١٤٢ بليون دولار اي نحو ٥,٥ من مجموع ناتجها القومي و٢٠ في المئة من مجمل وارداتها واكثر من ٢٠ في المئة من مجمل استثماراتها، وارتفعت المساعدات لبعض الدول بنسبة ١٠٠ في المئة في بعض السنوات.

واشارت دراسة البنك الدولي الى ان المساعدات استطاعت ان ترفع من مستوى بعض الدول ذات الدخل المتدني الى مستوى الدخل المتوسط، الا انها ادت الى بعض الآثار السلبية على بعض الدول الاخرى كميلها الشديد نحو الاستهلاك والاعتماد على الاستيراد وحساسيتها للصدمات الخارجية.

واشارت الدراسة الى انه سيكون لازمة الخليج في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ اثر عميق على نمط تدفق المساعدات الى الدول العربية في السنوات المقبلة وتوقعت ان يتدهور حجمها الى بعض الدول وان يكون لها اثر طيب عند بعض الدول الاخرى.

وتوقعت الدراسة ان تستمر المنظمات والصناديق العربية للتنمية في تقديم المعونات والاستمرار في انجاز المشاريع والبرامج التي التزمت بها، كما توقعت ان تستمر استثمارات الدول النفطية بلعب دور متزايد ومهم في مساعدة الدول المجاورة في المنطقة التي اخذت على عاتقها اعادة بناء وتنظيم هياكل اقتصاداتها.

ايجاد مصادر بديلة لتمويل صندوق التعويضات للمتضررين من حرب الخليج

اعلن السيد احمد العماوى رئيس اتحاد العمال انه طلب من منظمة العمل الدولية خلال اجتماعات مجلس ادارتها ـ ضرورة العمل على ايجاد مصادر بديلة لتمويل صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة بهدف سرعة صرف مستحقات العمال المتضررين من حرب الخليج لحين انتهاء الخلاف بين الأمم المتحدة والعراق .

وقال ـ عقب عودته من جنيف ـ ان وزارة القوى العاملة ـ اتخذت اجراءات لطبع استمارات التعويضات الواردة لها من الامم المتحدة .. لتكون جاهزة لكافة بيانات العائدين ومستحقاتهم وتعويضاتهم الخاصة بالعراق والكويت تمهيدا لارسالها للجنة فى اقرب وقت .



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

الاعتــرافـات المتـأخــرة

كتـب المحــرر الـسياســي:

يعترف ملك الاردن حسين بن طلال في برقيته الى رئيس وزرائه بان هناك ازمة اقتصادية خانقة تعاني منها بلاده نتيجة لحرب الخليج، ويعترف الملك حسين بن طلال ثانيا بان الوفا من العائدين الى الاردن لا يملكون ما يوفر لهم الاستجابة لكثير من متطلبات الحياة، ويعترف ملك الاردن ثالثا ان شعبه منقسم ما بين «مهاجرين وانصار ومقيمين وعائدين» والمهاجرون العائدون هم في القاموس الاردني الفلسطينيون، ويعترف ملك الاردن رابعا بالعبء الهائل الذي يلقيه هؤلاء العائدون باعدادهم الكبيرة على البلد الذي «فرض عليه الحصار وشح الموارد».

ومع هذه الاعترافات المتاخرة فان ملك الاردن يحاول كالعادة ان يتنصل من مسؤوليته عن كل هذه الازمة والمعاناة وان يرد الامر كله الى «سوء الفهم» الذي احيط به الاردن(!) وادى الى «خروج او اخراج» عشرات الالوف من بيوتهم وأعمالهم(!). وامام هذه العبارة لا بد من وقفة، اذ ان ملك الاردن يخصص «اقطار الخليج العربي» بتحمل مسؤولية هذا الخروج او الاخراج، ويتناسى دفعة واحدة، وفيما يتعلق بالكويت بالذات عدد الفلسطينيين والاردنيين الذين «خرجوا او اخرجوا» من بيوتهم وأعمالهم في خلال فترة الاحتلال العراقي الاسود للكويت، والارقام هنا واضحة، ويقولها الاردن وتقولها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، اذ ان ٣٠٠ الف فلسطيني خرجوا من الكويت في فترة الاحتلال، وليس قبلها وليس بعدها، وهم خرجوا نتيجة للاحتلال الذي دمر وأحرق ونهب الأموال والارزاق ولم يترك لهؤلاء مصدر عمل او رزق، فاخرجهم من بيوتهم وأعمالهم، بينما ملك الاردن يعلن دعمه للعدوان، وبينما قيادة منظمة التحرير تعلن عن تحالفها غير المقدس مع نظام بغداد.

بالتاكيد ان ملك الاردن ما زال يعاني من «سوء فهم» للعالم حوله، واذا كان لهؤلاء الذين «خرجوا او اخرجوا» من بيوتهم وأعمالهم حقوق وتعويضات فانهم يستحقونها من نظام بغداد ومن ملك الاردن، ومن قيادة منظمة التحرير، ولا بد لهذا «الثلاثي» المدمر ان يدفع الثمن كاملا، لأن معاناة الشعوب، وكان شعبنا في الكويت ضحيتها الرئيسية تستصرخ الثأر، ولأن وجود الضحية يكشف عن وجود المجرم، وقد اعترف الملك حسين أخيرا بان ابناء شعبه هم الضحية، ويبقى ان يطالب هؤلاء بالكشف عن المجرم والقصاص منه... وهم يعرفونه اكثر من سواهم، وهم الأقدر على القصاص منه.



لم يفلت الجهاز المصرفي العربي من شظايا ازمة الخليج والحرب عاصفة الصحراء التي انتهت . وقد ترجمت ميزانيات المصارف العربية ٤٤٤ باستثناء اليمن الشمالي والجنوبي و موريتانيا وجيبوتي والصومال ـ ما الحقته الازمة من اضرار منها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العربي وهبوط اسعار صرف العملات العربية مقابل العملات الإجنبية وزيادة اعباء المديونية العربية للخارج .. وارباك عمل القطاع المصرفي وتراجع انشطته وسحب جزء من ودائعه اضافة الى تدمير البنية التحتية شبه الكامل لكل من العراق والكويت

عاصفة الصحراء والمصارف العربيّة

محمد فتحي البديوي

ومن الجدول الخاص بميزانيات المصارف التجارية العربية يتضح بان متوسط نسبة اقراض الودائع للبنوك التجارية العربية ٨٥ ٪ كما ان متوسط نسبه الربحيه ـ حقوق المساهمين ـ ١٢ ٪ وبلغ اجمالي قيمة اصول المصارف التجارية العربية ٣٢٨ مليار دولار واجمالي ودائع العملاء ٢٣٩ مليار دولار كما بلغ صافي الربح القابل للتوزيع ٣,٢ مليار دولار امريكي ..

وتمثل البنوك التجارية ما نسبته ٧٩ ٪ من اجمالي عدد البنوك العاملة في الوطن العربي والتي تزيد على ٤٥٥ مصرفا مختلفا بخلاف البنوك المركزية العاملة في كل دولة

وبنظرة شاملة للتطورات النقدية والائتمانية للمصارف العربية خلال عام ١٩٩٠ حفلت بتطورات كبيرة ومفاجئة فعلى سبيل المثال واصلت السيولة النقدية زيادتها المتواضعة خلال السنوات السابقة حيث بلغت نسبة الزيادة خلال عام ١٩٩٠ (١ ٪ تقريبا مقابل زيادة نسبتها حوالى ٣,٢ ٪ خلال العام السابق وكان السبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو نزوح بعض الاموال العربية الى الخارج كنتيجة لما صاحب ازمة الخليج من ظروف انعدام ثقة في المصارف العربية بوجه عام ..

اما بالنسبة لودائع العملاء فقد زادت بنسبة ١,٨ ٪ عن عام ١٩٨٩ وبما يوضح الاتجاه المتزايد لتفضيل المودعين للودائع الادخارية عن تلك التي تحت الطلب وقد اصبح هذا الاتجاه لا يقتصر على المنطقة العربية فقط بل شمل معظم مناطق العالم والسبب الركود الاقتصادي العام وعدم الرغبة في الاستثمار نتيجة لقلة العائد بالاضافة لزيادة معدلات الضرائب المفروضة على ارباح الاستثمار مقابل اعفاء فوائد الودائع ألادخارية منها في كثير من الدول محل البحث ..

فالعراق او الدولة المغامرة في حربها مع ايران لمدة ثماني سنوات لم تحقق فيها اية مكاسب ملموسة وايضا الدولة الغازية لجارتها التي ايدتها بالاموال في حربها مع ايران

وبرغم هذا حققت المصارف العراقية المرتبة الاولى من بين المائة بنك عربي في اجمالي الاصول وكذا في اعلى عائد على حقوق المساهمين ورغم تراجع نسبة سيولتها عن عام ٨٩ بنسبة ٢٥ ٪ كنتيجة لتمويل الغزو ..

وجدير بالذكر بان تكلفة اعادة ما دمرته حرب تحرير الكويت من البنية العراقية الاساسية يقدر بحوالى ٢٠٠ مليار دولار امريكي (حوالى ٦٥٠ مليار دينار عراقي) ستتأثر بها حتما معدلات اداء مصارفها خلال عام ١٩٩١ .

وتحتل السعودية المركز الثاني على المائة بنك عربي من حيث اجمالي الموجودات والسادس بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين وبرغم تعرض المملكة لمواجهة ازمة الخليج بصورة مباشرة حيث تجمعت على اراضيها جيوش الدول المتحالفة لمدة ٧ اشهر تقريبا ..

وتحملت فيها بنصيب كبير من تكلفه الاعداد والتجهيز . الا ان مصارفها استطاعت وبرغم تراجع ارقام الميزانيات عن العام السابق وكذا ارقام الائتمان والسيولة تخطى الازمة في النهاية بفضل جو الثقة الذى خلقته اجراءات مؤسسة النقد السعودية والتى يمكن ايجازها في تسييل بعض الاستثمارات واسترداد قسم من القروض بهدف دعم السيولة النقدية ..

وتمثل الامارات المتحدة المركز الثالث بين الدول من حيث اجمالي الميزانية والربحية وبرغم من تأثر الاداء المصرفي في دولة الامارات كما حدث لغيرها من دول العالم الا انها حققت في مجملها نتائج تفوق تلك التي تحققت في عام ١٩٨٩ وبرغم ازمة الخليج فان بنوك دولة الامارات قد حققت نسب مرتفعة للسيولة تراوحت بين ٦٠ ـ ٦٥ ٪ كذلك حققت نسب ملاءة مرتفعة لرؤوس اموالها بلغت ١٢ ٪ في المتوسط خلال عام ١٩٩٠

وتحتل المركز الرابع بين الدول العربية في اجمالي اصول ميزانية جهازها المصرفي وكذا رقم الربحية وبرغم ازمة الخليج فان حجم الودائع في عام ١٩٩٠ بلغ حوالى ٦٩ مليار جنيه في حين انه كان في العام السابق ٥٣ مليار بزيادة نسبتها ٣٠ ٪



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

القدرات المالية والمصرفية العربية

الدولة	المساحة كم٢	عدد السكان	نصيب الفرد من الدخل بالدولار	الناتج المحلي بالدولار	سعر الصرف مقابل الدولار	عدد البنوك
السعودية	٢٢٦٤	١٤ مليون نسمة	٦٥٨٦	٩٣ مليار	٣,٧٤٥ ريال سعودي	١٨
العراق	٤٣٤	١٩ مليون نسمة	٢٧٠٣	٥١ مليار	٠,٣١ دينار	٥
الامارات	٧٥	١,٦ مليون نسمة	٢١٥٦٧	٣٤ مليار	٣,٦٧١ درهم	٥١
مصر	مليون	٥٣ مليون نسمة	٥١٩	٢٧ مليار	٢,٨٧٣٦ جنيه	١٠١
الكويت	٢٠ الف	٢ مليون نسمة	٧٤٢٨	١٥ مليار	٢٩٢٥ دينار	١١
الجزائر	٢٣٨١٧٤٠	٢٤ مليون نسمة	٢٣٤٠	٥٤ مليار	٦,٧٣١ دينار	٧
ليبيا	١٧٥٩٥٣٠	٥ مليون نسمة	٦٠٩١	٢٨ مليار	٠,٢٦٩٩ دينار ليبي	٩
المغرب	٦٢٢٠١٢	٢٥ مليون نسمة	١٠٠٧	٢٥ مليار	٨,٠٤٣ درهم	٢٠
سوريا	١٨٥١٧٩	١٣ مليون نسمة	١٦٠٩	٢٠ مليار	١١,٢٢٥ ليرة	٥
تونس	١٦٤١٤٨	٨ مليون نسمة	١٣٦٢	١١ مليار	٠,٨٣٦٨ دينار	٢٩
الاردن	٩٧٧٣٩	٤ مليون نسمة	٩٥٣	٣,٨ مليار	٠,٦٦٥ دينار اردني	٢٧
لبنان	١٠٣٩٩	٣ مليون نسمة	١٤٢٨	٤ مليار	٨٤٢ ليرة	٦٨
قطر	١٠٣٦٠	٣٨٩ الف نسمة	١٨٨٨٧	٧,٣ مليار	٣,٦٤ ريال قطري	١٢
السودان	٢٥٠٥٧٩٢	٢٥ مليون نسمة	٦٥٤	١٦ مليار	٤,٥ جنيه سوداني	٢٧
البحرين	٥٩٨	٤٩٧ الف نسمة	٧٣٣٢	٣,٦ مليار	٠,٣٧٦ دينار بحريني	٢٨
عمان	٢١٢٣٧٩	١,٥ مليون نسمة	٦٢٩٢	٩,٥ مليار	٠,٣٨٤٥ ريال عماني	٢٥



كذلك مثلت السيوله النقدية فى عام ١٩٩٠ ما يقرب من ٨٢ مليار جنيه فى حين انها كانت ٦٤ مليارا فى العام السابق وبنسبة زيادة ٢٨ ٪

اما بالنسبة للتسهيلات الممنوحة فقد كانت قيمتهـا فى عام ٩٠ حوالى ٥٧ مليار جنيه بينما بلغت ٤٦ مليارا فى العام السابق وبزيادة نسبتها ٢٤ ٪ تقريبا كما مثلت مـديونية القطاع العام ٧٢ ٪ من صافى التسليفات المحلية خـلال العام ..

وقد ادى الاجتياح العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ الى اصابة الاقتصاد الكويتى بالشلل التام ، وقـد قـامت الحكومة الكويتية بسلسلة من الاجراءات تهدف الى الحد من خسائر القطاع المصرفى ، منها تجميد الارصدة لـدى الولايات المتحدة واوروبا واليابان والتوقف عـن منـح ائتمان مصرفى ، مع نقل النشاط اثناء الاحتـلال لفـروع البنوك الكويتية فى الخارج ، كما قامت الحـكومة عقـب التحرير بطبع أوراق بنكنوت جديدة ، كذلك التزمت الدولة بشراء ٥٠ ٪ من الديون الرديئة للمصارف وبأجمالى مبلغ ٢ مليار دينار كويتى تقريبا .

ومما لا شك فيه فان الاجراءات السابقة قد امنت موقفا جيداً للسيولة لدى البنوك التجارية كما ان ظروف الاجتياح العراقى خلقت واقعا سياسيا واقليميا جديدا الا وهو قيام الدولة بتامين الاقتراض من الخارج بحوالى ٣٤ مليار دولار امريكى لاعادة البنية التحتية لما كانت عليه قبل الحرب ..

ومن هذا المنطلق تاتى اهمية عملية الاصلاح والتدعيم للجهاز المصرفى بشكل خاص ليستطيع الاضطلاع بـالدور الطليعى فى عملية استقطاب المدخرات الوطنية والتمـويل الدولى اللازم لتغطية هذا العجز المالى الكبير .

وتعتبر الجزائر السادسة فى الترتيب العربى فى اجمالى الميزانية بينما لم تتوفر ارقام عن صافى الربح .

ومن الغريب أن تكون نسبة اقراض الـودائع ١٦٠ ٪ بمعنى ان هذه البنوك تعتمد على مصـادرها الـذاتية ـ بالاضافة لودائعها ـ فى الاقراض ومنح التسهيلات ، وبما يعد من الاجراءات التى تتضمن خطورة عالية .

وحققت البنوك الليبيـة المـركز السـابع بيـن دول المجموعة العربية فى حجم ميزانياتها والمركز السـادس لمجموع حقوق مساهميها ...

وبوجه عام تراجعت المراكز المالية للمصارف الليبيـة وانخفضت تسليفاتها للقطاع الخاص خلال عام ١٩٩٠ كما زادت نسبة السيولة كنتيجة لزيادة النقد المتداول بنسـبة ٢٤ ٪ خلال العام .

كما كان ترتيب البنوك المغـربية الثـامن بيـن دول المجموعة فى اجمالى ميزانياتها والخامس تقريبا من حيث الربحية وهذا يدل على تحسن الاقتصاد المغربى كنتيجـة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الذى اقـرته الحـكومة ، وحيث تكامل هذا البرنامج مع الاجراءات المالية والنقدية الداعية لتحقيق المزيد من التنافس بين البنوك التجـارية والتى استطاعت تحقيق نموا ملحوظا فى مراكزها المالية .

وقد سجلت السيولة النقدية معدلات نمو عالية وبـرغم السياسة النقدية المتشددة التى اتبعتها الحكومة المغربية والتى تتضمن تحريرا كاملا لاسـعار الفـائدة المـدينة والدائنة .

وحققت المصارف التجارية السورية المركز التاسع من حيث حجم ميزانياتها والمركز العاشر من حيث الربحية ، كما حقق الجهاز المصرفى السورى نموا ملحوظا كنتيجـة للسياسات التى اتبعتها الحكومة بشـان اسـعار الصرف التشجيعية على الصادرات .

عاشرا : الجمهورية التونسية

بينما حققت البنوك التجارية التونسية المركز العـاشر من حيث حجم الاصول ، والمركز السابع من حيث الربحية وبرغم الانعكاسات السيئة لحرب الخليج على الاوضـاع الاقتصادية فى العالم العربى بوجه عام فـان الاقتصـاد التونسى سجل نموا لم تشهده البلاد منذ عدة سنوات وكان ذلك بفضل سلسلة الاجراءات التى اتخـذتها السـلطات

بهدف تحرير قطاعات واسعة من الاقتصاد التونسى بما فى ذلك تحرير أسعار عدد من السلع والخدمات وتخفيض جزء كبير من مؤسسات القطاع العام واصلاح القطاع المصرفى وتحرير العملة الوطنية بحيث يقترب الاقتصاد التونسى من نظام اقتصاد السوق ، وقد انعكست هذه التدابير بشـكل ايجابى على المصارف بوجه عام .

وكان ترتيب المصارف التجارية الاردنية الحادى عشر فى حجم الأصول والثامن من حيث الربحية ، وقد أيقنـت الحكومة الاردنية أن المحرك الاساسى للتنمية الاقتصادية هو زيادة الصادرات ، ومن هـذا المنـطلق عمـدت الى أكتشاف أسواق خارجية جديدة وتخفيض القيود الادارية وأتخاذ العديد من الأجراءات لزيادة تحرير التجارة ، وفى نفس الوقت سارت الحكومة الأردنية فى تنفيـذ بـرنامج الأصلاح الاقتصادى وعملت على وضع الحلول لمشـكلة البطالة من خلال تنظيم سوق العمل وزيـادة الأيـرادات المحلية وضغط النفقات الحكومية ، وعلى الجبهة الداخلية أستمرت سياسة البنك المركزى الاردنى الهادفة الى تعزيز احتياجات الدولة من العملات الأجنبية لتحقيق الأستقرار النقدى وكبح جماح التضخم ، وقد نجح البنك المركزى فى هذا المجال ، فقد تضاعفت أحتياطياته وأنخفض معـدل التضخم بشكل ملحوظ ، وذلك بسبب المساعدات المـالية والتعويضات المتدفقه على الأردن من الامم المتحدة ودول التحالف بمناسبة نزوح سكان الـكويت الهـاربين مـن الاحتلال العراقى عبر الاراضى الأردنية .

حققت البنوك اللبنانية المركز الثـانى عشر فى حجـم الأصول بالمقارنة بدول المجموعة والمركز السادس مـن حيث رقم الربحية .

وبرغم الحرب الأهلية التى تدور رحاها منذ اكثر مـن

ميزانيات المصارف التجارية العربية وفقا
للدول حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ مقومة بالدولار الامريكي

(القيمة لاقرب مليون)

أسم الدولة	اجمالي الاصول في الميزانيات	اجمالي الودائع	اجمالي القروض والسلفيات	نسبة القروض الودائع	مجموع حقوق المساهمين	صافي الارباح	نسبة صافي الارباح حقوق المساهمين	ملاحظات
العراق	٧٨٠٠٥	٦٩٣١٩	٦٣٢٢٧	٩١٪	٣٩٠٢	١٧٨٥	٤٦٪	
السعودية	٥٥٠٨٤	٣٨٤٩٩	١٧٤٣٧	٤٥٪	٨٥٢٩	٧٢٩	٩٪	
الامارات	٣٥٣٢٦	١٧٦٠٠	١٦٠٢٢	٨٩٪	٤١٥٥	٣٠٢	٧٪	
مصر	٣٥٠٩٠	٢٤٠٨٩	١٩٦٠٠	٨٣٪	١٣١٢	١٤٧	١١٪	
الكويت	٢٩٧٦٠	١٧٦٠٦	١٩٧٦٦	١١١٪	٣٧١٨	---	---	غير متوفر
الجزائر	٢٤٧٨٤	١٤٦٤٠	٢٣٧٩١	١٦٠٪	---	----	---	" "
ليبيا	١٣٦٨٠	١١٥٧٥	٢٣٤٨	١٧٪	١١٠٩	---	---	" "
المغرب	١١٨١٥	٩٧٣٧	٩٠٧٢	٩٠٪	٨٠٧	٩٥	١٢٪	
سوريه	١٠٣٩٤	٥٨٧٨	٧٦٦٧	١٣٣٪	٢٨٠	١٠	٤٪	
تونس	٨٧٨٠	٥٣٢٦	٨٠٢٩	١٦٠٪	٧٠٨	٣٨	٥٪	
الاردن	٦١٥٠	٣٨٠٥	٢٨٠٣	٧٤٪	٣٤٥	٢٨	٨٪	
لبنان	٥٨٦٢	٤١٧٣	٢٦٥٦	٦٤٪	٤٠	١٤	٣٥٪	
قطر	٥٥٥٥	٣٥٩٠	٢٧٢١	٧٦٪	٦٢٤	٩٣	١٥٪	
السودان	٥١١٩	٣٧٨٥	١٧٠٦	٤٥٪	٣٥٧	٣٨	١١٪	
البحرين	٤٩٧٧	٣٥٥٥	١٦٩١	٤٨٪	٣٥٣	(٣٤)*	(١٠٪)	خسائر بسبب بنك البحرين والكويت
عمان	٤١٩٠	٢٨٥٩	٢٥٢٨	٨٨٪	٣٠٢	٧	٢٪	
اليمن الشمالي	١٥٣٧	١١٩٥	٥٩٦	٥٠٪	٧٤	---	---	غير متوفر
اليمن الجنوبي	١٣٨١	١٢١٠	١٣٩	١١٪	٤٦	---	---	" "
موريتانيا	٤٢٧	٢١١	٣٧٥	١٧٨٪	٤٩	---	---	" "
جيبوتي	٤٢١	٢٨٨	٢٠٧	٧٢٪	٤٤	---	---	" "
الصومال	١٤٧	٧٧	٧٩	١٠٣٪	--	---	---	" "
الاجمالي	٣٣٨٤٨٤	٢٣٩٠١٧	٢٠٢٤٦٠	٨٥٪	٢٦٧٥٥	٣٢٥٢	١٢٪	



خمس عشرة سنه ، وتدهور أسعار صرف الليرة فإن الاقتصاد اللبناني كان يظهر دائما القدرة على الصمود والتأقلم مع الأوضاع المتغيرة ، ولكن ـ وبرغم كل ذلك ـ مازال أمام السلطة السياسية مهمة لملمة شتات لبنان وإعادة اعماره وما يستتبعة ذلك من اقتراض خارجي واتخاذ اجراءات مالية ونقدية تتسم بالتوازن والانضباط .

وكان ترتيب قطر الثالث عشر بين دول المجموعة فى حجم الاصول والسادس فى رقم صافى الارباح ، وشأنها شأن سائر مصارف دول الخليج ، تعرضت دولة قطر لسحوبات حادة من مصارفها التجارية بسبب حرب الخليج ولكنها استطاعت مواجهتها بفضل دعم السلطات النقدية لها .

ورغم ذلك فقد حققت البنوك التجارية زيادة اجمالية فى مجموع أصولها بنسبة ٧ ٪ عن العام السابق ، هذا مع زيادة نسبة الملاءة المصرفية ١٣ ٪ عن العام السابق وثبات السيولة النقدية فى حدود ٤٠ ٪ تقريبا .

وكان ترتيب السودان الرابع عشر من حيث حجم الميزانيات والسابع مكرر من حيث الربحية بالتساوى مع جمهورية تونس مع اختلاف الارقام الاخرى .

وبرغم الظروف السياسية غير المستقرة التى يمر بها السودان ، فقد تحققت خلال عام ٩٠ بعض الايجابيات التى تتمثل فى نمو محدود للناتج المحلى الاجمالى مع انخفاض لعجز الموازنة ، كما قامت الحكومة باتخاذ بعض الأجراءات للانقاذ الاقتصادى تعتمد على مجموعة من البرامج مثل : تحرير الاسعار ـ دفع القطاع الخاص للمشاركة فى التنمية بصورة اكبر ـ تطوير النظم الضريبة ـ تشجيع الاستثمار ، كما قامت بتبديل عملتها لضبط السيولة والتضخم . كذلك قامت الحكومة بتخفيض الدعم عن السلع ووضعت برامج ترشيد لاستهلاكها

كذلك تزايدت السيولة فى المصارف التجارية عن العام السابق ، كما ازدادت التسليفات للقطاع الخاص بنسبة ٥٥ ٪ عن عام ١٩٨٩ .

اما الملاءة المالية فقد كانت ٤,٦ ٪ خلال عام ٩٠ مسجلة انخفاضا عن العام السابق بحوالى ٢٥ ٪ .

والبحرين كان ترتيبها الخامس عشر بين دول المجموعة فى حجم ميزانيات مصارفها والاخير فى صافى الربحية وحيث سجلت مصارفها نتيجة سالبة أى خسارة بمبلغ ٣٤ مليون دولار أمريكى ، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى ما حققه بنك البحرين والكويت خلال عام ٩٠ من خسارة تجاوزت ال ٦٦ مليون دولار امريكى .

وما من شك فى ان حرب الخليج قد اثرت على أداء المصارف البحرينية حيث اهتزت ثقة المصارف الامريكية والاوروبية بالمنطقة وقامت بايقاف منح التسهيلات للبنوك وقام المسئولون بالوحدات المصرفية الخارجية « الأوف شور » ببيع ديونهم للحفاظ على مستوى معين من السيولة .

ومما سبب أضرارا للمصارف الوطنية من جراء هذه الاجراءات ، كما انعكست ايضا على أوضاع السيولة ونسب الملاءة خلال عام الدراسة بالمقارنة بالعام السابق .

وكانت عمان ترتيبها السادس عشر فى حجم الميزانيات بينما كانت مصارفها فى الترتيب قبل الاخير بالنسبة لرقم ربحيتها .

ولم تتأثر عمان بشكل مباشر بأزمة الخليج من حيث حجم الميزانيات ومعدل سحب الودائع الا ان ربحيتها انخفضت بسبب تخصيص المزيد من الاحتياطيات لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها والاتفاق على تحديث الاجهزة المصرفية كما سارع أصحاب الملكية بزيادة رؤوس اموال مصارفهم تعزيزا لملاءتها .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

إصرار على تنفيذ مشروع المنطقة الحرة في عدن

الحكومة اليمنية تقيم جسراً جوياً لاعادة ١٢٠٠ بدون عمل في العراق

عدن : من لطفي شطارة

قال احمد الشبيبي نائب وزير شؤون المغتربين اليمني في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان جسراً جوياً ينقل حالياً اكثر من ١٢٠٠ يمني من العاصمة الأردنية عمان، بعد تجميعهم هناك اثر عودتهم من بغداد، التي ذهبوا اليها بحثاً عن عمل، بعد ان أوهمهم بعض السماسرة بوجود أعمال لهم في العراق، وتتكفل الحكومة اليمنية بتكاليف عملية نقلهم جواً، بمعدل رحلتين في اليوم، وكان مسؤول يمني قد ذكر اخيرا أن بغداد أكدت عدم وجود فرص عمل لهؤلاء اليمنيين.

وأضاف المسؤول اليمني ان الدولة تتحمل كافة التكاليف المرتبطة بمساعدة العائدين اليمنيين من دول الخليج والصومال، وأوضح ان المنظمات الدولية لم تقدم أي عون يذكر، مستثنياً منظمة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود، وذكر ان ١٣ الف يمني نقلوا من مدينة ممباسا الكينية والعاصمة الاثيوبية اديس ابابا منذ بداية القتال في كل من أثيوبيا والصومال.

وفي ما يتعلق بتعويض اليمنيين ـ الذين كانوا يعملون في الكويت قبل الغزو العراقي ـ ذكر الشبيبي ان لجاناً وفرق عمل تتولى فحص وثائق اثبات حقوقهم وفقاً لاستمارات الأمم المتحدة، التي طلبت استبياناً وافياً عن هؤلاء، وممتلكاتهم التي تركوها هناك، حتى يتم تعويضهم عن طريق المنظمة الدولية. وكان عدد من المسؤولين في عدن قد دعوا الى ضرورة ان تتبنى الحكومة اليمنية قراراً دولياً يعلن عدن «مدينة للاجئين»، حتى تتمكن المنظمات الانسانية والجمعيات والهيئات الدولية من توفير المساعدات والمعونات لأكثر من ستة الاف لاجئ صومالي واثيوبي موجودين في عدن، خاصة ان السلطات المحلية في المدينة لا تستطيع توفير الاحتياجات المطلوبة لإيواء وإطعام هؤلاء النازحين.

وعلق احد المسؤولين على توجيه اللاجئين الصوماليين الى عدن بالذات دون غيرها من المدن الاخرى القريبة مثل الحديدة وتعز او المكلا، وقال انه محاولة لافشال مشروع المنطقة الحرة قبل تنفيذه، بعد ان شهد القرار الخاص بذلك جدلاً واسعاً قبل اقراره، اذ حاول البعض من المسؤولين تحويل قرار المنطقة الحرة الى مناطق اخرى مثل الحديدة او المكلا، بحجة ان عدن تنقصها الكثير من أسس المنطقة الحرة، وأبرزها الحاجة الى تغيير كامل في البنية التحتية لها. وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد حسم الأمر في اكثر من لقاء ـ وآخرها الاجتماع الموسع لاعضاء حزبه ـ «المؤتمر الشعبي العام»، الذي عقد مطلع مارس (اذار) الحالي، عندما دعا الى تنفيذ قرار المنطقة الحرة في عدن في أقرب فرصة، حتى تبدأ الاعمال التنفيذية، وتتوافد الشركات الأجنبية لتقديم عروضها للاستثمار في المدينة.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥-٢ مارس ١٩٩٢

اجتماعات الرياض تحدد نسبة مساهمة كل دولة
١٠ مليارات دولار لمساعدة الدول العربية المتضررة

الرياض. «صوت الكويت»

أ.ف.ب: يتابع المسؤولون عن برنامج المساعدة التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي الى الدول العربية والبالغة عشرة مليارات دولار مناقشاتهم في الرياض لتحديد المبلغ الذي ستساهم فيه كل دولة في راسمال صندوق البرنامج الخليجي.

ويشترك في هذه الاجتماعات التي بدأت في الرياض أمس الأول مجلس ادارة البرنامج ومدراء صناديق التنمية التابعة للمملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وممثلون عن وزارات المالية في سلطنة عمان والبحرين وقطر.

وذكر مصدر مقرب من الاجتماعات ان المناقشات تمحورت حول اليات عمل البرنامج الذي تبلغ الاعتمادات المخصصة له عشرة مليارات دولار لعشر سنوات. والهدف من البرنامج، الذي أسس خلال أزمة الخليج وأقرته القمة الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي في فبراير (شباط) الماضي، هو مساعدة البلدان العربية الأكثر تضرراً من الحرب والتي ساندت التحالف ضد النظام العراقي وعدوانه. وتتناول المناقشات وجهات النظر بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي حول البلدان العربية التي ستستفيد من البرنامج. وخلال القمة الأخيرة للمجلس اكد وزير خارجية قطر مبارك علي الخاطر ان البرنامج «وضع أساساً لخدمة جميع البلدان العربية دون استثناء لكن البلدان التي ايدت بلدان الخليج اثناء الحرب ستكون في رأس المستفيدين.

وكانت السعودية والامارات والكويت قد قررت المساهمة بمبلغ يصل الى ٦,٥ مليارات دولار، في حين تحفظ الأعضاء الباقون على تقديم المبلغ الباقي (٣,٥ مليارات دولار) حسب مصادر مطلعة في الخليج. وستعرض نتائج اجتماعات الرياض على وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم المقرر عقده في ٢٢ و٢٣ ابريل (نيسان).



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

د. سليم الحص: تكامل اقتصادي عربي يواجه التكتلات الدولية

لبنان أكثر المتضررين من حرب الخليج



القاهرة - ألفت فريد:

أرجع رئيس وزراء لبنان السابق د. سليم الحص سبب الخلل في موازين المدفوعات بالدول النامية والعربية منها بالذات إلى الأنماط الاقتصادية والاستهلاكية المتوارثة من دون زيادة في الدخل، تتزامن مع هذه الزيادة المطردة في الإنفاق، والتي نقلد فيها الغرب من دون وعي اقتصادي يمنع تراكم المديونية والعجز.

وقال عن أزمة لبنان، لقد طحنته الحرب الأهلية اقتصاديا، وتضرر من أزمة الخليج واحتلال الكويت، وتراكمت خسائره، مما دفع بالمؤسسات الدولية إلى أن تدرج «لبنان» في قائمة الدول المتضررة من هذه الكارثة، لكن لبنان لم يتسلم أي تعويضات إلى الآن، رغم المعاناة التي يتحملها الشعب اللبناني الصامد لهذه الكوارث المتعددة .

جاء ذلك في حوار مع د. سليم الحص لـ «صوت الكويت» في أثناء وجوده بالقاهرة.

ودعا رئيس وزراء لبنان السابق الاقتصاديين العرب بعدم الانبهار بالنظريات الاقتصادية غير العملية، والتي لا تتناسب مع واقعهم وإمكاناتهم الاقتصادية وقال : إنه بعد سقوط الأنظمة الشيوعية أصبح البعض ينادي الآن بالاندفاع نحو اقتصاد السوق ويصفونه بأنه مفتاح الخلاص للعالم، وأنه المدخل للخروج من المشاكل الاقتصادية المزمنة .

وأشار إلى أن هذه الدعوة غالبا ما تقرن هذا القول بالمطالبة بإطلاق حرية التجارة بين الأمم وكسر جميع الحواجز الدولية .. وتظهر هذه الدعوة في حجم حملة مركزة، مما يجعل الدول النامية والصغيرة والمتخلفة تقع تحت وطأة الذنب في ما تطبقه من إجراءات أو قيود لحماية اقتصادها أو في ما يتعلق بالاستيراد والاستهلاك.

وأكد د. الحص أنه مؤمن تماما بالحرية الاقتصادية كسبيل للتطور الاقتصادي وتحقيق الرخاء والاستقرار للمجتمعات والأفراد، فالحرية كل لا يتجزأ، سواء كانت حرية اقتصادية أو سياسية أو تشريعية .

لكنه قال: ليس معنى ذلك أن ترفع الدولة يدها عن الاقتصاد الوطني إلا بالقدر الذي يخدم خطة التنمية وتحقيق المشاريع التي تطور من الخدمات والمرافق الأساسية .

وأضاف ليس معنى سقوط الشيوعية والاشتراكية، أن الخيار الوحيد أمامنا هو الاتجاه إلى الرأسمالية كما تعرف في وجهها المجرد.

وقال: إن الرأسمالية في وجهها المجرد تقترن بثلاث خصائص على الأقل فيها احترام الملكية الخاصة والتزام نهج المبادرة الفردية والاحتكام لقاعدة المنافسة في السوق الحرة، وفي هذا المعنى ليس في العالم بلد واحد يعتنق الرأسمالية المطلقة . فالولايات المتحدة زعيمة العالم الرأسمالي قامت بالحجز على أرصدة أفراد وحكومات في مصارف خاصة داخلها بحجة المحافظة على مقتضيات المصلحة العليا للدولة!

وأشار الرئيس الحص إلى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي في بعض الدول الغربية يخضع لتنظيمات اقتصادية، وإلى ضرائب ورسوم لتحديد حجم المسؤولية لكل قطاع أو مؤسسة أو شركة أو مستثمر.

قيود النظام الحر

ووصف المبادرات والمشاريع الفردية في النظام الرأسمالي بأنها أيضا ليست مطلقة في جميع القطاعات.. بل إن التدخل الحكومي في الاقتصاد الرأسمالي وفي معظم الدول الغربية يكون محسوسا.. والأمثلة على ذلك كثيرة .. فبعض الدول الرأسمالية تدعم الإنتاج الزراعي وتضع ضوابط للاحتكارات وتفرض قيودا على صعيد التبادل التجاري بين الدول أو على صعيد الخدمات المكملة للنشاط المالي، مثل ضمان الودائع المصرفية والضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي.

ووصف المنافسة في النظام الاقتصادي الحر بأنها كثيرا ما تكون غير عادلة، خصوصا بالنسبة للدول النامية والصغيرة، لأن الدول الصناعية تملك جميع المقومات المالية.. وتشكلت منها الآن مجموعات صناعية عملاقة، مثل المجموعة الاقتصادية الجبارة.. فكيف ستكون المنافسة عادلة بين الدول العظمى التي تملك التكنولوجيا المتطورة.. والرساميل الضخمة، ومن يفتقر إلى الاستقرار الاقتصادي ويعاني من العجز.

وقال د. الحص، إن مجرد وجود اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول يعني في واقع الأمر أن المنافسة بين الدول الرأسمالية العظمى ليست مطلقة أيضا.. ودلل على ذلك بسعي الولايات المتحدة الاتجاه إلى اليابان لانتزاع مزايا للصناعات الأميركية على حساب دول صناعية أخرى.

أي أن الاحتكام إلى المنافسة الحرة ليس مطلقا أيضا بين الدول الرأسمالية الصناعية في السوق الدولية.

التنسيق بين الدول النامية

وأشار د. سليم الحص إلى أهمية أن تنسق الدول النامية علاقاتها الاقتصادية بالدول العظمى، وأن تستفيد من تجاربها.. ولا جناح على الدول الأقل نموا من أن تتبع خطوات حكومية مدروسة في سبيل تعزيز حركة التنمية داخل مجتمعاتها دون أن تغالي في استخدام قوانين تخنق حوافز الاستثمار الفردي، لأن الاستثمار إحدى وسائل التنمية .

ووصف د. سليم الحص روشتة العلاج للدول المتخلفة أو التي يطلق عليها تأدبا «الدول النامية» بأن أمامها خيارا واحدا وهو اتباع سياسة اقتصادية تعتمد على القطاع العام والقطاع الخاص، وأن تستفيد من وجود القطاعين ونشاطهما وقال إن هذا الدور الاقتصادي المشترك يختلف من دولة نامية إلى أخرى.

ومع زيادة حركة النمو الاقتصادي يمكن التفكير في تخفيض حجم مشاركة القطاع العام من خلال عمليات التخصيص ووصف دور الدولة في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

الدول النامية بأنه مهم، فهي عامل اقتصادي مهم في التنمية

وقال د. الحمص إن العصر الاقتصادي المقبل هو عصر التجمعات الاقتصادية العملاقة ولا مكان فيه للوحدات الاقتصادية الصغيرة. وستلعب فيه التجمعات الاقتصادية الضخمة دوراً رئيسيا، وطالب الدول العربية بالتكامل الإنتاجي والاقتصادي.

وأضاف: في نظري أن المجموعات الاقتصادية التي بدأت تبرز في الساحة الدولية هي كتلة أميركا الشمالية ومجموعة أوروبا الغربية والمجموعة الآسيوية بقيادة اليابان، وإذا لم يتجمع العرب بمواردهم البشرية وبثرواتهم الطبيعية ومواردهم الخام.. فلن يكون لهم موقع على الخريطة .. وعليهم أن يتحدوا من الآن في تجمع اقتصادي متكامل حتى يستطيعوا مواجهة متطلبات العصر.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٢

أنباء غير مؤكدة عن مصالحة سورية ـ عراقية

مصادر نيقوسيا تتحدث عن وساطة أردنية وعن فتح نقطتين للتجارة على الحدود المشتركة

نيقوسيا: «الشرق الاوسط»

تفيد معلومات لـ «الشرق الأوسط» ان العلاقات السورية ـ العراقية قد تكون مرشحة لتطورات ربما تنهي معها الخلافات المستحكمة بين الدولتين منذ اكثر من عقدين. وتشير هذه المعلومات الى ان رئيس وزراء اردنياً سابقاً على علاقة وطيدة بالرئيس حافظ الاسد قام بوساطة تلقائية بين دمشق وبغداد عبر سلسلة زيارات سرية الى العاصمتين، وانه بسبب هذه الوساطة توقف نائب رئيس الحكومة العراقية، طارق عزيز، في عمان وهو في طريقه الى مجلس الامن الدولي في نيويورك والتقى المسؤول الاردني السابق وبحث معه موضوع الوساطة. والجدير بالذكر ان انباء هذه الوساطة تترافق مع معلومات سريتها بغداد عن وقف الحملات الاعلامية على سورية. غير ان اذاعة «صوت سورية الحرة» التي تبث من الاراضي العراقية لا تزال تهاجم ليلاً النظام السوري وعلى نفس وتيرتها السابقة.

وترافقت هذه الانباء ايضا مع معلومات غير مؤكدة عن قيام الاجهزة السورية المختصة بعملية صيانة واسعة لخط انابيب النفط العراقي المارة عبر الاراضي السورية كما قامت بصيانة محطات الضخ في بانياس. وكانت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» التي تصدر في نيقوسيا قد ذكرت امس ان السلطات السورية فتحت نقطتين على الحدود المشتركة مع العراق لأغراض التبادل التجاري في ابوكمال والوليد. وامتنع المسؤولون السوريون عن التعليق على تقرير النشرة الا ان دمشق قالت ان الحدود مع العراق مغلقة.

وفي حين تعتقد بعض الاوساط ان المصالحة بين سورية والعراق ربما يكون فيها شيء من الجدية، هذه المرة، فإن المطلعين يقولون بل ان الامر هو مجرد تكتيكات آنية، طارئة، وان ما بين البلدين ليس سببه ازمة الخليج ولا يعود لأزمة الخليج، بل هو صراع وجود بين النظامين يعود لخلافات عقائدية بين الحزبين الحاكمين اللذين كانا في يوم من الايام حزباً واحداً يخضع لقيادة واحدة.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

د. سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق

لبنان لم يتسلم تعويضات عن أضرار أزمة الخليج

مطلوب تكتل العرب اقتصادياً لمواجهة متطلبات العصر

القاهرة: مكتب «الشرق الاوسط»

ارجع د. سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق سبب الخلل في موازين المدفوعات بالدول النامية والعربية منها بالذات الى الأنماط الاقتصادية والاستهلاكية المتوارثة، دون زيادة في الدخل تتزامن مع هذه الزيادة المطردة في الانفاق، والتي نقلد فيها الغرب دون وعي اقتصادي يمنع تراكم المديونية والعجز.

وعن ازمة لبنان قال: «لقد طحنته الحرب الاهلية اقتصاديا، وتضرر من ازمة الخليج واحتلال الكويت وتراكمت خسائره مما دفع بالمؤسسات الدولية الى ان تدرج لبنان في قائمة الدول المتضررة من الازمة، لكن لبنان لم يتسلم اي تعويضات الى الآن رغم المعاناة التي يتحملها الشعب اللبناني الصامد لهذه الكوارث المتعددة».

جاء ذلك في حديث مع د. سليم الحص خلال زيارة اخيرة له في القاهرة.

ودعا د. الحص الاقتصاديين العرب الى عدم الانبهار بالنظريات الاقتصادية غير العملية والتي لا تتناسب مع واقعهم وامكاناتهم الاقتصادية وقال: انه بعد سقوط الانظمة الشيوعية وتداعي الفكر الاشتراكي ينادي البعض الآن بالاندفاع نحو اقتصاد السوق ويصفونه بانه مفتاح الجنة للعالم وانه المدخل للخلاص من المشاكل الاقتصادية المزمنة.

واشار الى ان هذه الدعوة غالبا ما تقرن هذا القول بالمطالبة بإطلاق حرية التجارة بين الامم وكسر جميع الحواجز الدولية، وتظهر هذه الدعوة في حجم «حملة مركزة» مما يجعل الدول النامية والصغيرة والمتخلفة تقع تحت وطأة الذنب فيما تطبقه من اجراءات او قيود لحماية اقتصادها او فيما يتعلق بالاستيراد والاستهلاك.واكد في الوقت ذاته إيمانه تماما بالحرية الاقتصادية كسبيل للتطور الاقتصادي وتحقيق الرخاء والاستقرار للمجتمعات والافراد. فالحرية



د. سليم الحص

كل لا يتجزأ سواء كانت حرية اقتصادية او سياسية او تشريعية.

الا ان ذلك في رايه لا يعني ان ترفع الدولة يدها عن الاقتصاد الوطني الا بالقدر الذي يخدم خطة التنمية وتحقيق المشاريع التي تطور من الخدمات والمرافق الاساسية.

ان الراسمالية في وجهها المجرد تقترن بثلاث خصائص على الاقل فيها احترام الملكية الخاصة، والتزام نهج المبادرة الفردية والاحتكام لقاعدة المنافسة في السوق الحرة، وفي هذا المعنى ليس في العالم بلد واحد يعتنق الراسمالية المطلقة. فالولايات المتحدة زعيمة العالم الراسمالي قامت بالحجز على ارصدة افراد وحكومات في مصارف خاصة بداخلها بحجة المحافظة على مقتضيات المصلحة العليا للدولة.

واشار الرئيس الحص الى ان النظام الاقتصادي الرأسمالي في بعض الدول الغربية يخضع لتنظيمات اقتصادية والى ضرائب ورسوم لتحديد حجم المسؤولية لكل قطاع او مؤسسة او شركة او مستثمر.

ووصف المبادرات والمشاريع الفردية في النظام الراسمالي بانها ايضا ليست مطلقة في جميع القطاعات، بل ان التدخل الحكومي في الاقتصاد الراسمالي وفي معظم الدول الغربية يكون محسوسا، والامثلة على ذلك كثيرة، فبعض الدول الراسمالية تدعم الانتاج الزراعي وتضع ضوابط للاحتكارات، وايضا تضع قيوداً على صعيد التبادل التجاري بين الدول او على صعيد الخدمات المكملة للنشاط المالي، مثل ضمان الودائع المصرفية والضمان الاجتماعي، والتامين الصحي

المنافسة

ووصف المنافسة في النظام الاقتصادي الحر بأنها كثيرا ما تكون غير عادلة خصوصا بالنسبة للدول النامية والصغيرة. لان الدول الصناعية تملك جميع المقومات المالية، وتشكلت منها الآن مجموعات صناعية عملاقة، فكيف ستكون المنافسة عادلة بين الدول العظمى التي تملك التكنولوجيا المتطورة والرساميل الضخمة، ومن يفتقر الى الاستقرار الاقتصادي ويعاني من العجز؟

وقال د. الحص: ان مجرد وجود اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول يعني في واقع الامر ان المنافسة بين الدول الراسمالية العظمى ليست مطلقة ايضا، ودل على ذلك بسعي الولايات المتحدة الاتجاه الى اليابان لانتزاع مزايا للصناعات الامريكية على حساب دول صناعية اخرى.

اي ان الاحتكام الى المنافسة الحرة ليس مطلقا ايضا بين الدول الراسمالية الصناعية في السوق الدولية.

الدول النامية

واشار د. سليم الحص الى اهمية ان تنسق الدول النامية علاقاتها الاقتصادية بالدول العظمى وان تستفيد من تجاربها، ولا جناح على الدول الاقل نموا من ان تتبع

خطوات حكومية مدروسة في سبيل تعزيز حركة التنمية داخل مجتمعاتها دون ان تغالي في استخدام قوانين تخنق حوافز الاستثمار الفردي لان الاستثمار احد وسائل التنمية ووصف د. سليم الحص روشتة العلاج للدول المتخلفة او التي يطلق عليها تادبا «الدول النامية» بأن امامها خيارا واحدا وهو اتباع سياسة اقتصادية تعتمد على القطاع العام والقطاع الخاص، وان تستفيد من وجود القطاعين ونشاطهما وقال: ان هذا الدور الاقتصادي المشترك يختلف من دولة نامية الى اخرى.

ومع زيادة حركة النمو الاقتصادي يمكن التفكير في تخفيض حجم مشاركة القطاع العام من خلال عمليات التخصيص.

دور الدولة

وقال د. الحص ان العصر الاقتصادي المقبل هو عصر التجمعات الاقتصادية العملاقة ولا مكان فيه للوحدات الاقتصادية الصغيرة. وستلعب فيه التجمعات الاقتصادية الضخمة دورا رئيسيا، وطالب الدول العربية بالتكامل الانتاجي والاقتصادي.

واضاف: في نظري ان المجموعات الاقتصادية التي بدأت تبرز في الساحة الدولية هي كتلة امريكا الشمالية ومجموعة اوروبا الغربية والمجموعة الآسيوية بقيادة اليابان، واذا لم يتجمع العرب بمواردهم البشرية وبثرواتهم الطبيعية ومواردهم الخام، فلن يكون لهم موقع على الخريطة، وعليهم ان يتحدوا من الآن في تجمع اقتصادي متكامل حتى يستطيعوا مواجهة متطلبات العصر.

ومما هو جدير بالذكر ان د. سليم الحص كان من اوائل الاقتصاديين العرب الذين ساهموا بالعمل في تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية وعمل به فترة ليست قصيرة.



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

السلطات الاردنية تحاول تهريب البضائع للعراق

رسالة الأردن
عمان: جمال حلبي

وبحرية التآلف الدولي تقف غصة في حلق الاردن

اعتراض وتفتيش العديد من السفن التجارية حاولت خرق الحصار

يحاول الاردن في ان يؤدي التقارب الاخير للملك حسين مع واشنطن الى انهاء الاعتراض البحري الأمريكي للسفن المتجهة الى مينائها الوحيد.

وقد سببت عمليات تعقب الشحنات المتجهة الى العراق متاعب اقتصادية ثقيلة.

فقبل اندلاع ازمة الخليج في اغسطس عام ١٩٩٠ عندما قام جيش طاغية العراق صدام حسين بغزو الكويت، كانت ٧٠ في المائة من الشحنات التجارية التي تفرغ في ميناء العقبة الاردني الواقع على البحر الاحمر تذهب الى العراق.

وادى التأييد الاردني لنظام بغداد الى حدوث صدع بين الاردن والولايات المتحدة ودول التحالف عموماً.

وتقول القيادة المركزية الامريكية في تامبا بولاية فلوريدا والتي تشرف على القوات البحرية الامريكية بمنطقة الخليج، انه منذ اغسطس عام ١٩٩٠ تم اعتراض اكثر من ١٣ الف سفينة بموجب الحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق.

كما تم الصعود فوق حوالي ٣٥٠٠ سفينة لتفتيشها وحولت ٢٠٠ سفينة الى موانيء اخرى.

ولم تعط القيادة المركزية اي تفاصيل حول عدد السفن التي كانت متجهة الى العقبة وتم اعتراضها. ولكن مسؤولو البحرية الامريكية قالوا ان معظم الاعتراضات تمت في البحر الأحمر او شمالي بحر العرب.

وكان الملك حسين قد ابلغ البرلمان الاوروبي في شهر سبتمبر الماضي ان اكثر من ٤٠٠ سفينة اردنية قد تم اعتراضها او تأخيرها او ارجاعها او تحويل مسارها عن ميناء العقبة واشار عدد من المسؤولين الدوليين ان هذه السفن حاولت خرق قرارات الأمم المتحدة في محاولة لفك الحصار عن نظام بغداد.

وقد اصبح الاردنيون يشعرون بانزعاج متزايد من حصار الولايات المتحدة والسفن الحربية التابعة لقوات التآلف الدولي لهم بسبب موقفهم من العراق.

وقال غاصوب قوار، المدير العام لوكالة الشحن الرئيسية «أمين قوار وابنائه»، اننا نود ان نرى تخفيف الحصار البحري على ميناء العقبة، ونأمل ان تنجح جهود الملك حسين في تحقيق ذلك.

واضاف قوار قائلا، لقد تأثرت وارداتنا لان الذين يعترضون سفن الشحن يشكون في ان كل شحنة قادمة الى هنا متجهة الى العراق.

ونحن نقول لهم ان الشحنات للأردن ونظهر لهم الوثائق الثبوتية ولكن في معظم الحالات لا يصدقوننا.

المعروف انه تم ضبط العديد من السفن التي تحمل بضائع يتم تهريبها للعراق

وقال المسؤولون الاردنيون ان كثيرا من السفن التي يتم اعتراضها والمتجهة الى ميناء العقبة كان يسمح لها بمواصلة رحلتها فقط بعدما تفرغ الحمولة المشكوك بها بموانيء غير اردنية.

واضاف المسؤولون، ان سفنا اخرى كان يسمح لها بمواصلة السير وهي موضوعة تحت رقابة مكثفة وبعد التحقق من وجهة الشحنة.

ويقول الدبلوماسيون الغربيون ان السفن الحربية القائمة بهذا الحصار لديها قائمة سوداء بالشركات الاردنية المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع العراق ولا يسمح بمرور اي شحنة مرسلة عن طريقها.

والعراق يعتبر شريكا تجاريا رئيسيا مجاورا للاردن منذ زمن طويل، وقد كلفت تلك العقوبات الاقتصادية عمان ما يقدر



بحوالي ٥ مليارات دولار من الخسائر التجارية بسبب حماقة الاردن السياسية.

ويقدر المسؤولون ايضا الزيادة في رسوم الشحن ومصاريف التأمين التي سببتها الازمة بانها قد كلفت قطاع الشحن حوالي ٤٦ مليون دولار بالاضافة الى ٧٠ مليون دولار اخرى خسارة في الاعمال التجارية، وتكبد الاردن ايضا انخفاضا في المساعدات المالية وامدادات البترول التي كانت تفد اليه وحوالي ١,٢٥ مليار دولار سنويا من التحويلات التي يحولها اليه ٣٠٠ الف اردني يعملون في الدول العربية.

وعاد الملك حسين الى عمان مؤخرا بعد جولة شملت خمس دول اوروبية، بما في ذلك اجتماع عقده مع الرئيس بوش يوم ١٢ مارس ١٩٩٢، والذي قال عنه المسؤولون في عمان انه ربما يكون اشارة الى انهاء التوتر الدبلوماسي بين البلدين

وكانت جولة ملك الاردن تستهدف البحث عن مساعدات لهذا البلد الذي يتركز دخله على الاعانات الدولية.

وقالت صحيفة «النيويورك تايمز» ان الملك الاردني اخبر الرئيس بوش بأنه سوف يبذل قصارى جهده لقمع عمليات التهريب التي تتم من الاردن عبر الحدود الصحراوية الى العراق، وطالب بتخفيف الحظر على الاردن.

ومن الصعب تحديد حجم هذا التهريب، ولكن الدبلوماسيين يقولون انه كبير.

وذكر التقرير الاقتصادي للشرق الاوسط، وهو نشرة اخبارية عن صناعة البترول لها وزنها، ان حكومة الاردن اصدرت اوامر محددة في اواخر شهر ديسمبر تبين بالتفصيل الخطوات من اجل قصر التجارة مع العراق على الاغراض التي وافقت عليها لجنة العقوبات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، إلا ان ذلك لم يحدث حيث يلاحظ تصاعد عمليات التجارة بين النظامين.



ارتفاع العجز فى الميزان التجارى الأردنى بسبب الحصار الاقتصادى على العراق

عمان ـ ا . ش . ا : كشف بنك الاستثمار العربى الاردنى امس ، عن ارتفاع العجز فى الميزان التجارى الاردنى عام ١٩٩١ بنسبة ٧٣٪ عن عام ١٩٨٩ . اكد تقرير البنك تاثر الاقتصاد الاردنى بشكل مباشر بسبب الحصار الاقتصادى المفروض على العراق . بلغ حجم العجز مليار دولار .

ارجع التقرير العجز الى ارتفاع قيمة واردات الاردن لعام ١٩٩٠ الى مليار و ٧٠٠ مليون دولار .

اوضح التقرير ان حرب الخليج ادت الى دمار شامل فى العراق والكويت . كما ادت الى تاثر معظم النشاطات الاقتصادية لدول المنطقة ومنها مصر وسوريا والاردن وتركيا . كما تسببت فى تجميد برنامج التصحيح الاقتصادى الأردنى لعام ١٩٩٣/٨٩ الذى يحظى بتاييد ودعم صندوق النقد والبنك الدولى . اشار التقرير الى ارتفاع نسبة الانتاج المحلى الأردنى بمقدار ١٪ فقط عام ١٩٩٠ . مقارنة بارتفاع يبلغ ١٥٪ عام ١٩٨٩ . واكد التقرير انخفاض نمو الاقتصاد العالمى بنسبة ١,٢٪ عام ١٩٩١ . ارجع التقرير البطء فى الاقتصاد العالمى الى ضعف اقتصاديات الدول العربية وتقلص النمو الاقتصادى فى اوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفييتى وتاثر اقتصاديات دول المنطقة بحرب تحرير الكويت . اشار التقرير الى ان التطورات السياسية وخاصة مفاوضات السلام سيكون لها تاثير ايجابى على الوضع الاقتصادى فى المنطقة بشكل عام والاردن بشكل خاص .

الملك حسين



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية:

دعـــوة لعقـــد قمـــة اقتصـــاديـــة عـــربيـــة

انسحـــاب الكـــويت اثـــر على ميـــزانيـــة المجلس

□ القاهرة - محمد أمين:

جدد الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدعوة لعقد قمة عربية لبحث الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي على ضوء المتغيرات الدولية.

وأشار إلى أهمية العمل على سرعة قيام تكتل اقتصادى عربي وإنشاء منطقة اقتصادية عربية متكاملة تستطيع تحقيق أهداف التنمية وحماية المصالح الاقتصادية العربية وتطويرها وتنميتها، وذلك من خلال التنسيق والتكامل بين جميع المؤسسات الاقتصادية العربية.

وقال في مؤتمر صحفي عقده صباح أمس بمقر الأمانة العامة للمجلس بعد عودته للقاهرة أن المرحلة المقبلة تتطلب إعادة التدقيق ومراجعة جميع الاتفاقيات والقرارات ودراسة ما تحمله من أفكار وبرامج لم تنفذ مع تطوير التجارة التبادلية والإنتاجية العربية من أجل تعزيز السوق العربية المشتركة لتصبح حقيقة واقعة بعد أن أثرت عليها الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها العالم العربي.

وأوضح الدكتور حسن إبراهيم أن المرحلة المقبلة تتطلب تنشيط عمل الاتحادات النوعية المتخصصة وإقامة اتحادات جديدة عربية في مختلف المجالات مع تشجيع القطاع الخاص والعمل على زيادة عدد الدول العربية المشاركة في السوق العربية المشتركة والتي تبلغ حاليا ٧ دول فقط هي مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا وموريتانيا واليمن.. وذلك في الوقت الذي يضم مجلس الوحدة الاقتصادية ١١ دولة لم تنضم منها ٤ دول حتى الان لاتفاقية السوق العربية المشتركة هي فلسطين والصومال والإمارات والسودان.

وأشار إلى أن انسحاب الكويت اثر على ميزانية المجلس حيث كانت تساهم بـ٢٣٪ من موازنته.. وكانت أول دولة عربية توقع على الاتفاقية وما زالت الامال معلقة على عودتها لعضوية المجلس كما أن المغرب وقعت على الاتفاقية ولم تنضم، والجزائر وتونس شاركتا في اجتماعات المجلس كمراقبين ولم ينضما حتى الان.

وأكد الدكتور حسن إبراهيم على عدم تعارض عمل مجلس الوحدة الاقتصادية مع المجلس الاقتصادى والاجتماعي الذي يقوم برسم السياسة الاقتصادية العربي العامة في مجالاتها المختلفة.. وقال إن المطلوب هو التنسيق وهو ما تقوم به الجامعة العربية حاليا من أجل سرعة قيام التكتل الاقتصادى العربية وإيجاد المنطقة الاقتصادية العربية المتكاملة.

وقال إن الاتجاه الجديد للمجلس هو إنشاء شركات عربية مشتركة في مجال الزراعة والسياحة والمقاولات وتمويل الصادرات والمخزون السلعي والنقل والسكك الحديدية يساهم فيها القطاع الخاص وذلك بعد الشركات العربية الأربعة القابضة التي أنشأها المجلس وهي:

الشركة العربية للتعدين ومقرها عمان برأس مال ١٢٠ مليون دينار كويتي.

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بدمشق ورأس مالها ٦٠ مليون دينار كويتي.

الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية برأس مال ٥٠ مليون دينار كويتي ومقرها القاهرة ولكنها ما زالت تعمل بعمان بالأردن.

الشركة العربية للاستثمارات العربية ومقرها بغداد برأس مال ١٥٠ مليون دينار عراقي.

وأكد الدكتور حسن إبراهيم في ختام تصريحاته أن بعض الدول العربية الأعضاء لم تلتزم بتطبيق البطاقة الموحدة للتنقل بين الدول الأعضاء كما أن بعضها فرض رسوما إضافية على الجمارك التي ألغيت مثل رسوم الإنتاج وغيرها مما عرقل الخطوات التي اتخذت بإلغاء الرسوم الجمركية من أجل قيام السوق العربية المشتركة ورغم ذلك فإن المستقبل يبشر بالخير!



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٢

مصر انضمت للصندوق العربي للانماء والعراق خرج منه

الحمد: آثار العدوان العراقي على اقتصاديات الدول العربية ستستمر لسنوات عديدة

تونس ـ كونا: اشاد رئيس مجلس ادارة ومدير عام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف الحمد باجتماعات مجلس المحافظين السنوي للصندوق، ووصفها بـ «المتميزة والافضل، لما اتسمت به من جدية وواقعية».

وقال الحمد انه «تم التجديد لمجلس ادارة الصندوق الذي انضمت مصر الى عضويته وخرج العراق منه».

وكان الصندوق قد عقد اجتماعاته على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية التي اختتمت اعمالها اول من امس.

وذكر ان «المجلس ناقش من ضمن امور اخرى قضيتين رئيسيتين وتم اقرارهما بشيء من الواقعية والالتزام».

واوضح ان «القضية الاولى هي انهاء حالة الاقساط غير المدفوعة من راس المال» مشيراً الى انه بناء على اقتراح من دولة الكويت وافق مجلس المحافظين على قرار الدار البيضاء حيث تدعى الدول التي لم تسدد اقساط رأس المال لاسباب او ظروف معينة، لأن تمارس حقها بالسداد، وبالتالي استكمال راس المال المدفوع. واضاف الحمد ان «القضية الثانية هي الحث على متابعة تحصيل المتأخرات التي لا تتعدى ٥٪ من اجمالي القروض».

وبين الحمد ان «هناك دولتين او ثلاثاً، ولاسباب مختلفة وبسبب ظروف غير اعتيادية، لا تسدد التزاماتها، وبالتالي لا تستطيع ان تتمتع بموارد الصندوق او عمليات التمويل الجديدة او القائمة، حيث تتوقف الاجراءات بالكامل. تجمد، ولذلك تم الطلب من الادارة بقرار من مجلس المحافظين دراسة تلك العملية بعمق والتوصل الى نتائج ملموسة». وحول اثار الغزو العراقي للكويت على اقتصاديات الدول العربية قال الحمد «ان آثار هذا العدوان ستبقى للاسف لعدد من السنوات، ولا نستطيع القول اننا تجاوزناها وعدنا الى حيث كنا».

وشدد على ضرورة «بذل الجهود المشتركة والتعاون والتفاهم والترفع عن الخلافات الجانبية ومعالجة الامور بكثير من الواقعية والصراحة والصدق مع انفسنا كمجموعة عربية، ولا بديل غير ذلك حتى لا نصبح هامشيين في هذا العالم».

كما أكد على اهمية تبني الاصلاحات الاقتصادية الاساسية المطلوبة على المستوى الوطني وقال انه «لا يمكن لأي اقتصاد ان يسير بدون وضوح وخطة معروفة ومثابرة في تنفيذها».

واشاد في هذا الصدد بنجاح الاصلاحات الاقتصادية في المغرب وما وصفه ببداية نجاح اقتصادي في مصر.

وحول التحديات التي تفرضها المتغيرات المتسارعة والتكتلات الدولية على المنطقة العربية، قال الحمد ان «التحديات كبيرة وتأتي من دول عظمى وتأثيرها كبير».

واكد انه «كي نحافظ على الحد الادنى من التواجد الاقتصادي على المستوى العالمي فلا بد من وجود علاقات عربية ـ عربية متميزة يسودها الاحترام والصدق والموضوعية».

وشدد على ان «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي هو عنصر صغير من عناصر العمل العربي المشترك، وهو احد المعالم التي حاولنا ان نحافظ عليها خلال الزلزال الذي اصاب العلاقات العربية ـ العربية بسبب احتلال الكويت».

واضاف الحمد «حاولنا المحافظة على الصندوق ليس لموارده المالية وليس للمشاريع التي يمولها، رغم اهميتها، بل لأنه يمثل احد العناصر الصغيرة القليلة من عناصر التعاون العربي ـ العربي القائم على اسس واقعية».

واكد على دور الكويت الرائد في خدمة العمل العربي ـ المشترك وخاصة في مجال التنمية والمساعدات، مشيراً الى دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وكان مدير عام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف الحمد قد وقع ٥ اتفاقيات قروض نيابة عن الصندوق مع كل من اليمن وعمان وموريتانيا وسورية والمغرب على هامش اجتماعات المؤسسات المالية العربية في تونس.

فقد وقع الصندوق اتفاقية قرض مع اليمن بقيمة ٥ ملايين دينار كويتي تسدد على ١٩ سنة، تبدأ بعد فترة إمهال مدتها ٦ سنوات وبفائدة سنوية قدرها ٣٪.

وسيخصص القرض للاسهام في تمويل مشروع الكيبل البحري بين جنوب شرق آسيا وغرب اوروبا عبر الشرق الاوسط، والذي يهدف الى تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الهاتفية والتلكسية وخدمات الاتصالات الاخرى في ما بين الجهات المالكة للمشروع التي يبلغ عددها ٥٢ جهة معنية بشؤون الاتصالات في ٤١ دولة، منها ٨ دول عربية هي جيبوتي والسعودية والبحرين ومصر واليمن وسورية وتونس والجزائر. ويتضمن المشروع ايضا انشاء مقسم دولي في عدن وبعض المرافق الضرورية لنظام الكوابل وخدمات فنية ودعم للجهة المستفيدة من القرض في تدريب العاملين لديها.

وبهذا القرض يبلغ مجموع القروض التي قدمها الصندوق الى الجمهورية اليمنية ١٩٥,١٥ مليون دينار كويتي، تغطي قطاعات الزراعة والثروة السمكية والاتصالات والكهرباء والنقل والتنمية الريفية والمياه والصرف الصحي.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنـــدوق النقـــد العربي :

٨٠٠ مليار دولار خسائر العرب فى حرب الخليج

١٤١ مليار دولار حجم الديون العربية عام ١٩٩٠

ابو ظبى ـ وكالات الانباء ـ ذكر صندوق النقد العربى فى تقريره السنوى ان حجم الخسائر التى لحقت بالدول العربية بسبب ازمة الخليج بلغ ٨٠٠ مليار دولار، وان معالجة اثار الازمة سيستغرق عدة سنوات .

وقال التقرير الذى نشر امس فى ابو ظبى ان الدول الاعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية خسرت فى الحرب ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليار دولار وبلغت خسائر الكويت وحدها ١٦٠ مليار دولار بينما بلغت خسائر العراق اكثر من ٢٠٠ مليار دولار .

واشار التقرير الى ان حرب تحرير الكويت فرضت على عدد من دول الخليج زيادة نفقاتها العسكرية والامنية .

ومن ناحية اخرى ذكر صندوق النقد العربى فى تقريره السنوى ان حجم المديونية العربية خلال عام ١٩٩٠ بلغ ١٤١ مليار دولار بزيادة نسبته ٣ ٪ على عام ١٩٨٩ .. كما بلغ حجم خدمة الدين خلال العام ذاته ١٤٫٢ مليار دولار بما يقدر بـ ٢٣٫٤ ٪ من قيمة الصادرات من السلع والخدمات للدول العربية المدينة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجريدة (المدينة)

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٢

التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ١٩٩١

الآثار المباشرة لأزمة الخليج على الاقتصادات العربية تراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ بليون دولار

□ ابو ظبي - من شفيق الاسدي:

■ اعلن السيد اسامة جعفر فقيه رئيس مجلس الإدارة المدير العام لصندوق النقد العربي ان الآثار المباشرة لازمة الخليج على مجموع الاقتصادات العربية تتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ بليون دولار.

وقال فقيه في مؤتمر صحافي عقده ليلة امس في ابو ظبي، لتقديم التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ١٩٩١ الذي صدر امس، ان خسائر الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها ربما تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ بليون دولار لتغطية نفقات اعادة التعمير، وان خسائر البنية الاساسية والمؤسسية في العراق ربما تصل الى ٢٠٠ بليون دولار.

واكد التقرير ان ازمة الخليج تركت آثاراً بالغة الخطورة على الاقتصادات العربية، ربما تمتد لفترة طويلة، وكانت مدمرة بشكل خاص على اقتصاد دولتي الكويت والعراق. واستعرض فقيه اهم الملامح الرئيسية في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مؤكداً ان التقرير للعام ١٩٩١ يعتبر سجلاً للاداء الاقتصادي العربي في العام ١٩٩١ وهو الاول والاشمل بعد ازمة الخليج.

وقال فقيه ان التقرير يشير بشكل واضح الى تحقيق مختلف القطاعات التي يتناولها نمواً خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في العام ١٩٩٠ بنسبة ٥.٦ في المئة مقارنة بالعام ١٩٨٩ من ٣٩٦.٨٦٧ بليون دولار الى ٤١٩.٠٠٦ بليون دولار.

كما حقق قطاع الزراعة نمواً بنحو اثنين في المئة فيما بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية حوالي ١٥ بليون دولار في العام ١٩٨٩. وارتفع انتاج النفط العربي خلال العام ١٩٩٠ بمعدل اربعة في المئة ليصل الى ١٦.٦ مليون برميل يومياً.

وتناول التقرير التطورات المالية والنقدية والتجارة العربية الخارجية والبينية والاحتياطات المالية الخارجية التي انخفضت في العام ١٩٨٩ بنسبة ٥.٤ في المئة وبلغت ٣٧ بليون دولار، والمديونية العربية التي ارتفعت الى ١٤١ بليون دولار وخدمة الدين الخارجي التي بلغت ١٤.٢ بليون دولار.

وذكر التقرير ان اجمالي العون الانمائي العربي بلغ منذ العام ١٩٧٣ وحتى العام ١٩٨٩ حوالي ٨٩ بليون دولار. واكد ان دول التعاون قدمت في العام ١٩٩٠ عوناً قدره ٦.٣ بليون دولار.

وقدم فقيه في مؤتمره الصحافي عرضاً شاملاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي تقوم باعداده اربع مؤسسات عربية هي صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة لجامعة الدول العربية والامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) على النحو التالي:

اوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ١٩٩١ الذي يستعرض اهم وابرز المؤشرات عن الاداء الاقتصادي للدول العربية في العام ١٩٩٠ ان اداء معظم الاقتصادات العربية في نهاية الثمانينات كان يسير في الاتجاه المناسب، اذ ان العديد من الدول العربية اعتمدت برامج تصحيحية وباشرت تنفيذها على الرغم من صعوبتها وذلك سعياً منها لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في اقتصاداتها. وبالفعل بدأت هذه الجهود تعطي ثمارها.

كما قطعت الدول العربية عموماً شوطاً هاماً بالنسبة لاعطاء الاهمية اللازمة للجوانب المتعلقة بتحسين مستوى نوعية معيشة المواطن العربي بما في ذلك وسائل المحافظة على البيئة والعناية الخاصة بالطفل العربي والامور المتصلة بدور المرأة العربية ومساهمتها في عملية التنمية.

وبحلول اب (اغسطس) ١٩٩٠ تحولت الانظار الى الازمة التي تفجرت في الخليج، المتمثلة في غزو العراق للكويت واتجهت الجهود العربية المخلصة لمعالجة ذيول هذه الازمة وآثارها السلبية. ونتيجة لتلك الاحداث المتسارعة فان البيانات التي كانت متوفرة في حينه للجهات المشاركة في اعداد التقرير العام ١٩٩١



لم تكن بالتفصيل اللازم لتحليل اداء معظم القطاعات الاقتصادية كما جرت العادة كل عام. اضافة الى ذلك فان آثار ازمة الخليج السلبية على الاقتصادات العربية وقطاعاتها لم تكن اتضحت آنذاك من الناحية الرقمية ومن مصادر رسمية موثوقة رغم تعدد التقديرات الاولية المستندة الى فرضيات واجتهادات طرحت خلال تلك الفترة.

آثار أزمة الخليج

لقد كان لازمة الخليج دون شك آثار بالغة الخطورة على الاقتصادات العربية، سوف تمتد لفترة طويلة، وكانت تلك الآثار مدمرة بشكل خاص على اقتصاد دولتي الكويت والعراق.

وتتركز آثار الازمة في اربعة جوانب رئيسية هي، تدمير المنشآت والمؤسسات والبنية الاساسية والتسبب في تشتت ومعاناة اعداد كبيرة من المواطنين العرب والاجانب وتعميق الاختلالات في الاقتصاد العربي الكلي والتسبب في تلوث البيئة على نطاق واسع.

وشهدت الكويت تدميراً على نطاق يكاد يكون شاملاً للبنى الاساسية ولمنشآت التخزين والتكرير والتصدير النفطية، واصيب النشاط الاقتصادي بالشلل بصورة شبه تامة. وباندلاع الحرب في مطلع العام ١٩٩١، اتسع نطاق الدمار ليشمل حرق آبار النفط الكويتية وتدمير مرافق البنى التحتية من طرق وجسور ومنشآت عامة في العراق، وهو ما اثر بشكل سلبي واسع المدى على امدادات المياه والكهرباء ومرافق الصرف الصحي، واداء القطاعات الاقتصادية بصفة عامة.

كما ادت الازمة الى تشتت ونزوح بشري كبير لمواطني كل من الكويت والعراق والوافدين العاملين فيهما الى الدول المجاورة والدول الاخرى المصدرة للعمالة، خصوصاً ان هؤلاء النازحين تعرضوا لخسارة كبيرة في الممتلكات والارواح، وفقدوا سبل عيشهم، اضافة الى المعاناة الشديدة التي تعرضوا لها خلال الحرب، من جراء تشتت اسرهم، وانعدام الرعاية الصحية، وتراجع خدمات التعليم بسبب الدمار الذي لحق بالمدارس والمعاهد والجامعات.

وتجاوز نطاق الاختلالات الاقتصادية الخارجية والداخلية الكويت والعراق الى العديد من الدول العربية، اذ اضطرت بعض دول الخليج العربية الى زيادة الانفاق بصورة حادة لمواجهة متطلبات الامن والدفاع. كما زادت بدرجة كبيرة اعداد العاطلين والباحثين عن العمل في بعض الدول العربية الاخرى، وانخفضت عائدات السياحة، وتعطلت تجارة عدد من الدول العربية مع بعضها البعض، اضافة الى تزايد الضغوط على الموازنات الحكومية، نتيجة لزيادة الانفاق لمواجهة احتياجات العائدين، وتخفيف الضغط الناجم عن عودتهم على المرافق العامة وصاحب ذلك كله زيادة في اختلالات المدفوعات الخارجية للدول المتاثرة.

وادى انتشار بقع النفط وكذلك حرق آبار البترول في الكويت من قبل قوات الاحتلال الى اصابة البيئة في الكويت ودول الخليج المجاورة بالتلوث الشديد. ويصعب في الوقت الحاضر التعرف على الآثار طويلة الاجل التي يمكن ان تنجم عن ذلك.

ونظراً لأن العمل كان ما يزال جارياً على دراسة الآثار الاقتصادية للازمة عند اعداد هذا التقرير، كان من الصعب آنذاك اجراء تقدير دقيق للخسائر المادية الكلية التي حلت بالاقتصادات العربية نتيجة للازمة، اذ ان الجهات المختصة في الدول العربية المعنية لم تنته بعد من تقيمها. وتشير التقديرات الاولية المبنية على دراسات وكالات الامم المتحدة، والبيانات المتاحة من بعض الدول الى ان خسائر الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج وحدها ربما تتراوح ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ بليون دولار لتغطية نفقات اعادة التعمير، كما ان خسائر البنية الاساسية والمؤسسية في العراق والتي حدثت بعد اندلاع الحرب في مطلع العام ١٩٩١ ربما تصل الى ٢٠٠ بليون دولار. وبالنسبة لمجموع الاقتصادات العربية، فان الآثار المباشرة للازمة يمكن ان تتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ بليون دولار.

وفي ضوء هذه الخلفية استعرض فقيه بايجاز اهم مؤشرات الاداء الاقتصادي للدول العربية خلال العام ١٩٩٠ والتي امكن استخلاصها في نطاق البيانات والتقديرات المتاحة:

١ الناتج المحلي الاجمالي:

سجل الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي في العام ١٩٩٠ مقيماً بالدولار وبالاسعار الجارية نمواً بلغ حوالي ٥.٦ في المئة مقارنة بالعام ١٩٨٩. ويعود الجزء الاكبر من هذا النمو الى الزيادة في اجمالي القيم المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية في البلدان العربية الذي تقدر مساهمته بحوالي ٢٠ - ٢٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي.

الا انه وبعد الاخذ بعين الاعتبار معدلات الزيادة في مستوى الاسعار في البلدان العربية فمن المرجح ان يكون الناتج المحلي الاجمالي العربي بالاسعار الثابتة او الناتج الحقيقي حقق انخفاضاً في مستوى النمو خلال العام ١٩٩٠ مقارنة بالعام السابق.

كما شهد القطاع الزراعي نمواً متواضعاً في معظم الدول العربية، ويقدر المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج الزراعي خلال العام الماضي بنحو اثنين في المئة وهو ما يقل عن معدل الزيادة في السكان والذي بلغ نحو ثلاثة في المئة في المتوسط. وعلى رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير القطاع الزراعي بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية حوالي ١٥ بليون دولار في العام ١٩٨٩ اي بزيادة حوالي ٩.٧ في المئة عن العام السابق. وتشير التقديرات للعام ١٩٩٠ ان الفجوة الغذائية ما زالت كما هي ولربما شهدت تحسناً طفيفاً:

قطاع الصناعة

اما قطاع الصناعة فتقدر مساهمته في اجمالي الناتج المحلي للدول العربية بحوالي ٣٠ في المئة،

وساهمت الصناعة الاستخراجية او قطاع النفط بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٢٥ في المئة من هذه الزيادة، ولا تزال هذه الصناعة تشكل العمود الفقري لاقتصاد الوطن العربي. وارتفع انتاج النفط العربي خلال العام ١٩٩٠ بحوالي اربعة في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل الى ١٦.٦ مليون برميل يومياً. وبلغت مساهمة الدول العربية في الانتاج العالمي للنفط حوالي ٢٥.٧ في المئة.

التطورات المالية والنقدية

في مجال التطورات المالية والنقدية، بدات جهود وبرامج التكيف والتصحيح الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية خلال الثمانينات تعطي ثمارها، اذ انخفض العجز الكلي لميزانيات الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ٦.٢ في المئة مقارنة بحوالي ٦.٧ في المئة في العام ١٩٨٩ وحوالي ٩.٦ في المئة في العام ١٩٨٨. وانعكس ذلك على معدلات السيولة المحلية التي انخفضت الى ٨.٩ في المئة في العام ١٩٩٠ في مقابل ٩.٣ في المئة في العام ١٩٨٩. وتمكنت المصارف التجارية من تجاوز احداث ازمة الخليج بفضل الدعم الثابت الذي تلقته من مؤسسات النقد والمصارف المركزية في بلدانها ولا سيما في منطقة الخليج العربية التي شهدت سحوبات كبيرة في الودائع المصرفية بسبب الأزمة.

التجارة العربية الخارجية

وفي مجال التجارة الخارجية، واصلت صادرات الدول العربية للعام ١٩٨٩، وهو آخر عام توفرت عنه احصاءات رسمية لدى الصندوق، تحسنها وسجلت نمواً مقداره نحو ٢٥ في المئة، علماً ان معظم هذه الصادرات مواد اولية وفي مقدمها النفط. وتشكل الدول الصناعية السوق الرئيسية للصادرات العربية او حوالي ٦٢ في المئة. ومن جهة اخرى ارتفعت مستوردات الدول العربية خلال الفترة ذاتها بحوالي ٩ في المئة وتشكل المواد الغذائية والمواد المصنعة ما يزيد عن ٦٥ في المئة من مجموع المستوردات، غالبيتها من اسواق الدول الصناعية.

التجارة العربية البينية

اما التجارة العربية البينية فتقدر بحوالي ٤٠ في المئة من مجموع التجارة العربية الخارجية اذ استثنينا مادة النفط التي يصدر معظمها الى الدول الصناعية، والمواد الراسمالية والغذائية التي يستورد معظمها من الدول الصناعية. وبالتالي فان التجارة العربية البينية بدات تلعب دوراً ملحوظاً في النشاط التجاري الخارجي للدول العربية.

الاحتياطات المالية الخارجية

وبالنسبة للاحتياطات الرسمية الخارجية للدول العربية، انخفضت بنسبة ٥.٤ في المئة في العام ١٩٨٩ اذ بلغت حوالي ٣٧ بليون دولار. وعلى رغم ذلك فان نسبة تغطية الاحتياطات للمستوردات تبقى جيدة في الدول العربية المنتجة للنفط وتزيد عن ٥٠ في المئة او ما يعادل مستوردات خمسة اشهر. اما في الدول العربية الاخرى فان نسبة تغطية الاحتياطات للمستوردات تعتبر منخفضة وتتراوح بين ٤٢ في المئة كحد اعلى و١.٥ في المئة كحد ادنى.

المديونية العربية

ونما جسم المديونية العربية خلال نفس الفترة بحوالي ثلاثة في المئة اذ بلغت حوالي ١٤١ بليون دولار. كما ارتفع حجم خدمة الدين الخارجي الى حوالي ١٤.٢ بليون دولار او حوالي ٣٣.٤ في المئة من قيمة الصادرات من السلع والخدمات للدول العربية المدينة.

العون الانمائي العربي

وعلى صعيد العون الانمائي العربي، اوضح مدير عام رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي في معرض تقديمه للتقرير انه في ضوء احدث البيانات المتوفرة في هذا المجال فان الدول العربية المانحة قدمت منذ العام ١٩٧٣ وحتى العام ١٩٨٩ حوالي ٨٧ بليون دولار من العون الانمائي منها حوالي ٤٨ بليون دولار قدمت خلال عقد الثمانينات. وحظيت الدول العربية الشقيقة المستقبلة للعون بحوالي ٤٨ في المئة منه خلال العقد الماضي. وتراوحت نسبة العون المقدم الى الناتج المحلي الاجمالي لمجموع هذه الدول المانحة بين ٣.٣ و١.٧ في المئة، ووصلت اقصاها الى حوالي ٥ في المئة بالنسبة للسعودية.

وذكر فقيه انه في العام ١٩٩٠ قدمت دول مجلس التعاون عوناً قدره ٦.٣ بليون دولار، وقدمت السعودية من هذا العون ما نسبته نحو ٧٠ في المئة وتليها الكويت والامارات وقدمت كل منها حوالي ١٦ و١٠ في المئة على التوالي.

وبلغت نسبة العون الذي قدمته الدول العربية الى الناتج المحلي الاجمالي في العام ١٩٧٣ حوالي عشرين ضعف النسبة المناظرة لما قدمته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة، وان نسبة العون العربي المقدم في ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٨ كانت نحو عشرة امثال النسبة المناظرة لمجموع دول المنظمة. كما ان العون العربي يتسم بصفة عامة بدرجة عالية جداً من اليسر اذ ان عنصر المنحة فيه مرتفع، خصوصاً وانها تخلو من مشروطية الاستخدام في الاستيراد من الدول المانحة.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٢

تقرير اقتصادي

تقرير وضعته اربع مؤسسات اقتصادية عربية ونشره صندوق النقد

العدوان العراقي كلف العرب ٨٠٠ مليار دولار

ابوظبي، لندن - «صوت الكويت» رويتر: بلغت خسائر العرب من العدوان الذي شنه النظام العراقي على الكويت ثمانمائة مليار دولار اضافة الى انه عطل علامات الانتعاش التي كانت قد ظهرت في الاقتصادات العربية قبل الغزو والحرب التي تسبب بها.

جاء ذلك في تقرير وضعته اربع مؤسسات مالية عربية كبرى ونشره امس الجمعة، في ابوظبي صندوق النقد العربي. وتلاقى التقرير مع ما اعلنته مصادر في لندن من ان الاقتصادات العربية اصيبت بانتكاسه بفعل العدوان ستستمر زمناً طويلاً.

واشار التقرير الى ان خسائر الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليار دولار منها نحو ١٦٠ مليار دولار خسائر الكويت وحدها حسب التقرير.

وتقدر خسائر البنية الاساسية فقط في العراق بما يصل الى ٢٠٠ مليار دولار.

والمؤسسات الاربع التي اعدت التقرير هي صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) والادارة الاقتصادية بالجامعة العربية.

وبالاضافة الى توقف الانشطة الاقتصادية في العراق والكويت اشار التقرير الى ان بعض الدول الخليجية اضطرت الى زيادة انفاقها بحدة لمواجهة الاحتياجات الدفاعية والامنية، وسجلت اعداد الاشخاص الساعين الى العمل في بعض الدول العربية الاخرى زيادة كبيرة، وهبطت ايرادات السياحة واضطربت العلاقات التجارية بين الدول العربية. وقال التقرير ان اجمالي الناتج المحلي لجميع الدول العربية معاً، اظهر مع ذلك زيادة تصل الى ٥,٦ في المائة بالاسعار الجارية في عام ١٩٩٠.

ولكنه ارجع معظم الزيادة الى ارتفاع اسعار النفط خلال الازمة مشيرا الى ان عائدات النفط تشكل ما بين ٢٠ و٢٥ في المائة من اجمالي الناتج المحلي العربي. وقال التقرير انه سيظهر هبوط على الارجح في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي حالما يحتسب على اساس الاسعار الثابتة، آخذا في الاعتبار معدل التضخم المرتفع.

وكانت عائدات النفط قد ارتفعت في عام ١٩٩٠ بمقدار ١٥,٧ مليار دولار الى ٨٩,٥ مليار دولار، ولكن زيادة جميع الدول النفطية لإنفاقها، بمقدار ٢٢,٤ مليار دولار، قضى على زيادة العائدات النفطية بل وتجاوزها . ويغطي التقرير في الاساس الاداء الاقتصادي في عام ١٩٩٠ وقد تأجل نشره لأن ازمة الخليج اوقفت عملية جمع الاحصاءات. ومن بين التوقعات المستقبلية القليلة في التقرير تقدير بان تعداد سكان الدول العربية سيصل الى ٢٨٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ اذا استمر النمو بمتوسط ثلاثة في المائة سنويا، ويصل المتوسط السنوي في الدول الصناعية الى ٠,٥ في المائة. وقدر التقرير ان اجمالي عدد السكان في عام ١٩٩٠ بلغ ٢٢٤ مليون نسمة.



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢



تابــوت المفقـــودين

في مثل هذه الايام من العام الماضى كانت هزيمة العراق في حرب الخليج لم تزل في اوجها متوهجة بدم الضحايا الابرياء الذين راحوا في معارك تحرير الكويت وكان النظام العراقى لم يزل يشن حربه الداخلية الشرسة ضد انتفاضة شعب العراق في الشمال والجنوب ومع ذلك فقد فاجأتنا اجهزة الاعلام العراقية بالاعلان دون خجل عن الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس المهيب والزعيم الركن صدام حسين وكانت بطبيعة الحال نكتة مريرة ان الشعب الذى يتطلع الى التخلص من الديكتاتور ونظامه الدموى يفرض عليه جهارا نهارا ودون ادنى حياء ان يحتفل بعيد ميلاد هذا الديكتاتور ذاته الشعب الذى كان يلملم جراحه ويدفن قتلاه يفرض عليه ان يبتهج مجاملة للسفاح في يوم مولده ؟!

وهذا العام كان ابناء الشعب العراقى المنفيين في لندن اسبق في الاستعداد للاحتفال بعيد ميلاد صدام حسين فقد أعدوا له هدية مناسبة مشاركة منهم في الاحتفال بعيد ميلاده الذى يحل يوم الثلاثاء القادم فقد صرح الناطق باسم حركة تحرير العراق في لندن بان العراقيين سوف يتوجهون في مسيرة الى مبني السفارة العراقية يوم الثلاثاء لتسليم من فيها هدية مناسبة الى صدام في ذكرى ميلاده وقال ان هذه الهدية عبارة عن تابوت او نعش يحتوى على وثائق تحمل اسماء ١٧ الف مواطن عراقى يعتبرون في عداد المفقودين داخل بلادهم اى ان هؤلاء الـ ١٧ الفا لم يفقدوا في حرب الخليج وانما فقدوا في معارك داخلية بين الشيعة والاكراد من جانب وبين قوات النظام العراقى من جانب آخر ولا احد من ذويهم يعرف ما اذا كانوا قد قتلوا او اعتقلتهم قوات صدام خلال المواجهات الدامية بين الجانبين .

وقد سجلت اسماء المفقودين استنادا الى تقرير أعده ماكس فاندر مسئول الامم المتحدة بإعداد دراسة عن حقوق الانسان في العراق واثبت فيه هذا العدد الهائل من المفقودين الذين لايعرف احد مصيرهم .

والحقيقة ان جرائم صدام في حق شعبه لايعادلها سوى جرائمه في حق الشعوب المجاورة وحق شعوب الامة العربية كلها ففى الكويت لايزال هناك عده الاف من الاسرى الكويتيين في سجون النظام العراقى لم يتم الافراج عنهم بعد وفي إيران يوجد في كل بيت ضحية من ضحايا الحرب العراقية الايرانية التى خاضها صدام دفاعا عن قضية فاشلة .

وعلى مستوى الامة العربية كانت جريمة صدام بغزو الكويت بداية عهد عربي جديد من الهوان فتح الباب على مصراعيه امام التدخل الخارجي في شئون المنطقة وجلب الخراب على دول الخليج وعلى العمالة العربية التي تعمل فيها من مختلف دول العالم العربى شرقه وغربه وشماله وجنوبه .



وقد يكفى لنعرف الحجم الاقتصادى لجريمة صدام ان نقرا ما نشرته صحف الامس من مقتطفات ماخوذة عن تقرير اعده صندوق النقد العربى بشان خسائر الامة العربية فى حرب الخليج .

لقد ذكر التقرير ان الخسائر العربية خلال ازمة الخليج تصل الى ٨٠٠ مليار دولار وان الامر سيحتاج الى سنوات عديدة حتى تستطيع اقتصاديات الدول العربية تعويض هذه الخسارة .

وقال التقرير ان خسائر السعودية والكويت والبحرين وعمان وقطر والامارات وهى دول الخليج الست قد بلغت ٣٠٠ مليار دولار منها ١٦٠ مليار دولار للكويت وحدها اما العراق فإن خسائره بلغت ٢٠٠ مليار دولار

واشار التقرير الذى اعدته اربع مؤسسات مالية عربية كبرى واذاعه صندوق النقد العربى ان مبلغ المائتى مليار دولار يمثل خسائر العراق فى مجال البنية الاساسية وحدها اما بقية الخسائر العراقية فلم يتم تقديرها بعد .

وقال التقرير انه بالاضافة الى التمزق والخراب الذى اصاب كل من العراق والكويت خلال ازمة الخليج فإن بعض الدول الخليجية اضطرت الى زيادة نفقاتها بشكل هائل فى مجال الدفاع والامن وتزايد عدد العاطلين فى بعض الدول العربية الاخرى كما تدهورت عائدات السياحة وانخفضت معدلات التبادل التجارى بين الدول العربية وبعضها البعض مما كلف الاقتصاديات العربية فى مجملها مبالغ تتراوح بين ٦٠٠ مليار دولار الى ٨٠٠ مليار دولار

وهذا هو بعض الثمن الذى دفعه العرب لحماقات صدام حسين نهديها بدورنا للزعيم الجاثم على قلب شعبه فى عيد ميلاده غير السعيد .

المحـــرر

البنوك الإسلامية وشظايا حرب الخليج

سجلت الميزانية المجمعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الاعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية زيادة تعادل ٢,٨٪.

أيضا سجل حجم الميزانية في عام ١٩٩٠ ميلادى ١٤١٠ هجرى انخفاضا بلغ ٢,٪ عن العام ٨٩ حيث كانت نسبة النمو في حجم الميزانية ٦,٥٪ ..

وتعد ٤,٥ او نسبة نمو الميزانية عام ٩٠ أقل نسب النمو على مستوى اجمالى البنوك والمؤسسات المالية التى تحققت على مدى السنوات الماضية ويرجع ذلك لاثار أزمة الخليج .

وقد بلغ حجم الميزانية فى ١٤١٠/١٢/٣٠ هجرى ١٢٢٠٨,٢ مليون دولار مقابل ١١٥٨٠,٣ مليون دولار بزيادة قدرها ٦٢٧,٩ مليون دولار .

وبلغ اجمالى ميزانية مجموعة البنوك التى تضمها الميزانية المجمعة (٢٠ بنكا) ١٠٥٩٨,١ مليون دولار مقابل ٩٧٩٠,٥ مليون دولار بزيادة قدرها ٨٠٧,٦ مليون دولار تعادل ٨,٢٪ .

كما بلغ اجمالى ميزانية المؤسسات المالية (مؤسستان) ١٦١٠,١ مليون دولار مقابل ١٧٨٩,٨ مليون دولار بانخفاض قدره ١٧٩,٧ مليون دولار تعادل ١٠,٠٪ .

وحرب الخليج واثارها ترتب عليها سواء فى صورة انكماش حاد فى حجم نشاط بعض البنوك والمؤسسات وتوقف كامل (كحالة بيت التمويل الكويت) ، أو موجه سحب الاموال من المؤسسات المالية الاسلامية وليس ادل على ذلك من انخفاض رصيد الأموال المدارة بمعرفة اربعة من البنوك والمؤسسات المالية التابعة لمجموعة دار الـ الاسلامى فى نهاية عام ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م الى ٩,٦ مليون دولار مقابل ٣٣٦٨,٩ مليون دولار فى نهاية المالية السابقة بانخفاض قدره ٤٧٩,٣ مليون د يعادل ١٤,٢٪ .

وارتفعت حقوق المساهمين فى ٦/٣٠/ الى مبلغ ٧١٥,٥ مليون دولار مقابل ٦٥,٨،



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستخدامات

(بالمليون دولار)

عناصر الاصـول	١٤١٠/١٢/٣٠ هـ		١٤٠٩/١٢/٣٠ هـ	
	الرصيد	%	الرصيد	%
نقدية بالصندوق وارصدة بالبنوك المركزية	٩٢٠ر٤	٧ر٦	٦١٨ر٠	٥ر٣
بنوك ومؤسسات مالية	١٠٧٧ر٦	٨ر٨	١٠١٦ر٢	٨ر٨
مجموع (١)	١٩٩٨ر٠	١٦ر٤	١٦٣٤ر٢	١٤ر١
توظيفات اسلامية قصيرة الاجل	٧١٥٥ر٢	٥٨ر٦	٧١٣٤ر٢	٦١ر٦
توظيفات اسلامية متوسطة الاجل	٥٠٨ر٧	٤ر٢	٥١٠ر٨	٤ر٤
مساهمات فى رؤوس اموال شركات وبنوك	١٣٧ر٠	١ر١	١٢٩ر٥	١ر١
توظيفات اسلامية طويلة الاجل	١٩٦ر٩	١ر٦	١٦٦ر٨	١ر٥
استثمارات عقارية	١٤٦٥ر٦	١٢ر٠	١٤٦٠ر٩	١٢ر٦
اقراض اجتماعى وانتاجى	٣٣ر١	٠ر٣	٣٢ر٢	٠ر٣
مجموع (٢)	٩٤٩٦ر٥	٧٧ر٨	٩٤٣٤ر٤	٨١ر٥
مخزون	٨ر٣	٠ر١	٨ر٠	٠ر١
ارصدة مدينة متنوعة	٤٦٥ر٠	٣ر٨	٣١٢ر٨	٢ر٧
اصول ثابته (بعد الاهلاك)	٢٣٩ر٨	١ر٩	١٩٠ر٣	١ر٢
اصول اخرى	٠ر٦	٠ر٠	٠ر٦	[illegible]
مجموع (٣)	٧١٣ر٧	٥ر٨	٥١١ر٧	٤ر٤
الاجمالى (١ + ٢ + ٣)	١٢٢٠٨ر٢	١٠٠ر٠	١١٥٨٠ر٣	١٠٠ر٠

بزيادة قدرها ٧ , ٤٩ مليون دولار تعـادل ٥ ,٧٪(بلغـت النسبة المقابلة في نهاية عام ١٤٠٩ هجرى ١٩٨٩ ميلادى ٧ ,٢٢٪) .

وقد بلغت حقوق المساهمين بالنسبة لمجموعة البنوك ٥ , ٦٧٣ مليون دولار مقابل ٠ , ٦٢٤ مليون دولار بـزيادة قدرها ٥ , ٤٩٪ مليون دولار تعادل ٩ , ٧٪ (النسبة المقابلة ٦ ,٢٢٪) .

كما بلغت حقـوق المسـاهمين بـالنسبة لمجمـوعة المؤسسات المالية ٠ , ٤٢ مليون دولار مقابل ٨ , ٤١ مليون دولار بـزيادة قـدرها ٢ , ٠ مليـون دولار تعـادل ٥ , ٠٪ (النسبة المقابلة ٨ , ٢٤٪) .

ويلاحظ ان التطور الـذى حـدث بـالنسبة لحقـوق المساهمين في نهاية العام السابق ١٤٠٩ هجرى / ١٩٨٩ ميلادى سجل اعلى نسـبة على مـدى السـنوات الخمس السابقة الامر الذى اعتبر معه من الظواهر الايجابية ذات الوزن المؤثر والفعال على قدرات هذه المؤسسات المـالية الاسلامية .

وارتفع صافى الايراد القابل للتوزيع عـن عـام ١٤١٠ هجرى الى مبلغ ٠ , ٣٨٩ مليون دولار مقابل ٢ , ٣٢٦ مليون دولار قدرها ٨ , ٦٢ مليون دولار تعادل ٢ , ١٩٪ (النسـبة المقابلة ٩ , ١٥٪) .

وقد بلغ صافى الايراد القابل للتوزيع عن عام ١٤١٠ هـ بالنسبة لمجموعة البنـوك ٩ , ٣٦٥ مليـون دولار مقـابل ٤ , ٣٠٠ مليون دولار بزيادة قـدرها ٥ , ٦٥ مليـون دولار تعادل ٨ , ٢١٪ (النسبة المقابلة ٣ , ١٦٪) .

أما بالنسبة لصافى الايراد القابل للتوزيع عن عام ١٤١٠ هـ للمؤسسات المالية فقد بلغ ١ , ٢٣ مليون دولار مقـابل ٨ , ٢٥ مليون دولار بنقص قدره ٧ , ٢ مليون دولار يعـادل ٥ , ١٠٪ (النسبة المقابلة زيادة تعادل ٢ , ١١٪) .

كما بلغ اجمالى عائد الاستثمار المـوزع أو المجنـب للتوزيع على اصحاب حسابات الاستثمار عن عـام ١٤١٠ هجرى مبلغ ٩ , ٢٨٥ مليون دولار مقـابل ٥ , ٢٣٦ مليـون دولار بزيادة قدرها ٤ , ٤٩ مليـون دولار تعـادل ٩ , ٢٠٪ (النسبة المقابلة ٣ , ١٧٪) .

وتجدر الاشارة في هذا المجال ان عائد الاستثمار قاصر على مجموعة البنوك فقط دون المؤسسات المـالية التـى تعمل كأمين للاستثمار ولايظهر بقـوائمها الختـامية أو تقاريرها السنوية عائد الأموال التى تديرها بحيث يـظهر بقوائمها الختامية أو تقاريرها السنوية عائد الاموال التى تديرها بحيث يظهر بحساب الأرباح والخسـائر الخـاص بهذه المؤسسات نصيبها فقـط كمـؤسسات في العـائد المحقق نظير الادارة أو توظيف اموالها وهـذا الـوضع يصدق أيضـا على كل مـن مصرف فيصـل الاسـلامى بالبحرين ، ومصرف فيصل الاسلامي بالبهامس .

وقد بلغ متوسط عائد الاستثمار عن عام ١٤١٠ هجرى

سمير مصطفى متولى

المستشار المالى للاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية

مقارنا بـأرصدة حسـابات الاسـتثمار والادخـار في ٣٠/١٢/١٤١٠ هجـرى (بعـد اسـتبعاد الامـوال المدارة) ١ , ٥٪ بينما كان عن العام السابق ١٤٠٩ هجرى ٨ , ٤٪ .

ويلاحظ تزايد عائد حسابات الاستثمار على المسـتوى الاجمالى لمجموعة البنوك الاسلامية محل هذه الـدراسة عاما بعد عام اذ كان على التوالى ٩ , ٣٪ عـن عـام ١٤٠٧ هجرى ، ٢ , ٤٪ عن عام ١٤٠٨ هجرى ، ٨ , ٤٪ عن عـام ١٤٠٩ هجرى وارتفع الى ١ , ٥٪ عن عام ١٤١٠ هجرى .

وارتفع عائد حقوق الملكية عن عام ١٤١٠ هـجـرى الى ١ , ١٠٣ مليون دولار مقابل ٧ , ٨٩ مليـون دولار بـزيادة قدرها ٤ , ١٣ مليون دولار تعادل ٩ , ١٤٪ (النسبة المقابلة ٣ , ١٢٪) .

وقد بلغ عائد حقوق الملكية عن عـام ١٤١٠ هجـرى لمجموعة البنوك ٠ , ٨٠ ملون دولار مقـابل ٩ , ٦٣ مليـون دولار بزيادة قدرها ١ , ١٦ مليـون دولار تعـادل ٢ , ٢٥٪ (النسبة المقابلة ٧ , ١٢٪) .

أما بالنسبة لعائد حقوق الملكية عن عام ١٤١٠ هجرى لمجموعة المؤسسات المالية فقد بلغ ١ , ٢٣ مليـون دولار مقابل ٨ , ٢٥ مليون دولار بانخفاض قدره ٧ , ٢ مليون دولار يعادل ٥ , ١٠٪ (النسبة المقابلة زيادة تعادل ٢ , ١١٪) .

وقد بلغ نصيب المساهمين من توزيعات الارباح عن عام ١٤١٠ هجرى ٨ , ٥٦ مليون دولار تعادل ٥ , ١٢٪ من رصيد رأس المال المدفوع (٦ , ٤٥٤ مليون دولار) ويلاحظ ان النسبة المقابلة عن العام السابق كانت في حدود ٦ , ٩٪ .

وقد بلغ نصيب المساهمين في مجموعة البنـوك ٨ , ٣٣ مليون دولار بما يعادل ٩ , ٧٪ مـن رصـيد رأس المـال المدفوع (مقابل ٤ , ٥٪ بالنسبة للعام السابق) .

اما نصيب المساهمين في مجموعة المؤسسات المالية فقد بلغ ٠ , ٢٣ مليون دولار بما يعادل ٩٢٪ من رصيد رأس المال المدفوع (النسبة المقابلة ٠ , ٧٨٪) . ويـلاحظ في

مصادر الأموال

(بالمليون دولار)

عناصر الخصوم وحقوق الملكية	١٤١٠/١٢/٣٠ هـ		١٤٠٩/١٢/٣٠ هـ	
	الرصيد	%	الرصيد	%
حسابات جارية	١٥٧٨٫٨	١٢٫٩	١١٣٥٫١	٩٫٨
حسابات استثمار وادخار	٨٤٦١٫٨	٦٩٫٣	٨٥٧١٫٧	٧٤٫٠
مجموع (١)	١٠٠٤٠٫٦	٨٢٫٢	٩٧٠٦٫٨	٨٣٫٨
بنوك ومراسلون وقروض من الدولة	٥٥٦٫٤	٤٫٦	٤٨٩٫٤	٤٫٣
أرصدة دائنة متنوعة	٤٢٩٫٨	٣٫٥	٣٨٠٫١	٣٫٣
مخصصات مخاطر التوظيف وأخرى	١٤٣٫٦	١٫٢	١٣٧٫١	١٫٢
حسابات دائنة مختلفة	٣٢٠٫٢	٢٫٦	١٩٩٫٢	١٫٧
صناديق الزكاة	٢٫١	٠٫٠	١٫٩	٠٫٠
مجموع الحسابات الدائنة (٢)	١٤٥٢٫١	١١٫٩	١٢٠٧٫٧	١٠٫٥
مجموع الخصوم (١ + ٢) (٣)	١١٤٩٢٫٧	٩٤٫١	١٠٩١٤٫٥	٩٤٫٣
• حقوق المساهمين :				
رأس المال المدفوع	٤٥٤٫٦	٣٫٧	٤٢٠٫٢	٣٫٦
الاحتياطيات بأنواعها	٢١١٫٨	١٫٨	٢٠٢٫١	١٫٧
أرباح العام	٣٠٫٥	٠٫٢	١٤٫٣	٠٫١
ارباح مرحلة	٦٫٨	٠٫١	١٠٫١	٠٫١
اسهم مجانية	٨٫٨	٠٫١	٨٫٨	٠٫١
فائض مرحل	١٥٫١	٠٫١	١١٫٨	٠٫١
خسائر مرحلة	(١٢٫١)	(٠٫١)	(١٫٥)	٠٫٠
مجموع حقوق المساهمين (٤)	٧١٥٫٥	٥٫٩	٦٦٥٫٨	٥٫٧
الاجمالي (٣ + ٤)	١٢٢٠٨٫٢	١٠٠٫٠	١١٥٨٠٫٣	١٠٠٫٠



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا المجال التجاء المؤسستين الى استكمال توزيعاتها عن عام ١٤١٠ هجرى (١٩٩٠ ميلادى من الارباح المرحلة من الاعوام السابقة حيث بلغ مجموع حساب التوزيع لهما عن عام ١٩٩٠ مبلغ ٢٦ مليون دولار بينما الارباح القابلة للتوزيع عن العام اقتصرت على ٢٣,١ مليون دولار .

تحليل العناصر

فى ضوء تفاصيل الارصدة التى اظهرتها الميزانية المجمعة للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤١٠ هـ ــ وتطور هذه الارصدة بالمقارنة بالموقف فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤٠٩ هـ ــ كذا الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصرها يمكن استخلاص المؤشرات الرئيسية التالية :

أ ــ بالنسبة لمصادر الاموال (أرصدة)

١ ــ ارتفعت جملة الودائع بانواعها (جارية ــ ادخار ــ استثمار ــ اموال مداره) فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤١٠ هـ ــ الى مبلغ ١٠٠٤٠,٦ مليون دولار وذلك مقابل ٩٧٠٦,٨ مليون دولار فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤٠٩ هـ ــ بزيادة قدرها ٣٣٣,٨ مليون دولار بنسبة نمو ٣,٤٪ .

وباستبعاد ارصدة الاموال المدارة القائمة فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤١٠ هـ ــ (والبالغ مجموعها ٢٨٨٩,٦ مليون دولار ويقابلها ٣٣٦٨,٩ مليون دولار فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤٠٩ هـ) من جملة الودائع بانواعها والسابق ذكرها يتضح ان ارصدة الحسابات الجارية وحسابات الادخار والاستثمار فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤١٠ هـ قد بلغت ٧١٥١,٠ مليون دولار مقابل ٦٣٣٧,٩ مليون دولار بزيادة قدرها ٨١٣,١ مليون دولار تمثل ١٢,٨٪ .

وممّا تقدم يتضح ان حركة سحب الاموال المدارة التى شهدها عام ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م نتيجة لحرب الخليج ادت الى انخفاض فى ارصدتها مقارنة بالرصيد القائم فى نهاية العام السابق قدره ٤٧٩,٣ مليون دولار يعادل ١,٤٪ الامر الذى تاثرت به النسبة العامة لنمو حجم الودائع بانواعها بحيث اقتصرت على ٣,٤٪ فى الوقت الذى بلغت فيه هذه النسبة ١٢,٨٪ بعد استبعاد الاموال المدارة .

ومن الجدير بالذكر ان الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار بجميع البنوك قد حققت معدلات نمو لها وزنها بالقياس بالاعوام السابقة .

٢ ــ تمثل الودائع بانواعها ٨٢,٢٪ من اجمالى مصادر الاموال فى ٣٠ ــ ١٠ ــ ١٤١٠ هـ بينما كانت هذه النسبة ٨٣,٨٪ فى نهاية عام ١٤٠٩ هـ وهذا التراجع النسبى سببه كما سبق الاشارة حركة سحب الاموال المدارة خلال عام ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م .

٣ ــ ارتفعت ارصدة الحسابات الجارية فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤١٠ هـ الى ١٥٧٨,٨ مليون دولار مقابل ١١٣٥,١ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٩ هـ بزيادة قدرها ٤٤٣,٧ مليون دولار تعادل ٣٩,١٪ الامر الذى يعد من الظواهر الجديرة بالتحليل اخذا فى الاعتبار ان معدل النمو بالنسبة للسنة السابقة كان ٩,٧٪ فقط .

وتتركز الزيادة فى الحسابات الجارية تحت الطلب اساسا بمجموعة البنوك السودانية حيث بلغ مجموع هذه الحسابات لديها فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤١٠ هـ مبلغ ٨٣٦,١ مليون دولار مقابل ٤٣٠,١ مليون دولار فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤٠٩ هـ بزيادة قدرها ٤٠٦,٠ مليون دولار نسبتها ٩٤,٤٪ وقد نتجت هذه الظاهرة عن الصعوبات الاقتصادية والضوابط الائتمانيه القائمه بحيث تحجم بعض البنوك السودانية عن قبول حسابات استثمار وادخار لصعوبات التوظيف ومحدودية الفرص المتاحة .

٤ ــ نتيجة لما تقدم ازدادت الاهمية النسبية للحسابات الجارية فى نهاية عام ١٤١٠ هـ بحيث اصبحت ١٢,٩٪ من اجمالى الموارد فى الوقت الذى كانت فيه قاصرة على ٩,٨٪ فى نهاية عام ١٤٠٩ هـ .

٥) تمثل ارصدة الحسابات الجارية فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤١٠ هـ مايعادل ١٥,٧٪ من اجمالى الودائع مقابل ١١,٧٪ فى ٣٠ ــ ١٢ ــ ١٤٠٩ هـ .

وباستبعاد ارصدة الاموال المدارة من اجمالى الودائع فان ارصدة الحسابات الجارية تمثل ٢٢,١٪ من اجمالى الودائع فى نهاية عام ١٤١٠ هـ مقابل ١٧,٩٪ فى نهاية عام ١٤٠٩ هـ .

وبصفة عامة تشير جميع المؤشرات السابق ايضاحها الى تزايد حجم الحسابات الجارية ، وتزايد اهميتها النسبية كمصدر من مصادر الاموال (بدون تكلفة) وذلك كواقع قد يختلف الى حد كبير مع احد المعطيات المتعارف عليها من حيث تواضع الاهمية النسبية للحسابات الجارية بالنسبة للبنوك الاسلامية بحيث اصبحت من المتغيرات التى تدعو الى التحليل والدراسة .

٦ ــ انخفضت ارصدة حسابات الاستثمار والادخار على مستوى الميزانية المجمعة ككل الى ٨٤٦١,٨ مليون دولار مقابل ٨٥٧١,٧ مليون دولار بنقص قدرة ١٠٩,٩ مليون دولار تعادل ١,٣٪ .

وباستبعاد الاثر السلبى الملموس لانخفاض حجم الاموال المدارة فى نهاية عام ١٤١٠ هـ بالمقارنة بعام ١٤٠٩ هـ نلاحظ ان رصيد حسابات الاستثمار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

والادخار قد ارتفع الى ٢ , ٥٥٧٢ مليون دولار مقابل ٨ , ٥٢٠٢ مليون دولار بزيادة قدرها ٤ , ٣٦٩ مليون دولار بما يعادل ١ , ٧٪ .

٧ ـ اصبحت حسابات الاستثمار والادخار تمثل ٣ , ٦٩٪ من مصادر الاموال في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٤١٠ هـ مقابل ٠ , ٧٤٪ في نهاية عام ١٤٠٩ هـ بمعنى تراجع الاهمية النسبية لحسابات الاستثمار والادخار بشكل ملموس .

٨ ـ تمثل حسابات الاستثمار والادخار ٣ , ٨٤٪ من اجمالي رصيد الودائع بانواعها شاملة الاموال المدارة بينما كانت في حدود ٣ , ٨٨٪ في نهاية عام ١٤٠٩ هـ .

وتمثل حسابات الاستثمار والادخار بدون الاموال المدارة في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٤١٠ هـ ٥ , ٥٥٪ من اجمالي الودائع مقابل ٦ , ٥٣ ٪ في نهاية عام ١٤٠٩ هـ .

٩ ـ كما سبقت الاشارة انخفضت ارصدة الاموال المدارة في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٤١٠ هـ الى ٦ , ٢٨٨٩ مليون دولار مقابل ٩ , ٣٣٦٨ مليون دولار بحيث اصبحت تمثل ٧ , ٢٣٪ من اجمالي مصادر الاموال مقابل ١ , ٢٩٪ في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٤٠٩ هـ .

١٠ ـ ارتفعت ارصدة البنوك والمراسلين في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٤١٠ هـ الى مبلغ ٤ , ٥٥٦ مليون دولار مقابل ٤ , ٤٨٩ مليون دولار في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٤٠٩ هـ بزيادة قدرها ٠ , ٦٧ مليون دولار تعادل ٧ , ١٣٪ .

ويلاحظ ان جانبا كبيرا من ارصدة البنوك والمراسلين توجه الى التوظيف الا انه امام عدم فصل هذا الجانب بصورة واضحة عن الارصدة التي لاتمثل حسابات توظيف فقد روعي عدم اخذها في الاعتبار كتوظيفات بهذه الدراسة .

١١ ـ تمثل ارصدة البنوك والمراسلين في نهاية عام ١٤١٠ هـ ٦ , ٤٪ من مصادر الاموال مقابل ٣ , ٤٪ في نهاية العام السابق .

١٢ ـ بلغت ارصدة مخصصات مخاطر التوظيف والمخصصات الاخرى في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٤١٠ هـ ٦ , ١٤٣ مليون دولار مقابل ١ , ١٣٧ مليون دولار في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٤٠٩ هـ بزيادة قدرها ٥ , ٦ مليون دولار تمثل ٧ , ٤٪ .

وتمثل هذه الارصدة ٢ , ١٪ من مصادر الاموال في نهاية عام ١٤١٠ هـ وهي ذات الاهمية النسبية التي كانت عليها في نهاية عام ١٤٠٩ هـ .

ويلاحظ هنا ان ارصدة مخصصات مخاطر التوظيف لاتعبر تعبيرا حقيقيا عن حجم هذه المخصصات التي تفوق في الواقع هذا القدر بكثير نتيجة للجوء غالبية البنوك الى استبعادها من ارصدة حسابات التوظيف الاسلامي باشكالها المختلفة واظهار هذه الحسابات بصافي قيمتها بعد استبعاد المخصصات المجنبه .

١٣) ارتفعت ارصدة مجموعة الحسابات الدائنة المتنوعة والمختلفة وصناديق الزكاه في نهاية عام ١٤١٠ الى مبلغ ١ , ٧٥٢ مليون دولار مقابل ٢ , ٥٨١ مليون دولار بزيادة قدرها ٩ , ١٧٠ مليون دولار تعادل ٤ , ٢٩ ٪ .

واصبحت الاهمية النسبية لمجموعة هذه الحسابات ٦,٢ ٪ من مصادر الاموال في ٣٠/١٢/١٤٠ هـ مقابل ٥,٠ ٪ في ٣٠/١٢/١٤٠٩ هـ

١٤) زادت حقوق المساهمين في ٣٠/١٢/١٤١٠ هـ الى ٥ , ٧١٥ مليون دولار مقابل ٨ , ٦٦٥ مليون دولار بزيادة قدرها ٧ , ٤٩ مليون دولار تعادل ٥ , ٧ ٪

وقد اصبحت الاهمية النسبية لحقوق المساهمين في حدود ٩ , ٥ ٪ من اجمالي مصادر الاموال في نهاية عام ١٤١٠ هـ مقابل ٧ , ٥ ٪ في نهاية العام السابق ورغم ضالة الفرق الا ان هذه الزيادة المحدودة كنسبة والمقبولة كرقم مطلق تمثل خطوة لها وزنها على طريق ما ننادي به من اهمية العمل بكل الجهد وبكل الوسائل المتاحة ـ وعلى راسها زيادة رؤوس الاموال المدفوعة ـ لمضاعفة حجم حقوق المساهمين تمكينا للبنوك الاسلامية من تعظيم مواردها الذاتية وبالتالي دورها في مجال الاستثمارات طويلة الاجل الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان التي تمارس بها انشطتها .

١٥) ارتفعت رؤوس الاموال المدفوعة الى ٦ , ٤٥٤ مليون دولار في ٣٠/١٢/١٤١٤٠ هـ مقابل ٢ , ٤٢٠ مليون دولار في نهاية عام ١٤٠٩ هـ بزيادة قدرها ٤ , ٣٤ مليون دولار تمثل ٢ , ٨ ٪ النسبة المقابلة في السنة السابقة ٦ , ٢٩ ٪

ومن بين البنوك التي زيدت رؤوس اموالها المدفوعة خلال عام ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ بنك ناصر الاجتماعي بنك فيصل الاسلامي بالبحرين بنك التنمية التعاوني السوداني ، البنك الاسلامي السوداني البنك الاسلامي لغرب السودان ، بنك فيصل الاسلامي بقبرص مؤسسة فيصل التركية بنك فيصل الاسلامي بالسنغال بنك فيصل الاسلامي بغينيا وبنك بنجلاديش الاسلامي .

وقد ترتب على زيادة رؤوس الاموال المدفوعة ان ارتفعت اهميتها النسبية في نهاية عام ١٤١٠ هـ الى ٣,٧ ٪ من اجمالي مصادر بالميزانية المجمعة في ٣٠/١٢/١٤١٠ هـ والبالغ ٦ , ٤٥٤ مليون دولار يقل عن الاموال مقارنة ب ٣,٦ ٪ في نهاية عام ١٤٠٩ هـ .

١٦) من الملاحظات الجديرة بالتنويه ان رقم رؤوس الاموال المدفوعة الظاهر بالميزانية المجمعة في ١٤١٠/١٢/٣٠ هـ والبالغ ٦,٤٥٤ مليون دولار يقل عن المدفوع فعلا بالدولار الامريكي على دفعات متتالية في ظل اسعار صرف مختلفة للدولار الامريكي في مواجهة العملات المحلية المختلفة الامر الذي يصدق على حالة المصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية البركة السوداني ، التضامن الاسلامي السوداني ومؤسسة فيصل التركية واسعار الصرف المشار اليها تقل عن سعر الصرف القائم في ١٤١٠/١٢/٣٠ هـ والذي اعدت ارقام الميزانية المجمعة على اساسه .

١٧) ارتفعت باقي مكونات حقوق المساهمين وعلى رأسها الاحتياطيات في نهاية عام ١٤١٠ هـ الى مبلغ ٢٦٠,٩ مليون دولار مقابل ٢٤٥,٦ مليون دولار بزيادة قدرها ١٥,٣ مليون دولار تعادل ٦,٢ ٪ .

وتبلغ الفروق الناتجة عن ذلك نحو ٧٠ مليون دولار امريكي بحيث يبلغ حجم رؤوس الاموال المدفوعة حتى ١٤١٠/١٢/٣٠ هـ مبلغ ٥٢٤,٦ مليون دولار وليس ٤٥٤,٦ مليون دولار .

استخدامات الاموال

١ ــ ارتفعت الأرصدة النقدية بالصندوق والبنوك المركزية الى ٩٢٠,٤ مليون دولار مقابل ٦١٨,٠ مليون دولار بزيادة قدرها ٣٠٢,٤ مليون دولار تعادل ٤٨,٩ ٪ النسبة المقابلة عن السنة الماضية ١٠,٣ ٪

وتمثل الارصدة النقدية والبنوك المركزية ٧,٦ ٪ من اجمالي الاستخدامات في ١٤١٠/١٢/٣٠ مقابل ٥,٣ ٪ في نهاية عام ١٤٠٩ هـ .

٢ ــ ارتفعت ايضا ارصدة البنوك والمؤسسات المالية الى ١٠٧٧,٦ مليون دولار مقابل ١٠١٦,٢ مليون دولار بزيادة قدرها ٦١,٤ مليون دولار تعادل ٦,٠ ٪ النسبة المقابل انخفاض يعادل ٢٩,٩ ٪

وتمثل ارصدة البنوك والمؤسسات المالية في نهاية عام ١٤١٠ ه ٨,٨ ٪ من الاستخدامات وهي ذات النسبة القائمة في نهاية عام ١٤٠٩ هـ .

٣) ارتفعت ارصدة حسابات التوظيف المختلفة في ١٤١٠/١٢/٣٠ ه الى ٩٤٩٦,٥ مليون دولار مقابل ٩٤٣٤,٤ مليون دولار بزيادة قدرها ٦٢,١ مليون دولار تعادل ٦,٦ ٪ النسبة القابلة ١١,٠ ٪

وتمثل ارصدة حسابات التوظيف المختلفة شاملة الاموال المدارة ٧٧,٨ ٪ من الاستخدامات مقابل ٨١,٥ ٪ في نهاية عام ١٤٠٩

ويرجع تواضع نسبة النمو في حسابات التوظيف بالمقارنة بالعام السابق وايضا انخفاض الاهمية النسبية لها مقارنة باجمالي الاستخدامات الى النقص في الاموال المداره كما سبق الايضاح

٤) اصبحت ارصدة التوظيف في نهاية العام تعادل ١١٢,٢ ٪ من ارصدة حسابات الاستثمار والادخار في ذات التاريخ وذلك مقابل ١١٠,١ ٪ في نهاية عام ١٤٠٩ هـ الامر الذي يعد تحسنا ملموسا في كفاءة التشغيل والتوظيف بالاعتماد على الموارد الذاتية المتمثلة في حقوق المساهمين

٥) من الجوانب الجديرة بالتسجيل ان الحجم الكلي للتوظيفات التي باشرتها مجموعة البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية على مدى عام ١٤١٠ هـ يفوق الرصيد الظاهر في ١٤١٠/١٢/٣٠ هـ ٩٤٩٦,٥ مليون دولار) وذلك لاعتبارين اساسيين هما :

ا ــ اشتمال رصيد البنوك والمؤسسات المالية ١٠٧٧,٦ مليون دولار ــ على شكل او اكثر من اشكال التوظيف ..

ب ــ جانب من الارصدة لدى البنوك المركزية ٩٢٠,٤ مليون دولار يمثل في حقيقة الامر توظيف مضاربات .

ح ــ رقم التوظيفات الظاهر بميزانيات البنوك والمؤسسات المالية وبالتالي بالميزانية المجمعة يمثل رصيد نهاية العام ولا يشتمل على التوظيفات التي بدات خلال اعوام سابقة او ذات العام وصفيت خلال عام ١٤١٠ ه

٦ ــ تتمثل تفاصيل ارصدة التوظيفات المختلفة القائمة في ١٤١٠/١٢/٣٠ هـ مقارنة بتلك القائمة في ١٤٠٩/١٢/٣٠ هـ

ومن الجدول السابق يتضح مايلي :

ا ــ زيادة ارصدة التوظيفات قصيرة الاجل بمبلغ ٢١,٠ مليون دولار تعادل ٣,٠ ٪ النسبة المقابلة ١٣,٠ ٪ عن السنة السابقة)

وبالاخذ في الاعتبار ان توظيفات الاموال المدارة تتركز غالبيتها ان لم تكن باكملها في التوظيفات قصيرة الاجل ــ وامام العجز الذي حدث في هذه الموارد خلال العام فقد انعكس ذلك على نسبة النمو في هذا النوع من التوظيف على المستوى الاجمالي وباستبعاد اثر الاموال المداره فان نسبة النمو تزيد على هذه النسبة بمراحل

وقد ترتب على ذلك انخفاض الاهمية النسبية للتوظيفات قصيرة الاجل بحيث اصبحت تمثل ٧٥,٤ ٪ من الرصيد الاجمالي للتوظيفات بانواعها مقابل ٧٥,٦ ٪ في نهاية عام ١٤٠٩ هـ

ب ـ مازالت ظاهرة تركز التوظيفات قصيرة الاجل في المرابحات قائمة بل ومتزايدة بحيث يلي المرابحات في الاهمية النسبية المشاركات والمضاربات والاجارة

ج ـ ارتفع رصيد الاقراض الاجتماعي والانتاجي ـ والذى تقتصر مباشرته على بنك ناصر الاجتماعي وفقا لما اظهرته القوائم الختامية للبنوك (١) ٣٣١ مليون دولار مقابل ٣٢,٢ مليون دولار بزيادة قدرها ٠,٩ مليون دولار تعادل ٢,٨ ٪ وتمثل ٠,٣ من اجمالى التوظيفات وهى ذات اهميتها النسبية القائمة فى نهاية عام ١٤٠٩هـ

د ـ كما ارتفعت ارصدة التوظيفات فى مجال المتاجرة والاستثمارات فى العقارات حيث بلغت ١٤٦٥,٦ مليون دولار مقابل ١٤٦٠,٩ مليون دولار بزيادة قدرها ٤,٧ مليون دولار تمثل ٠,٣ ٪

وتتركز التوظيفات فى هذا المجال فى بيت التمويل الكويتى اساسا حيث بلغ رصيدها ١٤٣٥,٥ مليون دولار ثم يأتى بعد ذلك بنك دبى الأسلامى ٢٩,٥ مليون دولار ثم مصرف فيصل الاسلامى بالبحرين ٠,٦ مليون دولار

هـ ـ ويلاحظ بصدد الاستثمارات العقارية انها تباشر بمعرفة بعض البنوك الاخرى وعلى راسها بنك فيصل الاسلامى المصرى الا انه رغم اهميتها النسبية بالمقارنة باجمالى ارصدة التوظيفات بهذه البنوك فانها تأتى بالقوائم الختامية مدمجة ضمن باقى التوظيفات الامر الذى يتعذر معه اظهارها مفرزة بالميزانية المجمعة

وتمثل التوظيفات فى العقارات فى نهاية عام ١٤١٠هـ ١٥,٤ ٪ من اجمالى التوظيفات مقابل ١٥,٥ ٪ فى نهاية عام ١٤٠٩هـ

و ـ انخفضت ارصدة التوظيفات متوسطة الاجل الى ٥٠٨,٧ مليون دولار مقابل ٥١٠,٨ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٩ هـ بنقص قدره ٢,١ مليون دولار يعادل ٠,٤ ٪ ورغم الانخفاض المشار اليه الا ان اهميتها النسبية بالمقارنة باجمالى التوظيفات ظلت ثابتة (٥,٤ ٪)

ز ـ ارتفعت ارصدة المساهمات فى اشركات والبنوك المملوكة بالكامل او جزئيا للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية الى ١٢٧,٠ مليون دولار مقابل ١٢٩,٥ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٩ هـ بزيادة قدرها ٧,٥ مليون دولار تعادل ٥,٨ ٪

وتمثل المساهمات فى الشركات والبنوك المملوكة كليا او جزئيا للبنوك الاسلامية مايعادل ١٩,١ ٪ من حقوق المساهمين ٢٠,١ ٪ من رؤوس الاموال المدفوعة

س ـ تمثل مساهمات بنك فيصل الاسلامى المصرى ٥٠,٢ ٪ من اجمالى مساهمات البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية محل هذه الدراسة حيث بلغت حصته المدفوعة من رؤوس اموال هذه الشركات والبنوك ٦٨,٨ مليون دولار سددت للمساهمة فى ٣٤ شركة وبنك ويأتى بيت التمويل الكويتى فى المرتبة التالية (٢٩,١ مليون دولار) ثم بنك ناصر الاجتماعى (١٦,٢ مليون دولار) ويليه بنك دبى الاسلامى (١١,٧ مليون دولار) ثم المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية (٤,٤ مليون دولار) ويأتى بعد ذلك مصرف فيصل الاسلامى بالبحرين (٢,٧ مليون دولار) واخيرا بنك التضامن الاسلامى السودانى (٠,٤ مليون دولار) وقد تكون هناك مساهمات اخرى للبنوك الاسلامية الا انها لم تظهر ضمن عناصر مراكزها المالية بصورة مباشرة .

نوع التوظيف	١٤١٠/١٢/٣٠هـ الرصيد	٪	١٤٠٩/١٢/٣٠هـ الرصيد	٪
قصير الاجل	٧١٥٥,٢	٧٥,٤	٧١٣٤,٢	٧٥,٦
اقراض اجتماعي وانتاجي	٣٣,١	٠,٣	٣٢,٢	٠,٣
متاجرة واستثمارات في عقارات	١٤٦٥,٦	١٥,٤	١٤٦٠,٩	١٥,٥
متوسط الاجل	٥٠٨,٧	٥,٤	٥١٠,٨	٥,٤
مساهمة في شركات وبنوك	١٣٧,٠	١,٤	١٢٩,٥	١,٤
طويل الاجل	١٩٦,٩	٢,١	١٦٦,٨	١,٨
مجموع	٩٤٩٦,٥	١٠٠,٠	٩٤٢٤,٤	١٠٠,٠

ص ـ ارتفعت ارصدة الاصول الاخرى الى ٧١٣,٧ مليون دولار مقابل ٥١١,٧ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٠٢,٠ مليون دولار تعادل ٣٩,٥ ٪

ونتيجة للزيادة المشار اليها ارتفعت الاهمية النسبية للاصول الاخرى مقارنة باجمالي الاستخدامات الى ٨,٥ ٪ مقابل ٤,٤ ٪ في نهاية العام السابق

وتشتمل الاصول الاخرى على ارصدة مدينة متنوعة قدرها ٤٦٥,٠ مليون دولار ٢٣٩,٨٠ مليون دولار الاصول الثابته بعد الاهلاك ٨,٣ مليون دولار مخزون ٠,٦ مليون دولار اصول أخرى خسائر

يقوم عديد من البنوك الاسلامية بتقديم قروض حسنة الا انها تظهر مفرزة بالقوائم الختامية ويتم ادماجها في حسابات رئيسية اخرى

ترتيب البنوك

من بين جوانب تطوير اسلوب عرض الميزانية المجمعة للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية الاعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية والتي استحدثت اعتبارا من العام الماضي محاولة ترتيب هذه البنوك والمؤسسات في ضوء العناصر الاساسية التي تظهرها قوائمها الختامية وهي على وجه التحديد :

حجم الميزانية ـ الودائع ـ التوظيفات ـ الايراد القابل للتوزيع ـ صافي الربح .

ويتصل بذلك ايضا ابراز ما انتهت اليه الدوريات والمجلات الاقتصادية العالمية نتيجة لتحليلها لميزانيات هذه البنوك .

واعمالا لما تقدم نعرض الاتي :

١ ـ نشرت مجلة THE BANKER بعددها الصادر في نوفمبر ١٩٩١ الدراسة الدورية التي تعدها عن اكبر مائة بنك عربي وفقا لارصدة حقوق الملكية المسجلة عام ١٩٩٠ ، وقد قامت المجلة المذكورة بترتيب البنوك العربية المائة وفقا لاجمالي الاصول ، ومن ابرز ما امكن استخلاصه من هذه الدراسة نصا (١) :

أ ـ تاثرت الصناعة المصرفية العربية دراماتيكيا خلال عام ١٩٩٠ حيث قضت ازمة الخليج على اية بارقة امل في ان تلعب البنوك العربية دورا هاما على المستوى العالمي في المستقبل المنظور ، كما جاءت ازمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي لتنهي الثقة التي حازتها بنوك المنطقة بالنسبة لعملياتها في الماضي .

ب ـ جاءت اربعة من البنوك الاسلامية الاعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ضمن قائمة المائة بنك عربي الاوائل على النحو التالي :

ج ـ كما جاء بنك فيصل الاسلامي المصري الثالث في الترتيب على مستوى البنوك المصرية (التي تضمها قائمة المائة بنك وعددها تسعة بنوك) بالنسبة لمعيار القوة ، كما احتل المركز السادس بالنسبة لمعيار الحجم .

٢) كما تضمنت الدراسة التي قامت بها مجلة THE BANKER بذات العدد الصادر في نوفمبر ١٩٩١ (١) الاتي نصا .

أ ـ لايزال النظام المصرفي الاسلامي يمارس انشطته في المنطقة العربية كنظام اقلية ليس له السيطرة او الاغلبية على البنوك العربية ولكنه يأتي في طليعه التطورات الجديدة في كل من الاتحاد السوفيتي والجزائر .

ب ـ رغم ان قائمة المائة بنك لم تضم الا تسعة بنوك اسلامية فقط فإن الوحدات المصرفية الاسلامية نجحت خلال عام ١٩٩٠ في ادخال اساليبها التمويلية الجديدة والمتمثلة في الاجارة والمرابحة الى الاسواق العالمية المشتركة مع البنوك الغربية الاخرى (٢) .

ج ـ اشادت The Banker بالدور الذي قام به مصرف فيصل الاسلامي بالبحرين حيث قام بالمشاركة مع عشرة بنوك اسلامية بتكوين صندوق استثماري وباعتباره كوكيل عنها برأس مال ٥٠ مليون دولار خصصت لاستيراد زيت نخيل لصالح باكستان ، كما قام بقيادة عملية تمويل مشتركة (٢٧ مليون دولار امريكي) لتأجير طائرات لغينيا .

د ـ بدأت بعض البنوك الغربية ومنها (ANZ MER-CHANT BANK) بالاهتمام بصفة جدية بتكوين صناديق استثمارية وفقا للنظام الاسلامي لتمويل بعض العمليات الضخمة حيث قام هذا البنك باجراء عمليتي مرابحة مجموعهما ٢٠٥ مليون دولار خصصتا لاستيراد بترول وذلك بالمشاركة مع مجموعة من البنوك الاسلامية .

هـ ـ وفي ترتيب اخر عن اكبر ١٥ بنكا اسلاميا على اساس



معيار حقوق الملكية ، واجمالى الاصول ، واجمالى الارباح قبل الضرائب ، جاء ترتيب البنوك الاسلامية الاعضاء بالاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية التى ظهرت ضمن الـ ١٥ بنكا كالاتى : (٣) .

٣) ترتيب البنوك الاسلامية الاوائل وفقا لمراكزها المالية التى اشتملت عليها الميزانية المجمعة فى ٣٠ـ١٢ـ١٤١٠ هـ :

أ ـ الترتيب من حيث حجم الميزانية :

١) بيت التمويل الكويتى
٢) بنك فيصل الاسلامى المصرى
٣) مصرف فيصل الاسلامى بالبحرين (شاملة الاموال المدارة)
٤) بنك دبى الاسلامى
٥) مصرف فيصل الاسلامى بالبهامى (شاملة الاموال المدارة)

ب ـ الترتيب من حيث حجم حسابات الاستثمار والادخار :

١) بيت التمويل الكويتى
٢) بنك فيصل الاسلامى المصرى
٣) مصرف فيصل الاسلامى بالبحرين (شاملة الاموال المدارة)
٤) بنك دبى الاسلامى
٥) مصرف فيصل الاسلامى بالبهامى (شاملة الأموال)

ج ـ الترتيب من حيث حجم التوظيفات :

١ ـ بيت التمويل الكويتى
٢ ـ بنك فيصل الاسلامى المصرى
٣ ـ مصرف فيصل الاسلامى بالبحرين (شاملة الاموال المدارة)
٤ ـ بنك دبى الاسلامى
٥ ـ مصرف فيصل الاسلامى (شاملة الاموال المدارة)

د . الترتيب وفقا للدخل المحقق (عائد اصحاب الودائع ـ عائد حقوق الملكية)

١ ـ بيت التمويل الكويتى
٢ ـ بنك فيصل الاسلامى المصرى
٣ ـ بنك دبى الاسلامى
٤ ـ بنك ناصر الاجتماعى
٥ ـ بنك البحرين الاسلامى

هـ الترتيب وفقا لحجم صافى الربح

١ ـ بيت التمويت الكويتى
٢ ـ بنك ناصر الاجتماعى
٣ ـ بنك فيصل الاسلامى المصرى
٤ ـ بنك دبى الاسلامى
٥ ـ مصرف فيصل الاسلامى بالبحرين

ومن الجدير بالذكر ان الترتيب السابق يمثل حرفيا ذات الترتيب الذى اسفر عنه التقييم وفقا للميزانية المجمعة عن العام السابق المنتهى فى ٣٠/١٢/١٤٠٩ هـ

البنــــك	الترتيب وفقا لمعيار القوة: على مستوى البنوك العربية	الترتيب وفقا لمعيار القوة: على مستوى البنوك الاسلامية	الترتيب وفقا لمعيار الحجم: على مستوى البنوك العربية	الترتيب وفقا لمعيار الحجم: على مستوى البنوك الاسلامية
بيت التمويل الكويتى	٤٦	٣	٢٨	٢
بنك فيصل الاسلامى المصرى	٥٩	٤	٥١	٣
بنك دبى الاسلامى	٨٤	٦	٧٣	٤
مصرف فيصل الاسلامى بالبحرين	٩٧	٩	٩٨	٩



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

البنـــــــــــك	حقوق الملكية	اجمالى الاصول	اجمالى الارباح
× بيت التمويل الكويتى	الثالث	الثانى	الثانى
× بنك فيصل الاسلامى المصرى	الرابع	الثالث	السادس
× بنك دبى الاسلامى	السادس	الرابع	السابع
× مصرف فيصل الاسلامى بالبحرين	التاسع	الثالث عشر	العاشر
× بنك فيصل الاسلامى السودانى	العاشر	التاسع	التاسع
× بنك البحرين الاسلامى	الحادى عشر	العاشر	الخامس
× بنك التضامن الاسلامى السودانى	الرابع عشر	الحادى عشر	الثامن

مجلس الوحدة الاقتصادية يناقش آثار حرب الخليج على ميزانيات الدول العربية

قام الدكتور عبد الله نصور وزير التجارة والاقتصاد بالاردن بزيارة للمقر الدائم لمجلس الوحدة الاقتصادية بالقاهرة واجتمع بالسيد حسنى ابراهيم الامين العام للمجلس حيث تمت مناقشة اهم الموضوعات التى ستطرح على جدول اعمال الدورة القادمة لمجلس الوحدة الاقتصادية والتى ستنعقد فى يونيو القادم على مستوى وزراء الاقتصاد ومن اهم هذه الموضوعات التقرير الاقتصادى للمجلس



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

قراءة في تقرير اقتصادي

التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ١٩٩١ والذي يصدر عن صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (اوابك) اثار قضايا في منتهى الأهمية لكل من يعير الاهتمام لقضايا الاقتصاد والتنمية والتعاون في الدول العربية.. واهمية التقرير تأتي من تركيزه على آثار العدوان والاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت على مجمل الوضع الاقتصادي والعربي.. حيث ان هذه النتائج التي تمخضت عن ذلك الاحتلال ستظل تخيم على الواقع الاقتصادي في اكثر من بلد عربي لسنوات عجاف طويلة.. ولذلك كان التقرير صائبا عندما اشار الى ان النتائج الكارثية للاحتلال ليست مقصورة على الكويت والعراق وهما لا شك الأكثر تضررا من تلك المغامرة المجنونة التي اقدم عليها النظام العراقي في قيظ اغسطس (اب) اللاهب، بل انها ستعم البلدان العربية كافة.. ولا بد ان هذا التقرير لو تسنى لمروجي التوزيع العادل للثروة العربية قراءته لاكتشفوا كم من الكبائر ترتكب باسم العروبة وعدالة التوزيع، وكيف أن هذه الشعارات التي روجت وخدعت الكثير من انصاف المثقفين وجموع كبيرة من الجماهير العربية قد اتت على مستقبل التنمية العربية واعادت عجلة الزمن سنوات الى الوراء.. من اهم البيانات التي اشار لها التقرير ان خسائر البلدان العربية تتراوح بين ٦٠٠ - ٨٠٠ بليون دولار، منها خسائر تبلغ ٢٠٠ - ٣٠٠ بليون دولار لتغطية نفقات اعادة التعمير وتعويض النفقات التي تكبدتها دول مجلس التعاون الخليجية.. وهناك ما يقارب من ٢٠٠ بليون دولار خسائر العراق نتيجة للدمار الذي لحق بالبنية الأساسية والمؤسسية بعد اندلاع الحرب.. ولا شك ان الكويت تعرضت لخسائر قد يصعب حسابها الان، ولا بد من الانتظار حتى نكتشف بعد سنوات قيمة تكاليف اعادة البناء لكل المنشآت من القطاعات كافة واهمها القطاع النفطي.

واهم ما يشير له التقرير ان هناك عشرات الآلاف من البشر، عربا وغيرهم ممن تضررت مصالحهم وفقدوا وظائفهم وسبل رزقهم واستقرارهم نتيجة للغزو العراقي للكويت.. ولا بد أن محنة الوافدين الذين اضطروا لمغادرة الكويت اثناء الاحتلال وبعد التحرير، قد فاقموا من الأزمات الاقتصادية التي تعيشها بلدانهم خصوصا ان معظمهم قد أتوا للكويت طلبا للرزق حيث تعاني بلدانهم من ازمات اقتصادية مزمنة ولا توفر فرصا للعمل تتيح لهؤلاء الوافدين امكانيات تحسين ظروف معيشتهم.. فما الذي يمكن توقعه من نتائج على اقتصاديات مصر والأردن واليمن والسودان ولبنان وسورية بعد عودة الوافدين اليها؟ اليس من المؤكد ازدياد ازمة البطالة وانخفاض قيمة التحويلات الخارجية بعد نضوب تحويلات العاملين من ابناء هذه الدول؟

وعلى الرغم من ان التقرير يحاول ان يضفي صورة وردية على تطورات الأوضاع الاقتصادية العربية عام ١٩٩٠ مثل ذكر ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بنسبة ٥,٦ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٨٩ من ٣٩٧ بليون دولار الى ٤١٩ بليون دولار، الا أن ذلك محسوب بالأسعار الجارية وليس بالأسعار الحقيقية. ولو حسبت معدلات النمو بالأسعار الحقيقية، اي بمعنى اخذ معدل التضخم بالحسبان، لوجدنا أن النمو كان سالبا.. يضاف الى ذلك انه حتى هذا الارتفاع بالناتج المحلي الاجمالي المحسوب بالأسعار الجارية يعود اساسا للزيادة في اجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية الذي يمثل ٢٠ - ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعني بوضوح ان الزيادة تعود اصلا لقطاع النفط الذي تحسن اداؤه بسبب من ارتفاع الأسعار او زيادة الانتاج.. وخلاصة الأمر ان الاقتصاد العربي مازال اقتصادا ريعيا ولم تتحسن قطاعاته الانتاجية مثل الزراعة او الصناعة التحويلية.. والتقرير ذاته يقر بأن معدل النمو السنوي في قطاع الزراعة في الوطن العربي كان ٢ في المائة، وهذا يقل عن معدل الزيادة في السكان المقدر بنحو ثلاثة في المائة وبالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال تطوير القطاع الزراعي بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية حوالي ١٥ بليون دولار في العام ١٩٨٩، أي بزيادة حوالي ٩,٧ في المائة عن العام السابق. وهذا يؤكد بأن العالم العربي مازال يعتمد على الاستيراد لسد احتياجات الشعوب من المواد الغذائية الأساسية.

أما قطاع الصناعة فقد اشار التقرير بأن مساهمته في اجمالي الناتج المحلي للدول العربية تقدر بثلاثين في المائة، وتدخل ضمن ذلك الصناعة الاستخراجية ومن ضمنها

بقلم : عامر ذياب التميمي



النفط والتي كما اشرنا تشكل ٢٠ - ٢٥ في المائة، وهذا يعني ان بقية الصناعات لا تمثل اكثر من ٥ - ١٠ في المائة من الناتج المحلي للدول العربية.. وقد أوضح التقرير أن انتاج النفط العربي خلال عام ١٩٩٠ ارتفع بنسبة اربعة في المائة ليصل في معدله ١٦,٦ مليون برميل في اليوم «بحيث بلغت مساهمة الدول العربية في الانتاج العالمي للنفط حوالي ٢٥,٧ في المائة». وهذه الحقيقة تؤكد مدى اعتماد الاقتصاديات العربية على النفط، ومن ثم انكشاف هذه الاقتصاديات للخارج وتأثرها البالغ بما يجري في الأسواق النفطية وتطورات الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية.. ومن ثم فان قدرة الاقتصاد العربي على التحرر والاعتماد على الذات تظل وهما كبيرا ما دمنا لا نستطيع ان نتحرر من عبودية النفط ولا نطور القطاعات الاقتصادية الانتاجية بشكل يؤدي الى تخفيف الاعتماد على الآخرين.. ولا شك ان تطبيق ضريبة البيئة على الواردات النفطية من قبل دول المجموعة الأوروبية، كما هو متوقع في المستقبل القريب، سيؤدي الى تراجع الطلب على النفط وقد يزيد من المتاعب الاقتصادية للدول المنتجة كافة ومنها الدول العربية المصدرة للنفط. وعند الحديث عن الانكشاف الاقتصادي لا بد من التطرق لمسالة المديونية الخارجية، ويبدو انه لم تسلم اية دولة عربية من هذا الفخ بما فيها الدول العربية المصدرة للنفط، ويشير التقرير ذاته بأن «جسم المديونية العربية نما بين عامي ٨٩ و٩٠ بنسبة ثلاثة في المائة، إذ بلغت حوالي ١٤١ بليون دولار. كما ارتفع حجم خدمة الدين الى حوالي ١٤,٢ بليون دولار او حوالي ٣٣,٤ في المائة من قيمة الصادرات من السلع والخدمات للدول العربية المدينة..» ولدى تحفظ على حجم الدين المقدر بـ ١٤١ بليون دولار، حيث انني اعتقد بأن حجم المديونية اكبر من ذلك بكثير خصوصا وان الرقم المذكور لا يشمل مديونية العراق والذي توقف بنكه المركزي عن اصدار أية بيانات مالية منذ بداية الحرب العراقية الايرانية، ولقد قدرت مديونية العراق وحدها قبل مغامرة غزو واحتلال الكويت، باكثر من ثمانين بليون دولار، فما بالك بقيمتها يومنا هذا بعد الكارثة؟ ومن الأمور التي لا تدعو للتفاؤل ما ذكره التقرير بأن الاحتياطيات الرسمية الخارجية للدول العربية انخفضت بنسبة ٥,٤ في المائة في العام ١٩٨٩، حيث بلغت حوالي ٣٧ بليون دولار.. مما يعني عدم قدرة الكثير من الدول العربية من تدبير تمويل لتغطية قيمة الواردات الا من خلال اليات الاستدانة الخارجية.

قد يستنتج البعض بان الأوضاع الاقتصادية لم تكن اصلا بحاجة لكارثة الغزو العراقي لكي تبين مدى هشاشتها وعدم قدرتها على التحسن.. لكن بالرغم من صحة هذا الاستنتاج الى ان كارثة الغزو وما خلفته من دمار وخراب اقتصاديين سوف تتحملها الاقتصادات العربية المثقلة بالديون والمعضلات الهيكلية الى امد بعيد.. والأهم من كل ذلك ان النتائج السياسية للاحتلال وتزايد النزوع نحو الفكر الانعزالي في عدد من الدول الخليجية القادرة على مد العون للدول العربية الأخرى، وكذلك التوجس من كل ما هو عربي، هذه الحقائق تشكل اكبر ضربة للاقتصاد العربي على مدى السنوات المقبلة، ناهيك عن الضعف الذي اعترى اقتصاديات دول النفط العربية نتيجة للاحتلال العراقي للكويت خلال سبعة شهور مليئة بالهمجية.. اذن كيف لنا توقع انتشال اقتصاديات الدول العربية من هذا الوضع الصعب؟ لا بد ان المسالة ليست بالسهولة بحيث يمكن الوصول الى اجابات سريعة، وقد يمر وقت طويل قبل ان نرى النور في نهاية النفق المظلم وربما لن نراه!



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٢

ليس إلا

بقلم: محمود السعدني

صندوق النقد العربي اكد في تقرير له صدر اخيراً، ان العرب خسروا ٨٠٠ مليار دولار بسبب حرب ام المعارك. الاشاوس على راس قائمة الخاسرين، وحدد تقرير صندوق النقد العربي خسائر العراق بـ ٢٠٠ مليار دولار، وحدد خسائر الكويت بـ ١٦٠ مليار دولار. واشار التقرير الى ان خسائر العراق التي حددها الصندوق بـ ٢٠٠ مليار دولار هي تكاليف إنشاء البنية الأساسية التي تم تدميرها اثناء الحرب، وهي عبارة عن مصانع ومنشآت حربية ومدنية وجسور على دجلة والفرات ومعدات عسكرية اصابها الدمار في حرب أم المعارك.

ولكن.. الذي يدعو الى الألم في تقرير الصندوق ان العالم العربي كان على وشك ان يشهد فترة من الانتعاش الاقتصادي قبل غزو الاشاوس للكويت، وان عائدات البترول العربية وصلت عام ١٩٩٠ إلى ٩٠ مليار دولار. ولكن الغزو العراقي للكويت خنق حالة الانتعاش واصاب العرب في مقتل، وسيحتاج العرب الى ٢٠ عاما على الأقل حتى يتمكنوا من إزالة آثار العدوان العراقي على الكويت. ويأتي تقرير صندوق النقد العربي ليقول لنا بمنتهى الوضوح والصراحة اننا نكذب على انفسنا عندما ندعي ان مأساتنا سببها الاستعمار والامبريالية. إن اخطر مآسينا في العصر الحديث هي مأساة غزو العراق للكويت. والذين كانوا السبب في المأساة هم الاشاوس، وهم عرب مثلنا ويرفعون شعار الوحدة اللي ما يغلبها غلاب، وكانوا يهتفون صباح مساء بشعار أمة واحدة ذات رسالة خالدة! وامة واحدة، وكلنا نعرف ذلك ونفهمه. ولكن الرسالة الخالدة تحتاج الى توضيح من الاشاوس بعد كل الذي جرى للعرب على ايديهم. هل الرسالة التي يعنيها الاشاوس هي تحطيم العرب وتفريق شملهم وتبديد ثروتهم؟ إذا كان الأمر كذلك، فالرسالة وصلت، ومع الشكر لساعي البريد!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

□ وزير الاقتصاد التونسى للأهرام المسائى

القطاع الخاص والمشاريع المشتركة أساس للتعاون الاقتصادى المصرى التونسى

ظلال أزمة الخليج اقتصاديا .. مازالت قائمة

تونس ـ محمد مطر

جرصت تونس على بناء الهياكل الاساسية بقيام اقتصاد متكامل مع تكثيف للاستثمارات المنتجة وخلق فرص عمل جديدة وقد اعترضت هذه المسيرة ظروف اقتصادية تميزت بوضع عالمى متازم وتقلبات فى الاسعار مما استوجب تبنى الحكومة برنامجا تعديليا واصلاحات هيكلية اعتمدت على تحرير الاقتصاد وادخال مزيد من المرونة على الهياكل الاقتصادية وتشجيع المبادرات وتحسين قدرة المؤسسات العامة.

وفى حديث اجرته معه الاهرام المسائى اكد الصادق رابح وزير الاقتصاد التونسى ان بلاده توفر ضمانات وتشجيعات مهمة للاستثمارات الخارجية كما اشاد بالتعاون المصرى التونسى وخاصة فى المجالات الاقتصادية وزيادة المشاريع المشتركة وناشد المجتمع الدولى فك الحصار الاقتصادى عن ليبيا واوضح الصادق رابح خطة حكومته لتحرير الاقتصاد التونسى وانماله واشار الى الخطوات العملية لاتحاد المغرب العربى من اجل وضع خطة لبناء منطقة مندمجة ومتكاملة اقتصاديا وفيما يلى نص الحديث :

□ كيف ترى التعاون المصرى التونسى وخاصة فى المجالات الاقتصادية ؟



□□ التعاون المصرى التونسى كان ومازال وسيبقى طيبا وممتازا لانه اعتمد على اسس ثابتة قوامها الاحترام المتبادل والمصالح العليا للبلدين وتوخى نظرة موضوعية ومعتدلة وهذه ثقة نستلهمها من النظرة الصائبة والرعاية التامة التى مافتىء الرئيسان مبارك وبن على يوليانها لتنمية العلاقات والتعاون بين الاقطار العربية بصفة عامة ومصر وتونس بصفة خاصة ونظرا لتطور اسس الاقتصاد فى بلدينا وتنوعها فانه تم توسيع التعاون وخاصة فى القطاع الخاص بصفة مكثفة عبر التبادل التجارى وقيام المشاريع المشتركة بين رجال الاعمال والمستثمرين .

وفى اطار التنسيق والتعاون الاقتصادى تم اقامة ٤ مشروعات مشتركة فى مجالات الصناعة والسياحة التجارة والمقاولات . وتم كذلك بحث السبل الكفيلة بدخول شركات المقاولات المصرية والتونسية فى تعاون كبير لاقامة مشروعات عمرانية فى افريقيا وكذلك كيفية تنشيط شركات صناعة الملابس باستخدام الخامات المصرية مع الاستعانة بالخبرة التونسية فى مجال التصنيع والبيع والتسويق لدى طرف ثالث .

كما ان هناك تعاونا فى مجال السياحة واقامة مكتب سياحى فى اوروبا لتجميع الافواج السياحية وتنسيق النشاط السياحى بين مصر وتونس

وهناك لجنة مصرية تونسية تعمل على رفع حجم المعاملات ودعم وتشجيع ودراسة وتمويل المشروعات المشتركة وتبادل المساهمات

□ مر الاقتصاد التونسى بصعوبات اثرت على العديد من المشروعات والاستثمارات وعلى نسق النمو .. ماهو تقييمكم لصحة الاقتصاد الان ؟

□□ لابد من التذكير بان ازمة الخليج اثرت فى الاقتصاد العالمى وقد شهدت كل دول العالم تقريبا تقلصا فى نسق النمو ، والعديد منها لايزال يتخبط فى صعوبات قد تكون لها انعكاسات اجتماعية وسياسية حادة ومن الطبيعى وفى مثل هذا المناخ الدولى ان يتاثر الاقتصاد التونسى وخاصة منه القطاعات المرتبطة بالسوق العالمية ولكن بفضل التحرك السريع للحكومة ورجال الاعمال والمجتمع بكل فصائله تمكنا من تطويق مخلفات ازمة الخليج بالفعل وبدا الاقتصاد التونسى يسترد انفاسه والحكومة التونسية تعمل على دعم الانتعاشة التى ظهرت فى بعض القطاعات الاخرى .

□ الحظر على ليبيا

□ الحصار الاقتصادى يشتد على ليبيا من الدول الغربية وتونس هى احدى دول الجوار كيف ترى تاثير هذا الحصار على الاقتصاد التونسى ؟

□□ مما لاشك فيه ان فرض الحظر الجوى وكذلك الاقتصادى على ليبيا له تاثير سلبى ليس على تونس فحسب ولكن على معظم دول المنطقة ومن جانبنا نعمل على فك هذا الحظر بالطرق الدبلوماسية والسياسية فى اطار الشرعية الدولية وقد شكلنا لجنة تونسية لتسهيل عبور سيارات النقل التى تحمل العاملين الاجانب من ليبيا الى تونس والتى ازدادت كثافتها فى الايام الاخيرة

وقد اعددنا كل الموانىء التونسية امام البواخر الليبية سواء كانت مختصة لنقل السلع او نقل المسافرين كما نوفر افضل السبل لحركة المرور عبر الحدود ونامل ان ينتهى هذا الحظر قريبا .

□ لاحظ البعض تقلص حجم الاستثمارات العربية وخاصة الخليجية فى تونس بعد ازمة الخليج وارجع البعض ذلك الى موقف تونس من ازمة الخليج كيف ترى امكانية عودة هذه الاستثمارات من جديد ؟

□□ لقد كان الموقف التونسى من ازمة الخليج موقفا واضحا وصريحا لقد كنا مع الشرعية الدولية وضد غزو العراق للكويت وهذا الموقف كان على المستوى الرسمى والشعبى على حد سواء

ولاشك ان التعاون العربى يمر بعد ازمة الخليج بمرحلة تقييم دقيقة سيكون لها انعكاسات مصيرية ليس فقط على مستقبل التعاون الاقتصادى بل واكثر من ذلك على وجودنا كعرب ومن المفيد التذكير بان العلاقات كانت تستدعى التقييم والمراجعة حتى قبل ازمة الخليج وذلك لتعثر بعض المسائل المصيرية والتى يمكن ان نذكر منها تقلص الانتاج الغذائى العربى ورواسب الامية والتاخر التكنولوجى وتفاقم الهوة بين الدول العربية ذاتها ونحن الان نعمل على عودة هذه الاستثمارات والمشاريع الى سابق عهدها والحمد الله العلاقات تسير من حسن الى احسن .

□ بدات الحكومة التونسية خطتها لتحرير الاقتصاد وكذلك تصحيح اوضاع القطاع العام ماهى اهم ملامح هذه الخطة ؟

□□ اولا نحن نعمل على انشاء فرص العمل وتكثيف الاستثمار والانتاج وتحسين قدرة الاقتصاد التونسى على المنافسة فى الاسواق الخارجية وهناك خطة لتحرير الاسعار تندرج ضمن سياسة شاملة لتحرير الاقتصاد وهذه السياسة قطعت خطوات منذ عام ١٩٩٠ وجاءت متوازية مع اصلاحات اقتصادية اخرى وسوف نواصلها بشكل تدريجى على مستوى الانتاج والتوزيع

وهناك خطة لتصحيح اوضاع الاقتصاد اهمها خفض عدد مؤسسات القطاع العام فى ادنى مستوى ممكن للحد من خسائرها بواسطة بيعها للقطاع الخاص

منح استقلال فعلى لهيئات التسيير فى المؤسسات الباقية واعادة تنظيم العلاقات بين الجهات الرسمية الراعية والمؤسسات التابعة .

وضع اهداف واضحة للمؤسسة والحد من

التزامات الدولية نحوها بتقرير عقود يتفق عليها سلفا
تحسين ظروف الانتاج بواسطة دورات تدريبية مستمرة للفنيين وتقرير حوافز للعمال .

□ على الرغم من مرور فترة على ميلاد اتحاد دول المغرب العربي الا انه لم يوفق في وضع منطقة مندمجة ومتكاملة اقتصاديا الى حيز التنفيذ فما هو السبب في ذلك ؟

□□ لقد كانت المرحلة الاولى هي مرحلة التاسيس ووضع الاطر القانونية والاقتصادية وستتوج عما قريب بتركيز اجهزة تسهر على تنفيذ العمل المغاربي المشترك وتنسيقه ومتابعته

ومن الناحية الاقتصادية ابرمت عدة اتفاقيات تهدف الى اقامة سوق مغاربية مشتركة على مراحل وفي مدة معقولة الا انه من الواقعية ان ناخذ بعين الاعتبار الصعوبات الموضوعية التي قد تحد من سرعة التحرك واهمها الاختلاف في طرق تسيير الاقتصاد التي توختها الاقطار المغاربية بصفة منفردة منذ استقلالها والتي تتطلب بعض الوقت لتقييمها ثم تحقيق التقارب فيما بينها وتنسيقها ويشكل قوام السوق الاوروبية الموحدة اهم التحديات التي تستعد الاقطار المغاربية للتعامل معها .

البترول والحلم

□ تقع تونس جغرافيا بين دولتين لديهما مخزون وافر من البترول ولكن حتى الان لم يظهر البترول بكميات كبيرة في تونس وكثر الحديث عن حفر العديد من الابار والاستكشافات في مجال النفط فما هو وضع مصادر الطاقة في تونس ؟

□□ هذا الموضوع يطفو على الساحة كلما ظهرت بعض المؤشرات في ميدان التنقيب عن البترول وهو يعكس حلما يراود الكثير من التونسيين في ان تصبح تونس يوما بلدا بتروليا

وبالفعل برزت اخيرا بعض المؤشرات على اليابسة وانطلقت الدراسات الا انه رغم المؤشرات فانه من المبكر الجزم بوجود اي مخزون اضافي من البترول والغاز ولابد من مواصلة عملية الاستكشاف لفترة طويلة قبل التاكد من حقيقة المعلومات وصحتها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

بين غزو الكويت والانهيار المثير لليرة اللبنانية

أزمات الاقتصاد.. وظاهرة الهروب السياسي العربي إلى الأمام

«علي ابراهيم يكتب من لندن عن ظاهرة الهروب السياسي الى الأمام عربيا في مواجهة أزمات الاقتصاد المستفحلة، ويرى انه بدون مواجهة المشاكل لايجاد حلول حقيقية تحتاج الى وقت وصبر فإن السيناريو المستقبلي للعديد من الحالات العربية المأزومة هو الفوضى التي تأكل ما تحقق من انجازات، ولا تترك فرصة للتقدم مستقبلا لفترة.»

في لعبة الشطرنج من السهل ان يصاب لاعب محترف بالارتباك والحيرة اذا قام اللاعب الآخر بنقلة خاطئة لا يرتكبها مبتدئون، فيقوم الاول بعملية حسابات معقدة خوفا من ان تكون هذه النقلة تعكس خطة عبقرية تهدده قبل ان يكتشف انها خطأ ساذجا.

وهذا ماحدث في ازمة الخليج وغزو الكويت، فقد احتار وقتها كثيرون في تحليل الدوافع وحسابات القوة التي قد تكون خافية، وجهد كثيرون لكي يحاولوا معرفة الدوافع وحسابات القيادة العراقية.

والآن وبعد كل ما حدث من نتائج لا يختلف اثنان من محللي شؤون الاستراتيجية على ان القيادة العراقية ارتكبت بمعايير السياسة والاستراتيجية خطأ فادحا في الحسابات، ولكن الى الآن لم يستطع احد ان يحسم دوافع ارتكاب خطأ كهذا خاصة ان العراق كان قبلها بفترة قصيرة قد خرج بصعوبة من حربه مع ايران التي استمرت ٨ سنوات منهكا ويحتاج الى فترة طويلة لاصلاح الدمار الذي الحقته الحرب باقتصاده.

وبين النظريات الرائجة في تحليل دوافع قرار غزو الكويت هي الحرب العراقية - الايرانية ذاتها، فأي دولة تخرج من حرب مدمرة تحتاج الى سنوات وسنوات، كفترة نقاهة حساسة لاصلاح الاقتصاد، وهذا ما اكتشفته بغداد بعد نهاية الحرب مع ايران، فالاقتصاد لم يعد كالسابق، واذا كان من السهل في فترة الحرب مطالبة الناس بشد الاحزمة على البطون، وتقليل الاستهلاك، والقبول بمستوى منخفض للخدمات الضرورية، فإن ذلك غير ممكن في فترة السلام لان الشعوب تبدأ في فك الاحزمة عن البطون وتتجه الى زيادة الاستهلاك، وبالتالي يبدأ الضغط على الموارد المحدودة من العملات الصعبة لمواجهة احتياجات الاستيراد المتصاعدة وعقود الانشاءات مع المقاولين الاجانب.

وبالطبع فإن حالة العراق فيها قدر من الاستثنائية لانه يتمتع بثروة استثنائية هي النفط، ولكنها في حالته لم تكن تكفي لتلبية احتياجات اصلاح الاقتصاد ، وفي الوقت ذاته تكلفة طموحات الزعامة، وهو الدور الذي كان يود ان يلعبه وهذه قضية اخرى واحدى مشاكل العرب في تاريخهم الحديث.

وعندما استحكمت ازمة الاقتصاد فإن القيادة العراقية هربت الى الامام بقرار غزو الكويت، فبدون شك فإن الكويت لو لم يكن فيها ثروة نفطية لم تكن حتى فكرة الغزو لتطرأ حتى على ذهن القيادة العراقية بصرف النظر عن كل التبريرات التي قدمتها في ذلك الوقت.

وهذه ليست اول حالة عربية للهروب الى الامام حلا لمشاكل داخلية في التاريخ العربي الحديث وانما هي اكثرها تفردا في اسلوبها ، واكثرها خسارة في نتائجها.

وفي لبنان حاليا حالة فيها قدر من التشابه مع الظروف التي كان فيها العراق بعد خروجه من الحرب مع ايران، فقد خرج اللبنانيون منهكين من حرب داخلية استمرت حوالي ١٦ عاما كانت تذكيها اطراف خارجية، وراجت الامال بعدها في انتعاش سريع، وبدأت مطالب الاستهلاك، وتحسين الخدمات واصلاح الاقتصاد، وزيادة الاجور فما كان يجوز خلال فترة الازمة لا يجوز بعد انتهاء الازمة، وهنا بدأ الضغط على موارد النقد الاجنبي، واصيب كثيرون بالذهول مع التراجع



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

المثير لليرة في حين ان ذلك كان متوقعا بحسبة اقتصادية واقعية لان من الطبيعي ان يزداد مرة واحدة الضغط على موارد النقد الاجنبي لتمويل احتياجات مرحلة السلام، في حين ان المساعدات لم تات من الخارج كما كان متوقعا.

وكان من الطبيعي ان يحدث انفجار شعبي بعد ان اكتشف الناس بعد فترة ان امالهم في تحسن الاحوال المعيشية لم يتحقق، وعلى العكس فإن ظروفهم الاقتصادية في تدهور، وطبيعي ان يكون رد الفعل عنيفا لان النتائج جاءت عكس الامال تماما بعد فترة طويلة من المعاناة.

وبصرف النظر عن الظروف الخاصة لكل حالة وأسبابها والعوامل الخارجية المؤثرة، فإن الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار تحتاج الى وقت وصبر.

والشخص العادي لا يحتاج الى ان يكون خبير اقتصاد حتى يفهم ذلك، ولكن الانفجار يحدث عادة عندما يشعر الجمهور العادي ان حكومته غير جادة في حل ازماته ، او انها لا تقدم له اي امل في رؤية نهاية النفق، وعندما تكون هناك ازمة فإن التفكير في الهروب الى الامام يبدأ لدى السياسيين والقوى السياسية التي تريد انتزاع نقاط لصالحها، او حتى الشعوب التي تريد ان تجرب اي حل.

وللاسف فإن ازمات الاقتصاد مستحكمة في العديد من البلدان العربية من اليمن الى الجزائر، ولا توجد حلول سهلة، سوى في بعض الاحيان الفوضى املاً في حل واهم يعيد المنطقة الى الوراء ويأكل حتى الانجازات التي تحققت.

لقد تحدث كثيرون خلال ازمة الخليج عن ضرورة ايجاد نظام عربي جديد يتلافى سلبيات النظام السابق الذي ادت عيوبه الى اخطر ازمة في التاريخ العربي الحديث، وتحدثت قوى دولية عديدة عن ضرورة تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المتوترة ضمن سياسة عالمية للقضاء على بؤر التوتر في العالم، ولكن بعد حوالي ١٦ شهرا من بداية هذه الازمة لا يظهر اي شيء في الافق، وكأن شيئا لم يكن.

وعندما نتحدث عن التغيير فإن ذلك يشمل الفكر العربي سواء الرسمي أو غير الرسمي، فما زال الحوار في كثير من الاحيان يدور بنفس اللغة والافكار السابقة، ما زالت مشاكل الاقتصاد، وهي اهم هموم العالم اليوم تعالج بالكثير من عدم الواقعية وبدون جدية كافية.

والسيناريو المقترح إذا لم يتم ايجاد حلول حقيقية لهذه الازمات هو الفوضى في الكثير من الحالات العربية المأزومة، وهذا السيناريو، هم عام في المنطقة لأن التأثيرات تمتد عبر الحدود، وتؤثر على المناخ العام الاقتصادي والسياسي والفكري.

وعندما نتحدث عن نظام عربي فإن ذلك له ما يبرره خاصة في ظرف انتقالي يتحدث فيه الجميع بما في ذلك المنطقة نفسها عن نظام دولي جديد ويطرح كثيرون اسئلة عن موقع المنطقة فيه، في حين انها تملك حصة كبيرة في تحديد هذا الموقع حسب قوتها الاقتصادية، وهذا هو المعيار الاساسي في النظام الدولي الجديد المقترح.



استمارات لتعويض الفلسطينين المتضررين من حرب الخليج

تقرر صرف استمارات للمطالبة بالتعويض للفلسطينيين الذين غادروا العراق والكويت نتيجة للاحتلال العراقى للكويت ، وتتوافر الاستمارات حاليا فى مكتب وكالة الامم المتحدة للاغاثة والتشغيل بالقاهرة .

وتقرر تخصيص رقم تليفون ٣٥٤٨٥٠٢ بمكتب الوكالة بالقاهرة لهذا الغرض ، على ان يكون الاتصال ايام الاحد حتى الخميس لتحديد موعد الحصول على نماذج الاستمارات .

وستوزع الوكالة الاستمارات للفلسطينين المقيمين حاليا فى مصر فقط ، وسيوجد ممثل عن الوكالة بالاسكندرية فى يوليو لتسجيل المطالبين واصدار الاستمارات للفلسطينين بالاسكندرية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

□ مجلس صندوق الامم المتحدة يناقش اليوم :

تعويض الحكومات والأفراد المتضررين من ازمة الخليج بشرط أن يكون ناتجا عن الغزو

جنيف ـ من هيثم سعد الدين :

يجتمع اليوم مجلس ادارة لجنة صندوق الامم المتحدة للتعويضات لوضع معايير وصيغة الاستمارة الخاصة بتعويضات المؤسسات العامة والخاصة ، وتلك الخاصة بالحكومات والمنظمات الدولية المتضررة من ازمة الخليج ، ويشترط لصرف التعويض ان يكون الضرر ناتجا من الغزو العراقى مباشرة او الاحتلال غير المشروع ، مع استبعاد الحظر التجارى والتدابير ، ذات الصلة ، كاحد مبررات المطالبة بالتعويض .

كما يبحث المجلس خلال اجتماعه الذى يستمر ٥ ايام ، والذى يضم فى عضويته ١٥ دولة اعضاء بمجلس الامن وتمثل مصر فيه البعثة الدائمة لمصر لدى المقر الاوروبى للامم المتحدة ، لائحة اجراءات واسلوب النظر فى مطالبات التعويض التى خصصت لها لجان من المفاوضين للنظر فيها .

وكان المجلس قد اعتمد معايير وصيغة الاستمارة المتعلقة بتعويض الافراد التى تزيد على ١٠٠ الف دولار وستقوم سكرتارية اللجنة بتوزيع هذه الاستمارة خلال الاسبوع الحالى على البعثات الدبلوماسية بجنيف لارسالها الى حكوماتها تمهيدا لطبعها وتوزيعها على الافراد المتضررين لتقدم اللجنة حتى اول يوليو ١٩٩٣ .

واوضح مصدر مسئول باللجنة بان مطالبات التعويض يجب ان تقدم عن طريق الحكومات التى تقوم بدورها باعتمادها وتقديمها مجمعة الى سكرتارية لجنة الامم المتحدة للتعويضات حيث تبين ان الافراد المتضررين يقومون بارسال هذه الاستمارات الى السكرتارية مباشرة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

رأى اقتصادى

اقتصاد الإمارات بعد حرب الخليج

د. منى قاسم ★

ألقت حرب الخليج الثانية بظلال كثيفة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ما زالت تحاول الفكاك منها حتى اليوم.. إلا أن درجة تأثر دولة ما داخل المجلس تختلف عن دولة أخرى.. فما هو الموقف الحالى لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

إذا ألقينا نظرة تحليلية اقتصادية على الإمارات كأحدى الدول العربية التى تصنف دوليا بأنها من دول اقتصاديات مرتفعة الدخل وهى كذلك أحدى الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي سنجد أن عدد سكانها لا يتجاوز ١,١٧ مليون نسمة على مساحة ٨٤ كم٢، والظواهر الاقتصادية فى دولة الإمارات العربية تتميز بأنها إيجابية ومتميزة، فحيث تغلى دول العالم النامى من الضغوط التضخمية، نجد أن دولة الإمارات العربية تبلغ نسبة التضخم بها ٨,٨٪، ونصيب الفرد من الدخل القومى نحو ١٨٤٣٠ دولارا أمريكيا.

وإذا كانت دولة الإمارات العربية من الدول ذات الدخل المرتفع فليس معنى ذلك أنها دولة متقدمة، بل هى إحدى الدول النامية ولكن مصدر ثرائها الرئيسى هو الدخل من البترول والصادرات البترولية، وقد زاد الإنتاج من البترول ٢,٥٥٠ برميل يوميا فى عام ١٩٩٢ مقابل ٢,٣٩٢ برميل/يوم فى عام ١٩٩١، ٢,١٢٣ برميل/يوم عام ١٩٩٠م.

وبالرغم من الظروف الاستثنائية التى مرت بالإمارات كغيرها من دول الخليج نتيجة الغزو العراقى للكويت إلا أن العجز الكلى كان أقل لدولة الإمارات العربية إلى الضعف عام ١٩٩١ ليصل إلى ١٥٠١ مليون دولار مقابل ٦٠٤,٧ مليون دولار طبقا لتقديرات البنك الدولى.. ويرجع ذلك إلى الأداء الجيد لاقتصاديات الإمارات، حيث سجل الميزان التجارى فائضا مقداره ٤٦٪ فى عام ١٩٩١ نتيجة زيادة صادرات البترول بمقدار ١٧,٥ مليار دولار، وزيادة الصادرات بوجه عام إلى ٢٢ مليار دولار.

إلا أن نتيجة الظروف التى مرت بها المنطقة فقد تراجع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٢٪ عام ١٩٩١ وتزايدت الالتزامات الحكومية الخارجية بما قيمته ٢٤ مليار دولار لدفع حصة الإمارات فى نفقات تحرير الكويت، إلا أن هناك مصادر أخرى للدخل غير بترولية يمكن لدولة الإمارات تنميتها والاعتماد عليها خلال الفترة القادمة حتى لا تكون من دول الاقتصاد الاحادى وقد بدأت الصناعات غير البترولية تشهد تحركات ونموا متميزا خلال أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ حيث بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ٢٣٥٥,٢ مليون دولار «بالأسعار الجارية»، ٢٤٨٨ مليون دولار، ٢٨٨١ مليون دولار على التوالى لتلك السنوات مما يعنى تصاعد دور النشاط الصناعى بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد بلغت مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى ما مقداره ١٠٪ فى عام ١٩٩١.. وقد بلغت مساهمة الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلى الإجمالى ما مقداره ٤٠٪ لاقتصاد الإمارات وتتكون الصناعات الاستخراجية فيها من نشاط استخراج البترول والغاز الطبيعى واستخراج خامات المعادن مثل الحديد والخامات الطبيعية الأخرى، وتبلغ القيمة المضافة من الصناعات الاستخراجية والتى تعتبر عصب النشاط الصناعى بالإمارات ١٥٧٩٩,٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ وشهدت نموا اخر فى عام ١٩٩١ حيث بلغت ١٦٨٨٢,٥ مليون دولار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ يونيو [illegible]

أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخرى فإنها لا تأخذ حيزا مهما فى اقتصاد الإمارات حيث إن الزراعة لا تمثل سوى ٩,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ونشاط الخدمات لا يمثل سوى ٣,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

كما تبلغ المساعدات الانمائية التى تقدمها دولة الإمارات العربية فى مجال صناديق دعم الدول العربية الفقيرة كغيره من اقتصاديات الدول البترولية الغنية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجى والتى استشعرت خطورة الاعتماد على الاقتصاد الاحادى «اقتصاد الإنتاج الواحد» ولذلك اهتمت بتطوير الصناعات غير البترولية ولذلك كان الاهتمام بإنشاء قاعدة صناعية قوية إلى حد ما قابلة للتطور بالرغم من تقدمها البطىء، هذا إلى جانب الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة التى تقوم باستيرادها بما لديها من إمكانيات مادية، وقد لاقى هذا الاتجاه قبولا فى دول الخليج فى ضوء مخاطر الاعتماد على البترول والصناعات الاستخراجية كمصدر للدخل، ويمكن لدولة الإمارات أن تجذب بقية العناصر الاقتصادية الأخرى كالزراعة وصناعة الخدمات، حتى تحقق أمنا غذائيا محليا وتقلل من الاعتماد على الواردات وخاصة الغذائية.

أما بالنسبة للقطاع المصرفى فى دولة الإمارات فهناك انطلاق وتوسع فى الصناعة المصرفية وقد بدأ هذا التطور فى بداية الثمانينات بتأسيس البنك المركزى بدولة الإمارات وما تلا ذلك من طرح قواعد منظمة لنشاط البنوك والمصارف الأجنبية فى عام ١٩٨٢ وقد بلغ عدد البنوك التجارية فى الإمارات نحو ٤٧ بنكا تجاريا تنتشر فى ٣١٧ فرعا وبهذا فإن نصيب قطاع المال والتامين فى الاقتصاد الإماراتى نحو ٥,٥٪ من إجمالى الناتج القومى.

ومن المتوقع أن يقوم قطاع المال والبنوك فى الإمارات خلال فترة قصيرة بجذب رؤوس الأموال الوطنية وخاصة الفوائض البترولية ولكن هذا يتطلب المزيد من التطور المصرفى وتبلغ الودائع النقدية بقطاع البنوك بدولة الإمارات عام ١٩٩٠ نحو ٦٢١٦ مليون درهم لودائع الأفراد فقط أما إجمالى الميزانية المجمعة للقطاع المصرفى الإماراتى فيبلغ نحو ١٢٣٣٤٧ مليون درهم.

وفى النهاية فإن دولة الإمارات ما زال لديها الكثير من الفرص لتنمية اقتصادها فهى تملك الثروة التى يمكن من خلالها جلب التكنولوجيا الحديثة ومن ثم تحدث عملية التطور المطلوبة فى اقتصادها.

★خبيرة اقتصادية ببنك مصر



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

الامارات تستوعب صدمة حرب الخليج و«كارثة الاعتماد»

■ في نهاية العام المقبل، ترتفع القدرة الانتاجية النفطية في دولة الامارات العربية المتحدة الى ٣ ملايين برميل يومياً، بزيادة ٥٠٠ الف برميل عما هي عليه في الوقت الحاضر. الا ان هذه القدرة مرشحة للارتفاع الى ٣,٥ مليون برميل بعد ٣ سنوات، ومع انتهاء اعمال اعادة تاهيل وتطوير القطاع النفطي.

ووفقاً لتقديرات رسمية، فان الامارات ستنفق في خلال السنوات الثماني المقبلة، ما مجموعه ١٠ مليارات دولار لتطوير قطاعها النفطي والغاز المسيل، انتاجاً وتصنيفاً وتسويقاً. وتشتمل الخطط التي وضعتها الحكومة على تطوير كفاءة الحقول النفطية الحالية، الى جانب مباشرة الانتاج في حقول جديدة ومتابعة التوسعات في انتاج الغاز الطبيعي، خصوصاً في حقل «ام الشيف»، واستكمال بناء خط الانابيب لمضاعفة كميات الغاز المسيل الذي تعاقدت شركة «ادغار» على تصديره الى اليابان اعتباراً من العام ١٩٩٤، ولمدة ٢٥ عاماً، وانجاز اعمال تطوير ميناء جزيرة داس لاستقبال الناقلات العملاقة، التي تصل حمولتها الى نصف مليون طن.

وتأتي هذه التوسعات في ظل سعي دولة الامارات لتكريس دورها كاحدى الدول الرئيسية في منظمة «اوبيك» الى جانب السعودية، ونتيجة بروز شكوك واسعة حول مدى توافر الامكانات لبلدين نفطيين آخرين لزيادة قدراتهما الانتاجية، وهما العراق وايران، نتيجة ارتفاع كلفة فاتورة اعادة تاهيل القطاع النفطي في كل منهما من جهة، وعدم توافر الاعتمادات الكافية لتغطية هذه الفاتورة.

وتندرج السياسة النفطية لدولة الامارات في اطار سياسة اقتصادية اكثر طموحاً، تتمثل في السعي لتحقيق تنوع اقتصادي يتلافى الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للعائدات الوطنية وزيادة كفاءة البنية الصناعية والمالية، وتجاوز الانعكاسات التي خلفتها ازمة الخليج، وانفجار قضية بنك « الاعتماد والتجارة الدولي» الذي تملك ابو ظبي ٧٧,٤ في المئة من اسهمه واقفال فروعه المنتشرة في ٦٠ دولة، وتغطية حد معين من حقوق المودعين فيه.

وبالفعل فقد نجحت الامارات في تجاوز الضغوط التي خلفتها حرب الخليج على معظم الدول الخليجية، فحافظت على حرية التحويل، على رغم هروب مليارات الدولارات الى الخارج، لا بل ان البنك المركزي عمد الى مد المصارف الخاصة باحتياجاتها من العملات الصعبة، خصوصاً الدولار، لمواصلة تلبية احتياجات عملائها لمنع حصول بلبلة في الاسواق. وقد ادت هذه السياسة الى عودة الرساميل التي غادرت البلاد فور انتهاء حرب الخليج، وهو ما تظهره الموازنات المجمعة للمصارف التجارية، والتي بلغت ١٤٠ مليار درهم، بعدما كانت قبله حوالي ١٣٠ ملياراً.

كذلك نجحت الامارات في امتصاص انعكاسات ازمة «الاعتماد والتجارة الدولي» على الصعيد الداخلي، عندما تحول بنك «الاعتماد والتجارة الدولي» - الامارات الى بنك «الاتحاد الوطني»، ونجحت المصارف الوطنية من الافلات من وطأة الخسائر التي تردد انها ناتجة عن وجود ودائع لها في «الاعتماد والتجارة الدولي».



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعكست الصفقات التي عقدتها مؤسسات وشركات وطنية في دولة الامارات تفاؤلاً واضحاً بالمرحلة المقبلة، اذ تعاقدت شركة «طيران الامارات» التي تملكها حكومة دبي على شراء ١٤ طائرة من طراز بوينغ برقم اجماعي وصل الى ملياري دولار، كما عقدت شركة «ادغار» اتفاقاً مع «ميتسوبيتشي» اليابانية لبناء ناقلتين عملاقتين بكلفة ٦٠٠ مليون دولار.

وفي العام ١٩٩٢، وخلافاً لما كان عليه الوضع في خلال السنوات السبع الماضية، عندما كان يجري اصدار الموازنة في نهاية العام الحالي، عمدت حكومة الامارات الى اصدار موازنتها للسنة الحالية في الفصل الاول بعجز بلغت ارقامه ١,٤ مليار درهم (٣٨٩ مليون دولار) وبما يزيد بنسبة ١٦,٧ في المئة عن العجز الذي تحقق في العام ١٩٩١. والمعروف ان الموازنة في دولة الامارات لا تشتمل على ارقام نفقات التسلح والدفاع او المشاريع النفطية. الا ان تزايد العجز في الموازنة الجديدة مرتبط على ما يبدو بموازنة وزارتين اساسيتين زادت نفقاتهما للعام الجاري، وهما وزارة الكهرباء التي ارتفعت ارقامها من ١ الى ١,٥ مليار درهم (من ٢٧٧ الى ٤١٦,٦ مليون دولار)، ووزارة التعليم التي زادت ارقامها من ٢,٤٥ مليار درهم (٦٧١,٢ مليون دولار)، الى ٢,٦ مليار درهم (٧,٢٢ مليون دولار)، في حين استقرت ارقام وزارة الصحة على ١,٢ مليار درهم (٣٣٣,٣ مليون دولار).

وطبقاً لتقديرات شبه رسمية، فان عائدات دولة الامارات من النفط ستتراجع الى حوالي ١٢,١ مليار دولار في نهاية العام الجاري، في مقابل ١٣,٩ مليار دولار في نهاية العام ٩١ و١٥,٧ مليار دولار في نهاية العام ٩٠، الا ان الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي استطاع متابعة نموه، فعاود الارتفاع من ٢ في المئة في العام ١٩٩٠ الى ٥,٩ في المئة في ٩١، بعدما كان ٥ في المئة في العام ٨٩. وقد بلغ النمو في بعض القطاعات الانشائية معدلات مرتفعة، فارتفعت نسبتها في اجمالي الناتج المحلي من ٧,٧ في المئة الى ٨,٥ في المئة.

الخبراء الاقتصاديون في دولة الامارات متفائلون بالمرحلة المقبلة، ولو ان عائدات النفط سجلت تراجعاً، ويميل معظمهم الى الاعتقاد بان هذا التراجع ظرفي وموقت بسبب التوقعات المتفائلة بعودة الاسعار الى الارتفاع مع تحسين معدلات الطلب العالمي. أما المبرر الثاني لتفاؤلهم فيرتبط بكون دولة الامارات، كما هي حال معظم دول الخليج العربي، استطاعت بنجاح تجاوز انعكاسات ازمة الخليج في ظل اقتصاد منفتح على معظم التغيرات الحاصلة ■

بسبب إعدام التجار العراقيين وانخفاض قيمة الدينار العراقي :

التجار الأردنيون يخسرون ملايين الدولارات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢ ... ١٩٩٢

□ عمان - خاص:

في الأونة الأخيرة بدأ صدام حسين حرباً ضد التجار الذين انتهزوا فرصة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وبدأوا في احتكار السلع ورفع أسعارها. وقد ذكرت تقارير صحفية انه تم اعدام ٤٢ تاجراً. إلا أن ذلك لم يقتصر على العراق وحده، بل تعداه إلى الأردن، وخاصة منطقة الزرقا الواقعة في قلب الصحراء الأردنية.

والذي يزور هذه المنطقة الآن يجد أن حركة المرور متوقفة فيها منذ شهر، أي منذ الاعلان عن اعدام التجار. والزرقا منطقة تجارة حرة وتعتبر مصدرا مهما للأغذية والامدادات الإنسانية التي سمحت بها الأمم المتحدة للعراق في ظل العقوبات الاقتصادية. ويقول أحد التجار الأردنيين إن العملاء الرئيسيين كانوا تجار الجملة العراقيين، الذين لايريدون الان القيام بأي أعمال تجارية بسبب خوفهم من أن يلحق بهم ما لحق بزملائهم.

ويعاني حوالي ٦٠٠ تاجر من الاجراءات الصارمة التي بدأت في الخامس والعشرين من يوليو. ويقول التجار الأردنيون إن فرض حظر على معظم الواردات الغذائية واضعاف قيمة الدينار العراقي قد أدى إلى عرقلة التعامل مع بغداد. ويشير أحد التجار إلى أنه يرسل حاليا ما قيمته ١٠ آلاف دولار يوميا من البضائع، مقابل ١٠٠ ألف في الشهر الماضي (يوليو).

ويضيف هذا التاجر، الذي سرح عددا كبيرا ممن يعملون لديه لعدم وجود حاجة إليهم، أن معظم عملائه الان من رجال الصناعة الذين يشترون كميات صغيرة من الدقيق والسكر لاستخدامها في مصانع البسكويت والحلويات.

المعروف أن العراق فرض حظر استيراد على ١٥٧ سلعة، معظمها استهلاكية، بحيث لم يبق سوى عدد قليل من السلع المسموح باستيرادها.

ويشكو تاجر آخر من أن الاعمال التجارية لم تكن على ماهي عليه من سوء الآن، حيث يقول إن هناك جبالا من أكياس السكر والدقيق في مخازنه لاتجد من يشتريها في حين انه كان يرسل ٢٠ شاحنة يوميا إلى بغداد حتى الشهر الماضي.

ويقول بعض التجار الأردنيين إن احكام الاعدام كلفتهم ملايين الدولارات، حيث أن معظم التجار العراقيين كانوا إما شركاء لهم أو كانوا يسددون عقب بيع البضائع. والآن ليس بمقدور التجار الذين أعدموا تسديد الفواتير، حيث أن حكومة بغداد قد استولت على بضائعهم وحساباتهم في البنوك وأملاكهم.

ويقول القادمون من بغداد إن كميات الدقيق والسكر والشاي والأرز المعروضة شحيحة. وهناك سبب آخر لانخفاض التعاملات التجارية بين العراق والأردن، وهو أن هناك هامش ربح ثابتا بالنسبة للمستوردين، بالإضافة إلى استمرار تدهور قيمة الدينار العراقي.

إلا أن أغلب التجار يتوقعون حدوث انتعاش عما قريب ولايعتقدون أن حالة الكساد سوف تستمر للأبد.

ويقول أحد تجار الدقيق والزيوت إن كل هذه الأمور مؤقتة حيث انهم لايتعاملون في السلع الكمالية وانما في السلع الغذائية التي يحتاجها العراق بشدة.

وإلى جانب استيراد البضائع عن طريق البر، مازال العراق يستورد السلع الاساسية عن طريق ميناء العقبة الأردني، إلا أن المسئولين الأردنيين يقولون إن هذا أيضا قد انخفض انخفاضا حاداً. فقد انخفضت الواردات العراقية عن طريق العقبة من ٥٥٠ ألف طن في مايو إلى ١٦٠ ألف طن في يونيو ونفس الكمية في يوليو. ويشير معظم المسئولين إلى ان هذا الانخفاض قد يرجع إلى أن العراق لديه مخزون كاف او انه لايملك العملة الصعبة الكافية لشراء مزيد من السلع. (رويتر)



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٢

٦٢٠ مليار دولار خسائر العرب فى حرب الخليج

ابو ظبى - ر - اكد تقرير اقتصادى عربى ان الغزو العراقى للكويت كلف اقتصاديات الدول العربية خسائر تصل الى ٦٢٠ مليار دولار . وقال التقرير - الذى صدر فى ابوظبى أمس الأول بعد اجتماع لمحافظى البنوك المركزية العربية - ان الغزو حطم البنية الأساسية فى كل من العراق والكويت واوصل معدلات التضخم فى الدول العربية الى اعلى مستوياتها

تكاليف فلكية

أخيرا كشف الغموض عن الارقام – الفلكية – التى تكلفتها حرب تحرير الكويت .. فقد أكد محافظو البنوك المركزية فى الخليج العربى أن التكاليف الفعلية بلغت ٦٢٠ مليار دولار ساهمت فيها كل دولة من دول المنطقة بجزء ..

حقيقة هذا الرقم مخيف جدا .. ترى ماذا لو انفق هذا المبلغ فى تحسين الاحوال المعيشيـة للمواطـن العربى ؟! ترى ماذا لو أنفق هذا المبلغ فى تقوية وتدعيم البنيات الاساسية للبلدان العربية ؟! ماذا لو أنفق هذا المبلغ فى إستثمارات عربية تعود بالنفع والخير على مواطنى الامة العربية ؟! أو حتى ماذا لو بقى هذا المبلغ رصيدا قائما فى البنوك للحفاظ على القدرات النقدية للوطن العربى ؟! .

ولو تجاوزنا حجم المبالغ الرهيبة التى أنفقت وتحدثنا عن الوجود العسكرى – الدائم – بمنطقة الخليج لازداد الالم .. فأصبح وجود الجيوش الاجنبية شيئا مألوفا .. وبقاؤها مشروعا .. تحت بند حماية الكويت وغيرها .. من بلدان المنطقة ..

لقد خسر العرب الكثير من حرب تحرير الكويت

عربى أصيل



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢



صباح الخير

بلغت خسارة العرب فى حرب الخليج ٦٢٠ مليار دولار، وبتعبير آخر ٦٢٠ الف مليون دولار.! وهى ليست مجرد خسارة يسهل ابتلاعها، او تحملها .. انما هى بكل المقاييس كارثة نزلت فوق رؤوس العرب، واغلب الظن، انها ستظل تلاحقهم، وتثقل عليهم لسنوات طويلة قادمة !!

هذه الحقيقة .. او على الاصح هذه الكارثة .. كشف عنها تقرير اقتصادى، تمت اذاعته فى اجتماع عقد مؤخرا بابوظبى، وقد تم اعداد هذا التقرير بواسطة كل من جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربى، والصندوق العربى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الامر الذى يضفى مصداقية على رقم الخسارة.

وطبقا للتقرير .. فان الجزء الاكبر من الخسارة، نتج عن التدمير الذى لاحق، ولحق بالبنية الاساسية فى كل من الكويت والعراق .. وهو تدمير لاحق ولحق، بالطرق والكبارى، ووسائل المواصلات، ووسائل الاتصال، ومختلف المرافق، والمكاتب والمصانع.

وتم تقدير حجم هذه الخسائر بنحو ٣٥٠ مليار دولار، منها خسائر لحقت بالكويت قدرها ١٦٠ مليار دولار، وخسائر لحقت بالعراق حجمها ١٩٠ مليار دولار.

لقد تم بناء هذه المرافق، وهذه البنية الاساسية خلال عشرات السنين .. وللاسف جرى تدميرها بالكامل فى اقل من عشرة شهور !!



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

وقد كان من نتيجة ازمة الخليج ، ان اصيبت التنمية في كل من العراق والكويت بنكسة خطيرة هائلة .. ولم تقتصر نكسة التنمية على هذين البلدين وحدهما ، انما امتدت آثار هذه النكسة الى بقية الاقطار العربية بصورة او بأخرى ، وبدرجات مختلفة .. وطبقا للتقرير ، تقدر الخسائر التى لحقت بالعالم العربى نتيجة نكسة التنمية ، بنحو ١٨٥ مليار دولار .

اما باقى الخسارة ، وتقدر بنحو ٨٥ مليار دولار ، فان هذا الرقم يمثل ما دفعته دول الخليج لتغطية تكاليف عمليتى درع الصحراء وعاصفة الصحراء !!

ومن سخرية القدر .. ان صدام حسين رفع شعار .. اموال العرب للعرب .. لتبرير غزوه للكويت واحتلالها .. ولكن بدلا من ان يبقى مال العرب للعرب ، ضاع مال العرب .. وبدلا من ان تذهب اموال العرب للعرب ، احترقت اموال العرب ، وجرى تدميرها .

ترى لو ان اموال العرب انفقت فى تنمية العالم العربى ، ولم تتبدد على موائد الخلافات بين الحكام والزعماء العرب .. هل كان يبقى حال العرب ، على ما هو عليه اليوم ؟!

كم من الجرائم ترتكب باسم الشعب العربى المقهور .. المغلوب على امره !؟

سعيد سنبل



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

٦٢٠ مليار دولار خسائر حرب الخليج ولا أرقام لأضرار المدى البعيد

■ اثار التقرير الاقتصادي العربي، الذي كشف ان الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد العربي نتيجة احتلال العراق للكويت تبلغ نحو ٦٢٠ مليار (بليون) دولار، اهتماماً كبيراً في الاوساط العربية والدولية.

وأعد هذا التقرير ثلاث مؤسسات اقتصادية عربية هي صندوق النقد العربي والصندوق العربي والاجتماعي ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابيك) الى جانب الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

هذا الرقم الذي اورده التقرير خيالي بحجمه وان كان واقعياً ومتطابقاً مع دراسات وضعت حول هذا الموضوع. فقد قدر التقرير الحجم الاجمالي للخسائر المباشرة التي مني بها العالم نتيجة للغزو العراقي بنحو ٦٢٠ بليون دولار، الا انه لا بد، من اجل محاولة قراءة الحاضر واستقراء المستقبل القريب في المجال الاقتصادي، ان نصنف هذه الخسائر ونستخلص منها ما لا يزال يضغط على الوضع الحالي ويؤثر في التوجهات المستقبلية. فالفئة الاولى من الخسائر شملت النفقات المالية التي تكبدتها بشكل مباشر وغير مباشر دول المواجهة، اذا صح التعبير. وعلى رغم ان هذه الدول، ومعظمها خليجية، تتمتع بموارد مالية مريحة، فالعبء الذي تحملته نتيجة ازمة الخليج انهك فوائضها المالية، ومنها تلك التي استجدت مع ارتفاع اسعار النفط وزيادة معدلات انتاجه.

ويقدر التقرير هذه الاعباء بحوالي ٨٥ بليون دولار، وهي تمثل الزيادة في الانفاق الحكومي في عدد من الدول العربية لمواجهة متطلبات الازمة.

ولا شك ان السعودية كانت، مع الكويت طبعاً، في طليعة الذين تحملوا اعباء الحرب بشكل مباشر، تليها البلدان الخليجية الاخرى، بحسب حجم مواردها. الا انه لا بد من الاشارة ايضاً الى الخسائر غير المباشرة التي تحملتها هذه البلدان ومازالت حتى اليوم، ومن اهمها زعزعة الثقة الاقتصادية بها. وهذا ما دفع حكومات بلدان المنطقة، منذ انتهاء حرب الخليج، وحتى في موازناتها للعام الحالي وخططها للمستقبل القريب، الى رفع مستوى انفاقها العام في المجالات الانشائية والتجهيزية كافة، وبالتالي اخذ المبادرة في اعادة انعاش الاقتصاد، بعد أن كان القطاع المنتج الخاص بدأ يلعب دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي. ومن اجل تعزيز المناخ الاستثماري، عمدت الحكومات الخليجية الى اتخاذ اجراءات، منها محلي، عن طريق قروض ميسرة للمشاريع الصناعية وخدمات استشارية مجانية، والاخرى دولية، من خلال عقد اتفاقات مع الدول الغربية، كالولايات المتحدة وبريطانيا، تتعهد بموجبها هذه الدول باستثمار جزء من نتاج مبيعاتها الى السعودية في مشاريع انتاجية مشتركة في المملكة. ومن المتوقع ان تتكاثر هذه العمليات مع دول غربية اخرى وشركات خاصة وان تمتد الى بقية الدول الخليجية.

وقد اعطى التقرير بعض الارقام الشديدة الدلالة في هذا الاطار، اذ قدر بنحو ٥١ بليون دولار حجم الرساميل التي خرجت من الدول العربية في شكل رسمي او خاص. كما بلغت الخسائر الناجمة عن الانخفاض في النمو الاقتصادي في الدول العربية المعنية ١٨٥ بليون دولار. وقد تم احتساب هذا الرقم من خلال نتائج السنوات الثلاث السابقة للازمة حين تراوح النمو بين ٣ و٥ في المئة سنوياً، في حين ان الناتج المحلي العربي تراجع بنسبة ١,٢ في المئة في العام ١٩٩٠ ونحو ٧ في المئة في عام ١٩٩١، اي خلال الازمة الخليجية.

اما بالنسبة الى الانفاق غير المباشر الذي دفعت اليه الازمة والذي سيلقي بعبئه على اقتصاديات المنطقة، في الفترة المقبلة، فياتي في طليعته الانفاق العسكري الذي من المرجح ان يتنامى بعد التجربة الكويتية ويضغط بالتالي على الموازنات العامة في بلدان المنطقة. كما ستاخذ الاستثمارات العامة الآيلة الى تعزيز



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

طاقة الانتاج النفطي حيزا مهما في الانفاق الحكومي، بحدود ٣٠ بليون دولار، في السنوات الخمس المقبلة. واذا اضفنا الى ذلك المشاريع المدنية المستجدة والمساعدات الى الدول «الحليفة» وغيرها، قد نفهم الاصرار الذي تبديه دول الخليج العربية للحصول من منظمة «اوبيك» على حصص انتاج نفطية عالية نسبياً سعيا وراء مداخيل تحتاج اليها لتنفيذ كامل خططها.

اما بالنسبة الى الكويت فقد قدر التقرير الاقتصادي العربي قيمة الاضرار اللاحقة بمنشآتها الاساسية بحوالي ١٦٠ بليون دولار، ومن المعروف ان الكويت، بعد ان تكلفت مبلغ ٥٠ بليون دولار لتغطية تكاليف التحرير واعادة تاهيل الصناعة النفطية، وبعد اجراء الاعمال الطارئة الاولية، استمر الضغط المالي عليها، اولاً من خلال العبء الناتج عن النفقات المدنية والدفاعية لاستبدال ما تدمر او سرق بفعل الاحتلال وما استجد منها بفعل الازمة. وثانياً من خلال تبني الحكومة برنامج الديون المحلية الذي قدر بحوالي ٢٠ بليون دولار، بما فيه اسقاط قروض استهلاكية وسكنية وفواتير الخدمات العامة وتوزيع منح على كويتيي الداخل، بالاضافة الى مطالبات اخرى تصدر تباعا عن الفئات الشعبية والعمالية. وكانت الحكومة قررت تنقية المصارف كلياً من الديون المترتبة لها، بما في ذلك بيت التمويل الكويتي والشركات الاستثمارية.

وتندرج هذه الخطوط العامة مع جملة خيارات اقتصادية - اجتماعية خاصة اتخذتها الحكومة الكويتية اثر الكارثة التي حلت بالبلاد، قد يكون اهمها حاليا وفي المستقبل القريب: تخفيض عدد العمالة الاجنبية الى النصف مما سيؤدي، ايجاباً، الى خفض النفقات العامة المتعلقة بالخدمات، وسلباً الى ابطاء الدورة الاقتصادية وخفض معدلات الاستثمار الداخلي (مثلا، حتى نهاية ١٩٩١ كانت ٥٠ في المئة فقط من الفروع المصرفية فتحت ابوابها، بسبب التغيير الديمغرافي وتراجع الطلب على الخدمات والقيود المفروضة على استخدام العمالة غير الكويتية)، وتحول الكويت من مصدر الى مستورد للرساميل (١٠ بلايين دينار حتى الان)، وتوجه الراسماليين الكويتيين الى الاستثمار في الخارج. ومن المتوقع ان تؤدي مختلف هذه العوامل الى انخفاض كبير ومزمن في عائدات الاستثمارات التي كانت تجاوزت قبل الغزو عائدات النفط لتصل الى ٨ بلايين دولار في العام ١٩٨٩، بينما لن تتخطى نصف هذا المبلغ في السنوات المقبلة.

وعلى اطراف المنطقة الخليجية، مازال يعيش العراق اقتصاد حرب من غير المرجح ان يخرج منه الا اذا طرأ تبدل جذري في نظامه اي سقط هذا النظام. غير ان اقتصاده مرشح للبقاء ١٠ سنوات في اكثر التقديرات تفاؤلا مكرساً لتسديد الديون القديمة (٧٠ بليون دولار)، والتعويض على خسائر الكويتيين وغيرهم من المتضررين واعادة بناء ما تدمر في منشآته العامة. وقدر تقرير صندوق النقد العربي، في اول تخمين جدي صادر حتى الان، حجم الخسائر العراقية الناجمة مباشرة عن الحرب الاخيرة بحوالي ١٩٠ بليون دولار. واذا كان الكويت والعراق يمثلان الفئة الثانية من الخسائر البعيدة الاثر، وهي الناتجة عن التدمير الحربي المباشر، فإن الفئة الثالثة من الخسائر العربية تجمع تحت لوائها الاردن واليمن ومصر ولبنان، اضافة الى الفلسطينيين. فهذه الدول عانت من توقف التحويلات التي كان يجريها مواطنوها العاملون في بلدان الخليج، بعد نشوء الازمة، من بضع مئات الوف اللبنانيين الى ٣ ملايين مصري، اعداد من العمالة المهاجرة التي كانت تشكل احد الموارد المالية الرئيسية لبلادها. وفي حين ان هذه الخسارة كانت آنية ومقتصرة في معظمها على فترة الازمة وبعيدها، بالنسبة الى مصر ولبنان، فإن اليمن والاردن والفلسطينيين، اضافة الى بلدان عربية اخرى بدرجات ادنى، ما زالت تعاني من هذه المشكلة التي تضغط على اقتصادها المتازم اصلاً. واذا لم تحل المسائل السياسية التي ادت الى هذا التباعد، فمن المتوقع ان يستمر اقتصاد



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

هذه الدول لسنوات تحت ضغط مشكلة نقص بعض الموارد المالية، اضافة الى توقف المساعدات التي كانت ترد من بعض الدول الخليجية.

اما بقية الدول العربية فقد بقي تاثير الازمة الخليجية على اقتصادها محدوداً ومحصوراً بالفترة الحرجة حين ركدت النشاطات وخفت الاستثمارات المحلية والخارجية فيها. الا ان المساعدات الخليجية لها ما زالت، وقد تستمر على مستويات منخفضة، او تكون على الاقل انتقائية، وفق مواقف كل منها من الغزو العراقي. انما يبرز في هذا الاطار وضع لبنان الخاص الذي، على رغم وقوفه رسمياً الى جانب الكويت وحلفائها وقيام حكومة اتفاق وطني لم يشهد ولادة «الصندوق الدولي» الذي كان مقرراً لاعادة اعماره وبقيت المساعدات العربية الثنائية في مستواها الادنى، مما يوحي بوجود عقبات سياسية تحول دون حصوله على تلك المساعدات، ابرزها عدم ثقة الكثيرين من دول العالم بالوضع اللبناني وما يجري في لبنان.

الا انه في ختام هذا العرض من الضروري التنويه بصعوبة الاحاطة الكاملة بالخسائر الاقتصادية العربية الناجمة عن الازمة، وتقدير قيمها غير المباشرة والبعيدة الامد التي ستلقي بثقلها على التوجهات والموازنات الحكومية لسنين عديدة ■



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٢

الزراعة العربية بعد حرب الخليج

الزراعة المصرية في الاطار العربي

وحول انعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية على الزراعة المصرية دار هذا الحوار مع الدكتور محمد حمدى سالم العالم الزراعى المصرى والذى شغل مناصب عديدة فى المنظمات العربية والدولية وجاءت الاجابات فى صورة تلكسات تناولت العديد من النقاط حول مدى ما تملكه مصر من موارد زراعية مقارنا بالقاعدة الموردية الزراعية العربية ومستوى كفاءة اداء مصر لمواردها الزراعية قياسا بشقيقاتها ومدى التشابك الاقتصادى بين مصر ومحيطها العربى

الموارد الزراعية

تشير الاحصاءات الى ان المنطقة العربية تذخر بكم هائل من الموارد الزراعية حيث تبلغ الرقعة القابلة للزراعة نحو ١٣١ مليون هكتار او ما يعادل نحو ٣,٩ ٪ من الرقعة

الارضية الكلية الا أن المساحة المزروعة بالفعل بنحو ٥٣,٩ مليون هكتار او ما يمثل ٤١ ٪ من المساحة القابلة للزراعة منها فقط نحو ١٠, ملايين هكتار اراض مروية والباقى قائم على الزراعات المصرية وفى هذا المجال ياتى

نصيب مصر من الاراضى المستغلة بنسبة تقدر بنحو ٤,٥ ٪ إلا ان نصيبها يرتفع الى نحو ٢٥ ٪ عند النظر الى هذه الموارد من زاوية الاراضى المروية بالاضافة الى المساحات الصالحة للاستثمار الزراعى فتقدر مساحة الغابات فى الوطن العربى بنحو ١٣٥ مليون هكتار .

والمراعى بجميع مستوياتها بنحو ٢٦٥ مليون هكتار وفى هذا المجال ياتى نصيب مصر من هذه الموارد ضئيلا جدا ..

الموارد المائية

يقدر المتاح من الموارد المائية على المستوى العربى بنحو ٣٤٨ مليون متر مكعب موزعة كالتالى

٢٩٢ مليار متر مكعب موارد مائية سطحية

٤١ مليار متر مكعب موارد مائية جوفية

١٥ مليار متر مكعب يمكن تدبيرها من مصادر غير تقليدية

الا ان المستغل من هذه الموارد يقدر بنحو ١٧٢ مليار متر مكعب منها نحو ١٤٠ مليار متر مكعب من المصادر السطحية ونحو ٢٣ مليار م٣ من المياه الجوفية متر مكعب من المصادر السطحية ونحو ٢٣ مليار م من المياه الجوفية هذا بالاضافة الى نحو ٩,٣ مليار م ٣ من المصادر غير التقليدية كاعادة استخدام مياه الصرف او تحلية مياه البحر ..

وفى هذا المجال ياتى نصيب مصر من الموارد المائية السطحية والجوفية مقدرا بنحو ٦٧ مليار م ٣ وهو ما يعادل ٣٩ ٪ من جملة هذه الموارد العربية ..

وكفاءة استغلال مياه الرى المتاحة تعد متدنية اذ يستخدم لرى الهكتار فى المتوسط نحو ١٢ الف م ٣ فى حين اثبتت الدراسات ان الكمية المطلوبة لا تتجاوز ٧,٥ الف م٣ الامر الذى يوضح ان هناك فقد استخدام فى مياه الرى تقدر نسبته بنحو ٣٧,٥ ٪ على المستوى العربى ..

القوى العاملة

يقدر العدد الكلى للقوى العاملة العربية بنحو ٦٠ مليون نسمة يعيش ربعهم على ارض مصر بل ان نصف القوى العاملة المصرية مازال يعمل فى الزراعة وان اكثر من ٥٠ ٪ ممن يحملون مؤهلات زراعية متوسطة وعالية يتمركزون على الارض المصرية ..

التخصصات الاستثمارية

اشار الدكتور حمدى سالم الى ان حصص القطاع من الانفاق الاستثمارى غير كافية على تحقيق الطفرات الانمائية ــ واشار الى ان الاستثمارات العربية الكلية قد تصاعدت من نحو ٥٦ مليار دولار فى النصف الاول من عقد السبعينات الى نحو ٦٨٣,٥ مليار دولار خلال النصف الاول من الثمانينات وعلى الرغم من ذلك فان نصيب القطاع الزراعى من هذه الاستثمارات قد تدهورت نسبته من نحو ١٣,٩ ٪ فى النصف الاول من السبعينات الى نحو ٩,١ ٪ خلال النصف الاول من الثمانينات ..

ويلاحظ ان الشطر الاعظم من الاستثمارات الزراعية قد تركز فى عدد محدود من الدول العربية التى لا تمتلك قاعدة الموارد الملائمة لاستقبال هذا الكم الهائل من الانفاق الاستثمارى كما ان الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية خلال النصف الاول من عقد الثمانينات فى الدول النفطية على سبيل المثال والمقدرة بنحو ٨,٥ مليار دولار تمثل وحدها ٦٧ ٪ من الاستثمارات الكلية العربية الموجهة للقطاع الزراعى كما انها تمثل نحو ٧٠ ٪ من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

قيمة الناتج الزراعي في دول هذه المجموعة في الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات الزراعية في الدول العربية غير النفطية نحو ٣٣ ٪ من مجمل الانفاق الاستثماري الزراعي العربي وهو ما يعادل ٢٢ ٪ من اجمالي قيمة الناتج الزراعي لهذه الدول وكان نصيب القطاع الزراعي المصري نحو عشر ما حصلت عليه القطاعات الزراعية العربية

ويلاحظ ان مشكلة انخفاض النسب للاستثمارات الزراعية تزداد حدة خاصة في الدول التي تمتلك القاعدة الموردية المناسبة ولعل المتابع لحقيقة تلك الاستثمارات العربية نجد ان دولة واحدة من الدول النفطية حققت وحدها ٤٦ ٪ من مجمل الاستثمارات المنفذة على المستوى العربي اي ان السياسات الاستثمارية العربية وضعت في اطار منظور قطري بحت دون النظر الى الابعاد التخطيطية القومية مما ترتب عليه ظهور ما يمكن تسميته بالانفصام بين الموارد الاقتصادية العربية

أثر الصناديق العربية

كذلك يلاحظ محدودية الاثر التنموي للصناديق العربية فالدول العربية بصفة عامة والنفطية منها على وجه التحديد قد عملت على خلق مجموعة من المؤسسات التمويلية للمساهمة في تمويل البرامج والخطط الانمائية للدول التي تعاني من قصور في الموارد المالية فخلال فترة وجيزة انشأت ثماني مؤسسات تمويلية بلغ رأسمالها المصرح به ٢٦ مليار دولار والمدفوع منه ١٤ مليار دولار كما قدرت جملة العمليات التمويلية التي نفذتها هذه المؤسسات الثماني في نهاية الثمانينات نحو ١٨ مليار دولار وقيمة ما خص الجانب العربي منها نحو ٧٠ ٪ او ما يعادل نحو ١٢,٥ مليار دولار موزعة على كامل الدول العربية وعلى امتداد سته عشر عاما ولجميع القطاعات الاقتصادية مما يعني الاثر المحدود لهذه الصناديق على القطاع الزراعي

اداء الموارد الزراعية

عموما سنجد اداء الموارد الزراعية العربية منخفضا تشير الاحصاءات الى ان متوسط الناتج المحلي للهكتار من الاراضي الزراعية قد بلغ نحو ٥٢٧ دولار على مستوى اجمالي الدول العربية في حين بلغ نحو ٢١٦٣ دولار في مصر . وعلى الرغم من ان مصر تعد رائدة بين الاقطار العربية في مستوى ما تحققه من انتاجية زراعية لمعظم المحاصيل الزراعية الا ان مقارنة انتاجيتها بالدول المتقدمة مازال هناك افاق اكثر لتطوير الانتاجية .

ان هذه القطاعات مازالت غير قادرة على توفير مقومات الغذاء الاساس للوطن العربي والوضع في مصر ليس افضل بكثير من الوضع على المستوى العربي خاصة بالنسبة لبعض المجموعات الغذائية الرئيسية حيث تقدر درجة الاعتماد على الخارج على سبيل المثال بنحو ٦٥ ٪ بالنسبة للقمح و ٣٥ ٪ للسكر ونحو ٧٠ بالنسبة للزيوت والشحوم النباتية ..

التشابك الاقتصادي

وحول التشابك الاقتصادي بين مصر ومحيطها العربي يمكن تناول تلك الجزائية من خلال ثلاثة محاور

الاول : مدى تطور التجارة البينية المصرية العربية خاصة بالنسبة للسلع الزراعية

الثاني : مدى انسياب عناصر الانتاج الزراعي بين الدول العربية

الثالث : دور المستثمرين العرب في المشاركة الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المصرية بصفة عامة والقطاع الزراعي المصري على وجه التحديد

وبالنسبة للمحور الاول نجد ان الصادرات المصرية للاسواق العربية محدودة للغاية ويكاد ينحصر في بعض سلع الخضر والفاكهة الطازجة او المعلبة والمتجهة اساسا الى بعض دول الخليج — ونفس الشيء فان الواردات المصرية من السلع الزراعية العربية ايضا محدودة بحكم قدرتها في دول المنشا او عدم حاجة السوق المصرية اليها وتشير الدراسات الى ان حجم التجارة الزراعية البينية العربية يعد محدودا للغاية اذ لا تتجاوز نسبته ٢ ٪ من الحجم الكلي لهذه التجارة على المستوى العربي وذلك في المتوسط خلال عقد الثمانينات .

وبالنسبة للعنصر الثاني فقد شهد عقد الثمانينات هجرة واضحة للعمالة الزراعية المصرية لدول النفط وقد قدرت بعض المصادر هذه الهجرة بنحو ٣ ملايين مهاجر ..

اما بخصوص الاستثمارات العربية في الاقتصاد المصري نجد ان المستثمرين العرب ساهموا في ١٩٩١/٦/٣٠ باستثمارات قدرت بنحو ٢,٥ مليون دولار او ما يعادلها نحو ١٩ ٪ من مجمل رؤوس الاموال المستثمرة في المشروعات الاستثمارية المصرية ونجد ان نصيب القطاع الزراعي من هذه الاستثمارات يعد محدودا نسبيا اذا لا تتعدى هذه الاستثمارات في المشروعات الزراعية الموافق عليها ما يعادل نحو ٤,٢ ٪ من مجمل الاستثمارات الكلية ..

المتغيرات الاقتصادية والسياسية

وحول المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية والاقليمية وانعكاساتها اشار الدكتور حمدي سالم ان هذه المتغيرات ستحدث اثارا واضحة على مسيرة التنمية في اي دولة من هذه الدول مستقبلا



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ - ١٩٩٢

فالاحداث العالمية تشير الى انه فى نفس الوقت الذى تشهد فيه النظم الراسمالية تطورا اندماجيا بصورة او باخرى ونشوء الشركات العملاقة دولية النشاط فانه على الجانب الاخر شهدت النظم الشمولية حالة سريعة من التفكك وان كل الاتجاهين سوف يحدث العديد من الاثار التى تعكس على اوضاع التنمية الاقتصادية ..

فى دول منطقة الشرق الاوسط . فاتجاهات التكتل تتمثل فى :

- تحقيق الوحدة الاوربية مع نهاية ١٩٩٢
- منظمة التجارة الحرة فيما بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك
- منطقة التجارة الحرة فيما بين البرازيل والارجنتين ويمكن ان تلحق بهذه المنطقة بعض دول امريكا اللاتينية مستقبلا
- ظهور النمور الاسيوية بقيادة اليابان
- رابطة الاسيان والتى تضم كلا من بروني اندونيسيا ماليزيا الفلبين سنغافورة تايلاند ومن المتوقع ان تتحول هذه الرابطة الى منطقة للتجارة الحرة لا نعاش منطقة جنوب شرق اسيا حيث يبدا تطبيق اتفاقية الافضلية الجمركية اعتبارا من يناير ١٩٩٣

ولا شك ان ظهور هذه التكتلات الاقتصادية سوف يحقق انتعاشا اقتصاديا لاعضاء هذه التكتلات وسوف يؤثر بصورة فعالة على الاسواق المتاحة امام المنتجات العربية والمصر ويؤثر ايضا على شروط التجارة فيما بين دول المنطقة العربية ودول هذه التكتلات ويمكن اجمالى هذه الاثار فى :

١ - اضمحلال السعات السوقية المتاحة للمنتجات الزراعية العربية فى دول السوق الاوربية خاصة السعات السوقية لمنتجات الخضر والفاكهة الامر الذى يؤثر سلبا على اوضاع الزراعة العربية فى كل من المغرب وتونس والجزائر ومصر والاردن ولبنان وقد تزداد حدة التاثير السلبى لدرجة احداث تغييرات جذرية فى الانماط الانتاجية القائمة وتدمير العديد من قواعد الانتاج المرتبطة بنشاط تصدير هذه المنتجات ..

٢ - اضمحلال فرص العمل التى كانت متاحة امام الجاليات العربية المهاجرة الى دول اوربا وبصفة خاصة من دول شمال افريقيا الامر الذى يلحق إضرارا بالغة بمقومات حياة اكثر من ٦ ملايين مواطن عربى يعيشون الان فى اوربا ..

الى جانب اتجاهات التكتل السابق بيانها فان هناك اتجاهات أخرى للتفكك من اهمها انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككة تفكيك يوغسلافيا وانهيار اوربا الشرقية وقد ترتب على هذه الاتجاهات التفككية ظهور المشكلة اقتصادية فى هذه الدول كمهد اساس للامن الوطنى بل والامن الاوربى ذاته الامر الذى دعى دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الى توجيه غريد من الاهتمام لهذه الدول متمثلا فى صورة برامج للدعم الاقتصاى بصورة مختلفة وترتب على ذلك ان حرمت الدول النامية ومنها دول المنطقة العربية من مصدر ظلت تعتمد عليه لفتره طويلة فى تدبير بعض الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية سواء كانت هذه الموارد فى صورة قروض ميسرة او هبات لا ترد ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان قدرا كبيرا من الموارد المالية الوطنية للدول النامية ذاتها تحرك هو الاخر بحكم قوة عوامل الدفع والجذب الى هذه المنطقة ومن المتوقع ان تحرم معظم الدول العربية من استثمارات كان من الممكن ان تحدث اثار كبيرة على مسيرتها التنموية ..

تدهور البيئة

اما عن تدهور البيئة فنلاحظة فى تدهور التربة فى الحقول المروية والذى يرجع الى الخلل فى التوازن بين تكنولوجيا الرى وتكنولوجيا الصرف او الخلل الناجم بين تكنولوجيا التسميد وطاقة المكونات الطبيعية للتربة على الاستجابة لعمليات التسميد ذاتها كما نراها فى تدهور الاراضى الزراعية المطرية واراضى المراعى وتآكل طبقة الاوزن .

ويرى الدكتور حمد سالم ان مقولة اعطاء الاولوية لقضايا التنمية قد ادت الى تقليص الاهتمام بقضايا البيئة على الرغم من عدم تعارض الامرين بل ترابطهما ..

الهندسة الوراثية

وحول التقدم المذهل فى الهندسة الوراثية فالهدف هنا لا يقف عند مزيد من التقدم تحرزه البشرية فى هذا المجال او ذلك وانما التعبير والتبديل فى صميم بنية المخلوقات نباتات كانت او حيوانات وقد يكون هذا فى صالح تلك المخلوقات وقد يؤدى الى تشويها والعبث بمصيرها ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٢

جدول (٥) : قيمة مستلزمات الانتاج من المصدر الحكومى والمصدر الأهلى ومعنوية الفرق الاحصائى فى السعر بين المصدرين للموسم الزراعى ١٩٩١ .

نوع المستلزم	الوحده	المصدر الحكومى			المصدر الاهلى			٪ للفرق فى متوسط السعر	ت المحسوبه للفرق فى متوسط السعر	مستوى المعنويه الاحصائيه للفرق فى متوسط السعر
		متوسط الكمية (١)	متوسط السعر جنيه (٢)	القيمة جنيه (٣) = (١)×(٢)	متوسط الكميه (٤)	متوسط السعر جنيه (٥)	القيمة جنيه (٦) = (٤)×(٥)	(٧) = (٣)_(٦) / (٣) ٪	(٨)	(٩)
السماد العضوى	نقله	٢٢٠,٨٤	٠,٢٥٥	٥٦,٤٣	٢٢٠,٨٤	٠,٢٩٧	٦٥,٦١	١٦,٢٦ (ـ)	٥,٩٤٢	١ ٪
سماد اليوريا ٤٦٪	شيكاره	٣,٥٠٨	٢٠,٠٣٠	٧٠,٢٦	٣,٥٠٨	٢٢,٢١	٧٧,٩١	١٠,٨٩ (ـ)	١٢,٠٥	١ ٪
نترات النشادر ٣٣٪	شيكاره	٣,٦١٣	١٧,١٨	٦٢,٠٧	٣,٦١٣	١٨,٧٨	٦٧,٨٥	٩,٣١ (ـ)	٢,٧١٩	١ ٪
نترات الجير ١٥٪	شيكاره	٣,٧٩٢	٩,٥٥	٣٦,٢١	٣,٧٩٢	١١,١٢٥	٤٢,١٩	١٦,٥١ (ـ)	٩,١٤٣	١ ٪
سلفات النشادر ٢٠,٦٪	شيكاره	٢,٦٨٢	١١,٩٧	٣٢,١٠	٢,٦٨٢	١٣,٧٢	٣٦,٨٠	١٤,٦٤ (ـ)	٥,٧٥٠	١ ٪
سوبر فوسفات	شيكاره	٣,١٩٤	٨,٠٤	٢٥,٦٨	٣,١٩٤	٩,٢٧	٢٩,٦١	١٥,٣٠ (ـ)	٧,٥٠٠	١ ٪
سماد ورقى	كيلوجرام	١,١٢٦	٥٠,٧٠	٥٧,٠٩	١,١٢٦	٥٤,٨٠	٦١,٧٠	٨,٠٧ (ـ)	٣,٤٩١	١ ٪
دايمو شويت	اللتر	١,٨٧٥	٦,٦٦	٧٢,٤٣	١٠,٨٧٥	٧,٣٤	٧٩,٨٢	١٠,٢٠ (ـ)	٢,١٦٠	٥ ٪
زيت معدنى	اللتر	٥٧,٣٧١	١,٢٤	٧١,١٤	٥٧,٣٧١	١,٣٩	٧٩,٧٥	١٢,١٠ (ـ)	١,٨٥٠	غير معنوى
لاثيون	اللتر	٨,٢٩١	٧,٥٨	٦٢,٨٥	٨,٢٩١	٨,٣٣	٦٩,٠٦	٩,٨٨ (ـ)	١,٩٨٠	٥ ٪
كبريت ميكرونى	كيلوجرام	٨,٠٨٨	٤,٧٨	٣٨,٦٦	٨,٠٨٨	٥,٢٢	٤٢,٢٢	٩,٢١ (ـ)	٢,٣٥٠	٥ ٪
سم حفار	كيلوجرام	٤,٨٥٥	٤,٦١	٢٢,٣٨	٤,٨٥٥	٥,١٧	٢٥,١٠	١٢,١٥ (ـ)	٢,٦١١	١ ٪
تقاوى القمح	كيلة	٥,٦٣٠	٨,٠٠	٤٥,٠٤	٥,٦٣٠	٥,٦٥	٣١,٨١	٢٩,٣٧ (+)	١٣,٣٨٥	١ ٪
تقاوى الأرز	كيلة	٥,٥٣٠	٦,٠٠	٣٣,١٨	٥,٥٣٠	٥,٠٠	٢٧,٦٥	١٦,٦٧ (+)	٩,٣٤١	١ ٪
تقاوى البطاطس	كيلوجرام	٨٦٦,٣١٠	١,٢٥	١٠٨٢,٨٨	٨٦٦,٣١٠	١,٥٠	١٢٩٩,٤٦	٢٠,٠٠ (ـ)	٨,٢١٤	١ ٪

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الدراسه الميدانيه المطبقة بمناطق الدراسه فى عام ١٩٩١ .

جدول رقم (٢) صافي العائد الفداني بالجنيه بالأسعار المزرعية المكافئة لأسعار الحدود خلال عامي ١٩٨١ ، ١٩٩٠

المحصول	١٩٨١	١٩٩٠	المتوسط
القطن	٢٣٣٥	٣٢٠٧	٢٧٧١
الأرز	١٢٧	٤٩٩	٣١٣
البطاطس	٣٢٧	١٠١٣	٦٧٠
الفول	١٥٨	٦٠٥	٣٨١
البصل	١١٩٤	٢٣٦٦	١٧٨٠
الثوم	٢٣٤٤	٥٤٠٢	٣٨٧٢
الطماطم	١١٥٠	١١١٧	١١٣٣
الفول السوداني	٣٥٤	٥٥٤	٤٥٣
الكتان	٢٠٨	١٧٤	١٩١
القمح	٥٩٢	٧٤٨	٦٧٠
الذرة الشامية	١٩٦	٣٨٨	٢٩٢
قصب السكر	٢٠٢٥	٤٠٠٧	٣٥٤٦
فول الصويا	١٤١	٨٠	١١٠
العدس	٣٩٨	١١٢٤	٧٦١
السمسم	٦٣٨	١٥٥٨	١٠٩٨
بنجر السكر	١٨٦٣	٣٤٤٥	٢٦٥٤
الشعير*	صفر	٢٣	١٢
الذرة الرفيعة*	١٧٧	٣٠٧	٢٤٢
البرسيم المستديم**	٥١٦	٦٦٤	٥٩٠
البرسيم التحريش**	٢٤٥	٣٠٣	٢٧٤
خضروات أخرى**	٥٧٥	٦٦٦	٦٢١

* قدرت وفقا للأسعار المزرعية المكافئة للأسعار العالمية على أساس أن [illegible] ... وأن الهدف من الانتاج هو الاحلال محل الواردات .

** قدرت وفقا للأسعار المحلية

المصدر : جمعت وحسبت من

١ - جدولي رقمي (١) ...

٢ - الادارة المركزية [illegible] الزراعي والاحصاء - وزارة الزراعة

جدول رقم (٣) تكاليف انتاج المحاصيل الزراعية المعدلة وفقا لأسعار الاستيراد لكل من السماد والتقاوي

جنيه/فدان

المحصول	١٩٨١	١٩٩٠	المتوسط
القطن	٦٨١	٧٦٤	٧٢٢
الأرز	٥٢٢	٥١٨	٥٢٠
البطاطس	١٤٧٩	١٩١٧	١١٩٣
الفول البلدي	٤٣١	٤٥٧	٤٤٤
البصل	٩٨١	١٠٩٧	١٠٤٢
الثوم	٧٥٩	٩٢٤	٨٤١
الطماطم	١٢٥٨	١٣٧٠	١٣١٤
الفول السوداني	٥٣٢	٥١٠	٥٢١
الكتان	٤٨	٥٠٥	٤٩٢
القمح	٤٨٠	٥١٢	٤٩٦
الذرة الشامية	٥٦٠	٥٨٤	٥٧٢
قصب السكر	١١٢٠	١٢٠٠	١١٦٠
فول الصويا	٥٢٣	٥٥٨	٥٤٠
العدس	٤٨٨	٤٢٩	٤٥٨
السمسم	٤٠٠	٤٥٤	٤٢٧
بنجر السكر	٤٥١	٥٠٠	٤٧٦
برسيم مستديم	٣٤٩	٤٢١	٣٨٥
برسيم تحريش	١٤٥	٢١٦	١٨
شعير	٣٩١	٤٥٤	٤٢٢
ذرة رفيعة	٤٠٧	٤٨٦	٤٤٦
[illegible]	٣٧٦	٣٦١	٣٦٨
[illegible]	٤٢٨	٤٢١	٤٢٤
[illegible]	٤٠٣	٣٩٣	٣٩٨

المصدر : جمعت وحسبت من

(١) وزارة الزراعة - الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي [illegible]

(٢) [illegible]

قبول مبدأ التوفيقية

ومن اهم المتغيرات التي حدثت فى الاونة الاخيرة هو قبول مبدأ التوفيقية لحل نزاعات الشرق الاوسط وان مبدأ التوفيقية بدأ يشغل مساحة اوسع مع تعدد مسئوليتها فى المنطقة حاليا وهو الذى يعنى الاعتراف بالاخر وبامكانية أن يكون له بعض الحق او ان يملك بعض الحقيقة والتوقف عن ابادة الاخر جسديا او فكريا والتهيؤ للتفاعل او للتفاوض ومن هنا تفرعت ممارسات عديدة اهمها

ـ المفاوضات بدلا من المواجهات اى حل المنازعات عن طريق دعم وتقوية نظم المباحث والمفاوضة والتحكيم

ـ التعاون وليس التنازع

توازن المصالح بدلا من توازن المخاوف

وبطبيعة الحال فان قبول هذا المبدأ التوفيقى والعمل على تحقيق التعاون بين شعوب المنطقة بديلا عن التنازع فيما بينها يطرح سؤالا هاما امام كل دولها ومؤداه ماهو دور كل دولة فى اطار النظام التعاونى القادم اى هل آن الاوان ان تستعد كل دولة للقيام بدور فعال فى ظل التعاون المتوقع ان يسود بين دول المنطقة وفى هذا المجال فان الدور المصرى فى المجال الزراعى بمحاورة المختلفة هل من الممكن ان يتأكد فى ظل هذا النظام التعاونى ام ان هناك عوامل سوف تدفعه الى التقلص لوجود بديل اكثر كفاءة فى القيام بهذا الدور واذا كان لمصر ان تقوم او تحافظ على دورها التاريخى فما هى السياسات الواجب اتباعها وبالتالى ماهى البرامج المطلوب تكثيف العمل من خلالها تحقيقا لهذا الهدف ..

التكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية

يمكن ايجاز اهم اتجاهات التكيف الممكن العمل من خلالها اوتكثيف الجهود والتركيز عليها فى المرحلة القادمة فى المجالات التالية ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

ان احداث طفره انمائية طموح تتناسب مع الدور القيادى الذى يمكن ان تلعبه مصر مستقبلا فى محيط المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط يقتضى النظر مرة اخرى الى الهيكلية الاقتصادية للقطاع الزراعى بدءا بالمؤسسات العاملة فى هذا القطاع من حيث مدى الترابط فى اداء هذه المؤسسات للتخلص من تكرار الاختصاصات ان وجد واضافة مؤسسات اخرى للقيام بادوار غائبة او تكاد تكون كذلك فى ظل التطورات المتلاحقة وان تتعدى هذه النظره مجرد تحديد الاختصاصات الى انتهاج اسلوبها او اداة للتقييم الدورى لجهود هذه المؤسسات فى سبيل تحقيق اهدافها وقد يقتضى الامر اضافة مؤسسات جديدة للاضطلاع بادوار محددة مثل مؤسسة للتسويق الزراعى تعنى بامور تطوير النظم التسويقية وبلورة فرص الاستثمار الملائمة فى هذا المجال تحقيقا لمشاركة القطاع الخاص فى الجهود التنموية المأمولة ..

ـ ان النظر الى الزراعة على انها عملية انتاجية بحتة تقتضى توفر موارد زراعية معينة اهمها الارض والماء وموارد المال اللازم للاستثمار اصبح الآن يعانى من قصور مضمونه ان الهدف من الاستثمار الزراعى ليس الانتاج فى حد ذاته وانما انتاج صالح للتسويق او يلبى رغبات المستهلكين من ناحية وان يحقق هذا الانتاج عائدا مجزيا لمنتجيه ومن ناحية اخرى ضمانا لاستمرار العملية الانتاجية فى حد ذاته وعلى ذلك فمن المقترح ان تقوم الهيئات المختصة ببلورة الاستثمار الزراعى فى صورة مشروعات صغيره اومتوسطة اوكبيرة وذلك فى كل منطقة من مناطق الاستصلاح الزراعى وان تكون هذه المشروعات نواه لبنك للمشروعات الزراعية يتم تغذيته باستمرار بما يحقق الاستغلال الامثل للموارد وبما يتفق مع توجهات الدولة هذا فى الوقت الذى توفر فيه الدراسات المعده لهذه المشروعات حدا ادنى من الضمان لمستثمرى هذه الاراضى الامر الذى يحسن كثير امن مناخ الاستثمار الزراعى المصرى وبالتالى يزيد من تدفق الاستثمارات لهذا القطاع ..

ومصر تعد سباقة بين الدول العربية فى مجال تطوير بعض نواحى التكنولوجيا الزراعية الا ان افاق التقدم فى هذا المجال مازالت واسعة وان اتساع رقعة ومجالات التعاون المتوقع ان تشهده المنطقة مستقبلا بعد هدوء حدة النزاعات التى تعانى منها سوف يتيح للدول الاكثر تفوقا فى تكنولوجية الانتاج موقفا ذا افضلية عالية من النواحى التجارية والاقتصادية ومن ثم فان مقتضيات التكيف تقتضى توجيه مزيدمن الاهتمام لتطوير تكنولوجيا الانتاج الزراعى محليا وذلك بابعادها البحثية والمؤسسية الاستثمارية

ان افاق تصنيع معدات وادوات الانتاج الزراعى مازالت واسعة كما ان السوق العربى الممكن العمل فيه فى هذا المجال كاف لتحقيق طفره انمائية واسعة ومن ثم فان الامر يقتضى تبنى برنامج طموح لجذب المستثمرين فى هذا المجال بل واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الانتاج الوطنى فى مراحلة الاولى تحقيقا لبناء هذه الصناعة ..

ويرى د حمدى سالم ان تحقيق التوازن التنموى للقطاع الزراعى من ناحية وتحسين مناخ الاستثمار الزراعى من ناحية اخرى يقتضى الا يقتصر الاهتمام بقضايا الانتاج فقط بل يلزم ضرورة احداث تطوير جذرى فى المسالك التسويقية للسلع الزراعية على ان يشمل ذلك المعدات التسويقية وكذلك السياسات المنظمة للاداء التسويقى بصفة عامة

مصر فى ظل المتغيرات

مصر احرزت تقدما واضحا من خلال سياساتها الاصلاحية خلال السنوات القليلة الماضية الامر الذى انعكس ايجابا على قطاع الاستثمار بصفة عامة الا ان الانخفاض النسبى لحجم الاستثمارات الزراعية المحلية او الوافده يقتضى بذل جهود اكبر فى سبيل تعقب مواطن الخلل وعلاجها بهدف تحقيق المزيد من عوامل الجذب للعمل فى القطاع الزراعى ويقتضى ذلك بالضرورة تبنى برامج تنموية ذات طبيعة تتفق مع طبيعة الاستثمار الزراعى الطويل الاجل والبطىء المردود وان يكون هذا البرنامج بمثابة حزمة متكاملة من السياسات الانتاجية والتسويقية والارشادية وايضا الائتمانية ضمانا لتحقيق الاهداف المرجوه لهذا البرنامج ..

وعلى الرغم من ضيق السوق الاوروبى امام بعض المنتجات المصرية كالخضر والفاكهة فمازالت هناك العديد من الانماط الانتاجية ذات السعات السوقية الاكبر او غير المهددة بحكم سياسات التكتل ومنها على سبيل المثال لا الحصر انتاج وتصدير زهور القطف ونباتات الزينة والنباتات العطرية والطبية اذا انه على الرغم من اتساع حجم السوق العالمى فى هذا المجال وتعاظم استفادة بعض دول المنطقة ومنها احدى دول الجوار من هذه السوق فمازال الدور المصرى فى هذا المجال محدودا للغاية ..

الامر الذى يعنى توجيه اهتمام اكبر لهذا المجال متمثلا فى دراسة وتحديد السعات السوقية وارشاد المنتجين وتقديم التسهيلات الائتمانية وتيسير اجراءات الشحن الجوى والتداول فى الموانى الى غير ذلك من التدابير سوف يسفر عن خلق العديد من الفرص الاستثمارية الملائمة لاقبال القطاع الخاص على هذا النشاط ومن ثم زيادة نصيب مصر من الفرص السوقية المتاحة عالميا ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩٣

٢٩٥ مليون دينار خسائر الدخل القومي نتيجة توقف تجارة الترانزيت مع العراق

مدير نقابة وكلاء الملاحة الأردنية لـ «الحياة»



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

□ عمان - من صلاح حزين:

■ قال السيد سفيان المحيسن، مدير نقابة وكلاء الملاحة البحرية الاردنية، ان خسائر الدخل القومي الاردني جراء التعطل الجزئي لميناء العقبة بلغ في عام ١٩٩١ بالاضافة الى الاشهر الثمانية الاولى من العام الجاري نحو ٢٩٥ مليون دينار (٤٤٠,٣ مليون دولار). واضاف السيد المحيسن في حديث مع «الحياة» ان حسابه هذا قائم على تقديره بان كل طن يدخل ميناء العقبة يدر ربحاً مقداره ٢٥ ديناراً على الدخل القومي الاردني من خلال قطاع النقل بانشطته المختلفة.

وقال السيد المحيسن ان هذا الرقم يشمل الخسائر المحققة من تراجع حجم البضائع التي دخلت ميناء العقبة بنحو ٢,٣٧٥ مليون طن عام ١٩٩٠ مقارنة بحجمها عام ١٩٨٩، ثم بنحو ٤,٥ مليون طن عام ١٩٩١ ونحو ٢,٥ مليون طن عام ١٩٩٢، وذلك مقارنة بما دخل الميناء الاردني عام ١٩٨٩. واضاف ان الانخفاض الذي حدث عام ١٩٩١ الحق خسائر بالاقتصاد الاردني قيمتها ١١٦ مليون دينار وفي الاشهر الثمانية الاولى من العام الجاري لحقت بالدخل القومي خسائر بنحو ٦٠ مليون دينار. و٦٠ مليون دينار خسرها الدخل القومي الاردني نتيجة توقف حركة الترانزيت بين الاردن والعراق، مشيراً الى ان تجارة الترانزيت بين البلدين كانت الاساس حتى قبل نشوب ازمة الخليج عندما لم تمثل السلع التي كانت تمر بالميناء في طريقها الى السعودية او الكويت او بلدان الخليج الاخرى سوى نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالبضائع المتجهة الى العراق. وقدر خسائر تجارة الترانزيت بنحو ١٢ مليون دينار عام ١٩٩٠ و٢٨,٨ مليون دينار عام ١٩٩١ و١٩,٢ مليون دينار في الاشهر الثمانية الاولى من هذا العام.

وقال السيد المحيسن ان هذه لا تمثل كل الخسائر اذ ان هناك الخسائر التي يتحملها التاجر الاردني، ومن بعده المستهلك، نتيجة اجراءات التفتيش التي تطبقها قوات التفتيش البحرية الدولية، وهي خسائر ذات اشكال متعددة. واوضح ان المسألة بدأت مع ارتفاع اسعار التامين ارتفاعاً كبيراً مع بداية ازمة الخليج، وان هذه الاسعار اصبحت خيالية مع نشوب الحرب في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٩١.

واضاف ان ارتفاع اسعار التامين انعكس على اجور الشحن التي ارتفعت بصورة كبيرة الامر الذي كان له اثر ليس على المستوردات فقط بل على الصادرات الاردنية. ووصل الاردن مرحلة لم يستطع معها اقناع السفن بالوصول الى ميناء العقبة لتحميل مادتي الفوسفات والبوتاس اللتين يصدرهما الاردن. وقال ان الشركات الكبرى في الاردن لجأت الى دفع قيمة التامين المرتفعة وتحمل الخسارة في سبيل الاحتفاظ باسواقها خصوصاً بعدما بدأت بعض خطوط النقل البحري الى الاردن بتوقف، اذ بقي ١٦ خطاً بحرياً يتعامل مع العقبة من اصل ٤١ خطاً بحرياً، الامر الذي اثر على الصادرات الاردنية العادية بشكل واضح.

وقال السيد المحيسن ان وكلاء الملاحة البحرية في الاردن ظنوا ان الامور ستعود الى طبيعتها بعد انتهاء حرب الخليج، غير ان مشاكل جديدة بدأت في الظهور خصوصاً ما يتعلق بممارسات قوات التفتيش المتشددة.

ففي آذار (مارس) ١٩٩١، وبعد توقف المعارك في منطقة الخليج اعلنت قوات التفتيش الدولية تعليمات مشددة فرضتها على السفن المتجهة الى ميناء العقبة اهمها ان تترك السفن ممرات في داخلها يمكن للمفتشين الدوليين من خلالها النفاذ الى اسفل السفينة، والتأكد من حمولتها على الا يزيد ارتفاع الحملة عن طابقين. وهذا يعني ان تكون في السفينة مساحة تقدر بنحو ٣٠ او ٤٠ في المئة غير مستغلة، مما جعل الناقل يطالب بما يسمى رسوم تفتيش البواخر، وهي رسوم تضاف الى التكاليف الاجمالية للشحنة التي يدفعها التاجر ومن ثم المستهلك الاردني.

واضاف المحيسن ان رسوم التفتيش بلغت ٥٠٠ دولار لكل حاوية سعة ٢٠ قدماً والف دولار للحاوية سعة ٤٠ قدماً، و١٠ - ١٥ دولاراً عن كل متر مكعب من السلع العادية الاخرى. وهذا الرقم يصبح ٣٠٠ دولار لكل حاوية ٢٠ قدماً و٦٠٠ دولار لكل حاوية ٤٠ قدماً اذا كان مصدرها الشرق الاقصى، بينما تتقاضى الخطوط البحرية الوطنية الاردنية ٧٥٠ دولاراً على الحاوية ٢٠ قدماً و١٥٠٠ على الحاوية ٤٠ قدماً.

واوضح ان خسائر وكلاء الملاحة بسبب رسوم التفتيش بلغت في عام ١٩٩١ نحو ٢٣ مليون دولار، وفي الاشهر الثمانية الاولى من العام الجاري نحو ١٥ مليون دولار، وذلك من دون حساب خسارة الدخل القومي الاردني.

وقال السيد المحيسن «ان هناك خسائر اضافية اخرى ناجمة عن عدم سماح قوات الامم المتحدة لهذه السفن بعبور نقاط التفتيش الا في اوقات محددة من اليوم، مما يجعل الفرق السياحية التي تأتي الى العقبة من الموانئ المجاورة تحجم عن القدوم اليها، وفي هذا خسارة للسياحة». كما كان لتغيير خط سير السفن التي اصبحت تنتهي بالعقبة بدل ان تبدأ بها اثر سلبي لانه سيكون على السفينة التي تعترض قوات التفتيش على طريقة تحميلها مثلاً ان تغادر الى ميناء آخر لتتم عملية الترتيب المطلوبة قبل ان تعود الى العقبة لتغادر مجدداً.

واضاف ان هذا يحدث غالباً مع صفقات البيع التي تتم في عرض البحر لانها غالباً ما تعترض من جانب قوات التفتيش، ويكون عليها مغادرة الميناء الى ميناء آخر مما يحمل السفينة خسائر اضافية تجعل



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩٢

من هذه الصفقة عملية غير مربحة.

وحول الاتصالات المتعددة التي جرت بين الاردن والولايات المتحدة وقوات التفتيش الدولية قال السيد المحيسن ان الموضوع كان يثار في كل زيارة يقوم بها وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر، وكان الوزير الاميركي يعد دائماً بالاهتمام بهذا الموضوع، لكن شيئاً لم يكن يحدث، واضاف ان العاهل الاردني الملك حسين اثار هذا الموضوع مع الرئيس جورج بوش في منتصف أذار (مارس) الماضي، كما ان وفداً يمثل القوات الدولية زار الاردن في آيار (مايو) الماضي، للبحث في هذه المشكلة، ووعد هؤلاء بالرد على «الحقائق التي اذهلتهم عندما اطلعوا عليها»، غير ان شيئاً لم يحدث في هذا الصدد ايضاً وكل ما حدث هو ان قائمة جديدة بالتعليمات صدرت في ٢٨ ايلول (سبتمبر) الماضي تفيد بان ذكر العنوان البريدي والموقع الجغرافي على الشحنة كافيين لتركها تمر الى العقبة، وليس من الضروري ذكر رقم الهاتف والتلكس والفاكس وبقية المتطلبات السابقة. وقال يحيى ان هذا لم يؤثر كثيراً على الخسائر «فقد اصبحنا نلتزم بالتعليمات بدقة تامة خوفاً من زيادة خسائرنا».

التقرير الاقتصادي الموحد:

خسائر العرب من غزو الكويت ٦٢٠ مليار دولار



اسامة فقيه، مدير عام صندوق النقد العربي

ظهرت تفاصيل اكثر في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ حول الخسائر التي لحقت بالدول العربية من جراء الغزو العراقي للكويت، وهو التقرير الذي طرح للمناقشة قبل اسابيع في اجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية، والذي انعقد في ابو ظبي.

كانت المحطة الاولى التي توقف عندها الذين تابعوا اعمال مجلس المحافظين ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد من ارقام حول الخسائر التي منيت بها الدول العربية من جراء الغزو، والتي قدر اجمالها بحوالي ٦٢٠ مليار دولار، منها ١٨٥ مليار دولار هي قيمة الانخفاض في النمو الاقتصادي العربي بشكل عام والكويت والعراق بصفة خاصة ومنها ايضا ٨٤ مليار دولار على شكل زيادة في الانفاق العمومي في عدد من الدول العربية لمواجهة متطلبات الأزمة (المقصود هنا زيادة الانفاق العسكري)، ومنها كذلك ٥١ مليار دولار على شكل تحويلات مالية لخارج المنطقة العربية والتي شملت تحويلات القطاع الخاص والتحويلات الرسمية على شكل ودائع في المؤسسات المالية والأجنبية.

كذلك شملت تلك الخسائر ما لحق بالمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق، والتي قدرت بنحو ١٦٠ مليار دولار. ومع ان رقم خسائر العرب من غزو الكويت كانت ارقاما مرعبة، الا ان هذا الرقم كان يقل عن الأرقام الأولية التي قدرت في التقرير العربي الموحد العام الماضي والتي بلغت ٨٠٠ مليار دولار.

لكن يبدو ان التقرير الجديد كان اكثر دقة من التقرير السابق بعد ان توفرت اثر انتهاء الأزمة صورة اوضح عن حجم الدمار الذي لحق بالدول العربية التي كانت لها صلة مباشرة بالأزمة او الدول العربية الاخرى التي طالتها «طراطيش» تلك الحرب.

ومع ان التقرير الاقتصادي الموحد قد جعل لانعكاسات غزو الكويت على الاقتصاد العربي فصلاً خاصاً، الا ان تلك الانعكاسات كانت واضحة في كل الفصول الاخرى التي تناولت التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية في الدول العربية خلال السنة الاخيرة.

ففي تناوله لحجم النمو الاقتصادي ذكر التقرير ان معدل النمو الذي كان في عام ١٩٨٩ بمقدار ٥٪ انخفض في عام ١٩٩٠ بنمو ٢ ١٪ ثم انخفض بنحو ٧.٠٪ في عام ١٩٩١.

وسببت الأزمة ايضا ارتفاع معدلات التضخم الى المستويات التي كانت سائدة في السبعينات والتي تصل الى نحو ٢٠٪.

ومن الانعكاسات النقدية والمالية للأزمة كما اوردها التقرير ارتفاع العجوزات في الميزانيات الحكومية العربية حيث وصلت الى ١٨٪ في مقابل ٦٪ في عام ١٩٩٠.

كذلك فان تقديرات فائض الميزان التجاري للدول العربية تشير الى انخفاض هذا الفائض عما كان عليه عام ١٩٩٠ والذي كان يقدر بحوالي ٣١ مليار دولار، هذا بالرغم من نمو الصادرات العربية بنحو ٢٧٪ وهي الزيادة التي جاءت نتيجة زيادة صادرات النفط خلال الأزمة.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٢

وحسب التقرير فان الميزان الكلي للدول العربية سجل عجزاً مقداره ٤ مليارات دولار موّل معظمه عن طريق السحب من الاحتياطيات او الاقتراض.

ورغم ان الأزمة كانت سلبية على مختلف اوجه الحياة الاقتصادية والمالية، الا انها سجلت كما يشير التقرير نتيجة ايجابية فيما يتعلق بحجم المديونيات العربية التي انخفضت بنسبة ٣.٣٪ لتصل الى ١٥٣ مليار دولار.

وأرجع التقرير سبب هذا الانخفاض الى قيام بعض الدول بالغاء ديونها على الدول العربية المدينة.

لكن عبء خدمة الدين العربي زاد بمقدار ١١٪ حيث دفعت الدول العربية ما مجموعه ١٧ مليار دولار لخدمة ديونها وهو مبلغ يعادل ثلث حصيلة الدول العربية من السلع والخدمات.

ولم تتوفر في التقرير أرقام حديثة حول العون العربي لعام ١٩٩١، لكن التقرير أورد رقماً اجماليا حول اجمالي المساعدات التي قدمتها الدول العربية منذ عام ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٩٠، حيث بلغت هذه المساعدات حوالي ١٠٠ مليار دولار قدمت دول الخليج منها ما نسبته ٩٣٪ وكانت مساهمة السعودية فيها لوحدها ٦٣٪ والكويت ١٦٪ والامارات ١٠٪.

وتضمّن التقرير تفصيلات حول المعونات التي قدمتها السعودية في عام ١٩٩١ حيث بلغت ٢ مليار دولار كما الغت المملكة وفق ما ورد في التقرير ديوناً على عدد من الدول العربية والأجنبية قيمتها الاجمالية ٦ مليارات دولار.

ابو ظبي. مكتب «المجلة»



انتاج النفط الكويتي ارتفع الى ١٧٠ ألف برميل

المنامة ـ ر قالت الكويت امس ان انتاجها من النفط ارتفع الى ١٧٠الف برميل نفط يوميا خلال شهر اغسطس (اب) وانه سيزداد خلال سبتمبر (ايلول) المقبل.

وقال مسؤولو نفط كويتيون ان الانتاج زاد ٢٠ ألف برميل يوميا بعد ان بدأ مركز تجميع في حقل نفط برقان العمل منذ نحو اسبوع

واضافوا قولهم انه من المقرر ان يرتفع الانتاج بمقدار ١٠ الاف برميل يوميا خلال بضعة ايام وأن يبلغ ٢٣٠ ألف برميل يوميا بحلول نهاية سبتمبر (ايلول)

وقد استأنفت الكويت تصدير النفط الخام في يوليو (تموز) الماضي لأول مرة منذ الغزو العراقي في الثاني من اغسطس (اب)

وتوقع وزير النفط حمود عبد الله الرقبة بأن تحمل ناقلات النفط بالنفط الخام بمعدل ناقلة كل سبعة او عشرة ايام ولكن مسؤولي شركات نفط غربيين قالوا ان الكويت باعت حتى الآن اربعة ملايين برميل نفط في شحنتين

وقالوا انه من المقرر تحميل شحنة ثالثة في وقت قريب ولكن الكويت واجهت صعوبات في تسويق نفطها الخام بسبب شكوك لدى التجار بشأن نوعيته

واستأنفت مصفاة الاحمدى العمل يوم الثلاثاء الماضي بتكرير نحو ١١٠ الاف برميل نفط يوميا من النفط الخام.

وقالت مصادر نفطية في الكويت انه سيتعين بيع معظم الانتاج النفطي المتزايد او تكريره بسبب انخفاض قدرة الكويت على التخزين الى سبعة ملايين برميل



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩١

الكويت تواجه صعوبات في تسويق النفط

■ المنامة - رويتر - قال مسؤولون في شركات نفط غربية، ان الكويت باعت حتى الآن اربعة ملايين برميل من النفط الخام على رغم انها تواجه صعوبات في تسويق نفطها بسبب شكوى لدى التجار حول نوعية النفط الكويتي. وقال مسؤولون في شركة نفط الكويت امس لوكالة «رويتر» ان انتاج الكويت من النفط ارتفع الى ١٧٠ الف برميل يومياً خلال آب (اغسطس) الجاري بعدما بدأ مركز تجميع في حقل نفط برقان العمل منذ نحو اسبوع. واضاف المسؤولون: «نتوقع ارتفاع الانتاج بمقدار ١٠ آلاف برميل خلال بضعة ايام وان يصل الانتاج الى ٢٣٠ الف برميل يومياً في نهاية ايلول (سبتمبر) المقبل».

وتشير مصادر نفطية كويتية الى ان الحكومة مضطرة الى بيع او تكرير الانتاج باكمله «لأن الكويت لا تملك قدرة على تخزين اكثر من سبعة ملايين برميل».



١٦٧ شركة تتنافس على عقود إزالة بحيرات النفط في الكويت

الكويت: «الشرق الاوسط» من حسين عبد الرحمن

عقدت شركة نفط الكويت امس اول اجتماع «تنويري» للشركات المتخصصة في ازالة البحيرات النفطية التي تسربت من الابار المحترقة

وترأس الاجتماع الذي حضرته ١٦١ شركة اجنبية ومنها شركات عربية سعد الموسى ناظر المشاريع الهندسية في شركة «نفط الكويت» وبحضور كل من تاون لنكست ومايك ستروك مرج من شركة «بكتل» العالمية

وصرح سعد الموسى لـ «الشرق الاوسط» بان الاجتماع هو الاول من نوعه مع الشركات التي تعتزم الاشتراك في ازالة البحيرات النفطية الموجودة في كل من المنوع والبرقان والأحمدي والصبية والتي تقدر مساحتها الاجمالية بنحو ٢٠ مليون متر مربع، وحجم البترول فيها بنحو ٢٠ مليون برميل

وقال انه سيتم تنظيم زيارة ميدانية لجميع مندوبي الشركات الى تلك المناطق، حتى تتاح لهم فرصة للتعرف على الطبيعة على عملية شفط النفط من البحيرات الى الخزانات في مراكز التجميع والصعوبات التي سوف يواجهونها تمهيدا لتقدم شركاتهم بعروضها

وحول عدد الشركات التي سوف تساهم في ازالة النفط المتسرب قال الموسى «قررت شركة النفط ان تقوم ٤ شركات بالاشتراك في عملية شفط النفط وسوف يعطى لكل شركة موقع من المواقع الاربعة في حالة رسو المناقصة عليها»

وتوقع ان تبدأ الشركات عملها في بداية شهر يناير (كانون الثاني) من العام المقبل على ان تنهي اعمالها خلال ثلاثة شهور وقال ان شركة «نفط الكويت» ستقوم بشراء النفط الذي تجمعه الشركات المشاركة

ورفض الافصاح عن سعر وعدد البراميل التي ترغب الشركة في شرائها، الا انه قال ان لكل برميل سعراً يعتمد على موقع البحيرة

وعن الالغام والمتفجرات التي يحتمل ان تكون في هذه البحيرات قال ان شركة النفط ستتولى ازالة الالغام والمتفجرات التي تكون حول البحيرات النفطية، حيث ان لدى شركة «بكتل» فرعاً متخصصاً في إزالة وإبطال الالغام، اما بالنسبة للالغام التي قد تكون وسط البحيرات فستكون من مسؤولية الشركات. وأكد أن ذلك لن يؤثر على شفط النفط، حيث ان الشفط يتم من الطبقة السطحية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٩/١٩٩١

إخماد ٣٤٩ بئرا كويتيا

الكويت ـ ا ش ا بلغ عدد الآبار التى تم اخمادها والسيطرة عليها ٣٤٩ بئرا من بين ٦٣٢ بئرا . كانت القوات العراقية قد قامت بتدميرها وإشعال النيران فيها قبل انسحابها من الكويت فى فبراير الماضى ويقول مسئول بشركة بترول الكويت أن منحنى العمل فى السيطرة على حرائق البترول ما زال فى اتجاه صعودى



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩١

توقع توصية دى كويار بالسماح للعراق ببيع بترول بـ ٢,٤ مليار دولار

الامم المتحدة - وكالات الانباء - ذكرت مصادر الامم المتحدة انه من المتوقع ان يوصى خافيير بيريز دى كويار السكرتير العام للمنظمة بالسماح للعراق ببيع ما قيمته ٢,٤ مليار دولار ف الشهور الستة المقبلة لشراء إحتياجاته الانسانية وتغطية تكاليف تدمير اسلحته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩١

مصادر دولية : السعودية مستعدة لتعويض

اي نقص في الانتاج السوفياتي

ابرز القضايا امام مؤتمر «اوبك» المقبل في جنيف اعادة العراق والكويت الى نظام الحصص وسعر البرميل



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩١

لندن: «الشرق الاوسط»

قبل اسابيع قليلة من اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) في ٢٤ سبتمبر (ايلول) المقبل توقع محللون نفطيون ان يشهد الاجتماع عودة المنظمة للتأرجح بين التيار الداعي للحفاظ على استقرار الاسعار وبين التيار الذي يريد من الدول المنتجة التلكؤ في تلبية اي زيادة في الطلب بما يؤدي الى رفع الاسعار فوق المعدل السائد حاليا والذي يتراوح حول الـ ١٨ دولارا للبرميل.

وذكرت صحيفة «هيرالد تربيون» الدولية امس ان المملكة السعودية التي تؤيد استقرار الاسعار قامت في المدة الاخيرة بزيادة مخزونها الى نحو ٦٠ مليون برميل (او ما يقارب استهلاك العالم ليوم واحد) كما انها اعدت العدة لتأمين اي نقص في الامدادات قد ينجم عن نقص مفاجىء في الانتاج السوفياتي.

ونقلت الصحيفة الدولية عن نشرة «بتروستراتيجي» الصادرة في باريس ان السعودية قامت بزيادة مخزونها بمعدل يتراوح بين ٤٠٠ ٠٠٠ و٥٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا منذ يوليو (تموز) الماضي، وان بين العوامل التي اخذت بالاعتبار توقع الرياض لارتفاع كبير في الطلب على النفط خلال الربع الاخير من العام الجاري.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد توقعت في تقريرها الشهري الذي صدر قبل يومين ان يصل الطلب العالمي على النفط في الفصل الاخير من العام ١٩٩١ الى نحو ٦٧.١ مليون برميل يوميا وان يرتفع الى ٦٨.٦ مليون برميل يوميا في الفصل الاول من العام المقبل. ويفوق تقدير الطلب المتوقع للفصل الاول من عام ١٩٩٢ بنحو ١.٢ مليون برميل يوميا الطلب الذي سجل خلال الفصل الاول من عام ١٩٩١ كما انه يزيد بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا عن تقدير سابق كانت قد اعلنته الوكالة الدولية في الشهر الماضي.

ونسبت «هيرالد تربيون» الى احد خبراء النفط الذين يتابعون السوق من نيويورك قوله «ان السعوديين مرتاحون لمعدل الاسعار السائد ويهمهم ان تكون «اوبك» في وضع يمكنها من تلبية حاجات السوق المتوقعة في الفصلين المقبلين».

وتوقع خبراء النفط ان يرتفع انتاج «اوبك» في الاشهر القليلة المقبلة الى ما بين ٢٤.٥ و٢٥ مليون برميل يوميا في مقابل معدل انتاج حالي لدول «اوبك» يقارب الـ ٢٣.٦ مليون برميل يوميا.

ويضيف الخبراء ان السعودية هي الآن الدولة الوحيدة في «اوبك» التي يمكنها زيادة انتاجها بمعدلات كبيرة وان الدول الباقية تنتج عند الحدود القصوى او قريبا منها وتحتاج بالتالي الى استثمارات كبيرة والى وقت قبل التوصل الى زيادة طاقتها على الانتاج.

واضاف هؤلاء ان السعودية برهنت في السابق وتريد ان تبرهن مجددا انها قادرة على تعويض اي نقص مفاجىء في الانتاج العالمي.

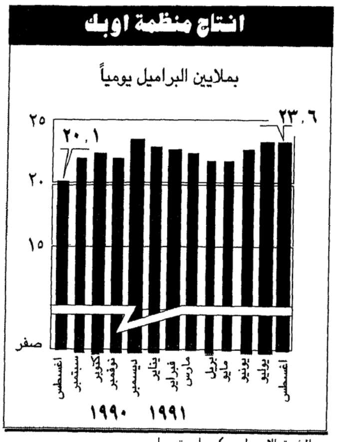
كما ان السعودية على حد قول هؤلاء تريد ان تؤكد مجددا معارضتها لمحاولة رفع سعر البرميل الى نحو ٢١ دولارا وهو اقتراح يتداوله بعض اعضاء المنظمة النفطية حاليا وسيطرحونه على الارجح امام الاجتماع المقبل لـ «اوبك».

ويقول محللون ان الزيادة المتوقعة في انتاج «اوبك» نتيجة لدخول العراق والكويت مجددا الى السوق يمكن «احتواؤها» هذا الشتاء من خلال الزيادة المتوقعة في الطلب.

وقد قدرت نشرة «اويل دايلي» الصادرة في لندن ان العراق والكويت انتجا مجتمعين نحو ٦٥٠ ٠٠٠ برميل يوميا في شهر اغسطس (آب) الماضي وانهما سيكونان قادرين على اضافة نحو ١.٢ مليون برميل يوميا على انتاج «اوبك» في الفصل الرابع والاخير من العام الجاري، الا ان صادرات البلدين لن تتعدى مع ذلك خلال الاشهر الاخيرة من ١٩٩١ معدل ٥٥٠ ٠٠٠ برميل يوما.

ورغم ان هذه الكمية غير محسوب حسابها في نظام الحصص الذي اقرته المنظمة في اخر اجتماع لها في جنيف فان الزيادة المتوقعة في الطلب يمكنها استيعاب الكمية المذكورة حسب الخبراء.

الا ان اجتماع «اوبك» المقبل سيواجه لاول مرة منذ غزو الكويت في اغسطس (آب) ١٩٩٠ مسألة اعادة تحديد حصة كل من الكويت والعراق. وتوقعت «اويل دايلي» ان تطلب الكويت من اجتماع جنيف المقبل تخصيصها بحصة انتاجية معادلة للعراق رغم انها ليست في وضع يسمح لها بانتاج تلك الحصة في المدى المنظور. واضافت النشرة ان الامارات ايضا قد تسعى



«الشرق الاوسط» - كي . ار . تي . ان .

لرفع حصتها الى ٦ ٢ مليون برميل، الا انه لم يصدر عن الامارات حتى الآن ما يؤكد هذا الامر.

وتقول مصادر مطلعة ان السعودية وايران مستعدتان لاعادة العراق والكويت الى نظام الحصص، الا ان بعض الدول الاعضاء في «اوبك» مثل فنزويلا سيحاول على الأرجح، حسب هذه المصادر، تأجيل البت بالموضع لسنة على الاقل بحجة «الظروف غير العادية» السائدة في البلدين. إذ ان العراق، حسب هؤلاء، قد لا يتمكن من الاستمرار في التصدير لان اجازة الامم المتحدة اعطيت لستة اشهر فقط، كما ان تقديرات الكويت لقدرتها على معاودة الانتاج والتصدير قد تكون «متفائلة» مما قد يضعف الفائدة من دخولها مجددا الى نظام الحصص.

مصر تتولى اصلاح آبار ومحطات تجميع البترول بالكويت

اعلن الدكتور حمدى البنبى وزير البترول انه تم التعاقد مع الحكومة الكويتية لاصلاح الآبار ومحطات تجميع البترول ، وحفر ابار جديدة .وانشاء محطات تجميع للبترول والغاز بالكويت

واضاف الوزير لدى عودته من الكويت بعد ان شارك فى احتفالات اطفاء اخر بئر محترقة - ان وفدا مصريا سيزور الكويت غدا لاجراء مباحثات حول النواحى الفنية الخاصة بالاتفاق ، كما يزور مصر قريبا وفد كويتى على مستوى عال لبحث وسائل تدعيم التعاون فى هذا المجال .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩١

مصر تشارك فى اعادة تشغيل ابار بترول الكويت

بحث الدكتور حمدى البنبى وزير البترول فى اجتماعه امس بالدكتور حمودة الرقبة وزير النفط الكويتى امكانيات مشاركة الشركات البترولية المصرية فى اصلاح الآبار النفطية الكويتية واعادتها للانتاج مرة اخرى اضافة الى تأهيل مراكز التجميع النفطى فى الكويت .

وسيصل للكويت قريبا حفار تابع لشركة الحفر المصرية للمشاركة فى حفارات شركة «سنتافى» الكويتية فى عمليات حفر الابار الجديدة وسيصل وفد مصرى الى الكويت غدا لبحث تفاصيل التعاون بين البلدين فى المرحلة المقبلة

من ناحية اخرى اجتمع الدكتور حمدى البنبى امس بالسيد هشام ناظر وزير البترول السعودى ويوسف عمير بن يوسف وزير البترول بالامارات وطانيوس حبيب وزير النفط السورى كل على حدة لبحث امكانيات دعم التعاون الفنى فى مجالات الصناعة النفطية فى المرحلة المقبلة اضافة الى تبادل وجهات النظر حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك فى المجال النفطى . تم خلال هذه الاجتماعات استعراض الموضوعات التى يناقشها اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة البلدان العربية المصدرة للبترول «الاوابك» والمقرر عقده بالقاهرة فى السابع من الشهر المقبل



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩١

الكويت تحتفل باطفاء آخر الآبار المشتعلة

إطفاء ٧٣٠ بئرا خلال ٧ شهور فقط بدلا من ٥ سنوات !

حرائق البترول كانت تلتهم ٦ ملايين برميل يوميا قيمتها ١٢٠ مليون دولار

امس الأول .. احتفلت الكويت باطفاء آخر بئر بترول من الآبار المشتعلة على ارضها منذ حرب الخليج .. واستطاعت الكويت بذلك ان تقضى على السنة اللهب الممتدة فوق ٧٣٠ بئرا مشتعلة ، وتتغلب على الاف الاطنان من الادخنة المحملة باخطر المواد السامة والتى كانت تحجب الشمس . وبذلك استطاعت الكويت ان تنهى اخطر كارثة بيئية واقتصادية لحقت بها وبمنطقة الشرق الاوسط خلال السنوات الأخيرة "

ولكن كيف استطاعت الكويت ان تنهى هذه الكارثة ؟

استعانت الكويت بشركات البترول المتخصصة فى عمليات الاطفاء وبمعاونة فرق الاطفاء من الدول الاخرى وكانت بداية الاتصالات مع احدى شركات البترول الكبرى بالسعودية لتبدأ الدراسات الأولية حول سبل اطفاء هذه الآبار . وكان من الصعب تحديد حجم الكارثة فى البداية ، ولذلك تم وضع الحسابات بفرض اسوا الاحتمالات . ومن هنا بدأت الكويت فى الاتصال باشهر ٤ شركات بترول تعمل فى مجال الاطفاء ، ولكن هذه الشركات اكدت فى البداية ان عمليات الاطفاء سوف تستغرق ٥ سنوات على الأقل ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩١

ولكن حكومة الكويت قررت ان تكثف الجهود وتحصرها خلال ٧ شهور فقط

وبدا الخلاف بين حكومة الكويت والشركات الأربع ، وقررت هذه الشركات استحالة تحقيق هذه الخطة . فاصرت الحكومة الكويتية على تبنى هذه الاستراتيجية ، واتفقت مع شركات اطفاء اخرى من الاتحاد السوفييتى وفرنسا والصين وايران وبريطانيا ورومانيا والمجر .. وبدات هذه الشركات فى العمل وفق الاستراتيجية الموضوعة ، واستطاعت تنفيذ الخطة وفق برنامجها الزمنى مما ساعد على تخفيض خسائر الكويت من البترول المحترق من ٤٣ مليار دولار الى ١٢,٥ مليار فقط بنسبة ٧٠٪ ، مما جعل تكاليف الاطفاء لا تتجاوز ١٪ من التكاليف التى تم تقديرها فى بادىء الأمر وكانت تقدر بنحو ٤٣٠ مليون دولار

خطة محددة !

بدات الشركات فى تنفيذ خطة الاطفاء ، وكانت الاولوية للآبار القريبة من المناطق السكنية اعتمادا على اتجاه الرياح وكميات البترول المفقودة وتم قياس حجم الضرر الواقع على كل بئر بواسطة فريق فنى متكامل من الخبراء

وكانت خزانات البترول تحت ارض الكويت تتعرض لضرر بالغ كلما زادت فترة احتراق البترول . وكانت الحرائق تلتهم ٦ ملايين برميل بترول يوميا ، وكانت قيمتها تقدر بنحو ١٢٠ مليون دولار ، وهذا يعادل ٤ اضعاف حجم انتاج البترول فى الكويت قبل الغزو العراقى .. ونجحت الشركات المنفذة فى سد فوهات ١٩ بئرا كان البترول الكويتى يتدفق منها دون أن تشتعل .. ومنذ منتصف شهر ابريل الماضى بدات عملية اطفاء اول بئر مشتعلة بعد استكمال تنفيذ خط الانابيب الذى ينقل المياه من الخليج الى مواقع الآبار المشتعلة وبعد توفير الاجهزة اللازمة لذلك وخلال شهر واحد ، وبالتحديد فى ١٠ مايو الماضى ، تمكنت الكويت من السيطرة على ٩٤ بئرا مشتعلة . وبعد يومين فقط ارتفع هذا الرقم الى ١٠٠ بئر . وكانت الخطة الموضوعة تهدف الى تلبية الاحتياجات المحلية اولا قبل البدء فى التصدير مرة اخرى ، ومن هنا بدات عمليات ترميم المصافى البترولية الكويتية تمهيدا لاعادة عمليات تكرير البترول مرة اخرى خلال شهرين فقط '' واكد الخبراء ان مصفاة الاحمدى اقل ضررا من مصافى «الشعبة» وميناء «عبدالله» . ومن هنا بدات عمليات الترميم فى مصفاة «الاحمدى»

وفى ٢٧ مايو الماضى ، اكد حمود الرقبة وزير البترول الكويتى أن الكويت استطاعت السيطرة على ١٣١ بئرا مشتعلة . وان مصفاة «الاحمدى» التى تضم ٣ وحدات تكرير قد بدات العمل بطاقة ١٧٠ الف برميل يوميا ..

استئناف الانتاج !

ومع تصاعد عمليات الاطفاء ، بلغ عدد الآبار التى اخمدت ١٦٨ بئرا حتى ٢٠ يونيو الماضى ، وقد اكد وزير البترول الكويتى ان الكويت قد تجاوزت الحاجز النفسى وانها استانفت انتاج بترولها ، وان الكويت قد بدات فى التصدير اعتبارا من ٢ يونيو الماضى .. كما اكد وزير البترول ان الآبار البرية قد بدات فى انتاج ٣٠ الف برميل يوميا بخلاف بعض الآبار البحرية ليصل اجمالى انتاج الكويت البترولى إلى ١٣٠ الف برميل يوميا . وفى منتصف يونيو الماضى ، قامت الكويت بتصدير ٧٧٨٣١ برميل يوميا

ومن ناحية اخرى أكد جمال اللوغانى المسئول بمؤسسة البترول الكويتية ان تكاليف انتاج البرميل الواحد سوف تزيد عما كانت عليه قبل الغزو بسبب الاضرار الجيولوجية التى نشات بسبب الحرب . كما أكد اللوغانى ان حرائق البترول تكلف الكويت حوالى ٥ ملايين دولار فى الساعة فوق سطح الارض بالاضافة الى مليارات الدولارات التى يصعب تحديد خسارتها اسفل سطح الأرض

وكانت تصريحات المسئولين الكويتيين تشير الى اطفاء ٢١٥ بئرا مشتعلة حتى منتصف يوليو الماضى ، وان انتاج الكويت البترولى اصبح ١٨٠ الف برميل يوميا

وفى ٢٧ يوليو الماضى ، كانت اول شحنة بترول تصدرها الكويت بعد الغزو على متن ناقلتين عملاقتين تتحركان من ميناء الاحمدى بلغت قيمتها ٢٦٠ الف طن وبعد ١٠ أيام فقط ، قامت الكويت بتصدير الشحنة الثانية التى بلغت ٢٨٨ الف طن من البترول الخام . ومع تحسن الاوضاع ، اعلنت وزارة البترول الكويتية فى ٣٠ يوليو الماضى عند عودة مصنع الزيوت التابع لشركة البترول الوطنية الكويتية لاستئناف عملها

اطفاء الأحمدى

وفى التاسع من اغسطس الماضى ، تمت السيطرة الكاملة على آبار البترول المشتعلة فى ميناء الاحمدى ليصل عدد الآبار التى تم أطفاؤها ٢٨٥ بئرا حتى ٩ اغسطس الماضى . وبعد ٤ ايام فقط ، اعلنت الكويت عن اخماد النيران فى اخر بئر بحقل «المقوع» ليرتفع عدد الآبار التى تم اطفاؤها الى ٢٩٧ بئرا . ومن هنا يتحول التركيز على حقل «برقان» الذى يضم ٣٠٠ بئر

وفى نهاية شهر اغسطس الماضى ، بدا تشغيل مصفاة الاحمدى بعد توقف دام اكثر من عام وبدا الانتاج فيها بطاقة ١١٠ الاف برميل يوميا

وفى مطلع شهر سبتمبر الماضى ، اعلنت الكويت عن انتاج ٨٠٠ الف برميل يوميا اعتبارا من بداية عام ١٩٩٢ ، واكد الدكتور حمود الرقبة انه سيتم اغلاق ٣٠ بئرا بالاسمنت ثم تدميرها بالكامل ، مع حفر ١٠٠ بئر جديدة بحلول شهر يوليو ١٩٩٢ .. واعلن الدكتور الرقبة خلال الاحتفال بتشغيل مصفاة الاحمدى عن اغلاق ٣٤٥ بئرا مشتعلة وهو ما يعادل ٥٠٪ من اجمالى الآبار المشتعلة ، ثم قفز هذا الرقم حتى بلغ ٤٢٩ بئرا بعد تكثيف عمليات الاطفاء وذلك فى منتصف شهر ديسمبر الماضى

وخلال هذه الفترة ، اعلنت الكويت انها لم تفقد سوى ٣٪ فقط من اجمالى احتياطى البترول بها ويبلغ ١٠٠ مليار برميل يوميا

وفى ٢٣ سبتمبر الماضى اعلن الدكتور الرقبة ان نسبة الآبار المعطوبة تماما بلغت ١٠٪ فقط من اجمالى الآبار الذى يبلغ ٧٩٠ بئرا . وان ٥٥٪ من الآبار تجرى عليها دراسات جدوى اقتصادية لتحديد اعادة استخراج بترول او اللجوء لعمليات حفر جديدة . واكد الدكتور الرقبة ان تكلفة اطفاء الآبار المشتعلة قد تبلغ ٢,١ مليار دولار .. وحتى ٢٧ سبتمبر كان قد تم اطفاء ٧٥٪ من اجمالى الآبار المشتعلة . وان الكويت تستطيع الحفاظ على حصتها الانتاجية فى الاوبك والتى تقدر بنحو ١,٥ مليون برميل يوميا '

وفى ١١ اكتوبر الماضى ، اعلن وزير البترول الكويتى عن اطفاء ٦٠٩ آبار مشتعلة ولم يتبق سوى ١١٨ بئرا فقط سيتم الانتهاء من اطفائها قبل نهاية ديسمبر ١٩٩١ . واثناء زيارة الدكتور حمدى البنبى وزير البترول المصرى للكويت فى نفس الفترة ، قام بالمشاركة مع الدكتور «الرقبة» بافتتاح اول بئر بحقل «المقوع» تم حفره خلال ٢٨ يوما فقط ، واتفق على ان تساعد احدى شركات الحفر المصرية فى اعادة حفر الآبار الكويتية .

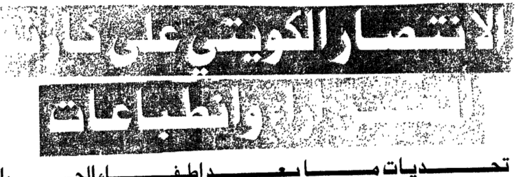
وقبل حلول الموعد المحدد باكثر من ٥٠ يوما كاملة ، استطاعت الكويت ان تتخلص نهائيا من الآبار المشتعلة وعددها ٧٣٠ بئرا لتبدا فى عملية الانتاج الكامل ولتحتل مكانتها فى التصدير '



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩١



تحديات ما بعد اطفاء الحرائق

هل نحتاج فعلا الى ١,٥ مليون برميل ؟



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩١

لا يمكن وصف شعوري بعد أن حقق الرجال هذا الانجاز الرائع واطفأوا حريق الغدر.. ولا يمكن ان تكون الفرحة، ويكون الابتهاج الا بمستوى فرحة وابتهاج التحرير، بعد علمنا في الساعات الاولى من ذلك اليوم الخالد يوم السادس والعشرين من فبراير (شباط) من هذا العام، بانسحاب قوات النظام العراقي بعد ان منيت بهزيمة نكراء.

واليوم نتحرر من كابوس مخيف، ألا وهو كابوس الخوف على المستقبل الاقتصادي للكويت وكابوس التلوث البيئي الذي لم يحدث مثله في التاريخ... الان نعيد ترتيب البناء الاقتصادي على ارض صلبة ونستطيع ان نضع التصورات الواقعية لامكاناتنا الاقتصادية..

كما ان تجربة اطفاء الحرائق النفطية علمتنا درسا هاما، وهو اننا نستطيع ان نساهم بقوانا البشرية في اعمال اعادة البناء..

فلقد استطاع الفريق الكويتي الذي شارك متأخرا في عملية الاطفاء، ان يحقق انجازا كبيرا، وتمكن من اطفاء اكثر من أربعين حريقا. وهذا الانجاز بحكم الوقت والامكانات والخبرة يعتبر مثيرا للاهتمام والتبصر..

والاهتمام يجب ان يتركز الان على التحديات الاقتصادية التي تواجهنا والتي تتمثل باعادة بناء القطاع النفطي وبناء ما خرب من منشآت نفطية، واعادة عجلة الانتاج الى المستويات التقليدية التي كانت سائدة قبل الغزو.

واذا تجاوز الانتاج حتى الان معدل ٣٠٠ الف برميل يوميا، فانه بات الان ممكنا تجاوز ذلك المعدل وقد يفوق الانتاج قبل نهاية العام اكثر من نصف مليون برميل يوميا.. وهكذا فان امكانية تسارع وتيرة الانتاج سوف تكون حقيقية، اذا اعتمدنا على جهود ابناء الكويت الذين يمكنهم تحقيق المعجزات اذا اتيحت لهم الرعاية وعناصر التشجيع مستفيدين من تجارب الاخرين والذين يفوقونهم خبرة وعلما.

والاقتصاد الكويتي، مهما حاولنا من تنويع مصادر الدخل فيه سيظل يعتمد على النفط لزمن طويل... ولاعتمادنا على النفط يجب ان نهتم بالمحافظة على هذه الثروة من خلال برامج متعددة. ومن اهم البرامج تقنين الانتاج بما يتناسب مع احتياجاتنا التمويلية الحقيقية.

ولا بد الان من تحديد حجم الانفاق العام لتلبية الاحتياجات الفعلية والضرورية... وبطبيعة الحال قد تكون هناك احتياجات اكبر للعمال خلال السنة المالية الحالية والسنة المالية المقبلة لتلبية التزامات اعادة البناء، ومواجهة خدمة الدين الخارجي الذي نشأ بعد التحرير لمواجهة الالتزامات المذكورة، لكن بعد ذلك وبعد استقرار اوجه الصرف لا بد من وضع سقف للانفاق...

وهذا السقف لا بد ان يكون منخفضا عن مستوى الانفاق الذي اعتدنا عليه قبل الثاني من اغسطس ١٩٩٠، فهناك نفقات الدعم والاستهلاكات وغيرها والتي يجب ان يوضع حدا لها بكشل لا رجعة فيه... يضاف الى ذلك ان تحجيم الاقتصاد وانخفاض عدد السكان لا بد ان يؤدي الى تخفيض النفقات التقليدية والمتعلقة بالبيئة التحتية والتعليم والصحة وخدمات الكهرباء والمياه..

اما الانفاق على المشاريع فلا شك ان البنية الاساسية في الكويت قد اصبحت مكتملة منذ زمن بعيد، واصبح جزء منها الان يعتبر معطلا بسبب انخفاض الحاجة له.. لذلك فان المشاريع الانشائية الجديدة ستكون محدودة جدا .

اما برامج دعم المؤسسات الاقتصادية فلا بد ان تكون في حكم المنتهي حيث اننا اذا اردنا ان نقيم اقتصادا متعافيا فلا بد أن ننهي جميع اوجه الاتكالية على المال العام، ونطلق العنان لقوانين السوق وميكانيكيته للعمل وتحديد المؤسسات القادرة على البقاء والعطاء بامكاناتها الذاتية، وتلك التي لا بد ان تغادر المسرح الاقتصادي نتيجة لعدم كفاءتها وضعف ادائها.

من جانب اخر لا بد ان تتحلل الدولة من ملكية مساهماتها، التي اقتنتها على مر السنين وعبر الازمات المالية، في العديد من المؤسسات الاقتصادية وتعيد تمليكها للقطاع الخاص.. عندئذ سوف نتمكن من قياس اداء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩١

بقلم: عامر ذياب التميمي

قضية هامة يجب ان نضعها بعين الاعتبار عند رسم مستقبلنا الاقتصادي وهي ان نعي اهمية المرونة عند تحديد واتخاذ القرارات الاقتصادية، فالامور المتعلقة بالاقتصاد لا يمكن ان تعتمد على رؤية مسبقة دون النظر في جميع جوانب المسألة، كما ان المرونة تعني انتهاج اسلوب التعامل المباشر مع القضايا الاقتصادية دون الحاجة للعودة للمراكز البيروقراطية التي تعرقل اتخاذ القرار او تكيفه مع المصالح غير الموضوعية.

اهم من كل ذلك هو اصلاح الادارة الاقتصادية المشرفة على تخطيط البرامج ومتابعة تنفيذها.. كذلك يجب أن تعتني الحكومة ويعتني القطاع الخاص باختيار الممثلين على مجالس الادارات والذين يضطلعون بالادارة التنفيذية.. كذلك لابد من «غربلة» جميع الادارات الحالية وتجديد دماء الادارات وتشجيع الاكفاء، والا علينا الا نتوقع اداء متميزا او اصلاحا اقتصاديا

الطبيعي نستطيع ان نقنن الانتاج، وقد نكتشف بانه ليس من الضروري انتاج مليون ونصف برميل يوميا، بل ان انتاج مليون برميل قد يكون كافيا! وبذلك نستطيع ان نحافظ على الثروة ونساهم في استقرار اسعار هذه المادة الحيوية في اسواق النفط.

اما فيما يتعلق بتنويع القاعدة الانتاجية فان الامر مثلما ذكرت في ما سبق لابد من التقرير بأن النفط سيظل عماد الاقتصاد الكويتي الى أمد بعيد، ولن نتمكن من تحويل الكويت الى دولة صناعية او زراعية، ومن ثم خلق موارد جديدة للدخل الوطني.. لكن هناك امكانيات حقيقية لتنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في الدول التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي وتضمن حقوق المستثمرين.. والاستثمار في تلك الدول يجب ان يتوجه للقطاعات التي تتمتع بميزة نسبية فيها وتستطيع ان تحقق نموا مضطردا وتولد دخلا متناميا.

اننا نشهد اليوم تحول العالم الى بيئة اقتصادية متكاملة الاجزاء، ولا يمكن ان يتحرر بلد واحد وينعزل عن تاثيرات الاقتصاديات الاخرى ولذلك فحري بنا هنا في الكويت ان نستفيد من هذه القناعة لربط مصالحنا الاقتصادية بجميع دول العالم، وبطبيعة الحال تاتي دول مجلس التعاون الخليجية وبقية الدول العربية في المقدمة ولا تقل عن ذلك اهمية دول العالم الصناعي المتقدمة و الدول الاسيوية.

الاقتصاد الكويتي غير النفطي المتحرر من الدعم والرعاية الحكومية، وسوف نكتشف أن هناك الكثير من المؤسسات القائمة سواء في القطاع المصرفي او الاستثماري او التجاري والخدمي والعقاري قد تفقد مبررات وجودها وتختفي وتنطوي، وسوف تبقى فقط المؤسسات القادرة على الاداء المتميز والمعتمدة على امكاناتها الذاتية.. واذا حدث ذلك فان الاقتصاد الكويتي سينتعش انتعاشا حقيقيا وليس اصطناعيا معتمدا على المسكنات وحبوب الدعم الحكومية.

والاقتصاد اذا عاد الى الحجم الطبيعي وفقد كل الشحوم الزائدة فسوف يؤدي ذلك الى تحديد الحجم الامثل للتركيبة السكانية المناسبة للكويت.. الحجم الطبيعي لا بد ان يودي الى تمكين ذوي الشأن في القطاعات الحكومية والخاصة من ترتيب امور العمالة وقياس الحاجة الفعلية للعمالة الوافدة. . ولا بد هنا من ان نكرر الاصرار على ضرورة التأكد من اننا استنفدنا جميع امكانات العمالة الوطنية قبل ان نقرر بأن هناك حاجة لجلب عمالة وافدة لأية مؤسسة اقتصادية.

اذن فان التركيبة السكانية التي نتحدث عنها كثيرا، دون تحديد ما يعني الحديث فيها، يجب ان تكون نتاجاً للقاعدة الاقتصادية وليس نتيجة لاختيارات مزاجية واعتباطية.

ونعود بعد كل هذا الحديث الى النفط، اذا تمكنا من اعادة حجم النشاط الاقتصادي الى الحجم



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩١

الكويت لن تغير سياستها البترولية وتسعى للتنسيق مع أوبك

لندن - ا ش.ا - صرح حمود الرقبة وزير النفط الكويتي بان بلاده لا تعتزم احداث أى تغيير فى سياستها البترولية وهى ملتزمة بسياسات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)

وأوضح الرقبة انه لابد ان تقدر الدول المنتجة للبترول وضع الكويت لو طلبت الان زيادة انتاجها مشيرا إلى ان الكويت أكدت فى اجتماع للمنظمة انها ستنتج حصتها وهى مليون ونصف مليون برميل يوميا مهما كانت النتائج . الا انه أكد ان بلاده ملتزمة بالتنسيق والتعاون مع منظمة أوبك ودول الخليج وذلك للمصلحة المشتركة .

وقال وزير النفط الكويتي فى حديث لراديو لندن ان انتاج الكويت من البترول وصل الان إلى ثلاثمائة وعشرين الف برميل يوميا من الحقول داخل الكويت بالاضافة إلى مائة وأربعين الف برميل حصتها من المنطقة المشتركة مع السعودية وسيتضاعف الانتاج خلال هذا العام والعام القادم .

المصدر : المساء
التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩١

الكندرى سفير الكويت فى مصر :

اطفاء آبار البترول بسرعة .. وفر ١٢ مليار دولار
فى يناير يبدأ تصدير المنتجات البترولية

تساءل البعض حول نجاح الكويت فى اطفاء ٧٢٧ بئرا للبترول خلال زمن قياسى لم يتجاوز ٢٤٠ يوماً .. رغم أن كل التقديرات اشارت فى البداية الى أن عمليات الاطفاء ستستغرق نحو عامين .

توجهت بهذا التساؤل الى السفير الكويتى بالقاهرة ـ عبد الرزاق الكندرى ـ فقال ـ فى البداية اود التأكيد على أن الكويت تحرص على المشاركة الفعالة فى استقرار سوق النفط العالمية ـ سواء على مستوى حجم الانتاج او سعر البرميل .



المصدر : السياسة

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت آبار البترول تصل - قبل الغزو الى نحو الف بئر .. ونجا من الحرائق نحو ٢٧٣ بئرا .. ولم يتمكن المحتل العراقي من اشعال النار في بئرين جديدين في منطقة العبدلية .. وفي نفس الوقت لم يتم تلغيم حقل الرتقة على الحدود الكويتية العراقية .

قبل التحرير

اما بالنسبة لعمليات الاطفاء - فيقول السفير - الكندري - لقد بدأت الاستعدادات لاطفاء الآبار - قبل بدء عمليات تحرير الكويت بالاتفاق مع الشركات الاربع الرئيسية المعروفة في العالم لاطفاء الابار .. وتم تجهيز العديد من المعدات قبيل الدخول الى الكويت المحررة .

وقد بدأ العمل الجاد في عمليات الاطفاء في ١١ مارس الماضي وتوالت العروض ليصل عددها الى نحو ٨٠٠ عرض .. واستقر الرأي على اختيار ٢٧ فريقا يمثلون دولا صديقة وشركات متخصصة .. من بينهم فريق كويتي بدأ عمله في سبتمبر الماضي .

وعملت كل هذه الفرق بروح دءوبة .. وتم اطفاء اول بئر يوم ١٩ مارس - أي بعد ٨ ايام من بداية العمل .. ثم نجحت الفرق في اطفاء ٦ ابار في ٢٣ مارس .. وتوالت عمليات الاطفاء ليصل اجمالي ماتم اطفاؤه حتى آخر سبتمبر الماضي ٥٣٥ بئرا .. ثم استكملت عمليات الاطفاء واغلاق بقية الآبار حتى كان الاحتفال باطفاء آخر بئر الاربعاء الماضي

فريق كويتي

اوضح السفير الكويتي ان نصيب الفريق الكويتي التابع لشركة نفط الكويت وصل الى اكثر من ٤٠ بئرا .. رغم انهم بدأوا عملهم قبل اقل من شهرين

ارادة الشعب

وقال - ان ارادة الشعب الكويتي وقيادته هي التي اختصرت زمن اطفاء الابار .. وهي في نفس الوقت التي اسهمت في نوفمبر اكثر من ١٢ مليار دولار من اجمالي التكلفة .

اما عن فريق الاطفاء الكويتي فقد ضم ٢٥ خبيرا كويتيا يساعدهم نحو ٢٥٠ للخدمات الطبية والغذائية والمعيشية



عبد الرزاق الكندري

اللازمة .. وشاركت ١٨ شركة اجنبية الى جانب فرق اخرى تابعة لثماني دول هي - بريطانيا ، فرنسا ، روسيا ، الصين ، ايران ، الارجنتين ، رومانيا والمجر وتمت الاستعانة بنحو ٢٧ شركة متخصصة في تزويد فرق الاطفاء بالخدمات المساندة كعمليات ضخ المواد الاسمنتية .. وتوفير الصمامات الخاصة .. والخدمات الهندسية والاستشارية الاخرى .. بالاضافة الى الخدمات المباشرة في الحقول لتمكين فرق الاطفاء من أداء عملها كتحديد خطوط المياه .. وازالة الالغام .. وشق الطرق المختلفة وحفر بحيرات المياه اللازمة .. وغيرها من الخدمات الميدانية اللازمة .. وقد بلغ عدد الشركات التي قامت بهذه الخدمات ١١ شركة .. الى جانب شركة لتقديم خدمات الوقود والسكن والتغذية والنقل والشحن .

بئر جديدة

واضاف ان هناك انجازا هاما استطاعت الكويت تحقيقه اثناء عمليات الاطفاء ، حيث نجحت وزارة البترول الكويتية في حفر بئر جديدة للانتاج في الشهر الماضي .. كما اعادت تشغيل بعض الابار غير المتضررة فوصل حجم انتاج الكويت البترولي الى ٢٧٠ الف برميل يوميا من ارض الكويت بالاضافة الى ٣٤٠ الف برميل يوميا من الحقول البحرية في منطقة المقسومة .

وينتقل السفير - عبد الرزاق الكندري - الى اضرار اخرى تعرضت لها ثروة الكويت البترولية فيقول ان الدمار وصل الى مراكز تجميع البترول .. والمصافي .. حيث كانت مزودة بحوالي ٢٦ مركزا للتجميع .. وقد دمرت القوات العراقية ٦ مراكز تدميرا كاملا .. بينما اختلفت نسبة التدمير في المراكز الاخرى .. ونجحت وزارة البترول الكويتية في اصلاح ثلاثة مراكز حتى اخر الشهر الماضي .. ويجري العمل في اصلاح بقية مراكز التجميع الاخرى .

اضرار مختلفة

وبالنسبة لمصافي البترول فهناك ثلاث مصاف الاولى في ميناء الاحمدي .. والثانية بميناء عبدالله والثالثة مصفاة الشعيبة .. وقد اصيبت الثلاث مصاف باضرار مختلفة .. وتم الانتهاء من اصلاح جزء من مصفاة ميناء الاحمدي وتعمل حاليا بطاقة ١٤٥ الف برميل يوميا لتغطية احتياجات الكويت البترولية .

ويجري العمل حاليا في اعادة تشغيل معظم وحدات التصنيع بمصافي الشعيبة وميناء عبدالله لاستئناف تصدير المنتجات البترولية .

ومن المقرر ان يبدأ تشغيل وحدات مصافي ميناء الاحمدي بكامل طاقتها على مرحلتين .. الاولى تبدأ في يناير القادم والثانية في يونيو من العام المقبل .. بالاضافة الى بدء عمل المصفاتين الاخرتين في النصف الاخير من العام القادم .



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩١



اشادة عالمية بسرعة إخماد الحرائق

▶ البنبي يعلن عن عدد من مشاريع التعاون

مصر تشارك في حفر ابار في الكويت



المصدر : صوت الكويت
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩١

القاهرة - «صوت الكويت»: اكد وزير النفط المصري الدكتور حمدي البنبي، ان الشركات المصرية ستشترك من خلال الشركات الكويتية في عمليات إصلاح وإعادة تشغيل المنشآت النفطية المعطلة، وإصلاح وصيانة الآبار. وسيقوم صباح اليوم، السبت، وفد على مستوى كبير من شركة الحفر المصرية وشركة المشروعات البترولية بزيارة للكويت لتفقد مواقع المشروعات المقترح المشاركة فيها. كما سيصل الى القاهرة خلال الاسبوع المقبل، وفد من شركة «نفط الكويت» لمتابعة اجراءات التعاون بين البلدين في مجالات الصناعات النفطية.

كما اعرب وزير النفط المصري، عقب وصوله، أمس الأول، الخميس، الى القاهرة قادماً من الكويت، عن تقديره وإعجابه بالانجاز الكبير لحكومة وشعب الكويت بإطفاء آخر الآبار المشتعلة. وأشار الوزير المصري الى انه بحث مع وزير النفط الكويتي الدكتور حمود الرقبة امكانيات مشاركة شركات الخدمات النفطية المصرية في عمليات اصلاح الآبار المعطلة، وإعادة تشغيل محطات تجميع ومعالجة النفط.

وقال د. البنبي في تصريحات خاصة لـ «صوت الكويت»، أن حفاراً برياً تابعاً لشركة الحفر المصرية سيصل للكويت خلال الأسابيع القليلة المقبلة للمشاركة مع حفارات «سنتافي» الكويتية في عمليات حفر الآبار الجديدة. وأضاف انه أجرى مباحثات ثنائية مع وزير النفط السعودي هشام ناظر ووزير النفط السوري مطانيوس حبيب، تناولت تبادل الآراء حول امكانات التعاون المشترك في مجالات المشروعات النفطية

وأشار د. البنبي الى انه تم بحث الموضوعات التي سيتم مناقشتها في الاجتماع المقبل لمجلس وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) والذي يعقد بالقاهرة في السابع من الشهر المقبل.

وعن خطة قطاع النفط المصري، قال انها تستهدف خلال السنوات المقبلة، تشجيع شركات النفط العربية والعالمية على تكثيف عمليات البحث عن النفط وانتاجه بالمناطق الجديدة براً وبحراً، التي لم يسبق التنقيب بها لتحقيق المزيد من الاكتشافات الجديدة بحيث يمكن تعويض الكميات المنتجة سنوياً من الزيت الخام والغازات الطبيعية، وزيادة الاحتياطيات النفطية، والتوسع في إحلال الغاز محل المنتجات النفطية السائلة الأخرى، في القطاعات المستهلكة بما يتيح تصدير كميات اضافية من النفط الخام ومنتجاته.

واشار د. البنبي الى «ضرورة تدعيم التعاون والتنسيق مع الدول العربية في مختلف أوجه الصناعات النفطية والتعدينية، وخاصة مجالات الاستكشاف وحفر الآبار وصيانتها، وتنفيذ المشروعات النفطية والبتروكيماوية وعمليات المسح الجيولوجي، وإعداد الخرائط الجيولوجية المختلفة، بجانب سياستنا في تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي والعمل على جذبه للمشاركة في جميع المشروعات النفطية بمصر والكشف عن المزيد من المعادن».

وأوضح وزير النفط المصري انه تم خلال العام الماضي ١٩٩٠/١٩٩١ توقيع ١٢ اتفاقية جديدة للتنقيب عن النفط وانتاجه، وتحقيق ١٤ اكتشافاً بترولياً جديداً منها ٣ اكتشافات للغاز بمناطق «خليج السويس» و«الصحراء الغربية» و«الدلتا»، وقد أعطت هذه الاكتشافات معدلات أولية تبلغ حوالي ٤٦ الف برميل يومياً من البترول الخام، و٦٧ مليون قدم مكعب يومياً من الغازات.

ومن المتوقع ان ترتفع هذه المعدلات بعد الانتهاء من عمليات التقييم والتنمية اللازمة، وقد بلغ الانفاق الفعلي على عمليات البحث والاستكشاف حوالي ٢٨٥ مليون دولار، وعلى الرغم من هذه الاكتشافات، فإن انتاج مصر النفطي سيبقى ثابتاً عند مستواه الحالي، وهو ٨٧٠ الف برميل يومياً، وذلك للحفاظ على المخزون النفطي، وزيادة احتياطيات النفط.

وأوضح د. البنبي ان قيمة فائض تصدير النفط المصري بلغت خلال عام ١٩٩١/١٩٩٢ حوالي ١٥٨٢,٤ مليون دولار، وقال ان استثمارات النفط خلال العام ١٩٩٠/١٩٩١ بلغت حوالي ٢١٧٨ مليون جنيه منها ٨٣٠ مليون دولار يمثل ما انفقته الشركات الأجنبية لتمويل عمليات البحث عن النفط وتنميته.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩١

بترول الكويت

تفاصيل إغلاق ملف جهنم الخليج !

● ٣ ٪ من احتياطى البترول .. كل خسائر الكويت !

● تكاليف الإطفاء تجاوزت مليارى دولار ، والسيطرة على الحرائق فى زمن قياسى وفرت ٣١,٥ مليار

تحقيق

قبل تسعة شهور من الآن كان نهار الكويت بالفعل أسود من الليل !. فجبال الدخان المتصاعدة من الآبار المشتعلة كانت تحجب تماما أشعة الشمس .. وكان منظر النيران التى تنبعث من هذه الآبار .. وكأنه قطعة من جهنم سقطت على الأرض تجعل من المستحيل على أى إنسان أن يصدق أن أحدا سيتمكن يوما من السيطرة على هذه المصيبة !.. فما الذى حدث خلال هذه الفترة ؟

وكيف نجحت الكويت فى « خنق » جبال الدخان الأسود » وإغلاق ملف .. جهنم ؟!..

السيطرة على اخر حرائق أم الكوارث!



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩١

إسماعيل منتصر

إن أحدا لا ستطيع ان يدرك حجم هذه الكارثة إلا إذا كان قريبا منها .. من آبار البترول التى ظلت مشتعلة تسعة شهور كاملة .. فمهما قرأت ومهما سمعت ومهما شاهدت من صور على شاشات التليفزيون أو على صفحات الجرائد والمجلات فالحقيقة أكبر من أى تصور !.

وقد كنت واحدا من شهود هذه المأساة عندما سافرت على أول طائرة مدنية تطير من القاهرة إلى الكويت منذ بداية أحداث الغزو العراقى فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ .. كان ذلك بعد أيام قليلية من بدء العمليات البرية لعاصفة الصحراء وتحرير الكويت ..

إن الصدمة التى لن أنساها ومعى ١٩ صحفيا يمثلون معظم الجرائد والمجلات المصرية ومندوبو الإذاعة والتلفزيون كانت لحظة اقتراب الطائرة التى تنقلنا إلى الكويت من أرض المطار ... فقد انطفأت الشمس مرة واحدة !

ولا أظن أن أحدا منا نسى كيف مرت علينا أكثر من عشرين دقيقة والطائرة تتأرجح بنا يمينا ويسارا إلى درجة اننا تصورنا أنها ساقطة لا محالة .. وعندما التصقت وجوهنا بنوافذ الطائرة نبحث عن الأسباب كان سهلا علينا أن ندرك حجم المأساة !.

فالدخان الأسود الكثيف يكاد يحجب الرؤية تماما .. وقائد الطائرة لا يستطع أن يعتمد فى هبوطه على تعليمات برج المراقبة .. فلم يكن هناك أساسا برج للمراقبة .. بل لم يكن هناك مطار مجرد ممر مرصوف هبطت فوقه الطائرة .. وكان على قائد الطائرة ان يجد طريقه وسط هذه السحب السوداء .. بالنظر !..

وعندما زرت بعد ذلك منطقة المجدع بالأحمدى واقتربت من إحدى الآبار المشتعلة إلى الدرجة التى لم يكن ممكنا بعدها التقدم ولو خطوة واحدة أحسست باليأس من كل ما سمعت قبل مجيئ عن إمكانات إطفاء حرائق البترول .. كيف ؟!..

كيف يمكن السيطرة على حريق ارتفاع نيرانه يماثل ارتفاع عمارة عدد طوابقها عشرون طابقا ؟! كيف يمكن إطفاء حريق تسمع صوتا لالسنة اللهب من داخله فيخيل إليك أنه الف طائرة تحوم من حولك ؟!..

ثم إن النهار كان أسود من الليل بالفعل !.. وكثيرا ما كنت استيقظ من النوم فى السابعة صباحا أو الثامنة فأحس اننا مازلنا فى منتصف الليل .. فالدخان المتصاعد من الآبار المحترقة يملأ السماء فوقك ويحجب تماما أشعة الشمس ويزيد الطين بلة ما يتساقط عليك من قطرات سوداء ثقيلة تملأ أنفك برائحة نفاذة وتجعل دموعك تتساقط بلا إرادة !..

والأرقام تجسد حجم المأساة .. فالحرائق مشتعلة فى ٧٢٧ بئرا والبترول يتسرب من ثمانين بئرا أخرى .. وكل دقيقة تمر تساوى آلاف الدولارات تحترق فى الهواء ..

وكان من الطبيعى أن تلجأ حكومة الكويت إلى كبرى الشركات العالمية والمتخصصة فى إطفاء آبار البترول المشتعلة .. وهكذا تم الاتصال بأكبر أربع شركات فى هذا المجال .. وقد وافقت الشركات على البدء فورا فى إطفاء حرائق الكويت وقدرت فترة زمنية تنتهى خلالها من المهمة المستحيلة حوالى خمس سنوات ..

وكان من المستحل أن تستمر هذه المأساة خمس سنوات كاملة .. إن معنى هذا أن يصل حجم الخسارة إلى ٤٣ مليار دولار .. ثم إن استمرار الحرائق خمس سنوات أخرى يعنى فوق هذه الخسارة المادية خسارة بيئية .. كما أن من المعروف عمليا أن تكلفة استخراج البترول من البئر تتزايد بتزايد استنزاف المخزون البترولى وهناك « مكامن » بترولية تتوقف عن ضخ البترول ذاتيا بعد استهلاك أقل من ٥٠ ٪ من المخزون الموجود ... ومعنى استمرار الكارثة لمدة خمس سنوات تعريض « المكامن » البترولية تحت أرض الكويت لخطر جسيم .

وكانت الموافقة على شروط الشركات الأربع مستحيلة فالحرائق تلتهم يوميا ستة ملايين برميل بترول قيمتها ١٢٠ مليون دولار .. ١٢٠ مليون دولار يوميا (!!!) وهو رقم يساوى أربعة أضعاف ما كان ينتجة الكويت قبل الغزو !..

ولجأت حكومة الكويت إلى الخبراء العالميين تطلب المشورة فإذا بهؤلاء الخبراء يؤكدون أن الحرائق لابد أن تستمر سنوات وأنه لا يمكن السيطرة عليها تماما قبل مرور خمس سنوات .. وتكتشف الحكومة الكويتية أن هؤلاء الخبراء من أصحاب شركات الإطفاء العالمية .. التى كان من مصلحتها بالطبع استمرار عملها لخمس سنوات !.. وفى الوقت نفسه اتجه تفكير الحكومة إلى إطفاء هذه الحرائق خلال فترة لا تتجاوز بأية حال تسعة شهور !..

البديل

وهكذا وجدت حكومة الكويت نفسها فى موقف يحتم عليها البحث عن البديل .. وهكذا قامت بالتعاقد مع شركات أخرى لإطفاء البترول من الاتحاد السوفيتى وفرنسا وإيران والصين وبريطانيا ورومانيا والمجر .. وقد تم اختيار هذه الشركات من بين مئات الشركات التى تقدمت بعروضها على أساس الخبرة والنجاح فى إطفاء الآبار المشتعلة فى بلادها .. وبذلك تم ابتعاد كل الشركات التى كانت تفتقر للخبرة ومن بينها شركات تم تأسيسها فور اندلاع الحرائق فى الكويت(!!!)

وطلبت الحكومة الكويتية أن تكون هناك أولويات محددة فى عمليات إطفاء الآبار المشتعلة ومنها مدى قرب البئر من المناطق





المصدر : ......أكتــــــوبر......

التاريخ : ......١٠ نوفمبر ١٩٩١......

السكنية .. واتجاه الريح .. وكمية البترول المفقودة وأحيانا كانت الاولوية لمجرد أن المعدات متاحة فى موقع معين .. أو لخلو موقع معين من الألغام التى قامت قوات الاحتلال العراقى بزرعها قبل انسحابها مباشرة ..

ولأن الكارثة لها بعد آخر غير بعد الخسارة الاقتصادية وهو تلوث البيئة فقد استعانت حكومة الكويت بالخبراء المتخصصين فى مكافحة التلوث من جميع أنحاء العالم .. فاستعانت بخبراء من مصر وإيران والصين ومن الدول الغربية أيضا .. وكانت مهمة هؤلاء الخبراء بحث آثار انبعاث العديد من الغازات القاتلة والمعادن فى الجو من هذه الآبار المشتعلة وتفقد آثار تسرب البقع البترولية الكبيرة القابلة للاشتعال من هذه الآبار لتفادى تحركها نحو المناطق المأهولة بالسكان وبدأ تنفيذ المهمة المستحيلة !

فى البداية نجحت شركات الإطفاء فى سد فوهة ١٩ بئرا كان البترول يتدفق منها دون أن يشتعل .. وفى منتصف شهر إبريل الماضى نجحت عملية إطفاء أول بئر مشتعلة .

وفى خلال شهر واحد .. وبالتحديد يوم ١٠ مايو الماضى كانت شركات الإطفاء قد نجحت فى السيطرة على ٩٤ بئرا بعدها بيومين اثنين فقط ارتفع الرقم إلى ١٠٠ بئر .. ووسط هذه الأحداث نجح الخبراء فى إعادة تشغيل مصفاة الأحمدى وعادت لاستئناف عمليه تكرير البترول فى ٢١ مايو الماضى ..

وكأنما كان هذا النجاح المحدود الذى تحقق فى البداية دافعا لمزيد من الجهد ومزيد من النجاح .

ففى ٢٠ يونيو الماضى اعلن وزير البترول الكويتى د . حمود الرقبه أن عدد الآبار المشتعلة التى تأكدت السيطرة عليها يبلغ ١٦٨ بئرا وأعلن أيضا أن الكويت بدأت أستئناف الإنتاج من الآبار البرية التى بدأت تنتج ٣٠ الف برميل يوميا ..

كان سباقا مع الزمن

وفى يوم ٩ أغسطس الماضى تم الإعلان عن السيطرة الكاملة على جميع آبار البترول المشتعلة فى حقل « الأحمدى » ليصل بذلك عدد الآبار التى تم أطفاؤها إلى ٢٨٥ بئرا .. بعدها بخمسة أيام تم الإعلان عن إطفاء آخر الآبار المشتعلة فى حقل « المقوع » ليرتفع بذلك عدد الآبار التى جرى اخمادها إلى ٢٩٧ بئرا .

وانحصرت المواجهة بعد ذلك بين شركات الإطفاء وبين حقل برتان ... أكبر الحقول الكويتية والذى يضم وحده ٣٠٠ بئر .

الدبابة ام - ٦٠

كانت المشكلة فى هذا الحقل وجود كميات هائلة من المخلفات الصلبة على قمة الآبار المحترقة والتى كانت تعوق عمليات إخماد حرائق هذه الآبار .. وقدر الوقت اللازم لإزالة هذه المخلفات بيومين على كل بئر .. لكن أمكن تقليل هذه الفترة من ٤٨ ساعة إلى ١٥ دقيقة فقط بعد أن استعانت الكويت بالقوات الأمريكية والطراز المعدل من الدبابات (ام - ٦٠)

وكان عدد الفرق التى تشارك فى عمليات الإطفاء ثلاثين فرقة انضم إليها فريق كويتى من ١٨ شابا تلقوا تدريبات عالية .

ففى بداية شهر سبتمبر الماضى اعلن عن إغلاق ٣٠ بئرا مدمرة بالأسمنت وحفر ١٠٠ بئر جديدة وتم إطفاء ٣٤٥ بئرا ..

وفى منتصف شهر سبتمبر أرتفع الرقم إلى ٤٢٩ بئرا .. وفى ٢٢ سبتمبر تم تصدير أول شحنة بترول كويتية إلى اليابان .. وبعدها بخمسة أيام .. فى ٢٧ سبتمبر أمكن السيطرة على ٥٠٥ بئرا تمثل ٧٥ ٪ من الآبار المشتعلة .

وأقترب الحلم من الحقيقة

بداية النهاية

كانت بداية النهاية يوم ١١ أكتوبر الماضى إعلن وزير البترول الكويتى السيطرة على ٦٠٩ بئرا مشتعلة وبذلك تكون باقى الآبار المشتعلة ١١٨ بئرا فقط .. وقد دفع هذا النجاح فرق الإطفاء لمضاعفة جهدها خاصة الفريق الكويتى الذى قام وحده بإطفاء ٣٢ بئرا .. ربما لأنهم كانوا أكثر من غيرهم إحساسا بحجم الكارثة وبأن البترول المحترق هو إهدار مستمر لثروتهم الوطنية .

ونجيء النهاية يوم ٦ نوفمبر الحالى عندما يشارك الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت بنفسه فى إطفاء آخر بئر مشتعلة فى الكويت .

ويعلن وزير البترول الكويتى أن تكاليف الإطفاء وصلت إلى حوالى ٢,١ مليار دولار لكن الأمر المؤكد أن هذه التكاليف لا تذكر بجانب ما أمكن إنقاذه من بترول باختصار عمليات الإطفاء من خمس سنوات إلى ثمانية أشهر فقط .. فالخسائر فى هذه الحالة لم تتعدى ١٢,٥ مليار دولار وكان من الممكن أن تصل هذه الخسائر إلى ٤٣ مليار لو ان عمليات الإطفاء استغرقت خمس سنوات كما أشار الخبراء فى البداية .

الأهم من ذلك كله أن الكويت لم تخسر سوى ٣ ٪ فقط من احتياطى البترول لديها الذى يمكن استخراجه والذى يقدر بحوالى ١٠٠ مليار برميل .

وإذا كانت الكويت قد نجحت فى تحقيق المستحيل وإطفاء النيران فى زمن قياسى فإن السؤال الذى يفرض نفسه الآن هو .. هل تنجح الأيام القادمة فى إطفاء النيران التى اشتعلت داخل القلوب ؟!..



المصدر : آخــر ســـاعــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩١



عبد المجيد
الجمال



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩١

٢٥ مليار دولار لاطفاء حرائق الآبار .. والتلوث يهدد الصحة والبيئة

● اخيرا : وبعد ثمانية اشهر انتهى الحريق الكبير !

حريق آبار البترول الكويتية .. الذى لم تشهد له المنطقة مثيلا فى التاريخ .. اطفئت نيران البئر الاخيرة من ٧٣٣ بئرا فجرتها القوات العراقية عند انسحابها من الكويت

وتركت هذه الكارثة نتائج خطيرة ومدمرة .. منها الاقتصادية حيث استنفذت الحرائق ٣ فى المائه من احتياطى الكويت البترولى (٩٢ مليار برميل) .. وتكلف اطفاء الحرائق بما يشمله من معدات وخبراء وفنيين من كافة انحاء العالم مليارى دولار وانخفض انتاج الكويت البترولى من مليونى برميل يوميا إلى ٣٠٠ الف برميل الآن

وكان الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت قد قام بالمشاركة فى عمليات اطفاء آخر آبار البترول المشتعلة فى الكويت (حقل برقان بمنطقة الأحمدى) فى حضور كبار رجال الدولة فى الكويت والدول العربية والأجنبية .. وتلقى امير الكويت هدية رمزية من شركات البترول الكويتية عبارة عن راس بئر دمرتها القوات العراقية قبل انسحابها من الكويت .. واشاد وزير البترول الكويتى بالجهود التى بذلت وادت لتوفير ١٢ مليار دولار .

ولكن : كيف عاشت الكويت وسكانها هذه الشهور الحالكة السواد تحت الخيمة المعتمة .

● رغم ان امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح قد اغلق هذا الاسبوع فوهة آخر بئر من ٧٣٣ بئرا كانت تنزف يوميا حوالى ستة ملايين برميل من البترول المحترق ، وتبث ما مقداره ٧٠ مليون متر مكعب من الدخان السام الى الغلاف الجوى فى اليوم الواحد . إلا ان الجدل مازال يدور واسعا حول مدى تسمم الجو وتلوثه من جراء هذه الكارثة البيئية ، وتاثيرات ذلك على الانسان والكائنات الحية الأخرى . ومازال ايضا التخوف كبيرا على الصحة العامة داخل الكويت والمناطق الأخرى القريبة منها ـ بل حتى البعيدة ـ التى تتحرك اليها الرياح حاملة سحب الدخان والغازات السامة التى انطلقت من الآبار المحترقة .

وكانت الكويت قد تعرضت خلال الشهرين الاخيرين الى موجات متتالية من السحب الدخانية السوداء الكثيفة والتى احالت النهار الى ليل ، وجعلت الناس تظللهم خيمة سوداء تلفهم بالقلق على مصيرهم وعلى حياة ابنائهم فى المستقبل ، وزادت المخاوف بعد سقوط الامطار التى جاءت مبكرة عن موعدها وقال المختصون انها امطار حمضية بسبب تفاعل مياهها مع الغازات الموجودة فى الجو .

تزايد الأمراض والسرطانات

يرى « بول هورسمان » المنسق العام لمنظمة « السلام الأخضر » (Green Pearce) ان هناك محاولات لاخفاء النتائج التى تم التوصل اليها حول التلوث البيئى الناجم عن احتراق مئات من آبار البترول ، والى جانب ذلك فهناك غياب لخطة صحية للطوارىء وعدم تركيز فى جميع المعلومات وحماية المواطنين من التلوث

ونقل عن خبراء كويتيين قولهم انهم يتوقعون على مدى بعيد تزايدا كبيرا فى الامراض الصدرية



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩١

وسرطانات الجلد والرئة وأمراض العيون ، خاصة وانه بين ٥٥ ـ ٧٠ بالمائة من مساحة الكويت تغطيها طبقة زيتية سميكة ، لا تجعل عودة الحياة الطبيعية للكويت ممكنا قبل سنوات عديدة

واضاف هورسمان ان الابحاث التى اجراها فريقه العلمى اثبتت ان تركيز الهيدروكربونات فى جو مدينة الكويت عال ، وانه يعادل ٢٠ ضعفا للمعدل الطبيعى الذى سمحت به منظمة الصحة العالمية ، وان تاثير هذا المركب بالغ الخطورة على المدى البعيد خاصة على الأطفال والمرضى المسنين ..

وفى نفس الاتجاه عقدت لجنة البيئة والاشغال العامة بمجلس الشيوخ الأمريكى جلسة خاصة استمعت فيها لآراء سبعة من الخبراء والمسئولين الأمريكيين الذين شاركوا فى مكافحة التلوث البيئى بالخليج . واتفق راى كل من د . جون ايفانز استاذ الصحة العامة بجامعة هارفارد مع راى د . فرانك يونج نائب مساعد وزير الصحة لشئون علوم البيئة والصحة ، على ان مشكلة تلوث الهواء فى الكويت تكمن فى معدلات الجزئيات العالقة بالهواء والتى تتكون من المعادن والزيت والرمل والدخان والكربون ، وتعد بهذا الشكل اكبر تشكيلة عالقة فى جو العالم كله ، وتزيد عن ضعف النسب الموجودة فى الأجواء العادية ، وهى تجعل من الصعب التنفس بالنسبة للمصابين بضيق الشعب الهوائية والربو ..

أطنان السموم للغلاف الجوى

وازاء هذه الآراء والأبحاث وامام الاتهام بإخفاء الحقائق كان لابد من التحرك .. تحدث الدكتور عبدالرحمن العوضى الوزير السابق ورئيس لجنة الطوارىء البيئية التى شكلتها الحكومة الكويتية فى الأيام الأولى التى أعقبت احراق آبار البترول

ــ ان نسبة التلوث فى جو الكويت لم تصل لأكثر من ٥٠ بالمائة من مستوى التلوث الذى يستدعى انذار المواطنين به ، وانه استقى معلوماته من ١٥ جهازا حديثا للرصد توزعت على مختلف المناطق لتعمل على مدار الساعة تحت اشراف خبراء متخصصين .

وقال د . العوضى انه فى البداية تراوحت التقديرات عن كميات ثانى اكسيد الكبريت فى جو الكويت بين ٥٥ الى ٦٥ الف طن يوميا ، مع ٢٥٠ طنا يوميا من أول اكسيد الكربون ، وما بين ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ طن من اكاسيد النيتروجين وانها تدخل جميعا يوميا الى الغلاف الجوى (وقد قلت هذه المركبات او انعدمت بعد اطفاء الآبار) .

واكد الدكتور العوضى ان ظاهرة الانعكاس الحرارى التى كانت تحدث صباح كل يوم مع الرطوبة الشديدة وسكون الرياح كان لها اثر كبير فى تركيز سحابة الدخان وزيادة خطورة الملوثات . الا انه قال

ــ انه كلما زاد ارتفاع سحابة الدخان ، قلت نسبة تركيزها وان التقديرات اثبتت ان ارتفاع السحابة يتراوح بين ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ متر عن سطح الارض ..

واعلن الدكتور العوضى فى مواجهة الاتهام بسلبية الحكومة تجاه مواطنيها ان هناك خطة طوارىء موضوعة لمواجهة اية احتمالات خطيرة قد تحدث نتيجة للتلوث الجوى ، وان هناك دراسات تجرى حاليا ـ بالتعاون مع جامعة هارفارد الأمريكية ـ لمعرفة اثر هذه الملوثات على الانسان فى المدى الطويل ، حيث اختيرت عينة عشوائية تتكون من ٤٠٠ اسرة كويتية لدراسة مدى تعرض افرادها للتلوث طوال ٢٤ ساعة وتاثير ذلك على صحتهم ، وان هذه الأبحاث ستستمر متصلة لمدة ٢٥ عاما ..

وفى نفس الوقت فإن باحثا فى معهد الكويت للأبحاث العلمية هو د . محمد صادقى اعلن ايضا عن قيام معهده مع جامعة ويلز البريطانية وجامعة الكويت بالاشتراك فى بحث علمى يشمل ٢٠٠ متطوع من الذين لم يغادروا الكويت منذ اشعال حرائق البترول بالاضافة الى ٢٠٠ متطوع آخرين من الذين دخلوا الكويت بعد اغسطس الماضى .. وان البحث يستهدف تحليل عينات من الدم كل ستة شهور ولمدة ثلاث سنوات لمعرفة نسبة الاصابة بالامراض الخبيثة لاستنباط الاجراءات المناسبة وقاية منها .

ارتفاع معدل الوفيات

ولان مصادر فى منظمة الصحة العالمية توقعت ارتفاعا فى عدد الوفيات فى العام المقبل قدرته بنسبة ١٠ بالمائة .. ولان صحيفة الجارديان البريطانية نشرت نتائج لمسح صحى اجراه فريق كويتى لحماية البيئة شمل ٢٠٠٠ شخص تبين ان نصفهم يعانى من صعوبات فى التنفس منذ اشعل العراقيون حرائق البترول .

ولان الصحف الكويتية المحلية هاجمت الحكومة واكد بعضها على ان عاملين فى مستوصفات صحية ذكروا لمحرريها انه خلال فترات زيادة سحب الدخان كانوا يستقبلون حالات ربو بالزيادة عن المعدل المعتاد ، وحالات صعوبة فى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩١

التنفس وسعال مستمر وارتعاش وتنميل في القدمين وإغماءات كثيرة تاتيهم لطالبات في المدارس .

ولان عالما كويتيا شهيرا هو الدكتور جاسم الحسن نائب رئيس اللجنة الكويتية لحماية البيئة اعلن امام ندوة علمية في لندن نظمها معهد الصحة المهنية بجامعة برمنجهام البريطانية انه شخصيا يتعرض لدوار وغثيان وفقدان توازن يستمر لساعات بعد تواجده في احدى مناطق الابار

يقول الدكتور حسين المؤمن مدير التوعية بوزارة الصحة .. ان وزارته اخذت احتياطاتها لمواجهة اية هجوم للتلوث المفاجىء وانه تم تخصيص بعض الاجنحة في المستشفيات للحالات التي يلزمها التواجد تحت الاشراف الطبي المباشر للعلاج

وقال ايضا ان جميع المناطق الصحية قامت بحصر الحالات الحساسة مثل المصابين بالربو الشعبي واعراض قصور الشريان التاجي والهبوط بالقلب والالتهابات المزمنة والحالات التي قد تؤدي الملوثات لانهيار في صحتها العامة مثل حالات الفشل الكلوي واختلال وظائف الكبد والمسنين وبعض المصابين بامراض الحساسية .. وجميع هؤلاء تم التعرف على اماكن اقامتهم وتليفوناتهم وانواع الانشطة التي يمارسونها واماكن تواجدهم لرعايتهم بالعلاج المقرر عند حدوث الخطر

الغاء الطوابير وإعادة التلاميذ

وفي نفس الوقت فإن هناك تعليمات صدرت ـ كما يقول د . سليمان البدر وزير التربية ـ لنظار المدارس بإلغاء طابور الصباح والفسح عندما تتزايد نسبة الملوثات في الجو .. ويبقى الطلبة داخل فصولهم مع سرعة تشغيل المكيفات واحكام اغلاق النوافذ وابواب الفصول

وقال انه لوحظ ارتفاع نسب الغياب خلال وجود سحابات الدخان الأسود مع وجود أمراض حساسية وشعور بالاختناق وفتور يصيب التلاميذ مما يؤثر بالفعل على عملية التحصيل العلمي .

ولذلك فإن خطة الطوارىء تقضي ايضا بالاتصال بالمسئولين لاعادة الطلبة لمنازلهم تحت اشراف الهيئات التدريسية وبتنظيم من ادارة المرور ، كما تم توفير وسائل الاسعافات الأولية والانعاش في عيادات المدارس ، وتدرب العاملون فيها على استخدامها ومعاونة الهيئات التمريضية ..

وقد أعدت ايضا مثل هذه الخطط للعمل بها في الأندية الرياضية وحدائق الأطفال ومراكز الشباب والمعسكرات ودور الرعاية الاجتماعية ونقابات العمال وجمعيات النفع العام ..

ولكن ماذا كان يفعل الناس عندما تداهمهم موجة من السحب السوداء او الامطار الحمضية ؟ لقد كانت الحياة تمضي عادية . فلا احد لديه معلومات عن نسبة التلوث او مدى الخطورة وضرورة عدم التعرض للجو الفاسد .. ولكن لوحظ ان بعض أولياء أمور التلاميذ كانوا يمتنعون عن ارسال اولادهم للمدارس ، كما ان بعض الناس كان يحتجب داخل منزله وفي الأماكن المغلقة ، فيما كان يقوم من يضطر للخروج الى التنقل وبسرعة داخل اماكن وسيارات مكيفة حتى ولو كان الجو غير حار

أخطار استنشاق الغازات

وعن الاخطار المحتملة لاستنشاق الهواء الذي يحمل نسبا متفاوتة من غازات ومعلقات ليست من المفروض ان يتنفسها الانسان يقول د . محمد صادقي

— ان اكثر الامراض الخبيثة المنتظرة هي السرطان ، كما ان التلوث البيئي في الكويت سيؤثر بداهة على الانجاب بحيث يحتمل ان ياتي الجنين مشوها ، كما ان هناك امراضا خبيثة لن تظهر على الانسان او نعرفها إلا بعد فترات طويلة من الان

وتقول سعاد معرفي الخبيرة بمركز الحساسية الكويتي ان غاز اول اكسيد الكربون اذا زادت نسبته في الجو يشعر الشخص ببطء في التنفس وغثيان مع صداع . اما ازدياد نسبة ثاني اكسيد الكبريت فيعرض حلق الانسان للتهيج وكذلك جهازه التنفسي . بينما تصاب العين بالحرقان وغاز الاوزون تسبب زيادته تهيجا بالاغشية المخاطية للانف اما اكسيد النتروجين فتسبب زيادته زيادة في سرعة التنفس . وعن الامطار الحمضية تقول ان لها تاثيرات صحية متعددة اهمها التهابات الجهاز التنفسي

ويستطرد د سامي اليعقوب وهو واحد من فريق العمل البيئي الكويتي الذي تطوع بعد التحرير مباشرة لمعالجة اثار التلوث

— نحن لا نوافق على اسلوب المواجهة الحكومية لهذه الكارثة ، وإذ اننا لا يمكننا التعامل مع هذا التلوث ، تعاملنا نفسه مع بقية الملوثات في المدن الصناعية الاخرى ، لان طبيعة الملوثات مختلفة ولا وجه اطلاقا للمقارنة ، ان المسئولين يعتمدون على قياسات الامان من التلوث بتركيزات مسموح بها في البحوث والكتب والاوراق العلمية ، وهذه جميعها قياسات لملوثات كلاسيكية ، ولم يتم البحث في ملوثات ذات تركيبة كيمائية مختلفة تحت ظروف مناخية محلية ليست موجودة في امريكا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١

او اوربا .. ثم انهم عندما يطرحون قياسات التركيز بالطرق التقليدية لا يستنتجون خطرا على البشر . وهذا طرح غير ناضج لاهماله خصائص واعمار المتعرضين للتلوث هنا في الكويت ..

وتقول د . فاطمة العبدلى - زميلة في الفريق التطوعى - ، نحن لا نريد ان يوجه لنا اللوم من مواطنينا والعالم .. اننا كعلماء قصّرنا في اعمالنا او اننا كنا سلبيين تجاه مجتمعنا وبيئتنا في مواجهة هذه الكارثة ، وساعدنا على التفريط في صحة اهلنا بالسماح لتعرضهم للتلوث دون تعريفهم أو اعلامهم باخطار هذه الملوثات .

ولقد قامت ، آخر ساعة ، باستطلاع راى طرف محايد .. سالت الدكتور مكرم امين جرجس - وهو مصرى منتدب من اكاديمية البحث العلمى يعمل كبيرا لمسئولى برامج الامم المتحدة للبيئة بنيروبى - وكان من اوائل العلماء الذين تواجدوا في الكويت منذ وقوع الكارثة مع فرق دولية مختلفة

قال د . مكرم امين ، ان هذه الكارثة البيئية التى حلت بالمنطقة معقدة بشكل لم يسبق له مثيل فلها بعد ارضى دمر البنية الاساسية لها بحيث اختفت تماما كائنات حية عديدة كالنباتات والجمال والماعز وغيرها .. اضافة الى تدمير مصانع كثيرة تسربت منها المواد الكيمائية السامة .

كذلك للكارثة بعدها البحرى لما أصاب مياه الخليج من اكبر انسكاب بترولى في التاريخ تعمده العراقيون وبلغ حجمه مليون طن . وذلك سيؤثر قطعا على البيئة البحرية والشواطىء والقاع والكائنات الحية وعلى تحلية المياه التى تعتمد عليها المنطقة في الشرب . كما ان للكارثة ايضا بعدها الجوى الذى لم يحدث مثله ابدا في التاريخ

مصر بعيدة عن التلوث

ويقول العالم المصرى انه من حسن الحظ ان نواتج التلوث لم يتعد ارتفاعها في الغلاف الجوى عن طبقة ، ستراسوفير ، التى تصل الى ٦٠٠٠ متر فوق سطح الارض ، وهذا معناه ان يظل التلوث في المنطقة الاقليمية فقط ولا ينتشر على مستوى الكرة الارضية . ولذلك فإن تاثير الملوثات سيكون في حدود ١٠٠٠ كيلومتر فقط حسب اتجاه الرياح ، وسيقل التاثير والخطورة خلال تحرك الملوثات مع الريح ، وعلى هذا - يقول د . مكرم - فمن المنتظر ان تتاثر بهذه الملوثات منطقة الخليج بالكامل - وشبه الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية . اما مصر فستكون خارج دائرة التاثر

واخيرا ابلغ الدكتور عبدالرحمن العوضى ، اخر ساعة ، ان إطفاء ابار البترول قد انهى جزءا فقط من الكارثة ، ولكنه ترك مشكلتين كبيرتين يحتاجان لتعاون دولى علمى ومادى مكثف من اجل مواجهتهما ، وهما ١ - التلوث الارضى بسبب تدمير البيئة وتحرك الرمال لانتفاء عوامل تثبيتها من مبان واشجار ونباتات اقتلعها العراقيون ٢ - التلوث البحرى الذى سيقضى على الاسماك والجمبرى والرخويات .وكل الكائنات الحية والشعب المرجانية ، او على الاقل سيلوثها لتؤذى فيما بعد الانسان



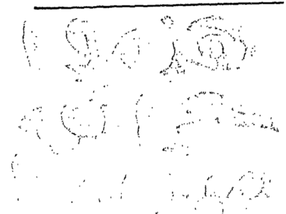
المصدر : صباح الخير

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« حكاية البئر رقم ٧٣٠ »

فى الكويت :



مراسل صباح الخير الخاص :

الصورة شديدة القتامة على ارض الكويت . السواد يملأ الأجواء وعشرات الاطنان من الدخام المسموم تحلق فى الجو تحجب ضوء الشمس . والسنة اللهب تعلو كانها تستصرخ ضمير الإنسان على سطح الأرض لمواجهة واحدة من اخطر المؤامرات الإجرامية التى شهدها العالم .. ففى هذه البقعة دمر الاحتلال العراقى (٧٣٠ بئراً) للبترول منها (٦٠٠ بئر) اشتعلت بها النيران بينما تسرب البترول من ثمانين بئراً اخرى .. كانت الصورة تهدد بكارثة جوية وبحرية

واليوم السادس من نوفمبر ١٩٩١ . بعد ثمانية اشهر من تحرير الكويت تنطفىء آخر شعلة لنيران الحقد .. اليوم تطفىء الكويت آخر بئر اشتعلت على ارضها .

ولقد كانت احتمالات القريب واردة منذ البداية فى أذهان الحكومة الكويتية ، فبدأت فى إجراء الاتصالات فى البداية مع شركات البترول فى السعودية وبالذات « أرامكو » وناقشت معهم هذه الاحتمالات والإمكانات المتوافرة لديها . (وكانت صعوبة المشكلة تكمن فى صعوبة تحديد حجم الكارثة قبل التحرير ولذا تم وضع الحسابات على أساس أسوأ الاحتمالات وتم الاتصال بالشركات الأربع العالمية الأشهر فى مجال مكافحة الحرائق البترولية وهى ثلاث شركات أمريكية بينها شركة « ريدأدير » المعروفة بالإضافة إلى شركة كندية وجرى التعاقد مع هذه الشركات ولكن وقع خلاف فى وجهات النظر بين الحكومة الكويتية وأصحاب هذه الشركات الذين أخذوا يتحدثون عن استمرار عمليات إطفاء الآبار المشتعلة لمدة خمس سنوات تقريبا (وهذه الإطالة بغض النظر عن تكاليفها الاقتصادية الباهظة ونتائجها البيئية الخطيرة تعد مفيدة جداً لمصلحة الشركات المتعاقدة لإطفاء آبار البترول المشتعلة لأنها تتقاضى أجراً يومياً وتناقلت الصحافة العالمية هذا التصور المتشائم ونقلت عن خبراء عن عالم البترول تأكيدهم الحاجة إلى سنوات لإنجازه .

ولكن الحقيقة التى يعرفها المتخصصون أن هؤلاء الخبراء ليسوا إلا أصحاب شركات الإطفاء أنفسهم



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩١

(ورغبة من حكومة الكويت في تقليص الفترة الزمنية قدر الإمكان وحماية صحة أبناء المنطقة وحماية الثروة المحترقة وانقاذ المكامن البترولية الكويتية سعت الحكومة إلى تقليل حجم الأضرار الفادحة الناجمة عن استمرار النزيف البترولي لفترات طويلة . ولذلك وضعت وزارة البترول الكويتية استراتيجية لهذا الهدف ووضعت فترة سبعة أشهر كحد أقصى لإطفاء الآبار باعتبارها المدة الزمنية الممكنة وفقا للحسابات العملية

● استراتيجية الأطفاء

وتضمنت استراتيجية وزارة البترول الكويتية أيضا فكرة إدخال العنصر الكويتي للتدريب على عمليات إطفاء البترول على أمل النجاح في تشكيل فريق وطني مؤهل في هذا المجال . وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية لم تلق قبولاً لدى الشركات الأربع الكبرى المتعاقدة فإن الحكومة الكويتية تبنتها في نهاية الأمر وقامت بالتعاقد مع شركات لإطفاء البترول من الاتحاد السوفيتي وفرنسا وإيران والصين وبريطانيا ورومانيا والمجر .

وقد ساهمت الاستراتيجية الجديدة في تخفيض خسائر الكويت من البترول المحترق من ٤٣ مليار دولار إلى ١٢,٥ مليار دولار بنسبة ٧٠٪ مما يجعل تكاليف الإطفاء لا تتجاوز واحد في المائة من التكاليف التي تم تقديرها بعد التحرير مباشرة أي حوالي ٤٣٠ مليون دولار . (وأعطت الحكومة الكويتية أولويات محددة في عمليات إطفاء الآبار المشتعلة ومنها مدى قرب البئر من المناطق السكنية واتجاه الريح وكمية البترول المفقودة وأحيانا لمجرد أن المعدات متاحة في ذلك الموقع أو لأن المنطقة أصبحت مطهرة من الألغام التي زرعتها قوات الاحتلال العراقي قبل انسحابها من الكويت

واستعانت الكويت لهذا الغرض بإجراء المتخصصين في مكافحة التلوث من أنحاء العالم سواء من مصر وإيران أو الصين أو الدول الغربية الأخرى .

وبعد نجاح الشركات المتعاقدة في سد ١٩ فوهة بئر كان البترول يتدفق منها ولكنها لم تكن آبارا مشتعلة بدأت عمليات إطفاء أول بئر مشتعلة في منتصف شهر ابريل الماضي بعد استكمال المهندسين المتخصصين خط الأنابيب الذي ينقل المياه من البحر مباشرة إلى مواقع الآبار المشتعلة .

كان اهتمام أمير البلاد الشيخ جابر وولي العهد بهذه الكارثة البيئية ومحاولات احتوائها كانا ذا أثر كبير على عمليات إخماد النيران المشتعلة في آبار البترول ولتأكيد أهمية عمليات إخماد هذه الآبار قام سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء / الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح . في التاسع من شهر مايو الماضي بزيارة لشركة بترول الكويت لتفقد عمليات إطفاء ومكافحة حرائق البترول الناجمة عن الغزو العراقي الغاشم .

وهذه الزيارة كان لها على حد تعبير وزير البترول الكويتي د حمود الرقبة - الأثر الأكبر في مضاعفة الجهود ليتم الانتهاء من مشكلة الآبار المشتعلة في أسرع وقت ممكن وفي خلال شهر واحد وبالتحديد في ١٠ مايو أعلنت الكويت أنه تم السيطرة على ٩٤ بئرا وارتفع الرقم بعد ذلك بيومين فقط إلى مائة بئر ووسط هذه الأحداث المتسارعة أعلن عادل الشرهان مدير التشغيل بمصفاة الأحمدي في ٢١ مايو الماضي عن استئناف في عملية تكرير البترول وكانت الطاقة الإنتاجية لمصفاة ميناء الأحمدي تبلغ ٣٧٠ ألف برميل في اليوم السابق للغزو العراقي .

● استئناف الانتاج

ومع تصاعد عمليات إخماد الآبار المشتعلة التي يبلغ عددها ١٦٨ بئرا في ٢٠ يونيو الماضي أكد وزير البترول الكويتي أن الكويت قد تجاوزت الحاجز النفسي واستأنفت إنتاج بترولها وأنها قد صدرت الدفعة الأولى منه في الثاني من شهر يونيو الماضي .

وقال الرقبة خلال مؤتمر صحفي إن الكويت بدأت باستئناف الإنتاج من الآبار البرية التي بدأت تنتج ٣٠ ألف برميل يوميا .

ولأن الشباب الكويتي قد بدأ منذ التحرير في دخول كافة الميادين للمساهمة في عملية الإصلاح والتعمير فقد أعلن عن انضمام فريق إطفاء كويتي مؤلف من ١٨ شخصاً في مطلع شهر سبتمبر الماضي إلى فرق إطفاء الحرائق الثلاثين المشاركة في عمليات إخماد الآبار الكويتية المشتعلة بعد تلقيه تدريبات منذ شهر أبريل الماضي على يد فرق أمريكية متخصصة (وبدأ أيضا عدد من الضباط والمهندسين الوطنيين في التدريب خلال شهر أغسطس التدريب للالتحاق بالعمل على الناقلات الكويتية بعد تخرجهم)

● بداية النهاية

وفي ١١ أكتوبر الماضي أعلن وزير البترول الكويتي أنه قد تمت السيطرة على ٦٠٩ آبار مشتعلة وأن الباقي ١١٨ بئرا سيتم الانتهاء من السيطرة عليها قبل شهر ديسمبر .

وأوضح أن الكويت تنتج حاليا ٢٧٠ ألف برميل يومياً من البترول الخام . ولتأكيد التعاون المصري الكويتي في جميع المجالات وبخاصة في المجال البترولي قام وزير البترول الكويتي ود . حمدي البنبي . وزير البترول والثروة المعدنية المصري . . بافتتاح أول بئر تم حفرها في حقل المقوع بعد التحرير وهي البئر التي تعمل بقدرة إنتاجية قدرها (أربعة آلاف برميل) يومياً واستغرق حفرها ٢٨ يوماً للوصول إلى العمق المطلوب .

وقد تم الاتفاق بين د . البنبي ود . الرقبة على إتاحة الفرصة لشركة الحفر المصرية للمشاركة في عمليات إعادة حفر الآبار الكويتية في حالة الحاجة للاستعانة بشركات غير بترولية .

وقد جعلت الكويت السادس من نوفمبر الحالي يوماً للاحتفال بسد فوهة آخر الآبار التي كانت تنفث الدخان الأسود الذي حول سماء البلاد إلى غيوم داكنة طيلة الأشهر الماضية ، □



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩١

إغلاق الملف الأسود لكارثة آبار البترول بالكويت

كيف أطفأت الكويت آبارها المشتعلة فى زمن قياسى ؟

بعد حوالى ٩ شهور من زوال الاحتلال العراقى [illegible] الكويت و اغلاق الملف الاسود [illegible] البترول [illegible]

ومن زار الكويت عقب التحرير كان يلمس الوقع المؤلم لهذه الكارثة من الناحية النفسية والانسانية على المواطن الكويتى . فبالاضافة الى التاثيرات السلبية للاحتلال ذاته كانت ماساة تدمير آبار البترول تذكر الكويتيين بالتاريخ الاسود لشهور الاحتلال رغم ان البلاد عادت الى حريتها وسيادتها ، كما انها كانت استنزافا خطيرا للثروة الاساسية المتمثلة فى البترول . وقد كانت الحرائق تلتهم بعد تحرير الكويت ٦ ملايين برميل بترول يوميا وهو ما تقدرت قيمته بحوالى ١٢٠ مليون دولار اى ما يوازى ٤ أمثال حجم انتاج البترول فى الكويت قبل الغزو العراقى فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ .

الصورة شديدة السواد

ففى ٢٨ فبراير الماضى وقت تحرير الكويت كانت الصورة شديدة القتامة فقد دمر الاحتلال العراقى ٧٣٠ بئرا للبترول منها ٦٠٠ بئر اشتعلت فيها النيران بينما تسرب البترول من ٨٠ بئرا اخرى والباقى تعرض لخسائر طفيفة . وفى ٦ نوفمبر وبعد حوالى ٩ شهور فقط امكن اطفاء آخر بئر مشتعلة .

هذا الزمن القياسى فى كسب المعركة مع النيران التى كانت تلتهم ثروة البلاد القومية لم يكن سهلا او ميسرا . بل بدا فى أول الامر انه تحد لا يمكن التغلب عليه . ولكن الاصرار من جانب الحكومة الكويتية ومراجعة التقديرات بعقل اكثر هدوءا عما كان عليه الحال وقت التحرير جعله ممكنا .

فى البداية تعاقدت الحكومة الكويتية مع ٤ شركات عالمية مشهورة فى مجال مكافحة الحرائق البترولية وهى ٣ شركات امريكية بينها شركة « ريد اديـر » المعروفة ، بالاضافة الى شركة كندية . قالت هذه الشركات ان عملية الاطفاء تحتاج الى ٥ سنوات مما ترك صورة متشائمة للغاية حول التغلب على هذه المشكلة . ويعود ذلك الى انه فى بداية الامر كانت صعوبة المشكلة تكمن فى صعوبة تحديد حجم الكارثة قبل التحرير ولذا تم وضع الحسابات على اساس اسوأ الاحتمالات .



المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩١

صراع مع الشركات ايضا

ولكن الحكومة الكويتية اكتشفت بعد أن بدأ العمل ببضعة شهور قليلة ان الشركات الكبرى الأربع التى تعاقدت معها تصر على موقفها المتشائم وتقديراتها بطول مدة الاطفاء . وشعرت الحكومة ان هذه الشركات تريد أن تحقق كسبا ماديا كبيرا من وراء محاولاتها الاقناع بان المشكلة ستطول كثيرا . فطول العمل يعنى زيادة عائدات هذه الشركات . كما شعرت الحكومة ان هناك من أراد أن يستثمر المشكلة حيث ظهرت فى الأسواق شركات جديدة تم تأسيسها لغرض المشاركة فى اطفاء حرائق الآبار الكويتية ولم تكن لها بالطبع اية خبرة سابقة . وعرضت خدماتها لا لشىء الا للكسب المادى

طلبت الحكومة من هذه الشركات الأربع اطفاء الآبار فى ٧ شهور كحد اقصى باعتبارها المدة الزمنية الممكنة وفقا

عبد العاطى محمد

للحسابات العملية وبعد ادخال فرق عمل وشركات جديدة للاطفاء لدفع عملية اخماد النيران خلال هذه المدة . وجاء رد فعل الشركات الأربع سلبيا مصرة على تقديراتها المتشائمة . وبات من الواضح أن شركات الاطفاء تريد الكسب المادى الأكبر . ولا تريد غيرها للعمل حتى لا ينافسها ويكتسب منها الخبرة خاصة من شركات الصف الثانى مما يؤثر مستقبلا على احتكار هذه المهنة الفريدة ! !

وقررت الحكومة خوض المعركة مع الشركات الأربع ، فتعاقدت مع شركات لاطفاء البترول من الاتحاد السوفيتى وفرنسا وايران والصين وبريطانيا ورومانيا والمجر . ورغم التكنولوجيا البسيطة التى كانت تستخدمها هذه الشركات الجديدة الا أنها اثبتت قدرتها فى مواجهة كوارث بترولية مشابهة فى بلادها . وبجانب ذلك تبنت الحكومة فكرة ادخال العنصر الكويتى للتدريب على عمليات الاطفاء وتشكلت فرق وطنية شاركت فى العمليات وكان لها دور فى تقليل زمن الاطفاء

كما استعانت الكويت بالخبراء المتخصصين فى مكافحة التلوث من انحاء العالم سواء من مصر أو ايران أو الصين أو الدول الغربية فقد كانت مواجهة هذه الكارثة تتضمن ليس فقط وقف نزيف البترول بل ايضا تطويق الكارثة البيئية المترتبة على الاحتراق . وتداخل العاملان فى صنع الاستراتيجية التى قامت عليها مواجهة كارثة اشتعال آبار البترول . فهذه الاستراتيجية راعت عدة عوامل منها ان تكون الاولوية فى الاطفاء للآبار القريبة من المناطق السكنية واتجاه الريح وكمية البترول المفقودة

ومدى تطهير المنطقة من الالغام . كما واكبت عمليات الاطفاء فرق متخصصة لقياس الضرر الواقع على المكامن البترولية حيث انه من المعروف أن تكلفة استخراج البترول من البئر تتزايد بتزايد استنزاف المخزون البترولى وهناك مكامن بترولية تتوقف عن ضخ البترول ذاتيا بعد استهلاك اقل من ٥٠ من المخزون . وكانت الحكومة الكويتية حريصة على الاسراع فى الاطفاء للحفاظ على الخصائص التى تتميز بها المكامن البترولية من حيث التربة وتكوينات البترول وهى خصائص فريدة تمتاز بها الكويت عن بقية المنطقة . واستمرار الحرائق يعنى ضياع هذه الخصائص فى المستقبل .

وبعد نجاح الشركات المتعاقدة فى سد ١٩ فوهة بئر كان البترول يتدفق منها ولكنها لم تكن آبارا مشتعلة ، بدأت عمليات اطفاء اول بئر مشتعله فى منتصف ابريل الماضى بعد التغلب على مشكلة نقل المياه من البحر مباشرة الى مواقع الآبار المشتعله وخلال شهر واحد وتحديدا فى ١٠ مايو الماضى اعلنت الكويت انه تم السيطرة على ٩٤ بئرا وارتفع الرقم بعد ذلك بيومين فقط الى مائه بئر وبدأ تشغيل مصفاه الاحمدى فى ٢١ مايو لتلبية الطلب المحلى . وفى ٢٧ يوليو غادرت ناقلتا بترول ميناء الاحمدى الكويتى محملتين باول شحنة من البترول الكويتى منذ الغزو العراقى ، ثم قامت الكويت بتصدير ثانى شحنة من البترول الخام الى الاسواق العالمية بعد عشرة ايام فقط ومع تحسن الاوضاع تدريجيا اعلنت وزارة البترول الكويتية فى ٣ يوليو عن عودة مصنع الزيوت الى انتاج الزيوت كما كان الحال قبل الغزو

وتسارع ايقاع المواجهة مع الحرائق يوما بعد الاخر وكانت الانباء تتوالى يوميا عن اطفاء اعداد من الآبار بمعدلات كبيرة مدهشة لم تكن فى الحسبان مطلقا ففى ٩ اغسطس تمت السيطرة على جميع آبار البترول المشتعله فى حقل الاحمدى ليصل عدد الآبار التى تم اطفاؤها حتى ذلك الوقت ٢٨٥ بئرا وفى ١٣ اغسطس تم اخماد النار فى اخر بئر المشتعلة فى حقل المقوع ليرتفع بذلك عدد الآبار التى تم اخمادها الى ٢٦٧ بئرا وبعدها بدأ التركيز على حقل برقان باعتباره اكبر الحقول (يضم حوالى ٣٠٠ بئر) وفى ١١ اكتوبر اعلن وزير البترول الكويتى انه قد تم السيطرة على ٦٠٩ آبار مشتعله وان الباقى ١١٨ بئرا سيتم الانتهاء من السيطرة عليها قبل شهر ديسمبر واشار الى ان الفريق الكويتى لاطفاء الآبار قد بذل جهودا كبيره وجبارة تعد معجزة فى عمليات الاطفاء تفوق مابذله اى فريق اخر واوضح ان الفريق الكويتى سيطر على ٣٢ بئرا فى زمن قياسى وتحقق ما توقعه وزير البترول الكويتى حيث انطفأت النيران فى اخر بئر فى ٦ نوفمبر

تعاون مصرى كويتى

ولتاكيد التعاون المصرى الكويتى قام وزير البترول الكويتى ود . حمدى البنبى وزير البترول والثروة المعدنية بافتتاح اول بئر تم حفرها فى حقل المقوع بعد التحرير وهى البئر التى تعمل بقدرة انتاجية قدرها اربعة الاف برميل يوميا وتم الاتفاق بين مصر والكويت على اتاحة الفرصة لشركة الحفر المصرية للمشاركة فى عمليات اعادة حفر الابار الكويتية . كما تم بحث التعاون فى مجالات اطفاء حرائق البترول واصلاح وحفر ابار البترول واصلاح وانشاء مراكز لتجميع خطوط الانابيب وإقامة خزانات البترول .

تخفيض الخسائر

لقد ساهمت الاستراتيجية التى اتبعتها الحكومة فى تخفيض خسائر الكويت من البترول المحترق من ٤٣ مليار دولار الى ١٢,٥ مليار دولار بنسبة ٧٠ . بالمائة كما ان تكاليف الاطفاء لم تتجاوز ١,٢ مليار دولار وهو رقم يقل كثيرا جدا عن التكاليف التى تم تقديرها بعد التحرير مباشرة . من ناحية اخرى اكد وزير البترول الكويتى ان الكويت لم تخسر سوى ٢ بالمائة تقريبا من احتياطى البترول السنوى لديها والمقدر بحوالى ١٠٠ مليار برميل

وهكذا رحلة مضنية مع الحرائق فى اهم ثروة بترولية بالمنطقة وقررت الكويت ان تحافظ على حصتها فى انتاج اوبيك على ان تنتج ماتشاء فى الفترة الراهنة لتعويض خسائرها الرهيبة مع التنسيق مع بقية دول الاوبيك وبتوقف الدخان الاسود يشعر الكويتيون ان الازمة انتهت وكابوس الاحتلال انقشع واثار الحرب ازيلت . فالتحرير اصبح حقيقة وعادت الحياة الطبيعية الى الكويت



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩١

اخــر الابار... اخــر الأخطار

بقلم: مراد إبراهيم الدسوقي*

عندما كنت أشاهد ألسنة النيران تتصاعد من فوهات آبار النفط الكويتية، كنت أتذكر على الفور النيران التي أشعلتها اسرائيل في خزانات النفط المصرية في منطقة الزيتية الواقعة جنوب السويس، يوم ٢٤ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٧، رداً على اغراق زوارق الصواريخ المصرية للمدمرة الاسرائيلية إيلات قبالة سواحل بورسعيد قبلها بثلاثة أيام وفي كلتا الحالتين كان قلبي يدمي.

ومثلت النيران المتصاعدة من خزانات النفط عنصر ضغط بالغ التأثير على القيادات المصرية بمستوياتها المختلفة. وبذلت جهوداً مضنية للاسراع بإطفاء هذه النيران حيث عزلت الخزانات وتم توجيه امكانيات الاطفاء الموجودة في المنطقة وكذلك المناطق المحيطة بها للمشاركة في عمليات اطفاء النيران. وعلى الرغم من ذلك استمرت النيران مشتعلة واتضح للجميع صعوبة السيطرة عليها، خصوصاً بعد أن أكد الخبراء ان تلك النيران ستظل على حالتها تلك الى أن ينتهي مخزون النفط، وانحصرت مهمة فرق الانقاذ في منع انتشار النيران وحصرها في أضيق نطاق ممكن. وإذا رجعنا الى حرائق ابار النفط الكويتية فسوف نجد مفارقة تستحق الدراسة، فإذا كانت اسرائيل أشعلت النار في خزانات الزيتية انتقاماً لاغراق المدمرة ايلات، فإن صدام حسين - أو قواته - أشعلت النار في آبار النفط الكويتية انتقاماً من نجاح الجهود الدولية لتحرير الأرض الكويتية وتحقيقاً لتهديد صدام حسين الذي أطلقه قبل الحرب ويقول فيه بالحرف الواحد «فليشهد الله اننا حذرناهم واننا سنحيل الأرض الى نار» وكرره مرة أخرى وهو يهدد القوات المتحالفة اذا هي أقدمت على شن الحرب البرية. ومن ناحية أخرى فإن الحرائق التي أشعلها الاسرائيليون في خزانات الزيتية جنوب السويس كان لا بد أن تتوقف حتى لو تركتها القوات المصرية بدون مكافحة لأن استمرار اشتعال النيران كان مرتبطاً بكمية النفط التي تحتويها تلك الخزانات، أما الحرائق التي أشعلتها القوات العراقية قبل انسحابها من الأراضي العراقية فإنها كانت حرائق دائمة وإطفاؤها كان يتطلب عملاً مضنياً وشاقاً وتكاليف باهظة فضلا عن التقدم التقني العالي وهذا هو عين ما كان يريده الرئيس العراقي. وفي الوقت الذي استمرت فيه حرائق الزيتية فترة لم تتجاوز خمسة أيام فقط، فإننا نجد أن حرائق آبار النفط الكويتية استمرت منذ أن بدأت الحرب الجوية ضد العراق في ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١، واستمرت مشتعلة الى أن تمكنت فرق الاطفاء من وقف اشعال النيران في البئر الاخير يوم ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) وبذلك تكون الحرائق استمرت ٢٩٥ يوماً كاملة. ولم تكن خطورة اشعال القوات العراقية النيران في آبار النفط الكويتية متمثلة فقط في استنزاف الاحتياطي الاستراتيجي الكويتي من النفط فقط، ولكنها كانت تتمثل ايضاً في ذلك الضغط العصبي والنفسي عميق الأثر على القيادة السياسية الكويتية والشعب الكويتي، فكيف يمكن لأي انسان أن يمارس حياته الطبيعية وهناك نيران مشتعلة - عاتية - في جزء مهم وحساس من منزله، خصوصاً وأن هذا الاشتعال لم يكن قاصراً على جزء من الآبار دون آخر ولكنه كان يشملها كلها تقريباً (٧٢٧ بئراً من اجمالي ٩٥٠ بئراً)، كما انه استمر فترة طويلة نتجت عنها أضرار مادية وبيئية عالية. وإذا نظرنا الى ما قامت به القيادة المصرية لحماية منشآتها النفطية في منطقة العمليات والاستفادة من دروس ما بعد القصف الاسرائيلي للزيتية، فإننا سنجد أنها قامت ببعض اجراءات الدفاع الجوي السلبي التي تمثلت في:

- نقل معامل التكرير في الزيتية الى مناطق أخرى في عمق البلاد.
- إحاطة خزانات النفط المقامة فوق سطح الأرض بسواتر دائرية متعددة من الأحجار والأسمنت المسلح لحمايتها من اي عمليات قصف صاروخي أو مدفعي.
- التحول الى انشاء خزانات نفط ضخمة تحت سطح الأرض في المناطق المهددة.

وتمثلت نواحي العمل الايجابي لتوفير الحماية في تكثيف عمليات القصف المدفعي المضاد وزيادة امكانيات الدفاع الجوي لمنع طائرات العدو من القيام بعمليات القذف مع اللجوء الى استخدام القوات الجوية في بعض الأحيان لتوفير الحماية. وفي الوقت الذي كانت فيه خزانات النفط ومحطات التكرير المصرية في الزيتية لا تمثل إلا جزءاً محدوداً من



الامكانيات الاستراتيجية المصرية إلا أن القيادة المصرية اتخذت كل تلك الاجراءات ـ وغيرها كثير ـ حتى تمنع تكرار ما حدث، وتحرم العدو من لذة الانتقام. أما في الحالة الكويتية فإن آبار النفط تمثل العصب الرئيسي للكويت كدولة ولذلك فإن كل الجهود والامكانيات يجب ان تركز لحماية تلك الآبار ووقايتها في إطار خطة استراتيجية شاملة. وإذا كانت القيادة الكويتية تستطيع ان تفيد من الدروس التي طبقتها القيادة المصرية لحماية منشآتها النفطية على جبهة القناة اعتباراً من أواخر عام ١٩٦٧ وما بعد ذلك، فإن تلك الفائدة ستعد محدودة نظراً لاختلاف الظروف. فمن ناحية كانت كميات النفط التي تحتويها الخزانات محدودة ـ كما سبق القول ـ وكان من الضروري لها أن تنفذ على أي الأحوال، أما في الحالة الكويتية فإن النفط دائم التدفق، ومن ناحية أخرى فإن الحل الجزئي الذي طبقته مصر بنقل الخزانات الى أماكن أخرى بعيدة عن ساحة العمليات، لا يمكن تنفيذه في الحالة الكويتية. ولكن يمكن تنفيذ الجزء الخاص بإقامة التجهيزات الهندسية والمواد شديدة التحمل (الأسمنت المسلح، الأحجار... الخ) ولكن بطريقة مختلفة وفي إطار مخطط متكامل يعتمد على دراسة الاساليب التي اتبعتها القوات العراقية في الهجوم وسرعة الوصول الى مناطق آبار النفط لتحقيق سيطرة حاسمة عليها ومن ذلك يتضح لنا الهدف المطلوب تحقيقه وهو منع ذلك الأمر من الحدوث بكل الوسائل والسبل. ويعتمد ذلك على إقامة نظام انذار مبكر متعدد المستويات والأعماق يتيح الفرصة أمام القوات الكويتية والقوات المتحالفة معها لكي تتمكن من احتلال الدفاعات في توقيت مناسب، لتعطيل تقدم القوات المهاجمة ووقف تقدمها بأسرع ما يمكن تمهيداً لشن هجوم مضاد عليها لطردها بالتعاون مع القوات الجوية، ومن المحتمل ان يكون الأنسب منع حدوث الهجوم أصلا وذلك بشن ضربة إحباط مسبقة ضد الحشود الهجومية، وسوف يتطلب ذلك قوات جوية متفوقة، يخدمها عدد كاف من المطارات وأطقم الخدمة الأرضية. ومن الضروري ان يعتمد بناء النظام الدفاعي على التجهيزات الهندسية المتطورة التي تعطي الفرصة للقوات المدافعة ان تقوم بواجباتها القتالية على خير وجه في ظل المناخ الكويتي شديد الحرارة، كما يجب ان تحاط آبار النفط بنظام دفاعي خاص بها يكون قادراً على إعاقة اي محاولات للاقتراب من الآبار أو اقتحامها سواء بقوات أرضية أو بقوات اقتحام رأسي، ويتكامل هذا النظام الدفاعي مع المنظومة الدفاعية العامة. ومن اللافت للنظر أن يتمكن فريق الاطفاء الكويتي من تحقيق أفضل نسبة أداء مقارنة بأداء الفرق الأخرى (٤١ بئراً خلال ٤٦ يوماً أي بمعدل بئر واحد يومياً تقريباً)، وهذا الأمر يعد في حد ذاته مؤشراً على قدرة العنصر العربي الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته الصعبة، وبالاضافة الى ذلك فإن أكثر التقديرات تفاؤلا كانت تتوقع ان تتم عملية الاطفاء لجميع الآبار في غضون شهر فبراير (شباط) المقبل، ولكن مع قوة الأرادة وتكثيف الامكانيات أطفئت جميع الآبار على الأرض الكويتية وانزاح من على كاهل الكويت ذلك الكابوس الذي ظل جاثماً على صدرها كل تلك الفترة. ونستطيع القول ان آخر مظاهر وآثار الغزو العراقي المادية قد أمكن التغلب عليها بنجاح، وأصبح من الضروري العمل على عدم تكرار ذلك مرة أخرى بأي ثمن، ومن المحتمل ان يكون اشتراك القوات الكويتية في مناورات مشتركة مفيداً، ولكن من الضروري ان تشمل هذه المناورات التعاون مع عدد من الدول العربية التي شاركت في التحالف الدولي نظراً لوجود احتمال ظهور حاجة قوية لاستخدام هذه القوات في ظل تطورات غير متوقعة في الموقف الدولي، ولهذا يجب ان تكون هذه القوات مستعدة ومدربة في إطار التنسيق بينها وبين القوات الكويتية، على القيام بالأعمال المطلوبة في مسرح العمليات. ولكي تكون هذه التدريبات دليلاً واضحاً على ان الكويت قادرة على درء أي خطر من أي اتجاه مهما كان مصدره، وان شباب الكويت بالتعاون مع أشقائهم العرب وأصدقائهم قادرون ليس فقط على إطفاء الآبار المشتعلة ولكن أيضاً قادرون على جعل تعرض الكويت للغزو آخر الأخطار

* رئيس وحدة البحوث العسكرية بمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة «الأهرام»



الكويت تسعى لانتاج ١,٧ مليون برميل يوميا

خبراء البترول يحذرون من تدمير الابار

□ الكويت - أ. ب - داوجونز:

حذر خبراء البترول من خطورة اندفاع الكويت نحو استعادة الطاقة الإنتاجية الكاملة لابارها البترولية بعد إصلاحها.

وأكد الخبراء أن الإسراع نحو العودة بالطاقة الإنتاجية لسابق عهدها يمكن أن يدمر حقول البترول وهى الشريان الحيوي للاقتصاد الكويتي.

وأشار «سعد عكاشة» كبير الباحثين المتعاملين مع معهد الكويت للأبحاث العلمية إلى أنه لا يمكن فى الوقت الراهن، التنبؤ بحجم الدمار الذي أصاب ابار البترول من جراء الحرائق التي أشعلها العراقيون قبل انسحابهم. إلا انه أكد أن هذا الدمار «شديد للغاية».

وذكر «عكاشة» أن الكويت ستضطر إلى التدرج فى الإنتاج ببطء حتى تكتمل الدراسات التى تجرى حاليا لتحديد حالة الاحتياطى داخل الابار ومدى تاثره بالحرائق وحجمه حاليا. وقال إنه سيكون من الصعب للغاية أن تحاول الكويت زيادة إنتاجها بصورة كبيرة حاليا، وذلك بسبب حجم الدمار.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / نوفمبر / ١٩٩١

ويذكر أن الكويت تنتج حاليا ٣٢٥ الف برميل فى اليوم بالإضافة إلى ١٤٠ ألف برميل يوميا من المنطقة المحايدة التى تتقاسم إنتاجها مع السعودية.

ويقدر الخبراء تكاليف إصلاح الابار بنحو اربعة إلى خمسة مليارات دولار بخلاف التكاليف الخاصة بإصلاح الأنابيب ومصاق التكرير — وهو ما يمكن أن يضاعف من التكاليف المتوقعة.

وذكر «حمود الرقبة» وزير البترول الكويتي أن بلاده تعتزم إنتاج ما بين ١,٥ إلي ١,٧ مليون برميل يوميا بحلول ديسمبر ١٩٩٢.

ويعتقد المحللون أن هذا الرقم المستهدف للإنتاج يبدو معقولا وغير ضار بالابار. إلا أن دبلوماسيين غربيين فى الخليج أعربوا عن مخاوفهم من محاولة الكويت زيادة الإنتاج على هذا المستوى العالى فى محاولة للوفاء بالمتطلبات والحاجات الاقتصادية والضرورية الملحة.

كما أعلن الرقبة أن الكويت تخطط لحفر مائة بئر بترولية جديدة بحلول يوليو من العام المقبل واكد أن الدراسات الخاصة بحجم وظروف ومشكلات الإنتاج فى المستقبل والتى سيستغرق عامين، ستكون ضرورية للغاية لتحديد ظروف الاحتياطى البترولى.

واعرب عدد من الخبراء عن اعتقادهم بأن كميات البترول التى فقدت نتيجة لعمليات التخريب العراقية تعنى أن الكويت دخلت ما يعرف بمرحلة التنشيط الثانوية باسرع مما توقعت. واشار الخبراء إلى أن هذه المرحلة الخاصة باستخراج البترول تتطلب تكنولوجيا مكلفة حيث يتم حقن الابار بالغاز او الماء أو البخار او مواد كيماوية أخرى للمساعدة فى استخراج البترول.

ويذكر أن «الضغط» فى معظم ابار البترول الكويتية، قبل الغزو العراقى كان مرتفعا للغاية إلي الحد الذي كان يدفع بالبترول بصورة طبيعية إلى الخارج فوق سطح الأرض.

وكان «راشيد العميرى» وزير البترول السابق قد اكد أن بلاده لن تبدأ مرحلة التنشيط الثانوى قبل ١٥ عاما. إلا أنه عاد وأعرب عن اعتقاده بأن الكويت تتجه سريعا إلى هذه المرحلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١

«نيوزويك»

الكويت تطفىء اخر ابارها المشتعلة

لأول مرة منذ شهور كانت السماء فوق الدولة صافية، وبالضغط على مفتاح، قام الشيخ جابر الأحمد الصباح باطفاء آخر بئر من ٦٥٠ بئراً مشتعلة، والتي اشعل الجنود العراقيون النار فيها وهم ينسحبون.

ويضع الاحتفال علامة فارقة على انتهاء واحدة من الكوارث البيئية العالمية، كانت تلك نهاية اكبر تلوث بترولي في التاريخ وقبل الموعد المقرر. هذا ما اشار اليه باسكال بريفان وماري هاغر في «نيوزويك»، وقالا:

ان اطفاء الآبار يعد نصراً عظيماً كما يقول ريتشارد غولوب، احد المتخصصين الاميركيين في التلوث البترولي. ولكن غولوب يضيف ان «تلك تعد معركة واحدة حققنا الانتصار فيها - فنحن لم ننتصر انتصاراً شاملاً في الحرب على تلوث البيئة - وعلى الرغم من ان المهتمين بشؤون البيئة يمدحون السرعة التي تم بها اطفاء الحرائق، الا انهم ما زالوا قلقين بشأن بعض الصعوبات التي لم تتم مواجهتها.

من هذه الصعوبات ٤٠٠ ميل من الشاطىء السعودي ملوثة بالنفط وبحيرات هائلة من البترول المتناثر على سطح الأرض». وتوضح سيلفيا ايرل الموقف قائلة، ان الموقف يبدو كما لو كان «الشيطان الاسود قد مر على هذه المساحات الصحراوية الهائلة. ان أمامنا حجماً هائلاً من العمل يجب انجازه».

ويضيف عضو جمعية «أصدقاء الأرض» برنت بلاكويلدر قائلاً: «ان أمامنا اكبر مساحة ملوثة بالبترول في العالم سواء في البر أو في البحر». وسوف يزيد من صعوبة مواجهة هذه الكارثة عدد لا يحصى من الالغام والذخيرة المطمورة في رمال الكويت.

ولكن على الاقل فان اكبر القصص المخيفة عن اسوأ الكوارث البيئية ثبت عدم صحته: فحين أشعل الجيش العراقي النار في آبار النفط تنبأ بعض علماء البيئة بأن القضاء على الكارثة سيستغرق خمس سنوات، كما تنبأوا بجو شديد البرودة في الشتاء وموت الخليج.

وقد تمت المبالغة في هذه القصة جزئياً، فمن بين أشياء أخرى لم تؤد الادخنة المتصاعدة من الآبار المحترقة الى المشاكل الصحية المتوقعة. وسبب هذا قد يعود الى ان نسبة الكبريت في الدخان كانت اقل من المتوقع. كما تم استحضار واستخدام الاجهزة اللازمة لرصد التغيرات البيئية ونسبة التلوث في الكويت بسرعة، وذلك للتعرف مبكراً على أية مشاكل صحية. وحتى اليوم فإن تلك الاجهزة لم تشر الى وجود أي مشاكل صحية كبيرة، ولكن الباحثين يحذرون من الآثار الناجمة عن الدخان على المدى الطويل.

وقد تم التغلب على الاعطاب الاخرى بواسطة الجسر الدولي من رجال الاطفاء الذين قاموا بمحاربة النيران المشتعلة واطفائها.

وحين كان السيناريو الاولي يشير الى كارثة هائلة كانت هناك أربع شركات فقط من الولايات المتحدة وكندا تقوم بالمهمة. ولكن بعد فترة وجيزة انضمت اليها شركات اخرى من اكثر من عشر دول قدمت كل منها أفكارها الخاصة وقدراتها التقنية.ويقول رئيس مكتب هيوستون لشركة نفط الكويت «ان حكومتنا لم تشأ قبول فكرة اطفاء الحرائق في سنتين او ثلاث. لهذا فقد انتقلنا من استخدام ثماني فرق من رجال الاطفاء الى خمس وعشرين».

وقد تمكن الهنغاريون (المجريون) من ضخ المياه بواسطة المحركات النفاثة المركبة على مدرعات تم الاستيلاء عليها من القوات العراقية، وذلك لاطفاء الحرائق، كما استخدم القادمون من تكساس الديناميت (المتفجرات) لأن الانفجار يؤدي الى منع الاوكسجين عن النار فتنطفىء، واستخدمت بعض الشركات الأخرى النيتروجين السائل في درجة برودة ١٩٥ مئوية. كما اكتسبت هذه الفرق الخبرة بالتجربة، ولهذا ارتفعت انتاجيتهم من اطفاء بئر واحدة كل اربعة ايام الى اطفاء اربع آبار في اليوم الواحد.

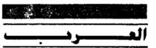
لقد منحت فرق الاطفاء نفسها إسماً للتدليل هو «شركة الكويت الشاملة لقتل النيران»، فيما كانوا ينافسون بعضهم البعض في عدد الآبار التي يستطيعون اطفاءها (وإن كان الفائز لم يحدد بعد) - ولكن تلك المنافسة ظلت ودية حتى النهاية. ويقول دافيد طومسون، وهو رجل اطفاء من شركة «بوتس أند توتس» والذي عاد الى منزله في تكساس الاسبوع الماضي «ان الشيء الجدير بالنظر انه بالرغم من سعي كل فرد الى المنافسة، الا انهم ساعدوا بعضهم البعض».وبغض النظر عن القومية فان كل فريق استفاد من التمويل الكويتي، فقد وفرت الكويت رحلات لـ ٥٥ طائرة بوينغ ٧٤٧، و٥٠ طائرة نقل عسكرية ضخمة من طراز س - ٥ وأسطولاً من طائرات انتوفوف الروسية طراز ١٢٤ لنقل المعدات الى مناطق الحرائق في عملية اسماها احد المسؤولين من «شركة بكتل» بأنها «أكبر وأسرع عملية نقل جوي للمعدات منذ عملية برلين».وقد أعلنت الكويت عن خطتها للقضاء على بحيرات البترول المتناثر على الأرض، وذلك لأن هناك تخوفات من تحوله الى اسفلت، ويشير المهتمون بالبيئة الى اطفاء الحرائق باعتباره انجازاً هائلاً. ويوضح بيل ووكر من حركة «السلام الاخضر» قائلا «نحن لا نكتفي بالشكوى بل نحس بالسعادة ايضاً من وقت لآخر».



المصدر : الصياد

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



العرب

الكويت انتصرت في معركة اخماد الحرائق

فريق بحري مزود بمعدات بدائية تفوق على التكنولوجيا الأميركية

بعد ٢٤٠ يوما من العمل المتواصل والمضني، تمكن ٢٧ فريقا متخصصا، من اخماد النيران المشتعلة في ٧٢٧ بئرا بترولية في الكويت. وقد اقيم في مناسبة اخماد آخر بئر مشتعلة، احتفال رسمي في حقل البرقان البترولي شارك فيه امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح وولي العهد الشيخ سعد العبدالله والرسميون ووزراء البترول في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تجول الشيخ جابر في معرض صغير اقيم في الموقع يحكي الجهود التي بذلت في مكافحة الحرائق، ويعرض المعدات والاجهزة المستخدمة والاساليب المختلفة التي اتبعت في معالجة حرائق الآبار.

قد تم اخماد الحرائق في فترة تقل عن اكثر التقديرات تفاؤلا. فقد تحدثت تخمينات اميركية اولا عن عقد من الزمن لانهاء العمل، ثم على سنتين وثلاث، الى ان توقعت التقديرات اخيرا ان ينتهي العمل في آذار/مارس المقبل.

وهذا التبدل السريع في التقديرات كان نتيجة تدخل فريق عمل مجري، قابلته الفرق الاميركية اولا بالسخرية، ثم وقفت مندهشة امام فعالية عمله في الاخماد رغم اعتماده وسائل بدائية، والتقرير التالي يسلط الاضواء على هذا الفريق الذي سيطر على الحرائق

كانت السنة اللهب المشتعلة تنطلق من آبار النفط المصابة وترتفع كرات النار البرتقالية عاليا في السماء الكويتية المغطاة بالدخان.

هذا الحريق، وهو واحد من مئات الحرائق التي تسبب بها شخص واحد هذا القرن، تحدت جهود اكبر الاطفائيين في العالم للقضاء عليها.

كانت الحرارة بلغت اوجها عندما اتى غريغوري هاسز مع آلته الاطفائية الغريبة الشكل وعرض ان يساعد التكساسيين المجتمعين قرب رأس البئر. وقد استقبل باستهزاء. قالوا له ان يجمع انابيبه ويعيد آلته الغريبة الى المجر. وعندما حرك مركبته هذه، وهي اقرب لآلات الافلام الخرافية منها لاجهزة الاطفاء. قال الاميركيون بسخرية «ماذا يعرف اولئك الشيوعيون السابقون غير الكفوءين عن صناعة النفط»؟

الاختصاص الاميركي

هذا ما يفهمه التكساسيون، ان اطفاء الحرائق اختصاص اميركي تماما كما هو الامر لالعاب السوبربول والبيزبول. وقد اتى بعض الاختصاصيين الاميركيين بشكل مسرحي نحو ابراج اللهب التي جذبت انتباه الجماهير وكونوا ثروات بملايين الدولارات بهذه الطريقة

وعليه عندما اشعل صدام حسين الكويت، قال خبراء الحرائق في البداية ان الاشتعال قد يستمر لعقد كامل، وفاز الاميركيون بعقود الاطفاء. فماذا كان يستطيع جيورجي البالغ السابعة والاربعين من العمر، القيام به حيث فشل التكساسيون؟

وقد حصل العالم على الاجابة بعد دقائق معدودة لقد اقتربت مركبة جيورجي من الحريق الى مسافة ٣٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الصياد

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩١

محركان نفاثان لطائرة ميغ ٢١ مركبان على هيكل دبابة تي ـ ٣٤ يرشان موجات من المياه بسرعة ٦٠٠ ميل بالساعة

رجلان من الطاقم يتوليان توجيه المركبة والتحكم بضغط المياه.

٣٠ قدما

يقوم عامل بتوجيه رشات المياه مع جهاز تحكم عن بعد

بحيرة اصطناعية تحوي نصف مليون غالون من المياه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الصياد

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩١

قدما. كانت كناية عن نصف دبابة ونصف طائرة، واتى مئة شخص للمشاهدة مع كاميرات الفيديو. رُميت الانابيب المطاطية الى بحيرة من المياه، والتفت من الهيكل لتتحول الى خراطيم تحيط بمحركين نفاثين ماخوذين من مقاتلات «ميغ ٢١» سوفياتية الصنع جرى تفكيكها بعد انتهاء خدمتها

ويراقب جيورجي، الذي وضع طوقا من الحديد حول عنقه، مجموعة من الساعات ويرفع شاقولا يرش مياها مقطرة بسرعة ٦٠٠ ميل بالساعة الى النيران.

٤ دقائق

ويتلقى اللهب المياه المنفوثة بمعدل ٤٣ «غالون» كل ثانية. وبعد اربع دقائق يكون كل شيء انتهى ويتسلق الفريق المجري رأس الصمام لسده ووقف تدفق النفط. ومع بقاء المعدات الاميركية المعقدة والمتطورة دون عمل، ياخذ رجال جيورجي الذين لقبهم التكساسيون «باساتذة الانفجارات»، بتوضيب اجهزتهم والجهاز هو حقا غريب هيكل متحرك ماخوذ من دبابة روسية قديمة من طراز «تي - ٣٤» مع تركيب محركات نفاثة على ظهرها

ان قيمة مكوناتها ضئيلة في سوق الخردة لكن نجاحها في الصحراء كان ملفتا حقا. وبعد مرور شهر على ادخالها الخدمة بات هناك ٢٣ اختصاصيا مجريا يعملون في اطفاء حرائق الكويت، على غرار زملائهم الاميركيين المشهورين.

لقد كان من نتائج دخولهم الحلبة حسم المعركة للقضاء على الحرائق التي ضربت حقول نفط الكويت. وذلك ليس عن طريق صرف الدولارات واستعمال التكنولوجيا، وانما بواسطة بذل قدر من الخيال والروح العملية، وايضا ببعض البساطة. اذن كيف تمكن اشخاص اتوا من مجتمع اوروبي شرقي لم يتحقق فيه الا القليل من الانجازات، من التفوق على تعقيدات وعبقرية الغرب»

لا شك ان المجريين برزوا في العالم الشيوعي. على انهم من اصحاب الروح التجددية. وعندما كانت هذه الامة حرة، فانها اعطت العالم ليست وبارتوك. ومخترع قلم الحبر الناشف بيرو، وصولا الى العاب روبيك وسولني. وفي ذلك ما يثبت ان روح التجدد لم تنضب في هذا البلد

ولعل من السخرية القول ان النظام الشيوعي هو الذي ساعد المجر على تحقيق انجازاته في مجال اطفاء الحرائق. فكل بلد شيوعي اوروبي شرقي كان متخصصا في مجال معين في ظل النظام السابق البولنديون والتشيكوسلوفاكيون انتجوا السيارات، اما المجر، فانها تخصصت بتكنولوجيا النفط، رغم ان مناجمها الخاصة لا تفي الا بسدس حاجاتها من الوقود

وكان اطفاء الحرائق في آبار قلما تقيدت بالقواعد الغربية للسلامة، من الامور المعتادة، واثر حريق نشب قبل ١٥ سنة في حقل زسانا الصغير قرب الحدود مع يوغسلافيا، بدأوا يفكرون بوسائل محاربة النيران بفعالية.

محرك نفاث ودبابة

وبمساعدة الجيش المجري، قامت الجامعة التقنية في بودابست بتركيب محرك نفاث واحد على ظهر شاحنة. وعلى رغم بساطة ورخص النظام، فانه كان فعالا للغاية. وتعتمد الوسائل التقليدية التي تستغرق وقتا طويلا على حفر الخنادق ووضع المتفجرات التي تخنق النيران او تغرقها في فيض منتظم من المياه. وما اثبته هذا الجهاز الغريب، هو ان موجات المياه التي يرشها محرك نفاث يمكن ان تحقق نتائج مجدية في مدة اقصر بكثير. يقول احد الخبراء «ان الامر هو مثل اطفاء شمعة واتباع ذلك برش للمياه».

وفي السنة الماضية، طلب من شركة جيورجي، شركة «الثقب الدوار المحدودة» ان تصنع طرازا اكثر قوة من الجهاز يمكن استعماله في اي مكان من العالم. ومع محركيها اللذين يتزودان بالطاقة من ٨٠٠ غالون من وقود الطائرات، فان الجهاز كان قادرا على مضاعفة نسبة نجاح الطراز الاصلي، وكان متحركا عند تركيبه بهياكل لدبابات «تي - ٣٤».

ويقول جيورجي «اننا لم نحلم ابدا بان الحاجة اليه سوف تاتي بهذه السرعة. عندما وصلنا الى الكويت عرضنا الجهاز على الفور على اية شركة اميركية ترغب باستعماله، وكانت ردة الفعل، وخصوصا لدى الشركات الكبيرة، تتسم بالسخرية الخفيفة. كانوا يتصورون ان المجر بلد صغير متخلف لا يمكنه انتاج اجهزة لمكافحة النيران افضل من اجهزتهم.

وعندها، اخذنا نعمل في الحرائق التي حددت لنا. وبعد اسبوع لم يعد بامكانهم تجاهلنا. كنا نتولى اطفاء اكبر الحرائق ونسد الآبار بسرعة وبفعالية اكبر من اي احد قبلنا».

وفي غضون شهر كانوا اطفاوا تسعة حرائق. وقد حثت نجاحاتهم همم فرق الاطفاء الاخرى.

وفجأة بدا ان امل الكويت باطفاء جميع الحرائق من ذكرى انتهاء الحرب في شباط/فبراير كان حذرا الى درجة المبالغة. وقد اطفئت جميع الآبار في تشرين الثاني/نوفمبر

دهشة غربية

وقد اندهش البريطاني نويل كنايت، عن شركة «بيكتيل»، والذي عمل بشكل وثيق مع المجريين من سرعة الفريق، وقال: «لم تستغرق اية عملية اطفاء اكثر من اربع دقائق. وفي احدى المرات اطفئت النيران باربع ثوان. وشركة «بيكتيل» هي التي قدمت الدعم للمجريين، عن طريق اعداد الطرقات نحو الآبار او ضخ مياه البحيرات من البحر.

واضاف: ما اثبته المجريون هو انهم الافضل في هذا العمل، وليس التكساسيين. لقد تفوقوا عليهم بصورة واضحة. قد تكون هذه نهاية عصر للاطفائيين الاميركيين».



المصدر : الصياد

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد كوفىء الفريق، الذي كان يسكن في منزل خارج مدينة الكويت، بصورة متواضعة مقارنة مع اسعار

تكساس. لقد قبضت الشركة ١٥ الف جنيه استرليني كل يوم مقابل خدماتها، في حين بلغت اجور العناصر

ما بين ٧٠٠٠ و٩٠٠٠ جنيه استرليني شهريا. اما في بلدهم، فانهم يكونون محظوظين اذ ما وصل دخلهم الى ٧٥٠٠ جنيا استرليني في السنة.

يقول جيورجي: بصراحة لا احد يقوم بالعمل افضل منا، ونامل ان نبيع خبرتنا في كل مكان الآن لن يضحك احد علينا في المستقبل».■

معدات الفريق المجري محرك طائرة «ميغ» على دبابة قديمة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩١

الكويت تسعى للتعاقد لإصلاح موانىء تصدير البترول

□ المنامة – العالم اليوم – داو جونز:

أفادت مصادر خليجية أن الكويت تسعى للتعاقد على إصلاح موانىء تصدير البترول الخام لمواكبة الزيادة السريعة المعتزم تحقيقها في انتاج البترول خلال الأشهر القليلة القادمة.

فتعتزم شركة البترول الكويتية المملوكة للدولة منح تعاقد لإصلاح محطة تصدير بترولية قبالة ساحل ميناء الأحمدي لتصبح صالحة لتحميل مليون برميل من البترول الخام يوميا كحد أدنى.

وقد تم تحديد آجال قريبة لشركات الإنشاء للانتهاء من عمليات الإصلاح. وتقول بعض المصادر إن تحديد آجال قريبة يعكس احتياج الكويت لمحطات التصدير البحرية في وقت أقرب من الذي كان متوقعا.

وذكرت مصادر ملاحية أن سوء الأحوال الجوية أو ارتفاع الأمواج قد يعوق عمليات تحميل البترول في ميناء الأحمدي خلال فصل الشتاء وهو الأمر الذي قد يؤثر على حجم صادرات البترول الكويتي.

والجدير بالذكر أن طاقة التحميل للقطاع الشمالي من ميناء الأحمدي الذي لم يدمر أثناء الحرب تبلغ ٣٠٠ ألف برميل يوميا فقط لذلك فإن ناقلات البترول تواجه مشكلات كبيرة بسبب التحميل في هذا الميناء.

ويجري العمل في الوقت الراهن لإصلاح القطاع الجنوبي من الميناء الذي تم تدميره أثناء الحرب ويتوقع المسئولون الكويتيون أن تتمكن الكويت من شحن كافة انتاجها من البترول من ميناء الأحمدي بحلول فصل الربيع القادم. حيث تتوقع الانتهاء من إصلاح الجزء المدمر من ميناء الأحمدي خلال شهر فبراير القادم.

والجدير بالذكر أن الكويت تقوم بالفعل بانتاج ٤٠٠ ألف برميل يوميا في الوقت الراهن ويتوقع المسئولون الكويتيون أن تقوم الكويت بضخ ما يقرب من مليون برميل يوميا بحلول منتصف عام ١٩٩٢ حيث تواصل إصلاح الاضرار التي لحقت بحقول بترولها من جراء الحرب.

وتتوقع الكويت أن تقوم بمعالجة القسم الأكبر من انتاجها داخل معامل تكرير كويتية.

وكانت الكويت قبل الغزو العراقي تقوم بتصدير كل انتاجها تقريبا عبر ميناء جزيرة البحر وهي جزيرة صناعية اقيمت عام ١٩٦٨ ويمكن عن طريقها شحن مليون برميل يوميا من البترول.

وتشتمل جزيرة البحر على رصيف شحن يستخدم لضخ البترول داخل الناقلات بالإضافة إلى ستة أرصفة أخرى مقامة على مساحة ٣٠ مترا من المياه. غير أن الرصيف الرئيسي قد تم تدميره أثناء الغارات الجوية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩١

العراق يصدر « خلسة » كميات من بتروله المكرر للبنان وتركيا

التصدير مخالف قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحظر التجارى

ذكرت وكالة رويتر نقلا عن مصادر دبلوماسية فى الشرق الأوسط ان العراق يقوم خلسة بتصدير كميات صغيرة من بتروله المكرر إلى كل من لبنان وتركيا وذلك بالمخالفة لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحظر التجارى على العراق .

واوضحت الوكالة ان هذه المنتجات تشمل زيت الديزل والكيروسين والتى تاتى من معامل التكرير العراقية فى دوراوبيجى والبصرة فى وسط وشمال وجنوب العراق وقالت ان الكميات المصدرة تحملها شاحنات ضخمة الى عمان فى الأردن ومنه تتجه الى لبنان عبر سوريا كما تحملها الشاحنات برا الى تركيا .

واضافت الوكالة ان العراق يقوم بتصدير تلك الكميات لتمويل شراء الاغذية حيث لا يستطيع تدبير الأموال اللازمة لذلك نظرا لتجميد اصوله المالية وودائعه بالخارج واشارت الى ان العراق يقوم بتصدير كميات من بتروله الخام الى الأردن لسداد جزء من ديونه .

وذكرت الوكالة ان العراق قد طلب من تركيا السماح له بضخ بتروله سرا عبر خط الانابيب الذى يمر بها الا ان انقرة رفضت الطلب العراقى وقالت ان لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة تغض الطرف عن عمليات تصدير البترول العراقى المكرر رغم علمها بتلك العمليات .

وكان أسامة الحيطى وزير البترول العراقى قد صرح بأن بلاده لا تصدر اى كميات من بترولها للخارج بسبب رفضها للضوابط التى وضعتها الأمم المتحدة لتصدير البترول العراقى

واوضح الحيطى ان بلاده تنتج ٤٥٠ الف برميل من البترول المكرر يوميا لاغراض الاستهلاك والطلب المحلى فقط .

ويأتى الكشف عن قيام العراق بتصدير كميات من بتروله المكرر سرا فى الوقت الذى فشلت فيه مباحثات صدر الدين اغا خان مبعوث الأمم المتحدة مع المسئولين العراقيين لقبول العراق القرار رقم ٧٠٦ الخاص بتصدير ما قيمته ١,٦ مليار دولار وفق الضوابط التى وضعتها الأمم المتحدة .

وقد نجح اغا خان فى المقابل فى تجديد مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والعراق الخاصة بتنسيق عمليات الاغاثة

أنباء عن تصدير منتجات نفطية عراقية الى لبنان عبر سورية

آغا خان يعلن تجديد بروتوكول الاغاثة ويحمل بغداد نتائج رفضها القرار ٧٠٦



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩١

■ بغداد، الرباط، نيقوسيا، لندن - أ ب، أ ف ب، رويتر - اعلن الأمير صدر الدين آغا خان المندوب التنفيذي للأمم المتحدة المكلف الشؤون الانسانية في منطقة الخليج تجديد بروتوكول الاغاثة المبرم بين بغداد والمنظمة الدولية، وحمّل الحكومة العراقية المسؤولية عن رفضها قرار مجلس الأمن الرقم ٧٠٦ الذي يسمح لها ببيع نفط لاستيراد اغذية.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده في بغداد امس آغا خان قبيل مغادرته الى لندن مع رجل الأعمال البريطاني ايان ريشتر الذي اطلقته السلطات العراقية استجابة لنداء من الملك حسين.

وأكد مندوب الامم المتحدة ان بروتوكول الاغاثة الذي يسمح لها باقامة مراكز انسانية في كل انحاء العراق، وباشراف حرس تابعين للمنظمة الدولية، جدد لفترة ستة اشهر. لكنه اعلن عدم تحقيق اي انفراج بعد محادثاته مع المسؤولين العراقيين والتي ركزت ايضاً على اقناعهم بقبول تنفيذ القرار ٧٠٦ الخاص ببيع نفط عراقي قيمته ١,٦ بليون دولار لشراء اغذية وأدوية وتمويل صندوق تعويضات حرب الخليج.

وحذر من ان «الخاسر في النهاية سيكون الشعب العراقي» مناشداً بغداد ان تبدي مرونة. وقال: «نحتاج الى اموال ونتمنى ان يبحث العراق في تصدير نفط للحصول عليها». ولوّح بان «المسؤولية قد تلقى على عاتق الحكومة العراقية، لعدم انتهازها الفرصة التي تتيحها ترتيبات تصدير النفط واستيراد سلع ضرورية، على رغم ضيقها والقيود» المفروضة على اطار العقوبات الدولية.

ومعروف ان العراق يتمسك برفض آلية القرار ٧٠٦ ويعتبرها «تدخلاً» في شؤونه الداخلية.

تظاهرة

وامس تظاهر في بغداد نحو مئتين من الفنانين والأدباء العراقيين مطالبين بانهاء الحظر المفروض على بلادهم منذ ١٥ شهراً. وحملوا لافتات تطالب بانهاء العقوبات الاقتصادية وعبروا جسر الجمهورية على نهر دجلة وتوجهوا الى مكاتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية حيث سلموا عريضة موجهة الى الأمين العام للمنظمة الدولية خافيير بيريز ديكويار.

وأفادت الصحف العراقية ان هذه التظاهرة التي دعت اليها نقابات الفنانين هي الأولى في سلسلة تظاهرات للمنظمات الشعبية العراقية للمطالبة برفع الحظر.

خرق الحظر

الى ذلك نسبت وكالة «رويتر» امس الى ديبلوماسيين في الشرق الأوسط ان العراق يخرق الحظر الدولي ويصدر كميات محدودة من منتجات نفطية الى لبنان وتركيا، عبر الاردن وسورية.

وأوضحوا ان هذه المنتجات تشمل الديزل والكيروسين وتستخدم بغداد عائداتها لشراء اغذية تبلغ قيمتها نحو ١٠٠ مليون دولار كل شهر، مشيرين الى صهاريج تنقل المنتجات العراقية براً الى الاردن (١٠٠٠ كيلومتر) ثم الى لبنان عبر سورية، وأخرى الى تركيا التي كانت اغلقت خط الانابيب المزدوج بعد غزو العراق للكويت.

«انتهاكات» بريطانية

وفي السياق ذاته افادت امس مجلة «صانداي تلغراف» الصادرة في لندن ان وزارة التجارة والصناعة البريطانية اعترفت بان الملفات الخاصة بالصادرات الى العراق قبل شباط (فبراير) ١٩٨٨ اتلفت.

وعلى رغم توضيح الحكومة البريطانية ان الملفات اتلفت في اطار روتين اداري لان هذا النوع من الوثائق لا يحفظ عادة اكثر من ثلاث سنوات لسبب يتعلق بالحيز المطلوب استخدامه، لفتت المجلة الى ان الأمر «يثير الشكوك» خصوصاً لدى اعضاء اللجنة البرلمانية البريطانية الذين يحققون في انتهاكات الحظر المفروض على العراق.

وشكلت اللجنة للبحث في الانتهاكات المحتملة لحظر بيع السلاح الذي فرضته بريطانيا على العراق عام ١٩٨٥، وحققت في قضية «المدفع العملاق». وستعاود نشاطها قريباً وتركز على وثائق التصدير المتعلقة بالفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨.

ونقلت المجلة عن «خبير في شؤون التسلح في الشرق الأوسط» ان «الاجهزة السرية البريطانية» هي التي اتلفت الملفات.

نداء مغاربي

في الرباط وجهت احزاب مغربية معارضة والمنظمة الوطنية التونسية لمناهضة الحظر المفروض على العراق نداء الى مجلس الأمن والمجتمع الدولي للتدخل العاجل لانهاء الحظر.

واجتمع الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية والمنظمة من اجل العمل الديموقراطي والشعبي والمنظمة التونسية وأصدروا بياناً لفت «الراي العام العالمي الى اخطار الوضع المأسوي وتجويع شعب بكامله». وذكّر بان الحظر «تسبب في وفاة اكثر من ١٣ الف طفل دون سن الخامسة» وأدى الى تفشي «امراض وأوبئة تهدد اكثر من ١٧٠ الف طفل» عراقي.

وشدد على ان استمرار الحظر لم يعد يستند الى «اي اساس متين منذ تعهد العراق تطبيق قرارات مجلس الأمن والتعاون بصدق» مع الامم المتحدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩١

إجبار العراق على بيع بتروله بعد مارس ١٩٩٢

الأمير «صدر الدين خان» رئيس برنامج المعونة الإنسانية فى الخليج والتابع للأمم المتحدة أكد أن رحلته إلى بغداد كانت تهدف إلى مناقشة الحكومة العراقية للتعرف على الوسيلة السريعة لتصدير البترول العراقى لتغطية جزء من التعويضات المفروضة على العراق.

اضاف. أن القرار الخاص بهذا الشأن ينتهى فى اخر مارس القادم وإذا لم ينفذ قبل هذه المهلة سيضطر مجلس الأمن لاتخاذ قرار يجبر العراق على بيع بتروله.. (خاص)

□□

الشيخ «اسماعيل أبو داوود» رئيس اتحاد غرف التجارة السعودى صرح لـ «العالم اليوم» بأنه تم الاتفاق مع وفد رجال الأعمال اليابانى الذى زار المملكة مؤخرا على الدخول فى استثمارات مباشرة فى مجال الصناعة. واوضح أن الاجتماع بين الجانبين السعودى واليابانى أكد أن هناك مجالا كبيرا لإقامة صناعات يابانية سعودية (خاص)

□□

استراتيجية جديدة أقرتها «بى. ام. دبليو» للتسويق فى المملكة العربية السعودية لتلبية متطلبات العملاء وترتكز على تقديم مستوى رفيع لخدمة العملاء فى مرحلة ما بعد البيع ووضع تلك الاستراتيجية «يوسف ناغى» الوكيل الوحيد لسيارات «بى. ام. دبليو» فى المملكة.

(خاص)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩١

وزير البترول والثروة المعدنية المصري:

انشاء شركة مشتركة بين مصر والكويت للتنقيب واصلاح الابار

القاهرة - الفت فريد:

في نطاق التحرك الاقتصادي المصري لتنشيط العلاقات التجارية بين مصر ودول مجلس التعاون، تم التوصل الى اتفاقيات ثنائية بين مصر والمملكة العربية السعودية على مد المملكة بقطع الغيار والمنتجات المعدنية المصرية التي تحتاج اليها السوق السعودية.

وتوصلت مصر الى اتفاق مع دولة الكويت سيتم بموجبه انشاء شركة مشتركة للتنقيب عن النفط في الكويت وحفر الآبار في الكويت.. واصلاح الآبار المدمرة.. وسيكون ايضا من اختصاصات هذه الشركة التنقيب عن النفط في مناطق جديدة بالبلدين وبعض الدول الأخرى. وعن الاطراف التي ستساهم في رأس المال وفي تأسيس هذه الشركة قال د. حمدي البنبي وزير البترول المصري: ان الشركة العامة للبترول (شركة مصرية حكومية) وشركة بتروجيت (شركة مصرية استثمارية) ستمثلان مصر في تأسيس هذه الشركة الجديدة - وان رأس المال سيتم دفعه بما يتناسب مع قانون تنظيم الشركات المشتركة في الكويت. وأضاف: ان الشركة ستخضع للتنظيمات التجارية والمالية الدولية. وستكون لها الاولوية في عمليات التنقيب والحفر والاصلاح سواء بالسوق المحلية الكويتية او بالسوق المصرية ووصف الخبراء الفنيين الذين ستعتمد عليهم الشركة في أداء مهماتها.. فقال: سنستعين بأفضل الخبراء المصريين وأشار الى ان الاتفاق يتضمن الاعتماد على الاستعانة بالخبرة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة.

كما أشار الوزير الى ان الاتفاق اصبح في دوره النهائي وان المفاوض المصري المسؤول عن انجاز ذلك هو المهندس الجيولوجي المصري حسين كامل ممثل مصر في المفاوضات مع الكويت. وعن تاريخ بدء الشركة لنشاطها اجاب بقوله: ان الشركة ستبدأ نشاطها مع بداية العام الجديد بعد الانتهاء من الاتفاق على العقود الادارية والنظم الفنية التي ستخضع لها عمليات الشركة الجديدة.

وعلى صعيد المشاركة المصرية في الاتفاقيات الاقتصادية، اكد المهندس جمال السيد ابراهيم وزير الدولة للانتاج الحربي انه تم الانتهاء من اكثر من ٩٠٪ من العمليات الانشائية الخاصة بمصانع انتاج العتاد الحربي والدبابات وان العمل سيبدأ في شهر يناير (كانون الثاني) المقبل بهذه المصانع الجديدة المتخصصة والتي بدأت بالتعاون مع الخبراء الاميركيين في انتاج عربات وآلات ستمد المنطقة العربية ودول الخليج. وكان وزير الانتاج الحربي المصري قد صحب وفدا سعوديا رفيعا لزيارة هذه المصانع ويرأس الوفد السعودي الفريق اول الركن محمد بن صالح الحماد رئيس هيئة الاركان السعودية وكانت مصر قد اتفقت مع هيئة التصنيع العربية على انشاء حوالي ٣٠٠ شركة متخصصة لانتاج الكثير من الآلات الزراعية . والكهربائية.. وقطع الغيار ومما يجدر ذكره ان الهيئة العربية للتصنيع يشترك في رأس مالها السعودية الكويت.. والامارات وقطر ومصر. وقد صرح د. يسري مصطفى وزير الاقتصاد المصري لـ «صوت الكويت» بأن خطة تنشيط الصادرات المصرية قد نجحت في فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية والصناعية المتميزة. ومن بين هذه الاسواق أسواق المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج، وليبيا واليمن، ولبنان وسورية والاردن وبعض الاسواق الافريقية.

وأن هذه الدول تستورد كثيرا من السلع الانتاجية المصرية التي تنتجها مصانع القطاع الخاص المصري كالسلع المعمرة والسلع الاستهلاكية وقال: ان الكويت تستورد سلعا غذائية وأثاثا ومنتجات كهربائية وآلات فنية.

ومن جانب آخر ستساهم بعض الشركات السعودية والخليجية المملوكة للقطاع الخاص مع الشركات المصرية والسنغافورية المشتركة في اعادة تشغيل عدد من مصانع القطاع العام التي تعتزم الحكومة في مصر اعادة بيعها للقطاع الخاص المصري وللاستثمارات العربية.

وستستخدم بعض رؤوس الاموال المشتركة في اعادة تنشيط بعض الصناعات الصغيرة بالخبرة السنغافورية لادخال التقنية والجودة على بعض هذه الصناعات المصرية الصغيرة والمتوسطة. ومما هو جدير بالذكر ان وفدأ سنغافوريا اقتصاديا متخصصا يزور القاهرة الان. وقد التقى هذا الوفد بعدد من المسؤولين المصريين وعدد من المستثمرين السعوديين والكويتيين الذين يزورون القاهرة الان.

وكان يصحب الوفد السنغافوري في زيارته لمصر المستشار التجاري السنغافوري بالمملكة العربية السعودية وقد صرح لـ «صوت الكويت» المستشار التجاري السنغافوري: لي.. شون: ان الشركات المشتركة والتي سيبدأ العمل بها مع مصر ستبدأ في مجالات المقاولات والمياه المعدنية والبتروكيماويات وخطوط السكك الحديدية والنقل البري وبناء السفن وتوريد الحبوب وصناعة المواد الغذائية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩١

□ مبارك يستقبل وزير البترول الكويتي :

فريق كويتي يصل لمصر ٢١ ديسمبر للاتفاق على اصلاح الآبار ومراكز تجميع البترول

الرئيس حسنى مبارك خلال استقباله امس للدكتور حمود الرقبة وزير النفط الكويتي . وحضر المقابلة الدكتور حمدى البنبي وزير البترول والسيد عبدالرازق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة ..

استقبل الرئيس حسنى مبارك امس بالقصر الجمهورى بعابدين الدكتور حمود الرقبة وزير البترول الكويتي وحضر المقابلة الدكتور حمدى البنبي وزير البترول والسفير عبد الرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة .

وصرح الوزير الكويتي بانه ابلغ الرئيس مبارك تحيات الامير جابر الاحمد الصباح أمير الكويت ، والشيخ سعد العبد الله ولى العهد ، وتمنياتهما لشعب مصر بكل تقدم وازدهار واشار الى أنه بحث مع الدكتور حمدى البنبي التعاون العربى الكويتي في مجال النفط ، مشيرا الى ان هناك فريقا فنيا كويتيا في مجال البترول سوف يحضر الى مصر يوم ٢١ ديسمبر الحالى لمعرفة وجهات النظر بالنسبة للتعاون سواء في مجالات اصلاح الابار ، واصلاح مراكز التشغيل .

واضاف انه اطلع الرئيس مبارك على تطورات هذا التعاون مشيرا الى أن الرئيس مبارك ابلغه استعداد مصر لتقديم كل عون للكويت وقال ان هذا ليس غريبا على الرئيس لان موقفه من تحرير الكويت سواء الموقف السياسى او الموقف العسكرى كان له اكبر الاثر في تحرير الكويت وان الرئيس يدعم كل مبدأ قائم على العدل والسلام .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩١

تدمير منشآت النفط العراقية يضعف تأثيرها على الإنتاج العالمي

دعوة «أوبك» الي تصحيح الشائعات وحماية استقرار الأسعار في السوق



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ... 1991

لندن: «الشرق الاوسط»
من مالك جعفر

وصف محللون نفطيون هبوط اسعار النفط خلال الايام القليلة الماضية في الاسواق العالمية بأنه مضاربات لسماسرة ومتعاملين في بورصات العالم النفطية يبحثون عن مؤشرات لهر المعادلة النفطية. وأكد المحللون ان ما تردد من انباء عن قرب استئناف تصدير النفط العراقي لا يخرج عن كونه شائعات مقصود بها خلق البلبلة في الاسواق. وقالت مصادر نفطية وثيقة الأطلاع لا تود الكشف عن اسمها ان اسلوب اطلاق الشائعات في الاسواق النفطية ظل متواصلا منذ قبل اجتماع «اوبك» الاخير في فيينا حيث بدأ بشائعة اغتيال صدام حسين التي هبطت باسعار الخام بمعدل ٥٠ سنتا وشائعة وصول صدر الدين خان الى العراق للاتفاق على استئناف صادرات النفط العراقي التي هبطت باسعار الخام ٥٠ سنتا اخرى واضافت المصادر لـ «الشرق الاوسط» ان شائعة الجمعة الماضي التي روجتها احدى وكالات الانباء عن اجتماع وشيك بين مسؤولين من الامم المتحدة والعراق للاتفاق حول صيغة جديدة لدخول النفط العراقي الاسواق أدت بدورها الى خفض سعر البرميل بمعدل ٥٠ سنتا اخرى مؤكدة ان هناك جهات يهمها نشر البلبلة وعدم الاستقرار في الاسواق النفطية وأكدت المصادر انها لا تتوقع عودة النفط العراقي الى الاسواق قبل انتهاء الربع الثاني من العام المقبل. واتفقت المصادر أن على أمانة «اوبك» ان تتحرك لتوضيح الموقف حول معادلة الاسعار والطلب على الخام في الاسواق.

وقد عادت اسعار النفط الى الارتفاع مجددا يوم امس بعد الهبوط الذي شهدته يوم الجمعة الماضي في اعقاب نشر الشائعات عن قرب استئناف صادرات النفط العراقي. وجاء الارتفاع الطفيف في الاسعار «بمعدل ١٠ سنتات للبرميل»، بعد ان استبعدت مصادر نفطية متخصصة احتمالات استئناف صادرات النفط العراقي بصورة فعلية في المدى المنظور وقالت المصادر انه اذا ما تم الاتفاق بين العراق والامم المتحدة، وهو امر مستبعد حتى الآن، فسوف لن يحدث استئناف ضخ النفط العراقي قبل استكمال الاصلاحات المطلوبة في منشآت النفط العراقية في ميناء البكر التي ستحتاج الى فترة زمنية لا تقل عن الثلاثة أشهر على الأقل. غير ان المختصين اشاروا في نفس الوقت الى انه مازالت هناك ضغوط خفيفة على اسعار النفط على المدى القصير اهمها زيادة المعروض النفطي في الاسواق العالمية حاليا والمخاوف حول ركود الاقتصاد الامريكي ـ أكبر اقتصاد مستهلك للنفط في العالم.

وقالت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» المتخصصة ان مستوى انتاج السعودية خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المنصرم مازال عند معدل ٨ ٥ مليون برميل يوميا بما في ذلك حصتها من المنطقة المحايدة. لكن وخلال نفس الشهر ارتفع انتاج الكويت الى ٣٧٠ الف برميل يوميا من معدل ٢٨٠ الف برميل يوميا وارتفع انتاج نيجيريا الى ١ ٩٢ مليون برميل من معدل ١ ٨ مليون برميل وارتفع انتاج الامارات الى معدل ٢ ٤٧ مليون برميل من معدل ٢ ٤٣ مليون برميل في اكتوبر (تشرين الاول). كما ارتفع انتاج ايران من ٣و٢٦ مليون برميل الى ٣ ٣ مليون برميل وانتاج ليبيا من ١ ٥ مليون برميل الى ١ ٥٥ مليون برميل خلال نفس الفترة وقالت النشرة النفطية المتخصصة ان العراق الذي لايزال غير قادر على تصدير النفط بسبب الحظر التجاري الدولي المفروض عليه يجري اصلاحات في ميناء البكر الذي اصيب بتلفيات في حرب الخليج. واضافت النشرة ان العراق ينوي اصلاح اثنين من المراسي الاربعة في الميناء لرفع قدرته على التصدير خلال الشهرين المقبلين الى ٣٠٠ الف برميل يوميا، فيما يخطط لزيادة طاقته التصديرية الى ٧٠٠ الف برميل يوميا خلال فترة اربعة اشهر. ونقلت النشرة النفطية المتخصصة عن مصادر موثوق بها ان العراقيين يستخدمون ناقلة النفط «كركوك» كقاعدة تنفذ منها الاصلاحات في ميناء البكر. واشارت الى ان الناقلة راسية بالقرب من الميناء نفسه. وقالت النشرة ان مراسي الميناء اصيبت بتلفيات كبيرة بحيث يصعب اصلاحها في هذه المرحلة. واضافت ان خطط العراق لتصدير النفط الخام من ميناء البكر لاتزال نظرية في هذه المرحلة حيث يتعين ان توافق الامم المتحدة أولاً على تصدير النفط من الميناء ويتعين استيراد بعض الاجزاء لاعادته الى العمل. ولكن الحظر التجاري المفروض على العراق يحول دون الحصول على هذه الاجزاء. ومن جانبه كان وزير النفط العراقي اسامة الهيتي قد قال في القاهرة امس الأول الاحد ان بأمكان العراق شحن اكثر من نصف مليون برميل يوميا من ميناء البكر الواقع في شمال الخليج

وكان العراق قد رفض شروط خطة للامم المتحدة لتصدير جزء محدود من نفطه لدفع نفقات استيراد سلع اسياسية وذلك بزعم ان الخطة تنتهك سيادته. وقد أنشئ ميناء البكر في اواخر السبعينات. وكانت قدرته على تصدير النفط تبلغ ١ ٦ مليون برميل يوميا. واصيب الميناء بتلفيات اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية. وبعد ان تم اصلاحه بعد توقف الحرب بحيث اصبحت قدرته على شحن الصادرات ٨٠٠ الف برميل يوميا قبل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، اصيب الميناء بتلفيات مرة اخرى اثناء حرب الخليج

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد نشرت الاسبوع الماضي ان انتاج العالم من النفط خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي سجل زيادة لم يسبق لها مثيل منذ انتهاء حرب الخليج في فبراير (شباط).

وقدرت الوكالة حجم الانتاج العالمي بنحو ٦٧ ٣ مليون برميل يوميا في نوفمبر بزيادة قدرها مائة الف برميل يوميا عن مستوى الانتاج العالمي في شهر اكتوبر (تشرين الاول).

واشارت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» الى ان الزيادة في الانتاج العالمي نجمت عن زيادة انتاج دول «اوبك» خلال شهر نوفمبر الى معدل ٢٤ ١٧ مليون برميل يوميا بعد ان كان الانتاج ٢٣ ٨٥ مليون برميل في اكتوبر وقد عوض انتاج «اوبك» الزائد تناقص الانتاج من الاتحاد السوفياتي. وقدر حجم الانتاج السوفياتي خلال الشهر الماضي بنحو عشرة ملايين برميل يوميا اي اقل بنحو مائة الف برميل عما كان عليه في اكتوبر واقل بمليون برميل يوميا عما كان عليه قبل عام مضى

والمعروف ان الكويت كانت قد اعلنت عن وصول انتاجها من النفط الى حوالي ٥١٠ الاف برميل يوميا منها ٣٧٠ الف برميل يوميا من داخل الحقول الكويتية بالاضافة الى حصتها في المنطقة المحايدة والبالغة ١٤٠ الف برميل يوميا. ومن المتوقع الوصول بالانتاج الكويتي الى ٨٠٠ الف برميل يوميا في يوليو (تموز) من العام المقبل تمهيدا للوصول لحصة الكويت في «اوبك» البالغة ١ ٥ مليون برميل يوميا في نهاية ديسمبر (كانون الاول) من عام ١٩٩٢.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إثر محادثات الرقبة والبنبي في القاهرة

الاعلان عن الشركة المصرية ـ الكويتية للبترول

القاهرة ـ أ.ش.أ· قررت الكويت ومصر انشاء شركة مشتركة للعمل في مجال البترول وحفر الابار واصلاح وتأهيل الابار والمنشآت الكويتية البترولية لعودتها الى ما كانت عليه قبل ازمة الخليج.اعلن ذلك وزير البترول والثروة المعدنية المصري الدكتور حمدي البنبي عقب مباحثاته امس مع وزير النفط الكويتي الدكتور حمود عبد الله الرقبة الذي يزور القاهرة حاليا.وكان وزير البترول الكويتي قد شارك في اجتماعات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» التي عقدت بالقاهرة امس الاول.وقال البنبي ان مقر الشركة المصرية ـ الكويتية البترولية المشتركة سيكون في الكويت وهي تضم الشركات المصرية المتخصصة في الحفر والانشاءات والتصميمات الهندسية وبعض الشركات الكويتية.وقال انه تم الاتفاق مع الرقبة على ان تقوم مصر بالمساعدة والمعاونة مع الشركات الكويتية الشقيقة لاعادة تأهيل الابار بالكويت وحفر ابار جديدة واعادة تأهيل محطات التجميع والغاز.وصرح الرقبة ان مباحثاته مع البنبي كانت استكمالا للمباحثات التي كانت قد جرت بينهما اخيرا مي الكويت والتي تقرر خلالها دعم التعاون بين البلدين الشقيقين.وأشار الى ان الفنيين الكويتيين سيصلون الى مصر في ٢١ الشهر الجاري للتباحث حول كيفية التعاون في مجال اعادة بناء الصناعة النفطية في الكويت واعرب الرقبة عن سعادته للتعاون بين مصر والكويت في مختلف المجالات ومن بينها مجالات صناعة النفط.



وزير البترول الكويتي لـ العالم اليوم:

ارتفاع مؤقت في الأسعار

□ القاهرة ـ «العالم اليوم»:

توقع وزير البترول الكويتي الدكتور «حمود الرقبة» أن يرتفع سعر برميل البترول إلى ٢١ دولارا بدلا من ١٩ دولارا خلال الربع الأول من العام القادم. ثم يعود إلى الانخفاض مرة أخرى في الربع الثاني والثالث من العام القادم لاحتمال دخول العراق سوق البترول واستقرار الأوضاع في الاتحاد السوفييتي على أساس أنه ينتج ١٠ ملايين برميل يوميا لأن الطلب على البترول في هذا الوقت قليل بالإضافة إلى أن المعروض منه كبير جدا مما سيؤدي إلى تدني الأسعار

وقال إن منظمة أوبك ستعقد اجتماعا في منتصف فبراير القادم لدراسة أوضاع السوق العالمية وتوقعات انخفاض وارتفاع الأسعار واحتمال دخول العراق سوق البترول

وحدد وزير البترول الكويتي حصة الكويت من بترول المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية بـ ١٤٠ ألف برميل بترول يوميا و ٣٢٠ ألف برميل من المناطق البترولية داخل الكويت. وسيصل إنتاج البترول في نهاية يوليو القادم ٨٠٠ ألف برميل يوميا وستصل حصة الكويت إلى مليون ونصف المليون برميل، في نهاية ديسمبر ١٩٩٢.

ومن ناحية أخرى أشار الدكتور «حمود الرقبة» إلى أنه سيتم في شهر فبراير القادم رسم الحدود بين الكويت والعراق طبقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩١

الاعلان رسميا عن اجتماع فيينا أوقف هبوط اسعار النفط

الأمم المتحدة لا تتوقع قبول العراق «شروط» استئناف الانتاج

لندن: «الشرق الاوسط»
من مالك جعفر

«● ظاهرة اطلاق الشائعات لبلبلة أسواق النفط ستتواصل خلال الربع الأخير للحد من ارتفاع الاسعار»

اعلنت امس مصادر الامم المتحدة ان اجتماعا سيتم عقده بين مساعد الامين العام للامم المتحدة وبين السلطات العراقية في نهاية الاسبوع الاول من شهر يناير (كانون الثاني) المقبل في فيينا للبحث في امكانية حل الخلاف القائم بين الجانبين حول استئناف صادرات النفط العراقي الى الاسواق غير ان المصادر اشارت الى انها غير متفائلة بأن يؤدي الاجتماع المزمع عقده الى اي تغيير في المواقف القائمة ويأتي الاعلان مكذبا للشائعات التي روجتها وكالات الانباء يوم الجمعة الماضي عن لقاء مرتقب في بغداد بين مندوب الامم المتحدة والسلطات العراقية في ديسمبر (كانون الاول) الحالي.

وكان تقرير لنشرة «انتلجنس ويكلي» النفطية الامريكية قد زعم بأن العراق بدأ يظهر مؤشرات تدل على استعداده لقبول قرار الامم المتحدة بضخ ٥٠٠ ألف برميل يوميا للتصدير لمدة ٦ اشهر، وان مسؤولين عراقيين سيجتمعون مع مسؤولين في الامم المتحدة يوم ١٦ ديسمبر (كانون الاول) الحالي لمناقشة التفاصيل المتعلقة باستئناف صادرات النفط العراقية. وقد أدى التقرير الذي تحدث عن تغيير في الموقف العراقي الى هبوط اسعار خام النفط خلال يومي الجمعة والاثنين الماضيين بما يقارب الدولار، وذلك اثر مخاوف راجت عن ان عودة النفط العراقي الى الاسواق ستؤدي الى حرب اسعار جديدة. وقد اغلق سعر برميل النفط من نوع غرب تكساس المتوسط في نيويورك يوم أمس الاول عند معدل ٢٤ ١٩ دولار وذلك عن شحنات شهر يناير (كانون الثاني) المقبل فيما اغلق نفط برنت القياسي عن نفس الشحنات في بورصة لندن عند معدل ٠١ ١٨ دولار للبرميل. وكانت اسعار الاغلاق السابق يوم الجمعة الماضي في البورصتين ٠٤ ٢٠ دولار و١١ ١٩ دولار على الترتيب.

وقالت مصادر الامم المتحدة يوم امس ان مساعد الامين العام للهيئة كوفي عنان سيلتقي المسؤولين العراقيين في فيينا للتشاور عما اذا كان العراق قد قرر الغاء معارضته قبول قرار الامم المتحدة الذي يقضي بالسماح له بتصدير نفط تبلغ قيمته ٦ ١ مليار دولار على مدى ستة أشهر تستخدم عائداته المالية، بعد خصم نسبة ٣٠ في المائة، في شراء احتياجات المدنيين العراقيين الملحة من مواد غذائية وطبية.

وأوضحت المصادر انها لا تحمل اية مقترحات جديدة الى الجانب العراقي بل ستذهب لتستمع الى وجهة النظر العراقية. ويعارض العراق قرار الامم المتحدة في انشاء لجنة مختصة لمتابعة انتاج النفط العراقي وتسويقه باعتبار ذلك تعديا على سيادته، كما يعارض خصم ٣٠ في المائة من العائدات لتعويض المتضررين من جراء الاحتلال العراقي للكويت.

وحول تحريك الامم المتحدة، العراق، للقاء فيينا المقبل، قالت مصادر وثيقة الاطلاع في العاصمة البريطانية في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» يوم امس ان الخطوة لا تخرج عن اطار المتابعة الروتينية التي تقوم بها الامم المتحدة عادة لملاحقة التطورات التي يمكن ان تستجد في قضاياها المعلقة.

وقالت المصادر انها لا تتوقع أن يسفر اللقاء عن اي جديد على صعيد استئناف صادرات النفط العراقي على المدي القصير او المتوسط حيث اشارت المصادر الى أن المؤشرات السياسية للقضية المعلقة تتغلب على المعطيات التجارية او الاقتصادية.

ونقلت يوم امس نشرة «انيرجي كومباس» البريطانية المتخصصة عن مصدر قيادي في صناعة النفط العراقية قوله انه لا يتوقع دخول النفط العراقي الاسواق قبل انقضاء فترة ستة الى تسعة أشهر على الاقل من بداية السنة الجديدة. لكن ومن جهة اخرى قالت مصادر نفطية بريطانية ان حكومة ديميريل الجديدة في تركيا اعلنت عن استعدادها لتخفيض رسوم نقل النفط العراقي عبر ميناء سيهان وهي الرسوم التي كانت الحكومة السابقة قد حددتها بدولار واحد عن كل برميل يمر عبر انبوب النفط التركي بزيادة ٧٥ في المائة عن تكلفة نقل البرميل سابقا.

ونقلت نشرة «انيرجي كومباس» عن مصادر في استانبول قولها ان وزير التجارة التركي الجديد طاهر قوس بدأ مسبقا اتصالات مع بغداد حول استئناف صادرات النفط العراقية عبر الاراضي التركية. غير ان مصادر النفط الموثقة قالت لـ «الشرق الاوسط» انها لا ترى ان اي اتفاق جانبي بين العراق واية دولة مجاورة يمكن ان يؤدي الى توصيل النفط العراقي الى الاسواق الدولية حيث اشارت المصادر الى ان الحصار الاقتصادي سيظل مفروضا على ضوء مقررات الامم المتحدة. واضافت المصادر انها لا ترى مخرجا امام العراق سوى القبول غير المشروط لمقررات الهيئة الدولية.ونبهت المصادر الى ان ظاهرة اطلاق الشائعات لبلبلة اسواق النفط ستتواصل خلال الربع الاخير في محاولات من البعض للحد من الارتفاع الطفيف الذي سيحدث في اسعار النفط خلال هذا الربع.

من جهة اخرى ادى تكذيب شائعة تغيير الموقف العراقي الى استعادة اسواق النفط العالمية لاستقرارها حيث عادت اسعار الخام يوم امس الى الارتفاع مجددا. وسجلت شحنات خام برنت القياسي في بورصة لندن يوم امس معدل ٣٣ ١٨ دولار للبرميل بارتفاع ٣٢ سنتا عن يوم امس الاول.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١١ .... ١٩٩١

حرب الخليج الثانية وآثارها على البيئة الكويتية

اغلاق ملف حرائق النفط ولكن الآثار المستقبلية لا زالت غامضة

٣٠ ألف طائر بحري لقيت حتفها في شهر (فبراير) فقط

فصل الربيع في الكويت تمدد ٤ اسابيع بسبب سحب الدخان



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩١

لندن: «الشرق الاوسط» خاص

تمكنت الكويت من اطفاء اكثر من ٦٠٠٠ بئر نفطية اشعلت القوات العراقية النار فيها، وخربت ٢٠٠ بئر أخر قبل ان تخرج من الكويت قوات التحالف الدولي.. وقد اطفئت هذه الآبار في فترة قياسية لم تتجاوز ثمانية اشهر بينما كانت المصادر المختلفة تحدثت عن فترة عامين وربما خمسة اعوام.

صحيح ان النيران انطفأت سريعا.. لكن هذا لا يخفف من حجم الكارثة البيئية والانسانية والمادية، كما ان تقدير حجم الضرر البيئي لايزال سابقا لأوانه، ويحتاج الى اعوام لادراك معالمه بشكل واضح.

وكان وزير النفط الكويتي حمود الرقبة، قد قال يوم الثامن والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩١ ان تكاليف اعادة بناء المنشآت النفطية الكويتية سوف تتراوح بين ١٠ - ١٥ مليار دولار. لكنه اكد ان حجم الخسارة البيئية لم يحدد، ولا يمكن تحديده في الوقت الحالي. وقد كان محقا في ذلك، فالضرر الذي حدث ذو ابعاد وتشعبات كثيرة يصعب حصرها الآن وربما لسنوات عديدة.

حينما قال الدكتور عبد الوهاب الفوزان، وزير الصحة في الكويت في العاشر من نوفمبر ١٩٩١ ان التلوث الجوي في الكويت اختفى باطفاء الآبار، وانه كان يعادل معدلات التلوث في الدول الصناعية حتى اثناء اشتعال الآبار، دعا الى عدم نسيان تأثير البحيرات النفطية التي تسربت من الآبار والانابيب لتغطي الرمال والمياه في الكويت وعلى شواطئها، وتؤثر بشكل فادح على الحيوانات والطيور والاسماك.

وكان مسؤول آخر هو الدكتور عبد الرحمن السويلم المدير التنفيذي لمكتب وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي قد قال ان نتائج الرصد الجوي للملوثات الهواء، اثبتت ان الحرائق اثرت على الانسان والحيوان والنبات والمياه والاغذية. وقال ان غازات ثاني اكسيد الكربون والكبريت، وصلت جوا الى مسافات تبعد الاف الاميال عن الكويت. وشهدت دولة الامارات العربية المتحدة «دبي» خلال شهر اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٩١ مؤتمرا حول قضايا البيئة الراهنة في الخليج، نظمته شركات النفط العاملة في المنطقة، خصص لدراسة الوضع البيئي، خاصة بعد حرائق آبار النفط الكويتية، وتحدث في المؤتمر وزير الصحة في دولة الامارات احمد سعيد البادي، الذي قال ان هذه الكارثة جاءت لتضيف المزيد من المعاناة الى البيئة العالمية التي خسرت ٥٠ مليون هكتار من الغابات المدارية في ١٩٨٧، بسبب التلوث الحمضي والامطار السامة وقال ان نسبة تآكل الغابات في اوروبا بلغت ٨٪ عام ١٩٨٢، لكنها قفزت الى ٥٢٪ في العام ١٩٨٨. وذكر ان حصة كل فرد من التلوث العالمي تبلغ ٥ ر١ طن من ثاني اكسيد الكربون، وجاءت حرائق آبار النفط لتزيدها.

اكبر كارثة

اما الدكتور عبد العزيز الجلال المدير العام لدائرة شؤون الانسان والبيئة في مجلس التعاون الخليجي، فقال ان حرائق آبار النفط الكويتية تعتبر اكبر كارثة بيئية في العالم، فقد تسربت ملايين من براميل النفط الخام في البر والبحر.. وجاءت الحرائق لتزيد من التلوث الجوي، وتقضي ايضا على العديد من السلاحف، والاحياء والاعشاب البحرية، التي بلغ عدد الاصناف المتضررة من الحرائق بينها ٥٢ صنفا.

وتحدث عن الامطار الحمضية السامة التي تتكون من ابخرة غازات أول وثاني اكسيد الكربون، والجهود الخليجية المشتركة لمكافحة التلوث. لكنه قال ان حرق الآبار ونسفها جاء ليضيف المزيد من المشكلات البيئية المستمرة، بشكل كثيف منذ بدء الحرب العراقية الايرانية في العام ١٩٨٠، واشهرها كارثة حقل نوروز الايراني في العام ١٩٨٣. وقال ان حجم الكارثتين يصعب تقديره، لأنهما وقعتا في ظروف حرب ومعارك.

وقدر الدكتور نزار توفيق نائب ادارة الارصاد وحماية البيئة في السعودية، ما تسرب من حقل نوروز بحوالي ٥ ر١ مليون برميل من النفط، لكن ما تسرب في الكويت كان اضخم كثيرا، فقد تسرب في ازمة الكويت حوالي ٨ ملايين برميل من النفط الخام، في مياه الخليج، وساهمت ناقلات عراقية في صب حوالي ٤ ملايين برميل من هذه الكمية في الخليج. وكانت الانابيب الموجودة على الشاطئ تسرب حتى اواخر ابريل (نيسان) ١٩٩١ حوالي ٣ الاف برميل نفط اضافية الى الخليج يوميا.

وبلغ طول الشواطئ الملوثة من الكويت جنوبا ٦٤٤ كيلومترا، حتى منتصف ابريل. ووصل التلوث الى شواطئ الخفجي وخليج ابو علي. وتم التعامل معه بكافة الوسائل لحماية الشواطئ ومحطات تحلية المياه والبيئة البحرية. يضاف الى ذلك الآبار المشتعلة التي كانت تنفث الاف الاطنان من السموم في الجو

الملف مازال مفتوحاً

لقد انتهت حرائق الآبار واغلق التسرب النفطي الى البر والبحر، لكن الملف لم يغلق بعد، فالآثار المستقبلية لا تزال غامضة، وسوف نحتاج الى اعوام كي نعرف مداها وسوف نحاول ان نتعرف على بعض معالم هذه الآثار في هذه الدراسة الملخصة . ولكن علينا ان نقر ان ما حدث يعتبر اضخم الكوارث البيئية في العصر الحديث ويصعب تحديد آثاره المستقبلية بدقة في المستقبل القريب

تتسبب الحرب ذاتها في مشكلات بيئية خاصة عندما يتم تجميع عدد ضخم جدا من الرجال في مساحة ضيقة، كالتي اجتمعوا فيها خلال وقبيل حرب تحرير الكويت، فهذه الحشود تترك مخلفات وفضلات ضخمة تؤثر حتما على البيئة، كما ان الاف العربات التي استخدمت في الحرب اضافت الى الجو المزيد من غازات العادم، على الرغم من ان تأثير ذلك على البيئة قد لا يشكل نسبة ذات اهمية بالمقارنة مع آبار النفط التي كانت تشتعل في كافة ارجاء الكويت.

ومن المشكلات التي نادرا ما يشار اليها، الاضطراب الذي احدثته حركة الدبابات والعربات العسكرية في طبيعة الارض الرملية، فقد جعلت سطح الارض صلبا، بينما باطنها رخو، كالعادة، كما ان هذه العربات حرثت الارض ايضا في اماكن متعددة.. ويرى خبراء البيئة ان تأثير ذلك لن ينحصر في القدرة على الانبات او الاحتفاظ بالمياه، بل قد يتسبب في عواصف رملية قوية، ناتجة عن اضعاف بنية التربة. ويعني ذلك ايضا صعوبة ان تنمو النباتات في تلك المناطق. كما يتوقع البعض ان تزداد حركة الكثبان الرملية مما سوف يهدد كلا من المنازل والمزارع، على حد سواء.

بدأ الارهاب البيئي بشكل فعال وعلى نطاق واسع خلال ازمة الخليج. عندما اهدرت القوات العراقية الاف الاطنان من النفط في مياه شمال الخليج، قرب شواطئ الكويت، مما هدد بتدمير الحياة البرية والبحرية، ومحطات تحلية المياه والتي تعتبر ذات اهمية بالغة بالرغم من ان الرياح دفعت بحيرات النفط بعيدا. وما تزال سواحل الكويت وبعض الدول الخليجية مغطاة ببقع الزيت.

اتخذت الدول الخليجية اجراءات سريعة لحماية البيئة من اجل حماية المنشآت الصناعية وقد امكن انجاح هذه الاجراءات بمساعدة من رياح جنوبية غربية، غير متوقعة سادت الخليج في تلك الفترة، واتاحت لعمليات المواجهة فترة من الوقت لالتقاط الانفاس ثم المباشرة في العمل، مما مكنها من حماية محطات تحلية المياه الحيوية للمملكة بينما البيئة ذاتها لم تكن محظوظة بالقدر ذاته فقد اجتمعت عدة عوامل لالحاق المزيد من الاذى بها، مثل قلة

الموارد اللازمة للمكافحة بسبب استمرار الحرب، ونقص الاموال المخصصة لذلك لوجود اولويات اخرى او عدم وجود اتصالات فعالة وسريعة بين السلطات وخبراء البيئة.

معوقات اخرى

يمكن لبقعة نفطية ان تسبب ضررا في الخليج، اكثر مما تسبب بقعة بالمساحات والحجم ذاتها في بحار اخرى من العالم. ويعود ذلك الى ضيق مساحة الخليج التي تبلغ ٢٤٠ الف كيلومتر مربع والى ضحالة مياهه بشكل عام ويبلغ معدل عمق مياه الخليج ٢٥ مترا فقط، وفي شواطئه الشمالية والغربية اكثر ضحالة حيث يتراوح العمق حول معدل ١٥ مترا، بينما يصل في الشاطئ الشرقي الى ٦٠ مترا. وعند مضيق هرمز ١٠٠ متر. كما ان الطبيعة شبه المغلقة للخليج تميل الى ابطاء عملية التخلص الطبيعية (النفخ) للنفط المتسرب، كما هو الحال في البحار المفتوحة

ويذكر الدكتور ناصر عثمان الفالح، المدير العام لمصائد الاسماك السعودية ملوحة مياه الخليج كسبب اخر لبطء التقنية الطبيعية، فالملوحة مرتفعة جدا بسبب ارتفاع نسبة تبخر المياه، نتيجة الحرارة الشديدة التي تصل الى ٤٥ درجة مئوية نهارا لندرة الأمطار في منطقة الخليج كما ان الخليج محروم من وجود انهار قريبة منه، يمكنها ان ترفده بالمياه العذبة وقد حرم ايضا من مياه دجلة والفرات التي كانت تخفض الملوحة في مياهه الشمالية، وذلك لان عقد الثمانينات شهد تراجعا في تدفق المياه منهما نتيجة انشاء مشروعات ري وزراعة ضخمة في تركيا وسوريا والعراق.

ويؤكد عدد من الخبراء ان اعماق الخليج تعتبر من اخصب المناطق البحرية بالمواد الغذائية اللازمة لتكاثر انواع الاسماك مثل الروبيان والقواقع والمحار، وعشرات الانواع غيرها وجاءت بقع النفط لتدحر الكثير من هذه الاماكن وتقضي على ثروة هائلة من الاسماك.

اما المراعي السمكية التي لم تدمر مباشرة، فقد تضررت نتيجة حجب اشعة الشمس عنها، بفعل بقع الزيت السابحة على سطح الماء. ولم تتمكن بالتالي من اتمام عمليات التمثيل الكيماوي اللازمة للنمو والتي تدخل اشعة الشمس عنصرا اساسيا فيها

وتذكر الدراسة البحثية التي قدمها الدكتور نزار توفيق لمؤتمر قضايا البيئة في الخليج ان بقع النفط انتشرت بواقع مساحة عشرات الكيلومترات لبعضها وبطول ٥٦٠ كيلومترا، وعرض يراوح بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ متر. وكانت بعض المناطق مغطاة تماما بالنفط. وقد انتشر النفط على الشواطئ بعرض تراوح بين ١٠ ـ ١٠٠ متر وسمك ٢ ـ ٣٠ سنتمترا.

والمعروف ايضا ان الخليج موطن للعديد من اصناف الطيور التي تعيش على الشواطئ، كما انه يستضيف في الشتاء والصيف الطيور المهاجرة من شمال وشرق اوروبا الى افريقيا وبالعكس وتستوطن او تهبط هذه الطيور وبعضها نادر ومهدد بالانقراض، في سلاسل الجزر المنتشرة في الخليج. وتقدر مراكز ابحاث البيئة عدد الطيور التي لقيت حتفها بين ٢٠ ـ ٣٠ الف طائر بحري، وذلك خلال شهر فبراير (شباط) الماضي والتي شهدت ذروة التلويث النفطي

تركت سياسة الارض المحروقة التي اتبعها القوات العراقية، لدى انسحابها من الكويت، ٨٠٠ بئر نفطية كويتية مدمرة من بين ١٠٠٠ بئر تملكها الكويت. وقد اشعلت هذه القوات النار في اكثر من ٦٠٠ بئر نفطية.. ومنذ قيام العراق بهذه العمليات ونتيجة العمليات العسكرية لتحرير الكويت واجلاء القوات العراقية المحتلة عنها ظهرت توقعات بعد ايام من احراق الآبار ان تكون الكويت والمنطقة مقبلة على شتاء نووي تغطي اثاره الكويت كلها. وبدا ذلك التوقع ممكنا للوهلة الاولى، لكن فترة السنوات الخمس التي قيل عنها انها لازمة لاطفاء جميع الآبار تبددت، وانطفأت النيران في اقل من سنة.. بسبب الجهود التي وضعتها ووظفتها الكويت لانجاز هذا العمل بأسرع ما يمكن

وجاء في تقرير لفريق من الامم المتحدة زار الكويت في شهري يونيو (حزيران) ويوليو (تموز) من العام الحالي ان «التغييرات المناخية العالمية التي يتحدث عنها بعض العلماء لا محالة واقعة» لكن التقرير اضاف قائلا ان «التأثيرات المناخية سوف تنحصر كما يبدو في المنطقة وبشكل خاص في الكويت، حيث تسبب الدخان في حجب الشمس»، فعندما تكون سحب الدخان الكثيفة التي كانت قبل اطفاء الآبار يعجز شعاع الشمس عن النفاذ لتسخين الارض هناك بشكل طبيعي والمعروف ان الصحارى الرملية تحتفظ بالحرارة لفترة طويلة، مما يعني ان استمرار تكدس الغيوم لبضعة ايام، يؤدي الى انخفاض درجة الحرارة تحت هذه الغيوم الى حوالي عشر درجات مئوية.. وتكون هذه ظاهرة مؤقتة. فتتبدد الغيوم الدخانية، تسخن الارض ثانية، وترتفع درجة الحرارة. وتقول السلطات الكويتية «كان لانخفاض درجة الحرارة محليا تمديد فصل الربيع هذا العام اربعة اسابيع اخرى في عدة مناطق».

ويقال ان هناك مخاطر على الصحة العامة في الكويت، وعلى البيئة حيث تلبدت السماء بالغيوم الدخانية عدة اشهر وهذه يجب ان تؤخذ في الحسبان وان تأثير هذه الغازات على الناس لن يعرف بالتحديد، خاصة ان نسبة كبيرة منهم غادرت الكويت خلال وبعد انتهاء الازمة ولا يمكن متابعتها لمعرفة مدى تأثرها

ويوضح الجدول رقم ١ احجام وحد طاقة ابار النفط المحترقة، وما انبعث مع حرائق النفط فيها من غازات مصاحبة، وذلك في ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٩١ كما يوضح الجدول رقم ٢ كميات الغاز المنبعثة بالطن حسب احصائيات ٢٢ فبراير (شباط) ايضا.

الاضرار الصحية

لا يمكن التنبؤ بدقة كما ذكرنا، بالتأثيرات التي تركتها ابار النفط على النظام البيئي في الكويت، فقد وصفها تقرير للامم المتحدة بانها كارثة لا يعرف مداها او طبيعتها وتجلت بعض مظاهرها في الثلج الاسود الذي هطل على مناطق كشمير، على بعد ٢٤٠٠ كيلومتر شرقي الكويت ويتوقع ان تكون المنطقة الخضراء الشمالية القريبة من الحدود السعودية الاكثر تضررا، نظرا لهطول امطار حمضية عليها، وتغطيتها بطبقة من النفط.

كما ان جهود اعادة البناء، وجعل البلاد صالحة للعيش بشكل طبيعي، تعرقلها ملايين الالغام وكميات الذخائر التي تركت في مختلف الاماكن، ويزيد من صعوبة التعامل مع هذه المخلفات طبقة النفط التي تشكلت في اماكن عديدة في الكويت. ويلقى اشخاص حتفهم او يصابون بين يوم وآخر، بانفجار قذائف والغام، غير مكتشفة. ويتوقع الخبراء ان تؤثر الاحماض السامة على الحياة البحرية وعلى محطات التحلية التي تزودها باحتياجاتها اليومية من الماء، اما تأثير الكارثة على الحيوانات وعلى النباتات التي نمت وسط تربة حمضية فلن يعرف قبل مرور بعض الوقت، وربما بعد ان تنتقل مخاطرها الى الناس انفسهم.

ومن بين مصادر القلق المزعجة، ابخرة



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible] ١٩٩١

آبار النفط وطاقتها والغازات المصاحبة

حقول النفط	عدد الآبار	طاقة الانتاج برميل /يوميا	الغازات المصاحبة برميل /يوميا	اجمالي النفط المحترق برميل/يوميا	اجمالي الغاز المحترق مليون متر مكعب يوميا
الوفرة (١)	٢٥	٣٥٠٠	١٤.١٤	٨٧٥٠	٠.٦٢٤
الرميلة (٢)	٧٥	٤٠٠٠	١٤.١٤	٣٠٠٠٠٠	٤.٢٤٢
الروضتين (٣)	٥٠	٤٠٠٠	١٤.١٤	٢٠٠٠٠٠	٢.٨٢٨
ام ئدير (٤)	٥٠	٤٠٠٠	١٤.١٤	٢٠٠٠٠٠	٢.٨٢٨
بحرة (٥)	٢٥	٤٠٠٠	١٤.١٤	١٠٠٠٠٠	٠.٤١٤
مياقيش (٦)	٥٠	٤٠٠٠	١٤.١٤	٢٠٠٠٠٠	٢.٨٢٨
برقان (٧)	٣٥٠	٤٠٠٠	١٤.١٤	١٤٠٠٠٠٠	١٢.٧٩٦
المجموع	٦٢٥			٢٤٠٨٧٥٠	٧٤.٠٦٠

الغاز المنبعث بالطن يوميا

السبب	اول اكسيد الكربون	اول اكسيد الكربون	اكسيد النيتروجين	جزئيات
بسبب احتراق النفط	٢١.١٩٧	٢٤	٦٠	١٦٩
بسبب احتراق الغازات المصاحبة	١.٢١٣	١٩	٤٨٦	٢.٧
المجموع	٢٢.٤١	٢٥٢	٥٤٦	١٧١.٧

المصدر: منظمات حماية البيئة في المنطقة وتقارير شركات النفط



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١

المعادن الثقيلة والغازات السامة، التي يمكن ان تكون موجودة في الدخان، فالكمياويات المنبعثة من الحرائق، سوف تدخل في حليب الاغنام والابقار عبر عمليتي التغذية والتنفس، وسوف تنتقل آثار هذه الكيماويات عبر الحليب واللحوم، الى البشر، بالطبع، ويخشى ان يكون الاطفال وكبار السن الاكثر تأثرا بهذه الاغذية اضافة الى الاجنة الذين لم تلدهم امهاتهم الحوامل، بعد. كما ان تناقص فترة اشراق الشمس يمكن ان يؤدي الى خلل في انتاج فيتامينات «د» و«اي».

لكن، لحسن الحظ، اثبتت عمليات الفحص المخبري ان بعض الغازات الضارة التي تصاحب عمليات الاحتراق عادة وجدت بنسب اقل مما كان يخشى، وعلى الرغم من ان ثاني اكسيد الكبريت، موجود بنسب اعلى من الطبيعي، فانها ليست اعلى من معدلات الخطر التي تعتمدها معايير الصحة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، ويعني ذلك انه لا يبدو ان مستوى ثاني اكسيد الكبريت يشكل خطرا على الحياة في الكويت في الوقت الحاضر.

وأدت الحرب الى تدمير شديد في طاقة الانتاج النفطي الكويتي، بتدمير آبار النفط، كما ان المشكلة زادت تعقيدا لأن العديد من مراكز التحكم التي تعتبر ضرورية لعمليات الصيانة والتشغيل دمرت ايضا، وبدون هذه المرافق الخدمية فان قدرة الكويت على انتاج النفط سوف تتأثر بشكل كبير، حتى اذا لم تكن الحقول النفطية مدمرة، ويتطلب اصلاح وتشغيل هذه المرافق تكنولوجيا رفيعة المستوى، وطاقات يصعب ان تتوفر بغزارة في بلد عصف الاحتلال بالكثير من امكانياته.

ان الحكومة الكويتية جادة في عملية البناء، خاصة بعد ان انطفأت النيران، وبدأت عجلة التصدير تعود لكن قضايا البيئة سوف تظل الشغل الاهم للحكومة والشعب حتى فترة مقبلة الى ان يتم التغلب على بقية آثار ما حدث.

* اعداد: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - لندن



المصدر : [illegible]

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]

الكويت تصل إلى حصتها الأساسية
من البترول إلى [illegible] ديسمبر القادم

كتب ابراهيم خليل

اكد حمدون الرقية وزير البترول الكويتي لـ « روز اليوسف » ، على ان اهم قرار اتخذه مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول « أوابك » ، هو عدم تحويل اى مبلغ خاص بمعهد البترول العربي في بغداد من خارج العراق إلى داخل العراق .

وانه تم تاجيل قضية التجديد للأمين العام لمنظمة الأوابك إلى اجتماع وزراء البترول العرب القادم .

وتوقع وزير البترول الكويتي ان يصل إنتاج البترول الكويتي إلى ما قبل حرب الخليج خلال شهر ديسمبر ١٩٩٢ ليبلغ مليونا ونصف المليون برميل بترول يومياً .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩١

اعتراض على الكميات والتوقيت وتوزيع العائدات

اربعة مطالب لبغداد لاستئناف صادرات النفط

لندن: «الشرق الاوسط»

من المتوقع ان يطلب العراق لدى الاجتماع المقرر عقده بينه وبين بعثة الامم المتحدة في السادس من الشهر المقبل، للنظر في قضية استئناف صادراته النفطية، زيادة الكمية المصرح له ببيعها والتي حددتها الامم المتحدة بمعدل ٥٠٠ الف برميل يوميا على مدى ستة أشهر. ونقلت يوم امس نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» عن مصادر نفطية قولها ان العراق الذي يرفض بيع نفطه على اساس الشروط التي حددها له مجلس الامن سيطلب ايضا تمديد الموعد الاقصى للمبيعات والسماح له باستيراد قطع غيار لصناعته النفطية.

وكان العراق قد رفض ان يبيع نفطه الخام وفقا لخطة مجلس الامن بحجة ان الخطة تعتبر انتهاكا لسيادته. وقالت النشرة ان العراق سيثير اربعة اعتراضات خلال الاجتماع الذي سيتم مع مسؤولي الامم المتحدة. واضافت النشرة تقول ان العراق يشعر بأن الخصم الخاص بالتعويضات عن اضرار حرب الخليج والمحدد بمعدل ٥ في المائة من قيمة النفط الذي سيتم تصديره، ونفقات عمليات الامم المتحدة في العراق والتي تبلغ حاليا ٣٠ مليون دولار، ورسوم نقل الخام عبر خط الانابيب التركي وتطلب انقرة فيها معدل دولار عن كل برميل من النفط يتم نقله، سوف لن يترك الا قدرا ضئيلا من الاموال السائلة لشراء السلع الغذائية والطبية العاجلة. كما يعترض العراق على فترة الستة اشهر المحددة للتصدير بقوله انها ستحد من قدرته على بيع النفط بأسلوب عقود البيع الطويلة الأجل.

ويجتمع فريق من خبراء الامم المتحدة برئاسة كوفي انان نائب الامين العام للامم المتحدة مع مسؤولين عراقيين في فيينا في السادس والسابع من يناير (كانون الثاني) المقبل لمناقشة اعتراضات بغداد على خطة الامم المتحدة الخاصة بمبيعات النفط العراقية. غير انه يجدر الذكر أن بعثة الامم المتحدة لا تملك حق الموافقة على المطالب العراقية. وقالت النشرة ان العراق سيطلب نظاما للانتاج والبيع يتيح له قدرا أكبر من الحرية بشأن صادراته النفطية، وذلك في ما يتعلق بالحد الاقصى لقيمة مبيعات النفط المحددة بمعدل ١.٦ مليار دولار.

أنباء متشائمة عن الاجتماع بين العراق والامم المتحدة

■ فيينا - ا ف ب، رويتر، ا ب - ذكر مصدر مقرّب من منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) في مقرها في فيينا امس ان مسؤولين نفطيين عراقيين وممثلين عن الامين العام للامم المتحدة سيجتمعون في فيينا خلال السادس والسابع من الشهر المقبل للبحث في ترتيبات بيع النفط العراقي وفقا للقرار رقم ٦١٧ الصادر عن مجلس الامن. واضاف المصدر ان المحادثات ستتطرق الى بيع ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط العراقي اي ما يعادل ٥٠٠ الف برميل يوميا لمدة ستة اشهر.

وقالت نشرة «ميس» المتخصصة ان العراق الذي لا يزال يعارض الشروط التي حددها مجلس الامن لبيع نفطه سيطلب من الامم المتحدة زيادة الكمية المصرح له ببيعها وتمديد الموعد الاقصى للمبيعات والسماح له باستيراد قطع غيار لصناعته النفطية وتصدير النفط من ميناء البكر في شمال الخليج.

لكن مصادر «ميس» لا تعتقد ان الاجتماع سيؤدي الى انفراج يسمح باستئناف صادرات النفط العراقية في وقت مبكر.

وقالت النشرة ان العراق سيثير أربعة اعتراضات في الاجتماع مع مسؤولي الامم المتحدة حول سقف الصادرات النفطية والمدة الزمنية والحسم الخاص بالتعويضات عن اضرار حرب الخليج ونفقات عمليات الامم المتحدة في العراق ورسوم خط الانابيب التركي. اضافة الى ذلك يعتقد العراق ان هذه النفقات لن تترك الا قدراً ضئيلاً من الاموال السائلة لشراء سلع ذات أهمية انسانية وان فترة الستة اشهر ستحدّ من عقود البيع الطويلة الاجل.

وقال عبدالجبار محسن الناطق الصحافي بلسان الرئيس صدام حسين في بغداد ان حكومته تعتبر شروط الامم المتحدة انتهاكاً لسيادة العراق، واضاف ان العراق لن يغيّر رأيه.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩١

الرقبة: خسرنا ٢٪ من احتياطنا وإصلاح الآبار سيكلف ١٠ مليارات دولار

الكويت ستطالب بحصة إنتاجية اكبر في «اوبك» ١٪ من الآبار «طبيعي» وإصلاحها سيأخذ ٣ سنوات

الكويت ـ ر · اعلنت الكويت انها «ستطالب بزيادة حصتها الانتاجية داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول «اوبك» لتعويض مليارات من الدولارات خسرتها في صورة عائدات نفطية مفقودة.

وقال وزير البترول الكويتي حمود عبد الله الرقبة في تصريحات نشرت امس ان الكويت تطالب بزيادة حصتها في «اوبك» وذلك بسبب قدرتها على انتاج كميات اكبر من النفط، بالاضافة الى انها توقفت عن الانتاج عاما مما اصاب الاقتصاد الكويتي بخسائر حجمها مليارات من الدولارات.

وقد عطلت «اوبك» نظاما للحصص الانتاجية كانت تعمل به عندما توقفت صادرات النفط العراقية والكويتية بعد ان غزا العراق الكويت في اغسطس (آب) من عام ١٩٩٠.

وتنتج الكويت حاليا نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا بينما يبلغ حجم حصتها في «اوبك» ١٫٥ مليون برميل يوميا. وقبل ازمة الخليج وصلت طاقتها الانتاجية الى مليوني برميل يوميا.

وكان الرقبة قد صرح بان الطاقة الانتاجية لبلاده ستزيد الى ١٫٥ مليون برميل يوميا بحلول ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٩٢ وقال ان الكويت لن تقبل في أي حال خفض هذه الحصة.

ونقل عن الوزير الكويتي قوله ان بلاده «لن تتنازل عن برميل واحد وانها غير مستعدة لمناقشة هذا الموضوع».

ومن المنتظر ان تعقد «اوبك» اجتماعا في فبراير (شباط) المقبل لمناقشة مستويات الانتاج للربع الثاني من عام ١٩٩٢ في وقت يخشى خبراء النفط حدوث تخمة نفطية عالمية في الربيع القادم بسبب هبوط موسمي في الطلب وزيادة الانتاج الكويتي وربما ايضا عودة النفط العراقي الى الاسواق.

وقال الرقبة ان الكويت خسرت ملياري برميل من النفط في الحرائق التي اشعلها الجنود العراقيون في آبارها النفطية، وهو ما يمثل اثنين في المئة من احتياط البلاد من النفط.

وقدر الرقبة تكاليف اصلاح المنشآت النفطية المعطوبة بنحو عشرة مليارات دولار بالاضافة الى ١٫٥ مليار دولار انفقت بالفعل على إخماد وسد فوهات مئات الآبار المحترقة.

وقال مهندس في شركة البترول الكويتية للصحافيين ان الآبار النفطية التي تعمل بصورة جيدة تشكل نحو واحد في المئة فقط من إجمالي الآبار في الكويت وعددها ١٠٠٠ بئر.

واضاف قوله انه تم حفر ١٥ بئرا جديدة في حقل نفط البرقان، وهو اهم الحقول المنتجة لتحل محل بعض الآبار المعطوبة التي يصعب اصلاحها.

وقال ايضا ان اصلاح جميع المنشآت النفطية المعطوبة في الكويت سيستغرق ما بين عامين وثلاثة اعوام.

وقد تم في الاسبوع الاول من نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي الانتهاء من سد فوهات ٧٣٢ بئراً معطوبة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩١

وزير النفط الكويتي لـ «العالم اليوم»:

عودة بترولنا.. لن ترفع الأسعار

□ الكويت ـ لميس الحديدي:

أكد وزير النفط الكويتي حمود الرقبة أن بلاده تتطلع إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى مليوني برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٢ مشيراً إلى أن هذه الزيادة تتوقف على حجم الزيادة في سقف إنتاج «أوبك». وقال إن الكويت من حقها تعويض ماتسببت فيه ظروف الحرب من حرمانها من إنتاج وتصدير كامل حصتها منذ منتصف العام الماضي مما يستوجب منحها حصة أكبر مستقبلاً. وأكد أن عودة صادرات بلاده إلى أسواق النفط العالمية لن تسبب ارتفاعا في الأسعار نظراً لأن زيادتها تتم بصورة تدريجية ومحسوبة على عكس صادرات العراق التي تتوقف على قرار مفاجيء يمكن أن يحدث هزة في الأسواق.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ [illegible] ١٩٩١

بغداد تدرس بيع بترول قيمته ٤ر٢ مليار دولار

بغداد ـ وكالات الانباء ـ صرح اسامة الهيتى وزير البترول العراقى بأنه يتوقع حدوث تقدم فى المباحثات العراقية مع الامم المتحدة فى الشهر القادم بشأن عودة العراق الى السوق البترولية ، حيث كان العراق قد رفض عرضا من الامم المتحدة ببيع بترول قيمته ٦ر١ مليار دولار لمواجهة احتياجاته الغذائية والعقوبات الدولية ضده .

واوضح الوزير العراقى انه ليس هناك بديل امام بلاده سوى تحقيق مثل هذا التقدم فى ظل استمرار العقوبات الدولية ضدها .

وقال الوزير العراقى ان بغداد قد تدرس بيع بترول قيمته ٤ر٢ مليار دولار بدلا من الكمية التى كانت مقررة من قبل وقيمتها ٦ر١ مليار دولار .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

رغم استمرار أزمة الغذاء فى العراق

بغداد ترفض استخدام «الخط التركى» لتصدير بترولها

مجلة «ميس»: محاولة عراقية للالتفاف على قرار المقاطعة

اعداد محمد يحيى

على الرغم من ان قرار الامم المتحدة رقم (٧٠٦) يتيح للعراق بيع بترولها واستخدام جزء من عائداته لشراء الغذاء والأدوية، إلا ان العراق- حتى الان- ترفض هذا القرار.

وحتى إذا وافقت العراق على القرار ٧٠٦، فإن الكثيرين يشككون فى مدى قدرة العراق على الاستمرار فى إنتاج وتصدير البترول، دون ان يسمح لها باستيراد قطع الغيار والكيماويات اللازمة للإنتاج، ودون تنمية المنشآت البترولية.

العراق ترفض التصدير عن طريق خط الانابيب عبر تركيا وتطلب ان تصدر من موانيها.. وتحاول التحايل على قرار «المقاطعة» بعقد صفقات مع شركات أوروبية لاعادة تعمير منشآتها مقابل انهاء المقاطعة وهو امر لاتستطيع دولة واحدة الاقدام عليه الان.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩١

وتؤكد مصادر اقتصادية مطلعة ان المسئولين العراقيين من جهتهم، مستمرون فى اطلاق التصريحات التى تعبر عن ثقة كبيرة (وربما زائدة عن الحد) فى انه بالامكان اعادة وقوف قطاع البترول على قدميه من جديد، رغم كل ما لحق به من تدمير. فقد صرح وزير البترول اسامة عبد الرزاق حمادى لبعض الصحفيين اليابانيين فى منتصف شهر نوفمبر الماضى بان طاقة انتاج البترول وصلت إلى مليونى برميل يوميا، وتوقع ان يرتفع الانتاج إلى اكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا مع نهاية عام ١٩٩٢.

كما اشار بعض المسئولين العراقيين إلى ان الحكومة تعمل على رفع الانتاج إلى مابين ٥,٥ مليون و٦ ملايين برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٤.

وكان العراق قد تمكن من اعادة انتاج البترول نتيجة لبرنامج مكثف للغاية اشتركت فيه وزارات البترول والصناعة والتعدين. وفى يوم ٢٠ نوفمبر الماضي، صرح وزير البترول العراقى لوكالة انباء رويتر بان حظر استيراد قطع الغيار المفروض على العراق دفع الخبراء العراقيين إلى الاستعانة بقطع غيار قديمة من منشآت اخرى بعد اصلاحها او تعديلها لمواءمة احتياجات المنشآت التى تحتاج إلى الاصلاح.

وركزت المرحلة الأولى من برنامج الوزارات العراقية على اصلاح مصافى البترول، وفى شهر مايو الماضى بدأ تشغيل بعض المصافى فى «بايجى» و«دورة»، كذلك تم اصلاح المصافى الاصغر حجما مثل مصفاة «الناصرية» وفى شهر نوفمبر الماضي، وصلت سعة إنتاج المصافى العراقية إلى ٤٥٠ الف برميل يوميا، ولكن بعض التقارير الاخيرة تشير إلى ان طاقة الإنتاج من المحتمل ان تكون قد بلغت ٥٤٠ الف برميل يوميا. وفى البصرة عادت المصافى إلى إنتاج ٧٠ الف برميل يوميا، ويجرى الان العمل على استعادة الطاقة الإنتاجية القصوى لهذه المصافى (١٤٠ الف برميل يوميا) قبل حلول شهر يونيو ١٩٩٢.

وفى نهاية شهر اكتوبر الماضى اعلن وزير البترول ان العراق بدأت تستخدم مصافى بترول متنقلة، وزعم الوزير العراقى ان هذه المصافى تم بناؤها محليا. إلا انه من المعروف ان وزارة البترول العراقية كانت قد قامت بشراء واستخدام مصافى بترول متنقلة (محمولة على منصات) اثناء الحرب العراقية الإيرانية كذلك قامت وزارة البترول بالعمل على استعادة الطاقة الانتاجية فى ابار البترول، وقد صرح وزير البترول للصحافة اليابانية الشهر الماضى بان الإنتاج من الحقول الموجودة فى شمال العراق وصل إلى ٧٠٠ الف برميل يوميا، وهو مايعادل ٧٠٪ من الطاقة القصوى لتلك الحقول، وفى شهر يونيو الماضى اعلنت «شركة بترول الشمال» (وهى المسئولة عن تشغيل حقول البترول فى شمال ووسط العراق) انه قد تم استعادة الطاقة الإنتاجية القصوى لحقولها والبالغة ١,١ مليون برميل يوميا.

وبالنسبة لجنوب العراق الذى كانت خسائره افدح – وحيث ادى قصف قوات الحلفاء إلى تدمير نحو ٨٠٪ من منشآت حقل الرميلة– صرح وزير البترول العراقى للصحافة اليابانية بان انتاج البترول فى منطقة البصرة (والتى تضم حقل الرميلة) يبلغ الان ٤٠٠ الف برميل يوميا، وهو مايمثل ٤٠٪ من الطاقة الإنتاجية القصوى.

التخزين.. عامل حاسم :

ويشير الخبراء الاقتصاديون إلى ان المنشآت التى تم تدميرها تشمل: مراكز تجميع البترول، وماكينات الضغط، ووحدات حقن المياه، وصهاريج التخزين. ومن المؤكد ان التغلب على قصور السعة التخزينية للبترول سوف يكون عاملا حاسما فى نجاح العراق فى تحقيق الاهداف الخاصة برفع مستويات الانتاج والعودة إلى التصدير.

وذكرت مؤخرا شركة المقاولات التركية «تكفن» ان الحكومة العراقية طلبت منها المساعدة فى اصلاح صهاريج التخزين والتى تم تدمير نحو ٧٠٪ منها اثناء حرب الخليج.

ويعد خط الانابيب المؤدى إلى تركيا اقل المنشآت البترولية العراقية تأثرا بالحرب. وهو ماأكدته شركة «تكفن» والتى شاركت فى بنائه، حيث ذكرت الشركة يوم ١٧ نوفمبر الماضى ان الخط فى حالة جيدة بالرغم من بعض التلفيات التى لحقت بمحطات الرفع اثناء حرب الخليج، وتبلغ طاقة الخط الان حوالى ١,١ مليون برميل يوميا، ومن المتوقع ان يصل الخط إلى طاقته القصوى والتى تبلغ١,٦ مليون برميل يوميا مع نهاية الربع الاول من عام ١٩٩٢.

ويؤكد الخبراء الاقتصاديون ان العراق إذا قامت بتصدير البترول فى المستقبل القريب من خلال خط انابيب تركيا، فان ذلك سيتم على الارجح من ابار البترول الموجودة فى شمال العراق. اما خط الانابيب الذى كان يستخدم فى ضخ البترول من جنوب العراق إلى تركيا قبل الحظر الاقتصادى فقد تعرض للدمار الشديد خلال الحرب، ولم يستأنف العمل الا فى شهر اكتوبر الماضي، وذلك طبقا لما اوردته وكالة الانباء العراقية، ولايزال العمل جاريا



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩١

احتجاج عراقي

لم يسمح القرار ٧٠٦ الصادرعن الامم المتحدة للعراق بتصدير البترول إلا من خلال انابيب البترول المتجهة إلى تركيا، وقد احتجت الحكومة العراقية على ذلك مطالبة بالسماح لها بالتصدير من الموانىء الواقعة جنوب العراق مثل «خور العماية» وميناء «البكر» واللذين تعرضا للتدمير الشديد اثناء الحرب مع إيران، وعلى الرغم من ان شركة المقاولات الامريكية «براون اند روت» كانت قد انتهت في اغسطس ١٩٩٠ من اصلاح الكثير من منشات ميناء «البكر» بحيث وصلت سعة التصدير من الميناء إلى مليون برميل يوميا، إلا ان العراقيين يقومون الان باصلاح الاضرار التى لحقت من جديد بالميناء اثناء احداث الخليج. وفي بداية عام ١٩٩١، اعلنت بعض شركات المقاولات العالمية انه بالامكان اصلاح الميناء خلال ستة شهور وقالوا ان عمليات الاصلاح ستحتاج إلى فترة اطول إذا قام بها العراقيون بمفردهم وبدون الاستعانة بالخبرات والتكنولوجيات الاجنبية.

ومن المؤكد ان العراق يتمنى قيام الامم المتحدة باستثناء استيراد المعدات وقطع الغيار والكيماويات اللازمة لصناعة البترول من الحظر الاقتصادي، لان العراقيين يدركون تماما ان الطبيعة «التلفيقية» لعمليات الاصلاح التى يجرونها للمنشات البترولية لن تمكنهم من الاستمرار في انتاج البترول، فقد صرح وزير البترول العراقي لوكالة رويتر بانه على الرغم من ان العراق تمكنت من البدء في إنتاج ١,٥ مليون برميل يوميا، إلا ان الحفاظ على هذا المستوى من الإنتاج، بمرور الوقت، سيكون مستحيلا بدون استيراد المعدات وقطع الغيار اللازمة. كذلك تتمنى الحكومة العراقية ان تستثنى مشاركة الشركات الاجنبية في تمويل مشروعات تنمية ابار البترول العراقية من المقاطعة التى تفرضها الامم المتحدة. ففي بداية شهر نوفمبر الماضى صرح وزير البترول لجريدة «الثورة» العراقية اليومية بان عمليات استكشاف الابار الجديد مستمرة، وانه قد تم حفر اربع ابار جديدة، وانه في نفس الوقت تجرى دراسة النتائج المستخلصة من حفر ٦١ بئرا استكشافية في شمال وجنوب العراق، وفي شهر اكتوبر الماضى، اعلن الوزير العراقي ان تطوير الحقول العراقية «العملاقة» هو جزء مما يعرف «بالخطة الطموحة»، وان الحكومة العراقية تخطط لان يتم ذلك بالتعاون مع الشركات الاستثمارية الدولية والتى سوف تمنح امتيازات معينة بهدف الوصول بانتاج العراق من البترول إلى ضعف معدل الإنتاج الذى كانت تحققه العراق قبل اندلاع الحرب مع ايران (٣,١٤ مليون برميل يوميا).

تشجيع الاستثمارات الاجنبية :

الحقول العراقية «العملاقة» هي حقول «مجنون» و«غرب القرنة» و«حلفاية» و«نهر عمر» وجميع هذه الحقول، كان يجرى التفاوض على مشروعات تطويرها مع العديد من الشركات اليابانية والاوروبية قبل غزو الكويت. وبجانب ذلك، فان الحكومة العراقية تسعى للتعاون مع الشركات الاجنبية في استغلال وتنمية بعض الحقول التى تم اختبارها ولكن لم يتم تقييمها بعد، بالإضافة إلى عدد من المناطق التى تم استكشافها بالكامل أو التى تم استكشافها جزئيا وكذلك المناطق البكر. وصرحت مصادر رسمية بوزارة البترول العراقية بان شروط هذا التعاون سوف توضع على اساس سياسة جديدة تشجع الاستثمارات الاجنبية من خلال وضع نظم جديدة للاتفاقيات الخاصة بالاستثمار في قطاع البترول.

وذكرت الوزارة انها الان بصدد صياغة هذه القواعد والنظم الجديدة، ولكن وزير البترول انكر بشدة مانشرته مجلة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) عن ان العراق عرضت على احدى الشركات الاوروبية منحها بعض الاسهم في «حقل مجنون» مقابل مشاركة تلك الشركة في مشروعات تطوير الحقل، وذلك بشرط ان تقوم حكومة الدولة الاوروبية التى تتبعها هذه الشركة بالتراجع تدريجيا عن التزامها بالمقاطعة الاقتصادية المفروضة على العراق، واضاف ان الحكومة العراقية لاتريد ان تبدأ الشركات الاجنبية في الاستثمار في العراق فورا، ولكنها تنظر إلى المستقبل وان التشاور وحده يمكن أن يبدأ الان على ان يبدأ العمل بعد رفع المقاطعة وقال وزير البترول «ان الجميع يعلمون انه لاتوجد دولة بترولية تستطيع استغلال مواردها بدون تعاون الشركات الاجنبية».



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩١

عام ١٩٩٢ فى البترول

البترول المصرى يساهم فى اعمار حقول بترول الكويت .. وسوريا .. وليبيا

كتب ابراهيم راشد :

يشهد عام ١٩٩٢ تحولا هاما فى مسار البترول المصرى .. حيث يخرج البترول من المحلية الى العالمية .. بمعنى ان الشركات المصرية سوف تساهم فى تنمية الموارد البترولية فى العالم العربى .. صحيح ان الخبرة المصرية تلعب دورا هاما منذ ربع قرن فى أثراء العمل البترولى العربى .. لكننا فى سنة ١٩٩٢ وكما يقول د . حمدى البنبى وزير البترول ان العام الجديد سيشهد مساهمة الشركات المصرية فى تنمية الموارد البترولية فى الشقيقتين سوريا وليبيا ودولة الكويت حيث تقرر ايفاد اطقم كاملة من الفنيين والمهندسين . مع اجهزة حفر .. واحد لدولة الكويت وجهازان لسوريا .. بالاضافة الى المساهمة فى انشاء شركة مشتركة بين شركة المشروعات البترولية المصرية وهى شركة مملوكة لقطاع البترول» واحد الشركاء السعوديين .. ومثلها فى الكويت ..

اى اننا سنساهم فى حفر بعض الابار البترولية التى احترقت اثناء العدوان العراقى على الكويت .. ثم نساهم فى تعمير معامل التكرير هناك وامدادهم بمعدات بترولية مصنوعة من مصانعنا . وفى القاهرة الأن وفد بترولى سورى كبير يبحث مساهمة اكبر فى تنمية موارد الشقيقة سوريا ثم المساهمة فى تنمية وتوسيع مصانع البتركيماويات مع ليبيا الشقيقة .

وستشهد السنة الجديدة توسيع وتنمية حقل عامر بحيث يرتفع الانتاج فى هذا الحقل الواقع فى خليج السويس من اربعة الاف برميل الى ٨ الاف برميل بترول يوميا .. كما تقرر رفع انتاج الغازات فى حقل ابوسنان بالصحراء الغربية من ٤٠ مليون قدم مكعب الى ٥٠ مليون قدم مكعب يوميا .

ويشهد عام ١٩٩٢ .. اقبال عدد كبير من الشركات الاجنبية للبحث عن البترول وذلك بسبب المناخ السياسى المستقر .. والذى سببه الاساسى الديمقراطية التى يرعاها الرئيس مبارك وذلك على حد تعبير الجيولوجى شوقى عابدين رئيس بترول خليج السويس حيث تحصل «اموكو» الامريكية على امتياز جديد باراضى الدلتا .. ثم منطقتين جديدتين تشارك فيها اموكو واجيب الايطالية العالمية . وستقوم بحفر اول بئر للبحث عن البترول وسط سيناء .

وقال شوقى عابدين .. اننا سنقوم بتجميع الغازات التى تصاحب عمليات انتاج البترول فى حقول البلاعيم وابورديس .. مع الغازات التى تنتج فى حقل اكتوبر بخليج السويس .. ثم نقوم بضخها الى شاطىء الخليج الغربى ثم نجمعها ونقوم بارسالها الى السويس فى حدود ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا .. كانت تحرق فى الهواء .. ويتكلف المشروع ٦٠ مليون دولار . وتساهم هذه الغازات فى تعمير السويس وتشغيل محطات الكهرباء ومصانع الاسمدة وتعمير شمال سيناء .

ليس هذا فقط .. بل ان د . حمدى البنبى وزير البترول بدأ يفتح الباب على مصراعيه امام القطاع الخاص المصرى لكى يساهم فى تمويل بعض المشروعات البترولية حيث يتم فى المستقبل اسناد عمليات توزيع انابيب البوتاجاز فى المحافظات للقطاع الخاص .. وبناء المحطات البترولية للقطاع الخاص .. وهناك عدة مشروعات ضخمة فى البتروكيماويات المصرية بالاسكندرية مفتوحة امام القطاع الخاص لانتاج ٢٠٠ الف طن من مادة الايتيلين و٨٠ ألف طن بولى ايتيلين .. و١٠٠ الف طن بروبيلين . والتى تستخدم فى انتاج السجاد والموكيت وغيره . كما يقول المهندس حسب النبى عسل .



المصدر : ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...٢٠ ... ١٩٩١

مجرد رأى

اجندة ٩١

أعجب الحرائق !

٧ - نوفمبر ٩١ : رغم عديد الحرائق التى جرت من قبل فى حقول البترول إلا ان ماحدث فى الكويت هذا العام كان غريبا وجديدا ، فهى اول مرة يتم فيها عمدا حرق أبار بترول بلد باكمله ، ففى ٢١ فبراير اصدر صدام حسين اوامره بلحراق وتدمير كل ابار بترول الكويت ومنشاتها .. وفى مشهد درامى ووحشى مثير انطلقت السنة النيران فى ٧٢٧ بئرا حارقة ماقيمته ٨٥ الف دولار من البترول فى كل دقيقة .. اكرر فى كل دقيقة !

كانت هناك ثلاثة انواع من الابار المصابة : نوع تم تفجيره ولكن لم تشتعل فيه النيران لسباب ما فكان ان اندفع منها البترول فى شكل نافورة قوية راحت تسقط على الأرض مكونة بحيرات بترولية لزجة اخذت تتسع وتتسع .. وكان اخطر مافى هذه البحيرات انها غطت مئات الالغام التى وضعها العراقيون حول كل بئر وجعلت اول مهمة قبل السيطرة على الأبار ازالة الالغام التى حولها .

النوع الثانى من الأبار تم تدميرها واشتعلت فيها النيران بصورة جانبية فخرجت السنة اللهب مشكلة كرات ضخمة من النار المصحوبة بكميات كبيرة من الدخان الذى حول نهار الكويت الى ظلام واصاب آلاف السكان بنتائج مازالوا يعانون منها .

ثم كان النوع الثالث الذى تم فيه تفجير صمامات فوهة البئر واشعال النار فيها وقد خرجت منه السنة اللهب فى شكل رأسى وكانت اسهل الانواع فى الاطفاء ..

نجحت الكويت فى توزيع عملية الاطفاء على اكثر من شركة مما امكن معه استخدام عدد من النظريات الجديدة فى اطفاء حرائق البترول سيتم الاستفادة بها فى كل الدول المنتجة للبترول ومنها استخدام المحركات النفاثة للطائرات الحربية بعد تركيبها على الدبابات لاطلاق دفعات قوية من الهواء التى تساعد على الاطفاء ، واستخدام قذائف الدبابات واطلاقها على فوهة الابار لتفتيت كتل الفحم التى تخلفت من البترول المندفع اثناء اشتعاله ..

كان مقدرا ان يستمر اشتعال الأبار فترة قدرها البعض بنحو ٣ سنوات ولكن التنافس بين الشركات المشتركة خفض هذه الفترة بحيث تم يوم ٦ نوفمبر اطفاء آخر بئر .. وليس معنى هذا ان يبدا بعد ذلك الانتاج مباشرة ، فسوف يحتاج الامر الى فترة غير قصيرة لاعادة اصلاح هذه الأبار و ٢٦ مركزا لتجميع البترول المنتج تعرضت جميعا للدمار فى اسوا قرار اصدره اى حاكم عرفه التاريخ من قبل ليسجل العرب انهم الذين انتجوا البترول بكثرة واحرقوه بوفرة !

صلاح منتصر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ ديسمبر 1991

وزير البترول الكويتى يؤكد عدم تنازل بلاده عن حصتها من الانتاج

الكويت ـ أ .ش .أ اعلن الدكتور «حمود الرقبة» وزير البترول الكويتى امس ان بلاده لن تتنازل عن برميل واحد من حصتها فى الانتاج . اضاف «الرقبة» ان اى زيادة فى سقف انتاج منظمة الاوبك يجب ان يكون للكويت نصيب فيها حذر الوزير الكويتى من احتمال هبوط الأسعار فى شهر ابريل القادم . واشار الى ان الهبوط الحالى الذى تشهده الاسواق والذى ادى إلى انخفاض السعر الى ١٧ دولارا للبرميل يرجع الى زيادة العرض ووجود فائض كبير فى السوق يصعب تقدير حجمه . ايد الوزير الكويتى عند اجتماع طارىء لمنظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» اذا خطط له جيدا . واكد حرص دول الخليج على اسعار البترول ولكنها قد تختلف فى التوقيت والتقييم . واوضح انه إذا دخلت الكويت والعراق إلى السوق البترولية فإنه يجب العودة لنظام الحصص والى ترتيبات جديدة واكد الدكتور «الرقبة» ان المصلحة ستفرض على الاعضاء التوصل الى اتفاق خلال اجتماعهم فى الربع الثانى من العام القادم .



المصدر : الأهـــــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩١

السعودية لن تعيد تشغيل خط بترول العراق طالما بقى نظـــام صـــدام حسين فى الحـــكم

دبى - ر - توقعت مصادر خليجية مطلعة رفض السعودية اعادة تشغيل خط انابيب البترول العراقى الذى يمر عبر اراضيها طالما بقى الرئيس العراقى فى الحكم جاء ذلك عقب اعلان العراق انه تم اصلاح جزء من الخط يقع فى الاراضى العراقية

وكانت السعودية قد اغلقت هذا الخط البالغ طوله ١٥٠٠ كيلو متر عقب غزو العرق للكويت حيث تم فرض حظر دولى على العراق وتقول مصادر متخصصة فى الشئون الصناعية ان هذا الخط يحتوى حاليا على ٢٠ مليون برميل من البترول نصفها فى الخزانات بميناء المصب السعودى والنصف الاخر فى الانابيب

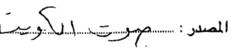
واشار المراقبون الى انه فى ضوء عدم اصلاح خط انابيب البترول العراقى الذى يصب فى ميناء البكر العراقى فان العراق لم يعد امامه سوى خط الانابيب الذى يعبر تركيا ويشكو العراق من ان تركيا تطلب رسوما عالية على مرور البترول العراقى

وكان العراق قد اعترض على قرار لمجلس الامن يسمح له بتصدير كميات من البترول تقدر قيمتها بـ ١,٦ مليار دولار لان شروط التصدير تنتقص من السيادة العراقية وفقا لما اعلنه العراق

وينتج العراق حاليا ٤٥٠ الف برميل من البترول يوميا وهو ما يكفى احتياجاته اليومية فضلا عن تصدير كميات صغيرة للاردن ويستطيع العراق وفقا لما ذكرته مصادر مطلعة ان ينتج ١,٦ مليون برميل يوميا اذا تم السماح له بتصدير البترول وكان العراق ينتج ٣,٢ مليون برميل يوميا قبل غزوه الكويت فى عام ١٩٩٠ وتعرض العديد من المنشآت البترولية العراقية لاضرار فادحة اثناء غارات قوات التحالف ضد العراق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  صوت الكويت

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

▼ تقرير عن اقتصاديات الكويت

زيادة سريعة غير متوقعة للقطاع النفطي



لندن - «صوت الكويت»: صدر اخيراً التقرير الفصلي الرابع من دورية «ايكونوميست انتليجنس يونت» الخاص بدراسة الوضع الاقتصادي في الكويت، تناول آخر التطورات التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال الاشهر الثلاثة الماضية. ولاحظ التقرير الزيادة السريعة في انتاج النفط الكويتي التي فاقت جميع التوقعات الا انه اكد على ان اثر هذه الزيادة في الاسراع من اعادة الاوضاع الاقتصادية الى مجرياتها الطبيعية لن يظهر الا في عام ١٩٩٢، حيث يصل معدل الانتاج اليومي الى ٩٥٠ الف برميل.

واشار التقرير الى انه على عكس كل التوقعات التي ذكرت بعضها ان عملية اطفاء حرائق الآبار النفطية قد يستغرق خمس سنوات او اكثر، فقد تم اخماد آخر بئر نفطي محترق في السادس من نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي.

وقدر التقرير كلفة اخماد الحرائق النفطية بما يتراوح بين ١,٧ و٢ مليار دولار، وهي تكاليف اقل بكثير مما انطوت عليه التوقعات الاولية التي وضعت قيمة تكاليف عمليات الاطفاء بحدود ٣ مليارات دولار. اضافة الى ذلك فقد حصلت الكويت على خبرات كبيرة في مجال اخماد الحرائق النفطية الى جانب معدات خاصة تصل قيمتها حسبما ورد في التقرير الى ٦٠٠ مليون دولار. خصص التقرير فصلاً كاملاً لاستعراض تطور الانتاج النفطي في الكويت منذ التحرير وحتى الآن مشيراً الى الزيادة السريعة التي حققها انتاج الآبار البرية والذي وصل معدله خلال شهر اكتوبر (تشرين الاول) الماضي الى ٣٠٠ الف برميل في اليوم، يضاف اليها ١٠٠ الف برميل انتاج المنطقة البحرية المحايدة التي تشترك الكويت في ملكيتها مع المملكة العربية السعودية. وهذا يمثل زيادة تصل نسبتها الى ٦٦٪ عن انتاج شهر سبتمبر (ايلول) الذي سبقه اما بالنسبة لاجمالي فترة الربع الاخير من هذا العام فقدر التقرير معدل انتاج يومي يصل الى ٥١٠ برميل منها



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

أشاد بالتعاون الاقتصادي بين البلدين

نائب وزير الطاقة الأميركي يزور الكويت

واشنطن - كونا: اشاد مسؤول أميركي كبير بالتعاون الاقتصادي المتين بين الولايات المتحدة والكويت، وأكد بأن الادارة الأميركية تسعى وتطمح الى تعزيز هذا التعاون ليشمل جميع المجالات الاقتصادية في المستقبل.

ونفى نائب وزير الطاقة الأميركي هنسن موري في معرض رده على سؤال في مؤتمر صحافي عقده عشية زيارة يعتزم القيام بها لدول منطقة الخليج العربي، أي مشاكل تعيق عملية فتح أسواق جديدة للمنتوجات التكنولوجية الأميركية في الكويت.

وأشار الى أنه «من خلال العمل المشترك الذي أعقب عملية تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، لا سيما في مجال عمليات إطفاء النفط أظهر الكويتيون تقديراً كبيراً للكفاءة الأميركية في هذا المجال، كما اعربوا عن رغبتهم في تطوير وتوسعة التعاون الاقتصادي بين البلدين».

لكنه شدد على ضرورة ان تقوم الشركات الأميركية بتكثيف مساعيها للحفاظ على اسواقها، وفي الوقت نفسه تحرص على أن تحسن من جودة منتوجاتها حتى تحميها من منافسة الدول الصناعية الاخرى.

وفي جانب آخر من المؤتمر الصحافي، رحب المسؤول الأميركي باستئناف الكويت عمليات تكرير النفط، وأكد بأن السرعة التي تمت فيها عمليات إطفاء حرائق النفط وكذلك السرعة في عملية ضخ النفط الكويتي وتصديره للخارج «ستساعد بدرجة كبيرة على استقرار اسعار النفط في الأسواق العالمية».

وتشمل جولة موري في المنطقة الكويت التي سيصلها غداً، ثم المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان وأخيراً اليمن

وذكر موري بأنه سيجري مع المسؤولين عن القطاعين النفطي والصناعي في هذه الدول محادثات ستتركز بين أمور أخرى على تعزيز وتوسعة التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة وبين كل من دول الخليج العربية.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

اسابيع على اطفاء حرائق الكويت ومازال التلوث يهدد البيئة

بحيرة بترول حول الآبار طولها ٥ كيلو مترات وعمقها ١٢٠ سنتيمترا

بعد مرور اسابيع على اطفاء اخر ابار البترول التى اشعلتها القوات العراقية اثناء انسحابها من الكويت فى شهر فبراير الماضى ، فإن مناطق ابار البترول الكويتية مازالت تشبه الاراضى القاحلة بدون حياة .

وتقول وكالة رويتر فى تقرير لها فى الكويت أن المحصلة النهائية لحرائق بترول الكويت ، تمثلت فى احتراق أكثر من ١٢٠ مليون برميل من البترول وانتشار بحيرة من البترول حول الابار طولها خمسة كيلو مترات وعرضها نصف كيلو متر ، اما عمق هذه البحيرة فيصل الى ١٢٠ سنتيمترا .

وتضيف الوكالة أنه فى الماضى كانت منطقة ابار البترول الصحراوية تبدو صفراء اللون على امتداد البصر ، اما الان فانها مغطاة بسحابة من الدخان الأسود الكثيف ، فى حين تنتشر رائحة البترول فى الهواء الذى يلوث منطقة تبلغ مساحتها ٨٠ كيلو مترا مربعا .

ويقول الخبراء أن علاج الاضرار البيئية الناجمة عن التدهور المستمر بسبب تلوث البترول ، سيستغرق سنوات

ويوضح سعد أقاشا ـ وهو احد كبار خبراء البترول فى معهد الكويت للبحث العلمى ـ أن حوادث تسرب البترول نادرة الحدوث فى العادة ، إلا أن ما حدث فى آبار بترول الكويت يعد جنونا لم يقدم عليه شخص من قبل .

ويقوم الخبير الكويتى ـ ضمن ما يقوم به ـ بدراسة اثر تسرب البترول على طبقات الارض التى تحتفظ بالمياه الجوفية .

ولعل الالغام التى زرعتها القوات العراقية قبل انسحابها حول آبار البترول ، هى التى اعاقت العمل على اطفائها ومازالت تعيق بشكل نسبى عمليات تنظيف التلوث البيئى .

ويقول خبراء البترول ان البترول المتسرب الذى يكون البحيرات حول الابار ، مختلط بالماء والرمال والملح بنسب مختلفة . ويوضح الخبراء انه بالرغم من عدم جودة البترول المتسرب ، إلا أنه من الممكن فصل العناصر المختلطة به وبيعه كبترول خام مرة ثانية .

وتقول مصادر بترولية ان اكثر من ١٠٠ شركة عالمية متخصصة ، قدمت طلبات لاعادة معالجة البترول المتسرب وبيعه مرة ثانية ، حيث تم اختزال هذه الطلبات الى ١٠ شركات فقط ، يبدو ان اربعة منها هى التى ستكون مؤهلة لهذا العمل .

ويقول محمود الرقبة وزير البترول الكويتى ، ان الكويت ليست مستعدة لدفع اموال كبيرة لاعادة تنقية البترول المتسرب . وأن نفقات إعادة تكريره يجب ان تقل عن اسعار بيعه .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

بدء انتاج النفط من الآبار المحترقة بالكويت

الكويت / ا.ش.ا/ عاودت اول بئر من ابار النفط المحترقة فى الكويت الانتاج مرة اخرى بعد الانتهاء من عمليات الاصلاح فيها وذلك دون حفر بئر بديلة عنها .. ويصل انتاجها حاليا إلى حوالى ٣ آلاف برميل يوميا .

وتعتبر هذه البئر هى احدى الآبار التى تجرى اعادة تاهيلها مرة اخرى من بين ١٥ بئرا اضرارها سطحية .

ويصل الانتاج النفطى الكويتى الآن الى نصف مليون برميل يوميا .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

العراق يبحث مع الأمم المتحدة

امكانية عودته لأسواق البترول

نيويورك - رويتر - تبدأ الاربعاء القادم فى العاصمة النمساوية فينا المحادثات بين ممثلى الحكومة العراقية والأمم المتحدة ، بشأن امكانية عودة العراق الى اسواق البترول العالمية مرة ثانية .

ولم توضح مصادر الأمم المتحدة السبب فى تأجيل بدء هذه المحادثات الى الاربعاء بدلا من غد الاثنين ، الا ان مصادر بترولية قالت أن السبب يرجع لخلافات داخل بغداد حول قبول شروط الامم المتحدة لبيع البترول العراقى .

وكان العراق قد رفض تنفيذ قرار للأمم المتحدة صدر فى العام الماضى يسمح ببيع ما قيمته ١,٦ مليار دولار من بترول العراق تحت اشراف المنظمة الدولية لشراء مساعدات انسانية للشعب العراقى ، حيث اكد العراق ان مثل هذا القرار يعد انتهاكا للسيادة العراقية ، بالاضافة الى ان هذا القدر من البترول لايفى بحاجيات الشعب العراقى .

ويقول خبراء البترول ان رد فعل الأسواق فيما يتعلق بعودة العراق الى التصدير يعتمد على كمية البترول التى سمحت الأمم المتحدة للعراق ببيعها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

قبل أيام من مباحثات فيينا:

توقع تأرجح أسعار البترول بعد استئناف صادرات العراق

□ نيويورك – رويتر:

ذكر محللون اقتصاديون في نيويورك أمس أن الاجتماع المتوقع الذي سيعقد خلال أيام بين العراق وممثلي الأمم المتحدة لبحث السماح للعراق بإعادة تصدير بتروله قد يؤدي إلى تأرجح أسعار البترول في السوق العالمية. وأكد المحللون أن الاجتماع الذي سيعقد في فيينا يومي ٨ و٩ يناير الجاري بهدف بحث شروط عودة العراق للسوق العالمية وضوابط بيع بتروله، سوف يؤدي إلى تغيير الوضع في السوق بسبب الزيادة الجديدة في الخام المعروض للبيع.

وكانت الأمم المتحدة قد حددت حصة مبيعات بترولية للعراق، في العام الماضي، تبلغ قيمتها ١,٦ مليار دولار خلال ستة أشهر وذلك وفقا لشروط معينة رفضتها الحكومة العراقية.

وأشار المحللون إلى أن التأثير الذي ستحدثه عودة العراق للسوق العالمية سيتوقف على الكمية التي سيسمح للعراق ببيعها، وقال المحللون إن التأجيلات المتوالية في تاريخ عودة العراق للسوق البترولية العالمية خلقت نوعا من الحذر لدى المتعاملين في هذه السوق.

وأضاف المحللون أن العديد من هؤلاء المتعاملين أعربوا عن توقعهم باستئناف تصدير البترول العراقي بنهاية ١٩٩٢. إلا أن التاريخ الحقيقي لذلك لا يزال موضعا للتساؤل. ويتوقع المحللون أن يؤثر استئناف الانتاج العراقي على أسعار السوق إذا بلغ نصف مليون برميل يوميا وهي نصف الكمية التي أبدت بغداد استعدادها لتصديرها، في حين لا يتوقع أن تحدث عودة العراق إلا تأثيرا ضئيلا للغاية إذا سمح له بتصدير ٢٥٠ ألفا للبرميل يوميا فقط.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

العراق يرفض الوصاية على بيع بتروله

بغداد ـ وكالات الانباء ـ اكد المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية امس ان موقف العراق الرافض لاية وصاية خارجية على عمليات بيع بتروله مازال ثابتا ولن يتغير كما ان موقف العراق تجاه قرارى مجلس الامن رقمى ٧٠٦ و ٧١٢ لم يحدث فيه اى تحول .

جاءت هذه التصريحات فى الوقت الذى يتم فيه الاعداد لعقد إجتماع بين الخبراء العراقيين وخبراء الأمم المتحدة

فى جنيف بعد غد لمناقشة إمكانية تصدير البترول العراقى المحظور بيعه من قبل مجلس الامن بسبب حرب الخليج وغزو العراق للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ .

وكانت الأمم المتحدة قد عرضت إمكانية بيع العراق لكمية من البترول تساوى ١,٦ مليار دولار تحت اشراف الأمم المتحدة التى اشترطت قيامها باستخدام هذه الاموال للخدمات الانسانية بعيدا عن أى تدخل من بغداد .

وتعتبر هذه التصريحات لوزارة الخارجية العراقية ردا على بيان وزارة الخارجية الأمريكية الصادر يوم الجمعة الماضى والذى دعا العراق إلى قبول قرارات الأمم المتحدة

وأكد المتحدث باسم الخارجية العراقية ان قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والخاصة ببيع البترول تعد إنتهاكا لسيادة العراق كدولة حرة وعضو بالمنظمة الدولية .



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

العراق يطالب بتصدير النفط من ميناء البكر والامم المتحدة قد لا تمانع اذا توافرت الرقابة

■ الامم المتحدة - رويتر - يبدأ العراق محادثات مع الامم المتحدة يوم الاربعاء المقبل لمناقشة اول مبيعات محتملة من نفطه منذ ان فرض حظر تجاري دولي عليه في اعقاب غزوه الكويت في آب (اغسطس) ١٩٩٠.

وسيتقصى المسؤولون العراقيون في الاجتماع الذي سيعقد في فيينا على مدى يومين امكانات استئناف صادرات بترولية محدودة قبل ان تتخذ بغداد قرارا بالعودة الى بيع النفط. وترفض حكومة الرئيس صدام حسين حتى الآن الاستفادة من قرار للامم المتحدة يسمح للعراق ببيع نفط قيمته ١,٦ بليون دولار لشراء اغذية وامدادات انسانية اخرى.

وترفض بغداد الشروط التي يحددها ذلك القرار قائلة ان رقابة صارمة للامم المتحدة على المعاملات ووجود مشرفين من الامم المتحدة وشركات نفط اجنبية فيهما مساس بسيادة العراق. وقال ديبلوماسيون اميركيون وبريطانيون انه يمكن ابداء مرونة بشأن كثير من شروط القرار ولكن المبادئ الرئيسية ومن بينها رقابة الامم المتحدة على المبيعات والعائدات لا يمكن تغييرها.

وفي حين يعاني العراق من آثار الحظر الصارم فان الامم المتحدة تحتاج ايضا الى اموال من عائدات مبيعات النفط لتدفع نفقات امدادات الاغاثة التي توزعها في العراق وكذلك نفقات اللجنة المكلفة تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية او ازالتها.

وسيرأس وفد الامم المتحدة في اجتماع فيينا كوفي عنان مساعد الامين العام وهو مسؤول مالي كبير في المنظمة الدولية بينما سيرأس وفد العراق سفيره لدى الامم المتحدة عبد الامير الانباري وهو خبير نفطي.

وحسبما تقول مصادر في الامم المتحدة فان من المتوقع ان تثار المسائل التالية التي سيحتاج بعضها الى موافقة من مجلس الامن او لجنة العقوبات التابعة له:

خطوط الانابيب: لمح العراق الى انه يريد بيع النفط الى زبائنه الآسيويين قبل الحرب ومن ابرزهم اليابان عن طريق مرفأ تصدير النفط في ميناء البكر العراقي على الخليج. وقال تقرير للامين العام للامم المتحدة وافق عليه مجلس الامن ان النفط يتعين ان يسير في خط الانابيب الشمالي الى تركيا وهو الخط الوحيد الذي كان يعمل في نهاية الحرب. وقالت مصادر في مجلس الامن انه لن تكون هناك اعتراضات على ميناء البكر شريطة ان تتيسر رقابة مناسبة.

العقود: يريد العراق ضمانات تكفل له ان يكون بمقدوره ابرام عقود طويلة الاجل قد تمكن شركته النفطية الحكومية من تاكيد مكانتها مرة اخرى في الاسواق الدولية. وقالت مصادر في مجلس الامن ان هذا احتمال. ومن المنتظر ان يمدد المجلس في آذار (مارس) المقبل القرار الذي يسمح ببيع نفط قيمته ١,٦ بليون دولار وقد يستحدث مثل هذه البنود وكذلك فانه قد يغير حجم النفط الذي يمكن للعراق ان يبيعه.

الرقابة: تطالب بغداد بتوضيح جميع المعاملات المالية حتى يمكنها ان تعرف الى اين تذهب العائدات والكيفية التي يتم بها شراء السلع الانسانية وتسليمها. وبمقتضى القرار فان العراق يتولى بيع النفط ولكن يتعين ان توافق الامم المتحدة على جميع العقود وان تفتح حسابا خاصا ثم تتولى الاشراف على مشتريات العراق من الاغذية وغيرها من الامدادات وعلى عملية توزيعها.



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

قبل بحث مبيعات البترول العراقي
بغداد تطلب تخفيف الحظر الاقتصادى

بغداد ـ وكالات الانباء ـ طالب العراق بتخفيف الحظر الاقتصادى المفروض عليه منذ ١٧ شهرا وذلك قبل ٢٤ ساعة من الاجتماع الذى سيعقده مسئولون عراقيون فى فيينا مع مسئولين من الامم المتحدة لبحث مبيعات البترول العراقى المنصوص عليها فى قرارى مجلس الامن رقمى ٧٠٦ و٧١١ ودعا متحدث باسم الخارجية العراقية الى احترام موقف عدد مهم من اعضاء المجلس بضرورة رفع الحصار عن العراق او التخفيف منه على اقل تقدير.

وكان المتحدث العراقى يرد بذلك على الدعوة التى وجهتها الولايات المتحدة يوم الجمعة الماضى الى العراق بضرورة قبول قرارى مجلس الامن ٧٠٦ ، ٧١١ فورا وبدون شروط وهما القراران اللذان يسمحان له ببيع النفط لمدة ستة اشهر بمقدار ١,٦ مليار دولار وتخفيض ثلث المبلغ لشراء الأدوية والمواد الغذائية وجزء منه لدفع تعويضات الحرب وتمويل انشطة الامم المتحدة فى العراق.

وزعم المتحدث ان القرارين غير عمليين ولاسبيل لتطبيقهما والادارة الأمريكية نفسها تعلم ذلك ، واوضح ان ادعاء الولايات المتحدة بانها انفقت ٦٠٠ مليون دولار لمساعدة المدنيين الاكراد فى شمال العراق باطل وتزوير قائلا ان هذا المبلغ ذهب للقواعد الامريكية فى تركيا وللانفاق على طائرات التجسس فوق العراق.

وقال ان هذا المبلغ كان يمكن ان يشترى ١,٥ مليون طن من المواد الغذائية تكفى حاجة سكان منطقة كردستان للحكم الذاتى لمدة اربعة اعوام ونصف العام



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

العراق مستعد لضخ النفط الى روسيا

□ موسكو - «الحياة»:

■ كتبت صحيفة «روسيا» الناطقة باسم البرلمان الروسي امس ان العراق اعرب عن استعداده لضخ النفط عبر تركيا الى روسيا لتغطية ديون الاتحاد السوفياتي السابق عليه.

وقالت الصحيفة ان السماح للعراق بتصدير النفط تحت اشراف الامم المتحدة سيخفف الضغوط على النظام المصرفي الدولي الذي يبحث حالياً عن سبل لاقراض الاتحاد السوفياتي.

واضافت ان عودة العراق الى سوق النفط العالمية سيساعد في حل مشكلة «الجوع النفطي» الناجمة عن هبوط الانتاج السوفياتي.

ودعت الى اعادة العلاقات الاقتصادية (السوفياتية) مع العراق بعد موافقة الاسرة الدولية وكل من الكويت والسعودية وايران.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٢

آفاق انتاج النفط في الخليج:

الكويت تستعيد انتاجها نهاية العام مشروعات طموحة في دول مجلس التعاون

لندن ـ عادل مراد:

بينما تستعيد الكويت قوتها الانتاجية النفطية تدريجياً، حتى رقم المليون ونصف مليون برميل يومياً، فإن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى - وخصوصاً المملكة العربية السعودية والامارات والبحرين - تتجه نحو المزيد من الاستثمار في القطاع النفطي لرفع الطاقة الانتاجية، مما يعطي الانطباع ان منطقة الخليج سوف تكون بؤرة الانتاج النشطة داخل منظمة أوبك في منتصف التسعينات. وتعدد نشرات النفط المتخصصة، ومنها نشرة «أويل ديلي» اليومية، النشاط الخليجي في مجالات رفع الطاقة الانتاجية ودخول مجالات الاستثمار في التنقيب والتوزيع في دول أخرى. ورجحت نشرة «أويل ديلي» ان يصل حجم الانتاج الكويتي الى مليون برميل يومياً على منتصف العام الجاري، وان يتراوح بين ١,٢ و١,٥ مليون برميل يومياً في نهاية العام. وفي الوقت نفسه، فإن صناعة التكرير والبتروكيماويات الكويتية سوف تستعيد طاقتها الانتاجية السابقة خلال الفترة نفسها وتبلغ هذه الطاقة - وفقاً لاحصاءات ما قبل العدوان العراقي - ٩٩٠ الف برميل يوميا من مشتقات النفط، و٧٣٠ الف برميل يوميا من البتروكيماويات

المملكة العربية السعودية

وأشارت النشرة ذاتها الى جهود سعودية لرفع هامش الانتاج الاحتياطي في حالات الطوارئ، الذي يصل في الوقت الحاضر الى ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ الف برميل يومياً. ولكنها أكدت ان هذه الجهود هي ضمن تعزيز القدرة الانتاجية الكامنة وليست لاغراض التصدير، خصوصاً وان العالم يقبل على فترة صعبة من المتغيرات ومنها غموض موقف الانتاج السوفياتي وحجمه خلال السنوات الثلاث المقبلة

كما أشارت ايضاً الى جهود المملكة في الاستثمار في جانب التوزيع والتكرير في مشروعات مشتركة مع شركات تكساكو وستار في الولايات المتحدة، وشركات سانغيونغ وهان سعودي» في كوريا الجنوبية. وتسيطر الشركة الأخيرة على نسبة ١٥٪ من حجم السوق الكورية الداخلية.

وتشير المصادر ان الخطوة التالية سوف تكون لمشروع سعودي أوروبي مشترك في حقل الطاقة، ومن المتوقع ان تترشح له فرنسا. ومن بين الشركات الفرنسية التي ذكرت في مجال التعاون المشترك مع المملكة العربية السعودية في حقل التكرير والتوزيع هي شركة توتال.

ويبلغ حجم برنامج الصيانة والتوسع الذي تقبل عليه شركة «أرامكو» في المملكة من الآن وحتى نهاية التسعينات حوالي ٢٠ مليار دولار. ومن شأن هذا البرنامج ان يصل بالقدرة الانتاجية السعودية الكامنة للنفط الى حوالي عشرة ملايين برميل يومياً، على حدود عام ١٩٩٤.

وسوف تتم عمليات تجهيز حقل «غوار» الذي تشرف عليه مؤسسة رالف بارسونز على حدود صيف العام الجاري. وحينما يكتمل بناء تسهيلات التنقيب وضخ المياه وفصل النفط والغاز في هذا الحقل، فسيبلغ حجم الانتاج منه ٥٢٠ ألف برميل يوميا من النفط العربي الخفيف. ويتمتع هذا الحقل بخاصية ان الضغط الطبيعي فيه يخضع لقوة ضغط مياه البحر مما يجعل استغلاله سهلا

أما الكشوف النفطية الأخرى في المنطقة الوسطى فسوف تتم عمليات تطويرها وفقاً لبرنامج التوسع في عام ١٩٩٤، وتشرف على هذه العمليات شركة جون براون وتعاونها شركة «سنون» لمد الأنابيب وعمليات النقل، وسوف ينقل انتاج هذه الكشوف عبر الانابيب الى ينبع ورأس تنورة.

ووفقاً لتصريح من رئيس معهد واشنطن لشؤون الطاقة، آدم سيمنسكي، فإن المملكة العربية السعودية قد تتخطى هذا العام الانتاج السوفياتي للنفط لتصبح المنتج الأول عالمياً

الامارات العربية المتحدة

وتقول مصادر من شركة «براون اند روت»، ان شركة «أدما» المحلية في أبوظبي ستبدأ تشغيل حقل النصر هذا العام بانتاج مبدئي يصل الى ٥٠ ألف برميل يومياً يصعد بعد ذلك الى ٦٠ الف برميل يومياً.

كما تؤكد مطبوعة «أويل ديلي» ان انتاج حقل «زاكوم الأعلى» سيزيد بمعدل ١٥٠ الف برميل يوميا الى ٣٥٠ الف برميل يومياً، وان حقل «اللياب»



المصدر : مونت كارلو الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٢

سيزيد انتاجه بمعدل ١٤٠ الف برميل يوميا الى ٢٠٠ الف برميل يوميا. وفي حقل («بوحسا» تزداد الطاقة بمعدل ١٠٠ الف برميل يوميا الى ٥٥٠ الف برميل يوميا. كما ترصد إمارة ابو ظبي مبلغ ٢,٦ مليار دولار لتطوير حقول «الشاه» و«الساحل» و«اساب» في السنوات الثلاث المقبلة.

ومن المتوقع ان يصل اجمالي الانتاج من أبو ظبي الى ٢,١ مليون برميل يومياً هذا العام، يرتفع الى ٢,٣ مليون برميل يومياً في العام المقبل، ثم الى ثلاثة ملايين برميل يومياً عام ١٩٩٥. كما تضيف ابو ظبي الى طاقة تكرير معمل الرويس لكي يرتفع من ١٢٠ الف برميل في اليوم من المشتقات الى ٣٠٠ الف برميل يوميا

كما تنشط شركة ابوظبي الدولية للاستثمارات البترولية في اسبانيا حيث حصلت اخيراً على ترخيص زيادة اسهمها في مؤسسة «سبسا» (CEPSA) للتكرير من نسبة ١٠٪ التي تمتلكها حاليا. كما زادت الشركة ايضا استثماراتها في شركة «توتال» الفرنسية من ٥٪ الى ٩٪. وهناك مشروعات تحت الدراسة في الصين وباكستان وبعض الدول الافريقية.

أما دبي فهي تحافظ في الوقت الحاضر على معدلات انتاجها البالغة ٤٠٠ الف برميل يوميا، واعلنت حكومة دبي انها بصدد انشاء معمل تكرير، هو الأول في الامارة، في منطقة جبل علي الحرة ويتكلف مشروع المعمل ملياري دولار، وهو بطاقة انتاجية تصل الى ١٥٠ الف برميل يوميا.

ولان مصافي ابوظبي تغطي كل الاحتياجات المحلية للمشتقات داخل الامارات، فإن انتاج معمل جبل علي سوف يخصص للتصدير

البحرين

وتنحصر جهود التنمية وزيادة الانتاج البالغ ٤٢ ألف برميل يومياً في الوقت الحاضر، على شركة بترول البحرين التي تتعاون مع شركة «هاركن» الاميركية للتنقيب في ثلاث مناطق بحرية جديدة حول جزيرتي المحرق وأم النعسان، وبالقرب من فشط الجارم، وهي منطقة تشتهر بالشعب المرجانية

وتبدأ شركة «هاركن» هذا العام عملياتها بحفر ست آبار تجريبية تتكلف ١٣ مليون دولار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢

العراق يبدأ المباحثات لاستئناف تصدير بتروله

فيينا - وكالات الانباء - بدات فى فيينا امس المباحثات بين ممثلى الامم المتحدة والحكومة العراقية لبحث امكانية عودة العراق لسوق البترول واستئناف تصدير مبيعاته البترولية وفقا لشروط مجلس الامن .

وذكر متحدث باسم الامم المتحدة انه سيتم اعلان نتائج المباحثات عقب نهايتها التى من المقرر ان تكون اليوم وربما تمتد ليوم اضافى اخر .

ويتضمن جدول المباحثات مناقشة المقترحات العراقية بشان تعديل قرار مجلس الامن الخاص بالسماح للعراق ببيع كمية من بتروله قيمتها ١,٦ مليار دولار خلال ستة اشهر على ان تشرف الامم المتحدة على عمليات البيع وتودع العائدات فى صندوق خاص لشراء الاغذية والادوية للعراق

كما تتضمن الشروط التى يرفضها العراق ، استقطاع ٣٠ ٪ من قيمة المبيعات لدعم صندوق ضحايا الغزو العراقى للكويت وحرب الخليج .

وقد اعلن اسامة عبد الرازق الحيتى وزير البترول العراقى ان بلاده لاتزال تتمسك بموقفها الرافض لهذه الشروط كما شن الحيتى هجوما حادا على السعودية والامارات واتهمهما باغراق السوق بالبترول لخفض سعره لصالح الاقتصاد الامريكى .

واكد الحيتى فى بيان نشرته صحيفة الجمهورية العراقية امس ان السعودية تنتج باقصى مايمكنها من طاقة وانها تغرق السوق العالمية باكثر من حاجة هذه السوق يشاركها فى ذلك دول اخرى خاصة الامارات ووصف الحيتى ذلك الاجراء بانه عمل شرير



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير اقتصادي

العجز في ميزانية الكويت يعادل الانخفاض في ايرادات النفط

الكويت ـ حسن ملاك:

من المؤكد ان العجز المتوقع في ميزانية الكويت للسنة المالية ٩١ ـ ١٩٩٢ يعود بشكل رئيسي الى انخفاض ايرادات النفط بشكل كبير والتخريب الذي لحق بهذا القطاع من جراء الغزو العراقي وتعطيل عملية تصدير النفط. حيث انخفضت كميات التصدير من ١,٥ مليون برميل يوميا قبل الغزو الى ما بين ٤٠٠ الى ٥٠٠ ألف برميل، علما بان ايرادات النفط تشكل ٩٢ ـ ٩٨٪ من مصادر تمويل الموازنة العامة.

الى ذلك يمكن القول بان العجز سيكون بمستوى انخفاض الايرادات الناتجة اصلا عن تراجع صادرات النفط اي بحدود ٧٥٪.

ويذكر ان ايرادات الاستثمارات الخارجية لدولة الكويت لم تكن في يوم من الايام ضمن ابواب الموازنة. وتعتبر ميزانية الكويت من اكثر الميزانيات التزاما في تحقيق اهدافها الاجتماعية المتمثلة بالدعم المقدم للمخزون الاستراتيجي للادوية والخدمات الطبية، الذي يقدر بـ ١٤ ـ ١٦ مليون دينار، كذلك بالنسبة للسلع الاساسية المدعومة بحدود ٢٥ ـ ٤٠ مليون دينار كويتي واستهلاك الكهرباء بسعر التكلفة ١٢ فلسا لكل كيلوواط ساعي. يباغ على المستهلك بفلسين فقط. اضف الى ذلك خدمات التعليم المجانية ودعم المنتجات النفطية حيث ان كل النفقات يفترض ان تكون مشمولة في الميزانية العامة للدولة.

وهناك عدة خيارات امام اية دولة لسد العجز في موازنتها العامة منها:

- اصدارات جديدة للعملة الوطنية.
- طرح سندات لادوات الدين العام بقصد الاقتراض من السوق المحلية.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢

- الاقتراض من الاسواق الخارجية العالمية.
- تسييل الاستثمارات المحلية والخارجية.

وفي الكويت تم اعتماد سياسة مالية من خلال الخيارات المتاحة امام الدولة لسد العجز في الميزانية وذلك عن طريق الاقتراض الخارجي بحدود ٥,٥ بليون دولار، بعد ان تعذر الحصول على قرض نفطي من دول مجلس التعاون الخليجي والامتناع عن تسييل اصول الاستثمارات الخارجية نظرا لكونها ذات عوائد مدرة وجيدة، وان عملية التسييل سوف تكون مكلفة بالمقارنة مع فوائد خدمة الديون الخارجية وتراجع اسعار الفائدة على الدولار الاميركي.

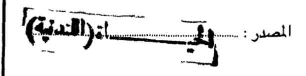
والجدير بالذكر ان اصدارات بنك الكويت المركزي لادوات الدين العام تعتبر نوعا من الاقتراض من السوق المحلية، ويمكن ان يجير لسد العجز في الموازنة العامة بالاضافة الى تحقيق اهداف السياسة النقدية للبنك المركزي المتمثلة بامتصاص السيولة الزائدة من السوق، والتحكم بكميات النقد المطروحة، ومكافحة معدلات التضخم المحلي. فضلا عن ان اسلوب دفع الرسوم والضرائب غير موجودين اصلا في الكويت، مما يفقد الموازنة العامة بعض الموارد والمصادر المعتمدة من قبل العديد من الدول، ويحملها اعباء كبيرة، وزيادة في الانفاق الحكومي لتغطية الخدمات المتعددة بجميع اشكالها.

وقد شهدت ميزانية الكويت اول عجز في منتصف الثمانينات بعد الهبوط الكبير في اسعار النفط من ٣٢ دولاراً للبرميل الى اقل من ١٠ دولارات.

و ذلك بعكس حقبة السبعينات وتحديدا بعد حرب اكتوبر (تشرين الاول) والتي ارتفعت خلالها اسعار النفط بمقدار ١٢ ضعفا وتكونت نتيجة لذلك وفرة مالية من جراء الطفرة النفطية، انعكست على ميزانيات الدول المصدرة للنفط ومنها الكويت.

ومن المتوقع ان ينخفض الانفاق الحكومي في الكويت عن المستويات التي كانت في السابق على ضوء التوجه العام لعمل توازن سكاني، وفرض بعض الرسوم على منح اقامة الالتحاق بعائل بالنسبة للوافدين وغيرها من الخدمات، كذلك على ضوء ما يستجد على صعيد استلام تعويضات خسائر الغزو العراقي.



المصدر :


التاريخ : ١٠ تموز ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«شل» تسعى للعودة الى ايران والعراق باتفاقات تراعي قضية ملكية النفط

□ لاهاي - من إسماعيل زاير:

■ كشفت مجموعة «شل» الملكية الهولندية وهي احدى شركات «شل» الأم عن جهودها للعودة الى اسواق دول منظمة «اوبك» التي كانت قد اجرت تأميماً لصناعتها النفطية اواسط الستينات والسبعينات خصوصاً ايران والعراق.

وقال جون جينينغز عضو مجلس ادارة المجموعة ان نظاماً جديداً للعقود يجري بحثه في غير دولة من هذه الدول يقوم بتلبية مصالح الجانبين آخذاً في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية التي افرزتها تجربة العقود الماضية. وأكد في حديث واسع ادلى به اخيراً، ان على الشركات الغربية ان تتفهم الحساسيات الناشئة لدى الدول المصدرة للنفط في مسائل الملكية والتحكم بالثروات الوطنية ودور الشركات الاجنبية في امتلاك مصادر الطاقة.

واضاف «ان شركة «شل» تهتم بنوع جديد من عقود العمل يأخذ في الاعتبار هذه الحساسيات ولكن بما يستجيب للشروط الخاصة بالعمل وهي التي يمكن اجمالها بتامين ضمانات تبادل تجارية المضمون».

وقال ان «الاتفاق الجديد» الذي تسعى «شل» لعقده يمكن ان يحقق مكاسب للشركة تتناسب مع جهودها في الحقول الاساسية الثلاثة: اكتشاف مزيد من الاحتياط واكتشاف كميات جديدة من الغاز والنفط وزيادة الانتاج في الحقول الموجودة حالياً.

واضاف ان الاتفاق يقوم على استبعاد العناصر القديمة من الاتفاقات السابقة والتي تمس بشكل او باخر ملكية هذه الدول لمخزون النفط والغاز في اراضيها.

وقال جينينغز ان مفاوضات فعلية بدأت اخيراً بين «شل» وايران على الأسس المتوخاة وهي تأخذ في الاعتبار وجود حقول واسعة للغاز الطبيعي ترغب طهران في استثمارها ولكنها تفتقد الخبرات ورؤوس الاموال اللازمة لذلك.

اما العراق فاكد المسؤول الهولندي ان العلاقات معدومة حالياً معه. الا انه أشار الى ان «شل» كانت على اتصال منتظم قبل حرب الخليج مع شركة النفط العراقية، ولمدة سنتين.

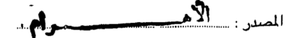
وقال انه «بدا خلال مراحل مختلفة اننا على وشك العودة لحقول النفط والغاز في العراق الآ ان الابواب اوصدت على نحو مفاجئ. الا انه أشار الى تفاؤل بإمكان العودة الى السوق العراقية خصوصاً بعد اللقاء مع وزير النفط العراقي على هامش المؤتمر العالمي للنفط الذي جرى في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي في بوينس أيريس، والذي أكد خلاله الوزير دعوته للشركات الغربية لاستثمار حقول النفط الكبيرة في إطار نهج جديد يرتكز على مبدأ «الاستثمار مقابل التطوير».

وتهتم شركة «شل» في مرحلة متقدمة بصورة خاصة بدول الخليج من بين اعضاء «اوبك». فهذه الدول حسب جينينغز، «تحتاج الى الرأسمال والتكنولوجيا لرفع مستوى استثمارها للآبار الموجودة الى اقصى معدل، او لتطوير حقول جديدة».

وتنطلق «شل» في توجهها من اقتناع بان الطلب على نفط «اوبك» سيزداد بمعدل مليون برميل يومياً كل عام، لأن الانتاج النفطي خارج المنظمة سيبقى على معدلاته السابقة في حين تتوقع الوكالة الدولية للطاقة في باريس زيادة الطلب العالمي على الوقود بمعدل ١٠٥ في المئة كل عام. وما لم تتمكن دول الاتحاد السوفياتي السابق من زيادة إنتاجها بسرعة كافية فإن دول منطقة الخليج لوحدها ستسعى لتلبية الحاجات المستجدة.

ويتنبأ جينينغز باستقرار اسعار النفط على مقدار ١٨ دولاراً لنفط بحر الشمال خلال النصف الاول من عقد التسعينات. وهو يعتقد ان بإمكان «اوبك» تجاوز الطاقة الحالية للإنتاج بمرونة مقبولة خصوصاً السعودية والكويت اذ لا تحتاج هاتان الدولتان الى تكنولوجيا اضافية «فهما تمتلكان مؤسسات وطنية ناضجة بما يكفي للقيام بتحويل مخزونهما الاحتياطي الى سوق الانتاج».



المصدر : الأهـــــرام


النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

فشل مباحثات فيينا لتخفيف الحظر البترولى على العراق

فيينا - ق .ن .ا - فشلت امس المباحثات التى جرت بفيينا بين العراق والامم المتحدة فى التوصل الى اتفاق حول تخفيف اجراءات الحظر البترولى المفروض على العراق فى اطار اجراءات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق بسبب غزوه للكويت .

وصرح رئيس وفد الأمم المتحدة فى المحادثات ان وفد العراق الذى راسه عبد الأمير الانبارى مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة قدم تصورات بلاده حول التعديلات اللازم اجراؤها على قرارات مجلس الأمن التى تسمح للعراق بتصدير كمية محددة من بتروله لاغراض انسانية .

واضاف انه سيتم رفع تقرير نتائج الاجتماع الى الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة ، كما ان اجتماعا آخر سيعقد بين الجانبين



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

قرب التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والعراق

يسمح باستئناف صادرات البترول العراقية

بغداد تطالب بمضاعفة الكمية المقررة للتصدير واستخدام ميناء «البكر» لنقل بترولها

فيينا - وكالات الانباء . صرح «كوفى عنان» مساعد سكرتير عام الامم المتحدة بان مسئولى المنظمة الدولية والعراق سيتمكنون فى نهاية الامر من التوصل الى حل وسط يسمح لبغداد باستئناف صادراتها البترولية . واضاف «عنان» انه من الضرورى مواصلة المباحثات واتوقع ان نجتمع مرة أخرى فى وقت قريب . وقال

مسئول المنظمة الدولية أن كمية البترول التى سيسمح للعراق بتصديرها قد تم طرحها وكذلك الوسائل التى سينقل بها البترول العراقى وذكرت مصادر مقربة من الاجتماعات ان العراق طلب مضاعفة الكمية التى قررت الامم المتحدة السماح له بتصديرها وهى ما قيمته ١,٦ مليار دولار من البترول من اجل تمويل شراء الادوية والمنتجات الضرورية كما يرغب العراق فى تصدير بتروله عبر ميناء البكر العراقى بينما تريد الامم المتحدة ان يتم تصديره عن طريق مصب «يومور تاليك» التركى . واكد «كوفى عنان» فى تصريحاته للصحفيين انه ليس باستطاعة العراق تغيير فحوى قرارى مجلس الامن الدولى ٧٠٦ و ٧١٢

من ناحية اخرى اشار «عبدالامير الانبارى» رئيس الجانب العراقى فى المباحثات الى ان بلاده مستعدة لتقديم بعض التنازلات بشان اشراف الامم المتحدة على صادراتها وكذلك بشان كمية

من واردات البيع لتمويل عمل لجان الامم المتحدة المكلفة بنزع السلاح العراقى وذكر الانبارى انه ليس ضروريا ان تراقب الامم المتحدة عمليات التصدير واضاف انه اذا اصرت الامم المتحدة على موقفها فانه باستطاعتها الاشراف على هذه العمليات بواسطة المصارف الدولية

وكان من المقرر ان تنتهى المحادثات بين الامم المتحدة والعراق امس الاول إلا انها استمرت حتى امس وذلك لتمهيد الطريق امام اجتماع آخر لم يتحدد بعد . ويبدو ان العراق حصل على تنازل وهو موافقة مبدئية لاستئناف تصدير النفط العراقى



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

مرونة في الموقف العراقي من استئناف الضخ

بغداد رضخت لشروط الأمم المتحدة وطالبت بمضاعفة صادراتها النفطية

لندن - فيينا:
«الشرق الاوسط» وا.ف.ب

نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مراقبين في العاصمة النمساوية فيينا انباء تقارب في وجهات النظر بين وفدي العراق والامم المتحدة حول شروط استئناف العراق لصادراته النفطية باشراف الامم المتحدة.

وكان العراق قد رفض على مدى سنة كاملة، التقيد بشروط الامم المتحدة معتبراً انها مجحفة وفي غير صالح السوق العالمية للنفط.

الا ان انباء الامس تشير الى مرونة اكبر في موقف بغداد التي تعاني من نقص كبير في احتياجاتها الغذائية والطبية كنتيجة مباشرة لتوقف دخلها بالقطع الاجنبي، من عائدات الصادرات النفطية.

وقد المحت وكالة الصحافة الفرنسية الى احتمال استئناف العراق صادراته النفطية في ختام يومين من المفاوضات اعتبرهما رئيسا الوفدين الدولي والعراقي انهما يفسحان المجال لتوقع اتفاق على الموضوع.

وقد تمسكت الامم المتحدة بشرطها القاضي بأن تتم كل عمليات تصدير النفط العراقي باشرافها وان توزع الاموال الناجمة عن عملية البيع في حساب تابع للهيئة الدولية لكي يستخدم قسم من هذه العائدات التي تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار في تسديد نفقات مختلف اللجان الدولية المكلفة بنزع السلاح العراقي

وقال كوفي انان رئيس وفد الامم المتحدة في فيينا . من الممكن ان نصل في النهاية الى اتفاق مقبول من الجميع بدوره اكد رئيس الوفد العراقي عبد الأمير الانباري ان مشاورات فعلية جرت هذه المرة مضيفاً: سنتجاوز بعض الصعوبات

وكشف انان بشكل خاص ان كمية النفط التي سيسمح للعراق بتصديرها قد طرحت وكذلك الوسائل التي سينقل بها النفط العراقي.

وذكرت مصادر قريبة من الاجتماع ان العراق طلب مضاعفة كمية النفط التي سمحت له الامم المتحدة بتصديرها والتي تبلغ قيمتها ١٫٦ مليار دولار ليتمكن من شراء ادوية ومواد اساسية

ومن جهته اشار رئيس الوفد العراقي الى ان بلاده مستعدة اذا اقتضى الامر للقيام بتنازلات بشأن اشراف الامم المتحدة على صادراتها وكذلك بشأن اقتطاع كمية من واردات البيع لتمويل عمل اللجان.

وقال الانباري نعتبر انه ليس من الضروري ان تراقب الامم المتحدة عمليات التصدير لكن اذا أصرت الامم المتحدة على المشاركة فان في استطاعتها الاشراف على العمليات النفطية بواسطة المصارف الدولية على سبيل المثال.

وفي ما يتعلق باقتطاع المبالغ المالية الضرورية لتمويل عمل الامم المتحدة اعتبر الانباري ان الامر يتنافى مع ما يجري عادة. مضيفاً انه يتعين تخفيض هذه المبالغ

ويجري الطرفان جولة جديدة من المحادثات في فيينا



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة:

اتفـاق وشيك مع العـراق لاستئناف تصدير البترول

□ فيينا ـ رويتر:

صرح «كوفى انـان» السكرتير العام المساعـد للأمم المتحدة، بأن المنظمة الدولية والعـراق سيتمكنان من التـوصل إلى اتفـاق يسمح لبغداد بـاستئناف صـادراتها البترولية. وقال انان بعد يومين من المفاوضات فى فيينا مع وفد عراقى برئاسة عبد الأمير الأنبـارى سفير العراق لـدى الأمم المتحدة: اعتقـد أننـا سنكون قـادرين فى النهاية على التوصل إلى اتفاق. وتوقع أن يلتقى الجانبان ثانية فى وقت قريب.

وكان من المقرر أن تنتهى محادثات انان مع الوفد العراقى يوم الخميس الماضى إلا أنها استمرت حتى يوم أمس الجمعـة، ويبدو أن التنازل الوحيـد الذى استطاع العـراق الحصول عليـه هو اتفـاقيـة تقضى بأنه فى حـالـة استئناف الصـادرات فسيكون تدفق خام البترول إما عن طـريق خط الانابيب التركى إلى ميناء «سيهان» للتصدير فى البحر المتوسط أو عن طريق مينـاء البكر العراقى. وقال انان إن أيا من الميناءين يمكن للعراق استخدامه بالرغم من أن قرار الأمم المتحدة اشترط أن يكون الميناء التركى هو المنفذ الوحيد للبترول العراقى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ يونيه ١٩٩٢

استئناف محادثات تخفيف الحظر البترولي على العراق في مارس

احتمال استئناف العراق تصدير بتروله قبيل منتصف العام

فيينا - رويتر - وصف مسئولون بالأمم المتحدة المحادثات التى تمت فى العاصمة النمساوية فيينا مع وفد عراقى لبحث سبل استئناف صادرات بغداد من البترول بانها كانت مثمرة وبناءة فى حين اوضح عبد الامير الانبارى مندوب العراق لدى المنظمة الدولية ورئيس وفد المحادثات العراقى أن الجانبين توصلا الى نقاط اتفاق عديدة إلا انه لم يتم بعد التوصل الى اتفاق شامل .

وحول ما اذا كانت هناك امكانية لعودة البترول العراقى للسوق العالمية خلال الشهور القليلة القادمة قال الانبارى ان الاحتمال قائم ولكن اتفاقا شاملا مع المنظمة الدولية يجب أن يتم التوصل اليه اولا .

وقالت مصادر مسئولة ان العراق ربما يستانف تصدير بتروله اعتبارا من الربع الثانى من العام الحالى .

وأوضح مسئولون بالامم المتحدة أن الجانبين قاما بإعداد تقرير مفصل فى هذا الشأن وأن مناقشته ستتم فى كل من بغداد ونيويورك قبل البت فيه

وأكد كوق انان مساعد الأمين العام للامم المتحدة والمكلف بمتابعة المحادثات بين الجانبين فيما يتعلق بقضية البترول العراقى أن المرجح أن يجتمع الجانبان قبل نهاية شهر مارس القادم فى فيينا لبحث مزيد من التفصيلات .



الانبارى

ورفض المسئول الدولى الادلاء بمزيد من التفصيلات إلا أنه اكتفى بقوله أنه تم احراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بعمليات تسويق البترول العراقى وما يتعلق بها من عمليات مصرفية اخرى واشار الى أن هناك احتمالا بالتغاضى عن الشرط الذى وضعته المنظمة الدولية والذى يقضى بأن يتم تسويق بترول العراق عبر خط انابيب لتركيا الأمر الذى ترفضه بغداد .

واضاف مساعد الامين العام أنه يتم حاليا دراسة امكانية تعديل قرار الامم المتحدة الخاص ببيع جانب من بترول العراق بهدف شراء مساعدات انسانية للشعب العراقى بحيث يكون قابلا للتنفيذ .

وعلى صعيد آخر وصل امس الى بغداد فريق تفتيش دولى تابع للامم المتحدة للتأكد من التزام العراق بقرارات إزالة اسلحة الدمار الشامل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

نفط العراق فى الاسواق خلال شهور

فيينا - بغداد - وكالات الانباء :

أعلن كوفى انان مساعد السكرتير العام للامم المتحدة فى تصريحات بفيينا امس ان المسألة لم تعد منحصرة فيما اذا كان بإمكان العراق أن يستأنف صادراته من النفط ام لا وانما فى تحديد تاريخ ذلك .

وقال عقب اجتماعات دامت ثلاثة ايام مع الوفد العراقى برئاسة عبد الامير الانبارى اننا اجرينا مناقشات مثمرة وبناءة جدا وأنا سعيد بذلك .

واضاف ان هناك تقدماً ملموساً خاصة بالنظر إلى العمليات البنكية والتسويق المتعلقة بالنفط .

وأشار الى ان لقاء أخر سيعقد فى فيينا ربما قبل نهاية شهر مارس القادم .

وردا على سؤال حول ما اذا كانت هناك فرصة لعودة النفط العراقى الى الاسواق خلال اشهر قليلة قال رئيس الوفد العراقى لمحادثات فيينا ان هناك امكانية لذلك واننا نتطلع لمثل هذا اليوم .

ومن جهة ثانية وصل فريق التفتيش على الاسلحة النووية التابع للامم المتحدة الى بغداد امس لمواصلة التفتيش على اسلحة الدمار الشامل العراقية .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

اتفاق بين العراق والأمم المتحدة بشأن تصدير البترول

فيينا ـ وكالات الأنباء توصلت العراق والامم المتحدة فى العاصمة النمساوية فيينا امس الى اتفاق خاص بصادرات البترول العراقية اكد عبدالأمير الانبارى رئيس الوفد العراقى ان هذا الاتفاق ليس كاملا الا انه لا يزال هناك بعض الوقت للتوصل الى اتفاق كامل . ويتعين التوصل الى اتفاق تام قبل استئناف العراق صادراته البترولية وكانت الامم المتحدة قد حظرت صادرات العراق البترولية بعد غزوها للكويت فى اغسطس ١٩٩٠

وردا على سؤال بشأن عودة تصدير البترول العراقى فى الاشهر القليلة القادمة اجاب «الانبارى» بان ذلك امر محتمل وقال مسئولون فى الامم المتحدة ان الجانبين اتفقا على نقاط ستتم دراستها فى كل من بغداد والامم المتحدة غير انه لم يكشف النقاب عنها واضاف المسئولون انه حدث تقدم بشأن عمليات تسويق البترول

ومن المقرر اجتماع مسئولين من العراق والامم المتحدة فى نهاية مارس القادم واعرب المسئولون فى كل من الجانبين عن سعادتهم بمحادثات فيينا والمعروف انه بموجب شروط الامم المتحدة لا يجوز للعراق بيع بتروله الا عن طريق خط الانابيب الذى يمر عبر الاراضى التركية ويريد العراق استخدام منافذ التصدير على الخليج ايضا

واعرب «الانبارى» عن اعتقاده عدم وجود اعتراض بشأن استخدام اكثر من منفذ لتصدير البترول ويذكر ان الامم المتحدة كانت قد صرحت للعراق بتصدير بترول بمبلغ ١,٦ مليار دولار لاسباب انسانية غير ان العراق رفضها لانه اعتبرها انتهاكا لسيادته

من ناحية اخرى توجه فريق تابع للامم المتحدة من المفتشين الدوليين على الاسلحة النووية الى بغداد لمواصلة البحث عن اسلحة الدمار الشامل العراقية وسيقضى الفريق ٣ ايام فى العراق للتاكد من التزامه بالقرارات التى تدعو الى تدمير اسلحة الدمار الشامل او ازالتها ويعد ذلك اول فريق تفتيش دولى يزور العراق بعد عطلة استمرت ٣ اسابيع



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

بعد تقدم ملموس وخلافات يتم حسمها في شهرين

بوادر اتفاق بين الأمم المتحدة وبغداد على استئناف تصدير النفط العراقي

فيينا ـ طهران ـ وكالات الانباء: قال خبراء الامم المتحدة والعراق صباح امس بعد ثلاثة ايام من الاجتماعات في فيينا، انه سيكون بامكان العراق استئناف تصدير نفطه ـ على الارجح ـ خلال الربع الثاني من ١٩٩٢، وذكر رئيس وفد الامم المتحدة كوفي انان الامين العام المساعد ان هذا اللقاء سمح بتحقيق «تقدم كبير».

واوضح انان امام الصحافيين «ان المسألة لم تعد ما اذا كان بامكان العراق استئناف صادراته من النفط الخام، وإنما متى سيفعل ذلك»، واضاف انه «ما زالت هناك مشاكل صغيرة واخرى كبيرة، يتعين حلها في لقاء جديد سيعقد قبل نهاية مارس (اذار) في فيينا».

وذكرت مصادر قريبة من المؤتمر ان مواقف الامم المتحدة والعراق تقاربت حول سلسلتين من المسائل، الاولى تتعلق بمبيعات النفط من حيث الكميات واماكن الاستخراج والتصدير، والثانية مسائل مالية مثل ايداع الاموال الناتجة عن بيع النفط، والرقابة عليها واستخدامها.

وكان مجلس الامن الدولي قد سمح لبغداد ان تبيع في خلال ستة اشهر ما قيمته ٦ ١ مليار دولار من النفط، لتمويل مشتريات ادوية ومواد غذائية، ويريد العراق مضاعفة هذه الكمية، ويبدو ان الامم المتحدة مستعدة للقيام ببادرة لرفع اقتراحها الاول.

كما ان الامم المتحدة مستعدة للسماح لبغداد ان تستخرج نفطها من حقول البصرة الواقعة في جنوب البلاد، ونقله الى مصب ميناء البكر. وكانت الامم المتحدة طلبت في البداية ان يستخرج هذا النفط من حقول كركوك في الشمال، وينقل الى مصب النفط التركي يومورتاليك. وحول المسائل المالية يبدو ان العراق مستعد لتقديم تنازلات، فقد صرح رئيس الوفد العراقي عبد الامير الانباري ان بغداد على استعداد لقبول مراقبة الامم المتحدة للصادرات العراقية، واقتطاع مبالغ منها لتمويل بعثات الامم المتحدة المكلفة بتدمير اسلحة العراق.

ولكن العراق يريد خفض قيمة المبلغ الذي سيقتطع، و الذي حدده مجلس الامن الدولي في اقتراحه المبدئي بنحو ٦٠٠ مليون دولار، ويرغب في مناقشة طرق الاشراف الفعلي على صادرات العراق من النفط.

وقال الانباري ان الامم المتحدة تستطيع الاشراف على صفقات النفط، عن طريق المصارف الدولية مثلا.

وعمليا سينقل انان الوثيقة التي تتضمن محضر مفاوضات فيينا ونقاط الاتفاق والخلاف الى مجلس الامن الدولي، الذي يفترض ان يحدد موعدا قبل نهاية مارس المقبل لاجراء سلسلة جديدة من المفاوضات الحاسمة. ورأى الخبراء ان احتمال استئناف تصدير النفط العراقي في الربع الثاني من العام، يمكن ان يؤدي الى هبوط جديد في اسعار النفط الخام ـ خلال الاسابيع المقبلة في الاسواق العالمية.

وقال الانباري للصحافيين ـ بعد انتهاء المحادثات امس الاول ـ انه يتعين التوصل الى اتفاق تام قبل ان يستأنف العراق تصدير النفط.

وكانت الامم المتحدة قد حظرت صادرات النفط العراقية بعد غزو العراق للكويت في اغسطس (اب) عام ١٩٩٠ وسئل الانباري عما إذا كانت هناك فرصة في عودة النفط العراقي الى السوق في غضون اشهر، فقال ان هذا امر محتمل، وان بلاده تتطلع الى هذا اليوم.

وقال مسؤولون في الامم المتحدة ان الجانبين اتفقا على تقرير ـ لم تعلن تفاصيله ـ ستتم دراسته في كل من بغداد والامم المتحدة. وقال كوفي انان «اجرينا محادثات مثمرة وبناءة للغاية، وانا سعيد جدا بعملنا هنا». ثم اضاف انه حدث تقدم ملموس ولا سيما في ما يتعلق بالعمليات المصرفية والتسويق المتعلقة بتجارة النفط.

ولم يذكر انان تفصيلات اخرى، باستثناء قوله ان مبيعات النفط العراقية «قد لا تقتصر على منفذ واحد».

وقال الانباري ـ وهو مندوب العراق لدى الامم المتحدة ايضا ـ انه لا يعتقد ان هناك اي اعتراض خطير على استخدام اكثر من منفذ لتصدير النفط

وكان العراق قد رفض الشروط الملحقة بقرار مجلس الامن السابق الخاص ببيع النفط، ولم يقم بأي مبيعات نفط رسمية، قائلاً انه بعد الوفاء بكل شروط الامم المتحدة، لن يتبقى سوى مبلغ اصغر من ان يستفيد به الشعب العراقي.

وينتهي القرار بحلول مارس (أذار) المقبل، ولكن انان قال ان العمل الذي يجري يرمي الى «معرفة كيف يمكننا تنفيذ هذه الخطة، ودفعها قدما الى الامام».

وسأله الصحافيون عما اذا كانت هذه النقاط ـ التي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها ـ تمثل امورا ثانوية ام جوهرية، فقال انها مزيج من هذا وذاك.

وفي افتتاحية عنوانها «لا عقوبات ضد اسرائيل.. لا مصداقية لمجلس الامن» اكدت صحيفة «طهران تايمز» قائلة «الفارق يتسع يوما بعد يوم» بين معاملة اسرائيل والعراق.

وقالت «هذا الاسبوع سمعنا نداء من نظام بغداد في محادثاته مع الامم المتحدة في فيينا، لكي يتوقف خنقه بواسطة حظر اقتصادي كامل منذ ١٨ شهراً، ويمكن مقارنة ذلك بقرار جديد لمجلس الامن، يدين طرد اسرائيل ١٢ فلسطينيا من الاراضي المحتلة، ولا يتضمن اي عقوبات».

وكتبت «طهران تايمز» ايضا ان «الادانة الجماعية لاسرائيل سمحت للعرب سلوك طريق واشنطن مجددا، معبرين عن عرفان بالجميل»، لكنها تساءلت «هل يمكن وصف الامر في افضل الاحوال بأنه انتصار جزئي».

واعتبرت ان «القرار لم يغير شيئاً من عمليات القتل التي لا نهاية لها، وفي الضربات التي تسدد، وفي قرارات حظر التجول التي لا تزال تصدر في حق الفلسطينيين المحرومين من حقوق الانسان، حتى الاساسية منها».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

مأزق العراق

مروان اسكندر

قريبا تجرى محادثات بين كبار المسئولين فى هيئة الامم والمسئولين العراقيين حول حاجة العراق لتخفيف القيود على الصادرات النفطية، فمن المعلوم أن هيئة الأمم سمحت للعراق بتصدير كميات توفر ١,٦ مليار دولار من الدخل خلال ستة أشهر على أن تستعمل الموارد باشراف الأمم المتحدة لتمويل مشتريات الغذاء والدواء للمواطنين العراقيين دون تفرقة بين فئات الشعب وتمييز المعاملة بين الموالين لصدام حسين والمعارضين له.

هذا الترتيب لو اخذ مجراه يفسح مجال تصدير ٤٠٠ الف برميل من النفط يوميا، أى ما يوازى حاليا ١٨ - ٢٠٪ من طاقة العراق الانتاجية التى تضررت إلى حد ما خلال الحرب، وفى الوقت ذاته تشكل هذه الكمية ما يزيد قليلا على نسبة ربع طاقة الأنابيب الممتدة من العراق عبر تركيا إلى المتوسط.

أسباب كثيرة حالت دون تحقيق هذه الصادرات المحدودة، وكان أهمها رفض السلطات العراقية التقيد بشروط هيئة الأمم لاعتبارها البرنامج كما هو مطروح مخالفا لسلطات الدولة الداخلية. كذلك طالب الاتراك عند طرح الموضوع أصلا برسوم عبور توازى مجمل ما كان يتحصل لتركيا حين تشغيل الخط بكامل طاقته الأمر الذى لم يكن ليترك الكثير من المبلغ الاجمالى لتمويل مستوردات الغذاء والدواء.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد انهزام العراق، أى فى اذار، نيسان، وايار ١٩٩١ ظهر ان العراق يتمتع باحتياطيات نقدية تمكنه من الاستيراد الغذائى والدوائى، بالاضافة إلى المشروبات الروحية، والبطاريات وإطارات السيارات، وقد استمرت عملية استيراد هذه المنتجات بكثافة عبر وسطاء اردنيين وعراقيين مارسوا عملهم إنطلاقا من الأردن، وشارك تجار لبنانيون وسوريون وقبارصة فى تصدير منتجات بلغت قيمتها ملايين الدولارات وحصلوا على المدفوعات من حسابات كان العراق أودعها لدى المصرف المركزى الأردنى، وقد استمرت هذه العمليات ناشطة حتى أواخر شهر حزيران المنصرم، ومن ثم برزت مصاعب فى التسديد فانخفضت المبيعات، وتكاثرت مشاريع التصدير مقابل تسديد مستقبلى، أى بتسليمات نفطية قبل العراقيون التعهد بها مقابل خدمات فى السعر المحلى لا تقل عن معدل ١٥٪، كما تقبلوا تسديد فوائد على هذه القروض التمويلية بمعدل ١٢٪ سنويا.

بقي الامر الاهم وهو تاريخ التسديد، والعراقيون يعلقون هذا التاريخ على موعد تحرير صادراتهم من النفط، وليس هنالك قناعة دولية بأن هذا الامر سيحدث عما قريب. وبالتالى أصبحت مساعى العراق لاستيراد مواد الغذاء والدواء وقطع الغيار متعثرة، وهذا الواقع يشير إلى تزايد مصاعب الحياة اليومية وضغوط التضخم وربما حتى القلاقل السياسية فى العراق.

ضغط الحاجات قد يدفع العراقيين إلى زيادة إنتاجهم الزراعى فمعلوم أن العراق كان بلدا مصدرا للانتاج الزراعى فى السابق لكن قانون الاصلاح الزراعي الذى فرض عام ١٩٥٨ تسبب فى تبعثر الملكيات الزراعية وغياب المسئولية الادارية فأصبح البلد مستوردا للغذاء قبل نهاية الستينات وضغوط مستوردات الغذاء تعاظمت، ارتفاع عدد السكان، وهناك فترة بانشغال الشباب العراقي في القتال من أيلول ١٩٨٠ وحتى نهاية اب ١٩٨٨، ومن بعد وقبل انقضاء عامين على اتفاق وقف النار ما بين ايران والعراق انشغل العراقيون بالحرب عن الانتاج ثانية بدءا من اب ١٩٩٠ وهم يعانون اليوم من تراكم الديون خلال الحرب الأولى وتراكم الخسائر وتمزق البلد خلال الحرب الثانية.

مجلس الامن أقر مبدأ فرض عقوبات اقتصادية علي العراق لتعويض الكويت عن خسائرها ولتعويض جميع الدول المتضررة من هذه الحرب، وقد افترض انشاء صندوق التعويضات لدى سلطات هيئة الأمم مسئولية العراق فى اشعال الحرب مع ايران وبالتالى وجد تعويض ايران عن خسائرها خلال حرب السنوات الثمانية. مطالب إيران بالتعويض تفوق الالف مليار دولار، ومطالب الكويت تفوق الـ ٥٠ مليار دولار، مطالب مصر وتركيا ومواطنو دول اسيوية تعرضوا لفقد أعمال تفوق الـ ٢٠ مليار دولار، فإن قررت تعويضات توازى ٣٠ فى المائة فقط من هذه المجاميع تبلغ مسئولية العراق حوالى ٦ مليارات دولار، كما أن مديونية العراق بنهاية الحرب مع إيران كانت تساوى ٧٠ مليار دولار منها ٣٠ مليارا للدول الغربية وأخصها فرنسا واليابان وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وروسيا و٤٠ مليارا للدول الخليجية وأهمها السعودية والكويت، ولولا وقوع الحرب لكان من المفترض توافر شروط تسهيلية للقروض العربية، لكن هذه الوضعية لم تعد بعد العدوان العراقى على الكويت.

المحصلة الواقعية أن الديون والتعويضات التى يواجهها العراق تقرب من ٤٠٠ مليار دولار، وحاجات الاستيراد لكفاية الحاجات الاساسية من الغذاء والكساء والمواد الضرورية للصيانة لا تقل عن ٩ مليارات دولار سنويا، فإن تقسطت مبالغ الديون والتعويضات دون فوائد على فترة ٢٠ سنة، يكون على العراق اكتساب ٣٠ مليار دولار سنويا لكفاية الحاجات الأساسية للشعب وإيفاء الاقساط لتسديد الديون والتعويضات. هذا الواقع يعنى أن العراق لن يستطيع على مدى ٢٥ سنة توقيع تجهيزاته وزيادة الدخل الحقيقى لاهله، بل ان الدخل الفردى سيتدنى لسببين السبب الاول التضخم العالمى الذى يأكل من قيمة الدولار ويزيد من كلفة المستوردات الضرورية الأساسية، والسبب الثانى ازدياد عدد السكان إلى مستوى ٢٥ مليونا بنهاية عام الـ ٢٠٠٠.

بعد حرب الخليج مباشرة كانت صورة مستقبل التوقعات مقبولة رغم ضخامة الاعباء المشار إليها، ولو حقق العراق صادرات نفطية مابين ١٩٨٨ وعام الـ ٢٠٠٠ بمعدل ٤ ملايين برميل يوميا، واحتياطى العراق وتوقعات الطلب على النفط يسمحان بذلك، لكان بإمكان العراق إيفاء التزاماته وتحقيق معدل دخل فردى على مستوى ٩٠٠٠ دولار سنويا لكل عراقي. وبالتالى كان الوضع المنتظر للعراق بعد عشر سنوات فى تاريخ اليوم يقرب من أن يكون جيدا.

بدلا عن ذلك العراق عاجز حاليا عن كفاية أبسط حاجات مواطنيه، والتعويضات والتسديدات ستاكل موارد العراق حتى ٢٥ سنة خاصة وان اعادة الاعمار تستوجب هى الاخرى علي الاقل ١٠٠ مليار دولار نتيجة الحرب الأخيرة، ويكون العراق قد خسر طاقات جيل بكامله لتسديد ثمن اخطاء جسيمة جعلته خارج المنظومة الدولية للدول المتحضرة، وخسارة العراق لاتطال ابناءه فقط بل هى تنسحب إلى حد بعيد على بعض الاقتصاديات العربية التي بدورها سيكون نموها أبطأ نتيجة ضعف السوق العراقى وتعاظم النفقات الدفاعية خوفا من تفجرات مستقبلية تماثل فى منطلقاتها ووقعها ما حدث نتيجة حرب العراق علي الكويت.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تكهنات متناقضة حول استئناف الصادرات العراقية

مبادرة فنزويلا بخفض ٥٠ الف برميل تزيد الضغوط على «اوبك» لتقليص سقف انتاجها

لندن: «الشرق الاوسط»

عادت اسعار عقود النفط الى الارتفاع عالميا يوم امس في بورصات العالم وذلك بعد مبادرة فنزويلا يوم الجمعة الماضي بخفض انتاجها بمعدل ٥٠ الف برميل في اليوم لوقف انهيار الاسعار وبعد اقتناع المتعاملين في الاسواق ان عودة النفط العراقي الى الاسواق ما زالت في حكم المجهول. وفي نفس الوقت تزامن الارتفاع مع رواج تكهنات اخرى في اوساط المتعاملين في السوق ان منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبك» ستكون مضطرة الى خفض الانتاج فوريا لدى اجتماعها المقبل في جنيف لوقف هبوط الاسعار

وكان سعر برميل النفط من نوع برنت القياسي قد اغلق عند نهاية التداول في بورصة لندن نهاية الاسبوع الماضي مرتفعا لمعدل ٢٤ ١٧ دولار، الا ان ارتفاعه لم يلغ انخفاضا قدره ٨٨ سنتا في سعر البرميل حدث خلال الاسبوع من جراء زيادة المعروض النفطي وتوقع استئناف الصادرات العراقية. وقالت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» امس الاثنين ان وزراء «اوبك» قد يقررون خفض انتاج النفط الخام خلال اجتماعهم في جنيف في ١٢ فبراير (شباط) المقبل حيث ذكرت النشرة النفطية المتخصصة، التي تتخذ من نيقوسيا مقرا لها، انه يبدو ان هناك اجماعا بين المتشددين والمهادنين بشأن الاسعار داخل «اوبك» على ان اي خفض للانتاج يتقرر في جنيف يجب ان يوضع موضع التنفيذ فورا بدلا من الانتظار حتى الربع الثاني من العام. وقالت النشرة انه ليست هناك امكانية لعقد اجتماع غير عادي لـ«اوبك» قبل اجتماع فبراير (شباط) لمناقشة خفض الانتاج قبل اجتماع لجنة مراقبة الاسعار الوزارية الذي يحين في ١٢ فبراير (شباط) المقبل. وذكرت النشرة انه على الرغم من الاتفاق الكامل على خفض الانتاج فوريا الا ان هناك خلافات بين دول «اوبك» حول كيفية تنفيذ الالتزام حيث تصر بعض الدول المنتجة على ان يطبق الخفض بالتناسب على اساس الحصص حتى لا تساهم دولة باكثر من حصتها في الخفض المقترح.

وكانت اسعار النفط في الاسواق الفورية قد انخفضت الاسبوع الماضي الى مستويات قياسية لم تحدث خلال الاحد عشر شهرا الماضية، الا انها عاودت ارتفاعها بشكل طفيف يوم الجمعة الماضي بعد ان قررت فنزويلا خفض الانتاج لتعزيز الاسعار وقد تعرضت السوق لضغوط قوية بعد ان ارتفع انتاج «اوبك» الى ١٤ ٢٤ مليون برميل يوميا في ديسمبر (كانون الاول) الماضي وهو اعلى مستوى يصل اليه انتاج «اوبك» منذ اكثر من ١٠ سنوات.

من جهة اخرى تضاربت الآراء حول تفسير نتائج اجتماع العراق والامم المتحدة حول استئناف صادرات النفط العراقي وفي الوقت الذي قال فيه مسؤولون في صناعة النفط بعد محادثات جرت بين مسؤولين من العراق والامم المتحدة ان صادرات النفط العراقية قد تستأنف في الفترة المقبلة ما بين ابريل (نيسان) ويونيو (حزيران) شكك محللون نفطيون في نيويورك في امكانية عودة النفط العراقي الى الاسواق العالمية قبل نهاية الربع الثالث من العام فيما اشار بعضهم الى انهم لا يستبعدون عدم ظهور النفط العراقي في الاسواق الدولية خلال العام الحالي

وقد توصلت الامم المتحدة والعراق خلال المحادثات التي جرت في فيينا وانتهت يوم الجمعة الماضي الى اتفاق بشأن عدة نقاط فيما يتعلق بصادرات النفط العراقية التي اوقفتها قرارات للامم المتحدة حظرت التجارة مع بغداد بعد غزوها للكويت في اغسطس (آب) عام ١٩٩٠. ولكن المجتمعين اشاروا الى ضرورة عقد مزيد من الاجتماعات قبل ان يغير اي من الجانبين شروطه لاستئناف مبيعات النفط.

المعروف انه في اواخر العام الماضي اعطت الامم المتحدة اذنا للعراق بتصدير نفط يساوي ٦ ١ مليار دولار خلال فترة ستة اشهر ورفض العراق الشروط الملحقة بالقرار قائلا انه بعد الوفاء بكل شروط الامم المتحدة لن تتبقى اموال تذكر يستفيد منها الشعب العراقي وفسر هذا القرار الذي ينتهي في مارس (آذار) المقبل على انه تخفيف في الحظر الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد غزوه للكويت.

وقد تؤدي عودة النفط العراقي في الربع الثاني من العام الى اثارة مشكلات لبقية دول منظمة «اوبك» عندما تجتمع في جنيف في ١٢ فبراير شباط القادم. ويتعين على «اوبك» ان تخفض الانتاج ليتساوي مع هبوط موسمي في الطلب على النفط. وقد هبطت اسعار النفط بالفعل الى ادنى مستوى لها منذ ١١ شهرا، كما ان السعر في السوق يقل اكثر من اربعة دولارات عن السعر المستهدف لـ«اوبك» وهو ٢١ دولارا



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٢

تقرير اقتصادي

استئناف ضخ النفط العراقي يرتبط برحيل صدام

لندن - «صوت الكويت»: نقلت صحيفة الوول ستريت جورنال الاميركية يوم امس عن محللين في الصناعة النفطية قولهم انه على الرغم من استئناف المحادثات بين العراق والمسؤولين في هيئة الامم المتحدة حول مستقبل صادرات النفط العراقية، الا ان العراق سوف يستغرق فترة لا تقل عن عام قبل ان يستطيع الرجوع الى سوق النفط العالمية.

ويرى المحللون انه كلما طالت فترة بقاء النفط العراقي خارج السوق العالمية زاد احتمال تناقص الفائض النفطي في السوق العالمية وقاد بالتالي الى استقرار وتعزيز الاسعار ولا ترى التنبؤات الصادرة عن محللي الصناعة النفطية موعدا لرجوع النفط العراقي الى السوق العالمية اقرب من نهاية الربع الثالث من هذا العام واوردت الوول ستريت جورنال تصريحا للمحلل النفطي العالمي في مؤسسة «لورانس» للدراسات النفطية، تشارلس ماكسويل، عبر فيه عن اعتقاده بان هناك احتمالاً كبيراً في بقاء النفط العراقي خارج السوق العالمية حتى عام ١٩٩٣.

وكانت المباحثات التي جرت في فيينا بين ممثلي هيئة الامم المتحدة والمسؤولين العراقيين قد انتهت يوم الجمعة الماضي من دون التوصل الى حل نهائي للمشكلة، اد اكتفى الطرفان بالقول ان لقاء آخر سيعقد بينهما خلال الفترة المقبلة، ومهما تكن طبيعة النتائج التي يمكن التوصل اليها من هذه المحادثات، فان ايرادات العراق من صادراته النفطية ستقتصر على تلبية متطلبات العراق «الانسانية» حسبما ورد في قرارات الامم المتحدة.

وقد انعكست النتائج التي اسفرت عنها المباحثات بشكل ارتفاع مفاجيء لاسعار النفط حدث يوم الجمعة الماضي، عزز منه اعلان فنزويلا عن قرارها بتخفيض انتاجها اليومي بمقدار ٥٠ الف برميل.

وتنبع اهمية هذا الاعلام من حقيقة انه جاء في وقت وصل فيه انتاج منظمة الاوبك من النفط الخام الى اعلى مستويات يحققها خلال عشر سنوات، وبالتالي فان اي تخفيض في الانتاج، مهما كان ضئيلا، من شأنه ان يعزز السوق العالمية للنفط

وحتى في حالة موافقة هيئة الامم المتحدة على استئناف العراق لصادراته النفطية، فان الاخير يعاني من صعوبات فنية كبيرة تحول دون امكانية عودته الى السوق العالمية بالسرعة التي يمكن لها التاثير الكبير على الاسعار. اذ لم يبق في جنوب العراق سوى منصة نفطية واحدة للتصدير، من مجموع ثلاث منصات تم تدميرها خلال حرب الخليج. غير ان هذه المنصة لا تستطيع تصدير اكثر من ٢٥٠ ألف برميل في اليوم. من هنا فاذا ما رضخ العراق لشروط الامم المتحدة في تصدير نفطه الخام، فان بامكانه تصدير كميات تتراوح بين ٥٠٠ ألف ومليون برميل في اليوم اعتمادا على فترة الوقت التي يستغرقها حصول العراق على ١,٦ مليار دولار من صادراته النفطية

وتستبعد صحيفة «الوول ستريت جورنال» ان تسمح المملكة العربية السعودية للعراق باستئناف صادراته من خلال الانابيب النفطية المارة عبر اراضيها، وذلك لاستمرار نقمة المسؤولين السعوديين تجاه خيانة وغدر صدام حسين

اضافة الى ذلك، فان انبوب النفط العراقي الذي يمتد عبر الاراضي التركية والذي كان يحمل كميات تصل الى ١,٥ مليون برميل في اليوم، قد بقي معطلا منذ بداية الازمة في الخليج في اغسطس (آب) من عام ١٩٩٠ هذا يعني ان اعادة تشغيله سوف تتطلب مزيدا من الوقت الذي تقتضيه عملية اصلاح اجزاء ومضخات هذا الانبوب، وخصوصا في ظل افتقار العراق الى المواد الاحتياطية اللازمة لذلك، وامتناع شركات النفط العالمية عن مساعدة العراق في هذا المجال.

كما ان ما يقارب من وصلة طولها ١٢ ميلا من هذا الانبوب تمر عبر اراضي كردستان العراق، مما يجعلها عرضة للتدمير. ويذكر محللو الصناعة النفطية ايضا ان المواطنين الاكراد قد لجأوا خلال الاشهر الاخيرة الى الاستيلاء على ما يحتويه هذا الانبوب من كميات نفطية لاستخدامها في اغراض التدفئة والوقود، الى جانب ذلك يبدي النظام العراقي ترددا واضحا في الاعتماد على انبوب النفط المار عبر الاراضي التركية وذلك لمطالبة تركيا بأجور تصل الى ثلاثة اضعاف الاجور التي كانت تتقاضاها قبل اندلاع الازمة

ويرى البعض انه حتى اذا ما تم التغلب على الصعوبات الفنية التي يواجهها العراق في استئناف صادراته النفطية، فان الاوضاع السياسية المضطربة واستمرار التهديدات التي يواجهها النظام واحتمالات انهياره القريبة قد تحول دون رغبة الشركات النفطية العالمية في التعامل مع العراق بنظامه الحالي. وهناك عامل مهم اخير يتمثل في عزم الادارة الاميركية على حرمان صدام حسين من اي منفذ اقتصادي يمكن ان يخرجه من ازمته، وحصوصا خلال فترة الانتخابات المقبلة، اذ يقول المحلل الاقتصادي في مؤسسة «صن كو» جاك ولكنسون «قد نكون بحاجة الى رؤية صدام قتيلاً أو خارج السلطة قبل ان نرى صادرات العراق النفطية».

من جهة اخرى تبادل تقرير «الايكونوميست انتلجنس يونت» الدوري الاخير ما يواجهه العراق من مصاعب جمة في طريق استئناف صادراته النفطية. وركز التقرير بشكل خاص على المشاكل التي تعترض اعادة تشغيل انبوب النفط العراقي المار عبر الاراضي التركية سواء كانت مشاكل فنية تتعلق بعمليات اصلاح هذا الانبوب بعد فترة طويلة من العطل او مشاكل سياسية تتعلق بمطالبة تركيا برسوم باهظة للسماح للنفط العراقي بالمرور عبر موانئها

واستعرض التقرير ايضا الارقام المتعلقة بانتاج العراق من النفط في الوقت الحاضر مشيرا الى ان طاقته التكريرية مازالت غير قادرة على استيعاب اجمالي الانتاج النفطي، مما يترك فائضا كبيرا يتراوح بين ٧٥ و١٠٠ الف برميل يوميا في وقت ادى الدمار الذي الحقته حرب الخليج بالمنشآت النفطية العراقية الى تقليص قدرة العراق التخزينية مما جعله يلجأ الى اعادة ضخ الفائض الى الحقول النفطية.

وتطرق التقرير اخيرا الى العروض الاخيرة التي تقدم بها العراق الى شركات النفط لتنمية حقوله النفطية، مشيرا الى امتناع هذه الشركات عن تلبية هذه الدعوات نظرا لما يواجه العراق من مستقبل سياسي مضطرب.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نائب وزير الطاقة الاميركي:

الحكومة الكويتية حققت انجازا كبيرا لاعادة انتاج النفط

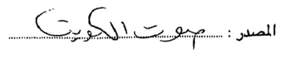
أبوظبي - كونا: أكد نائب وزير الطاقة الاميركي هنسون مور على الجهود الضخمة التي قامت بها الكويت لاعادة استخراج نفطها من جديد، بعد التدمير الرهيب وحرق آبار البترول على أيدي القوات العراقية المعتدية، قبيل اندحارها من الكويت.

وقال نائب وزير الطاقة الاميركي هنسون مور في مؤتمر صحافي امس الأول حول زيارته لدولة الكويت خلال جولته الحالية بدول المنطقة ان ما رآه من انجازات لاعادة استخراج البترول في الكويت هو امر مبهر وان الحكومة الكويتية قد حققت انجازا كبيرا لاعادة انتاج البترول.

وقال نائب وزير الطاقة الاميركي ان الكويت تنتج حاليا ٥٠٠ ألف برميل يوميا وانها تعمل لانتاج يتراوح بين ١,٢ مليون برميل الى ١,٥ مليون برميل في نهاية العام الجاري ٩٢، فيما يصل انتاجها الى مليوني برميل في نهاية عام ١٩٩٣. وقال ان ما حققته الكويت في هذه الفترة التالية لتحرير أرضه في مجال البترول بالذات هو اكثر مما توقع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢

العالم، حيث تمكنت خلال هذه الفترة الوجيزة من تحقيق انتاج يومي يبلغ نصف مليون برميل حاليا.

وأضاف ان اعادة بناء الكويت يتطلب جهودا كبيرة معربا عن استعداد الشركات الاميركية للمساهمة في هذا الدور.

وذكر مور انه يقوم بجولة حالية شملت الكويت والسعودية وسلطنة عمان وقطر والامارات واليمن، مشيرا الى ان الجولة تأتي بعد عام من «عاصفة الصحراء» والتي نسعى فيها الى تجديد علاقاتنا الاقتصادية بعد ان اجتمعنا معا قبل عام في حرب تحرير الكويت، وربما نكون قد انشغلنا بالحرب عن الاقتصاد الذي تجمعنا به علاقات قديمة وطويلة وقوية نعمل الان على تجديدها، مشيرا الى ان الدول التي بينها علاقات اقتصادية قوية كذلك تكون بينها علاقات أمنية قوية.

وقال ان الشركات الاميركية عملت في قطاع البترول والغاز لمدة طويلة ونأمل ان تواصل العلاقات التجارية الطيبة وان تزداد قوة. وذكر ان محادثاته في دولة الامارات التي اجتمع خلالها مع نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ولي عهد

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢

ابوظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ومع وزير البترول والثروة المعدنية يوسف بن عمير ومع الأمين العام للمجلس الأعلى للبترول مدير عام شركة ابوظبي الوطنية للبترول سهيل المزروعي قد شملت مجالات التعاون بين البلدين في المجالات البترولية المختلفة، مشيدا بدور الامارات في انتاج البترول خلال فترة أزمة الخليج لتعويض النقص الذي سببه توقف الانتاج الكويتي والعراقي.

ونفى نائب زير الطاقة الاميركي ان يكون موضوع اسعار النفط قد جرت مناقشته خلال جولته الحالية باقطار المنطقة، وقال ان اسعار النفط يتحكم فيها سوق النفط وليس للولايات المتحدة أي دور بشأنها.

واكد نائب وزير الطاقة الاميركي على ان البترول سيبقى مصدرا للطاقة في العالم خلال عدة عقود، وذلك في رده على سؤال لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) حول نتائج ما أعلنته الادارة الاميركية في عهد الرئيس الاميركي الأسبق جيمي كارتر من انها رتبت ومع دول اوروبية لاجراء ابحاث مكثفة



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للتوصل الى بدائل للنفط. وقال انه سوف يستمر الاعتماد على البنزين لعدة سنوات وان الدراسة الاستراتيجية لموضوع الطاقة في الولايات المتحدة تؤكد انه في عام ٢٠٣٠ سيكون الاعتماد على البنزين كمصدر للطاقة هو اقل بنسبة بسيطة لما تستهلكه اميركا هذه الأيام، مشيرا الى ان الدراسات لمصادر اخرى للطاقة مستمرة.

وأكد مجددا ان الاعتماد على البترول سوف يستمر وسوف يكون استعمال المصادر البديلة بشكل تدريجي وبطيء.

وذكر ان بلاده وبعض الدول الأخرى تسعى لعمل دراسات حول مصادر أخرى للطاقة، وخاصة لاستخدامات السيارات.

وقال ان الادارة الاميركية الحالية لها سياسة في هذا الشأن غير سياسة الرئيس الاميركي الاسبق جيمي كارتر الذي كان يود المساهمة في ايجاد هذه البدائل، لكن الادارة الاميركية الحالية لا تريد ان تساهم ماديا في هذا الموضوع، ولكن اذا وجدت هذه البدائل فلا بد أن تتنافس مع البترول في السوق الحرة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشكلة أسعار النفط

لم تكد دول المنطقة العربية تحاول ان تخرج بشق الانفس من الاثار السيئة اقتصاديا لحرب الخليج مع اخماد آبار النفط في الكويت . واكتمال سداد مساهمة الدول العربية في تكاليف حرب الخليج وعودة النشاط السياحي والتجاري في بعض الدول التي اثرت عليها الحرب بشدة . اذا باسعار النفط تميل للتدهور بعد ان توقع الجميع ارتفاعها خلال فصل الشتاء الحالي . وتكمن وراء هذا التطور عدة مبررات من اهمها استمرار حالة الركود في بعض الدول الكبرى المستوردة للنفط كالولايات المتحدة ، والاعتدال النسبي لفصل الشتاء حتى الان ، ثم زيادة انتاج النفط وخاصة في الكويت بمقدار ٥٠ الف برميل يوميا وعدة بلدان اخرى . وبينما يبدو منطقيا ان تحاول دولة الكويت التي توقفت صادراتها بالكامل لمدة تزيد على عام ان تستعيد مستوى صادراتها بسرعة لتمويل اعادة الاعمار . فان غير المنطقي ان يستمر الاخرون في رفع انتاجهم في وقت تتدهور فيه الاسعار . ومن هنا كان احساس فنزويلا بالمسئولية عاليا بإقدامها على خفض انتاجها طواعية بمقدار ٥٠ الف برميل يوميا ومناشدتها لبقية اعضاء منظمة الاوبك لتقدم على نفس الفعل ، فهل تفعل ذلك الدول الاعضاء ام تنتظر حتى موعد اجتماعها المقرر في ١٢ فبراير القادم وترى انخفاضا اكبر في اسعار النفط ؟



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٢

محـادثات تصـدير البترول العـراقى استئنـافها الشـهر القـادم بفيينـا

نيويورك ـ وكالات الانباء ـ اعلن مصدر رسمى فى نيويورك ان خبراء بتروليين من العراق والامم المتحدة سيلتقون فى الفترة من ٥ إلى ٧ فبراير القادم بفيينا لمواصلة المحادثات التى بدات فى مطلع الشهر الحالى حول شروط إستئناف العراق لصادراته البترولية .

وكان مجلس الامن قد سمح للعراق بتصدير ما يعادل ١,٦ مليار دولار من البترول تحت رقابة مشددة من الامم المتحدة لشراء اغذية وادوية على ان يخصص مبلغ ٦٠٠ مليون دولار من عائدات البترول لتمويل مختلف بعثات الأمم المتحدة المكلفة بنزع اسلحة العراق

وقد رفضت بغداد هذه الشروط ولكنها وافقت على ان تناقش الاجراءات المحتملة للقيام بعمليات التصدير .

واتفق الطرفان فى محادثات فيينا على ان التصدير يمكن ان يتم عبر الموانىء العراقية فى الخليج بدلا من شمال العراق وذلك تسهيلا لنقل البترول الى اسيا ، كما حددت بغداد فى هذه المحادثات رغبتها فى زيادة الكمية المسموح لها بتصديرها من البترول وتخفيف الرقابة الدولية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٢

تقرير عن المحادثات لسكرتير عام الأمم المتحدة ومجلس الأمن

هل توافق أمريكا على تعديل الحد الأقصى لإنتاج العراق البترولى؟

□ فيينا ـ العالم ـ وكالات:

انتهت المحادثات التى تمت فى فيينا يوم ١٠ من هذا الشهر «يناير» بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة حول استئناف تصدير البترول العراقى، وبالرغم من أن القرار النهائى بهذا الشان لم يتخذ بعد إلا أن المحادثات وصفت بانها بناءة ومثمرة، واتفق الجانبان على عقد اجتماع اخر يتم فيه الاتفاق بشكل نهائى على شروط تصدير البترول العراقى، ولكنه من المعتقد أن العراق لن تستانف تصدير بترولها قبل حلول الربع الثالث من العام الحالى.

فقد صرح احد مسئول الامم المتحدة بان المحادثات كانت إيجابية للغاية وأنه مسرور جدا بما تم خلالها.

وأعلن سفير العراق لدى الامم المتحدة عبد الأمير الانبارى بانه راض عما حققته المباحثات من تقدم.. ويقوم مسئولو الامم المتحدة حاليا بإعداد تقرير لتقديمه إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالى والذى سيقوم بدوره بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن، بينما يقوم الوفد العراقى بإبلاغ حكومته بنتائج المحادثات.. ومن المقرر أن يلتقى الجانبان مرة أخرى فى فيينا قبل نهاية شهر مارس القادم.

وقالت مجلة «ميد» البريطانية إنه لم تعلن الكثير من التفاصيل عن هذه المحادثات، ولكن رئيس وفد الامم المتحدة ذكر أنه قد تم احراز تقدم ملحوظ خاصة فيما يتعلق بالعمليات المصرفية وعمليات التسويق الخاصة بتجارة البترول العراقى، وأضاف أنه من المحتمل ألا يقتصر تصدير البترول العراقى على منفذ واحد، وهو ما يبدو على أنه استجابة للاعتراض العراقى على قصر منافذ تصدير البترول على خط الأنابيب التركى ولمطالبها الخاصة بالسماح لها بالتصدير من ميناء البكر الجنوبى.. ولكنه لم يتضح بعد إذا كان قد تم رفع حجم البترول المسموح للعراق بتصديره، فالأمم المتحدة كانت قد حددت فى القرار « ٧٠٦» حدا اقصى لحجم البترول المسموح بتصديره وهو ما قيمته ١,٦ مليار دولار خلال ستة شهور، ولكن العراق طالبت برفع هذا الحد الأقصى. وإذا تمكن الجانبان من التوصل لاتفاق فإنه سوف يتحتم على مجلس الامن أن يصدر قرارا جديدا بديلا للقرار رقم ٧٠٦، خاصة وأن فترة الستة شهور التى حددها القرار ٧٠٦ سوف تنتهى فى شهر مارس القادم، ولكن مع بطء سير المحادثات فإن أغلب المحللين.

لا يتوقعون عودة العراق إلى أسواق البترول العالمية قبل حلول الربع الثالث من العام الحالى. كما أن البعض يعتقد أن الحكومة الامريكية قد تحاول استخدام نفوذها فى تاخير وتعطيل

الاتفاقية، إذ أن استئناف تصدير البترول العراقى سيؤدى إلى انخفاض اسعار البترول، وبالرغم من أن ذلك سيخدم المستهلك الأمريكى، إلا أنه سيلحق ضررا بالغا بصناعة البترول الأمريكية. وعندما تستانف العراق تصدير البترول فسوف يسمح لها بإنفاق ثلثى العائدات على الأغراض الإنسانية تحت إشراف الأمم المتحدة، أما الثلث الباقى فسوف تحصل عليه الامم المتحدة لدعم مشروعاتها الخاصة فى العراق والتى تتضمن الاشراف على تدمير الأسلحة العراقية، وعلى لجنة مراقبة الحدود العراقية الكويتية، وعمليات إعادة الممتلكات الكويتية التى نهبتها العراق، وسوف يخصص جزء من هذا لمبلغ لصندوق الأمم المتحدة الخاص بتعويض الكويت وذلك خلال الشهور الستة الأولى من بدء التصدير.أما بعد ذلك فان صندوق تعويض الكويت سوف يحصل على ٣٠٪ من إجمالى العائدات.



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٢

أكراد العراق يصدرون البترول لحسابهم قريبا

لندن - وكالات الانباء - ذكر رجل الاعمال الكردى العراقى سردار البشدرى ان فريقا من المهندسين الأكراد سيبدأ خلال الأسابيع القليلة القادمة فى ضخ وتصدير البترول الخام من الآبار العراقية الواقعة فى مناطق الاكراد

واضاف سردار البشدرى فى تصريحاته انه اجرى اتصالات فى هذا الشان مع القيادة السياسية للجبهة الكردية التى وافقت على ضخ وتصدير البترول من آبار معدة سبقا كانت الحكومة العراقية قد اغلقتها اثناء المعارك بين الجيش وقوات المعارضة .

واشار البشدرى الى ان مجموعة من الخبراء وضعت خطة متكاملة للتصدير كما تكفلت شركات عالمية لم يكشف عن هويتها بالتعاون مع المشروع



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تدعو الى خفض انتاج "اوبك" لئلا تضطر الى الاقتراض من الخارج

■ الكويت – رويتر – حث وزير البترول الكويتي حمود الرقبة منظمة البلدان المصدرة للبترول «اوبك» امس على الحد من الانتاج لرفع اسعار النفط المنخفضة، وقال ان الكويت قد تقترض من الخارج اذا ظلت السوق على ما هي عليه من ضعف

واعرب عن اعتقاده في حديث لـ «رويتر» بأنه يجب على «اوبك» ان تفعل شيئاً ازاء انخفاض الاسعار وان تفكر بجدية بشأن الربعين الثاني والثالث من العام اللذين ينخفض فيهما الطلب

ومن الممكن ان تتعرض الاسعار لمزيد من الضغوط مع زيادة انتاج الكويت وعودة النفط الخام العراقي الى السوق التي تتميز بالفعل بزيادة المعروض.

وقال الرقبة ان انتاج الكويت ارتفع الى اكثر من ٦٠٠ الف برميل في اليوم بقليل وان حقولها تنتج ٤٥٨ الف برميل من هذه الكمية والباقي من المنطقة المحايدة التي تشترك فيها مع السعودية.

وسعر سلة انواع النفط الخام التي تنتجها «اوبك» مستقر عند حوالي ١٧ دولاراً للبرميل وبذلك تقل بأربعة دولارات عن سعرها الرسمي المستهدف.

وقال الرقبة انه يتعين ان يتفق وزراء الدول الاعضاء في «اوبك» على صيغة فعالة لخفض الانتاج لدى اجتماعهم في جنيف في ١٢ شباط (فبراير)

ولم يشعر الرقبة بالدهشة لفشل الخفض الاختياري الذي اجرته تسع دول اعضاء في «اوبك» وبلغ اكثر من ٤٠٠ الف برميل في اليوم الأسبوع الماضي في رفع الاسعار. وقال انه يتعين اجراء مزيد من الخفض ولكن من الصعب تقدير الكمية الى ان يناقش الوزراء الوضع.

واذا ظلت الاسعار منخفضة قد يتعين على الكويت ان تحصل على مزيد من القروض من اسواق النقد الدولية لاكمال اصلاح المنشآت التي اتلفت اثناء الاحتلال العراقي.

وقال الرقبة ان الكويت قد تحتاج للاقتراض ولكن ذلك يتوقف على انتاجها وعلى اسعار النفط

وكانت الكويت قد حصلت على قرض جماعي بلغ ٥.٥ بليون دولار من مصارف اجنبية في كانون الاول (ديسمبر) وانفقت الكويت بالفعل ١.٥ بليون دولار لاطفاء الحرائق التي اشعلها الجنود العراقيون المنسحبون في مئات من آبار النفط.



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

العراق يقاطع المفاوضات مـــع الأمـم المتحـــدة حـــول تسويق بتـــروله

الأمم المتحدة ـ ر ـ صرح عبد الأمير الانبارى رئيس وفد العراق فى الأمم المتحدة امس بأن بلاده قررت عدم حضور المفاوضات التى تستانف بينها وبين المنظمة الدولية فى فيينا اليوم حول بيع البترول العراقى . وقال إن هذه المباحثات لم تعد مفيدة او مثمرة فى ظل الشروط التى يفرضها قرار مجلس الامن رقم ٧٠٦ الذى يجعل من البترول العراقى مشروعا لا يهدف الى الربح وسلعة غير قابلة للتسويق .

وكان الانبارى يشير بذلك إلى قرار مجلس الامن الصادر فى اغسطس الماضى الذى يسمح للعراق ببيع ماقيمته ١,٦ مليار دولار خلال فترة ٦ اشهر بمقتضى قيود وشروط مشددة تفرضها الامم المتحدة . وكان العراق قد اشار الى ان هذه الشروط والقيود تشكل انتهاكا لسيادته لانها تشمل تحصيل ثمن المبيعات فى صندوق خاضع للمنظمة الدولية يتم منه توفير الاحتياجات الانسانية للشعب العراقى وسداد تعويضات الحرب .



المصدر : الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

الأمم المتحدة تبحث اليوم استئناف الصادرات البترولية العراقية

الكونجرس يؤكد تورط الشركات الأمريكية فى بيع تكنولوجيا عسكرية متطورة الى بغداد

واشنطون ـ الامم المتحدة ـ وكالات الانباء · اكد «هنرى جونزاليس» رئيس لجنة الشئون المصرفية فى مجلس النواب الامريكى امس ان اللجنة لديها دليل على ان عدة شركات امريكية ساعدت العراق على انتاج صواريخ واسلحة اخرى وقال ان التقرير الذى قدمه الرئيس جورج بوش الى الكونجرس والذى ينفى اسهام الشركات الامريكية فى القوات العسكرية العراقية غير دقيق بشكل واضح .

واكد «جونزاليس» ان شركات امريكية عديدة قدمت عونا قويا لبرامج الاسلحة العراقية بما فيها الصواريخ . واضاف قوله ان من بين هذه الأسلحة الصاروخ كوندور ٣ البعيد المدى والبرنامجين اللذين استخدما فى انتاج صاروخ سكود معدل .

اوضح «جونزاليس» ـ وهو ديمقراطى ـ ان وزارة التجارة اقرت اذون تصدير لشركات امريكية واجنبية خاصة بشحنات مرسلة الى العراق على الرغم من ان المؤسسة الفنية العراقية للمشروعات الخاصة كانت مدرجة على انها المستقبل الاخير للشحنات . وقال المسئول الامريكى ان هذه المؤسسة كانت مسئولة عن برنامج تعديل الصاروخ سكود . واكد ان اذون الشحن قد صدرت بالرغم من توفر المعلومات لدى وزارتى الخارجية والتجارة عن انشطة المؤسسة العراقية ومشروعاتها الخاصة .

واشار «جونزاليس» الى ان اللجنة التى يراسها حصلت على معلوماتها من التحقيق فى انشطة فرع اتلانتا لبانكانسيونالى ديل لافورى وهو بنك ايطالى . واكد ان فرع البنك اقرض شبكة عراقية لشراء التكنولوجيا العسكرية تعمل فى الولايات المتحدة واوروبا اكثر من مليارى دولار وقال ان الوكالات الحكومية لا تتعاون فى التحقيق وطلب من الرئيس بوش المساعدة فى اتاحة المعلومات وتقديم تقرير جديد عن الكيفية التى قدمت بها شركات ووكالات امريكية سلعا وتكنولوجيا متقدمة للعراق .

من ناحية اخرى اعلن «كوفى انان» مساعد الامين العام للامم المتحدة ان المنظمة الدولية ستعقد اليوم (الاربعاء) جولة جديدة من المحادثات مع العراق فى فيينا للبحث فى احتمال استئناف صادرات البترول العراقية . وقال «كوفى» الذى يراس وفد الامم المتحدة فى تلك المحادثات ان الجانب العراقى لم يبلغ حتى الآن باى تاجيل ، مشيرا الى ان الجولة الاولى من المحادثات التى عقدت فى العاصمة النمساوية تاجلت يومين لتمكين الوفد العراقى من الوصول . وقد راس الوفد العراقى فى جول المحادثات الاولى عبدالامير الانبارى سفير العراق لدى الامم المتحدة وهو احد خبراء النفط .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسعار النفط تتماسك قبيل اجتماع «اوبك»

الأسواق تستبعد النفط العراقي من معادلة الانتاج هذا العام

لندن: من مالك جعفر

ارتفعت اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية يوم امس بعد ان قال خبراء نفطيون على صلة بمفاوضات العراق مع الامم المتحدة انهم لا يتوقعون عودة الخام العراقي الى الاسواق قبل نهاية العام. وجاء الارتفاع بعد ارتفاع مماثل اثر اعلان العراق المفاجئ اول امس انسحابه من المفاوضات التي خصصتها الامم المتحدة لبحث استئناف تصدير نفطه الى الاسواق.

وقد تماسكت اسعار الخام في بورصة النفط الدولية في لندن رغم تصريحات الامين العام لمنظمة «اوبك» سوبروتو يوم امس التي جاء فيها انه يتوقع ان ينخفض الطلب العالمي على النفط بمقدار ١٫٨ مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام الحالي. وقال المحلل النفطي تشارلز ساندس لـ «الشرق الاوسط» امس ان اسعار النفط تماسكت يوم امس وسط تبادل ضعيف في عقود النفط لشهر مارس (آذار) المؤجلة. لكنه اشار الى ان سعر نفط برنت يوم امس والذي كان في حدود ١٨٫٣٢ دولار للبرميل، يعكس اقتناعا كان مسبقا في الاسواق باستبعاد النفط العراقي من معادلة انتاج «اوبك» هذا العام، وترددا تجاه ما يمكن ان يسفر عنه اجتماع «اوبك» يوم الاربعاء المقبل. من جهة اخرى قال مختصون ان اعتذار بغداد عن حضور الاجتماع الذي كان مقررا عقده امس الاول في فيينا مع الامين المساعد للامم المتحدة كنعان عناني لبحث استئناف صادرات النفط العراقي وفق توصيات مجلس الامن جعل فرصة وصول الخام العراقي الى الاسواق الدولية خلال العام الحالي ضعيفة للغاية. وعزوا ذلك الى ان قرار الامم المتحدة السماح للعراق بتصدير ما يعادل ١٫٦ مليار دولار من الخام العراقي على مدى ٦ اشهر سينتهي العمل به في شهر مارس (آذار) المقبل. واشاروا الى انه سيكون من المتعذر على العراق بعد رفضه الاجتماع مع الامم المتحدة في فيينا تجديد القرار

ونقلت نشرة «انيرجي كومباس» النفطية المتخصصة عن مسؤولين في الامم المتحدة قولهم ان الامم المتحدة كانت مستعدة للتفاوض مع العراق في ما يخص موانئ التصدير والكميات التي يتم تصديرها والخصومات التي ستلزم العراق بدفعها لتعويض الكويت والمتضررين من حرب الخليج والغزو العراقي للكويت. لكنهم اضافوا انهم لا يعتقدون انه سيتم القرار في المستقبل المنظور. ونقلت النشرة من جهة اخرى عن مندوب العراق لدى الامم المتحدة عبد الامير الانباري قوله ان العراق لن يوافق على اية صيغة مشابهة لصيغة قرار التصدير الحالية حتى اذا ما تم امرارها من جديد في مجلس الامن. وعلق الانباري على اسباب رفض العراق لقرار الهيئة الدولية بقوله ان القرار يعطي «لجنة المراقبة والتنسيق» التي شكلتها الامم المتحدة سلطة الاشراف على تصدير الخام العراقي من مرحلة التسويق الى مرحلة تسلم الارصدة المالية ووضعها في الحساب الخاص الذي تشرف عليه اللجنة. وقال ان ذلك يعتبر مساسا بسيادة العراق على ثرواته.

وفي لندن قال محللون نفطيون لـ «الشرق الاوسط» ان امتناع العراق عن حضور مفاوضات فيينا ازال حالة التوتر وعدم الاستقرار التي سادت الاسواق النفطية في ترقبها لعودة النفط العراقي. وقد واصلت اسعار النفط يوم امس ارتفاعها الذي بدأته امس الاول في الاسواق العالمية وقال متعاملون في بورصة النفط الدولية في لندن ان صرف النظر عن عودة النفط العراقي الى الاسواق سيخفف الضغوط على وزراء نفط «اوبك» الذين سيجتمعون يوم الاربعاء المقبل في جنيف لبحث احتمالات خفض الانتاج الاجمالي للمساعدة في استقرار اسعار الخام من جهة اخرى قال الامين العام لمنظمة «اوبك» يوم امس انه يتوقع ان ينخفض الطلب العالمي على النفط على الارجح بمقدار ١٫٨ مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام الحالي الى مستوى ٨٨٫٦٢ مليون برميل يوميا

اسرار الخطوة التى فاجأت السوق البترولية

العراق يلغى مباحثاته مع الأمم المتحدة والبرميل يقفز أكثر من ربع دولار

□ نيويورك - خاص:

الغى العراق الاجتماع الذى كان مقررا عقده أمس الاربعاء بين مسئولى الامم المتحدة ومسئولين عراقيين فى فيينا للبحث فى امكانية استئناف صادرات النفط العراقية التى كانت قد توقفت نتيجة الحظر الدولى الذى فرض عليها عقب الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ وقد تسببت هذه الانباء فى رفع سعر برميل البترول فى بورصة نيويورك حوالى ٣١ سنتا ليصل سعر البرميل من شحنات تسليم شهر مارس المقبل الى ١٩,٢٧ دولار فى حين قفز سعر البرميل من خام برنت فى بورصة لندن ٢٥ سنتا ليصل الى ١٨,٤١ دولار وقد اثارت هذه الانباء السوق البترولية حيث عبر احد الخبراء النفطيين فى شركة بترول بريطانية كبرى عن شعوره بالمفاجاة وقال، بعد كل البوادر الايجابية التى بدت فى الجولة الاولى من مباحثات فيينا الشهر الماضى فقد أطاحت هذه الخطوة بشكل غير متوقع بكل شىء.

وعبر مسئول اخر باحدى الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة عن احساسه بالصدمة والمفاجاة.

وكان خبراء نفطيون قد قدروا صادرات العراق بأنها يمكن ان تصل الى نصف مليون برميل فى اليوم بعدما كانت تنتج ٣,٢ مليون برميل قبل حرب الخليج.

وعلمت العالم اليوم أن العراق كان جادا فى هذه المفاوضات وكان يحاول ان يصل الي حل وسط ولكن حتي هذه الحلول الوسط كانت ستحدث تغييرات فى قرارات الامم المتحدة واعترضت اشنطن. وقد حاول العراق ان تشمل القرارات تصدير النفط من الجنوب من ميناء البكر وتقليل عدد مراقبى الامم المتحدة على موانىء التصدير والطلب من تركيا - الان - والسعودية - فى المستقبل الاشراف على عملية قياس معدلات التصدير، وان يكون للعراق ممثل فى اللجنة المسئولة عن التعويضات.

جميع هذه التعديلات التى طرحها الوفد العراقى قد تم بحثها مع وفد سكرتارية الامم المتحدة ولكن امريكا اصرت على عدم اجراء اى تعديلات، لكى لا يستطيع صدام استخدام هذه التعديلات كانتصارات له، الامر الذى ادى الى اتخاذ العراق قراره بالغاء الاجتماع.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

تقرير اقتصادي

مشروعات طموحة في الكويت

البنك الدولي: قطاع الطاقة الخليجي «الاكثر نمواً»

لندن - عادل مراد.

أشارت احصاءات مالية صادرة عن البنك الدولي للانشاء والتعمير الى ان متطلبات الاستثمار في قطاع الطاقة الدولية في منطقة الخليج هي الاكثر نمواً وطموحا في العالم وبينت هذه الاحصاءات ان العقبات التمويلية والفنية التي تحول دون التطبيق الفوري للمشروعات الطموحة في بعض دول الخليج سوف تتراجع تدريجيا خلال التسعينات مع متغيرات زيادة الطلب العالمي على الطاقة واستقرار اسعارها وارتفاع الجدوى الاقتصادية منها

وكان احد المشروعات الطموحة التي ورد ذكرها مشروعاً تتبناه شركة الهلال للبترول (كريسنت) التي تتخذ من الشارقة مركزا لها، وهو يخضع الان لدراسة الجدوى الاقتصادية من مد انابيب الغاز الطبيعي من حقول الشمال البحرية في قطر الى باكستان واسيا عبر ايران بتكلفة تصل الى ثلاثة مليارات دولار

وتشارك ايران والبنك الدولي في محادثات مشتركة تتعلق بتمويل المشروع الذي يمتد في مرحلته الاولى عبر ١٦٠٠ كيلومتر من حقول الشمال البحرية القطرية التي تعد اكبر حقول بحرية للغاز الطبيعي في العالم، الى الشرق عبر مياه الخليج والاراضي الايرانية حتى كراتشي في باكستان وتحتوي حقول الشمال على ما يقدر بحوالى ٣٨٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي

وقد وقعت شركة الهلال تعاقدا مبدئيا لشراء ٢٤٠٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز القطري لنقلها وبيعها الى دول أسيوية باسعار السوق السائدة

كما عقدت الشركة اتفاقا للشراء من باكستان. وبتمويل من البنك الدولي الذي يقوم حاليا بتقييم قطاع الطاقه الباكستاني بغرض تحسين كفاءته كما تدخل في عمليات التمويل ايضا شركات من القطاع الخاص من دول خليجية ومن باكستان، تقدم في ما بينها التمويل اللازم لنسبة ٤٠٪ من تكاليف المشروع ويعتمد المشروع على صلاحية دراسات الجدوى الفنية عبر انابيب الغاز على هذه المسافة، مع امكانية تعديل المسار لكي يصل اولاً الى الجانب الجنوبي الغربي للخليج عند دبي قبل ان ينطلق شرقاً تحت مياه الخليج نحو باكستان والهند كذلك تضطلع دراسة البنك الدولي بتقديم احصاءات حول توقعات حجم الطلب في المستقبل في المناطق الاسيوية

كما تهتم ايران بالمشروع لانه يتيح لها ايضا ضخ الغاز الطبيعي من اراضيها عبر الخط المشترك الى الاسواق الاسيوية. ويماثل هذا المشروع مشروعا ايرانيا سابقا تأجل بسبب عدم امكانية التمويل، وسوف ينهي المشروع الجديد هذه المشكلة

كما اشارت معلومات البنك الدولي الى المشروعات الطموحة في الكويت لاستعادة نشاط قطاع الطاقة بما يناسب امكانات الانتاج المحلي، وكذلك المشروعات السعودية الطموحة في مجالات البتروكيماويات والتكرير.

وتحول هذه المشروعات في مجموعها منطقة الخليج الى محرك للاقتصاد العالمي ومصدر طاقته في المستقبل مما ينعكس على الاهمية الاستراتيجية للمنطقة وصلابتها في التفاوضات الدولية بشأن شروط التبادل التجاري او اسعار الطاقة السائدة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

العراق يطالب بتحرير صادراته البترولية خلال عام ١٩٩٢

عمان - رويتر : اعرب اسامة الهيتي وزير البترول العراقي أمس عن امله في استئناف صادرات البترول العراقية خلال عام ١٩٩٢ . جاء ذلك في تصريح ادلى به خلال توقفه في عمان في طريقه لحضور اجتماع وزراء منظمة الدول المصدرة للبترول - اوبيك - واضاف انه لايوجد تغير في موقف بلاده بشان تمسكها بحلول اكثر عملية . واشار ان سهولة الامر او تعقيده يرجع إلى الامم المتحدة . حيث تجرى مباحثات ثنائية بين الطرفين خاصة بالتوصل إلى مسودة اتفاق تسمح للعراق ببيع بترولي في ظل الحظر التجارى المفروض عليه .

وكان العراق قد انسحب من جولة مباحثات مع الامم المتحدة جرت في فيينا الاسبوع الماضي . قال «الهيتي» ان الشروط التي فرضتها الامم المتحدة مقيدة لبلاده . واضاف ان العراق سيواصل المطالبة برفع العقوبات عن صادراته من البترول . لم يحدد «الهيتي» العقبات الرئيسية امام التوصل لاتفاق مقبول لدى الطرفان واشار إلى عدم علمه بالموعد القادم لاستئناف المفاوضات .

ويرفض العراق قرار الامم المتحدة الذى يسمح له ببيع كميات محدودة من البترول تحت اشرافها ويخصص دخله لشراء اغذية وادوية . ومن المقرر ان تنتهى المهلة التي حددها القرار في نهاية مارس القادم . ويامل العراق في التوصل لاتفاق افضل عن طريق التفاوض .

من ناحية اخرى ، توقع «الهيتي» استمرار هبوط اسعار البترول . واشار الى ضرورة اتفاق اعضاء اوبيك على خفض الانتاج نحو ١,٥ مليون برميل يوميا يقدر الانتاج الحالى للاوبيك بنحو ٢٤,١ مليون برميل يوميا . اضاف «الهيتي» ان خفض الانتاج يساعد على استقرار الأسعار عند ٢٠ دولارا للبرميل بدلا من ١٨ دولارا هي السعر الحالى . واضاف ان طاقة ميناء «البكر» العراقي زادت إلى ٨٠٠ الف برميل بعد اصلاح الرصيف الثانى . وكانت طاقة الميناء قبل حرب الخليج ١,٢ مليون برميل يوميا .



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

لجنة المراقبة الوزارية لـ «أوبك»

بدأت اجتماعاتها في جنيف

عودة الكويت الى أسواق النفط واستبعاد الانتاج العراقي

جنيف - هاشم العمادي:

بدأ وزراء النفط والمعادن في الدول الثلاث عشرة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» اعمال اجتماعهم الوزاري لجنيف امس في اطار لجنة مراقبة السوق التابعة للمنظمة، وذلك بعقد مشاورات ثنائية ومتعددة الاطراف قبل التوجه الى قاعة الاجتماعات المشتركة لبدء الجلسة الرسمية التي تقرر لها ان تعقد مساء.

وقد تصدر جدول اعمال الاجتماع الاطلاع على التقرير الشامل الذي اعدته لجنة الخبراء التابعة للمنظمة التي اختتمت اعمالها هنا اول من امس والذي يتضمن رصد عملية انتاج النفط من قبل الدول الاعضاء ومتابعة حركة السوق العالمية مع ابداء تصورات محددة حول التوقعات الخاصة بكيفية تطور حجم الطلب العالمي على نفط الأوبك خلال الفصل الثاني من العام الحالي.

وقد اكد رئيس المؤتمر الوزاري لمنظمة الأوبك وزير البترول النيجيري، جبريل امينو، للصحافيين عند وصوله الى جنيف لحضور الاجتماع الحالي ان الخفض المتوقع لانتاج المنظمة سيتراوح بين ٥٪ و٧٪ من حجم الانتاج الكلي وبكمية تتراوح بين ١ و٢ مليون برميل يوميا

وضح ان اي خفض لا يؤثر بالضرورة فوراً على مستوى الاسعار ولكنه سوف يمنع تدهورها.

من ناحية اخرى اكد وزير النفط الكويتي الدكتور حمود الرقبة في حديث ادلى به للصحافيين ان الكويت بدأت تدخل الى اسواق النفط بقوة بعد ان وصل انتاجها الحالي الى ٦٠٠ الف برميل يوميا، ومن المقرر أن يرتفع خلال النصف الثاني من هذا العام الى ٨٠٠ الف برميل مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة خفض الانتاج الكلي للمنظمة، على ان تستثنى الكويت نظراً للظروف القاهرة التي مرت بها جراء العدوان الغاشم الذي قام به النظام العراقي ضد بلاده.

هذا ومن المؤكد ان يتم استبعاد مناقشة احتمال عودة العراق الى الانتاج نظرا لأن الامر متعلق بالقرارات الدولية ورفض المجتمع الدولي التساهل في الامر حتى يتم اسقاط نظام صدام حسين.

وعلمت «صوت الكويت» من مصادر مطلعة ان النظام العراقي يجري حاليا مباحثات سرية في الاردن مع شركات اميركية وغربية لتشغيل منشآته ومشاريعه النفطية مقابل عقود بعيدة الأجل، تضمن لتلك الشركات شراء النفط العراقي بقيمة تقل بنسبة ٢٥٪ عن الاسعار الحقيقية بالاضافة الى امتيازات اخرى، على ان تدخل بنك العقود حيز التنفيذ فور السماح للعراق ببيع نفطه وهو ما يتعلق بالتغيير المتوقع لنظام الحكم في بغداد.

هذا وقد عقب وزراء النفط والمعادن على نتيجة الاجتماع الحالي مؤكدين على ضرورة الخروج بقرار جماعي بصدد خفض الانتاج، اذ اكد وزير النفط الفنزويلي جلستينو ارماس ان على الوزراء بحث مسالة الخفض بشكل جدي ومناقشة جميع الخيارات والاحتمالات القائمة

ووافقه نظيره الايراني غلام رضا أغازاده مشيرا الى ان المنظمة ليس امامها سوى اتخاذ قرار بخفض فعلي ومناسب.

وقد رفض وزير البترول السعودي هشام الناظر التعقيب على طبيعة الاجتماعات مؤكدا حرصه على تباحث القضايا المطروحة مع زملائه الوزراء قبل التصريح بشيء للصحافة.

وكانت المملكة العربية السعودية قد ابدت استعدادها لخفض انتاجها النفطي، شرط ان تقبل به ايضا بقية الدول الاعضاء حتى لا تتحمل وحدها أعباء الخفض.

ويذكر ان السقف المحدد لانتاج المنظمة هو ٢٣,٦٥ مليون برميل يوميا علما بان الانتاج الفعلي يتجاوز حاليا معدل ٢٤,٣ مليون برميل يومياً.

هذا وقد انخفضت اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة توقعات ذكرت ان وزراء النفط والمعادن المجتمعين في جنيف حاليا سوف لن يتوصلوا الى اتفاق فعال. اذ سجل نفط دبي العربي الخفيف عند اغلاق اول من امس انخفاضا بلغ ٣٥ سنتا ليصل الى ١٥,٨٥ دولار للبرميل الواحد. فيما انخفض سعر البرنت بمعدل ٤٥ سنتاً وبلغ ١٨,٥٠ دولار فقط، اي اقل بمعدل ٢,٥٠ دولار عن السقف الرسمي المحدد لنفط الأوبك.

فاينانشيال تايمز:

الكـــويت تحصـل على آبـــار بترول عـــراقيـــة بعد ترسيم الحدود

□ لندن ـ وكالات الأنباء :

ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» اللندنية أنـه يبدو من المؤكد أن تحصل الكويت على عدة ابار نفط عراقية وجزء من قـاعدة بحريـة نتيجة لخطـة الأمم المتحدة لإعادة رسم حدودها .

ومن غير المتوقع أن تقدم لجنة الأمم المتحدة التى أنشئت فى إطار اتفاق وقف إطـلاق النـار فى حـرب الخليج نتـائج أعمالها قبل ابريل.

لكن الصحيفة قـالت إن رأى اللجنة استقر بالفعل على خط للحدود يمر على مسافة عدة مئات .. وفى بعض الحالات عـدة الاف.. مـن الأمتـار شمالى الخط الحالى.

وقالت فـاينانشيال تايمـز إن إعادة رسم الحدود سيعطى الكـويت مـابين خمس وسبع ابـــار نفطيـــة فى حقل الرميلة.

وأضـــافت قـــولها إن خبراء الأمم المتحـدة قرروا أيضـا أن النقطـة التى تلتقى فيها الحدود بـالساحل يجب أن تقع داخل القـاعدة البحـرية العـراقية الرئيسية فى أم قصر.

وقـــالت الصحيفـــة إن الحدود الجديـدة ستثير غضب العـراق الـذى اكتسح الكـــويت فى أغسطس عـــام ١٩٩٠.

وتقوم نتائج عمل اللجنة على دراسة اجـريت لخرائط ووثـــائق مـوجـودة أساسا فى محفـوظات وزارة الخارجية البريطانية.

وترجـع هذه الخرائط والـوثائق إلى السنوات التالية للحـرب العالمية الأولى حين تشكلت دولة العراق والكويت بعد تداعى الامبراطورية العثمانية.

وقالت فاينانشيـال تايمز إنه ما إن يتخذ القـرار سيجرى تـرسيم الحدود التى تمتـد ٢٠٠ كيلـو متر بـوضع عـلامـات .. وستقرهـا الأمم المتحـدة رسمياً.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـ[illegible] (المدينة)

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

تقرير الشال الاقتصادي:

انخفاض انتاج النفط في الكويت بمعدل ٢٠ ألف برميل يوميا



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

□ الكويت - «الحياة»:

■ اشار تقرير مكتب «الشال» الاقتصادي الكويتي الى انخفاض انتاج النفط في الكويت بمعدل ٢٠ الف برميل يومياً «نتيجة لارهاق الآبار بالانتاج في معدل اكثر مما يجب». وتحدث عن آثار اجتماعات «اوبك» الاخيرة وتوقع ان تتدنى اسعار النفط بحوالي دولار او دولارين للبرميل ما يعني ان دول المنظمة قد تخسر ما معدله ١١ بليون دولار سنوياً، كما ان انخفاض الاسعار سيؤثر حكما على ايرادات النفط الكويتية ويزيد من الشعور بوطأة العجز المالي للدولة.

وفي ما يلي نص التقرير:

قطاع النفط: يبدو ان المعدل اليومي لانتاج النفط في الكويت هبط من حوالي ٤٧٠ الف برميل من داخل الكويت، الى حوالي ٤٥٠ الف برميل اي بحدود ٢٠ الف برميل في اليوم وهو انتاج وسطي لحوالي خمس آبار.

ومع اضافة نصيب الكويت من الحقول البحرية في المنطقة المقسومة يصبح انتاج الكويت ولاول مرة منذ عدة اسابيع دون الـ ٦٠٠ الف برميل.

وعلى رغم ان الكلام يكثر عن احتمال بدء انتاج حقول الوفرة البرية في المنطقة المقسومة وهي حقول قليلة الاهمية، الا ان ذلك لم يحدث حتى اعداد هذا التقرير. وهذا الهبوط وهو بنسبة حوالي ٤ في المئة من داخل الكويت له احد تفسيرين، الاول عقلاني ومفاده ان الادارة النفطية تنبهت الى خطورة استنزاف الآبار على المكامن النفطية وقررت ايقاف بعض الآبار عن الانتاج وهي خطوة يجب تشجيعها.

والثاني غير عقلاني يتلخص في ان هذا الايقاف كان اجبارياً لنقص في المعدات التي تعالج فائض المياه المختلطة بالنفط واحضارها يعني الاستمرار في المعدلات نفسها وهو اتجاه يجب ان يوقف ويناقش علانية ولكن المرجح ان الهبوط في الانتاج ايا كانت النوايا هو نتيجة مباشرة لارهاق الآبار في الانتاج باكثر مما يجب، وان صدق فإن نتائجه تدميرية على مستقبل البلد النفطي.

ويبدو ان مصفاتي الاحمدي وميناء عبدالله يعملان بطاقة جيدة تفوق قليلا المئة الف برميل يوميا لكل منهما وما زال عدد مراكز التجميع العاملة عند ستة مراكز، وما زالت عمليات السحب من البحيرات النفطية متوقفة، هذا بطبيعة الحال يزيد من احتمالات رداءة المتبقي من النفط فيها ويزيد من احتمالات الاضرار البيئية. وعلى مستوى الشركات التي تقدمت بعروض لسحب تلك النفوط، ما زالت ردود الفعل في الخارج قوية ضد قرار الغاء المناقصة وما زالت الشركات تتكلم عن الخسائر التي تكبدتها جراء ذلك.

وكانت اجتماعات «اوبك» مخيبة للآمال كما كان متوقعا لها دائما ويكفي قراءة نتائج اي اجتماع للمنظمة في السبعينات او الثمانينات لتوقع نتائج عبارة عن صورة مكررة لاجتماعاتها الحالية. وفي العالم المتقدم يقرر الفنيون كل الامور الرئيسية ويأتي الوزراء ليوقعوا على الاتفاقات واحترامها، وفي اجتماعات «اوبك» يأتي الوزراء ليختلفوا على كل الامور وتعمل لجان الوساطات تحت ضغوط شديدة سياسية واعلامية لتقرر بعد ذلك اي شيء لا تتفق عليه ولا تحترمه. والجديد في الاجتماع الاخير هو تلك الاهمية القصوى المكتسبة لـ ١٠٠ الف برميل نفط، وهي حكاية يصعب فهمها وهضمها. وكان رد فعل السوق سريعا، وهبطت اسعار النفط حالا وهو هدف معاكس تماما لما قصدته «اوبك»، ويتوقع ان تستقر اسعار النفط ما بين دولار الى دولارين اقل من الاسعار السائدة سابقا ذلك حتى اجتماع نيسان (ابريل) المقبل.

وان حدث ذلك ستبلغ خسائر «اوبك» من صادراتها حوالي ١١ بليون دولار سنويا، وقد ترتفع هذه الخسائر الى معدلات اعلى ان لم يتفق الاعضاء ايضا في اجتماع نيسان. وانخفاض الاسعار لا شك سيؤثر على ايرادات النفط الكويتية ويزيد من الشعور بوطأة العجز المالي.

البورصة

على رغم اننا في الثلث الاخير من شهر شباط (فبراير) ونصف الاسبوع الاخير منه عطلة لتتابع العيد الوطني وعيد التحرير يومي ٢٥ و٢٦ شباط، الا ان معالم الصورة لدى ادارة البورصة لم تكتمل فيما يبدو. وحتى الآن لا يبدو في الافق سوى بيانات لشركتين ماليتين، ربما في طريقهما الى ادارة البورصة، احداهما كويتية والاخرى خليجية. وتأمل ادارة البورصة في الحصول تباعا على بيانات مالية لجميع الشركات غير الكويتية المسجلة فيها حتى تتمكن من دراسة خياراتها. وربما سيسهل من مهمتها دعوة لجنة البورصة لو قدمت في الوقت المناسب ما بين ١٠ - ١٥ شركة بياناتها المالية، ونحن نفترض ان الشركات غير الكويتية بشكل عام لن تكون مرتبطة بقوة ببرنامج المديونيات الصعبة المقترح، ولا شك ان بعض الشركات الكويتية لها الخصوصية نفسها.

واذا تأخر اقرار برنامج المديونيات الصعبة، ولم تقم الحكومة باعلان فصل الذمة المالية للبنوك عن مدينيها، والاحتمال الاول هو الارجح، فإن ادارة البورصة التي اعلنت مواعيد سابقة لبدء التداول، عليها ان تعلن موقفا جديدا. وبقاء البورصة معطلة مدة عام بعد التحرير مكلف من الناحية المالية ومرهق من الناحية النفسية والمهنية لجهازها الوظيفي. وتعطيل تداول اسهم عامة يضيف ضغوطا على سيولتها مما يؤثر ماليا



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

وبفسيا على حملتها وينعكس بالتبعية على قبولها والاحتفاظ بها. وفي الوقت نفسه فان ذلك يجب الا يفهم على انه دعوة للاسراع في اقرار برنامج المديونيات الصعبة لأن تبعاته اخطر على البلد من اي تصرف آخر، لكنها دعوة جادة لبحث اوضاع الشركات غير المتأثرة بشدة فيه واعتماد بياناتها واعادة تسجيلها وبدء تداول اسهمها. ونعتقد من معلوماتنا الاولية ان هناك ما بين ٥ - ٨ شركات كويتية يمكن اضافتها الى الشركات غير الكويتية لتمثل القاعدة او الاساس في بدء التداول. وكما ذكرنا في تقريرنا السنوي، ستكون تلك البداية فرصة للتجربة ولامتصاص ردود الفعل غير المبررة عمليا وان كنا نتوقع ان مسار التداول لن يكون بمعزل عن التطورات في السياسة الاقتصادية وربما الوضع السياسي في البلد.

قطاع المصارف

يبدو ان توقعاتنا لم تكن دقيقة بخصوص احتمالات الانتهاء من اقرار برنامج المديونيات الصعبة قبل نهاية شهر آذار (مارس) بفترة كافية حتى يتمكن المدققون الخارجيون والبنوك ومن ثم الشركات من اصدار بياناتها المالية ضمن المهلة القانونية. ويبدو ان البيانات المالية الختامية للبنوك والشركات سيكون حكمها في تجاوز المهلة القانونية، حكم الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٢/٩١. وطبقا لآخر المعلومات فإن اللجنة المختصة في المجلس الوطني ستقابل وزيرين سابقين معروفين بتناقض آرائهما قبل ان تنهي نقاشها حول برنامج المديونيات. ويحتاج الامر بعد ذلك الى كتابة تقرير يلخص كل المقابلات ويوحد لجنة منقسمة لتقديم مقترح يناقش ويقر او لا يقر في الاجتماع العام، وذلك قبل ان يقدم لمجلس الوزراء ويصدر في مرسوم. ويحتاج بعد ذلك الى مدققي الحسابات ليكملوا عملهم ويصدروه مطبوعا، وذلك في حدود حوالي خمسة اسابيع من الآن وذلك يبدو صعبا.

ولأن رأي المجلس الوطني استشاري، ربما لجأت الحكومة الى نصف حل لمشكلة الوقت عن طريق فصل الذمة المالية للبنوك عن المدينين والسماح لهم بالتبعية بإصدار بياناتهم المالية، لكن الموقف السياسي للحكومة لا يوحي بذلك على رغم تصريحات لوزير التجارة والصناعة الكويتي خلال الاسبوع الفائت. وعلى اي حال لا يجب ان يكون الوقت امام حجم الالتزام المطلوب الباعث الاساسي للاستعجال، فاذا كان بعض الوقت سيؤدي الى حل اقل كلفة، لا باس في استهلاك بعض الوقت.

ويبدو حتى الآن ان هناك خلافا في فهم المبادئ العامة، اذ لا يزال البعض يعتقد ان هناك حلا بطريقة خاصة فيها اجتناب للقانون وفيها اجتناب للمتابعة وفيها تغاض عن مراكز مالية صحيحة وملزمة، وان الامر يمكن ان يحل باجمالياته اي من دون فصل المدينين الى منتجين وغير منتجين ضمن مبادئ عامة متفق عليها، والى كبار مؤثرين على حجم المديونية وصغار غير مؤثرين. كما يبدو ان بنك الكويت المركزي يفهم بشكل خاطئ قضية السرية ولا يفصح حتى عن الضروري من البيانات حتى للجهات المطلوب منها المساهمة في اقرار الحل.

وما لم تتخل الحكومة والبنك المركزي عن فهم خطأ للمبادئ العامة لحل واحد طبق في كل بلاد العالم بما فيها الحال التي اشار اليها محافظ البنك المركزي في مقابلته التلفزيونية حول مؤسسات الادخار والاقراض في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠، هناك احتمالات ان نظل نبحث كما فعلنا في حلول المناخ عن حل كويتي خاص وغير موجود.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٢

محادثات سرية بين سوريا والعراق لإعادة فتح خط أنابيب البترول

ذكرت صحيفة « فرانكفورتر الجماينة » الالمانية انه تجرى حاليا محادثات سرية بين سوريا والعراق لإعادة فتح خط انابيب البترول العراقى الذى يمر بالأراضى السورية ..

ومن المعروف ان العلاقات العراقية ـ السورية فى ادنى مستوياتها رغم ان نظام حكمهما يقوم على ايديولوجية واحدة وهى حزب البعث . كما أن الحدود بينهما مغلقة بسبب حرب الخليج

وترجع أهمية إعادة فتح خط انابيب « نابلاين » العراقى عبر سوريا إلى أن العراق مفروض عليه قرارات الحظر التى اصدرتها الامم المتحدة



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٩٢

تقرير «الشال» الاقتصادي الاسبوعي

هدف الكويت النفطي الوصول الى معدل ١,٥ مليون برميل يوميا

الكويت - «صوت الكويت»: قال تقرير «الشال» الاقتصادي الاسبوعي انه يفترض وفقاً لتصريحات رسمية ان يزيد انتاج النفط الكويتي وحتى نهاية العام بمعدل اكثر قليلاً من ٨٠ ألف برميل يومياً حتى تصل الكويت بمعدل انتاجها الى ١,٥ مليون برميل يوميا. وبشأن قطاع المصارف اشار التقرير انه ما زالت هناك مراحل كثيرة لابد من المرور بها في المجلس الوطني للوصول الى مرحلة حسم برنامج المديونيات الصعبة، وجاء التقرير الاسبوعي لـ «الشال» كالتالي:

١- قطاع النفط.

ارتفع انتاج النفط في الكويت خلال نصف الاسبوع الفائت ليصل الى حدود معدلاته السابقة عند حوالي ٤٨٠ ألف برميل يومياً، وبذلك عاد معدل الانتاج ليفوق ٦٠٠ الف برميل يوميا بحوالي ٢٠ ألف عند احتساب نصيب الكويت من حقول المنطقة المقسومة البحرية وحتى اعداد التقرير ما زال انتاج حقول الوفرة وهي الحقول البرية في المنطقة المقسومة متوقفاً. وما زالت محطتا التكرير تعملان بطاقة تكريرية في حدود ١٠٠ ألف برميل لكل منهما، ولم تحدث طفرة في الانتاج في منتصف شهر فبراير (شباط) كما ذكر وزير النفط في بدايته ولكن من المتوقع البدء من جديد بزيادة الانتاج. ويتوقع مع نشر هذا التقرير ان تكون عملية سحب النفط من البحيرات قد استؤنفت وربما يكون ذلك مؤشرا على التغلب على بعض الصعاب الفنية المصاحبة لعملية تكريره بتكلفة اقتصادية والاستفادة منه ويتوقع وزير النفط ان يرتفع اجمالي انتاج النفط الكويتي الى ٧١٠ آلاف برميل يومياً خلال الشهر المقبل اي بزيادة في حدود ٩٠ ألف برميل عن انتاج فبراير (شباط)، والى حوالي ٨٤٥ الف برميل اي بزيادة ٧١ ألف برميل في ابريل (نيسان) مقارنة بشهر مارس (آذار)، والى ٩٢٠ ألف برميل يوميا اي بزيادة ٧٥ ألف برميل يوميا في مايو (ايار)، ومتوقع له من تصريحات سابقة ان يصل الى مليون برميل يوميا مع نهاية شهر يونيو (حزيران). ويفترض ان يزيد الانتاج بعد ذلك وحتى نهاية العام بمعدل اكثر قليلا من ٨٠ ألف برميل يوميا حتى تصل الكويت بمعدل انتاجها الى ١,٥ مليون برميل يوميا وهو الهدف الذي كررته تصريحات رسمية.

٢- المالية العامة:

رغم مرور قرابة الشهور الثمانية على بدء العمل بالميزانية لعام ١٩٩٢/٩١، ما زال اقرارها من الناحية الرسمية ونشرها لم يحدث وقد ترتفع اعتمادات الميزانية برقم حده الاقصى حوالي ٢٨٥ مليون دينار كويتي ولا نعرف حدوده الدنيا وذلك يعتمد على الزمن الذي سيبدأ فيه قرار زيادة الرواتب والاجور كما قد تزيد اعتمادات الميزانية بمبلغ قد يصل الى الرقم نفسه السابق في حدوده العليا اذا ما قامت الحكومة بتعويض كامل الفاقد لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية والناشئ عن الغاء الاستقطاعات على المتقاعدين ولا نعرف ما اذا كانت هناك التزامات جديدة قد أقرت خلال



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العام، ولكن من المؤكد ان بعض فوائد القروض قد تحمل على الميزانية الحالية ومن المحتمل ان بنك الكويت المركزي يدفع حاليا تعويضا لفوائد تدفعها البنوك، وربما يدفع لاحـــقـــا بعض الارباح للمساهمين.وما تقدم قد يعني - ولا نستطيع الجزم - ان حقيقة اعتمادات الميزانية قد يرتفع الى ما بين ٦,٥ و٧ مليارات دينار كويتي، مقارنة باعتماد أصلي كان في حدود ٦,٢ بليون دينار كويتي، وذلك قد يرفع العجز المتوقع الى ما بين ٥,٦ بليون دينار كويتي واكثر من ٦ بليون دينار كويتي. وهو عجز كان في الاصل كبيرا. وما لم يتحقق وفر في مصروفات الميرانية ناشئ عن اعادة النظر في مصروفات سبق اعتمادها، فان هذا العجز وربما شحة السيولة للاعتمادات المقبلة سيدفعنا الى مزيد من الاقتراض. والمزيد من الاقتراض لن يحل الاشكال سوى في المدى القصير ولكنه سيرتب التزامات في المدى المتوسط قد لا يكون لنا قبل باحتمالها .ان هناك ضرورة لان تقوم الحكومة ولو من طرفها فقط بنشر الميزانية العامة واضافة اي مصروف خارجها او اي التزامات جديدة رتبت عليها بعد تقديم مشروع الميزانية، فمساهمة الجميع بتحليل البيانات واسقاطاتها ضرورية، اذ أخطر القرارات على مستقبل المالية العامة وبالتالي على البلد هي التي تتخذ الان. فأمر ذلك العجز وخطورته لم يكن مقبولا عندما طرح اول الامر، ولكنه يلقى قبولا واهتماماً بمرور الزمن. ونعتقد ان بعض المسؤولين قد بات يقلقهم كما يقلقنا هذا الامر وهي ظاهرة صحية، ونعتقد انه ما زال بالامكان اصلاح الاوضاع نظريا على الاقل ونعتقد ان للجميع مصلحة في مثل هذا التوجه.

٣ـ قطاع المصارف:

يبدو ان الامور ما زالت دون مرحلة الحسم في ما يتعلق بمقترح الحكومة حول برنامج المديونيات الصعبة، فما زالت هناك مراحل كثيرة لا بد من المرور بها في المجلس الوطني، ولكن حتى ساعة اعداد التقرير لا يبدو ان رأيا قد تبلور هناك ويبدو ان الحيرة تكمن في غياب بعض المتطلبات والأسس التي يفترض ان تسهل مهمة المساهمين في اتخاذ القرار، فالمطلوب منهم اتخاذ قرار باصدار سندات على الدولة بحدود ٥ مليارات دينار كويتي، اي ما يقل قليلا عن اعتمادات الميزانية العامة لسنتين وبفوائد سنوية تعادل حوالي ١٦٪ من ايرادات النفط المحتملة. ويذكر محافظ البنك المركزي في محاضرة له الاسبوع الفائت ان تحويلات من الدينار والى الخارج قد اخذت منحى ملاحظ منذ اكتوبر (تشرين الاول) ونوفمبر (تشرين الثاني) الماضيين. وتقديرنا انها نتاج طبيعي لتوقف قنوات الاستثمار التقليدية مثل الاسهم لاغلاق سوقها والعقار والتجارة لانخفاض حجم السكان، وارتفاع اسعار الفائدة على بعض العملات مثل المارك والاسترليني، وذلك جانب من التفسير وسيكون مرحليا. وفي جانب اخر سيكون نتاج طبيعي ايضا بعملية التخويف التي مارسها رسميون وفي تقارير مكتوبة متزامنا مع بداية تسويق برنامج المديونيات الصعبة، ونتيجة الاعتماد في عمليات البناء كلية تقريبا على شركات ومؤسسات لا تخلق طلبا محليا على السلع والخدمات.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

في احتفال كبير أكد على متانة العلاقات الكويتية ـ السعودية

استئناف ضخ النفط من المنطقة المحايدة

الكويت ـ فادية الزعبي:

استأنفت الكويت والمملكة العربية السعودية امس ضخ النفط من المنطقة المحايدة بين البلدين الشقيقين، بعد اصلاح عدد من الآبار التي سبق لقوات النظام العراقي ان احرقتها ودمرتها خلال عدوانها الغاشم على الكويت وقد أقامت امس شركة جيتي للزيت (Getty)، التابعة لشركة تكساكو العالمية احتفالا بهذه المناسبة قام خلاله وزيرا النفط الكويتي الدكتور حمود الرقبة، والسعودي الدكتور هشام الناظر، والرئيس التنفيذي لشركة تكساكو جيمس كنيير بتدشين رمزي لمضخة نفط ميكانيكية وفتح محبس

(التتمة في الصفحة ٦)

لأنبوب النفط معلنين بدء الانتاج.

الحفل اقيم في ميناء الزور، وحضره الى جانب الوزيرين ورئيس تكساكو، المستشاران السعوديان في وزارة البترول والثروة المعدنية الأمير فيصل بن تركي بن عبد العزيز، والأمير عبد العزيز بن سلمان، ووكيل وزارة النفط الكويتي سليمان العماني، كما حضره عدد كبير من المسؤولين في المجال النفطي من المملكة العربية السعودية والكويت وتكساكو.

وبدأ الحفل بكلمة القاها رئيس شركة تكساكو والرئيس التنفيذي جيمس كنيير تحدث فيها عن التعاون بين المملكة السعودية وتكساكو الذي امتد عبر اكثر من نصف قرن، وتميز بعلاقات مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وأشار الى بداية العلاقة في التنقيب عن النفط في حقل الدمام، وقال ان الانجازات الباهرة وسرعة تطويرها يعود الفضل فيها لحسن ادارة المسؤولين السعوديين.

وأضاف كنيير يقول انه من حسن الطالع ان تحظى تكساكو في العمليات المشتركة بتعاون البلدين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وهما البلدان اللذان يقيمان العلاقات الوثيقة بينهما على أساس الصلات القوية، والتراث الثقافي ووحدة الاهداف المشتركة، وأشاد بتطويرهما وادارتهما للمنطقة معتبرا هذه الادارة نموذجا يحتذى به للتعاون المتميز بين دولتين جارتين شقيقتين.

وسجل رئيس تكساكو تقديره العميق لوزير النفط الكويتي الدكتور حمود الرقبة لتعاونه الطيب، وللطريقة التي عالج بها العديد من المتاعب والاضرار المؤسفة، قائلا انه بتوجيهاته استطاع المهندسون والعمال من ذوي الشجاعة والبراعة ان يخمدوا النيران وان يستأنفوا الانتاج، قبل الموعد الذي توقعه الجميع، وقال ان شركة تكساكو تعتمد في مشروعاتها المشتركة على موظفين وممثلين من السعوديين والكويتيين والأميركيين وغيرهم من الجنسيات الاخرى، ويساهم الجميع بالرغم من تباين ثقافاتهم في إنجاز الهدف الرئيسي، وهو الانطلاق قدما نحو تحقيق المصالح المتبادلة التي تعتبر ثمرة من ثمار التقدم والازدهار.

ثم القى وزير البترول والثروة المعدنية السعودي الدكتور هشام الناظر كلمة نقل فيها للحضور تهنئة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وتهنئة ولي العهد الأمير عبد الله بن عبدالعزيز بمعاودة الانتاج من المنطقة التي واجهت منذ فترة بسيطة مضت أخطر حوادث التاريخ في العصر الحديث واشاد الوزير السعودي بالجمع الذي يعمر الأرض، والذي استطاع بقدر وافر من الشجاعة والحماسة، وبين الألغام والمتفجرات ان يعمر ما تم تخريبه، وان يعيد الحياة الى طبيعتها في تلك المنطقة، وقال ان التواصل يستمر بين المملكة والكويت على طريق الحضارة الحديثة للانسانية، مشيرا الى انه اذا توفرت العزيمة لأي انسان فانه لا تقف أمامه أية صعوبات مهما تعاظمت

أما وزير النفط الكويتي الدكتور حمود الرقبة فقد توجه بكلمته مهنئا صاحب السمو امير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح وخادم الحرمين الشريفين العاهل السعودي بمناسبة استئناف انتاج النفط من المنطقة المقسومة مشيرا الى ان التعاون بين المملكة والكويت هو تعاون تمتد جذوره لمئات السنين الماضية، منذ عهد المرحومين مبارك الصباح، وعبد العزيز آل سعود.

واعرب الوزير الكويتي عن تقديره للتعاون الذي تم بين دول العالم لتحرير الكويت، والدور الفعال الذي قامت به المملكة، وعلى راسها خادم الحرمين الشريفين، وقال ان هذا التعاون ان دل على شيء فهو يدل على قوة ومتانة هذا التعاون، لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين. وأشار الى جانب من هذا التعاون، وهو المشاركة في الانتاج النفطي من المنطقة المحايدة المقسومة، وقال. ان عزم الرجال الذين استطاعوا تحرير الكويت هم أنفسهم قادرون على زيادة الانتاج وإعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل الاحتلال الغاشم. من جهته أوضح ناظر التصنيع وخطوط الأنابيب في شركة نفط الكويت للعمليات المشتركة احمد الخضر للصحافيين انه تم الاتفاق بين الكويت والسعودية على تحديد المنطقة المحايدة في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٢، وفي مايو (ايار) ١٩٧٠ تم تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة بالنسبة لسطح الأرض، أما ثرواتنا النفطية فيقسم الانتاج مناصفة، وأضاف ان المنطقة المقسومة تضم ثلاثة حقول، هي حقل الوفرة، الذي يشتمل على ٤ مكامن: الايوسين الاول والثاني، وبرقان، ورتاوي. ثم حقل أم قدير، فحقل جنوب الفوارس، وقال. ان اول بئر تم اكتشافها في تلك المنطقة هي (برقان ٤) عام ١٩٥٣

وتضم المنطقة المحايدة المقسومة ٥٠٤ ابار، كانت ٣٦٠ بئرا منها منتجة قبل الغزو العراقي. وكان الانتاج يصل الى ١٤٠ ألف برميل في اليوم يقسم مناصفة بين السعودية والكويت، وأشار الخضر الى حجم الدمار الذي لحق بالقطاع النفطي في المنطقة المحايدة فقال انه يشكل ٨٥٪ من كامل القطاع، فقد تم تدمير عدد كبير من آبار النفط اشتعلت منها ست آبار، وتدفق النفط بدون اشتعال من ٣٢ بئرا، والباقي اختلفت الأضرار فيها، أما مراكز تجميع النفط فقد دمر منها ١٨ مركزا من أصل ٢١ مركزا.

وحول عدد الآبار التي تعمل حاليا قال الخضر انها ٢٨ بئرا، وقد بدأ الانتاج فيها يوم ١٩٩٢/٢/١٣ في «الوفرة»، وشحنت الدفعة الأولى من الانتاج يوم ١٩٩٢/٢/٢٦، وقال ان الانتاج الحالي لمنطقة «الوفرة» هو ٣٢ ألف برميل في اليوم معربا عن أمله في ان يصل بعد اسبوعين الى ٥٠ الف برميل في اليوم، وذلك بعد بدء الانتاج من حقل «أم قدير». أما الآبار التي تنتج حاليا منها ٢٣ بئرا في حقل برقان، و١٥ بئرا في حقل «رتاوي»، ذات النفط الثقيل، والمصاحب



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٢

الكويت بعد عام من التحرير

كهرباء ومياه وهواء بلا دخان الحياة تعود لقطاع إنتاج البترول بعد وقف نزيف ٧٢٧ بئرا

الذى يزور الكويت هذه الأيام يلمس ان الحياة الطبيعية بدات تعود الى ما كانت عليه قبل يوم ٢ اغسطس عام ١٩٩٠ .

صحيح ان حركة النشاط الاقتصادى والتجارى إنخفضت .. لكن الامر المهم هو الخدمات سواء الاتصالات او الكهرباء او المياه او مختلف المرافق الحيوية الاخرى .. كل هذا عاد كما كان .

فمن اليوم الاول عقب تحرير الكويت من الغزو العراقى كان الاهتمام الاول للحكومة الشرعية منصبا على توفير كل الخدمات واعادة اصلاح المرافق والبنية الاساسية الى سابق عهدها قبل اليوم المشئوم . وقد كان ماتم الاعداد له .

واهم من هذا كان هناك اهتمام له اولوية قصوى .. كان لابد ان يتنفس ابناء الكويت هواء بلدهم النقي بدون دخان بعد ان استمروا يستنشقون دخانا ملوثا من جراء حرق آبار البترول لشهور عديدة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

رسالة الكويت : محمود سالم

ففي الصحراء ووسط الرمال كانت هناك ملحمة بكل معانيها : لابد من وقف نزيف ٧٢٧ بئرا كانت تحترق وتنزف بترولا في رمال الصحراء .

لقد أقسم فريق العمل الكويتي الذي شارك في وقف هذا النزيف ألا يهدأ لهم بال والا تغمض لهم عين إلا بعد إطفاء آخر بئر .

لقد عانى هذا الفريق - والكلام للمهندس عيسى بويابس رئيس فريق العمل - الكثير قبل واثناء عمليات الاطفاء .. لقد عانوا جميعا حالة من القلق الشديد والانتظار لدرجة انه قد انتابتهم جميعا هستيريا جنونية بعد إخماد أول بئر بعد مرور ساعات قليلة من العمل .

وقد استطاع الفريق الكويتي منافسة اكبر الشركات الامريكية والكندية وحقق نتائج باهرة ادهشت خبراء العالم .. ففي الوقت الذي كانت تحتاج فيه أفضل الفرق المشاركة الى ٣ ايام أو اكثر لاطفاء بئر واحد كان الفريق الكويتي يختصر المدة الى ٢٧ ساعة فقط لكل بئر .

اضخم عملية إطفاء

لقد كان إنجازا ضخما بكل المقاييس .. والأرقام تؤكد ذلك :

● ٧٢٧ بئرا مشتعلة ونازفة امكن السيطرة عليها وأمكن السيطرة على ٣ ابار يوميا في المتوسط . وكان أكبر عدد من الآبار التي تم السيطرة عليها في يوم واحد هو ١٣ بئرا . وبلغ اكبر عدد من الآبار التي تم السيطرة عليها في اسبوع واحد هو ٥٢ بئرا .

● تم استخدام فرق إطفاء من كل من الكويت والولايات المتحدة وكندا وايران والصين وفرنسا والمجر وبريطانيا ورومانيا وروسيا وبلغ عدد هذه الفرق ٢٧ فرقة .

● تم انشاء ٣٦١ بحيرة صناعية صغيرة لاستخدامها في أعمال إطفاء الحرائق .

● بلغ حجم المياه المطلوبة يوميا ٢٥ مليون جالون . ووصل الحجم الكلي من هذه المياه ١١,٥ مليار جالون وهذه الكمية تكفي لملء بحيرة عمقها متران وعرضها كيلو متر وطولها ٣,٥ كيلو متر وهي كمية كافية لتغطية مساحة الكويت كلها بالمياه بارتفاع ١٢ مليمتر .

● ولتوفير هذه الكمية من المياه تم مد شبكة أنابيب بلغ طولها ٤٠٠ كيلو متر . وتم انشاء شبكة طرق للوصول الى الآبار بلغت ٢٨٠ كيلو مترا

● ٥٨٠٠ من الماكينات والمعدات استخدمت في عمليات الاطفاء . وهذا العدد يمثل ثاني أكبر أسطول معدات عربات غير عسكرية في العالم وهو ايضا اكبر اسطول تم تجميعه في مكان واحد .

● تم إنشاء معسكر ضم ٢٠٠٠ رجل في المنطقة الوسطى ، ومعسكر آخر ضم ٨٠٠ رجل في شمال الكويت لدعم كافة العاملين في مجال إطفاء حرائق الآبار .

● تم تطهير اكثر من ١٧٥ كيلو مترا مربعا من الارض من مخلفات الغزو التي لم تنفجر وتم تفجير اكثر من ٢٠ الف قطعة .

● استخدم اكثر من ٢٠٠٠ جهاز لاسلكي للاتصال والسيطرة على العمليات . كما انشيء اكثر من ٣٠٠٠ خط تليفوني واكثر من ٥٠ محطة فاكس و٢٤ شبكة تليفونية تعتمد على القمر الصناعي لدعم عملية الاطفاء .

● تم اعداد اكثر من ٢١,٣ مليون وجبة غذائية للعاملين في الاطفاء وبلغ أعلى معدل تقديم الوجبات ٢٦ الف وجبة في اليوم .

● يحتاج العاملون في مكافحة الحرائق الى ١٢ طنا في اليوم من الثلج لاستعمالهم الشخصي .

● زاد وزن المعدات المستخدمة في عمليات الاطفاء عن ١٤٥ الف طن منها معدات وصلت عن طريق البحر يبلغ وزنها ٥٥٠٠ طن . وكان سيتم استقبال ٨ سفن و٦ طائرات شحن في المتوسط يوميا .

● اشترك نحو ١٠ آلاف شخص في عملية مكافحة الحرائق .

● رغم اخطار وجود الغام وقنابل لم تنفجر بعد وآبار البترول المشتعلة وبحيرات النفط الملتهبة والدخان الذي يكاد يعمي الأبصار فان الحوادث كانت في أدنى مستوى لها نظرا للالتزام ببرنامج السلامة الذي التزم به العاملون في اطفاء الآبار .

إن ما تم - كما يؤكد مختلف الخبراء - يرجع الى العمل الجماعي الذي لم يسبق له مثيل من جانب مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت والعاملين بالمشروع والى شجاعة وإصرار أطقم العمل الدولية التي اكملت هذا الانجاز الرائع في وقت قياسي وبأقل قدر من الخسائر .

هكذا انطفأت نيران الحقد التي اشتعلت وعادت سماء الكويت صافية بدون دخان كما كانت قبل ٢ اغسطس من العام قبل الماضي .

وهكذا عادت الحياة في قطاع البترول تعود تدريجيا الى سابق عهدها . وهنا يصرح الدكتور حمود الرقبة وزير النفط الكويتي بأن الكويت انتجت بالفعل في يناير الماضي ٥٨٢ الف برميل وذكر أن التقديرات تشير الى ان معدل حجم الانتاج سوف يصل في فبراير الحالي الى ٦٤٧ الف برميل

من البترول . وأضاف ان حجم الانتاج في شهر مارس المقبل سيصل الى ٧١٠ الآف برميل يوميا .

وقال وزير النفط الكويتي د. حمود الرقبه ان معدل الانتاج سوف يصل الى ٩٠٠ الف برميل في نهاية يونيو القادم واضاف قائلا : ان طاقة تكرير النفط تصل حاليا الى ٢٧٠ الف برميل ومن المتوقع ان تصل الى ٦٠٠ الف برميل يوميا في الربع الاول من عام ١٩٩٣ .

اول ميزانية بعد التحرير

ومن ناحية اخرى وضعت الكويت خطة اول ميزانية عمومية لها منذ التحرير بعد حرب الخليج . ويشير تقرير اقتصادى الى انه بالاضافة الى رصد ١٠ مليارات دولار هذا العام في بند المصروفات ذات العلاقة المباشرة بالحرب بأن الميزانية العامة والتى تغطى العام الحالى الذى بدأ من اول يوليو ١٩٩١ تتضمن المصروفات الحكومية النظامية والتي بلغ حجمها ٢٠,٩ مليار دولار بزيادة قدرها ٦٧٪ من ميزانية العام السابق .

وكذلك فان مبلغا اضافيا قدره ١,٣ مليار دولار قد رصدت لتغطية قروض المستهلكين وذلك للمساعدة في إعطاء دفعة قوية لمعاملات ذلك القطاع .

حياة طبيعية عادية

والأمر الملحوظ ان الحياة الطبيعية بدأت تعود لمختلف المواقع سواء الادارات الحكومية او ادارات المرافق العامة .. مع الفارق بالنسبة للقطاع الخاص قبل الغزو .. فالحركة التجارية لم تعد كما كانت قبل ٢ اغسطس ١٩٩٠ ولكن المسئولين هنا سواء في القطاع الحكومي او القطاع الخاص يؤكدون ان الأمور ستعود بصورة تدريجية .. فالكويت اليوم ليست كما كانت منذ سنة أو منذ شهر او منذ أسبوع الحياة تعود تدريجيا بعد ان استقرت الاوضاع في انحاء الكويت وبعد أن عاد الامن وبعد ان انجزت الحكومة الشرعية خطوات كبيرة في سبيل اعادة الأمور الى طبيعتها خلال العام الماضي .

ان ابناء الكويت حكومة وشعبا ينظرون الى المستقبل .. صحيح أن مرارة المحنة والجريمة الكبرى التي ارتكبت في حق دولتهم مازالت عالقة في اعماقهم .. فالجرم أكبر من أن ينسى بسهولة .. ولكن رغم هذا يتطلعون الى الغد .

ينظرون الى المستقبل .. ولا ينسون الماضي ..

ينظرون الى الامام ويستخلصون الدروس من الماضي .

الكويت تنظر الى المستقبل .. من اجل تأمين غد أفضل لابنائهم فمنذ أيام قليلة قامت الهيئة العامة للاسكان بتوزيع الدفعة الثانية من البيوت الحكومية (٢٥٣ بيتا) وذلك بمشروع القرين الاسكاني . وقد وزع عدد من هذه البيوت على أسر بعض شهداء الكويت .

والكويت لا تنسى الماضي بهدف منع تكرار ما حدث .. ومنذ أيام قليلة ايضا انتهت تدريبات عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة الامريكية والكويتية وذلك لرفع الكفاءة القتالية لابناء القوات المسلحة الكويتية في مختلف انواع الاسلحة .



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكدتا عدم مخالفة القرارات الدولية حول العراق

شركتان فرنسيتان تفاوضان لاستثمار حقول النفط في جزر مجنون

باريس - صالح الاشمر:

نفت امس وزارة الخارجية الفرنسية ان تكون قد أعطت موافقتها على أي من الخطوات التي قامت بها الشركتان النفطيتان «الف اكيتان» و«توتال» في عملية التفاوض التي تجريانها مع السلطات العراقية من اجل استثمار حقول النفط والغاز العراقية في جزر مجنون ونهر عمر. في ما اكد مسؤولون في الشركتين المعلومات التي اوردتها صحيفة «لوكانار انتشينيه» في هذا الصدد، ولكنهم شددوا على ان الشركتين لن توقعا بأي حال من الاحوال على اي اتفاق مع العراق ما دام حارج الاسرة الدولية ولم ينفذ جميع القرارات الدولية، بحيث يرفع الحظر المفروض عليه حاليا.

وأوضح مساعد الناطق باسم الخارجية الفرنسية ان الشركتين الفرنسيتين تمارسان انشطتهما كسائر الشركات الدولية، ولكن لا مجال للبحث في رفع الحظر عن العراق قبل ان تتوافر الشروط اللازمة لذلك وهي تنفيذ قرارات مجلس الامن. وكانت صحيفة لوكانار انشينيه ذكرت ان شركتا «الف اكيتان و«توتال» بدأتا منذ اشهر محادثات مع العراقيين من اجل استثمار واستخراج حقول النفط في جزر مجنون ونهر عمر حيث يتوقع استخراج نحو مليون برميل يوميا اضافة الى احتياطي ضخم من الغاز في عملية استثمار تتطلب عدة مليارات من الدولارات تتولى الشركتان توفيرها وحدهما، او بالاشتراك مع شركتين أميركيتين على ان يبقى القرار في يد الفرنسيين وتضيف الصحيفة ان بغداد تعرض استخدام عائدات النفط المستخرج من تلك الحقول في تسديد ديونها المدنية والعسكرية المتوجبة عليها تجاه باريس. وفي المقابل يطلب المفاوضون باسم النظام العراقي دعم فرنسا للعراق في الامم المتحدة من اجل رفع جزئي للحظر المفروض عليه.

وأشارت الصحيفة الى ان مسؤولين من الشركتين الفرنسيتين قاموا بسلسلة رحلات الى كل من بغداد وعمان منذ مايو (ايار) الماضي لاجراء مفاوضات مع المسؤولين العراقيين الذين عرضوا ايضا امكانات كبيرة للتعاون مع فرنسا في مجالات عدة، ولاسيما في اعادة اعمار العراق. واضافت أن الرئيس فرنسوا ميتران ووزير الخارجية رولان دوما كانا يطلعان تدريجيا على سير المفاوضات ويوصيان بالتزام التكتم الشديد في شأنها ونقلت الصحيفة عن رجل اعمال فرنسي ان هذا «الحوار» الفرنسي العراقي لم يقتصر على العاملين في الحقل النفطي «بل ان اجهزة امنية عراقية قدمت الى الاجهزة الفرنسية في يونيو (حزيران) ١٩٩١ الوثائق المتعلقة بالبحوث النووية والعسكرية التي تريد الامم المتحدة الحصول عليها، ولكن من غير المؤكد ان يكونوا (العراقيون) قد اعترفوا بكل مازالوا يملكونه في هذا المجال.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

بعد عام من حرب الخليج :

التسرب البترولي يهدد خزانات مياه الشرب الجوفية

المنامة ــ رويتر :

كشفت تقارير الخبراء أن التلوث البيئي بمنطقة الخليج لايزال مرتفعا بعد عام من نهاية حرب تحرير الكويت من العدوان العراقي .. ويقول بول هورسمان الرئيس المناوب لفريق جماعة « جرين بيس » الذي يدرس آثار الحرب بالمنطقة ان الأولوية القصوى أعطيت لاستعادة مستويات الانتاج البترولي وليس لعلاج الآثار البيئية المدمرة للحرب . وكان حوالي ٦ ملايين برميل قد تسربت لمياه الخليج أثناء الحرب .

وقد أدت بحيرات البترول الذي تسرب للصحراء (حوالي ٤٠ مليون برميل) الى قتل عشرات الألوف من الطيور المهاجرة التي كانت تظنها بحيرات من الماء . ويخشى الخبراء من تسرب هذه البحيرات الى خزانات المياه الجوفية التي تمد المنطقة بنصف حاجتها من مياه الشرب . وليس من المعروف ما اذا كان الدخان الناتج من الحرائق التي أشعلها العراقيين بآبار البترول الكويتية سيؤدي لاصابة المقيمين بالمنطقة بالسرطان

وقد أعلن علماء المجموعة الاوربية الذين درسوا التلوث البيئي بالمنطقة أن الأمر قد يستغرق ١٥ عاما لتنظيف بقع البترول على الشواطيء السعودية . ويصل اتساع بعض هذه البقع الى ٣٠٠ متر بينما يبلغ سمكها حوالي ٣٠ مترا ..

وتقول المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ان تكلفة تنظيف التلوث بمنطقة الخليج تصل الى ١,٢ مليار دولار ، وكانت تقديراتها الأولية تبلغ ٢,٨ مليار دولار .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

الشركات اليابانية تجدد اتفاقا لشراء البترول الكويتي

□ طوكيو - رويتر:

ذكرت مصادر فى قطاع البترول باليابان أن الشركات اليابانية سوف تجدد عقدا مدته ٥ أعوام للتعامل المباشر مع مؤسسة الكويت للبترول لشراء غاز البترول المسيل خلال هذا الشهر، وإن كان حجم التعامل سيقل خلال العام الحالى.

وذكر مسئول فى شركة ميتسوى أويل اند جاز - التى تصدرت قائمة الشركات اليابانية المستوردة للبترول الكويتى قبل أزمة الخليج - أن الشركة سوف تبرم اتفاقا مع مؤسسة الكويت للبترول لشراء نحو ٥٠٠ ألف طن سنويا.

ومن المتوقع أن تحصل ميتسوى على نصف هذه الكمية خلال عام ١٩٩٢.

ومن المقرر أن تقوم مؤسسة الكويت للبترول بشحن كميات من غاز البترول المسيل من مصفاة الأحمدى لشركة ميتسوى أويل فى الفترة ما بين ١٥ و٢٠ مارس. وهى أول شحنة تصدر لليابان منذ أزمة الخليج.

ومن ناحية أخرى ستبدأ شركات يابانية أخرى هى كيودو أويل وكوزمو أويل ونيشيمن فى التفاوض مع مؤسسة الكويت للبترول فى نهاية الشهر الحالى للتوقيع على الاتفاق الذى سينتهى فى عام ١٩٩٦.

ومن المرجح أن تحصل الشركات اليابانية - بمقتضى العقد الجديد - على نحو ٧٨٠ ألف طن سنويا من خلال الصفقات المباشرة. غير أن إجمالى حجم الشحنات سوف ينخفض خلال هذا العام لان المفاوضات بدأت فى وقت متأخر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٢

العراق يوافق على استئناف محادثات بيع جانب من بتروله

وفد المفاوضات العراقى يغادر نيويورك بدون التوصل لنتائج

نيويورك ـ وكالات الانباء ـ وافق العراق على استئناف المحادثات الخاصة بالسماح له بتصدير جانب من بتروله تحت اشراف الامم المتحدة ، حيث من المقرر ان تستانف المحادثات فى العاصمة النمساوية ، فيينا ، فى الاسبوع القادم .

وذكرت نادية يونس المتحدثة باسم الامم المتحدة ان طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى وافق على استئناف المفاوضات ، خلال اجتماعه مساء الجمعة مع الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة ، إلا انه لم يتم تحديد موعد استئناف المفاوضات .

وكانت الجولة الأولى من المفاوضات قد عقدت فى العاصمة النمساوية فى شهر يناير الماضى ثم قرر العراق فى آخر لحظة عدم الاشتراك فى الجولة الثانية التى كان من المقرر إجراؤها فى شهر فبراير الماضى .

وكان العراق قد رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بالسماح له بتصدير ماقيمته ١ر٦ مليار دولار من بتروله ، يستخدم اكثر من ثلثه فى تمويل عمليات ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية ودفع التعويضات للكويت ، فى حين يخصص الباقى للامدادات الإنسانية للشعب العراقى .

وقد جاء رفض العراق على أساس ان تنفيذ القرار تحت اشراف دقيق من جانب الأمم المتحدة ، يعد انتهاكا لسيادته كما ان بغداد اكدت ان حجم الاستفادة من تنفيذ القرار ليست كبيرة .

ومن المقرر ان تنتهى صلاحية قرار مجلس الامن بشأن السماح للعراق بتصدير جانب من بتروله غداً ، إلا ان اعضاء المجلس اكدوا استعدادهم للموافقة على تجديد صلاحية القرار .

وكان عزيز قد اجتمع فى ساعة متأخرة من مساء الجمعة مع ديجواريا سفير فنزويلا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن للشهر الحالى ، كما اجتمع مع سفراء بعض الدول الاعضاء فى مجلس الأمن لحثهم على النظر بمرونة فى قضية العقوبات ضد بلاده .

وتأتى موافقة عزيز على استئناف محادثات فيينا ، بالرغم من تأكيداته يوم الخميس على رغبة بلاده فى ألا ترتبط مبيعات بتروله بقرارات من مجلس الأمن ، الأمر الذى يمثل شروطا مسبقة غير مقبولة ، لانها تعد تدخلا فى الشئون الداخلية للعراق .

وقد غادر امس فريق المفاوضات العراقى المصاحب لطارق عزيز نيويورك عائدا الى بغداد بعد محادثات مع المسئولين بالأمم المتحدة حول عمليات ازالة اسلحة العراق ، ولكن بدون التوصل الى نتيجة حاسمة .

وبالرغم من ذلك فقد اعلن متحدث باسم اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة والمكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية ، انه من المقرر ان يتوجه فريق من الخبراء الدوليين الى بغداد فى نهاية الاسبوع القادم للبدء فى ازالة الأسلحة وخاصة اجهزة اطالة المدى المؤثر لصواريخ سكود اذا وافق العراقيون على ذلك .

■ بطرس غالى

■ طارق عزيز



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٢

استئناف محادثات تصدير النفط العراقى

بريطانيا: صدام يلعب بارواح الشعب

فيينا - نيويورك - وكالات الانباء :

يستأنف العراق والامم المتحدة فى الاسبوع القادم محادثاتهما لبيع النفط العراقى لشراء الاغذية والادوية والامدادات الانسانية الاخرى .

تم الاتفاق على هذه الخطوة بعد اجتماع الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى وكان مجلس الامن قد سمح للعراق بتصدير ماقيمته ١٫٦ مليار دولار من النفط

فى لندن ، اكد دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى ان بلاده ستفعل كل ماهو ضرورى كى يمتثل العراق لقرارات مجلس الامن .. وقال فى اجتماع لحزب المحافظين ان صدام حسين يماطل ويراوغ لتقويض عمل بعثة الامم المتحدة المكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل وانه بذلك يلعب بارواح الشعب واكدت بريطانيا من جديد تأييدها للسياسة الامريكية تجاه العراق ، بعد التقارير عن وصول حاملة الطائرات الامريكية « امريكا » الى الخليج .

وذكرت بعثة الامم المتحدة انها عثرت على ٢٠ صاروخا عراقيا تحمل رءوسا كيماوية مخبأة قرب مدينة الناصرية .

من ناحية اخرى ، لقى عدد كبير من الاشخاص مصرعهم فى اشتباكات تجرى فى شمال العراق بين القوات الحكومية والاكراد . وقالت منظمة اطباء بلا حدود أن حدة القتال تزايدت في الاسبوعين الماضيين ، وادى الحصار الاقتصادى الذى تفرضه حكومة صدام حسين على المناطق الكردية الى نقص شديد فى الامدادات الغذائية والوقود . كما ذكرت مصادر المعارضة العراقية ان اشتباكات عنيفة ايضا تجرى فى جنوب العراق بين القوات الحكومية والشيعة . وقالت ان عددا كبيرا من القتلى والجرحى وقع فى صفوف الجانبين .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٢

استئناف مفاوضات فيينا بين بغداد والأمم المتحدة بشأن البترول العراقي

لندن تؤكد تأييدها لسياسة واشنطون بشأن العراق بعد وصول حاملة طائرات أمريكية للخليج

نيويورك ـ وكالات الأنباء : اتفق العراق والأمم المتحدة امس ، على استئناف محادثاتهما ، بشأن بيع البترول العراقي . وافق طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء العراقي على استئناف المفاوضات بعد اجتماعه مع الدكتور بطرس غالي ، سكرتير عام الأمم المتحدة . كانت مفاوضات فيينا قدبدات في الثامن وحتى العاشر من يناير الماضي ، في احد مقرات الأمم المتحدة بالنمسا . وكان من المقرر استئناف المفاضات في ١٥ فبراير الماضي ، إلا أن العراق طلب تاجيلها .

وياتي الاتفاق الجديد بين العراق ومجلس الامن ، بعد رفض المجلس القاطع ، رفع الحصار المفروض على العراق . واعرب طارق عزيز عن استعداد بغداد ، لبيع بترولها إلى الدول الأعضاء في مجلس الامن ، لتفادى اى شك بشان وجهة هذه المبيعات . ورفض المجلس اقتراح عزيز ، ووصفه «ديفيد هاناى» مندوب بريطانيا في المجلس ، الدول الأعضاء ، بانها ليست وسيطا . وكان مجلس الامن قد سمح في قراريه ٧٠٦ و٧١٢ بتصدير بترول عراقي ، بقيمة ١,٦ مليار دولار لمدة ٦ شهور . ونص المجلس على اقتطاع ٦٠٠ مليون دولار ، لسد نفقات اللجنة الخاصة للامم المتحدة ، والمكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية .

واكدت بريطانيا تاييدها لسياسة الولايات المتحدة بشان العراق . جاء التاكيد البريطاني ، بعد وصول حاملة الطائرات الامريكية «امريكا» إلى الخليج . وصف متحدث باسم الخارجية البريطانية ، سياسة بلاده تجاه العراق ، بانها نفس السياسة الامريكية ، بهذا الشان . كان مسئولون امريكيون ، قد كشفوا عن دخول حاملة الطائرات الامريكية والطراد «نورماندى» ، والفرقاطة «سيمبسون» وسفينتي امداد إلى الخليج ، اواخر الاسبوع الماضي . ووصف مسئول امريكي دخول الحاملة «امريكا» إلى الخليج ، بانها تحذير واضح للرئيس العراقي صدام حسين ، كى يمتثل للقرارات الدولية . وتحمل امريكا على متنها ٨٠ طائرة حربية . وتعد هذه المرة الأولى ، هذا الشهر ، التى تدخل فيها ، حاملة طائرات امريكية الخليج . وتضم المجموعة القتالية للولايات المتحدة في الخليج ٣٠ سفينة حربية ، وعشرات الطائرات ومنها مقاتلات ستيلث من طراز «ف ـ ١١٧» او الشبح التى يمكنها تجنب الرادار .

وكشف تقرير للكونجرس الامريكي ، عن التزام العراق ببند واحد فقط من بين كل ٤ بنود تضمنتها قرارات مجلس الأمن الدولى في اعقاب حرب الخليج . اعد التقرير ، جهاز الابحاث في الكونجرس . اوضح التقرير ، ان التزام العراق ظهر في قرارات تتعلق بتعيين الحدود ، واسلحة الدمار الشامل ، وبرنامج تصدير البترول ، واستيراد الإمدادات الإنسانية . اشار لى هاملتون رئيس اللجنة الفرعية للشئون الخارجية بشان اوروبا والشرق الاوسط ، في مجلس النواب ، إلى اهمية ممارسة مجلس الامن لمزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية لاجبار العراق على الانصياع التام للقرارات الدولية . واضاف ان التقرير اوضح التزام العراق بـ ١٤ بندا من بين ٥٩ بندا تطالب بغداد بالالتزام . كما اضاف ان على العراق ان يستخلص من مناقشات الامم المتحدة هذا الاسبوع تصميم مجلس الامن والمجتمع الدولى ، على تنفيذ القرارات الخاصة بالخليج .

واكد متحدث باسم لجنة القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية ، عدم حصول اللجنة على معلومات دقيقة من العراق ، حول متابعة تدمير الصواريخ ارض ـ ارض .

اوضح المتحدث ، ان اللجنة بحثت مع خبراء عراقيين ، مطالب الأمم المتحدة في هذا المجال . اشار المتحدث إلى تعهدات العراق بالتعاون مع بعثات التفتيش . واضاف ان اللجنة تنتظر ردا ملموسا .



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٢

الوسيط الدولي في قضية الرهائن يفاوض العراق على بيع نفط

■ نيويورك - «الحياة» - اعلن امس ناطق باسم الامانة العامة للأمم المتحدة ان وسيط المنظمة الدولية الذي كلف ملف الرهائن في لبنان جياني دومينيكو بيكو سيرأس وفد المنظمة الى محادثات فيينا الخاصة بتحديد اجراءات بيع نفط عراقي.

وكان نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز ابلغ الى الأمين العام خلال لقائهما في نيويورك الاسبوع الماضي موافقة بغداد على استئناف المحادثات في فيينا هذا الاسبوع.

ويدرس اعضاء في مجلس الامن القرار ٧٠٦ الذي وضع الية رقابة للسماح للعراق ببيع نفط قيمته ١,٦ بليون دولار والذي رفضته بغداد وتنتهي مهلته بعد ايام قليلة.

وكان مصدر عراقي رجح امس تأجيل اجتماع فيينا اسبوعاً.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

اتهام أوكرانيا بانتهاك الحظر الدولي وعقد صفقات نفطية مع العراق

لندن : «الشرق الاوسط»

من المتوقع ان يقرر مجلس الامن الدولي بدء تحقيق في الاتهامات القائلة إن اوكرانيا قد اشترت كميات محدودة من النفط الخام من العراق، وفقا لما ذكرته مصادر دبلوماسية في لندن.

ولو صحت هذه الاتهامات، فان اوكرانيا ستكون قد خرقت بشكل واضح احكام المقاطعة التي فرضتها الامم المتحدة على كل اشكال التبادل التجاري مع العراق.

وكانت التقارير الاولية القائلة بوجود ذلك الخرق قد جاءت من موسكو مشيرة الى وصول شحنة واحدة على الاقل من النفط العراقي الخام، عبر الاردن الى اوكرانيا، محددة وقت وصولها على انه قد يكون ما بين العشرين من يناير (كانون الثاني) والخامس والعشرين من فبراير (شباط) الماضيين.

لكن اوكرانيا نفت بشدة تلك الاتهامات واشارت الى ان التقارير «من صنع روسيا كجزء من حملتها لفرض العزلة على اوكرانيا» ويذكر ان اوكرانيا وروسيا تخوضان صراعا حول مستقبل الاسلحة النووية واسطول البحر الاسود واسعار النفط الذي تصدره روسيا لأوكرانيا.

وتريد موسكو ان تدفع اوكرانيا سعر النفط الذي تشتريه منها «بالاسعار الدولية». وهذا يعني زيادة مقدارها عشرة اضعاف ما تدفعه أوكرانيا للحصول على الطاقة.

ولهذا، تحاول القيادة الاوكرانية، البحث عن مصدر جديد للنفط، وقد وقعت حكومة اوكرانيا اتفاقية كبيرة بهذا الصدد مع ايران. لكن للنفط العراقي جاذبية خاصة بسبب التخفيضات الكبيرة التي تقدمها بغداد في اسعار النفط.

وكان العراق مصدرا رئيسيا للنفط الخام للاتحاد السوفياتي قبل حرب الخليج، واحتاجت تلك الكميات من النفط الخام الى عدد من المصافي الواقعة في اوكرانيا للتعامل معها وقد تم «تخصيص» ما لا يقل عن اثنتين من تلك المصافي منذ استقلال اوكرانيا، ومن المحتمل ان المالكين الجدد اتصلوا بمصدرين جدد من ضمنهم العراق

واذا صحت التقارير الواردة من موسكو، فإن اللجنة التابعة للامم المتحدة والمسؤولة عن رصد تنفيذ قرارات المقاطعة ضد العراق، ستواجه اهم خرق لتلك المقاطعة منذ بدأت. ويقول المحللون ان العراق واوكرانيا لن يكونا المتهمين الوحيدين بخرق المقاطعة ولكن الاردن ايضا باعتباره البلد الذي رفعت الناقلة علمه اثناء نقلها للنفط العراقي.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ـ ٩ ـ ٩٢

تقرير «الشال» الأسبوعي

الكويت تفاوض «بريتش بتروليوم» لإدارة قطاع النفط
التجارة أنشط القطاعات والمديونيات ٢٤ مليار دولار

الكويت: «الشرق الاوسط»

تجري الكويت هذه الايام مفاوضات مع شركة النفط البريطانية «بريتش بتروليوم» من أجل المساهمة في إدارة القطاع النفطي. وقال تقرير «الشال» الاقتصادي الكويتي الاسبوعي ان المفاوضات في مراحلها النهائية وسيكون من اختصاص الشركة البريطانية التي كانت تملك مناصفة شركة نفط الكويت دراسة حالة المكامن النفطية وهي من واقع تاريخها وخبرتها على معرفة لصيقة بقطاع النفط الكويتي.

وأشار التقرير الى ارتفاع انتاج النفط الكويتي خلال الاسبوع الفائت الى ٨٠٠ ألف برميل يومياً.

ومن جهة أخرى كشف التقرير ارقاماً جديدة حول المديونيات الصعبة وعدد المدينين موضحاً ان عدد المدينين من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية يبلغ حوالي ٦٢٣٠ مديناً وتفوق مديونياتهم ٧ مليارات دينار كويتي أي حوالي ٢٤ مليار دولار أمريكي وقال أن اللجنة المشتركة في المجلس الوطني (المالية والتشريعية) قد صوتت بأغلبية صغيرة على تحرير المشروع وألغت اعتبار المراكز المالية، وكانت اللجنة قد أجرت تعديلات على مشروع الحكومة للمديونيات الصعبة.

وذكر تقرير «الشال» مديونية حوالي ٣٨٢٠ الى ٣٠٣٠ شخصية طبيعية اي أفراد وحوالي ٧٨٠ شخصية اعتبارية ـ منهم أي ما نسبته حوالي ٦١٪ من اجمالي المدينين حوالي ٥٠ مليون دينار اي حوالي ٠.٧٪ ـ اقل من ١ في المائة من اجمالي المديونية وهم المدينون البالغة مديونياتهم دون ٥٠ ألف دينار ويبلغ متوسط المديونية لكل واحد منهم حوالي ١٣ ألف دينار، وتبلغ قيمة رهوناتهم حوالي ٤٠٠٪ من قيمة مديونياتهم، أي ان صافي العجز لديهم في أسوأ الاحوال حوالي ٣٠ مليون دينار. أي ان الجانب الاجتماعي الانساني للمشكلة يمكن حله بتكلفة ستكون في أسوأ الاحوال ٣٠ مليون دينار كويتي، كما حدث واستبعد اكثر من ٤٠ ألف حساب مدين بتكلفة في حدود ٤٠٠ مليون دينار عند اسقاط الديون الاستهلاكية، وما تبقى من المدينين وهم في حدود ٣٩٪ تبلغ مديونيتهم حوالي ٩٣٪ من اجمالي المديونية.

وأوضح «الشال» انه في الجانب الآخر هناك حوالي ١٢٣ مديناً ـ ٤٥ شخصية طبيعية و٧٨ شخصية اعتبارية ـ أو حوالي ٢٪ من اجمالي المدينين، تبلغ مديونيتهم حوالي ٢١٠٠ مليون او حوالي ٢٩٪ من اجمالي المديونية ونسبة ضماناتهم أقل من ٤٠٪. وهؤلاء يمثلون المدينين الذين تفوق مديونياتهم ٥ ملايين دينار. وهم يمثلون جوهر المشكلة ويبلغ متوسط مديونية كل واحد منهم حوالي ١٧ مليون دينار (٥٨ مليون دولار) وإذا أضيفت لهم الفئة التي تليهم فإن النتيجة ستكون رقماً صغيراً يمكن متابعته وتصنيفه حسب انتاجيته ومقدار الضرر الواقع عليه.

وانتقد اللجنة المشتركة في المجلس الوطني لتصديها بأغلبية صغيرة على تمرير مشروع ألغى اعتبار المراكز المالية الملزمة والفائدة التي تسمح بها تلك المراكز وحددت فترة السماح بسنتين. واعرب عبد الله في عدم اقرار المشروع عند اخضاعه للنقاش العام.

وقال «الشال» ان القطاع التجاري يعتبر حتى الآن انشط القطاعات وذلك لكون الكويت بلداً مفتوحاً على انتاج العالم، ولحاجة الناس بعد التحرير الى الكثير من السلع المعمرة والسلع الضرورية مما حدا بالكثير من محترفي المهنة وهواتها الى ولوج ذلك العمل، وقد كان للمدخرات الذاتية دور كبير في تمويل ذلك النشاط نتيجة ضعف أو عدم انتظام خطوط الائتمان العادية وهذا الاقبال الكبير كان سبباً في ثبات ايجارات الوحدات التجارية وربما ارتفاع ما يسمى بالقنبلة في بعضها وهو وضع لا بد ان يعمل الوقت على توازنه بتخفيض أسعاره.

وأشار الى انه يثور جدل هذه الأيام حول موجة من الغلاء تسود البلد، وبينما يؤكد هذه الموجة جمهور المستهلكين والموزعين ـ الجمعيات التعاونية ـ والتجار رغم اختلاف وربما تناقض مبررات كل منهم، يذكر البنك المركزي الكويتي بأنها ليست حقيقة، فهناك بالتأكيد ارتفاع في اسعار السلع الاستهلاكية يلاحظ من معدلات الاسعار شاملة المواد الغذائية المعلبة واللحوم والاسماك وكل الخدمات الأساسية تقريباً.

ودعا «الشال» الى فتح منافذ تسويقية جديدة لأنها الضمانة الأساس لاستقرار الأسعار لصالح المستهلك ولطرد غير الكفء من الجهتين التاجر والموزع، من جانب آخر انتقد عدم انضباط السياسة المالية مما يفضي دائماً الى سياسة نقدية توسعية وبشكل مجاني وفي الزمن القصير مما يعمل على تغذية حمى التضخم، مثل الاعلان عن المنح او زيادة الرواتب وتنفيذهما دفعة واحدة وأحياناً بأثر رجعي.



بعد سحب العراق شروطه المسبقة بشأن بيع النفط

تهدئة حرب الأعصاب والقوة عند الضرورة

لندن: «الشرق الأوسط»

ذكرت مصادر دبلوماسية امس ان العراق والامم المتحدة يحاولان ان يوقفا حرب الاعصاب التي قد تجعل القيام بعمل عسكري اخر ضد العراق امراً لا مفر منه.

وتقول التقارير ان العراق سحب «شروطه المسبقة غير المقبولة» لبدء المحادثات في فيينا حول بيع كميات محدودة من النفط العراقي

وردت الامم المتحدة بالمقابل، بأن مددت التخويل الذي يسمح للعراق ببيع ما قيمته ١.٦ مليار من نفطه في الاسواق العالمية.

ومن جهة اخرى، ستوافق الامم المتحدة على السماح للعراق بتسمية شخص واحد كعضو في المجلس المكون من خمسة اعضاء والمختص بالتحكم في ريع ما يباع من نفط. وسيتم حجز كل ريع المبيعات الاولى من النفط لتمويل الجهود الانسانية للامم المتحدة داخل العراق ودفع تعويضات للافراد المتضررين من الحرب، من غير العراقيين، بالاضافة الى تمويل عمليات تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية.

وكانت التقارير قد اشارت الى ان مجلس الامن قد حدد السابع والعشرين من مارس (آذار) الحالي كموعد اقصى للعراق ليحمله على تغيير سياسته الحالية القائمة على عدم التعاون في تطبيق قرارات الامم المتحدة.

لكن المصادر الامريكية والبريطانية والفرنسية، قالت ان التاريخ المذكور ليس موعداً اقصى وانما «علامة» تعين مجلس الامن على اعادة تقييم الاساليب المستخدمة لاقناع العراق بالايفاء بالتزاماته.

وقال مصدر فرنسي كبير اتصلت به «الشرق الأوسط»: هناك امور لا مفر منها ولا يمكن التفاوض حولها، يتوجب على العراق القيام بها لكي لا يعرض نفسه لعقوبة اخرى. واضاف «واذا تساهل العراقيون وقاموا بما هو مطلوب منهم، فلن يكون هناك داع يحمل المجلس على مفارقة طريق الدبلوماسية» ولكن هناك شكوكاً في واشنطن من ان يكون الرئيس العراقي يحاول مرة اخرى جس النبض. ولهذا ركزت المصادر الامريكية الاضواء على خطة طوارئ للقيام «بعمل عسكري عاجل وحازم» ضد اهداف عراقية.

وتقول المصادر الامريكية ان «مبدأ استخدام القوة عند الضرورة» يحظى فعلاً بدعم الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي، ويدرك العراق ذلك.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

اذا طبق جميع القرارات الدولية

مجلس الأمن يسمح للعراق بتصدير جزء من نفطه

نيويورك - بهاء القوصي، رويتر:

قال مجلس الأمن امس انه مستعد لتجديد مدة خطة تسمح للعراق ببيع كمية محدودة من النفط الخام بمجرد ان تعلن بغداد استعدادها لتنفيذ الخطة التي رفضتها حتى الان.

وقال المجلس في بيان تلاه رئيسه الفنزويلي الجنسية دييغو اريا انه في حالة تعاون العراق سيصبح من الممكن تمديد العمل بالخطة.

وكانت مدة سريان الخطة التي بلغت ستة أشهر قد انتهت الخميس الماضي، وهي تسمح للعراق بأن يبيع نفطا قيمته ١,٦ مليار دولار تحت إشراف الأمم المتحدة لشراء إمدادات انسانية بمبلغ مليار دولار وتخصيص باقي العائدات لتعويضات حرب الخليج وتغطية التزامات أخرى نشأت عن الحرب.

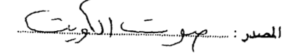
وقد رفض العراق حتى الان هذه الخطة ولكنه وافق على استئناف محادثات مع الأمم المتحدة يوم ٢٦ مارس (آذار) في فيينا بشأن مبيعات نفط محتملة.

وقال بيان المجلس ان الأعضاء على استعداد «في الوقت المناسب لبحث تمديد الخطة لفترات أخرى»، على أساس تعاون العراق وتقويم المجلس للموقف.

وكانت الأمم المتحدة والعراق قد عقدا محادثات في فيينا بشأن الخطة، لكن العراق قطعها في يناير (كانون الثاني) الماضي ثم تم التوصل لاتفاق على استئنافها يوم الجمعة الماضي خلال اجتماع بين الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي وطارق عزيز نائب رئيس وزراء النظام العراقي.

وكان الناطق بلسان الأمين العام قد أعلن الاثنين الماضي عن تعيين مساعده جياندومينيكو بيكو رئيسا لوفد الأمم المتحدة المشارك في محادثات بيع النفط العراقي، وكان بيكو قد نال شهرة دولية في أواخر العام الماضي عندما ساهمت جهوده في أطلاق سراح الرهائن الغربيين في لبنان وكافأه الأمين العام الجديد بطرس غالي بترقيته اخيرا لمنصب مساعد الأمين العام.ونوه المراقبون في المنظمة الدولية الى ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لاتزالان تحتفظان بخيار اللجوء الى مصادرة الممتلكات والأصول العراقية المجمدة لديهما واستخدامها في تنفيذ أهداف خطة بيع النفط العراقي اذا لم يتوصل نظام بغداد لاتفاق سريع مع مسؤولي الأمم المتحدة حول الخطة. وتنص الخطة المعتمدة على تخصيص ثلثي عوائد النفط لشراء احتياجات الشعب العراقي الأساسية والثلث الآخر لتعويض ضحايا الغزو وتمويل أنشطة الأمم المتحدة.



المصدر : صوت الكويت


النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢-٢ ١٩٩٢

المباحثات حول صادرات النفط العراقي الخميس المقبل

فيينا ـ كونا: تستأنف الأمم المتحدة الخميس المقبل في مركز فيينا الدولي المباحثات الفنية مع العراق حول مستقبل الصادرات العراقية.

وتهدف المباحثات الفنية الى توضيح الشروط والظروف الفنية الكفيلة بتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٧٠٦ و٧١٢ اللذين سمحا للعراق ببيع كمية من النفط بقيمة ١,٦ مليار دولار تحت إشراف الأمم المتحدة على امتداد ستة أشهر لشراء أغذية وأدوية للشعب العراقي،ودفع التعويضات عن أضرار الغزو العراقي للكويت وحرب تحرير

(التتمة في الصفحة ٦)

المباحثات حول النفط

الكويت وتمويل بعثات الأمم المتحدة لاتلاف أسلحة الدمار الشامل في العراق.

وسيترأس وفد الأمم المتحدة في الجولة المقبلة من المباحثات مع العراق السكرتير العام المساعد للشؤون السياسية جياندومنيكو بيكو الذي كان قد ساهم في عملية الافراج عن الرهائن الغربيين في لبنان، بينما لم يعرف بعد ما اذا كان مندوب النظام العراقي الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك عبد الأمير الانباري هو الذي سيواصل ترأس الوفد العراقي في المباحثات المقبلة في فيينا.



المصدر : الشرق الاوسط (السعودية)

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب الإشارات المتناقضة من بغداد

بوادر مواجهة جديدة بين العراق ومجلس الامن

لندن: من امير طاهري

اعد العراق امس الميدان لمواجهة جديدة مع الأمم المتحدة حول مسائل حيوية تتعلق بمبيعات النفط والرقابة على الاسلحة.

وجاء التحدي العراقي في صيغة حملة اعلامية عشية المحادثات مع فريق للامم المتحدة في فيينا

ومن المقرر ان تبدا المحادثات التي سيحضرها كبار المسؤولين العراقيين اليوم مع نفاذ اخر مهلة اعطتها الامم المتحدة لبغداد. وسيترأس فريق الامم المتحدة جياندومنيك بيكو المبعوث الخاص للامين العام بطرس غالي.

وكانت المهلة قد أعطيت لنائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز اثناء الزيارة التي قام بها في وقت سابق من الشهر الحالي الى نيويورك.

وبرزت اشارات خلال الاسبوع الماضي الى ان بغداد قد تتجنب مواجهة جديدة مع الامم المتحدة والى استعدادها للتعاون في تنفيذ كافة قرارات مجلس الإمن في ما يتعلق بحرب الخليج. الا انه وردت في الاسبوع الحالي اشارات جديدة حول حدوث اختلاف في الراي داخل القيادة العراقية وذلك عندما ابلغ مسؤولون في وزارة الخارجية العراقية فريقا زائرا من مفتشي الامم المتحدة قوامه ٣٥ خبيرا انهم سيتلقون «تعاونا تاما» لتحديد وتحييد المصانع التي تنتج اسلحة الدمار الشامل.

ويقول خبراء الامم المتحدة انه لا يمكن لهم باي شكل من الاشكال «اعتماد التقارير غير الكاملة» التي قدمها العراق الى الآن بشأن منشآته الصناعية العسكرية. في حين كان عزيز قد وعد الرئيس الحالي لمجلس الأمن دييجو أريا من فنزويلا بأن يقدم العراق معلومات كاملة ومنظمة للمجلس قبل نهاية مارس (آذار) الحالي.

وورد ان مندوب العراق لدى الأمم المتحدة عبد الأمير الأنباري قدم ايضا «ضمانات» حول التزام العراق ببيع ما قيمته ١.٦ مليار دولار من النفط الخام. ومقابل هذه الضمانات المح مجلس الأمن الى انه قد يوافق على أن يكون العراق عضوا في اللجنة التي ستكلف بمهمة الاشراف على الدخل المتحصل من المبيعات النفطية.

الا ان هذه الاشارات الاسترضائية غرقت في حملة اعلامية اطلقتها وسائل الاعلام الرسمية العراقية ترفض «اية تسوية مذلة» مع مجلس الأمن.

وقال محلل أمريكي امس «من الواضح ان المسؤولين في بغداد لا يعرفون كيف يتصرفون. اذ انهم يرسلون اشارات متضاربة ربما لأن صدام حسين لم يعط بعد كلمته النهائية، فالذي يحدث هو ان بعض الاشخاص يحاولون تهدئة اللعبة في حين يحاول اخرون تصعيدها».

وتخشى الحكومات الغربية ان يحاول العراق مرة اخرى المماطلة لكسب الوقت.

فقد قال محلل غربي بهذا الصدد: «لن يقولوا لا بشكل قاطع بل سيقولون: نعم ولكن. وبهذه الطريقة قد تدوم المفاوضات اشهراً».

وربما ان صدام يعتقد انه كلما اقترب موعد انتخابات الرئاسة الامريكية ضعف احتمال أن تستخدم دول التحالف القوة لإرغام العراق على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، إلا أن مصادر الامم المتحدة اشارت أمس الى ان ٢٦ مارس (آذار) رغم انه ليس موعداً نهائياً رسمياً، يعتبر «مؤشراً هاماً في طريق خطر».

وقال مصدر بريطاني امس: «السيد عزيز يعرف الوضع تماماً يعرف ما على العراق عمله ويعرف عواقب عدم وفائه بالتزامه».

والاتجاه العام في كل من واشنطن ولندن هو على ما يبدو في صالح اجراء عسكري محدود ولكنه فاعل ضد صدام حسين املاً في ارغام بغداد على «تغيير موقفها عاجلاً».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ - ٢ - ١٩٩٢

استئناف المفاوضات لتصدير البترول العراقى

□ نيقوسيا - أ.ب

تستأنف العراق والامم المتحدة محادثاتهما حول السماح باعادة تصدير البترول العراقى الخميس القادم فى فيينا وذكرت ميدل ايست ايكونوميك سيرفى «ميس» التى اوردت النبأ ان احتمالات الوصول إلى اتفاق مازالت ضعيفة.

وأوضحت النشرة انه من الصعب فى هذه المرحلة تضييق الفجوة بين العراق والامم المتحدة خاصة بعد الخلاف بينهما حول تدمير اسلحة الدمار الشامل.

وكان العراق قد انسحب من المحادثات فى بداية الشهر الماضى رافضا العرض الذى قدمته الامم المتحدة بالسماح له بتصدير حصة من بتروله تقدرب ١,٦ مليار دولار تخصص لشراء الاغذية والادوية الا أن العراق قبل العرض الاسبوع الماضى ووافق على استئناف المحادثات. وقد نص قرار مجلس الامن رقم ٧٠٦ فى سبتمبر الماضى على السماح للعراق باستئناف صادراته البترولية جزئيا ولمدة ستة شهور انتهت فى بداية الشهر الحالى واشارت الامم المتحدة انها ستجدد العرض لفترة ست شهور اخرى فى حالة موافقة العراق على الشروط.

وقد رفض العراق العرض بسبب الشروط التى تتضمن تخصيص نسبة ٣٠٪ من عوائد مبيعات البترول للكويت كتعويضات حرب كما رفضت السماح للامم المتحدة بالاشراف على عمليات التصدير لتعارضه مع السيادة العراقية بالاضافة إلى رغبتها فى رفع حصة البترول المصدر إلى ٢,٤ مليار دولار.



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

جولة ثالثة من المفاوضات النفطية بين العراق والامم المتحدة

بغداد: نقدم كل التسهيلات لفرق التفتيش ومنشأة الاثير لا تستطيع انتاج قنبلة نووية

□ فيينا - من هاشم علي مندي:

■ أكد العراق الذي بدأ امس جولة جديدة من المفاوضات النفطية مع الامم المتحدة، انه يقدم كل التسهيلات الى خبراء الامم المتحدة. وجدد نفيه ان لمنشأة الاثير التي تبعد نحو ٤٠ كلم جنوب غربي بغداد القدرة على انتاج قنبلة نووية.

وقال (أ ف ب، رويتر) رئيس الوزراء العراقي السيد محمد حمزة الزبيدي في تصريح أدلى به أمس ان المعلومات التي تحدثت عن امكان انتاج قنبلة نووية في منشأة الاثير «غير صحيحة وغير دقيقة». ويشكل هذا التصريح اول توضيح رسمي من بغداد بعد القرار الذي اتخذته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمباشرة بتدمير منشأة الاثير والمعدات الموجودة فيها.

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ابلغت العراق اول من امس قرارها «البدء بتدمير منشآت ومعدات» تطوير اسلحة نووية في موقع الاثير. واعلنت المباشرة بهذا التدمير «مطلع نيسان (ابريل)». وينتظر ان تدمر المعدات باشراف البعثة الحادية عشرة لخبراء الوكالة.

وأشار الزبيدي الى ان الرئيس صدام حسين اصدر اوامر الى السلطات العراقية بتقديم كل التسهيلات لفرق مفتشي الامم المتحدة.

وفي فيينا، بدأت امس الجولة الثالثة من المحادثات النفطية بين العراق والامم المتحدة بعدما رفضت بغداد ارسال موفدين عنها الى الجولة الثانية احتجاجا على الشروط «القاسية» و«المجحفة» التي تفرضها عليها المنظمة الدولية.

ويرأس الوفد العراقي المؤلف من سبعة خبراء من مسؤولي وزارتي النفط والخارجية والمصرف المركزي الدكتور عبدالامير الانباري مندوب العراق الدائم في الامم المتحدة الذي اكد قبل بدء الاجتماعات انه يامل بالتوصل الى اتفاق ايجابي في غضون ايام.

وسيبحث الوفدان العراقي والدولي في اجتماعاتهما الحالية المتوقع ان تستمر حتى يوم غد السبت في نص قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢ لعام ١٩٩١ المتعلقين بالسماح للعراق ببيع ما قيمته ١.٦ بليون دولار اميركي من النفط على ان يتم استقطاع مبلغ ٦٠٠ مليون دولار منها لتمويل صندوق التعويضات التابع للمنظمة الدولية الخاص بتعويض الدول والشعوب التي لحقتها خسائر واضرار بسبب الاجتياح العراق للكويت.

واشترطت المنظمة الدولية للموافقة على المبيعات اشرافها المباشر على عملية توقيع العقود وتقاضي الموارد واستخدامها لشراء مواد غذائية وأدوية لازمة للشعب العراقي. وردت بغداد بان ذلك يشكل مساسا بالسيادة الداخلية، واقترحت منحها صلاحية توقيع العقود التجارية مع الشركات الاجنبية على ان تمارس المنظمة الدولية ولجنة العقوبات الرقابة على الموارد المالية وكيفية التصرف فيها عن طريق البنوك، وطالبت ان تضاعف المنظمة الدولية المبلغ الذي حددته للمبيعات وعدم تحديد الفترة بستة اشهر نظرا الى ان معظم العقود النفطية تتم لآجال اطول.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

أمريكا تحقق فى التسهيلات السورية للعراق
بغداد تستعد لاستئناف تصدير بترولها

واشنطن ـ مكتب الاهرام ـ اعلنت وزارة الخارجية الامريكية انها لم تتاكد بعد من المعلومات الصحفية ، التى تشير الى اصلاح انابيب البترول ، لاعادة ضخ البترول العراقى ، عبر الاراضى السورية ، الى موانيها على البحر المتوسط ، واضافت انه يتم بحث الموضوع حاليا مع سوريا .

وقالت مارجريت تتويللر إن الخارجية الامريكية بحثت مع سوريا موضوع فتح نقطتى حدود مع العراق ، واكدت دمشق للخارجية الامريكية بقاء الحدود مغلقة كما كانت عليه منذ عامين . وفى الوقت نفسه ، صرح مسئول عراقى بأن حقل كركوك للبترول ، وهو اضخم حقل للبترول بالعراق ، يستطيع ضخ اكثر من مليون برميل يوميا الى تركيا ، اذا تم السماح للعراق باستئناف تصدير بتروله ، واضاف المصدر ان تدفق البترول سيتوقف بعد فترة وجيزة ـ اذا بدأ الضخ ـ بسبب حظر استيراد قطع الغيار .

ويأتى ذلك بعد ان استمرت شركة البترول العراقية فى اجراء عمليات اصلاح استمرت حوالى العام ، حيث بلغت قيمة الاضرار الناجمة عن قصف قوات التحالف للحقل حوالى ٣٧٥ مليون دولار .

وقد قرر مسئولون عراقيون ومسئولون من الأمم المتحدة فى جنيف امس تأجيل مباحثاتهم حول استئناف تصدير البترول العراقى لمدة يومين لاتاحة الفرصة لاجراء مشاورات جانبية .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

مفاوضات النفط بين العراق والأمم المتحدة لم تحقق تقدماً

فيينا ـ وكالات الانباء: استؤنفت في العاصمة النمساوية امس المفاوضات بين الامم المتحدة والعراق حول استئناف العراق تصدير كميات محدودة من نفطه بإشراف المنظمة الدولية. وأوضح المتحدث باسم الامم المتحدة ان اعضاء في الوفدين عقدوا لقاء مطولا قبل الاجتماع الموسع. وكانت المفاوضات قد استؤنفت امس الاول بعد توقف دام شهرين ونصف الشهر. ولم يعلن عن تحقيق تقدم من جانب أي من الوفدين اللذين يرأسهما الامين العام المساعد للأمم المتحدة جياندومينكو بيكو وسفير العراق لدى الامم المتحدة عبد الامير الانباري. وكان الانباري قد صرح امس الاول عقب اول يوم من المفاوضات التي استغرقت ٥ ساعات ونصف الساعة ان أي شيء لم يحدد. ولكنه اعرب عن امله في ان يتحقق بعض التقدم. واعلن الامين العام المساعد للامم المتحدة ان الاتصالات ستستمر بشكل اقل علنية ورسمية قبل ان يلتقي الوفدان في جلسة عامة

وتستند المفاوضات الى القرارين ٧٠٦ و٧١٢ الصادرين عن الامم المتحدة في اغسطس (آب) وسبتمبر (ايلول) ويسمح هذان القراران للعراق بأن يبيع خلال ٦ اشهر ما قيمته ٦ ١ مليار دولار من النفط لشراء مواد اساسية وادوية، على ان يخصص ٣٠ في المائة من هذا المبلغ لتمويل مهمات الامم المتحدة في العراق

ويطلب العراق ان يسمح له بتصدير كمية اكبر ويرفض رفضا قاطعا إشرافا يمثل مساسا بسيادته



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

▶ تشاؤم في فيينا من التوصل الى اتفاق بشأن مبيعات النفط

الفريق الدولي زار مقبرة الصواريخ العراقية

فيينا، بغداد - وكالات: اعلن فريق خبراء الاسلحة الباليستية التابع للامم المتحدة الذي يقوم حاليا بمهمة في العراق اول من امس ان العراقيين دمروا عددا ضخما من الصواريخ بعد يوم من قيام الفريق بتدمير عناصر تدخل في صنع هذه الصواريخ.وواصل الفريق مهمته امس وصرح البريطاني ديريك بوثبي رئيس البعثة عند عودته من جولة تفتيشية لمواقع في شمال بغداد وجنوبها «لقد شاهدنا عددا ضخما من الصواريخ المدمرة والفريق مقتنع تماما بأن هذه الصواريخ قد دمرت».

وكان بوثبي صرح اول من امس للصحافيين ان فريقه دمر عناصر تدخل في صنع صواريخ سكود في مواقع بجنوب العاصمة العراقية وغربها. واوضح «اننا دمرنا ستة او سبعة عناصر تدخل في تركيب المحروقات وصنع ومراقبة هذه الصواريخ».

ورفض بوثبي اعطاء اي توضيح دقيق عن عدد الصواريخ التي اظهرها العراقيون اول من امس ومكان المواقع التي اخرجت منها، مشيرا الى انه يفضل الاحتفاظ لهذه المعلومات للجنة الامم المتحدة المكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية. وتابع ان «العراقيين اظهروا قبل اربعة ايام للفريق مواقع في شمال بغداد وجنوبها حيث طمرت هذه الصواريخ واكدوا حينذاك انهم دمروا وطمروا عددا من الصواريخ الباليستية والمعدات الملحقة بها». وقال بوثبي ايضا ان العراقيين «اخرجوا منذ ذلك الحين هذه المعدات واخذونا الخميس الى هذه المواقع لرؤية النتيجة».

واوضح ان الفريق لم يقم بنفسه بتدمير هذه الصواريخ لكنه شاهد صواريخ ومعدات كانت السلطات العراقية قد دمرتها وفقا للاعلان الذي تم في يوليو (تموز) الماضي.

في فيينا، قال دبلوماسيون انه من غير المرجح ان تسفر الجولة الجديدة من المحادثات بين العراق والامم المتحدة عن استئناف فوري لصادرات النفط العراقية المتوقفة منذ ٢٠ شهرا. وقال دبلوماسي غربي «هذا الامر برمته لا يمكن حله في هذه المحادثات».

ويشترك في هذا التقويم الحذر عبد الامير الانباري مندوب العراق في الامم المتحدة، فقد قال للصحافيين انه يأمل في احراز تقدم لكنه لا يتوقع عودة الامور الى مجراها الطبيعي في هذا الاجتماع.

وفي سبتمبر (ايلول) الماضي اقترحت الامم المتحدة السماح للعراق ببيع ما قيمته ١,٦ مليار دولار من النفط على مدى ستة اشهر لشراء السلع الاساسية ودفع تعويضات حرب الخليج وتكاليف قيام الامم المتحدة بمراقبة التزام العراق بشروط وقف اطلاق النار.واعترض العراق على مراقبة صادراته النفطية في الداخل وعلى مقترحات الامم المتحدة مراقبة توزيع الاغذية والادوية داخل العراق، وقال العراق ان هذه الشروط تمثل انتهاكا لسيادته.

ولا يتبقى للعراق بعد دفع مبالغ صندوق التعويضات والامم المتحدة سوى ٩٠٠ مليون دولار، وتقول بغداد ان المبلغ الفعلي سيكون اقل بكثير بعد تغطية تكاليف الانتاج والنقل.

وتصر الامم المتحدة على انها لن تعرض شروطا افضل برغم التعديلات التي قد تدخلها على تفاصيل اجراءات البيع.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

□ الكشف عن تهريب أسلحة لبغداد :

فشل المحادثات النفطية بين العراق والأمم المتحدة

فيينا وبغداد ـ وكالات الانباء : فشلت المباحثات التى دارت على مدى ثلاثة ايام وانتهت امس فى العاصمة النمساوية فيينا بين العراق والامم المتحدة فى التوصل الى اتفاق بشان مبيعات العراق من البترول .

واكد جياندو مينيكو بيكو السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة ورئيس وفد المنظمة فى المباحثات ان بغداد استدعت وفدها الى العراق للتشاور معه حول المقترحات التى تقدمت بها الامم المتحدة ووضعته امام خيارين لا ثالث لهما : اما الموافقة او الرفض لمنع الجانب العراقى من محاولة كسب الوقت بالدخول فى مناقشات تفصيلية للمقترحات .

وقال بيكو ان وفده سيتوجه الى نيويورك لابلاغ السكرتير العام للامم المتحدة ومجلس الامن بنتائج المباحثات ، مشيرا الى ان الكرة الآن اصبحت فى الملعب العراقى ومعربا عن امله فى العودة سريعا الى فيينا لاستكمال المحادثات .

وعلى الجانب الآخر قال عبد الامير الانبارى رئيس الوفد العراقى ان عليه ان يعود الى بغداد للحصول على توجيهات جديدة من قيادته موضحا ان الطرفين اتفقا على بعض النقاط ولم يتفقا على البعض الآخر .

ومن ناحية أخرى صرح دريك بوثبى رئيس الفريق الدولى للتفتيش على الصواريخ بعيدة المدى بان فريقه سيمد زيارته للعراق يوما واحدا حيث سيغادر بغداد غدا الاثنين بدلا من اليوم كما كان مقررا وذلك للقيام بمزيد من عمليات التفتيش .

وعلى صعيد اخر ذكرت صحيفة « جارديان » البريطانية ان الولايات المتحدة كشفت امس عن عمليات تهريب اسلحة بولندية من وارسو إلى العراق



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

تأجيل الاتفاق حول استئناف بغداد تصدير البترول

اقتراح بتحديد سقف جديد للمبيعات العراقية

فيينا ـ مصطفى عبدالله ووكالات الانباء . انتهت امس جولة المفاوضات بين العراق والامم المتحدة بشأن استئناف العراق لمبيعاته البترولية دون التوصل الى اتفاق محدد واتفق الجانبان على الاجتماع فى موعد لاحق لم يحدد بعد .

وقال عبد الامير الانبارى المندوب العراقى لدى الامم المتحدة انه يشعر بالتفاؤل وانه امكن ازالة العديد من العقبات وقال انه سيعود الى بغداد للحصول على تعليمات جديدة واعرب عن أمله فى التوصل الى اتفاق خلال جلسة واحدة قادمة تنعقد خلال اسابيع .

وذكر جياند ومبنسكو بيكو ممثل الامم المتحدة فى المباحثات انه تقدم بعدة مقترحات لتنفيذ خطة الامم المتحدة وسينتظر رد بغداد عليها .

واوضح مندوب الاهرام فى فيينا ان الجانبين توصلا الى مشروع اقتراح جديد يقضى بتحديد سقف جديد للمبيعات العراقية البترولية خلال فترة زمنية محددة والذى كان قرار مجلس الامن قد حدد قيمتها بنحو ١٫٦ مليار دولار . ويتضمن الاقتراح طرق استخدام الموارد فى شراء الاحتياجات الانسانية الاساسية للشعب العراقى من مواد غذائية وادوية .

ويشير المراقبون الى ان مشروع الاقتراح الجديد الذى سيرفع الى مجلس الامن لاتخاذ قرار جديد بصدد المبيعات البترولية العراقية يرسخ مبدأ اشراف الامم المتحدة على عملية المبيعات ويمنع الحكومة العراقية من التصرف المطلق فيها .

فى الوقت ذاته قام فريق خبراء الامم المتحدة امس بزيارة مفاجئة الى موقع قرب بغداد للتأكد من تدمير العراق لما لديه من الصواريخ الباليستية وقرر الفريق مد زيارته لبغداد يوما واحدا لاجراء المزيد من التفتيش وقال رولف ايكوس رئيس اللجنة الدولية المكلفة بتدمير الاسلحة العراقية انه لن يوصى بتخفيف العقوبات عن العراق حتى يتأكد المفتشون من معرفتهم الكاملة ببرامج التسلح العراقية .

جاء ذلك فى الوقت الذى قرر فيه مجلس الامن الابقاء على العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد العراق لان بغداد لم تذعن ـ حتى الآن ـ لكافة شروط وقف اطلاق النار بينها وبين قوات التحالف .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

استمرار العقوبات المفروضة على العراق
اقتراح جديد لاستئناف مبيعات البترول العراقية

نيويورك - بغداد - وكالات الانباء قرر مجلس الامن الدولى امس ، الابقاء على العقوبات المفروضة على العراق . ارجع المجلس ذلك لعدم امتثال بغداد للقرارات الدولية المفروضة عليها ، بعد غزو الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ . اعرب دييجو اريا رئيس المجلس عن امله فى ان يتعاون العراق بصورة فعلية فى تنفيذ القرارات الدولية . المعروف ان مجلس الامن يبحث مسالة الإبقاء على الحظر ضد العراق كل ٦٠ يوما .

وتوصلت بغداد والامم المتحدة إلى مشروع اقتراح بشان استئناف العراق لمبيعاته البترولية . تضمن المشروع الجديد تحديد سقف جديد للمبيعات العراقية من البترول . كما حدد فترة زمنية لهذا البيع . وتضمن فرض الرقابة على عمليات البيع . كما تضمن الرقابة على كيفية استخدام عوائد المبيعات فى شراء الاحتياجات الانسانية الأساسية للشعب العراقى ، من مواد غذائية وادوية . اشار المراقبون إلى ان مشروع الاقتراح الجديد ، يرسخ مبدا إشراف الأمم المتحدة على عملية المبيعات ، ومنع الحكومة العراقية من التصرف المطلق فيها .

واعلن رئيس فريق خبراء الأمم المتحدة فى بغداد عن تدمير معدات تدخل فى صنع الصواريخ الاستراتيجية العراقية ، خاصة صواريخ سكود . أوضح رئيس الفريق انه تم تدمير ٩ معدات تدخل فى صنع وصيانة هذه الصواريخ . واضاف ان السلطات العراقية قدمت إلى خبراء الأمم المتحدة ، ادلة جديدة على صواريخ ومعدات ، تؤكد بغداد تدميرها منذ يوليو ١٩٩١ .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى انتظار الضوء الأخضر:

حقل «كركوك» العراقى يستعد لتصدير مليون برميل يوميا عبر تركيا

□ كركوك - العراق - رويتر:

اكد احد كبار المسئولين بقطاع البترول العراقى أن حقل كركوك - وهو أكبر حقول البترول العراقية - يمكنه إنتاج ما يزيد على مليون برميل يوميا وتصديرها عبر تركيا فى حالة السماح للعراق ببيع بتروله من جديد.

وأضاف غازى صابر على رئيس شركة بترول شمال العراق أنه بدون قطع غيار مستوردة والتى تم منع تصديرها للعراق بسبب العقوبات الاقتصادية التى فرضت أثناء أزمة الخليج فإن تدفق البترول من حقل كركوك سيكون بشكل متذبذب. يذكر أن حقل كركوك ينتج حاليا حوالى ٤٠٠ ألف برميل يوميا تخصص للاستخدام المحلى فى الوقت الذى مازالت فيه المحادثات جارية بين العراق ومسئولى الامم المتحدة فى فيينا بشأن شروط إعادة تصدير البترول العراقى. وأشار رئيس شركة بترول شمال العراق إلى أن الشركة أنفقت خلال العام الماضى ما يزيد على ٣٧٥ مليون دولار لإصلاح المنشآت التى تأثرت بحرب الخليج وثورة الأكراد فى شمال البلاد.

وأوضح المسئول العراقى خلال جولة له بموقع حقل كركوك أن الحقل يمكن حاليا أن يعود لنفس قدرته الإنتاجية قبل حرب الخليج والتى تقدر بحوالى ١,٢ مليون برميل يوميا، كما أن خطى الأنابيب اللذين يعبران الاراضى التركية والتى كان يتم تصدير ١,٥٩ مليون برميل يوميا من خلالها يمكن تصدير ١,١٨ مليون برميل عن طريقها ٧٥٪ من حقل كركوك فى حالة حصول العراق على الضوء الاخضر بالبدء فى تصدير بتروله.

وحول قدرة العراق على رفع إنتاجه من البترول فى الوقت الذى لا يستطيع فيه استيراد قطع الغيار اللازمة لعلميات الإنتاج قال رئيس شركة بترول شمال العراق إن عمليات إصلاح المنشآت البترولية تتم فى نفس الوقت مع عمليات التشغيل إلا أن ذلك سيؤدى إلى ضعف معدات الإنتاج بشكل مفاجىء.

وأشار غازى صابر على إلى أن الحقول العراقية فى شمال البلاد يمكنها أن تبدأ فى الإنتاج الان إلا أن ذلك سيفقدها «المرونة» حيث إنها سترفع الإنتاج لفترة ثم تعود إلى التراجع من جديد، وأوضح غازى أن عمليات استعادة الإنتاج بشكل طبيعى ستحدث خلال عدة شهور.

وقال طاهر الخدرى كبير المهندسين بالشركة إن الشركة لديها أربع مضخات لضخ البترول فى الخطوط التى تعبر الاراضى التركية وثلاثة منها كافية لاتمام العمل بالشكل المناسب وإذا ما تعطلت إحداها فإنها يمكن أن تواجه مشاكل..

يذكر أن العراق أن كان قد طالب فى العام الماضى باستثناء المعدات البترولية من قرار حظر التصدير للعراق والذى جاء ضمن العقوبات التجارية التى فرضتها الامم المتحدة عليه بعد غزوه للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠. وعلى صعيد اخر فإن مسألة استيراد المعدات البترولية ستكون من القضايا الرئيسية التى سيبحثها المسئولون العراقيون فى فيينا مع مسئول الأمم المتحدة، والتى يتوقع الدبلوماسيون ورجال البترول العراقيون أن تحقق اتفاقيات محدودة.

وكانت بغداد قد رفضت عرضا من الامم المتحدة يقضى بأن تبيع العراق جزءا من بتروله على أساس مراقبة الامم المتحدة لهذه العلميات وتوجيه عائدها لشراء الأدوية والغذاء، بحيث تضمن الرقابة الدولية عدم استخدام الاموال فى إعادة الاعداد للحرب أو الإخلال بشروط وقف إطلاق النار.

يذكر أن العراق كان ثانى أكبر دول العالم تصديرا للبترول قبل حرب الخليج حيث يتركز انتاجه من شركة بترول شمال العراق وجنوب العراق.

ومن ناحية أخرى أوضح غازى على رئيس شركة بترول شمال العراق ان حقل كركوك والحقول التابعة له تعرضت لخسائر تقدر بحوالى ٢٥٠ مليون دولار بسبب عمليات هجمات الاكراد فى المنطقة خلال الثلاثة أسابيع



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

الماضية.

وقال المسئول العراقي إن المشاكل الأساسية التي واجهت حقول كركوك تمثلت فى تدمير المضخات الأربع الرئيسية التى تعمل على خط الأنابيب المزدوج الذى يعبر تركيا بسبب عمليات القصف أثناء الحرب إلا أنها بدأت عملها من جديد من خلال عمليات الإصلاح الذاتية.

وأشار المسئول إلى عمليات إصلاح ما دمره القصف من منشآت بترولية على الرغم من عدم استيراد قطع الغيار اللازمة وأن إحدى محطات ضخ البترول فى سبليها إلى التشغيل فى سبتمبر القادم لتزيد طاقة خط الأنابيب ثانية إلى ١,٥٩ مليون برميل يوميا.

يذكر أن الغارات الجوية دمرت ٨٥٪ من محطة ضخ البترول المعروفة باسم «ك ٣» بالإضافة إلى شبكة أخرى فى الجنوب الغربى، ويعتقد أن محطة «ك ٣» تعد أهم مضخات العراق لأنها تربط بين حقول الشمال وحقول الجنوب والمناطق القريبة المجاورة للحدود السورية.

واكد كبير المهندسين بشركة بترول شمال العراق أن محطة ضخ ك ٣ ستعود إلى طاقتها الأساسية إلا أنها حاليا يمكنها ضخ ٤٠٠ ألف برميل يوميا من الشمال للجنوب مقارنة بـ ٩٠٠ ألف برميل قبل حرب الخليج.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

بغـــداد لاتـــرى عقبـــات كبيرة أمـــام استئنـــاف مبيعـــاتها البتروليـــة

☐ فيينا – العالم اليوم:

أعلن السفير العراقى لدى الامم المتحدة عبد الأمير الانبارى، أنه يرى أن الخلافات فى الراى بين بلاده والمنظمة
الدولية ليست كبيرة ولـن تعوق عملية استئناف مبيعات البترول العـراقية والتى كانت قد تـوقفت منذ اغسطس
عام ١٩٩٠..

وتاتي تصريحات المسئـول العراقى بعد ثـلاثة أيـام من المباحثـات بين مسئولى المنظمـة الدوليـة وبلاده فى
العاصمة النمساوية فيينا.

وقد اشار «الإنبارى» إلى أنه قد تم التوصل إلى اتفـاق بشأن بعض النقاط –إلا انه سيعود إلى بغداد للحصول
على مزيد من التعليمات من الحكومة العراقية.

وأوضح عبد الأمير الانبارى، أنه يتوقع أن يجتمع مرة أخرى مع مسئولى الأمم المتحدة فى غضون عدة اسابيع
لاستكمال المباحثات.

وأشار السفير العراقى إلى أنه على الرغم من أن هناك العـديد من النقاط لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها– إلا
أنه لايرى وجود عقبات كبيرة تعوق عملية استئناف تصدير البترول العراقى وأكد عبد الأمير الانبارى، رغبة كل
من العراق والمنظمة الدوليـة فى التوصل إلى اتفاق مرض لكلا الطرفين وكان العراق قـد أعرب عن استعداده لقبول
فكرة اشراف الامم المتحدة على صادراته البترولية إلا أنه رفض اى فكرة تؤدى إلى المساس بسيادته على اراضيه.

وقد رفض السفير العـراقى لدى المنظمة الدوليـة الكشف عما إذا كان قد تم التوصل إلى حل خـلال محادثات
فيينا بشأن مسالة عدم المساس بسيادة العراق على اراضيه.

وتاتي تلك التصريحات للسفير العراقى فى الوقت الـذى أكد فيه مساعد الامين العام لـلأمم المتحدة –للشئون
السياسية «جيـاندومينيكوبيكو» عـدم وجود أى اتفاق تم التوصل إليـه بين العراق والأمم المتحدة، مشيرا إلى أن
النتائج النهائية للمحادثات بين الجانبين، ستعتمد على مواقف الحكومة العراقية.

وأشار مساعد الأمين العـام للأمم المتحدة إلى الاقتراح الذى تقدمت به المنظمة الـدولية لبغداد فى العام الماضى
لكى تلتزم بقـرار مجلس الأمن –وذلك من خلال السماح للعراق ببيع كميات محدودة من بتروله بما قيمته ١,٦
مليـار دولار وذلك لمدة ٦ اشهر لتمكينـه من شراء احتياجـات الشعب العـراقى من المواد الغذائيـة، والمساعـدات
الانسـانيـة، بـالإضـافـة إلى دفع تعـويضـات للمتضرريـن من الغـزو العـراقى للكـويت. هـذا وقـد رفض
جياندومينيكوبيكو التعليق على مادار فى جلسـة المباحثات المغلقة التى جرت امس الأول السبت بين ممثلى المنظمة
الدوليـة والعراق فى فيينـا. واشار بيكـو إلى أن قرار عبـد الأمير الانبارى بـالرجـوع إلى بلاده لإجـراء مزيـد من
المشاورات مع حكومـة بغداد يعد امرا مشجعـا حيث إنه سيتم انتظار الردود العراقيـة التى سيأتى بها المسئول
العراقى بعد عودته من بغداد. ويذكر ان العراق لم يقـم بتصدير أى كميات من بتروله وذلك منذ فرض العقوبات
الاقتصادية عليه من قبل الامم المتحدة فى أعقاب غزوه للكويت فى شهر اغسطس عام ١٩٩٠.

وقد اكدت لجنة العقوبات التابعة لـلامم المتحدة –استمرار فرض الحظر التجارى والاقتصادى على العراق–
مشيرة إلى أن حكومة بغـداد لم تستجب بعد لجميع قرارات المنظمة الـدولية، حيث إنه فى الوقت الـذى تدعى فيه
بغداد التـزامها بشرط وقف اطلاق النـار. تعلن الادارة الأمريكية من خـلال أجهزة الاستخبارات التـابعة لها، أن
العراق مازال لديه كميات من اسلحة الدمار الشامل.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

تشينى : نعمل من خلال الأمم المتحدة لتدمير أسلحة العراق

العـراق يأمل فى التوصـل لاتفاق حول مبيعـات بتروله قريبـا

واشنطن ـ وكالات الانباء ـ صرح ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى بان الولايات المتحدة لديها القدرة على تدمير اسلحة الدمار الشامل لدى العراق ، وانها يمكن ان تقوم بذلك اذا طلب منها الرئيس الأمريكى جورج بوش ذلك . واضاف تشينى انه على الرغم من ذلك ، فان بلاده تعمل من خلال الامم المتحدة لتدمير تلك الأسلحة .

وقال تشينى لشبكة «ان. بى. سى» الأمريكية انه لايتوقع ان يبقى الرئيس العراقى صدام حسين فترة طويلة فى الحكم .

جاء ذلك قبل ساعات من انهاء فريق التفتيش الدولى ، الخاص بتدمير الصواريخ العراقية ، زيارته للعراق امس ، وفقا لما تم اعلانه امس الاول .

وفى تطور آخر ، غادر فريق المفاوضين العراقيين الخاص بمبيعات البترول العراقية ، عمان عائدا الى بغداد امس ، للحصول على تعليمات خاصة بالمفاوضات مع الامم المتحدة حول تخفيف القيود على بيع البترول العراقى .

وصرح عبدالأمير الانبارى سفير العراق فى الامم المتحدة ورئيس الفريق بأنه يمكن التوصل الى اتفاق حول استئناف بيع البترول ، عندما يجتمع الجانبان خلال الأسابيع القليلة القادمة .

وأوضح ان الجانبين مازالا يعرفان ان هناك صعوبات فى طريق التوصل الى حل وسط يرضى الحكومة العراقية ومجلس الامن .

وردا على سؤال حول احتمال ان تبدى بغداد مرونة اكبر تجاه التوصل الى اتفاق ، قال الانبارى «مبتسما» : انه يتوقع ان يخفف مجلس الأمن موقفه .

وكان الوفد قد اجرى مباحثات فى فيينا يوم السبت الماضى ، الا انها تأجلت الى وقت لاحق . وفى الوقت الذى توجه فيه الوفد العراقى الى بغداد ، سافر فريق الأمم المتحدة برئاسة جياندو مينكو بيكو مساعد الأمين العام للأمم المتحدة الى نيويورك . واعرب بيكو عن امله فى حل المشكلة .

وكان تصدير البترول العراقى قد توقف خلال الاشهر العشرين الماضية عقب الغزو العراقى للكويت ، وفرض حظر تجارى على العراق . وعرضت الأمم المتحدة السماح بمبيعات بترولية عراقية محدودة للحصول على المبالغ اللازمة للواردات الاساسية للشعب العراقى ، ودفع تعويضات الحرب ، وتغطية تكاليف اشراف الامم المتحدة على التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

وقد رفض العراق الشروط المصاحبة لهذه العملية بسبب تكاليف الاجراءات المصاحبة لها ، وتعارضها مع السيادة العراقية .



المصدر : الحالم اليوم

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يعلن موافقة الأمم المتحدة على بيع بتروله من خلال أى منفذ

□ عمان - ا.ب:

أعلن عبد الأمير الانبارى سفير العراق لدى الأمم المتحدة أن المنظمة الدولية وافقت على السماح للعراق ببيع بتروله من خلال أى منفذ للتصدير فى منطقة الخليج

وأشار السفير العراقى إلى أنه قد تم التوصل إلى تلك المسألة وعدة مسائل اخرى وذلك خلال محادثات فيينا التي عقدت بين العراق والأمم المتحدة فى الاسبوع الماضي.

وأوضح عبد الأمير الانبارى أنه على الرغم من ذلك فإنه من الضرورى اجراء مزيد من المباحثات قبل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن استئناف مبيعات البترول العراقية

جاء ذلك فى تصريحات أدلى بها المسئول العراقى فى عمان لوكالة انباء الاسوشيتدبرس وذلك فى طريق عودته إلى العراق لاجراء مشاورات مع الحكومة العراقية.

وأوضح السفير العراقى أن الاتفاقيات التى تم التوصل إليها تتضمن السماح للعراق بتصدير بتروله من خلال أى منفذ يرغب فيه، مشيرا إلى عدم التزام بغداد بتصدير البترول من خلال المنفذ التركي، كما طالبت الأمم المتحدة بذلك من قبل.

ونتيجة لذلك يقوم العراق حاليا بعمليات إعادة تصليح ميناء البكر المنفذ البترولي الوحيد له الواقع على مياه الخليج العربي لتصدير البترول العراقى إلى الأسواق الخارجية.



المصدر : الأهرام اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٢

تحليل اخبارى

استئناف ضخ البترول العراقى .. ومأزق اوبك !

نجلاء وليم

بالرغم من انتهاء جولة المفاوضات بين العراق والامم المتحدة دون التوصل إلى اتفاق محدد بشأن استئناف العراق لمبيعاته البترولية الا ان التصريحات المتفائلة من الجانبين بشأن التوصل إلى مشروع اقتراح بتحديد سقف انتاج جديد للمبيعات العراقية البترولية وامكانية استئناف العراق لصادراته البترولية. قد اثار حالة من القلق بين الدول المصدرة للبترول من ان تؤدى مبيعات البترول العراقى إلى مزيد من الانخفاض فى الاسعار العالمية.

فدول الاوبك التى تعانى حاليا من الانخفاض الحاد فى اسعار البترول عن السعر المستهدف له كانت قد فشلت فى شهر فبراير الماضى فى الوصول إلى اتفاق لخفض حجم انتاج الاوبك لتلافى اثار انخفاض الطلب العالمى على البترول والمستوى المنخفض للاسعار بسبب حالة الركود الاقتصادى التى تسيطر على معظم الاقتصاديات الغربية وعدم قيام جمهوريات الاتحاد السوفييتى «سابقا» بخفض انتاجها مما اثر على الاسعار بشكل كبير.

ولم تنجح الاوبك سوى فى خفض انتاجها بمقدار ١٫٤ مليون برميل يوميا ليصل الانتاج إلى ٢٢٫٩٩ مليون برميل يوميا وهو ما يفوق حجم الطلب العالمى.

ووفقا للاقتراح الذى تقدمت به الامم المتحدة فى شهر اغسطس الماضى فانه يسمح للعراق للعراق ببيع كميات محدودة من البترول بقيمة ١٫٦ مليار دولار على مدى ٦ اشهر لتمكينه من شراء الاحتياجات الاساسية للشعب العراقى ودفع التعويضات للدول المتضررة من الغزو العراقى للكويت ومثل هذا الاجراء يعنى ان العراق سوف يقوم بتصدير ٥٠٠ الف برميل يوميا من البترول أو مايوازى نحو ٣٠٪ من طاقة العراق الحالية لانتاج البترول والتى تصل إلى نحو ١٫٥ مليون برميل فى اليوم مع التوقع فى ان تصل إلى ٣ ملايين برميل من البترول مع نهاية العام الحالى.

واستئناف المبيعات العراقية من بترول العراق ثانى اكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم حتى اغسطس ١٩٩٠ سوف يضعف من تجارة البترول العالمية ويضع مزيدا من الضغوط على الاسعار.

وهذا مايزيد من صعوبة مهمة وزراء بترول دول الاوبك خلال اجتماعهم فى ٢٤ ابريل الحالى فسوف يكون على اعضاء المنظمة ايجاد صيغة جديدة للتعاون فيما بينهم بشأن اجراء خفض كبير فى الانتاج لتلافى حدوث مزيد من الانخفاض فى الاسعار مع العودة التدريجية للكويت إلى الاسواق وتزايد احتمالات قرب استئناف العراق لصادراتها وذلك مع استمرار انخفاض حجم الطلب العالمى ومـاقد ينتج عنه من مشكلات مالية وانخفاض فى السيولة النقدية فى معظم الدول الاعضاء فى الاوبك مما سوف يقيد قدرة هذه البلدان فى تنفيذ خطط الاستثمار طويلة الاجل بها واجراء تطوير فى مجال صناعة التبرول إذا لم يتم اتخاذ اجراءات فعالة لدعم اسعار البترول.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

شركات عالمية لتحديد آثار الحرائق على الاحتياطي البترولي بالكويت

الكويت ـ ر ـ اعلن حمود الرقبة وزير البترول الكويتي ان بلاده تحقق في حجم الخسائر التي لحقت بالاحتياطي البترول الكويتي بسبب الحرائق التي اشعلها العراق في المئات من ابار البترول الكويتية.

وقال الرقبة ان حكومة بلاده طلبت من العديد من المؤسسات الدولية الاشتراك في الابحاث الخاصة بذلك الا انه لم يحدد تلك الشركات وتتناول الابحاث تحديد حجم الاضرار التي لحقت بالاحتياطي وتاثيرها على الانتاج مستقبلا.

وكان الوزير قد اشار الى احتمال ان يكون حجم الخسائر حوالى ٣ مليارات برميل بترول من بين المائة مليار برميل بترول التي تعد احتياطي البترول الكويتي.

وكان خبراء البترول قد تكهنوا بان الاحتياطي الكويتي ربما يكون قد تعرض لاضرار ابدية بسبب تدمير الابار في نهاية حرب الخليج . وقد تم اطفاء آخر بئر بترولية بالكويت في شهر نوفمبر الماضي.

ويبلغ حجم الناتج الكويتي حوالى ٨٣٠ الف برميل يوميا في الوقت الحالي بعد ان كان يزيد على مليوني برميل يوميا قبل الغزو العراقي

وقد انفق الكويت ١,٥ مليار دولار لمنع تدفق البترول من الابار وتقول مصادر كويتية ان ٦٥٪ من الـ ٧٢٩ بئرا بترولية التي تعرضت للاضرار او اضرمت فيها النيران مازال استغلالها ممكنا.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٢

□ بسبب طلب تركيا رسوما عالية :

اتجاه للسماح للعراق بتصدير بتروله عبر ميناء البكر الواقع بشمالى الخليج

نيقوسيا ـ ر ـ ذكرت نشرة « ميدل ايست ايكونوميك سيرفاى » ان وفد الامانة العامة للأمم المتحدة وافق على تعديلات قليلة جدا تتعلق بقرارى مجلس الأمن الخاصين بالفترة المسموح خلالها للعراق بتصدير البترول ، فضلا عن كميته .

واوضحت النشرة ، المتخصصة فى شئون البترول ، ان هذه التعديلات تسمح للعراق باستخدام اى ميناء متاح امامه لتصدير بتروله ، وليس فقط الطريق التركى الذى كان محددا من قبل . وقالت النشرة ان بغداد يمكنها استخدام ميناء البكر الواقع فى شمالى الخليج ، الذى يمكنه تصدير حوالى اربعمائة الف برميل يوميا بعد اصلاحه جزئيا من الدمار الذى لحق به اثناء الحرب بين العراق وقوات التحالف .

ويأتى ذلك بعد الشكوى العراقية من ان حكومة تركيا برياسة سليمان ديميريل طلبت رسوما عالية على تصدير البترول العراقى عبر خطين من انابيب البترول ، وهما خطان يسيطر المتمردون الاكراد على جزء منهما بالشمال العراقى .

وذكرت النشرة ان وفد الامم المتحدة ابلغ العراق انه يستطيع استيراد قطع الغيار والمعدات التى تحتاجها صناعته البترولية ، مادام ثمنها سيدفع من عائدات البترول التى تحصل عليها بغداد ، بعد تخصيص نسبة ٣٠ ٪ منها للتعويضات عن اضرار الحرب .

ولم يستطع العراق تصدير بتروله منذ الحظر الذى فرض عليه عقب غزوه الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ ، حيث كان العراق ثانى اكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم .

سليمان ديميريل

ويستطيع العراق ، وفقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٧٠٦ و ٧١٢ ، تصدير خمسمائة الف برميل يوميا لمدة ٦ اشهر للحصول على مبلغ ١,٦ مليار دولار . ويخصص المبلغ لشراء المواد الغذائية والادوية ودفع تعويضات لضحايا حرب الخليج .

وكان العراق قد اجرى مفاوضات مع وفد من الأمم المتحدة فى الفترة من ٢٦ الى ٢٨ مارس الماضى فى فيينا حول استئناف تصدير البترول العراقى . وسافر الوفد العراقى الى بغداد للحصول على رد حكومته على نتائج المفاوضات التى قد تستأنف خلال الاسابيع القادمة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأمة

التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٢

الكويت تنتج كامل حصتها من البترول فى «الأوبك»

الكويت ـ ا.ش.ا : اكد حمودة الرقبة وزير البترول الكويتى امس ان معدل انتاج البترول فى بلاده سيصل إلى معدلات الحصة المقررة لبلاده من منظمة الاوبك . واعرب عن توقعه ببلوغ الهدف مع نهاية العام الحالى مشيرا إلى استئناف الموانىء البترولية نشاطها . يذكر ان انتاج البترول الحالى فى الكويت يصل إلى ٨٣٠ الف برميل يوميا بينما تبلغ حصته فى الاوبك مليونا ونصف مليون



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٢

الأمم المتحدة تسمح للعراق باستخدام ميناء البكر لتصدير بتروله

نيقوسيا ـ رويتر : ذكرت نشرة ميدل إيست إيكونوميك سيرفاى «ميس» أمس ان الامم المتحدة ربما تسمح للعراق باستخدام اى منفذ لتصدير بتروله وانها لن تجبره على استخدام خط الانابيب التركى . اشارت «ميس» إلى ان المنظمة الدولية لن تتزحزح عن الشروط الرئيسية الأخرى التى فرضتها على العراق بشان استئناف بيع كميات محدودة من بتروله . وذكرت النشرة أن مفاوضى الامم المتحدة قد اعترضوا خلال محادثاتهم مع المسئولين العراقيين فى فيينا خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مارس الماضى ، على مطالب العراق بشان إدخال تغييرات جوهرية على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بصادرات البترول العراقى . واضافت ان المنظمة الدولية سمحت للعراق باستخدام منشآت التصدير المتاحة له وليس خط الأنابيب التركى فقط كما حددت قرارات مجلس الامن . واوضحت «ميس» ان العراق سيكون باستطاعته استخدام ميناء البكر لتصدير بتروله فى شمال الخليج . وقد ذكر خبراء صناعة البترول ان هذا الميناء تم اصلاحه بصورة جزئية ويمتلك فى الوقت الحاضر طاقة تصدير قدرها ٤٠٠ الف برميل يوميا . كما اكدت النشرة ان الامم المتحدة سمحت للعراق باستيراد قطع الغيار والتجهيزات الخاصة بصناعة البترول طالما انه يقوم بتسديد قيمتها من عائدات صادرات بتروله وذلك بعد ان تحصل المنظمة الدولية على نسبة ٣٠٪ من هذه العائدات وهى قيمة التعويضات لإصلاح ما دمرته الحرب . وكان العراق فى السابق ثانى اكبر مصدرى البترول فى العالم . اما الآن فلا يستطيع تصدير اى من بتروله الخام وذلك نتيجة للحظر الذى فرضه عليه مجلس الامن بعد غزوه الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٢

المنظمة الدولية تتمسك بشروطها لتصدير النفط العراقي

بعثة كيماوية تبدأ مهمتها في موقع «المثنى»

بغداد - أ.ش.أ: بدأ امس الفريق الدولي الكيماوي برئاسة رون مانلي (بريطاني الجنسية) مهمته التي تستغرق ثمانية ايام في متابعة العمل لبناء معملين لتدمير الاسلحة الكيماوية العراقية في موقع (المثنى).

وكان العراق وفقا لما صرح به مانلي يقوم ببناء هذين المعملين تحت اشراف الامم المتحدة

وقال مانلي ان زيارة فريقه المؤلف من ١٤ عضوا، والذي وصل الى بغداد الاول من أمس تقتصر على متابعة البناء وتقديم المشورة لاجراء اية تعديلات عليهما وفقا لما تتطلبه الحاجة.

واضاف انه لم يتم استكمال بناء المعملين حتى الآن، وانه من المنتظر ان يتم استكمالهما بعد حوالي شهرين

وكانت فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة قد ذكرت انه يوجد في موقع (المثنى) اربعين الف راس كيماوي عراقي سيجري تدميرها في هذا الموقع. ومما يذكر ان فريقا دوليا كيماويا برئاسة ميشيل ديغرانغ قد انتهى في اواخر شهر مارس (آذار) الماضي من تدمير حوالي خمسمائة صاروخ ورأس كيماوي نقلت الى موقع (الخميسية) القريب من الناصرية في جنوب العراق.

الى ذلك قالت نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفي ان الامم المتحدة قد تسمح للعراق باستخدام اي منفذ تصدير بحيث لا يقتصر التصدير على خط انابيب الى تركيا ولكنها لن تتخلى عن الشروط الرئيسية التي حددتها لبغداد لكي تستأنف مبيعات النفط بشكل محدود.

واضافت ان مفاوضي الامم المتحدة رفضوا اثناء محادثات اجريت في فيينا في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ مارس (آذار) طلبات العراق الخاصة باجراء تغييرات على قرارات مجلس الامن فيما يتعلق بالوقت وحجم القيود المفروضة على صادرات النفط العراقي.

واضافت قولها «لقد سمح وفد الامانة العامة للامم المتحدة باجراء تعديلات بسيطة على القرارات الرئيسية بينها السماح باستخدام اي منفذ تصدير متاح للعراق وليس فقط خط الانابيب الى تركيا».

وقالت انه سيكون بامكان بغداد استخدام ميناء البكر الواقع شمال الخليج، والذي يقول خبراء في مجال النفط انه تم اصلاحه بشكل جزئي ليصبح قادرا على تصدير ٤٠٠ الف برميل يوميا.

وكان العراق قد اشتكى من ان تركيا تطالب العراق بدفع رسوم مرتفعة مقابل مرور النفط عبر خط الانابيب المزدوج الذي يسيطر الاكراد على جزء منه.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

واشنطون تتجاهل اتهام إسرائيل لسوريا بشراء البترول العراقى سرا

واشنطون - رويتر : تجاهلت الولايات المتحدة بما زعمه زالمان شوفال السفير الاسرائيلى فى واشنطون ، بشأن شراء سوريا البترول سرا من العراق .

كان شوفال قد ردد هذا الزعم فى كلمة القاها امس الاول امام لجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية فى واشنطون . تعد هذه اللجنة جماعة ضغط موالية لاسرائيل .

اعرب ريتشارد بوشر المتحدث باسم الخارجية الامريكية عن اعتقاده بان تلك المزاعم ليس لها اساس من الصحة . كانت صحيفة النهار اللبنانية قد قالت الاسبوع الماضى ، ان فريقا فنيا عراقيا زار دمشق ، وناقش امكان اعادة فتح خط انابيب يمر من العراق الى ساحل سوريا على البحر المتوسط للمرة الاولى منذ عشر سنوات . اضافت الصحيفة كذلك ان سوريا فتحت نقطتى عبور على الحدود مع العراق للسماح بتجارة محدودة .

قال بوتشر : ان الولايات المتحدة لم تجد دليلا يؤيد ايضا تلك المزاعم .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

كردستان العراقية تصدر

٣٠ ألف برميل نفط يومياً

جهود لاستصدار قرار دولي يسمح بالنشاط التجاري

لندن: «الشرق الاوسط»

أكدت مصادر كردية موثوقة في لندن اعادة فتح ٣ آبار نفطية في منطقة كوي سنجاق، شمال خط العرض ٣٦، وبدء عمليات استخراج النفط منها في ٢١ مارس (آذار) الماضي.

وقال المسؤول عن استخراج النفط وتصديره، سردار بشداري، ان شركة شكلت لإدارة هذه العمليات باسم شركة «كورد اويل» (Kurdoil) وانها تصدر، في المرحلة الاولى من برنامج واسع لتطوير حقول النفط في كردستان العراقية، ٣٠ الف برميل من النفط الخام يومياً.

وأضاف المسؤول ان عمليات التصدير تتم حاليا عبر الطرق البرية وبواسطة شاحنات تنقل النفط الى تركيا ومنها الى اسواق تم التعاقد على التصدير اليها.

وتعمل الادارة الكردية حاليا على استصلاح الطرق التي خربتها السيول في فصل الشتاء وعلى مد انابيب نفط جديدة تصل آبار المنطقة بزاخو حيث سيجري ربطها بخط الانابيب العراقي القديم المار عبر الاراضي التركية. ويقول المسؤول عن شركة «كورد أويل» ان تصدير النفط بواسطة الانابيب الجديدة سيبدأ خلال ٣ اشهر وبعد ذلك سيصبح بامكان كردستان استخراج نحو نصف مليون برميل يوميا.

وتضيف المصادر الكردية ان المفاوضات الجارية مع الامم المتحدة، بشأن

استصدار قرار من مجلس الامن يعطي كردستان حق تصدير النفط واستثمار عائداته في تنمية واعمار المنطقة، حققت تقدما ملحوظاً، وان مجلس الامن يتجه الى منح كردستان «كوتا» تصدير اجمالية تبلغ ٣٠٠ مليون برميل الى ان يبت نهائيا بالوضع الدستوري للمنطقة.

تجدر الاشارة الى ان دخول كردستان العراقية السوق العالمية كمصدر جديد للنفط من شأنه التأثير على نظام حصص التصدير الرسمية لدول «اوبك» خصوصا في حال بلوغ حجم الصادرات النصف مليون برميل يوميا. وتقول المصادر الكردية انه في حال اعتراض «اوبك» على حجم صادرات كردستان من النفط الخام سوف تطلب منها ان تتكفل بتمويل اعمار المنطقة لقاء التوقف عن التصدير

وتؤكد هذه المصادر ان كردستان العراقية من اغنى مناطق الشرق الاوسط نفطيا وان مسحاً اجراه خبراء جيولوجيون غربيون اثبت هذا الواقع، علما بأن العديد من الآبار التي سبق لحكومة بغداد ان حفرتها في المنطقة لا تزال مغلقة ويمكن بسهولة اعادتها الى الانتاج.

وكانت القيادات الكردية العراقية المعارضة قد احتفت بفتح الآبار الثلاث العاملة حاليا بحضور حشد كبير من المواطنين مع حلول عيد النوروز في ٢١ مارس (آذار) الماضي



مجموعة من المواطنين الاكراد العراقيين يتجمعون حول بقعة نفطية في منطقة «كوي سنجاق» (صورة خاصة بـ «الشرق الأوسط»)



الكويت تستعيد بمعدلات سريعة مستوى انتاجها البترولى

قبرص ـ ا . ب ـ ذكرت مجلة « الميدل ايست ايكونوميك سيرف » فى تقرير لها امس ان الكويت تستعيد معدلات انتاجها من البترول بمعدل اسرع مما كان متوقعا ، حيث بلغ انتاجها الحالى من البترول ٨٧٠ الف برميل يوميا .

وذكر التقرير انه من المقرر ان يصل انتاج الكويت من البترول الى مليون برميل يوميا فى نهاية يونيو القادم ، حيث تقوم حكومة الكويت بتنفيذ برنامج ضخم لرفع انتاجها من البترول الى المعدل الذى كان عليه قبل الغزو العراقى ، والذى بلغ ٥ر١ مليون برميل فى اغسطس ١٩٩٠ .

وكان حمود الرقبة وزير البترول الكويتى قد اعلن فى وقت سابق ان انتاج الكويت من البترول سيصل الى ٨٤٦ الف برميل يوميا فى الفترة من ابريل الى يونيو القادم ، على ان يصل الى ١,٣ مليون برميل فى الفترة مابين ابريل الى سبتمبر ، و ٥ر١ مليون برميل فى الربع الأخير من العام الحالى .



الكويت تطالب بزيادة حصتها من البترول الى مليون برميل يوميا

باريس ـ مكتب الاهرام ـ اعلن مسئولون كويتيون انهم يعتزمون القيام بمشاورات مكثفة من اجل زيادة حصة الكويت الانتاجية من البترول خلال اجتماع وزراء الأوبك الذى سيعقد فى فيينا بعد غد الجمعة وذكرت صحيفة ، انترناشيونال هيرالد تريبيون ، الصادرة فى باريس امس والتى اوردت النبأ ان انتاج الكويت من البترول الآن وصل الى نحو مليون برميل يوميا ، مقارنا بالحصة التى كانت قررتها منظمة الاوبك للكويت والتى تبلغ ٨١٢ الف برميل يوميا .

واضافت الصحيفة أن انتاج الكويت سيصل الى مليون ونصف برميل يوميا عند نهاية العام الحالى وأن الكويت تعتزم رفع انتاجها الى مليونى برميل مع نهاية عام ١٩٩٣

ويؤكد المسئولون الكويتيون انهم بحاجة ماسة لعائدات البترول الاضافية لتعويض خسائر الحرب التى تقدر بنحو ٦٥ مليار دولار .



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عودة صادرات النفط العراقية الى السوق باتت قريبة

بغداد درست خيار التصدير عبر سورية الا انها تكتفي الآن بالتحميل من ميناء البكر

□ لندن - «الحياة»:

■ بينما يقترب العراق ولجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة من التوصل الى اتفاق بشان تصدير النفط العراقي للمرة الاولى منذ آب (اغسطس) ١٩٩٠، تتركز الانظار على طرق نقل النفط التي يتردد ان الجانب الدولي لم يتمسك بشروطه السابقة بشانها في حين يبدو مرجحا اعادة تشغيل انبوب النفط السوري على رغم العداوة المستحكمة بين دمشق وبغداد التي عطلت العمل في الانبوب منذ حوالي عشرة اعوام.

وفي حين نفى وزير النفط العراقي السيد اسامة عبد الرزاق الهيتي الذي وصل الى فيينا اول من امس لحضور اجتماعات منتجي النفط العالميين علمه بوجود محادثات مع سورية بشان اعادة تشغيل الانبوب الواصل الى بانياس، اكدت مصادر صناعة النفط ان الخيار طرح بين وفدين سوري وعراقي في الاسبوع الماضي على هامش لقاءات عراقية - دولية لتسوية نقاط الخلاف بين الجانبين بشان شروط اعادة التصدير.

وعلى رغم ان الامم المتحدة لم تحدد حتى يوم امس موعدا للمفاوضات مع العراق، وفقا لما اعلنه الهيتي في تصريحات للصحافيين في فيينا مساء الثلثاء، فان المفاوضات بين العراق والامم المتحدة وصلت الى مرحلة متقدمة وان التوصل الى اتفاق «يستغرق بضعة ايام فقط». واضاف «نحن جاهزون عندما يكونون هم جاهزين».

وقال الهيتي ان العراق قادر على تصدير ١,٥ مليون برميل يوميا عندما يسمح له باعادة التصدير، مشيرا الى ان نقطة التصدير في الوقت الحاضر ستكون منصة التحميل في ميناء البكر المطل على الخليج. وعندما سئل عن صحة انباء ذكرت ان بغداد اجرت محادثات في شان اعادة تشغيل انبوب النفط السوري الى بانياس، قال الوزير العراقي انه ليس على علم بمثل هذه المحادثات. واضاف «في هذه المرحلة لسنا بحاجة الى الخط السوري».

وذكر الهيتي ان ميناء البكر يستطيع ان يصدر ٨٠٠ الف برميل يوميا الآن على ان تزاد الى ١,٢ مليون برميل في نهاية حزيران (يونيو) المقبل.

وكان مجلس الامن الدولي سمح للعراق في آب الماضي لاسباب انسانية ببيع ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط وهي كمية تعادل حوالي ٨٥ مليون برميل باسعار السوق الحالية.

وكان تقرير للامين العام السابق للامم المتحدة بيريز ديكويار ذكر ان النفط سيصدر عبر خط الانابيب في تركيا الذي كان العراق يستخدمه حتى بدء فرض العقوبات عليه بعد غزو الكويت. وفي الاسبوع الماضي زار مسؤولون عراقيون تركيا حيث ناقشوا امكان اعادة تشغيل الانبوب الممتد الى ميناء سيحان على الشاطئ التركي على المتوسط الا ان مصادر صناعة النفط ذكرت ان الجانبين لم يتفقا على نسبة الرسوم التي تتقاضاها تركيا مقابل السماح للنفط العراقي بالمرور ولا على السعر الخاص الذي تقدم فيه بغداد النفط لتركيا كما كان الحال قبل اغلاق الانبوب. وذكرت المصادر ايضا ان العراقيين لم يكونوا متساهلين في المفاوضات مع تركيا بالنظر الى ان جزءاً من الانبوب المار في الاراضي التركية يقع في منطقة مضطربة يسيطر عليها متمردون اكراد مما يهدد امن الانبوب.

وكان جزء من صادرات النفط العراقية يصل الى ميناء ينبع السعودي على البحر الاحمر حتى اغلاق الانبوب في آب ١٩٩٠. ويتردد ان السعودية تمانع باعادة تشغيل الانبوب المار عبر اراضيها بسبب خلافاتها مع النظام العراقي.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

◄ اجتماع «أوبك» يبدأ غدا في فيينا

انتاج الكويت ٩٠٠ ألف برميل يوميا وتطلب إستعادة حصتها السابقة

باريس ـ كونا: يتوقع المراقبون النفطيون في العاصمة الفرنسية ان يسفر اجتماع منظمة الأوبك المقرر عقده في فينا غدا عن اعلان البلدان الأعضاء إلزامها بقرارات تخفيض الانتاج التي اتفق عليها اخيرا بهدف تحسين الأسعار.

وكانت البلدان المنتجة قد التزمت في فبراير (شباط) الماضي بتخفيض انتاجها مليون برميل في اليوم ليصبح ٢٢,٩٨ مليون برميل، ومنح كل بلد سقف محدد في الانتاج، وذلك لأول مرة منذ حرب تحرير الكويت حيث اظهرت الأرقام التي اوردتها الوكالة الدولية للطاقة اخيرا ان الانتاج ما زال ٢٣,٥ مليون برميل يوميا.

ويشكك المراقبون في امكانية ارتفاع الأسعار في الوقت الذي يفوق المخزون المطروح في الأسواق الطلب من جهة وإزاء ما يتردد من إشاعات حول تطبيق حظر نفطي ضد ليبيا.

وكانت الجزائر قد أعلنت اخيرا على لسان وزير نفطها نور الدين ايت الحسين ان «الأولوية يجب ان تكون لاحترام القرارات الصادرة عن آخر اجتماع» وطلب من المنظمة إجراء تخفيضات اخرى بعد التأكد من احترام الجميع لقرارات فبراير (شباط) الماضي.

وتعتقد المصادر الجزائرية ان سعر البرميل الواحد يجب ان يعود الى ٢١ دولارا.

وتتجه الانظار نحو ايران التي بلغ انتاجها حسب ارقام الوكالة الدولية للطاقة ٣,٤ مليون برميل يوميا في مارس (آذار) الماضي، بعد ان إلتزمت بعدم تجاوز سقف الـ ٣,١٨ مليون برميل. كذلك خفضت المملكة العربية السعودية انتاجها بشكل ملحوظ من ٨,٥ إلى ٨,٢ مليون برميل يوميا. وتشير الأوساط الفرنسية الى ان الكويت التي عادت الى انتاج النفط بشكل أسرع مما كان متوقعا واصبح انتاجها يقدر بحوالي ٩٠٠ الف برميل يوميا بدل ٨١٢ الف برميل، وهو الرقم الذي كان يتوقعه لها المراقبون في النصف الثاني من العام الماضي. وتشير التقارير الى ان الكويت ستطالب في اجتماعات الغد بحصة أكبر لاستعادة مكانتها السابقة.



المصدر : صوت الكويت
التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

◄ الكويت تقطع شوطاً مدهشاً في انتاجها النفطي

السكرتير العام لمنظمة اوبك: انتاج الكويت لا يشكل مشكلة «للاوبك» ومن حقها رفع وتطوير انتاجها

فيينا ـ رويتر، كونا: قال السكرتير العام لمنظمة (اوبك) الدكتور سوبروتو في ختام اجتماع اللجنة الوزارية لمراقبة الاسعار التابعة للمنظمة ان وزراء النفط في دول المنظمة قد اطلعوا في اجتماعهم على تطورات الانتاج الكويتي الذي ارتفع من ٧٨٠ الف برميل في اليوم في مارس (آذار) الماضي الى حوالي ٩٢٥ الف برميل يومياً في الوقت الحالي.

واضاف في تصريح لوكالة الانباء الكويتية ان وزير النفط الكويتي الدكتور حمود الرقبة قد اطلع الوزراء في الاجتماع على ان انتاج الكويت سيبلغ حوالي مليون برميل يوميا في المستقبل القريب قبل ان يصل الى ١,٥ مليون برميل يومياً في اواخر هذا العام وهي الحصة الرسمية للكويت كحد ادنى من سقف الانتاج.

واوضح سوبروتو ان انتاج الكويت لا يشكل مشكلة (للاوبك) وانه من حق الكويت رفع وتطوير انتاجها.

وتسرع الكويت في اعادة بناء طاقتها لانتاج النفط التي تقوضت في حرب الخليج جراء العدوان العراقي.

وقال مندوب كويتي كبير يحضر محادثات وزارية لاوبك لرويتر في اشارة الى اجتماع مندوبي اوبك «انهم لا يمكنهم ان يتجاهلونا اكثر من ذلك. لقد عدنا». وفي انتقام من هزيمتهم في حرب الخليج على ايدي القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة اشعل الجنود العراقيون النار في اكثر من ٧٠٠ بئر نفطية قبل انسحابهم من الكويت منذ ١٤ شهراً. وقال مسؤولون كويتيون ان قصر الفترات الزمنية لاصلاح آبار النفط المعطوبة وبرامج واسعة للحفر تزيد انتاج الكويت بمعدل اسرع مما كان متوقعاً في السابق.



السكرتير العام للاوبك الدكتور سوبروتو

منشآت النفط الكويتية تم اصلاحها بزمن قياسي

وتوجد الآن ١٦٥ بئراً تنتج ٩٥٠ الف برميل يومياً، بينما كان حجم الانتاج في فبراير (شباط) الماضي ٦٥٠ الف برميل يوميا وفي مارس (آذار) ٧٨٠ الف برميل يومياً.

وقال مندوبون ان وزراء اوبك خصصوا في فبراير (شباط) الماضي للكويت حصة انتاجية مقدارها ٨١٢ الف برميل يوميا للربع الثاني من العام الذي ينتهي بنهاية يونيو (حزيران) ولكن انتاجها في الربع الثالث سيبلغ في المتوسط ١,٢ مليون برميل يومياً.

وقال مسؤول كبير بشركة نفط غربية لرويتر انه مندهش لهذه الزيادة الكبيرة في انتاج الكويت. واضاف «لا يمكنني أن اصدق ذلك».

ولكن مسؤولين كويتيين قالوا ان الآبار تعمل «في يسر كبير».

وقد اوردت الكويت في وقت سابق تقديرات اكثر تحفظا عن استعادة طاقتها الانتاجية. وتكهن وزير بترولها حمود عبد الله الرقبة في فبراير (شباط) الماضي بان بلاده قد تصل بحلول نهاية العام الحالي الى حصتها الانتاجية التي كانت لها داخل اوبك قبل الغزو العراقي وقدرها ١,٥ مليون برميل.

وقال مندوب ان معظم الزيادة في الانتاج الكويتي تأتي من حقول نفط البرقان بينما تسهم حصة الكويت من انتاج المنطقة المحايدة الذي تتقاسمه مع السعودية بما يتراوح بين ١٤٥ الف و ١٥٠ الف برميل يومياً.

واضاف ان حقل نفط الوفرة البري ينتج نحو ٣٠ الف برميل يومياً.

وتتفاوض الكويت حاليا مع شركة بريتش بتروليوم على برنامج ضخم لاصلاح حقولها النفطية التي تحتوي على احتياطي مؤكد يبلغ نحو ٩٧ مليار برميل، وتتوقع ان يتم التوقيع قريبا على اتفاق.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

العراق يبحث تصدير بتروله عبر خط الأنابيب السوري

□ واشنطن – «العالم اليوم»:

يبحث العراق، عن اتجاه جديد يستخدمه كطريق لتصدير بتروله عندما يتم السماح له بالعودة إلى سوق البترول الدولية. وهذا الطريق قد يكون عبر سوريا.

وقد أكد مسئولو الأمم المتحدة ومصادر من الإدارة الأمريكية تقارير انتشرت بين دوائر صناعة البترول في العالم ومفادها ان العراق يبحث جديا إعادة فتح أنبوب بتروله المغلق عبر سوريا.

وذكرت صحيفة الواشنطن بوست ان هؤلاء المسئولين وكذلك محللو صناعة البترول قالوا انه ليس من المحتمل ان يعود انبوب البترول إلى العمل في وقت قريب.

وقد أغلقت سوريا هذا الأنبوب قبل ١٠ سنوات بعد خلاف طويل وكانت سوريا هي البلد الوحيد الذى أيد إيران في حربها التى استمرت ٨ سنوات مع العراق

لكن قضية إعادة تصدير بترول العراق عبر سوريا نوقشت مؤخرا كما تقول التقارير بين العراق وسوريا وأيضا خلال المفاوضات التى جرت بين الأمم المتحدة والعراق في فيينا الشهر الماضى.

وهذه القضية تمثل مشكلة ضخمة واجهت العراق منذ وقت طويل وتواجهه حاليا فهو يجد من الصعوبة ايجاد منفذ لأهم مادة تصديرية يمتلكها وكل أنابيب البترول التى تنقل بتروله توجد في دولة او اخرى من دول المنطقة التى دخل العراق في نزاع طويل معها.

وبالرغم من العداوة طويلة الأمد بين سوريا والعراق في الاتفاق على تشغيل خط الأنابيب يمثل مصلحة مشتركة ومنطقية. كما يقول أحد المحللين في مجال البترول.

ويشير إلى ان اعادة فتح الخط سيعطى العراق مرونة تصديرية أما بالنسبة لسوريا فسوف يعطيها ذلك ميزتين الأولى الحصول على أموال نقدية كرسوم نقل والثانية نفوذ على العراق.

وقد أشارت بعض التقارير المتداولة في دوائر صناعة البترول منذ بعض الوقت إلى ان كمية صغيرة من البترول الخام العراقى قد تم تصديرها بالفعل عن طريق سوريا.

وطبقا لهذه التقارير فإن كمية صغيرة من البترول نقلت من العراق إلى سوريا عن طريق شاحنات وتجمعت في محطات تجميع ومُزجت مع البترول السورى وتم تصديرها على انها بترول سورى وقد نفت سوريا هذه التقارير وقالت شركة التسويق البترولية السورية الرسمية انه لم يكن هناك خلط لأى بترول عراقى مع البترول السورى.

وقالت الشركة في بيان إلى نشرة «بتروليم انتلجنس» الأسبوعية ان البترول العراقى لم يدخل سوريا منذ سنوات.

وحتى لو رفعت العقوبات المفروضة على العراق منذ غزو الكويت في عام ١٩٩٠ فإن بغداد ستجد من الصعوبة شحن ٢,٨ مليون برميل يوميا وهى الكمية التى كانت تصدرها قبل الغزو.

وقد منح مجلس الأمن في اغسطس الماضى العراق لأسباب انسانية تفويض تصدير كمية من بتروله تساوى ١,٦ مليار دولار أى حوالى ٨٥ مليون برميل بأسعار البترول في الخليج لكن العراق والأمم المتحدة لم يتفقا على شروط البيع وكيف سيتم انفاق الأموال.

وقال جيان دوميكو بيكو مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس وفد مفاوضى الأمم المتحدة ان المفاوضات تبحث حاليا الاجراءات ومن بينها خط الانابيب الذى سيستخدم.

وكان تقرير قد قال للسكرتير العام للأمم المتحدة «خافيير بيريز دى كويار» في ذلك الوقت،إن بترول العراق لابد وان يصدر عن طريق خط أنابيب عبر تركيا إلى البحر المتوسط. والذي كان العراق يستخدمه إلى ان تم فرض حظر من جانب الامم المتحدة على صادرات العراق. لكن مجلس الأمن لم يوافق على جعل خط الانابيب التركى هو الطريق الوحيد وذلك طبقا لما يقوله مسئولون في الأمم المتحدة.

ويحجم العراق عن استخدام الخط التركى خوفا من تعرض الكمية التى سينتجها للمخاطر من جانب الأكراد.

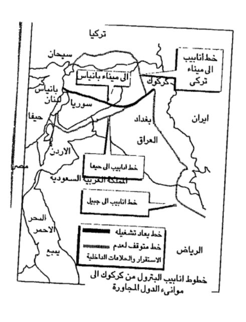
والامكانية الأخرى لتصدير البترول تأتى عن طريق خط أنابيب يصل إلى ميناء جبيل السعودى على البحر الأحمر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢



خطوط انابيب البترول من كركوك الى موانىء الدول المجاورة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

مخاطر تهدد البترول الكويتى

قلق من إسراع الكويت بزيادة انتاجها النفطى

□ لندن – «العالم اليوم»:

تنتج الكويت الان مليون برميل من البترول يوميا من ابارها الخاصة والابار التى تشترك فيها مع السعودية. وتحاول الحكومة الكويتية تحقيق هدف وضعته لنفسها وهو انتاج ٢ مليون برميل يوميا فى العام القادم.

وتشير مجلة «ميد» البريطانية المتخصصة إلى ان الخبراء الكويتيين والاجانب فى صناعة البترول يتزايد قلقهم بشأن هذا التعجيل بزيادة الانتاج وأثره على مستودعات البترول الكويتية إذ يؤكد خبراء صناعة البترول الغربيون والاقليميون فى الشرق الاوسط ان هناك مشاكل تنتظر قطاع البترول فى الكويت بسبب اندفاع الحكومة فى برنامجها الطموح لمضاعفة الانتاج إذ سيلحق هذا البرنامج اضرارا بالغة بمستودعات البترول الكويتية.

نفس الرأى عبر عنه المتخصصون على جميع المستويات فى المؤسسة البترولية الكويتية المملوكة للدولة وفرع الانتاج المحلى لها وهو شركة بترول الكويت كذلك قال احد رجال البترول الغربيين ان خطة مضاعفة الانتاج خطة قصيرة النظر للغاية.

ويقول مهندسو شركة بترول الكويت ان أكبر مستوى مستقر يمكن تحقيقه من الانتاج يصل إلى ١,٥ مليون برميل يوميا وإن لم يكن معروفا إلى أى مدى سيكون مخلوطا بالمياه.. وان الانتاج إذا رفع فى العام القادم إلى ٢ مليون برميل يوميا كما تنوى الحكومة فلن يمكن المحافظة عليه لمدة طويلة حيث ان ذلك سوف يعنى زيادة كمية المياه المنتجة وسوف يؤدى إلى إلحاق مزيد من الضرر

بالمستودعات.

وتقول شركات البترول الغربية التى تسعى إلي الحصول على عقود إدارة مستودعات البترول الكويتية إن هذه المستودعات بقى بها ٥٨ الف مليون برميل فقط من البترول رغم ان التقديرات الرسمية السابقة كانت تقول انها ٩٥ الف مليون برميل.

وكانت التقارير الأولى فى فبراير الماضى التى ذكرت ان ابار البترول الكويتية المشتعلة ينبعث منها بخار الماء بعد أسبوعين فقط من التخريب العراقى قد أنذرت الخبراء بأن استئناف انتاج البترول قد يستغرق وقتا أطول كثيرا مما كان يعتقد قبلا وانه سيكون أكثر تكلفة أيضا وذلك بعد تدمير رؤوس الابار وغيرها من معدات التحكم فى الضغط وكانت الابار قد أخذت تنتج باندفاع هائل وتسحب مياها من مستودعات مياه توجد تحت ابار البترو.ل إذ انه لدى انتاج البترول تتحرك مستودعات المياه المالحة التحتية إلي أعلى وتملأ فراغات المستودعات التى كانت قبلا مملوءة بالبترول. وتتطلب مستويات إدارة المستودعات المعترف بها عالميا الا يتعدى معدل انتاج البترول القدر اللازم للسماح للمياه بالتحرك. غير انه بدون تحكم؛ تسحب الابار بقوة رافعة كبيرة المياه إلى أعلى نحو تجويف البئر.

وتقول مصادر صناعة البترول ان ارتفاع المياه إلى تجويف البئر أدى إلي إطفاء ثلث نيران ابار بترول الكويت.. وانه بعد اطفاء النيران كان ينبغى اغلاق البئر لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة كاملة لإعادة التوازن بين مستويات البترول والمياه. والقيام بعد ذلك بعمل تحليل تفصيلى للمستودع وحفر ابار جديدة لتعويض الابار التى اختلطت فيها المياه بالبترول.

على ان يكون الحفر فى مواقع يتم اختيارها بعناية حيث لا يتوقع اندفاع المياه فيها..

الضخ بدون دراسة

غير ان الحكومة الكويتية بدلا من ذلك أمرت باستئناف الانتاج دون أى دراسة.. وهكذا تحركت المياه التى تجمعت حول قاع ابار البترول افقيا إلي الابار الجديدة التى تم حفرها.. وهكذا «ابتلت» مستودعات البترول مما جعلها مانعة لمرور البترول تماما مثلما يمنع المعطف المشبع بالشمع مرور المياه.

حمود الرقبة

وهناك مشاكل اضافية فى ابار البترول الشاسعة مثل بئر برقان حيث تحتوى المستودعات الصخرية - الرملية على صخور طفلية يسهل تفتتها وتتحرك المياه بشكل أكثر سهولة بين هذه الصخور مما يجعل الابار تنتج ماء على مستويات المختلفة.

ويقول أحد الخبراء الغربيين انه من الصعب ان نحدد بدقة مدى الضرر الذى لحق بالابار الكويتية نتيجة التدمير العراقى.. ومدى الضرر الذى لحق بها نتيجة سوء الإدارة الكويتية.

وفي الخريف الماضى أعلنت شركات التامين والمحامون الذين كانوا يأملون فى تولى قضايا التعويضات الكويتية عن الخسائر الناجمة عن الحرب من خلال الامم المتحدة ان جميع الأدلة «الفنية» على التخريب العراقى قد طمست.

وفى فبراير الماضى نشرت وكالة الشال الاقتصادية أرقام انتاج البترول الشهرية التى بينت ان خمس ناتج البترول وهو ٤٧٠ الف برميل يوميا كان ماء. وتقول الوكالة ان مهندسى شركة بترول الكويت يريدون تخفيض الانتاج بسبب الخوف من الاضرار بالمستودعات.

وعلى أية حال لا يعرف أحد أين يمكن صرف المياه حيث إن الكويت ليس لديها منشات لمعالجة المياه رغم انه تم مؤخرا استيراد بعضها.

وأضافت وكالة الشال ان وزير البترول الكويتى حمود الرقبة تدخل مع ذلك وأمر باستئناف الخطة الأصلية للانتاج.

وتبين التقارير الاخيرة ان حوالى ١٦ حفارا تعمل فى حقل برقان وانه يتم حفر ابار جديدة فى شبكة عشوائية فى مساحة كيلو متر واحد من الشمال إلى الجنوب وانه كان يتم حفر سبع ابار فى الاسبوع فى بداية ابريل غير ان هذا الرقم انخفض الان إلى بئرين اثنتين.

تعتيم إعلامى

ويقول العاملون فى شركة البترول الكويتية ان بعض الابار أخرجت ماء فور تشغيلها.. غير ان الحكومة فرضت حظرا تاما على الأنباء الخاصة بنوعية البترول المنتج ونسبة المياه منه وقد أدت هذه السياسة إلى انخفاض الروح المعنوية بين العاملين فى الشركة لدرجة ان بعض كبار المسئولين فيها اكدوا ان الكثيرين يريدون ترك العمل فور العثور على عمل بديل.

ويقول بعض المحللين إن نيران البترول اكلت حوالى ١٥٠٠ مليون برميل تاركة ٧٢٥٠٠ مليون فقط ضاع ٢٠٪ منها بسبب غزو المياه.

وكان «جورنال أوف بتروليم جيولوجى» قد ذكر منذ عام ١٩٨٣ ان الكويت لم تستثمر بترولها بالشكل السليم رغم انتاجها الهائل وانه لم يتم فهم مميزات انتاج حقول مثل برقان فهما جيدا ولم يحدث تقدم فى فهم وضع ابار البترول الكويتية إلا بشكل محدود منذ نشر هذا الكلام.

لكن مديرى صناعة البترول وخبراءها يرون أن استمرار سياسة الاستخراج الحكومية الحالية سيلحق أضرارا كبيرة ببئر برقان.

وتشير التقارير الاخيرة إلى ان شركة البترول البريطانية «بريتيش بتروليم كومبانى» حصلت على عقد لإدارة شركة بترول الكويت.. وهذا العقد يعنى ان الشركة البريطانية سوف تدير شركة بترول الكويت وتوصى باتمام عقود جديدة تتعلق مثلا باجراء دراسات للمستودعات.

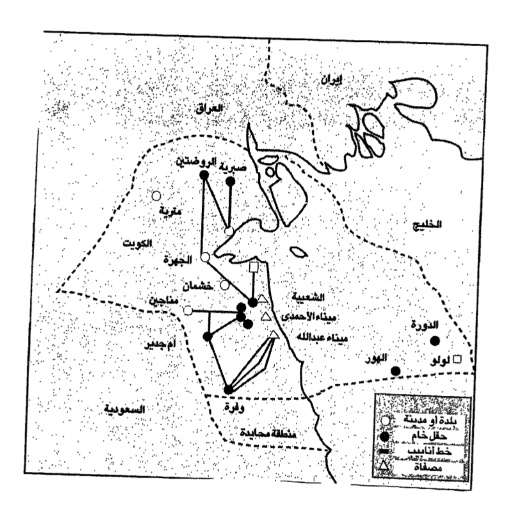
وعلى أية حال يرى المراقبون ان الفترة السابقة على التاميم حيث لعبت بريتيش بتروليم دورا رئيسيا فى بناء صناعة البترول في الكويت لا يتوقع ان تتيح عائدا فعالا يحل المشكلة الرئيسية لشركة بترول الكويت.

ويتم الان بحث التعاقد لتصوير مستودعات البترول بالكمبيوتر، غير ان هذه المهمة سوف تتضمن فقط تحقيق نموذج للمستودعات حاليا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢





بريطانيا جاهزة لمنع تصدير النفط العراقي من ميناء البكر

الكويت - كونا : قال امس قائد الفرقاطة البريطانية «اتش ام اس بيفر»، الكابتن شارلز مونتاغومري، ان القوات البحرية البريطانية ستشارك في تطبيق قرارات مجلس الامن في حالة محاولة العراق تصدير نفطه من ميناء البكر الواقع شمال الخليج العربي.

واضاف في تصريح للصحافيين لدى مشاركة قواته بالمناورات مع القوات البحرية الكويتية «ان عدد قواتنا يتحدد حسب التهديدات التي تتعرض لها المنطقة». واشاد بتعاون القوات البحرية الكويتية في هذه التدريبات ووصفه بانه مثمر وبناء خاصة «ان الكويتيين يعرفون المنطقة جيداً وهم ادرى بانظمة الاتصالات التي تستخدمها دول المنطقة»، مؤكداً بذلك على حماسة الكويتيين في إعادة بناء القوات البحرية التي دمر العدوان العراقي جزءاً كبيراً منها.

واضاف مونتاغومري ان تواجده في المنطقة عبارة عن تأييد لسياسة بلاده وتنفيذ لقرارات مجلس الامن مشيراً بذلك الى الحصار الاقتصادي الدولي على العراق.



وزير النفط الكويتي حمود الرقبة لـ «الحوادث»:

الكويت ستعود الى انتاج مليوني برميل يومياً خلال العام المقبل

الدكتور حمود الرقبة وزير النفط الكويتي، من الوزراء المتخصّصين في شؤون وزارتهم، تولّى مسؤولياته في اخطر مرحلة من عمر الكويت، وتمكّنت وزارته بتوجيهات القيادة السياسية من تجاوز الكثير من الصعوبات وتخطّي متاعب كبيرة، خصوصا التغلّب على كارثة احراق آبار النفط بفضل العمل الجماعي الذي لم يسبق له مثيل من مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت، وشجاعة واصرار اطقم العمل الدولية التي اكملت اطفاء آخر بئر في زمن قياسي وفي حدود الميزانية المخصّصة وباقل قدر من الخسائر والاصابات بالرغم من جسامة الاخطار وكثرة العقبات.

«الحوادث» التقت الوزير الرقبة وكان لها معه الحوار الآتي:

«الحوادث»: متى تستعيد الكويت كامل طاقتها الانتاجية النفطية؟

الوزير الرقبة: تواصل مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها تنفيذ برنامج محدد لاصلاح مراكز تجميع وتخزين النفط وحفر آبار جديدة واصلاح عدد من الآبار المدمرة بالاضافة الى اصلاح مرافق التكرير والتصدير. واهم اهداف برنامج الاصلاح هذا هو ان تستعيد الكويت طاقتها الانتاجية النفطية بحوالي مليوني برميل يوميا خلال الربع الاخير من العام القادم ١٩٩٣.

«الحوادث»: سياسة الكويت النفطية في المرحلة المقبلة، ما هو تأثرها باسعار النفط الجديدة؟

الوزير الرقبة: ان عودة الكويت الى سوق التصدير النفطية ستكون عملية مخططاً لها بحيث لا تؤثر على اسعار النفط. وتنوي الكويت الالتزام بانتاج حصتها ١،٥ مليون برميل يومياً وفي حالة زيادة سقف الانتاج فان الكويت ستطالب بان يكون لها نصيب من هذه الزيادة. ولقد بلغ انتاج البلدان العربية المصدرة للنفط اوبك خلال عام ١٩٩١ حوالي ١،٥ مليون برميل/ يوميا.

«الحوادث»: ما هي المرحلة التالية بعد استخراج النفط من الحقول البحرية في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية؟

الوزير الرقبة: ان انتاج النفط من الحقول البحرية في المنطقة المحايدة يتم حسب الاتفاقيات المعقودة بين الكويت وشقيقتها المملكة العربية السعودية، عن طريق شركة الزيت العربية، والتي ستستمر بمواصلة الانتاج والمحافظة على مستوياته الحالية التي وصلت الى ٣٠٠ الف برميل يومياً.

«الحوادث»: كيف سيُتاح للكويت الحصول على حقها في التعويضات من العراق؟



د. حمود الرقبة: «الخسائر النفطية من الغزو بلغت ٧٥ مليار دولار»

الوزير الرقبة: تؤمن الكويت بان الامم المتحدة وقراراتها كفيلة بضمان الحصول على التعويضات عن الاضرار التي سببها الاحتلال الغاشم لدولة الكويت، وان قرار الامم المتحدة بخصوص التعويضات واضح وصريح.

«الحوادث»: ما الجديد بشأن البحيرات النفطية التي سبّبها الغزو العراقي؟

الوزير الرقبة: البحيرات النفطية التي سببها الغزاة تعكس عدم احترامهم للانسان والبيئة معا. وتولي مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت اهتماما بالغا لسحب النفط المتجمع في هذه البحيرات ومعالجته ومن ثم تكريره او تصديره. وتقوم الشركة حاليا بضخ هذه النوعية من النفط من خلال مركز للمعالجة في الحقول انشيء خصيصا لهذا الغرض وسيتم كذلك انشاء مراكز اخرى. بالاضافة الى ذلك، تقوم الشركة بضخ هذه البحيرات الى عدد من خزانات النفط شمال مدينة الاحمدي، ثم تحويل هذه النوعية من النفط الى احدى مصافي الكويت لمعالجته حيث امكن استغلال المعدات المتوفرة في هذه المصفاة.

«الحوادث»: تردّد ان شركات اجنبية تتولى معالجة هذه البحيرات بينما استبعدتم شركات اجنبية؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

الوزير الرقبة. شركة نفط الكويت وليست شركات اجنبية هي التي تقوم حاليا بعملية ضخ ومعالجة النفط المتجمع في هذه البحيرات وذلك باستعمال المعدات المتوفرة لدى الشركة او بجلب المعدات والاجهزة الضرورية لهذه العملية في الخارج.

«الحوادث»: يُقال ان نفط الكويت سينضب بعد ١٢٠ عاما فما هي المصادر البديلة للدخل الوطني؟

الوزير الرقبة: ستواصل مؤسسة البترول الكويتية توجهاتها بالنسبة للتوسع في الصناعات والاستثمارات البترولية المبنية على اسس اقتصادية لتحقيق اعلى قدر من الربحية والاستغلال الامثل للموارد النفطية. وكجزء من هذه الاستراتيجية، تتم حاليا مواصلة خطط تنفيذ مشروع البتروكيماويات لانتاج المنتجات البتروكيماوية ذات العائد العالي.

«الحوادث»: ما هو تقديركم لانتاجكم النفطي حتى نهاية العام الحالي؟

الوزير الرقبة: من المتوقع ان يتراوح انتاج الكويت من النفط ما بين ١٫٣٠٠ الى ١٫٥ مليون برميل في اليوم عند نهاية ١٩٩٢.

«الحوادث»: كم سيستغرق اصلاح وتجديد محطات ضخ وتكرير النفط؟

الوزير الرقبة: جزء كبير من اعمال واصلاح وتجديد المرافق النفطية سيتم الانتهاء منه خلال الربع الاخير من العام القادم ١٩٩٣ حيث من المتوقع ان تصل الطاقة الانتاجية للكويت الى مليوني برميل يومياً.

«الحوادث». كيف تنظرون الى تذبذب اسعار النفط العالمية؟

الوزير الرقبة: ان تذبذب اسعار النفط العالمية هو انعكاس حقيقي لاوضاع العرض والطلب ونحن نصبو الى استقرار اسعار النفط الخام لان في ذلك تحقيقاً لمصلحة المنتجين والمستهلكين وهو نتاج رقابة لصيقة لعوامل العرض والطلب.

«الحوادث»: ما هي اهم الاسواق بالنسبة للنفط الكويتي؟

الوزير الرقبة: ان اليابان كانت وما زالت تمثل الصدارة بين الدول المستوردة للنفط الكويتي، فهي الآن تستورد ما يعادل ٢٠٪ من اجمالي النفط الكويتي ومن المتوقع ان تزداد هذه النسبة مع زيادة حجم الانتاج النفطي، وكانت نسبة تصدير النفط الكويتي قبل الغزو العراقي تمثل ٦٥٪ من الانتاج لليابان وللدول الآسيوية و٣٥٪ من الانتاج لاوروبا واميركا.

«الحوادث»: هل سيتمكن الاسطول البحري الكويتي من استيعاب نقل الانتاج النفطي للاسواق العالمية قريبا؟

الوزير الرقبة: ان اسطول شركة ناقلات النفط الكويتية يعتبر من اكبر الاساطيل في المنطقة حيث يبلغ عدد الناقلات ٣٣ ناقلة تبلغ اجمالي حمولتها ٣٫٥ مليون طن متري كذلك يجري الآن بناء ٥ ناقلات (٣ ناقلات عملاقة، وناقلتين للغاز المسال) سيجري استلامها خلال ١٩٩٢ - ١٩٩٣ الامر الذي سيرفع العدد الاجمالي للاسطول الى ٣٨ ناقلة ويزيد اجمالي حمولتها القصوى على ٤٫٤ مليون طن متري.

«الحوادث»: ما هو تأثير اعلان ايران عن تخفيض سقف انتاجها من النفط الى اقلّ من المعدّل؟

الوزير الرقبة: ان اعلان ايران تخفيض سقف الانتاج النفطي بما يعادل ٣٫١٨٤ مليون برميل يوميا هي خطوة ايجابية من شانها تخفيف تذبذب الاسعار.

«الحوادث»: ما هو الرقم الحقيقي للاضرار من كارثة الغزو العراقي؟

الوزير الرقبة: من المعروف ان الغزو العراقي الغاشم قد الحق اضراراً جسيمة بكافة مراحل الصناعة النفطية في القطاع النفطي الكويتي ولم تكتمل الدراسات لاعطاء الارقام النهائية الدقيقة بخصوص تلك الخسائر ولكن الارقام الاولية تقدر بحوالي ٧٥ مليار دولار. وهي تشمل جميع القطاعات النفطية اضافة الى كمية النفط الذي استنزف.

الكويت ـ احمد البوز



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في تقرير «الشال» الاقتصادي

لا زيادة تذكر في انتاج البترول الكويتي خلال أسبوعين

□ الكويت – «العالم اليوم»:

أكد تقرير «الشال» الاقتصادي ان معدل انتاج النفط الكويتي لم يحقق زيادة منذ أسبوعين. وذكر التقرير ان معدل انتاج النفط داخل الكويت حتى الأسبوع الماضي بلغ حوالي ٧٨٤ الف برميل يوميا.

وحول التركيبة السكانية في الكويت أكد التقرير الاقتصادي الأسبوعي «السادس والاربعون» على ضرورة تحقيق التجانس بين السكان، واهمية المحافظة على الهوية الاسلامية العربية للتركيبة السكانية، وزيادة نسبة الكويتيين في قوة العمل، وتحقيق أغلبية لهم في الوظائف الرئيسية والمهمة.

فيما يتعلق بقطاع النفط ذكر التقرير ان معدل النمو في الانتاج خلال الأسبوعين الماضيين كان صفرا. وبلغ معدل الانتاج من حقول الوفرة حوالي ٥٢ الف برميل يوميا اي بزيادة في حدود ٥ الاف برميل يوميا أو بنسبة ١٠,٦٪ في أسبوعين. بينما بلغ انتاج الحقول البحرية في المنطقة المقسومة حوالي ٣٢٠ الف برميل يوميا وهو يراوح عند هذا المستوى في حدود ٢٠ الف برميل يوميا إلي الأدنى مما يعني ان تلك الحقول تنتج بطاقتها القصوى منذ زمن طويل وهو افتراض منطقي لانها لم تتعرض لدمار حقيقي رغم دخول القوات العراقية منطقة الخفجي وتدميرها بعض المنشآت البرية.

وذكر التقرير ان ذلك يرجع إلي ان نصيب الكويت من الانتاج مازال عند معدله قبل أسبوعين ايضا، اى يتراوح ما بين ٩٢٠ و ٩٥٠ الف برميل يوميا.

وعن الآبار المنتجة، قال التقرير ان عددها ارتفع إلى ١٨٣ بئرا بعد ان كان ١٦٩ بئرا وان الزيادة التي بلغت ١٤ بئرا في أسبوعين بمعدل بئر في اليوم الواحد وأضاف التقرير إن الزيادة لم تنعكس على الانتاج، وأشار إلي ان مراكز التجميع العاملة مازالت سبعة مراكز.

وذكر تقرير «الشال» ان النفط المحول إلي المصافي تراوح عند نفس معدلاته السابقة تقريبا أو بمعدل ٣١٠ الاف برميل يوميا وبواقع ١٧٠ الف برميل يوميا لمصفاة الأحمدي و ١٤٠ الف برميل يوميا لمصفاة الشعيبة. وقال إن عمليات الشفط من بحيرات النفط تراوحت عند معدل ما بين ٦ و ٧ الاف برميل يوميا وهي دون المعدلات المتوقعة. وبينما ذكر التقرير ان تلك العملية تواجه بعض الصعوبات الفنية أو الميكانيكية، أوضح انه ليست هناك بيانات كافية عن ماهيتها او الوقت اللازم لحلها.

أشار التقرير إلي ان وزير التخطيط قام – في محاضرة له في الجمعية الاقتصادية الكويتية – بشرح سياسة الحكومة تجاه حجم وتركيبة السكان المحتملة، وعبر التقرير عن اختلافه الجوهري مع بعض الاجتهادات والتوجهات التي طرحها الوزير، إلا انه أشار إلى الصورة التي طرح بها الوزير توجهاته باعتبارها تعكس رؤية طيبة وذكر التقرير أن الوزير حدد مجموعة من الاهداف التي تبدو مثالية مثل ضرورة المحافظة على الهوية الاسلامية العربية للسكان، والمحافظة على الأمن الوطني بأبعاده المختلفة، والاستفادة من القدرات الكويتية التي ابرزها زمن الاحتلال، والحد من معدلات نمو السكان وذلك بضمان حد أقصى ٥٠٪ لغير الكويتيين وزيادة نسبة الكويتيين في قوة العمل وضمان أغلبيتهم في الوظائف الحاكمة، والسعي بالوصول بهم إلى ٦٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة. وفي سبيل تحقيق تلك الاهداف كان هناك كلام جميل حول التعليم والتجنيس الانتقائي والتحكم في نوع العمالة الوافدة والاسراع في حل مشكلة البدون وغيرها.

وأعرب التقرير عن الاعتقاد بأن مشكلة هذه التوجهات انها مكررة في كل الخطة الرسمية وغير الرسمية وان النتائج كانت حتي قبيل الغزو مخالفة بشكل جذري للعينات ومشكلته الأخرى ان النتائج الاولية لحجم وتركيبة السكان بعد التحرير لا توحي بان تلك الأهداف ستتحقق بل ربما تحقق عكسيا ولعل بعض المؤشرات تغني عن الاسهاب في الكلام.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

الخليج

ندوة نفطية دولية في باريس حول متغيرات ما بعد حرب الخليج

اعتماد اميركا على النفط العربي سيزداد ومنطقة الخليج خسرت بعد حربين ٨٠٠ مليار دولار



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ آذار ١٩٩٢

■ الندوة النفطية الدولية التي عقدت في باريس ابرزت بوضوح اهمية الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في التاثير على السوق النفطية العالمية، كما أبرزت مدى اعتماد الولايات المتحده على النفط المستورد، خصوصاً من منطقة الخليج العربي. وقد شارك في هذه الندوة الدولية، التي عقدت يومي ٢٧ و٢٨ نيسان (ابريل) الماضي تحت عنوان «افاق اسواق النفط والغاز: المتغيرات التي طرأت بعد حرب الخليج»، خبراء في شؤون النفط والسياسة والاستراتيجية والاقتصاد من دول عدة عربية واوروبية اضافة الى الولايات المتحدة. ونقدم في ما يأتي خلاصة مركزة لأبرز ما جرى في هذه الندوة.

الخلاصة التي تفرض نفسها، من خلال المداخلات والمناقشات التي جرت طيلة يومين، تؤكد اهمية الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في التاثير على السوق النفطية العالمية وفي دفعها في هذا الاتجاه او ذاك.

ويلاحظ الدكتور نقولا سركيس، مدير المركز العربي للدراسات النفطية في باريس في مداخلته في الندوة ان الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في العالم، انتاجا واستهلاكا واستيرادا، اضافة الى كونها صاحبة اكبر شركات نفطية في العالم. ففي العام ١٩٨٩، استهلكت الولايات المتحدة ٢٥,٥ في المئة من مجموع الانتاج العالمي من النفط. وتبلغ الحاجة النفطية الاميركية، في الوقت الحاضر، ١٦,٥

باريس - ميشال بونجم

مليون برميل في اليوم. الا انها مرشحة للإزدياد اذا ما تأكدت توقعات انطلاق الاقتصاد الاميركي. غير ان مشكلة الولايات المتحدة هي ان حاجتها النفطية تتجه الى الارتفاع في حين ان انتاجها يستمرّ في الانخفاض. واذا كانت الولايات المتحدة تستهلك ما يتعدّى ربع الانتاج النفطي العالمي بقليل، الا ان احتياطها النفطي لا يمثل سوى ٢,٦ في المئة من الاحتياط العالمي ولا تتعدّى سكانياً ٤,٨ في المئة من سكان العالم. وينعكس هذا الوضع على السوق النفطية الاميركية. فقد بلغت الواردات النفطية الاميركية العام الماضي نسبة ٤٥,٧ في المئة وهي اعلى نسبة تمّ تسجيلها منذ العام ١٩٧٧ حين بلغت ٤٨ في المئة من الاستهلاك النفطي الاميركي. واذا استمرّت الأمور على هذا المنوال فلا يستبعد ان يصل الاعتماد الاميركي على النفط المستورد الى نسبة ٧٥ في المئة أو حتى ٨٠ في المئة.

هذه الأرقام والنسب تظهر اهمية السوق النفطية الخارجية بالنسبة الى الولايات المتحدة وحال التبعية النفطية الاميركية للخارج، اي للمناطق المنتجة للنفط في العالم، وتحديداً لمنطقة الخليج التي تحتضن ٦٥,٧ في المئة من الاحتياط النفطي العالمي المعروف.

وذكر بانريك كريكي، الباحث في معهد سياسة واقتصاد الطاقة في فرنسا خلال هذه



الندوة، ان الولايات المتحدة اختارت، بفعل الضغوط الاقتصادية وتقلبات السوق النفطية، تبنّي ما يسمى بـ «نظرية ادلمان» التي ظهرت عام ١٩٨٦. وادلمان، اقتصادي اميركي معروف يعتبر ان «السوق النفطية تسير على رأسها» وأنه من غير العقلاني الاصرار على انتاج نفط مرتفع الكلفة في مناطق خارج مناطق دول الاوبيك، في حين ان الخليج يوفر النفط باسعار مخفضة وبكميات كبيرة لعقود عدة من الزمن. وهذه النظرية يبدو انها موضع تطبيق في الولايات المتحدة. فمعدّل كلفة استخراج برميل من النفط في الولايات المتحدة تجاوز العشرين دولاراً في حين انها في حدود اربعة دولارات في الخليج غير ان اسعار النفط المتهاودة، وان كانت تلائم مصلحة الولايات المتحدة ومعها العالم الصناعي المباشرة، إلا انها تحمل كثيرا من الاخطار على المديين المتوسط والبعيد. الهدف الاميركي المباشر في ميدان الطاقة في الوقت الحاضر يتمثل بالحفاظ على اسعار النفط منخفضة لأن اي ارتفاع فيها سيزيد من الصعوبات الاقتصادية الاميركية ويفاقم من عجز الميزان التجاري. وبدل ان تعتمد الولايات المتحدة على التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والدول المنتجة (الاوبيك)، فانها تفضل ان تركّز جهودها على اقامة علاقات قوية وثنائية استثنائية مع بعض دول الاوبيك.

ينطلق باتريك كريكي، في محاولة لوصف حالة السوق النفطية والعوامل المؤثرة عليها، من مجموعة من الاعتبارات والحسابات فالاستهلاك العالمي من النفط كان عام ١٩٩٠ بحدود ٦٥ مليون برميل في اليوم. وانتاج الدول غير المنتمية الى الاوبيك وصل الى ٤٠ مليون برميل في اليوم. والمقبول بشكل عام ان الاستهلاك العالمي عام ٢٠٠٠ سيتراوح بين ٧٥ و٨٠ مليون برميل في اليوم، في حين ان انتاج تلك الدول نفسها لن يزيد، بل على العكس سيتراجع الى ٣٥ مليون برميل في اليوم. وإذا اخذنا في الاعتبار ان دول الاوبيك غير الخليجية ليست مرشحة لتحقيق زيادة في انتاجها النفطي فهذا يعني ان الدول الخليجية مدعوّة الى سد النقص الحاصل في انتاج البلدان غير المنتمية الى اوبيك والاستجابة الى زيادة الطلب على النفط حتى العام ٢٠٠٠. وبالأرقام فان على دول الخليج ان تنتج ما بين ٣٥ و٤٥ مليون برميل يومياً ويخلص باتريك كريكي الى القول ان الوصول الى الرقم الأوّل ممكن لكنه يعني ان الدول الخليجية ستحقق سقفاً انتاجياً لم تعرفه اطلاقا في الماضي. غير ان الوصول الى الرقم الثاني مستحيل وبالتالي فان النظام البترولي العالمي سيواجه صعوبات كبرى. وفي كل حال، فان برامج التوظيف والاستثمار المعروفة في الدول الخليجية تفيد ان ثمة حاجة



الى مبلغ قد يصل الى ٧٠ مليار (بليون) دولار للارتفاع بالانتاج الى حدود ٢٨ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٠.

وتفيد دراسة اعدّتها شركة «بريتيش بتروليوم» ان ثمة حاجة لتحقق اسعار النفط ارتفاعاً لتوفير مبلغ ٢٥٠ مليار دولار الضروري لتطوير الانتاج النفطي حتى يتلاءم مع حاجات السوق العالمية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦. والحال ان ٢٠ في المئة من هذا المبلغ غير متوفّر اليوم و٤٠ في المئة لن يتوفر في السنوات المقبلة. ثم ان القطاع البترولي الذي يحتاج الى المال حتى يتطوّر ويبقى محافظاً على توازن الاقتصاد العالمي يشترك في منافسة حادة مع قطاعات اقتصادية اخرى تحتاج بدورها الى توظيفات وتعد بامكانيات تطوّر كبرى.

٨٠٠ مليار دولار خسائر

ان المفارقة هي ان الانخفاض الحالي لأسعار النفط سيؤدي الى نتائج غير متوقعة، منها احداث صدمة نفطية جديدة باتجاه ارتفاع الاسعار سببها ازدياد الطلب وتناقص العرض. الاقتصاد الاميركي نفسه الذي يزيد اكثر فاكثر اعتماده على نفط الخليج والنفط المستورد بشكل عام سيكون بدوره اكثر هشاشة لمواجهة صدمة نفطية جديدة، خصوصاً ان صناعته النفطية تكون تراجعت بنسبة كبيرة. اضف الى ذلك ان نجاح السيناريو الاميركي والغربي يفترض ضمان الأمن والاستقرار وتحاشي حصول هزات عسكرية وسياسية، وما يدفع باتجاه الرهان على هذا السيناريو انهيار المعسكر الشرقي وغياب كل خطر (ممكن) ونتائج حرب الخليج.

ويلاحظ غسان سلامة (باحث واستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس) في كلمته ان المحيط الجغرافي - الاستراتيجي للنفط، وان تغيّر بفعل حرب الخليج، تكتنفه مصادر قلق عديدة ومتنوعة، وان احتمالات النزاع موجودة. فمن بين مصادر التهديد، عودة النزاعات الحدودية الى واجهة الاحداث، وبقاء النزاع العربي - الاسرائيلي معلقاً على حاله بين اللاحرب واللاسلم، واختلاف الوتيرة في فرض تطبيق قانون الشرعية الدولية، والصراع التركي - الايراني على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى بما له من امتدادات في الخليج، والوضع في افغانستان ومسائل الاقليات والجهد الملحوظ في التسلّح الذي يتناقض مع الاتجاه العام في بقية العالم. وهذه العوامل ذات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

تاثير سلبي على الامن والاستقرار، خصوصاً على السوق النفطية العالمية والانتاج النفطي في منطقة الخليج. ويضيف باحث آخر، الى هذه اللائحة الطويلة الخسائر الكبيرة التي منيت بها منطقة الخليج خلال السنوات العشر الماضية والتي تقدّر بحوالي ٨٠٠ مليار (بليون) دولار، منها ٣٥٠ مليار دولار خسائر ايران والعراق بسبب حربهما، و٤٥٠ مليار دولار ناتجة عن غزو العراق للكويت وعن الحرب التي تبعته. ومن الواضح ان هذه الخسائر تفاقم الوضع الاقتصادي وتؤخر عملية التنمية في بعض دول المنطقة.

وإذا كانت ندوة الدراسات حول البترول اولت اهتمامها لتحوّل السوق النفطية وللعوامل المؤثرة فيها ولتسويقها، وإذا كانت غاصت في البحث التقني والتفاصيل وعلاقة النفط واسعاره بالبيئة وحمايتها... الا انها لم تهمل جانباً مهماً هو العلاقة بين البترول والتنمية في الدول العربية المنتجة للنفط. وهذا ما ركز عليه انطوان أيوب الاستاذ في جامعة لافال في كيبيك. يلاحظ ايوب ان اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط تجمع في ما بينها تبعيتها للقطاع النفطي، وان كانت نسب هذه التبعية متفاوتة من بلد الى آخر (٨٠ الى ١٠٠ في المئة)، وكذلك اعمادها على ما تستورده من التجهيزات والتكنولوجيا الضرورية للتنمية. وعلى رغم اختلاف انظمتها السياسية، الا انها متوافقة في ان الدولة هي التي تسهر على توزيع واستعمال الصادرات النفطية واشكال التنمية التي تظهر في التحسّن الواضح في البنية التحتية، كالنقل والاتصالات والمدارس والمستشفيات والتجهيزات الاخرى المختلفة.

وعملية التنمية في اي بلد او منطقة في العالم نفسها تستلزم وقتاً طويلا لانها بحاجة الى نضوج ولا تتحقق في «قفزات الى الأمام». وهي، الى ذلك، تستدعي تحوّلات عميقة بنيوية، اجتماعية وذهنية. وان كان شرط تحقيقها ان تتوافر لها رؤوس الأموال، الا انها بحاجة خصوصاً الى العنصر البشري والاستقرار والقدرة على الاستيعاب. فضلاً عن ذلك. فان الامثولات التي يمكن استخلاصها ان الدولة، وان كانت تلعب الدور الأساسي في عملية التنمية، الا ان عليها ان تتحول الى عامل مساعد لعملية التنمية والخلاصة الاخيرة التي يصل اليها انطوان ايوب مفادها انه لا يمكن عزل التنمية عن الاستقرار وان التحوّلات الجارية في العالم يجب ان تدفع العرب باتجاه التكامل لأن مجموعات كبرى تقوم في العالم. وهذا ما



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ ماله ١٩٩٢

تسعى اليه دول مجلس التعاون الخليجي.

من الواضح ان عملية التنمية مرهونة، الى حد بعيد، بتحولات السوق النفطية وبلعبة العرض والطلب. فكل تراجع في الاسعار يعني مزيداً من الصعوبات واستفحالاً لمسألة المديونية. والعالم اليوم منقسم الى مجموعتين، الأولى (العالم الصناعي) تختزن رؤوساً من الاموال التي بامكانها ان توظفها، اما داخلها واما خارجها، والثانية بحاجة الى رؤوس الاموال من المجموعة الاولى والى تكنولوجيتها. والمبالغ التي يمكن توظيفها محدودة، الأمر الذي يطرح مسألة اماكن التوظيف وأشكاله بما يعني مزيداً من الصعوبات للدول التي تحتاج الى المال الخارجي. اما الشركات النفطية العالمية، القادرة هي الأخرى على التوظيف، فالمجالات مفتوحة امامها بشكل لم تعرفه منذ عشرين عاما او ما يزيد سواء في الشرق الاوسط او اوروبا الشرقية (سابقاً) او مجموعة الدول المستقلة. وأعين المسؤولين في الدول النفطية متجهة صوب مؤشر الأسعار. صعوده يعني «بالوناً» من الاوكسجين وكسباً للوقت واعادة ترتيب الشؤون الداخلية في اجواء هادئة، اما هبوطه فعنوان لمزيد من الصعوبات على أصعدة كثيرة. ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

العـراق يمكنـه تصديـر مليونى برميل بترول يوميا

باريس - وكالات الانباء - اعلن اسامة عبد الرزاق وزير البترول العراقى ان العراق على إستعداد لتصدير مليونى برميل من البترول يومياً منها ٨٠٠ الف برميل من ميناء البكر كما يستطيع تصدير مليون و ١٨٠ الف برميل فى اليوم بواسطة خط الأنابيب العراقى التركى .

وحول المفاوضات مع الامم المتحدة اتهم الوزير العراقى فى بيانه امام المجلس الوطنى العراقى الولايات المتحدة وبريطانيا من جديد بعرقلة ومنع العراق من تصدير بتروله الخام لضمان سيطرة دول الخليج على عمليات تصدير البترول للاسواق العالمية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٢

«العالم اليوم» تفتح النقاش حول تقرير مثير للجدل

ضياع ٢٠٪ من مخزون البترول الكويتى

حجم الفاقد يعادل حجم البترول المشتعل ٢٠ مرة

□ الكويت - ماريا كيلماس - «العالم اليوم» - الإندبندانت:

يؤكد خبراء البترول أن الحكومة الكويتية ألحقت أضرارا فادحة بآبار البترول، فى سعيها لاستعادة مستويات الانتاج التى كانت قد وصلت إليها قبل حرب الخليج. ويعتقد الخبراء أن الكويت فقدت نسبة ٢٠٪ من احتياطى بترولها على مدار العام الماضى نتيجة تسرب المياه لخزانات البترول الجوفية.

ويشير خبراء البترول إلى أن كمية البترول المفقودة تعادل ٢٠ مرة حجم البترول الذى دمر نتيجة اشعال القوات العراقية للآبار الكويتية فى الايام الاخيرة لحرب الخليج.

ويضيف الخبراء أنه اصبح من الصعب الان مطالبة العراق بالتعويض عن الخسائر التى لحقت بآبار البترول لانه صار من المتعذر التفرقة بين الاضرار التى لحقت بالآبار نتيجة التدمير العراقى، وغيره من الاسباب.

ويقول الخبراء ان الحكومة الكويتية اشادت ببطولة فرق الاطفاء فى القضاء على النيران المشتعلة فى اكثر من ٧٠٠ بئر بترول، بينما لم تكشف علانية عن ان ثلث عدد الآبار قد انطفأ من تلقاء نفسه عندما وصلت المياه الى فوهة الآبار.

ويفسر بعض الاقتصاديين الكويتيين قرار الحكومة بزيادة الانتاج برغبتها فى مضاعفة عائدات البترول لمواجهة الـ ٢٢ مليار دولار التى دفعت للحلفاء كتكاليف خلال حرب الخليج، فضلا عن مواجهة الديون المحلية والاجنبية التى تصل إلى ٣٥ مليار دولار.

ويوضح الخبراء ان التدمير الذى لحق بالآبار نتيجة زيادة الانتاج حدث لان الآبار ترقد فوق خزانات مياه مالحة واقعة تحت ضغط وتتلامس مباشرة مع البترول. ومع استخراج البترول من الصخور المسامية فان المياه الراقدة تحته ترتفع وتشغل الفراغات التى كانت مليئة بالبترول من قبل. وعادة ما يكون حجم المياه أضخم فى الخزانات بالمقارنة مع حجم البترول ومن ثم فإن اى انخفاض ضئيل فى ضغط الخزان البترولى بسبب عمليات الانتاج على السطح يتسبب فى تسرب المياه الى الصخور حيث تملأ فراغات البترول. واذا ما تم استخراج البترول بسرعة فان تسرب المياه يتضاعف بحيث تعزل طبقات من البترول وفى النهاية تتمكن المياه من تغطية البترول تماما ويتحول البئر بعد ذلك إلى انتاج الماء بدلا من انتاج البترول. وتتطلب مقاييس ادارة المخزون النفطى



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتعارف عليها دوليا ان يكون معدل استخراج البترول محدودا لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة حتى لا يسمح للماء بالتسرب بسرعة. ويوضح الخبراء ان التخريب والتدمير الذى اقترفته القوات العراقية ادى الى تدمير جميع صمامات التحكم فى الضغط مما جعل الابار تلقى بما فى جوفها وهو عبارة عن خليط من الماء والبترول الذى كان يحتوى فى بعض الاحيان على رمال وهو ما تسبب فى اطفاء عدد من الآبار المشتعلة. وقد بدأ هذا واضحا بعد مرور اسبوعين على قيام القوات العراقية باشعال الآبار، ففى فبراير ١٩٩١ كان البعض منها يرسل سحبا من البخار وكان من الممكن التحكم فى حركة المياه وتحويلها بصورة جزئية اذا ما تم اغلاق الابار الكويتية لمدة سنة، يتم خلالها اجراء دراسة تفصيلية لاوضاع المخزون النفطي. وهوما حدث بعد الكارثة التى وقعت فى منصة بترول «بيبد الفا» فى بحر الشمال عام ١٩٨٨ فقد تم اغلاق البئر لمدة ١٢ شهرا. وكان من الضرورى ان تكون عمليات الانتاج من الابار الكويتية خلال العام الماضى مجرد اختبار، وان يتم حفر ابار جديدة لتحل محل الآبار القديمة. وتشير التقارير إلى ان الابار الجديدة التى تم حفرها غمرت بالمياه بمجرد بدء الانتاج فيها، لأن المياه التى تسربت من الآبار القديمة امتصت بصورة افقية وتجمعت داخل الآبار الجديدة. ويضيف الخبراء ان مهندسى البترول فى شركة البترول الكويتية طالبوا بتقليص حجم الانتاج فى شهر مارس إلا أن «حمود الرقبة» وزير البترول طالب باستمرار عمليات الانتاج كما هو مقدر، وفرضت الحكومة حظرا اعلاميا على نوعية البترول



الرقبة: الكويت غير مستعدة لخفض انتاجها لأي سبب كان

الكويت ـ و.ا.س

اكد وزير النفط الكويتي الدكتور حمود الرقبة ان الاستمرار في زيادة الانتاج يمثل موقع الاولوية في الاستراتيجية النفطية بالنسبة للكويت خلال المرحلة المقبلة.

وقال الدكتور الرقبة في حديث لصحيفة (صوت الكويت) نشرته امس ان الكويت غير مستعدة لخفض انتاجها لاي سبب كان.. مؤكدا ان الطلب العالمي يتزايد على نفط الاوبيك.

واشار الى ان معدل الطاقة الانتاجية للكويت بلغ في الربع الثاني من العام الجاري حوالي مليون برميل يوميا.. وتوقع ان يزداد بين ١,٢ و١,٣ مليون برميل يوميا في الربع الثالث وفي الربع الرابع الى ١,٤ مليون برميل يوميا.

واعرب عن امله في ان يصل الانتاج في نهاية العام الجاري الى ١,١٥ مليون برميل يوميا وهو المعدل الذي كانت الكويت وصلت اليه قبل الغزو العراقي.

وردا على سؤال حول ما يقال عن احتمالات تأثر المكامن النفطية اوحصول انهيارات في باطن الارض قال انه حسب التقارير الفنية المتوفرة لدينا فاننا لانعاني من مثل هده المشكلة وان الجهات المعنية في الوزارة ستصدر توضيحا في هذا الشان في وقت قريب.

وحول ما اذا ستخفض الكويت انتاجها دون الحصة المقررة لها قال الدكتور الرقبة ان الكويت هي الدولة الوحيدة في منظمة الاوبيك التي تنتج اقل من حصتها المقررة.

وشدد على ضرورة منحها حصة اكبر من حصة ١,٥ برميل يوميا.

وردا على سؤال حول النية في شراء ناقلات نفط جديدة قال الدكتور الرقبة ان الكويت تمكنت مؤخرا وبجهود محلية من اعادة بناء ٣ ناقلات ضخمة للنفط وسوف لن نتردد في شراء ناقلات حديدة عند بروز الحاجة لها.



● الرقبة يتحدث للصحافيين في فيينا حول اجتماعات «الاوبيك» التي اختتمت اعمالها يوم الجمعة الماضي. وقررت المنظمة زيادة معتدلة في الانتاج خلال اشهر الصيف للابقاء على الأسعار ثابتة.. (ا.ب)

□ وزير البترول يعلن :

مشروعات جديدة لاصلاح الابار بالكويت

بالاستعانة بمجموعات مدربة من العمالة المصرية

كتب ـ عادل إبراهيم :

اعلن الدكتور حمدى البنبى وزير البترول والثروة المعدنية انه يتم حاليا تنفيذ مشروعات جديدة لاصلاح الابار المحترقة بالكويت وحفر ابار جديدة بها بالاستعانة بمجموعات مدربة من العمالة المصرية .

واشار الوزير امس فى افتتاح الدورة التدريبية للقيادات النقابية المشتركة بين النقابة العامة للبترول وإتحاد عمال البترول والبتروكيماويات بالكويت إلى انه يتم حاليا تشغيل جهازين لشركة الحفر المصرية فى عمليات إصلاح الآبار بالكويت ، كما ان العمال المصريين يمثلون اكثر من حوالى ٥٠٪ فى حفارات « سانتاف » المملوكة لحكومة الكويت والتى تعمل هناك ، كما أنها تعمل فى مصر بعمالة وخبرات مصرية بالاضافة إلى الاستثمارات المشتركة مع الكويت للتنقيب عن البترول وإنتاجه فى بعض مناطق مصر البترولية بخليج السويس والصحراء الغربية ،

واكد السيد محمد زاد الدين رئيس النقابة العامة للبترول أن هذه الدورة التدريبية التى يتم تنظيمها لمدة اسبوعين بالجامعة العمالية تاتى فى إطار بروتوكول التعاون المشترك بين مصر والكويت لاعداد كوادر نقابية قادرة على المفاوضة الجماعية والقيادة واتخاذ القرارات ودراسة الأسلوب العلمى لحل المشكلات □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٢

تقدم فى المفاوضات بين الأمم المتحدة والعراق حول بيع البترول العراقى

«بيكر» يؤكد سعى الادارة الأمريكية لاعادة «الوحش» العراقى الى «حظيرة» الأمم المتحدة

فيينا ـ وكالات الانباء : اكد جياندو مينيكو بيكو مساعد الأمين العام للامم المتحدة امس ، احراز تقدم فى المفاوضات بين الأمم المتحدة والعراق حول اجراءات استئناف تصدير البترول العراقى . وصف «بيكو» المحادثات بانها جيدة ، واعرب عن امله فى التوصل لاتفاق نهائى . اوضح «بيكو» ان المباحثات لم تتطرق الى المبادىء الواردة فى قرارى الامم المتحدة رقم ٧٠٦ و٧٢١ .

ويقضى القرار ان يبيع كمية من البترول العراقى قيمتها ١,٦ مليار دولار على مدى ٦ اشهر تحت مراقبة الامم المتحدة . ويعنى ذلك بيع ٦٠٠ الف برميل يوميا . وكان العراق ينتج قبل الحرب حوالى ٣,١٤ مليون برميل يوميا .

ومن المقرر ان تخصص ايرادات عملية البيع لاغراض انسانية وخاصة لشراء مواد غذائية وادوية للمدنيين على ان يستقطع ٦٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف لجان الامم المتحدة المختلفة المكلفة بنزع السلاح فى العراق ولدفع تعويضات الى الكويت . ويطالب العراق بتصدير المزيد من البترول وادخال تعديلات على اجراءات المراقبة من قبل الامم المتحدة لعملية التصدير . كما يطالب فترة سماح مدتها ٥ سنوات لدفع التعويضات الى الكويت .

ورفض «بيكو» الرد على اسئلة حول احتمال التوصل الى اتفاق بشان المسائل الفنية . واشار الى ان معرفته السابقة بعبد الأمير الانبارى مندوب العراق فى الأمم المتحدة ، ساهمت الى حد كبير فى حسن سير المفاوضات . كما امتنع «الانبارى» عن الادلاء باى تصريحات حول سير المفاوضات .

كما رفض جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى التعليق على تقارير للمخابرات المركزية الامريكية ، تؤكد ان الرئيس العراقى صدام حسين ، اصبح اقوى الآن من حيث سيطرته على مقدرات الحكم فى العراق . واعرب «بيكر» عن اعتقاده ان «صدام» اضعف كثيرا مما كان عليه قبل عملية عاصفة الصحراء التى الحقت هزيمة ساحقة بقواته العام الماضى . واشار الى ان الرئيس العراقى لم يعد فى وضع يمكنه من تهديد جيرانه مرة اخرى . واكد عدم قدرة «صدام» على تطوير قدراته النووية لانتاج قنبلة او الاستمرار فى تطوير صواريخ بعيدة المدى . او انتاج اسلحة كيماوية وبيولوجية .

وردا على سؤال عما اذا كان لدى الحكومة الامريكية استراتيجية محددة لاضعاف قبضة صدام حسين على الحكم فى العراق .. اشار جيمس بيكر الى العقوبات المكثفة وغير العادية على حد تعبيره .. التى لاتزال مطبقة على العراق وقال . «ان هناك جهودا سياسية ودبلوماسية لاتزال مستمرة من خلال الأمم المتحدة لاثبات فاعلية هذه العقوبات .

واوضح ان المجتمع الدولى لايزال متحدا فيما يتعلق بتاييد هذه العقوبات والاجراءات السياسية والدبلوماسية

الاخرى . ونفى وزير الخارجية الاتهامات التى يوجهها بعض قادة الكونجرس الى ادارة الرئيس جورج بوش بانها ساعدت على «صنع الوحش» المتمثل بالرئيس العراقى .. واكد ان ما فعلته ادارة الرئيس بوش هو انها حاولت ان تعيد «الوحش» الى حظيرة الأمم المتحدة . كما اكد بيكر ان السياسة الأمريكية تجاه سوريا لم تتغير منذ بداية عهد الادارة الحالية برئاسة جورج بوش . واشار الى النجاح الذى حققته السياسة الأمريكية بالنسبة لاشراك سوريا فى عملية السلام بالشرق الاوسط . ووصف المشاركة السورية بانها تمت وفقا للشروط الاسرائيلية بصورة اساسية .

واكد بيكر وجود مشاكل فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية ـ الايرانية واوضح وزير الخارجية الأمريكى ان السياسة الأمريكية تحاول اقناع الايرانيين بان الولايات المتحدة على استعداد لاجراء محادثات مباشرة معهم وجها لوجه وعلى مستوى رسمى لحل المشاكل والخلافات القائمة . كما أكد ازالة العقبة الرئيسية التى كانت تحول دون ذلك .. وهى مشكلة الرهائن الذين كانوا محتجزين فى لبنان . واشار الى ان مساندة الارهاب لاتزال تمثل احدى المشكلات القائمة التى لا يمكن مع استمرار وجودها احراز تحسن كبير او ملحوظ فى العلاقات الأمريكية الايرانية .

احتمالات لتخفيف الحظر على مبيعات النفط العراقية

لندن ـ وكالات الانباء . صرح جيان دومنيكو بيكو مفوض الأمم المتحدة بان هناك تقدما في المباحثات الجارية مع العراق حول احتمالات تخفيف الحظر المفروض على مبيعاته من النفط .

ونقل راديو لندن صباح امس عن دومنيكو بيكو قوله بأن المباحثات التى استغرقت ثلاثة ايام مع الجانب العراقى قد احرزت الكثير من التقدم الا ان هناك امورا اخرى يجب تسويتها .



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢م
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق أولى يسمح للعراق بتصدير جزء من بتروله الخام

فيينا ـ ا.ش.ا : اعلن جان دومينيكوبيكو مساعد الامين العام للامم المتحدة انه تم التوصل الى اتفاق اولى بشأن رفع جانب من الحظر الدولى المفروض على تصدير البترول العراقى .

وقال دومينيكو فى تصريحات له فى ختام الجولة الثالثة من المباحثات البترولية بين الامم المتحدة والعراق امس الاول ان مسودة الاتفاق سترفع الى مجلس الامن والحكومة العراقية لمناقشتها .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

فشل مباحثات «فيينا» فى الاتفاق على استئناف تصدير البترول العراقى

واشنطون تعارض التصدير قبل إجراء الانتخابات الامريكية

بغداد ـ وكالات الانباء : اختتمت امس المباحثات بين العراق والامم المتحدة بشان رفع الحظر على تصدير البترول العراقى فى فيينا . لم تسفر المباحثات التى استمرت ٤ ايام عن اتفاق بشان استئناف العراق تصدير البترول . اكد عبدالامير الانبارى رئيس الوفد العراقى فى المباحثات انه لم يتم التوصل الى اتفاق بشان استئناف تصدير البترول العراقى . واوضح ان المباحثات اسفرت عن الاتفاق على بعض بنود خطة الامم المتحدة التى تسمح بتصدير كميات بترول عراقى قيمتها ١,٦ مليار دولار خلال ٦ اشهر .

واكد جان دومينيكو بيكو رئيس وفد الامم المتحدة فى مباحثات فيينا فشل المفاوضات فى الاتفاق حول ادارة الامم المتحدة لعائدات صادرات البترول العراقى . اوضح بيكو انه ملتزم بشروط الامم المتحدة بشان تصدير البترول العراقى . كما نفى وجود تعديلات جديدة على خطة الامم المتحدة بشان استئناف تصدير البترول العراقى واكد بيكو ان استئناف تصدير البترول العراقى تتوقف على قرار مجلس الامن وعلى الحكومة العراقية . واكد ان استئناف تصدير البترول العراقى لم يتم التوصل اليه بعد . واضاف بيكو انه شعر بالرضا عند وصول المساعدات الانسانية للشعب العراقى واكد الجانبان ان عقد مباحثات جديدة بشان استئناف تصدير البترول العراقى يتوقف على موافقة الحكومة العراقية والامم المتحدة .

فى الوقت نفسه ارتفعت اسعار البترول فى السوق العالمية بسبب عقد المباحثات بين العراق والامم المتحدة فى فيينا . ارتفع سعر البرميل الخام الامريكى فى سوق نيويورك من ٣١,٨٣٠ الى ٣٣,٤٨ دولار كما ارتفع سعر البرميل الخام فى بحر الشمال بمقدار ١٠ سنتات ليصل الى ٣١,١٩ دولار للبرميل . وقد ارتفعت الاسعار فى سوق البترول العالمية الى اعلى مستوى لها خلال ٧ اشهر . بلغت الزيادة فى سعر البترول ٣,٥ دولار بسبب توقع استمرار حظر تصدير البترول العراقى .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

الجانب العراقي قبل بصيغة توزيع العائدات

موافقة بغداد على تصدير النفط تؤكد فاعلية الضغوط الدولية

لندن: «الشرق الاوسط»
بغداد: وكالات الانباء

وافق العراق على السماح للامم المتحدة بالبدء في تصدير النفط العراقي الخام بمعدل ٢٤٠ مليون دولار في الشهر خلال الشهور الستة المقبلة.

وذكرت مصادر دبلوماسية انه تم التوصل الى هذا الاتفاق بعد اربعة ايام من المحادثات بين المبعوث الخاص للامم المتحدة جيان دومينيكو بيكو والسفير العراقي في الامم المتحدة الدكتور عبد الأمير الانباري في فيينا.

وقد سهل التوصل الى هذا الاتفاق تخلي العراق عن اعتراضاته الاساسية مما يمثل تراجعاً دبلوماسياً اخر امام ضغط مجلس الامن الدولي.

وبموجب الاتفاق الذي لا بد من مصادقة السلطات العراقية رسميا عليه ومصادقة مجلس الأمن ستعين الأمم المتحدة فريقا مؤلفا من خمسة رجال للاشراف على تصدير ما قيمته ١٦٠٠ مليون دولار من النفط العراقي الخام قبل نهاية العام الحالي. وسوف تنفق العائدات على ثلاثة أمور: الجزء الأول لتمويل واردات المواد الغذائية والطبية الى العراق، والجزء الثاني يخصص للدفع في حساب للتعويض عن خسائر الحرب الى الكويت، اما الجزء الثالث فسوف تستخدمه الامم المتحدة لتمويل عملية تدمير المنشآت النووية واسلحة الدمار الشامل العراقية.

وكان العراق قد وصف خطة الامم المتحدة بأنها انتهاك لسيادته ورفض بشكل خاص سيطرتها على العائدات من خلال لجنة الخبراء الاجانب. ولكن يبدو ان الامم المتحدة وافقت الآن على ابلاغ العراق بأسماء الذين سيؤلفون تلك اللجنة، وهي مسألة شكلية بحتة لا يحق للعراق الاعتراض عليها.

كذلك رفض العراق خطة دفع الأموال كتعويضات للكويت الا انه وافق الآن على ذلك بعد ان اوضحت الامم المتحدة ان مجموع مبالغ تلك التعويضات سوف يتقرر من خلال المفاوضات في المستقبل. واذا ما كانت الارقام التي يشير اليها الخبراء الدوليون صحيحة فإن على العراق ان يدفع للكويت حوالي مائتي الف مليون دولار عن الاضرار الحربية.

وهناك اعتراض عراقي اخر يتصل بتوزيع المواد الغذائية والطبية المستوردة اذ ان العراق يريد ان يشرف على ذلك بنفسه لكن الامم المتحدة تصر على ان تشكل هيئاتها الخاصة داخل العراق بمساعدة من المنظمات الخيرية الدولية والمنظمات غير الحكومية لهذه المهمة.

وتقول مصادر الامم المتحدة ان العراق يحصل على دخل كاف من خلال بيع حوالي اربعمائة ألف برميل نفط يوميا الى الاردن ودول اخرى عن طريقه.

وتخشى بغداد من ان معظم النفط الذي سيباع في الشمال ستنفق عائداته على المناطق الكردية.

وفي فيينا وافق دومينيكو بيكو على تلبية طلب عراقي لانتاج بعض النفط في الجنوب وشحنه عن طريق ميناء البكر واذا ما تمت الموافقة النهائية على الاتفاق فانه سيمثل تراجعاً دبلوماسياً كبيراً من صدام حسين كما انه قد يمهد السبيل للتوصل الى اتفاق على تطبيق معاهدة الحدود مع الكويت.

كذلك يمثل اتفاق فيينا آخر مناسبة يشترك فيها بيكو والانباري في هذا النوع من المفاوضات. اذ ان بيكو قدم استقالته كما ان الانباري يحاول الاستقالة منذ اكثر من عام. وسوف يذهب الى باريس للعمل مع اليونسكو

ويرى المراقبون الامريكيون في التراجع العراقي دليلا اخر على السياسة المتشددة ضد صدام حسين وما تعود به من نتائج ايجابية

وفي بغداد اكدت وكالة الانباء العراقية امس انه «من السابق لأوانه القول ان اتفاقا قد تم بين الامم المتحدة والعراق حول بيع النفط العراقي».

واضافت الوكالة ان «محادثات فيينا لم تعرف تفاصيلها بعد ويفترض ان تراجع هذه التفاصيل في كل من بغداد ونيويورك من قبل العراق ومجلس الامن الدولي وبعد هذه المراجعة يمكن القول ان اتفاقا قد تم التوصل اليه».

وسيخلف الانباري في منصبه كسفير للعراق في الامم المتحدة نزار حمدون الذي كان في وقت ما سفيراً للعراق في واشنطن

وكان حمدون خلال الثمانينات هو جهة الاتصال الاصلية بين الادارة الامريكية وبغداد وبعد هزيمة العراق في حرب تحرير الكويت حمل حمدون مسؤولية تضليل صدام بشأن احتمال التدخل العسكري الامريكي ضمن قوات التحالف واقيل حمدون من منصبه كنائب لوزير الخارجية، طارق عزيز وقتذاك، واختفى قرابة ١٠ شهور

وفي أواخر العام الماضي وردت تقارير افادت انه ربما توجه الى الولايات المتحدة لتلقي العلاج الطبي

ويعتبر المحللون عودة حمدون الى واجهة الدبلوماسية العراقية اشارة الى ان صدام حسين ربما يرغب في استخدام الأمم المتحدة كقاعدة لمساعيه الدبلوماسية في الشهور المقبلة



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

بوادر اتفاق بين الأمم المتحدة وبغداد لاستئناف صادرات البترول العراقى

تركيا تطالب المجتمع الدولى برفع العقوبات الاقتصادية عن العراق لتعارضها مع مصالحها الاقتصادية

نيويورك - بغداد - وكالات الانباء . رفض العراق امس استخدام خط انابيبه الذى يمر عبر تركيا لتصدير البترول كما اقترح مجلس الأمن الدولى . وصرح مسئولون فى المحادثات التى جرت بين الامم المتحدة والعراق بشأن استئناف كميات محدودة من مبيعات البترول العراقى ، بأن بغداد طالبت بتصدير جميع الشحنات من خلال ميناء البكر العراقى على الخليج العربى . أشار المسئولون إلى احتمال أن يصبح هذا الإصرار العراقى عائقا أمام التوصل إلى اتفاق بين المنظمة الدولية وبغداد .

وذكرت مصادر دبلوماسية أن العراق قدم طلباته إلى جان دومينيكو بيكو الأمين العام المساعد للأمم المتحدة وذلك خلال المحادثات التى عقدت بين الجانبين فى فيينا يوم الأحد الماضى . أشارت المصادر إلى أن إصرار المنظمة الدولية على تصدير البترول العراقى عبر تركيا ، يعود إلى رغبة الولايات المتحدة ودول التحالف الغربى فى حصول تركيا على العائدات الضخمة مقابل سماحها بتدفق البترول العراقى عبر اراضيها . اوضحت المصادر أن المسئولين العراقيين وافقوا من حيث المبدا خلال مباحثات فيينا على جميع الاقتراحات التى قدمها بيكو وتتضمن هذه المقترحات فرض رقابة صارمة من جانب المنظمة الدولية على عائد مبيعات البترول وتوزيع الإمدادات الإنسانية . وفى المقابل اقترح بيكو السماح للعراق بتصدير جزء صغير من بتروله عبر ميناء البكر بينما يتم تصدير الجزء الأكبر من خلال خط الأنابيب الذى يمر فى الأراضى التركية . وكانت الأمم المتحدة قد صرحت للعراق بتصدير بترول قيمته ١,٦ مليار دولار على مدى ٦ أشهر على أن تستخدم العوائد فى شراء الإمدادات الإنسانية ودفع تكاليف إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ودفع تعويضات حرب الخليج .

من ناحية أخرى طالبت تركيا برفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق . صرح سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركى بأن بلاده لا ترى فائدة من استمرار الحظر على صادرات البترول العراقية . أضاف ديميريل أن تركيا بوصفها جارة للعراق ترغب فى مساعدة بغداد على العودة بدون تأخير إلى المجتمع الدولى . أكد رئيس الوزراء التركى أن العقوبات المفروضة على العراق تتعارض مع المصالح الإقتصادية لبلاده التى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

اتفاق للتعاون بين العراق واذربيجان فى مجال البترول

بغداد ـ ر : وقعت العراق واذربيجان على اتفاق للتعاون المشترك وتبادل الخبرات فى مجال البترول . وذكرت وكالة الانباء العراقية ، ان الاتفاق تم التوصل اليه خلال اجتماع مشترك بين طه حمد موسى مساعد وزير البترول ، ورضا ميركاريم عميد اكاديمية دراسات الصناعات البترولية فى اذربيجان .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩١

• • **الكويت** - تصدر الهيئة القضائية التابعة لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول « أوابك » غدا الاحد حكمها النهائى بخصوص النزاع القائم بين سوريا والعراق بشأن ضخ البترول العراقى عبر الاراضى السورية .

واكد السيد فارس عبد الرحمن الوقيان رئيس الهيئة فى تصريح له ان الهيئة تلتزم بالحياد التام تجاه موقف البلدين مشيرا الى ان هذا النزاع قائم منذ فترة طويلة فقد اتهم العراق السلطات السورية برفض ضخ البترول العراقى عبر اراضيها مخالفة بذلك للاتفاق الموقع بين البلدين فى هذا الشأن



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حجز القضية ضد سوريا لوقفها نقل بترول العراق بأراضيها

قررت الهيئة القضائية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول « الاوابك » فى جلستها التى عقدتها أمس بمقرها المؤقت بالقاهرة برياسة المستشار فارس الوقيان حجز القضية المرفوعة من الحكومة العراقية ضد الحكومة السورية بشأن وقف سوريا نقل البترول العراقى الخام عبر اراضيها منذ عام ١٩٨١ للدولة وابلاغ طرفى الدعوى لاحقا بموعد النطق بالحكم

وكانت الهيئة قد استمعت امس لمرافعات فى موضوع الدعوى من الجانب العراقى حيث قدم الدكتور اكرم داود الوكيل المعتمد لحكومة العراق مرافعة حكومته ردا على المرافعة التى تقدم بها الجانب السورى فى جلسة الهيئة المنعقدة فى ٣٠ مايو الماضى



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يرفض شروط الأمم المتحدة لاستئناف صادراته من البترول

نيقوسيا - ا. ب - قررت السلطات العراقية رفض شروط الامم المتحدة لاستئناف جانب من صادرات البترول العراقية بسبب اصرار الامم المتحدة على ضرورة تصدير البترول العراقي عبر انابيب بترول الشمال التي تمر في الأراضي التركية .

وذكرت مجلة « ميدل ايست ايكونوميك » التي لها مصادر قوية في العراق ان بغداد توصلت الى هذا القرار خلال اجتماع عقد مؤخرا بين طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ، وعبد الأمير الأنباري مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة . واضافت ان بغداد تخشى ان تطالب تركيا برسوم مرتفعة على صادراتها من البترول في حالة تصدير جميع حصتها من البترول عبر انابيب الشمال ، بالاضافة الى الهجمات المحتملة للمتمردين الأكراد على انابيب البترول ، وتطالب العراق بتصدير بترولها عبر ميناء البكر على الخليج .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

العراق يرفض شروط الأمم المتحدة لتصـــدير بتروله عبر تركيـــا

الامم المتحدة - وكالات الانباء : اعلن عبد الامير الانبارى مندوب العراق الدائم لدى الامم المتحدة أن بلاده ترفض شروط الأمم المتحدة للسماح للعراق بتصدير جانب من بتروله ، ولن تسمح لمفتشى الأمم المتحدة بدخول مبنى وزارة الزراعة للبحث عن الوثائق الخاصة ببرامج الأسلحة العراقية .

وقال الانبارى فى تصريحات له ان إصرار الولايات المتحدة على تصدير البترول العراقى عبر أنابيب بترول الشمال التى تمر فى أراضى تركيا بدلا من ميناء البكر العراقى على الخليج هو لمصلحة تركيا حليفة الغرب فى حربه ضد العراق .

وقال ان الأمم المتحدة لن تخفف العقوبات التى فرضتها على العراق عقب احتلاله للكويت فى اغسطس عام ١٩٩٠ رغم تنفيذ العراق لـ ٩٠ ٪ من إلتزاماته الدولية ، ومن ثم فلا يوجد فارق بين تعاون العراق مع كل قرارات الأمم المتحدة من عدمه .



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ تموز ١٩٩٢

نحو حرمان العراق من نفطه بغية تضييق

الحصار على صدام تمهيداً لاطاحته

اميركا تنوي اقامة "منطقة آمنة" لشيعة العراق

□ واشنطن - من كامران قره داغي وحسن سندروسي:

■ قال مسؤولون اميركيون ومعارضون عراقيون امس ان ادارة الرئيس جورج بوش، التي تشعر بالغضب والاحباط من فشلها في استغلال قضية المفتشين الدوليين ضد الرئيس صدام حسين، تنوي اتخاذ سلسلة من الاجراءات الرامية الى تضييق الحصار على العراق في مقدمها اقامة «منطقة امنة» للشيعة في الجنوب تشمل المناطق الغنية بالنفط واستثنائها هي والمناطق النفطية في كركوك من العقوبات الدولية في مسعى لـ «افقار» وسط العراق و«عزله» تمهيداً لفتح الطريق امام قيام نظام بديل في بغداد.

واكدت مصادر المعارضة العراقية لـ «الحياة» هذه المعلومات التي نشرتها امس صحيفة «لوس انجيليس تايمز» نقلاً عن «مسؤولين اميركيين». ولم تستبعد هذه المصادر المعارضة ان تصبح كردستان قاعدة رئيسية لكل المعارضة العراقية. واعتبرت ان الادارة الاميركية ربما اصبحت تدرك عدم جدوى انتظار وقوع انقلاب ضد صدام، لذا بدات تبحث عن سبل اخرى للتخلص منه، واضافت انها لا تستبعد ايضاً ان تضرب المطارات العسكرية العراقية «لمنع صدام من استخدامها في الغارات الجوية على الشيعة». وفي هذا الاطار بحث وزير الخارجية جيمس بيكر امس مع وفد للمعارضة العراقية يضم الزعيمين الكرديين السيدين جلال طالباني ومسعود بارزاني في امكانات اطاحة صدام. وسيكون الموضوع نفسه محوراً للنقاش في اجتماع الوفد اليوم الخميس مع برانت سكوكروفت مستشار الرئيس لشؤون الامن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٢

القومي. وهذه اول مرة تجرى فيها اتصالات علنية على هذا المستوى العالي بين اي ادارة اميركية والمعارضة العراقية.

وكان العراق موضوع البحث في مكالمة هاتفية اجراها امس الرئيس بوش مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن. وقال والتر كانستينر الناطق باسم البيت الابيض ان بوش اكد ليلتسن عزم الولايات المتحدة على تطبيق قرارات الامم المتحدة وشكره على «دعم» روسيا بالنسبة الى الوضع في العراق». واضاف ان يلتسن اكد لبوش ان روسيا ستستمر في دعم قرارات الامم المتحدة.

وكتبت «لوس انجيليس تايمز» ايضاً ان الرئيس بوش يدرس ايضاً فكرة اطلاق بعض الارصدة العراقية المجمدة للانفاق على نشاطات الامم المتحدة في العراق بما فيها عمليات مكثفة للتفتيش. الى ذلك اكدت صحف اميركية عدة امس ان الادارة الاميركية ستتخلى عن مواقفها المترددة كما فعلت في قضية وزارة الزراعة وتتخذ اجراءات عسكرية فورية اذا خلقت بغداد اي مشكلة جديدة لفرق التفتيش.

ونقلت «لوس انجيليس تايمز» عن المسؤولين الاميركيين قولهم ان هذه المبادرة الجديدة لادارة الرئيس بوش هدفها «انتزاع المكاسب التي حققها صدام حسين منذ انتهاء الحرب والتأكيد في وضوح للجميع ان لا مخرج آخر غير رحيل صدام».

وفد المعارضة

في ظل هذه الاجواء ومع تزايد استخدام الديموقراطيين للوضع في العراق في الهجوم على السياسة الخارجية لادارة الرئيس بوش، يحظى وفد المعارضة العراقية الزائر باهتمام كبير على مستوى الادارة والكونغرس والصحافة. واضافة الى الاجتماع مع بيكر التقى الوفد امس السناتور الديموقراطي جورج ميتشيل زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ والسناتور الجمهوري روبرت دول زعيم الاقلية في المجلس. وسيشارك اعضاؤه اليوم الخميس في ندوة خاصة عن الاكراد في معهد كارنيجي ويعقدون مزيداً من اللقاءات مع اللجان المعنية في الكونغرس.

وفي بغداد (رويتر، ا ب)، انهى الفريق الدولي امس مهمة استغرقت يومين لتفتيش وزارة الزراعة في بغداد. واعلن رئيس الفريق اكيم بيرمان في مؤتمر صحافي مشترك عقده مع السفير رالف ايكوس رئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة التحقق من ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية ان الخبراء لم يعثروا داخل مبنى الوزارة على وثائق تتعلق ببرامج التسلح العراقي. لكنه شدد في تصريحات الى الصحافيين على وجود «شكوك قوية في ان مواد اساسية نقلت» من الوزارة قبل تفتيشها، في اشارة الى ان السلطات العراقية «هربتها» لاخفائها.

وفي وقت لاحق غادر الخبراء وبيرمان بغداد الى المنامة يرافقهم ايكوس الذي اعلن انه سيقدم الى مجلس الامن تقريراً عن مهمته في بغداد. (راجع ص ٥)

وابلغ مسؤول اميركي طلب عدم الافصاح عن هويته وكالة انباء «اسوشييتد برس» اول من امس ان المفتشين الدوليين علموا من بين امور اخرى ان العراقيين خزنوا عناصر يستفاد منها في الحرب الجرثومية ضمن وحدات تبريد في قبو مبنى وزارة الزراعة. ومن جهته صرح مارلين فيتزووتر الناطق الصحافي باسم البيت الابيض بأن طواقم التفتيش الدولية سيضم في المستقبل مفتشين اميركيين. ونقل فيتزووتر عن الرئيس بوش قوله: «سوف نمضي في اظهار عزمنا على فرض (تنفيذ) قرارات الامم المتحدة ودعم مهمة حفظ السلام الدولية». ويذكر ان المسؤولين الاميركيين لم يستبعدوا احتمال استخدام القوة ضد العراق، لكنهم يؤكدون ان هذا الخيار ليس وشيكاً.

واقرّ الدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة في مقابلة مع «اسوشييتد برس» بأن «علينا التحرك لفرض السلام» اذا فشلت الجهود الديبلوماسية، وذلك على الرغم من اشادة غالي بنتائج المفاوضات مع بغداد التي انهت ازمة وزارة الزراعة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢



بشرط قبوله شروط الأمم المتحدة

العراق يبحث مع تركيا إصلاح خط أنابيب تصدير البترول

□ انقرة -رويتر:

ذكر مسئول تركي بارز أن بغداد وأنقرة يناقشان حالياً كيفية إصلاح خط أنابيب البترول الذى تضرر نتيجة حرب الخليج وقال إنه يمكن إعادة افتتاح هذا الخط إذا وافق العراق على شروط الأمم المتحدة لاستئناف صادراته البترولية.

وقال ميتى جوكتل رئيس شركة خط الانابيب الذى تديره الدولة «بوتاس» إن محطة الضخ الغربية من مدينة «كركوك» شمال العراق دمرت خلال الحرب. وأشار إلى أن الخط لايمكن أن يعمل بكفاءة مالم يتم إصلاح محطة الضخ.

وأوضح جوكتل أنه بالرغم من الدمار فإن الخط يمكن أن يتم تشغيله بكفاءة منخفضة ، ولم يوضح المسئول التركى حجم تكلفة الإصلاح لكنه قال إنه قد يستغرق من ٣ إلى ٤ أشهر.

وكان العراق قد رفض مراراً القبول بشروط الأمم المتحدة التى تسمح له بتصدير بترول بقيمة ١,٦ مليار دولار عبر تركيا وذلك لرفع وارداته من المواد الإنسانية وكذلك دفع تعويضات الحرب ويشير العراق إلى أن مثل هذاالاتفاق يعد تحدياً على سيادته الوطنية.

وتقول تركيا، التى كانت تطالب بحوالى ٢٦٤ مليون دولار، كرسوم لمرور الكمية التى سمحت الأمم المتحدة للعراق بتصديرها، إن مثل هذا المبلغ قابل للتفاوض.

وقال مصدر بوزارة الخارجية التركية إن على العراق أولاً أن يتوصل لاتفاق مع الأمم المتحدة وعند ذلك فإن تركيا مستعدة للتفاوض ويمكن أن تبدى مرونة كافية وأضاف أن مبلغ الـ ٢٦٤ مليون دولار ليس رقماً مطلقاً.

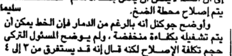
وكان العراق قد أعلن أن مطالب تركيا المالية مبالغ فيها وطلب من الأمم المتحدة السماح له بتصدير بتروله عن طريق منفذه على الخليج وهو ميناء «البكر».



سليمان ديميريل

وقال «جوكتل» إن مشاكل الخط على رأس سلسلة المحادثات الفنية التى ستجرى بين المسئولين العراقيين والاتراك. وأشار إلى أن وفداً عراقياً سيزور أنقرة الشهر القادم «أغسطس» لإجراء محادثات حول هذه المسألة.

وكان وفد من شركة «بوتاس» برئاسة «جوكتل» قد توجه إلى بغداد بداية شهر يوليو لاجتماع بمسئولى شركة سومو العراقية المسئولة عن خط الأنابيب العراقى وكانت هذه الزيارة هى الأولى من نوعها التى يقوم بها وفد من بوتاس منذ اندلاع أزمة الخليج فى أغسطس عام ١٩٩٠.



ويمكن لخط الأنابيب المزدوج الذى يمتد لمسافة ٩٨٦ كيلو متراً من كركوك إلى ساحل تركيا على البحر المتوسط، أن يحمل ١,٢ مليون برميل يومياً.

وقال جوكتل إن مايتم مناقشته مع العراقيين هو فقط الاستعدادات لضخ الخط من جديد بموافقة من الأمم المتحدة. وأكد أن بلاده مستعدة لاستئناف تدفق البترول عندما يسمح مجلس الأمن بذلك.

وقد صرح سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا الأسبوع الماضى بأن العالم فرض حظراً على العراق وقطع كل الصلات معها لكن ذلك لن يستمر للأبد.

وقبل حرب الخليج، كان العراق ثالث أكبر شريك تجارى لتركيا حيث كان يمدها بـ ٦٠٪ من بترولها ويدفع حوالى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً كرسوم نقل البترول عبر أراضيها.

ويقول جوكتل إن عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق كلفت شركة بوتاس اكثر من ٧٥٠ ألف دولار يومياً كخسارة فى العائدات خلال العامين الماضيين.

هل هو عنصر امان
ام باعث ارهاب؟!

النفط كان وراء الغزو والتحرير!



النفط مثله مثل اي سلعة ثمينة تعرض مالكها - ان كان ضعيفا - للخطر وتمده بمزيد من القوة ان كان قويا.

ونحن في معرض تذكرنا للاجتياح العراقي علينا ان لا ننسى ابدا ان من اهداف صدام الاولى في احتلال الكويت كان المورد النفطي الهائل الذي منحه الله للكويت. وان الكثير من اهتمامات الدول التي شاركت في عملية التحرير، كانت اهتمامات نفطية ايضا بمعنى.. ان الحرب، اجتياحا وتحريرا، كانت حربا نفطية.

والدليل على ذلك ما فعله المعتدي العراقي بحقول النفط ومؤسساته بل ما غرسه في ارضها من وسائل الموت والدمار ليعيق ان لم يستطع ان يحول دون الاستفادة من النفط الكويتي ثانية. فقد بلغت الابار المحترقة والنازفة. ما يقارب ٧٢٧ بئرا تابعة لشركة نفط الكويت اضافة الى ٢١ بئرا في منطقة الوفرة بذل من اجل اطفائها جهد اسطوري ستصدر عنه كتب مهنية كثيرة تبحث في الطريقة والاسلوب وتقيم النتائج وفقا للتكاليف والمردود ليكون ذلك كله دروسا مستفادة في عمليات اخرى مشابهة قد تقع بدون ان يكون السبب هو العدوان العسكري.

وكانت اول بئر فعلية تمت السيطرة عليها في يوم ٢٠/٣/ ٩١ نازفة وليست محترقة. اما اول بئر محترقة سُيطر عليها فهي بئر (الاحمدي ٢٤) وذلك بتاريخ ٣/٢٩ وهكذا نظم العمل بحيث يتم السيطرة على ثلاث ابار كل يوم. وشارك في اطفاء هذه الابار ٢٧ فريقا يمثلون. الولايات المتحدة وكندا، ايران، رومانيا، هنغاريا، الصين، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الكويت.

وتم انشاء ٣٦١ بحيرة صناعية صغيرة لتخزين المياه اللازمة للاطفاء، وبلغ اعلى معدل للاستهلاك ٢٥ مليون جالون يوميا وبلغ اجمالي الكمية المستخدمة ١,٥ بليون جالون. وتم مد ٤٠٠ كم متر تقريبا من الانابيب، كما تم شق طرق في الصحراء تعادل ٢٨٠ كم. وبلغت كمية الرمال ومواد الجبس المستخدمة في بناء المواقع وتجهيزها ١,٨ مليون متر مكعب استخدمت في العملية ٥٨٠٠ عربة ومعدات ثقيلة في عمليات السيطرة. وتم تطهير اكثر من (١٧٥ كم مربع) من مخلفات الغزو اضافة الى الالغام والقنابل العنقودية.

والعمل بمثل هذه الجدية يتطلب تغذية معينة، لذا فقد تم اعداد اكثر من ٣,٥ مليون وجبة غذائية للعاملين بغض النظر عن الوجبات التي يقدمها المطعم الرئيسي لشركة نفط الكويت. فقد كان عدد المشاركين في هذه العمليات يزيد على ١٠ آلاف شخص اضافة لموظفي الاسناد من الشركات الاخرى.

المهم.. ان الحريق قد اخمد والامور صائرة الى احسن بعون الله



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢/٨/١٩٩٢

تقرير صحافي بريطاني يكشف

العراق يخترق سراً قرارات حظر بيع البترول عبر تركيا

لندن - «صوت الكويت»: اكدت الصحيفة البريطانية الأسبوعية «ذي ميل اون صانداي» امس ان العراق وجد وسيلة لانتهاك الحظر الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة ببيعه سراً نفطا مكرراً في تركيا.

وقالت الصحيفة ان رئيس النظام العراقي «يشجع بقوة» بيع النفط العراقي وهو المصدر الوحيد لعائدات التصدير «لجمع عملات صعبة».

واوضحت الصحيفة ان مئات الشاحنات المعدة لهذا الغرض تجتاز الحدود العراقية - التركية بانتظام وهي تنقل خزانات سعتها تسعة آلاف لتر بين مركز الخابور (تركيا) ومدن زاخو ودهوك والموصل في العراق.

واضافت الصحيفة ان رجال اعمال يبيعون النفط عندما يصل الى تركيا بأسعار تصل الى ٤٠٠ ضعف سعره الاساسي. ونشرت الصحيفة صوراً للشاحنات العراقية. وفي الآتي نص تقرير الصحيفة:

«لقد ظل العراق يتحايل على قرار المقاطعة الاقتصادية الذي فرضته الأمم المتحدة، وان أحد مظاهر هذا التحايل يتمثل في بيع العراق للنفط والمستخرجات البترولية لأصحاب شاحنات من الاتراك اعادوا تجهيز شاحناتهم لتصلح كحاملات للنفط، وان نحو ٥٠ الف برميل من النفط العراقي ومنتجاته كانت تعبر الحدود العراقية - التركية كل يوم، في مرحلة من المراحل.

ويستغل نظام صدام حالة الفقر التي يعيشها الأكراد وهو يشجعهم على تحويل المئات من شاحناتهم الى حاملات للمواد البترولية تدخل العراق وخزانتها التي تبلغ سعتها ٩ آلاف لتر فارغة، وتعود ممتلئة بتلك المنتجات البترولية بعد دفع الثمن بالدولار، لبيعها في تركيا بأرباح قد تبلغ الاربعمائة في المئة.

ويعبر أصحاب الشاحنات من نقطة «هابور» الحدودية الى مدينة «زاخو» العراقية وداهوك والموصل.

وتعترف دوائر الجمارك في «هابور» بأن تلك العملية قد ازدهرت خلال الأشهر الأربعة الأولى، بيد انها أصبحت أقل حجماً خلال الأسبوعين الأخيرين بسبب نشاطات المسلحين الاكراد بالقرب من الحدود.

وقد تسلمت الحكومتان الاميركية والبريطانية تقارير استخباراتية بشأن التحايل الصدامي على العقوبات المفروضة وانهما توليان الأمر اهتماماً كبيراً.

بيد ان الولايات المتحدة لم تستطع فرض ضغط كاف على تركيا كي تضع حداً لتلك التجارة الحدودية غير المشروعة.

والتواطؤ التركي في هذا المجال يعود الى تفشي البيروقراطية والفساد والى النزعة الرسمية المتمثلة في غض الطرف عن التهريب والمهربين، ولا تريد واشنطن ولندن الاعتراف علناً بمدى ذلك التواطؤ التركي بسبب الاهمية السياسية والاستراتيجية لتركيا في ظروف القلق الاميركي حيال ايران وبسبب الدور المرتقب لتركيا - الذي تباركه الولايات المتحدة - وسط خمسين مليوناً من مسلمي آسيا الوسطى الناطقين بلغات ذات اصل تركي.

وتعتمد بريطانيا موقفاً اكثر تشدداً مع تركيا حيال ذلك التواطؤ، فتركيا ما تزال تزاحم للانخراط في عضوية سوق أوروبية موسعة.

واستناداً الى مصادر وزارية، فإن الهدف النهائي لحرب الكلمات ضد النظام العراقي يجب ان يكون اطاحة صدام وان مهمة بريطانيا خلال الاسابيع القليلة المقبلة ستتركز على تقوية الشكيمة الشخصية للرئيس جورج بوش، الذي يجاهد للحصول على المصداقية حتى داخل حزبه الجمهوري ذاته، قبل انتخابات نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

صورة لشاحنة على الحدود مع تركيا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللبنانية)

التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٢

مليون دولار اسبوعياً قيمة النفط المهرب عبر تركيا
والاكراد يتقاضون ٢٥ دولارا عن كل شاحنة



المصدر : الحياة (اللبنانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ اغطس ١٩٩٢

□ لندن – من محمد معتوق:

■ كشف مراسلون غربيون زاروا منطقة الحدود العراقية – التركية عن حجم عمليات بيع الوقود العراقي في الاسواق التركية غير الرسمية في استغلال لحركة المواصلات بين البلدين في اطار نقل الاغذية والادوية الى العراق وسط تغاض من الجانب التركي عن هذا الخرق للعقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ غزو الكويت قبل عامين.

وكانت حوادث تهريب النفط العراقي عبر الحدود التركية بلغت اجهزة الاستخبارات الغربية قبل عشرة اسابيع عندما لوحظت في صور التقطتها الاقمار الاصطناعية لطوابير الشاحنات المحتشدة على الحدود الجبلية المتاخمة للمنطقة الكردية في شمال العراق.

الا ان الاهتمام الاعلامي بالموضوع لم ينشأ الا في الأونة الاخيرة بعد تساؤلات عن كيفية استمرار الحكومة العراقية في توفير السيولة لاعادة بناء ما دمرته الحرب قبل ١٨ شهرا ودفع رواتب الجيش بينما لا تزال العقوبات الدولية ضد العراق تمنع النفط العراقي، المصدر الرئيسي لدخل العراق، من العودة الى الاسواق.

ووفقا لروايات المراسلين فان سائقي الشاحنات التي يفترض ان تنقل الى العراق ادوية واغذية يتولون نقل النفط العراقي خصوصا وقود الديزل من مصفاتين عراقيتين تسيطر على كبراهما القوات الحكومية وعلى الاخرى الاكراد.

ويتم ذلك عبر تركيب خزانات اضافية على الشاحنات تتسع لآلاف الغالونات ينقل فيها الوقود الى الاراضي التركية حيث يباع بربح يصل الى ٤٠٠ في المئة.

ونقل مراسل «الميل اون صاندي» هيو ميور، الذي كان اول من ارسل تقريرا الى لندن عن عمليات التهريب، عن الخبراء تقديرهم ان النفط الذي يعبر الحدود كل اسبوع تصل قيمته الى ٥٠٠ الف جنيه استرليني (حوالي مليون دولار).

وقال المراسل انه زار بلدة سلوبي الفقيرة القاحلة التي تبعد اميالا عدة عن الحدود فوجد ان كل سكانها يعملون في تجارة النفط العراقي الذي يبيعونه علنا في الطرقات وباسعار تقل بنسبة ٥٠ في المئة عن اسعار دياربكر. وذكر ان بعض سائقي الشاحنات يحقق دخلا يصل الى ٩٠٠ جنيه استرليني من رحلة واحدة ويمكنه ان يقوم برحلات عدة.

وقال مراسل «الغارديان» كريس ستيفن امس ان الاكراد في المنطقة الحدودية يستفيدون من حركة المواصلات الكثيفة بين البلدين اذ اقاموا اعدادا كبيرة من محلات التصليح والحوانيت. يضاف الى ذلك عائدات تقدر بملايين الدولارات تصلهم من الرسم الذي يفرضونه على الشاحنات، وهو ٢٥ دولارا على الشاحنة الواحدة.

التجارة غير المشروعة

واضاف ان تركيا تستفيد من التجارة غير المشروعة اذ تتخلص من عدد كبير من العاطلين الذين يعملون سواقين وتوفر فرصة لشركات الشاحنات التي تضررت كثيرا بعد اقفال الحدود بين البلدين عقب فرض العقوبات الدولية في اعقاب الغزو.

ولم يسجل اي رد فعل رسمي رفيع المستوى في تركيا، بينما اكتفى المراسلون بالنقل عن مسؤول في الشرطة استنكاره قيام مراسل «الميل اون صاندي» بنقل ملاحظات واخذ صور للشاحنات التي كان النفط يتسرب من بعضها بصورة ظاهرة للعيان.

الا ان مصادر سياسية لم تستبعد ان تكون السلطات التركية تشيح بوجهها عن هذه العمليات. واستبعدت المصادر نفسها ان يقوم التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة بالضغط على تركيا لوقف عمليات التهريب بالنظر الى الدور الذي تقوم به تركيا في مقاومة النفوذ الايراني في منطقة آسيا الوسطى.

وكان التقارب التركي العراقي ظهر في تطورين في الشهر الماضي اولهما ارسال تركيا وفدا من شركة «بوتاس» للانابيب الى بغداد للبحث في المشاكل الفنية التي تعيق اعادة ضخ النفط العراقي عبر الانبوب المار في تركيا الى المتوسط في حال استئناف العراق تصدير نفطه بعد رفع العقوبات الدولية.

وكانت تلك الزيارة الاولى التي قام بها وفد تركي الى العراق منذ الاحتلال العراقي للكويت وما تبعته من تطورات وضعت في اطارها تركيا قواعدها العسكرية القريبة من الحدود من العراق في خدمة العمليات العسكرية الغربية ضد الجيش العراقي والوجود العسكري العراقي في الكويت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٢

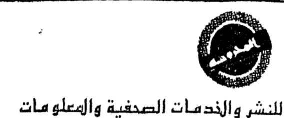
كذلك ارفقت تركيا هذه الخطوة باعلان رفضها السماح لقوات التحالف الغربي باستخدام قواعدها لتوجيه ضربة عسكرية الى العراق على اثر الازمة التي نشأت عن عدم سماح بغداد لبعثة التفتيش الدولية على الاسلحة الواسعة التدمير دخول وزارة الزراعة العراقية.

وترتبط تركيا بالعراق وسورية باتفاقات تتعلق بتوزع مياه الفرات الذي ينبع من الاراضي التركية. الا ان تركيا اعلنت اخيرا انها تمارس سيادتها على منابع الفرات وتدعو العراق وسورية الى احترام ذلك كما تحترم هي بدورها سيادة هذين البلدين على منابع النفط في اراضيهما. وفي حين تصدت سوريا لهذا الموقف التركي لزم العراق الصمت.

وتقدر الخسائر التي لحقت بتركيا جراء وقف تدفق النفط العراقي عبر الانبوب المار في اراضيها بحوالي ٦٠٠ مليون دولار. وكانت تركيا طلبت تعويضها عن هذه الخسائر من قبل العراق مباشرة، وادى هذا الموقف الى رفض العراق تنفيذ قرار صادر عن مجلس الامن يدعوه الى تصدير كميات محددة من نفطه لتلبية حاجات العراق من الاغذية والادوية.

ولا يزال النزاع قائما بين العراق والامم المتحدة في شأن الشروط الخاصة بالتصدير. الا ان تركيا اعلنت في الشهر الماضي انها تخلت عن مطالبة العراق تعويضها عن الخسائر المذكورة وستطلب هذا التعويض من صندوق الامم المتحدة الخاص بالتعويضات، الامر الذي لن يرهق كاهل الاقتصاد العراقي باعتبار ان الصندوق سيموّل من حصة محددة من عائدات النفط العراقية.

من جهة اخرى استبعدت مصادر صناعة النفط امس السماح للعراق باعادة تصدير نفطه لما سيكون من تاثير ذلك في اسعار النفط العالمية، وتوقعت ان يستمر الحظر حتى الربع الرابع من العام عندما يرتفع الطلب على نفط «اوبك» بسبب انخفاض حرارة الجو وتراجع الانتاج في الاتحاد السوفياتي. واستمرار الحظر قد يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط في صورة لا تساعد على خروج الاقتصادات الغربية من حال الركود.



المصدر : الحيـــاة (اللنـدنية)

التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢

دعا حكومته الى انقاذ الاقتصاد وأنباء عن فقدان سلع بعد اعدام تجار

صدام لا يتوقع استئناف تصدير نفط عراقي

ويلتسن يستبعد مشاركة روسيا في عمليات حربية

■ بغداد، المنامة، موسكو، نيويورك (الامم المتحدة) - «الحياة»، ا ف ب، رويتر - دعا الرئيس صدام حسين الحكومة العراقية الى انقاذ الاقتصاد في بلاده، واستبعد ضمناً استئناف تصدير نفط عراقي في مرحلة قريبة، في حين اعترفت بغداد بانها تواجه ظروفاً اقتصادية «صعبة» بعد اعدام تجار اتهموا بالتلاعب باسعار السلع. وافيد عن ازمة نقص في بعض السلع الاساسية في العاصمة العراقية نتيجة امتناع التجار عن استيرادها من الاردن.

في غضون ذلك نفى الرئيس الروسي بوريس يلتسن وجود سفن روسية في الخليج، وقال بعد لقائه الرئيس الاوكراني ليونيد كرافتشوك في يالطا اول من امس ان بلاده كانت وافقت «من حيث المبدأ» على ارسال سفن الى المنطقة «عند الاقتضاء» ولكن من اجل «الوجود العسكري» وليس للمشاركة في عمليات حربية.

واضاف ان الحديث دار عن سفينة او اثنتين. واعرب عن امله بان «التزام العراق تنفيذ قرارات الامم المتحدة» قد يعفي موسكو من تنفيذ «الاتفاق المبدئي».

وكانت وكالة «انترفاكس» المستقلة ذكرت اول من امس ان يلتسن اوعز الى القيادة العسكرية الروسية تجهيز سفينة لارسالها الى الخليج. لكن وكالة «ايتار تاس» الرسمية نقلت عن الاميرال فلاديمير تشيرنافين قائد الاسطول انه «لا يعرف قراراً من هذا النوع». واشارت الى ان مصدراً «موثوقاً» ابلغها ان منظمات دولية تتولى مهمات في مجال مراقبة انتشار الاسلحة كانت طلبت من القيادة الروسية ارسال سفن حربية الى الخليج وسواحل يوغوسلافيا السابقة ورومانيا.

يذكر ان قوات اميركية بدأت مناورات في الكويت، اعتبرتها ادارة الرئيس جورج بوش دلالة على التزامها سيادة الكويت واستقلالها، بعد ازمة المواجهة الاخيرة بين بغداد والامم المتحدة، وتكرار العراق مطالبته بالكويت في الذكرى الثانية لغزوه اراضيها.

وقال ناطق باسم وزارة الخارجية الروسية في مؤتمر صحافي عقده في موسكو امس: «نحن متلزمون موقفنا الواضح الذي لا لبس فيه وهو ان على العراق الالتزام بكل الشروط التي اقرها المجتمع الدولي» في اشارة الى قرارات مجلس الامن.

وعن ما تردد من ان يلتسن امر بارسال سفينة حربية الى منطقة الخليج، قال الناطق: «دهشنا لهذه التقارير». وسئل هل ترسل موسكو في المستقبل جنوداً للمساعدة في جهود الامم المتحدة في المنطقة فاجاب: «يجب ان تنتظر روسيا وترى. سنعبر الجسر عندما نصل اليه».

صدام والتجار

في بغداد امر الرئيس صدام حسين مجلس وزرائه بالسعي الى «سبل جديدة جريئة» لانقاذ الاقتصاد العراقي الذي يعاني آثار العقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ غزوه الكويت.

وافادت وكالة الانباء العراقية ان صدام نبه المجلس الذي اجتمع اول من امس الى توقع بعض الظواهر الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن التضخم. وشدد على «منع الاحتكار».

وكان صدام اجرى اخيراً تعديلاً حكومياً عين بموجبه وزيراً للمال وزير الخارجية السابق السيد احمد حسين السامرائي الذي حل محله السيد محمد سعيد الصحاف. وعزا ديبلوماسيون هذا التعديل الى الازمة التي تواجه العراق في ظل العقوبات التي فرضت قبل سنتين، وتسببت في ارتفاع اسعار السلع ارتفاعاً شديداً في السوق الحرة خارج نظام التوزيع بالبطاقات الذي تعتمده الدولة.

واوضحت الوكالة ان صدام حض الوزراء على جعل الاقتصاد العراقي مرناً من اجل تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر اساسي للعائدات. ومعروف ان هذه الصادرات تخضع للحظر الدولي، ولم يقبل العراق شروطاً عرضتها الامم المتحدة للسماح له ببيع كمية نفط من اجل شراء اغذية للعراقيين وتمويل صندوق تعويضات حرب الخليج.

ونسبت وكالة «فرانس برس» الى رئيس المجلس الوطني (البرلمان) العراقي السيد سعدي مهدي صالح قوله امس ان التجار العراقيين الذين عوقبوا اخيراً بتهمة «التلاعب» باسعار السلع «حذروا مرات ولذلك حوكموا ودينوا» من دون ان يوضح طبيعة الاحكام التي صدرت بحقهم. وكان ديبلوماسيون افادوا عن اعدام ٤٢ تاجراً من بين اكثر من ٥٠٠ تاجر دينوا بالاحتكار.

وقال ديبلوماسي في بغداد ان مهمة وزير المال الجديد السامرائي «تبدو صعبة»، في حين اقر سعدي مهدي صالح بان العراق «يجتاز ظروفاً صعبة بسبب الحظر وبعد الدمار».

ونقلت «فرانس برس» عن تاجر قوله «نحن خائفون» مؤكداً انه اوقف استيراد سلع من الاردن. وبسبب معاقبة التجار تعاني بغداد نقصاً حاداً في بعض المواد الغذائية التي باتت نادرة، ورأى ديبلوماسي اوروبي ان هؤلاء هم «كبش المحرقة» مشيراً الى ان الاحكام الاخيرة وجهت «ضربة مؤذية الى القطاع الخاص».

وافاد مراسل الوكالة ان الرز شبه مفقود في سوق الشورجة التجاري،



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ آب 1992

على رغم انخفاض سعر الكيلو الواحد من ١٠ الى ٤ دنانير في غضون بضعة ايام.

على صعيد آخر افادت الوكالة العراقية في نبأ بثته اول من امس ان «رئيس الحكومة الموقتة» التي عينتها بغداد في الكويت بعد الغزو علاء حسين علي بعث ببرقية «تهنئة» الى صدام في الذكرى الثانية للغزو. لكن الوكالة لم تشر الى صفته التي كانت السلطات العراقية تصر عليها لتبرير «مساعدة الحكومة الموقتة» بعد ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٠.

خبراء التفتيش

الى ذلك يصل الى العاصمة العراقية بعد غد فريق جديد يضم خبراء في التفتيش الدولي مكلفين التحقق من ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية.

وأكد مصدر في الامم المتحدة ان الفريق الذي يرأسه خبير روسي غادر نيويورك ليل الاثنين - الثلثاء متوجهاً الى لندن في طريقه الى بغداد عبر البحرين. وستكون مهمته الاولى من نوعها بعد تفتيش وزارة الزراعة العراقية ما انهى ازمة مواجهة بين بغداد والامم المتحدة دامت نحو ثلاثة اسابيع الشهر الماضي.

وعلم امس لدى مكتب تنسيق العمليات الميدانية للخبراء في المنامة ان الفريق الجديد يضم ٢٢ شخصاً متخصصين في الاسلحة البالستية، وسيبقى في العراق حتى ١٧ آب (اغسطس) الجاري لمتابعة «مهمات عدة».

يذكر ان ١٥ خبيراً متخصصين في الاسلحة الكيماوية موجودون في العراق منذ بضعة اسابيع، ويشرفون على تدمير عتاد كيماوي عثر عليه في موقع المثنى (١٣٠ كيلومتراً شمال غربي بغداد).

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٢

العــــراق يعلـن إصـــــلاح ميـنـاء البـكر البترولـــى

بغداد - وكالات الأنباء - أعلن العراق امس انه تم إصلاح مرفأ البكر البترولى وإعادة طاقته التصديرية الى المستوى الذى كانت عليه قبل حرب الخليج . والتى تبلغ ١,٦ مليون برميل يوميا .

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن مصادر بوزارة البترول قولها ان الميناء كان قد دمر بنسبة ٩٠ ٪ اثناء حرب الخليج وان إصلاحه إستغرق ثمانية اشهر وتكلف خمسة ملايين دينار عراقى (١٦ مليون دولار بسعر الصرف الرسمى)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ... ١٩٩١

◄ وزير النفط المصري في حديث لـ «صوت الكويت»:

الشركات المصرية تساهم باعادة تأهيل الآبار الكويتية

البترول العربي سيسيطر على اسواق العالم بعد نصف قرن

دمشق - صفوان البني:

خلال زيارته لدمشق التقت «صوت الكويت» وزير البترول والثروة المعدنية المصري د. حمدي البنبي في حوار شامل حول واقع الصناعة النفطية العربية وافاق المستقبل النفطي العربي على المستوى الستراتيجي.

وقد اعطى الوزير البنبي صورة مشتركة للمستقبل النفطي واشاد بالسياسة النفطية العربية ومسيرتها والتعاون الثنائي والجماعي في مجال انتاج وتسويق وتصنيع المشتقات البترولية لكنه دعا الى مزيد من التعاون والتنسيق والتعاون.

وقال ان المستقبل للبترول العربي حيث سيظل مسيطراً عندما تنضب آبار الآخرين.

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

□ ما هي آفاق التعاون النفطي بين الكويت ومصر؟

- يوجد بين مصر والكويت تعاون كبير جداً في مجال النفط سواء منه التعاون المباشر او غير المباشر ومن بينها احد المشروعات المشتركة وهو مشروع «السوبكت» الذي يعتبر من انجح المشروعات، والتعاون الاخر في مجال التنقيب عن البترول حيث تمتلك شركة «كوفكو» ارصدة في بعض شركات القطاع النفطي في مصر وايضاً شركة «سنتافي» المملوكة بالكامل للكويت ولها نشاط كبير ومكثف في مصر وعلى الجانب الاخر فان في شركة «سنتافي» التي تعمل بالكويت عدداً من الخبراء من مصر هذا عدا التعاون والتنسيق القائم بين شركة «الحفر المصرية» وشركة «سنتافي» داخل الكويت في مجال اصلاح الآبار او اعادة تأهيل الحقول وفي نفس الوقت هناك مباحثات مستمرة حول امكانية مساهمة شركة «بتروجيت» في اصلاح ما تم تخريبه من معامل وآبار في الكويت. وهذا العمل المشترك وان كنا نباركه كوزراء ومسؤولين غير انه يجب ان يتطور على مستوى الشركات.

□ كيف تقيمون واقع النفط العربي



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 أغسطس 1992

انتاجاً وصناعة وتسويقاً؟

- النفط العربي ينتج بمعدلات معقولة جداً ويعتقد ان تسويقه يسير بشكل جيد حسب الخطط الموضوعة لكل دولة والتشاور مستمر فيما يجب عمله. وهناك تحسن كبير في وضع النفط العربي رغم المنافسة من الدول الأخرى واعتقد ان الوضع العربي داخل «الاوبيك» والجهات الأخرى على ما يرام.

□ وكيف ترى انعكاسات ازمة الخليج على الساحة البترولية العربية؟

- انعكست ازمة الخليج على مستوى انتاج البترول في الكويت والعراق، ولكن بالنسبة للكويت أخذ البترول الكويتي يأخذ طريقه شيئاً فشيئاً لاستعادة مكانته العالمية في السوق. وحرصاً من العالم العربي على البقاء في السوق فان التنسيق يجب ان يظل قائماً.

زمن التجمعات الاقتصادية

□ هل ولى زمن الكارتلات النفطية؟ وهل يمكن ايجاد صيغة بديلة على المستوى العربي في الظروف الحالية؟

- زمن الكارتلات بالمعنى القديم ولى فعلاً، انما زمن التجمعات الاقتصادية ما زال قائماً ويجب على الدول العربية ان تنسق فيما بينها كي تحافظ باستمرار على نصيبها في السوق وعلى استقرار الاسعار النفطية. وان جميع دول العالم تشكل الآن تجمعات اقتصادية، وهذه التجمعات تتسم بالحوار المفتوح باستمرار وباقناع الطرف الآخر.

□ اذن لا يمكن للعرب ان يكرروا حقبة السبعينات التي تجلت في اعقاب حرب اكتوبر (تشرين الاول)؟

- لا اعتقد ان هذا ممكن تحقيقه في الوقت الراهن مطلقاً.

□ ما هي الامكانيات الفنية المتاحة لدى مصر لمساعدة بعض الدول العربية بالاستعاضة عن الخبرات الاجنبية في الحقل النفطي؟

- كل ما تريده الدول العربية تستطيع ان تقدمه مصر، انما يمكن القول ان معظم الدول العربية تمتلك كوادر فنية وخبرة تكونت عبر سنوات طويلة، وبذلك قد يكون هناك نقص في مجال معين يمكن لمصر ان تسده في هذا المجال الى ان تتمكن الدولة من تهيئة الكوادر الوطنية اللازمة، فمثلاً في الكويت توجد كوادر معروفة في المجال النفطي وكذلك في المملكة العربية السعودية. وفي الامارات وعدد آخر من الدول لديها تقنيات حديثة تطبقها، وفي سورية التي دخلت مجال النفط قبل سنوات قليلة تكونت خبرات فنية خلال السنوات الماضية وهي كوادر عظيمة جداً. وانا اعلن عبر «صوت الكويت» ان مصر مستعدة لسد اية فجوة فنية في المجال النفطي، واساس طرح فكرة الشركات المشتركة بيننا وبين الاشقاء في سورية هو تعميم الفائدة المتبادلة في مجال النفط، انطلاقاً من هذا المنظور.

خصخصة القطاع النفطي

□ ما هي آفاق تحويل القطاع النفطي كله او بعض مجالاته الى القطاع الخاص؟

- هذا الكلام عظيم جداً وانا شخصياً اؤمن به ونحن لدينا في مصر الشركات المصرية التي تقوم بحفر الآبار وعمل المشروعات، وعلى رغم ان جميع اسهمها مملوكة للدولة انما تدار ادارة اقتصادية وكأنها قطاع خاص مئة بالمئة. والشركات التي تتكلم عنها هنا اي المشتركة يجب ان تدار بطريقة القطاع الخاص وهذا يكفي لانقاذ الشركات المشتركة على المستوى العربي من وقوعها فريسة الروتين الحكومي، بمعنى ان تمنح مجالس الادارة الصلاحيات الكاملة ويتم حساب مرتباتهم بناء على حساب بالربح والخسارة وليس على اساس الرواتب.

□ ما هو واقع الانتاج النفطي المصري، ومتى يمكن لمصر ان تنظم الى نادي الأوبيك؟

- مصر لا تعتزم دخول نادي «الاوبيك»، ونحن لا نرى ضرورة لذلك ونحن مشاركون مع اهم دول العالم والدول العربية التي تنتمي لنادي الأوبيك وفي العالم كله نجد ان المملكة العربية السعودية والكويت والامارات وهي من ضمن دول الاوبيك تمتلك لوحدها ٤٥٪ من احتياطي النفط العالمي ومصر مشتركة مع عدد الدول بمنظمة «الاوابيك» العربية ودائماً وابداً نلتقي ونتبادل الافكار ولذا لا نرى اي ضرورة للانضمام الى مجموعة الاوبيك. وبالنسبة للانتاج المصري فهو في حدود ٩٠٠ الف برميل يومياً في صحراء سيناء وخليج السويس والصحراء العربية ولدينا انتاج من الغاز يبلغ ١.١ مليون قدم مكعب يومياً او ما يعادل ١٦٠ الف برميل.

□ وكيف ترى مستقبل الانتاج والصناعة النفطية العربية؟

- الصناعة النفطية العربية صناعة رائدة وما يلفت النظر انها تأخذ بأحدث التقنيات. فنجد ان الدول الخليجية تنشيء مصانع تكميلية للصناعة النفطية لاستغلال كل مشتقات النفط وتقييم المشروعات البتروكيماوية وهناك تطوير كبير في المملكة العربية السعودية وفي الكويت بالنسبة للانتاج والمحطات ونجد مثلاً في دولة الامارات انهم برعوا في فن الحفر افقياً وفي

سورية بدات تقنيات ممتازة في الحقل النفطي. بمعنى انه سيكون للدول العربية موقع اوسع في المستقبل على الخريطة العالمية، ولو نظرنا الى تفاصيل هذه الخريطة ككل نجد ان على المتوسط لدى العالم كله احتياطي من النفط عمره نحو خمسين عاماً، انما الدول الخليجية لديها من الاحتياطي بين ١٠٠ و١٥٠ سنة، وبعض الدول لديها عمر الاحتياطي يصل الى ٢٥٠ سنة وحينما ينتهي البترول في العالم كله سيكون البترول موجوداً في العالم العربي، وهذا يحتم على العرب زيادة التعاون وزيادة عمليات الترشيد ووضع اسس اقتصادية سليمة.

ونحن ندعو الى المزيد من التعاون والحوار والتنسيق بين الدول العربية لكي نستمر ونأخذ وضعاً احسن في السوق العالمي. ولا بد من تحقيق التكامل الاقتصادي بالنسبة للنفط وانتاجه ومعالجته والعالم العربي على وجه العموم لديه الثروة في اماكن ولديه الطاقة البشرية في اماكن أخرى ولديه الخبرات في كل مكان واذا التقت الثروة مع الخبرة في مجال المشروعات الاقتصادية المدروسة اعتقد ان الوضع سيكون افضل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٢

حرائق آبار نفط الكويت

فشلت تنبؤات الاردن بحدوث الشتاء النووي

في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠ حذر الملك حسين عاهل الاردن من ان الزعيم العراقي صدام حسين قد يضرم النيران في حقول النفط. وقال الملك ان غاز ثاني اوكسيد الكربون الناجم عن الحرائق سوف يزيد سرعة سخونة الاجواء العالمية.



المصدر : المجلة

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي مقالة افتتاحية نشرت في صحيفة «لوس انجيليس تايمز» يوم ٣٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ أعلن كارل ساجان ان الملك حسين على خطأ، ووفقا لما جاء في تلك الافتتاحية فان الدخان الناشيء عن الحرائق يمكن ان يؤدي الى تبريد جزء كبير من نصف الكرة الشمالي فيقيم الدليل على صحة نظرية «الشتاء النووي»، الشهيرة التي طرحها هذا العالم الفلكي وزملاؤه عام ١٩٨٣.

وبعد شهرين من ظهور ذلك المقال اشعل صدام حسين حقول النفط الكويتية مختبرا صدق تنبؤات الملك وساجان، وكانت تلك اكبر التجارب التي اجريت على الغلاف الجوي في اي وقت.

وقد بدأت تتجلى نتائج التجربة. والحاصل ان دخان الحرائق لم يسخن الجو العالمي ولا برده كما يقول عالم الظواهر الجوية بيتر هوبز في مقال كتبه لمجلة «العلوم» ونشر في احد اعدادها الاخيرة. وهذا لا يعني التشكيك في ظاهرة السخونة العالمية او نظرية الشتاء النووي. فكل ما يعنيه هو ان أحراق الكثير من النفط دفعة واحدة يمكن ان يطالعنا بمفاجآت كبيرة.

والحرائق لم تسهم في السخونة العالمية لأنها اضافت الى الغلاف الجوي كمية ضئيلة من ثاني اوكسيد الكربون مقارنة بغيرها من مصادر هذا الغاز. وفي تقدير علماء الظواهر الجوية ان حرائق النفط لم تشكل سوى حوالي اثنين بالمئة من كميات ثاني اوكسيد الكربون التي نفثها البشر في الغلاف الجوي، خلال العام الماضي كما ان تلك الحرائق لم تتسبب في حدوث شتاء نووي لأن الدخان لم يرتفع كثيرا جدا كما يقول توم سوليفان من «مختبر لورنس ليفرمور» في كاليفورنيا. فلأحداث شتاء نووي كان لا بد من صعود الدخان الى ارتفاع سبعة او ثمانية اميال لكن في الكويت لم يرتفع الدخان ابدا الى اكثر من ثلاثة او اربعة اميال.

والمفروض وفقا لتصورات نظرية الشتاء النووي انه اذا لم تتسبب الحرارة المنبعثة من النيران في اطلاق الدخان الى الغلاف الجوي تتكفل بذلك عملية تعرف باسم التصعيد الذاتي. وتحري هذه العملية عندما تمتص الجسيمات السوداء في الهواء حرارة الشمس، فاذا اصبحت اسخن من الهواء ترتفع تلقائيا.

لكن الدخان لم يكن حالك السواد بقدر ما توقع العلماء، ولذلك لم يمتص الكثير من الحرارة وكانت تجارب الشتاء النووي التي اجريت في اواسط الثمانينات عمدت الى احراق وقود النفاثات لمحاكاة حرائق النفط. وحرق وقود النفاثات ينبعث منه دخان اسود بلون



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ اغسطس ١٩٩٢

الحبر، ومن ثم افترض كثيرون من علماء الظواهر الجوية ان احتراق النفط الكويتي سوف يؤدي الى هذه النتيجة ايضا

لكن آبار النفط لا يتدفق منها وقود النفاثات وكثير من الآبار في الكويت نفثت كميات من المياه المالحة بقدر ما دفقت من النفط، ووجود الملح صبغ الكثير من الدخان باللون الابيض، بل ان الدخان احتوى على ملح اكثر من السخام وفقا للبيانات التي جمعها هوبز من جامعة واشنطن.

وكان هوبز حلق عبر الدخان في طائرة ذات مقصورة غير مكيفة الضغط، مرتديا قناعا واقيا من الغازات ومتحملا حرارة وصلت الى ١٢٥ درجة ليعرف اتجاه الدخان وعناصر تركيبه، فاكتشف ان الدخان لم يكن محتويا على الكثير من السخام، وهو الكربون الخالص، اشد مكونات الدخان سوادا. لكن النيران اتقدت على نحو فعال جدا حتى ان معظم الكربون الذي في النفط انتهى الى ثاني اوكسيد الكربون واول اوكسيد الكربون ومركبات كربونية اخرى. ونتيجة لذلك لم يصعد الدخان ذاتيا.

لكن ساجان يقول ان التصاعد الذاتي ليس محور الموضوع، وان البرودة التي نشأت تحت سحابة الدخان مباشرة تثبت صحة فكرة الشتاء النووي. وفي حال نشوب حرب نووية يحدث التصاعد الذاتي بسرعة اكبر كثيرا.

ويقول ساجان: «عندما تحرق مدينة (كما في حرب نووية) فانك تسبب اهتياجا في الجو ونارا فوق منطقة اوسع بمراحل من مجرد بئر نفطية، واحيانا تحدث عاصفة نارية هوجاء». ويضيف موضحا ان العاصفة النارية تحمل الدخان الى الجزء الاعلى من الغلاف الجوي «مثل تيار هواء في مدخنة». وذلك، كما يقول، هو الفرق بين ما حدث في الكويت وما يمكن حدوثه في شتاء نووي

لكن ريتشارد سمول من شركة «باسيفيك سييرا للابحاث» في لوس انجيليس غير مقتنع بهذا الرأي. وهو يعتقد ان تجربة حرائق النفط الكويتية «تثير تساؤلات جدية حول نظرية الشتاء النووي وتدفعنا على الاقل الى مراجعة بعض فرضياتها»

وقال إن اكثر ما ادهشه ان جسيمات الدخان اجتذبت الماء. وكان العلماء افترضوا من قبل ان دخان النفط المحترق قادر على صد الماء نظرا لأن الزيت والماء لا يمتزجان. ولذلك حسبوا ان قطرات المطر لا يمكن ان تتشكل حول جسيمات الدخان المنبعث من حريق نفطي وان تلك الجسيمات لا يمكن ان تنهمر من الغلاف الجوي. وحتى اذا لم تصل الجسيمات الى الغلاف الجوي فالمفروض ان تبقى معلقة في الهواء مدة طويلة.

لكن ذلك لم يحدث في الواقع فجسيمات الدخان في الكويت بقيت في الجو خمسة ايام في المتوسط وجذبت الماء وشكلت قطرات مطر كما يشير سمول.

ولأنها شكلت قطرات مطر على ذلك النحو فان جسيمات الدخان ربما فعلت شيئا ما كان بوسع احد ان يتنبأ به

كانت الافتتاحية التي كتبها ساجان في صحيفة «لوس انجيليس تايمز» اشارت الى ان الدخان قد ينجرف فوق الهند ويعرقل الرياح الموسمية فيسبب المجاعة للملايين. اما بعض علماء الظواهر الجوية الاخرين فاعتقدوا انه لن يؤثر على موسم الامطار في الهند اطلاقا. ولكنه ربما كثف الرياح الموسمية، فأمطار العام الماضي لم تقل غزارة عن اي وقت سابق. ويعتقد سوليفان ان جسيمات الدخان ربما كانت قد نشرت سحبا عبر آسيا. وقال بهذا الخصوص: «من الممكن ان تكون جسيمات الدخان قد نشطت تكثف بخار الماء الى مطر على مسافة من موقع الحرائق»

ويدرس سوليفان امكانية تسبب الدخان الناشيء عن حرائق النفط الكويتية في تكون سحب ممطرة على مناطق بعيدة تصل حتى الصين. وفي ظنه ان الدخان ساهم في حدوث الاعصار المدمر الذي اصاب بنجلاديش في

ابريل (نيسان) ١٩٩١ لكنّه لا يستطيع اثبات ذلك.

ويقول سوليفان: «لقد اجرينا بعض الحسابات لاكتشاف الاماكن التي اتجهت اليها حسيمات السخام بعدما خرجت من منطقة الخليج العربي».

لكن العلماء لا يستطيعون اقتفاء اثر الجسيمات من حريق في الكويت الى عاصفة في بنجلاديش. فعلم دراسة الظواهر الجوية ليس دقيقا الى هذا الحد حتى الان. والواقع ان مسألة الدقة هي مشكلة كبيرة تواجه العلماء في هذا الميدان.

ويرى سمول ان هذه المعرفة يمكن ان تنقذ آلاف الارواح في حال وقوع حادثة نووية كحادثة تشير نوبل في اوكرانيا، او حوادث كيماوية مثل كارثة بوبال في الهند ■

ينشر بالاتفاق مع «دالاس مورننغ نيوز»



عالم البترول والطاقة

العراق يعتزم إعادة بناء ميناء «خور الأمية» لتصدير البترول

□ لندن – أ.ب – داو جونز:

أعلن وزير البترول العراقى أسامة عبدالرازق الهيتى ان العراق يعتزم إعادة بناء ميناء «خور الأمية» على الحافة الشمالية للخليج العربى.

وذكرت وكالة أنباء «أوبيكا» نقلا عن جريدة الثورة العراقية التى نشرت تصريح وزير البترول العراقى ان شركة بترول جنوب العراق ستتولى عملية إعادة بناء الميناء.

وأضافت الوكالة ان عملية إعادة بناء ميناء «خور الامية» تاتى عقب اكتمال اصلاح «ميناء البكر» على الخليج العربي الذى يستخدم فى تصدير البترول والذي أعلن عنه الاسبوع الماضى.

وصرح الهيتى بأن الميناءين سيكونان على استعداد لاستقبال ناقلات البترول فور اكتمال عملية البناء والاصلاح إلا انه لم يحدد موعدا نهائيا لهذه العملية.

وذكرت وكالة أنباء منظمة أوبك – أوبيكانا – ان ميناء البكر استعاد قدرته على تحميل البترول الخام والتى تصل إلى حوالى ١,٦ مليون برميل فى اليوم الواحد.

وكان الهيتى قد صرح بأن العراق على استعداد لتصدير البترول من «ميناء البكر» فور الاتفاق على رفع الحظر المفروض على تصدير البترول من قبل الأمم المتحدة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٢

الأمم المتحدة تعيد ١٠ آبار بترول للكويت استولى عليها العراق

الكويت - ا ش ا - أكد الدكتور حمود الرقبة وزير النفط الكويتى أن بلاده ستستمر فى تطوير طاقتها النفطية بما يتجاوز حصتها من الانتاج التى ستصل اليها قبل نهاية العام الحالى والتى تقدر بنحو مليون ونصف مليون برميل (يوميا) داعيا منظمة الاوبك الى أن تتعامل مع الكويت باعتبارها حالة خاصة.

وأشار وزير النفط في تصريحات صحفية أمس الى أن الأمم المتحدة ستعيد للكويت ١٠ آبار للنفط سبق للعراق أن استولى عليها قبل الغزو.

وكشف الدكتور الرقبة النقاب عن وجود نية بيع شركات نفطية صغيرة للقطاع الخاص تحقق الارباح للمساهمين وتسهم في عودة رؤوس الأموال من الخارج .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٢

قفزة هائلة في انتاج البترول الايراني
والكويت تستعيد المفقود من انتاجها خلال حرب الخليج

نيقوسيا ـ رويتر   اكدت امس نشرة ميدل ايست إيكنوميك دايجست ان انتاج ايران من البترول قد شهد قفزة هائلة . مما رفع انتاج الأوبك الى ٢٤,٥١٠ مليون برميل يوميا خلال شهر اغسطس بارتفاع قدره ٣٦٥ برميلا يوميا عن انتاج شهر يوليو واوضحت النشرة المتخصصة في صناعة البترول ان الانتاج الايراني ارتفع بمقدار ٢٥٠ الف برميل يوميا ليصل الى ٣,٥٥ مليون برميل يوميا في شهر أغسطس .

في الوقت نفسه أعلنت النشرة ان انتاج السعودية من البترول سجل ارتفاعا قدره ١٠٠ الف برميل يوميا . ليصل انتاجها الى ٨,٢٨ مليون برميل يوميا بعد أن كان ٨,١٨ ملايين برميل بما فيه انتاج المنطقة المحايدة المشتركة مع الكويت واشارت النشرة الى ان الكويت بدأت في استعادة المفقود من انتاجها خلال حرب الخليج . حيث سجل الانتاج الكويتي ارتفاعا مقداره ٥٠ الف برميل يوميا . مما وصل باجمالي الانتاج الى ١,١٥ مليون برميل يوميا . متضمنا نصيبها من انتاج المنطقة المشتركة مع السعودية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

العراق يوافق على بيع بتروله لشراء مواد غذائية

نيويورك - مكتب الاهرام - اعلن الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للامم المتحدة ان وزير خارجية العراق قد ابلغه رسميا ان حكومته توافق على بيع بترولها على ان يتم تخصيص جزء من عوائد مبيعاته لشراء المواد الغذائية والطبية اللازمة للشعب العراقى فى اطار الالتزامات التى حددها مجلس الامن . وهذه هى المرة الأولى التى يعدل فيها العراق عن قراره بمنع بيع بتروله فى ظل القيود المفروضة عليه .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٢

الأمم المتحدة مستعدة لاستئناف المباحثات حول بيع بترول العراق

نيويورك - أ.ش.أ. - اعربت الأمم المتحدة عن استعدادها لاستئناف المحادثات حول بيع كميات من البترول العراقى بموجب توجيهات مجلس الأمن الدولى فى أى وقت .

وقال متحدث باسم المنظمة العالمية ان هذه المحادثات يمكن ان تعقد فى نيويورك اذا قضت الضرورة .



بغداد - وكالات الانباء - اعلن العراق امس بدء المرحلة الاولى لتشييد مصنع متطور للبتروكيماويات بتكاليف قدرها ٧٠٠ مليون دينار عراقى جاء ذلك بعد ساعات من قرار مجلس الامن بمصادرة ملايين الدولارات من ارصدة البترول العراقية المجمدة فى الخارج .

ومن ناحية اخرى وصف محمد الصحاف وزير خارجية العراق قرار مجلس الامن بمصادرة ارصدة البترول العراقية المجمدة فى الخارج ، بانه جائر وغير شرعى . وكان مجلس الامن قد وافق فى قرار غير مسبوق أمس الأول باغلبية ١٤ صوتا وامتناع الصين عن التصويت على مصادرة نحو مليار دولار من ارصدة البترول العراقية المجمدة فى الخارج لدفع التعويضات لضحايا الغزو العراقى للكويت وتمويل برنامج الامم المتحدة للمساعدات الانسانية فى شمال العراق ، ودفع تكاليف تدمير اسلحة الدمار الشامل فى العراق .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

.. والخبراء الأمريكيون يؤكدون: البترول العراقى لن يعود للأسواق قبل ٦ شهور

□ نيويورك - رويتر:

يتوقع معظم المحللين الأمريكيين فى قطاع البترول عدم عودة البترول العراقى للأسواق العالمية قبل مرور فترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر على الأقل وذلك رغم التكهنات الأخيرة بحدوث تقدم فى اتجاه رفع الحظر الدولى على مبيعات البترول العراقية قريبا.

وقال المحللون إن توقع رفع الحظر قريبا يعتمد على التعليقات الأخيرة التى أدلى بها رئيس لجنة الأمم المتحدة المكلفة بتدمير الأسلحة العراقية وكذلك الانتخابات الرئاسية بالولايات المتحدة التى ستجرى يوم الثلاثاء القادم.

وأكد توم بورنز المدير الاقتصادى بشركة تشيفرون بسان فرانسسكو أن هناك العديد من العقبات التى يجب التغلب عليها قبل السماح للعراق ببيع بتروله.

وقال إنه حتى فى حالة التوصل لاتفاق برفع الحظر الان فإن الأمر سيتطلب على الأقل ثلاثة أشهر لحل العقبات الرئيسية وعلى سبيل المثال عملية التصديق على هذا الاتفاق داخل الأمم المتحدة على هذا الاتفاق.

وكان المتعاملون قد بدأوا يتحدثون عن مبيعات البترول العراقى فى أعقاب انخفاض أسعار الخام فى بورصة نيويورك فى الاسبوع الماضى.

وأرجع الخبراء هذا الانخفاض إلى امدادات الأوبك الضخمة وقلة الشراء خلال الربع الأخير من العام بسبب زيادة المخزون للربع السابق عندما كان الدولار الأمريكى منخفضا.

ويقول «سيروس تاماسيب» كبير الاقتصاديين بشركة «اشلاند» للبترول إن الأمر لا يتعدى كونه خاضعا لقانون العرض والطلب.

ويرى نعمان بركات نائب رئيس شركة ميريل لنش أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية ساهمت فى انتشار هذه التكهنات التى رجحت بيع البترول العراقى قريبا وساعدت على خفض الاسعار.

وقال إنه منذ أن جعل المرشح الديمقراطى بيل كلينتون قضية الاقتصاد محورا لحملته الانتخابية فإن المتعاملين توقعوا أن كلينتون ربما سيبحث عن طريق لتوصيل البترول العراقى للأسواق للحفاظ على أسعار البترول منخفضة ومساعدة الاقتصاد على النمو.

ومن ناحية أخرى توقع المتعاملون أن يوافق الرئيس العراقى صدام حسين قريبا على شروط الأمم المتحدة مما سيسمح للعراق ببيع بتروله فى حالة فوز كلينتون.

وكان رالف اكيوس رئيس لجنة الأمم المتحدة قد صرح مؤخرا بأنه لا يتوقع أن يسمح مجلس الأمن ببيع البترول العراقى فى المستقبل القريب.

ويقول بورنز الاقتصادى بشركة تشيفرون إن البترول العراقى لن يكون موضع اهتمام فى الشتاء المقبل.

ويرى متعاملون أن التعقيدات الخاصة بمراقبة مبيعات البترول العراقية والنزاعات على طرق التصدير وكمية البترول المصدرة يمكنها أن تعرقل أى تقدم.

وتنتج العراق - التى تعد أحد أعضاء منظمة الأوبك - حاليا نحو ٤٠٠ ألف برميل بترولى يوميا للاستخدام المحلى مقارنة بثلاثة ملايين يوميا قبل الغزو العراقى للكويت.

تجديد عقود لاصلاح أبار الكويت بالاستعانة باجهزة الحفر المصرية

تم تجديد عقود تشغيل جهازي حفر رقمي ٧و١٢ التابعين لشركة الحفر المصرية لاصلاح أبار البترول بالكويت وحفر أبار جديده بحقول الاحمدي والبرقان.

ويتم تشغيل أجهزة الحفر المصرية بالكويت بالتنسيق مع شركة سانتافي للحفر المملوكة لحكومة الكويت والتي تعمل بمناطق مصر البترولية تحت ادارة مصرية وبعماله وايد مصرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

توقعات بتواصل الهبوط لحين انعقاد «أوبك»

أسعار النفط تهتز وسط إرهاصات عودة الانتاج العراقي إلى الأسواق

لندن: «الشرق الاوسط»

هبطت اسعار النفط في اسواق العالم امس وسط ارهاصات عن عودة النفط العراقي الى الاسواق وترقب في الاسواق ان تؤدي عودة العراق الى الانتاج الى «معركة» بين دول «اوبك» حول الحصص وربما قادت الى «اغراق».

وقال مضاربون في بورصة لندن لـ«الشرق الاوسط» ان ارهاصات عودة العراق الى السوق النفطية خفضت سعر برميل النفط امس بمعدل ٢٥ سنتا خلال يوم واحد، وهو أعلى معدل هبوط لأسعار الخام في الشهور الثلاثة الماضية.

وأضافوا ان الهبوط يأتي في الربع الأخير من العام الذي يشتد فيه عادة الطلب على النفط.

وقد سجل سعر برميل النفط من خام برنت القياسي في بورصة النفط في لندن عند الاغلاق امس معدل ١٩.٦٠ دولار، تسليم شهر ديسمبر (كانون الاول) المقبل.

وقال بيتر فيتال سمسار النفط في بورصة لندن أن الاسعار هبطت بمعدل دولارين خلال الاسابيع الثلاثة الماضية، وانه لا يستبعد ان يستمر الهبوط بنفس الوتيرة خلال الاسبوعين المقبلين قبل انعقاد مؤتمر «اوبك» الدوري في فيينا. وأضاف فيتال ان هناك مجموعة من المؤشرات ضغطت على الاسعار من بينها ارتفاع الاحتياطي المخزون في الدول الغربية الى معدلاته «المعهودة» السابقة بعد ان كان قد هبط خلال الاسابيع الماضية، ومن بينها حالة الركود الاقتصادي التي تشل اقتصادات معظم الدول الصناعية الكبرى، ومن بينها ايضا تسابق بعض دول «اوبك»، وخاصة ايران، على زيادة مستويات انتاجها لتعزيز مواقعها قبل اجتماع فيينا الذي ستكون قضية توزيع «حصص الانتاج» على رأس اولوياته. غير انه اشار الى أن طلب نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز مخاطبة الامم المتحدة بشأن رفع الحظر عن صادرات النفط العراقية يظل العامل الأكثر تأثيرا على الاسعار في الوقت الحالي.

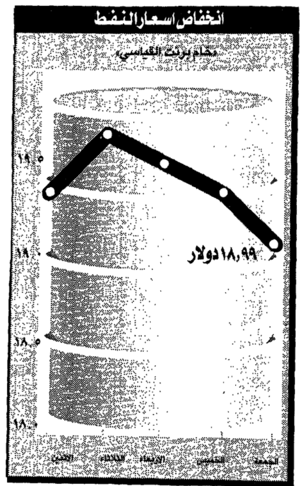
وكان طارق عزيز قد اعلن انه سيطلب من الامم المتحدة، حين يخاطبها في الثالث والعشرين من الشهر الحالي، رفع الحظر المفروض على صادرات النفط العراقية.

لكن ومن جهة اخرى قالت كريستين كيلر محللة النفط في بيت الاستشارات الياباني «نوموروا» ان العراق، في حالة موافقة الامم المتحدة على عودته الى الانتاج سوف لن يتمكن من ايصال نفطه الى الاسواق قبل الربع الاول من عام ١٩٩٣.

واستبعدت المجلة النفطية ان يتمكن العراق من العودة الى الاسواق بكامل معدلات انتاجه التي كانت سائدة قبل غزو الكويت، إذ أشارت الى ان مشكلة نقل الخام ستواجه النفط العراقي. وقال مهدي فارسي محلل في بيت المال والاستشارات «كلينتوورث بنسون» ان اجزاء كبيرة من انبوب النفط العراقي الذي يمر عبر تركيا «داخل الاراضي الكردية» ما زالت معطلة. واضاف أنه حتى في حالة عودة العراق الى الاسواق بانتاج لا يتجاوز ٧٥٠ الف برميل يوميا، فان اقرار الانتاج العراقي سيشكل «معضلة» لدول «اوبك».

وعزا فارسي، ذلك الى ان الكويت تسعى لرفع انتاجها بمعدل ٦٠٠ ألف برميل يوميا. فيما تقول ايران انها قادرة على اضافة ٤٠٠ الف برميل يوميا الى انتاجها النفطي الحالي.





«الشرق الاوسط» - رويتر



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

مع انتهاء مرحلة إزالة آثار الغزو

الشركات الأجنبية تبحث مشروعات بترولية جديدة في الكويت

□ الكويت ـ «العالم اليوم»:

مع اقتراب المرحلة الثانية من برنامج اعادة بناء قطاع البترول الكويتي، تتجه شركة البترول الكويتية الى مرحلة جديدة تهدف إلى اقامة المشروعات الكبرى تساهم فيها شركات أجنبية.

وأشارت مصادر كويتية إلى أنه على الرغم من أن مرحلة «التعمير» لا تضارع المرحلة الأولى من البرنامج ـ التى اعقبت تحرير الكويت ـ فى الحجم، إلا أنها لا تقل عنها أهمية.

وقالت المصادر انه منذ مرحلة التعمير التى بدأت فى أواخر ديسمبر عام ١٩٩١ ـ ارتفع انتاج الخام في الكويت الى ثلاثة امثاله ـ ليصل الى ١,٥ مليون برميل يوميا، كما زاد عدد مراكز تجميع البترول التى تمت اعادتها للعمل إلى ١٥ مركزا مقابل سبعة، وزادت ايضا سرعة العمل فى برنامج الحفر.

واكدت المصادر ان شركة بترول الكويت على وشك الانتقال من مرحلة الاصلاحات الطارئة إلى برامجها التى كانت تخطط لها قبل الغزو.

وقد اعتبر برنامج «التعمير» استكمالا لبرنامج «العودة» كما واصلت شركة بيكتل الامريكية التى تولت أعمال المقاولات فى المرحلة الأولى نفس مهامها فى المرحلة الثانية.

وذكرت المصادر ان استعادة الطاقة الانتاجية لمراكز التجميع ستكون حجر الأساس فى البرنامج. وقد اعتبرت ستة عشر مركزا ـ من بين ٢٦ مركزا للتجميع كانت موجودة بالكويت قبل الغزو ـ قابلة للاصلاح. وقد تناولت درجة الخسارة التى لحقت بهذه المراكز، فبعضها تطلب القيام بأعمال اصلاح مكثفة فى الانابيب ومرافق المعالجة، فى حين كانت مستودعات التخزين فى البعض الآخر قد تعرضت للتدمير تماما.

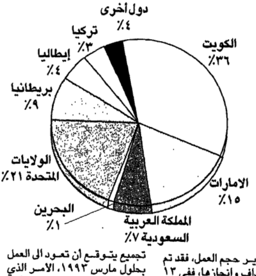
وعلى الرغم من المشكلات التى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦-٢ نوفمبر ١٩٩٢

مشتروات وتعاقدات والتزامات الكويت خلال عام ١٩٩١/١٩٩٢



☆ الأرقام الخاصة بالتعاقدات الممنوحة لدول مجلس التعاون الخليجي تتضمن طلبيات حصلت عليها شركات عالمية من خلال وكلائها المحليين
☆ المصدر: «بكتل»

واجهت تقدير حجم العمل، فقد تم تحديد الأهداف وانجازها، ففى ١٣ اكتوبر ـ بعد بداية البرنامج بعشرة أشهر ـ وصلت طاقة التجميع فى شركة بترول الكويت الى ٢,٤ مليون برميل يوميا. وبقيت ثلاثة مراكز تجميع يتوقع أن تعود الى العمل بحلول مارس ١٩٩٣، الأمر الذي يضيف الى طاقة التجميع ٢٥٠ الف برميل اخرى يوميا.

وأوضحت المصادر أن برنامج اصلاح مراكز التجميع تزامن مع العمل فى برنامج كبير لحفر الآبار تولت مسئوليته شركة «سانتاف» الأمريكية ففى أكتوبر الماضى اعلنت الشركة عن اتمام اصلاح ٢٠٠ بئر، وحفر ٧٥ بئرا جديدة منذ التحرير. ومن المقرر ان يستكمل برنامج اصلاح الآبار خلال الربع الأول من عام ١٩٩٤.

ومن المتوقع ان تقام خلال السنوات الخمس القادمة مشروعات تتكلف ستة آلاف مليون دولار بما يفوق كثيرا كمية ما انفق خلال مرحلة التعمير وبالاضافة الى برنامج اصلاح مصافى التكرير، فمن المتوقع ان تطرح عروض لانشاء مراكز تجميع جديدة بالاضافة الى معامل جديدة لازالة الملوحة ومشروعات المياه.

ومن المتوقع ان يتم انجاز هذه الأعمال وفق ماتسفر عنه الدراسات التى تجريها حاليا الشركات الأمريكية والانجليزية حول اثر اشتعال الآبار على انشاء المستودعات.



لتطوير واستغلال حقل "نهر عمر" قرب البصرة

اتفاق جاهز للتوقيع بين "توتال" الفرنسية وشركة النفط العراقية

□ فيينا - من رنده تقي الدين:

■ علمت «الحياة» ان فريقاً من مهندسي شركة «توتال» الفرنسية انهى زيارة الى منطقة البصرة في العراق استغرقت ستة اسابيع، درس خلالها امكانات تطوير حقل نهر عمر النفطي بالقرب من البصرة وامكاناته الانتاجية واحتياطه.

وقالت مصادر في الصناعة النفطية، ان احتياط الحقل قدر بحوالي ١٠ بلايين برميل وان بامكان الشركة الفرنسية انتاج ما بين ٢٥٠ الفاً و٥٠٠ الف برميل يومياً بعد تطويره.

وعلمت «الحياة» ان اتفاقاً لتطوير الحقل اصبح جاهزاً للتوقيع بين «توتال» وشركة النفط العراقية»، وان الاتفاق ينتظر قراراً عراقياً بهذا الشأن، سيعقبه تأسيس مكتب للبدء في اعداد الدراسات اللازمة للمشروع، اذ ان عقوبات الامم المتحدة المفروضة على العراق لا تمنع ذلك.

ويبدو ان البطء العراقي بالتوقيع مرده الى ان العراق مستاء من مشاركة فرنسا في الحظر الجوي المفروض على الجنوب.

من جهة ثانية تفاوض شركة «الف» النفطية الفرنسية على تطوير حقل مجنون الذي يتراوح احتياطه بين ١٥ و٢٠ بليون برميل. ومن المحتمل ان ينتج مليون برميل في اليوم. وعلمت «الحياة» ان المفاوضات لم تبلغ بعد مستوى التقدم الذي بلغته شركة «توتال» لكن «الف» تتعاون مع «توتال» حول التقدم في المفاوضات مع الجانب العراقي.

واشار مصادر الصناعة النفطية الى ان «توتال» تحاول ايضاً الحصول على عقود لتطوير انتاج بعض الحقول النفطية في ايران وكذلك الدخول في مشروع انتاج الغاز الايراني الواقع في المنطقة التي تشكل امتداداً لحقل الشمال الغازي في قطر.

وتحتوي المنطقة الايرانية من الحقل على حوالي ١٠ في المئة من احتياط حقل الشمال، لكن مصادر الصناعة النفطية قالت ان ايران تحتاج الى هذا الغاز للاستهلاك المحلي وان شركة «توتال» تعرف حقل الشمال للغاز معرفة عميقة اذ انها قامت بكل الدراسات وتقوم بالانتاج من الجهة القطرية، وانها تتفاوض مع وزير النفط الايراني غلام رضا اغازاده للتوصل الى عقد بهذا الشأن وان تمويل هذا المشروع سيتم عبر شركتي الهندسة «تكنيب» و«سايبيم» اللتين وقعتا عقداً مع ايران للقيام بالاعمال الهندسة لمشروع تطوير الغاز، القائم على بناء خط نقل غازي ومنصة ووحدة انتاجية.

وتبلغ تكاليف هذا المشروع حوالي ١,٧٥٠ بليون دولار وبامكان شركة «توتال» اذا توصلت الى اتفاق مع ايران حول انتاج الغاز المساهمة في هذا التمويل، لكن ايران لم تتخذ قراراً بعد في هذا الشأن ويبدو ان المفاوضات بين ايران والشركة الفرنسية بطيئة.

ويربط «توتال» مع ليبيا ايضاً عقد وقع قبل شهر تقريباً من فرض العقوبات عليها يقضي بشراء حوالي ١٥ الف برميل من النفط الخام الليبي سنوياً. وتامل الشركة الآن زيادة هذه الكمية والتفاوض على شراء ١٠ آلاف برميل اضافة الى الـ ١٥ الف برميل المتفق عليها.

وتشير مصادر الصناعة النفطية ان شركة «توتال» التي لها وجود قديم جداً وخبرة في الشرق الاوسط تنشط في عدد كبير من الدول النفطية حيث اصبح لها دور مهم في سلطنة عمان، وهي تعمل بصفة استشارية تقنية على صعيد السياسة النفطية في السلطة التي سيبلغ مستوى انتاجها النفطي في العام ١٩٩٥ حوالي مليون برميل في اليوم، حسب مصادر الصناعة النفطية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٢

البغلي: الكويت تتسلم آبارا جديدة فور الانتهاء من ترسيم الحدود مع العراق

□ الكويت - من حمد الجاسر:

■ استبعد وزير النفط الكويتي السيد علي البغلي ان تكون استثمارات مؤسسة البترول الكويتية خارج الكويت تاثرت بكارثة الاستثمار الكويتي في اسبانيا، وقال ان «لا توجد متاعب تواجه انشطة مؤسسة البترول في اوروبا وآسيا، كما انه لا استثمارات نفطية للكويت في اسبانيا».

وقال البغلي الذي كان يرد على اسئلة مكتوبة وجهت اليه ان الكويت تسعى لتطوير مشاريعها الصناعية النفطية في الداخل والخارج وجعلها «مصدرا من مصادر الاستثمار»، وان الاهتمام يتركز على كويت العمالة في الصناعة النفطية وتطوير كفاءات وطنية. وقال ان الآبار النفطية المنتجة في الكويت بلغت حتى الآن ٤٢٠ بئرا منها ٧٠ جديدة و٣٥٠ أعيد اصلاحها في حين بلغ انتاج الكويت اليومي ١,٣٨ مليون برميل، وقدّر تكاليف اعادة تأهيل القطاع النفطي بما يصل الى ١٥ بليون دولار منها بليون دولار تكاليف اطفاء الحرائق. وتوقع البغلي ان تتسلّم الكويت آبارا نفطية من العراق بعد الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

وقال الوزير الكويتي ان انتاج الكويت الحالي يبلغ ١,٣٨٠ مليون برميل يوميا بالاضافة الى حصتها من نفط الخفجي الذي تتقاسمه مع السعودية. واضاف ان انتاج المنطقة المقسومة الآن يبلغ حوالي ٣٠٠ الف برميل يوميا ويقتسم مناصفة مع السعودية.

واقر البغلي بأن المصاريف الراسمالية لانتاج النفط ارتفعت، الا انه عزا ذلك الى حرق القوات العراقية المنسحبة ما يقارب من ٧٠٠ بئر «بالاضافة الى العشرات من مركز التجميع وانابيب نقل البترول والخزانات وما سرق كذلك من معدات وقطع غيار». وقال «اننا سنطالب العراق بكل هذه المبالغ فقد قمنا باثبات الاضرار واسبابها من قبل هيئات دولة معتمدة وجهزنا ملفات المطالبة».

واضاف انه «لم نستلم الآبار التي وضع العراق بدون وجه حق يده عليها بمنطق القوة في المنطقة التي نسميها الرتقة ويطلق عليها العراق اسم الرميلة، وعند الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية نهائيا» ستتسلم الكويت الآبار. واشار الى انه جرى الانتهاء من ترسيم الحدود البرية، وقال ان ترسيم الحدود البحرية سيكون المرحلة الاخيرة من مهمة ترسيم الحدود بين البلدين.

وردا على سؤال بشأن استثمارات مؤسسة البترول الكويتية في الخارج ومدى تأثرها بمصير الاستثمارات الكويتية في اسبانيا، قال ان مؤسسة البترول وانشطتها الصناعية والتجارية في اوروبا «لم تتأثر بأي متاعب استثنائية في الآونة الاخيرة»، مشيرا الى انه لا توجد للمؤسسة اي استثمارات في اسبانيا على وجه التحديد. وقال «ان اي تطوير للصناعة النفطية في الخارج هو من باب تنويع اماكن ومصادر الاستثمار». واضاف ان الحكومة الكويتية لا تنوي بيع عمليات «كيو ايت» في الدول الاوروبية ولا شركة «كافكو» لتزويد الطائرات بالوقود للقطاع الخاص «في المستقبل القريب».

وقال ان لديه «خططا طموحة» لتكويت القطاع النفطي الذي كان من ابرز شعارات الحملة الانتخابية الاخيرة، وقال «نشجّع توظيف مزيد من الكويتيين في هذا القطاع الحيوي واحلالهم بدل العمالة الاجنبية»، مشيرا الى ان عدد الكويتيين يبلغ ١٠٥٧٢ شخصا يشكلون ٧٢ في المئة. الا انه اضاف «ما يهم هو الكيف وليس الكم بمعنى اننا نحرص ايضا على تطوير قدرات هؤلاء الشباب وتنميتها وتعريفهم للوسائل التكنولوجية والطرق الحديثة وتنمية مهاراتهم في هذا المجال الحيوي».

وسئل عما اذا كان متفائلا باستمرار تماسك «اوبك» بعد انسحاب الاكوادور فقال «ان في وجود المنظمة منفعة كبيرة لاعضائها بدل التخبّط والانفراد في اتخاذ القرارات».

٤



تأشيرات كويتية لسفر العمالة المصرية لاستعادة متعلقاتها

القاهرة: مكتب «الشرق الاوسط»

تبحث اللجنة المصرية ـ الكويتية المشتركة غدا (الاحد) الاسس المحددة لمنح تأشيرات دخول مؤقتة للمصريين الذين كانوا يعملون بالكويت قبل الغزو العراقي ممن لا تتوافر لهم فرص عمل حاليا هناك، وذلك لتصفية اوضاعهم المتعلقة بالسكن وتعويضات ومكافآت نهاية الخدمة

وصرح صلاح البعيجان القنصل الكويتي في القاهرة بان مدة التأشيرة ستتراوح بين شهر وثلاثة اشهر، مشيرا الى ان ذلك سيتم الاتفاق عليه خلال المباحثات التي يشارك فيها الجهاز المركزي للتنظيم والادارة في مصر والقنصلية الكويتية في القاهرة.

واضاف انه يتم بحث السبل التي تضمن مغادرة هؤلاء العاملين للكويت بعد تصفية اوضاعهم حتى لا يشكلوا عبئا على المرافق التي لم تستعد طاقتها لاستيعابهم.

واوضح القنصل الكويتي انه سيتم تحديد الفئات والاشخاص الذين سيمنحون التأشيرة ولن يتم منح التأشيرات بصورة عشوائية واشار الى ان تلك المباحثات ستنتهي خلال الاسبوع المقبل حيث يعلن على الفور عن اماكن وشروط منح التأشيرات عبر منافذ عديدة تيسيرا على المواطنين

ويذكر ان الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة المصري للتنمية الادارية كان قد بحث مع ضاري العثمان وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء الاتفاق على الاسس العامة لحل مشاكل العمالة المصرية العائدة من الكويت عقب الغزو وسبل استعادتها لمتعلقاتها وحقوقها في الكويت خلال اجتماع عقد منتصف شهر اغسطس (اب) الحالي



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩١/٨/٢١

□ لجنة مصرية كويتية تبحث بالقاهرة غدا :

منح تأشيرة دخول مؤقتة للكويت

لتصفية اوضاع العاملين بها قبل الغزو

تجتمع غدا ، الاحد ، بالقاهرة لجنة مصرية كويتية مشتركة لبحث وضع اسس محددة لمنح تاشيرات دخول مؤقتة الى الكويت للمصرين الذين كانوا يعملون بها قبل الغزو العراقى ممن لاتتوافر لهم فرص عمل حالية هناك ، وذلك لتصفية اوضاعهم المتعلقة بالسكن وتعويضات ومكافآت نهاية الخدمة . وستتراوح مدة التاشيرة بين شهر و ٣ اشهر .

وصرح السيد صلاح البعيجان القنصل الكويتى بالقاهرة ، بان المباحثات التى يشارك فيها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والقنصلية الكويتية بالقاهرة ـ ستتناول الاسس التى سيتم بموجبها منح التأشيرات ، وضمان مغادرة هؤلاء العاملين للكويت بعد تصفية اوضاعهم ؛ حتى لايشكلوا عبئا على المرافق التى لم تستعد طاقتها التى كانت تعمل بها قبل الغزو .

وقال القنصل الكويتى انه لن يتم منح التاشيرات بصورة عشوائية ، ولكن سيتم تحديد الأشخاص والفئات التى يكون لها حق الحصول عليها ، والسفر الى هناك للحصول على كافة حقوقها ، وفتح مساكنها وانهاء كافة متعلقاتها . وذلك لحل مشاكل العاملين الذين كانوا يساهمون فى بناء وتطوير الكويت .

واضاف انه سيتم عقب الانتهاء من المباحثات ـ خلال الاسبوع الحالى ـ الاعلان عن اماكن وشروط منح التاشيرات ، وستكون هناك منافذ عديدة لتسهيل حصول المواطنين المصريين على التاشيرات بسهولة ويسر ، وتذليل اى عقبات قد تواجههم .

ومن الكويت صرحت مصادر بالقنصلية المصرية هناك بان منح تأشيرة دخول الكويت للمصريين الذين كانوا يعملون بها ، ويرغبون فى العودة لتصفية اوضاعهم ، المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة ، او شققهم ، يتطلب ان تكون له شقة مؤجرة باسمه فى الكويت . ويمكن اثبات ذلك بعقد الايجار او اية وسيلة اخرى .

واضافت المصادر انه يجب ان يحمل المتوجه للكويت اقامة سارية المفعول او منتهية على جواز سفره ، وتذكرة ذهاب وعودة ، ويتم تسليم جواز السفر والتذكرة بمجرد الوصول للكويت .

ويذكر ان اكثر من ٦٠٪ من العاملين بالكويت قبل الغزو قد عادوا لاعمالهم مرة اخرى .

وكان الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية ، والسيد ضارى العثمان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى ، قد عقدا اجتماعا بالقاهرة فى منتصف اغسطس الحالى ، تم خلاله الاتفاق على وضع الاسس العامة لحل مشاكل العمالة المصرية التى عادت بعد الغزو العراقى ولها متعلقات فى الكويت .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩١/٨/٢١

٣٠٠ ألف شخص عادوا للأردن من الكويت

تفاقم المشكلات الاقتصادية خاصة البطالة

ذكر تقرير لوكالة رويتر من العاصمة الاردنية عمان ان حوالى ٣٠٠ الف سخص عادوا الى الاردن من الكويت خلال الفترة الاخيرة مما زاد عدد سكان الاردن بنسبة ١٠

واوضح التقرير انه رغم ان العائدين ومعظمهم فلسطينيون عادوا ومعهم أموال من الكويت الا انهم يواجهون مشاكل تماثل تلك التى يعانى منها بقية الاردنيين مثل البطالة وارتفاع الاسعار وتكاليف الاسكان وتزايد الفقر

كما يواجهون عدم قدرتهم على توسيع منازلهم فى المخيمات التى كانت قد اعدت اصلا لاستقبال اللاجئين القادمين من فلسطين عقب حربى ١٩٤٨ و١٩٦٧ لذلك وصف التقرير قدوم الفلسطينيين من الكويت بانه الموجة الثالثة من الهجرة بعد موجتى ١٩٤٨ و١٩٦٧

وتقول وكالة الامم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين ان حوالى ربع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها والبالغ عددهم حوالى ٩٥ الف فلسطينى يعيشون فى تلك المخيمات

وقال عدد من العائدين الى هذه المخيمات انهم فى انتظار العودة الى وطنهم وانه اذا لم يتحقق ذلك لهم فقد يتحقق لاولادهم او احفادهم



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٨/١٩٩١

الكويت تسمح للمصريين بالعودة لتصفية اوضاعهم

■ القاهرة - رويتر - قال مسؤول في السفارة الكويتية امس ان الكويت ستمنح المصريين الذين عملوا في الامارة قبل الغزو ولا تتوفر لهم فرص عمل حالية، تاشيرات دخول موقتة لتصفية اوضاعهم المتعلقة بالسكن وتعويضات ومكافات نهاية الخدمة.

وقال صلاح محمد البعيجان القنصل الكويتي في القاهرة لوكالة «رويتر» «تجري دراسة التفاصيل ولكن الكويت وافقت من ناحية المبدا (...) نامل ان يتم استكمال خطة عمل خلال اسبوع». وأضاف ان لجنة كويتية - مصرية مشتركة ستبحث السبل التي تضمن مغادرة هؤلاء العاملين للكويت بعد تصفية اوضاعهم حتى لا يشكلون عبئاً على المرافق التي لم تستعد طاقتها التي كانت تعمل بها قبل الغزو.

وكان يعمل في الكويت قبل ازمة الخليج نحو ١٨٥ الف مصري يقومون بتحويل نصف بليون دولار سنويا الى اهاليهم وفقاً للاحصائيات الرسمية. وفر معظمهم بعد بالغزو العراقي للامارة وليس بحوزتهم اكثر من الملابس التي يرتدونها.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩١

بالمشاكل

العائدون من الكويت يعيشون مأساة رهيبة منذ عادوا لوطنهم . لقد ترك معظمهم اموالهم وممتلكاتهم في الكويت .. تركوا شققهم بكل ما فيها من اثاث .. وتركوا حساباتهم وأموالهم في البنوك وهو شقاء العمر وعانوا ويلات العودة الى بلادهم . وقبل ذلك واجهوا خطر الموت على يد قوات الاحتلال العراقى ..

وصلوا الى مصر تسبقهم الآمال بانهم سيستطيعون الحصول على جزء من أموالهم ولكنهم فوجئوا بما حدث . قيل لهم ان البنوك ستغير الدينارات القديمة بدينارات جديدة وعندما ذهبوا الى البنوك لم يستطيعوا الوصول الى الشباك لتغيير مالديهم لان بنكا واحدا هو الذى يقوم بالتغيير . وانتظروا

حتى انتهت الحرب على امل ان يعودوا ومعهم الوثائق التى تثبت أرصدتهم في البنوك الكويت ولكنهم فوجئوا بمن يقول لهم ان وثائق البنوك الكويتية قد احترقت او ضاعت ولا تستطيع البنوك ان تصرف إلا بموجب دفاتر .. كما ان البنوك الكويتية تعرضت لعملية سلب ونهب كبيرة فنهبت كل اموالها وسرقت كل خزائنها وهي في حالة تحتاج الى فترة طويلة لكى تقف على قدميها .

.. طلبوا ان يعودوا الى الكويت ولو بتاشيرات مؤقتة ولو لفترة محدودة ولكنهم في كل يوم يقراون اخبارا متناقضة عن هذه التاشيرات .. يذهبون لسفارة الكويت للحصول على تاشيرة فيقال لهم : لا يوجد أحد في السفارة حتى ان بعضهم جلس امام السفارة اياما

وليالى في محاولة الحصول على تاشيرة ليحصلوا على مالهم فلم يستطيعوا .

قيل ان الكويت ستصرف للعائدين تعويضات مؤقتة . ونشرت الصحف ارقام هذه التعويضات والبنوك التى ستصرف بها والطريقة التى ستصرف منها .. ولكن كل هذا لم يتحقق فلا هم حصلوا على تعويضات مؤقتة . وهى من حقهم القانونى والمشروع .. ولا هم اخذوا اى مقابل .

وجاءوا يسالوننى ما هو الحل ..؟

ان معظمهم لا يملك شيئا وليس له وظيفة في مصر . وله اسرة تحتاج لمصاريف ونفقات يومية .. وله حقوق في الكويت لا يستطيع ان يصل اليها وقد مر على المأساة اكثر

من عام على بداية الغزو العراقي للكويت .. وحتى الآن لم يحدث شىء ..؟

احمد زين



بلا مشاكل

مازال الحديث عن العائدين من الكويت .. وقد تحدثت امس عن ضياع اموالهم فى الكويت وعدم تمكنهم من الحصول عليها او الحصول على اية تعويضات رغم كثرة الوعود وكثرة ما نشر من اخبار وتصريحات .

وناتي اليوم الى قصة ثانية هي قصة حقوق هؤلاء الناس فى مصر .. وناخذ مثلا من احد الشكاوى وهي شكوى من احمد رمضان عبدالظاهر الذى كان يعمل فى احدى الشركات .. وجاء الى القاهرة بعد ان ترك كل ما يملك هناك .. لقد كان له مبلغ عشرة آلاف جنيه عند شركة السعد للاستثمارات ولما لم يجد شيئا امامه قرر ان يسحب هذا المبلغ ويقيم به مشروعا صغيرا يعطيه دخلا هو واسرته حتى تنتهي الازمة . وكان يظن انه فى الظروف التى يمر بها سوف يحصل على المبلغ فى الحال . ولكنه فوجىء بأنه تسلم صكوكا على فترة طويلة حتى عام ١٩٩٢ .. وحاول ان يحصل على دفعة ما تستطيع ان تفعل شيئا .. ولكن لم يكن يحصل فى كل مرة الا على مائة جنيه او اكثر قليلا ينفقها على طعامه وطعام اسرته . وبعد جهد قيل له اننا سنعطيك دفعة فى ١١ يونيو لتستطيع آن تفعل بها شيئا .. وذهب فى الموعد فقالوا له انتظر الى شهر سبتمبر وكان الموعد الثانى ايضا موعدا غير محدد وفوجىء انهم خصموا مما سيصرفه كل الارباح التى تقاضها .. اى ان المبلغ استثمر خلال فترة طويلة بلا ارباح .. وانه خصم من المبلغ مجموعة من الدمغات والتسويات . الخ . مما جعله يتحول من حملته او من قيمة الصكوك وهو مبلغ ٧٣٠ جنيها الى ٣٥٦ جنيها فقط .

اى ان ٥٠٪ من قيمة الصكوك قد خصمت . وبالطريقة التي يدفعون له بها لم يستطع ان ينفق علي اسرته وحتى هذه المبالغ الضئيلة لم تعد تكفى .. فبدأ يبيع اثاث منزله

ويقول احمد رمضان عبد الظاهر انه لا يدرى ماذا يفعل ..

لقد وضع هذا المبلغ استثمارا يأتيه فى اى وقت عصيب .. ولكنه يمر بازمة ضخمة .. وانه يمر باسوأ ازمة فى حياته ولا يجد شيئا .. بحث عن عمل فى مصر فلم يجد حاول ان يصرف اى تعويضات فلم يصرف له . حاول ان يعود الى الكويت ليحضر مستحقاته من البنوك الكويتية فرفضوا السماح له .. حاول ان يسحب مدخراته فى مصر فأعطوها له بالتقسيط على دفعات صغيرة .

هذه ليست حالة خاصة ولكنها حالة عامة تنطبق على عدد كبير من العائدين من الكويت .. ولعله يكون هناك حل .

أحمد زين



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩١

تأشيرات دخول الكويت لعشرة آلاف مصرى

تسليم جواز السفر بالمطار شرط للدخول

الكويت ـ عبدالمنعم السيسى :

اكد مصدر مسئول بسفارة مصر بالكويت منح تاشيرات دخول لنحو عشرة الاف مصرى خلال الاشهر الثلاثة القادمه من العاملين السابقين فى الكويت ، لصرف مستحقاتهم ومكافات نهاية الخدمة ، وتصفية اوضاع شققهم تتراوح مدة التاشيرة بين شهر وثلاثة اشهر ويجوز للمواطن المصرى تقديم طلب بتجديد التاشيرة عن طريق السفارة المصرية فى حالة عدم كفاية المدة المحددة لانهاء متعلقاته

وشملت ضوابط الاقامة المحددة المدة ، قيام المصرى بتسليم جواز سفره لمندوب من السفارة المصرية فى مطار الكويت ، واستلامه بعد انهاء متعلقاته ، وتبدأ وزارة الداخلية الكويتية خلال الساعات القادمة منح الاقامات للوافدين والمقيمين . يرتبط منح الاقامة بموافقة وزارتى الشئون الاجتماعية والعمل الكويتيتين ، وفقا للوائح وقوانين العمل



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩١

٨٥ ألف مصرى عادوا ومشاكل الباقين فى طريقها للحل

● إذن زيارة اسبوعين لتصفية متعلقات المصريين فى الكويت

● كتب أسامة عجاج

● انتهت مؤخرا أعمال اللجنة المصرية الكويتية ، التى شكلت لايجاد حلول لمشاكل العاملين فى الكويت ، والذين لم تجدد عقودهم ، ولم يتمكنوا من السفر لانهاء متعلقاتهم هناك ، سواء سحب ودائعهم ، أو التصرف فى مساكنهم ، والتقت آخر ساعة مع السفير عبدالرزاق الكندرى ، وحمل حوارنا معه اخبارا جيدة ، فقد تم الانتهاء من وضع نظام يسمح بزيارة للكويت لمدة اسبوعين للعاملين هناك لتصفية متعلقاتهم ويبدأ تقديم الطلبات قريبا ، مع تأكيد من السفير بأن الاستعانة بالعمالة المصرية لم تتوقف على الاطلاق .

● فى البداية اثير فى الآونة الأخيرة عدة صعوبات تواجه المصريين العاملين فى الكويت ، خاصة هؤلاء الذين لم تجدد عقودهم مرة ثانية ، بعد التحرير ، ولاأحد ينكر ان هناك محاولات لحل هذه المشاكل ، إلى اين وصلت هذه المحاولات ؟

يقول السفير عبدالرزاق الكندرى :

— فى اعتقادى ان هذا الموضوع ينقسم إلى قسمين ، الاول يتعلق بالاخوة المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت قبل الغزو ، وقد بدأنا فى حل هذا الموضوع منذ ان من الله علينا بالتحرير ، وعادت الحكومة الشرعية والشعب الكويتى إلى ارضه ، وقد اعدنا إتمام عقود جديدة مع الكثير من المصريين من خلال الطلبات التى كانت ترد من الجهات الحكومية المعنية ، سواء الوزارات او المؤسسات ، أو المصالح الحكومية ، او القطاع الخاص ، وعاد عدد كبير من المصريين من كافة التخصصات ، مدرسين ، اطباء ، مهندسين ، وغيرهم إلى مباشرة اعمالهم مرة اخرى ، حتى بلغ عددهم اكثر من ٧١ الف مصرى ، والعدد يزداد يوميا ، ومازالت حتى الآن تصدر تصاريح زيارة للكويت لمن يقع عليه الاختيار لتجديد عقده من الجهة التى كان يعمل بها .

ويضيف السفير عبدالرزاق الكندرى .

والقسم الثانى يتعلق بهؤلاء الذين لم يقع عليهم الاختيار حتى هذه اللحظة للعودة إلى اعمالهم السابقة ، وتركوا بسبب الغزو بيوتهم ، وممتلكاتهم وودائعهم فى البنوك الكويتية ، وقد كان هؤلاء محل اهتمام من المسئولين فى الكويت ، خاصة الحكومة الكويتية . وعندما قام ارى العثمان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى بزيارة مصر ، وتشرف بمقابلة الرئيس مبارك لتسليمه رسالة من امير البلاد ، التقى مع الدكتور عاطف عبيد ، وتم بحث هذا الأمر معه وعبرنا عن الرغبة الكويتية فى إيجاد حل مناسب لكيفية توجه هؤلاء الاخوة المصريين بصورة مؤقتة ، وإنهاء إجراءاتهم الخاصة بهذه الممتلكات حتى يتصرفوا فيها بمعرفتهم . وتم الاتفاق بين الوزيرين على عقد اجتماع مشترك مصرى كويتى يضم ممثلين عن الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، والسفارة الكويتية ، للبحث فى افضل الوسائل والضوابط التى تنظم زيارة المصريين بشكل مؤقت وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات ، وتوصلت إلى هذه الضوابط ، وتتضمن ان تكون فترة الزيارة اسبوعين ، وباعداد محددة يوميا ، وتم الاتفاق ايضا على ان تقوم السلطات المصرية بتلقى طلبات الاخوة المصريين ، وتدقيقها بموجب النموذج المعد من السفارة الكويتية لهذا الغرض ، وهدفنا ان يتم السفر بشكل منظم ومبرمج ، وحتى نضمن ان الهدف الاساسى من الذهاب هو جلب المتعلقات التى تركت بفعل الغزو .

● لغة الأرقام واضحة ذكرتم انه سمح لحوالى ٧١ الف مصرى بالعودة من جديد للكويت بعد تجديد عقودهم ، هؤلاء كم يمثلون من العمالة المصرية التى كانت هناك قبل الغزو ؟

يقول السفير عبد الرزاق الكندرى :

عدد الـ ٧١ الفا هم الذين حصلوا على إذن دخول من السفارة المصرية . ولكن هناك آخرين قد حصلوا على اذون دخول من جهات اخرى كوزارة الداخلية ، فالعدد فى حقيقة قد يصل إلى ٨٥ الف شخص ، وهو عدد كبير إذا عرفت ان المصريين الذين كانوا يعيشون فى الكويت قبل الغزو حوالى ٢٠٠ الف . مع الوضع فى الاعتبار ان ٣٢ فى المائة من مجموع المصريين هم من العائلات ، زوجات واولادا وغيرهم .

● وماذا عن مشكلة ودائع المصريين فى البنوك الكويتية ؟

يقول السفير عبد الرزاق الكندرى .

بعد التحرير مباشرة وضع البنك المركزى الكويتى ضوابط لسحب العوائد الموجودة فى البنوك سواء كانت تخص



الكويتيين او غيرهم من الجنسيات المختلفة التى كانت تعيش فى الكويت ومن بينهم المصريون ، وقد كان من حق كل شخص سحب ما قيمته ٤ آلاف دينار شهريا ، وتسهيلا على الأخوة المصريين من الذين لم يعودوا للكويت ، اتفقنا مع اربعة بنوك مصرية لتلقى طلباتهم مع تفويض البنك فى عملية السحب نيابة عنهم وكان فى حدود ٤ آلاف دينار واستمر هذا الوضع حتى ٣ اغسطس الماضى . ولم يعد هناك سقف اعلى للسحب ، وهذه القضية لا تقتضى من المودع المصرى السفر للكويت . فالامر لا يتطلب سوى إعطاء توكيل للبنك الذى يتعامل معه ، او لاحد من اقاربه لسحب مستحقاته . واعتقد أنه لم يعد هناك مشكلة بهذا الخصوص .

● تحدثت فى إجابة سابقة عن ضوابط خاصة لهؤلاء الذين سيسمح لهم بإذن زيارة . وأن هناك اتفاقا تم مع الجانب المصرى هل لنا ان نعرف ملامح هذه الضوابط ؟

يقول السفير عبدالرزاق الكندرى :

— ملامح هذه الضوابط ، ان يكون لدى المصرى عقد إيجار شقة وان يكون لديه إقامة صالحة قبل الغزو ، وان يحصل على تذكرة ذهابا وعودة . والهدف من هذه الاجراءات . ألا نلقى بعبء جديد على السفارة المصرية فى الكويت . ولهذا كان احد اعضاء اللجنة المستشار العمالى المصرى فى السفارة فى الكويت ، وسوف يقوم الجانب المصرى بتخصيص مكان متسع لتلقى الطلبات .

● ومتى ستقدم هذه الطلبات ؟

يقول السفير الكندرى :

تحديد موعد تلقى الطلبات هو مسئولية الجانب المصرى ، ودورنا هو فى استعدادنا لاصدار اذونات الزيارة بالعدد المتفق عليه ، حتى نحل مشكلة الزحام امام السفارة الكويتية .

● هل تعنى الاستعانة بعدة آلاف من العمالة المصرية ، ان الباب قد اغلق امام هؤلاء الذين كانوا من قبل هناك ؟

يقول السفير عبد الرزاق الكندرى :

عملية الاستعانة بالعمالة المصرية مستمرة ودائمة ، وإصدار اذون لها مستمر ولم يتوقف . ولكن لا ننسى ان مؤسسات الدولة فى الكويت لم تعد إلى طبيعتها ، فالشركات والوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة مازالت تحتاج إلى مزيد من العمالة ، بعد فترة استقرار وتنظيم لأجهزتها الادارية . وبعدها سيتم الاستعانة بالعمالة من الدول الصديقة خاصة من دول الخليج ومصر وسوريا ، التى كان لها موقف مشرف .

● من يتحمل ثمن تذكرة السفر لانهاء المتعلقات ، وما مدة الزيارة ؟

يقول السفير عبدالرزاق الكندرى :

المصرى هو الذى سيتحمل ثمن تذكرة السفر ذهابا وعودة وان الزيارة ستكون فى حدود اسبوعين .

● وإذا حصل المصرى خلال هذين الاسبوعين على فرصة عمل ، هل هناك ترتيبات بهذا الخصوص ؟

يقول السفير عبد الرزاق الكندرى :

تصريح العمل يصدر فى الكويت من وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الداخلية ، وفى الحالة التى تحدثت عنها ، لا علاقة للسفارة بها ، نحن نعطى اذنا للزيارة ، ومن يحصل على فرصة عمله ، عليه استكمال أوراقه .

● فى ضوء الدمار الشامل للغزو العراقى ، هل حققت الكويت بنود خطة الاعمار السريعة التى اعلن عنها بعد التحرير مباشرة ؟

يقول السفير عبدالرزاق الكندرى :

إذا وضعنا فى الاعتبار نسبة الدمار الكبير الذى سببه الغزو العراقى ، فإن ما تحقق من اجل عودة الحياة إلى طبيعتها فى الكويت أثار إعجاب الكويتيين وكل المراقبين وهناك تصريحات من جهات دولية بذلك ، مطار الكويت اصبح يستقبل كل انواع الطائرات ، المدارس فتحت أبوابها فى ٢٤ اغسطس ، الجامعة ستستأنف الدراسة قريبا ، تمكنا من إطفاء ٥٠ بالمائة من آبار النفط ، أول محطة للتكرير بدأت عملها اول الأسبوع ، وزارات الدولة لا تشتغل بكامل إرادتها ، ولكنها تقوم بوظائفها الاساسية ، ميناء الكويت بدا فى استقبال الكثير من البواخر التى تاتى بالمواد اللازمة لاعادة التعمير . ولا اقول ان الحياة عادت للكويت بصورة كاملة وطبيعية . ولكنها عادت بنسبة ٧٠ بالمائة .

— — — —

تأشيرة ١٥ يوماً للمصريين لتصفية أوضاعهم في الكويت

تم الاتفاق بين مصر والكويت على ان تمنح الحكومة الكويتية تأشيرات دخول للمصريين الذين كانوا يعملون بالكويت قبل الغزو العراقي وذلك لمدة ١٥ يوما فقط لتصفية اوضاعهم في الكويت فيما يتعلق بالسكن وتعويضات مكافآت نهاية الخدمة .

سوف تمنح السفارة الكويتية بالقاهرة ٥٠ تأشيرة يوميا للمصريين الراغبين في السفر الى الكويت لتصفية اوضاعهم .

واكد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك في تصريحات خاصة «للمساء» ان البنوك تسعى الان لانهاء موضوع صرف الدينارات الكويتية القديمة والتي كانت بحوزة المصريين قبل الغزو العراقي للكويت .

قال رئيس اتحاد البنوك انه سيتم الصرف على اساس سعر الدولار القديم بعد خصم المصاريف .. وان الصرف سيتم للمواطنين بعد وصول قيمة الدينارات التي تم جمعها من المصريين والتي من المقرر ان يقوم البنك المركزي الكويتي بتسديدها كمستحقات للمصريين . حتى يمكن للبنوك المصرية ادراج الدينار الكويتي الجديد في قائمة الاسعار ومن المنتظر التوصل لحل المشكلة خلال الايام القليلة القادمة .

اضاف رئيس اتحاد البنوك ان قواعد صرف تعويضات المصريين العائدين من الكويت تتم عن طريق اعطاء توكيل من اصحاب التعويضات للبنوك المصرية ـ حيث تقوم البنوك بتوجيهها للحكومة الكويتية من خلال محام كويتي مقيم بالكويت ـ وان اتحاد البنوك لجأ الى هذه الوسيلة لتسهيل مهمة اصحاب التعويضات في الحصول على مستحقاتهم .

واشار الى ان هناك عدة بنوك تقبل التوكيل من قبل اصحاب التعويضات وهي بنك مصر ـ والبنك الاهلي ـ وينتظر ان تتمكن البنوك المصرية من الحصول على مستحقات العائدين خلال الاسابيع القليلة القادمة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مصر الفتاة

التاريخ : ٨ - ٢ اكتوبر ١٩٩١



بسبب مشاكل الجوازات

المصريون فى العراق يصرخون :

أين وزارة الهجرة ؟!

محمد حسان محمد — احمد على الهجان



احمد عبد الغنى — محمد روبية

اكثر من ربع مليون مصري لايزالون فى العراق عاشوا مع اشقائهم العراقيين اهوال الحرب وتعرضوا لمثل ماتعرض له ابناء العراق جميعهم .. شاركوهم الشهادة .. والجوع والمرض .. وهاهم يعيشون معهم معركة الحصار الظالم واعادة البناء والاعمار رغم الموقف المصرى الرسمي الذى ساند التحالف فى الحرب ضد الجيش العراقي الا ان ابناء العراق احتضنوا اشقاءهم من المصريين وعاملوهم بكل رفق ولين ..



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩١

في بغداد والبصرة والنجف وكربلاء قابلت العديد من المصريين العاملين هناك .. سألتهم عن احوالهم ومتاعبهم .. رووا لي كيف واجهوا القصف الامريكي - الغربي والفتنة التي أعقبت الحرب .. وكم تحملوا من خسائر جسيمة وأعباء تفوق الوصف بسبب الاثار والتداعيات التي واكبت فترة الحرب .. وكانت لها اثارها المباشرة عليهم ..

اول هذه الاعباء والمشاكل قضية تحويلات المصريين العاملين في العراق وهي مسألة معقدة في الظروف الراهنة بسبب ظروف الحصار التي يعيشها العراق والتي تحول دون حصوله على العملة الصعبة ..

اما المشكلة الاخطر والتي يعاني اثارها غالبية المصريين في العراق فهي مشكلة جوازات السفر التي انتهت صلاحيتها .. ولاتوجد وسيلة لتجديدها وخاصة بعد ان حالت الحرب دون تمكن من انتهت صلاحيات جوازاتهم من العودة لمصر لتجديدها .. وكان لقطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق ومصر وعودة البعثة الدبلوماسية المصرية بكامل افرادها الى مصر الاثر الاكبر في تعقد المشكلة

احمد علي الهجان مواطن مصري انتهت صلاحية جواز سفره في ١٦/١٢/١٩٩٠ .. وحتى ذلك الوقت لم تكن البعثة الدبلوماسية المصرية غادرت السفارة المصرية ببغداد فقام بتسليم الجواز بهدف تجديد صلاحيته ويقول الهجان عدت بعد شهر من هذا التاريخ اي يوم ١٥/١/١٩٩١ لاستلام الجواز فوجئت بان السفارة مغلقة .. واخذت افتش عن وسيلة اعود بها لبلدي خاصة وان ميعاد زفاف ابنتي كان قد تحدد وهنا اشار علي البعض بالسفر بالايصال الذي تسلمته من السفارة المصرية مقابل تسلمهم الجواز وبما يسهم في وصولي الى الاردن والحصول على جواز مرور من سفارتنا في عمان .. الا انني وبعد ان قطعت اكثر من ١٠ ساعات في السفر من بغداد الى الحدود الاردنية تم اعادتي ولم يسمح لي بالسفر بهذا الايصال

يضيف المواطن المصري فيقول لي الآن اكثر من سنة كاملة لا استطيع السفر الى بلدي .. ولم اتصل باهلي طيلة هذه السنة بسبب صعوبة الاوضاع والاتصالات .. لدي اربع فتيات لا اعرف ماذا حدث لهن وانا المسئول الوحيد عن اعالتهن

وبلهجة تنم عن الحسرة والالم يقول جفوني لاتعرف النوم .. نهاري ليل وليلي نهار .. هذه اول مرة اغيب عن اولادي هذه الفترة ولا اعرف اخبارهم .. أرجوكم اطلبوا من المسئولين في وزارة الخارجية ان يوفدوا ولو مسئولا واحدا لحل مشاكلنا

معاناة احمد الهجان هي في حقيقة الامر معاناة لكل المصريين الذين انتهت صلاحيات جوازاتهم .. هذا مايؤكده عبده نصير من ابناء دمياط الذي يشير الى ان اكثر من اربعة الاف مصري انتهت صلاحية جوازاتهم وهم معرضون بالتالي للقبض عليهم حيث يتم القاؤهم في غرف الحبس لمدة لاتقل عن (٢٠) يوما

وبحدة يقول نصير : ان مايحدث يضع الانسان امام خيارين .. فاما الضياع واما الانحراف فالشاب حين يغادر بلده ويعمل في بلد اخر ثم تنتهي صلاحية جواز سفره ولايجد سفارة لبلده ترعى مصالحه وتحل مشاكله يكون عرضة لكل اوجه الانحراف

وعن المشاكل التي تتولد على فقدان جواز السفر يقول ان الشباب هنا يعيشون في قلق ورعب دائم .

ويتساءل في مرارة ليقول ماهي مسئولية وزارة الهجرة تجاه المصريين في الخارج وماهي صلاحياتها ان لم يكن في صلب اهتماماتها دراسة احوال المصريين في الغربة وحل مشاكلهم ؟

اما المواطن احمد عبد الغني فيقول ان مشكلتي هي انني فقدت جواز سفري منذ اربعة اشهر قالوا لي اذهب الى مكتب الصليب الاحمر الذي يرسل بدوره للسفارة المصرية في الاردن ويتم تجديد الجواز لمدة شهور هناك حتى يتسنى لنا العودة .. وبالفعل سلمت الجواز للصليب الاحمر وبعد شهر ذهبت لاستلامه ولكنني فوجئت ان الجواز كما هو بلا تجديد

ويضيف اعيش الان بلا جواز سفر وكلي قلق ورعب من المتاعب التي يمكن ان اتعرض لها لهذا السبب .

ويحكي محمد حسان محمد من بولاق ابو العلا عن مشكلة تعرض لها احد اصدقائه فيقول ان هذا الصديق كان قد ذهب لتغيير فلوسه

من البنك وبالنظر لانتهاء صلاحية جوازه تم تحويله على شئون العرب وهناك ابلغوه بالحضور في اليوم التالى لاستلام جواز السفر وحين ذهب للاستلام تم القبض عليه بحجة انه متخلف وتم ترحيله الى الاردن .

ويضيف اذا تعرضت انا لنفس المشكلة فلن اذهب الى شئون العرب في حى الكرادة وسأظل على هذه الحال الى ان نجد حلا لتلك المشاكل .

ويؤكد محمود مغاورى من مركز المنصورة على نفس المشكلة ويطالب بأن تأخذ الحكومة المصرية بعين الاعتبار مشاكل المصريين من خلال إرسال قنصل بالاعمال او قنصل او اية سفارة اخرى يمكن ان تتولى امور المصريين في العراق ..

وعن اثار وتداعيات الحرب على العاملين المصريين بالعراق يقول محمد رومية من اهالى دمياط ان كل العمال المصريين المتواجدين بالعراق عانوا من اثار الحرب وبسبب توقف الاعمال في فترة الحرب تضاعفت اعباء الديون لانهم اضطروا للاقتراض من اصحاب العمل مقابل رهن جوازات سفرهم لضمان السداد وقد تجاوزت مديونيات البعض منهم مبلغ الـ ٥٠٠٠ دينار عراقى ويضيف ان واحدة من ابرز مشاكل المصريين هى تسديد هذه الديون خاصة وان الاسعار مرتفعة للغاية في العراق بسبب اجراءات الحظر الاقتصادى .

وعن هذه المسألة وسبل حلها يطالب محمد رومية ان تعمل الحكومة من اجل ايجاد حل للعمالة المصرية لكونها تمثل الثروة القومية للدولة ويبقى على الدولة عبء الاستفادة بتلك العمالة .

في وجوه المصريين شعرت بيأس كبير تجاه بلدهم وتساءلت وكلى حسرة هل تدرى الحكومة فعلا بأنها مسئولة عن هؤلاء الناس وماهو دور وزارة الهجرة بالفعل ان لم ترع مصالح ابنائها وهل ياترى يدرك المسئولون في الخارجية حجم المشاكل التي يعاني منها ابناء مصر في العراق وخاصة فيما يتعلق بانتهاء صلاحيات جواز السفر واذا كانوا يدركون فماذا ياترى هم فاعلون ؟ نحن في الانتظار لنرى !



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩١

وكيل وزارة الشؤون: متابعتنا للشكاوى

دقيقة ووضعنا شركات على اللائحة السوداء

العمالة الوافدة ضحية الكفلاء والجهل بقانون العمل وغياب الرقيب

الكويت - محمود عبد القادر:

تشكل العمالة الوافدة حالة اجتماعية خاصة في الكويت تعكس وبوضوح مدى الصعوبات التي اصطدمت بها الادارات عقب التحرير لضبط زمام الامور وتنظيم مرافق الحياة ومعها التركيبة السكانية.

ويواجه الوافدون اوضاعا انسانية قاسية تتناقض مع القوانين المرعية ومع سعي المسؤولين لمواجهتها وايجاد حل لها. ويعاني اغلب هؤلاء الوافدين من البطالة وهم الى ذلك يجدون انفسهم مضطرين عقب وصولهم للكويت وعدم عثورهم على الوظيفة الموعودة للتسكع على ارصفة الطريق الدائري الرابع بحثا عن عمل ولو لساعات معدودة تكفي لسد رمقهم.

وتتكرر هذه الظاهرة مع الكثير من العمال حيث ان الكفلاء يتركونهم بلا رعاية في بلد لا يعرفونها، وذلك بعد ان يكونوا قد قبضوا منهم ثمن استقدامهم نقدا وعدا.

اما الوافدون الذين لم يسددوا لكفلائهم بدلا ماديا فإنهم يتحولون الى ضحايا للاستغلال البشع الذي ينصب عليهم، حيث يضطر الفرد منهم للعمل اكثر من ١٥ ساعة في اليوم، وبصورة مخالفة لقانون العمل الخاص بالقطاع الاهلي الذي ينص على ان شغل العامل في اليوم لا يتجاوز مدة الثماني ساعات. ويظهر استغلال العامل الوافد بشكل جلي في شركات التغذية او مؤسسات بيع المواد الغذائية وفي حملات الخضار والفواكه في عدد من الجمعيات التعاونية.

١٦ ساعة

ويعمل الكثير من عمال هذه الشركات والمؤسسات من الساعة الخامسة صباحا الى التاسعة مساء اي نحو ١٦ ساعة في اليوم الواحد مقابل راتب شهري يتراوح ما بين ٨٠ الى ١٠٠ دينار مع تأمين السكن الجماعي لهم.

كما ان بعض شركات الحراسة والتنظيف او النظافة لا تقل في استغلالها للعامل عن الشركات والمؤسسات الاخرى، حيث تدنى راتب رجل الامن حتى اصبح يتراوح ما بين ٥٠ الى ٦٠ د. ك في الشهر، اما عامل النظافة فلا يتقاضى اكثر من ٣٠ دينارا شهريا.

ويعتبر الخبراء الاقتصاديون ان استمرار هذا التصرف من قبل اصحاب الشركات المستغلة سيؤدي الى خلق بطالة مقنعة في البلد وهم يبررون اقوالهم بأن الذي يعمل برواتب متدنية سيجد نفسه مضطرا للبحث عن عمل اخر او تفضيل البقاء عاطلا عن العمل لأن ما يتقاضاه لا يغني ولا يسمن من جوع ومن المفارقات ان بعض الاسيويين قاموا بتشغيل العمالة الوافدة لحسابهم الخاص، واشتغلوا «مقاولين انفار» دون علم الجهات الرقابية ويساعدهم في ذلك بعض تجار الاقامات الذين احيل العشرات منهم اخيرا الى القضاء وذلك لمحاولة وقف الاتجار بأقوات الناس وارزاقهم دون مراعاة لأدنى حد من الشروط الانسانية.

وعن هذه الظاهرة يقول وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبد الرحمن المزروعي ان العمال يجب ان يبلغوا الوزارة بما يتعرضون له من استغلال مؤكدا انه سيتم العمل لتلافي تعرضهم للضرر من قبل ارباب العمل وان الوزارة ستقوم بدورها الرقابي وستعيد الحقوق الى اصحابها.

واكد عبد الرحمن يوسف المزروعي لـ«صوت الكويت» ان «الوزارة ستتخذ بحق اية مؤسسة او شركة تخالف قانون العمل في القطاع الاهلي الاجراءات القانونية المنصوص عليها في مثل هذه الحالة، وستقوم بالتحقيق في اي شكوى تصل اليها من اي عامل كان وذلك للتأكد من صحة ما ورد فيها واتخاذ الاجراء اللازم سواء لحماية حقوق العامل او لحماية حقوق صاحب العمل اذا كانت الشكوى صادرة من رب العمل بحق عماله».

واضاف «انه لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مكاتب عمل في جميع محافظات الكويت وداخل الديوان العام للوزارة مخصصة للاشراف على القطاع الخاص وسبل العمل فيه في ضوء القانون»

كما اكد المزروعي ان القانون حدد ساعات العمل بثماني ساعات فقط في اليوم وما يزيد على ذلك يدفع عنه اجر اضافي وفقا لما ورد في مواد قانون العمل في هذا الشأن.

ووعد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالاهتمام بالشكاوى التي وردت على لسان بعض العمال في احد المؤسسات، وقال انه «سيتخذ الاجراءات المناسبة للتأكد من الشكوى» مشيرا الى انه «في حالة تبثت صحتها فان الوزارة ستطبق على الشركة او المؤسسة التي خالفت القانون، الجزاءات القانونية المنصوص عليها في هذا المجال

واضاف ان وزارة الداخلية كانت تدرك ومنذ ما قبل الغزو ان هناك بعض ضعاف النفوس الذين يتاجرون بالاقامات ويسعون للاثراء من وراء عرق

الفقراء وطالبي الاعمال. الا انها ابدت بعد التحرر تساهلا كبيرا في منح عدم الممانعات ورخص الزيارة بالجملة التي استغلها للاسف الكثير من المتاجرين بتعب الغير وذلك لعدم رغبتها في خلق عوائق وصعوبات امام عودة النشاط الاقتصادي في البلاد مشيرا الى ان الوزارة بدأت بعد بروز ظاهرة المتاجرة بالاقامات بوضع العديد من الشركات على القائمة السوداء وملاحقتها لمتاجرتها بعرق وجهد الوافدين الذين يبحثون عن لقمة العيش».

قانون العمل

نص قانون العمل الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على انه لا يجوز تشغيل العامل اكثر من خمس ساعات متتالية دون ان يعقبها فترة راحة لا تقل عن الساعة على الا تحسب فترة الراحة هذه من ساعات العمل

حسب نص المادة ٣٣ من قانون العمل في القطاع الاهلي

كما تنص المادة نفسها على انه يمكن زيادة ساعات العمل في بعض الاحوال كاشغال الفنادق والمطاعم والحراس والمستشفيات او انقاصها في الاشغال المرهقة او المضرة بالصحة او لظروف جوية قاسية ويصدر ذلك بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في حالتي الانقاص والزيادة سوا، بسواء.

الساعات الاضافية

اما المادة ٣٤ من نفس القانون فانها تجيز تشغيل العامل ساعات اضافية بأمر كتابي من صاحب العمل بشرط الا تزيد عن ساعتين يوميا، اذا كان العمل لازما لمنع وقوع حادث خطر او تلافي خسارة محققة، وفي هذه الحالة يمنح العامل اجرا اضافيا عن كل ساعة اضافية يوازي الاجر العادي الذي يستحقه العامل في الساعة مضافا اليه ٢٥ في المئة على الاقل.

الراحة الاسبوعية

كما ينص القانون على انه يجب ان يتقاضى العامل عند تشغيله يوم الراحة الاسبوعية اجر هذا اليوم مضافا اليه ٥٠ في المئة من اجره الاساسي

اما اجر العامل خلال العطلات الرسمية للدولة في حال تكليفه بالقيام

بعمل ما اثناها فيكون مضاعفا خلال ايام العطلة هذه. ويتساءل خبراء القانون عن مدى جدية احترام هذا القانون في ظل هذا الاستغلال العلني للعامل وعن وجود متابعة حقيقية من قبل الجهات المسؤولة التي تعلم ان العامل طرف ضعيف مهدد بالفصل والطرد من عمله اذا رفع صوته مناديا بحق من حقوقه والجدير بالذكر ان نص قانون العمل يباع بدينارين ونصف الدينار في الادارة المالية بالوزارة. علما بانه كان من المفروض ان يباع بسعر رمزي يسهل على العامل الحصول عليه للتعرف من خلاله على حقوقه وواجباته وذلك على غرار ما تلجأ اليه الكثير من الدول.



المصدر : الحرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١



بقلم: محمد فودة

رحلة مع هموم قطاع عريض من المواطنين!

حتى الآن لم تتحول مصر إلى اقتصاد السوق أى الاقتصاد الحر كالدول الرأسمالية .. فهناك قطاع عام وقطاع حكومي وقطاع استثماري مشترك وقطاع خاص .. ومعنى ذلك أن الدولة مازالت تمسك بيدها دفة التوجيه الاقتصادية ، وهى تتخذ من الاجراءات الاصلاحية ما تحاول أن تعدل به كفة الميزان وتصلح ما أفسدته

اجراءات ونظم اتبعناها على مدى عشرات السنين الماضية وما فرضته علينا الحروب التى خضناها وأدت بنا إلى هذا المأزق الاقتصادى الذى نحاول الفكاك منه بكل الطرق والوسائل .

وإذا كانت مصر بموقفها المشرف من أزمة وحرب الخليج قد استطاعت أن تدعم مكانتها العالمية وتؤكد احترام العالم لسياستها القائمة على المبدأ والشرعية الدولية ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى قرار واجراء دولى غير مسبوق باسقاط نصف مديونيتها الخارجية ، فليس معنى ذلك أننا كسبنا من هذه الأزمة أكثر مما خسرنا ، فمصر تعتبر من أول الدول المتضررة اقتصاديا من أزمة

الخليج ، والأسباب كثيرة ولعل أهمها الضرر الذى وقع على القطاع البشرى وهو الأيدى العاملة فى دول الخليج عامة وفى العراق والكويت بصفة خاصة ، وكلنا يعرف الأعداد الهائلة من المصريين العاملين فى هاتين الدولتين والذين خسر معظمهم إن لم يكن كلهم شقاء سنوات العمر وعادوا صفر اليدين بعد غربة امتدت

بهم سنوات وسنوات بل ان بعضهم خسر عمره نفسه ومات قبل أن يتمكن من العودة إلى وطنه ، ناهيك عن العذاب الجسدى والنفسى الذى تعرض له العائدون أثناء رحلة العودة المضنية !! وبذلك خلفت لنا هذه الحرب أوضاعا شاذة لعدد كبير من العاملين .

وإذا كانت الدولة تسعى بكل السبل إلى استعادة الوضع الطبيعى للعامل المصرى فى الكويت متحسسة الظروف الصعبة التى تمر بها هذه الدولة الشقيقة بعد الغزو العراقى ، فإن الوضع بالنسبة للعاملين فى العراق يختلف سواء بالنسبة لمن بقى منهم هناك أو من فرّ عائدا إلى أرض الوطن ، وهو وضع أصبحوا لا يحسدون عليه ولا تملك الدولة حياله أى تصرف ، ناهيك عن وضع كثير من العاملين الذين عادوا قبل أزمة الخليج وحولوا أموالهم عن طريق بنك الرافدين أو بنك الرشيد ولم



تصل تلك الأموال حتى الآن ، ولايبدو أنها سوف تصل على المدى القريب .

هناك قطاع آخر من المواطنين يعيش أسوأ أزمة يمكن أن يتعرض لها الانسان وهى ليست ناتجة عن أزمة الخليج ولكنها أزمة ضمير غاب عن وعيه فى ظل غياب رقابة الدولة وهى أزمة المودعين بشركات توظيف الأموال التى أصبحت كالملهاة تأتى كل يوم بجديد ولكنه جديد يستفز المشاعر ويُثير الاشمئزاز .. فالريان قابع فى سجنه كالزوجة المعلقة .. لا هى متزوجة ولا هى مطلقة .. ومحاميه رشاد نبيه يمارس هواية اللعب بأعصاب المودعين .. فى كل مرة يضرب موعدا جديدا لاتمام صفقة شراء أصول الريان ، وفى كل مرة أيضا يجد المبرر للنكوص بوعده حتى ملَّ الناس هذه التمثيلية الهزلية .. والشريف الذى أعطى صكوكا لمودعيه امتنع أيضا عن صرفها ، ويتكدس الناس فى كل مرة أمام منافذ الصرف ثم يعودون صفر اليدين .. المودعون سلموا إليه أموالهم بالآلاف وقبلوا أن يستردوها خاسرة بالملاليم ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول على هذه الملاليم !!.. وأخونا الهمام أشرف السعد استطاع أن يسافر إلى باريس بحجة العلاج وترك وراءه أكثر من علامة استفهام وأكثر من علامة تعجب ، ومستقبل مودعيه الآن فى علم الغيب .. ثم جاءت أخيرا مشكلة المودعين ببنك الاعتماد والتجارة الذين هربوا من مطب شركات توظيف الأموال ليقعوا فى هاوية هذا البنك وانضم ٩٠ ألف مودع به إلى مئات الآلاف من المودعين بشركات الأموال فى مصير مظلم لا يعلم إلا الله متى ينقشع ظلامه .

وبعد .. إننا نعيش فى دولة لها قوانينها ونظمها .. والالتزام بالعدالة وتطبيق القانون لا يعنى الانفلات .. ولدينا أجهزة اقتصادية متعددة ومتنوعة ولدينا أساتذة فى القانون وفى الاقتصاد .. وهذه المشكلة لا تمس عدة أفراد ، بل إنها مشكلة مايزيد على نصف مليون مواطن يعيشون حالة من اليأس والضياع وبعضهم مات من الصدمة والبعض الآخر يعيش بألم جسدى ونفسى لا حدود لهما ينتظر ما تأتى به الأيام ، والأيام لا تأتى بجديد .. ولا يمكن أن تكون الدولة بكل أجهزتها عاجزة عن وضع تصور محدد لحل هذه المشكلات .. ان هؤلاء الناس مواطنون ومن حقهم أن يتمتعوا بحق المواطنة ، وفى مقدمتها حماية الدولة لهم ما داموا لم يخرجوا عن الشرعية وعن النظم التى ارتضتها أو أقرتها لاستثمار أموالهم ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩١

ضوابط لنقل كفالة العمالة بالكويت

كتب ـ هيثم سعد الدين :

قررت حكومة الكويت تحويل اقامة العامل الوافد من كفيله القادم عليه إلى كفيل آخر دون شرط الحصول على تنازل من الكفيل الاول ، وذلك بضوابط معينة أهمها تمضية المدة الزمنية المحددة له لدى صاحب العمل . واعطت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الكويتية الحق لمديرى العمل فى اعطاء الموظف او العامل التنازل المطلوب لتحويل إذن العمل إلى صاحب عمل آخر .

وأكد مصدر مسئول أن هذا الاجراء سيكون له آثار ايجابية على شريحة عريضة من العمالة القادمة ومنها المصرية على كفالات ليس لديها عمل فعلى لها ، ويحق بذلك لأى عامل نقل كفالته الى كفيل آخر .

ومن ناحية اخرى بلغ عدد المصريين الذين تقدموا بطلبات للحضور الى الكويت لتصفية أوضاعهم السكنية وصرف مستحقاتهم المالية اكثر من ١٢ الف مواطن ووافقت السفارة الكويتية على سفر حوالى ٤٥ ٪ من اصحاب الطلبات .

وبالنسبة للعاملين المصريين الذين لا يستطيعون السفر للكويت فى الوقت الحاضر يمكنهم توكيل من يرونه فى الكويت ليقوم نيابة عنهم بتفقد شققهم وإنهاء اجراءاتهم المالية .

ترحيل ٣ الاف مصرى من الكويت

بلغ عدد المصريين الذين تم ترحيلهم من الكويت حوالى ٣ الاف مصرى بعد قيام الشرطة الكويتية باعتقال من تنتهى مدة زيارته لدخول البلاد

وأكدت مصادر بوزارة القوى العاملة، ان التقارير العمالية الواردة من الكويت تشير إلى قيام السلطات الكويتية باعتقال المصريين الذين انتهت مدة زيارتهم واحتجازهم فى اقسام الشرطة، حيث يتعرضون للتعذيب قبل ترحيلهم لمصر. وأرجعت المصادر اضطرار المصريين للبقاء فى الكويت إلى تراخى المؤسسات الكويتية فى صرف مستحقاتهم بها.

وفى القاهرة، مازالت سفارة الكويت تمتنع عن إصدار تصريحات لدخول الكويت للالاف من المصريين الساعين للعودة لتحصيل مستحقاتهم.



على باب الله...

وعن الكويت.. حاكينا!



محمود السعدني

في الكويت منظر يكسر القلب ويغم النفس ويحرق الفؤاد، منظر مئات من المصريين يتسكعون على الدائري الرابع، وبعضهم يتمشى أفرنجي في شارع السور وعلى شارع الخليج، وبعضهم ينحشر وسط مئات من زملائه في خرائب ابرق خيطان.

مصريون بالمئات وان كانت الاشاعات تؤكد انهم بالألوف خرجوا من مصر بتاشيرة عدم ممانعة مزيفة، وبعضهم حصل على تاشيرة عدم ممانعة من تجار التاشيرات، وهم خليط من الكويتيين والمصريين يمنحون التاشيرة للمصري مقابل عدة الوف من الجنيهات ثم يتركونه في الكويت يبحث عن عمل بنفسه، ويضطر المصري المسكين الذي دفع عدة الوف ثمناً للتاشيرة ان يقبل اي عمل وأي اجر لتسديد الديون وإرسال حوالة شهرية بما تيسر للعيال الذين ينتظرون في القاهرة او في كفر من كفور الريف، ويتحول هذا المصري المحتاج الى سلعة للفصال في السوق، وينتهي به الامر الى وضع لا يحسد عليه. اما الذين جاؤوا بتاشيرات مزيفة فيضطرون الى الهجرة من مكان الى آخر للهروب من دوريات الشرطة وقد يضطرون الى التسول، وبعضهم تجبره الظروف على الوقوع تحت طائلة القانون، انها مأساة لبعض المصريين ولكنها مأساة لها ابعاد اخرى خطيرة، وهي ابعاد تمس كرامة مصر، وينبغي الوقوف في وجهها بحزم والقضاء عليها مهما كانت الاسباب التي ادت اليها وسمحت بها. والعبد لله يعلم ان هذه المسألة نوقشت داخل اجهزة الدولة، وان الآراء انقسمت حولها، البعض كان يرى عدم السماح لأحد الخروج من مصر الا اذا كان معه عقد عمل موثق ومضمون، والبعض الآخر من بينها هيئات قضائية عليا رأت ان تقييد حرية المواطن في السفر والترحال امر يتعارض مع حرية المواطن ويتناقض مع دستور البلاد، ولكن المنظر الذي رأيته بنفسي في الكويت يجعلنا نفكر ايضاً في الحفاظ على كرامة الوطن التي هي اغلى بالقطع من كرامة المواطن ومهما كان. ولقد سبق للعبد لله ان حذر عند فتح الحدود مع ليبيا من الآثار المترتبة على فتح الحدود وبشكل سداح مداح على رأي عمنا احمد بهاء الدين، ولكن احدا لم يهتم وكأننا نهذي او ننفخ في قربة مقطوعة، مع ان العبد الله كان يحذر من نتيجة هذا السداح مداح والذي تكرر في الماضي في اكثر من عاصمة عربية. اذكر انني في عام ١٩٧٦ زرت عاصمة عربية كان كل مصري فيها يسبق اسمه لقب دكتور، حتى ولو كان يعمل في ابسط وظيفة، وبعد ان انفتح الباب بالشكل الجهجاهوني وفي عام ١٩٨١ كان اذا وقعت حادثة نشل في أي شارع تسارع الشرطة بالقبض على اي مصري يسوقه حظه المهبب الى التواجد في هذا الشارع وقت وقوع الحادث وحتى لو كان ضيفاً رسمياً على الدولة. وأذكر انني رأيت بعيني رأسي في احد احياء العاصمة العربية اياها مواطنة مصرية تحتضن طفلاً وتتسول به في الشارع وبصوت كالجاعورة يا رب تغفر لهم وتنجح مقاصدهم! كيف جاءت هذه المواطنة المصرية الى هنا؟ ومن الذي سمح لها بالخروج؟ وهل التسول في بلاد الآخرين من حق من حقوق المواطن المصري كفلها له الدستور؟

ان كرامة مصر اولى بالرعاية والاهتمام من حقوق المصري او المصرية في التنقل او الترحال. والعبد الله مع حق المصري في التنقل والهجرة وكما يشاء ولكن بشروط ان يكون معه عقد عمل في البلد المسافر اليه، او يكون معه ما يثبت انه لن ينام في الشارع ولن يتسول من المارة في الطريق. وفي فرنسا مثلاً قانون يعطي رجل الشرطة الحق في توقيف أي عابر سبيل وسؤاله عن المبلغ الذي يحمله معه، فاذا لم يجد معه خمس فرنكات على الاقل، فمن حقه ان يسوقه الى المخفر وان يوجه له تهمة التشرد. والعبد الله لا يطالب بتطبيق هذا القانون في مصر والا ضاقت مخافر الشرطة بالنزلاء! وكل ما نطالب به هو التاكد من نساء مصر بانهن راقصات في شارع الهرم. والقيود التي يطالب العبد الله بفرضها على المسافرين الى الخارج للعمل ليست فقط من اجل الحفاظ على سمعة مصر وكرامتها، ولكن ايضاً من اجل الحفاظ على امن وسلامة المجتمع في الداخل. وقد قرر بعض هؤلاء الضحايا الذين ضاعوا في الكويت عند ترحيلهم، انهم من اجل الحصول على تاشيرة عدم الممانعة التي تبين انها مزورة، باعوا اللي قدامهم واللي وراهم، ورهنوا حتتين ذهب كانت تتزين بها الست الحاجة وتدخرها لعشرات الزمن، وقرروا ايضاً ان مصيبتهم في الكويت اهون بكثير من المصائب التي تنتظرهم في القاهرة! رحمة بمصر وبابنائها أرجو من السيد وزير العمل تنظيم عملية سفر العمال المصريين الى خارج البلاد خصوصاً في المنطقة العربية، وبما يضمن حقوقهم كعمال، ويحفظ كرامتنا كشعب، ويحقق مصلحة مصر كوطن.. هو بالتاكيد رأس الامة العربية ودرعها المتين. اللهم قد بلغت، اللهم فالهم السيد الوزير عاصم عبد الحق الى ما تحبه وترضاه.

●●●



المصدر : الشرق الاوسط (الدنيا)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩١

في ديوانية الشيخ صباح الاحمد على شاطئ البدع بالكويت اكتشفت ان كل الاثاث الموجود بالديوانية حديث جداً ومصنوع في مصر. فقد خرب الاشاوس جميع القصور ونهبوا محتوياتها والذي عجزوا عن نهبه اشعلوا فيه النار وأحرقوه. وشعرت بالفخر لأن الاثاث الموجود داخل الديوانية من صنع مصر، وتضاعف احساسي بالزهو لأن الاثاث جيد للغاية وذوقه رفيع جدا، ولكن عبارة نطق بها الشيخ صباح جعلتني اضع يدي على قلبي قلقاً وخوفاً، قال لي الشيخ صباح ونحن جلوس في الصالون الرئيسي داخل القصر وهو يشير بأصبعه الى قطع الاثاث: لو مضى عليه عام دون ان يتحطم او يفقد رونقه، فلن نستورد اثاثاً بعد ذلك الا من مصر. ودعوت الله بيني وبين نفسي ان يحفظ الاثاث عدة اعوام، لانها ستكون فاتحة خير لصناعة الاثاث المصرية، اذا انفتح لها سوق الكويت على مصراعيه، وخصوصاً والكويت تؤثر فيما حولها من امارات في الخليج، واذا انفتح سوق الخليج لصناعة الاثاث المصرية، فستعود صناعة الاثاث في مصر الى سابق عهدها ولكن على واسع، وسيأكل المشتغلون بها بقلاوة، وأرجو ان تستفيد الخزانة المصرية من الضرائب المفروضة عليهم.

وهذه الفرصة ليست متاحة فقط امام صناعة الاثاث المصرية ولكن امام كل صناعة مصرية، فقد حدثني بعض الاخوة الكويتيين عن صناعة الكريستال والرخام وبعض السلع الكهربائية المعمرة، وأبدى اغلبهم اعجابه الشديد بما حققته الصناعة المصرية في هذه المجالات، وأثنى بعضهم ايضاً على صناعة الدواء المصرية، وعرفت من بعضهم ان اغلب البيوت الكويتية تستخدم فوطا وبشاكير وملاءات سرير من صنع مصر، ووصفها بعضهم بأنها افضل بكثير من الصناعة الاجنبية. والبعض تحدث باعجاب عن القمصان المصرية المصنوعة من القطن المصري، ولكن البعض شكا من نوع الزراير المستخدم في القميص، ومن الطريقة التي استخدمت في عمل العراوي، وهي اشياء صغيرة، ولكنها قد تضرب الصناعة نفسها في الصميم. وأقول لرجال الصناعة في مصر.. ان امامنا فرصة العمر لتنمية صناعاتنا ومد اسواقنا الى منطقتنا العربية، واذا انتصرت بصناعتنا في الاسواق العربية، فهي حتماً ستحقق النصر في الاسواق خارج الحدود. لان المنطقة العربية الآن اهم بكثير - اقتصادياً - من اغلب المناطق حتى في اوروبا، ونستطيع بقميص جيد وحذاء جيد وملابس جيدة وقماش حريمي فاخر وباثاث ممتاز وبسلع كهربائية متينة الاستيلاء على السوق العربية، وفتح مجال جديد امام عمالنا ومهندسينا. ولذلك فالعمل الوطني الوحيد المطلوب من رجال الاعمال ومن العمال على حد سواء، هو انتاج سلع جيدة ومتينة وقادرة على المنافسة في السوق العربية، اولاً، تمهيداً للتحدي الكبير في السوق العالمية. اما الاهمال والتواكل والصربعة في الصنعة واستخدام ادوات كلشنكان، واستخدام شعارات من نوع.. يا راجل ما تدقش، ويعني الدنيا طارت، ولا يهمك وقول يا باسط.. فهذه الشعارات وأمثالها - صدقوني - خيانة وطنية.

اللهم قد بلغت... اللهم فالهم اصحاب رؤوس اموالنا وعمالنا ان يصنعوا ما تحبه وترضاه!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩١

على باب الله: محمود السعدني

وعن الكويت .. حاكينا

في الكويت منظر يكسر القلب ويغم النفس ويحرق الفؤاد ، منظر مئات من المصريين يتسكعون على الدائري الرابع ، وبعضهم يتمشى افرنجي في شارع السور وعلى شارع الخليج ، وبعضهم ينحشر وسط مئات من زملائه في خرائب ابرق خيطان . مصريون بالمئات وان كانت الشائعات تؤكد انهم بالألوف خرجوا من مصر بتاشيرة عدم ممانعة مزيفة ، وبعضهم حصل على تاشيرة عدم ممانعة من تجار التاشيرات ، وهم خليط من الكويتيين والمصريين يمنحون التاشيرة للمصرى مقابل عدة الوف من الجنيهات ثم يتركونه في الكويت يبحث عن عمل بنفسه . ويضطر المصرى المسكين الذى دفع عدة الوف ثمنا للتاشيرة ان يقبل اى عمل واى اجر لتسديد الديون وارسال حواله شهرية بما تيسر للعيال الذين ينتظرون في القاهرة او في كفر من كفور الريف ، ويتحول هذا المصرى المحتاج الى سلعة للفصال في السوق ، وينتهى به الأمر الى وضع لا يحسد عليه . اما الذين جاءوا بتاشيرات مزيفه فيضطرون الى الهجرة من مكان الى آخر للهروب من دوريات الشرطة وقد يضطرون الى التسول ، وبعضهم تجبره الظروف على الوقوع تحت طائلة القانون ، انها مأساة لبعض المصريين ولكنها مأساة لها ابعاد اخرى خطيرة وهي ابعاد تمس كرامة مصر وينبغى الوقوف في وجهها بحزم والقضاء عليها مهما كانت الاسباب التى ادت اليها وسمحت بها . والعبد لله يعلم ان هذه المسألة نوقشت داخل اجهزة الدولة ، وان الآراء انقسمت حولها ، البعض كان يرى عدم السماح لأحد بالخروج من مصر إلا اذا كان معه عقد عمل موثق ومضمون ، والبعض الآخر من بينها هيئات قضائية عليا رأت ان تقييد حرية المواطن في السفر والترحال امر يتعارض مع حرية المواطن ويتناقض مع دستور البلاد ، ولكن المنظر الذى رأيته بنفسى في الكويت يجعلنا نفكر ايضا في الحفاظ على كرامة الوطن التى هى اغلى بالقطع من كرامة المواطن مهما كان . ولقد سبق للعبد لله ان حذر عند فتح الحدود مع ليبيا من الآثار المترتبة على فتح الحدود وبشكل سداح مداح على رأى عمنا احمد بهاء الدين ، ولكن احدا لم يهتم وكأننا نهذى او ننفخ في قربة مقطوعة .

مع ان العبد لله كان يحذر من نتيجة هذا السداح مداح والذى تكرر في الماضى في اكثر من عاصمة عربية . اذكر انني في عام ١٩٧٦ زرت عاصمة عربية كان كل مصرى فيها يسبق اسمه لقب دكتور ، حتى لو كان يعمل في ابسط وظيفة . وبعد ان انفتح الباب بالشكل الجهجاهونى . وفى عام ١٩٨١ كان اذا وقعت حادثة نشل في اى شارع تسارع الشرطة بالقبض على اى مصرى يسوقه حظه المهبب الى الوجود في هذا الشارع وقت وقوع الحادث وحتى لو كان ضيفا رسميا على الدولة . واذكر انني رأيت بعيني رأسى في احد احياء العاصمة العربية اياها مواطنة مصرية تحتضن طفلا وتتسول به في الشارع وبصوت كالجاعوره .. يارب تغفر لهم وتنجح مقاصدهم ! كيف جاءت هذه المواطنة المصرية الى هنا ؟ ومن الذى سمح لها بالخروج ؟ وهل التسول في بلاد الآخرين حق من حقوق المواطن المصرى

كفله له الدستور ؟ ونعود الى الكويت والى المئات الذين يتسكعون فى الشوارع بحثا عن عمل ... اى عمل ، نكتشف ان هناك انواعا اخرى اضيفت الى طابور العاطلين وهو كشف الفتيات اللوتى سافرن الى الكويت بدعوى العمل كمربيات . وهؤلاء المربيات يجعلن اى مصرى ينكس راسه خجلا كما قال لى القنصل المصرى بالكويت . ويعتقد العبد لله وبالنسبة لهذه النقطة بالذات ان كرامة مصر اولى

بالرعاية والاهتمام . من حقوق المصرى او المصرية فى التنقل او الترحال . والعبد لله مع حق المصرى فى التنقل والهجرة وكما يشاء ولكن بشروط . ان يكون معه عقد عمل فى البلد المسافر اليه . او يكون معه ما يثبت انه لن ينام فى الشارع ولن يتسول من المارة فى الطريق . وفى فرنسا مثلا قانون يعطى رجل الشرطة الحق فى توقيف اى عابر سبيل وسؤاله عن المبلغ الذى يحمله معه فإذا لم يجد معه خمسة فرنكات على الاقل ، فمن حقه ان يسوقه الى المخفر وان يوجه له تهمة التشرد . والعبد لله لا يطالب بتطبيق هذا القانون فى مصر والا ضاقت مخافر الشرطة بالنزلاء ! وكل ما نطالب به هو التاكد من مصير المصرى المسافر الى الخارج خصوصا الراغبين فى السفر الى البلاد العربية للعمل ، وفى حدود الحفاظ على سمعة مصر وكرامتها وكرامه شعبها . اذكر اننى قمت بزيارة لعاصمة عربية منذ ثلاثين عاما . واكتشفت هناك انهم يتصورون ان اهل مصر جميعا كلهم اطباء ومدرسون وعلماء وادباء وممثلون فى السينما والمسرح . وبالامس القريب هاجمنا بعض الحمقى فوصف شعب شعب مصر بانه قطيع ياكل الفول

ووصف نساء مصر بانهن راقصات فى شارع الهرم . والقيود التى يطالب العبد لله بفرضها على المسافرين الى الخارج للعمل ليست فقط من اجل الحفاظ على سمعة مصر وكرامتها ، ولكن ايضا من اجل الحفاظ على امن وسلامة المجتمع فى الداخل . فقد اقر بعض هؤلاء الضحايا الذين ضاعوا فى الكويت عند ترحيلهم ،

انهم من اجل الحصول على تاشيرة عدم

الممانعة التى تبين انها مزورة . باعوا اللى قدامهم واللى وراهم ، ورهنوا حتتين دهب كانت تتزين بهما الست الحاجة وتدخرهما لعثرات الزمن . واقروا ايضا ان مصيبتهم فى الكويت اهون بكثير من المصائب التى تنتظرهم فى القاهرة ! رحمة بمصر وبابنائها . وارجو من السيد وزير العمل تنظيم عملية سفر العمال المصريين الى خارج البلاد خصوصا فى المنطقة العربية . وبما يضمن حقوقهم كعمال ،

ويحفظ كرامتنا كشعب . ويحقق مصلحة مصر كوطن .. هو بالتاكيد راس الامة العربية ودرعها المتين . اللهم قد بلغت . اللهم فالهم السيد الوزير عاصم عبدالحق الى ما تحبه وترضاه .

● ● ●

فى ديوانية الشيخ صباح الاحمد على شاطىء البدع بالكويت اكتشفت ان كل الاثاث الموجود بالديوانية حديث جدا ومصنوع فى مصر . فقد ضرب الاشاوس جميع القصور ونهبوا محتوياتها . والذى عجزوا عن نهبه اشعلوا فيه النار واحرقوه . وشعرت بالفخر لان الاثاث الموجود داخل الديوانية من صنع مصر .

وتضاعف احساسى بالزهو لان الاثاث جيد للغاية وذوقه رفيع جدا . ولكن عبارة نطق بها الشيخ صباح جعلتنى اضع يدى على قلبى قلقا وخوفا . قال لى الشيخ صباح ونحن جلوس فى الصالون الرئيسى داخل القصر وهو يشير باصبعه الى قطع الاثاث .. لو مضى عليه عام دون ان يتحطم او يفقد رونقه . فلن نستورد اثاثا بعد ذلك إلا من مصر . ودعوت الله بينى وبين

نفسى ان يحفظ الاثاث عدة اعوام . لانها ستكون فاتحة خير لصناعة الاثاث المصرية . اذا انفتح لها سوق الكويت على مصراعيه . وخصوصا والكويت تؤثر فيما حولها من امارات فى الخليج . واذا انفتح سوق الخليج لصناعة الاثاث المصرية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩١

فستعود صناعة الاثاث فى مصر الى سابق عهدها ولكن على واسع ، وسياكل المشتغلون بها بقلاوة ، وارجو ان تستفيد الخزانة المصرية من الضرائب المفروضة عليهم . وهذه الفرصة ليست متاحة فقط امام صناعة الاثاث المصرية ولكن امام كل صناعة مصرية ، فقد حدثني بعض الاخوة الكويتيين عن صناعة الكريستال والرخام وبعض السلع الكهربائية المعمرة ، وابدى

اغلبهم اعجابه الشديد بما حققته الصناعة المصرية فى هذه المجالات ، واثنى بعضهم ايضا على صناعة الدواء المصرية ، وعرفت من بعضهم ان اغلب البيوت الكويتية تستخدم فوط وبشاكير وملاءات سرير من صنع مصر ، ووصفها بعضهم بانها افضل بكثير من الصناعة الاجنبية . والبعض تحدث باعجاب عن القمصان المصرية المصنوعة من القطن المصرى ، ولكن البعض شكا من نوع الزراير المستخدم فى القميص ، ومن الطريقة التى استخدمت فى عمل العراوى ، وهى اشياء صغيره ، ولكنها قد تضرب الصناعة نفسها فى الصميم . واقول لرجال الصناعة فى مصر .. ان امامنا فرصة العمر لتنمية صناعاتنا ومد اسواقنا الى منطقتنا العربية ، واذا انتصرت بضاعتنا فى الاسواق العربية ، فهى حتما ستحقق النصر فى الاسواق خارج الحدود . لان المنطقة العربية الآن اهم بكثير ـ اقتصاديا ـ من اغلب المناطق حتى فى اوربا . ونستطيع بقميص جيد وحذاء جيد وملابس داخلية جيدة وقماش حريمى فاخر وباثاث ممتاز وبسلع كهربائية متينة الاستيلاء على السوق العربية ، وفتح مجال جديد امام عمالنا ومهندسينا . ولذلك فالعمل الوطنى الوحيد المطلوب من رجال الاعمال ومن العمال على حد سواء ، هو انتاج سلع جيدة ومتينة وقادرة على المنافسة فى السوق العربية اولا ، تمهيدا للتحدى الكبير فى السوق العالمية . اما الاهمال والتواكل والصربعة فى الصنعة واستخدام ادوات كلشنكان ، واستخدام شعارات من نوع .. ياراجل ماتدقش ، ويعنى الدنيا طارت ، ولا يهمك .. وتوكل على الذى لا ينام ، وقول ياباسط .. فهذه الشعارات وامثالها ـ صدقونى ـ خيانة وطنية .

اللهم قد بلغت .. اللهم فالهم اصحاب رءوس اموالنا وعمالنا ان يصنعوا ما تحبه وترضاه !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٦ / ١ نوفمبر ١٩٩١

سددوا ٢٥٠ ألف جنيه في ميناء القاهرة
١٠ الاف مصري عادوا بمستحقاتهم من الكويت

القاهرة - «صوت الكويت»: بلغ عدد المصريين الذين عادوا من الكويت حتى أمس الأول - بعد بحث أوضاعهم هناك، ١٠ الاف مصري من الذين كانوا يعملون بمختلف المواقع الحكومية والقطاع الخاص بالكويت قبل الأزمة

وتشهد قرية البضائع بمطار القاهرة الدولي، حاليا، تكدسا غير عادي للافراج عن الأمتعة التي اصطحبها الركاب معهم من الكويت

وصرح مساعد وزير الداخلية لأمن ميناء القاهرة الجوي اللواء رضا عبد العزيز، بأن جميع من عادوا بمستحقاتهم من الكويت كانوا قد حصلوا على تأشيرات موقته من السفارة الكويتية بالقاهرة بهدف بحث أوضاعهم هناك

ولم يصادف عودة أي مواطن مصري من الكويت وهو يحمل عقد عمل، بل سمح لهم السلطات بالدخول لبحث أوضاعهم فقط وقد حاولوا الاستفادة من هذا الموقف بالبحث عن عمل وهذا مخالف للقانون.

وصرح مصدر مسؤول بقرية البضائع بأن متوسط الرسوم الجمركية التي سددها الركاب بلغ ٢٥٠ ألف جنيه كان معظمها على الأجهزة الكهربائية التي اصطحبها الركاب معهم رغم استخدامها من قبل، حيث تم تحصيل ٩٠٠ جنيه للثلاجة، وألف جنيه للتلفزيون الملون ٢٠ بوصة، وألفي جنيه للفيديو و ٨٠٠ جنيه للغسالة وكل هذه الأجهزة تعامل معاملة الأجهزة المستخدمة، الى جانب إعفاء كثير من السلع الأخرى من الجمارك تيسيرا على العائدين من الكويت ومراعاة لظروفهم.

وقد قام البعض بشحن غرف نوم كاملة وغرف صالون وانتريه مستخدمة، من الكويت ويراعي رجال الجمارك في كل هذه الحالات ظروف استعمال كل غرفة من هذه الغرف.

في الكويت الآن :

١١٠ آلاف مصري والتحويلات ٦,٥ مليار دولار

هيثم سعد الدين

اخر تقدير لموقف العمالة المصرية بالكويت يشير بان عددها بعد التحرير وصل الى ١١٠ آلاف تقريبا منها ٢٠٠ الف مصري لم يغادرو الكويت اثناء الغزو العراقي لها

ويجري حاليا اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستقدام عائلات المدرسين المصريين . بعد ان طالب المدرسون بذلك في حين انه قد سبق لهم توقيع اقرار بعدم اصطحاب اسرهم هذا العام وذلك لنقص الخدمات حيث يتم صرف رواتب المدرسين حاليا بدون العلاوة الاجتماعية التي كانت تقرر للمدرسين المتزوجين

ومن الجدير بالذكر بان حجم المبالغ التي تم تحويلها خارج الكويت من الشركات والافراد بعد رفع الحظر على التحويل بلغ اكثر من مليارين ونصف المليار دولار ويمثل هذا المبلغ ودائع ومستحقات العمالة الوافدة بنسبة كبيرة منها . ومن بينها بطبيعة الحال ودائع ومستحقات العمالة المصرية التي غادرت الكويت في اعقاب الغزو العراقي لها

وبعد حاليا بالكويت مشروع قانون جديد للعمل في القطاع الاهلي بالنسبة للعمالة الوافده واهم ملامحة الحفاظ على اولوية التشغيل بالنسبة للعامل العربي قبل الاجنبي وبعد الكويتي

ويشترط المشروع موافقة صاحب العمل او صدور حكم قضائي لنسخ العقد للسماح للعامل غير الكويتي بالاشتغال لدى صاحب عمل اخر غير الذي استقدمه .

ان يلزم المشروع احد طرفي العمل (العامل وصاحب العمل) بتعويض الطرف الاخر عما اصابه من ضرر في حالة انهاء عقد العمل بما لايجاوز مبلغ التعويض باي حال ما يساوي اجر العامل عن المدة المتبقية من عقد العمل الخاص به

وحدد حق العامل في انهاء عقد العمل دون اخطار اذا وقع عليه اعتداء من صاحب العمل او من ينوب عنه او بتحريض من اي منهما او اذا كان استمرار العامل في العمل يهدد سلامته او صحته وفي حالة عدم التزام صاحب العمل لنصوص العقد او احكام القانون

وهذه المادة تفيد العامل المصري في الحد من ظاهرة عدم التزام اصحاب الاعمال بما يتم الاتفاق عليه بالقاهرة ومحاولة تغييره او تخصيص المزايا المتفق عليها

اجاز المشروع قبول العمال غير الكويتيين اعضاء منتسبين في المنظمة النقابية وفقا لقرار يصدر من الوزير المختص وذلك دون اشتراط مضي خمس سنوات متتاليات على وجوده بالكويت كما كان ينص في القانون الحالي

كما انه من المقرران يضع القانون الجديد ضوابط خاصة بالاقامة حيث يتم منح الكفيل اقامة للعمالة الوافدة قصيره لفترة انتهاء العمل من المشروع القادمين عليه فاذا تعاقد الكفيل على مشروع جديد تم مد الاقامة وفي حالة عدم التعاقد على مشروع جديد لزم ترحيل هذه العمالة

وبجانب ذلك ينتظر رفع قيمة الضمان المالي الذي يدفعه صاحب العمل عن كل عامل واحد لتتراوح بين ٤٠٠ ــ ٥٠٠ دينارا بدلا من ٢٥٠ دينارا في الوقت الحالي

ومن المعروف ان هذا الضمان يتم دفعه بضمان عدم تاخر صاحب العمل عن دفع اجر العامل



المصدر : آخـر سـاعـة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١

● رسالة الكويت : عبد المجيد الجمال

مشاكل المصريين فى الكويت يتم حلها

مطلوب مراجعة السفارة الكويتية للتأكد من صحة تأشيرة الدخول

● ترددت فى الآونة الأخيرة انباء تفيد وجود مشاكل عديدة تواجه المصريين العاملين بالكويت .. وان عمليات اعتقال واسعة تتم فى الاحياء تستهدف المصريين - العمالة من الصعيد - إلى جانب مطالبات مالية باهظة تثقل كواهلهم .

فما حقيقة هذه الانباء ؟ وما حقيقة اوضاع المصريين بالكويت ؟ وما عدد المصريين المعتقلين فى سجون الكويت ؟ وما دور السفارة المصرية فى حماية ورعاية حقوق ومصالح وامن المصريين بالكويت ؟

التقت « آخر ساعة » مع محمد فاروق هدايت القنصل المصرى العام فى الكويت وطرحت امامه هذه التساؤلات ، وتساؤلات اخرى عديدة ، للوقوف على الصورة الكاملة ، وتحديد حقيقة اوضاع المصريين بالكويت .

فى البداية اكد القنصل العام المصرى بالكويت ان مهمة القنصلية بالدرجة الاولى هى رعاية المصريين الشاملة وتسهيل كل امورهم ومتابعة اوضاعهم . وقال : نحن نؤدى هذه المهام - فى تلك الظروف الحساسة - فى إطار من العلاقات الطيبة بين مصر وشقيقتها الكويت ، سواء على المستوى الشعبى او المستوى الرسمى ، ولذلك فلا يستطيع احد ابدا ان يقول ان هناك مشكلات كبيرة تاخذ صفة العموم بالنسبة للاوضاع المتخلفة عن ظروف الاحتلال العراقى ، وكل ما يقابلنا هو مشكلات فردية وحالات خاصة يتم حلها ، خاصة فى ظل التعاون الذى تبديه السلطات الكويتية والتفهم والتراضى بين المواطنين إذا كانت المشكلة تتعلق بهم .

أوضاع المعتقلين المصريين

واساله :

● ولكن ما هى الحقيقة وراء المعتقلين المصريين ؟ وما اعدادهم ؟

ويقول القنصل المصرى العام :

— لابد ان يعلم الجميع ان دولة الكويت لها قوانينها وشرعيتها التى يجب علينا احترامها ومن يخالفها يستحق العقاب وهذه بديهية لا تحتمل النقاش فنحن ننادى بالشرعية ونطبقها فى بلادنا .

وهناك كثير من المصريين الذين جاءوا للكويت بطرق متعددة . منهم من دفع مبالغ طائلة ليشترى تاشيرة دخول - قد تكون مزورة - والبعض دخل البلاد دون ان يكون له عمل اصلا ، وقسم ثالث يبحث منذ وصل عن عمل فى مكان آخر والذى حضر من اجله من مصر ، هؤلاء جميعا مخالفون لقوانين الإقامة فى الكويت او قوانين العمل ، لذلك يتم اعتقالهم ضمن حملات تفتيش مستمرة تقوم بها سلطات الأمن الكويتية لحماية المجتمع ونشر الاستقرار فى البلاد .

٥٠٠ معتقل فقط !!

والمصريون المعتقلون حاليا يتراوح عددهم الإجمالى ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص فقط وليس كما يبالغ البعض ويصل بعددهم إلى الآلاف ، وهم جميعا مخالفون للقوانين بالطريقة التى اوضحتها ، ولذلك تم الاتفاق مع السلطات الكويتية خلال زيارة السيد رئيس الوزراء الدكتور



عاطف صدقى فى نهاية الشهر الماضى على ترحيلهم إلى مصر ، وتتابع القنصلية المصرية فعلا وباهتمام ذلك الموضوع ، ويهمنى ان اذكر ان المسئولين الكويتيين يعالجون الأمر بمرونة ، فهم يسمحون مثلا بانتقال العامل إلى كفالة صاحب عمل جديد إذا تمكن من الحصول على موافقته وذلك لينهوا اعتقاله .

نصائح القنصل للعمال

ويتابع القنصل المصرى العام فاروق هدايت كلامه قائلا :

فى هذه الجزئية فانى اريد توضيح عدة امور لمواطنينا ارجو ان تكون حاضرة فى اذهانهم دائما قبل حضورهم للكويت .

● اولا : ليست هناك اية فرصة للحصول على عمل فى اى مجال بالنسبة للعمالة غير المدربة . ومن هنا فانى انصح كل مصرى بعدم الحضور للكويت بدون عقد عمل مصدق وموثق من القنصلية الكويتية بالقاهرة .

● وثانيا : بالنسبة للقادمين للعمل فى القطاع الخاص لابد ان يراجعوا القنصلية الكويتية بالقاهرة لاعتماد تاشيرة الدخول « عدم الممانعة » حتى يتم التاكد انها صحيحة ولا تحمل شبهة التزوير وحتى لا يتعرض حاملها للمنع من الدخول والاعتقال ، ومن ثم ترحيله مرة اخرى لمصر .

● وثالثا : لابد لى هنا ان احذر ابناء بلدى من الوقوع فى شراك السماسرة والمحتالين الذين يقومون بتزوير تاشيرات الدخول او يقدمون عقود عمل وهمية مستغلين لهفة المصريين على السفر ، مما يفقدهم اموالهم ويوقعهم تحت طائلة القانون . لذلك يجب الحصول على عقود العمل من خلال القنوات الشرعية عن طريق وزارة القوى العاملة فى مصر والشركات التى نظمها القانون المصرى رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ .

اما بالنسبة للخدم والمربيات فانى انصحهم بتحرير عقود سليمة قبل حضورهم للعمل لدى الأسر الكويتية ، ويجب ان يتم مراجعة هذه العقود عن طريق وزارة القوى العاملة فى مصر ومن ثم توثيقها بعد ذلك فى القنصلية الكويتية فانهم بذلك يضمنون كافة حقوقهم .

المسافرون لتصفية أوضاعهم

اما المصريون المسافرون للكويت لتصفية اوضاعهم واستلام مستحقاتهم فإنى اناشدهم ضرورة الالتزام بمغادرة الكويت خلال المدة الممنوحة لهم وهى شهر واحد حتى لا يتعرضوا للعقوبات المقررة على مخالفتهم القانون .

وقاطع القنصل العام لأساله :

● ولكن مدة الشهر لا تكفى احيانا لإنجاز كافة الاعمال المطلوبة -واستلام المستحقات .

فيجيب بهدوء الدبلوماسى :

نعم نحن ندرك ذلك جيدا ، ومعظم المشاكل التى تقابلنا فى الحقيقة ترجع لهذا السبب ، ونحن كقنصلية عامة نتابع عن كثب احوال مواطنينا المصريين الذين تسلمت سلطات المنافذ الحدودية جوازات سفرهم عند وصولهم اولا بأول - لنقدم نحن بدورنا لهم صورا عنها معتمدة وموقعة لإنجاز اعمالهم . ولقد طلبنا من الجهات الحكومية العمل على سرعة إنجاز الأوراق المطلوبة من هؤلاء حتى لا يجدوا انفسهم مضطرين للبقاء مدة اطول من المقرر لهم ، خاصة ان هناك عدة مستندات مطلوبة تثبت خلو ذممهم من مستحقات يدينون بها لحكومة الكويت او جهات اخرى وهذه يتاخر كثيرا الحصول عليها .

ويتابع فاروق هدايت كلامه قائلا :

ويا حبذا لو امكن الاتفاق بين سلطات كل من مصر والكويت على مد فترة بقائهم إلى شهرين ليتمكنوا من إتمام ما جاءوا من اجله ، فنساعدهم بذلك على إتمام مهمتهم ونجعلهم فى الوقت نفسه يحترمون القانون ويلتزمون باحكامه ونحن حريصون بالفعل على ذلك .

مبالغ التليفونات الدولية

وقد اشتكى البعض ايضا من ان وزارة المواصلات الكويتية تطلب منهم - قبل السماح لهم باستلام مستحقاتهم - تسديد قيمة مكالمات تليفونية دولية تمت بعد تحرير الكويت من تليفوناتهم رغم انهم كانوا فى فترة المكالمات خارج الكويت .

وقامت « اخر ساعة » من جانبها بالاتصال بمدير عام الشئون المالية بوزارة المواصلات جاسم الوزان الذى اوضح ان هناك مكالمات تمت من الكويت للخارج بقيمة ٤٠ مليون دينار كويتى فى فترة ما قبل الغزو وبعد التحرير ولم يتم تحصيل قيمتها ويتوجب تحصيلها من الذين قاموا بإجرائها .

وقال انه فى بعض الحالات تاكد للوزارة بالفعل ان صاحب التليفونات كان فى خارج البلاد وان هذه المكالمات مسروقة من تليفونه فيعفى من قيمتها ، ولكن فى حالات اخرى - وعن طريق تتبع المكالمات فى البلد المطلوب - يتضح ان المكالمات اجراها قريب او صديق لصاحب التليفون كان قد اعطاه مفتاح شقته ليطمئن عليها او يقيم بها .

وهنا يكون صاحب الشقة ملتزما بسداد ما تم من مكالمات دولية من تليفونه ، والوزارة تفحص كل حالة على حدة لتصل إلى حقيقتها ، وعلى العموم فالوزارة لم تتلق اية شكوى من مصرى



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩١

واحد من الذين عادوا لتصفية اوضاعهم واستلام مستحقاتهم حول هذا الموضوع .

● وعودة إلى الحديث مع القنصل المصرى العام بدولة الكويت .. أسال محمد فاروق هدايت عن موضوع الإيجارات التى يطلبها اصحاب العمارات من المصريين العائدين لتصفية اوضاعهم وهل صحيح انهم يطالبون بهذه الإيجارات اعتبارا من مارس الماضى رغم عدم شغل المصريين لهذه الشقق لوجودهم خارج الكويت ؟

ويقول القنصل العام :

لقد صدر قانون مؤقت يمنع اى مالك من اقتحام سكن او محل لم يعد له صاحبه ، واجبرت احكام هذا القانون المالك بالحصول على أمر اداء من القاضى المختص يلصقه فى مكان واضح على باب الشقة او المحل لمدة ١٥ يوما ليرجع المستأجر إلى المالك خلالها ، وبعد انقضائها وعدم اتصال المستاجر بالمالك الذى يثبت ذلك للقاضى يسمح له بفتح الشقة لإخلائها وتاجيرها ويكون ذلك بمعرفة محضر من المحكمة ومندوب من قسم الشرطة وبموجب محضر يثبت المحتويات الموجودة حيث يتم التحفظ عليها .



المصدر : الاهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩١

العمالة الاسيوية عائدة بقوة إلى الخليج

دول أوروبا الشرقية بدأت تصدر العمالة للمنطقة

كان خروج العمالة الأجنبية من دول الخليج، سواء باختيارها أو رغماً عنها أحد أهم نتائج أحداث الخليج، إلا أن العمالة الاسيوية بدأت بالفعل في العودة للخليج، وأصبح من الواضح أن استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية هو أمر لا مفر منه، كما أشارت مجلة «ميدل ايست» في تقريرها.

وتقوم الكويت الان ببذل الجهود من أجل توظيف أبناء دول مجلس التعاون الخليجي بها ليحلوا محل العمالة الاجنبية، إلا أن الخبراء الغربيين يرون أن نسبة العمالة الاجنبية إلي العمالة المحلية، من كافة دول مجلس التعاون الخليجي، سوف تعود بحلول عام ١٩٩٦ إلى ما كانت عليه قبل غزو الكويت عام ١٩٩٠، ذلك لأن كلا من أعداد العمال الاجانب والمحليين سيرتفع، وهو ما يتناقض مع النداءات الرسمية التي تتردد في دول مجلس التعاون بضرورة خفض الاعتماد على العمالة الأجنبية.

وطبقا لرأى المستشار الاقتصادى الدكتور ستيس بيركس فإن جهود حكومات دول الخليج لخفض الاعتماد على العمالة الاجنبية لن تسفر عن الكثير، حيث يعتقد بيركس: «ان جهود إحياء الثقة في مجال الأعمال ومساعي دفع معدلات النمو سوف تطغى على هذه الاعتبارات الاستراتيجية، لان زيادة حجم القوى العاملة لابد وأن يكون سببا ونتيجة للنمو». وفي دول مجلس التعاون الخليجي فإن نسبة العمالة المحلية إلى نسبة العمالة الاجنبية تقترب من التساوى (٥٠٪ لكل منهما) ويتوقع بيركس أن تظل نسبة العمالة الاجنبية مرتفعة (اكثر من ٥٠٪).

فقد أدت حرب تحرير الكويت دون شك إلى هزة ديموجرافية عنيفة ليس فقط في دائرة دول مجلس التعاون وإنما في كافة دول المنطقة والدول الاسيوية التي كانت تقوم بتصدير العمالة للخليج، وهو ما أدى إلى ظهور تحديات اقتصادية واجتماعية خطيرة في تلك البلدان، حيث انخفض تعداد سكان الكويت بشكل حاد.

أما العراق ففقدت نحو ١,٨ مليون عامل أجنبي، وعلى الجانب الاخر شهدت كل من إيران واليمن والأردن ومصر عودة أعداد كبيرة من العمال الذين فقدوا وظائفهم في الخليج.

حالة الأردن واليمن

وفي بعض الحالات (كما في حالة الأردن) فإن الاثار الاقتصادية لعودة العمالة كانت مدمرة، حيث تعرضت الأردن لحالة شلل اقتصادى تام بسبب فقدها للتحويلات التي كانت تاتي عن طريق نحو (٢٨٠) الف أردني وفلسطيني كانوا يعملون في الخليج والتي كان حجمها يبلغ نحو مليار دولار سنويا، ونتيجة لارتفاع معدلات البطالة والحجم الكبير من الديون الخارجية (٨,٤ مليار دولار) فإن الأردن تقف عاجزة عن التعامل مع الاعداد الكبيرة من العمال العائدين والذين قد يصل عددهم إلي نحو (٤٠٠) ألف شخص هذا العام نتيجة تدفق الفلسطينيين.

وتعد التحديات التي تواجه دول الخليج كبيرة ذلك لان ما يزيد على نصف تعداد السكان (المحليين) دون الخامسة عشرة من العمر وهم الذين ولدوا أثناء سنوات الفورة البترولية ونشأوا في ظل نظم تعليمية وعادات استهلاكية جديدة. ولذلك فإن استمرار توفير الخدمات التعليمية والصحية التي كانت متاحة لهم خلال الثمانينات سوف يشكل عبئا كبيرا في ضوء الظروف والأوضاع الاقتصادية الحالية. وإذا فشلت حكومات دول الخليج في الاحتفاظ بتلك المستويات المعيشية المرتفعة فسينتج عن ذلك على الارجح، توترات اجتماعية. ولكن أغلب الظن أن دول الخليج سوف تلجأ إلى الاقتراض من الأسواق العالمية لكى تحتفظ بمستويات المعيشة التي كانت سائدة خلال سنوات الانتعاش.

كما أنه من الوارد ايضا أن يصيب عدم الاستقرار والتوتر دولا أخرى في منطقة الخليج، فاليمن والتي يبلغ عدد سكانها ١٢ مليون نسمة تعد من أكبر دول الخليج من ناحية تعداد السكان. وخلال العقد القادم من المتوقع أن يزداد تعداد سكان دول المنطقة بصفة عامة، ولكن في حين ينتظر أن يرتفع تعداد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ثلاثة ملايين نسمة مع حلول عام ١٩٩٦، فالعراق وحدها سيرتفع تعداد سكانها بمليوني نسمة، أما إيران فسوف يزداد تعداد سكانها بحوالى ١١ مليون نسمة. وفي الوقت الحالى فإن سكان دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ عددهم ١٨ مليون نسمة، وهو ما يقل عن عدد سكان العراق وحدها بنحو نصف مليون نسمة. ولذلك فإنه ما لم يتم تطوير نظم الإدارة الاقتصادية وهياكل البنية السياسية والاجتماعية خلال السنوات القليلة القادمة، فإن تزايد الفقر سوف يؤدى إلي حالة من عدم الاستقرار.

أما بالنسبة للعمالة الاسيوية في الخليج فإن الصورة تبدو أكثر اشراقا، فالهجرة الاسيوية للخليج تنحصر أساسا في الرجال من صغار ومتوسطي العمر، وهذه الشريحة من القوى العاملة هي التي سوف يقع على عاتقها مهمة اعادة إعمار المنطقة خلال الخمس سنوات القادمة. ويتوقع الخبير الاقتصادى الدكتور ستيس بيركس أن يختلف هيكل القوى العاملة الأجنبية في الخليج مع حلول عام ١٩٩٦ عما كان عليه في عام ١٩٩٠. فالهنود «والذين كان عددهم ١,٤ مليون عامل في عام ١٩٩٠» وغيرهم من عمال دول جنوب اسيا سوف يفضلون على العرب مثل الاردنيين والفلسطينيين واليمنيين والسودانيين نظرا لتأييد حكوماتهم للعراق أثناء أزمة الخليج، ولكن الاستثناء الوحيد سيكون المصريين، والسوريين (بدرجة اقل) بسبب مشاركة حكومتي هاتين الدولتين في العمليات العسكرية لقوات الحلفاء. والعمالة الاسيوية ليست فقط أرخص ثمنا، ولكنها أيضا لا تقوم بإحضار أسرها معها مما يقلل التكلفة الاجتماعية لتوظيفها.

ويرى الكويتيون أن أحداث الخليج علمتهم خطورة الاعتماد الزائد على العمالة الأجنبية، وقد تلقى الفلسطينيون، دون شك النصيب الأعظم من الغضب الكويتي، وبعد أن



كان عدد الفلسطينيين العاملين فى الكويت ٣٥٠ ألف عامل قبل الغزو، تقلص عددهم إلي (٨٥) ألف عامل، وذلك بعد أن قررت الحكومة الكويتية

الاستغناء عن أكبر عدد من الفلسطينيين. وقد قامت الحكومة الكويتية بالاستغناء عن ١١٠ الاف موظف حكومى أجنبى.

أما العمالة الاسيوية والتى كان حجمها فى الكويت عام ١٩٩٠ حوالى نصف مليون عامل، فقد بدأت فى العودة المنتظمة، حيث تم مؤخرا توظيف ٣٠ ألف عامل اسيوى جديد، وتشير تقارير مكاتب التوظيف فى الهند والفلبين وسرى لانكا وباكستان وتايلاند وبنجلاديش إلى تزايد معدلات تصدير العمالة للخليج. وقد أبدى جون ماتيوز، والذى يعمل فى اتحاد الهنود الكويتيين، تفاؤله بشأن عودة جميع الهنود الذين كانوا يعملون فى الكويت قبل الغزو إلي وظائفهم وقد عاد بالفعل خلال الشهرين الماضيين نحو ٢٥ ألف عامل هندى إلي الكويت.

ومن ناحية أخرى بدأ تحد جديد يظهر فى سوق العمالة الاجنبية فى الخليج، فخلال زيارة رئيس الوزراء الصينى لى بينج الأخيرة للكويت ودول الخليج تلقى وعوداً من حكومات تلك الدول بأن تستعين بالمزيد من العمال والشركات الصينية خلال مرحلة إعادة إعمار المنطقة، وقد قامت الصين بإرسال إحدى فرق مكافحة حرائق البترول إلى الكويت. وبالإضافة إلى ذلك فإن حكومات دول أوروبا الشرقية الجديدة بدأت تتنافس هى الأخرى على تصدير العمالة إلى الخليج، وذلك فى بعض المجالات المتخصصة.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩١

رفع الحد الأدنى للتعويضات العراقية

نيويورك ـ ا.ش.ا : رفعت لجنة صندوق التعويضات التابعة للامم المتحدة قيمة الحد الادنى من التعويض الذى سيدفعه العراق الى العمال الاجانب الذين هربوا من الكويت والعراق بسبب ازمة الخليج . واشارت لجنة التعويضات التى تتخذ من مدينة جنيف مقرا لها إلى انه بوسع العمال ان يطالبوا بتعويض يصل إلى ٤ مليارات دولار . وكان الحد الادنى للتعويض ٢,٥ مليار دولار ومن المعروف ان العراق لم يدفع المبالغ اللازمة لصندوق التعويض .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩١

رفع تعويض العائدين من العراق والكويت الى ٤ آلاف دولار

جنيف ـ ماجدة طنطاوى :

اكد رئيس صندوق التعويضات التابع للامم المتحدة والخاص بتعويض المتضررين من الغزو العراقي للكويت ان الاستمارات ستقدم للحكومات لتوزيعها على مواطنيها الذين غادروا الكويت من اغسطس ٩٠ حتى مارس ١٩٩١. وحدد الصندوق ٣ فئات تستحق التعويض وسيصرف لاصحابها الفئة الاولى ٤٠٠٠ دولار وتستغرق عملية توزيع الاستمارات وصرف التعويضات للفئة الاولى ويبلغ عددها مليونا ونصف مليون شخص ١٨ شهرا .

وبالنسبة لتعويض المواطنين الكويتيين الذين بقوا فى الداخل فهم سيدخلون فى الفئة الثانية .

وقال رئيس الصندوق ان المبالغ ستدفع للحكومات لتوصيلها الى مواطنيها وان الصرف سيبدأ بعد بيع البترول العراقى الذى مازالت العراق ترفض بيعه حتى الان..



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيه ١٩٩١

سرور بعد لقائه الروضان
الكويت ستسمح للمصريين باصطحاب أسرهم

الكويت . عدنان اللوغاني:

ابلغ امس وزير المالية الكويتي ناصر الروضان رئيس مجلس الشعب المصري الدكتور احمد فتحي سرور انه «بات في حكم المؤكد صدور قرار يسمح للعاملين المصريين في الكويت باصطحاب أسرهم».

جاء ذلك في تقرير أدلى به سرور، الذي يزور البلاد منذ أمس الأول، بعد لقائه بالروضان وقال فيه ان «الكويت وتقديراً منها لمواقف مصر وشعبها، ستفتح الأبواب أمام العمالة المصرية لكي تسهم في نهضتها وتنميتها وانها قررت إزالة العوائق التي تمنع استقرار اسر العاملين»



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩١

أوضاع العمال المصريين فى العراق

يدرسها المجلس المركزى للعمال العرب

كتب ـ هيثم سعدالدين :

طلب وفد الاتحاد العام لعمال مصر من المجلس المركزى للاتحاد الدولى للعمال العرب دراسة اوضاع العمال المصريين فى العراق وارسال لجنة لتقصى الحقائق الى بغداد من الامانة العامة للاتحاد الدولى للوقوف على اوضاع هؤلاء العمال وتامين حياتهم ومستحقاتهم. .

صرح بذلك السيد خيرى هاشم نائب رئيس اتحاد عمال مصر عقب عودته أمس من دمشق على رأس وفد من الاتحاد بعد حضور اجتماعات المجلس المركزى وقال ان المجلس وافق على اقتراح اتحاد عمال مصر بدعوة المجلس المركزى لعقد اجتماع عاجل لدراسة الغاء قراراته السابقة التى اتخذها فى اجتماعه بتونس والخرطوم حول موقف العمال العرب من أزمة الخليج والتى أساءت الى عمال وشعب وقيادة مصر وسوريا .

واضاف ان المجلس الذى شارك فى اجتماعاته ١٤ اتحادا عماليا عربيا أكد تضامنه مع عمال شعب ليبيا ضد التهديدات الاجنبية لها وقرر ارسال رسائل الى رؤساء وامناء المنظمات الدولية والدول الاعضاء فى الامم المتحدة لدعم مقترحات جامعة الدول العربية فى هذا الشان، وتشكيل وفود نقابية لزيارة المنظمات العمالية الدولية والاقليمية للضغط على حكوماتها لوقف التهديدات ضد ليبيا ودفع اى عدوان عليها او محاصراتها اقتصاديا .



المصدر : ....

التاريخ : .... ٤ ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هطلت الأمطار ..

وانقشع الدخان الأسود

نجحت زيارة أول وفد برلمانى برئاسة د.سرور للكويت

حل فورى لمشاكل العمالة المصرية

١١٠ آلاف عامل.. والمخالفون ٣٩ فقط

● الاسبوع الماضى .. هو اسبوع مصر فى منطقة الخليج .. شهدت دول الخليج تواجدا مصريا مكثفا سواء على المستوى الرسمى او الشعبى وفى وقت متزامن كان يجوب دول الخليج وفدان مصريان الاول وفد برلمانى برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ومعه اكثر من ١٥ عضوا من اعضاء المجلس يمثلون الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب التجمع المعارض والمستقلين .

زاروا دول الامارات والكويت وقطر والوفد الثانى برئاسة صفوت الشريف وزير الاعلام وعدد من المسئولين باتحاد الاذاعة والتليفزيون زار كلا من الامارات والكويت والبحرين وسلطنة عمان .

وكانت الكويت نقطة الالتقاء بين الوفدين الرسمى والشعبى ولم يكن للصحافة الكويتية حديث سوى الحديث عن التواجد المصرى .

رسالة الكويت
محمود نفادى

● تميزت زيارة الوفد البرلمانى برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور للكويت بطابع خاص عن زيارتى الامارات وقطر خاصة انها اول زيارة لوفد برلمانى مصرى للكويت منذ اتمام تحريرها كما تأتى بعد ان بدأ المجلس الوطنى الكويتى نشاطه السياسى وتجرى الاستعدادات لانتخابات مجلس جديد فى يوليو القادم علاوة على ان الزيارة تأتى بعد ايام قليلة من تصديق مجلس الشعب على اتفاقية القرض الكويتى بمبلغ ٥٠ مليون دولار لدعم



مشروعات العائدين من العراق والكويت والذى اثير جدل بشانها .

منذ اللحظة الاولى وقبل هبوط الطائرة التى تقل الوفد البرلمانى فى مطار الكويت الدولى كانت تساؤلات اعضاء الوفد تدور حول شكل الكويت الان وماذا فعل الغزو العراقى بها وهل سنرى الدخان الاسود الذى نتج عن حرائق ابار البترول وما هى صورة الحياة حاليا داخل الكويت بعد ١٠ شهور من تحريرها .

وعندما هبط الوفد البرلمانى من الطائرة اكتشف الابتسامات تملأ وجوه المسئولين الكويتيين من قيادات المجلس الوطنى الكويتى وجاء الرد سريعا بانها ترجع الى وصول الوفد المصرى علاوة على هطول الامطار اليوم بغزارة وان هذا يعنى فألا حسنا .

● وعندما انطلقت سيارات الضيافة الى مقر اقامة الوفد ظلت عيون الاعضاء تنظر يمينا وشمالا تبحث عن اثار التدمير والتخريب الذى سببه الغزو العراقى للكويت الا انهم لم يجدوا شيئا على الاطلاق ولا يصدق احد ان هذه المدينة قد شهدت غزوا عسكريا بربريا منذ اكثر من عام وجرت على ارضها اكبر حرب فى القرن العشرين .

وجاء الرد سريعا من طلال مبارك العيار امين سر المجلس الوطنى ورئيس بعثة الشرف المرافقة للوفد بقوله ان الحياة الطبيعية عادت الى الكويت باسرع مما كان متوقعا نظرا لتصميم وارادة الشعب الكويتى لازالة اثار العدوان ومشاركة عدد كبير من ابناء الدول الصديقة وفى مقدمتها العمالة المصرية .

● ورغم قدرة الحكومة الكويتية على عودة الحياة الطبيعية الى الكويت الا ان بعض اعضاء الوفد والذين سبق لهم زيارة الكويت قبل الغزو ومنهم الدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية وعبدالوهاب قوطه وكيل اللجنة الاقتصادية والدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق اكدوا ان الكويت اليوم ليست هى كويت الامس فاليوم الشوارع خالية وهادئة والوجوه حزينة مكتئبة والبضائع متكدسة لا تجد من يشتريها وهناك قلق تشعر به فى الوجوه وهذا يعد احد انعكاسات الغزو العراقى للكويت .

لقاء المجلس الوطنى

● وكانت بداية النشاط الرسمى للوفد البرلمانى برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور عقد لقاء مع وفد المجلس الوطنى برئاسة عبدالعزيز المساعيد وعدد من رؤساء اللجان الداخلية بالمجلس تحول اللقاء الى جلسة مصارحة ديمقراطية بين ممثلى الشعبين المصرى والكويتى وعكست مشاعر كل شعب تجاه الشعب الاخر واستطاع بحق الدكتور احمد فتحى سرور ان يترجم مشاعر الشعب المصرى تجاه الكويت وهى مشاعر صادقة لا علاقة لها بالمصالح او البترول حيث يردد بعض المغرضين ذلك بقوله ان مواقف علاقات مصر مع الكويت ثابتة ومبدئية وانها لم تتردد فى ارسال بعثاتها التعليمية منذ نشاة دولة الكويت وقبل ظهور البترول بها

● واستطرد قائلا ان مصر لم تتردد فى التعاون مع الكويت فى جميع المجالات وانها فى موقفها المؤيد لها فى محنتها كان ذلك استمرارا لمواقفها المبدئية والثابتة وانها تامل ان ترى الكويت قوية لان قوتها للعرب جميعا كما ان قوة مصر هى قوة للامة العربية كلها ومن منطلق العلاقات الاخوية المصرية فاننا نرجو تذليل الصعوبات التى تواجه العمالة المصرية مثل الموافقة على اصطحاب الاسر معهم حتى يعم الاستقرار فى عملهم وان تكون التعاقدات مع المصريين واضحة من حيث تحديد الاجر والمسكن .

● وعقب عبدالعزيز المساعيد رئيس المجلس الوطنى مؤكدا على حديث الدكتور سرور وبصفة خاصة بالنسبة لمشاكل العمال المصريين مؤكدا اننا لا نقبل رفض اصطحاب العاملين لاسرهم وان هذا الامر سيتم حسمه واصدار قرار بشانه فورا وقبل ان يغادر الوفد ارض الكويت .

● ودار الحوار مشاركا فيه جانب من اعضاء الوفد المصرى والمجلس الوطنى الكويتى حيث اكد كمال الشاذلى رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى ان عروبة مصر لا يمكن انكارها وان ما قدمته للعرب وستظل تقدمه هو قدرها وواجبها وعندما وقفت شعبا وحكومة وقيادة واعلن الرئيس حسنى مبارك رفضه للغزو والاحتلال ومطالبا بعودة الشرعية كان معبرا بحق عن وجهة نظر الشعب المصرى كله وغالبية الشعب المصرى اتخذت هذا الموقف .

العقاب العربى

● وتساءل عضو المجلس الوطنى الكويتى عن تصور الوفد المصرى لشكل العقاب العربى الذى يجب توقيعه على صدام حسين لان ما وقع عليه حتى الان هو عقاب دولى وليس عقابا عربيا .

● ورد الدكتور احمد فتحى سرور بقوله ان العقاب الدولى قد تحقق بمقتضى قرار مجلس الامن ونحن ننتظر العقاب الداخلى من شعب العراق .

تقدير الكويت لمصر

● وقال كاظم عباس رئيس اللجنة التشريعية بالمجلس الوطنى ان تقدير الكويت لمصر وقيادتها وشعبها كبير ولا ننسى ما فعله الرئيس الراحل انور السادات عندما وقع اتفاقية كامب دافيد مع اسرائيل وكانت له نظرة مستقبلية وبعد ان رفضها الجميع اصبحوا الان يجرون وراءها .

● وقبل ان يختتم الحوار عاد الدكتور احمد فتحى سرور مرة اخرى ليؤكد على مطلبه الخاص بشأن مشكلة اصطحاب اسر العاملين المصريين قائلا ان مجلس الشعب له تأثير سياسى كبير فى التجربة الديمقراطية واننا نامل ان يصدر اعلان من الحكومة الكويتية قبل مغادرة الوفد اما انكم سمحتم للاسر بالعودة او ان ذلك قيد الدراسة حتى ننقل للشعب المصرى خبرا سارا .

تقدير كويتى للرئيس مبارك

● وانتهى الحوار بعد ان حان موعد اللقاء مع الشيخ سعد العبدالله الصباح



المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نائب الامير ورئيس الحكومة الكويتية نظرا لسفر امير الكويت الى السنغال لحضور القمة الاسلامية فى داكار واثناء الطريق الى مقابلة نائب الامير جرت اتصالات تليفونية تم خلالها ابلاغ نائب الامير بالحوار الذى دار وما طرحه الوفد البرلمانى المصرى من قضايا ومشاكل للعمالة المصرية وفور دخول الدكتور احمد فتحى سرور رئيس الوفد على مكتب نائب الامير رحب به وباعضاء الوفد وبادره بقوله ان مجلس الوزراء الكويتى سيصدر قرارا فوريا بالاستجابة لهذا الطلب والسماح للمعارين باصطحاب اسرهم

وهو ما اثلج صدور اعضاء الوفد المصرى تلك الاستجابة السريعة من نائب الامير ورئيس الحكومة الكويتية .

● وطلب الشيخ سعد العبدالله الصباح ان ينقل الدكتور سرور للرئيس حسنى مبارك تحيات وتقدير امير الكويت وحكومته والشعب الكويتى الذى لن ينسى على مر التاريخ مواقف الرئيس مبارك والتى كانت عاملا حاسما فى اتمام تحرير الكويت وتخليصها من يد المعتدى ومؤكدا حرص الكويت على استمرار وتوثيق علاقاتها القوية مع مصر .

اتفاقيات اقتصادية

● وكان اللقاء الثالث للوفد البرلمانى المصرى ذا طابع اقتصادى مع ناصر عبدالله الروضان وزير المالية الكويتى حيث بدأ الحوار باتفاقية القرض الكويتى المقدم من الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل مشروعات العائدين والذى كان لبعض اعضاء المجلس تحفظات عليها ومنهم عبدالوهاب قوطه الذى رافق الوفد وادار حوارا مع وزير المالية عرض وجهة نظره حيث اكد وزير المالية الكويتى ان تلك الاتفاقية تعد بداية للمزيد من الاتفاقيات الاقتصادية بين مصر والكويت وان الحكومة الكويتية سوف تزيد من حجم استثماراتها فى مصر

تحية للاعلام المصرى

● ورغم انشغال الدكتور بدر جاسم اليعقوب وزير الاعلام الكويتى بزيارة صفوت الشريف وزير الاعلام ومرافقته الا انه طلب عقد لقاء خاص للترحيب بالوفد الصحفى والاعلامى المرافق للوفد البرلمانى وجرى اللقاء فى مكتبه بالدور الثالث عشر بوزارة الاعلام اكد اليعقوب خلال اللقاء ان الكويت لا تنسى مواقف مصر والرئيس حسنى مبارك وايضا دور الاعلام المصرى وعلى راسه صفوت الشريف وزير الاعلام والذى كان له دور بارز فى عملية تحرير الكويت وقد عادت لتأخذ دورها على الساحة العربية بعد ان استردت عافيتها وتعيد بناء ما سبق



ان خربه العدوان العراقى وان الكويت لن تنسى من وقف معها ومن وقف ضدها لن تنسى من حاول ان يضمد جراحها ومن غرس السكين فى قلبها

● وقال وزير الاعلام فى رده على سؤال للمحرر البرلمانى للجمهورية حول صورة الوضع الداخلى بالكويت وحقيقة ما يتردد عن وجود انتهاكات لحقوق الانسان قائلا ان هناك جهات معينة ومعادية للكويت بالخارج تحاول تشويه صورة الكويت وللاسف تأتى تلك الطروحات من جانب شخصين هما الملك حسين وياسر عرفات حيث يرددان بان الكويت ابعدت ما بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ الف فلسطينى ولم يعلنوا ان النظام العراقى فى ظل الاحتلال ابعد اكثر من ٢٥٠ الف فلسطينى وكل الذين خرجوا من الفلسطينيين بعد عودة الحكومة الشرعية خرجوا بارادتهم وحصلوا على جميع مستحقاتهم ومازال يوجد حتى الان فلسطينيون وبعضهم يعمل فى وزارات حساسة ومنها وزارة الاعلام .

● وبالنسبة للترتيبات الامنية واعلان دمشق قال وزير الاعلام ان قمة قادة دول الخليج فى الكويت خلال الشهر الحالى يوم ٢٣ ديسمبر سوف تبحث وسائل تحقيق الامن الذاتى للدول الستة وان هذا سوف ينعكس على اعلان دمشق لاننا نطالب بضرورة ان يكون لدول اعلان دمشق دور هام فى المنطقة ووجود اتفاقيات امنية ثنائية بين الكويت واطراف اخرى لا يتعارض مع اعلان دمشق

بيان مشترك

● وقبل ان يختتم الوفد زيارته ويغادر الكويت وقع الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وعبدالعزيز المساعيد البيان المشترك والذى يجسد المواقف المتطابقة لمجلس الشعب المصرى والمجلس الوطنى الكويتى ازاء القضايا المثارة على الساحة العربية والدولية وفى مقدمتها تاكيد المجلسين على ضرورة افراج العراق الفورى عن الاسرى الكويتيين دون قيد او شروط والالتزام بتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن وتأييد اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل وضرورة تبادل الزيارات بين وفود المجلسين لتوثيق علاقات التعاون والتفاهم المشترك

على هامش الزيارة

● حرص امين نمر السفير المصرى بالكويت على توزيع وقته بين الوفد البرلمانى وصفوت الشريف وزير الاعلام وتم لقاء ثلاثى فى مقر اقامة الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب مساء يوم السبت الماضى .

● رغم عدم تنظيم لقاء موسع مع ممثلين للجالية المصرية بالكويت والعاملين هناك الا ان بعض اعضاء الوفد خاصة الدكتور سعد الخوالقه وعبدالوهاب قوطه وكمال الشاذلى والدكتور مصطفى السعيد حرصوا على عقد عدة لقاءات فى مقر اقامة الوفد مع بعض العاملين المصريين لسماع مشاكلهم خاصة بالنسبة لعدم تحديد الاجور فى العقود واقترح البعض تطبيق نظام للتامين على العاملين المصريين من خلال ايداع ٢٥٠ ديناراً كويتياً فى السفارة المصرية كتامين على كل مصرى اسوه بما طبق على العاملين الفلبينيين وهى احد الدروس المستفادة من الغزو العراقى للكويت .

● ٣٩ مصريا فقط هم الذين اخلوا بشروط التعاقد واستطاعوا دخول الكويت بكارت عدم ممانعة وتم القبض عليهم وتجرى السفارة المصرية حاليا اتصالات للافراج عنهم وعودتهم الى مصر بينما عدد المصريين الذين عادوا للكويت نحو ١١٠ الف عامل مصرى .

● من المشاهد العادية حاليا فى شوارع الكويت خاصة فى فترة المساء قيام حملات من رجال الامن الداخلى والجيش بالتفتيش على السيارات فى الشوارع الرئيسية والتعرف على شخصيات الموجودين داخل السيارات دون استثناء بما فى ذلك السيارات التى تقل وفوداً رسمية تزور الكويت

● الاسعار فى الكويت زادت بنسبة ٢٥٪ عن باقى دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية وتسبب ذلك فى ركود حركة البيع بالاسواق .

● تبديل الجنيه المصرى فى مكاتب الصرافة بالكويت افضل من الدولار فالمائة جنيه مصرى تعادل ٩ دينارات بينما المائة دولار تعادل ٢٨ دينارا

● اغلب الموجودين داخل الكويت من الفلسطينيين حاليا من السيدات والفتيات اللاتى يعملن بائعات فى المحلات والمعارض وبعضهن ينكرن انهن فلسطينيات عندما تسالهن عن الجنسية ويقلن انهن لبنانيات .

● لطفى واكد ممثل حزب التجمع المعارض وعضو الوفد التزم الصمت خلال الزيارة ولا احد يدرى السبب وربما يرجع ذلك الى موقف حزب التجمع اثناء الازمة

● الكتاب الابيض الكويتى ردا على الكتاب الابيض الاردنى بشان محنة الغزو والعدوان يطبع حاليا بمصر وسوف يصدر الاسبوع الحالى متضمنا العديد من الوثائق الهامة والتى تكشف الدور الاردنى فى الازمة

أسبوع مصرى فى الكويت

الشيخ سعد العبد الله :

بلدنا مفتوحة لكم .. بلا قيود !

أخبار سارة للمصريين .. خلال أسبوع

أنتم البطل الأول .. فى التحرير والتعمير !

عشرة ايام امضاها الوفد البرلمانى المصرى برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب زار خلالها دول الخليج بدأها بابو ظبى حيث شارك شعب دولة الامارات العربية المتحدة افراحه بالاعياد الوطنية للبلاد ثم الكويت وهى الزيارة الاولى لوفد برلمانى مصرى رفيع المستوى بقيادة سرور بعد تحريرها .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....



رسالة الكويت

مجدى عبدالرحمن

ثم المحطة الاخيرة فقد كانت زيارة خاطفة للبحرين. والحقيقة ان هذه الزيارة التى جاءت فى هذا الوقت وتصادف ان وصل السيد صفوت الشريف وزير الاعلام فى مهمة أخرى الى الكويت وكان اسبوعا مصريا ولكنه اسبوع سياسى تمت فيه محادثات على كافة المستويات

الكويت

وفى الوقت الذى كان يقدم فيه سرور لدى هبوطه ارض مطار الكويت التهنئة لكبار مستقبليه وفى مقدمتهم الشيخ المساعيد على استرداد بلادهم لحريتها وكرامتها واستعادة ارضها . كان ايضا يحمل معه هموم ومشكلات اسر العمالة المصرية العاملة بالكويت سواء الجديدة او تلك العائدة اليها بعد التحرير لتواصل مسيرة البناء والتعمير على ارض هذه الدولة العربية الشقيقة ولبكون ما تحقق من انجازات وخلال الفترة الوجيزة منذ التحرير وحتى هذه اللحظات خير شاهد على ما قدمته السواعد المصرية عن اقتناع وثقة بضرورة استعادة الحياة الطبيعية على ارض الكويت وتخطوا كافة الارقام القياسية العربية والعالمية غير عابئين بالسحابة السوداء التى ظللت سماء الكويت فترة اشتعال ابار البترول مقتحمين الصعاب والمتاعب حتى تعود المرافق الى العمل الطبيعى والحياة كما كانت.اضاءت الكويت لؤلؤة الخليج كما كانت قبل العدوان وهذا ما اكده وبادر به بحق اعضاء المجلس الوطنى الكويتى الذين كانوا اول من اشاد بشجاعة وفدائية العامل المصرى الذى لم ترهبه لهيب النار وسحب الدخان الكثيفة ليحقق الهدف الذى جاء من اجله

وفى اول جلسة للمباحثات انتقل د سرور وبسرعة من مسار الترحيب وتبادل الكلمات الودية الى قضية تؤرق ما يقرب من ١١٠ الاف مصرى يعملون حاليا فى الكويت وهى ابتعاد تلك العمالة عن اسرها التى مازالت موجودة فى القاهرة .

ويطالب الدكتور سرور ومعه كل من كمال الشاذلى ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى بالمجلس والدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدكتور سعد الخوالقه رئيس لجنة النقل والمواصلات وعبدالوهاب قوطه وكيل اللجنة الاقتصادية المسئولين الكويتيين وبمعاونة من المجلس الوطنى باستصدار قرار بالسماح لهذه العمالة باستقدام اسرها من مصر لاستعادة الاستقرار لتلك العمالة كما كان قبل العدوان .

وكانت الاستجابة الفورية التى اعلنها رئيس المجلس الوطنى لهذا المطلب العادل بل وحددها الشيخ المساعيد باتخاذ هذا القرار اوائل العام القادم .

وينتقل سرور ورفاقه الى قضية تحديد الاجور بالعقود المصرية وحلول واضحة وصريحة لقضية السكن وتحديد الاجر.ويواصل المجلس الوطنى الاستجابة للمطالب الشعبية. ويقول المساعيد : المسألة ليست الا مسألة توقيت فقط .

ويؤكد رئيس المجلس الوطنى .. ان حظرا لم ولن يفرض على الاسر المصرية لدخول البلاد ولكن كل ما هنالك اننا نريد هنا ان تأتى الاسر المصرية الحبيبة وقد اكتملت شبكة المرافق والخدمات فى كافة المجالات حتى لا تكون هناك متاعب للاسر وللاطفال المصاحبين لها .

وتتسع دائرة الحوار ويكشف بعض اعضاء المجلس الوطنى الكويتى عن مأساة القلة فى صحف المعارضة التى تقود حركة الدفاع عن صدام حسين ويطالب الاعضاء بمعاونة مصرية متواصلة من اجل الافراج عن العائلات الكويتية من المعتقلات والسجون العراقية

حرية الصحافة

وينضم كمال الشاذلى الى حديث الكويتيين ويقول .. ان ما قدمته مصر وستظل تقدمه يعكس مواقفها الثابتة والمبدئية .. ولقد كان موقف القيادة المصرية معبرا عن رغبة الشعب المصرى كله فى ضرورة استعادة الشرعية للكويت .. واذا كانت بعض الاقلام المصرية قد تحدثت من قريب او بعيد فإن هذه الاقلام تتحدث عن الاوضاع داخل مصر .. وهذه هى حرية الصحافة التى تؤمن بها ومن حق اى صحيفة ان تكتب ما تشاء .. ولكنى اطالب ان تتابعوا ما يكتب عن مؤسسات الدولة المصرية ونحن لا نضيق صدرا بهذه الاساليب لان هؤلاء قلة قليلة لاتعبر الا عن اعضاء حزبها ولاتعبر عن رأى الشعب المصرى .

لقد كان مجلس الشعب المصرى اول من طالب بانضمام الكويت الى عضوية الاتحاد البرلمانى الدولى فى مؤتمره الاخير فى شيلى بل بعد موافقة المؤتمر ولم يكن الوفد الكويتى قد حضر بعد وقام الوفد المصرى بتقديم الشكر الى الاتحاد نيابة عن الوفد الكويتى

عقاب صدام

ويثير رئيس لجنة الدفاع بالمجلس الوطنى حقيقة العقاب العربى الذى يجب ان ينزل بصدام حسين ونظامه .. ويؤكد ان عقوبة عربية لابد وان تصدر وتلتزم بها كافة الدول العربية

العقاب الدولى

وعقب الدكتور فتحى سرور بقوله ان العقاب الدولى قد تحقق بمقتضى قرارات مجلس الامن ولو نفذت بدقة لكان عقابا حقيقيا .. ولن تنتظر العقاب من شعب العراق لحاكم العراق وهناك معارضة عراقية حقيقية ويجب تنفيذ قرارات مجلس الامن بكل دقة فهناك بعض الانظمة العربية تمزق هذه القرارات

ويثير الكويتيون قضية تأشيرة الدخول المسبقة للكويتى الى مصر وعلى الفور يقول سرور بلاشك لا نتخيل ان هناك قيودا لمنح تأشيرة دخول



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ٤ ديسمبر ١٩٩١

د. فتحى سرور :

دخول الكويتيين بتأشيرة لمصر.. اجراء مؤقت

نبذل كل الجهود.. للافراج عن الأسرى

الكويتيين ولكن تعلمون ان ظروف الامن وخشية ان يندس بين الكويتيين عراقيون يحملون جوازات سفر كويتية وهذه مسائل عارضة ومؤقتة وامنية وستزول باذن الله .

لقاء ولى العهد

وكان بعد ذلك اللقاء مع ولى العهد ورئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح الذى أكد أن قرارات فورية ستتخذ لاستقرار الاسر المصرية ويؤكد ان هذا الاسبوع سيصدر القرار بالنسبة لاسر المعارين للحكومة الكويتية كدفعة اولى على ان يستكمل عودة باقى الاسر خلال العام القادم

ويؤكد ان اخبارا سارة ستصدر من الحكومة تتعلق بالاجور والعقود ويؤكد انتهاء كافة المشكلات الخاصة بالتعويضات للعمالة المصرية العائدة بعد الغزو مشيرا الى ان جميع المصريين هنا فى وطنهم الثانى مصر .. والكويت تفتح ذراعيها لكل مصرى بلا قيد او شرط . تلك هى العروبة والتعامل الصادق بين الاخوة

وفى حديث المكاشفة مع ناصر عبدالله الروضان وزير المالية كانت المفاجأة التى حملها الدكتور سرور معه الى الكويت فقد كان عبدالوهاب قوطه عضو مجلس الشعب ضمن اعضاء الوفد وهو الذى تبنى قرار تأجيل الموافقة على القرض المقدم من الصندوق الكويتى فى الدورة الماضية - ضمن اعضاء الوفد والذى كان مثار جدل ومناقشات واسعة فى مصر والكويت خاصة وانها تكاد السابقة الاولى التى يرفض فيها المجلس اتفاقية قرض

وخلال جلسة اللقاء كان العتاب . حرص النائب على ان يضع النقاط على الحروف فى شروط القروض المقدمة من الصناديق العربية بصفة عامة والكويتية بصفه خاصة الى مصر لما يربط بين مصر والكويت من روابط متميزة بعد اختلاط الدم المصرى والكويتى فى معركة تحرير الكويت واكد وزير المالية الكويتى على حرص بلاده الكامل لتقديم كافة المعونات المالية والاقتصادية لمصر بلا حدود

وبشروط ميسرة للمعاونة فى استكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادى العربى .

زيارة صفوت الشريف

وفى الوقت الذى كان سرور يقود المباحثات على المستويين السياسى والشعبى .. كان صفوت الشريف وزير الاعلام المصرى يتوقف فى المحطة الاخيرة من جولته الخليجية الهامة ايضا فى الكويت .. حيث استقبله الدكتور بدر جاسم يعقوب وزير الاعلام الكويتى وهنا طلب الوزير الكويتى ان يجرى حوارا مع الوفد الاعلامى المرافق لرئيس مجلس الشعب اكد فيه :

● ان صفوت الشريف قاد الاعلام المصرى فى اروع الصور الحرة وكانت كلمات قادة الاعلام المصرى التى تسابقت على تأكيد الحق والشرعية اول خطوات التحرير .

● ان زيارتى الدكتور سرور والشريف ستسفر عن نتائج ملموسة وايجابية لصالح البلدين خلال ايام .

اما عن الشارع الكويتى فنستطيع ان نؤكد ان اثار أزمة الاحتلال العراقى مازالت بادية فى بعض جوانبها .. فقد ارتفعت الاسعار بالكويت بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ لما كانت عليه قبل الغزو العراقى .

وتبين من خلال المعايشة ان هناك بعض المصريين الذين لم يحصلوا بعد على عقود للعمل واخرين لم يصلوا الى حدود الاجور المقبولة ولكنهم فى انتظار ترتيب الاوضاع وفقا لوعود الكويتيين .. ومازال هناك الكثيرون من أبناء الكويت لم يعودوا الى وطنهم وقد فسر البعض ذلك باستمرار خطة التعمير للبلاد التى لم تنته بعد

ورغم عودة العمالة الاسيوية بصورة تكاد تقترب من صورة قبل الغزو .. الا أن تاكيدات كويتية تقول ان العمالة المصرية تمثل المرتبة الاولى حتى الان !



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

تقارير

شئون عربية

عقود محددة الأجر وبدل سكن للمصريين فى الكويت

القاهرة : [illegible] عبدالعزيز

شهدت الكويت زيارة ناجحة للوفد البرلمانى المصرى لمجلس الشعب برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور حيث أجرى مباحثات صريحة ودية ظهرت ثمارها سريعا فى اقتراب موعد إعلان الحكومة الكويتية السماح لأسر المصريين العاملين بالكويت فى اصطحاب ذويهم .. وكذلك فى عزم الكويت قريباً على تقديم عقود محددة الأجور وبدل السكن للمصريين العاملين هناك .. استجابة لطلب الوفد البرلمانى المصرى [illegible] .

[illegible] القضية الأساسية التى طرحها [illegible] المسئولين الكويتيين الذين [illegible] بهم الوفد البرلمانى المصرى [illegible] هى قضية الأسرى الكويتيين [illegible] وكان د . سرور معبرا عن [illegible] حال الوفد والشعب المصرى [illegible] حينما أكد ان الأسرى الكويتيين يجب ان يعودوا إلى بلادهم [illegible] انهم ليسوا أسرى ولكن [illegible] باعتبارهم مدنيين لا عسكريين واختطفهم العراق [illegible] .. ولا تعتبر العراق [illegible] محددة لقرارات مجلس الامن [illegible] مالم يعودوا إلى بلادهم [illegible] بذل [illegible] الجهد لكى يعودوا [illegible] هذه القضية تعتبر [illegible] للمواثيق الدولية و[illegible] جنيف وقرارات مجلس الامن [illegible] للعرب جميعا [illegible] ان يعمل بكل [illegible] حتى يعود الأسرى [illegible] إلى بلادهم .



د . فتحى سرور

ولفت نظرى فى شوارع وميادين الكويت هذه اللافتات الإنسانية المعبرة عن هذه القضية الأليمة فى كل مكان (لا تنسوا اسرانا) .. (ياامى متى يعود ابى) .. الخ كقضية تشغل بال كل كويتى ولذلك لم يكن غريبا أن برنامج زيارة الوفد البرلمانى المصرى قد تضمن زيارة إلى بيت القرين ومقر اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين ومعرض ادوات التعذيب .

وداخل المجلس الوطنى الكويتى جرى حوار بين الاشقاء من الجانبين بصراحة حمل الكثير من العتاب والمشاكل فى إطار اخوى وكانت الاستجابة فورية حرصاً على تعميق العلاقات بين مصر والكويت

وأشار د . سرور إلى ان مصر بمواقفها الثابتة والمبدئية مع الكويت وهى لم تتردد فى إرسال بعثاتها التعليمية إليها منذ نشأة دولة الكويت وقبل ظهور البترول بها .. كما لم تتردد فى التعاون مع الكويت فى جميع المجالات .



المصدر : ....
التاريخ : ....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب عنواني مغيب

خصصت وزارة التعاون الدولى ١٤,٤ مليون دينار كويتى لإقراض العائدين من العراق والكويت بسبب أزمة الخليج ، عن طريق البنوك التجارية ، وبحد اقصى عشرة آلاف دولار لكل فرد .

وقال سمير علي حسين - وكيل أول وزارة التعاون الدولى : إن سعر فائدة الاقراض سيكون اقل من الأسعار الحالية بالبنوك ، كما يحق للمقترض ان يسدد ما عليه بالجنيه المصرى .

من ناحية اخرى اسقط الصندوق الكويتى للتنمية ، المانح للقرض المذكور ، دفعة ١٥٠ الف دينار كويتى ، كانت مستحقة الدفع على مصر كفوائد عن قروض حصلت عليها من الصندوق ،

كانت المفاوضات بين الجانب المصرى والصندوق الكويتى قد استمرت اكثر من اربعة اشهر بسبب إصرار المسئولين فى الصندوق على عدم استثناء قرض الاربعة عشر مليون دينار من شروط الصندوق ، الخاصة بسعر الفائدة وفترة السماح .

وبرر الرفض الكويتى بانه لاسباب تتعلق بلائحة الصندوق

لكن الجانب المصرى تمسك بان يكون سعر الفائدة على القرض ١,٥٪ ، يضاف إليها نصف فى المائة كمصروفات إدارية ، مع فترة سماح عشر سنوات . على أن يتم السداد على خمسة عشر عاماً .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩١

● امين نمر يؤكد :

حل معظم مشاكل العاملين المصريين بالكويت

صرح السيد امين نمر سفير مصر فى الكويت بان العلاقات الاقتصادية بين مصر والكويت تسير بصورة طيبة وتقوم على اساس المصالح المشتركة للبلدين وبعيدا عن الشعارات والعواطف .

واضاف انه تم حل مشاكل معظم المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت قبل الغزو العراقى حيث تم حل مشكلة وجود ارصدة وحسابات للمصريين فى البنوك الكويتية بعد ان تم تحويل ارصدتهم وحساباتهم على بنك مصر بالقاهرة بناء على طلبهم ... كما تم تحويل مكافاة نهاية الخدمة لهؤلاء العاملين الى مصر وبلغ مجموع ما تم تحويله حوالى ٦٠ مليون دولار .





هل يتحول الكويتيون إلى اغلبية فى بلادهم؟!

٦٠٠ ألف فقط من أبناء البلد.. مقابل ٥ر١ مليون أجنبى قبل الغزو

بعد التحرير :

٤٥٠ ألف فلسطينى غادروا..

و١١٠ آلاف مصرى عادوا

الابواب مفتوحة.. للعمالة المصرية المدربة

تحقيق من الكويت

يكتبه :

د. لطفى ناصف



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩١

بعد تحرير الكويت . ومع عودة عجلة الحياة لدورانها من جديد فى الدولة المحررة تدفق على البلاد من جديد كل الذين إضطروا فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ إلى الهرب من جحيم جنود صدام حسين وما ارتكبوه من فظائع فى حق سكانها .. لم يفرقوا بين كويتى وغير كويتى .. ومع عودة مئات الالاف من الكويتيين إلى بلادهم تدافع ١٦٠ ألف مصرى من العاملين السابقين يريدون العودة إلى أعمالهم ومنازلهم

وإستطاع عدد كبير من المصريين بالفعل العودة للعمل فى الكويت حتى بلغ الان حوالى مائة وعشرة آلاف مصرى معظمهم من العاملين حيث لايسمح فى الوقت الحاضر باحضار الاسر إلى الكويت نظرا للنقص الكبير فى الخدمات ..

١١٠ آلاف مصرى

ولاشك أن تخطى عدد المصريين العاملين فى الكويت ١١٠ آلاف خلال الاشهر القليلة الماضية إنما يعكس الوضع الخاص الذى تتمتع به العمالة المصرية هناك فعندما تسمح الحكومة الكويتية بدخول الاسر كما هو مقرر قريبا سيقفز عدد المصريين ليتخطى عددهم قبل الغزو العراقى ..

وتبرز ضخامة العمالة المصرية إذا عرفنا أن الحكومة الكويتية تقوم فى الوقت الحاضر باعادة تنظيم التركيبة السكانية فى البلاد .. قبل الغزو كان هناك ٦٠٠ ألف كويتى مقابل مليون ونصف المليون من العمالة الوافدة من الخارج .. وقد تنوعت هذه العمالة بين عربية وآسيوية وأوروبية وأمريكية ..

كانت العمالة الفلسطينية التى بلغ عددها نصف مليون فى مقدمة العمالة العربية غير الكويتية .. لقد استقر هذا العدد من الفلسطينيين فى الكويت وجعلوا منها وطنهم الثانى يعيشون فيه حياة كاملة تضم مدخراتهم ومصروفاتهم .

وكانت العمالة المصرية تأتى فى المرتبة الثانية من الناحية العددية بعد الفلسطينيين حيث تراوح عددها بين ١٨٠ ألفا و ٢٠٠ ألف يعملون فى كافة المجالات العلمية والعملية إبتداء من العامل البسيط الذى جاء من أعماق الريف المصرى بحثا عن مستوى معيشى أفضل . إلى كبار الخبراء والعلماء وأساتذة الجامعات .

وشاركت جنسيات أخرى فى العمل بالكويت ولكن بأعداد أقل ومعظمها من دول جنوب شرق آسيا .. الهند .. باكستان .. بنجلاديش . تايلاند .. سيرلانكا . والفلبين . وقد تميزت العمالة الآسيوية بتركزها فى الاعمال البسيطة مثل النظافة والخدمة فى المنازل وبعض الاعمال الكتابية والادارية البسيطة ، فضلا عن إنخفاض أجورها وطاعتها العمياء ..

وبجانب هذه الجنسيات وجدت أعدادا من الايرانيين والعراقيين والسوريين والسودانيين واليمنيين بأعداد أقل إلى جانب أعداد أخرى من الاوروبيين والامريكان من ذوى الخبرات العالية والاجور المرتفعة

٧٠٪ للكويتيين !!

قبل الغزو كان عدد سكان الكويت ٢,١ مليون نسمة .. كان الكويتيون يمثلون حوالى ٣٠٪ منهم والفلسطينيون حوالى ٢٠٪ والمصريون ١٠٪ والاسيويون ٢٠٪ إلى جانب الذين يعيشون فى الكويت بدون جنسية ويطلق عليهم مصطلح (بدون) وهم ينتمون أصلا لدول أخرى ولكنهم ولدوا فى الكويت وعاشوا فيها دون أن يحصلوا على الجنسية الكويتية ..

والآن تحاول الكويت السيطرة على التركيبة السكانية ومحاولة تحقيق التفوق العددى للكويتيين ..

لقد ترك عدد كبير من الفلسطينيين الكويت .. لشعورهم بأنهم غير مرغوب فيهم هناك بسبب ماأذيع عن وقوفهم إلى جانب صدام حسين .. ولم يبق من النصف مليون فلسطينى غير ٥٠ ألفا فقط .. يتم تقرير مصيرهم قبل نهاية العام الحالى ..

وفى تقرير لاحدى لجان المجلس الوطنى الكويتى أعدته هذا الاسبوع .. تتجه النية إلى أن تكون نسبة الكويتيين إلى مجموع السكان المتواجدين فى الكويت ٧٠٪ على الاقل .. بينما تخصص نسبة الـ ٣٠٪ الاخرى لبقية الجنسيات على أن تقتصر العمالة الاجنبية على العناصر الفنية الضرورية لحاجة البلاد

تكويت الوظائف

من الشعارات المطروحة فى الكويت بعد التحرير .. تكويت الوظائف أى إحلال الكويتيين فى الوظائف المختلفة بدلا من الاجانب ..

ويقول المستشار العمالى المصرى فى الكويت محمد حسنى العنانى : بصراحة هناك ترتيبات جادة فى الكويت لتنظيم العمالة العائدة بعد التحرير .. بالنسبة للمصالح الحكومية ولن يعود للعمل غير ٣٠٪ من العمالة التى كانت موجودة قبل الغزو العراقى .. ويساعد فى تحقيق هذا الهدف إستغناء حكومة الكويت عن بعض المتعاقدين من بعض الدول أو الجنسيات التى ساندت العدوان العراقى وهى بالتحديد .. العراق . الاردن . اليمن السودان إلى جانب الفلسطينيين .



المصدر : الأهـــــــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩١

وفى هذا الاتجاه تنادى بعض الاصوات بتشغيل الطلاب الكويتيين بالاجهزة الحكومية والقطاع العام للاحلال محل العمالة الوافدة ..

وتأكيدا لهذا الاتجاه فإنه من المنتظر أن يتضمن مشروع ميزانية العام القادم بالكويت تخفيضا فى أعداد موظفى الدولة ليصبح عددهم ١٢٥ ألف موظف فقط بنقص يبلغ حوالى ٩٣ ألفا عن العدد الموجود قبل الغزو .. وبالطبع سيتم توفير هذا العدد من الجنسيات غير الكويتية ..

وعلى سبيل المثال قامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتخفيض عمالتها الوافدة إلى ١٨٪ فقط من إجمالى العاملين بها بعد التحرير بعد أن كانت نسبة الاجانب ٤٢٪ قبل الغزو وفى وزارة الاشغال الكويتية تم إنهاء خدمات ٣٣٠٠ موظف غير كويتى فى الوقت الذى تم فيه تجديد عقود ألف فقط من الاجانب

وهناك إتجاه يتم مناقشته الان لدمج البنوك الكويتية وتقليص عددها مما يساعد على توفير عدد كبير من الاجانب العاملين بالبنوك ..

مستقبل العمالة المصرية

ولاشك ان هذا الاتجاه فى الكويت يمكن أن يؤدى فى المستقبل إلى التأثير فى حجم العمالة المصرية وخاصة العمالة غير الفنية .

ويقول السفير أمين نمر سفيرنا فى الكويت .. الآن الكويت مفتوحة أمام العمالة المصرية إلى جانب السوريين واللبنانيين .. فى الماضى كان الفلسطينيون يسيطرون على التجارة وعلى كل الاعمال الفنية والادارية وخرج الفلسطينيون أو غادروا الكويت بمحض إرادتهم وليس باجراء حكومى وتركوا أماكنهم شاغرة ولابد أن تعمل على توفير الكفاءات المدربة القادرة على ملء هذه الاماكن بكفاءة عالية لنضمن الاستمرار للعمالة المصرية فى الكويت على المدى الطويل ..

ويطالب السفير أمين نمر بضرورة تدخل الدولة لتنظيم العمالة لانه للاسف الشديد على حد قوله العمالة المصرية التى تحضر للكويت لاتخضع لتنظيم الدولة فالعمالة المصرية تأتى للكويت بشكل عشوائى وغالبية العمالة غير فنية

ويضيف محمد فاروق هدايت القنصل المصرى العام فى الكويت ان الكويت الان ليست فى حاجة إلى عمالة غير فنية لان العمالة الفنية المدربة أصبحت نادرة فى الكويت ولذلك ليس مطلوبا حضور أى مصرى ليس له عمل أو مهنة مؤهل لها ومدرب عليها تدريباً جيدا .

ويضيف القنصل المصرى العام لابد أن لانضيع تلك الفرصة فالسباك الماهر والنجار والحداد والميكانيكى الممتاز مطلوبون فى الكويت ولابد أيضا أن نعمل على تنظيم تلك العمالة والحرص على حضورها إلى الكويت بعقود سليمة وموثقة من السفارة الكويتية فى القاهرة حتى لايحدث مانراه من مآس للعمال المصريين من طرد وإعتقال ومطاردة .

الشغالات والتأشيرات

ويؤكد محمد حسن العنانى المستشار العمالى المصرى فى الكويت على ضرورة تنظيم العمالة المصرية والاشراف على التعاقدات فى مصر وذلك لضرورة الحفاظ على كرامة العامل المصرى خارج وطنه

ويقول المستشار العمالى .. أنا شخصيا غير راض عن منظر المصريين فى بعض شوارع الكويت .. فزيادة عدد المصريين هنا وتهافتهم على العمل يجعل هناك منافسة بين المصريين وبعضهم البعض مما يؤدى إلى رخص أجر العامل المصرى بالذات . وهى فى النهاية خسارة إقتصاديه لمصر فالعامل المصرى أمام العرض المتزايد يقبل أدنى الاجور

ويقول المستشار الاعلامى .. أن المشكلات التى يواجهها المكتب العمالى فى الكويت بالنسبة للمصريين تتركز فى ثلاث مشكلات رئيسية مشكلة الخادمات المصريات والاتجار فى الكفالات ثم تزوير تأشيرات الدخول

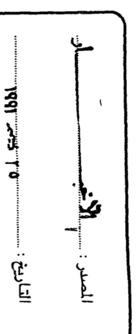
بالنسبة للخادمات تحضر إلى القنصلية والمكتب العمالى فى الكويت ثلاث حالات على الاقل كل أسبوع تطلب ترحيلها إلى القاهرة وفى الغالب لايكون معهن جواز سفر أو نقود لبطاقة الطائرة ويجد المكتب صعوبات كبيرة لحل مثل هذه الأمور حيث لايوجد سكن لتلك الشغالات بالسفارة كما أن القانون الكويتى يعتبرهن هاربات ويتعرضن للقبض عليهن ولذلك نستدعى الاسر التى أحضرتهن ونحاول الوصول إلى حلول معها

أما بالنسبة للتجارة فى الكفالات فبعد التحرير لجأ كثير من أصحاب الاعمال والذين ليس لديهم عمل فعلى للحصول على عدد معين من التأشيرات يقومون ببيعها لطالبى العمل عن طريق سماسرة فى القاهرة وبعد حضور العمال يجدون أنفسهم بلاعمل ويبدأون فى الاعتماد على أنفسهم فى البحث عن عمل وهذا مخالف للقانون

وتقوم حملات من مباحث الجوازات للقبض على هؤلاء العمال وترحيلهم ونحن نقوم يوميا بمتابعة مخافر الشرطة ومركز الابعاد للتعرف على المصريين المحتجزين لديهم لدراسة حالتهم ومساعدتهم وتقديم المعونات لهم حتى ينتهى التحقيق وإتخاذ قرار بشأنهم إما بالترحيل أو من يساعده الحظ يمكن إيجاد كفيل آخر له لديه عمل حقيقى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأخبـــــار

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩١

٦ ملايين مواطن .. حجم البطالة بسبب أزمة الخليج
المطالبة بتطبيق الضريبة الموحدة وإلغاء القوانين الاستثنائية

كتب وليد عبدالعزيز :

أعد الاتحاد العام للغرف التجارية تقريرا هاما لمجلس الشعب حول مشكلة البطالة ووسائل علاجها .. أوضح التقرير ان عدد العاطلين منذ عام ٨٣ حتى الآن بلغ ٦ ملايين من بينهم ٤ ملايين من خريجي الجامعات ومليونان من العائدين من البلاد العربية بعد حرب الخليج

صرح بهذا محمود العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية وقال انه يتعين اتخاذ عدة حلول لعلاج مشكلة البطالة من بينها الاخذ بالضريبة الموحدة بحيث لا تتعدى ٢٠٪ والغاء الضرائب الاخرى وكافة القوانين الاستثنائية مثل المدعى الاشتراكي واقرار الثروة والأحكام العرفية وتشجيع المصريين على غزو الصحراء غير المستغلة والتي تمثل نحو ٩٥٪ من الأراضي المصرية .

وطالب التقرير بضرورة مشاركة الجهاز المصرفي للمستثمرين براس المال .. ويكون شريكا شرعيا . ويمكنه تعيين مراقب حسابات عند كل عميل يضمن نسبته في الأرباح .

وأكد محمود العربي ان زيادة النشاط التجاري والصناعي سيقضي على البطالة العالية ويساعد على رفع مستوى معيشة الفرد .. ويمكننا من غزو الأسواق العالمية بتصدير المنتج المحلي بعد زيادة عدد المصانع

وأشار التقرير الى ضرورة انشاء محافظات جديدة على مستوى الجمهورية ..



المصدر : أخبـــــار اليوم

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب أحمد عطية :

يشهد عام ١٩٩٢ أكثر من مشروع جديد .. وأكثر من مفاجأة سارة للعاملين بالدولة والخريجين الجدد .. حتى المعوقين لن تنساهم وزارة القوى العاملة .. فهناك أكثر من مشروع ينهى قوائم الانتظار الخاصة بهم .

ويقول عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب : سنجعل العام الجديد عام التحرك الدولى لحل مشاكل المصريين العاملين فى الخارج . فسوف يتم صرف مستحقات المصريين العاملين فى ليبيا عام ١٩٨٥ .. والذين توقف صرف مستحقاتهم وذلك بعد نجاح وزارة القوى العاملة واتحاد العمال بالتعاون مع منظمة العمل العربية فى إنهاء المشكلة ووصول مستحقاتهم فعلا . وسوف يتم الصرف مع مطلع العام الجديد .. وتصل جملة هذه المستحقات حوالى ٦ ملايين جنيه .

وبالنسبة للعاملين بالعراق والكويت والذين توقف صرف مستحقاتهم اثناء أزمة الخليج .. قال الوزير : سيقوم صندوق التعويضات بالامم المتحدة بتعويض هؤلاء العمال وصرف مستحقاتهم .. وقد انتهت لجنة من ١٥ عضوا بالامم المتحدة من حصرهم وسوف يتم الصرف قريبا من حصيلة بيع بترول العراق طبقا لقرار الامم المتحدة .. بل وزيادة حصة العراق من البترول حتى تتمكن الامم المتحدة من تعويض المتضررين من أزمة الخليج من المصريين سواء كانوا بالعراق أو الكويت .

وأكد عبدالحق : ستركز الخطة الخمسية القادمة على حل مشكلة البطالة بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة .. وقد بلغت موارد الصندوق الاجتماعى مليارا و٦٥٠ مليون جنيه ، وسيقدم قرضا ١٠ آلاف جنيه لكل شاب وخريج جديد مع فترة سماح سنتين ثم سنتين بفائدة ١٠٪ .

وقد تم توقيع اتفاقية مع منظمة العمل الدولية لانشاء قاعدة معلومات خاصة بوزارة القوى العاملة لتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل سواء للاستخدام الخارجى أو الداخلى والهجرة المؤقتة .. وقد بدأ تنفيذها فعلا . وسوف يساعد ذلك على توفير الاحتياجات الخاصة بالعمالة المصرية وحصر عمالة القطاع الخاص ، وذلك فى اطار التخطيط لاستيعاب القوى العاملة الجديدة من الشباب والخريجين .

وقال الوزير : كما اتخذت الوزارة عدة اجراءات للقضاء على السماسرة والوسطاء لحماية الشباب بالخارج ، بعد ان تعرضوا فعلا لحالات نصب فى مطار روما ومالطة . وسوف يشهد عام ١٩٩٢ حلا حاسما لهذه المشكلة التى كانت وبالا على شباب مصر طوال السنوات السابقة .

ومن هذه الاجراءات .. ضروره تأكد القنصليات من اعتماد وزارة القوى العاملة المصرية للعقود . كما أن الوزارة سوف تخصص مندوبا معتمدا لدى القنصليات للحصول على التأشيرات الخاصة بالذين تم التعاقد معهم عن طريقها . ومع بداية العام الجديد لن تتكرر مشكلة النصب على شباب مصر من خلال الاعلانات الوهمية عن الوظائف وفرص العمل فسوف يصدر قرار بحظر نشر أى اعلان عن وظائف للعمل بالخارج دون اعتماد وزارة القوى العاملة وألا يتم اصدار تصريح عمل إلا لمن لديه فعلا عقد عمل معتمد من الوزارة

وقد انتهت الوزارة من حصر الدرجات الشاغرة بجميع وحدات الحكم المحلى وتم الاعلان عنها ، لاتاحة الفرصة لشباب الخريجين لشغل هذه الوظائف ، وسوف يوفر ذلك ١٣ ألف فرصة عمل جديدة

تسهيلات للمعوقين

واضاف وزير القوى العاملة ويشهد العام الجديد أكثر من مفاجأة بالنسبة للمعوقين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة ، فسوف يتم تعيينهم مركزيا عن طريق الوزارة ، ومن المنتظر ان يعين جميع المسجلين بمكاتب العمل حتى ٣٠ اكتوبر الماضى . ويوفر هذا الاجراء ٦ آلاف فرصة عمل جديدة لهم ، دون النظر لدفعة تخرجهم .

وقال الوزير : وستوفر الوزارة ٨ آلاف فرصة عمل خلال الحج .. للعمل كسائقين وفنيين وعمال عاديين لخدمة الحجاج .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

استثناء المصريين العاملين بالعراق من شروط تجديد جواز السفر

قررت الحكومة العراقية استثناء المصريين العاملين فى العراق ، من شرط تجديد جوازات سفرهم خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء مفعوله ، حسبما تنص القوانين العراقية وما يترتب على ذلك من عقوبه الحبس تصل الى ثلاث سنوات . وكان عدد كبير من المصريين قد تعرضوا للحبس فى العراق ، بسبب انتهاء صلاحية جوازات سفرهم وعدم تمكنهم من تجديدها نظرا لعدم وجود قنصلية مصرية فى العراق

وجاء فى خطاب وجهته الممثلية العراقية الدائمة لدى جامعة الدول العربية ، الى المنظمة المصرية لحقوق الانسان ان هذا القرار جاء عقب زيارة البعثة المشتركة للمنظمتين المصرية والعربية لحقوق الانسان للعراق .

كما تلقت المنظمة من الممثليه العراقية . قوائم باسماء المصريين الصادر بحقهم احكام من المحاكم العراقية (١٥٤ مصريا)



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

بدء التعاقد مع الموظفين ممن عملوا بالكويت قبل الغزو

الكويت ـ ا . ش . ا ـ تبدأ الوزارات الكويتية خلال هذا الاسبوع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة المتعلقة بتوقيع عقود الموظفين غير الكويتيين الذين كانوا يعملون بها قبل الغزو وقامت باستدعائهم بعد التحرير

وصرح مسئول بان هذه العقود تختلف من موظف لاخر من خلال المؤهل العلمى وسنوات الخدمة السابقة وهو الامر الذى سيتوقف عليه مقدار المرتب الجديد والعقد الجديد

وقال انه سيتم ابرام عقود ايضا مع الموظفين الجدد الذين قامت الوزارة بتعيينهم بعد التحرير وذلك فى اضيق الحدود

واوضح أن تعيين غير الكويتيين سيكون حسب الحاجة وفى حدود نسبة ٢٥ ٪ من جملة عدد العاملين فى الدولة من الموفدين وهو قرار اصدره مجلس الوزراء للتقيد به .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٢

مازالت مشكلة مستحقات المصريين العاملين فى الكويت قبل الحرب معلقة دون حل ، ويكشف الزميل رضا هلال فى مقاله عن نظرة الحكومة الكويتية الى تلك المشكلة من خلال حديث دار مع السفير الكويتى بالقاهرة أكد فيه ان مسئولية رد المستحقات لدى الكويتيين تقع على عاتق العراق وان تلك المستحقات مثل ودائع المواطنين لدى الريان ...

دولة الكويت .. ودولة « الريان » !



رضا هلال

لم يخطر ببالى ، يوما ، ان تكون هناك علاقة ارتباط بين دولة الكويت وصاحب شركات توظيف الاموال الشهير أحمد الريان . ولكن سفير الكويت بالقاهرة هو الذى نبهنى الى تلك العلاقة ! .

وفى البداية ، حاولت الا اصدق السفير ، لاعتبارات موضوعية وشخصية . فالكويت فى النهاية دولة عضو فى الامم المتحدة ، والريان ليس الا شخصا طبيعيا كفرد ، وكشخص اعتبارى ليس الا شركة .

ودولة الكويت تتجاوز اصولها المالية فى الخارج فقط ١٠٠ مليار دولار ، أما الريان بشركاته فلا تتجاوز اصوله مليارى دولار .. هى اموال المودعين المنكوبين .

ودولة الكويت ايضا ، عرف عنها انها تقف الى جانب شريعة الحق والعدل والانصاف .. والريان ، يبدو حتى الان للقاصى والدانى ، نصابا اكل اموال الناس بالباطل

أما الاعتبارات الشخصية التى جعلتنى استبعد الربط بين دولة الكويت والريان ، فيأتى فى مقدمتها أنى عشت فى الكويت بين أهلها وطعمت من خيرها وكان لى « كفيل » كويتى ، وقدر لى أن أكون بين المرابطين فى الكويت لما يزيد عن شهر بعد الغزو العراقى وعندما عدت الى القاهرة ، وقفت الى جانب الحق الكويتى .

وبعد استئنافى لعملى فى « الأهرام » كتبت على صفحة كاملة كاشفا همجية الغزو العراقى ومحذرا من مغبة تلك الخطيئة على الكويت والعراق ووطننا العربى بأكمله .

ولايقلل من ذلك غضب اصدقائى الكويتيين لأنى انتقدت مغادرتهم لبلدهم أثناء المحنة .. أو لأنى بينت فى كتابى « الصراع على الكويت » أن سياسات حكام الكويت الداخلية والخارجية ، كان من الطبيعى ان تقود الكويت الى الكارثة .

أما الريان ، فلا توجد بينى وبينه اية رابطة شخصية ، فلم اتشرف بلقائه ، ولم يكن اسمى مع اسماء المحظوظين الذين ضمهم كشف بركته ، ولم يصبنى منه ضرر لأنى لم أودع مليما واحدا فى شركاته .

لكل ذلك ، لم تكن منطقية - بالنسبة لى - محاولة الربط بين الريان ودولة الكويت .. الا ان سفير الكويت بالقاهرة فعلها ! .

ففى الاسبوع الماضى ، كنت اشارك فى احد المؤتمرات العلمية لجامعة القاهرة .

...

وما أن لمحت سفير الكويت بالقاهرة السيد عبد الرزاق الكندرى ، حتى توجهت اليه .

وبدأت حديثى مع السفير بما قاله لى فى حوار صحفى نشر فى « الأهرام المسائى » فى شهر اكتوبر ١٩٩٠ فى وقت استحكمت فيه حلقات أزمة الكويت . وذكرته بما بشرته على لسانه بأن ودائع المصريين بالبنوك الكويتية تضمنها حكومته ، وانها ستردها الى اصحابها كاملة غير منقوصة سواء كانوا موجودين بالكويت أو بمصر .

وأعدت على سمعه ما قاله بأن دفع مستحقات العاملين المصريين فى الكويت سيكون اولى مهام حكومة بلاده بعد التحرير ، وأن تأشيرات الاقامة السابقة سارية ، ولاصحة لما قيل عن الغائها .

وعاجلنى السفير الكويتى بالقول بأن ما وعد به قد حدث . واضاف ان اصحاب الودائع قد استردوها وأن من لهم مكافات خدمة حصلوا عليها . ثم قال بضيق . لقد كنتم فى مصر تبالغون فى تقدير ودائع المصريين فى البنوك الكويتية ، فقد نشر كثيرا انها تصل الى ١٥ مليار دولار فى حين انها لاتتجاوز ١٢٠ مليون دولار .

وابتلعت غصة فى حلقى وقلت : ياسيادة السفير ، ليس صحيحا ان الودائع ومكافات الخدمة قد ردت لاصحابها ..

والدليل أنى واحد من هؤلاء المنكوبين ولم استطع استرداد فلس واحد .

فقاطعنى السفير بقوله : لماذا لم تلجأ إلى .. لماذا لم تتصل بى ؟ .

وكان ردى اننى لجأت الى الطريقة التى اتبعها كل المصريين .. وفشلت كما فشلوا فى الحصول على تأشيرة لزيارة الكويت وتسوية مستحقاتى ، لأن تأشيرات الاقامة السابقة قد الغيت . وذكرت له اسماء عدد من اصدقائى الصحفيين الذين رفضت السفارة اعطاءهم تأشيرة ، رغم انهم يحوزون دعوات زيارة من جهات فى الكويت للقيام بمهمات صحفية .

وقلت للسفير اننى أوكلت احد البنوك المصرية لتسوية مستحقاتى الا ان المحاولة باءت بالفشل . واخبرته ان نقابة الصحفيين المصرية ، حاولت ذلك بالنسبة لى ولآخرين من الزملاء ، بالاتصال بصحيفة « الأنباء » التى كنت أعمل بها . وانها (النقابة) قدمت طلبا رسميا لوزير الاعلام الكويتى الذى وعد فى النهاية بحل الموضوع الا أنه تجاهل الأمر فى الكويت .

ورد السفير الكويتى بصلف : ان كل ذلك لايبرر زيارتك الكويت .. والمستحقات لدى القطاع الخاص الكويتى تلتزم بها الامم المتحدة ، فالمسئول عنها هو العراق وليس الكويت .

وقلت وصبرى قد نفد : ايها السفير اننى احمل كل اعزاز للكويت .. ولكن اذا كان هذا هو ردكم ، فلا يسعدنى ان ازورها . وليست لى علاقة بالعراق أو الامم المتحدة .. فقد تعاقدت للعمل مع وفى دولة لها حكومة هى الكويت .. والعقد شريعة المتعاقدين فى النهاية

وبمنتهى الاستخفاف رد السفير الكويتى : وماذا فعلت حكومتكم فى مصر مع « الريان » .. فقد ضاعت الودائع على



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٢

المودعين منذ اكثر من ثلاث سنوات ، ولم يحدث شيء حتى الان .

وعند ذلك ، انهيت كلامي مع السفير الكويتي قائلا : اذا كان موظف رسمي بحكومة الكويت يشبهها بنصاب اسمه « الريان » فيكفيني ذلك ، والعوض على الله .

الا أني ، عندما استعرضت في خلوتي حديثي مع السفير الكويتي ، بدا لي ان حكومتنا السنية تخاذلت فعلا حتى اكل « الريان » حقوق المودعين .. وانها تهاونت - ايضا - في استرداد حقوق مواطنيها الذين كانوا يعملون في الكويت ..

وبعد ان هان عليها مواطنوها ، كان طبيعيا ان يقول مثل ذلك السفير ماقاله .. وتذكرت ابناء الكنانة الذين ضحوا بدمائهم من اجل ان تظل دولة الكويت دولة ، وأن يستمر ذلك السفير سفيرا .. وكانت النتيجة جزاء سنمار .

وقلل من حزني ، ان ذلك الموقف الكويتي لم يكن من نصيب مصر وحدها .

وتذكرت الكويت وهي تحتفل بمرور عام على الغزو العراقي رافعة الأعلام الأمريكية والبريطانية والفرنسية ، وصور بوش وتاتشر وميتران . في حين انكرت فضل السعودية ، وهي الجارة الشقيقة التي استضافت حكومة الكويت بعد الاحتلال ،

ودفعت القسط الأكبر من نفقات حرب الكويت .. وبغير موقفها ماتحررت الكويت .

وعندئذ اقتنعت بالربط بين الكويت و « الريان » .



مشاكل العاملين فى العراق من يحلها ؟

رفضت الحكومة المصرية طلب العراق تحويل مستحقات العمال المصريين لديه ، الى دين حكومي تقوم الحكومة بموجبه بدفع تلك المستحقات بالجنيه المصرى ، كما رفضت طلبا آخر بتسويق البترول العراقي لصالح دفع تلك المستحقات . المبررات العراقية لهذه المطالب مفهومة ، فالعراق محاصر وأرصدته المالية مجمدة ، ومهدد بالموت جوعا . أما غير المفهوم فهو موقف الحكومة المصرية من هذه القضية الحيوية التى تهدد حياة مئات الالاف من الاسر المصرية . فقد اوشك بنك الرافدين العراقي فى القاهرة على التوقف عن صرف حوالات العمال المصريين المستحقة حتى اغسطس عام ١٩٩٠ والتى تصل الى ١٧٠ مليون دولار ، وهو المصير الذى ينتظر بالضرورة الحوالات المماثلة الى بنك الاسكندرية والبنك العربى الافريقى ، وهى المنافذ الثلاثة التى حددتها الحكومة العراقية لدفع مستحقات المصريين التى تصل فى جملتها الى حوالى ٦٠٠ مليون دولار .

واذا كانت الحكومة المصرية عاجزة أو عازفة عن ان تطالب برفع الحصار الاقتصادى المفروض على العراق لتسهيل امور الحياة بالنسبة للشعب العراقي ، فلماذا ترفض الحكومة تلك المطالب التى تستفيد منها الخزينة المصرية فى المقام الاول حيث تتسلم المستحقات بالدولار فور الافراج عن الارصدة العراقية وتقوم بدفعها بالجنيه لتوفر لهؤلاء المصريين مستلزمات حياتهم التى يعجزون الآن تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والغلاء الطاحن الذى يلقى بظله الثقيل عليهم ، عن الوفاء بها ، فما بالهم لو توقف صرف هذه الحوالات نهائيا .

ان تحرك الحكومة المصرية للسعى للافراج عن الارصدة العراقية المجمدة هو دورها ، خاصة وهى على صلة طيبة بالطرف الامريكى ، وكانت جزءا من التحالف الدولى الذى استصدر هذه القرارات ضد العراق ، فاذا كانت تخشى تحمل تبعات هذا المسعى ، فليس اقل من قبول الطلبات العراقية لانقاذ المصريين وليس لمساندة العراقيين . فليس من المنطقى ان يتحمل العاملون المصريون مسئوليات سياسية من هذا النوع . فلتقبل الحكومة المطالب العراقية أو تسعى لدى اصدقائها فى التحالف الدولى من استثناء الستمائة مليون دولار وهى مستحقات المصريين لدى العراق من قرارات الحظر . فهذه حقوق لم تعد حقوقا لافراد فحسب بل هى حقوق وطن فاذا عجزت عن ذلك فعليها ان تقوم بصرف تلك المستحقات من ميزانيتها لكى تحل مشاكل العمالة المصرية التى لاحول لها ولاقوة ! .

أمينة النقاش



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢



... وعند استقباله لوزير شئون الكهرباء والماء الكويتى ، وحضر اللقاء المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة ..

مبارك يطلب توفير المهندسين المصريين لتشغيل محطات الكهرباء بالكويت

الرئيس حسنى مبارك خلال استقباله امس للمهندس احمد صالح العدسانى وزير الكهرباء والماء الكويتى وحضر المقابلة المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والسفير الكويتي بالقاهرة

وقد طلب الرئيس مبارك توفير المهندسين والفنيين الذين تطلبهم الكويت للاسهام فى اصلاح وتجديد وتشغيل المحطات الكهربائية بها .



المصدر : الاهالى

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

الكويت تحظر استقبال المصريين الذين دخلوها اثناء الغزو

قررت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب دعوة رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والقوى العاملة والتامينات لمناقشة مشاكل العمالة المصرية بالكويت واجراءات تسوية مستحقاتهم المالية وصرف مكافات نهاية الخدمة لمن لم يتمكن منهم من العودة للكويت مرة اخرى مع بحث القضايا المتعلقة بالعاملين حاليا هناك وكشف احمد الصاوى وكيل اول الوزارة بالتنظيم والادارة عن اتفاق مع السلطات الكويتية بعدم سفر اى عامل مصرى دخل الكويت خلال فترة الغزو من الاراضي العراقية وخرج منها بسبب المخالفة للقواعد الامنية التى اقرتها الحكومة الكويتية وقال ان ذلك عملا من اعمال السيادة .



المصدر : الشرق الاوسط (التدنية)

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمنيون العائدون من الكويت بسبب الغزو ينالون تعويضات

عدن: من لطفي شطارة

طلب مكتب شؤون اللاجئين بالمقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف من اليمن اعداد استمارة خاصة، وتوزيعها على اليمنيين الذين غادروا الكويت عقب الغزو العراقي في شهر اغسطس (اب) عام ١٩٩٠، حتى يتم تعويضهم عن اعمالهم التي خسروها وممتلكاتهم التي تركوها بسبب الغزو، ويبلغ عدد هؤلاء اكثر من ٣٥ الف شخص، وغالبيتهم من المحافظات الجنوبية.

وقال صالح منصر السييلي وزير شؤون المغتربين، ان مبلغ التعويض الذي سيتم دفعه من عائدات النفط العراقي - وفقاً لقرار الامم المتحدة - قد يتجاوز مبلغ ٢٥٠٠ دولار لكل يمني ترك الكويت عند بدء الاحتلال.

واضاف السييلي ان وزارته بصدد توزيع هذه الاستمارة في القريب العاجل، ولكن عملية الحصول على هذه التعويضات قد تستغرق فترة طويلة، وتتطلب استمرار الاتصالات بين صنعاء والامم المتحدة.

ومن ناحية اخرى، اوضح السييلي بأن تدفق اليمنيين الفارين من حرب الصومال لا يزال مستمراً، وان طاقم السفارة اليمنية الذي عاد الى صنعاء عند بدء القتال، سيعود بعض اعضائه الى مقديشو، فيما يذهب البعض الآخر الى مدينة ممباسا الكينية، المتاخمة للحدود الصومالية.

واضاف وزير شؤون المغتربين اليمني ان الحكومة اليمنية اتفقت مع السلطات الكينية و الاثيوبية على فتح معسكرين قرب الحدود المتاخمة لبلديهما مع الصومال، حتى يتمكن مسؤولون يمنيون - سيتوجهون الى هناك - من إيواء الفارين من نار مقديشو بصورة مؤقتة، حتى تتم عملية نقلهم الى اليمن.

وكانت «الشرق الاوسط» قد اشارت في وقت سابق - الى وجود ٢٠ الف يمني ما زالوا محاصرين داخل مقديشو، وتدبر السلطات اليمنية امر اخراجهم من دائرة القتال بين القبائل الصومالية.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٢

أما بعد

السفير المصرى بالكويت زعلان من العبد لله . وينفى بشدة انه ادلى بتصريح وصف فيه اوضاع العمالة المصرية بالخليج بانها التعبير الحى لاغنية سعاد حسنى (الجو بديع والدنيا ربيع . قفلى على كل المواضيع) .

وتفضل سعادة السفير فارسل للعبد لله عدة احاديث ادلى بها للصحف المصرية والخليجية ، وكلها تتحدث عن جهود سعادة السفير فى حل مشاكل المصريين الذين يعملون بالكويت . والعبد لله لاينكر ماجاء فى حديث سعادة السفير ولا ينكر ايضا نشاطه الكبير واتصالاته الواسعة بجميع المسئولين الكويتيين . ولكنى اؤكد لسعادة السفير اننى قرات لسعادته حديثا ينفى فيه وجود مشاكل من النوع الذى ذكرته بعد زيارة خاطفة للكويت ، المشكلة الاولى عن ضياع ودوخة العمال المصريين بالكويت والعبد لله لا ينكر جهود سعادة السفير فى حل مشاكل المصريين الذين دخلوا الكويت بتاشيرات مزيفة ، والمشكلة الاخرى عن مجموعة من الفتيات ذهبن الى الكويت بدعوى انهن مربيات .. والنتيجة معروفة طبعا ، ولا داعى لفتح الموضوع من جديد !

اما حكاية الجو بديع والدنيا ربيع قفلى على كل المواضيع ، فهى عبارات لم ترد بالطبع على لسان السفير ، ولكنها ترجمة سعدنية لما جاء فى حديث السفير الذى اقصده . وهى بالطبع عبارات مهذبة جدا ومؤدبة للغاية ، تتفق مع جلال وعظمة منصب السفير !

على العموم .. ما جاء فى احاديث سعادتك التى تفضلت بارسالها للعبد لله مشكورا ، لا اعتراض للعبد لله عليها ، وكل ما جاء بها صحيح ، وجهدك من اجل حل مشاكل المصريين بالكويت مشكور ، وذنبك ان شاء الله مغفور .

واقول لسعادة السفير ان بعض عمالنا المصريين لايزالون فى حالة تجوال على الدائرى السادس ، يرغبون فى القيام باى عمل ، ويحرصون فى الوقت نفسه على عدم الوقوع فى قبضة الشرطة . صحيح انهم يتحملون المسئولية لانهم دخلوا الكويت من الباب الخلفى ، ولكن يتحمل المسئولية معهم تجار التاشيرات ، وهم خليط من الكويتيين والمصريين . وارجو من سعادة السفير وانا اعلم نشاطه واقدر جهده ، ان يتدخل لتسوية مشكلة هؤلاء العمال ، وان يطلب ترحيل الفتيات (المربيات) الى القاهرة .

مع تحياتى للسفير المصرى بالكويت ، واعترافى بانه خدم مصر فى مواقع هامة وحساسة ، وارجو ان يواصل طريقه ، وتكون مهمته كسفير لمصر فى الكويت هى مسك الختام !

محمود السعدنى

سفير الكويت بالقاهرة لـ «العالم اليوم»:

لن ندفع التعويضات للعاملين بالقطاع الخاص

نظـــام الخليج الأمنى يحدده الخليجيــون فقط

□ كتب ـ محمد سعيد:

اكد السفير الكويتى بالقاهرة عبد الرزاق الكندرى أن الحكومة الكويتية لن تستطيع حل مشاكل المصريين أو الأجانب الذين كانوا يعملون فى القطاع الخاص الكويتى وعادوا من الكويت بعد الحرب وقال إن الامم المتحدة هى طريقهم الوحيد لان القطاع الخاص الكويتى تاثر بدرجة كبيرة بأحداث الغزو العراقى.

وقال فى حوار مع «العالم اليوم» إن الكويت لن تقبل تدخل إيران فى شئونها الداخلية وان النظام الأمنى فى منطقة الخليج تحدده دول مجلس التعاون الخليجى الست و أوضح ان علاقات الكويت بمصر قوية وتزداد يوما بعد يوم وأنها تتخطى إعلان دمشق بمراحل وان هناك مشاورات ومباحثات مستمرة بين الدول الثمانى المشتركة فى إعلان دمشق من أجل اجتماع إبريل القادم فى الدوحة.

قال السفير الكويت

ـ لا تستطيع الحكومة الكويتية الان أن تفعل شيئا بالنسبة للعاملين فى القطاع الخاص الكويتى لان هذا القطاع نفسه منهار، وعليهم اللجوء إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لأن ما حدث لهم كان نتيجة للغزو العراقى للكويت.

ـ ونحن نقوم يوميا بصرف مستحقات المصريين حتى الفلسطينيين نقوم بصرف مستحقاتهم، ولكن هناك مشكلة فى القطاع الخاص الكويتى، ونحن نقدم كل ما نستطيع لحل مشكلة المصريين العائدين. وإذا كنا قد صرحنا قبل ذلك بما يفيد بأننا سنقوم بصرف مستحقات جميع العاملين فلم تكن الصورة واضحة أمامنا كالان فجنود العراق اشعلوا النيران فى حقول البترول وخسائرنا بالبلايين.

ـ نحن لا نقبل بتدخل أي بلد اخر فى شئوننا سواء الداخلية أو الخارجية، وليس من حق أى مسئول إيرانى أن يفرض علينا شيئا ما، ونحن لا نقبل دخول إيران فى النظام الأمنى، ومصر أقرب إلينا من أي بلد اخر، وإعلان دمشق باق وعلاقتنا متينة فى كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية ونتبادل المشاورات كثيرا فى كل ما يهمنا من قضايا

وأضاف الكندرى أننا لا نغفل دور إيران بالنسبة للمياه فى الخليج، من حقها ـ فى هذه الحالة فقط ـ أن تعرض وجهة نظرها ونتبادل وجهات النظر فى مثل هذه القضايا، والكويت لا تقبل أن يتدخل أحد فى شئونها ولم نقبل تدخل إيرانى فى شئوننا حتى اثناء حربها مع العراق والتى استمرت ثمانى سنوات متواصلة.

وعاد سفير الكويت ليؤكد على أن أى قرار خاص بدول إعلان دمشق هو من صميم دول مجلس التعاون الخليجى، ليس الكويت فقط فالتشاور بين دول مجلس التعاون قائم ومستمر وفيما يتعلق بالنظام الأمنى فتجربتنا كانت قاسية، ونحن نتحاور مع الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين ونعقد اتفاقيات مع كل طرف من هؤلاء دون التاثر بالطرف الآخر.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢



□ استمارات للمتضررين من حرب الخليج تتضمن :

٣ الاف دولار للفرد العائد و ٥ للاسرة و ١٠٠ الف للحالات الاخرى

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب ان صندوق التعويضات بالامم المتحدة ارسل لنا استمارات لملئها خاصة بصرف تعويضات المتضررين من الافراد الذين عانوا من خسائر شخصية جسيمة نتيجة لغزو العراق للكويت وذلك بنسب تتراوح بين ٣ الاف دولار للافراد و ٥ الاف للاسرة في حالات الوفاة وتصل الى ١٠٠ الف دولار في حالات اخرى .

وقال الوزير ـ خلال لقائه امس بمجلس ادارة النقابة العامة للعاملين بالبنوك برئاسة فاروق شحاته ـ ان المرحلة القادمة ستحتاج جهداً من الوزارة ـ لملء هذه الاستمارات من العائدين الذين يقدر عددهم نحو ٥٠٠ الف مصرى من العراق والكويت وذلك بالشكل الذى يطلبه صندوق التعويضات لتكون البيانات بشكل يسمح بتفريغها على اشرطة .

وقال الوزير خلال اللقاء الذى شهده السيد احمد العماوى رئيس اتحاد العمال ان الوزراء واتحاد العمال والمنظمات الدولية تسعى لحصر المصريين الموجودين حاليا بالعراق والحصول على مستحقاتهم .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

صرف دفعة جديدة من التعويضات للعائدين من الكويت الأسبوع القادم

وزير القوى العاملة يحذر العائدين من عصابات النصب

ويؤكد أن كافة حقوق المصريين تضمنها الحكومة بالكامل



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

كتب ـ محمود معوض · اعلن عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة فى اجتماع لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب لمناقشة مشاكل المصريين العائدين من الكويت والعراق انه سيتم صرف دفعة جديدة خلال الاسبوع القادم من التعويضات المقررة للعاملين العائدين من الكويت .

وقال انه تم اغلاق مكتبين للسفريات بالقاهرة تبين ارتكابهما مخالفات انطوت على طرح فرص عمل وهمية للمصريين الراغبين فى السفر

وقال الوزير انه لابد من ان يكون السفر بتاشيرة سياحة للمواطن الذى لديه رصيد فى البنك

واكد عبد العزيز مصطفى رئيس اللجنة ضرورة ان تضاعف الحكومة جهدها مع حكومة الكويت لصرف مرتبات العاملين المصريين فورا

وقال عاصم عبد الحق اننى احذر العاملين العائدين من وجود نصابين يستغلون حقوق العمالة المصرية فى الكويت وهم الذين يدعون انهم قادرون على استرجاع هذه الحقوق مقابل مبالغ كبيرة واكد ان كافة حقوق المصريين تضمنها الحكومة بالكامل .

وقال الوزير انه بعد فتح الطريق البرى مع السعودية اتسع المجال امام الشباب المغامر للسفر مما ادى الى خلق نوع من الاقامة غير الشرعية هناك حيث يتم ترحيل جماعات منهم اسبوعيا كما تم ترحيل ٢٨ مصريا من الكويت فى الاسبوع الماضى

وقال انه سيتم فتح مكتب عمالى فى ليبيا فى يوليو القادم لرعاية المصريين هناك



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٢

تحذير من النصب على العائدين من الكويت
٨٣٥٠ جنيها لاستعادة مستحقات كل مصرى



عاصم عبدالحق

حذرت وزارة القوى العاملة المصريين العائدين من الكويت من استغلال بعض النصابين لهم بدعوى قدرتهم على استرداد حقوقهم عن طريق الاعلانات التى نشرت فى الصحف وتدعوهم لدفع مبالغ نقدية مقابل استرداد هذه الحقوق .. تبين ان بعض المكاتب تقوم بطلب ٢٠ جنيها رسما للمقابلة ودفع ٥٠٠ دولار وعمل توكيل رسمى واخذ تعهد على طالب حقوقه بدفع ٥٠٠ دينار كويتى بعد استعادة الحقوق اى حوالى ٨٣٥٠ جنيها مصريا .

وكان عاصم عبدالحق اكد على ان الحكومة تضمن حقوق كل المصريين العائدين من الكويت وان حقوقهم ستترد من خلال البنوك المصرية وهى بنك مصر والقاهرة والاسكندرية والاهلى

وقال السفير احمد بن خليل مدير الادارة القنصلية ان وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة عملت على استرداد كافة حقوق المصريين بالكويت وان هناك ٤ بنوك مصرية يتم تحويل مستحقات المصريين عن طريقها دون ادنى مقابل .

كما اشار الى تأكيد السفير الكويتى بالقاهرة الى ان اى مصرى كان يعمل بالكويت يستطيع عمل توكيل للقنصلية المصرية هناك لاستعادة حقوقه

واضاف السفير احمد خليل ان الأمم المتحدة قررت صرف تعويضات حرب للمصريين بالكويت تتراوح ما بين ٥ الاف الى ١٠ آلاف دولار .. تتولى وزارة القوى العاملة تحصيلها لصالح المصريين .. ويستطيع كل مصرى تقديم طلب التعويض للوزارة حتى يولية ٩٣ .

واكد احمد كامل النشار احد المترددين على مكتب المحامى وشريكته المحامية الكويتية بالقاهرة .. انه قضى ١٧ سنة بوزارة الدفاع الكويتية .. وان المحامى وشريكته طلبا منه ٢٠ جنيها رسما لمقابلته إضافة الى ٥٠٠ دولار وعمل توكيل رسمى لهما لاستعادة حقوقه بالكويت .. على ان يدفع ٥٠٠ دينار كويتى لهما بعد استعادة هذه الحقوق .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٢

اهدار ٢ مليار جنيه من مستحقات العاملين المصريين فى الكويت

كتب ـ مصطفى السعيد

كشف النائب عبد الفتاح دياب ـ حزب وطني ـ عن ضياع ٢ مليار جنيه على العاملين المصريين فى الكويت ، الذين لم يحصلوا على مكافات نهاية الخدمة . وذلك بالاضافة الى سياسة التمييز التى اتبعتها الحكومة الكويتية ، ازاء العاملين المصريين . وجرى بمقتضاها ، حرمان العمالة المصرية بمفردها من الرواتب اثناء فترة الغزو العراقى . بينما تم صرف الرواتب الخاصة بالعمالة الاجنبية خلال الفترة نفسها .

كما اشار عبد الفتاح دياب الى عدم تمكن عدد كبير من المصريين الذين عملوا فى الكويت قبل الغزو الحصول على تاشيرات ليتمكنوا من تحصيل مستحقاتهم ، واستعادة ممتلكاتهم التى تركوها فى الكويت واشار فى المقابل الى ان بعض دول شرق آسيا منحت تعويضات تصل الى حوالى ٤ آلاف دولار لكل عائد من الكويت وذلك من التعويضات التى حصلت عليها بينما لم تصرف الحكومة المصرية اية تعويضات لمواطنيها .

وطالب عبد العزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب باتخاذ موقف رسمي وشعبي لاستعادة حقوق العاملين المصريين فى الكويت .



المصدر : الأهــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٢

تحذير اصحاب المستحقات فى العراق من النصب

كتب ـ مصباح قطب

لايزال بنك الرافدين العراقى بالقاهرة متوقفا عن صرف الحوالات المحولة اليه من كافة الفروع العراقية والمتعلقة بمستحقات العاملين المصريين فى العراق . بسبب عدم توافر السيولة . وذلك بما يتماشى مع جداول الصرف المعلنة وحذر مصدر مصرفى المواطنين من محاولات النصب وايهام اصحاب الحوالات بامكانية صرفها بعد التواريخ التى توقف الصرف عندها

جدير بالذكر ان الحوالات المحولة من كافة الفروع العراقية خارج بغداد تستحق الصرف من بنك الاسكندرية . فرع قصر النيل . وتاريخ صرفها متوقف منذ ١٩٨٩/٧/٢٢ اما الحوالات المحوله من حى الرصافه ببغداد فتصرف من فرع الرافدين بالدقى . وتاريخ صرفها متوقف منذ ١٩٨٩/١٠/٤ . والحوالات المحولة من حى الكرخ النصف الاخر لبغداد . فتستحق الصرف من المصرف العربى الافريقى بشارع عبدالخالق ثروت بالقاهرة وتختلف تواريخ توقف الصرف فيها لان البنك كان يصرف الحوالات حسب تاريخ تسجيلها لديه وليس طبقا للتواريخ او امر الدفع .

ويمكن للمواطنين معرفة فروع التحويل من واقع اختام التحويل بجوازات السفر والمعروف ان صرف الحوالات المحولة من مصرف الرشيد العراقى . متوقف منذ فترة طويلة

وازاء اقتراح بان تطلب مصر من اللجنة المختصة بتعويضات الخليج الافراج عن جزء من الاموال العراقية المودعة بالخارج . لسداد مستحقات المصريين . وعد خالد محيى الدين الامين العام للتجمع ببلورة اقتراح بهذا المطلب وتقديمه الى وزارة الخارجية المصرية . لتدفع به الى القنوات الدولية بغية تحقيقه .



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

استمارات التعويضات للمتضررين من الغزو العراقى تصل خلال ايام

جنيف ـ ماجدة طنطاوى

تصل الاستمارات الخاصة بالتعويضات العراقية للمتضررين من حرب الخليج الى مصر خلال ايام

لتوزيعها على الافراد المستحقين تمهيدا لارسالها مرة اخرى الى صندوق التعويضات بجنيف على الجانب الاخر .

طالب العراق بفترة سماح ٥ سنوات للبدء فى دفع هذه التعويضات حيث ان خزائنه خاوية بسبب الحظر الاقتصادى .

والمعروف ان لجنة التعويضات التابعة لمجلس الأمن كانت قد اجتمعت فى جنيف فى الفترة من ٢٠ ـ ٢٤ يناير وصنفت الحالات الى ٧ فئات تشمل الاضرار المادية والنفسية .. تبدأ التعويضات بـ ٣٠ الف دولار لكل اسرة و١٥ الفا لكل فرد فقد طفلا اوقريبه بسبب العدوان .. والحد الادنى ١٥٠٠ دولار لكل من يثبت مجرد تعرضه للخوف على حياته او من اعتقاله او اضطر للاختباء لمدة ٣ ايام .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

مستحقات العمالة المصرية !

لعبة جديدة اسمها :

بدات القصة حينما قام البنك الأهلي المصرى بالاعلان عن إمكانية تحصيل مستحقات العمالة المصرية بالكويت والعمل «كوكيل خاص» لها وذلك من خلال التعاون مع بنوك «مراسله» كويتية خصوصا وان ٩٠٪ من هذه المستحقات اصبحت كالسراب بالنسبة لاصحابها بعد مرور أكثر من سنة على الحرب الكويتية العراقية مما يعتبر خطوة هامة لاحدى القنوات الشرعية المسئولة لانهاء معاناة هذه العمالة ووضع حد لقلقها .. فالبنك الأهلي كقناة شرعية يقع فى نفس الوقت تحت مسئولية المحاسبة عند الوقوع فى اى خطا او تقصير فى العمل .

لكن حدث أن :



المحامية الكويتية تستقبل العمالة المصرية داخل مكتب المحامى المصرى (تصوير : خالد الفقى)

هل تضيع مستحقات المصريين بالخارج بعد عام من الغزو العراقى للكويت ؟

القنوات الشرعية للتحصيل موجودة ونحذر من تكرار مأساة شركات التوظيف !

المصدر : الأهرام


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

ظهور مكاتب لتحصيل المستحقات المصريه قد يفتح الباب أمام المكاتب الوهميه لنهب أموال المصريين

ضرورة متابعة وزارة القوى العاملة لتحصيل مستحقات المصريين

تحقيق : عبدالمحسن سلامة

بدأت بعض القنوات الجديدة تتداخل مع القنوات البنكية لتحقيق نفس الهدف. مثل مكاتب المحاماة .. ولايمكن ونحن في بداية هذا الطريق أن نحكم بشرعية او عدم شرعية مواقف هذه المكاتب والتي تمثل قطاعا خاصا هو فعلا مسئول لكن .. من يحدد مسئوليته ومن الذي سيحاسبه والزبون هو الذي يختار ـ إذا تحولت هذه المكاتب في يوم وليلة إلى أداة لزيادة معاناة هذه العمالة العائدة وأموالها الضائعة وبالذات بعد أن أصبحت مغلولة اليدين غير قادرة على العودة الى الكويت لتسوية اوضاعها .

وقد حدث فعلا أن :

تدفقت مجموعات من العمالة الراغبة في تحصيل أموالها على هذه المكاتب وهى تحمل حكاياتها المأسوية طلبا للخلاص .

والخوف كل الخوف الآن أن يتكرر مسلسل نهب الأموال المصرية لذلك كان التحقيق لاعلان الحذر ثم الحذر والدعوة لاستخدام القنوات الشرعية . .

وقد بدأ البنك الاهلى الدخول في مجال تحصيل مستحقات العمالة المصرية عن طريق الاعتماد على بنوك مراسلة كويتية حيث يتقدم من له مستحقات الى البنك ويقوم بعمل توكيل خاص بانهاء المستحقات ثم يبدأ البنك الأهلى بعد ذلك في الاتصال بالبنك المراسل داخل الكويت لانهاء المستحقات حيث يقوم في البداية بانهاء المشاكل الاجرائية التى تعوق تحصيل المستحقات مثل دفع فاتورة الكهرباء المتأخرة وايجار السكن وكل متعلقات العامل لدى وزارات الخدمات حتى يتم الحصول على براءة ذمة مالية للعميل ثم تبدأ مرحلة تقديم المستندات للجهة التى كان يعمل بها العميل وبمجرد صرف هذه المستحقات تودع في حساب لدى بنوك المراسلة هناك ، وعند وصول الاخطار الذى يفيد باضافة المستحقات تقوم بابلاغ العميل ليبدأ صرف مستحقاته بعد خصم العمولة والاتعاب وفي هذه الحالة يقوم العميل بتحميل مصاريف ٣ جهات هى البنك المصرى ومكتب محامى كويتى والبنك الراسل بالكويت .

لكن في نفس الوقت الذى تقدمت فيه الدولة بهذه القناة الشرعية والتى في حالة غيابها يرتفع لوم المواطنين للأجهزة المسئولة وتحميلهم مسئولية ضياع اى شيء .. ضياع أموالهم .. لانها لم تحذرهم ولانها كجهة رسمية لم تحل مشاكلهم ظهرت إعلانات بالصحف تدعو أصحاب المستحقات بالكويت الذين لم يتمكنوا من العودة الى الكويت للحصول على اموالهم إلى التقدم الى مكتب محام مشهور بالقاهرة بعد أن أعلن انه يقوم بتحصيل المستحقات نيابة عن العميل عن طريق مركز كويتى لتحصيل وتعقب المعاملات هناك وقد بدأ نشاط هذا المكتب فعلا منذ أسبوع .

وكان قد سبق اكثر من مكتب للخول في هذا المجال .

ذهبنا إلى هناك لمعرفة ما يدور . . .

قال صاحب المركز الكويتى : لقد نشأت فكرة تحصيل مستحقات العمالة التى كانت موجودة بالكويت بعد الغزو وبعد أن ظهرت مشكلة العمالة الأردنية والفلسطينية والاستغناء عن معظم هذه العمالة ، وبالتالى كان من الضرورى وجود وسيط لتحصيل هذه الاموال وقد حصل المركز على ترخيص من السلطات الاردنية للعمل في هذا المجال .

ويضيف : كان تحقيق نجاح ملموس في تحصيل المستحقات الاردنية والفلسطينية قوة دفع لتوسيع دائرة تحصيل المستحقات لتشمل العمالة المصرية هى الأخرى وخاصة في ظل عدم السماح لاغلبهم بالعودة وتحصيل مستحقاتهم لذلك جئت الى القاهرة ومن خلال المحامى المصرى سيتم نفس العمل الذى قام به المركز في الأردن ويستطرد قائلا :

إن المستحقات مختلفة الأنواع فمنها مستحقات غير قابلة للنزاع مثل مستحقات نهاية الخدمة بالحكومة والبنوك كما أن هناك مستحقات تكون محل نزاع مثل مستحقات عمالة القطاع الخاص وهى تمثل المشكلة الكبرى .

ويتدخل صاحب مكتب المحاماه المصرى الذى تم اختياره للتعامل معه ـ فيقول مشاكل تحصيل المستحقات لدى القطاع الخاص تحتاج إلى جهد ووقت ، وغالبا لابد من اللجوء إلى القضاء لحسم النزاع مع صاحب العمل وتصفية المركز المالى للعامل ، وانهاء مشاكله مع الديون والقروض والاقساط التى يمكن أن تكون عليه ، والمحامى هو الوحيد المؤهل للقيام بكل ذلك ! !

ورغم عدم اختبار جدية مكتب المحامى في تحصيل المستحقات من عدمه



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب الفترة الزمنية القصيرة فقد تدفقت نماذج متعددة من العمالة الراغبة فى تحصيل مستحقاتها من الكويت والتى تؤكد مدى الظلم الواقع على هذه العمالة مثل المقاول الذى معه احكام ثابتة ونهائية باكثر من ٥٠ الف دينار كويتى والشخص الذى يمتلك سلسلة من محلات الاحذية وقام شخص كويتى كان يعمل لديه بالتصرف فى المحلات بالبيع بعد الغزو دون حق مستغلا عدم قدرته على العودة .

نماذج كثيرة ماساوية جاءت الى المكتب تطلب عودة اموالها الضائعة ولكن تظل المشكلة قائمة فى جدية هذه المكاتب .

وإذا كان صاحب المكتب قد ذهب الى بعض الجهات الرسمية ليؤكد جديته فانه من الضرورى متابعة هذه المكاتب حتى لاتدخل مكاتب أخرى لايكون هدفها سوى جمع الأموال على حساب استغلال ماساة العائدين حتى لا يحدث أى تلاعب .

وفى وزارة الخارجية تحدثت السفيرة سهير زكى مديرة الادارة القنصلية بالوزارة فقالت : لقد قرأنا الاعلانات المنشورة ، وطلب أصحاب الاعلان مقابلتنا وقاموا بتقديم ملف كامل يثبت جديتهم إلا ان ذلك يظل موضع خلاف أم هل ستقوم بدورها فى تحصيل مستحقات العمالة المصرية بالكويت بالفعل ام لا !

عموما تحذر مديرة الادارة القنصلية من ان يقوم المواطنون بدفع مبالغ نقدية مقدما إلا فى الحدود التى يمكن أن تكون مبالغ ضائعة مثل رسم الاستشارة القانونية فقط وتحذر من دفع اية مبالغ اخرى لأن ذلك غير مسموح به وغير مقبول اطلاقا .

وتؤكد المديرة أن وزارة القوى العاملة هى الجهة التى يجب أن يتم اللجوء إليها وهى التى تقوم بتجميع وتبويب مستحقات العمالة المصرية وترسلها إلى الكويت حيث تتابعها السفارة المصرية هناك .

وقد أظهرت الاتصالات انه لاتوجد مشكلة فى مستحقات العمالة المصرية التى كانت تعمل لدى البنوك الكويتية وكذلك الحكومة الكويتية ، ولكن تبقى المشكلة قائمة فى القطاع الخاص الكويتى الذى يحتاج إلى اجراءات معقدة لجلب المستحقات منه .

مطروحة ولكن !

وحول التصريحات الكويتية وتصريح وزير القوى العاملة بامكانية قيام المواطنين بعمل توكيلات للسفارة المصرية هناك لتحصيل المستحقات تقول السفيرة سهير زكى ان ذلك مطروح حاليا ولكن المشكلة فى كيفية استخراج التوكيل وهل سيكون توكيلا باسم السفير هناك الذى قد يتعرض مثل غيره للتنقلات والتغيير من بلد إلى آخر وبذلك يفقد التوكيل قيمته ثم تضيف قائلة إن هذا الاقتراح لايزال محل دراسة فى نفس الوقت الذى تقوم به السفارة المصرية بالكويت الآن بمتابعة تحصيل مستحقات المصريين التى ابلغتها بها وزارة القوى العاملة وتقوم بمتابعتها .

ولقد كان تاخر عودة المستحقات المصرية هو السبب فى ظهور المبادرات الفردية والجماعية المتمثلة فى البنوك ومكاتب المحاماة لتحصيل هذه المستحقات وإذا كانت هناك بعض المكاتب الجادة التى يمكن أن تقوم بدور مساعد فى تخفيف عذاب العمالة المصرية العائدة من الكويت إلا أن التخوف يظل قائما من هذه الظروف التى تدفع دائما الى قلب المجتمع مكاتب أخرى للنصب والاحتيال لتتاجر بهذه المعاناة والتى تجد جاذبية من اليائسين الذين يسهل خداعهم لذلك فمن الضرورى أن تقوم الجهات المعنية منذ الآن مثل وزارة القوى العاملة بمتابعة اعمال هذه المكاتب بصفة دورية للتاكد من عدم تحصيل الرسوم والاتعاب مقدما طالما ان هناك جدية فى التنفيذ .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢



هيثم سعد الدين

استمارات تعويض المتضررين من أزمة الخليج

تقوم وزارة القوى العاملة والتدريب حاليا باتخاذ الاجراءات اللازمة لطبع استمارات المطالبات للمتضررين من الغزو العراقي للكويت . بعد ان تلقت نماذجها من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

صرح عبد القادر الاعسر وكيل وزارة القوى العاملة صرح بأن الوزارة ستقوم بعد ذلك بترجمة بيانات الاستمارات بعد ملئها بوضعها على اسطوانات كمبيوتر

فاذا كانت الخسائر مرتبطة باصابات جدية جسدية جسيمة او بوفاة الزوج او الولد او الوالد أو الوالدة ويمكن اثبات ذلك بالمستندات فانه يجوز التقدم بمطالبة اضافية بمبالغ تزيد عن ٢٥٠٠ دولار وذلك على استمارة مطالبة خاصة وفي هذه الحالة يمكن المطالبة عن طريق الحكومة بمبلغ انصاف مؤقت بموجب هذه الاستمارة قدرة ٢٥٠٠ دولار

كما يجب تقديم مستندات اثبات الجنسية وطبيعة الاصابة الجسدية الجسيمة ومدى خطورتها واثبات أن الاصابة او وفاة الزوج أو الوالد أو الوالده حدثت نتيجة لغز العراق واحتلاله للكويت ولن ينظر في مطالبات بالنيابة عن مواطنين عراقيين لا تكون لديهم جنسية دولة اخرى

واوضحت الاستمارة باء أن المقصود بالاصابة الجسدية الجسيمة فقدان طرف او اطراف من الجسد او تشوه كبير دائم او مؤقت مثل حدوث تغير كبير في المظهر الخارجي للشخص ، أو الفقدان الدائم او المؤقت لاستعمال . عضو من اعضاء الجسد او طرف من اطرافه او وظيفة من وظائفه او جهاز من اجهزته او اى اصابة يحتمل اذا تركت دون علاج ، الا تؤدى الى الشفاء الكامل للمنطقة المصابة بالجسد ، او يحتمل ان تطيل تحقق هذا الشفاء الكامل .

ويدخل ايضا ضمن « الاصابة الجسدية الجسيمة » حالات الاصابة الجسدية او العقلية الناتجة عن الاعتداء الجنسي ، او التعذيب او الاعتداء البدني المشدد او اخذ الرهائن ، او الاحتجاز غير القانوني لاكثر من ثلاثة أيام او الارغام على الاختفاء لاكثر من ثلاثة أيام بسبب خوف المرء على حياته او خوفه من ان يؤخذ رهينة او من ان يجرى احتجازه على نحو مخالف للقانون خوفا يستند الى مبررات جدية بوضوح .

ولا تشمل « الاصابة الجسدية الجسيمة » الرضوض وحالات الاجهاد او الملخ البسيط والحروق البسيطة ، والجروح بانواعها او التهيجات الاخرى التى لا تتطلب دورة علاج طبى كاملة .

اما استمارة « جيم » فهى لا تنطبق الاعلى الافراد الذين يطالبون بتعويضات عن اضرار لا تجاوز ١٠٠ الف دولار متكبده نتيجة لقيام العراق بغزو الكويت واحتلاله بصورة غير مشروعة ، واذا كنت تعتقد ان الاضرار التى تكبدتها تزيد عن ١٠٠ ألف دولار وكان في مقدورك تقديم المستندات التى تثبت ذلك يجوز لك ان تقدم المبلغ الاجمالي بصورة مستقلة في موعد لاحق او ان تقدم مطالبتك على استمارات المطالبات هذه بالنسبة لاول ١٠٠ ألف دولار ثم تقدم في وقت لاحق المطالبة بالمبلغ المتبقى على الاستمارة « دال » (مطالبات الافراد الذين لا تشملهم فئات اخرى) .

وتقدم الاستمارة « جيم » للحكومة ايضا وسيلزم



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

تقديم المستندات التى تثبت جنسيتك والادلة المناسبة التى تبين الظروف التى حدثت فيها الاضرار ومبلغ التعويضات المطالب بها وسيتم ابلاغك بما اذا كان هناك حاجة لتقديم المزيد من المعلومات او المستندات فى هذا الخصوص

تعتبر الخسائر المباشرة المتكبدة نتيجة الغزو مؤهلة للتعويض . ولن يتم التعويض عن الخسائر المتكبدة نتيجة للحظر التجارى والتدابير ذات الصلة . كما لن يتم التعويض فى اطار هذه الفئة عن تكاليف اتعاب المحامين او غير ذلك من النفقات المتصلة باعداد المطالبات وسيتم تقديم المزيد من الارشادات حول تفسير وتطبيق هذه الفقرة وسيستقطع من المبلغ الاجمالى للخسائر المتكبدة اى تعويض سبق الحصول عليه من اى مصدر سواء بشكل نقدى او عينى وارسالها الى لجنة التعويضات بجنيف لتقوم اللجنة بدورها بدراسة هذه الحالات والوقوف على مدى استحقاقها للتعويض المدون لاتخاذ الاجراءات الخاصة بصرف التعويض . وقد اعطت اللجنة مهلة ١٨ شهرا ابتداء من اول يناير ٩٢ وحتى يونيو ٩٣ للتقدم بالاستمارات من قبل حكومة الدولة المتضرر افرادها من الغزو .

واكد وكيل الوزارة على ضرورة عدم لجوء المواطنين المتضررين فى هذا الخصوص الى اى وسطاء او مكاتب لتتولى مهمة المطالبة بالتعويضات بالنيابة عنهم حيث ان هذه المطالبات لابد ان تقدم من خلال الحكومات وعلى مسئوليتها .

واوضح الاعسر أن استمارات المطالبات تنقسم الى ٣ فئات « الف » و« باء » و« جيم » وتخاطب هذه الاستمارات المتضررين بكيفية المطالبة وملئها وتعليماتها .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

اجراءات عاجلة لرعاية المصريين الموجودين فى العراق

إعفاء المصريين المقيمين فى العراق من شروط الاقامة المطبقة على الأجانب



وزارة الخارجية على اتصال دائم بالصليب الأحمر ومنظمة العمل الدولية وتعليمات للسفارة المصرية فى عمان بتجديد جوازات سفر المقيمين بالعراق

كتب : محمود معوض ـ بعث عمرو موسى وزير الخارجية بمذكرة رسمية الى الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب حول الأجراءات التى اتخذتها وزارة الخارجية لحماية العمال المصريين بالعراق الذين انتهت صلاحية جوازات سفرهم .

قال وزير الخارجية فى المذكرة انه برغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والعراق فى اعقاب غزو العراق للكويت الا انه تم الاتفاق مع حكومة الهند على أن تتولى السفارة الهندية فى بغداد رعاية مصالح المواطنين المصريين فى العراق .



عمرو موسى

وقد تمت فى الفترة الاخيرة عدة اتصالات ومشاورات بين وزارتى خارجية البلدين امكن التوصل بعدها الى اعفاء المواطنين المقيمين فى العراق من مخالفة شروط الاقامة الى مابعد وصول الافراد المصريين الذين تقرر ندبهم للعمل تحت علم السفارة الهندية فى بغداد لخدمة المواطنين المقيمين فى العراق . وتم بالفعل سفرهم الى بغداد .

واضاف عمرو موسى بانه قد صدرت التعليمات الى السفارة المصرية فى عمان بتجديد جوازات السفر الخاصة بالمصريين المقيمين فى العراق وذلك لمن يتقدم منهم بطلب التجديد .

واضاف عمرو موسى فى مذكرته التى ينفرد «الاهرام المسائى» بنشرها ان وزارة الخارجية كانت على اتصال دائم باللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العمل الدولية لمتابعة شئون المصريين فى العراق والاطمئنان على سلامتهم وصيانة حقوقهم .

وختم وزير الخارجية مذكرته قائلا مصر لاتنسى ابناءها حيث هم وتحت اى ظرف . وان الدبلوماسية المصرية تؤدى واجبها فى صمت وباحساس عميق بالمسئولية الملقاة على عاتقها





المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

٦٠٪ مــــن مستحقــــات المصريين ضائعة فى الكويت

كتب: معتز الحديدى :

اكـد محمـد اسماعيـل رئيـس الاتحاد العام للمصريين بالكويت أن اكثـر مـن ١٢٠ الـف مصرى كـانـوا يعملـون في الكـويـت لم يعـودوا لـوظائفهـم وأن أكثـر مـن ٦٠٪ مـن المصريين لم يحصلوا على مستحقاتهم فى الكويت.

وأشـار إلى أن القطـاع الأهلى بالكويت يتهرب من دفـع مستحقات المصريين عـن طـريق تغيير نشـاطـه واسمه التجارى.

ونفى محمـد إسماعيل ما تـدعيه البنوك الوطنية من قيامها بالحصول على مستحقـات المصريين فى الكويـت، مشيرا إلى أن البنـوك المصريـة لم تستطع حتى الان تحصيل أية مبالغ.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

وزارة القــوى العاملـــة للعائديـــن من الخليـج :

احترسوا من الوسطاء !

نصف مليون عائد من العراق والكويت ينتظرون استثمارات التعويضات

التعويضات تبدأ من ٢٥٠٠ دولار وحتى ١٠٠ ألف دولار

في الاونة الاخيرة امتلات الصحف باعلانات الوظائف الخالية في الخارج من جانب سماسرة ، فرص العمل الوهمية ، الذين يتاجرون بحاجة الشباب والراغبين في السفر مقابل الحصول على مكاسب مالية .

فما ان يتقدم الشباب بإرسال طلباتهم حتى تطلب الجهة المعلنة من المتقدمين تحويل شيكات سياحية بمبالغ مالية غير قابلة للرد ويفاجا الشباب في النهاية بانهم ضحية لعملية احتيال !

ذلك ما تحذر منه وزارة القوى العاملة والتدريب بعد ان تاكدت من عدم جدية المعلنين عن طريق مستشاريها العاملين بالخارج وتمكنت من استرداد الشيكات السياحية والحوالات المالية التى تم تحويلها لاولئك المعلنين .



المصدر : الأهـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

وقامت المؤسسات الصحفية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة بمراجعة اعلانات الوظائف للعمل بالخارج قبل نشرها للتاكد من جدية فرص العمل تنفيذا للقانون الجديد الخاص بالحاق المصريين للعمل بالخارج حتى لا يقع الشباب ضحية فرص العمل الوهمية من الاعلانات المبهمة والغامضة .

واخطرت الوزارة مكاتب التحصيل العمالى المصرى التابعة لها بسفارتنا بالخارج بقيامها بتوعية الوكالات والمندوبين المعتمدين بضرورة مراجعة المستشار العمالى باعلانات طلب الوظائف بالصحف المصرية قبل ارسالها للنشر حفاظا على العمالة المصرية فى مواجهة الاعلانات المشبوهة .

المكاتب الوهمية

وظهرت وسائل اخرى مشروعة من وسطاء ومكاتب يعلنون عن قيامهم بتحصيل مستحقات العمالة المصرية العائدة من العراق والكويت بعد الغزو .

وتحذر وزارة القوى العاملة المواطنين العائدين بعد ازمة الخليج من التعامل مع اى وسطاء او مكاتب مهما كان شكلها القانوني باعتبار ان عملية الحصول على هذه المستحقات والممثلة فى الاجور ومكافاة نهاية الخدمة ومستحقاتهم من صناديق التامين الاجتماعى واية مستحقات اخرى للعاملين بالقطاعين الحكومى والعام ، فقد سبق الاتفاق بين بنك مصر ومكتب محاسبة كويتى على تحصيلها لمستحقيها نظير تقاضى عمولة ١,٥ ٪ نظير اداء هذا العمل

اما مستحقات العاملين العائدين الذين كانوا يعملون بالقطاع الخاص الكويتى فان هذا القطاع يعانى حاليا من مشاكل مالية بعد الغزو العراقى ، ومعظم اصحابه فى انتظار الحصول على تعويضات صندوق الامم المتحدة لدفع هذه المستحقات لاصحابها

احترسوا من الوسطاء !

والتحذير الثانى الذى تطلقه وزارة القوى العاملة للمواطنين العائدين من بعض الوسطاء والمكاتب من انهم يعلنون عن توليهم مسئولية تحصيل مستحقات العمالة المصرية بالكويت بموجب اتفاق مع اصحاب هذه الحقوق .

ومن القراءة فى قائمة اتعاب واحد من هذه المكاتب تتضح المغالاة بالنسبة لمستحقات نهاية خدمة من القطاع العام او الحكومى : ٥٠ دولارا ـ او ما يعادله بالجنيه المصرى كمقدم اتعاب ، و ١٠ ٪ نسبة بالدينار الكويتى من قيمة المطالبة اذا كانت اقل من ١٥ الف دينار ، او لمن كانت مدة خدمته فى الكويت تقل عن عشر سنوات ، و ٧ ٪ نسبة بالدينار الكويتى اذا كانت قيمة المطالبة اكثر من ١٥ الف دينار او من مدة عمله فى الكويت تزيد على عشر سنوات لا تقل قيمة مؤخر الاتعاب عن ٤٠٠ دينار !!

اما مستحقات نهاية الخدمة من القطاع الخاص ، دعاوى عمالية ، فمقدارها ١٠٠ دولار او ما يعادلها كمقدم اتعاب ، و ١٥ ٪ نسبة بالدينار الكويتى عن ٤٠٠ دينار !

وبشان تحويل الارصدة من البنوك تقدر الاتعاب بـ ٥٠ دولارا او ما يعادلها كمقدم و ٥ ٪ اذا كان المبلغ اقل من الف دينار و ٤ ٪ اذا قل عن الفى دينار و ٣ ٪ لاكثر من الفى دينار و ٢ ٪ لاكثر من خمسة الاف و١٪ لاكثر من عشرة الاف دينار و ½ ٪ اذا كان المبلغ اكثر من ٢٠ الف دينار و ¼ ٪ اذا كان المبلغ اكثر من ٥٠ الف دينار على الا تقل قيمة المؤخر عن ٢٠ دينارا كويتيا .

كل هذه الاسعار تعلن عنها مكاتب فى حين ان بنك مصر يتولى هذه العملية باتعاب رمزية نسبتها ١,٥ ٪ من اجمالى المستحقات .

المطالبة للحكومات

بالاضافة الى ذلك فان لجنة الامم المتحدة للتعويضات بجنيف تشترط ان تقدم المطالبات الخاصة بالافراد المتضررين من حرب الخليج عن طريق الحكومات لتقوم الاخيرة بدورها بتقديمها للجنة .

وفعلا حددت لجنة التعويضات ٣ استمارات للمطالبات بهذه التعويضات وارسلت لوزارة القوى العاملة ويتراوح مبلغ التعويض للاستمارة الاولى من ٢٥٠٠ دولار الى ٨ الاف دولار للافراد الذين غادرو العراق او الكويت اثناء الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠ حتى ٢ مارس ١٩٩١ .

اما الاستمارة الثانية فهى خاصة بالاصابة الجسدية الجسيمة او الوفاة بمبلغ نهائى لايزيد على ١٠ الاف دولار . والاستمارة الثالثة للذين وقع عليهم ضرر يزيد على ١٠٠ الف دولار ، وفى الاموال يشترط تقديم المستندات والادلة التى تثبت ذلك .

والسؤال : كيف ستتقدم هذه المكاتب للامم المتحدة لصرف هذه التعويضات فى حين ان اللجنة لاتتعامل الا من خلال الحكومات ؟

البدء فى رد المستحقات

ويؤكد مصدر مسئول بالوزارة ان وزارة القوى العاملة هى الجهة الشرعية لتحصيل هذه التعويضات وتقوم حاليا بعقد اجتماعات مع وزارة الخارجية للتنسيق فى هذا الشان ووضع اطار التحرك بعد ان تلقت من لجنة الامم المتحدة للتعويضات نماذج المطالبات لاتخاذ اجراءات طبع نحو ٣ ملايين استمارة تمهيدا للاعلان عن موعد ملئها بمعرفة العائدين من العراق والكويت بالاشتراك مع مديريات القوى العاملة بالمحافظات ، ثم تقوم الوزارة بترجمتها ووضعها على اسطوانات كمبيوتر وارسالها للجنة بجنيف وفقا للشروط المطلوبة وعدم الانتظار ليكون لهذه الاستمارات الاولوية فى الدراسة والصرف .

وبالنسبة للافراد الذين عادوا للعمل بالخارج فسوف يتقدمون لملء الاستمارات عن طريق السفارات والقنصليات المصرية فى دولة العمل . اما الافراد الذين لم يتمكنوا من مغادرة العراق بعد الغزو فيمكن لهم عن الاعلان عن موعد ملء الاستمارات قيام احد اقاربهم باستيفاء الاستمارات الخاصة بهم نيابة عنهم من خلال القنوات الشرعية والممثلة فى وزارة القوى العاملة .

وقد قامت الوزراة بارسال كافة البيانات والاعداد الخاصة بالعائدين الى صندوق الامم المتحدة للتعويضات وذلك عن طريق المستشار العمالى المصرى بجنيف كطلب الصندوق .

واوضحت البيانات المرسلة ان حجم العائدين من العراق والكويت خلال الفترة من ٢ اغسطس ٩٠ حتى ٢ مارس ٩١ بلغ ٨٥٠ الفا باسرهم منهم ٤٥٠ الف عمالة وتوزيعها ٢٩٢ الفا و ٨٢٦ عاملا زراعيا وعاديا ، و ٢٥ الفا و ٤٦٩ اطباء ومحامين ومهندسين ومدرسين و ٣٣ الفا و ٥٢٩ كتابيين و ٤٨ الفا و ٤٦٦ عمالة ماهرة و ٤٩ الفا و ٧٠٠ فئات اخرى .

هيثم سعد الدين



وزير القوى العاملة يعلن فى اجتماع مديرى المديريات بالمحافظات : نصف مليون استمارة تعويضات للعائدين من العراق والكويت

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب ان الوزارة بدات بصفة عاجلة فى طبع نحو نصف مليون استمارة تعويضات للعائدين من العراق والكويت بعد ان تلقت نماذجها من لجنة التعويضات بالأمم المتحدة .

وقال ان الوزارة ستقوم بوضع هذه الاستمارات على اسطوانات كمبيوتر وارسالها الى لجنة التعويضات بجنيف واضاف فى اجتماعه امس مع وكلاء الوزارة ومديرى مديريات القوى العاملة بالمحافظات انه تم الاتفاق مع الجانب الكويتى على منح تصريح عمل للمواطنين الذين يحملون شهادة عدم ممانعة لدخول الكويت مع عقود عمل موثقة وذلك من السفارة المصرية بالكويت او وزارة القوى العاملة وذلك حفاظا على كرامة العمالة المصرية وضبط سوق العمل بعد ان ظهر اخيرا سماسرة وسطاء يستغلون حاجة العمال للحصول على فرص عمل .

وطلب الوزير من مديرى المديريات تحديث بيانات التدريب بالمحافظات اولا بأول وحصر الوظائف الشاغرة □



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

□ لجنة الشكاوى بمجلس الشعب تقترح :

ضرورة تدخل الدولة لصرف مستحقات المصريين بالكويت خلال الغزو

كتب ـ عبد الجواد على :

تناقش لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب برياسة السيد احمد حمادى فى بداية الأسبوع القادم مجموعة من اقتراحات الاعضاء فى مقدمتها ضرورة تدخل الدولة لصرف مستحقات المصريين العاملين المستبقين فى الكويت خلال فترة حرب الخليج ، ومساهمة وزارة البحث العلمى فى نفقات سفر اساتذة الجامعات الذين يشاركون فى المؤتمرات العلمية الدولية ، ووضع خطة قومية للتشجير ، على مستوى الجمهورية وتسيير الأوتوبيس النهرى من القناطر الخيرية إلى المعادى ، وانشاء خط سكة حديد جديد يربط بين مدينتى المنصورة وميت غمر مارا بمدينة اجا وتوابعها .

كما تناقش اللجنة عددا من الاقتراحات بمشروعات قوانين مقدمة من الاعضاء بتعديل قانونى التامين الاجتماعى وحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستبقين فى محافظات القناة وسيناء مضاعفة فى المعاش ، وتعديل قانون نزع ملكية بعض العقارات للمنفعة العامة



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

أحوال العمالة المصرية فى العراق

● كتب : ضياء عبدالحميد

انقطعت تماما فى الفترة الاخيرة الصلة بين العمال المصريين المتواجدين حاليا فى العراق وبين مصر .. وقد طلبت مصر من الأمانة العامة للاتحاد العربى تشكيل لجنة لتقصى الحقائق بهدف التعرف على الموقف الحقيقى للعمالة المصرية فى العراق .. خاصة وانه لا يوجد حصر دقيق لاعدادهم وظروف المعيشة .. وامكانية خروجهم من العراق وعدد الوفيات ، واسباب عدم تحويلهم المستحقات لاسرهم فى مصر .

صرح بذلك لآخر لحظة محمد خيرى هاشم النائب الأول لرئيس اتحاد عمال مصر وعضو مجلس الشورى .. بناء على الاستفسارات التى وجهت إليه لمعرفة اخبار العمالة المصرية فى العراق .

وقال اننا لم نتلق ردودا سوى خطاب من نبيل نجم سفير العراق فى الجامعة العربية رد فيه بأسلوب دبلوماسى بدلا من ان يجيب على الأسئلة المطروحة .. وحاول ان يوجه الدعوة لوفد عمالى مصرى للسفر للعراق للوقوف على احوال المصريين هناك

وقال : تدارس مجلس إدارة الاتحاد هذا الخطاب بعمق على ضوء التجارب اوائل عام ٩٠ حيث صوروا لنا العمالة المصرية فى حالة ترفيهية على غير الحقيقة تماما .. وطبعا هذا التكتيك العراقى الهدف منه كسر حلقة عدم التمثيل الدبلوماسى والعلاقات مع العراق كدولة .. واحداث مظاهرات دعائية تحت التهديد لمحاولة إظهار ان المصريين فى العراق فى حالة جيدة .

وبالنسبة للتحويلات فقد تمت حتى عام ٨٩ ، وبعدها لا توجد تحويلات للعمال المصريين .. بل توجد مماطلة واساليب ملتوية وعلى سبيل المثال فقد طلبوا تحويل مستحقات المصريين إلى الاردن والحصول عليها هناك .. إلى جانب اننا لم يصلنا من قرارات الامم المتحدة المخصص حوالى ٣٠ فى المائة من التعويضات للعمالة اى شىء منه .

وحول موقف العمالة المصرية الآن فى الكويت قال خيرى هاشم إن الموقف بالنسبة للكويت ينقسم إلى قسمين :

● الأول عمالة كانت تعمل لدى حكومة الكويت وهذه حصلت على حقوقها تماما .

● الثانى عمالة تعمل فى القطاع الخاص حيث ان اصحاب القطاع الخاص الكويتى نفسه يقولون انهم اضيروا ايضا من حرب الخليج شانهم شان العمالة .. وعندما يحصلون على تعويضات من الصندوق سوف يردون مستحقات هذه العمالة .

ويضيف خيرى هاشم . انه فى الكويت الآن يوجد نوعية من العمالة المصرية .. عمالة طلبتها الحكومة الكويتية على اعتبار ان لهم عقودا وخبرة سابقة وهم يحتاجونها لاعادة البناء .. والعمالة الاخرى هى التى كانت موجودة ولم تغادر الكويت وقد تعاقدت الحكومة الكويتية مع بعضهم وجددت عقودهم ومنعت التعاقد مع بعضهم لتعاونهم مع المعتدى .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

للمصريين العائدين والمتضررين

من حرب الخليج

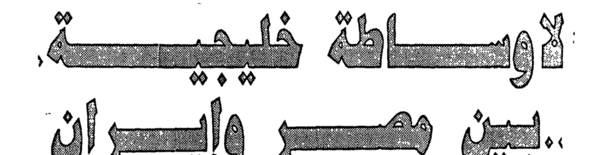
إستمارات التعويضات ١٥ مارس

الصرف من الأمم المتحدة..

والمبالغ تتراوح من ٢٥٠٠.

إلى ١٠٠ ألف دولار

ليس هناك ضرورة.. لإصدار تشريع لرد أموال المودعين



مجلس المحافظين يناقش الاربعاء القادم. مشروع قانون الإدارة المحلية

كتب ـ رفعت خالد واسكندر احمد :

اعلن عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة انه سيتم ابتداء من ١٥ مارس الحالى توزيع نصف مليون استمارة تعويض على المصريين العائدين من العراق والكويت والاردن بسبب ازمة الخليج والمتضررين من هذه الحرب .

اضاف .. ان الاستمارات سيتم توزيعها من خلال مديريات القوى العاملة .. كما يتم تصنيف وتلقى الاستمارات لمدة ٦ شهور ثم ارسالها لصندوق التعويضات بالامم المتحدة الذى سيصرف للمصريين المتضررين مبالغ تتراوح من ٢٥٠٠ الى ١٠٠ الف دولار وفقا لحالة كل متضرر .

أكد وزير القوى العاملة فى النادى السياسى للحزب الوطنى انه يجرى حاليا تعيين ١٠ الاف سائق مصرى لموسم الحج فى السعودية هذا العام .

البقية [ص ٢]



للمصريين العائدين .. [بقية ص١]

وقال د . احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب انه ليس هناك ضرورة تستدعى اصدار تعديل تشريعى لرد أموال المودعين .. باعتبار ان اصحاب الشركات فوضت المدعى العام الاشتراكى فى التصرف فى الاموال .. اما الاموال السائلة .. فهى تحت الحراسة .

مصر وايران

واكد عمرو موسى وزير الخارجية .. انه ليست هناك وساطة خليجية بين مصر وايران .. ونفى وجود اى عداء بين الدولتين .

قال .. اننا نعتبر ايران دولة شقيقة وكبيرة فى المنطقة وعلى اطراف المنطقة العربية .. مؤكدا اننا لم نقل اننا نريد مقاطعتها .. لكن هناك بعض الامور المتعلقة التى يجب ان تنتهى حتى يتم فتح الطريق بين الدولتين .

وعن تعرض المصريين بالاردن الى بعض المضايقات قال ان مصر اجرت اتصالات مع الحكومة الاردنية لانهاء مثل هذه المشاكل .. وان وزير العمل الاردنى التقى معى ومع وزير القوى العاملة ووزير الداخلية .. وتمت ازالة المشاكل .

مجلس المحافظين

واعلن د . محمود شريف وزير الادارة المحلية ان مجلس المحافظين سوف يعقد اجتماعا يوم الاربعاء القادم برئاسة د . عاطف صدقى رئيس الوزراء لمناقشة مشروع قانون الادارة المحلية .

اضاف الوزير فى النادى السياسى للحزب الوطنى انه بعد الانتهاء من المناقشات والتعرف على مقترحات وآراء المحافظين فى مشروع القانون يتم اعداده بالصيغة النهائية لعرضه على مجلس الوزراء .. ثم رفعه الى مجلس الشعب لاقراره .

وقال المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات انه سيتم تغطية كل قرى مصر بالخدمة التليفونية فى السنوات الخمس القادمة .. بالاضافة الى تقوية خطوط الربط بين السنترالات على مستوى الجمهورية وتجديد خطوط السكة الحديد لتوفير السرعة والامان .

اضاف .. انه يجرى الآن تنفيذ مرحلة مترو الانفاق وتستغرق ٤ سنوات وتتكلف ٢ مليار جنيه .. مشيرا الى ان الخط الحالى للمترو ينقل ٨٩٠ الف راكب يوميا .

واعلن د . محمد راغب دويدار وزير الصحة ان الشركات القابضة تستهدف الفصل بين الادارة والملكية وتحرر الادارة من سيطرة الحكومة وادارتها على اسس اقتصادية وفقا لآليات السوق .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

شركات توظيف الاموال

واعلن د. احمد سلامة وزير شئون مجلسى الشعب والشورى عن بدء اجراءات البيع لاصول شركات توظيف الاموال وهى الهدى مصر والسعد وبدر عن طريق المدعى العام الاشتراكى .. اما الريان والشريف وبعض الشركات الصغيرة فعن طريق النائب العام .

وحول توزيع المبالغ .. قال انه لابديل عن قسمة الغرماء اذا لم توف الاصول بمبالغ المودعين .

جدولة الديون

واكد موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى انه سيتم خلال مارس الحالى الانتهاء من جدولة الديون مع ٣ دول هى فنلندا والدانمارك والنرويج .. وتبلغ مليار دولار .. ومن المنتظر ان يتم التنازل عن حوالى ٣٠٪ من هذه الديون عبارة عن معونات رسمية .

واعلن كمال الشاذلى امين التنظيم بالحزب الوطنى انه يجرى حاليا تشكيل هيئات مكاتب الحزب بالاقسام والمراكز على مستوى الجمهورية وتستمر حتى نهاية مارس الحالى لتبدأ المرحلة التالية وهى انتخاب لجان المحافظات فى ابريل القادم .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعويضات لنصف مليون عائد من العراق والكويت

صرف الاستمارات بمديريات القوى العاملة.. الأحد القادم

د. سرور فى النادى السياسى:

صرف أموال المودعين.. بدون تشريع جديد

قوانين البنوك والشيك والمبانى أمام مجلس الشعب

كتب – مؤمن ماجد وعبد العزيز خاطر :

اكد د . احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب انه لايوجد عائق قانونى يحول دون رد اموال المودعين بشركات توظيف الاموال بعد تفويض اصحاب هذه الشركات للمدعى الاشتراكى او النائب العام بالتصرف فى اموالها .



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

واضاف فى اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى انه لاحاجة لاصدار تشريع جديد أو اجراء تعديل تشريعى لهذا الغرض مشيرا الى قرب عرض مشروعات قوانين البنوك والتحكيم والشيك وبناء المساكن والمرافعات والنقود على مجلس الشعب لمناقشتها .

كما اكد د . احمد سلامة وزير شئون مجلسى الشعب والشورى ان اجراءات رد الاموال للمودعين ستبدأ فور الانتهاء من بيع الاصول وانه من حق المودعين التقدم لشراء حصص او تكوين شركات لشراء اصول شركات توظيف الاموال يتم من خلالها تسوية حساباتهم بطريقة المقاصة .

وعن تعويضات المتضررين من حرب الخليج التى يستفيد منها نصف مليون مصرى اعلن عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ان مديريات القوى العاملة ستبدأ الاحد القادم توزيع استمارات التعويضات .. وترسل الاستمارات بعد الفحص الى صندوق التعويضات بالامم المتحدة ليبدأ صرفها وتتراوح من ٢٢٠٠ الى ١٠٠ الف دولار وفقا لحالة كل متضرر

وصرح عمرو موسى وزير الخارجية بان حقوق المصريين بالعراق محفوظة رغم تجميد اموال العراق .. وبالنسبة لتعرض المصريين بالاردن الى ببعض المضايقات اجرت مصر اتصالات لانهاء هذه المشاكل .. كما وعد وزير العمل الاردنى فى لقاءات مع وزراء العمل والداخلية والخارجية بازالة اى توتر بسبب هذه المضايقات .

وعن جهود السلام دعا عمرو موسى العرب الى شن هجوم دبلوماسى وقائى على اسرائيل اهم مظاهره استمرار التفاوض والاصرار عليه وعلى مبدأ الارض مقابل السلام ووقف الاستيطان وقضية القدس .

وعن تحسن الخدمات التليفونية اكد المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات تعميم الخدمة التليفونية المباشرة بجميع القرى خلال الخطة الخمسية الجديدة وان فترة الانتظار لاقدمية التليفون ستكون ٣ سنوات كحد اقصى .

واعلن د . موريس مكرم الله وزير التعاون الدولى ارتفاع الموارد المقامة للصندوق الاجتماعى الى ٧٠٠ مليون جنيه و ٣٥٠ مليون دولار .. وان عملية اعادة جدولة الديون ستنتهى بالكامل نهاية الشهر الحالى

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢



اتصالات مصرية - هندية لتحديد أوضاع المصريين في العراق

القاهرة: مكتب «الشرق الأوسط»

علمت «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة ان الحكومة المصرية تجري اتصالات مع الهند التي ترعى سفارتها المصالح المصرية في بغداد للتعرف بصورة كاملة على اوضاع المصريين الزراعيين الذين يعيشون في قرية الخالصة في العراق وهم الذين كانوا قد سافروا عام ١٩٧٥ وحصلوا على الجنسية العراقية

وكانت لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري اكدت على ضرورة التعرف على مصير هؤلاء، خاصة ان كل المعلومات المتوفرة تؤكد صعوبة الاوضاع المعيشية التي يتعرض لها هؤلاء المصريون في بغداد

واستنكرت اللجنة البرلمانية ما تقوم به السلطات العراقية تجاه المصريين من عمليات قتل بالصعق بالكهرباء، وهو ما اثبتته غالبية تقارير الوفاة الواردة مع المصريين المتوفين من بغداد وكانت تقارير قد وصلت الى اللجنة البرلمانية تؤكد ان عدد الجثث التي تسلمتها مصر من العراق منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن يبلغ ٤٢٢٨ جثة منهم ٦٩٨ جثة عام ١٩٨٦ و٧٧٥ جثة عام ١٩٨٧ و٩٤٩ جثة عام ١٩٨٨ و١١٦٩ جثة عام ١٩٨٩



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

□ منظمة العمل تدرس اقتراحا مصريا :

تسديد مستحقات المصريين لدى العراق

استثنائيا من الأموال العراقية المجمدة بالخارج

اعلن السيد احمد العماوى رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ان منظمة العمل الدولية تدرس حاليا اقتراحا مصريا يقضى بان يتم سداد مستحقات المصريين والشركات المصرية لدى العراق بصفة استثنائية من اموال العراق المجمدة بالخارج نظرا لتاخر العراق فى الالتزام بقرارات مجلس الأمن فى هذا الشأن .

واشار رئيس اتحاد عمال مصر الى انه كان قد تقدم بهذا الاقتراح خلال انعقاد المؤتمر السنوى لمنظمة العمل الدولية فى جنيف العام الماضى ، وقال أن المنظمة تقوم حاليا بدراسة الاقتراح حيث يوفر بدائل لموارد صندوق التعويضات والقدرة على الوفاء بمستحقات المصريين المتضررين من حرب الخليج والتى تزيد على ٤٣٠ مليون دولار ، كما سيتم بالتنسيق مع وزارة الخارجية التخاطب مع المسئولين بالعراق لمعرفة موقف العمال المصريين هناك والحفاظ على حقوقهم .

جاء ذلك خلال استقبال العماوى أمس لوفد ليبى برياسة السيد بشير حويج عضو الامانة العامة للمؤتمر الشعبى خلال توقفه بالقاهرة فى طريقه الى لاجوس لحضور اجتماعات منظمة النقابات الافريقية لمناقشة اثار المتغيرات الدولية على اقتصاد الدول النامية ودور النقابات الافريقية لمواجهتها والحفاظ على حقوق العمالة الافريقية .

واكد السيد احمد العماوى انه تم حل جميع مشاكل المصريين العاملين فى ليبيا .



العالم اليوم

حفاظا على الثقة المالية

تستفيد العراق على مايبدو من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتى تقضى بتجميد أموال العراق فى الخارج إذ تتعلل بغداد بذلك للتهرب من التزاماتها الدولية والتى تقررها قرارات أخرى صادرة عن مجلس الأمن.. ومن بين هذه القرارات الدولية تلك التى تطالب الحكومة العراقية بتسديد مستحقات المصريين والشركات المصرية لدى العراق.

وفى محاولة من جانب مصر لتفويت الفرصة على الحكومة العراقية، تقدمت مصر باقتراح إلى منظمة العمل الدولية فى جينيف قبل أسبوع يقضى بأن يتم سداد مستحقات المصريين بصفة استثنائية من أموال العراق المجمدة بالخارج.. وتدرس المنظمة الاقتراح المصرى الذى يفتح الباب أمام تسوية المشكلات الأخرى المماثلة، وأهمها التعويضات المستحقة للكويت. وصرح رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بأن المنظمة تقوم بدراسة الاقتراح لأنه يوفر بدائل لموارد صندوق التعويضات الخاص بالمنظمة الدولية.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تلجأ فيها مصر إلى منظمة العمل الدولية للحصول على مستحقات العمال المصريين فى الخارج.. حيث تقدمت مصر بشكوى ضد الجماهيرية الليبية، واتخذت المنظمة قرارا وتدخلت لإقناع ليبيا بصرف مستحقات المصريين.. ومع هذا لم يتم حل مشكلات المصريين فى ليبيا إلا من خلال الاتصال المباشر مع المسئولين فى الجماهيرية.

بيد أن الطلب المصرى من منظمة العمل الدولية يختلف هذه المرة، ذلك أن بحث هذا الطلب، بموجب الاقتراح المذكور لن يتم من خلال التشاور مع الحكومة العراقية، وإنما مع مجلس الأمن الذى اتخذ قرارات بتجميد أموال العراق فى الخارج.. فهل هذا ممكن من الناحية العملية؟ وإذا كان هذا ممكنا، فما هي اثار ذلك؟ الأرجح أن الاثار المترتبة على ذلك هى التى تحد من إمكانية قبول الاقتراح المصرى.. ذلك أن الاستثناء فى الحالة العراقية يمكن أن يستخدم كسابقة تطبق فى حالات أخرى.. إن ما ينطوى عليه الاقتراح المصرى يتجاوز حدود القرارات الدولية الراهنة والتى تقتصر على مجرد تجميد أموال هذه الدولة أو تلك فى إطار العقوبات الدولية، لتطلق يد المؤسسات الدولية فى التصرف فى أموال الدول لتنفيذ القرارات الدولية.. صحيح أن الكثير من المتغيرات الراهنة فى النظام العالمى تحد من سيادة الدولة، إلا أنه إذا بلغ الحد من سيادة الدولة إلى حد التصرف فى أموالها، يمكن أن يكون له تاثيراته على حركة الأموال ويهز ثقة العديد من البلدان فى المؤسسات المالية الدولية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

نصف مليون استمارة تعويضات توزيعها بالمحافظات على العائدين من الخليج

اعلن عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب انه سيتم توزيع نصف مليون استمارة تعويضات على المحافظات اعتبارا من الاحد القادم لتوزيعها على المتضررين من ازمة الخليج العائدين من العراق والكويت فى الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠وحتى ٢ مارس ٩١ .

وسيتم ارسال بيانات هذه الاستمارات الى لجنة التعويضات للامم المتحدة بجنيف ليكون لها الاولوية فى الدراسة والصرف .

واشار الوزير الى ان الوزارة ستقوم ايضا بارسال استمارات لسفاراتنا بالخارج حيث يتمكن المصريون والذين عادوا مرة أخرى للعمل بالخارج من ملء الاستمارات وارسالها الى الوزارة حفظا لحقوقهم .

توزيع استمارات التعويض للمصريين المتضررين من الغزو العراقي

القاهرة ـ «صوت الكويت»: تبدأ نهاية هذا الاسبوع مديريات القوى العاملة بالمحافظات المصرية وكذلك القنصليات المصرية في مختلف الدول العربية في توزيع استمارات صرف التعويضات للعمال المصريين الذين غادروا الكويت أو العراق منذ ٢ اغسطس (اب) ١٩٩٠ وحتى ٢ مارس (اذار) ١٩٩١. قال وزير القوى العاملة عاصم عبد الحق لـ «صوت الكويت» ان هذه الاستمارات تشمل المتضررين نفسيا وجسمانيا ويتراوح التعويض لهذه الفئة بين ٢٥٠٠ و٨ آلاف دولار. واضاف وزير القوى العاملة انه توجد استمارات خاصة بالمصابين خلال الحرب وكذلك أسر المتوفين منهم وتتراوح تعويضاتهم من ١٠ الى ١٥ الف دولار، أما النوع الثالث فهو للعمال الذين أضيروا ماديا وجسمانيا وتتراوح تعويضاتهم بين ١٠٠ الف و١٥٠ الف دولار.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

□ مجلس الشعب يناقش أوضاع المصريين بالعراق :

تدعيم مكتب رعاية المصالح لحل مشاكل المصريين

كتب ـ عبد الجواد على :

طالبت لجنة الشئون العربية فى مجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد طلبة عويضة فى تقرير لها حول اوضاع المصريين بالعراق بضرورة بذل الجهود من اجل تدعيم مكتب رعاية مصالح المصريين بالعراق من خلال السفارة الهندية ، بعدد مناسب من الموظفين يتفق مع حجم العمل المطلوب . وإلزام المصريين المسافرين الى البلاد العربية بضرورة تسجيل اسمائهم بالقنصلية المصرية فى البلد المسافر اليه المواطن مع تعريفه بعنوان القنصلية وكيفية الوصول اليها او الاتصال بها تليفونيا على ان يلتزم المواطن بالابلاغ عن مقر اقامته ومكان عمله وذكر السبب الحقيقى لوجوده سواء كان للعمل أو البحث عن عمل او فى جولة سياحية .

كما يشير التقرير الذى يناقشه مجلس الشعب فى جلساته القادمة الى ضرورة ان يتوافر لدى المصرى المسافر الى الخارج للعمل او للسياحة تذكرة السفر ذهابا وايابا بالاضافة الى مبلغ من المال يكفيه فترة البحث عن عمل او لقضاء جولته السياحية .

ويوصى التقرير بسرعة استصدار القانون الذى ينظم حق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد ، وان يكون الهدف من القانون التنظيم وليس تقييد حرية السفر .

وبالنسبة للعمال والفلاحين الذين هاجروا الى العراق فى الستينات والسبعينات ، فان الاتفاقيات التى أبرمت بشانهم ـ كما يقول التقرير ـ مع الاتحاد التعاونى الزراعى المصرى لم تتضمن اى علاقة تعاقدية تنص على حماية حقوق هؤلاء العمال والفلاحين ، سواء فى مواجهة دولة المهجر او صاحب العمل الذى يقوم بتشغيلهم حتى يمكن المطالبة بحقوقهم قبل تلك الدولة ، وان هذا هو السبب فى عدم استطاعة الحكومة توفير الحماية الكاملة لهم مما جعلهم خاضعين بالكامل لسيطرة العراق كما انهم اصبحوا عاجزين عن العودة الى مصر باعتبارهم عراقيين ، وبالتالى لا يستطيعون تحويل مدخراتهم الى اسرهم فى مصر .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

□ القوى العاملة تقرر :

ملء استمارات تعويض العائدين من العراق والكويت الأحد ولمدة ٤ شهور

كتب ـ هيثم سعد الدين :

قررت وزارة القوى العاملة والتدريب فتح باب ملء استمارات تعويضات الامم المتحدة لمدة ٤ شهور ابتداء من بعد غد وحتى ٣١ يوليو القادم للعائدين من العراق والكويت خلال الفترة من ٢ اغسطس وحتى ٢ مارس ٩١ لصرف التعويضات .

تبدأ التعويضات من ٢٥٠٠ دولار وحتى ١٠٠ الف دولار، وذلك للمصريين او الفلسطينيين الذين معهم وثيقة سفر مصرية ، على ان يتوجهوا لمديريات القوى العاملة ، أو مكاتب العمل التابعة لمحال اقامة العائدين شخصيا ، أو من ينوب عنهم بشرط وجود توكيل رسمى لاستلام وملء استمارات التعويضات «أ» او «ب» او «جـ» .

واعلن خالد طاهر وكيل اول الوزارة ـ عقب اجتماعه امس مع مديرى مديريات القوى العاملة بالمحافظات ـ ان جميع المطالبات ستقدم للجنة الامم المتحدة عن طريق الحكومات للدول المتضررة افرادها من ازمة الخليج وتبلغ نحو ٥٨ دولة ، مشيرا الى انه تم تخصيص استمارة واحدة لكل عائد ، وسيتم ملؤها باللغة العربية والانجليزية بمعرفة الموظف المختص بالمديرية فى وجود العائد ، حرصا على عدم الوقوع فى اخطاء ، حيث ان الاستمارات ستدخل بعد ملئها فى الحاسب الآلى لتعبئتها على اسطوانات وارسالها للجنة التعويضات بالامم المتحدة فور الانتهاء من ملئها وتجميعها على مستوى الدولة لتكون لها الاولوية فى الصرف .



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

□ اليوم بالقوى العاملة ومديرياتها :

ملء ٥٠٠ ألف استمارة تعويض للعائدين من العراق والكويت

كتب ـ هيثم سعد الدين :

تبدأ مديريات القوى العاملة ومكاتبها بالمحافظات من اليوم فى استقبال نحو ٥٠٠ الف مواطن من العائدين من العراق والكويت لملء استمارات التعويضات الخاصة بصندوق الامم المتحدة بجنيف ، وذلك طبقا لمحل اقامة العائد .

وصرح السيد عبد القادر الاعصر وكيل وزارة القوى العاملة بانه لابد ان يحضر العائد بنفسه لملء الاستمارة ـ أو من ينوب عنه بشرط وجود توكيل رسمى لتسلم استمارة التعويضات ـ ومعه جواز السفر أو البطاقة العائلية أو الشخصية ، للمطالبة الفردية ، وجوازات سفر جميع افراد الاسرة ، للمطالبة الجماعية ، وبطاقة الاقامة بالنسبة للعائدين من العراق أو الهوية المدنية للعائدين من الكويت



المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : [illegible] مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العائدون من الكويت والعراق بـدء استقبالهم بالاسـكندرية تمهيـدا لصـرف تعويضـاتهم

الاسكندرية : امل الجيار : تبدأ مديرية القوى العاملة والتدريب بالاسكندرية اليوم فى استقبـال الـعـائـدين المصـريين والفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر مصرية من الكويت والعراق خلال الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠ الى ٢ مارس ١٩٩١ وذلك لصرف التعويضات اللازمة لهم .

وصرح السيد محمد عطية سالم وكيل وزارة القوى العاملة والتدريب بالاسكندرية بان المديرية تقوم باستقبال العائدين حتى ٣١ يونيه ١٩٩٢ بمناطقها الست بالمحافظة طبقا للنظام الابجدى فتحدد يوما السبت والثلاثاء لمن تبدأ اسماؤهم من حرف (ا) الى (ظ) ويوما الاحد والاربعاء من حرف (ع) الى (ل) ويوما الاثنين والخميس من (م) الى (ى) .



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

½ مليون استمارة تعويض للعائدين من العراق والكويت

تحقيق :
لطيفة عبدالرازق

المطالبة بإلغاء شرط تقديم الهوية لصرف الاستمارات

بدأت مديريات القوى العاملة والتدريب بجميع المحافظات امس فى استقبال حوالى ½ مليون مواطن من العائدين من العراق والكويت والمتضررين من حرب الخليج .. وذلك لملء استمارات التعويضات الخاصة بصندوق الامم المتحدة بجينيف

وصرح عبدالرحمن فرحات وكيل وزارة القوى العاملة بمديرية القاهرة ان على الاشخاص الذين غادروا العراق او الكويت خلال الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠ وحتى ٢ مارس ١٩٩١ من المصريين او الفلسطينيين الذين معهم وثيقة سفر مصرية ان يتوجهوا لمكتب العمل الذى يقع فى دائرة محل اقامتهم الحالى طبقا لما هو وارد بالبطاقة الشخصية او العائلية بانفسهم او من ينوب عنهم بشرط وجود توكيل رسمى لاستلام استمارة التعويضات ومعه المستندات الآتية :

● جواز السفر او البطاقة العائلية او الشخصية (المطالبة الفردية) ، وجوازات سفر جميع افراد الاسرة للمطالبة الجماعية .

● بطاقة الاقامة للعائدين من العراق او الهوية المدنية للعائدين من الكويت

● مايفيد الرحيل من العراق او الكويت خلال الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ وحتى ١٩٩١/٣/٢ (شهادات تحركات من مصلحة الجوازات فى حالة عدم توافر جواز السفر) .

واضاف عبدالرحمن فرحات أن الاستمارات تنقسم الى ٣ انواع للفئات المتضررة وهى :

● استمارة (أ) لاجل المطالبة بسبب المغادرة ويتراوح التعويض لهذه الفئة بين ٢٥٠٠ دولار و٨ الاف دولار .

● استمارة (ب) خاصة بالافراد الذين عانوا من اصابات جسديه او الوفاة ويتراوح تعويضاتهم بين ١٠ الاف و١٥٠ الف دولار .

● استمارة (جـ) للذين اضيروا جسمانيا وتتراوح تعويضاتهم بين ... الف و١٠٠ الفا دولار .

... وكيل الوزارة انه لن يلتفت الى الطلبات التى تقدم على استمارة غير اصلية كما انه لايعتد بالطلبات الغير مؤيدة بالمستندات . وسيقوم نفس العمل بالمكتب بملء البيانات الواردة بالاستمارة باللغتين العربية والانجليزية بدقة .

مع العائدين

ـ والتقت « الاخبار » بمجموعة من العائدين فى محاولة للتعرف على مشاكلهم والتى كانت تنحصر فى وجود الهوية معهم فالعائدون من العراق تؤخذ منهم الهوية على الحدود العراقية وغير مسموح لهم بمغادرة العراق والهوية بحوزتهم ، اما العائدون من الكويت فيعانون من انتهاء مدة البطاقة المدنية ويطالبون بالغاء شرط تقديم الهوية والبطاقة المدنية .

التقت بأشرف امين محمود العائد من الكويت يوم ١ سبتمبر ١٩٩٠ وكان يعمل هناك « نجار مسلح » وهو يريد ان ... مرة اخرى لانه لايعمل حاليا وله مرتب ٦ شهور عند الكفيل بالاضافة الى شقة بمحتوياتها .

ويقول صلى على النبى عباس احمد العائد من العراق يوم ١٩٩٠/٩/١٧ بانه فقد ورشة طلاء معادن بالاضافة الى رصيد فى البنك .

اما بهاء عوض الله حسن العائد من العراق يوم ١٩٩٠/٩/٥ وكان يعمل موظفا فى وزارة الصحة بالقادسية فيعانى من فقد احقيته فى التعيين عن طريق وزارة القوى العاملة بسبب وجوده فى الخارج وامواله فى البنوك حوالى ١٢ الف جنيه بالاضافة الى مكافأة نهاية الخدمة وبعض الممتلكات من الاجهزة تقدر بـ ٦٠٠ دينار .

ويعانى محمد السيد عيش الذى عاد من الكويت يوم ١٩٩٠/٨/١٩ من انتهاء موعد البطاقة المدنية وله فى البنك حوالى ١١٥٧ دينارا كويتيا .
اما نصر الدين امين اسماعيل



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

والذى عاد من العراق يوم ١٩٩٠/١٠/١٦ فيطالب بحصوله على مستحقاته فى البنك وهى حوالى ١٢٥٠ دولارا عن عامى ٨٩/٩٠ .

كما يطالب احمد حسن عيد العائد من العراق يوم ١٩٩٠/٨/٢٩ بصرف مستحقاته فى البنوك منذ عام ١٩٨٩ ، ويعانى من عدم وجود الهوية معه .

اما محمد انور العائد من العراق يوم ١٩٩٠/٩/١١ وكان مستقرا بالعراق منذ عام ٨٥ ولديه ورشة احذية هناك وفقد كل شىء بسبب الحرب واصبح يعمل الان عند الاخرين بعد ان كان صاحب ورشة فيطالب بتعويضه عن ورشته و٢٠ الف جنيه قيمة محتويات شقته بالعراق .

وتوجهت مرة أخرى الى عبدالرحمن فرحات وكيل وزارة القوى العاملة بالقاهرة لاضع امامه مشاكل الهوية التى يعانى منها العائدون فاوضح ان الوزارة سوف تعمل على تذليل كافة العقبات الصعوبات الخاصة بمستندات العائدين ، وان الشروط التى وضعت لملء الاستمارة وضعتها هيئة الامم المتحدة وان مصر تشترك فى هذه الاشتراطات مع ٥٨ دولة اضيروا فى حرب الخليج وطالب الجماهير بعدم المزاحمة حتى يحصل كل واحد على حقه خاصة وان مدة ملء الاستمار مستمرة لمدة ٤ اشهر وتنتهى ل ١٩٩٢/٧/٣١ .

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢-٣ مارس ١٩٩٢

ألف فلسطيني وأردني يطالبون بحقوقهم عن عملهم في وزارة الدفاع الكويتية

مجموعها نحو ٨٠ مليون دينار



□ عمان – من صلاح حزين:

■ بدأت نقابة المحامين الاردنيين والاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين العمل عبر قنوات مختلفة لتحصيل مستحقات لنحو الف موظف اردني وفلسطيني عملوا مدداً مختلفة وبرواتب مختلفة في وزارة الدفاع الكويتية التي اصدرت في شباط (فبراير) الماضي قانونا يحرم « العسكريين الاردنيين والفلسطينيين المنتسبين الى الجيش الكويتي من حقوقهم المالية المتمثلة في المكافاة والتقاعد والرواتب المتاخرة بحجة تسجيل اسمائهم في ما سمي الجيش الشعبي» اثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت.

وقدرت مذكرة رفعتها نقابة المحامين الاردنيين والاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين الى عدد من الجهات العربية والدولية من جمعيات ونقابات وروابط واتحادات، حجم هذه المستحقات بانه يراوح بين ٧٠ و٨٠ مليون دينار اردني.

وجاء في المذكرة ان المشمولين بهذا الحرمان «لم يقدموا للمحاكمة باية تهمة ولم يحكم عليهم باي حكم سواء بالتجريد او الطرد او العزل او حكم يترتب عليه انهاء خدماتهم، بل ان بعض هؤلاء وقع تحت الأسر واعيد تسليمه الى الكويت عن طريق الصليب الاحمر والتحق بوحداته بعد عودته الى الكويت». واضافت المذكرة ان هؤلاء «اوقفوا عن ممارسة اعمالهم بسبب جنسيتهم وطلب منهم ان يتقدموا بطلبات انهاء خدمة لتصرف لهم حقوقهم ورواتبهم المتاخرة، وتقاعدهم لمن ينطبق عليه نظام التقاعد. وبعد ان تم بعض هذه الاجراءات بدأ بعض الضباط بتهديدهم بالقبض عليهم او مغادرة الكويت وترك حقوقهم المادية ما اضطر هؤلاء الى مغادرة الكويت لينجوا بانفسهم». وتضيف المذكرة ان هؤلاء «وكلوا محامياً كويتياً لمتابعة تحصيل هذه الحقوق. وقام الزميل المحامي الكويتي بجميع الاجراءات المعقدة – المطلوبة – من براءات ذمة... وقدمها مع المستندات الاصلية التي تثبت انتسابهم الى الجيش الكويتي، الى وزارة الدفاع. وبعدما تسلمت الاخيرة هذه المستندات رفضت صرف حقوق المعنيين ومكافاتهم بلا سبب».

وقالت المذكرة ان هذا التصرف يحتوي على مخالفة واضحة لنصوص مختلفة من القانون الرقم ٦٧/٣٢ الصادر عن امير الكويت في شأن الجيش الكويتي والتي تقضي بحق الاسرى في رواتبهم المتاخرة ومستحقاتهم كاملة الى حين بت اوضاعهم، وحتى لو صدرت ضد هؤلاء احكام بالاعدام فان المستحقات تصرف لورثتهم.

وتمنت المذكرة لو ان وزارة الدفاع الكويتية خطت «خطوات باقي وزارات الدولة والقطاع الخاص والبنوك، التي التزمت دفع حقوق موظفيها ومستخدميها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان وزارة التربية الكويتية، منحت من صدر ضدهم احكام بالاعدام من غير الكويتيين، وخفضت احكامهم الى مؤبد، كافة حقوقهم ومكافاتهم».

ووجهت المذكرة الى كل من وزارة الخارجية الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وجمعيات حقوق

الانسان، ومنظمات العفو الدولية، وجمعيات الهلال والصليب الاحمر والمفوض العام لوكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ونقابات المحامين والصحافيين واتحادات الحقوقيين العرب، ورابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية.

وقال السيد وليد عبدالهادي، نقيب المحامين الاردنيين لـ «الحياة» ان هذه المذكرة اعدت بعد التاكد من دقة المعلومات الخاصة بقرار وزارة الدفاع الكويتية المذكور، وهي معلومات تستند الى شهادات ووثائق تتضمن دعاوى تقدم بها عدد من الاردنيين والفلسطينيين الذين كانوا يعملون في وزارة الدفاع الكويتية، كما انها تستند الى اقوال محامين كويتيين تولوا هذه القضايا.

واضاف «اننا نتمنى ان تكون هذه المعلومات خاطئة، فما يهمنا في النهاية هو تسوية حقوق هؤلاء المواطنين الاردنيين والفلسطينيين التي هي حصيلة عمل استمر في بعض الحالات لمدة تزيد على ثلاثين سنة، وليس همنا الدخول في منازعات قضائية».

اما السيد جمال الغنيم، القنصل في السفارة الكويتية، فقال لـ «الحياة» انه لا يملك تفاصيل خاصة بهذه القضية. لكنه قال «من المعروف ان قانون الخدمة المدنية الكويتي هو الذي يحكم عملية توظيف وانهاء خدمات الموظفين جميعاً بغض النظر عن جنسياتهم، في جميع الوزارات والجهات الحكومية الكويتية ومن ضمنها وزارة الدفاع». واضاف ان بروز قضايا موضع خلاف في مثل هذه الظروف هو امر متوقع وعادي، وان حل هذه القضايا يتم من خلال القضاء الكويتي. واضاف «ان محامينا الكويتيين حضروا الى عمان لحل هذه القضايا، وما زال عدد كبير منهم هنا في الاردن لتولي القضايا بعد التزود بالوثائق اللازمة». واعرب عن ثقته بان القضاء الكويتي هو الجهة التي يجب التوجه اليها لحل قضايا من هذا النوع، وقال «ان القضاء المدني الكويتي قادر على تسوية اي قضية تنشا من هذا القبيل».



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٢

منظمة العمل تبحث تسديد مستحقات المصريين بالعراق فى مايو

اكد السيد احمد العماوى رئيس إتحاد نقابات عمال مصر ان منظمة العمل الدولية ستبحث فى مايو المقبل تنفيذ الاقتراح المصرى الخاص بتسديد مستحقات المصريين والشركات المصرية المتضررة من حرب الخليج بصفة استثنائية من الاموال العراقية المجمدة بالخارج .

وأشار الى ان مجلس الامن يدرس ايضا الاقتراح المصرى والذى يتوقف على موافقة الحكومة العراقية .

جاء ذلك فى تصريحات للعماوى لدى وصوله للقاهرة امس من دمشق .

وزير القوى العاملة يتحدث لآخر ساعة

جهود للحصول على مستحقات المصريين فى الكويت والعراق

- الوظائف الحكومية لا تستوعب أكثر من ١٠٠ ألف خريج سنويا
- زيادة البطالة بين الدبلومات الفنية لانخفاض مستواهم المهنى
- حديث : سهير الحسينى

ما هو موقف الحكومة من عمليات النصب والاستغلال التى يتعرض لها المصريون فى الكويت والعراق اثناء محاولاتهم استرداد مستحقاتهم ؟ ولماذا ارسلت مصر بعثة من وزارة الخارجية المصرية الى العراق ؟ وما مدى امكانية تحصيل مستحقات المصريين من مدخرات العراق فى الخارج كما صرح رئيس اتحاد عمال مصر ؟

ايضا ما هو تاثير قانون قطاع الأعمال ٢٠٣ واتجاه الدولة الى الخصخصة على مشكلة البطالة فى مصر هل ستساهم فى حلها ام العكس ؟ وما هو وضع العمالة فى الشركات الخاسرة التى سيتم تصفيتها او بيعها ؟ ولماذا تاخرت الحكومة فى تقديم قانون الأجور والاسعار الذى كان من المفترض تقديمه فى الدورة السابقة ؟ ثم بعد تطبيق قانون قطاع الاعمال الجديد اصبح العاملون فى الدولة خاضعين لأكثر من قانون ١٣٧ و٢٣٠ و٢٠٣ الا يحتاج هذا الى تعديل قانون العمل ؟ واخيرا لماذا نعكست الأوضاع فاصبح حجم البطالة فى المؤهلات العليا ١١,٢ فى المائة بينما وصل بين حملة الدبلومات الفنية الى



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

٧٩,٦ فى المائة رغم استمرار الدولة فى دفع الطلاب لهذه النوعية من التعليم !!؟

اسئلة واستفسارات عديدة تحتاج الى التفسير والتوضيح لذلك سعت « آخر ساعة » الى لقاء وزير القوى العاملة والتدريب عاصم عبدالحق الذى قال مؤكدا : لقد احبطنا جميع محاولات الاستغلال والتزوير والنصب على العاملين المصريين .. والحكومة الآن تبذل اقصى الجهد لاعادة هذه المستحقات فى اقرب وقت .. وان قانون الأجور والأسعار سيقدم الى مجلس الشعب فى الدورة الحالية .. واضاف الوزير : ان ارتفاع نسبة البطالة بين خريجى المدارس الصناعية يرجع الى انخفاض مستواهم الفنى نتيجة لعدم توافر الامكانيات والورش اللازمة للتدريب بهذه المدارس ..

بدا اللقاء مع وزير القوى العاملة والتدريب عاصم عبدالحق بقضية عودة مستحقات المصريين العاملين فى الكويت والعراق اقول : سيادة الوزير نتيجة لتباطؤ الحكومة المصرية ووزارة القوى العاملة على وجه الخصوص فى المطالبة بمستحقات المصريين العاملون بالكويت تعرض هؤلاء العاملين للنصب والاستغلال .. متى تتحرك الوزارة ؟

قال وزير القوى العاملة :

— هناك امور لابد من توضيحها ونحن نتحدث فى هذا الموضوع بداية ، حقوق المصريين العاملين فى الكويت تنقسم الى جزءين .. الجزء الاول خاص بمن يعملون فى الحكومة .. والجزء الثانى لمن يعملون بالقطاع الخاص .. بالنسبة للعاملين بالجهاز الحكومى وعددهم محدود ضمنت الحكومة الكويتية جميع حقوق المصريين العاملين بالكويت .. وتم الاتفاق مع بنك مصر والبنك الكويتى على اساس تحويل ارصدة اى مواطن مصرى له حق الى حسابه فى مصر - إذا لم يرغب فى السفر - مع تحصيل ١,٥ فى المائة فائدة ..

اما بالنسبة للقطاع الخاص الكويتى فهو لم يحصل على مستحقاته حتى الآن بمعنى انه لم يحصل بعد على التعويضات سواء من الدولة او شركات التامين او الامم المتحدة .. ملزالوا فى مرحلة الاعداد والتنظيم لأخذ هذه التعويضات .. حتى يتمكنوا من دفع مستحقات الذين كانوا يعملون بهذا القطاع فى ازمة الخليج ..

عمليات نصب واستغلال !!

● ما هو موقف الوزارة فى حماية هؤلاء العاملين المصريين ممن يحاولون استغلالهم حتى يتمكنوا من استرداد حقوقهم ؟

— اولا ومن خلال حديثى فى مجلتكم انبه العاملين المصريين فى الكويت من ان يحذروا هؤلاء المستغلين . فهم لا يملكون لهم شيئا وهذه العروض مجرد نوع من ابتزاز اموالهم .. ولقد تمكنا من الوصول الى هذه المجموعة المستغلة بالفعل . واتضح ان هناك اتفاقا بين مكتب محامى فى مصر مع مكتب محامى فى الكويت قاموا بعمل اتصالات واعلانات حول إعادة حقوق العمال المصريين الذين كانوا يعملون فى القطاع الخاص بالكويت وكان على العمالة المصرية التفكير فى عدد من الامور قبل ان تتجاوب مع هذه الاعلانات اولا من اين سياتى هذا المحامى

بحقوقهم وصاحب العمل الكويتى لم يحصل على هذه الحقوق من الحكومة حتى الآن ؟

ثانيا : المبالغة فى طلبات هذا المحامى ٥٠ دولارا مقدم اتعاب ثم ١٠ فى المائة نسبة بالدينار الكويتى من قيمة هذه المستحقات .. على الا تقل قيمة مؤخر الاتعاب عن ٤٠٠ دينار كويتى .. بالاضافة الى ان هذا المحامى سياخذ الأوراق التى تثبت حقوق هذا العامل لكى يرفع له قضية ، وقد لا يستطيع العامل ان يسترد هذه الاوراق بعد ذلك ..

ثالثا : الى جانب ذلك هناك طريق آخر تسير فيه مصر لاسترداد هذه المستحقات من خلال التعاون مع الامم المتحدة .. فقد انشات ما يسمى بصندوق التعويضات ومقره فى جنيف - منظمة العمل الدولية - ومدير علم منظمة العمل الدولية عضو بهذا الصندوق . فالامم المتحدة ترى ضرورة تعويض المتضررين من حرب الخليج سواء كانوا من العاملين فى الكويت او العراق او اى مكان اخر وذلك وفقا لمعدلات محددة .. حد ادنى ٢٥٠٠ دولار تصل الى ١٠٠٠٠٠ دولار إذا ما كانت هناك حالة وفاة .. ولكن الامم المتحدة لكى تتمكن من تنفيذ ذلك .. طالبت ببيانات هؤلاء المتضررين لذلك قامت الوزارة بطبع ½ مليون استمارة بدانا توزيعها على مختلف محافظات مصر .. ايضا هناك مصريون من هؤلاء المتضررين سافروا للعمل فى السعودية او الكويت او ليبيا او اى مكان اخر .. لذلك ارسلنا هذه الاستمارات الى جميع سفاراتنا بالدول العربية ..

بعد ذلك ستجمع هذه الاستمارات ويتم تفريغها على شرائط كمبيوتر بعد ترجمتها الى الانجليزية .. ثم ترسل هذه الشرائط الى الامم المتحدة التى سوف تحصل هذه التعويضات من حصيلة بيع بترول العراق بنسبة ٣٠ بالمائة ..



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● متى يتم ذلك ؟

— لا شك ان هذه العملية سوف تحتاج الى بعض الوقت .. ولكن المهم اننا بدانا .. وان حقوق المصريين لن تهدر .. ولابد لكل صاحب حق من ان يتاكد من هذا ..

حالات تزوير متعددة

● كيف تمكنت الوزارة من الوصول الى هؤلاء المستغلين وكشف نواياهم ؟

— لقد تم بالتعاون مع السفارة المصرية فى الكويت . فقد قام المحامى المصرى بعمل اعلان فى الجرائد ذكر فيه اسمه واسم المحامية الكويتية التى ستتعاون معه .. فقمت بالاتصال بسفير مصر فى الكويت والمستشار العمالى وذهبنا الى وزارة العدل الكويتية واحضرنا جميع الأوراق من السجل التجارى وصورا من العقد .. واستطعنا وقف هذا الموضوع تماما ..

● ايضا كانت هناك حالات تزوير تم ضبطها فى بعض المحافظات لتزوير شهادة الممانعة التى يحصل عليها العامل المصرى عند سفره الى الكويت ؟

قال وزير القوى العاملة :

— شهادة الممانعة : شهادة او تصريح بان المواطن غير ممنوع من دخول الكويت .. ولكن ما هو الغرض من دخول الكويت ؟ إذا ما كان الغرض هو الزيارة فلابد من وجود بطاقة دعوة .. وإذا ما كان مسافرا للعمل لابد من وجود عقد عمل .. هذه كلها اجراءات لحماية العامل المصرى بل وايضا حماية سمعة مصر .. لأن العامل الذى كان يسافر ومعه شهادة الممانعة ليبدا فى البحث عن عمل فى القطاع الخاص بالكويت بعد وصوله الى هناك معتمدا على الحظ يفاجا بالشرطة الكويتية تقبض عليه .. ويتم ترحيله فى اليوم التالى لانه لا يحمل بطاقة عمل ..

وهذا وضع لا نرضاه للعمالة المصرية ولن نسمح بإهانة العامل المصرى فى اى مكان .. خاصة وان القطاع الخاص فى الكويت لم يوفق اوضاعه او يستقر حتى الآن ولذلك فرص العمل من خلاله محدودة للغاية .. لذلك وضعنا شرط ضرورة الحصول على عقد عمل قبل السفر .. فإذا ما كان صاحب العمل فى الكويت فعليه ان يحصل على تصديق على هذا العقد من المستشار العمالى فى الكويت ثم يرسله الى العامل فى مصر ..

اما إذا كان صاحب العمل فى مصر فخلال ٢٤ ساعة يتم عمل عقد العمل ويسافر العامل بدون اى احتمال لتعرضه للمخاطر ..

بعثة من الخارجية للعراق

● وماذا عن مستحقات المصريين العاملين بالعراق ؟

— بالنسبة للعراق من المعروف انه ليس لمصر اية علاقات مع النظام القائم هناك حاليا .. ولن نقيم معه اى علاقات فى المستقبل لأن مصر ملتزمة بالشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ..

● من المعروف ان مصر ارسلت فى الفترة الأخيرة مندوبين من وزارة الخارجية لتسوية اوضاع المصريين هناك مراعاة لحقوقهم ؟

— قال وزير القوى العاملة فى هدوء : لقد ارسلت مصر بالفعل بعثة من وزارة الخارجية المصرية بهدف بحث ودراسة مشاكل العمالة المصرية التى مازالت موجودة بالعراق حتى الآن .. فهناك مصريون يريدون العودة الى مصر ولا يستطيعون ذلك .. ايضا عدد من المصريين « توفى » هناك ولابد من حصرهم .. وعدد آخر فى السجون لابد معرفتهم ومحاولة الافراج عنهم .. لذلك فالبعثة التى ارسلتها الخارجية المصرية دورها اساسا رعاية مصالح المصريين هناك من خلال السفارة الهندية التى ترعى مصالحنا فى العراق طوال حرب الخليج ..

● صرح رئيس اتحاد العمال فى مصر بان مستحقات المصريين فى العراق سوف تصرف من مدخراتهم فى الخارج فما مدى امكانية تحقيق ذلك ؟

— عندما قررت الأمم المتحدة ان يتم صرف التعويضات للمتضررين من حرب الخليج من حصيلة بيع بترول العراق بنسبة ٣٠ فى المائة .. اقترح رئيس اتحاد عمال مصر على مجلس ادارة منظمة العمل الدولية .. ان تصرف هذه التعويضات من مدخرات العراق فى الخارج طالما ان العراق تملك مدخرات وارصدة لدى الدول الكبرى .. وطالب بتجميد هذه الارصدة لتحصل منها قيمة هذه التعويضات .. وهذا الاقتراح سوف يدرس من خلال منظمة العمل الدولية ..

● إذا انتقلنا الى حقوق المصريين العاملين فى ليبيا .. هل تم صرف جميع مستحقاتهم هناك ؟

— بالنسبة لمستحقات المصريين فى ليبيا فقد تم تحصيل المبلغ بالكامل وهو ٦ ملايين دولار .. وتم وضع هذا المبلغ بعد تحويله الى عملة مصرية لكى يصبح ٢٠ مليون جنيه فى بنك مصر وبدانا بالفعل صرف مستحقات المصريين فى ليبيا ومازال الصرف مستمرا لكل من يتقدم بمستندات تثبت انه كان يعمل فى ليبيا وتركها عام ١٩٨٥ .. لذلك موضوع مستحقات المصريين فى ليبيا يكاد يكون منتهيا تماما ..



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخصخصة وتأثيرها على البطالة

● الم تدفعكم تلك المحاولات المتكررة لاستغلال العامل المصرى خاصة الذى يعمل فى الدول العربية وضياع حقوقه للتفكير جديا فى وضع الاجراءات اللازمة لحمايتهم فى هذه الدول وفى ذات الوقت حماية سمعة مصر ؟

— اجاب عاصم عبدالحق فى اعتراض هادىء : لا توجد مشكلة للمصريين العاملين فى الدول العربية خاصة دول الخليج .. بل ولا مجال للمشاكل هناك او الاستغلال .. المشكلة كانت فى الكويت والعراق نتيجة للأحداث الاخيرة والتى انتهت بحرب الخليج .. لذلك تم الاتفاق بين وزارات الداخلية والخارجية والقوى العاملة فى مصر مع السفارة الكويتية فى مصر والتى قامت بدورها بالاتفاق مع الحكومة الكويتية ليتم التنسيق وتنظيم العمل باسلوب لا يسمح بتكرار حوادث النصب والاستغلال التى وقعت من قبل ..

● سيادة الوزير فى تقديركم ما هو تاثير قانون قطاع الاعمال الجديد ٢٠٣ والاتجاه الى خصخصة القطاع العام على مشكلة البطالة فى مصر .. هل سيساهم فى حل هذه المشكلة ام العكس ؟

— مشكلة البطالة فى مصر لها اكثر من حل وليس حلا واحدا .. فالحكومة تعالج هذه المشكلة من خلال اتجاهات وقنوات متعددة منها على سبيل المثال انشاء المدن الجديدة كوسيلة لوجود فرص عمل للشباب .. ثم المشروعات التى يتبناها الصندوق الاجتماعى للتنمية .. كذلك المشروعات التى تتبناها وزارة القوى العاملة من خلال التدريب التحويلى ومن خلال تنمية فرص العمل بالخارج كل هذه الاتجاهات الهدف منها تخفيف حدة مشكلة البطالة ..

● المشروعات الصغيرة والمدن الجديدة واستصلاح الاراضى ومشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية ومشروعات المحليات .. وعلى الرغم من كل هذه المشروعات ولكن مازلنا لا نشعر بتاثيرها على التخفيف من حدة ازمة البطالة التى تزداد تعقيدا عاما بعد آخر ؟

اجاب وزير القوى العاملة :

— لا شك ان عددا كبيرا جدا من الشباب يعملون فى القطاع الخاص ولكن المشكلة فى ان المواطن المصرى يشعر ان الوظيفة الحكومية هى الامان .. لذلك يوجد الآن عدد من الدفعات التى لم يتم تعيينها منذ عام ١٩٨٤ اى منذ حوالى ثمانى سنوات .. فهل من المتصور ان هؤلاء الخريجين مازالوا بدون عمل بالتاكيد لا .. بدليل ان الوزارة عندما ترسل لهم خطابات التعيين نلاحظ ان ٤٠ فى المائة فقط من كل دفعة هم الذين يحضروا لاستلام الوظائف .. اما باقى الدفعة ٦٠ فى المائة تقريبا لم يحضرون لانهم تمكنوا من العثور على عمل فى القطاع الخاص .. بل ان عددا آخر من ٤٠ فى المائة وهم الذين حضروا يلجاون الى تقديم استقالتهم بعد فترة قصيرة من استلامهم العمل ..

● لماذا ؟

— لان كثيرا منهم كانوا يعملون فى القطاع الخاص مقابل اجر مرتفع ولكنهم تركوا هذا العمل لاستلام الوظيفة الحكومية .. ولكن بعد فترة بدات المقارنة خاصة بالنسبة للاجر .. مما يدفعهم الى ترك الوظيفة الحكومية والعودة الى العمل الخاص .. فالمشكلة فى تفكير الشباب فمعظمهم يتصور ان العمل فى القطاع الخاص مجرد مرحلة مؤقتة لانه عمل غير امن او مستقر .. وهذا تفكير خاطىء بالتاكيد .. فالحكومة لم تعد رب العمل الوحيد فى مصر .. فهى لا تستوعب سنويا اكثر من ٨٠ الى ١٠٠ الف خريج سنويا وهم يمثلون عمليات احلال للموظفين الذين تركوا الخدمة فى الحكومة نتيجة لخروجهم على المعاش او الوفاة او الحاصلين على اجازات بدون مرتب .. فاتجاه الحكومة الحالى هو عدم التوسع فى الوظائف الحكومية .. وبالتالى اصبح سوق العمل الداخلى سواء قطاع خاص او استثمارى او مشترك او من يعمل لحسابه .. هو الذى يستوعب معظم الخريجين الجدد ثم فرص العمل بالخارج ..

عدم التوسع بالوظائف الحكومية

● إذن فعدد الخريجين الجدد الذين يتم تعيينهم عن طريق القوى العاملة كل عام من ٨٠ الى ١٠٠ الف خريج فقط ؟

— نعم فاتجاه الحكومة كما ذكرت هو عدم التوسع فى الوظائف الحكومية ..

● لقد نشرت الصحف منذ ايام قليلة خبرا عن تعيين ٢٣٤ الف خريج هذا العام فهل هذا الخبر صحيح ؟

— بالتاكيد هذا الخبر ليس له اى اساس من الصحة .. فوزارة القوى العاملة مشغولة هذه الايام بالاعداد والتجهيز لاحتياجات التعليم العام والأزهر الشريف من المدرسين فى العام الدراسى الجديد .. فمن المعروف ان هناك دورات تدريبية يحصل عليها الخريجون الجدد قبل عملهم فى مهنة التدريس .. ووزارة القوى العاملة تجهز الآن لاعداد هؤلاء المدرسين حتى يحصلون على فترة



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

● أوضاع العمال لا تتأثر ببيع أو تصفية الشركات الخاسرة

التدريب اثناء الاجازة الصيفية بحيث تكون جميع الأعداد المطلوبة من المدرسين متوافرة بعد حصولها على التدريب اللازم مع بداية العام الدراسى الجديد ..

● وهل اتجاه الدولة الى تصفية او بيع شركات القطاع العام لن يؤثر على العمالة الموجودة بهذه الشركات ؟

— اجاب وزير القوى العاملة مؤكدا : بداية لا يوجد هذا الاتجاه او النية لدى الحكومة .. بل ان قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لم يشر الى تخفيض العمالة .. ولكن ما نص عليه القانون هو اعطاء الحرية اللازمة للادارة للانطلاق فى العمل بلا قيود بالمشاركة مع النقابات فى وضع اللوائح المطلوبة .. كل ذلك يهدف الى اعطاء دفعة قوية لقضية الانتاج بعيدا عن الروتين الحكومى الذى كانت تعانى منه هذا الشركات ..

● وهل حرية الادارة لا تعطيها الحق فى استبعاد العمالة الزائدة خاصة بالنسبة للشركات الخاسرة التى سيتم بيع جزء منها او تصفيتها بالكامل ؟

قال وزير القوى العاملة :

— الى الآن لم يتم تصفية اى شركة من شركات القطاع العام .. ولكن ما تم حتى الآن هو عمل دمج لهذه الشركات .. بمعنى انه إذا ما كانت هناك شركة قد تجاوزت خسائرها نصف رأس المال .. فالقانون هنا يعطى لمجلس الوزراء الحق فى اتخاذ قرار بدمج هذه الشركة مع شركة أخرى تعمل فى ذات النشاط او تصفيتها .. مجلس الوزراء حتى الآن ـ حفاظا على هذه العمالة ـ يقوم بعمليات الدمج بالنسبة للشركات الخاسرة حتى تتمكن من عبور ازمتها والعودة الى نشاطها الطبيعى مرة اخرى .. بالاضافة الى هذا لم يحدث وان طرد عامل واحد من القطاع العام حتى الآن وهذا امر معروف للجميع ..

دور القطاع الخاص

ويستطرد وزير القوى العاملة :

— ان معظم الدول الصناعية المتقدمة مثل امريكا واليابان والمانيا وانجلترا .. القطاع الخاص لديها هو المتحمل مسئولية التنمية والانتاج وتوفير فرص العمل .. ولقد بدأت مصر تتجه هذا الاتجاه ولن يتم ذلك باسلوب متسرع او غير مدروس ولكن باسلوب علمى متدرج .. وهذا هو المنهج الذى تتبعه الحكومة فى جميع قراراتها الخاصة بعمليات الاصلاح الاقتصادى سواء الخاصة بالقطاع العام او تحرير سعر الصرف أو تحرير سعر الفائدة او توحيد سعر السلع للقضاء على السوق السوداء .. فالدولة تسير بخطى متانية ومدروسة حتى لا تحدث هزة فى الأسواق او بين المواطنين .. نحن جميعا نعلم ان حل جميع مشاكلنا الاقتصادية وفى مقدمتها مشكلة البطالة فى مصر هو زيادة حجم الانتاج .. وهذا لن يتاتى إلا بزيادة حجم المدخرات والاستثمار ومشكلة الاستثمار تكمن فى ان المواطن لديه مدخرات فى البنوك ولكنه لا يوجهها للاستثمار .. إذن المشكلة فى كيفية تشجيع المواطنين على سحب اموالهم المتجمدة فى البنوك واستثمارها فى مشروعات انتاجية .. بذلك يزيد الانتاج وتتوافر فرص جديدة للعمل .. من هنا كان حرص الحكومة على اعطاء القطاع الخاص كافة التسهيلات واتجاه القطاع العام الى اسلوب العمل فى القطاع الخاص .. وهناك مثال على ذلك قطاع البترول فى مصر قطاع ناجح كذلك هيئة قناة السويس .. ومع ذلك فهذه القطاعات تعمل من خلال لائحة خاصة بعيدا عن قانون القطاع العام رقم ٤٨ فلماذا هذا التخوف ووضع الاحتمالات السيئة عندما نتحدث عن خصخصة القطاع العام .. العالم كله يتحرك من حولنا وليس من المقبول ان نتخلف عن التطور العالمى وآليات السوق التى اصبحت تحكم العالم كله ولابد ان نتحرك معها حتى لا يصيبنا الجمود والتخلف ..

نار الأسعار والأجور

● لكن ثبت علميا ان العمل وفقا لآليات السوق يؤدى الى ترك العنان للاسعار التى اصبحت فوق مستوى معظم المواطنين خاصة الموظف ؟

— نعم الاسعار تقفز والحكومة ايضا ضاعفت الاجور خلال الاربعة اعوام الماضية بنسبة ١٠٠ فى المائة .. بمعنى إذا ما افترضنا ان متوسط العلاوة الدورية خلال الاربعة اعوام الماضية سنويا ٥ فى المائة إذن خلال الاربعة اعوام تصبح ٢٠ فى المائة .. ولقد اعطت الحكومة الموظفين فى ذات المدة علاوة اجتماعية قدرها ٨٠ فى المائة إذن المرتبات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخـــر ســـاعـــة

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

تضاعفت ١٠٠ في المائة خلال السنوات الاربعة الماضية .. وفي شهر يوليو القادم ستعمل الحكومة على اعطاء العاملين بالدولة علاوة اجتماعية جديدة تصل الى ٢٠ بالمائة ..

● سيادة الوزير ان القفزات التى تحدث في الاسعار وصلت لاكثر من ٣٠٠ و٤٠٠ في المائة .. لذلك لن تحل هذه المشكلة إلا بقانون الاجور والاسعار فلماذا تاخرت الحكومة في تقديم هذا القانون لمجلس الشعب ؟

قال وزير القوى العاملة :

— لا شك ان هنك اولويات .. بمعنى هل كان من المفروض ان تتقدم الحكومة بقانون قطاع الاعمال العام ام بقانون الاجور والاسعار .. مع ملاحظة ان القانون الاول يمس الاقتصاد المصرى بالكامل ولن تحقق مصر فيه تنمية او تقدم إلا بزيادة الانتاج والمشروعات الجديدة وهذه مسئولية قطاع الاعمال العام في المرحلة القادمة ..

● لماذا لم تتقدم الحكومة بالقانونين معا .. خاصة انه تم اعدادهما من العام الماضى ولا يوجد اى تعارض بينهما ؟

— من الصعب ان تتقدم الحكومة بالقانونين معا وفي وقت واحد .. ايضا لابد للحكومة عندما تتقدم بتعديل مشروع من ان يكون تعديلا فعالا قابلا للتطبيق .. لذلك كان لابد من توفير الموارد المادية الخاصة بتنفيذ قانون الاجور والاسعار .. وحتى لا تلجا لطبع البنكنوت على المكشوف مما يزيد من حدة التضخم وبالتالى ارتفاع مستمر في الاسعار .. فالدولة الآن تعمل على توفير الاعتمادات اللازمة لاصلاح هذا الخلل بين الاجور والاسعار ..

● هل منتظر ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون الاجور والاسعار في دورة مجلس الشعب الحالية ؟

— نعم بإذن الله ستحرص الحكومة على تقديم مشروع قانون الاجور والاسعار في الدورة الحالية لمجلس الشعب ..

تعديل قانون العمل

● بعد تطبيق قانون قطاع الاعمال العام ٢٠٣ الا ترى اننا اصبحنا في حاجة الى تعديل قانون العمل بالدولة .. خاصة بعد ان اصبح العاملون في النشاط الواحد يحكمهم اكثر من قانون فهناك قانون ١٣٧ و٢٣٠ واخيرا ٢٠٣ ؟

قال عاصم عبدالحق :

— لا شك ان الحكومة عندما تقوم بعمليات اصلاح اقتصادى شرط اساسى تطوير علاقات العمل لان علاقات العمل هى التى تحكم فعلى سبيل المثال قانون قطاع الاعمال الجديد ٢٠٣ لم ينص اساسا على الخصخصة فنحن لا نبيع القطاع العام ولكنه نص على حرية الادارة في القطاع العام حتى تعمل بعقلية ادارة القطاع الخاص وهذا ما تم حتى الان فاصبح القطاع العام يعمل من خلال شركات قابضة وتابعة وجمعيات عمومية حقيقية . تاخذ قرارات واقعية بالاشتراك مع التنظيم النقابي . وهذه كلها وسائل واساليب في علاقات العمل الهدف منها زيادة الانتاج لاننا لو علمنا ان راسمال القطاع العام ٦٠ مليار جنيه وان اقل ارباح من الممكن تتحقق هي ١٠ بالمائة إذن المفروض ان القطاع العام يحقق كل عام ٦ ملايين جنيه ولكن ما يحدث ان ما يحققه كل عام لا يزيد عن ٢ مليون جنيه .. لان هناك خللا ولابد من التدخل لاصلاحه من جانب الحكومة .. لذلك كان قانون ٢٠٣ الذى جاء تعديلا لقانون ٤٨ وان كانت الحكومة تتعامل مع قانون ٢٠٣ على انه قانون مؤقت ..

● كيف ؟

— لقد اصبح ما يحكم علاقات العمل في قطاع الاعمال في مصر كما ذكرت في سؤالك قانون ١٣٧ لسنة ٨١ وهو يحكم علاقات العمل في القطاع الخاص المصرى .. ثم قانون ٢٣٠ لسنة ٩٠ يحكم علاقات العمل في القطاع المشترك ثم قانون ٢٠٣ لسنة ٩١ الذى جاء بديلا لقانون ٤٨ ليحكم قطاع الاعمال العام .. وهذا ليس من المقبول .. فالعامل يحضر في الصباح ليؤدى عمله في مجال النسيج او السجاد على سبيل المثال وليس له اى ذنب في إذا ما كان المالك قطاعا خاصا او مشتركا او قطاعا عاما لذلك نقول ان قانون ٢٠٣ مؤقت .. وخلال فترة قصيرة طبقا لظروف الحكومة والخطوات التي يسير بها الاصلاح الاقتصادى .. سوف نجمع كل هذه القوانين في قانون واحد .. لان علاقات العمل امر هام واساسى ولابد ان نراعى في اى قانون يوضع انه لصالح الاقتصاد المصرى ..

بطالة الفنيين !!

● هناك ١,٥ مليون خريج ينتظرون التعيين الآن وهم الدفعات من ٨٤ عليا وحتى ١٩٩٠ و٨٣ متوسط وفوق المتوسط حتى عام ١٩٩٠ نسبة المنتظرين من المؤهلات العليا في هذا الرقم ١١,٢ في المائة بينما المؤهلات المتوسطة ٧٩,٦ في المائة .. ايضا تضاعف عدد خريجى الثانوى الصناعى والاقسام الفنية خلال هذه المدة عشرة اضعاف فوصل عددهم مليونا و٧٧٨ الف خريج مازالوا جميعا في انتظار التعيين .. من خلال هذه الاحصاءات يتضح ان الصورة اصبحت معكوسة


المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

فالتكدس أصبح فى التعليم الفنى والصنايع وليس فى التعليم الجامعى ، رغم ان الدولة مازالت تشجع وتدفع بالطلاب الى التعليم الفنى فى الوقت الذى تشدد فيه الاجراءات على التعليم الجامعى فما تعليقكم على هذا ؟

اجاب وزير القوى العاملة :

— الواقع ان الدولة اتجهت الى التوسع فى التعليم الفنى من منطلق تصورها ان الفنيين هم الذين سيقيمون القاعدة الصناعية فى مصر .. وهذا صحيح .. ولكن للأسف مدارس الثانوى الصناعى غير مجهزة او معدة الاعداد اللازم لذلك تسعى الدولة الآن الى رفع مستوى التعليم الفنى وتطويره .. وإذا حدث هذا الأسلوب والمستوى المطلوب لن نجد البطالة الواضحة الآن بين الفنيين .. ايضا لابد ان نلاحظ ان اعلى نسبة من البطالة بين حاملى دبلوم التجارة المتوسط وان ٧٥ فى المائة من حملة هذا الدبلوم اناث والمرأة العاملة فى مصر لا تمثل نسبة كبيرة .. اما البطالة بين حملة الدبلوم الصناعى فترجع كما ذكرت الى ان مستوى المدارس والورش لا تسمح بإعداد العامل الفنى الماهر .. فعلى سبيل المثال إذا ما احضرنا عاملا تربى فى ورشة وآخر تخرج من مركز تدريب وثالثا تخرج من مدارس الثانوى الصناعى سنجد ان سوق العمل يستوعب اولا العامل الذى خرج من الورشة ثم عامل مركز التدريب واخيرا خريج المدرسة الصناعية وذلك لان الاول تلقى كل معلوماته باسلوب عملى والثانى حصل على ٥٠ فى المائة عملى و٥٠ فى المائة نظرى اما خريج المدرسة الصناعية فقد حصل على ٩٠ فى المائة من تعليمه نظريا و١٠ فى المائة عمليا .. لذلك فمستواه الفنى ضعيف .. فنحن لا نعانى من البطالة فى العمالة الفنية الماهرة ولكن لا يوجد طلب على خريجى المدارس الصناعية والحكومة تعمل الآن على علاج هذا الخلل من خلال خطة الدولة لاصلاح التعليم الفنى



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

□ تسليم استمارات التعويضات للعائدين من الكويت والعراق :

٥ آلاف دولار للفرد و١٠ آلاف للاصابة والوفاة تعويضات عن الخسائر المادية نتيجة الحرب

بدات وزارة القوى العاملة تسليم استمارات صرف التعويضات للافراد المصريين والفلسطينيين الذين غادروا العراق والكويت فى الفترة من ٢ اغسطس ٩٠ حتى ٢ مارس ١٩٩١ ، وذلك للعائدين او من ينوب عنهم بتوكيل رسمي بعد ارفاق مستندات جواز السفر ، والبطاقة الشخصية او العائلية وبطاقة الاقامة ، وشهادة تحركات من مصلحة الجوازات على ان يتم تسليم الطلبات حتى نهاية يوليو القادم .

ومن المقرر صرف تعويضات تصل الى ٥ الاف دولار للفرد ، و١٠ الاف دولار لحالات الاصابة والوفاة ، وصرف تعويضات عن الخسائر المادية نتيجة الحرب بعد اثباتها بالمستندات الرسمية .

والمعروف ان هذه الاستمارات يتم صرفها بناء على طلب لجنة الأمم المتحدة لصرف تعويضات مواطنى الدول التى اضيرت من الحرب وعددها ٣٥ دولة من بينها مصر وتقوم الوزارة ممثلة للحكومة المصرية بحصر البيانات والاستمارات .

واكد مصدر مسئول بوزارة القوى العاملة ان صرف هذه التعويضات سيتم على ضوء الطلبات التى تؤيدها المستندات والتى تراها لجنة الامم المتحدة مرضية بعد فحص الاستمارات ، وتقرير المبلغ الاجمالى للعائدين المصريين من العراق والكويت ، وباقى الدول المتضرر افرادها .

واضاف ان اللجنة الدولية للتعويضات ستقوم بارسال التعويضات للحكومات التى ستقوم بدورها فى وقت لاحق بالاعلان عن بدء الصرف .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

رئيس اتحاد عمال مصر لـ «صوت الكويت»:

مستحقات المصريين تزيد على (٤٣٠) مليون دولار لدى العراق

القاهرة - «صوت الكويت»: أوضح رئيس اتحاد نقابات عمال مصر أحمد العماوي، أن النظام العراقي لم يظهر - حتى الآن - حسن نيته من أجل الموافقة على تسديد مستحقات المصريين التي تزيد على ٤٣٠ مليون دولار، وقال إن السلطات العراقية غير جادة في الالتزام بقرارات محلس الأمن الخاصة بصرف جميع المستحقات للعمال المصريين الذين كانوا يعملون بالعراق أثناء فترة الغزو وتأثروا بهذه الأزمة.

وقال العماوي إن مجلس إدارة منظمة العمل الدولية سوف يعقد جلسة خاصة في الفترة من ٢٣ الى ٣٠ مايو (ايار) المقبل للبت في إمكان تنفيذ الاقتراح المصري الذي تقدمت به السلطات المصرية إلى المنظمة، وهو الاقتراح الخاص بتسديد جميع مستحقات المصريين، وكذلك الشركات المصرية التي تضررت من احتلال العراق للكويت، من الأموال المجمدة للعراق في الخارج.

وأضاف رئيس اتحاد عمال مصر بأن مجلس الأمن يدرس حاليا الاقتراح المصري في هذا الشأن

ومن المقرر أن تتم مناقشة تفاصيل صرف المستحقات في المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية في الفترة من ٣ الى ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل بجنيف.

وكان العماوي قد عاد إلى القاهرة أمس قادما من سورية بعد زيارة رسمية استغرقت عدة ايام بحث خلالها مع رئيس اتحاد نقابات عمال سورية السيد عز الدين ناصر سبل دعم التعاون في مختلف المجالات العمالية بين البلدين، وقال إنه ناقش مع الجانب السوري بحث التشغيل العمالي في كل الأقطار العربية، وحماية العمالة العربية من خلال منظمة العمل العربية



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

رئيس إتحاد العمال يتحدث عن « مهمة جنيف »

٤٩٢ مليون دولار مستحقات المصريين فى العراق وما الحل ؟

● لا يوجد مستشار عمالى فى بغداد .
. ومشكلة إذن دخول الكويت

● حديث : خالد حمزة

● ماذا تم فى مباحثات احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر فى جنيف ؟ وما هو الاقتراح الذى تقدمت به مصر لصرف تعويضات العائدين من العراق من الصندوق التابع للامم المتحدة ؟ وماذا يتضمن برنامج اتحاد العمال ـ والذى سيتم مناقشته مع الحكومة ـ لتحسين اوضاع العمال بالحكومة والقطاع العام ؟ وما هو مصير العمالة الموجودة بالشركات الخاسرة ، او تلك التى فى طريقها للتصفية او البيع ؟ وما هى وجهة نظر الاتحاد فى ضم علاوة الـ ٢٠ بالمائة .. وقانون العاملين بالحكومة ؟ ـ وتساؤلات اخرى .. يرد عليها احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر ـ.

مهمة جنيف ـ كما يقول احمد العماوى ـ رئيس اتحاد عمال مصر . كانت لاجتماع عادى دورى يتم تنظيمه كل ٣ شهور وتحضره مصر بصفتها عضوا بمجلس ادارة منظمة العمل الدولية ، ولكن اجتماع هذه المرة ـ كان له ظروفه الخاصة به ـ فقد تم فيه وبشكل موسع مناقشة قضيتين لمصر بوجه خاص :

● الاولى : وهى المعونة الفنية التى تمنحها المنظمة للدول المشاركة فيها ومن بينها مصر ، ونستفيد منها فى تطوير الجامعة العمالية ووضع برامج التدريب للعاملين بالحكومة وبعض القيادات العمالية .

● اما الثانية : فهى مسالة التعويضات للعائدين من العراق وما وصلت اليه من نتائج حتى الآن خاصة بعد انشاء صندوق التعويضات العراقية بواسطة الامم المتحدة والذى يتخذ من جنيف مقرا له ايضا .

وفى الاجتماع تم مناقشة حقوق المصريين العائدين من العراق . وقد اتضح لنا ان المشكلة الآن هى مشكلة تمويل الصندوق فى جنيف والسبب هو تاخر الاتفاق بين العراق والامم المتحدة بشان بيع عائدات البترول وايداع نسبة لم يستقر عليها بعد لصالح صندوق التعويضات ، والذى خرجنا به فى الاجتماع وما اتفق عليه القائمون على الصندوق من موظفى ومسئولى الامم المتحدة فى جنيف مع الحكومات .. بشان حصر اعداد العمالة التى تضررت بالفعل من حرب الخليج فى استمارات خاصة بذلك .

وقد علمت ان هذه الاستمارات قد وصلت لمصر فعلا . لحصر المستحقين بالتحديد من العائدين من العراق قبل واثناء وبعد حرب الخليج .

وقد علمت ايضا ان المنظمة الدولية طلبت من الحكومات المعنية تسجيل البيانات المطلوبة بدقة تامة على اقراص كمبيوتر تم ارسالها للمنظمة الدولية فى نيويورك او صندوق التعويضات فى جنيف ليعيد فحصها والتاكد منها مرة اخرى قبل بدء الصرف الفعلى لها من عائدات البترول العراقى ..



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

مستحقاتنا ٤٩٢ مليون دولار

● هناك تصريحات لعدة جهات بأن مستحقات العاملين في العراق تتجاوز رقم الـ ٤٠٠ مليون دولار ؟!

— حتى الآن .. الرقم الدقيق للمستحقات هو ٤٩٢ مليون دولار مستحقات للأفراد وبعض الشركات ايضا ولكن مع استمرار قبول طلبات العائدين وبدء تسجيل الاستمارات التي ارسلتها الامم المتحدة وصندوق التعويضات يمكن ان يتجاوز الرقم الـ ½ مليار دولار ..

● وهل يوجد تنسيق بين اتحاد العمال والحكومة .. للاسراع في رد تلك المستحقات ؟

— هناك تنسيق قائم بين الاتحاد ووزارتي القوى العاملة والخارجية . وما يقوم به الاتحاد هو بالتحديد عقد الاتفاقيات والاتصالات العمالية المطلوبة ثم يقوم الطرف الحكومي « وزارة القوى العاملة » بعد ذلك بالاتفاق رسميا مع الامم المتحدة او صندوق التعويضات التابع لها ..

ولا ننس ان الاتحاد قد قام بالفعل قبل ذلك بجهود اساسية في قضية مستحقات العاملين الذين عادوا من ليبيا ، وكان له الدور الأول - واحيانا الوحيد - في عقد الاتفاقيات مع اتحاد المنتجين الليبي ، حيث لا توجد وزارة للقوى العاملة في ليبيا . واستمرت المفاوضات بين الاتحاد وليبيا لمدة ٨ سنوات ، حتى تم صرف ٦ ملايين دولار اتفق عليها الطرفان كمستحقات للمصريين العائدين ..

● بمناسبة الحديث عن ليبيا .. ما هي اوضاع المصريين الآن بها .. وهل هناك اتفاقيات متبادلة لضمان حقوق العمالة هناك ؟

— بصراحة . الأوضاع تختلف الآن في ليبيا ، لأننا - وببساطة - لا نستطيع ان نحمي اى عامل ، والسبب بسيط ، فالعامل في مصر مثل العامل في طرابلس الآن . فالمجال مفتوح جدا ، وكذلك فرص العمل هناك ، ولكننا نامل ان لا يسافر اى مواطن مصرى لليبيا إلا إذا كانت امامه فرصة عمل حقيقية ، اما نحن فلا نستطيع ان نحد من سفر المصريين الى ليبيا ، فحقوق المصرى هناك الآن هي تقريبا نفس حقوقه في مصر ..

لا يوجد مستشار عمالي في العراق

● والعمالة المصرية في العراق الآن . هل يوجد مستشار عمالي لمباشرة احوالها هناك ؟

— حتى الآن .. لا يوجد مستشار عمالي مصرى في العراق ، ولكن ما يوجد هناك فعل - كما سمعت - هو وجود قنصلي للتمثيل المصرى تقوم به سفارة الهند في بغداد ..

● وبالنسبة للوضع في الكويت ..

— الوضع عادى جدا - ولكن السفر بدون عقد عمل - يعرض المصريين لعدة محاذير هناك .. فهناك الآن ما يسمى بتاشيرة عدم الممانعة .. اى انه يسمح بدخول المصريين وغيرهم للكويت . ثم يبدأون في البحث عن عمل هناك لفترة محددة - وغالبا لا يستطيعون الحصول على عمل ويعودون اسوأ مما ذهبوا . والاتحاد هنا ليس وصيا على احد ، ولكنها مسئولية كل مصرى اولا - ولكننا نطالب ايضا الكثيرين ممن يذهبوا هنا وهناك ، ويتم النصب عليهم من بعض الافراد او الشركات الوهمية ان يبلغونا بذلك حتى نستطيع التدخل في الوقت المناسب وحماية حقوق العامل المصرى ، ولكن ما يحدث بالفعل ان الاغلبية منهم لا يبلغون وتضيع حقوقهم .. والمعروف ان هناك اقتراح يقوم به الآن مستشارنا العمالي في الكويت باستبدال إذن عدم الممانعة لدخول الكويت بتاشيرة عمل عادية وقد وعدت الحكومة الكويتية ببحث الأمر بصورة جدية ..

● على ذكر المستشارين العماليين .. البعض لا يعرف دورهم بالتحديد في سفاراتنا بالخارج .. رغم اعدادهم القليلة جدا وخاصة في البلاد العربية ؟

— بالنسبة للبلدان العربية .. هناك ٦ او ٧ مستشارين عماليين فقط .. ٤ منهم في دول الخليج ومنهم اثنان في السعودية واحد في جدة والآخر في الرياض ، بالاضافة للأردن والسودان ، والذى لا يعلمه الكثيرون ان المستشارين العماليين المصريين قاموا بمجهودات كبيرة خاصة المستشار العمالي المصرى في الاردن وكان يخدم وحده اكثر من ½ مليون مواطن مصرى ، واحيانا مليون ومليون ونصف مليون عامل كانوا يعبرون للعراق عن طريق الاردن ، ورغم امكانياته المتواضعة جدا حتى انه لم يكن يجد من يساعده ، إلا انه أعاد حقوق كثير من المصريين بالأردن والعراق .. ايضا في فترة من الفترات اثيرت قضية « ترحيلات المصريين من جدة بالسعودية ، وقام المستشار

المصرى هناك بعمل رائع فى سرعة ترحيل المصريين الذين كانوا يأتون للسعودية للحج او العمرة ثم يتخلفون للعمل فتضطر السلطات لطردهم ، وقد قام المستشار العمالى ايضا خاصة بالرياض فى المساعدة فى سرعة صرف مستحقات صناديق التامينات ومكافآت نهاية الخدمة وبعض المرتبات المتاخرة .. بل انه ساهم فى صرف بعض مستحقات الشركات المصرية لدى الحكومة السعودية او القطاع الخاص هناك ..

آخر ساعة : (وطبقا لتقارير وزارة القوى العاملة ـ قام المستشار العمالى المصرى فى الاردن بإعادة حقوق ٢٣ الف مصرى بمبالغ قدرت بحوالى ٢,٥ مليون دولار خلال عدة شهور فقط ، كما قام المستشار العمالى فى الرياض وجدة بإعادة وصرف مستحقات وتامينات بلغت ٣ ملايين دولار و١,٥ مليون ريال سعودى خلال عدة شهور ايضا) ..

حقوق العاملين بالشركات الخاسرة

● اذا انتقلنا لوضع العمال فى مصر .. فهناك تساؤل هام هو انه كانت لكم بعض المطالب فى قانون قطاع الأعمال ، فهل تم الأخذ بها عند وضع القانون ثم اقراره بعد ذلك ؟

— قانون قطاع الاعمال كان القانون الوحيد تقريبا الذى تم وضعه بالاشتراك بين الحكومة واتحاد العمال ، وقد تم بالفعل ٩٠ بالمائة من مطالبنا عند مناقشة القانون مع الحكومة ، ومن اهم تلك المطالب التى تم الأخذ بها مشاركة النقابات فى وضع اللوائح مثل : لوائح الأجور والحوافز والبدلات ، وهذا لم يكن موجودا من قبل ، فقد كانت الحكومة تصدر وحدها تلك اللوائح عادة دون اخذ رأى العمال ..

ايضا مشاركة العمال فى الادارة ، وهذا ما سيجعلنا قريبين بعض الشيء من اتحادات العمال فى البلدان المتقدمة التى تقوم بدورها على خير وجه ..

● ومع الاتجاه الآن لبيع او تصفية بعض الشركات الخاسرة ، فهل هناك اقتراحات معينة لاتحاد العمال لضمان حقوق العاملين بتلك الشركات ؟

— نحن نعلم قبل كل شيء ان الحكومة لا تستطيع ان تستغنى عن العمالة الموجودة بالفعل ، ولكن إذا كانت هناك نية للبيع او التصفية فنحن نطالب بتشكيل لجان مختلفة بين اطراف العمل الثلاثة : الحكومة واصحاب الأعمال والعمال حتى نضمن حقوق تلك العمالة بشكل منطقى نجتاز به فترة الاصلاح الاقتصادى الحالى ..

ولا شك ان هناك عدة بدائل مطروحة لا تضر باى من العمال او اصحاب الأعمال الجدد ، اما الشركات الخاسرة فيمكن ـ فى اعتقادنا ـ اصلاح هياكلها التمويلية او بيع اجزاء منها او طرح بعضها للاسهم ..

علاوة الـ ٢٠ بالمائة

ونسبة الـ ٢٠ بالمائة والتى تقرر ضمها هذا العام .. ماذا تقولون عنها ؟

— منذ ٤ سنوات ونحن نطالب رئيس الوزراء بضم تلك العلاوة ، وقد استجاب سيادته للضم على مراحل ، وهذه خطوة جيدة ، نرجو ان تستقر مع استقرار الاجور ، كما نرجو ان تنتهى معها مستقبلا تعبيرات مثل : الاجر الأساسى او الأجر المتحرك ، كما اننا طالبنا ـ ومازلنا ـ بفتح مربوط نهاية الدرجات للعاملين بالحكومة فلا اتصور ايضا ان نعطى العامل ٢٠ بالمائة نتيجة للأزمة الاقتصادية التى نمر بها الآن ثم نحرمه من علاوته ، ٤ او ٥ جنيهات ، وهى موجودة بالفعل فى الموازنة العامة كل عام ولا تحتاج اعتمادات اضافية تخصص لها ..

● وقانون العاملين بالحكومة ؟

— كل مطالبنا فى هذا القانون تتعلق بجدول الأجور بالحكومة ، فالقانون ٢٠٣ عالج الموضوع ٤٨ الخاص بالقطاع العام او فى « قانون قطاع الأعمال ، ولذلك فنحن نطالب الحكومة بوضع جدول وظيفى يتماشى اولا مع العلاوات الدورية وضمها مع رفع مربوط الدرجة الوظيفية والاعفاء الضريبى للأجور المعمول به الآن والذى لا يسمح باى حال بالحكم السليم على الموظف العادى بالحكومة بالنسبة لزميله فى القطاعين العام والخاص ..

ولذلك فنحن ايضا طالبنا ـ ومازلنا ـ بانشاء مجلس اعلى للاسعار يتماشى مع الزيادة فى الأجور التى تعلنها الحكومة كل عام ، حتى يتم التوازن فيما بين الاثنين ..



تعويض المصريين المتضررين من ازمة الخليج

الذيـن كـــانوا فى اجـــازة قبل الغـــزو

تقرر السماح للمصريين المتضررين من ازمة الخليج وكانوا فى اجازات قبل يوم الغزو ٢ اغسطس ١٩٩٠ ، التقدم عقب اجازة عيد الفطر الى مكاتب القوى العاملة التى تقع فى دائرة محال اقامتهم لملء استمارة التعويضات حرف «ج» الخاصة بالاضرار المادية التى لحقت بهم ولم يحصلوا عليها . مع تقديم المستندات الدالة على ذلك .

صرح بذلك مصدر مسئول بوزارة القوى العاملة ، واضاف انه تقرر ذلك بعد التشاور والتنسيق بين لجنة التعويضات بالامم المتحدة بجنيف وبين وزارتى القوى العاملة والخارجية وكانت لجنة التعويضات قد اشترطت من قبل ان يكون ملء الاستمارات مقصورا على العائدين المتضررين خلال الفترة من ٢ اغسطس ٩٠ حتى ٢ مارس ٩١ .

وعلم مندوب «الأهرام» انه سيتم بعد اجازة العيد ارسال استمارات المطالبات الخاصة بالتعويضات الى مكاتب التمثيل العمالى المصرى الملحقة بسفاراتنا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٢

ضبط عصابة لتزوير استمارات التعويضات الخاصة بالمصريين فى الكويت

الكويت ـ ا . ش . ا ـ صرح السيد محمد العنانى المستشار العمالى بالسفارة المصرية بالكويت بان استمارات التعويضات الخاصة بالجالية المصرية بالكويت المنتشرة حاليا مزورة وغير سليمة .. وقال انه تم ضبط عصابة لتزوير هذه الاستمارات واوضح عنانى ان الاستمارة الصحيحة لم تصل بعد الى القنصلية المصرية بالكويت حيث انها تحمل ارقاما مسلسلة من وزارة القوى العاملة والتدريب المصرية ومختومة بختم القنصلية وسيتم توزيعها فور وصولها وذلك قبل نهاية الشهر الحالى .

واشار الى ان المرحلة الاولى ستكون مخصصة للفئة التى غادرت الكويت فى الفترة من الثانى من اغسطس ١٩٩٠ بداية الغزو العراقى للكويت وحتى الثالث من مارس ١٩٩١ حيث سيتم تعويضهم ماديا حسب لوائح لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

رغم اعتراف الصليب الأحمر الدولى

القوى العاملة ترفض الانصاف !

سقط سهوا من حساب تعويضات الحرب العراقية الكويتية آلاف من المصريين العائدين من العراق والذين تركوا كل اموالهم وثرواتهم هناك خلال فترة الحرب نتيجة تعنت وزارة القوى العاملة ضد رعاياها فى الخارج ورغم ان الذى سيدفع هذه التعويضات الجهات الدولية وليست وزارة القوى العاملة .

ظهرت هذه المشكلة بعد ان اعلنت وزارة القوى العاملة عن بدء قبول طلبات التعويضات من العائدين من العراق والكويت خلال فترة الحرب وذلك فى الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ م حتى ١٩٩١/٣/٢ م من هنا ظهرت مشكلة آلاف العمالة المصرية التى اضيرت من هذا القرار وكاننا فى مصر نريد توفير الاموال للمنظمات الدولية على حساب الاف البسطاء من العاملين المصريين الذين ذهبوا الى العراق على امل تحسين مستوى معيشتهم فنشبت الحرب وفقدوا كل شىء .

الغريب ان الصليب الاحمر الدولى وهو احدى المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة التى ستدفع التعويضات استمر فى قبول الفارين من العراق والكويت حتى ١٩٩١/٤/١ م واستقبلهم كلاجئين وفارين من المعركة وقامت الجهات التابعة له بنقل هؤلاء الفارين من المعركة الى القاهرة ولدى كل هؤلاء الفارين ما يثبت انهم كانوا ضمن الاعداد التى استقبلها الصليب الاحمر الدولى خلال تلك الفترة .

وعن اسباب التاخير فى العودة يحكى جمال عبد الهادى ومحمد يوسف العائدان مشكلة آلاف العمالة الذين تعرضوا لنفس الظروف حيث نشبت الحرب وكان هناك تدفق وتزاحم رهيب على الهروب كما نشرت وسائل الاعلام حينذاك ، وكان هؤلاء الهاربون يتعرضون لاسوا انواع المعاملة من سلطات الحدود العراقية والاردنية وكان السماح بالسفر من عدمه يتم بشكل عشوائى وبدون ادنى ضوابط ، وكنا ضمن الذين رفضت سلطات الحدود تسفيرهم وطلبوا بضرورة وجود تاشيرات خروج من مديريات الاقامة ببغداد رغم ان هذا لم يكن معمولا به للمصريين من قبل ، ورفضت مديريات الاوقاف منحنا التاشيرة بسبب الموقف المصرى الرافض للغزو منذ البداية فاضطر الاف من المصريين للبقاء على الحدود وفى الطرقات بين المدن حتى توقف القتال وفتح الحدود مباشرة ، وهناك كان الصليب الاحمر مازال يمارس دوره ونشاطه فى نقل الهاربين من الجحيم .

لقد تم منع الالاف من المصريين بالذات من مغادرة العراق والأمم المتحدة واجهزتها المختلفة تعلم ذلك جيدا للضغط على الحكومة المصرية لتغيير موقفها المتشدد تجاه رفض الغزو ، فكيف تكون مكافاة المصريين على موقف حكومتهم بحرمانهم من التعويضات رغم انهم احق بها ؟!

اننا نطالب بان تعترف وزارة القوى العاملة بالمتضررين الذين جاءوا خلال شهر مارس من العام الماضى لانهم عدة الاف أضيروا كما اضير غيرهم من الذين استطاعوا الهروب قبلهم ، وان يكون المعيار فى ذلك مساويا لمعيار الصليب الأحمر الدولى الذى اعتبر كل الفارين من العراق حتى ١٩٩١/٤/١ م لاجئين ومتضررين وقام باستقبالهم وترحيلهم على هذا الاساس . فهل تفعل وزارة القوى العاملة ذلك حرصا على مصلحة الاف المصريين ام اننا نريد التوفير للامم المتحدة ؟!

عبد المحسن سلامة



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتضـررون من حرب الخليج صـرف تعويضاتهـم بالاسـكندرية

الاسكندرية ـ من امل الجيار : بدأت مديرية القوى العاملة والتدريب بالاسكندرية في استقبال المواطنين المصريين العائدين من الكويت والعراق قبل ٢ اغسطس ١٩٩٠ ، لاستيفاء الاستمارات الخاصة بالمطالب التعويضية التى ستصرف لهم من الصندوق الدولى للتعويضات بالامم المتحدة .

وصرح السيد محمد سالم وكيل وزارة القوى العاملة والتدريب بالمحافظة بأن المديرية تستقبل المواطنين العائدين خلال الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠ حتى ٢ مارس ١٩٩١ يوميا وحتى ٣١ يوليو ١٩٩٢ وبلغ عدد المتقدمين لاستيفاء الاستمارات ٢٠٠٠ من العائدين .

تدفق الالاف من المصريين العاملين بدولتى الكويت والعراق عائدين إلى مصر على إثر الاعتداء العراقى السافر على دولة الكويت ، هربا من جحيم النظام العراقى وممارساته القمعية الوحشية ضد المدنيين خاصة المصريين منهم بسبب الموقف المشرف للحكومة المصرية تجاه الاحتلال البربرى الغاشم لدولة الكويت ، وفى الوقت الذى ساهم فيه هؤلاء المصريون بجهودهم وفكرهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعراق ليس فقط فى ظروف السلم بل أيضا فى ظل ظروف الحرب ، وكان جزاؤهم أن عوملوا باسوأ وأحط الأساليب بالاعتداء الهمجى المشين على أرواحهم وأعراضهم وتجريدهم من كافة أموالهم وممتلكاتهم فى أحداث سطرت فصولا سوداء فى التاريخ المعاصر لأمتنا العربية .

العمالة العائدة وتوظيفها فى مشروعات إنتاجية

محسن فتحى عبد الصبور

خبير إقتصادى

مجلس الغرف التجارية السعودية



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

وتذكرنا هذه الأحداث بتجربة قاسية أخرى خاضتها العمالة المصرية في ليبيا في أواخر السبعينات عندما طردت السلطات الليبية جميع المصريين العاملين بها شر طردة وعاملتهم أسوأ معاملة وصادرت ممتلكاتهم وأموالهم بعد أن ساءت العلاقات السياسية بين البلدين .

ويقدر عدد العمالة المصرية العائدة من دولة الكويت بـ ٢٥٠ الفا ويصل عدد هذه العمالة إلى ٢ مليون إذا أضيف إليها العاملون بدول محور التآمر العربي (العراق ، اليمن ، الاردن) ، والتى عاد جزء منها ويقى جزء في طريقه للعودة ، أو هو مهدد على الاقل بها ، ولاشك أنه يصعب على أى إقتصاد ، مهما بلغ تقدمه أن يستوعب مثل هذا العدد من العاملين في وقت واحد .

هذه المقدمة ضرورية لاثارة عدة أسئلة حول هجرة العمالة المصرية فجرتها عودة الاف المصريين العاملين بالخارج ومايتبعها من تساؤلات حول أسباب هجرة العمالة للخارج وماهو موقف الأجهزة التنفيذية من هذه الهجرة ؟

وماهى الحلول المطروحة لمواجهة مشكلة البطالة التى ستواجه هذه العمالة العائدة لأرض الوطن ؟ .

■ أسباب هجرة العمالة :

هناك أربعة أسباب تدفع المصريين للهجرة المؤقتة للعمل بالدول العربية ، هذه الأسباب الأربعة هى :

● إختلال العلاقة بين معدل نمو قدرة العمل ومعدلات نمو الاستثمار [عدم توافر عمل داخل مصر وهى أشد الحالات الاربع إلحاحا ، فالمواطن يسعى للحصول على عمل خارج حدود الوطن طالما ضاقت به سبل الحصول عليه فى الداخل ، وعدم توافر فرص العمل هى نتيجة طبيعية للاختلال الواقع بين معدلات نمو قوة العمل ومعدلات الاستثمار ، ففى الوقت الذى تنمو فيه قوة العمل بمعدلات مرتفعة بفعل معدلات الزيادة السكانية السنوية المرتفعة ، نجد أن معدل الاستثمار أدنى بكثير من المستوى الملائم لاستيعاب هذه العمالة .

● إختلال العلاقة بين معدلات نمو الأجور ومعدلات التضخم

فقد يكون للمواطن عمل داخل مصر لكنه يفضل الهجرة بسبب أجره المنخفض ، فالزيادة فى أسعار السلع والخدمات لا يقابلها زيادة مماثلة فى الاجور حيث تنمو الاجوربمعدلات أقل من معدلات التضخم مما يعنى انخفاضا مستمرا فى الاجر الحقيقى للعامل .

● ضآلة ريع الاراضى الزراعية والعائد الزراعى بفعل قوانين الايجارات الزراعية والمساكن ، والتى وجد الملاك بموجبها أنفسهم فى موقف لايحسدون عليه لضآلة ريع هذه الاملاك لثبات إيجاراتها سنوات طويلة من الزمن ، أو بسبب سياسات تسعير المنتجات الزراعية .

● إنخفاض الرفاهية الاجتماعية ، فهناك من المصريين من يقيم بالدول العربية الخليجية إقامة شبه مستقرة ولايفكرون فى العودة لارتفاع الرفاهية الاجتماعية بهذه البلدان والناتجة عن المستوى المتقدم للمرافق والخدمات والبنية الأساسية وإرتفاع مستوى المعيشة .

وهكذا نجد أن هناك العديد من عوامل الطرد المساعدة على تشجيع هجرة العاملين المصريين إلى خارج الاقتصاد المصرى أهمها إنخفاض مستوى الاستثمار ، سياسة الاجور ، نظم تحديد الايجارات وتسعير المنتجات الزراعية ، إنخفاض مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية .

■ موقف الحكومة من الهجرة :

وتتبلور سياسة الحكومة منذ أوائل السبعينات فى تشجيع هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية الشقيقة ، لكن هذا التشجيع لم يصاحبه إهتمام كاف بتخطيط حقيقى لتدفق العمالة المصرية للخارج بدراسة إحتياجات هذه الدول وتأهيل العمالة فنيا لتطوير مهارتها الفنية وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان حقوق هذه العمالة فى الخارج ، نجد أن الدور الحكومى قد ركز على القيام بمهام جباية الضرائب والرسوم من العاملين بالخارج مقابل أن يفتح الباب على مصراعيه أمام الراغبين فى الهجرة دون قيد او شرط فاهتمت بزيادة حصيلة اذن العامل بالخارج ومن ضرائب غير عادلة على دخل العاملين بالحكومة والقطاع العام المعارين للخارج بتحصيل نسبة من مرتبهم المفترض بهذه الجهة الحكومية والذى لايحصلون عليه ، لتكون بذلك



أول ضريبة فى العالم على دخل مفترض وليس فعليا .

وكان من نتائج ذلك ان تدفقت عمالة مصر من كل حدب وصوب تجاه العمل فى دول عربية بترولية وأيضا غير بترولية كالأردن ، تاركة وراءها ارضا زراعية أو قابلة للزراعة ، وشحت اليد العاملة فى كثير من المجالات الزراعية والصناعية وايضا الخدمية .

وقبلت هذه العمالة ظروفا وشروطا قاسية للعمل فى الخارج بدءا من الأجر الزهيد وانتهاء بظروف الاقامة غير الانسانية وسوء المعاملة وكانت نتائج هذه الهجرة فى معظم احوالها احلاما لم تتحقق وعائدا متواضعا كان من الممكن تحقيقه داخل الوطن .

اسلوب مقترح لتوظيف العمالة العائدة :

لاشك فى ان قدرة الاقتصاد المصرى - بعيدا عن التصريحات الحكومية - هى قدرة ضعيفة على استيعاب العمالة العائدة ولابد من ان نعترف بالمعدلات الحالية الحقيقية للبطالة بالمجتمع المصرى حتى يمكن ان نصل لعلاج لها مستقبلا

ويتلخص اقتراحنا لاستيعاب العمالة العائدة من دول الخليج فى تأسيس عدة شركات مساهمة زراعية واخرى صناعية تهدف لزيادة الانتاج المحلى من المنتجات الزراعية والصناعية وتمول رؤوس اموال هذه الشركات

بطرح اسهم هذه الشركات للاكتتاب من جانب المصريين العاملين بالخارج ، على أن تطرح اسهمها للتداول بالبورصة بعد ذلك .

ويجب ان تلعب البنوك الوطنية دورا فى قيام هذه الشركات بقيامها بالدراسات الاقتصادية والفنية والمساهمة فى تمويل جزء من راس المال وتنظيم دعوة المساهمة للاكتتاب ... الى اخر تلك الاجراءات الفنية والتنظيمية التى من شأنها ان تساعد على قيام الشركات وفق اسس موضوعية وتمنح الثقة فى جدوى انشائها للمساهمين .

ويمكن ان تساهم الدولة بنسبة ٢٥ ٪ فى راس مال هذه الشركات من خلال ادماج شركات القطاع العام القائمة حاليا بالشركات المساهمة المقترح تأسيسها وضم اصولها الثابتة المملوكة لها بهذه الشركات كالأراض او بعض الات ومعدات الشركات الزراعية والصناعية وسيتضمن تمثيل الدولة بالشركات المساهمة المقترحة الاشراف على نشاط هذه الشركات وتسهيل تأسيسها فى المرحلة الأولى ، وهذا الاقتراح يحقق اهدافا عدة هى :

- خلق فرص عمل للعمالة العائدة من دول الخليج وتوظيفها فى مشروعات انتاجية تسهم فى زيادة القيمة المضافة بدلا من توظيفهم فى الأجهزة الحكومية والقطاع العام ليزيدوا من العبء القائم ويشكلوا بطالة مقنعة .
- توظيف مدخرات المصريين العاملين بالخارج فى استثمارات محلية واستقطاب مدخرات بعض المواطنين الذين لاتتفق ميولهم الادخارية مع طبيعة الأوعية الادخارية الحالية بالبنوك .
- تحقيق خطط الدولة بالاتجاه نحو تخصيص مشروعات القطاع العام التى تبنتها الدولة ونصحت بها المنظمات المالية الدولية ولم ينفذ منها الا القدر الضئيل .
- زيادة الاستثمار المحلى فى مشروعات انتاجية وما يعنيه ذلك من زيادة فى الانتاج المحلى اللازم لسد جزء هام من الاستهلاك المحلى .
- تنشيط سوق الاسهم بمصر باعتباره اداة مرغوبة لجذب ودائع المدخرين العاديين وتسهيل عملية تحويل المساهمة فى شركات مساهمة لسيولة مالية .

وخلاصة ماسبق ان خلق فرص عمل للعمالة المصرية فى الداخل من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار المحلى هو السبيل الامثل لاستغلال امكانية هذه العمالة وتحقيق نمو مطرد فى الناتج المحلى ، وليس الحل الامثل لهذه العمالة هو تشجيعها على الهجرة وانتظار ماتدره من حصيلة التحويلات والضرائب التى تفرض عليها نظرا لاعتماد الطلب على هذه العمالة على عوامل مستقلة خارجية لاسيطرة عليها كأسعار وكميات النفط المنتجة بالدول العربية ، والعلاقات السياسية بين مصر والبلدان المستقدمة للعمالة ... وغيره من تلك العوامل .



المصدر : الأهـــــــرام
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٢

حق جميع المقيمين فى المطالبة بالتعويض عن خسائر رواتبهم خلال الغزو العراقى للكويت

الكويت ـ ا.ش.ا : قالت مصادر كويتية ان من حق جميع المقيمين الذين غادروا الكويت قبل الغزو العراقى وبعده المطالبة بالتعويض عن خسائر الراتب الشهرى الذى كانوا يتقاضونه سواء عاد المقيم للكويت مرة ثانية أو لم يعد

وقالت المصادر نفسها ان التعويض يتم وفقا لنظام صندوق التعويضات الدولى لحرب الخليج موضحا انه على المتضرر تقديم البطاقة المدنية الصادرة من الكويت وصورة عقد العمل واسم الجهة التى كان يعمل بها للجهات المختصة .



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبول استمارات المرحلة الأولى لتعويض المتضررين من حرب الخليج

الكويت ـ أ . ش . أ . بدأت القنصلية المصرية بالكويت فى قبول استمارات المرحلة الأولى من استمارات تعويض المصريين الذين غادروا الكويت خلال الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠ وحتى ٢ مارس ١٩٩١ بسبب الغزو العراقى للكويت .

وصرح السيد محمد العنانى المستشار العمالى بسفارة مصر فى الكويت بان استمارة المرحلة الاولى تتعلق بالتعويضات عن الاثار النفسية التى عانى منها المصريون خلال العدوان العراقى على الكويت والتى قررتها الأمم المتحدة للمقيمين بالكويت خلال هذه الفترة وسيتم تخصيص مرحلة ثانية وثالثة لاستمارات التعويضات الخاصة بالاضرار الاخرى .

جدير بالذكر ان عدد المصريين العاملين بالكويت حاليا يصل الى مائة وخمسة وستين الفا .

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢



رئيس المجلس الوطنى الكويتى :

٨٠٪ من حجم العمالة بالكويت مصريون

كتب عمرو الخياط :

عقد الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وعبدالعزيز المساعيد رئيس المجلس الوطنى الكويتى جلسة مباحثات امس . اكد الجانبان على تطابق وجهات نظر البرلمانيين فى البلدين تجاه القضايا العربية والدولية وفى مقدمتها الموقف فى ليبيا وعودة الاسرى الكويتيين المحتجزين لدى النظام العراقى .

واكد عبدالعزيز المساعيد رئيس المجلس الوطنى الكويتى ان العمالة المصرية بالكويت تلاقى كل احترام وتقدير من جانب الحكومة الكويتية وان اوضاعهم مستقرة ولم يهدر حق اى منهم سواء الذين عملوا قبل الغزو او بعد التحرير ، وان ٨٠٪ من العمالة بالكويت مصريون .

كما عبر رئيس المجلس الوطنى الكويتى عن شكر وتقدير الكويت لمصر قيادة وشعبا بزعامة الرئيس مبارك لوقوفها الى جانب بلاده فى معركة تحريرها ، كما اشاد بالدور البطولى للقوات المسلحة المصرية اثناء المعركة .. جاء ذلك خلال استقبال الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى لرئيس المجلس الوطنى الكويتى والوفد المرافق له .



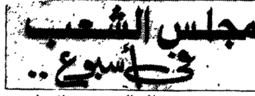
د . فتحى سرور

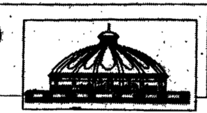


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢





متابعة مصطفى السعيد ـ حازم منير

خالد محيى الدين يشارك فى حل أزمة الرهائن الكويتيين

مجلس الشعب ناقش مع الوفد الكويتي اوضاع العمالة المصرية والاستثمارات العربية

طالب خالد محيي الدين ـ رئيس الهيئة البرلمانية للتجمع ـ البرلمان الكويتي . بتقديم معلومات كافية ، حول أزمة الرهائن الكويتيين بالعراق ، ووعد بتقديم كافة اشكال العون والمساندة ، لانهاء هذه المشكلة الانسانية ، مشيرا الى امكانية ربطها بانهاء الحصار الغذائى عن الشعب العراقى ، كقضية انسانية

واوضح فى كلمته أمام الوفد البرلمانى الكويتى . ان الشعوب العربية اختلفت مع منهج السادات السياسى ، ولكنها لم تمس مصالح العمالة المصرية ، الموجودة فى البلدان العربية

وكان خالد محيى الدين : قد رحب بالوفد الكويتى ، واعرب عن اعجابه بالكويت ، كدولة عربية خليجية ، قائمة على القوانين المدنية ، وتبنت حرية الصحافة ، وسياسة حضارية ، قبل العدوان العراقى عليها

خالد محيى الدين

و أكد خالد . ان مصر وقفت جميعها ضد الاحتلال العراقى للكويت ، واختلفت فى وسائل اخراجه منها

واضاف أن الشعب المصرى ، يشعر بالقلق بعد احداث الخليج واخيرا ليبيا ، وما يتعرض له من مطاردات فى كل بلد تذهب اليها العمالة المصرية

واوضح خالد محيى الدين : ان حزب **التجمع لايدعو للمصادرة أو التاميم ، ولكنه يريد الحفاظ على القطاع العام ويرفض تحويله الى الخاص ، واشار الى أن الحزب مع التوسع والاستثمارات العربية التى تحقق مصلحة الوطن ، ويريد من المستثمرين احترام قوانين العمالة وحقوق العاملين**

وقال . أن حق العمال فى الاضراب والاعتصام فى اوروبا ، لم يؤثر على توجه الاستثمارات العربية اليها ، وهو ما يعنى عدم وجود خوف على الاستثمارات العربية فى مصر .

واشار أحمد ابوزيد ، وكيل المجلس عن العمال ، الى شكاوى العاملين المصريين بالكويت ، وطالب الوفد الكويتى بالعمل على حلها وتقوية الاقتصاد المصرى ، الذى يعود بالنفع على الأمة العربية كلها

وفى كلمته الافتتاحية ، اكد عبدالعزيز المساعيد ، رئيس المجلس الوطنى الكويتى . ان الأمة العربية تمر بأزمة عميقة ، وان الدور المناسب والوحيد الذى يمكن ان يلعبه العرب ، يكمن فى اقناع ليبيا بتسليم المتهمين لانهاء هذه الأزمة والخروج منها ، مشيرا الى أن المنطقة العربية ، لن تستقر ، طالما ظل صدام حسين يعيش بينها

واوضح عبدالكريم هلال الجحيدلى رئيس لجنة الامن الداخلى والدفاع ان كافة المصريين العاملين بالكويت حصلوا على مستحقاتهم وحقوقهم ، وارجع المشاكل الى مكاتب تجارة العمالة الموجودة فى مصر ، وعملائها الكويتيين ، مؤكدا على ممارستهم لدور اجرامى فى تسعير العمالة المصرية ، وان الحكومة الكويتية اتخذت اجراءات صارمة فى مواجهة هذه المكاتب بالكويت وناشد الجحيدلى الرئيس حسنى مبارك توجيه رسالة الى صدام ، للافراج عن الاسرى الكويتيين ، مؤكدا ان لمبارك حظوة خاصة عند صدام حتى الآن ' '

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رحلة كل يوم

● المواطن المصرى المسكين عبده ابراهيم محمد احمد .. ذهب الى العراق منذ فترة طويلة .. ذهب الى هناك للعمل والتجارة من منطلق اننا عرب واننا اخوان .. واننا اشقاء .. واننا زملاء سلاح .. وان العراق هو حارس البوابة الشرقية للامة العربية .. وانه يدافع عن كيان العرب ضد اعدائه .. وان المصريين كان لهم فضل المساعدة والمعاونة للقوات العراقية فى استعادة الفاو .. وبعد انتهاء حرب الخليج .. قلب لنا العراقيون ظهر المجن .. معلش بقى .. عادة عربية قديمة .. تعودنا دائما نحن الشعوب العربية ان نحمل بعضنا البعض مواقف حكوماتنا .. مصر الرسمية توافق على المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية .. فى هذه الحالة تتحمل مصر الشعبية سلاطة وتبجح بعض الجزائريين فى المدن الجزائرية .. مصر الرسمية ترفض احتلال العراق للكويت ونهب خيراته واستباحة ارضه وعرضه .. مصر الشعبية فى العراق تتحمل نتيجة هذا القرار .. مصر الرسمية توافق على فرض الحظر على ليبيا .. مصر الشعبية .. عمالها فى ليبيا يتحملون نتيجة هذا القرار .. لو ان الدول العربية تعرف كيف تفرق بين القرارات الرسمية والقرارات الشعبية لما وصلنا الى ما نحن فيه من فرقة واختلاف !!

● وبعد انتهاء حرب الخليج .. عاد المواطن عبده ابراهيم محمد احمد من صان الحجر الحسينية الشرقية بعد ان حضر حفلات التكريم التى اقيمت له هناك فى العراق عرفانا وشكرا لموقف مصر من السفاح صدام حسين .. فمثلا اقيم له حفل تكريم ..ضاعت فيه امواله .. كما اقيم له حفل تكريم آخر ضاع فيه محله التجارى الذى كونه بشق الانفس .. وفى حفل تكريم ثالث اقامة السلطات العراقية صادروا منه حوالته الثانوية .. ولم يعد الرجل ايد ورا .. وايد قدام .. لا ياسادة .. لان احدى الايدى اصابتها حروق على سبيل التذكار .. وبعد جميع حفلات التكريم سمحت السلطات العراقية له وهى تبكى بالدمع الهتون .. وتودعه احر الوداع وتطلب منه العودة سريعا .. لانهم محتاجون ٢٠ لتر دم !!

● وعاد الرجل الى القاهرة .. وفوجىء بخبر منشور فى الصحف يقول ان التعويض سيصرف لمن عادوا من الكويت والعراق فى الفترة من ٢/٨/٩٠ حتى ١٩٩١/٣/٤ .. واللى رجعوا بعدكده .. ياكلوا الطوب .. ليس لهم اى تعويض .. كانوا يتسكعوا فين ؟. ليه الصرمحة ..؟ السلطات العراقية كانت تمنع سفرهم .. ايه يعنى .. عندهم بساط الريح .. ياعبده ياولدى .. ممكن تجيب للمسئولين فى مصر شهادة تثبت انك ماكنتش بتقضى الاجازة فى شط العرب بيتش .. او انك ماكنتش بتقضى وقتك فى حدائق بابل المعلقة !!

فؤاد فواز



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

اخر ساعة تفتح الملف مرة أخرى مع وزير العمل

شروط صرف تعويضات الأمم المتحدة للعمال العائدين من العراق والكويت

- اتصال يومي مع وزير العمل الليبى للاطمئنان على ٧٠٠ ألف مصرى هناك
- اتفاق مع وزير العمل الكويتى لصرف مستحقات المصريين قبل أن تسقط بالتقادم
- حديث : سهير الحسينى

هل سيتم ضم العلاوة الاجتماعية التى ستصرف فى يوليو القادم بنسبة ٢٠ بالمائة إلى المرتب الأساسى ؟ وهل هناك خلاف بين الحكومة واتحاد العمال ؟ وما هى اهم مطالب العمال من الحكومة ؟ ايضا ما هى اهم التعديلات التى جاءت فى قانون العاملين بالحكومة والذى يهدف لاصلاح الاوضاع المالية لاكثر من ٤٠ مليون موظف ؟ وكم يصل عدد المصريين العاملين فى ليبيا الآن ؟ وهل تم استيطانهم هناك بالفعل ؟ وما هو حجم العمالة المستهدف تشغيلها خلال مشروعات الخطة الخمسية الحالية ؟ ثم ما هى شروط صرف التعويضات المستحقة للعمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق عن طريق صندوق تعويض المتضررين من حرب الخليج الذى انشاته الامم المتحدة ؟ وهل مستحقات المصريين بالكويت من الممكن ان تسقط بالتقادم خلال الاشهر القادمة ؟

حول هذه التساؤلات الهامة التى تشغل الشارع المصرى الآن جاء اللقاء مع عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب الذى قال : إن الاجراءات تتخذ الآن لضم العلاوة الاجتماعية لهذا العام ٢٠ بالمائة للمرتب مع إعفائها من الضرائب .. وإن مشروع استيطان المصريين فى ليبيا لم يتم بعد وان هناك اتصالا يوميا مع وزير العمل الليبى للاطمئنان على المصريين ؟ وان الحكومة تبذل كل الجهد الآن لصرف مستحقات المصريين فى الكويت قبل ان تسقط بالتقادم كما اكد وزير العمل ان الخطة الخمسية توفر ٣,١٢ مليون فرصة عمل جديدة للشباب .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٣ [illegible] ١٩٩٢

ويبدا اللقاء مع وزير القوى العاملة والتدريب عاصم عبدالحق بسؤال حول قيمة منحة عيد العمال هذا العام فيقول :

— إن منحة عيد العمال هذا العام ستكون في إطار المنحة التي تم صرفها في العام الماضي وهي ٢٠ يوما بحد اقصى ٧٥ جنيها .

● وهل استقر الراى ان تنضم العلاوة الاجتماعية عشرون بالمائة والتي سيبدا صرفها مع مرتب شهر يوليو إلى المرتب الاساسي للموظف ؟

— لقد كان من المقرر ان تصرف هذه العلاوة الاجتماعية بنسبة ١٥ في المائة فقط ولكن رئيس مجلس الوزراء قرر رفع هذه العلاوة لتصبح ٢٠ بالمائة وبذلك نكون قد ضاعفنا مرتبات الموظفين بنسبة مائة بالمائة والتي سيبدا صرفها في يوليو القادم في الاجور المتغيرة وفي حساب المعاش ثم تنضم إلى المرتب الاساسي .. بل إن هناك تخطيطا بانه على مدى الخمس سنوات القادمة سوف تنضم العلاوات الاجتماعية الى المرتب الاساسي بالتدريج والتي تبلغ نسبتها ٨٠ بالمائة .. على اساس ان كل عام يضاف للمرتب الاساسي ٢٠ بالمائة وذلك ابتداء من يوليو ١٩٩٣ .

● هل هناك اخبار سارة اخرى للعاملين في الدولة يود وزير العمل ان يعلن عنها في عيد العمال ؟

قال وزير القوى العاملة :

— تستعد الحكومة الآن للتقدم بمشروع قانون العاملين بالحكومة إلى مجلس الشعب في دورته الحالية .. بهدف إصلاح الاوضاع المالية للموظف الحكومي -وهم من يعملون بالديوان العام والمحليات ويصل عددهم إلى ٤ ملايين موظف - وهذا القانون يعد تعديلا للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ليتلاءم في المميزات والمسئوليات مع نظائرها المقررة للعاملين بقطاع الأعمال واهم الاصلاحات التي سيركز عليها مشروع القانون الجديد .. فتح بدايات ونهايات المرتب .. زيادة حجم العلاوة بالنسبة لبعض الشرائح .. إعطاء الحق للعاملين الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة لتسوية اوضاعهم .. مع التركيز على إعداد القيادات وان يتم تعيينهم بالاختيار وليس بالاقدمية المطلقة كما يحدث الآن .

اتصال يومي مع ليبيا

● بعد الخلاف على تطبيق قرار مجلس الامن في ليبيا نشرت بعض الصحف عن شكوى بعض المصريين من سوء المعاملة في ليبيا .. فهل هناك متابعة من وزارة العمل للعاملين المصريين هناك وما هو عددهم ؟

— إن المصريين العاملين في ليبيا الآن والذين يصل عددهم ٧٠٠ الف مصرى بخير .. وهم يعملون هناك فقط فحتى الآن لم يتم تنفيذ مشروع توطين المصريين في ليبيا والامور تسير الآن في مجراها الطبيعي .. ولا توجد اى شكاوى او مشاكل .. وهناك اتصال يومي بيني وبين سفير مصر في ليبيا للاطمئنان على احوال المصريين هناك بل ان رئيس اتحاد العمال المصرى كان في ليبيا وقت قرار المقاطعة ولم يتلق اية شكاوى من المصريين المقيمين في ليبيا .. وهناك منفذان للخروج منفذ السلوم للاجانب ومنفذ مطار سيدى براني .. والقوات المسلحة مشكورة تقيم معسكر استقبال به كافة وسائل الراحة على اساس مساعدة من يريد ان يغادر ليبيا إلى مصر .

ولم تحدث حتى الآن اية مشاكل .. ولكن ما حدث ان قرار عدم السفر بالطائرات احدث ارتباكا بين المصريين لفترة محددة ثم عادت العلاقات إلى وضعها الطبيعي وحركة البضاعة والنقل والتجارة مستمرة والعلاقة بين البلدين على احسن مايرام .. وبالنسبة لاموال العائدين من ليبيا فلا مشاكل فيها فقد تم تحويل ٦ ملايين دولار .. تم صرف ٤ ملايين منها والباقي في الطريق وسوف يتم صرفه لكل مواطن يحمل الاوراق التي تثبت حقه في هذاالتعويض .

● ونحن نعد الآن مشروع الخطة الخمسية الثالثة التي يبدا تنفيذها في اول يوليو ١٩٩٢ ما هي اهداف العمالة بالخطة بمعنى ماهو حجم الاستخدام المستهدف الذي يرجى ان تحققه بالكامل مشروعات الخطة في مجال العمالة ؟

— الذى يهمنا هو اهداف العمالة للخطة وحجم الاستخدام المستهدف والذى يرجى ان تحققه بالكامل مشروعات الخطة ويبلغ هذا الحجم ٣,١٢ مليون فرصة عمل جديدة .. بمتوسط ٦٢٠,٠٠٠ فرصة عمل في السنة وهذا العدد يكفي تحقيق التوازن بين فرص العمل الجديدة وزيادة فرص العمل المتاحة نتيجة لنمو السكان ونمو القوى العاملة .. فنحن في حاجة إلى خلق نحو ٧٠٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة للافراد الذين يدخلون سنويا في القوى العاملة .. إلا انه يمكن توفير ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ فرصةعمل بالاستثمار المحلي خارج الخطة وعن طريق الصندوق الاجتماعي .

اجراءات صرف تعويضات الأمم المتحدة

● بدات وزارة القوى العاملة والتدريب خلال الفترة من ٢٢ مارس ١٩٩٢ وحتى ٣١ يوليو ١٩٩٢ صرف الاستمارات الخاصة بتعويض العمالةالمصرية العائدة من العراق والكويت والتي اضيرت نتيجة حرب الخليج وتصل هذه



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

التعويضات في بعض الحالات إلى مائة الف دولار امريكي - وسيتم صرف هذه التعويضات المستحقة عن طريق صندوق تعويض المتضررين من حرب الخليج الذى انشاته هيئة الامم المتحدة .. فماهي شروط صرف هذه التعويضات ؟

قال وزير القوى العاملة :

— تضمنت شروط صرف التعويضات كما حددتها هيئة الأمم المتحدة ملء ثلاثة انواع من الاستمارات هي ا ، ب ، جـ طبقا لنوعية الأضرار والمستحقات التى تصرف للمتضررين .. وعلى الأشخاص الذين غادروا العراق او الكويت خلال الفترة من ٢/٨/١٩٩٠ وحتى ٢/٣/١٩٩١ من المصريين او الفلسطينيين الذين يحملون وثيقة سفر مصرية ان يتوجهوا إلى مكتب العمل الذى يقع في دائرة محل الاقامة الحالى طبقا لما هو وارد بالبطاقة الشخصية او العائلية ويجب ان يتوجهوا بانفسهم او من ينوب عنهم بشرط وجود توكيل رسمى لاستلام استمارة التعويضات .

ويستطرد الوزير عاصم عبدالحق : فعلى سبيل المثال الشروط الخاصة بملء استمارة التعويضات (ا) مقابل المغادرة تتمثل في :

● جواز السفر او البطاقة العائلية او الشخصية للمطالبة الفردية وجوازات السفر جميع افراد الأسرة للمطالبة الجماعية .

● بطاقة الاقامة للعائدين من العراق او الهوية المدنية للعائدين من الكويت .

● ما يفيد الرحيل من العراق او الكويت خلال الفترة من ٢/٨/١٩٩٠ وحتى ٢/٣/١٩٩١ او شهادة تحركات من مصلحة الجوازات في حالة عدم توافر جواز السفر .

● المدة المحددة لاستلام الطلبات ٢٢ مارس إلى ٣١ يوليو ١٩٩٢

● لا يعتد بصورة الاستمارات ولن يلتفت إلى الطلبات التى تقدم على استمارة غير اصلية وعليه يجب المحافظة على الاستمارة كما انه لا يعتد بالطلبات غير المؤيدة بالمستندات .

● تعطى الأسرة استمارة واحدة فقط ولا يحق لكل فرد من الأسرة ان يتقدم باستمارة منفصلة والأسرة الزوج والزوجة والأولاد والآباء .

● مفتش العمل بالمكتب مسئول مسئولية كاملة عن ملء البيانات الواردة بالاستمارة .

● إذا ثبت ان تقدم المواطن باكثر من استمارة سوف يتم استبعاد الطلب نهائيا .

ويضيف الوزير : اما قيمة التعويضات التى تصرف في حالة (ا) :

● اولا : إذا كان بمفرده ولم يكن معه احد افراد الأسرة يكون المبلغ المطالب به ٢٥٠٠ دولار .

● ثانيا : إذا كان الشخص بمفرده ولم يكن احد معه من افراد الأسرة ويطالب بمبلغ ٤٠٠٠ دولار يشترط تقديم المستندات التى تبرر طلب الزيادة وهى إصابة جسيمة او خسائر في الممتلكات .

● ثالثا : إذا كنت انت واسرتك تكون المطالبة بمبلغ ٥٠٠٠ دولار في حالة توافر جواز السفر عن العائلة العائدة .

● رابعا : إذا كنت انت واسرتك وتطالب بمبلغ ٨٠٠٠ دولار يشترط تقديم المستندات الآتية :

١ - إصابة جسيمة .

٢ - خسائر ممتلكات .

٣ - إقرار بعدم التقدم بمطالبة اخرى ويؤشر بذلك على الجواز او البطاقة لعدم احقيته بمطالبة اخرى .

— اما بالنسبة للاستمارة (ب) فهى خاصة بالافراد الذين عادوا وبهم إصابات جسدية جسيمة او الوفاة .. والاستمارة (جـ) للمطالبة الفردية بشأن التعويضات عن الأضرار التى تقل عن مائة الف دولار .

سقوط حقوق المصريين بالتقادم

● سيادة الوزير : يردد البعض انه من الممكن ان تسقط حقوق المصريين العاملين بالكويت اثناء ازمة الخليج بالتقادم بعد سنة من وقت انتهاء العقد على ان من المعروف ان امير الكويت قد اعلن انتهاء حالة الحرب في ٢٦ يونيو ١٩٩١ وبدأت مكاتب العمل المطالبة بحقوق العمل في مختلف الدول ١٥ يوليو ١٩٩١ إذاً سنة التقادم تنتهى في ١٥/٧/١٩٩٢ بعد سقوط حقوق العمال الذين لم يستطيعوا تحصيل حقوقهم من الكويت فما مدى صحة هذا القول ؟

اجاب الوزير في هدوء : لقد ارسلنا إلى وزير العمل الكويتى بهذا الشأن فقال : بالنسبة للمستحقات المتاخرة للعاملين في القطاع الخاص نتيجة العدوان العراقى فإن مدة العام تبدأ من تاريخ مزاولة المنشاة لنشاطها بعد التحرير .. وتنقطع بتقدم العامل إلى دائرة العمل المختصة للمطالبة بمستحقاته كما ان عدم عودة العامل لمزاولة عمله بالمنشاة بعد التحرير او عدم حضوره إلى الكويت اصلا بعد انتهاء الحرب يعد من الظروف القاهرة التى ستراعيها المحاكم عند النظر في مثل هذه الدعاوى خاصة في احتساب مدة العام المشار إليها .

● ولماذا فعلت وزارة العمل لاسترداد مستحقات المصريين في الكويت قبل انقضاء المدة المحددة وحتى لا تسقط هذه الحقوق بالتقادم ؟

— تبحث وزارة العمل الآن وسيلتين لاستعادة حقوق العاملين بالقطاع الخاص بالكويت قبل انقضاء المدة المحددة :

الوسيلة الأولى : التعاقد مع محام كويتي او محام مصري يعيش في الكويت يتحمل مسئولية استرداد حقوق المصريين الخاصة بالتعاقدات القائمة مع القطاع الخاص لصالح العمال المصريين .

● أما الوسيلة الثانية : ان يتم التعاقد بين بنك مصر والبنك الكويتي المركزي كما سبق ان تم التعاقد بينهما عند استرداد حقوق المصريين العاملين بالقطاع الحكومي في الكويت مقابل ١,٥ بالمائة من قيمة المبالغ المستحقة والتي سيتم استردادها .. حيث ارسل بنك مصر في ذلك الوقت موظفين ومحامين من البنك لانهاء هذه المهمة .. وبالفعل تمت الاجراءات بنجاح واسترد جميع المصريين العاملين بالقطاع الحكومي في الكويت كافة حقوقهم .

واضاف وزير العمل : إن الجهد الذى تبذله الوزارة الآن في هذا الموضوع الهدف منه المحافظة على حقوق العمال المصريين بالكويت وعدم سقوطها بالتقادم .. وايضا عدم تحمل هؤلاء العمال مصروفات او اعباء من اجل استرداد مستحقاتهم في الكويت .

● ما عدد العاملين المصريين الذين مازالوا لهم مستحقات في دولة الكويت ولم يستردوها حتى الآن .. وهم من كانوا يعملون في القطاع الخاص ؟

قال وزير القوى العاملة :

— عددهم لايتجاوز ٤٠ الف عامل مصرى وهم من كانوا يعملون في منشآت القطاع الخاص الكويتي - مع ملاحظة ان معظم هذه المنشآت لم تبدأ مزاولة النشاط مرة اخرى - وهناك عدد اخر لا باس به من العاملين المصريين عاد بالفعل إلى الكويت وبدأ مزاولة النشاط في القطاع الخاص وهؤلاء ليس لهم مشكلة لان حصولهم على مستحقات نهاية الخدمة تأجلت بعودتهم إلى العمل .

● ولكن يذكر البعض ارقاما عن عدد العاملين المصريين بالكويت اكبر من ذلك الرقم بكثير ؟

— إن عدد المصريين الذين كانوا يعملون بدولة الكويت قبل العدوان العراقي ١٨٠ الف مصرى منهم ٢٠ الفا لم يغادروا الكويت على الاطلاق وظلوا هناك اثناء الحرب وعدد اخر كان يعمل بالجهاز الحكومي وهؤلاء استردوا بالفعل جميع مستحقاتهم كما ذكرت بواسطة التعاقد الذى يتم بين بنك مصر وبنك الكويت المركزى .. اما العاملون المصريون الذين لم يستردوا حقوقهم وجميعهم كانوا يعملون في القطاع الخاص فعددهم لا يتجاوز ٤٠ الف مصرى .. وهؤلاء لن تضيع حقوقهم او تسقط بالتقادم لاننا الآن نسعى إلى استردادها .

ضم العلاوات للمرتب

● ماذا تم حتى الآن بالنسبة لما اتفق عليه رئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف صدقي في اجتماعه الاخير مع اتحاد العمال حول مطالب هؤلاء العمال ؟

— قال وزير القوى العاملة :

— بالنسبة لما يتعلق بمطالب اتحاد العمال بضم العلاوات الاجتماعية للمرتب فإن الاجراءات التنفيذية تتخذ حاليا لضم العلاوة الاجتماعية التي ستدخل في مرتب يوليو ١٩٩٢ بنسبة ٢٠ بالمائة إلى المرتب الأساسي مع إعفائها من الضرائب .

اما العلاوات الاجتماعية السابقة - فكما ذكرت - فقد اتفق على ضمها إلى المرتب على مدى خمس سنوات اعتبارا من ١٩٩٣ وبواقع ٢٠ في المائة لكل عام .

ويقول وزير القوى العاملة :

ايضا من مطالب اتحاد العمال إشراك المحالين إلى المعاش في خدمات التامين الصحي نظرا للمغالاة في تكاليف العلاج من خلال القطاع الخاص .. فقد تم الاتفاق مع رئيس الوزراء على خصم نسبة واحد بالمائة تلقائيا من صاحب كل معاش لاشتراكه في خدمات التامين الصحي .. ويكون ذلك وجوبيا إلا إذا طلب صاحب المعاش غير ذلك .. واضاف الوزير : إن هذه الخدمة الصحية الجديدة سوف يستفيد منها ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ الف من العاملين ممن يحالون إلى المعاش سنويا وانه تعد حاليا المذكرة التشريعية الخاصة بها لتقديمها إلى مجلس الوزراء كذلك تدرس الحكومة حاليا وسائل تنفيذ مطالب اتحاد العمال بتحقيق الحماية للصناعة الوطنية ضد منافسات المستورد ..

واكد وزير القوى العاملة إن هذا المطلب القومي متفق عليه تماما من حيث المبدأ .. ولكن الدراسة تبحث فقط عن الوسائل العملية الممكنة لتحقيقه بشرط عدم المساس بمصلحة المستهلك ولا جودة السلعة .. وقد يتحقق ذلك باحد الامرين : إما رفع الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المستورد وإما تحديد حصصه .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● تلقت اخر ساعة هذا التعليق من الاستاذ اسامة حلاوة المحامى على حديث عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة عن مستحقات المصريين فى العراق والكويت :

— نشرت مجلة اخر ساعة فى العدد الصادر ٢٥ مارس ١٩٩٢ رقم ٢٩٩٦ حديثا صحفيا مع وزير القوى العاملة عاصم عبدالحق تحت عنوان « جهود للحصول على مستحقات المصريين فى الكويت والعراق » تناول فيه موقفى المهنى باعتبارى المحامى المصرى الذى يتعاون مع المحامية الكويتية لاقتضاء حقوق المصريين العائدين من الكويت » .

وكانت إجابات وزير العمل طوال الحديث تشكل وقائع غير صحيحة وإساءة لمهنة المحاماة فى مصر والكويت ، فضلا عما تضمنه من وقائع يعاقب عليها قانون العقوبات .. لقد بدأ الموضوع بعد ازمة الخليج التى اقتضت استرداد حقوق العائدين من الكويت بعد الحرب .. بعد ان تعذر عودة اصحاب هذه الحقوق للكويت لانهاء معاملاتهم وتصفية حقوقهم هناك .. إلا ان السلطات الكويتية عالجت هذه المشكلة بتشجيع دور المحامين الكويتيين فى استعادة الحقوق لاصحابها بالوكالة القانونية .. بالتعاون مع المحامين الوطنيين فى الدول الاخرى .

ولقى هذا الجهد الشعبى الترحيب من الحكومات وكان لتصريحات وزير العمل الاردنى فى تشجيع هذه الجهود اكبر الاثر فى استعادة اغلب العمال الاردنيين لحقوقهم بواسطة التعاون بين المحامين الاردنيين والكويتيين .. سواء من كان يعمل منهم فى الحكومة او القطاع الخاص بالكويت .

ولما كان المركز الدولى لخدمات تعقب المعاملات بالكويت والذى ترأس دائرته القانونية المحامية الكويتية زهرة البصيرى هو من اكبر بيوت الخبرة فى هذا المجال .. وكان قد خاطب السفارة المصرية بالكويت لتنسيق الجهود فى إعادة حقوق العمالة المصرية العائدة من الكويت .. إلا ان السفارة المصرية لم تهتم بذلك !! فقد اخترت هذا المركز للاتفاق معه على اداء هذا الواجب المهنى والوطنى بعد ان قمت بالتحقق من قدرته وكفاءته وسمعته فى الكويت .. والنجاح الذى حققه فى عديد من الدول .. وقد تركز اتفاقى مع المركز على امرين : اولهما ان تحضر المحامية الكويتية على فترات إلى مكتبى بالقاهرة لمقابلة الموكلين ودراسة ظروف كل منهم للتحقق من جدوى المطالبة بالحقوق .. خاصة فى القطاع الخاص .

الامر الثانى : ان ينص العقد بينى وبين هذا المركز على حد اقصى للاتعاب لايجوز تجاوزها عند الاتفاق تتراوح ما بين ٪ فى المائة إلى نصف المقرر قانونا لاتعاب المحامى عند الاختلاف على تقديرها حماية لحقوق الموكلين المصريين .. فضلا عن إشرافى على كافة الاتفاقات وتسليم الاوراق والحقوق بين الطرفين .

وفور ظهور الاعلانات عن مكتبى بعد هذا الاتفاق .. اتصل السيد عبد الله العرنوسى القائم بالاعمال فى سفارتنا المصرية بالكويت بهذا المركز لمناقشة تعاونه مع الحكومة المصرية مباشرة إلا ان الاخوة الكويتيين طلبوا منه ان يتم الاتفاق مع مكتبى بالقاهرة .. فطلب منهم ان يتم لقاء بينى وبين مدير الادارة القنصلية فى وزارة الخارجية فور وصولهم يوم السبت ٢٥ يناير وتحقيقا لذلك التقيت بالسيدة السفيرة مديرة الادارة القنصلية بوزارة الخارجية .

فى اليوم التالى اتصلت بمكتب وزير القوى العاملة لتحديد موعد لدراسة تعاوننا مع الحكومة المصرية فى حل مشكلة حقوق المصريين بالكويت ولم يتم هذا اللقاء وفوجئت ان الوزير فى إحدى جلسات مجلس الشعب وردا على تساؤل من احد الاعضاء عن اسباب قصور الحكومة فى الحصول على مستحقات المصريين فى الكويت رغم ظهور إعلانات تؤكد قدرة بعض المكاتب الخاصة على ذلك !! ونبه السيد العضو الوزير إلى فشل الحكومة فى استعادة الحقوق من ليبيا والعراق من قبل .

ويبدو ان المفاجأة قد سببت حرجا للوزير إذ انفعل وصرح بان الحكومة تضمن حقوق العائدين من الكويت .. وان المكاتب التى تعلن عن قدرتها على استعادة الحقوق لا تملك هذه القدرة وانها مكاتب للاستغلال والنصب وحذر من التعامل مع هذه المكاتب .. ثم خرج من الجلسة وطلب من الصحفيين نشر تحذيراته .. فنشرت جريدة الاخبار ذلك يومى ٢٧ ، ٢٨ يناير الماضى وقامت الاذاعة والتليفزيون بتكرار التحذير فى نشراتهما الاخبارية .

إن اشتغالى بالقانون على مدى ما يزيد على ربع قرن كضابط شرطة ثم عضو بالنيابة فرئيسا لمحكمة قضائية ثم اشتغالى بالمحاماه ومكانتى المعروفة فيها حيث اخترت منذ ست سنوات لالقاء المحاضرات على الدارسين بمعهد المحاماه بالقاهرة .

هذا التاريخ له شهوده ولسمعتى الاجتماعية والعلمية مكانتها .. كما ان الاستاذة المحامية الكويتية قد شهد لها كل عائد من الكويت بالكفاءة



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

وطيب السمعة .. كما ان الوزير قد ذكر ما لا يصح الأعتماد عليه من اصحاب الحقوق في الكويت طبقا للواقع والقانون .. وفي الاعتماد على بياناته ضياع لحقوقهم وما يترتب على ذلك من ضياع مئات الملايين من الثروة القومية التى تمثل حقوق المصريين في الكويت .

اما عن حديث الوزير عن المبالغة في اتعاب المحامى فلا رد عليه سوى ان الاتعاب بين موكل ووكيل لا يتم تحقيقها إلا بالاتفاق بين الطرفين .. وانتى التزمت الجانب الكويتى بعدم تجاوز نصف الاتعاب المقررة في القانون المصرى للمحامى .. وقيامى باستضافة المحامية الكويتية في مصر لمقابلة الموكلين دون عناء السفر للكويت وتكاليفه فضلا عدم اتاحته بعد الحرب لظروف الكويت الخاصة .

— ومن العجيب ان الوزير يقول : إننا سناخذ الاوراق التى تثبت حقوق العامل لنرفع له قضية وقد لا يستطيع العامل ان يسترد هذه الاوراق بعد ذلك .. واستطيع ان اؤكد ان الحكومة او الوزير شخصيا لا يمكنه الحصول على مستحقات المصرى في الكويت دون تقديم المستندات التى تثبت حقه للسلطات الادارية والقضائية هناك وان احدا في العالم اجمع لا يقوم بهذا العمل بالنيابة عن العامل صاحب الحق إلا محام كويتى موكلا توكيلا رسميا من صاحب الحق .. بل إن المحامى الكويتى يستطيع ان يستخرج اصول المستندات والحقوق لمن ضاعت منهم بسبب الحرب .

وانتى اثق ان الوزير يعلم ان القانون في كل الدول لا يسمح لمحام اجنبى بالعمل في الدولة إلا من خلال محام وطنى ويترتب على ذلك ان ماتقوم به الحكومة او البنوك او الاشخاص من جهود للحصول على المستحقات في الكويت لا يمكن ان تحقق نتيجة دون التعاون مع محام كويتى .

ومن الاستخفاف بالعقول ان يقول الوزير انه قام بالاتصال بالسفير المصرى والمستشار العمالى في الكويت مقررا : « وذهبنا إلى وزارة العدل الكويتية واحضرنا جميع الأوراق من السجل التجارى وصورا من العقد واستطعنا وقف هذا الموضوع تماما » .. ذلك ان المركز الدولى بالكويت هو الذى قدم صورة من اوراق تسجيله في وزارة العدل والسجل التجارى والتصريح له بهذا العمل من وزارة الداخلية الكويتية .. كما قدمت بنفسى هذه الأوراق لمديرة الادارة القنصلية بوزارة الخارجية يوم ٢٥ يناير الماضى فور وصول الوفد الكويتى لمكتبى بالقاهرة حيث ارسلت السفيرة صورة من هذه الأوراق للوزير .. اما بالنسبة لما يقال حول الحصول على اوراق تعاقداتنامن وزارة العدل الكويتية فإن ما يكذبه ان احدا لا يملك الحصول من وزارة العدل في اى دولة على اوراق تعاقد الا طرفى التعاقد وحدهما او من ياذنان له .

اما ما صرح به الوزير « واستطعنا وقف هذا الموضوع تماما » فإن هذا لم يحدث لان عملنا مشروع طبقا للقانون المحاماه في الدولتين وبناء على ما تقدم .. فإن نشر خطابى هذا طبقا لقانون الصحافة والاشارة اليه على صفحة الغلاف لهو ابلغ دليل على احترام مجلتكم لسلطة القانون واحترامه في تطبيقه .

أسامة حلاوة
المحامى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

بدء صرف استمارات تعويضاتهم

١١ ألف مصري تقدموا حتى الآن والباب مفتوح حتى نهاية يوليو المقبل

القاهرة - «صوت الكويت»: بدأت وزارة القوى العاملة والتدريب، صرف الاستمارات الخاصة بتعويض العمالة المصرية العائدة من العراق والكويت والتي أضيرت نتيجة حرب الخليج، وسيتم صرف التعويضات المستحقة عن طريق صندوق تعويض المتضررين من حرب الخليج الذي انشأته هيئة الأمم المتحدة، ويستمر تقديم الطلبات حتى ٣١ يوليو (تموز) المقبل. وتضمنت شروط صرف التعويضات كما حددتها هيئة الأمم المتحدة ملء ثلاثة انواع من الاستمارات هي (أ، ب، جـ) وفقاً لنوعية الأضرار والمستحقات التي تصرف للمتضررين.

وصرح وكيل وزارة القوى العاملة عبد القادر الأعصر لـ «صوت الكويت»، ان على الأشخاص الذين غادروا العراق والكويت خلال الفترة من ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ وحتى ٢ مارس (آذار) ١٩٩١ من المصريين أو الفلسطينيين الذين يحملون وثيقة سفر مصرية، أن يتوجهوا بأنفسهم أو بتوكيلات رسمية عنهم الى مكتب العمل الذي يقع في دائرة محل إقامتهم الحالي. وأضاف ان لجنة التعويضات بالأمم المتحدة بجنيف وافقت ايضاً على السماح للمصريين المتضررين من ازمة الخليج والذين كانوا في إجازات قبل الغزو، بالتقدم لطلب التعويضات المناسبة عما اصابهم من اضرار مثلهم مثل العائدين بعد ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ وحتى ٢ مارس (آذار) ١٩٩١.

ويمكن للمتضررين العائدين قبل الغزو والذين كانوا في اجازات التقدم لمكاتب القوى العاملة التي تقع في محل إقامتهم لملء استمارة التعويضات الخاصة بالأضرار المادية التي لحقت بهم، وذلك مع تقديم المستندات الدالة على ذلك إن وجدت. واضاف ان الاستمارة (جـ) هي التي تنطبق على من لحقت بهم اضرار مادية مثل فقدان الشقة أو البيت أو الأثاث أو السيارة أو الممتلكات الشخصية، والتعويض يصل في هذه الحالة حتى ١٠٠ الف دولار بشرط تقديم المستندات التي تثبت هذه الأضرار.

وصرح رئيس مديرية القوى العاملة والتدريب بمحافظة القاهرة عبد الرحمن فرحات، ان عدد المواطنين المصريين العائدين من الكويت والعراق والذين تقدموا الى مديرية القوى العاملة بمحافظة القاهرة بلغ حوالي سبعة آلاف شخص حتى الآن، وأشار الى ان الاستمارات متوافرة بمديرية القوى العاملة بمحافظة القاهرة، وان شرط ملء الاستمارات يتطلب التقدم بجواز السفر أو البطاقة العائلية أو الشخصية للمطالبة الفردية وجوازات سفر جميع أفراد الأسرة للمطالبة الجماعية، وبطاقة الإقامة للعائدين من العراق أو البطاقة المدنية للعائدين من الكويت.

ويقول مدير القوى العاملة لمحافظة الجيزة عزت غازي، ان عدد المواطنين المصريين العائدين من الكويت والعراق الذين تقدموا لمديرية القوى العاملة بالجيزة بلغ ثلاثة آلاف شخص حتى الآن، وأن المديرية تستقبل جميع العائدين من العراق والكويت سواء الذين غادروا الكويت بعد ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ اي بعد الغزو او الذين غادروا الكويت في إجازات قبل ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠، وذلك حتى نهاية شهر يوليو (تموز) المقبل.

وأضاف: ان مديرية القوى العاملة تقوم بتسجيل مستحقات العائدين بوزارة القوى العاملة والتدريب كل أسبوعين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهـــرام المسائى

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

مسئول كويتى « للأهرام المسائى » :

لاخوف على حقوق العاملين المصريين فى البنوك الكويتية

أى مبلغ تم صرفها من الرصيد أثناء الغزو يعتبر مكافأة لهم

لاخوف على حقوق العاملين المصريين فى البنوك الكويتية .. هذا ماأكده للاهرام المسائى السيد عبد الرحمن صالح التوحيد مدير مكتب العمل بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت واضاف ان اى مبالغ صرفها المصريون من ارصدتهم بالبنوك اثناء الغزو لن تحسب من ارصدتهم وتعتبر مكافاة لهم من الحكومة الكويتية .

واكد المسئول الكويتى استقرار اوضاع المصريين فى الكويت واوضح انه بالنسبة للذين كانوا يعملون فى قطاع خاص بالكويت ، ولديهم اية مستندات فان عليهم تقديمها للجهات المختصة وستصرف لهم مكافاة نهاية الخدمة اذا كانوا قد انهوا عقودهم .

اما بالنسبة للذين لم يتمكنوا من السفر الى الكويت لصرف مستحقاتهم فعليهم التقدم بطلبات الى اتحاد العمال المصرى او التقدم بتوكيل رسمى موثق من الشهر العقارى ووزارة الخارجية لمن يثقون من اقاربهم او اصدقائهم العاملين بالكويت وذلك لصرف هذه المستحقات .



المصدر : مصر الفتاة

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشديد اجراءات العمل بالكويت
واستبعاد العمالة الفلسطينية والمصرية

كتب ـ محمود ابراهيم

علمت مصر الفتاة ان الحكومة الكويتية اصدرت قرارا يقضي بقيام وزارة الداخلية بتولى مسئوليات اصدار تصاريح الدخول والاقامة بدولة الكويت .. والاشراف على تلك الاجراءات اشرافا كاملا .. وطلبت الحكومة الكويتية بالحد من اصدار التصاريح ، والتدقيق فى هوية من يسمح لهم بدخول الكويت .. جاءت هذه التعليمات قبل الانفجارات التى حدثت فى الكويت بوقت قصير .

من ناحية أخرى بدأت الأسر الفلسطينية الاستعداد لمغادرة الكويت بعد ان تقرر وبشكل نهائي الاستغناء عن العمالة الفلسطينية والتى يقدر عددها بنحو ٢٠٠ الف عامل ، وذلك بعد اتهامهم بمساعدة العراقيين اثناء ازمة الخليج .. وقد فضل العديد من الكويتيين والذين تربطهم علاقات اسرية بالفلسطينيين مغادرة الكويت مع زوجاتهم و ابنائهم

والجدير بالذكر ان التعليمات طالبت باستبدال العمالة الاسيوية وخاصة العمالة الهندية بالعمالة الفلسطينية ومن تنتهى مدة خدمته المصريين



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢



.. واليوم .. موعدنا :

(● عشرات من توقيعات المدرسين المصريين العاملين بالكويت :)

إذا كانت الكويت تشكو من «تجمد» أزمة الأسرى لدى العراق .. وعدم وجود أى مؤشرات لعودتهم إلى الوطن .. فنحن ـ على الجانب الاخر ـ نرفع أصواتنا قائلين : «لقد مللنا الحديث عن مشكلتنا» .. ولامن مجيب :

× تم صرف مرتب سنة كاملة لكل من الكويتيين، والخليجيين، والأمريكيين، والأوروبيين .. باعتبار أن عقودهم مستمرة طوال فترة الغزو .. ماعدا نحن المصريين ـ بكل أسف ـ .. !!

× ألغيت عقودنا القديمة دون أن يصرفوا لنا مكافآت نهاية الخدمة عن السنوات السابقة .. !

× تنص اللائحة الداخلية لصندوق المعلمين الذى اشتركنا فيه على صرف مائة دينار لكل مشترك عن كل سنة من سنوات الخدمة بحد أدنى ست سنوات وحد أقصى عشر سنوات .. وطبعا لم نحصل على شيء .. !

● طرد المدرسين من المساكن الحكومية التى كانوا يقطنونها ورفض الحكومة صرف بدل السكن .. !

● شروط العقود الجديدة مجحفة .. إذ أنها «مرتبات مقطوعة» .. لاتزيد أبدا، ولايتمتع أصحابها بأية علاوات دورية .. علما بأن الدولة رفعت مرتبات الكويتيين بنسبة ٢٥ فى المائة .. !

× نهب العراقيون الغزاة شققنا، وسياراتنا .. ولم نحصل على أية تعويضات .. بالرغم من اللجان التى تم تشكيلها لهذا الغرض .. والتى اختصت بقراراتها الكويتيين .. علما بأن الشيخ سعد العبد الله سبق أن صرح بالاسكندرية أثناء الأزمة بأن المصريين سوف يعاملون نفس معاملة الكويتيين.

× نريد من السفارة المصرية .. موقفا واضحا تدافع من خلاله عن حقوقنا .. لاسيما وأنها على بينة كاملة من تلك الحقوق منذ أوائل العام الدراسى .. !!

● وعشرات من توقيعات «العائدين» من الكويت :

● لقد وكلنا بنك مصر .. لتحصيل مستحقاتنا لدى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢

الكويت .. وياليتنا ما فعلنا لأننا لم نتلق دينارا واحدا .. خصوصا وأنه قد مضى على عودتنا مايزيد على العامين .

نحن نتساءل :

من المسئول الحقيقى .. بنك مصر ..؟! أم الحكومة الكويتية ..؟! وهل معقول .. أن يطول الانتظار أكثر من ذلك ..؟!

(تعليق) :

من أبسط البديهيات .. أن يحصل كل إنسان على حقه .. سواء أكان فى الكويت .. أو فى بلاد الواق .. الواق .. !! ولعل «الاخوة الكوايتة» لهم عذرهم حينما يؤجلون .. ولاأقول يتباطأون .. !! لكن الملاحظ .. أن الحياة الان بدأت تسير فى مجراها الطبيعى بعد أن أخذت آثار الغزو النفسية ، والمادية تختفى رويدا .. رويدا .. !!

نحن لانطالب بمعاملة خاصة للمصريين .. لكننا فى نفس الوقت نرفض تماما .. أن ينظر إلى أى واحد فينا كدرجة ثانية ، أو ثالثة مقارنة بأى جنسية أخرى .. !

طبعا .. نغمة التصريحات الرسمية تبعث على الطمأنينة والراحة إلا أن الضرورة تقتضى تحويلها إلى واقع .. لأن الاعتماد على عنصر الوقت فقط .. لايحل المشاكل .. وإلا سوف يظل الكويتيون الأسرى فى سجون العراق إلى يوم الدين .. إذا لم تكن هناك تحركات إيجابية بهدف إطلاق سراحهم .

أما فيما يتعلق ببنك مصر الذى قبل «التوكيلات» .. فانه مطالب بتوضيح وجهة نظره .. !! هل هو سبب التأخير .. أم مماطلات الحكومة الكويتية ..؟!

ونحن فى الانتظار .. !!

× × ×

● يحيى عبد الحميد العرينى (مدرس ثانوى وأحد المرشحين لعمدية قرية العرين القبلى- مركز ملوى- محافظة المنيا) :

يوم ١٧ مارس الماضى .. تساءلت فى هذا المكان عن أسباب عدم إجراء انتخابات «العمدية» فى القرية المذكورة بعد أن كان باب الترشيح قد فتح فعلا .. واستفسرت عما إذا كان هناك قانون أو قرار وزارى أو إدارى قد صدر بالغاء عمدة قرية العرين القبلى مركز ملوى .. وقلت بالحرف الواحد إنك فى انتظار اجابة مقنعة من أية جهة .. !!

فهل رد عليك أحد .. علما بأننا الآن فى شهر مايو ١٩٩٢ ..؟!

(تعليق) :

الاجابة واضحة مسبقا .. فلا أنا ، ولاأنت تلقينا ردا .. والدليل أنك لم تصبح «عمدة» حتى الآن .. !!

ولاتعليق .. حتى «تتفضل» وزارة الداخلية أو وزارة الادارة المحلية بتوضيح الحقيقة .. !!

× × ×



● ابراهيم رضوان ـ طلخا ـ المنصورة :
قدمت للاذاعة أشهر أعمالها الناجحة .. مثل : صورة شعرية ، حكاية حب ، لو كنت فلان ، رسائل ملونة ، الدنيا غنوة ، كلمات من نور .. وغيرها .. وغيرها .. !
كما قدمت للتليفزيون جميع أمسياته الممتعة .. (نجيب محفوظ ، التضامن العربى ، اليوم العبور .. وغيرها) .
أيضا ألفت أحلى الأغانى .. مثل : مدد مدد شدى حيلك يابلد ، ياجريد النخل العالى ، بلدياتى يابلديات ، بسم الله للاسكندرانى .. وغيرها .. !
ألا تشفع لى هذه الأعمال كلها فى الحصول على شقة بالقاهرة ؟!
إننى مستعد لسداد كل إلتزاماتها .. بدلا من حياة الضياع التى أعيشها بالمنصورة .. ؟!

(تعليق) :
تأكد أن مصر لاتفرط أبدا فى أبنائها .. وتأكد أن الشقة جاهزة .. ومحافظ القاهرة .. عمر عبد الآخر فى انتظارك .. !

سمير رجب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

٨٨٦٤ عقدا للمصريين بالكويت فى ٣ شهور

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اعتمد مكتب التمثيل العمالى المصرى بالكويت للعمال المصريين ٨٨٦٤ عقدا منذ اول العام الحالى وحتى منتصف ابريل ، وبذلك يقدر عدد المصريين الموجودين بالكويت باكثر من ١٢٠ الف مواطن مصرى .

وأوضح تقرير تلقته وزارة القوى العاملة من مستشارها العمالى بالكويت ان أعداد المصريين المخالفين لقانون الاقامة فى تراجع بعد تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالربط بين عقد العمل وشهادة عدم الممانعة للسماح للمواطن المصرى بالسفر للعمل بالكويت .

وأوضح تقرير تلقته وزارة القوى العاملة من مستشارها العمالى بالكويت ان أعداد المصريين المخالفين لقانون الاقامة فى تراجع بعد تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالربط بين عقد العمل وشهادة عدم الممانعة للسماح للمواطن المصرى بالسفر للعمل بالكويت .

ومن ناحية أخرى أشرف المكتب العمالى المصرى باليونان على تحرير عقود عمل لتشغيل نحو ١٣٩٢ صيادا مصريا فى موسم الشتشيلا للعام الحالى بزيادة قدرها ١٥٠ صيادا ، عن العام الماضى ، وينتظر اجراء تعاقدات جديدة لتشغيل صيادين اخرين بجانب رفع الحد الادنى لاجر الصياد من ٧٥ الف دراخمة شهريا الى ١٢٠ الفا ، بجانب الاجر الاضافى ـ مقابل ساعات العمل الاضافية الذى يرفع الاجر الى الضعف تقريبا .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

مشروع قرار كويتى لمؤتمر دولى لتعويض العمال المتضررين من الغزو العراقى

علم مندوب الاهرام ان غرفة تجارة وصناعة الكويت ستتقدم بمشروع قرار حول تعويضات العمال واصحاب الاعمال المتضررين من جراء الغزو العراقى للكويت ـ لمؤتمر العمل الدولى المقرر عقده بجنيف من ٣ يونيو القادم ولمدة ٣ اسابيع ، ويحضره اعضاء ١٥٢ دولة يمثلون الحكومات واصحاب الاعمال والعمال .

ويدعو مشروع القرار الحكومة العراقية الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات مجلس الامن المتعلقة بالتعويضات ، وعدم وضع العراقيل أمام عمليات بيع النفط العراقى وتمكين اللجنة التى شكلها مجلس الامن لحصر وتقدير وتسديد التعويضات من استقطاع النسبة المقررة لذلك وفق قرار مجلس الامن .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

٣ اقتراحات مصرية

يوافق عليها اتحاد العمال العرب

الدار البيضاء ا . ش ا وافق المجلس المركزى للاتحاد الدولى للعمال العرب فى اجتماعاته المنعقدة حاليا بالدار البيضاء على ثلاثة مقترحات مصرية جاءت فى أوراق العمل الثلاث التى تقدم بها الوفد المصرى .

ويتضمن الاقتراح الاول التجاوز عن كل الاتهامات ، والخلافات التى حدثت خلال العامين الماضيين واعتبارها كأن لم تكن وذلك من أجل رأب الصدع ولم الشمل وتدعيم وحدة العمال العرب ، بينما تضمن الاقتراح الثانى تكليف المجلس للأمانة العامة للاتحاد ببذل كل الجهود من أجل الافراج عن الاسرى الكويتيين فى العراق ، وتقديم تقرير بذلك الى المجلس فى إجتماعه القادم والثالث يتضمن تكليف الأمانة العامة للاتحاد بالتحقيق فى الموضوع الذى أثاره وفد اتحاد عمال الكويت حول الوثائق والممتلكات العمالية الكويتية التى أخذها اتحاد عمال العراق أثناء الغزو العراقى للكويت



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منع ترحيل المصريين بالكويت إلا بعد الحصول على حقوقهم

الكويت ـ عبدالمجيد الجمال .

اعلن محمد العنانى المستشار العمالى لسفارة مصر بالكويت أن الحكومة الكويتية أصدرت تعليمات بعدم ابعاد أى عامل مصرى من الكويت إلا بعد التأكد من حصوله على كامل مستحقاته من خلال أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وبعد الرجوع لمكتبنا العمالى بالسفارة .

وقال المستشار العمالى ان أصحاب الاعمال كانوا يتهربون من سداد مستحقات العاملين لديهم بافتعال خلافات معهم ثم طلب ترحيلهم إلا ان الحكومة تنبهت لذلك وحرصت على حصول العامل لكامل حقوقه أولا قبل اعادته لبلده .

١٤ الف مصرى يعملون بالكويت استوفوا استمارات 'التعويض

بلغ عدد المصريين العاملين بالكويت الذين قاموا باستيفاء بيانات استمارة «١٠» الخاصة · بتعويضات الامم المتحدة للمتضررين من حرب الخليج الى ١٤ الف شخص كانت وزارة القوى العاملة قد وفرت هذه الاستمارات للسفارة المصرية هناك تمهيدا لارسالها إلى الأمم المتحدة صرح بذلك محمد حسنى العنانى المستشار العمالى المصرى بالكويت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

في أعقاب تقارير تحدثت عن معاناة المهاجرين

القاهرة تدرس إيفاد دبلوماسيين لتعزيز مكتب رعاية المصريين في بغداد

القاهرة: «الشرق الاوسط»

اطلعت لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري على تقارير عن تعرض الفلاحين المصريين الذين هاجروا الى العراق عام ١٩٧٥ لظروف قاسية للغاية.

وقالت اللجنة ان ذلك يرجع الى ان الاتفاقات التي وقعت مع الاتحاد التعاوني الزراعي المصري لضمان هجرتهم لم تتضمن علاقة تعاقدية تنص على حماية حقوق العاملين والفلاحين المصريين سواء في مواجهة دولة المهجر او صاحب العمل الذي يقوم بتشغيلهم.

واشارت الى ان هؤلاء اصبحوا عاجزين عن العودة الى مصر باعتبارهم عراقيين ولايستطيعون تحويل مدخراتهم الى اسرهم في مصر ايضاً.

وذكرت اللجنة ان قضية توافد الجثث المصرية للعاملين في العراق اثيرت خلال اجتماعات اللجنة العليا المصرية العراقية قبل ازمة الخليج، وكان العراقيون يقولون بأن هذا العدد من الجثث يتناسب مع العدد الضخم للمصريين الموجودين في العراق والذي يفوق المليونين.

وطالبت اللجنة الحكومة ببذل اقصى الجهد من اجل تدعيم مكتب رعاية مصالح المصريين في العراق من خلال السفارة الهندية بعدد يتناسب مع حجم العمل المطلوب، مشيرة الى ما تم من قبل من اتفاق مع حكومة العراق على ايفاد بعض الدبلوماسيين المصريين الى بغداد لرعاية شؤون المصريين في العراق والقيام بكل الاجراءات المطلوبة والذين يباشرون عملهم منذ منتصف فبراير (شباط) الماضي.

وشددت اللجنة على ضرورة اتباع اجراءات جادة للتأكد من صحة التقارير الطبية الواردة مع أي جثة لاي مصري يتوفى في الخارج.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

تعويض ١٤٧ ألفا تضرروا من حرب الخليج

لجنة الامم المتحدة تسلمت استماراتهم.. والاتصالات مستمرة لصرف الحوالات العراقية

كتب ـ مجدى عبد الرحمن :

تسلمت لجنة التعويضات الدولية التابعة للامم المتحدة ١٤٧ ألف استمارة خاصة بالمستحقين للتعويضات من الذين اصابتهم الاضرار نتيجة أزمة الخليج . اعلنت السفيرة سهير صلاح الدين زكى مدير الادارة القنصلية بالخارجية المصرية امام لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد الدكرورى ان هذه الاستمارات لا تتضمن قيمة الحوالات العراقية الخاصة بمستحقات المصريين العائدين من هناك والمجمد صرفها نتيجة عدم وجود غطاء نقدى عراقى لها فى البنوك التى كانت تتولى صرفها فى مصر . وذلك منذ اندلاع ازمة الخليج .

أوضحت السفيرة ان الدول العربية قد قدمت مساعدات غير مباشرة لتعويض العمالة العائدة من خلال التعليمات الصادرة من الحكومات العربية الى سفاراتها فى مصر . لفتح مجالات امام هذه العمالة فى الاسواق العربية .

اكدت ان السفراء المصريين فى هذه الدول يجرون اتصالات مكثفة لزيادة فرص العمالة والتى أمكن من خلالها الحصول على معاملة تفضيلية للعمالة المصرية فى الدول العربية .

اكد محمد زهير فهمى نائب المدير العام للبنك العربى الافريقى ان العراقيين قد ضحكوا على المصريين هناك من خلال الورقة الصفراء (الحوالة) نتيجة للعجز الشديد فى العملة الاجنبية لديهم ابان فترة الحرب العراقية الايرانية وانهم تعمدوا تأخير وصول اوامر الدفع للبنوك التى تتولى الصرف فى مصر . وان قيمة هذه الحوالات المحولة على البنك العربى الافريقى كانت قد وصلت الى ١٣ مليون دولار . ومازلنا حتى الآن فى انتظار وصول الغطاء النقدى العراقى لها .

وأوضح ان البنك قد تجاوز القواعد ومنح تسهيلات على المكشوف على بنك الرافدين وصلت الى ٧ ملايين دولار خصصت للصرف للحالات الشديدة المستحقة مثل الوفاة او الكوارث .

وذكر ان هذه الديون تعد فى حكم الديون المعدومة وضمان استردادها صفر ٪ وان كنا لازلنا نطالب بنك الرافدين بها .

وأوضح انه نتيجة للتصرفات العراقية قد تحول العرسان الى مساجين نتيجة كتابة شيكات على انفسهم بقيمة الحوالات للحصول على اموال للزواج وتأخر الصرف دفع بهم خلف القضبان علاوة على تلقى البنك لانذار من المحاكم من اصحاب الحوالات للتوقف عن الصرف .

وكان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء قد اعلن مؤخرا ان حل مشكلة الحوالات المجمدة ستتم فى اقرب فرصة

الكويت تطالب بتعويضات عراقية للعمال و اصحاب الأعمال

□ جينيف – «العالم اليوم»:

قدمت الكويت مشروع قرار لدراسته من قبل مؤتمر العمل الدولى الذى يبدأ اجتماعاته فى جينيف يوم الأربعاء القادم بشأن التعويض عن الخسائر التى تعرض لها العمال وأصحاب العمل بسبب الغزو العراقى للكويت.

ويدعو مشروع القرار حكومة بغداد إلى احترام قرارات المنظمات الدولية فيما يتعلق بالتعويضات والتقيد بها، وعدم الاستهزاء بالقرارات المختلفة المتعلقة بالقانون الدولى. ويطالب المشروع المدير العام لمكتب العمل الدولى بإجراء اتصالات مع السلطات المختصة فى اللجنة الدولية للتعويضات عن طريق الجهات المعنية فى الأمم المتحدة من أجل إعطاء أولوية لمسألة دفع تعويضات للعمال وأرباب العمل.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

□ وزير القوى العاملة يجرى مفاوضات فى جنيف تستهدف :

استرداد ٤٩٣ مليون دولار حقوق العمالة المصرية بالعراق

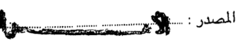
اختيار مصر عضوا فى لجنة دولية لمنع الكوارث الصناعية

اكد السيد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب قبيل مغادرته مطار القاهرة امس فى طريقه الى جنيف ليراس وفد مصر فى مؤتمر العمل الدولى ، انه سيبحث مع رئيس منظمة العمل الدولية ، قضية حقوق العمالة المصرية المتضررين من حرب الخليج واسترداد مستحقاتهم لدى العراق التى تقدر بنحو ٤٩٣ مليون دولار ، وان الوزارة تعد حاليا استمارات بهذه المبالغ التى سيتم الحصول عنيها من صندوق الأمم المتحدة بجنيف .

وفى مؤتمر جنيف تم اختيار مصر عضوا فى مجموعة العمل التى تمثل الحكومات واصحاب الاعمال والعمال فى لجنة منع الكوارث الصناعية ـ عن طريق نظام للتحكم فى المخاطر الكبرى ، ومثل مصر فى المجموعة الدكتور نبيل رياض وتوصلت المجموعة الى تعريف محدد فى اتفاقية وافقت عليها جميع الحكومات وتتضمن ضرورة اتخاذ التدابير لمنع الكوارث الصناعية والحد من مخاطرها والاثار المترتبة عليها ، وان تضع كل

[البقية ص ١١ عمود ٦]



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

دولة برنامجا زمنيا لتنفيذها .

وقال وزير القوى العاملة ان مصر تؤيد نظام التكييف الهيكلى للاقتصاد العالمى والعالم الجديد الذى يكفل حماية الايدى العاملة وحقوقها كثروة بشرية لها اهمية كبرى ، وقال انه سيلقى كلمة مصر فى مؤتمر جنيف بعد غد (الاثنين) وتتضمن مشروعات المنظمة بمصر والأقطار العربية لخدمة الحركة العمالية وموافقة مصر على قبول ٤ دول من الكومنولث المستقلة وكوريا الجنوبية اعضاء بالمنظمة .

واضاف انه سيجرى مباحثات على هامش المؤتمر مع وزراء عمل الدول العربية لبحث فرص عمل جديدة وقضايا واوضاع العمالة المصرية هناك والمشاكل التى تواجهها ومناقشة بعض مستحقات المصريين لدى بعض الدول العربية ، وسوف يلتقى بوزراء عمل الدول الافريقية باعتبار افريقيا مستقبل سوق العمل للدول العربية

وتشارك مصر فى جلسة خاصة لبحث موضوعى القضية الفلسطينية والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا .. وغادر القاهرة امس ايضا السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر لحضور المؤتمر الدولى .

ومن جنيف كتب هيثم سعد الدين : ان اتفاقية منع الحوادث اكدت ضرورة ضمان اتخاذ كل التدابير الكفيلة بمنع الحوادث الكبرى التى تنشأ عنها كوارث صناعية والتقليل من مخاطر تلك الحوادث والاثار الناجمه عنها ، وان تتعاون فى ذلك منظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الحكومية الاخرى ذات الصلة فى اطار البرنامج الدولى للسلامه الكيميائية .

وقد ثار جدل كبير بين الاعضاء فى اللجنة حول استبعاد بعض المنشآت وفروع النشاط الاقتصادى من مجال تطبيق الاتفاقية مما ادى لطرح الموضوع للتصويت ، ووافقت الاغلبية على استبعاد بعض المنشآت من نطاق تطبيق الاتفاقية وهى المنشآت والمصانع النووية التى تجهز مواد اشعاعيه والمنشآت العسكرية والنقل خارج المنشآت بطريقة اخرى غير الانابيب .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

□ اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب تقترح :

صرف قروض لأصحاب الحوالات العراقية التى لم تسدد

كتب : محمود معوض :

تعد اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب حاليا تقريرا حول مشكلة مستحقات العمالة المصرية بالعراق خاصة المبالغ المستحقة لاصحاب الحوالات والذين لم يتمكنوا من صرفها حتى الآن .. لعدم وجود غطاء نقدى من الحكومة العراقية .

وصرح الدكتور محمد ذكروري رئيس اللجنة بانها انتهت الى اقتراح سوف يتم الاتفاق عليه مع الحكومة يقضى بقيام الصندوق الاجتماعى بمنح قروض لاصحاب هذه الحوالات وبضمانها على ان يتم سداد القروض بعد حصول اصحاب الحوالات على مستحقاتهم وان تتولى مصر تحصيل هذه المبالغ من الحكومة العراقية .

كما يتضمن تقرير اللجنة الذى سيناقشه المجلس قبل فض الدورة البرلمانية الحالية تجنيب مبلغ من المنح والمساعدات التى حصلت عليها الحكومة بسبب تضرر مصر من ازمة الخليج لتسوية تلك الحوالات لاصحابها ، خاصة ان توقف العراق عن الصرف يرجع الى ماحدث خلال الازمة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

الخارجية مازالت تتجاهل طرد المصريين من الكويت

كتب هانى عمارة:

مازالت وزارة الخارجية تتجاهل محاولات طرد المصريين بالجملة من الكويت.

فقد أصدرت الحكومة الكويتية قراراً بترحيل أبناء المصريين الموجودين بالكويت، والذين يقل مرتب عائلهم عن ٧٠٠ دينار، وحددت أول يوليو القادم لتنفيذ القرار. ومما يذكر أن ٩٥٪ من العاملين المصريين فى الكويت يقل مرتبهم عن المبلغ المحدد.

وبعد أن نشرت «الشعب» الأسبوع الماضى محتوى هذا القرار الخطير وتأثيره على نسبة تواجد العمالة المصرية فى الكويت، توجه المئات إلى السفير المصرى هناك، الذى أكد لهم أنه لم يتلق أية تعليمات من وزارة الخارجية حول هذا الموضوع.

ومن الجدير بالذكر أن الخارجية السورية تدخلت لدى حكومة الكويت وتم استثناء السوريين من هذا القرار.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

■ رئيس اتحاد نقابات عمال مصر فى مؤتمر العمل الدولى :

اقتراح صرف مستحقات ٥٠٠ ألف مصرى تضرروا من حرب الخليج

الاستعانة بالتعويضات فى إنشاء مشروعات صغيرة تعوضهم عن فقد وظائفهم

جنيف ـ من هيثم سعد الدين :

اقترح السيد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر على منظمة العمل الدولية صرف مستحقات وتعويضات وحقوق العمال المتضررين من حرب الخليج ومنهم نحو ٥٠٠ الف مصرى من الاموال المجمده لبعض الدول اطراف النزاع والمسئولين عن التعويضات ، وذلك بعد اجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة بين المنظمة ولجنة صندوق التعويضات التابع لمجلس الامن ، حتى يتمكن هؤلاء العمال الذين فقدوا وظائفهم ومدخراتهم واصابهم ضررا بالغا نتيجة عودتهم الفجائية ، من اقامة مشروعات صغيرة تدر عليهم عائدا حتى يصبحوا عمالا منتجين فى المجتمع .

وأكد رئيس اتحاد العمال ان مبادىء وحقوق الانسان تشمل الافراد والشعوب فى كل مكان لا فرق فى احترامها وضمانها وتطبيقها بين شعب وشعب وجنس واخر ، وطالب المنظمة الدولية بان تحث الدول الاعضاء على ضرورة ضمان المساواة فى المعاملة بين العمال الوطنيين والعمال المهاجرين اقتصاديا واجتماعيا خاصة فيما يتعلق بالاجور وساعات العمل والضمان والاجتماعى والحرية النقابية .

وطالب المنظمة الدولية بتأييد مبادرة الرئيس حسنى مبارك لنزع اسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الاوسط حتى تتفرغ شعوب المنطقة للتنمية فى جو من الاستقرار القائم على احترام الحقوق المشروعة للشعوب وتحت مظلة سلام يرتكز على العدل وردع العدوان .

وأكد السيد راشد ان التنظيم النقابى فى مصر يتعاون مع الحكومة لضمان المشاركة الشعبية فى اجراءات الاصلاح الاقتصادى تحقيقا للتوازن بين متطلبات خطة الاصلاح وبين العدالة الاجتماعية ومكافحة البطالة وأشار الى ان قانون شركات قطاع الاعمال الجديد نص على مشاركة التنظيم النقابى مع الادارة فى وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم العاملين والاجور والعلاوات والاجازات ، استجابة لمطلب التنظيم النقابى .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

خلال الشهر القادم :

الانتهاء من تسليم الاستمارات لتعويض متضررى حرب الخليج

كتب ـ ماهر مقلد : اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب عقب عودته مساء امس من جنيف انه سيتم الانتهاء من تسليم الاستمارات الخاصة بتعويض العمال المصريين المتضررين من ازمة الخليج والبالغ عددهم نحو ٥٠٠ الف عامل خلال الشهر القادم وذلك تمهيدا لرفع تقرير شامل لصندوق التعويضات التابع للامم المتحدة . لصرف التعويضات اللازمة للعمال المصريين فور توفر التمويل اللازم .



كشفت أزمة الخليج عن حقيقة أوضاع العمالة العربية المهاجرة. فقد كان للمعالجات السلبية ـ التي تورطت فيها أطراف عديدة في انتهاك حقوق العاملين والرعايا العرب بحسب مواقف حكوماتهم، من هذه الأزمة تأثير سلبي شديد على أوضاع العمالة في دول الخليج.

من هنا تأتي الأهمية القصوى لإعادة معالجة وضعية انتقال العمالة العربية إلى البلاد النفطية عموماً والخليج خصوصاً وحماية حقوقها من خلال التنسيق والتكامل في صورة اتفاقيات ثنائية أو جماعية بين الحكومات المرسلة للعمالة وتلك المستقبلة لها. وبالتالي استحداث تشريعات للعمل بشكل يتلاءم مع مواثيق العمل الدولية وحقوق الإنسان، ويوفر الكفاءة الفنية والتدريب المهني للعمالة العربية الوافدة حتى تكون قادرة على منافسة العمالة الأجنبية، ومن ثم الحلول محلها تدريجياً في المستقبل.

تنظيم هجرة العمالة العربية بعد حرب الخليج

د. أحمد ثابت(*)

مثلما فرضت أزمة الخليج ضرورة إعادة النظر جدياً في كافة اعتلالات وتناقضات العلاقات العربية ـ العربية، تستوجب كذلك الأهمية القصوى لإعادة معالجة وضعية انتقال العمالة العربية إلى البلاد النفطية العربية عموماً وفي الخليج خصوصاً، سواء من ناحية ضرورة استحداث تشريعات للعمل في بعض بلاد الخليج التي لم تعرفها من قبل أو تطوير التشريعات القائمة في البعض الآخر، وبحيث تتلاءم الاثنتان مع مواثيق ومستويات العمل الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية أو مواثيق حقوق الإنسان الدولية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المدنية، أو من ناحية أهمية انضمام دول النفط المستقبلة للعمالة العربية المهاجرة إلى اتفاقيات العمل العربية، حيث لم تنضم دول الخليج الست جميعها إلى هذه الاتفاقيات، وما يستتبعه من التزام هذه الدول بهذه الاتفاقيات وبغيرها من المواثيق والاعلانات الاقتصادية والاجتماعة الصادرة عن الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة. وأخيراً وليس آخراً، من زاوية الأهمية القصوى لضرورة حماية حقوق العمالة العربية المهاجرة من خلال التنسيق والتكامل في صورة اتفاقيات ثنائية أو جماعية بين حكومات البلدان المرسلة للعمالة وتلك المستقبلة لها.

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٩٢

وفي إطار أزمة الخليج والتي سوف تمارس تغييراً وتعديلاً هيكلياً بعيد الأثر في مجمل النظام العربي والعلاقات بين الأقطار العربية، وكذا في إطار أوضاع ما قبل الأزمة والتي كانت سلبية على وجه العموم لهجرة العمالة العربية، وما تم خلالها من معالجات سلبية أيضاً تؤثر بشدة على علاقات الشعوب فيما بينها وعلى مسائل الانتماء العروبي القومي، في إطار ذلك يمكن النظر إلى انتقال العمالة العربية من بلاد الفائض النفطي (أي الدول المتيسرة مالياً) إلى بلاد العجز (أي الدول المتعسرة مالياً) من زاويتين رئيسيتين: الجانب الاقتصادي للهجرة وآثاره على التنمية والانتاجية والهياكل الاقتصادية في كل من بلاد الإرسال وبلاد الاستقبال، والجانب الاجتماعي من أوضاع تنظيم الهجرة والأحوال المعيشية والاجتماعية للمهاجرين. وبالطبع لا يتسع المقام لدراسة كهذه، وسوف نركز هنا على أهم الآثار المباشرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إن أمكن لظاهرة الهجرة العربية للعمل في بلاد النفط، وكذلك الملابسات والوقائع المباشرة لأزمة الخليج، حيث جاءت الأوضاع السلبية والمأساوية ربما تتويجاً ولو غير مباشر للوضعية السابقة على الأزمة، فقد ظهر لكثير من المراقبين والمحللين أن جوانب عديدة لتأزم أوضاع العمالة العربية المهاجرة بسبب تداعيات الأزمة ربما لم تأت مفاجئة إلى حد كبير، شأنها في ذلك شأن قضايا اخرى..

الأزمة ومأساة العاملين والرعايا العرب

يمكن أن نرصد هنا تناقضين على جانب خطير من المفارقة، أحدهما مرتبط مباشرة بالأزمة، والآخر يتعلق بما قبل الأزمة أما **التناقض الأول** والذي كشفت عنه الأزمة فهو **ما يلاحظ من ضعف الاهتمام الذي أولاه كل من الاعلام الغربي والاعلام العربي الرسمي للمحنة التي تعرض لها العاملون والرعايا العرب وهم بالملايين في الكويت والعراق، مقارناً بالاهتمام الواسع والمكثف والمركز على ما تعرض له الرعايا الغربيون وهم بضعة آلاف قامت السلطات العراقية بمنعهم من مغادرة العراق والكويت وبتجميع بعضهم في مواقع استراتيجية واقتصادية يحتمل أن تكون هدفاً لهجمات عسكرية في حال نشوب الحرب..**

ويأتي **التناقض الآخر** وهو يلخص مجمل الصورة التي كانت عليها العمالة العربية الوافدة إلى بلاد النفط، ويعبر عنه محمود عبد الفضيل - الاقتصادي العربي البارز - بالقول إن غياب الإطار التنظيمي لحركة العمالة العربية يقابله تحيز واضح في المعاملات والممارسات العربية إلى جانب حماية حقوق رأس المال العربي وتأمينها، ويعود ذلك إلى الدور القيادي الذي يلعبه رأس المال النفطي في الاقتصاد العربي في الحقبة النفطية. فهذه الحماية لرأس المال عكست حرص أقطار الفائض النفطية العربية على اقتضاء أقصى الضمانات الممكنة لاستثماراتها. بينما كان غياب إطار ينظم حركة القوى العاملة، نتيجة لتحكم هذه البلدان لكونها بلدان الاستقبال"[(١)].

أكدت أزمة الخليج على ما تتميز به الأقطار العربية من خصوصية في معالجة خصوماتها السياسية. إذ يعامل المواطنون والرعايا العرب في إطار هذه الخصوصية بصنوف عديدة من انتهاك الكرامة والحقوق التي تمارسها بعض الحكومات بغرض التأثير على الحكومات الأدنى التي تختلف معها. ففي نطاق معالجة أزمة الخليج تورطت أطراف عديدة في انتهاك حقوق العاملين

---

(١) د. محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية** (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية ودار المستقبل العربي، ط ٤، ١٩٨٢) ص ٨٦



والرعايا العرب بحسب مواقف حكوماتهم سواء لصالح العراق أو ضدها. هذا فضلاً عن أن الانتهاكات السابقة على الأزمة كانت تتم دون أن يتعرض لها الإعلام الرسمي لطرفي العلاقة في فترات الوئام وتحسن العلاقات في حين كانت تحكمها «الموسمية» ويجري التعامل معها كظاهرة عندما تثيرها أجهزة الإعلام الرسمية في أوقات تأزم العلاقات، مثلما حدث في أزمة الخليج..

فقد أفادت الأنباء وتقارير المنظمات والجماعات العربية والدولية المعنية بحقوق الإنسان عن وقوع العديد من الانتهاكات لحقوق العاملين والرعايا العرب، وبصفة خاصة للذين ينتمون إلى أقطار عربية اتخذت حكوماتها موقفاً رافضاً للغزو العراقي للكويت، إلى جانب ما تم بالطبع بحق الشعب الكويتي من دمار وقتل ونهب وسلب وتهجير جماعي. إذ اختلفت التقديرات حول سقوط أعداد من القتلى في الكويت من كويتيين وعرب فذكرت التقارير أن السلطات العراقية أقدمت على إعدام عشرات الأشخاص من بينهم مواطنين مصريين وسوريين بزعم تورطهم في بعض أعمال السلب والنهب التي نُسبت إلى الجنود العراقيين، كما أشار بعضها إلى مصرع بعض الأشخاص وتعرض آخرين لخطر الموت بفعل الاعتداءات التي تعرضوا لها من قبل الجنود العراقيين وبسبب احتجاجهم على اقتحام منازلهم وسلب محتوياتها أو مقاومتهم لأعمال الاعتداء على نسائهم. هذا فضلاً عن أن آلاف النازحين الذين واجهوا خطر الموت، وتوفي بعضهم في إطار غياب الحد الأدنى من التسهيلات التي توافرت للنازحين من جنسيات أخرى[٢]. وقد حدث هذا في ظل إغلاق قنوات التنسيق بين السلطات العراقية وبعض الحكومات العربية من أجل تأمين إجراءات ترحيل رعاياها.

وأشارت التقارير إلى تعرض ممتلكات المصريين الخاصة لأنواع شتى من أعمال السلب والنهب أو التخريب. فضلاً عن تعرض بعض النازحين المصريين عند المنافذ الحدودية إلى الاستيلاء على نقودهم أو أية أشياء ثمينة لديهم من قبل جنود عراقيين. وذكرت لجنة تابعة لمنظمة العفو الدولية أن السلطات العراقية رفضت السماح لها بتقصي حقائق الوضع بخصوص انتهاكات حقوق العاملين العرب في الكويت وعلى المنافذ الحدودية. وظلت قضية متعلقات ومستحقات العاملين العائدين من الكويت أو من كانوا خارجها وقت الغزو بدون حل، وتبدو خطورتها من ضخامة أعداد المصريين هناك والتي تقدرها وزارة القوى العاملة المصرية بـ ١٧٠ ألفاً، فيما تشير تقديرات أخرى إلى ٣٠٠ ألف من العاملين وأسرهم، وتبلغ هذه المستحقات حوالي ١٣ مليار دولار، وتشمل الأثاث والمتلكات والودائع والمستحقات من الرواتب والأجور المتأخرة والمكافآت المستحقة عند انتهاء التعاقد، إلى جانب الاستثمارات الخاصة بالكويت والتي فرض النظام المعمول به هناك أن تكون تحت مظلة الكفالة الكويتية[٣].

وكانت منظمة العمل الدولية قد أوفدت مبعوثين لها في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ إلى عدد من الدول التي كانت لها عمالة كبيرة نازحة من الكويت والعراق، ومن بينها مصر، لحصر المستحقات

---

(٢) بيان المنظمة العربية لحقوق الإنسان بخصوص الانتهاكات التي تعرض لها الرعايا والعاملون العرب في الكويت من جراء العدوان العراقي، ١٩٩٠/٨/٢٨.

(٣) عصام محمد حسن، «الخلافات العربية وأزمة حقوق العاملين والرعايا العرب»، ملف عن أزمة الخليج وحقوق الإنسان، مجلة غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالقاهرة، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

وتحدثت التقارير أيضاً عن مظاهر عديدة من الاعتداءات بحق المصريين في العراق مثل حالات الاحتجاز والتهديد لرفضهم الخروج في مظاهرات تأييد للعراق او محاولة تجنيد بعضهم إجبارياً في الجيش الشعبي العراقي. وأشارت أنباء أخرى إلى قيام السلطات العراقية بمنع أكثر من مائة ألف من المصريين العاملين بالقطاع الحكومي العراقي من السفر، أو أن يضطر الراغبون منهم في المغادرة إلى التنازل عن مستحقاتهم. في حين يواجه العاملون في القطاع الخاص العراقي أشكالاً من المماطلة من أصحاب العمل العراقيين في دفع مستحقاتهم بهدف إجبارهم على البقاء، خاصة عقب النزوح الكبير للعمالة الآسيوية. فضلاً عن اضطرار عدة آلاف منهم إلى العودة للعراق بعد أن كانوا في طريقهم إلى الحدود العراقية الأردنية، نظراً لإعلان السلطات العراقية عدم السماح بعودة المصريين الذين غادروا العراق مرة أخرى لأعمالهم إلا ضمن مدة زمنية قصيرة للغاية، الأمر الذي جعل هؤلاء في حيرة واضطراب شديدين وهم محاصرون بين احتمالات الحرب والتجويع وسوء المعاملة في العراق، وبين مواجهة شبح البطالة في مصر. ولم يكن تبرير المسؤولين العراقيين لتلك الأحداث مقبولاً حتى في ظل تفهم دواعي الحرب والحصار المفروض على بغداد[٤]. ومن ناحية أخرى نوهت التقارير بزيادة أعداد جثث المصريين الآتية من العراق بنسبة كبيرة وغير مسبوقة منذ وقوع الغزو في الثاني من آب (أغسطس)، بحيث تتجاوز كثيراً أرقام الوفيات لأسباب طبيعية قبل الغزو. والملفت للنظر أن ما يؤيد صحة القول بوقوع حوادث قتل متعمد لمصريين جاءوا جثثاً أن أغلب التقارير عن الوفيات غير الطبيعية كانت تخلو من تقارير عن أسباب الوفاة أو كانت التقارير غامضة[٥].

كان الوضع أكثر مأساوية للنازحين من العاملين والرعايا العرب والمصريين خاصة عند الحدود الأردنية ـ العراقية، على أن ما يلفت النظر هنا هو أن بعض الجهود والمساعدات الدولية وخاصة هيئات الاغاثة الإنسانية وبعض حكومات أوروبا الغربية هي التي كانت قد سارعت لتدارك الكارثة بتقديم طائرات للنقل ومساعدات غذائية[٦].

وفي ما يتعلق بالعاملين والرعايا العرب في أقطار الخليج، فقد انعكست الخلافات السياسية حول الأزمة بين حكومات هؤلاء العاملين وحكومات بلاد الخليج في تعرض أعداد كبيرة من هؤلاء العاملين وأسرهم للطرد أو الاستغناء عن أعمالهم او إلغاء العديد من التسهيلات والامتيازات التي كانت ممنوحة لهم. فتعرض الفلسطينيون واليمنيون والأردنيون لهذه المظاهر، إذ تحدثت التقارير عن قيام حكومة قطر بإبعاد عدد من الفلسطينيين المقيمين بالبلاد إلى خارجها دونما أسباب قانونية أو أمنية[٧]، هذا فضلاً عما تناقلته التقارير بخصوص القرار الذي اصدرته السلطات السعودية والذي قضى بوقف الاستثناءات الخاصة بعمل وإقامة بعض الجنسيات داخل المملكة، ولم يكن مقصوداً بهذا القرار سوى اليمنيين الذين يقدر عددهم بما لا يقل عن ٢,٥ مليون يمني يقومون بتحويل حوالي ٤ بلايين دولار إلى بلادهم سنوياً، وكانت الاستثناءات الممنوحة لهم تتيح الدخول إلى السعودية بدون تأشيرة وتمنح الحق في العمل والتمتع بحق التملك وإقامة

(٤) جريدة الأهالي المصرية، العدد ٤٦٨، ١٩٩٠/٩/٢٦
(٥) مجلة المصور المصرية، العدد ٣٤٤١، ١٩٩٠/٩/٢٠
(٦) عصام محمد حسن، مصدر سابق، ص ص ١٠٨ ـ ١٠٩
(٧) جريدة الأهالي المصرية، العدد ٤٧٠، ١٩٩٠/١٠/٨



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٩٢

المشروعات التجارية بدون حاجة إلى الكفيل السعودي، هذا فضلاً عن وجود أعداد ضخمة من هؤلاء - من البداية - في الأراضي والمناطق الحدودية[٨].

وتناقلت التقارير أيضاً وقوع بعض حوادث الاساءة في المعاملة لليمنيين في السعودية بزعم الاشتباه في مواقفهم المعارضة للسياسة السعودية، إلى جانب فرض قيود على دخول رعايا أردنيين جدد وتشغيلهم، وكذلك استغناء المملكة عن بضعة آلاف من العاملين الأردنيين فيها. في الوقت نفسه ذكرت التقارير أن السلطات المصرية قامت بعدد من الاجراءات التي تحد من دخول الفلسطينيين المقيمين بمصر أو تنقلهم أو دراستهم رداً على موقف منظمة التحرير في ذلك الوقت، وأعلنت عن إجراءات مشددة بشأن دخول المواطنين الفلسطينيين والعراقيين واليمنيين للبلاد، ومنع بعض الطلاب القادمين من الأراضي المحتلة من دخول البلاد والدراسة بالجامعات والمعاهد والمدارس المصرية[٩].

لقد أعادت الأزمة الكشف عن حقيقة أوضاع العمالة العربية المهاجرة اقتصادياً واجتماعياً والتي تمت بصورة غير منظمة تفتقر إلى مقتضيات التنسيق لأغراض التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، فغني عن البيان أن إمكانيات هذا التكامل تتطلب أساساً ضرورة توفير سوق عربية منظمة للعمالة وحرية انتقال العمالة العربية من بلد لآخر حسب مقتضيات التنمية والتكامل مثلما تتطلب حرية تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات والتكامل في هياكل الانتاج والاقتصاد.

هجرة العمالة والإطار التنظيمي

يلفت النظر أن غالبية الدول النفطية العربية (فيما عدا العراق وليبيا) لم تنضم حتى الآن لاتفاقيات العمل الدولية خاصة في مجال حقوق العاملين وبصفة خاصة من غير المواطنين سواء في القطاع الحكومي أو في قطاع الأعمال الخاص، ويرجع ذلك إلى أن بعض دول الخليج العربية اصدرت تشريعات لتنظيم العمل في القطاع الحكومي فقط دون قطاع الأعمال الخاص، والبعض الآخر لم يصدر بعد قوانين عامة للعمل، وإنما اقتصر الأمر على قوانين تخص قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي قد لا تراعي الأسس والقواعد العامة في مجال التعيين والترقي والأرباح والحوافز.. إلخ. جدير بالذكر أن إحدى أهم اتفاقيات العمل الدولية التي أصدرتها منظمة العمل الدولية وهي الاتفاقية رقم (١١١) بشأن منع التمييز في مجال الاستخدام والمهنة بين المواطنين وغير المواطنين، وافقت عليها ثلاث دول خليجية هي السعودية والكويت وقطر، إلا أنها لم تصادق عليها مما يجعلها لا تدخل حيز التنفيذ[١٠].

ورغم أن الدول النفطية الخليجية مستقبلة للعاملة أساساً وبالتالي فهي معنية بالالتزام بالإطار التنظيمي لهجرة العمالة، فإنها لم تنضم أيضاً إلى اتفاقيات العمل العربية المنظمة لانتقال الأفراد بين الأقطار العربية بغرض العمل. وفي هذا الصدد نذكر أن الجهود العربية في ذلك ترجع إلى وقت طويل منذ أواخر الخمسينيات وقبل ظهور النفط، بل وقبل حصول معظم دول الخليج

(٨) عصام حسن، مصدر سابق. ص ص ١١١

(٩) بيان المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٨/٩/١٩٩٠.

(١٠) د. بدرية علي العوضي، «دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية» - سلسلة عالم المعرفة (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥)، ص ص ١٣١ - ١٣٢

العربية على استقلالها. وتعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الصادرة عام ١٩٥٧ هي الخطوة الأولى في هذا الصدد. فقد نصت هذه الاتفاقية على حرية تنقل الأفراد والإقامة والعمل بين الأقطار العربية. وبعد ذلك وافق مؤتمر وزراء العمل العرب المنعقد في الكويت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ على الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة رقم (٢) وتتعهد الأقطار العربية ـ طبقاً للاتفاقية ـ بتسهيل تنقل الأيدي العاملة فيما بينها، والعمل على تيسير الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك، وأن يحدد كل طرف سلطة مختصة لديه بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية تتولى تنظيم تنقل الأيدي العاملة والاشراف عليه، كما تتعهد الأطراف الموقعة على الاتفاقية بتبادل جميع البيانات والمعلومات اللازمة، وإعطاء الأولوية في التشغيل للعمال العرب، وتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل فيها، وتحويل جزء من أجورهم. وأجازت الاتفاقية عقد اتفاقيات ثنائية بين الأطراف المتعاقدة، وطرحت في سبيل ذلك نموذجاً لاتفاقية ثنائية تسترشد به الدول الراغبة في ذلك[11].

غير أن الاتفاقية لم تتضمن ما يسمح للعامل العربي أن يصطحب أسرته معه، وإن كان نموذج الاتفاقية الثنائية قد أجاز للعامل أن يتقدم بطلب لاصطحاب أسرته أو التحاقها به، دون أن تنص تحديداً على ما سوف يترتب على تقدم العامل المهاجر بهذا الطلب، كما أنها لم تتضمن نصوصاً خاصة بحقوق العمال المهاجرين في التدريب والحقوق المدنية والنقابية. وقد أقرت الاتفاقية ١٤ دولة عربية، لم توافق منها على الانضمام سوى ست دول فقط هي: الأردن ومصر والعراق والسودان وليبيا وسوريا[12].

وكان تدفق النفط بكثرة وارتفاع أسعاره عقب حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ مدعاة لتوافد أعداد هائلة من العمالة العربية من دول العجز على دول الفائض النفطي وخاصة في الخليج العربي، مما فرض بدوره ضرورة إعادة النظر في الاتفاقية العربية ـ سالفة الذكر، فقد أصدر مؤتمر وزراء العمل العرب في آذار (مارس) ١٩٧٥ الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة المعدلة رقم (٤) لعام ١٩٧٥، وأضاف إليها نصوصاً أكدت على أهمية المواءمة بين المصالح القومية العربية والمصالح القطرية للدول المستقبلة للعمالة. فمن جانب، أكدت الاتفاقية على ضرورة تمتع العمال الذين ينتقلون فيما بين الدول العربية بالحقوق والمزايا كافة الممنوحة لعمال الدول المضيفة. ومن جانب آخر، نصت الاتفاقية على الحفاظ على فرص العمل بالنسبة لمواطني الدول المضيفة. وقطعت الاتفاقية خطوة متقدمة مقارنة بالاتفاقية رقم (٢) حينما أكدت على ضرورة تقنين الإجراءات الخاصة بالتبادل البشري بين الأقطار العربية، مثال ذلك إجراءات استخراج تصاريح العمل والاقامة للعمال الوافدين، بما في ذلك إجراءات تجديد أو عدم تجديد أو سحب تلك التصاريح. وتضمنت هذه الاتفاقية حتى شروط إبعاد الوافدين من الدولة المضيفة، ونصت على حفظ حق العامل في التظلم أمام الجهات المختصة وحصوله على كافة المستحقات أو المكافآت والمزايا الممنوحة له عند مغادرة البلد المضيف، مع منحه مدة زمنية معقولة بعد انتهاء ترخيص العمل لترتيب أموره الشخصية وأمور عائلته[13].

(١١) د. نادر فرجاني، «تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٣٩، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ٤٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٣) د. محمد محمود الأمام، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة»، **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، ص ٥٩.



بيد ان هذه الاتفاقية أعطت الجهات المختصة في الدولة المضيفة مهلة ستة أشهر للبت في طلب العامل اصطحاب أسرته، مما يعطيها فرصة غير مقيدة للرفض أو التأجيل. ومن ناحية أخرى، نصت الاتفاقية على تمتع العمال الوافدين وأسرهم بحقوق ومزايا العمال الوطنيين، بما في ذلك الحقوق النقابية في إطار التشريعات الوطنية في الدولة المضيفة(١٤).

وإزاء تدفق العمالة الآسيوية بأعداد هائلة إلى بلدان الخليج منذ منتصف السبعينيات، فقد تنبهت الاتفاقية المذكورة إلى المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه العمالة، ولذلك قررت أهمية أن تعمل الدول الموقعة عليها على إحلال العمالة العربية تدريجياً محل العمالة الأجنبية، وطالبت بأن تتولى الدول المتعاقدة إنشاء جهاز ثلاثي يضم ممثلي العمال وأصحاب الأعمال والحكومة، لتنفيذ الأعمال والخدمات المترتبة على المصادقة على الاتفاقية، كما أعطت مكتب العمل العربي مهمة جمع البيانات والمعلومات اللازمة لحسن التنفيذ والتنسيق بين الأجهزة القطرية المختصة. ويلاحظ مرة أخرى أن دول الخليج الست لم تنضم ولم توافق أيضاً على الاتفاقية، فيما وافقت خمس دول عربية عليها وهي الأردن ومصر وفلسطين والصومال والعراق(١٥)، وفيما عدا الأخير تعتبر الدول الأربع مصدرة للعمالة.

وجاءت الاتفاقية الثالثة رقم (٩) لعام ١٩٧٧ والتوصية رقم (٢) للعام نفسه بشأن التوجيه والتدريب المهني، مكملة للاتفاقيات السابقة، ولتؤكد على ضرورة التعاون العربي في مجال التدريب المهني المشترك لتأهيل العمالة العربية المهاجرة خاصة التي تفتقر إلى المهارات الفنية المطلوبة للعمل في مشروعات التنمية بدول النفط وحتى تكون قادرة على منافسة العمالة الآسيوية الماهرة، ثم الحلول محلها تدريجياً. وقد اقتصر عدد الدول المصادقة على هذه الاتفاقية على أربع دول فقط هي الأردن وسوريا والعراق وفلسطين(١٦).

وقد أقر مؤتمر قمة عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وجاء في مقدمة الميثاق النص على تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها للخارج واستعادة الموجود منها في الخارج إلى الوطن العربي.. وأن تعامل الدول العربية العامل العربي معاملة تفضيلية بالنسبة للعمالة الأجنبية الوافدة ومعاملة العامل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من أهل الوطن في كل قطر عربي. كما أكدت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك على «تنمية القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وتطويرها وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، وللتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية»(١٧).

---

(١٤) د. نادر فرجاني، **مصدر سابق**، ص ٤٣.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٤
(١٦) د. محمد محمود الأمام، **مصدر سابق**، ص ٦٥.
(١٧) د. نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠)، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

المؤسسات العربية وانتقال العمالة

سبقت الإشارة إلى أن اتفاقية العمل العربية عام ١٩٧٥ أعطت مكتب العمل العربي دوراً هاماً في تيسير انتقال القوى العاملة العربية، غير أن قلة عدد البلدان العربية المصدقة على الاتفاقية حدّت من فعالية دور المكتب في هذا الصدد، وفرض توسع سوق العمل العربية ضرورة إقامة أشكال مؤسسية عربية في ميدان التبادل البشري، ومن هنا جاءت فكرة المؤسسة العربية للتشغيل في إطار منظمة العمل العربية، وعرض مشروع المؤسسة على الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي في آذار (مارس) ١٩٨٠ ببغداد، وقرر المؤتمر الموافقة مبدئياً على قيامها، وحددت فترة انتقالية لمدة عامين يتم خلالهما إعداد البنية الأساسية للمؤسسة وتدريب كوادرها ووضع لوائحها الداخلية. ومن أهم أهداف المؤسسة[١٨]:

١ ـ جمع المعلومات ونشرها عن سوق العمالة العربية وحركة التشغيل بما يؤدي إلى تنظيم هذه السوق بمواردها الذاتية، والتقليل من الاعتماد على العمالة الأجنبية وأخطارها.

٢ ـ الإسهام في استيعاب العمالة العربية وخاصة الكفاءات منها في دول عربية والعمل على تنظيم عودة العمالة العربية من الدول الأوروبية.

٣ ـ العمل على التوفيق بين الطلب على القوى العاملة والمعروض منها بالمساهمة في مشروعات تدريب عربية مشتركة.

ومع أن مشروع المؤسسة نص على دخولها حيز التنفيذ هي والمركز العربي للتدريب المهني منذ آذار (مارس) ١٩٨٢، إلا ان ذلك لم يحدث حتى الآن.

ونظراً لتعثر الاتفاقيات المنظمة لانتقال العمالة العربية، فقد لجأت بعض حكومات بلدان الارسال والاستقبال إلى عقد اتفاقيات ثنائية توصلت بموجبها حكومات بلدان الاستقبال إلى ضمان حقوق أقل بكثير مما تضمنته الاتفاقيات الجماعية[١٩].

هذا بالاضافة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي كان قد قرر في ٨٢/٢/٢٧ المبادرة بعمل يسمح باستطلاع آراء البلدان العربية ومعرفة سياساتها بخصوص ما كان قد نص عليه البند «ثالثاً/ ج» من ميثاق العمل الاقتصادي القومي بشأن تحرير تنقل الأيدي العاملة العربية، ويلفت النظر إلى أن تسعة اقطار عربية استجابت للاستطلاع منها خمسة مرسلة للعمالة وقطر واحد مرسل/ مستقبلة وثلاثة مستقبلة. وانتهى الاستطلاع إلى اقتراح «إعلان عربي بالمبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية»، انطلاقاً من تفادي الحاجة لاتفاقية اضافية جديدة، واقر المجلس الاقتصادي الاعلان في ١٩٨٤/٢/٩ وطلب في ١٩٨٤/٨/٢٩ من منظمة العمل بحث سبل تحويل هذه المبادىء إلى برامج عملية[٢٠].

وكان المجلس قد خصص دورته السادسة والثلاثين (٦ ـ ١٩٨٤/٢/٩) لدراسة تيسير

---

(١٨) د. نادر فرجاني، «تيسير التبادل البشري..» مصدر سابق، ص ص ٤٥ ـ ٤٦

(١٩) د. محمود الأمام، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٥

انتقال القوى العاملة داخل الوطن العربي، وذلك في إطار الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية بالتعاون مع منظمة العمل العربية[٢١].

وضع العمالة العربية

يختلف الوضع العملي للعمالة العربية المهاجرة إلى بلاد النفط جذرياً عما هو موجود في الاتفاقيات والمواثيق العربية المنظمة نظرياً لهذا الوضع، ويلاحظ بداية أن دول مجلس التعاون الخليجي شأنها شأن غالبية الدول العربية، باستثناء سوريا والعراق، تقيد حق العامل العربي في الاقامة برخصة العمل. ونظراً لغياب الإطار القانوني والتنظيمي لكيفية معاملة العمالة العربية المهاجرة إلى دول النفط الخليجية للاعتبارات سالفة الذكر، فإن سياسات هذه الدول تتميز على حد تعبير د. محمد الرميحي بأنها «براغماتية متغيرة، وغير منظمة»[٢٢].

هناك أيضاً صور التفرقة العديدة بين العامل المواطن والعامل الوافد، ومن أهمها: ما يتعلق بالأجور والحوافز، دون ربط ذلك بالانتاجية وساعات العمل، وحتى في ميادين العمل المتساوي خاصة القطاع الحكومي وقطاع الخدمات مثل التدريس والصحة وغيرهما نجد ذلك التمييز، ورغم أن العمال الوافدين يتلقون أجوراً عالية نسبياً بالمقارنة مع اجورهم في بلادهم الأصلية، ويتمتعون بخدمات متنوعة اعلى، إلا أن هذه التفرقة تؤثر نفسياً على القدرة الانتاجية للعامل العربي الوافد [٢٣]. إلى جانب أن معظم دول الخليج تحظر على العامل الوافد الانضمام إلى أي نشاط نقابي

ويمكن التدليل هنا بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة التي أعدتها مؤسسة «ستانفورد» بطلب من مجلس التخطيط الكويتي في ايار (مايو) ١٩٧٤ بخصوص هيكل المرتبات في الكويت وجدولها، والتي أظهرت الانعكاسات السلبية على انتاجية العامل المهاجر من جراء التمييز في الأجور. وقامت الدراسة بتحليل العلاقة بين الأجر والعمل ونتائج رفع الأجور في الجهاز الحكومي على اساس الجنسية، وتوصلت إلى نتيجتين رئيسيتين هما[٢٤]:

١ ـ أن الزيادة في الأجور لم تؤد إلى نتائج ملموسة على الانتاجية.

٢ ـ وحتى لو كانت مستويات الانتاجية مقبولة، فإن الزيادة في الأجور لا يمكنها أن تؤدي إلى تحسين الانتاجية بالمستوى المأمول، إذ إن رفع الأجر طبق بحق أعداد كبيرة من العاملين دونما اي اعتبار لأدائهم السابق.

ومن ناحية أخرى، فإن الطابع غير المنظم لدخول العمالة الوافدة العربية والآسيوية إلى دول النفط قد أدى إلى فوضى في سوق العمل، وضياع حقوق عديدة للوافدين وخاصة العمالة العربية.

---

(٢١) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون، ١٩٨٩، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢٢) د. محمد الرميحي «رؤية خليجية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة»، **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ ص ٧١

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٣.

(٢٤) د. رجائي ابو خضرا، «العمالة والانتاجية في منطقة الخليج العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٧، أيار (مايو) ١٩٧٩، ص ص ١٥٥ ـ ١٥٦.



فقد تبين من نتائج استبيان أجري على المصريين المهاجرين للعمل قام بـه فريق بحثي كبير بقيادة الدكتور نادر فرجاني: أن غالبية هؤلاء لم يحكم علاقتهم بصاحب العمل في بلد الاستقبال عقد مكتوب (بنسبة ٥٨٪)، وحتى إذا كان هناك تعاقد فقد كانت النسبة الغالبة لمن أبرموا العقد قبل السفر (بنسبة ٥٦٪) وكانت نسبة عدم تنفيذ صاحب العمل لشروط الاتفاق مرتفعة (بنسبة ٢٢٪) وفي حوالى نصف الحالات (٤٦٪) لم يحصل العامل المصري المهاجر على مزايا خلاف الأجر. وهذه النسب تغطي فترة ذروة الهجرة ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥[٢٥].

واظهرت الدراسة الميدانية أيضاً أن غياب القنوات المنظمة لانتقال العمالة المصرية إلى بلاد الخليج أدت إلى هجرة عشوائية تعتمد تماماً على الحل الفردي الأقرب للمغامرة واعتماداً على قنوات غير رسمية بالأساس. فقد تبين أن جماعات الأقارب والأصدقاء لعبت الدور الأساسي في توفير العمل للمهاجرين بنسبة ٣١,١٪ للعائدين و ٣٠,٨٪ للمهاجرين، وجاءت وكالات التشغيل (وهي وكالات خاصة) في المركز الثاني بنسبة ١٩,١٪ و ٢١,٨٪ على التوالي. أما جهات العمل بمصر فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤,٥٪ و ٧,٩٪ على التوالي، واحتل الاعلان كوسيلة المركز الرابع بنسبة ٦,١٪ و ٥,٧٪ على التوالي[٢٦]. وإزاء ذلك الوضع أوضحت الدراسة أن حوالى نصف الحالات (٤٧,٧٪ للعائدين، و٤٧٪ للمهاجرين) سعت للعمل في بلدان الهجرة المفتوحة وهي العراق والأردن بالأساس[٢٧].

وفي مقابل الوضع غير المنظم لانتقال العمالة العربية المهاجرة إلى بلاد الخليج أساساً، نجد هجرة منظمة في جانب العمالة الآسيوية منذ عام ١٩٧٩ عن طريق وكالات وشركات عملاقة تحصل على عقود بناء كبرى لمشروعات إنشائية وصناعات خدمية، تتولى هذه الوكالات بنفسها عملية النقل الجماعي لأفواج العمالة القادمة من بلادها، بحيث بلغ الفوج الواحد ما لا يقل عن ١٥ ألف عامل في مشروع واحد، وذلك في صورة عقود جماعية تحدد أجور العامل ومكافآته والنسبة التي تذهب من الدخل إلى حكومته وإلى الشركة أو الوكالة التي تنقله إلى بلدان الاستقبال الخليجية[٢٨].

وتبدو الصورة الآن في منتهى الحساسية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً بـآثارها الضارة التي تهدد التركيب الاجتماعي والنسيج الوطني ذاته لكيان البلد في الأقطار الخليجية خاصة الإمارات وقطر وعمان والبحرين[٢٩]. فضلاً عن أن الاحصاءات تشير إلى أن دول الخليج سوف تحتاج في

---

(٢٥) د. نادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ١٢٠.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ١١٥.

(٢٨) ابراهيم الابراهيم، «الوافدون العرب والتطور الاجتماعي والسياسي في اقطار الخليج»، **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٧٩، ص ٢٨٠.

(٢٩) زادت نسبة الآسيويين (هنود وباكستانيون وايرانيون) في بلاد الخليج الست من ٤١,١٪ من إجمالي السكان في عام ١٩٧٥ إلى نحو ٤٤,٢٪ من إجمالي سكان الامارات في عام ١٩٨٠ كمثال، وزادت نسبة تصاريح العمل للآسيويين في القطاع الخاص في الكويت من ٥٧,٢٪ من إجمالي التصاريح عام ١٩٧٩ إلى ٦٠,٧٪ عام ١٩٨١، وفي عمان تخطت تصاريح العمل الممنوحة للآسيويين ٩٠٪ من إجمالي التصاريح في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وفي الكويت ارتفع نصيب الكوريين في إجمالي عمال قطاع التشييد (الذي كانت اغلبيته من المصريين) من صفر عام ١٩٧٧ إلى ٢٢٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى حوالى ٣٠٪ فيما بعد. انظر لمزيد من التفاصيل د. نادر فرحاني، **الهجرة إلى النفط، مصدر سابق**، ص ص ٣٩ ـ ٦٢، ١٢٩ ـ ١٣٠، ١٦١ ـ ١٦٣.



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٩٢

المستقبل لمزيد من العمالة الآسيوية بفعل افتقار سوق العمل العربية إلى العمالة الماهرة للاعتبارات سالفة الذكر، وبسبب نمط التكنولوجيا (التقنية) المتطور نسبياً في دول الخليج في قطاعات معينة بالمقارنة مع دول التصدير العربية. ويزيد من خطورة ذلك أن معدل الزيادة الكلية للعمالة الآسيوية الوافدة بلغ ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥ حوالى ٥٢٥,٠٪، أي بزيادة خمسة أمثال في غضون عشر سنوات[٣٠]. وفي الفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ نجد أنه في حين ارتفعت العمالة العربية المهاجرية (فيما عدا العراق) بمعدل نمو سنوي ٥,٨٪، زادت العمالة الآسيوية بمعدل سنوي ٢٤,٧٪. كذلك فقد بلغ المعدل السنوي للعمالة الوافدة من أوروبا الغربية والولايات المتحدة ٢١٪ سنوياً[٣١]. وهذا ما يجعلنا نتوقع ازدياد نمو ظاهرة جلب العمالة الآسيوية ـ رغم مخاطرها الشديدة ـ والأجنبية للأسباب التالية:

١ ـ ميل القطاع الخاص الخليجي إلى تفضيل الاستعانة بالعمالة الآسيوية لرخص كلفتها، وما يلفت النظر هنا أن الحكومات ذاتها تفضل هذا الاتجاه لأن العمال الآسيويين لا يصطحبون عائلاتهم، وعادة ما لا تتدخل هذه الحكومات لمنع الوكالات الخاصة من استقدام العمالة الآسيوية، من ذلك ما صرح به وكيل وزارة العمل السعودي إبان أزمة الخليج من أن التعاقد مع الأجانب يتم مباشرة بين صاحب العمل والعامل وفق عقد يتم توقيعه في موطن العامل ويكون في إطار نظام العمل السعودي.. وأن الحكومة لا تدخل طرفاً ثالثاً في العقد..[٣٢]. كما كان وكيل وزارة العمل المساعد بالامارات قد أكد قبل ذلك على «أن سوق العمل في دولة الامارات هي سوق مفتوحة لجميع الجنسيات ويتمتع أصحاب الأعمال بحرية كاملة في جلب العمالة التي يرغبون في استخدامها من الدول التي يختارونها، ولا توجد قيود في الدولة لتحديد الجنسيات وإنما تحدد المهن وتوضح الحاجة إلى العمالة...»[٣٣].

٢ ـ تفضيل المواطنين العمل في الجهاز الاداري والخدمات، حتى بدون أن يكون المواطن مؤهلاً له، مما أدى إلى تدن ملحوظ في الانتاجية خاصة في القطاع المملوك للدولة، وكذلك تنامي نظرة غير صحية وغير اقتصادية للعمل تركز أساساً على العائد من العمل الحكومي من مزايا وحوافز وتسهيلات وخدمات مجانية، منفصلاً عن الجهد أو تحمل المخاطر وهو ما افضى بدوره إلى عدم تطور القوى البشرية المواطنة، بما يؤدي إلى تقليص الاعتماد على العمالة الوافدة[٣٤].

٣ ـ إن العمالة الصناعية عالية الخبرة تخلق وضعاً أشد استقراراً وأعلى من ثم في نسب الإعالة، مما يترتب عليه مصالح اقتصادية واجتماعية قد لا تحبذ البلدان المضيفة توفيرها لعمال عرب خلال مرحلة الانتقال إلى التصنيع.

---

(٣٠) د. عبد الباسط عبد المعطي «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج»، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧، آذار (مارس) ١٩٨٢، ص ص ٤١ ـ ٤٢.

(٣١) د. محمود الأمام، **مصدر سابق**، ص ٧٢.

(٣٢) **جريدة الحياة الدولية** (لندن)، ٢/١٢/١٩٩٠.

(٣٣) **جريدة السياسة الكويتية**، ٥/١١/١٩٨٧

(٣٤) د. يوسف صايغ «النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج»، **التعاون** (الرياض)، العدد ٣، تموز/ يوليو ١٩٨٦، د. محمد توفيق صادق، «التنمية في دول مجلس التعاون»، **سلسلة عالم المعرفة** (الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، تموز (يوليو) ١٩٨٦)، ص ١٦٦.



٤ ـ وقد اظهرت نتائج الاستطلاع الذي قام به المجلس الاقتصادي سالف الذكر أن بلدان الخليج تتجه إلى تفضيل عبارة «تنظيم انتقال اليد العاملة» على «تحرير» ذلك الانتقال، مما يعني ان تخفيض استخدام العمالة العربية يمكن أن يخفف من حدة المطالبة بحقوق لها. كما مالت الآراء إلى تفضيل «الانتقال الجزئي» أو الانتقائي الذي يرتبط بمشروعات مشتركة أو كفاءات عربية معينة[٣٥].

ومما يلفت النظر أن مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول المجلس الخليجي ذاتها والذي قُدم إلى الأمانة العامة للمجلس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ حدد التحديات التي تواجه دول المجلس في ميدان القوى البشرية، ومنها[٣٦]:

ا ـ ضعف مستوى مشاركة مواطني بلاد المجلس خاصة في العملية الانتاجية وفي اتخاذ القرار.

ب ـ خلل التركيب السكاني الذي يبدو من حجم الوافدين ونسبتهم وتركيبهم ونوعيتهم وانعكاس ذلك على التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي والتوجه الانتاجي للمواطنين الذين أضحوا اقلية ذات دور هامشي في أغلب مجتمعاتهم.

اكثر من ذلك فقد حدد المشروع هدف تخفيض حجم القوة العاملة الوافدة بما يؤدي إلى تخفيض نسبة مساهمتها في قوة العمل الاجمالية من ٥٤,٥٪ عام ١٩٨١ الى ١٥,٦٪ فقط عام ٢٠٠٠، وتعديل تركيب قوة العمل الوافدة لصالح العمالة العربية بحيث لا تقل نسبتها عن ٥٠٪ من مجموع العمالة الوافدة في أي جهاز أو منشأة أو على مستوى الدولة ودول المجلس، وكذا الاهتمام بتحسين التركيب النوعي لقوة العمل الوافدة لحساب رفع نسبة المهنيين واشتراط مستوى علمي معين.

الجوانب الاقتصادية

لم تكن تجربة الهجرة بالنسبة للعمالة العربية إلى بلاد النفط وخاصة بلاد الخليج بأفضل حالاً من الناحية الاقتصادية، مثلما كانت جوانبها الاجتماعية والثقافية، فقد كان من المأمول أن تؤدي الاتفاقيات العربية والمؤسسات العربية للتشغيل والتدريب المهني المشترك إلى رفع الكفاءة الفنية والطاقة الانتاجية للعمالة العربية الوافدة حتى تكون قادرة على منافسة العمالة الأجنبية أو العمالة الآسيوية الماهرة على الاقل، وبالتالي على أن تحل محلها تدريجياً في المستقبل، إلا أن عدم التزام بلاد الاستقبال بالأطر القانونية والمؤسسية سالفة الذكر أدى إلى عدم تأهيل العمالة العربية الوافدة من ناحية خلق هياكل اقتصادية مشوهة وغير مترابطة ومنعزلة بعضها عن بعض، فقد برزت ظاهرة المجمعات الصناعية التي اجتذبت أساساً عمالة آسيوية من كوريا الجنوبية والفلبين، إلى جانب الخبرة الأوروبية والأميركية، وحيث تلاحظ ورقة العمل المشتركة حول انتقال اليد العاملة التى اعتمدها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٨٠، إن هذه الظاهرة سادت مجمعات

---

(٣٥) ورد في د. محمود الامام، **مصدر سابق**، ص ٧٢.

(٣٦) ورد في د. محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٠ وما بعدها



العمل التي تُعرف بصفتها التعاقدية (جاهزة التشغيل) أو تسليم المفتاح[٣٧].

وإذا كان أثر هذه الظاهرة محدوداً فيما يتعلق بمشاريع البنية الأساسية حيث يغادر العاملون فيها ـ بعد اتمامها ـ البلاد، فإن المسألة تختلف من ناحية المجمعات الصناعية التي شيدت لتبقى معها الأيدي العاملة بهدف صيانتها وإدارتها وتشغيلها خاصة وان دول الخليج تزداد توجهاً نحو المشروعات عالية التكنولوجيا (التقنية) مما لا تتوافر لها كوادر بشرية لدى الأقطار العربية المرسلة للعمالة. وينتقل الخطر إلى مجال المشروعات المشتركة بخاصة إذا تم تنفيذ الدعوة إلى اعفائها من قوانين العمل المحلية.

وغني عن البيان أن الهجرة العشوائية غير المنظمة أدت إلى خروج جانب مهم من المهارات من الدول المرسلة للعمالة، حتى اضطر بعضها لجلب عمالة أجنبية، ومنها مصر أكبر البلاد المرسلة للعمالة، وتوازى مع ذلك ارتفاع الأجور وندرة اليد العاملة في قطاعات الحرفيين والمزارعين وغيرها، وما ترتب عليه من تراجع الانتاجية الزراعية مما أدى إلى زيادة الانكشاف الغذائي في مصر واليمن خاصة، ولأول مرة نجد بلداً كمصر يستورد تكنولوجيا (تقنية) كثيفة الاستخدام لراس المال للتغلب على مشكلة نقص العمالة خاصة في الزراعة، وبما يعني زيادة الاستيراد وزيادة الحاجة للاقتراض الخارجي لتوفير تمويل الاستيراد. وكان عدد من الباحثين العرب قد توقعوا آثاراً إيجابية اقتصادية لهجرة العمل العربية من حيث إنها تسهم في التنمية السريعة والحديثة لاقتصاديات بلاد النفط المستقبلة للعمالة من ناحية، وتؤدي إلى خفض درجة البطالة السافرة أو المقنعة في البلاد الفقيرة المرسلة للعمالة من ناحية ثانية، فضلاً عن دور تحويلات هؤلاء العاملين إلى بلادهم في تطور اقتصادياتها.

ولكن ما حدث بالفعل أن كلًا من دول الإرسال والاستقبال عانت من تعايش ظاهرتين معاً، في البلد الواحد وعلى المستوى العربي، كما يقول محمود الامام، وهما: طاقات عاطلة وعدم كفاية الانتاج للطلب في فروع النشاط نفسه[٣٨]. ويُظهر ذلك قصوراً في التخطيط ودراسات الجدوى، فضلاً عن وجود مشاكل فنية في الانتاج.

وكانت نتائج التحويلات محدودة الأهمية في تنمية اقتصاديات بلاد الارسال والتغلب على مشكلاتها الأساسية مثل عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري والمديونية.. الخ. فقد تم إنفاق نسبة كبيرة من هذه التحويلات في صور الاستهلاك أكثر مما أنفق في مجالات الاستثمار، ذلك أن العمالة المهاجرة قد انطبعت بالنمط الاستهلاكي الشائع في البلاد النفطية وقامت بنقله وتطبيعه في بلادها بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة من خلال قيام قوة العمل المهاجرة بدور الوسيط المحلي في نقل النمط الاستهلاكي الترفي ونشره بين مواطني أقطارها الأصلية[٣٩].

هذا فضلاً عن أن ازدياد الميل للانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة تحديداً أدى إلى تقليص قدرة البلاد المصدرة للعمالة على الادخار، وامتصاص جزء كبير من هذه المدخرات بعيداً عن الأوعية الادخارية المعروفة لكي تمول الاستثمارات التي

(٣٧) د. محمود الامام، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٣٨) د. محمود الامام، مصدر سابق، ص ٧٤.

(٣٩) د. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص ٦٦

تضيف إلى طاقة الاقتصاد القومي[٤٠]. كما ادت التحويلات إلى رفع معدلات التضخم في الأقطار المصدرة للعمالة بفعل تزايد الطلب، واستخدم جزء لا بأس به من التحويلات في تمويل تجارة المضاربة على اسعار الأراضي. ويترك التضخم آثاراً سلبية على من لم يهاجروا، ويصبح الحل أمامهم فردياً وأول الحلول يكون في الهجرة.

ويلاحظ أن هجرة العمالة لم تتضمن انتقالاً من انشطة منخفضة الانتاجية في البلاد المرسلة إلى انشطة مرتفعة الانتاجية في اقطار النفط، مما يعني أن ارتفاع العائد لم يرجع إلى تفاوت الخبرة او ارتفاع مستويات الكفاءة الانتاجية وإنما إلى ظاهرة الريع النفطي.

بيد أن اخطر نتيجة للهجرة انها اسهمت في خلق عملية اعادة توزيع غير مباشر للموارد المستثمرة في العنصر البشري والنظام التعليمي (متضمناً في العمل المدرب والمؤهل فنياً ومهنياً) من الأقطار المصدرة للعمالة إلى الأقطار النفطية[٤١].

ومن اللافت للنظر ان غالبية من هاجروا من المصريين لم يكتسبوا مهنة جديدة خلال الهجرة، فلم تزد نسبة العائدين الذين ذكروا أنهم اكتسبوا مهنة جديدة على الربع فيما عدا ذوي التعليم الاعدادي والمتوسط، فيما كان حوالى ١٥٪ في بقية المستويات التعليمية. وكان اكتساب مهارة جديدة في المهنة نفسها اقل حدوثاً في كل المستويات التعليمية. إذ لم تقدم بلدان الاستقبال فرصاً للترقي المهني للعمالة المهاجرة إلا ربما قرب قمة السلم المهني[٤٢].

خلاصة الأمر ان اوضاع العمالة العربية المهاجرة قد تسلطت عليها الأضواء بشدة بمناسبة ازمة الخليج، وهي من الأهمية والخطورة بمكان بحيث ينبغي أن تحظى باعادة نظر شاملة ضمن القضايا العديدة التي تحتاج للمراجعة والتغيير، ولعل أحد أهم القضايا الخاصة بها **هي محاولة علاج الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة والمتمثلة في ازدياد حدة الخلافات وظهور صور نمطية سلبية أو مكروهة ضد بعض الأشقاء العرب سواء العاملين المهاجرين إلى بلاد النفط أو المقيمين في بلاد العسر، والتي خلقتها** سياسات الحكومات التي تباينت مواقفها من الأزمة. ومن ناحية أخرى **تبدو ضرورة استحداث تشريعات العمل بدول الخليج وتطويرها لتحسين معاملة العمالة المهاجرة العربية وإحلالها تدريجياً محل العمالة الأسيوية**، ولعل الأزمة تكون درساً لوقف تدفق هذه العمالة لآثارها السلبية المدمرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٨٥

(٤١) يلفت الدكتور جودة عبد الخالق النظر إلى ان هذه الظاهرة لم تُبحث بجدية حتى الآن. «ملاحظات حول الاطار الراهن لانتقال العمالة بين البلدان العربية ومدى ملاءمته للتنمية في المنطقة»، دراسة مقدمة إلى «المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»، ورد في: د. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٤٢) د. نادر فرجاني، سعياً وراء الرزق، مصدر سابق، ص ١٩١.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

◄ بلغت ٤٥٠ مليون دولار

اتحاد العمال المصري يطالب منظمة العمل الدولية بصرف مستحقات العائدين من العراق

القاهرة - «صوت الكويت»: تقدم اتحاد العمال المصري بطلب جديد لمنظمة العمل الدولية لاستثناء سداد مستحقات العاملين العائدين من العراق من حظر تحويل اي مبالغ من الأموال العراقية بالبنوك الأجنبية .

وقال اتحاد العمال في طلبه الذي سبق ان نوقش في اجتماعات المنظمة السنوي في مارس (اذار) الماضي، ان تلك المستحقات تبلغ حوالي ٤٥٠ مليون دولار عبارة عن تحويلات من يوليو (تموز) ١٩٨٩ حتى بدء الغزو العراقي للكويت.

كما تقدم اتحاد عمال مصر بطلب آخر لمنظمة العمل العربية لمساندة مصر في طلبها، وسرعة البت فيه، حتى يتسنى للعاملين المصريين استرداد مستحقاتهم كاملة خلال العام الحالي.

وقال رئيس اتحاد عمال مصر سيد راشد في مذكرته لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية إن هناك تنسيقا مشتركا مع وزارة الخارجية ووزارة القوى العاملة للعمل على صرف مستحقات العاملين المصريين العائدين من العراق، حيث قام وزيرا الخارجية والقوى العاملة بتقديم طلبات لجميع المنظمات العربية والدولية للتدخل لتسهيل مطالب الحكومة المصرية لصرف قيمة التحويلات من أرصدة العراق بالخارج .

كما سبق أن تدخل الأمين العام للجامعة العربية د. عصمت عبد المجيد بناء على طلب مصري للغرض نفسه.

وقد رفضت مصر الشهر الماضي عرضا عراقيا، يقضي بتحويل قيمة مستحقات العاملين المصريين لدى العراق، وكذلك مستحقات مؤسسة مصر للطيران البالغة نحو ١١٥ مليون دولار، وجهات اخرى تقدر بحوالي ٧٥ مليون دولار، مقابل صادرات بترول عراقي، تستخدم الحكومة المصرية عائده في رد حقوق العاملين وتلك المؤسسات. وبنت مصر رفضها على اساس ان ذلك خرق لقرارات الحظر الاقتصادي الدولي ضد العراق، بسبب عدم التزامها بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاحتلال العراقي للكويت، وما تبعه من إجراءات أخرى.

وكان مندوب العراق بالجامعة العربية نبيل نجم قد تقدم بهذا الطلب للأمين العام للجامعة عند إثارة هذا الموضوع في أكثر من مناسبة .

وتتولى ثلاثة بنوك عملية الصرف لتحويلات العاملين بالعراق هي «بنك الإسكندرية»، و«المصرف العربي الإفريقي الدولي»، و«مصرف الرافدين» بالقاهرة. وتوقفت تلك البنوك عن صرف حوالات جديدة منذ ما يقرب من ثلاثة شهور، بسبب عدم توافر اي سيولة جديدة لتغطية تلك الحوالات. وقبل ذلك بعام توقف صرف اي تحويلات من مصرف الرشيد، وظل الصرف ساريا لبعض الحوالات الواردة من مصرف الرافدين كبنك ممول للتحويلات وفقا للآتي:

بنك الإسكندرية، الذي يقوم بصرف الحوالات المحولة من خارج بغداد العاصمة قد توقف عن الصرف حتى الحوالات المؤرخة بـ ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٨٩ .

وفي مصرف الرافدين يتولى صرف الحولات من منطقة حي الرصافة ببغداد متوقف عن الصرف من ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩ .

اما المصرف العربي الإفريقي الدولي - الذي يتولى صرف التحويلات من حي الكرخ ببغداد، فقد توقف عن الصرف من تاريخ أول يوليو (تموز) ١٩٨٩، في ما عدا بعض الحوالات التي يجري صرفها من خلال تواريخ تسجيلها لديه، وليس وفقا لتواريخ اوامر السداد «الدفع». وذلك بإرسال خطابات لكل مستحق للصرف على عنوان المحول إليه.

ويقتصر الصرف بتلك التواريخ على الحوالات من مصرف الرافدين فقط كبنك ممول. ويذكر ان على كل حوالة وجواز سفر ختما خاصا بمنطقة التحويل، ووفقا للنظام السابق.

يذكر ان مصرف الرافدين سبق أن حصل على وديعة لم تمسها قرارات التجميد بواقع ٢٢ مليون دولار قام بتوزيعها على عدد من الحوالات من اول يوليو (تموز) ١٩٨٩ حتى ٥ اكتوبر (تشرين الاول) من العام نفسه.

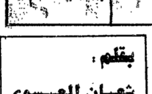


المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

انكشفت المؤامرة .. وظهروا على حقيقتهم!!

من المسئول عن تشتيت المصريين بالكويت؟!



بقلم : شعبان العيسوى

انكشفت المؤامرة وبان المستور وظهر الغرب على حقيقته كشعوب ودول ومازالت رواسب الحروب الصليبية تعشعش فى وجدانهم وتصرفاتهم حيال المسلمين ومازال الحقد والتعصب يسرى فى دمائهم .

والا .. فقولوا لى لماذا التسويف فى اتخاذ قرار حازم حيال المذابح الرهيبة التى تدور رحاها فى البوسنة والهرسك ولماذا تقتصر كل الجهود على المساعدات الغذائية والدوائية دون قرار حاسم يوقف المؤامرة التى تهدف الى استئصال الاسلام من اوروبا .

وحتى الذين ارتفعت اصواتهم من زعماء اوربا وامريكا .. اكتفوا بمطالبة الصرب بعدم التعرض لقوافل المساعدات الغذائية للمحاصرين .. اما المذابح ونسف المنازل وتغيير معالم البوسنة والهرسك السكانية .. فهى لا تؤرق .. ضمير الخواجات الاوروبيين .. ونحن لا نلوم هؤلاء .. فقد اورثوا التعصب والحقد الذى يملأ قلوبهم .. ولكننى الوم اكثر من خمسين ملكا وزعيما لدول عربية واسلامية .. وقفوا يشاهدون المأساة .. ولا يقدمون للضحايا سوى الشجب والاستنكار .. اما السلاح والمال فقد قصروهما على محاربة انفسهم .

ان الف مليون مسلم .. لو بصقوا على الصرب لاغرقوهم .. ولكن العدد فى الليمون كما يقولون .



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

●●●

تم توقيع بروتوكول دينى بين مصر والكويت .. وقعه من الكويت الشيخ محمد صقر المعوشرجى و الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف المصرى .

والبروتوكول .. يهدف الى التعاون فى المجالات الدينية والعمل على توضيح قيم ومفاهيم الدين الاسلامى .
ان من قيم الاسلام العظيمة والحديث الشريف « اعطوا الاجير اجره قبل ان يجف عرقه » وقد جفت دموع وعرق ودماء مئات الالاف من العمال المصريين الذين قدموا جهدهم وخبراتهم لتعمير الكويت وتقدمها .. ومضت الشهور والاعوام دون ان يتقاضوا اجورهم .. اليس هذا مخالفا لتعاليم الاسلام .

ما هو حكم الاسلام فيمن اصدر قرارا بحرمان العاملين فى الكويت من اصطحاب زوجاتهم واطفالهم .. وتشتيت مئات الاسر وتفككها ولم يستثن القرار سوى خواجات اوروبا وامريكا .

وما رأى فضيلتكم فى نظام عبودى اسمه « الكفيل » يتعارض مع شريعة الاسلام التى تنص على انه لا فضل لعربى على عجمى الا بالتقوى .. هذا النظام العبودى يبيح للكويتى سرقة عرق وجهد الوافدين من الدول العربية والاسلامية .. وان يستغله كيفما شاء ويستطيع ترحيله خارج الكويت خلال ساعات دون مستحقاته .

لم يكن بلال الحبشى او سليمان الفارسى ولا صهيب الرومى وغيرهم من الاعراب الذين كانوا يعيشون فى الجزيرة العربية واشرقت عليهم شمس الاسلام فاذا بهم يتصدرون صفوف المؤمنين وبعضهم اصبح من كبار الصحابة .



مصر تطالب بتعويض عمالها المتضررين من حرب الخليج

اكد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب ان منظمة العمل الدولية بالتعاون مع لجنة صندوق التعويضات التابعة لمجلس الامن بدأتا فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة حقوق ومستحقات العمال المصريين الذين اضيروا من حرب الخليج .

وكان وزير القوى العاملة والتدريب قد القى كلمة مصر فى مؤتمر العمل الدولى بجنيف وطالب بضرورة تعويض جميع الدول التى اضير عمالها من جراء آثار حرب الخليج .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

► اكد ان ٨٠ ألف مصري يعملون بالكويت

عاصم عبد الحق: مشكلة التعويضات والعاملين في القطاع الخاص الكويتي في طريقها للحل



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

القاهرة - «صوت الكويت»: اكد وزير القوى العاملة والتدريب المصري عاصم عبد الحق لـ «صوت الكويت» انه تم حل عدد كبير من مشاكل العمالة المصرية داخل الكويت.. وان الجانب المصري حصل على وعد بإنهاء باقي المشاكل، وقال: «إن العاملين المصريين بالقطاعات الحكومية الكويتية تسلموا جميع مستحقاتهم».وقال: «مازالت هناك مشاكل امام المصريين العاملين في القطاع الخاص الكويتي الذين لم يعودوا إلى اعمالهم بسبب تعثر هذه المؤسسات الكويتية او بسبب الاستغناء عنهم». واشار إلى ان عدد المصريين العاملين بالكويت الآن ٨٠ الف مصري.ووصف وزير القوى العاملة المصري العمالة الأجنبية في مصر فقال إنها في تزايد مستمر نتيجة لتحايلها على القوانين والتشريعات وان بعضها يعمل من دون تراخيص او تصريح عمل واشار إلى ان العدد الرسمي لهذه العمالة الأجنبية والمصرح له بالعمل في حدود ١٨ الف عامل فقط ومايزيد على ذلك فهو دخل واقام وعمل بشكل غير مشروع.وفي سؤال للوزير بشأن لجنة صندوق التعويضات بالأمم المتحدة ومسؤولية وزارة القوى العاملة المصرية عن تسوية اوضاع العاملين المصريين؟

قال الوزير «إن لجنة صندوق التعويضات التي شكلتها الأمم المتحدة صممت استمارة معينة إلى الدول التي كان يعمل عدد من عمالها بالكويت والعراق والمتضررة من الغزو العراقي للكويت للمطالبة بالتعويضات للعائدين من كل من العراق والكويت في اثناء ازمة الخليج وعددهم الآن في مصر حوالي ٩٠٠ الف عائد منهم ١٥٨ الفا و ٥٠٠ من العاملين العائدين من الكويت والباقون عائدون من العراق».وقال الوزير «إن صندوق التعويضات في الأمم المتحدة سيعطي العائدين المتضررين الذين عادوا بعد الغزو وليس العاملين فقط وايضا العائدين قبل ٢ اغسطس (آب) بثلاثة شهور وذلك حسب الطلبات التي وصلت للصندوق لانهم ايضا كانوا في إجازات وتركوا جميع مستحقاتهم وممتلكاتهم على امل الرجوع بعد الإجازة» .

وقال إن وزارة القوى العاملة المصرية توزع هذه الاستمارات على العائدين على مستوى الجمهورية في مديريات القوى العاملة وجميع المحافظات، وستجمع مرفقة بالمستندات المطلوبة التي تثبت الضرر سواء بالنسبة لترك العمل او الوفاة او الإصابة الشخصية او فقدان الدخل او الدعم او السكن او الممتلكات الخاصة او المصاريف الطبية او تكاليف المغادرة نتيجة للغزو غير المشروع للكويت على شرط ان تكون المطالبات موثقة بمستندات وادلة كافية.

وستقوم حكومات الدول المتضررة بتقديم طلبات التعويض نيابة عن المواطنين على انه يجب تقديم المطالبات خلال ستة اشهر من وصول استمارات طلبات التعويض التي تقوم الأمانة العامة لمجلس إدارة الصندوق بإعدادها حاليا والتي ستصل إلى وزارة القوى العاملة المصرية في أول يناير (كانون الثاني) المقبل وسيتم تعيين لجنة من المفوضين لمراجعة هذه الطلبات.

وذكر الوزير ان التعويضات ستكون من بيع إنتاج النفط العراقي.. بعد ان اصدر مجلس الأمن يوم ١٦ أغسطس (آب) الماضي قرارا بالسماح للعراق ببيع إنتاجه من النفط في حدود ١,٦ مليار دولار خلال ٦ اشهر مع اقتطاع ٣٠ بالمائة من هذا الدخل لحساب تسوية المطالبات بالتعويضات التي يتعين عليه ان يدفعها.واشار الوزير إلى بعض المشاكل ومنها مستحقات العاملين في الكويت وقال لقد أعلن الجانب الكويتي استعداده الكامل لصرف مستحقات جميع المصريين الذين كانوا يعملون في الكويت.. وتم صرف هذه المستحقات سواء عن طريق البنوك او للأفراد الذين سمح لهم بالسفر إلى الكويت لصرف هذه المستحقات.

وقد طالبت الوزارة عندما تم صرف الـ ١٢٠٠ جنيه من الجانب الكويتي لكل عامل عائد من الكويت ان يسري ذلك ايضا على العائدين من الكويت قبل العدوان بثلاثة اشهر وهي اقصى فترة إجازة تمنح في الكويت.

اتفاقية مشتركة

وقال الوزير انه تم توقيع اتفاقية مع بنك مصر والبنك المركزي بشأن الذين تقدموا بطلبات للجنة التي شكلت من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والسفارة الكويتية التي منحت تأشيرات دخول لمن تقدم من المصريين الذين كانوا يعملون في الكويت لتسوية اوضاعهم وأعطوا تأشيرة لمدة شهر حتى يأخذوا مستحقاتهم ويتصرفوا في ممتلكاتهم بالكويت.وتتركز المشكلة الآن في اوضاع المصريين العاملين لدى القطاع الخاص الكويتي حيث يؤكد اصحاب العمل الكويتيون عدم مقدرتهم تحمل دفع مستحقات العاملين لديهم خلال الفترات السابقة وذلك في ضوء الأضرار التي لحقت بمنشآتهم التجارية .. لذلك وعد القطاع الخاص الكويتي انه بمجرد صرف تعويض لهم من الحكومة الكويتية عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء العدوان العراقي من قبل الحكومة الكويتية سيصرف اصحاب هذه المنشآت مستحقات العمالة التي كانت تعمل لديهم.اما المصريون الذين عادوا إلى اعمالهم بعد التحرير بعقود جديدة حيث اعتبرت الكويت مكافأة نهاية الخدمة بالنسبة لهم عن المدة السابقة على الغزو بمثابة شيء مؤجل ولا يدفع إلا إذا انتهى تعاقده نهائيا.. وقد وعد الجانب الكويتي ببحث هذا الموضوع واتخاذ إجراءات سريعة لصرف تلك المكافآت.

العمالة المصرية في التربية والتعليم

وقال الوزير ان السلطات الكويتية وافقت على استقدام المدرسين المصريين العاملين بالكويت لعائلاتهم على ان يتم ذلك خلال الثلاثة شهور المقبلة .

واشار الى إن الوجود المصري بالكويت بعد التحرير كان يقارب ٢٠ الف مصري تقريبا منهم ١٥ الفا من المصريين المقيمين بالكويت والذين عاشوا فترة الاحتلال، والآن بلغ العدد الإجمالي للجالية المصرية قرابة ٨٠ الفا من جميع التخصصات وهو رقم يعادل ٥٠ بالمائة من العدد الإجمالي قبل الغزو.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

تحويل الودائع

كما تم التفاهم مع الجانب الكويتي على تحويل ودائع المصريين لدى البنوك الكويتية إلى القاهرة من خلال التعاون مع بنك مصر وتمت اتصالات عديدة على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي مع عدد من الشخصيات الكويتية أدت إلى اتخاذ الحكومة الكويتية قرارا بحماية ممتلكات الأفراد الذين غادروا إبان فترة الغزو والتحرير ولم يتمكنوا من العودة .كما وافقت السلطات الكويتية على استقدام بعض الفئات لعائلاتهم مثل الأطباء وأساتذة الجامعة والقضاة والمدرسين وذلك في حالة إذا كان الاب والأم يعملان في مجال التدريس.كما تم التوصل إلى اتفاق من خلال بنك مصر وأحد مكاتب المحاسبة الكويتي يتم من خلاله تحويل مكافآت نهاية الخدمة الخاصة بالمصريين الذين لم يعودوا بعد خصم نسبة ١ بالمائة عمولة فقط من دون الحاجة إلى الحضور إلى الكويت واشار الوزير إلى ما قام به مركز المعلومات والتوثيق بالوزارة من تسجيل المواطنين العائدين من دولة الكويت والعراق مع خصائصهم ومستحقاتهم نتيجة هذه الاستمارات وبلغ رقم تسجيله ٦٢٢٣٠ مواطنا عائدا وتوزيع هذه الاستمارات كان لحصر عدد العائدين ومعرفتهم وتصنيفهم ومعرفة مستحقاتهم التي تركوها سواء في العراق او الكويت للمطالبة بها في الجهات الدولية مثل منظمة العمل الدولية او صندوق التعويضات في الأمم المتحدة . كما ساعدت هذه الاستمارات على حصر الأضرار للعمالة المصرية التي ترتبت على الأزمة ووضع خريطة للعمالة المصرية داخل المحافظات للاستفادة منها في إقامة المشروعات المستوعبة للعمالة.

واضاف الوزير أن هذا العمل المنظم ساعد على الوقوف على حجم العمالة العائدة وتوزيعاتها المهنية والجغرافية وفرص العمل المتاحة لها بالداخل وحجم الخسائر التي لحقت بها نتيجة لهذه العودة الفجائية .

كذلك نتيجة للاتصالات التي اجرتها الوزارة مع منظمة العمل الدولية في اثناء الأزمة وبعدها حين اوفدت فريقا من خبرائها للاطلاع على جهد الدولة المصرية في إدارة الأزمة والخسائر التي لحقت بعمالها العائدين. وقد أكد خبراء المنظمة جهد الدولة في تنمية المشروعات الصغيرة وتعاونيات الخريجين في المشروعات المكثفة للعمالة في مجالات التشييد واستصلاح الأراضي وتطوير أنظمة وبرامج التدريب المهني وبناء المدن الجديدة لتوفير المزيد من فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة. لكن كيف يتم توفير الحماية للعمالة المصرية في الخارج ؟

قال الوزير لقد تم إصدار القانون الخاص بإلحاق العمالة المصرية في الخارج الذي يحدد القنوات الشرعية حيث اقتصر توفير فرص العمل للمصريين على الشركات الخاصة بذلك على أن تتقدم كل شركة خطاب ضمان صادرا من أحد البنوك بمبلغ ٥٠ الف جنيه لصالح وزارة القوى العاملة .. والترخيص يستمر لمدة خمس سنوات.

كما أعطى القانون الحق لهذه الشركات بتحصيل مبلغ ١ بالمائة من أجر العامل الذي يتم إلحاقه بواسطتها بالخارج وذلك عن السنة الأولى فقط ويقول الوزير إن الحديث عن حماية العمالة المصرية في الخارج يجرنا للحديث عن ظاهرة البطالة في مصر وكيف يمكن معالجتها واضاف الوزير ان مشكلة البطالة في مصر وإن كانت ظاهرة عامة في كثير من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة إلا انها في مصر تتسم بانها بطالة بين المتعلمين ومن خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد المتوسطة، وسوق العمل المصري يدخله اكثر من ٤٥٠ الف طالب فرصة عمل سنويا ولا تستطيع الدولة ان توفر هذه الفرص إذا علمنا ان فرصة العمل الواحدة تتكلف ما بين ٢٣ الفا إلى ٥٠ الف جنيه.

القطاع الاستثماري في مصر

وقال الوزير انه من ناحية اخرى لم تصبح الحكومة هي جهة العمل الوحيدة بل يشاركها القطاع الخاص والاستثماري والتعاوني.. وبدأت الحكومة في مواجهتها بإعطاء أولوية للمشروعات المكثفة للعمالة لتشغيل الخريجين الجدد حيث انه مطلوب توفير ما لا يقل عن ٢٥٠ الف فرصة عمل سنويا وهي تمثل ٢٠ بالمائة من حجم الزيادة السنوية في أعداد العاملين التي تبلغ ٣٥ بالمائة منها ١٥ بالمائة تمثل إحلالا وتجديدا .كما بدأت الحكومة في إنشاء المدن الجديدة وتوزيع الأراضي على شباب الخريجين والتدريب المهني والتدريب التحويلي وقد طالبت بإصدار تشريع يوحد جهات التدريب في مصر حيث يوجد ٤٩٨ موقعا تدريبيا تابعة لـ ١٨ وزارة و ١٥ هيئة و ٢٦ محافظة وانه يجب تطوير جميع الأجهزة والمعدات بهذه المراكز التدريبية لمواكبة التكنولوجيا الحديثة .. وكذلك قيام المصانع بتدريب التلاميذ بالمدارس لتأهيلهم على العمل.. كل ذلك لإكساب الشباب مهارات جديدة في التدريب للحصول على فرص العمل. وردا على سؤال حول ما هو تأثير استثمار راس المال العربي والأجنبي على سوق العمل في مصر قال:

إن النتائج تشير إلى محدودية دور تلك الشركات في مجال جذب وتوظيف الأفراد لاستخدامها أساليب تكنولوجية مكثفة لراس المال في عملياتها الإنتاجية وهو ما يتعارض مع اتجاه المزيد من فرص العمل وحول دور ونسبة العمالة الأجنبية على أرض مصر قال الوزير: العمالة الأجنبية تعمل في مصر بالمشروعات القومية مثل الصرف الصحي والمياه والكهرباء والبترول والسياحة لحاجتها إلى بعض الخبرات في هذه المجالات وعدد العمالة الأجنبية لا يتجاوز ١٨ الفا في مصر.. والحكومة ملتزمة بتخفيض أعدادها سنويا بنسبة ١٠ بالمائة.

وأحب أن اشير إلى أن العمالة الآسيوية هي المنافس الأول للعمالة المصرية مما يستلزم مواجهة ذلك بإعداد جيل من العمالة على مستوى من الكفاءة الفنية والتدريبية.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتصالات كويتية لتذليل العقبات امام دخول عائلات المدرسين المصريين

الكويت ـ من تهانى البرتقالى : صرح الدكتور سليمان سعدون البدر وزير التربية الكويتى بان الاتصالات جارية حاليا لحل مشكلة الحاق عائلات بقية المدرسين المصريين بهم .

واوضح ان هذه الاتصالات تجرى مع وزارة الداخلية الكويتية بهدف حل المشكلة قبل بداية العام الدراسى الجديد . وكان العديد من المدرسين والمدرسات قد احضروا عائلاتهم بعد ان تمت الموافقة على جمع مرتب الزوج والزوجة ليصل حجمه الى المستوى الذى حددته الكويت شرطا للسماح بدخول العائلات .



المصدر : الصــــــود
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

شـروط صـنـدوق التــعـويـضـات للمصريين فى العراق والكويت !

الكويت : من بسام عزيز

● تعويضات المصريين المتضررين من العدوان العراقى للكويت ، اصبحت تشغل اذهان الناس ، خاصة بعد ان اقرتها الامم المتحدة !

المصور التقت بمحمد حسن العنانى المستشار العمالى بالسفارة المصرية بالكويت ، والذى قدم الايضاحات التالية عن عمل صندوق التعويضات !

على المصريين الذين غادروا الكويت او العراق قبل ٢/٨/١٩٩٠ فى اجازات اعتيادية او لاسباب اخرى التقدم بمطالبهم على نموذج الاستمارة (ج) .

فى حالة عدم وجود المستندات اللازمة للاستمارة ، يفيد المتضرر بتاريخ وصوله الى مصر واسباب قدومه اليها قبل ٢ / ٨ / ١٩٩٠ بشرط ان تكون المعلومات التى قدمها صحيحة ، مع اقرار كتابى بانه لم ولن يتقدم الى لجنة تعويضات بالامم المتحدة بمطالب اخرى .

وللمصريين الذين عادوا الى مصر من الكويت والعراق بعد ٢/٣/ ١٩٩١ الحق فى التقدم بطلبات التعويض على نموذج الاستمارة (ب) او الاستمارة (ج) على حسب الحالة .

وفى حالة عدم توافر المستندات اللازمة يتم اتخاذ نفس الخطوات التى تطبق على من غادروا قبل ٢ / ٨ / ١٩٩٠

ولاصحاب الديون السابقة لتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٩٠ ، نقول ان صندوق التعويضات يقتصر فقط على تعويض المطالبات والدعاوى بشرط الا تكون سابقة ليوم ٢ /٨/ ١٩٩٠ او لاحقة ليوم ٢ /٣/ ١٩٩١ .



المصدر : المسائية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

اما بالنسبة للمصريين الذين يحملون جنسية مزدوجة ـ مصرى عراقى ـ فيجب على المتضرر تقديم اقرار كتابى اضافى بانه لن يتقدم بالمطالبة بالتعويض من خلال جنسيته الأخرى ، وسوف يحرم من التعويض كل من يخالف ذلك .

اصحاب المشروعات الصغيرة (محلات بقالة ـ مطاعم ـ متاجر .. الخ) تحرر لهم استمارة (ج) بشرط تقديم المستندات الدالة على حدوث خسائر او اضرار لمشروعاتهم .

العائدون من الكويت قبل الغزو ولم يتمكنوا من ابرام عقود عمل جديدة حتى الآن يمكنهم تحرير استمارة (ا) ، يضاف اليهم من قدموا الى الكويت قبل الغزو بايام قليلة ولم يتمكنوا من استخراج بطاقة الهوية المدنية او اثبات الاقامة على الجواز ، بشرط اثبات عودتهم الى مصر خلال الفترة من ٢ / ٨ / ١٩٩٠ الى ٢ / ٣ / ١٩٩١ .

للتعويض عن حالات الوفيات تحرر استمارة (ب) على ان توثق الاستمارة بالمستندات المطلوبة .

اما بالنسبة للعائدين قبل ٢ / ٨ / ١٩٩٠ فإن من حقهم المطالبة بالاجور التى كانت تصرف لهم ومكافات نهاية الخدمة بعد تقديم الاستمارة (ج) .

هناك حد اقصى للتعويضات ، بحيث يسمح للمواطن المصرى بالمطالبة بالتعويض عن الخسائر فى حدود لا تزيد على ١٠٠,٠٠٠ دولار !



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

غدا اخر موعد لتقديم اقرارات استمارات التعويض للمتضررين من حرب الخليج

تقرر الاكتفاء بجواز السفر او شهادة التحركات واقرار بقيمة التعويضات للعائدين المتضررين من حرب الخليج خلال الفترة ما قبل ٢ اغسطس ٩٠ الى ما بعد ٢ مارس ٩١ لتقديمها لملء إستمارات التعويضات الخاصة بالأمم المتحدة ،وذلك تسهيلا وتيسيرا عليهم حتى لاتفوتهم فرصة التقدم للمطالبة بتعويضاتهم بعد ان تبين فقد معظم مستندات هؤلاء المواطنين عند العودة .

صرح بذلك السيد عبد الرحمن فرحات وكيل وزارة القوى العاملة بالقاهرة وقال ان غدا « الخميس » هو آخر موعد لملء تلك الاستمارات وعلى المواطنين المتضررين سرعة التوجه الى مديرية القوى العاملة بالقاهرة لملء استمارات التعويض .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٢

دراسة تحدد تأثيرات أزمة الخليج على العمالة بالمنطقة

الوافدون يشكلون ٤٠٪ من السكان فى دول الخليج

□ الهنود يحتلون المرتبة الأولى

□ لندن ـ العالم اليوم:

كشفت احدث الاحصائيات أن عدد الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجى يمثلون اكثر من ٤٠٪ من إجمالى عدد السكان فى دول مجلس التعاون الخليجى الست.

ويمثل الهنود أكبر مجموعة من السكان غير الوطنيين فى المنطقة يليها المصريون

وقد جاء هذا فى تقرير السوق لدول مجلس التعاون الخليجى لعام ١٩٩٢، والذي اصدره فى لندن مركز بيركس سنكلير وشركاؤه للاستشارات الاقتصادية.

وقد قام هذا التقرير، ولاول مرة بمحاولة تحديد اثار ازمة الخليج على هيكل العمال فى دول مجلس التعاون.

ويقدر بيركس سنكلير إجمالى عدد السكان فى الدول الخليجية الست بـ ١٧,٦ مليون نسمة، ويمثل عدد السكان الوطنيين فيما بينهم نحو ١٠,٥ مليون نسمة فقط.

وتعد قطر، التى يبلغ إجمالى عدد سكانها ٤١٥ الف نسمة، ويزيد قليلا عدد السكان الوطنيين بها على ١٤٠ الف نسمة، هى اقل دولة من الدول الست من حيث عدد السكان.

واوضح التقرير اهم التغيرات التى افرزتها ازمة الخليج قد انعكست بشكل خاص على هيكل السكان

ويشير بيركس سنكلير، أن المصريين اصبحوا يشكلون، بعد الأزمة العدد الأكبر من السكان غير الوطنيين فى السعودية، إذ يزيد عددهم الان على ٨٠ الف نسمة، ويقدر التقرير عدد المصريين فى الدول الست بـ ١,١ مليون نسمة، وهو ما يمثل ١٥,٦٪ من عدد السكان غير الوطنيين.

وفى الكويت يقدر عدد السكان فى الوقت الراهن بأقل قليلا من ١,٢ مليون نسمة، وذلك مقارنة باكثر من ٢ مليون نسمة قبل بداية الأزمة.

وعلى الرغم من نجاح السياسة الكويتية بالحفاظ على معدل منخفض من السكان غير الوطنيين، إلا أن عدد السكان الكويتيين لا يزال يقل عن عدد الأجانب المقيمين فى الكويت، ففى الوقت الحالى يقدر عدد السكان الكويتيين بأقل من ٣٩٠ ألف نسمة مقارنة بأكثر من ٨٠٠ الف أجنبى، ويبلغ عدد الكويتيين فى سوق العمل الكويتية بنحو ١٠٠ ألف نسمة فقط. ويوضح التقرير أن عدد النساء الكويتيات فى البلاد يقدر بـ ١٩٠ ألفا مقارنة بـ ٢٠٠ ألف رجل كويتى.

ويأتى هذا الاختلال أساسا من أن عددا كبيرا من العائلات الكويتية لم تعد حتى الان إلى الكويت.

ويشير تقرير بيركس سنكلير أن المصريين الان يمثلون اكبر مجموعة من المغتربين فى الكويت ويشكل المصريون نحو ٣٠٪ من إجمالى السكان غير الوطنيين.

ويقدر عدد الأردنيين والفلسطينيين فى الكويت بنحو ١٠٠ ألف نسمة مقارنة بـ ٢٧٠ ألفا قبل بداية الأزمة، وهما يمثلان سويا نحو خمس عدد الوافدين إلى الكويت.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤٢ الـف مصـرى تقدمـوا باستمارات طلب التعويضات

الكويت ـ تهانى البرتقالى : قدم ٤٢ الف مصرى الاستمارات الخاصة بطلب التعويض عن الاضرار التى لحقت بهم نتيجة غزو العراق للكويت ، وقد تعاونت اللجنة العامة للجالية المصرية بالكويت مع مكتب التمثيل العمالى بالسفارة المصرية فى استيفاء الاستمارات .

صرح بذلك السيد محمد حسن المستشار العمالى بالسفارة المصرية



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

تعويضات للمصريين من العراق

● حوار : علاء رفعت

□□ حصلت « أخر ساعة » على تفاصيل قرارات لجنة تحديد اطار التعويضات التي شكلها مجلس الامن وعقدت اجتماعاتها في سويسرا في بداية هذا الشهر وضمت الاستاذ الدكتور « برهام عطالله » استاذ ورئيس القسم المدني بحقوق الاسكندرية والخبير العالمي في التحكيم .. ولقد قررت اللجنة منح كل شخص كان يعمل في الكويت او العراق من غير سكان الدولتين وغادرها بسبب العدوان خلال الفترة من ٢ اغسطس ٩٠ الى ٢ مارس ٩١ تعويضا جزافيا قدره « ٢٥٠٠ دولار » وبحد اقصى « ٥ الاف دولار » للاسرة كلها . كما تم تقدير تعويض جزافي للمصابين والاسرى « ٢٥٠٠ دولار » في حالة الاصابة او الاسر في مدة تزيد عن « ٣ ايام » على ان يمنح الاسير « ١٠٠ دولار » عن كل يوم اسر بعد اليوم الثالث وبحد اقصى « ١٠٠ » يوم اسر وبالنسبة لخسائر التجار قررت اللجنة ان يحدد وفقا للمستندات التي يقدمها التاجر عن الاضرار التي لحقت بمقتنياته وبضاعته . وتواجه هذه القرارات مشكلة خطيرة وهي ان المبالغ المطلوبة تزيد عن « ١٠٠ مليار » دولار سيتم استقطاعها من ٣٠ ٪ من عائد البترول العراقي حيث نص قرار مجلس الامن على اقتطاع ٥٠٠ مليون دولار سنويا من الكمية المسموح « للعراق » ببيعها وتبلغ قيمتها « مليارا و ٦٠٠ مليون دولار » اي ان الامم المتحدة لو وافق « العراق » على تنفيذ قرار مجلس الامن وهو ما يرفضه الان ! انها تحتاج الى ٢٠٠ سنة على الاقل لسداد هذه التعويضات .

□ التقت « اخر ساعة » بالاستاذ الدكتور « برهام عطالله » استاذ ورئيس قسم القانون المدني بجامعة الاسكندرية والمستشار القانوني لعدد من البنوك والشركات العربية والدولية والمحامي امام محاكم نيويورك والاستاذ الزائر في جامعات فرنسا والولايات المتحدة وذلك بعد ان شارك في وضع التصور النهائي للتعويضات المستحقة على اهالي وسكان الكويت ضد الحكومة العراقية بسبب الغزو الغاشم كان العضو الوحيد المشارك في اعمال اللجنة من الدول العربية والافريقية والاسلامية .

□ قال الدكتور « برهام محمد عطالله » ان قضية



المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعويضات الغزو العراقي للكويت تعتبر من اهم القضايا التى يواجهها العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين وتعد قضية فريدة من نوعها من حيث مداها ومن حيث التنظيم القانونى الذى اقيم لتحديد التعويضات والوفاء بها من حيث مداها فالضرر شمل الافراد من كافة الجنسيات وشمل الشركات التى كانت تعمل فى الكويت والعراق كما شمل الحكومات وبالذات الحكومة الكويتية حيث تعرضت اهم عناصر ثروتها القومية الى الدمار باشعال النار فى « ابار البترول » اثناء انسحاب القوات العراقية من الكويت .

□ ويضيف الدكتور « برهام عطالله » ومن حيث التنظيم القانونى فلقد واجه مجلس الامن الموضوع وقرر إنشاء « صندوق للتعويضات » يمول باستقطاع نسبة « ٣٠٪ » من عائد البترول العراقى ومن ناحية تحديد التعويضات فلقد انشا مجلس الامن هيئة لتقدير التعويضات مقرها « جنيف » . ولقد قررت هذه « الهيئة » بعض القواعد التى سيتم بمقتضاها تحديد قيمة التعويض وتختلف هذه القواعد بالنسبة للافراد الذين اضطروا لمغادرة الكويت بسبب الغزو العراقى وكذلك غادروا العراق لنفس السبب والاضرار التى حاقت بهم وكذلك الاضرار التى حاقت بمن اصيبوا نتيجة الاعتقال والتعذيب خاصة افراد القوات المتحاربة التى عانت من الاسر والتعذيب وكذلك من استشهدوا من افراد المقاومة الكويتية سواء كانوا من الكويتيين او غيرهم . وايضا الاضرار التى حاقت بالتجار والافراد ثم الاضرار التى حاقت بالشركات ثم الاضرار التى تعرضت لها الحكومات .

٥ آلاف دولار حد اقصى

□ وبالنسبة للافراد وهذا موضوع يهم عددا كبيرا من المصريين الذين كانوا موجودين فى الكويت والعراق وغادروها فى المدة من ٢ اغسطس ٩٠ الى ٢ مارس ٩١ فلقد قدرت الهيئة لهؤلاء تعويضا جزافيا قدره الفان وخمسمائة دولار للفرد بحد اقصى ٥ الاف دولار للعائلة ايا كان عدد افراد الاسرة ويلاحظ على هذا التحديد انه قلص مبالغ التعويض بالنسبة للاسرة رغم ان معظم افراد الاسر عددهم كبير ولاشك ان حكومات كثيرة من الدول الفقيرة مثل الهند والفلبين وباكستان كانت ترغب فى زيادة التعويض الى حوالى ١٠ الاف دولار ولكن لم ياخذ بهذا الطلب .

وبالنسبة للاصابات فقد تم تقدير مبلغ جزافى ٢٥٠٠ دولار عن الاصابة وكذلك عن الاسر إذا زاد عن ٣ ايام على ان يعطى الاسير ١٠٠ دولار عن كل يوم اسر يزيد عن ٣ ايام وبحد اقصى ١٠٠ يوم ويلاحظ فى هذا ان هذه الفترة هى التى امضاها اسرى قوات التحالف الذين شاركوا فى حرب تحرير الكويت .

□ ويقول الدكتور برهام عطالله بالنسبة لخسارة التجار فرقت الهيئة الدولية بين من كانت خسارتهم تصل الى ١٠٠ الف دولار فاقل والذين تزيد خسارتهم على مئة الف دولار .. وهنا لم تقرر هيئة التعويضات تقديرا جزافيا بل تركت الامر لتقديم الاثباتات عن الأضرار المحققة سواء تعلقت هذه الاضرار بالمقتنيات الشخصية من جواهر واثاث وسيارات او عناصر تجارية كادوات المحلات او البضاعة التى استولت عليها القوات العراقية المهم هنا تقديم الاثبات بان الشخص كان يقتنى مثل هذه الاشياء ولعل هذه ستكون العقبة امام الكثيرين حيث فقد معظمهم الوثائق الدالة على الملكية . كما ان معظم تجار الكويت خاصة فى المؤسسات التجارية الفردية لا يحتفظون بالمستندات !!

□ وبالنسبة للشركات فهناك الشركات التى كانت تتعامل مع الكويت او مع العراق وللاثنين الحق فى الحصول على تعويضات عما لحق بهما من أضرار نتيجة خسارتهما للعقود التى نفذتها هذه الشركات ولم تحصل على مقابلها من السلطات العراقية . ويقوم فى هذا الصدد صراع لم يحل بعد .

□ وبالنسبة للحكومات انحصرت تعويضاتها بالخسائر التى حدثت بالسفارات والقنصليات التابعة لها وكذلك الهيئات العامة مثل مكاتب شركات الطيران الوطنية .. والمراكز والمعارض التجارية والمراكز الثقافية . كذلك هناك تعويضات عن الخسائر الناجمة من تلوث البيئة وفقدان الثروات الطبيعية والتى حرص قرار مجلس الامن



المصدر : آخــر ســاعــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

على تاكيد التعويض عنها .

مطلوب ١٠٠ مليار دولار

□ وحول مصادر التمويل لهذه التعويضات الضخمة والتى يقدرها الدكتور « برهام عطالله » بحوالى ١٠٠ مليار دولار والتى اعتبر انها ستدفع من عائدات البترول العراقى وحتى الآن ترفض العراق تصدير بترولها لان قرار مجلس الامن يجعل من الامم المتحدة « القيم » على توزيع عائد البترول حيث يسمح القرار الحالى ببيع بترول قيمته مليار و ٦٠٠ مليون دولار يخصص منها ٥٠٠ مليون دولار للتعويضات سنويا والباقى تقوم الامم المتحدة باستخدامه فى شراء ادوية واغذية للعراق .. وطبقا للمفاوضات التى دارت اخيرا بين ممثل السكرتير العام للامم المتحدة والحكومة العراقية رفضت العراق الاستجابة لقرار مجلس الامن ومازالت ترفض بيع بترولها بهذه الشروط وان كان هناك اتجاه يرمى ان تسييل بعض الارصدة والموجودات العراقية المجمدة فى الدول الغربية لتمويل المرحلة الاولى من التعويضات وان كان هذا القرار يحتاج الى قرار من مجلس الامن وتلعب الظروف السياسية دورا فى اتخاذ هذا القرار خاصة ان هناك دولا متحمسة واخرى فاترة .

تحديد الأولوية فى السداد

□ وحول من ستكون له الاولوية فى صرف التعويضات إذا توفر التمويل قال الاستاذ الدكتور « برهام عطالله » ان هناك مساعى قوية من الدول التى لها عمالة ضخمة فى البلدين مثل الهند والفلبين وتطالب هذه الدول بان تكون الاولوية فى منح التعويضات للمغادرين والذين قدرت تعويضاتهم جزافا .. ولكن هذا الاتجاه لم يحظ بموافقة الدول الكبرى والاتجاه الآن هو التوزيع المتناسب بين الاضرار المتحققة نتيجة المغادرة والاضرار الناجمة عن الاصابات واضرار الخسائر التجارية التى لا تتجاوز ١٠٠ الف دولار بحيث تجمع كل هذه الحالات فى « سلة واحدة » بحيث يتم تعويض كل الحالات دفعة واحدة وفقا لجداول زمنية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٢

بعد عامين من حرب الخليج

أزمة العمالة العائدة مازالت مستمرة!

□ القاهرة - العالم اليوم:

شكلت العودة الجماعية للعمال المهاجرين من دول الخليج إلى أوطانهم الأصلية نتيجة أزمة الخليج ضغوطا شديدة على أسواق العمل في الدول الاصلية لهؤلاء العمال.

في مصر وصل عدد العائدين حتى يناير ١٩٩١ إلى ٣٩٠ ألف عامل مهاجر منهم ٢٣٢٢٠٠ من العراق و١٥٨ الفا من الكويت يشكلون معا ٢,٨ في المائة من قوة العمل المصرية. وشكل ابناء محافظة واحدة - سوهاج - ١٤٪ من إجمالي العمالة العائدة وأوضحت احصائيات وزارة القوى العاملة المصرية أن العمالة العائده من الكويت تتشابه مع العمالة العائدة من العراق في أن عمال الانتاج يمثلون الغالبية في كل منهما حيث بلغت نسبتهم ٥٣,٤٪ في الكويت، ٥٥,٦٪ من العراق غير أن العمالة العائدة من الكويت تميزت بارتفاع نسبة اصحاب المهن العلمية والفنية حيث بلغت ٢١٪ في حين أن نسبتهم لم تتعد ٢,٨٪ في حالة العراق وفي المقابل ارتفعت نسبة عمال الزراعة من العائدين من العراق فبلغت ١٨,٥٪ مقابل ٢,٧٪ فقط للكويت.

وفي اليمن عاد ٧٣١ الفا و ٨٠٠ مهاجر ٩٨,٨٪ منهم عائدين من السعودية وحدها ولم تتعد نسبة العمال بينهم نسبة ٤٣,٥٪ وكانت نسبة المؤهلين علميا بين العائدين ١٧,٦٪ ونسبة من يعلمون القراءة والكتابة ٣٧,٣٪ اما نسبة الامية فقد وصلت إلى ٤٥٪.

العائدون بالأرقام

وتشير ارقام وزارة العمل الاردنية إلى أن المسجلين لديها والعائدين من الكويت يبلغون ٥٧ الفاو ٧٣٣ شخصا بنسبة ١٥٪ من الاردنيين المقيمين بالكويت ووفقا لمسح اجراه المركز القومي للبحث والتطوير التربوي في الاردن فإن عدد افراد الأسر العائدة يقدر بنحو ١٥٦ الف شخص وتشير تقديرات اخرى إلى أن عدد الاردنيين العائدين بعد الأزمة وصل إلى ٣٠٠ ألف شخص أي حوالي ١٠٪ من السكان بنهاية عام ١٩٩٠. ويتوزع العائدون إلى الاردن بين ٢٩٪ من أصحاب المهن العلمية والفنية، ٢٢٪ من عمال الانتاج، ٢١٪ من القائمين بالاعمال الكتابية وكان ٦٧٪ من العائدين من اصحاب المؤهلات المتوسطة ٢٤,٣٪ من حاملي الشهادات الجامعية وقد توجه ٥٧٪ من العائدين للاقامة في العاصمة عمان، ٢٣٪ منهم في محافظة الزرقاء وفي السودان تشير تقديرات جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج إلى أن العائدين بسبب ازمة الخليج بلغوا ٣١ الفا و٨٣١ فردا ٦٩,٢٪ منهم من العمال، ١٨٪ من الموظفين، ٧,٦٪ من الحرفيين، ٤,٢٪ في اصحاب المهن الفنية.

التصدى للمشكلة

واوضحت دراسة لمنظمة العمل العربية بمناسبة مرور عامين على أزمة الخليج أن الحكومات سلكت سبلا مختلفة في تصديها لمشكلة العمالة العائدة بعد الازمة واشارت إلى أن الحكومتين المصرية والسودانية سمحتا للموظفين الحكوميين من بين العائدين باستئناف اعمالهم في الادارات الحكومية كما قدمت جميع الحكومات تيسيرات جمركية وإدارية للعائدين. وفي مجال توفير فرص العمل وسعت الحكومة المصرية انشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية ليشمل المشروعات الخاصة بالعائدين التى وضعتها وصممتها منظمة العمل الدولية وقدمت الحكومة اليمنية قروضا بفائدة مخفضة للعمال العائدين وأعدت الحكومة السودانية مشروعات زراعية وصناعية يستثمر فيها العائدون مدخراتهم. وأوضحت منظمة العمل الدولية في دراستها أن الحكومة المصرية وسعت من انشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية ليشمل المشروعات الخاصة بالعائدين وتعرضت المنظمة إلى الاطر القانونية التي احتوت بها حكومات العمالة المهاجرة العربية مشكلة العائدين فاشارت إلى أن اشكال هذه الاطر قد تنوعت لاحظت أن عدد الوزارات والمؤسسات المختصة محدود في كل البلدان العربية ما عدا مصر التي تتعدد فيها هذه الهيئات. وذكرت المنظمة ان بعض البلدان - كمصر والسودان - عقدت اتفاقيات لتبادل العمالة مع البلدان المستقبلة لها كما انضمت مصر والسودان والاردن إلى الاتفاقيات الغربية لتنقل الايدى العاملة رقم ٢ لسنة ١٩٦٧



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ اغسطس ١٩٩٢

مفاجأة : عشرات المصريين يطلبون تأشيرات لدخول العراق

موظفان فقط يرعيان مصالح ١٢٥ ألف مصرى فى جميع المحافظات العراقية !

كتب ـ عبدالنبى عبدالستار :

تدفق عشرات المصريين على مقر قسم رعاية المصالح العراقية بالقاهرة خلال الاسبوع الحالى للحصول على تاشيرات دخول بغداد عبر الاراضى الاردنية وافقت الحكومة العراقية على منح تاشيرات دخول لأكثر من ٣٠٠ مصرى خلال الاسابيع القليلة الماضية تشكل العمالة الفنية الجزء الاكبر من المصريين المسافرين للعراق واكد قيس محمود موسى رئيس قسم رعاية المصالح العراقية بالقاهرة ، ان السلطات العراقية تعامل المصريين معاملة العراقيين . وتمنحهم بطاقات تموينية للحصول على السلع المدعمة واشار فى تصريحات خاصة الى انه يراعى الحالات الانسانية (لم شمل الاسر) والتخصصات النادرة فى العراق عند منح تاشيرات الدخول لبغداد

واوضح قيس محمود ان اوضاع المصريين فى العراق وعددهم نحو ١٢٥ الفا مستقرة تماما ، وتقوم الحكومة العراقية بتسجيل تحويلاتهم لمصر كدين حكومى يصرف بمجرد رفع الحصار الاقتصادى على العراق ، والافراج عن الاموال العراقية المجمدة .

وقام قسم رعاية المصالح العراقية بالقاهرة بتسليم السفارة الهندية القائمة برعاية مصالح الدولتين بالقاهرة وبغداد قائمة باسماء العائلات المصرية الراغبة فى التحرى عن اوضاع ذويهم فى العراق . ويتسلم قسم رعاية المصالح العراقية طلبات الاستفسار من المصريين للتخفيف عن العائلات المصرية ومساعدتهم فى الاطمئنان على ذويهم .

وقد طلبت وزارة الاعلام العراقية من مصر الموافقة على اعادة فتح مكتب وكالة الانباء العراقية بالقاهرة . اسوة بمكتب وكالة انباء الشرق الاوسط فى بغداد

وتدرس وكالة أنباء الشرق الاوسط وصفوت الشريف وزير الاعلام حاليا الطلب العراقى بدقة

وكان محمود خيرالله مسئول قسم رعاية المصالح المصرية ببغداد قد طلب من وزارة الخارجية زيادة عدد افراد العاملين بالقسم الى اربعة افراد بدلا من فردين . لمواجهة طلبات المصريين فى العراق



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٢

إرســال ٥٣ ألـف استمارة تعويضات إلى الأمم المتحدة للمتضررين من حرب الخليج

انتهت وزارة القوى العاملة والتدريب من تسجيل عدد كبير من مطالبات المواطنين المتضررين من حرب الخليج ، والعائدين من الكويت والعراق على اشرطة الكمبيوتر . وبلغ اجمالى المرحلة الاولى من هذه المطالبات ـ التى تم ارسالها الى لجنة الامم المتحدة للتعويضات بجنيف ـ ٥٢ الفا و٨٦٣ مطالبة للحصول على أولوية القيد ونظرها ضمن المطالبات الأولى التى سيتم فحصها وبحثها تمهيدا لاتخاذ الاجراءات اللازمة لصرف التعويضات لاصحابها .

وعلم مندوب « الاهرام » انه من المقرر ان تنتهى مديريات القوى العاملة بالمحافظات « بعد غد » من قبول استيفاء استمارات المتضررين تمهيدا لاعداد باقى المطالبات وتجهيزها تمهيدا لارسالها الى اللجنة الدولية للتعويضات .

وعلم مندوب « الاهرام » ان لجنة الأمم المتحدة للتعويضات قد اعتمدت فى اجتماعها الاخير بجنيف الاستمارة الخاصة بالمطالبة بالتعويضات التى تتجاوز قيمتها ١٠٠ الف دولار وتتخذ الاجراءات حاليا بشأنها .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

تقرير برلماني مصري :

٢٣ مليار دولار خسائر العمالة المصرية بسبب أزمة الخليج

أكد تقرير برلمانى مصرى أن مشكلة العمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق إثر ازمة الخليج لم تنته، وينتظر أن تتفاقم إذا لم توضع الخطط والبرامج اللازمة لتخفيف اثار تلك الأزمة. وطالب بتكثيف جهود الحكومة للحصول على التعويضات التى تتناسب مع حجم الخسائر التى لحقت بالعمالة المصرية والأضرار التى صاحبتها للاقتصاد المصرى.

وكشف التقرير الذى أعدته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب المصرى عن أن جملة الخسائر التى لحقت بالعمالة المصرية فى الكويت والعراق بلغت حوالى ٢٣ مليار دولار. منها ٢٠,٩٩٦ مليار للعاملين فى الكويت و٢,٣٦٢ مليار للعاملين فى العراق. ويشمل ذلك بالنسبة للكويت ١.٥ مليار دولار أجوراً، و١٥,٧٤٣ مليار دولار أرصدة وخسائر عينية، و٣,٣٩١ مليار مكافات نهاية الخدمة. وبالنسبة للعراق تشمل ٢٦٠ مليون دولار حسابات فى البنوك وصناديق التوفير، و٦٨٢.٩ مليون دولار أوامر دفع غير مغطاة حتى ٦ يناير عام ٩٠، و ٧٢٠ مليون دولار مدخرات فى البنوك العراقية تم الاستيلاء عليها، ولم تسمح السلطات العراقية بتحويلها، بالإضافة إلى ٧٠٠ مليون دولار خسائر عينية.. وذلك دون حساب الأجور المستحقة، ومكافاة نهاية الخدمة للعاملين المصريين فى القطاع المشمول بالضمان الاجتماعى فى العراق والقطاع الاشتراكى والتعويضات المستحقة.

وذكر التقرير أن إجمالى العمالة المصرية المتضررة من هذه الخسائر فى الكويت يبلغ ١٧٩,٥ ألف من المعارين والحاصلين على أجازات بدون مرتب من الحكومة والقطاع العام ومن لايرتبطون بعمل فى مصر والذين وجدوا بالكويت خلال الاحتلال العراقى. كما أن العمالة العائدة من العراق بعد اندلاع أزمة الخليج تبلغ ٢٣٢,٢٧١ ألف من بين ٨٥٠ ألفاً كانوا هناك. وأوضح أن عدد المصريين فى العراق والكويت من ذوى الوظائف الدائمة بالحكومة والقطاع العام فى مصر بلغ ٤٢ ألفاً بنسبة ١٣,٦٪ من إجمالى العمالة فى الدولتين، وممن يعملون لحساب أنفسهم وبالقطاع الخاص ٩٨٧,٥ ألف بنسبة ٨٦,٤٪. وبلغ عدد المصريين العائدين من الكويت والعراق حتى آخر أكتوبر ٩٠ حوالى ٣٩٠ ألفاً حيث إن العراق لايسمح للمصريين العاملين فى القطاع الاشتراكى بالمغادرة خوفاً من توقف المصانع.

وحصر التقرير العناصر الأساسية لتقدير الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج فى الآتى:

- التحويلات المصرفية للعمالة المصرية فى كل من الكويت والعراق والتى تقدر بحوالى ٢,٤ مليار دولار.
- الاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص عمل للعائدين وتقدر بحوالى ٤,٥ مليار دولار.
- الخسائر المادية والبشرية التى لحقت بالعمالة العائدة «أجور - مكافاة نهاية الخدمة - أرصدة بالبنوك - تحويلات مصرفية مجمدة - متعلقات عينية» وتزيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

جملتها على عشرة مليارات دولار.
ـ تكاليف نقل العمالة العائدة في حدود ٣٠٠ دولار للفرد.
ـ نفقات التدريب التحويلي للعمالة العائدة.
ـ مقدار الزيادة في الدعم السلعي للمواد الغذائية والبترولية نتيجة لعودة هذه الأعداد بشكل مفاجيء ودخول مايزيد على ١٧ ألف سيارة.
ـ انخفاض الدخل السياحي ويقدر بحوالي مليار دولار.
ـ انخفاض دخل قناة السويس بحوالي ٣٠٠ مليون دولار.
ـ مقدار الزيادة في الاستهلاك وانعكاسات ذلك على التضخم.
ـ انخفاض حصيلة الموارد وتصاريح العمل والتامينات الاجتماعية حيث يبلغ قيمة ماستتحمله الخزانة العامة لهذه العودة المفاجئة بحوالي ٦٤٧,٣ مليون جنيه.
ـ الاستثمارات المطلوبة لبناء الابنية التعليمية والنفقات الجارية للعملية التعليمية نتيجة عودة ١٠٠ ألف طالب بشكل فجائي.
ـ مقدار النقص في عائدات شركة مصر للطيران وشركات التشييد والصادرات غير المنظورة وتقدر بحوالي ٨٢٠ مليون جنيه.

وطالب تقرير لجنة القوى العاملة بالبرلمان المصري بتكثيف الجهود التي تبذلها الدولة للحصول على التعويضات التي تتناسب مع حجم الخسائر مشيراً إلى أنه ليس هناك من حرج في إجراء اتصالات مع الدول المعنية بالأزمة وخاصة دول الخليج والعراق عن طريق مجلس الأمن.

وأوصى التقرير بأن تسعى منظمة العمل الدولية لدى الدول التي جمدت أرصدة الحكومة العراقية إلى صرف جزء من تلك الارصدة لمقابلة المبالغ التي أودعها العمال المصريون في البنوك العراقية لتحويلها لهم في مصر والبالغ قدرها حتى الأن ١,١ مليار دولار، مع الاخذ في الاعتبار أن هذه التحويلات ليست محل منازعة حتى مع الحكومة العراقية لانه لدى العمال المصريين مستندات تفيد إيداعهم لتلك المبالغ لتحويلها إلى القاهرة.

وطالبت اللجنة بتحرك عربي داخل منظمة العمل العربية لحماية حقوق العمال المصريين العائدين من الكويت والعراق إثر الاحتلال العراقي للكويت ، وإعمال نصوص الاتفاقيات العربية العديدة لحماية حقوق العمال، وإلزام الحكومة العراقية على تنفيذها.

كما أوصى تقرير اللجنة البرلمانية بقيام المنظمات الدولية كمنظمتي العمل الدولية والعربية بإنشاء نظام دولي كصندوق اجتماعي تموله الدول الصناعية والبترولية لمساعدة العمال العائدين من دول العمل وصرف مستحقاتهم وذلك في حالات الكوارث أو الحروب أو الطرد الجماعي للعمال وأي سبب من الأسباب القهرية التي تؤدي إلى عودة العمال إلى بلادهم من دون الحصول على حقوقهم وأجورهم ومدخراتهم في بنوك الدول التي يعملون بها.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

٢ر١ مليار دولار

مستحقات المصريين لدى العراق

كتب ـ زكريا خضر :

اكدت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب ان جملة الاموال المستحقة على العراق للعمال المصريين تبلغ ١,٢ مليار دولار حتى نهاية العام الماضي تخص ٧٥٠ الف عامل كانوا يعملون بالعراق .

قال تقرير اعدته اللجنة ان الحكومة العراقية ترفض تحويل المبلغ الى القاهرة رغم ان العاملين المصريين لديهم المستندات والوثائق التى تؤكد حقهم .

طالب التقرير الحكومة باللجوء لمنظمة العمل الدولية والهيئات المعنية للتوسط لدى النظام العراقي لاسترداد حقوق المصريين العائدين .

اكد التقرير ان خسائر العمالة المصرية التى كانت موجودة بالكويت قبل الازمة بلغت ١٥,٥ مليار دولار تتمثل فى ارصدة بالبنوك الكويتية علاوة على الخسائر غير المباشرة بسبب الحرب وتقدر باكثر من ٢٠ مليار دولار .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

٢٣ مليـــار دولار خسائر العمالة المصرية بسبب أزمة الخليج

أكدت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب برئاسة عبد العزيز مصطفى أن جملة الخسائر التى لحقت بالعمالة المصرية فى الكويت والعراق بسبب ازمة الخليج بلغت ٢٣ مليار دولار منها ١,٥ مليار دولار اجور و ١٥ مليارا و ٧٤٣ مليون دولار ارصدة وخسائر عينية و ٣ مليارات و ٣٩١ مليون دولار مكافآت نهاية الخدمة بالكويت و ٣ مليارات و ٣٦٣ مليون دولار لعمالنا فى العراق .

وقالت فى تقرير لها : ان اجمالى عدد العمالة المتضررة من هذه الخسائر بلغ ١٧٩,٥ الف من العاملين المعارين والحاصلين على اجازات بدون مرتب من الحكومة او القطاع العام وغير المرتبطة بعمل فى الداخل والموجودين بدولة الكويت اثناء الاحتلال العراقى .



٢٣ مليار دولار خسائر العمالة المصرية بسبب أزمة الخليج

النظام العراقى استولى على ٦٨٢ مليون دولار من مستحقات المصريين بالبنوك

دراسة برلمانية تحذر من تكرار تكديس العمالة بالعراق فى ليبيا

كشف تقرير للجنة القوى العاملة بمجلس الشعب، ان جملة الخسائر التى لحقت بالعمالة المصرية فى الكويت والعراق، بسبب ازمة الخليج بلغت ٢٢ مليار دولار، منها ١,٥ مليار دولار اجور و١٥ مليارا و٧٤٣ مليون دولار ارصدة وخسائر عينية، و٣ مليارات و٣٩١ مليون دولار مكافآت نهاية الخدمة بالكويت، ومليارين و٣٦٢ مليون دولار لعمالنا فى العراق. اكد التقرير ان

اجمالى عدد العمالة المتضررة من الخسائر بلغت ١٧٩,٥ الف من العاملين المعارين والحاصلين على اجازات بدون

مرتب من الحكومة او القطاع العام، وغير المرتبطة بعمل فى الداخل، والمتواجدين بدولة الكويت اثناء الاحتلال

العراقى تم حساب الاجور من واقع المتوسطات العامة لفئات العاملين ٥٣:



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٤

واشار تقرير مجلس الشعب الى ان عدد العمالة العائدة من العراق عقب اندلاع الازمة بلغ ٢٣٢،٢٧١ عاملا . وبلغت مستحقاتهم فى الحسابات فى البنوك وصناديق التوفير ٢٦٠ مليون دولار كما بلغت اوامر الدفع غير المعطاة حتى ٦ يناير ١٩٩٠ الماضى ٦٨٢.٩ مليون دولار كما بلغت المدخرات التى استولى عليها الجانب العراقى فى البنوك العراقية . ولم يسمح بتحويلها ٧٢٠ مليون دولار ، وتم الحساب على اساس ان متوسط التحويل الشهرى للعاملين فى الخارج ٦٠٠ دولار مضروبا فى عدد المصريين بالعراق . مضروبا فى ٨ شهور وتم تقدير الخسائر العينية بواقع ٧٠٠ مليون دولار من ودائع استمارات حصر الخسائر . ويكون اجمالى الخسائر مليارين و٣٦٢ مليون دولار دون حساب الاجور المستحقة ومكافاة نهاية الخدمة . للعاملين المصريين فى القطاع المشمول بالضمان الاجتماعى فى العراق وكذلك القطاع الاشتراكى ولم تضم الدراسة حساب مبلغ التعويضات المستحقة للمصريين .

اوضح التقرير ان حساب الاثار الاقتصادية الناجمة عن ازمة الخليج استند الى عدة عناصر اساسية . هى التحويلات المصرفية للعمالة المصرية فى كل من الكويت والعراق وتقدر بنحو ٢.٤ مليار دولار سنويا . والاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص عمل للعمالة العائدة . وتقدر بحوالى ٤.٥ مليار دولار . والخسائر المادية المباشرة التى لحقت بالعمالة العائدة اجور مكافاة نهاية خدمة ، وارصدة بالبنوك وتحويلات مصرفية مجمدة ومتعلقات عينية . وتزيد فى جملتها على ١٠ مليارات دولار وذكر التقرير انه من ضمن العناصر الاساسية لتقدير الخسائر تكاليف نقل العمالة العائدة . والتى تبلغ فى حدود ٣٠٠ دولار للفرد . ويمكن الحساب بعد عودة جميع المصريين . ونفقات التدريب التحويلى للعمالة العائدة ، ومقدار الزيادة فى الدعم السلعى للمواد الغذائية والبترول نتيجة عودة هذه الاعداد بشكل مفاجىء ، ودخول ما يزيد على ١٧ الف سيارة ، وانخفاض الدخل السياحى بحوالى مليار دولار ، وانخفاض دخل قناة السويس ويقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار ، ومقدار الزيادة فى الاستهلاك وانعكاسات ذلك على التضخم .

واضاف التقرير ان انخفاض حصيلة الموارد وتصريح العمل والتامينات الاجتماعية وبلغت قيمة ما ستتحمله الخزانة العامة للعودة المفاجئة بحوالى ٦٤٧،٣ مليون جنيه .

وحول العمالة المصرية فى ليبيا طالب التقرير باعادة النظر فى تنظيم هجرة العمالة الى سوق العمل فى ليبيا لمنع تعرضهم لمشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية . واكد ان فتح الحدود بين مصر وليبيا ادى الى تدفق عشوائى للعمالة المصرية تجاه ليبيا مما زاد العرض على الطلب بطريقة كبيرة جدا . حذر التقرير من تكرار التجربة المريرة للعمالة فى العراق ، مع الشقيقة والجارة ليبيا واكد ان ما حدث للمصريين فى العراق يحدث لهم الان فى ليبيا .

تصل نسبة البطالة الى حوالى ٧٠٪ مع ضآلة الاجر اليومى للعامل ، ودخول الالاف من الافارقة سوق العمل الليبية .

واشار التقرير الى انه فى ظل الاطار الدستورى لحق الهجرة والسفر للخارج لم يتم معالجة سفر العمالة المصرية للخارج بغرض السياحة وخاصة للدول التى لا تشترط تاشيرة دخول مسبقة الى اراضيها ، مما افرز بعض الصعوبات العملية امام وزارة القوى العاملة ، فى تحديد سياسة تحكم هجرة هذه الفئة من العمالة المصرية ، تمكن من ضمان تعاقدها بهذه الدول بأجور مجزية والحفاظ على حقوقها وتحويل مدخراتها

كشف التقرير عن تضارب الاعداد الفعلية للمصريين العاملين بالخارج . واكد ان الحصر يمثل صعوبة كبيرة واشار الى ان تقديرات البعثات الدبلوماسية فى الخارج توضح ان عدد المصريين العاملين فى الدول العربية ٣ ملايين و١٠٧ الاف و١٣٨ . وتوضح بيانات وزارة القوى العاملة والتدريب انه مليونان و٥١ الفا و١٢ عاملا . وارجع التقرير التضارب فى التقديرات لعدة اسباب اهمها تعدد الجهات المسئولة عن السفر للعمل بالخارج ، وعزوف المصريين بالخارج عن تسجيل اسمائهم بالقنصليات المصرية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

غدا آخر موعد لتقديم استمارات التعويضات للمتضررين من حرب الخليج

كتب - هيثم سعد الدين:

ينتهي غدا بالكويت الموعد الذى حددته السفارة المصرية هناك لتقديم استمارات التعويضات الخاصة بالمصريين المتضررين من حرب الخليج، تمهيدا لأن تتخذ وزارة القوى العاملة الاجراءات لارسال هذه الاستمارات بعد تسجيلها على الكمبيوتر الى لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة بجنيف ضمن باقى المطالبات التى وردت ايضا من مديريات القوى العاملة بالمحافظات والتى تزيد على ١٥٠ الفا .

ومن ناحية أخرى تم تخفيض قيمة الراتب بالكويت، كشرط للالتحاق بعائل ليصبح ٣٥٠ دينارا بدلا من ٦٥٠ دينارا للعاملين بالقطاع الخاص و٤٥٠ دينارا للعاملين بالقطاع الحكومى، وتم الغاء الغرامات التى كانت تحتسب على مخالفى قانون الاقامة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٢

مشكلة التحويلات العراقية المتأخرة في طريقها للحل

صرح الدكتور محمد ابراهيم دكروري رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب بان اللجنة ستعقد اجتماعا خلال الايام القليلة القادمة ويشهده الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ووزيرا المالية والاقتصاد لبحث الشكل النهائي لحل مشكلة التحويلات العراقية المتاخرة للمصريين العائدين من العراق .

واشار الى ان الاتصال برئيس الوزراء خلال الفترة الماضية قد توصل تقريبا الى حل تتدخل من خلاله الدولة لتحل محل المواطنين في التحويلات . بحيث تأخذ التحويلات من الافراد والمسجلة باسمائهم كى تضمن لهم هذه المبالغ . وانه في اطار استجابة الحكومة لحل المشكلة فانه تجرى بالفعل الدراسات القانونية في وزارتى المالية والاقتصاد - والتى تحتاج الى بعض الوقت - لتحديد الشكل القانونى الذى تحل به الدولة محل اصحاب الحوالات .. ومدى امكانية التزام العراق بالسداد في ظل ظروفه الحالية من ديون وتوقف لتصدير البترول .

وذكر رئيس اللجنة الاقتصادية ان الاتصالات بين اللجنة والحكومة مستمرة بشأن هذه القضية بصرف النظر عن العطلة البرلمانية . وذلك انطلاقا من ايمان اللجنة بان هذه القضية من اكثر القضايا الحاحا ، وتمس طبقة من العمال الكادحين في حاجة شديدة لهذه المبالغ التى تدور حول الالف دولار بالزيادة والنقصان

كما ان هذه المبالغ من الناحية القانونية اكثر ضمانا لانها تحويلات بنكية ، فهى التزام او دين على بنك . لكن الظروف الدولية لاتمكن البنك المركزى العراقى أو بنك الرافدين من السداد ، واذا كانت الدولة قد تدخلت لحل مشكلة بنك الاعتماد رغم انه بنك قطاع خاص مسئولة عنه ادارته امام الجمعية العمومية ولامسئولية قانونية للدولة فنحن ندرك ان قضية التحويلات المتاخرة اشد الحاحا من قضية بنك الاعتماد . فاذا كان بعض المودعين بالبنك لديهم ودائع ضخمة وصل بعضها الى ١٤ مليونا فان مبالغ هؤلاء العمال الكادحين لاتتجاوز الالف وخمسمائة دولار يريدون ان يسددوا بها حاجات ضرورية خاصة بهم .

الصندوق الاجتماعى هل يتدخل ؟

ولقد تم أجراء حصر بنكى للتحويلات من خلال البنوك الثلاثة التى كانت تقوم بالصرف فوصلت الى ٤٨٥ مليون دولار . وحول مدى امكانية سداد الصندوق الاجتماعى نسبة من هذه التحويلات - خاصة ان من بين اغراضه الاساسية التى حددتها الدول المانحة تعويض العمالة المضارة من حرب الخليج - قال الدكتور دكرورى : لقد اقترح احد اعضاء اللجنة الاقتصادية ذلك ولكن اموال الصندوق ٦١٠ ملايين دولار . موجهة اساسا لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى ، فاذا اخذنا منه مبالغ التحويلات فقد اجهضنا الهدف منه وخاصة توجيهه لقضية البطالة ولدينا بطالة متعلمين اساسا اما هؤلاء العاملون بالعراق فليس لديهم بطالة .

● **ولكن هل يمكن صرف نسبة من الحوالات تحت الحساب . ؟**

●● **اجاب بانه من الصعب عمليا - خاصة مع وجود مبالغ صغيرة - صرف نسبة ١٠ ٪ مثلا ولكن يمكن اعطاء النصف مثلا . خاصة انه قد ظهرت طبقة من السماسرة يشترون هذه التحويلات من العاملين بنصف قيمتها . وحول ما إذا كان البنك المركزى سيتدخل عن طريق منح قروض ميسرة للبنوك الثلاثة التى كانت تصرف الحوالات كى تقوم بالسداد اسوة بالمليار الذى قدمه لحل مشكلة بنك الاعتماد ؟ وكانت الاجابة ان دور البنك المركزى تنظيمى وليس حيازة النقد فالخزانة هى التى تعطى القرض عن طريق البنك المركزى .**

الارصدة المجمدة مفتاح الحل

في بنك الاسكندرية وهو احد البنوك التى كانت تقوم بصرف الحوالات قال



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٢

تحقيق : ممدوح الولى

□ اجتماع للجنة الاقتصادية بمجلس الشعب يشهده صدقي لوضع الشكل النهائي للحل
□ الاتجاه لسداد الحكومة قيمة الحوالات للأفراد
ودراسات قانونية « جارية » لضمان ماتدفعه الحكومة

حمدى هلالى المدير العام بالبنك : أن آخر حوالة تم صرفها بالنسبة لحوالات بنك الرافدين يرجع تاريخها الى ٢٢ / ٧ / ١٩٨٩ وبالنسبة لبنك الرشيد ١١ / ٩ / ١٩٨٩ . وقد استنفدت المبالغ ولايوجد اى رصيد بالمرة والمخرج المتاح هو اقتضاء قيمة التحويلات من الاموال المجمدة بالخارج خاصة انها اموال كانت قادمة فى الطريق ، حصل العمال المصريون على مستندات بها ثم جاءت الحرب وعطلتها ، ومن النواحى الايجابية ان الاموال موجودة لدى الجهة التى جمدتها ، وعلى وزارة الخارجية ان تطالب بها ، والمستندات لدى الافراد موجودة ، والمخرج الثانى ان تدفعها الحكومة من الاموال التى حصلت عليها كتعويضات لحرب الخليج .

● اذا كان بنك مصر قد بادر بالاسهام فى حل مشكلة بنك الاعتماد هل من مبادرة لبنك الاسكندرية او البنوك التى كانت تقوم بالصرف لحل المشكلة ؟

● ● يقول . هذه مسئولية قومية . ونحن نتعامل فى اموال مودعين نستثمرها باقراضها بهامش بسيط ، ومطلوب منا احتياطى بالبنك المركزى بلا فوائد . ونحن محملون باعباء قروض شركات قطاع الاعمال المتعثرة فليس لدينا فائض يستطيع الوفاء بقيمة هذه التحويلات الضخمة واستفادتنا من التحويلات لم تكن تتجاوز المصاريف وعمولة بسيطة .

وبعد ثلاث سنوات من الانتظار هل يحصل اصحاب الحوالات على فوائدها ويجيب حمدى هلالى أن الحوالات بالدولار لم يصرف صاحب الحوالة سوى نفس المبلغ المسجل بالحوالة .

● د . محمد دكرورى ● محمد فريد

فى البنك العربى الافريقى الدولى ـ احد البنوك التى كانت تقوم بصرف الحوالات ـ قال محمد ابراهيم فريد نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب انه منذ يوليو ١٩٨٩ لم يحول لنا شىء من العراق وجميع البنوك سواء قطاع عام او خاص لايمكن ان تدفع مبلغا على اساس انه محول قبل ان تتسلمه بالفعل بل اننا سددنا ستة ملايين دولار لبنك الرافدين لم تحول لنا بعد وفى ظل الظروف الحالية للعراق يصعب على البنوك ان تدفع من عندها فهى ليست سبيلا او جهات قرض حسن . ورغم مشكلة التحويلات فمازال مصريون يسافرون حتى اليوم للعمل بالعراق ، ولاشك ان ظروفا صعبة هنا دفعتهم لتحمل هذه المخاطرة .

والمخرج للمشكلة هو خصم تلك المبالغ من الاموال العراقية المجمدة بالخارج بضمان الحكومة لتضمن ارجاع اية مبالغ غير مستحقة مستقبلا ، اما القول بأن الحكومة ستجمع التحويلات وتدفع قيمتها للافراد ، فهل الحكومة التى تطرح سندات اسبوعيا قادرة على توفير هذا المبلغ الذى يصل الى ١,٦ مليار جنيه ؟ وهل تم حصر هذه المبالغ بدقة ؟ وعلق محمد فريد على شراء السماسرة للتحويلات بأن البنوك ممنوع عليها الدخول فى مضاربات . وانه اذا كانت التحويلات مضمونة فان هذا الضمان يرتبط بظروف العراق السياسية والاقتصادية اما الاتصال بالصندوق الاجتماعى لاقراض هؤلاء بضمان التحويلات لحين صرفها فنحن لسنا اصحاب مصلحة وليست لنا صفة فى ذلك .

وعلى اصحاب التحويلات ان يتحركوا فى هذا الاتجاه الذى نرى انه غير كاف .

فى فرع مصرف الرافدين بالقاهرة وهو البنك العراقى الوحيد فى مصر ذكر مصدر مسئول بالبنك انه لم يطرأ جديد بشأن مشكلة التحويلات وهى النشاط الوحيد للبنك فى مصر . وعلل توقف الصرف حتى ٥ اكتوبر ١٩٨٩ منذ عام بعدم وجود اية ارصدة وان تحرك هذا التاريخ مرتبط بالافراج عن الارصدة العراقية المجمدة خاصة انه لم يعد هناك مبرر قوى للتجميد بعد ان نفذ العراق كل ماطلبه مجلس الامن . كما ان بيع البترول العراقى مازال متوقفا . واضاف : ان المصريين كانوا يحولون نسبا كبيرة من دخولهم قبل الحرب العراقية الايرانية ثم انخفضت نسبة هذه التحويلات مؤخرا الى حوالى ١٥ ٪ وان المصريين بالعراق كانوا يتصرفون فى نسبة من دخولهم لتحويلها الى عملات حرة يجلبونها معهم ، وهذا يعنى ان قيمة التحويلات لاتمثل كل دخلهم

واشار الى ان مشكلة التحويلات تختلف كثيرا فى ظروفها عن مشكلة بنك الاعتماد وشركات توظيف الاموال .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ اكتوبر ١٩٩٢

□□ وامام مصرف الرافدين لاتتعدى الحركة مجرد حضور افراد متناثرين يسالون السؤال التقليدى عن تحرك تاريخ الصرف ولايجدون سوى نفس الاجابة المتكررة بانه لاجديد بعد . وقد اشار هؤلاء فى حديثهم معنا الى ان التحويلات تمثل موردا بالغ الحيوية اقترض بعضهم على اساسه ، وتعطل زواج بعضهم لحين صرفها وتعطلت مشروعات خاصة بهم . وكلهم قادمون من محافظات متفرقة . ابدى بعضهم عدم ثقته فى التصريحات حول صرف التعويضات بعد ان كتبوا استماراتها مرتين . وابدوا جميعا موافقتهم على صرف نسبة من الحوالات . وطالبوا بمعاملاتهم بنفس معاملة الحكومة للمصدرين المضاربين فى الحرب خاصة ان ظروفهم اشد صعوبة . واشار البعض الى جانب اضافى للمشكلة يتمثل فى حوالى ١٢٥ الف مصرى بالعراق لايستطيعون تحويل مبالغ لاسرهم . خاصة العمال الذين هاجروا فى الستينات والسبعينات واصبحوا عاجزين عن تحويل مدخراتهم لمصر باعتبارهم اصبحوا عراقيين . وتساءلوا عن مصير سعى وزارة الخارجية للافراج عن جزء من الأموال المجمدة خاصة ان علاقاتنا الخارجية بالدول الكبرى جيدة وامين عام الامم المتحدة مصرى . وتساءلوا عن نتائج السعى لدى منظمة العمال الدولية لسداد مستحقات العمال المصريين من الاموال المجمدة بعد أن سمعوا وعودا عديدة وقالوا ان الحكومة عندما تتدخل مشكورة للافراج عن صيادين مصريين فى اليمن واثيوبيا انطلاقا من مسئوليتها عن رعاياها مطالبة ايضا بالوقوف مع اصحاب التحويلات وهى تحويلات مضمونة واسترداد حقوق العاملين فى ليبيا خير دليل ولكن حاجة الافراد الشديدة تجعلهم عاجزين عن الانتظار . فى حين تستطيع الحكومة بامكاناتها السداد للافراد وتحمل فترة الانتظار التى لايعرف الافراد لها توقيتا .

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٢



□ مدير منظمة العمل العربية للأهرام المسائى :

صرف مستحقات المصريين المتضررين من أزمة الخليج الشهر القادم

الافراج عن الأرصدة العراقية المجمدة لدى بعض الدول لصرف ايداعات المصريين

علم مندوب الاهرام المسائى ان صندوق تعويض المتضررين من حرب الخليج والتابع للأمم المتحدة وافق بصفة شبه رسمية على صرف نسبة من مستحقات المصريين المتضررين والعاملين بالكويت والعراق خلال الشهر القادم ويبلغ عددهم ١٧٩ الفا و ٥٢١ عاملا .

وصرح بكر محمود رسول مدير منظمة العمل العربية بالقاهرة بأن الاتصالات التى اجرتها وزارتا القوى العاملة والخارجية المصريتان بالتعاون مع منظمتى العمل العربية والدولية أسفرت عن موافقة صندوق التعويضات ايضا على استرداد المصريين العاملين بالعراق والمتضررين من حرب الخليج لجزء من مستحقاتهم البالغة ٤٩٣ مليون دولار .

وقال : ان منظمة العمل الدولية تلقت موافقة بعض الدول التى جمدت ارصدة الحكومة العراقية بها اثناء حرب الخليج على صرف جميع ارصدة المصريين والفلسطينيين التى اودعوها فى البنوك العراقية قبل غزو الكويت وتبلغ ١,١ مليار دولار مشيرا الى ان عملية الصرف ستتم لمن يثبت قيمة المبالغ التى اودعها بالبنوك العراقية .

واكد عبد الرحمن فرحات وكيل وزارة القوى العاملة انه تم الانتهاء من ارسال كافة استمارات المتضررين من حرب الخليج الى صندوق التعويضات بالأمم المتحدة تمهيدا لعملية الصرف التى ستتراوح ما بين ٢٥٠٠ و ٨ آلاف دولار للفرد المتضرر وما بين ٥ آلاف و ١٦ الف دولار للاسرة وذلك وفقا لنوعية الاستمارات التى حددها صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة والتى سبق للمتضررين سحبها واستيفاؤها .

من ناحية اخرى كشف تقرير جديد لمنظمة العمل العربية ان جملة الخسائر التى لحقت بالعمالة المصرية بالكويت والعراق بلغت ٢٣ مليار دولار منها ١,٥ مليار اجور للعاملين و ١٥ مليارا و ٧٤٣ مليون دولار ارصدة وخسائر عينية ، و ٣ مليارات و ٣٩١ مليون دولار مكافآت نهاية الخدمة بالكويت و٣ مليارات و ٣٦٣ مليون دولار للعاملين بالعراق .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ وزير الكهرباء الكويتي:

سوق العمل مفتوحة أمام الشركات المصرية بالكويت

الكويت - تهاني البرتقالي: أكد المهندس أحمد العدساني وزير الكهرباء والماء والأشغال الكويتي أن سوق العمل مفتوحة في الكويت أمام الشركات المصرية للعمل بحرية وسهولة في جميع المجالات خاصة وأن هناك توجيهات بألا ينتفي العنصر العربي من المشروعات المقامة في الكويت، وسيتم التركيز في المرحلة القادمة على مصادر العمالة من مصر وسوريا ولبنان .



المصدر : الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات / للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٢



إرسال استمارات ٢٩٠ ألف مصرى

تضرروا من حرب الخليج إلى الأمم المتحدة

كتب . هيثم سعد الدين:

انتهت وزارة القوى العاملة والتدريب بالتعاون مع مركز معلومات مجلس الوزراء من تسجيل جميع بيانات المواطنين المصريين العائدين والمتضررين من أزمة الخليج على الحاسبات الآلية فى وقت قياسى بناء على تعليمات السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة، وقامت الوزارة بإرسال الاستمارات الخاصة بنحو ٢٩٠ الف متضرر الى لجنة التعويضات بالامم المتحدة بجنيف لتعويضهم عن اضرار المغادرة من الكويت والعراق ويتراوح التعويض بين ٢٥٠٠ و٨ آلاف دولار، ولم يتحدد بعد موعد الصرف.

وصرحت السيدة رجاء العسقلانى وكيلة الوزارة بانها تقوم حاليا بتجهيز نحو ألف استمارة لمتضررى الاصابة او الوفاة ونحو مائة ألف استمارة لتعويضهم عن الممتلكات التى فقدت خلال الغزو والتى سبق للمتضررين ان تقدموا بها الى مديريات القوى العاملة بالمحافظات والسفارات المصرية ومكتب التمثيل العمالى بالخارج تمهيدا لإرسالها الى لجنة التعويضات للأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات بشأنها



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢

صلاح البعيجان القائم بالأعمال الكويتي:

الوضع العربى الآن .. اضعف مماكان عليه قبل الغزو العراقى

١٥٠ ألف يعملون بالكويت ونمنح كل أسبوع ألف تصريح عمل

يتردد من وقت الى آخر ان هناك محاولات لعقد قمة عربية وعندما قام الملك الحسن الثانى منذ اسابيع بجولة فى الخليج العربى قال المراقبون ان الملك يبذل مساعيه لعقد قمة مصغرة لكنّ يبدوان هذا الامل مازال بعيدا. ويستمر وقت طويل قبل ان نسمع عن انعقاد هذه القمة فمازالت ازمة العدوان العراقى على الكويت تملأ السماء العربية والجراح لم تندمل

فى هذا الحوار مع القنصل صلاح البعيجان القائم بالاعمال الكويتى فى القاهرة طرحت القضية للمناقشة وبدأت بهذا السؤال ماموقفكم من المحاولات التى تبذل لعقد مصالحه بين الكويت والدول العربية التى أيدت الغزو العراقى ؟.

● قال : الموقف العدائى الذى اتخذته هذه الدول ضد الكويت بتأييدها للغزو العراقى الغاشم .. ليس له مايبرره على الاطلاق .. خاصة ان هذه الدول كانت تربطها بنا علاقات وثيقة ، ولم نقصر ابدا تجاهها سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية .. بل كان لنا معها مواقف طيبة فى كثير من الظروف .. لذلك لا نستطيع ان نتصالح معها ابدا طالما ظلت الازمة جزءا من تاريخنا وذاكرتنا . لقد فوجئنا بالموقف العدائى لهذه الدول كما فوجئنا بالعدوان الغاشم على بلادنا . فوجئنا بأنهم يؤيدون العراق الذى احتل الكويت وقتل وشرد ودمر واغتصب وضرب بكل القيم الانسانية والمبادىء الدولية عرض الحائط .

واعتقد ان اية دولة ذات سيادة وكرامة لا يمكن ان تتسامح مع من اعتدى عليها او من ايد العدوان

□ قلت : الى اى مدى اثرت الازمة على دور الكويت العربى والاسلامى والدولى البعض يقول ان هذا الدور تقلص بعد الازمة ، لان الكويت انشغلت بعد التحرير بأوضاعها الداخلية .. هل هذا صحيح ؟

● قال : غير صحيح ان الازمة شغلت الكويت عن مسئولياتها الدولية .. سواء عربيا او اسلاميا او دوليًا ..

وأبرز مثال على ذلك هو الجهود الدبلوماسية التى يقوم بها الشيخ سعد العبد السالم الصباح ولى العهد ، والشيخ صباح الاحمد الصباح النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية للتوسط بين الشقيقتين المملكة العربية السعودية ودولة قطر لاحتواء الازمة القائمة بينهما ..

إننا دائما نقف فى الصف الاول لدعم القضايا العربية والاسلامية والدولية .. ومن أهم المبادىء التى تقوم عليها سياستنا هو حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية .. عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة ..

اما ماتقوله عن انشغال الحكومة بعد التحرير بالاوضاع الداخلية .. فهذا امر طبيعى .. لان المسألة بالنسبة لنا



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢

اصبحت مسالة وجود نكون او لا نكون وعندما تجد دولتك محتلة لا يمكن ان تفكر فى اية قضايا اخرى سوى تحريرها ثم اصلاح ما افسده المحتل علـى ارضها كل دول العالم فعلت ذلك عندما واجهت عدوانا على ارضها .. وأنتم هنا فى مصر رفعتم بعد عدوان ١٩٦٧ شعار « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » . نحن ايضا فى الكويت واجهنا معركتين . معركة التحرير ثم معركة اعادة البناء ..

واذا كانت الازمة قد شغلتنا بعض الوقت . فهى لم تشغلنا وحدنا .. بل شغلت العرب والعالم كله .. وبدلا من ان الامة العربية كانت تواجه اعداء من الخارج اصبح الاعداء من داخل العرب انفسهم فأصبحنا نواجه بعضنا البعض ونحارب بعضنا البعض وفقدت الدول العربية التى ايدت العراق مصداقيتها امام العالم ، لانها كانت تدين الاحتلال الاجنبى للدول العربية ولم تدن احتلال العراق للكويت !..

القومية العربية

□ سمعنا ان بعض الكويتين اصبحوا بعد الازمة يسخرون من فكرة القومية العربية ويقولون ان مصالح الكويت مع الغرب القادر على حمايتها وليست مع العرب الطامعين فى ثرواتها .. هل هذا صحيح ؟

● قد تكون هذه العبارة وردت على لسان بعض الناس كرد فعل لما حدث فى الازمة .. لكن المجتمع الكويتى كله سواء على مستوى الحكومة او الافراد يعتبر اننا عرب .. ولم ننس - مهما حدث هويتنا العربية ..

واذا كانت الازمة قد احدثت انقساما الا انه لم يحدث فى صفوف الكويتيين ولكنه حدث فى الصف العربى بسبب اختلاف مواقف الدول العربية من الغزو ..

لقد اصبح الوضع العربى الان اضعف مما كان عليه قبل غزو العراق للكويت .. فقبل الغزو كان هناك على الاقل حد ادنى من الاتفاق العربى حول كل القضايا .. وهو مانفتقده الان ..

صور لاننسى

□ الى اى مدى اثرت الازمة على الانسان الكويتى .. نفسيته .. سلوكه نظرته للامور والحياه والمجتمع ؟..

● إذا كانت الازمات البسيطة تؤثر على الناس .. فما بالك بضياع بلد واهل واسرة ..

بالتأكيد تركت الازمة اثرا على الانسان الكويتى .. خاصة الالاف الذين اعتقلوا وعانوا من سوء المعاملة .. والتعذيب .. والتجويع .. هؤلاء لابد ان تؤثر الازمة عليهم ، لاننا بشر وكلنا احاسيس ..

ايضا الاطفال تأثروا . لانهم سمعوا القصف ورأوا القتلى يسقطون والدماء فى الشوارع .. ومن الصعب ان ينسوا هذه الصور ..

وقد بدأت الحكومة الان فى معالجة هذه الاثار النفسية فأنشأت « مكتب الانماء الاجتماعى » حيث يعمل فيه اطباء ومتخصصون لدراسة الاثار المترتبة على الغزو ووضع علاج لها ..

□ ماهى اخبار المصريين فى الكويت ؟..

● نحن لا ننسى الموقف الطيب والشجاع الذى وقفه الشعب المصرى معنا اثناء الازمة .. لذلك فكل كويتى اصبح يحب مصر اكثر من ذى قبل ، ويحب شعبها .. ويرحب بكل مصرى يعمل على ارض الكويت .. وقد وصل عدد المصريين العاملين فى الكويت الان الى اكثر من ١٥٠ الفا .. ونحن هنا فى السفارة نمنح كل اسبوع تصاريح عمل للمصريين تتراوح ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ تصريح .. ولا توجد اى صعوبة فى الحصول على التأشيرة لمن لديه الاوراق المطلوبة .

□ ولكن البعض يقول انكم اغلقتم سوق العمل فى الكويت ؟

● هذا الكلام ليس له اى اساس من الصحة .. لان سوق العمل عبارة عن عروض وطلبات .. وحجم العمالة المطلوبة تحدده الشركات العاملة فى الكويت وليس اى جهة اخرى ..

كل مافعلناه هو وضع ضوابط لتنظيم العمل .. البعض قد يسميها اجراءات تعسفية ، لكنها ليست كذلك .. وقد وضعنا هذه الضوابط لاسباب امنية ولان البلد « خارجه من احتلال » .. وكان من الضرورى عدم السماح لاى اجنبى بالبقاء فيها بدون عمل .. او الانتقال من شركة الى اخرى ..



رحلة كل يوم

● عادت المأساة مرة اخرى تطل براسها الحزين المؤلم البشع الذى ينطق بالمرارة والقعاسة .. ابناؤنا فى العراق . الذين سافروا إلى بغداد للعمل هناك . للبحث عن لقمة العيش فى ظروف محفوفة بالمخاطر والمتاعب والاهوال .. تحية لهم لانهم صمدوا حتى الآن .. تحملوا كل المصاعب قلبى يا قلبى على هؤلاء المسلكين فى هذه الظروف الصعبة .. انا اعلم ان المسئولين يرددون فى مكاتبهم المكيفة السخن والساقع بانفة واستعلاء طب يسافروا ازاى من غير عقود عمل ايه العمل .. وطبعا هذه يا سادة حجة هؤلاء المسئولين فى عدم التحرك او الضغط من اجل هؤلاء الغلابة قولوا لى يا سادة . اين هى الدولة التى يمكن ان تمنح لكل الوافدين عليها عقود عمل .. اين هذه الدولة السوبرمان التى تمنح كل الذين يعملون على ارضها عقودا للعمل لقد فر ابناؤنا المصريون الى العراق من جحيم البطالة والتسكع والشحاذة والجلوس على المقاهى . ونظرات اللوم فى عيون الاباء . وعبارات اللوم . وشوف لك شغل وانت طويل وعريض .. لقد فر ابناؤنا الى العراق او ليبيا هربا من الوقوع من براثن الجريمة وعالم المخدرات والنصب والرذيلة سافر المصرى الى العراق لانه لا يريد ان يجلس فى بلاده بمد يده هرب المصرى لانه لا يستطيع ان يستثمر ماله فى مشروع صغير لان عليه ان يدفع لكل من يهمه الامر ومن لا يهمه الامر . عداد لا يتوقف عن دفع الرشاوى .. وطبعا سيردد المسئولون فى مكاتبهم المكيفة سخن وساقع .. يستاهلوا المعاملة دى .. رايحين بغداد يشتغلوا بلطجية . انهم يستحقون السجون .. وياسادة .. لم يصدر بعد قرار من الامم المتحدة بالغاء الشر على الارض . واذا كان هناك بلطجى او اثنان او ثلاثة او عشرة او مائة فهذا لا يعنى ان جميع من سافروا العراق هم بلطجية ولصوص .. وان تعاملهم الحكومة العراقية بهذه القسوة وان يدفع المصريون ثمن الموقف الشجاع الذى وقفته الحكومة المصرية مع الحق ورفض احتلال اراضى الغير بالقوة .. ولو ان هذا الموقف بيبقى على ناس ناس .. تاكلنا الحماسة والانفعال والتحرك الثورى السريع فى موقف ما

انني اسال نفسى لماذا لا تتحرك هذه الحكومة من اجل ابنائها ، اى حكومة هذه التى تحكمنا .. ماذا فعلت من اجل الغلابة .. ماذا فعلت من اجل المسلكين من ضحايا شركات توظيف الاموال .. لم تفعل شيئا من اجل ضحايا زاوية عبدالقادر .. لم تفعل شيئا من اجل ضحايا تلوث حلوان بغبار الاسمنت .. لم تفعل شيئا من اجل ضحايا العبارة سالم اكسبريس .. ايه حكومة هذه .. قلبى ياكلنى ياسادة ان ينجعص مسئول فى مكتبه وهو يردد بعنطزة :

ـ مفيش مشاكل ابعثوا عبارة تجيبهم على طول !!

فؤاد فواز

